

مَجْمَعُ الْقُصُوفِ عَوَالِمُ سَائِلَةٍ

عَلَى الْجَهْمِيَّةِ وَالْمَعْطَلَةِ

لأبن قيس الجوزي ت ٧٥١ هـ

اِحْتِصَانًا

مجلد بن الموضلي ت ٧٧٤ هـ

قرأه وخرج نُصُوصَهُ وَعَلِقَ عَلَيْهِ وَقَدَّمَ لَهُ

الدكتور الحسن بن عبد الرحمن العلوي

أضواء السلف

نظر الكتاب الحقيق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ

[مقدمة  
اختصر]

الحمد لله نعمده ونستعينه<sup>(١)</sup> ، ونستهديه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، (من يهتدي)<sup>(٢)</sup> الله فهو المهتدي ، ومن يضل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، بعثه الله تعالى بين يدي الساعة بشيراً ونذيراً وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً ، (فتح به)<sup>(٣)</sup> أعينا عمياً ، وأذانا صماً وقلوباً غلفاً ، وأقام به الملة العوجاء بأن قالوا : لا إله إلا الله ، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه<sup>(٤)</sup> وسلم تسليماً كثيراً .

أما بعد ، [ فهذا استعجال الصواعق المرسله على الجهمية والمعطله ، انتخبته من كلام شيخ الإسلام ، قدوة الأنام ، ناصر السنة ، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن قيم الجوزية رحمه الله ]<sup>(٥)</sup> .

اعلم أن الله تعالى بعث رسوله محمداً صلى الله عليه وسلم وأهل الأرض أحوج إلى رسالته من غيث السماء ، ومن نور الشمس الذي يذهب عنهم حناس<sup>(٦)</sup> الظلماء ، فضرورتهم إليها أعظم الضرورات ، وحاجتهم إليها

(١) في « ت » : « بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين » .

(٢) في « د » و « ت » : « من يهتدي » .

(٣) في « ت » : « فتح الله به » .

(٤) في « ت » : « وأصحابه » .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٦) الحنيس ، بالكسر : الليل المظلم ، يقال : ليل حنيس وليلة حنيس ، وعبارة =

[حال الأمة  
قبل المبعث  
النبي]

مقدمة على جميع الحاجات ، فإنه لا حياة للقلوب ولا سرور ولا لذة ولا نعيم ولا أمان ، إلا بأن تعرف ربها ومعبودها [وفاطرها] <sup>(١)</sup> بأسمائه وصفاته وأفعاله ، ويكون ذلك أحب إليها مما سواه ، ويكون سعيها فيما يقربها إليه ، ومن المحال أن تستقل العقول البشرية بإدراك ذلك على التفصيل <sup>(٢)</sup> .

فاقتضت حكمة العزيز العليم بأن بعث الرسل به معرفين ، وإليه داعين ، ولمن أجاوبهم مبشرين ، ولمن خالفهم منذرين ، وجعل مفتاح دعوتهم وزبدة رسالتهم معرفة المعبود سبحانه بأسمائه وصفاته وأفعاله ، وعلى هذه المعرفة تبني مطالب الرسالة جميعها ، فإن الخوف والرجاء والمحبة والطاعة والعبودية تابعة لمعرفة المرجو المخوف المطاع المعبود .

[مفتاح  
دعوة الرسل  
: معرفة  
المعبود  
بأسمائه  
وصفاته  
وأفعاله]

ولما كان مفتاح الدعوة الإلهية معرفة الرب تعالى قال أفضل الداعين إليه لمعاذ بن جبل <sup>(٣)</sup> - وقد أرسله إلى اليمن - : « إنك تأتي قوما

= الصحاح : « الليل الشديد الظلمة » . والجمع حنادس ، وهي ثلاث ليال في الشهر (الثلاث الثامنة منه) تأتي بعد ليالي الظلم . انظر الصحاح واللسان والتاج مادة : « حندس » وكتاب مبادئ اللغة (ص ٧) ، وصبح الأعشى (٢/٣٩٦) .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من « ن » .

(٢) قال الإمام الشاطبي في الاعتصام (٢/٨٣١) : « إن الله جعل للعقول في إدراكها حداً تنتهي إليه لا تتعداه ، ولم يجعل لها سبيلاً إلى الإدراك في كل المطلوب ، ولو كانت كذلك لاستوت مع الباري تعالى في إدراك جميع ما كان وما يكون وما لا يكون إذ لو كان كيف كان يكون ، فمعلومات الله لا تنتهي ، ومعلومات العبد متناهية ، والمتناهي لا يساوي ما لا يتناهي » . اه . وقال العلامة ابن الوزير في إثمار الحق على الخلق (ص ٣٤٤) : « . . . ولكن العقول أقل وأجهل وأدنى وأحق من أن تحيط بجميع حكم الله تعالى وأسراره وغايات إرادته في قضاياها وأقداره » . وانظر : فتح الباري (١/٢٢٠ - ٢٢١) .

(٣) هو معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس بن عاتذ أبو عبد الرحمن الأنصاري الخزرجي =

أهل كتاب<sup>(١)</sup> ، فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ، فإذا عرفوا الله ؛ فأخبرهم أن الله فرض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة . . « الحديث ، وهو في الصحيحين<sup>(٢)</sup> واللفظ لمسلم<sup>(٣)</sup> .

وقد نزه سبحانه نفسه عن غير ما يصفه به المرسلون فقال : ﴿ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ ﴾ \* إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلِصِينَ ﴿٤﴾ قال غير واحد : « هم الرسل »<sup>(٥)</sup> وقال تعالى : ﴿ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ \* وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ \*

= المدني البدرى ، الصحابي الجليل الشهر الفقيه ، أعلم الأمة بالحلل والحرام ، مات بناحية الأردن سنة (١٧) وقيل (١٨) .

وانظر : الاستيعاب (٣/١٤٠٢ - ١٤٠٧) وأسد الغابة (٥/١٩٤ - ١٩٧) والإصابة (٦/١٣٦ - ١٣٨) .

(١) في « ت » : « إنك تأتي قوما من أهل الكتاب » وهي إحدى روايات الحديث .  
وقد خص الحافظ ابن حجر في الفتح (١٣/٣٤٨ - ٣٤٩) أهل الكتاب هنا باليهود خاصة دون النصراني وهو قول لبعض أهل العلم ، وذهب آخرون إلى أن المراد اليهود والنصارى جميعا وهو الظاهر ، والعلم عند الله تعالى .  
وانظر : المُعلم للمازري (١/١٩٣) وعون المعبود (٤/٤٦٧) .

(٢) البخاري في الزكاة ح ١٣٩٥ (ص ٢٧٦) و١٤٥٨ و١٤٩٦ وفي المظالم مختصرا ح ٢٤٤٨ وفي المغازي ح ٤٣٤٧ وفي التوحيد مختصرا ومطولا ح ٧٣٧١ و٧٣٧٢ . ومسلم في الإيمان ح ٢٩ - ٣١ (١/٥٠ - ٥١) كلاهما من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .  
(٣) ليس كل لفظه لمسلم .

(٤) سورة الصافات ، الآيتان (١٥٩ - ١٦٠) .

(٥) لم أقف عليه ، وقد ذكر المؤلف رحمه الله تعالى هذه الآية في مصنفه « جلاء الأفهام » (ص ١٧٠) ثم قال عقبها : « فنزه سبحانه وتعالى عما يصفه به كل أحد إلا المخلصين من عباده وهم الرسل ومن تبعهم . . » .

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١﴾ ، فتره نفسه عما يصفه [٢/ب] به الخلق ، ثم سلم على المرسلين لسلامة ما وصفوه به من النقائص والعيوب ، ثم حمد نفسه على تفرده بالأوصاف التي يستحق عليها كمال الحمد . ومن هاهنا أخذ إمام السنة محمد بن إدريس الشافعي (٢) رحمه الله خطبة كتابه (٣) حيث قال : « الحمد لله الذي هو كما وصف نفسه وفوق ما يصفه خلقه » (٤) فأثبت بهذه الكلمة أن صفاته إنما تتلقى بالسمع لا بآراء الخلق ، وأن أوصافه فوق ما يصفه [به] (٥) الخلق .

وقد شهد الله سبحانه لمن يرى أن ما جاء به الرسول ﷺ من عند الله هو الحق لا آراء الرجال بالعلم ، فقال تعالى : ﴿ وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴾ (٦) ، وقال

(١) سورة الصافات ، الآيات (١٨٠ - ١٨٢) .

(٢) هو محمد بن إدريس بن العباس أبو عبد الله الشافعي ، نسبة لجدّه الأعلى شافع ، الهاشمي القرشي ثم المطلبي ، أحد الأئمة الأربعة المجمع على إمامتهم وعدالتهم ، ولد في غزة بفلسطين سنة (١٥٠) ومات بمصر سنة (٢٠٤) وبها دُفن .

تاريخ بغداد (٢/٥٦ - ٧٣) والانتقاء (ص ١١٥ - ١٦٢) وتهذيب الأسماء واللغات (١/٤٤ - ٦٧) والسير (١٠/٥ - ٩٩) .

(٣) يعني : « الرسالة » ، ويُطلق عليها أيضاً اسم الكتاب الذي كان يقوله الإمام الشافعي نفسه . انظر مقدمة تحقيقها العلامة أحمد شاکر (ص ١٢) ، وكتاب جماع العلم (ص ٢٥ و ٣٢) ، وما سيأتي لاحقاً (ص ١٦٣٤) مع التعليق (٤) .

(٤) الذي في الرسالة (ص ٨) : « ولا يبلغ الواصفون كنه عظمته ، الذي هو كما وصف نفسه وفوق ما يصفه به خلقه » .

(٥) ما بين المعقوفتين مثبت من « ت » .

(٦) سورة سبأ آية (٦) . وكلمة ﴿ الْعَزِيزِ ﴾ من الآية ساقطة من « ت » .

تعالى : ﴿ أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى ﴾ (١) ، فمن تعارض عنده ما جاء به الرسول ﷺ وآراء الرجال فقدمها عليه ، أو توقف فيه ، أو قدحت في كمال معرفته فهو أعمى عن الحق .

وقد أخبر الله تعالى عن رسوله ﷺ أنه قال : ﴿ قُلْ هَلْذِهِ سَبِيلِي أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي ﴾ (٢) ، وأخبر تعالى عنه أنه سراج منير (٣) وأنه هادٍ إلى صراطٍ مستقيم (٤) وبأن من اتبع النور الذي أنزل معه هو المفلح لا غيره (٥) ، وأن من لم يحكمه في كل ما تنازع فيه المتنازعون وينقاد لحكمه ولا يكون عنده حرج منه فليس بمؤمن (٦) .

فكيف يجوز على من أخبر الله تعالى عنه بما ذكر أن يكون قد أخبر عن الله وأسمائه وصفاته وأفعاله (بما الهدى) (٧) في خلاف ظاهره ، والحق في إخراجهم عن حقائقه ، وحمله على وحشي اللغات (٨) ومستكرهات

(١) سورة الرعد آية (١٩) .

(٢) سورة يوسف (١٠٨) .

(٣) إشارة إلى قوله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا أُرْسِلْتَ شَهِيدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا ﴾ الأحزاب الآيات [ ٤٥ - ٤٦ ] .

(٤) إشارة إلى قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ الشورى آية (٥٢) .

(٥) إشارة إلى قوله تعالى : ﴿ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ الأعراف آية (١٥٧) .

(٦) إشارة إلى قوله تعالى : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ النساء آية (٦٥) .

(٧) في « ت » : « بالهدى » .

(٨) الوحشي والحوشي بمعنى واحد ، وهو ما نفر عنه السمع من الكلام لغرابته ، وكذا إذا كانت اللفظة خشنة مستغربة لا يعلمها إلا العالم المبرز والأعرابي القح ، أو وقعت =

التأويلات ، وأن حقائقه ضلال وتشبيه وإلحاد ، وأن الهدى والعلم في مجازه وإخراجه عن حقائقه ، وأحال الأمة فيه على آراء الرجال المتحيرين وعقول المتهوكين ، فيقول : إذا أخبرتكم عن الله وصفاته العلى بشيء فلا تعتقدوا حقيقته ، وخذوا معرفة مرادي به من آراء الرجال ومعقولها ، فإن الهدى والعلم فيه .

معاذ الله ، فإنه لو أخرج عن ظاهره بتأويل المتأولين انتقضت عرى الإيمان كلها وكان لا تشاء طائفة من طوائف أهل الضلال أن تتأول النصوص على مذهبها إلا وجدت السبيل إليه .

والمقصود أن الله تعالى أكمل للرسول ولأمته به دينهم ، وأتم عليهم به نعمته ، ومحال مع هذا أن يدع ما خلق له الخلق وأرسلت به الرسل وأنزلت به الكتب وتُصبت عليه القبلة وأسست عليه الملة ، وهو باب الإيمان به ومعرفته ومعرفة أسمائه وصفاته وأفعاله - ملتبساً مشتبهاً حقه بباطله ، لم يتكلم فيه بما هو الحق ، بل تكلم بما (ظاهره هو الباطل) <sup>(١)</sup> والحق في إخراجه عن ظاهره ، وكيف <sup>(٢)</sup> يكون أفضل الرسل وأجل الكتب غير وافٍ بتعريف ذلك على أتم الوجوه ، مبين له بأكمل [٣/أ] البيان ، موضح له غاية الإيضاح ، مع شدة حاجة النفوس إلى معرفته ، وهو أفضل ما اكتسبته النفوس وأجل ما حصلته القلوب .

[اعتقاد أن  
النبي عليه  
الصلاة  
والسلام  
عرف الأمة  
بالله وأسمائه  
وصفاته  
وأفعاله]

ومن المحال أن يكون ﷺ قد علمهم آداب الغائط قبله وبعده ومعه ،

= غير موقعها وأني بها مع ما ينافرها ولا يلائم شكلها فنلك وحشية .

انظر : العمدة لابن رشتيق (١٠١٥/٢ - ١٠١٦) وشرح كفاية المتحفظ (ص ٩٠ - ٩٢) .

(١) في « د » و « ن » : « بماذا هو الباطل » .

(٢) في « ت » : « فكيف » .

وآداب الوطء والطعام والشراب<sup>(١)</sup> ، ويترك أن يعلمهم ما يقولونه بألسنتهم ويعتقدونه بقلوبهم في ربهم ومعبودهم الذي معرفته غاية المعارف ، والوصول إليه أجل<sup>(٢)</sup> المطالب ، وعبادته وحده لا شريك له أقرب الوسائل ، ويخبرهم بما ظاهره ضلال وإلحاد ، ويحيلهم في فهم ما أخبرهم<sup>(٣)</sup> به عن الله تعالى وأسمائه وصفاته وأفعاله على مستكرهات التأويل وما تحكم به عقولهم ، هذا وهو القائل : « تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك »<sup>(٤)</sup> .  
وهو القائل : « ما بعث الله من نبي إلا كان حقاً عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم وينهاهم عن شر ما يعلمه لهم »<sup>(٥)</sup> .

(١) للاطلاع على نصوص السنة في آداب التخلي وقضاء الحاجة يراجع صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري (١/٢٤٢ - ٢٥٦) وزاد المعاد (٢/٣٨٣ - ٣٨٧) .  
ولمعرفة آداب الوطء ينظر عشرة النساء للإمام النسائي ح ٧٥ - ٢٤٧ (ص ١٠٦ - ٢٠٠) وهو أيضاً مضمن في سننه الكبرى ح ٨٩٦١ - ٩١٣٣ (٥/٣١٠ - ٣٥٣) .  
وللوقوف على آداب الطعام والشراب يطالع كتاب الآداب الشرعية لابن مفلح (٣/١٥٣ - ٢٢٤) وغذاء الألباب للسفاري (٢/٨٦ - ١٨٥) .

(٢) في « ت » : « أتم » .

(٣) في « ت » : « ما أخبر »

(٤) هو جزء من حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه ، أخرجه ابن ماجه في المقدمة ح ٤٣ (١/١٦) وأحمد في المسند (٤/١٢٦) وابن أبي عاصم في السنة ح ٢٦ - ٣٤ (١/٥٤ - ٥٧) والحاكم في المستدرک (١/٩٦) ، وهو صحيح الإسناد وله طرق ، وقد صححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه ح ٤١ (١/٣٢) وفي ظلال الجنة في ح ٢٦ - ٣٤ (ص ١٧ - ٢٠) وفي السلسلة الصحيحة ح ٩٣٧ (٢/٦١٠ - ٦١١) وانظر فيها (ص ٧١٧ - ٧١٨) .

(٥) هو جزء من حديث طويل عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما في =

وقال أبو ذر<sup>(١)</sup> رضي الله عنه : « لقد توفي رسول الله ﷺ وما طائر يقرب جناحيه في السماء إلا ذكرنا منه علما »<sup>(٢)</sup> .  
وقال عمر بن الخطاب<sup>(٣)</sup> رضي الله عنه : « قام فينا رسول الله ﷺ مقاما

= قصة ذكرها ثم قاله ، ولفظه فيه : « .. إنه لم يكن نبي قبلي إلا كان حقا عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم وينذرهم شر ما يعلمه لهم .. » الحديث .  
أخرجه مسلم في الإمامة حديث ٤٦ (٣/١٤٧٢ - ١٤٧٣) .

(١) هو جندب بن جنادة بن سفيان بن عبيد بن حرام بن غفار أبو ذر الغفاري ، أحد السابقين الأولين في الإسلام ، موصوف بالزهد والعلم وصدق اللهجة ، مات بالريزة من قرى المدينة سنة (٣٢) .

الاستيعاب (١/٢٥٢ - ٢٥٦) وأسد الغابة (١/٣٥٧ - ٣٥٨) والإصابة (١٢٥/٧ - ١٣٠) .

(٢) أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده رقم ٤٧٩ (ص ٦٥) وأحمد في المسند (٥/١٥٣ و١٦٢) والبزار في مسنده (البحر الزخار) رقم ٣٨٩٧ (٩/٣٤١) والطبري في تفسيره (طبعة شاكر) (١١/٣٤٨) رقم ١٣٢٢٤ وابن حبان في صحيحه رقم ٦٥ (١/٢٦٧) والطبراني في الكبير رقم ١٦٤٧ (٢/١٥٥ - ١٥٦) وابن جُمَيْع في معجم الشيوخ (ص ١٤٢) تحت ترجمة رقم ٩٤ باختلاف يسير في بعض ألفاظه وزيادة ونقصان ، وقد استشهد به شيخ الإسلام في الحموية (ص ٥) : وإسناده صحيح ، قال الهيثمي في المجمع (٨/٤٧٢) : « رواه أحمد والطبراني ، وزاد : فقال النبي ﷺ : « ما بقي شيء يقرب من الجنة ويباعد من النار إلا وقد بُين لكم » ورجال الطبراني رجال الصحيح غير محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ وهو ثقة ، وفي إسناده أحمد من لم يُسم » .

(٣) هو عمر بن الخطاب بن نفيل أبو حفص القرشي العدوي ، الفاروق الملقب ، ثاني الخلفاء الراشدين ، وأول من لقب بأمر المؤمنين ، مناقبه كثيرة ، وفضائله عظيمة ، ومواقفه شهيرة ، مات غيلة شهيدا في المدينة النبوية سنة (٢٣) .

الاستيعاب (٣/١١٤٤ - ١١٥٩) وأسد الغابة (٤/١٤٥ - ١٨١) والإصابة (٤/٥٨٨ - ٥٩١) .

فذكر<sup>(١)</sup> بدء الخلق حتى دخل أهل الجنة منازلهم وأهل النار منازلهم ، حفظ ذلك من حفظه ونسبه من نسبه « ذكره البخاري<sup>(٢)</sup> .

فكيف يتوهم من لله ولرسوله في قلبه وقار أن يعتقد أن رسول الله ﷺ قد أمسك عن بيان هذا الأمر العظيم ولم يتكلم فيه بالصواب ؟ معاذ الله ، بل لا يتم الإيمان إلا بأن يعتقد (أن الرسول)<sup>(٣)</sup> قد بين ذلك أتم البيان وأوضحه غاية الإيضاح ، ولم يدع بعده لقاتل مقالا ولا لمتأول تأويلا . ثم من المحال أن يكون خير الأمة وأفضلها وأسبقها إلى كل خير قصرُوا في هذا الباب فجفوا عنه أو تجاوزوا فغلوا فيه ، وإنما ابتلي من خرج عن مناهجهم بهذين الداعين .

قال شيخنا<sup>(٤)</sup> : « والحال في هؤلاء المبتدعة الذين فضلوا طريقة

[دعوى أن  
طريقة  
السلف  
أسلم  
وطريقة  
الخلف أعلم  
وأحكم والرد  
عليها]

(١) في « ت » : « فذكر فيه » .

(٢) في بدء الخلق رقم ٣١٩٢ (ص ٦٥٢) معلقا مجزوما به ، وقد أوصله الطبراني في مسند رقة بن مصقلة وأبو نعيم في المستخرج ، وأخرجه الحافظ ابن منده في الجزء الخامس عشر من أماليه ، أفاده الحافظ ابن حجر في الفتح (٦/ ٢٩٠) وفي تعليق التعليق (٣/ ٤٨٦ - ٤٨٨) .

(٣) في « ت » : « أن رسول الله ﷺ » .

(٤) يعني شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى ، وهو أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام أبو العباس تقي الدين الشهير بابن تيمية ، الشيخ الإمام العَلم المجتهد المجاهد الرباني الألمي اللوذعي ، ناصر السنن وقامع البدع ، الذي ذاع صيته وعم نفعه واشتهر في الآفاق ذكره . . المولود سنة (٦٦١) والمتوفى سجيناً محتسباً بقلعة دمشق سنة (٧٢٨) ، حفلت كتب التراجم والطبقات بذكره ، وخصت تأليف في سيرته كالعقود الدرية لتلميذه ابن عبد الهادي ومختصره الكواكب الدرية لمرعي الحنبلي ، والأعلام العلية للحافظ البزار وغيرهم كثير .

[الخلف]<sup>(١)</sup> على طريقة السلف حيث ظنوا أن طريقة السلف هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه ولا فهم لمراد الله ورسوله منها ، واعتقدوا أنهم بمنزلة الأمين الذين قال الله فيهم : ﴿ وَمَنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَلْمُوكَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانًا ﴾<sup>(٢)</sup> ، وأن طريقة المتأخرين هي استخراج معاني النصوص وصرفها عن حقائقها بأنواع المجازات وغرائب اللغات ومستكرات<sup>(٣)</sup> التأويلات ، فهذا الظن الفاسد أوجب تلك المقالة<sup>(٤)</sup> التي مضمونها نبد الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين وراء ظهورهم ، فجمعوا بين الجهل بطريقة السلف والكذب عليهم ، وبين الجهل والضلال بتصويب طريقة [ب/٣] الخلف ، وسبب ذلك اعتقادهم أنه ليس في نفس الأمر صفة دلت عليها هذه النصوص ، فلما اعتقدوا التعطيل وانتفاء الصفات في نفس الأمر ورأوا أنه لا بد للنصوص من معنى بقوا مترددين بين الإيمان باللفظ وتفويض المعنى ، وهذا الذي هو طريقة السلف عندهم ، وبين صرف اللفظ عن حقيقته وما وضع له إلى ما لم يوضع له ولا دل عليه بأنواع من المجازات وبالتكلفات التي هي بالألغاز والأحاجي أشبه منها بالبيان والهدى ، وصار هذا الباطل مركباً من فساد العقل والجهل بالسمع ، فلا عقل ولا سمع ، فإن النفي والتعطيل إنما اعتمدوا فيه على شبهات فاسدة ظنوها معقولات صحيحة فحرفوا لها النصوص السمعية عن

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) سورة البقرة آية (٧٨) .

(٣) في « ت » : « ومستكرهات » .

(٤) وهي قولهم : « طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم » . انظر الحموية

مواضعها ، فلما ابتنى أمرهم على هاتين المقدمتين الكاذبتين كانت النتيجة استجهاال السابقين الذين هم أعلم الأمة بالله وصفاته ، واعتقاد أنهم كانوا أميين بمنزلة الصالحين البله<sup>(١)</sup> الذين لم يتبحروا في حقائق العلم بالله ، وأن الخلف هم العلماء الذين أحرزوا قَصَبَاتِ السبق واستولوا على الغاية وظفروا من الغنيمة بما فات السابقين الأولين .

فكيف يتوهم من له أدنى مُسْكَة<sup>(٢)</sup> من عقل وإيمان أن هؤلاء المتحيرين الذين كثر في باب العلم بالله اضطرابهم وغلظ عن معرفة الله حجابهم ، وأخبر الواقف على نهايات إقدامهم بما انتهى إليه من مرامهم وأنه الشك والحيرة حيث يقول :

لعمري لقد طفت المعاهد كلها وسيرتُ طرفي بين تلك المعالم  
فلم أر إلا واضعاً كفّ حائِرٍ على ذَقْنٍ أو قارعاً سِنِّ نادِمٍ<sup>(٣)</sup>

(١) البله : جمع أبله وهو الغفول أو الذي غلبت عليه سلامة الصدر .

انظر مختار الصحاح والمصباح المنير مادة ( بله ) .

(٢) مُسْكَة على وزن عُرفة : القوة ، والبقية ، يقال : ما بفلان مسكة من خير أي : بقية .

انظر لسان العرب وتاج العروس مادة : ( مسك ) .

(٣) البيتان ذكرهما الشهرستاني في مقدمة كتابه نهاية الإقدام في علم الكلام (ص ٣) وفي الملل والنحل (٢٠٣/١) من غير بيان أنهما من شعره أو إنشاده غيره ، وهذا ما ذكره ابن خلكان في وفياته (٢٧٤/٤) في ترجمة الشهرستاني فقال : « وقال غيره : هُما لأبي بكر محمد بن باجه المعروف بابن الصائف الأندلسي » ، وقد قال قبلُ (١٦١/٢) عند ترجمته لابن سينا : « وينسب إليه البيتان اللذان ذكرهما الشهرستاني في أول كتابه نهاية الإقدام » اهـ .

قلت : وعمن نسبهما للشهرستاني ابن أبي العز في شرح الطحاوية (١/٢٤٤ - ٢٤٥) وابن الوزير في إثارة الحق على الخلق (ص ١٣) وعلي بن سلطان القاري في شرح كتاب الفقه الأكبر (ص ١١) . وقد ذكرهما شيخ الإسلام في المنهاج (٥/٢٧٠) ودرء التعارض =

ويقول الآخر (١) :

نهاية إقدام العقول عَقَالُ وأكثر سعي العالمين ضلالُ  
وأرواحنا في وحشةٍ من لجسومنا وغايةً دنيانا أذى ووبالُ  
ولم نستفد من بحثنا طول دهرنا سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا (٢)

= (١٥٩/١) ونقض المنطق (ص ٦١ - ٦٢) والحموية (ص ٧) ومجموع الفتاوى (٧٣/٤) ،  
وابن القيم في الصواعق (الأصل) (١٦٦/١) و(٦٦٤/٢) و(١٢٦٣/٤) وطاش كبري  
زاده في مفتاح السعادة (٤٧/١ ، ٢٩٩) والألوسي في تفسيره روح المعاني (٢١٤/٣) .  
(١) يعني الرازي ، وهو محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي أبو عبد الله فخر الدين  
المعروف بابن الخطيب ، القرشي البكري نسبا ، الطبرستاني أصلا ، الرازي مولدا ،  
الشافعي مذهبا ، الأشعري معتقدا ، أصولي متكلم مفسر ، قال الذهبي فيه :  
« صاحب التصانيف رأس في الذكاء والعقليات لكنه عربي من الآثار وله تشكيكات على  
مسائل من دعائم الدين تورث حيرة » اهـ . ولد في مدينة الري سنة (٥٤٣) أو في التي  
تليها ، ومات بهراة سنة (٦٠٦) .

إخبار العلماء بأخبار الحكماء (ص ١٩٠ - ١٩٢) والوافي بالوفيات (٢٤٨/٤ - ٢٥٩)  
وميزان الاعتدال (٣/٣٤٠) وطبقات الشافعية لابن السبكي (٨/٨١ - ٩٦) .

(٢) هذه الأبيات اشتهرت عن الرازي ورددتها في مواضع من كتبه آخرها مصنفه « أقسام  
اللذات » كما أفاده غير واحد ، فممن ذكرها ابن أبي أصيبعة في عيون الأنباء (٣/  
٤٢ - ٤٣) وابن خلكان في وفيات الأعيان (٤/٢٥٠) وابن تيمية في بيان تليس  
الجهمية (١/١٢٩) ودرء التعارض (١/١٥٩ - ١٦٠) والمنهاج (٥/٢٧١) ونقض المنطق  
(ص ٦١) والفتاوى الحموية (ص ٧) وابن القيم في الصواعق (الأصل) (١/١٦٧) و(٢/  
٦٦٥) وإغائة اللهفان (١/٧٤) واجتماع الجيوش الإسلامية (ص ٣٠٥) وابن السبكي  
في طبقات الشافعية (٨/٩٦) وابن كثير في البداية والنهاية (١٣/٥٦) وابن أبي العز في  
شرح الطحاوية (١/٢٤٤) وعلي القاري في شرح كتاب الفقه الأكبر (ص ١١) . وزاد  
بعضهم بعد هذه الأبيات بيتين آخرين :

وكم قد رأينا من رجالٍ ودولةٍ فبادوا جميعاً مسرعين وزالوا =

وقال الآخر<sup>(١)</sup> : « لقد خضت البحر الخضم وتركت أهل الإسلام وعلومهم (وخضت في الذي نهوني عنه)<sup>(٢)</sup> ، والآن إن لم يتداركني [ربي]<sup>(٣)</sup> برحمته<sup>(٤)</sup> فالويل لي .  
 وها أنذا أموت على عقيدة أُمي »<sup>(٥)</sup> .  
 وقال الآخر<sup>(٦)</sup> : « أكثر الناس شكًا عند الموت أرباب

= وكم من جبالٍ قد علت شرفاتها رجال فزالوا والجبال جبالاً  
 (١) هو الجويني ، واسمه عبد الملك بن عبد الله بن يوسف أبو المعالي الجويني - نسبة لجوين من قرى نيسابور - الشهير بإمام الحرمين ، شافعي أشعري ، ولد سنة (٤١٩) ومات سنة (٤٧٨) .

تبيين كذب المفتري (ص ٢٧٨ - ٢٨٥) ووفيات الأعيان (٣/١٦٧ - ١٧٠) والسير (١٨/٤٦٨ - ٤٧٧) وطبقات الشافعية لابن السبكي (٥/١٦٥ - ٢٢٢) .

(٢) في « ت » : « وخضت في الذي خاضوا » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) في « ن » : « رحمته » .

(٥) قولة أبي المعالي هذه حكاها عنه جمع من العلماء مع اختلاف يسير في بعض مفرداتها وبشيء من الزيادة فيها ، منهم : ابن الجوزي في تلييس إبليس (ص ٨٢) وفي المتظم (١٦/٢٤٥) في ترجمة الجويني ، وابن تيمية في نقض المنطق (ص ٦١) وبيان تلييس الجهمية (١/١٢٢) ودرء التعارض (٨/٤٧) والمنهاج (٥/٢٦٩) والذهبي في السير (١٨/٤٧١) وابن القيم في الصواعق (الأصل) (١/١٦٧) وابن السبكي في طبقات الشافعية (٥/١٨٥) وابن أبي العز في شرح الطحاوية (١/٢٤٥) والسيوطي في صون المنطق (ص ١٨٣ - ١٨٤) نقلًا عن ابن الجوزي ، وعلي القاري في شرح كتاب الفقه الأكبر (ص ١١) .

(٦) هو الغزالي ، وهو محمد بن محمد بن محمد بن أحمد أبو حامد الطوسي الشافعي الملقب بحجة الإسلام ، فقيه أصولي فيلسوف صوفي ، غلت فيه طوائف وقدحت فيه أخرى وقد انتقده أئمة أعلام ثقافت في أمور منكرة ومسائل مبتدعة ، والله الكريم المنان =

الكلام «(١)» (٢)

وقال آخر منهم (٣) : « اشهدوا علي أني أموت وما عرفت شيئا ، إلا أن الممكن مفتقر إلى واجب » ثم قال : « والافتقار أمر عدمي ، فلم أعرف شيئا » (٤)

وقال آخر (٥) - وقد نزلت به نازلة من سلطانه فاستغاث برب الفلاسفة فلم يغث - قال : « فاستغثت برب الجهمية [٤/أ] فلم يغثني » قال : « فاستغثت برب العامة فغاثني » .

= يغفر لنا وله ، ولد الغزالي في طوس بخراسان سنة (٤٥٠) وبها مات سنة (٥٠٥) .  
المنتخب من السياق (ص ٧٣ - ٧٥) والمنتظم (١٢٤/١٧ - ١٢٧) والسير (١٩)  
٣٢٢ - ٣٤٦) وطبقات الشافعية لابن السبكي (١٩١/٦ - ٣٨٩) .

(١) ذكره عنه ابن تيمية في نقض المنطق (ص ٢٥) وابن القيم في الصواعق (الأصل) (٢/٦٦٤) ولم ينسبه له .

(٢) إلى هنا انتهى كلام شيخ الإسلام ، وهو في رسالته الفتوى الحموية (ص ٦ - ٧) ، وقد تصرف في بعضه الإمام ابن القيم .

(٣) هو محمد بن ناماز بن عبد الملك أبو عبد الله أفضل الدين الشافعي المتكلم الفيلسفي الخونجي نزيل مصر وقاضي قضاتها ، ولد سنة (٥٩٠) ، ومات بالقاهرة سنة (٦٤٦) عيون الأنبياء (٣/١٩٩ - ٢٠٠) والسير (٢٢٨/٢٣) والوفيات (١٠٨/٥ - ١٠٩) وطبقات الشافعية لابن السبكي (١٠٥/٨ - ١٠٦) .

(٤) ذكره عنه ابن تيمية في الرد على المنطقيين (ص ١١٤) وهو في مختصره : جهد القريحة في تجريد النصيحة للسيوطي الملحق بصون المنطق (ص ٢٢٨) و (٣٠٦ - ٣٠٥) ودرء التعارض (١/١٦٢) و (٣/٢٦٢) وابن القيم في الصواعق (الأصل) (١/١٦٨) و (٢/٦٦٤) وابن أبي العز في شرح الطحاوية (١/٢٤٦) وعلي القاري في شرح الفقه الأكبر (ص ١٢) .

(٥) لم أقف عليه .

## فَصَّكَ

## في [بيان] (١) حقيقة التأويل لغة واصطلاحاً

[ تعريف  
التأويل في  
اللغة ]

وهو (٢) تفعيل من آل يؤول إلى كذا : إذا صار إليه ، فالتأويل : التصيير ، وأولته تأويلاً إذا صيرته إليه فال (٣) وتأول ، وهو مطاوع أولته .

وقال الجوهري (٤) : « التأويل : تفسير ما يؤول إليه الشيء ، وقد أولته تأويلاً وتأولته بمعنى (٥) قال الأعشى (٦) :

(١) ما بين المعرفتين ساقط من « ت » .

(٢) في « ت » : « هو » .

(٣) في « ت » : « قال » .

(٤) هو إسماعيل بن حماد أبو نصر الجوهري الفارابي ، أحد كبار أئمة العربية والأدب ، يضرب به المثل في ضبط اللغة وجودة الخط ، مات بنيسابور سنة (٣٩٣) وقيل في حدود سنة أربعمائة .

إنباه الرواة (١/٢٢٩ - ٢٣٣) ومعجم الأدباء (٢/٦٥٦ - ٦٦١) والسير (١٧/٨٠ - ٨٢) وبغية الوعاة (١/٤٤٦ - ٤٤٨) .

(٥) الذي في الصحاح (٤/١٦٢٧) : « وقد أولته وتأولته بمعنى » .

(٦) هو ميمون بن قيس بن جندل أبو بصير الملقب بالأعشى لسوء بصره ، من أصحاب المعلقات وأحد شعراء الطبقة الأولى الجاهليين ، أدرك الإسلام ومدح النبي عليه الصلاة والسلام ولم يسلم ، مات على الراجح بُعيد صلح الحديبية سنة (٧) .

الشعر والشعراء (١/٢٦٣ - ٢٧٢) ومعجم الشعراء للمرزباني (ص ٤٠١ - ٤٠٢) ومعاهد التنصيص (١/١٩٦ - ٢٠٢) ، وخزانة الأدب (١/١٧٥ - ١٧٨) .

على أنها كانت تأولُ حُبَّها تأولُ رَبِيعِي السَّقَابِ فأصحابا<sup>(١)</sup>  
 قال أبو عبيدة<sup>(٢)</sup> في تفسير حبها ومرجعه :  
 أي<sup>(٣)</sup> كأنه كان صغيرا في قلبه ، فلم يزل ينبت<sup>(٤)</sup> حتى صار قديما  
 كهذا السَّقَب<sup>(٥)</sup> الصغير لم يزل يشب حتى صار كبيرا مثل أمه ، وصار له  
 ابن يصحبه « انتهى كلامه<sup>(٦)</sup> .  
 ثم تسمى العاقبة تأويلا ، لأن الأمر يصير إليها ، قال الله تعالى : ﴿ فَإِنْ

(١) البيت من قصيدة طويلة يخاطب فيها الأعشى بني عبدان عامة وعمرو بن المنذر بن  
 عبدان خاصة ، وقيل : يعاتب فيها سعد بن قيس عامة وعمرا خاصة . . مطلعها :  
 كفى بالذي تولينه لو تجنبا شفاء لسقيم بعد ما أشيبا  
 وبعده :

على أنها كانت تأول حبها تأول رباعي السَّقَابِ فأصحابا  
 ديوانه (ص ٥٦) . وانظر فيه ذكر الاختلاف في ضبط البيت وشرح ألفاظه وبيان معناه .  
 (٢) في « ت » : « أبو عبيد » ، والصواب المثبت .

وأبو عبيدة هو معمر بن المثنى التيمي ولاء ، البصري مولدا ووفاة ، العلامة النحوي  
 اللغوي الأديب الأخباري صاحب التصانيف ، اهتم بالشعوية والقول برأي الخوارج ،  
 قال ابن معين : « ليس به بأس » ولد سنة (١١٠) ومات سنة (٢٠٩) ، وقيل غير ذلك ،  
 أخرج له البخاري تعليقا وأبو داود في السنن .

الجرح والتعديل (٢٥٩/٨) وتهذيب الكمال (٣١٦/٢٨ - ٣٢١) والسير (٩/٤٤٥ - ٤٤٧) وتقريب التهذيب (ص ٤٧٣) .

(٣) في النسخ الخطية : « إلى » والمثبت من الأصل : الصراغ (١٧٦/١) .

(٤) في « ن » : « يشب » ، والمثبت هو الصواب كما في الصحاح (١٦٢٧/٤) .

(٥) السَّقَب : ولد الناقة أو ساعة يولد أو خاص بالذكر ، قاله في القاموس المحيط مادة  
 « سقب » .

(٦) انظر الصحاح مادة « أول » (١٦٢٧/٤) والنص فيه بشيء من التصرف .

نَنْزَعْنَهُمْ فِي سَعَىٰ فِرْدَوْهُ إِلَىٰ إِلَهِهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿١﴾ .

وتسمى حقيقة الشيء المخبر به تأويلا ، لأن الأمر ينتهي إليه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِينَ سُئِلُوا مِنْ قَبْلِ قَدْ جَاءَتْ رُسُلًا مِثْلَ بَالِغِ ٱلْحَقِّ ﴾ (٢) ، فمجيء تأويله مجيء نفس ما أخبرت به الرسل من اليوم الآخر والمعاد وتفصيله والجنة والنار .  
وسمي (٣) تعبير الرؤيا تأويلها بالاعتبارين ، فإنه تفسير لها وهو عاقبتها وما تؤول إليه . وقال يوسف لأبيه : ﴿ يَكْتُبْتُ هَذَا تَأْوِيلَ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ ﴾ (٤) أي حقيقتها ومصيرها إلى هاهنا انتهى .

وتسمى العلة الغائية (٥) والحكمة المطلوبة بالفعل : تأويلا ، لأنها بيان لقصد الفاعل وغرضه من الفعل الذي لم يعرف الرائي له غرضه به ، ومنه قول الخضر لموسى - بعد أن ذكر له الحكمة المقصودة بما فعله من تخريق السفينة وقتل الغلام وإقامة الجدار بلا عوض - : ﴿ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا ﴾ (٦) ، فلما أخبره بالعلة الغائية التي انتهى إليه فعله

(١) سورة النساء آية (٥٩) .

(٢) سورة الأعراف آية (٥٣) .

(٣) في « ت » : « ويسمى » .

(٤) سورة يوسف آية (١٠٠) .

(٥) العلة الغائية هي التي يكون وجود الشيء لأجلها كالجُلوس على السرير ، فهي الغاية التي من أجلها وجد .

المعجم الفلسفي (٢/٩٦) ، وانظر معيار العلم (ص٢٤٧) ، والتعريفات (ص١٥٤) ودستور العلماء (٢/٣٧٣) .

(٦) سورة الكهف آية (٧٨) .

قال : ﴿ ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا ﴾ (١) .

فالتأويل في كتاب الله تعالى المراد منه حقيقة المعنى الذي يؤول اللفظ إليه ، وهي (٢) الحقيقة الموجودة في الخارج ، فإن الكلام نوعان : خبر وطلب ، فتأويل الخبر هو الحقيقة ، وتأويل الوعد والوعيد هو نفس الموعود والمتوعد به ، وتأويل ما أخبر الله تعالى به من صفاته العلى وأفعاله نفس ما هو عليه سبحانه وما هو موصوف به من الصفات العلى ، وتأويل الأمر هو نفس الأفعال المأمور بها . قالت عائشة (٣) رضي الله عنها : « كان رسول الله ﷺ يقول (٤) في ركوعه وسجوده « سبحانك اللهم ربنا وبحمدك » يتأول القرآن (٥) ، فهذا التأويل هو فعل نفس المأمور به . فهذا هو التأويل في كلام الله ورسوله ﷺ .

وأما التأويل في اصطلاح أهل التفسير والسلف من أهل الفقه والحديث فمرادهم [به] (٦) معنى التفسير والبيان ، ومنه قول ابن جرير (٧) [٤/ب]

[ تعريف  
التأويل في  
الاصطلاح ]

(١) سورة الكهف آية (٨٢) .

(٢) في « ت » : « وهو » .

(٣) هي عائشة بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما أم المؤمنين زوج نبينا محمد عيه الصلاة والسلام ، الحَصَان الرزان ، أفقه نساء الأمة على الإطلاق ، القرشية التيمية المكية ، ولدت في السنة التاسعة قبل الهجرة وتوفيت بالمدينة سنة (٥٨) على القول الأرجح . الاستيعاب (٤/ ١٨٨١ - ١٨٨٥) وأسد الغابة (٧/ ١٨٨ - ١٩٢) والإصابة (٨/ ١٦ - ٢١)

(٤) في « د » و « ن » : « كان يقول » .

(٥) أخرجه البخاري في الأذان ح ٨١٧ (ص ١٦٣) وح ٧٩٤ وفي المغازي ٤٢٩٣ وفي التفسير ح ٤٩٦٧ و ٤٩٦٨ ، ومسلم في الصلاة ح ٢١٧ (١/ ٣٥٠) .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٧) هو محمد بن جرير بن يزيد بن كثير أبو جعفر الطبري ، الإمام المجتهد البارع ، =

وغيره : « القول في تأويل قوله تعالى كذا وكذا »<sup>(١)</sup> .  
ومنه قول الإمام أحمد<sup>(٢)</sup> في الرد على الجهمية : « فيما تأولته من القرآن  
على غير تأويله »<sup>(٣)</sup> ، فأبطل التأويلات التي ذكروها .

وهو تفسيرها المراد بها وهو تأويلها عنده . فهذا التأويل يرجع إلى فهم  
المؤمن<sup>(٤)</sup> ويحصل في الذهن ، والأول يعود إلى وقوع حقيقته في الخارج .  
وأما المعتزلة<sup>(٥)</sup> والجهمية<sup>(٦)</sup> وغيرهم من

[ معنى  
التأويل عند  
المعتزلة  
والجهمية  
وفرق  
المتكلمين ]

= والعلم المفسر ، الفقيه المحدث المؤرخ ، ولد في آمل طبرستان سنة (٢٤٤) ، واستوطن  
بغداد حتى وفاته بها سنة (٣١٠) .

تاريخ بغداد (١٦٢/٢ - ١٦٩) وتهذيب الأسماء واللغات (٧٨/١ - ٧٩) والسير (١٤)  
٢٦٧ - ٢٨٢) وغاية النهاية (١٠٦/٢ - ١٠٨) .

(١) وهذا حاصل في تفسير ابن جرير كله من أوله إلى آخره يقوله عند كل آية يريد تفسيرها  
(٢) هو أحمد بن محمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني الذُّهلي المروزي ثم البغدادي ، جبل  
السنة وأحد الأئمة الأربعة المجمع على إمامتهم وعدالتهم ، ولد في بغداد سنة (١٦٤)  
ومات بها سنة (٢٤١) روى له الجماعة .

الجرح والتعديل (٢٩٢/١) وتهذيب الكمال (٤٣٧/١ - ٤٧٥) والسير (١١)  
١٧٧ - ٣٥٨) وتقريب التهذيب (ص ٢٣ - ٢٤) .

(٣) انظر الرد على الجهمية والزنادقة (ص ١٠٤) ، (١٠٦) (١٣٨) ، (١٤٦) .

(٤) في الصواعق (الأصل) (١٧٨/١) : « المعنى » وأفاد محققه أنه أثبتها من نسخة « ب » ،  
وفي نسخة « ظ » و « م » : « المؤمن » كما هي هنا في المختصر .

(٥) المعتزلة فرقة ظهرت في الإسلام أوائل القرن الثاني ، سلكت منهجا عقليا متطرفا في  
مسائل الاعتقاد والاستدلال عليها ، سمو بهذا الاسم لاعتزال زعيمهم واصل بن عطاء  
حلقة شيخه الإمام الحسن البصري رحمه الله تعالى ، في قصة مشهورة وقيل غير ذلك .  
انظر الملل والنحل (٥٦/١) وذكر مذاهب الفرق الثنتين وسبعين (ص ٤٩) والخطط (٢)  
٣٤٥) وتاريخ المذاهب الإسلامية (١٢٤/١) .

(٦) الجهمية : هم أتباع جهنم بن صفوان أبي محرز السمرقندي الراسبي الضال المتبدع =

المتكلمين<sup>(١)</sup> فمرادهم بالتأويل : صرف اللفظ عن ظاهره ، وهذا هو الشائع

= المقتول سنة (١٢٨) ، من عقائدهم : نفي أسماء الله تعالى وصفاته وأن كلامه سبحانه مخلوق وكذا علمه وقدرته ، وأن الإيمان هو المعرفة بالله والكفر هو الجهل بالله ، وأن الجنة والنار تفتيان وتبديان ، كما أنكروا رؤيته تعالى بالأبصار في الدار الآخرة ، وجحدوا الشفاعة لأهل الكبائر .

انظر : مقالات الإسلاميين (٣٣٨/١) والفرق بين الفرق (ص ٢١١ - ٢١٢) والملل والنحل (٩٧/١ - ٩٩) ، والبرهان للسكسكي (ص ٣٤ - ٣٥) .

(١) المتكلمون : هم المنتسبون إلى ما يسمى بعلم الكلام ، قال الإيجي في المواقف (ص ٧) : « والكلام علم يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج ودفع الشبه . . » وعرفه التفتازاني بقوله : « إنه العلم بالقواعد الشرعية الاعتقادية المكتسب من أدلتها اليقينية » شرح المقاصد (١/١٦٥) .

وانظر شرح العقائد النسفية (١٠ - ١٢) وكشاف اصطلاحات الفنون (١/٢٩ - ٣١) ولوامع الأنوار البهية (١/٤ - ٥) .

إلا أن السلف رحمهم الله تعالى أجمعوا على ذم الكلام وأهله ورموه عن قوس واحدة بأقوالهم وتأليفهم واعتبروه دخيلا على الأمة الإسلامية وعقيدتها ، سببا في الانحراف والميل عن المنهج العقدي السليم القويم .

والتفصيل في هذا بداية وأسبابا ونقدا وموقفا يطول ويطول ، أكتفي بذكر بعض أقوال أهل العلم فيه والتحذير منه ، مع الإشارة إلى بعض مصنفاتهم في ذمه وقدمه .

قال الإمام الشافعي : « لأن يبتلى العبد بكل ما نهى الله عنه سوى الشرك خير له من الكلام ولقد اطلعت من أصحاب الكلام على شيء ما ظننت أن مسلما يقول ذلك » .

وقال : « لو علم الناس ما في الكلام في الأهواء لفروا منه كما يفر من الأسد » .

وقال : « حكمي في أصحاب الكلام أن يطاف بهم في القبائل وينادى عليهم : هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام » .

وقال : « حكمي في أهل الكلام : حكم عمر في صبيغ » .

ينظر : آداب الشافعي لابن أبي حاتم (ص ١٨٧ - ١٨٩) والحلية (٩/١١١ - ١١٢) ومناقب الشافعي للبيهقي (١/٤٥٣ - ٤٥٤) والانتقاء (ص ١٣١ ، ١٣٢) وتاريخ =

في عرف المتأخرين من أهل الأصول والفقهاء<sup>(١)</sup> ، ولهذا يقولون : التأويل

= دمشق (٣١٠/٥١) وتلييس إبليس (ص ٨٠) والسير (١٦/١٠ ، ١٨) ومناقب الشافعي لابن كثير (ص ١٨٥ - ١٨٧) وتوالي التأنيس (ص ٦٤) .

وقال الإمام أحمد : « لا يفلح صاحب كلام أبدا ، علماء الكلام زنادقة » .  
وقال : « لا تجالسوا أهل الكلام وإن ذبوا عن السنة » .

تلييس إبليس (ص ٨٠) ومناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (ص ٢١٠) .  
وقال ابن الجوزي في التلييس (ص ٨٠) : « .. وقد تنوعت أحوال المتكلمين وأفضى الكلام بأكثرهم إلى الشكوك ، وبيعضهم إلى الإلحاد ، ولم تسكت القدماء من فقهاء هذه الأمة عن الكلام عجزا ، ولكنهم رأوا أنه لا يشفي غليلا ، ثم يرد الصحيح غليلا ، فأمسكوا عنه ونهوا عن الخوض فيه » .

وقال الإمام الذهبي في الميزان (١٤٤/٣) : « .. بل قلَّ من أمعن النظر في علم الكلام إلا وأداه اجتهاده إلى القول بما يخالف محض السنة ، ولهذا ذم علماء السلف النظر في علم الأوائل ، فإن علم الكلام مولد من علم الحكماء الدهرية ، فمن رام الجمع بين علم الأنبياء عليهم السلام وبين علم الفلسفة بذكائه لا بد وأن يخالف هؤلاء وهؤلاء .. » .  
قلت : ومن المصنفات الخاصة في الرد عليهم وكشف عورهم وفساد مقولاتهم :  
- الغنية عن الكلام وأهله للإمام أبي سليمان الخطابي (ت ٣٨٨) وهو إلى الآن في حكم المفقود .

- ذم الكلام وأهله للإمام أبي إسماعيل الهروي (ت ٤٨١) وهو مطبوع متداول .
  - الرد على المنطقين لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨) وهو مطبوع متداول .
  - نقض المنطق له أيضاً ، وهو مطبوع متداول .
  - نصيحة أهل الإيمان في الرد على منطق اليونان له أيضاً ، ولم أقف عليه .
  - جهد القرية في تجريد النصيحة للسيوطي (ت ٩١١) وهو اختصار لكتاب ابن تيمية (نصيحة أهل الإيمان) ، وهو مطبوع في آخر كتاب (صون المنطق) .
  - صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام للسيوطي (ت ٩١١) وهو مطبوع متداول .
  - فصل الكلام في ذم الكلام له أيضاً ، ذكره في كتابه حسن المحاضرة (١/٣٤٢) .
- (١) انظر على سبيل المثال : حاشية البناني على شرح المحلي على متن جمع الجوامع (٥٣/٢) والبحر المحيط للزرکشي (٤٣٧/٣) وشرح الكوكب المنير (٤٦٠/٣) .

على خلاف الأصل ، والتأويل يحتاج إلى دليل .  
وهذا التأويل هو الذي صُنف في تسويغه وإبطاله من الجائنين ، فممن  
صنف في إبطال التأويل على رأي المتكلمين : القاضي أبو يعلى<sup>(١)</sup> ، والشيخ  
موفق الدين بن قدامة<sup>(٢)</sup> ، وقد حكى غير واحد إجماع السلف على عدم  
القول به<sup>(٣)</sup> .

ومن التأويل الباطل : تأويل أهل الشام قوله ﷺ لعمار<sup>(٤)</sup> : « تقتلك

[ من أنواع  
التأويل  
الباطل ]

(١) هو محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد بن الفراء أبو يعلى البغدادي القاضي  
أحد العلماء الكبار ومن أعيان الحنابلة وأعلامهم ولد في بغداد سنة (٣٨٠) وبها مات  
سنة (٤٥٨) .

طبقات الحنابلة (٢/١٩٣ - ٢٣٠) والسير (١٨/٨٩ - ٩٢) والمقصد الأرشد (٢/  
٣٩٥ - ٣٩٦) والمنهج الأحمد (٢/١٢٨ - ١٤٢) .

وكتابه المشار إليه هو : « إبطال التأويلات لأخبار الصفات » طبع جزآن منه ولم يتم بعد .

(٢) هو عبد الله بن أحمد بن محمد أبو محمد ابن قدامة المقدسي الجماعيلي ثم الدمشقي  
الصالح الحنبلي الملقب بموفق الدين ، من الأئمة الأعلام ومشاهير الإسلام ولد سنة  
(٥٤١) وتوفي بدمشق سنة (٦٢٠) .

ذيل طبقات الحنابلة (٢/١٣٣ - ١٤٩) والمقصد الأرشد (٢/١٥ - ٢٠) والدر المنضد (١/  
٣٤٦ - ٣٤٨) وشذرات الذهب (٦/٨٨ - ٩٢) .

وكتابه المشار إليه هو : « ذم التأويل » وهو مطبوع متداول .

(٣) منهم ابن قدامة في مصنفه ذم التأويل (ص ٤٠) .

(٤) هو عمار بن ياسر بن عامر بن مالك أبو اليقظان العنسي المكي ، أحد السابقين الأولين  
للإسلام وعن صلى إلى القبلتين ، شهد بدرًا وأحدا وما بعدهما ، قتل يوم صفين سنة  
(٣٧) .

الاستيعاب (٣/١١٣٥ - ١١٤١) وأسد الغابة (٤/١٢٩ - ١٣٥) والإصابة (٤/  
٥٧٥ - ٥٧٦) .

الفئة الباغية»<sup>(١)</sup> ، فقالوا : « نحن لم نقتله إنما قتله من جاء به حتى أوقعه بين رماحنا »<sup>(٢)</sup> .

وهذا التأويل مخالف لحقيقة اللفظ وظاهره ، فإن الذي قتله هو الذي باشر قتله لا من استنصر به<sup>(٣)</sup> ، ولهذا رد عليهم من هو أولى بالحق والحقيقة منهم فقالوا<sup>(٤)</sup> : « فيكون رسول الله ﷺ وأصحابه هم الذين قتلوا حمزة والشهداء معه ، لأنهم أتوا بهم حتى أوقعوهم تحت سيوف المشركين »<sup>(٥)</sup> .

(١) أخرجه البخاري مختصراً ومطولاً : في الصلاة ح ٤٤٧ (ص ٩٥ - ٩٦) وفي الجهاد ح ٢٨١٢ من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، ومسلم - واللفظ له - من حديث أم سلمة رضي الله عنها .

(٢) القائل هو معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه كما سيأتي في التخريج .

(٣) قال الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية (٧/٢٧١) : « وهذا التأويل الذي سلكه معاوية رضي الله عنه بعيد » .

(٤) القائل هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه كما سيأتي في التخريج .

(٥) أخرج أحمد في مسنده (٤/١٩٩) بإسناد صحيح من طريق عبد الرزاق قال حدثنا معمر عن ابن طاوس عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه قال : « لما قتل عمار بن ياسر دخل عمرو بن حزم على عمرو بن العاص فقال : قُتل عمار ، وقد قال رسول الله ﷺ : « تقتله الفئة الباغية » فقام عمرو بن العاص فزعا يرجع حتى دخل على معاوية ، فقال له معاوية : ما شأنك ؟ قال : قُتل عمار ، فقال معاوية : قد قُتل عمار فماذا ؟ قال عمرو : سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : « تقتله الفئة الباغية » فقال له معاوية : دحضت في بولك ، أو نَحْنُ قتلناه ؟ إنما قتله علي وأصحابه جاءوا به حتى ألقوه بين رماحنا ، أو قال : بين سيوفنا » .

وانظره في مصنف عبد الرزاق رقم ٢٠٤٢٧ (١١/٢٤٠) ومسند أبي يعلى الموصلي رقم ٧١٧٥ (١٣/١٢٣ - ١٢٤) و ٧٣٤٦ (١٣/٣٣٠ - ٣٣١) ودلائل النبوة لليهقي (٢/٥٥١) . وقد أورده الحاكم في المستدرک في موضعين : (٢/١٥٥ - ١٥٦) و (٣/٣٨٦ - ٣٨٧) وقال : « هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذه السياقة » =

ومن هذا قول عروة بن الزبير<sup>(١)</sup> لما روى حديث عائشة رضي الله عنها :  
 « فرضت الصلاة ركعتين ، فزيد في صلاة الحضر وأقرت صلاة السفر » ،  
 فقيل له<sup>(٢)</sup> : فما بال عائشة أتمت في السفر ؟ قال : « تأولت كما تأول  
 عثمان »<sup>(٣)</sup> . وليس مراده أن عائشة وعثمان تأولا آية القصر على خلاف

= وأقره الذهبي . وكذا ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٤٨٥/٧ - ٤٨٦) وقال : « رواه  
 أحمد وأبو يعلى والطبراني ورجال أحمد رجال الصحيح غير محمد بن عمرو وهو ثقة » .  
 قلت : وقد روى عبد الله بن الحارث بن نوفل نحوه ، أخرجه ابن سعد في الطبقات  
 (١٩١/٣) في ترجمة عمار ، والإمام أحمد في المسند بسند صحيح (١٦١/٢ - ٢٠٦)  
 والطبراني في الكبير رقم ٧٥٨ (٣٣٠/١٩) وأبو يعلى في المسند بإسناد جيد رقم ٧٣٥١  
 (٣٣٣ - ٣٣٤) . قال في المجمع (٤٨٨/٩) : « رواه الطبراني ورجاله ثقات » .  
 وانظر : تاريخ الطبري (٤٠/٥ - ٤١) حوادث سنة (٣٧) ، وتاريخ مدينة دمشق لابن  
 عساكر (٤١٣/٤٣ - ٤١٤ ، ٤٢٤ - ٤٢٥ ، ٤٣٠ - ٤٣١ ، ٤٨٠) وتاريخ الإسلام  
 للذهبي (٥٧٨/٣ - ٥٧٩) والبداية والنهاية (٢٦٩/٧) وما بعدها .

أما جواب علي رضي الله عنه فقد ذكره ابن دحية في كتابه أعلام النصر الميين في المفاضلة  
 بين أهلي صفين خ (ق/١٠) ونقله عنه القرطبي في التذكرة (ص ٦٢٧) ، ونقله عن  
 القرطبي عن ابن دحية المناوي في فيض القدير (٣٦٥/٦ - ٣٦٦) .  
 قال شيخ الإسلام : « ويروى أن معاوية تأول أن الذي قتله هو الذي جاء به دون مقاتليه  
 وأن علياً رد هذا التأويل بقوله : فنحن إذاً قتلنا حمزة ، ولا ريب أن ما قاله علي هو  
 الصواب » مجموع الفتاوى (٧٧/٣٥) والفتاوى الكبرى (٤٥٨/٣) .

(١) هو عروة بن الزبير بن العوام أبو عبد الله الأسدي القرشي المدني ، الإمام التابعي العلم  
 الثقة الشهير ، أحد الفقهاء السبعة المجمع على جلالتهم وعلو مرتبتهم ، اختلف في  
 سنة ولادته ، مات قرب المدينة سنة (٩٤) على الصحيح ، روى له الجماعة .  
 الجرح والتعديل (٣٩٥/٦ - ٣٩٦) وتهذيب الكمال (١١/٢٠ - ٢٥) والسير (٤/  
 ٤٢١ - ٤٣٧) وتقريب التهذيب (ص ٣٢٩) .

(٢) القائل هو محمد بن مسلم بن شهاب الزهري .

(٣) أخرجه البخاري في تقصير الصلاة ح ١٠٩٠ (ص ٢١٦) وفي الصلاة ح ٣٥٠ مختصراً =

ظاهرها ، وإنما مراده أنهما تأولا دليلا قام عندهما اقتضى جواز الإتمام فعملا به ، فكان عملهما به (هو) <sup>(١)</sup> تأويله ، فإن العمل بدليل الأمر هو تأويله ، كما كان رسول الله ﷺ يتأول قوله : ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَقِمْ ۗ ﴾ <sup>(٢)</sup> بامثاله بقوله : « سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي » <sup>(٣)</sup> ، فكان عائشة وعثمان تأولا قوله : ﴿ فَإِذَا أَطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ۗ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، فإن إتمامها من إقامتها ، وقيل : تأولت عائشة أنها أم المؤمنين وأن أهمهم حيث كانت فكأنها مقيمة بينهم ، وأن عثمان كان إمام المسلمين فحيث كان فهو منزله ، أو أنه كان قد عزم على الاستيطان بمنى ، أو أنه كان قد تأهل بها ، ومن تأهل ببلد لم يثبت له حكم المسافر ، أو أن الأعراب كانوا قد كثروا في ذلك الموسم فأحب أن يعلمهم فرض الصلاة وأنه أربع ، أو غير ذلك من التأويلات التي ظنها أدلة مقيدة لمطلق القصر أو خصصة لعمومه ، وإن كانت كلها ضعيفة <sup>(٥)</sup> .

= وفي مناقب الأنصار ح ٣٩٣٥ وليس في الموضعين الأخيرين قول عروة . وأخرجه مسلم في صلاة المسافرين ح ٤ (٤٧٨/١) .

(١) في النسخ الخطية : « فهو » ولعل الصواب المثبت كما في الأصل : الصواعق (١) (١٨٦) .

(٢) سورة النصر آية (٣) .

(٣) سبق تخريجه (ص ١٦) .

(٤) سورة النساء آية (١٠٣) .

(٥) مسألة تأويل عثمان وعائشة رضي الله عنهما في إتمام صلاتهما في السفر وما قيل في ذلك ، انظره في : قاعدة جليلة فيما يتعلق بأحكام السفر والإقامة لشيخ الإسلام ابن تيمية ضمن رسائل وفتاوى شيخ الإسلام (٣/٢ - ١١٧) ، وزاد المعاد (١/ ٤٦٥ - ٤٧٣) وفتح الباري (٢/ ٥٧٠ - ٥٧١) .

[١/٥] والصواب هدي رسول الله ﷺ ، فإنه كان إمام المسلمين ، وعائشة أم المؤمنين في حياته ومماته وقد قصرت معه ، ولم يكن عثمان ليقيم بمكة وقد بلغه أن رسول الله ﷺ إنما رخص في الإقامة بها للمهاجر<sup>(١)</sup> بعد قضاء نسكه ثلاثاً<sup>(٢)</sup> ، والمسافر إذا تزوج في طريقه لم يثبت له حكم الإقامة بمجرد التزوج ما لم يزمع<sup>(٣)</sup> الإقامة .

وبالجملة فالتأويل الذي يوافق ما دلت عليه النصوص وجاءت به السنة هو التأويل الصحيح وغيره هو الفاسد .

والتأويل الباطل أنواع : [ أنواع التأويل الباطل ]

أحدها : ما لم يهتمه اللفظ بوضعه ، كتأويل قوله ﷺ : « حتى يضع رب العزة عليها قدمه »<sup>(٤)</sup> بأن الرجل جماعة من

(١) في « ت » : « للمهاجرين » .

(٢) لحديث العلاء بن الحضرمي رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « للمهاجر إقامة ثلاث بعد الصدر بمكة » .

أخرجه البخاري في مناقب الأنصار ح ٣٩٣٣ (ص ٨٠٨) ومسلم في الحج واللفظ له ح ٤٤٤ - ٤٤٤ (٢/٩٨٥ - ٩٨٦) .

(٣) في التاج شرح القاموس مادة (زمع) : « وقال الفراء : أزمعتُ الأمر وأزمعت عليه مثل أجمعت الأمر وأجمعت عليه ، قال ابن فارس : وهذا له وجهان أحدهما أن يكون مقلوباً من عزم ، والآخر أن تكون الزاي بدلاً من الجيم كأنه من إجماع القوم وإجماع الرأي . . . الخ

(٤) أخرجه البخاري في التفسير من حديث أنس رضي الله عنه ح ٤٨٤٨ (ص ١٠٣٩) وفي الأيمان والنذور ح ٦٦٦١ وفي التوحيد ح ٧٣٨٤ ، ومن حديث أبي هريرة رضي الله عنه في التفسير أيضاً ح ٤٨٤٩ وح ٤٨٥٠ وفي الموضع الأخير : « رجله » يدل « قدمه » . وكذا أخرجه مسلم في الجنة وصفة نعيمها ح ٣٥ - ٣٨ (٤/٢١٨٦ - ٢١٨٨) باللفظين معا .

قلت : والقدم والرجل عبارة عن شيء ومسمى واحد ، وقد بوب على هذا شيخ =

الناس<sup>(١)</sup> ، فإن هذا شيء لا يعرف في شيء من لغة العرب ألبتة .  
 الثاني : ما لم يحتمله اللفظ ببنيته الخاصة من تشبيه أو جمع وإن احتمله مفردا ، كتأويل قوله ﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾<sup>(٢)</sup> بالقدرة<sup>(٣)</sup> .  
 الثالث : ما لم يحتمله سياقه وتركيبه ، وإن احتمله في غير ذلك السياق كتأويل قوله : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِكَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ ﴾<sup>(٤)</sup> بأن إتيان الرب إتيان بعض آياته التي هي أمره<sup>(٥)</sup> . وهذا يأباه السياق كل الإباء ، فإنه يمتنع حمله على ذلك مع التقسيم والتنويع والترديد<sup>(٦)</sup> .

- = الإسلام أبو إسماعيل الهروي في كتابه الأربعين (ص ٧٨) قائلا : « باب الدليل على أن القدم هو الرجل » ثم ساق حديث أبي هريرة الوارد فيه لفظ « الرجل » بدل القدم . وانظر : شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري لشيخنا عبد الله بن محمد الغنيمان (١٥٦/١)
- (١) انظر : أعلام الحديث (٣/١٩٠٨ - ١٩٠٩) ومشكل الحديث لابن فورك (ص ٤٦ ، ٢٣١) والفصل (٢/٣٥٠) ودفع شبه التشبيه (ص ١٧١) وغاية المرام (ص ١٣٩) والتذكرة للقرطبي (ص ٤٩٨) وإيضاح الدليل لابن جماعة (ص ١٦٠) .
- (٢) سورة ص آية (٧٥) .
- (٣) انظر : الإرشاد للجويني (ص ١٤٦) وتبصرة الأدلة (١/١٣١) والعواصم من القواصم (٢/٢٩٦) ودفع شبه التشبيه (ص ١١٥) وغاية المرام (ص ١٣٩) .
- (٤) سورة الأنعام آية (١٥٨) .
- (٥) انظر : كتاب العدل والتوحيد للرسي (ص ١٣٦) ومثابه القرآن (ص ١٢١ و ٦٨٩) وأساس التقديس (ص ١٣٨) وإيضاح الدليل (ص ١١٦ - ١١٧) وأقاويل الثقات (ص ١٩٧ - ١٩٨) .
- (٦) التقسيم هو آلة الحصر ومظنة الإحاطة بالشيء .  
 مقدمة تفسير ابن النقيب (ص ١٨٦) .  
 وانظر : العمدة لابن رشيقي (١/٥٩٩) وما بعدها ، والبديع لابن منقذ (ص ٦١ - ٦٣) =

[و] (١) كتأويل قوله : « إنكم ترون ربكم عيانا كما ترون القمر ليلة البدر صحواً ليس دونه سحاب ، وكما ترون الشمس في الظهيرة صحواً ليس دونها سحاب » (٢) ، فتأويل الرؤية في هذا السياق بما يخالف حقيقتها وظاهرها في غاية الامتناع ، وهو رد وتكذيب يستر صاحبه بالتأويل .

الرابع : ما لم يُؤلف استعماله في ذلك المعنى في لغة المخاطب وإن ألف في الاصطلاح الحادث ، وهذا موضع زلت فيه أقدام كثير من الناس حيث تأولوا كثيراً من ألفاظ النصوص بما لم يُؤلف استعمال اللفظ له في لغة العرب ألبتة وإن كان معهوداً في اصطلاح المتأخرين ، وهذا مما ينبغي التنبه له ، فإنه حصل بسببه من الكذب على الله تعالى ورسوله ما حصل ، كما تأولت طائفة (٣) قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَفَلَ ﴾ (٤) بالحركة ، وقالوا : « استدل بحركته على بطلان ربوبيته » ولا يعرف في لغة العرب التي نزل بها القرآن أن الأفول هو الحركة في موضع واحد ألبتة (٥) .

= والترديد هو أن يعلق المتكلم لفظاً من الكلام بمعنى ثم يردها بعينها ويعلقها بمعنى آخر مقدمة تفسير ابن النقيب (ص ٢٨٤) ، وانظر : العمدة لابن رشيق (١/٥٦٦ - ٥٧١) والتبيان لابن الزملاكاني (ص ٢١٨ - ٢١٩) .

(١) ما بين المعقوفين لا يوجد في النسخ الخطية ، والسياق يقتضيه ، وهو مثبت في الأصل : الصواعق (١/١٨٩) .

(٢) أخرجه البخاري في التوحيد مختصراً ومطولاً بالألفاظ متقاربة ح ٧٤٣٤ - ٧٤٣٧ و٧٤٣٩ (ص ١٥٥٧ - ١٥٦٠) ومسلم في الإيمان ح ٢٩٩ - ٣٠٠ و٣٠٢ (١/١٦٣) وما بعدها . من حديث جرير وأبي هريرة وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهم .

(٣) من الجهمية وكثير من المعتزلة وعامة الفلاسفة والمتكلمين والمنجمين .

(٤) سورة الأنعام آية (٧٦) .

(٥) انظر في الرد عليهم وإبطال قولهم : نقض الإمام الدارمي على بشر المريسي =

وكذلك تأويل « الأحد » بأنه الذي لا يتميز منه شيء عن شيء ألبتة ، ثم قالوا : لو كان فوق العرش لم يكن أحدا . فإن تأويل الأحد بهذا المعنى لا يعرفه أحد من العرب ولا أهل اللغة ، وإنما هو اصطلاح الجهمية والفلاسفة<sup>(١)</sup> والمعتزلة ومن وافقهم<sup>(٢)</sup> .

وكتأويل قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ ﴾<sup>(٣)</sup> بأن المعنى أقبل على خلق العرش<sup>(٤)</sup> ، فإن هذا لا يعرف في لغة العرب ولا في غيرها من الأمم

= (٣٥٧/١ - ٣٥٨) ودرء التعارض (٣١٠/١) وما بعدها ، ومنهاج السنة (٢٠٢/١) و(١٩٣/٢ - ١٩٧) وشرح حديث النزول (ص١٦٢ - ١٦٨) وبغية المراتد (ص٣٥٨ - ٣٦٠) وتفسير ابن كثير (٢/١٥٦ - ١٥٧) عند تفسيره لهذه الآية .

(١) الفلاسفة جمع فيلسوف وهو محب الحكمة ، لأن كلمة « فلسفة » مأخوذة من اليونانية ، وهي مركبة من مقطعين (فيلو) ومعناها محب و (سوفيا) ومعناها الحكمة ، فمجموع الكلمة : (محب الحكمة) .

انظر : إغاثة اللهفان (٢/٣٦٨) والمعجم الفلسفي (٢/١٦٠ - ١٦٤) . ومن شاء الوقوف على مقالات الفلاسفة وعدّ طوائفهم فليُنظر الملل والنحل (٢/٣٦٩) وما بعدها وإغاثة اللهفان (٢/٣٦٨) وما بعدها .

(٢) انظر أساس التقديس (ص٣٠ - ٣٦) وبيان تلبيس الجهمية (١/٤٦٠) وما بعدها ، ودرء تعارض العقل والنقل (١/١١٣ - ١١٥ ، ٢٢٤) .

(٣) ورد هذا النص القرآني الكريم بهذا اللفظ في ستة مواضع من الكتاب العزيز : في سورة الأعراف آية (٥٤) ، ويونس آية (٣) والرعد آية (٢) والفرقان آية (٥٩) والسجدة آية (٤) والحديد آية (٤) .

(٤) قال السيوطي في الإتقان (٢/١٧) - وهو يُعدد معاني الاستواء - : « سادسها أن معنى استوى : أقبل على خلق العرش وعمد إلى خلقه ، كقوله : ﴿ ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُكَّانٌ ﴾ أي : قصد وعمد إلى خلقها . قاله الفراء والأشعري وجماعة أهل المعاني ، وقال إسماعيل الضمير : إنه الصواب » اهـ .

وانظر ما سيأتي ص (٩٦) .

لا يقال لمن أقبل على الرجل استوى عليه ، ولا لمن أقبل على عملٍ من الأعمال من قراءة أو دراسة أو كتابة أو صناعة قد استوى عليها ، وهذا التأويل باطل من وجوه كثيرة سندكرها إن شاء الله تعالى ، لو لم يكن منها إلا تكذيب رسول الله ﷺ لصاحب هذا التأويل لكفاه ، فإنه [قد] <sup>(١)</sup> ثبت [٥/ب] في الصحيح : « إن الله [قدر] <sup>(٢)</sup> مقادير الخلائق <sup>(٣)</sup> قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة وعرشه على الماء » <sup>(٤)</sup> . فكان العرش موجودا قبل خلق السموات والأرض بأكثر من خمسين ألف سنة ، فكيف يقال إنه خَلَقَ السموات والأرض في ستة أيام ثم أقبل على خلق العرش ؟ والتأويل إذا تضمن تكذيب الرسول ﷺ فحسبه ذلك بطلانا .

الخامس : ما أُلْف استعماله في غير ذلك المعنى لكن في غير التركيب الذي ورد به النص ، فيحمله التأويل في هذا التركيب الذي لا يحتمله على مجيئه في تركيب آخر ، كتأويل اليمين في قوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيْدِي ﴾ <sup>(٥)</sup> بالنعمة <sup>(٦)</sup> .

ولا ريب أن العرب تقول : لفلان عندي يد ، وقال عروة بن مسعود <sup>(٧)</sup>

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من « ت » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) في « ن » : « الخلق » .

(٤) أخرجه مسلم في القدر ح ١٦ (٤/٢٠٤٤) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما ، وأوله : « كتب الله مقادير الخلائق ... » الحديث .

(٥) سورة ص آية (٧٥) .

(٦) انظر : مشكل الحديث (ص ٢٢٤) وشرح الأصول الخمسة (ص ٢٢٨) والتمهيد لقواعد التوحيد (ص ٥٩) وأساس التقديس (ص ١٦٣) .

(٧) هو عروة بن مسعود بن مُعْتَب بن مالك الثقفي رضي الله عنه ، كان أحد الأكابر =

للصديق<sup>(١)</sup> : « لولا يدُ لك عندي لم أجرك بها لأجبتك »<sup>(٢)</sup> . ولكن وقوع اليد في هذا التركيب الذي أضاف سبحانه فيه الفعل إلى نفسه ، ثم تعدى الفعل إلى اليد بالباء التي هي نظير كتبت بالقلم [واليد]<sup>(٣)</sup> وجعل ذلك خاصة خصص بها صفيه آدم دون البشر كما خصص المسيح بأنه نفخ فيه من روحه<sup>(٤)</sup> ، وخصص موسى بأنه كلمه بلا واسطة<sup>(٥)</sup> .

فهذا مما يحيل<sup>(٦)</sup> تأويل اليد في النص بالنعمة وإن كانت في تركيب آخر تصلح لذلك ، فلا يلزم من صلاحية اللفظ لمعنى ما في تركيب صلاحيته له في كل تركيب .

= في قومه محببا عندهم مُطاعا فيهم ، شهد صلح الحديبية ، وكانت له فيه اليد البيضاء ، أسلم ورجع إلى قومه يدعوهم إلى الإسلام فرماه أحدهم بسهم فقتله وذلك سنة ٩ من الهجرة .

الاستيعاب (٣/١٠٦٦ - ١٠٦٧) وأسد الغابة (٤/٣١ - ٣٣) والإصابة (٤/٤٩٢ - ٤٩٤)

(١) يعني أبا بكر الصديق رضي الله عنه . وستأتي ترجمته لاحقا إن شاء الله ص (٥٩) .

(٢) أخرجه البخاري في الشروط ح ٢٧٣١ - ٢٧٣٢ (ص ٥٤٩ - ٥٥٢) عن المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم في قصة صلح الحديبية في نص طويل جدا . والمقصود باليد هنا في قول عروة أنه كان تحمّل بديّة فأعانه أبو بكر فيها بعون حسن . أفاده ابن حجر في الفتح (٥/٣٤٠) نقلا عن الزهري .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٤) كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ ﴾ سورة النساء آية (١٧١) وآيات أخرى في معناها .

(٥) كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ ﴾ إلى قوله : ﴿ قَالَ يَا مُوسَىٰ إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَىٰ النَّاسِ بِرِسَالَاتِي وَبِكَلِمِي ﴾ سورة الأعراف الآيتان (١٤٣ - ١٤٤) .

(٦) في « ن » « يحتمل » . وهو خطأ .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ \* إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ <sup>(١)</sup> يستحيل فيها تأويل النظر بانتظار الثواب <sup>(٢)</sup> ، فإنه أضاف النظر إلى الوجوه الناضرة <sup>(٣)</sup> التي لا تحصل إلا مع حضور ما يتنعم به ، لا مع التنغيص بانتظاره ، ويستحيل مع هذا التركيب تأويل النظر بغير الرؤية ، وإن كان النظر بمعنى الانتظار في قوله تعالى : ﴿ أَنْظَرُونَا نَقِيسَ مِن قُرْكُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> وقوله : ﴿ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

ومثل هذا قول الجهمي الملبس : « إذا قال لك المشبه : ﴿ الرَّحْنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى ﴾ <sup>(٦)</sup> فقل له : العرش له عدة معان ، والاستواء له خمسة <sup>(٧)</sup> معان ، فأبي ذلك المراد ؟ فإن المشبه يتحير ولا يدري ما يقول » <sup>(٨)</sup> .

(١) سورة القيامة الآيتان (٢٢ ، ٢٣) .

(٢) كما أولته بذلك الجهمية والمعتزلة ومن تبعهم .

انظر : كتاب العدل والتوحيد للرسبي (ص ١٣٣) ومتشابه القرآن (٢/٦٧٤) وشرح الأصول الخمسة (ص ٢٤٥) والمختصر في أصول الدين (ص ٢٢٠) .

(٣) في النسخ الخطية : « بالنصرة » ولعل الصواب مثبت .

(٤) سورة الحديد آية (١٣) .

(٥) سورة النمل آية (٣٥) .

(٦) سورة طه آية (٥) .

(٧) في « ت » : « خمس » .

(٨) الظاهر أن الإمام ابن القيم يعني بهذا القائل : القاضي أبا بكر بن العربي المالكي (ت ٥٤٣) ، إذ قال في كتابه العواصم من القواصم (٢/٢٨٩) : « وقوله : ﴿ الرَّحْنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى ﴾ يقال لهم : قال الله : ﴿ ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ﴾ ما العرش ؟ وما معنى استوى ؟ ... فلما قال : ﴿ الرَّحْنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى ﴾ كان معناها هنا ثلاثة معانٍ ... وأما العرش فهو في العربية لمعانٍ فأبها تريدون ؟ وكذا استوى عليه يحمل خمسة عشرة معنى في اللغة فأبها تريدون ؟ أو أبها تدعون ظاهرا منها ؟ « الخ =

فيقال لهذا الجاهل : ويلك ما ذنب الموحد الذي سميته أنت وأصحابك مشبها ؟ وقد قال لك نفس ما قال الله تعالى ، فوالله لو كان مشبها كما تزعم لكان أولى بالله ورسوله منك ، لأنه لم يتعد النص .  
وأما قولك : العرش له سبعة معان [أو نحوها وللإستواء خمسة معان]<sup>(١)</sup> فتلبس منك وتمويه على الجهال وكذب ظاهر ، فإنه ليس لعرش الرحمن الذي استوى عليه إلا معنى واحداً ، وإن كان للعرش من حيث الجملة عدة معان ، فاللام للعهد<sup>(٢)</sup> ، وقد صار بها العرش معينا ، وهو عرش الرب تعالى الذي هو سرير ملكه الذي اتفقت عليه الرسل وأقرت به الأمم إلا من نابذ الرسل .  
وقولك : الإستواء له عدة معان تلبس آخر ، فإن الإستواء المعدى بأداة [٦/أ] « على » ليس له إلا معنى واحداً ، وأما الإستواء المطلق فله عدة معان ، فإن العرب تقول استوى كذا : [إذا]<sup>(٣)</sup> انتهى وكمل ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَىٰ ﴾<sup>(٤)</sup> ، وتقول استوى وكذا : إذا ساواه ،

= وانظر له مصنفه : قانون التأويل (ص ٦٦٦) إذ جاء فيه : « وقد ذكرنا فيها - يعني هذه الآية - في شرح المشككين خمسة عشر قولاً » . اهـ ولعل شيخ الإسلام هو الذي عناه بقوله : « فإذا قال القائل : استوى يحتمل خمسة عشر وجهاً أو أكثر أو أقل ، كان غالطاً . . » . دره التعارض (٢٧٩/١) وسوف يذكره ابن القيم فيما سيأتي ص (٩٣٨) ويحكي مقولته هناك .  
(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

وقوله : « والإستواء خمسة معان » : لعله خمسة عشر معنى كما نقلته عن ابن العربي في التعليق السابق وكما ذكره ابن تيمية ، وكذا سيأتي عند المؤلف ابن القيم لا حقاً ص (٩٣٨) .  
(٢) في النسخ الخطية : « للعرش » ولعل الصواب المثبت كما في الصواعق الأصل (١٩٥/١) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) سورة القصص آية (١٤) .

نحو قولهم : استوى الماء والخشبة<sup>(١)</sup> ، واستوى الليل والنهار ، وتقول  
استوى إلى كذا : إذا قصد إليه علواً وارتفاعاً ، نحو استوى إلى السطح والجبل  
واستوى على كذا : أي ارتفع عليه وعلا عليه ، ولا تعرف العرب غير هذا .  
فالاستواء في هذا التركيب نص لا يحتمل غير معناه ، كما هو نص في  
قوله : ﴿ وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُمُ وَاسْتَوَى ﴾<sup>(٢)</sup> لا يحتمل غير معناه ، ونص في قولهم  
استوى الليل والنهار في معناه ولا يحتمل غيره .

السادس : اللفظ الذي اطرده استعماله في معنى هو ظاهر فيه ولم يعهد  
استعماله في المعنى المأول ، أو عهد استعماله فيه نادراً ، فحمله على خلاف  
المعهود من استعماله باطل ، فإنه يكون تليسا [وتدليسا]<sup>(٣)</sup> يناقض البيان  
والهداية ، بل إذا أرادوا استعمال مثل هذا في غير معناه المعهود حفوا<sup>(٤)</sup> به  
من القرائن ما يبين للسامع مرادهم به لئلا يسبق فهمه إلى معناه المؤلف  
ومن تأمل كمال هذه اللغة وحكمة واضعها تبين له صحة ذلك .

السابع : كل تأويل يعود على أصل النص بالإبطال فهو باطل ، كتأويل<sup>(٥)</sup>  
قوله ﷺ : « أيما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل »<sup>(٦)</sup>

(١) هذا من أساليب العربية ، ومعناه : ساوى الماء الخشبة .

انظر : الكامل للمبرد (٢/٨٣٦) ونظم الفرائد وحصر الشرائد للمهلبى (ص ١٠٠ ،  
١٢٩ ، ٢٣٩) ووصف الباني في شرح حروف المعاني للمالقي (ص ٤٨٣) والأشباه  
والنظائر في النحو للسيوطي (٢/١٤٤) .

(٢) سورة القصص آية (١٤) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) في « د » و « ن » : « جفوا » . وهو خطأ .

(٥) في « ن » : « فتأويل » وليست واضحة في « د » .

(٦) أخرجه أبو داود في النكاح ح ٢٠٨٣ (٢/٥٦٦ - ٥٦٨) والترمذي في النكاح =

فيحمله على الأمة<sup>(١)</sup> فإن هذا التأويل مع شدة مخالفته لظاهر اللفظ<sup>(٢)</sup> يرجع على أصل النص بالإبطال ، وهو قوله : « فإن دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها »<sup>(٣)</sup> . ومهر الأمة إنما هو للسيد ، فقالوا : نحمله على المكاتب<sup>(٤)</sup> . وهذا يرجع على النص بالإبطال من وجه آخر ، فإنه أتى فيه بـ « أي » الشرطية التي [هي]<sup>(٥)</sup> من أدوات العموم ، وأتى بالكرة في سياق الشرط وهي تقتضي العموم ، وعلق بطلان النكاح بالوصف المناسب له المقتضي لوجود الحكم بوجوده وهو إنكاحها نفسها ، ونبه على العلة المقتضية للبطلان وهو افتياتها على وليها ، وأكد الحكم بالبطلان مرة بعد مرة ثلاث مرات ، فحمله على صورة لا تقع في العالم إلا نادرا يرجع إلى مقصود النص بالإبطال ، وأنت إذا تأملت عامة تأويلات الجهمية رأيتها من هذا الجنس بل أشنع .

= ح ١١٠٢ (٣/٣٩٨ - ٣٩٩) وحسنه ، وابن ماجه في النكاح ح ١٨٧٩ (١/٦٠٥) والدارمي في النكاح ح ٢١٨٤ (٢/١٨٥) وأحمد في المسند (٦/٤٧ ، ٦٦) والحاكم في المستدرک وصححه (٢/١٦٨) جميعهم من حديث عائشة رضي الله عنها ، وكذا صححه الألباني في صحيح ابن ماجه ح ١٥٣٦ وفي صحيح أبي داود ح ١٨١٧ وفي المشكاة ح ٣١٣١ وفي الإرواء ح ١٨٤٠ وصحيح الجامع ح ٢٧٠٩ .

(١) ذهب إلى حمل هذا النص على الأمة والمكاتب أصحاب أبي حنيفة خلافا للجمهور .  
انظر : المبسوط للسرخسي (٥/١٢) والإحكام للآمدي (٣/٥٨) وتيسير التحرير على كتاب التحرير (١/١٤٧) ومراقي السعود (ص ٢٣٥ - ٢٣٦) .

(٢) في « ت » : « النص » بدل « اللفظ » .

(٣) تمة الحديث السابق .

(٤) انظر التعليق السابق أعلاه رقم (١) .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

الثامن : تأويل اللفظ الذي له معنى ظاهر لا يفهم منه عند إطلاقه سواء بالمعنى الخفي الذي لا يطلع عليه إلا أفراد من أهل النظر والكلام ، كتأويل لفظ الأحد - الذي يفهمه الخاصة والعامة - بالذات المجردة عن الصفات التي لا يكون فيها معنيان [٦/ب] بوجه [ما] (١) ، فإن هذا لو أمكن ثبوته في الخارج لم يعرف إلا بعد مقدمات طويلة صعبة جدا ، فكيف وهو محال في الخارج وإنما يفرضه الذهن فرضا ثم استدل على وجوده الخارجي ، فيستحيل وضع اللفظ المشهور عند كل أحد لهذا المعنى الذي هو في غاية الخفاء .

التاسع : التأويل الذي يوجب تعطيل المعنى الذي هو في غاية العلو والشرف ، ويحطّه إلى معنى دونه بمراتب [كثيرة] (٢) ، مثاله تأويل الجهمية ﴿ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ﴾ (٣) ونظائره بأنها فوقية الشرف (٤) كقولهم الدرهم فوق الفلس . فعطلوا حقيقة الفوقية المطلقة التي هي من خصائص الربوبية المستلزمة لعظمة الرب ، وحطّوها إلى كون قدره فوق بني آدم . وكذلك تأويلهم استواءه على عرشه بقدرته عليه وأنه غالب عليه (٥) .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) سورة الأنعام آية (١٨) .

(٤) انظر : دفع شبه التشبيه (ص ١٣٥) والتمهيد لقواعد التوحيد (ص ٦٤ - ٦٥) وإيضاح الدليل (ص ١٠٨ - ١٠٩) .

(٥) قال العلامة مرعي بن يوسف الكرمي في كتابه أقاويل الثقات (ص ١٢٣ - ١٢٤) مُبِينَا معنى قولهم استولى : « يعني فالاستواء هو القهر والغلبة ، ومعناه : الرحمن غلب العرش وقهره ، يقال استوى فلان على الناحية إذا غلب أهلها وقهرهم . . . الخ . ثم رد هذا القول .

وانظر : شرح الأصول الخمسة (ص ٢٢٦) ومتشابه القرآن (١/٧٢ - ٧٣) =

فيالله العجب هل شك عاقل في كونه<sup>(١)</sup> غالباً لعرشه قادرا عليه حتى يجبر به سبحانه في سبعة مواضع من كتابه مطردة بلفظ واحد ليس فيها موضع واحد يراد به المعنى الذي أبداه المتأولون؟! وهذا التمدح والتعظيم كله لأجل أن يعرفنا أنه قد غلب على عرشه وقدر عليه بعد خلق السموات والأرض؟! أفترى لم يكن غالباً للعرش قادرا عليه في مدة تزيد على خمسين ألف سنة ثم تجدد له ذلك بعد خلق هذا العالم!؟

العاشر: تأويل اللفظ بمعنى لم يدل عليه دليل من السياق ولا قرينة تقتضيه ، فإن هذا لا يقصده المبين الهادي بكلامه ، إذ لو قصده لحفّ<sup>(٢)</sup> بالكلام قرائن تدل على المعنى المخالف لظاهره حتى لا يوقع السامع في اللبس ، فإن الله تعالى أنزل كلامه بيانا وهدى ، فإذا أراد به خلاف ظاهره ولم يحفّ به قرائن تدل على المعنى الذي يتبادر غيره إلى فهم<sup>(٣)</sup> كل أحد لم يكن بيانا ولا هدى .

## فَصَلِّ

تنازع الناس<sup>(٤)</sup> في كثير من آيات الأحكام ، ولم يتنازعوا في آيات

عدم تنازع  
السلف في  
آيات  
الصفات  
وأخبارها

= والإرشاد للجويني (ص ٥٩ - ٦٠) والشامل في أصول الدين (ص ٥٥٣) وقواعد العقائد (ص ١٦٦ - ١٦٧) والتمهيد لقواعد التوحيد (ص ٦٤) ودفع شبه التشبيه (ص ١٢١) وإيضاح الدليل (ص ١٠٢) وشرح المواقف (ص ١٧٢ - ١٧٣) .

(١) في « د » و « ن » : « أنه في كونه » وجعلت علامة التضييب فوق « أنه » . وما أثبتته يوافق الأصل : الصواعق (٢٠٠/١) .

(٢) في « ن » : « يحفّ » وقريب منها في « د » .

(٣) في « د » و « ن » : « فهمه » .

(٤) الظاهر أنه يقصد بالناس الصحابة والتابعين لهم بإحسان . وانظر ما سيأتي لاحقا ص ( ٦١ ) مع التعليق رقم ( ٧ ) .

الصفات وأخبارها في موضع واحد ، بل اتفق الصحابة والتابعون على إقرارها وإمرارها مع فهم معانيها وإثبات حقائقها ، وهذا يدل على أنها أعظم النوعين بيانا ، وأن العناية ببيانها أهم ، لأنها من تمام تحقيق الشهاداتتين ، وإثباتها من لوازم التوحيد ، فينبغي الله سبحانه ورسوله بيانا شافياً لا يقع فيه لبس يوقع الراسخين في العلم .

وآيات الأحكام لا يكاد يفهم معانيها إلا الخاصة من الناس ، وأما آيات الصفات فيشترك في فهم معناها الخاص والعام ، أعني فهم أصل المعنى لا فهم الكنه (١) والكيفية ، ولهذا أشكل على بعض [٧/أ] الصحابة (٢) قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ يَبَيِّنَ لَكَ الْغَيْظَ الْأَبْيَضَ مِنَ الْغَيْظِ الْأَسْوَدِ ﴾ (٣) حتى بين لهم بقوله : ﴿ مِنْ الْفَجْرِ ﴾ ، ولم يشكل عليه ولا [على] (٤) غيره قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ الآية (٥) وغيرها من آيات الصفات .

وأيضاً فإن بعض آيات الأحكام مجملة عُرف ببيانها بالسنة كقوله تعالى : ﴿ فَمِدْيَةٌ مِنْ صِيَابِ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾ (٦) فهذا مجمل في قدر الصيام

[بيان أن  
فهم معاني  
آيات  
الصفات  
أسر من فهم  
معاني آيات  
الأحكام]

[بعض آيات  
الأحكام  
المجملة التي  
يبتها السنة]

(١) الكنه بالضم : جوهر الشيء وغايته .

انظر : معجم مقاييس اللغة وتاج العروس مادة « كنه » .

(٢) منهم عدي بن حاتم الطائي رضي الله عنه كما أخرجه البخاري في الصوم ح ١٩١٦ (ص ٣٧٨) وفي التفسير ح ٤٥٠٩ و ٤٥١٠ ومسلم في الصيام ح ٣٣ (٢/٧٦٦ - ٧٦٧)

(٣) سورة البقرة آية (١٨٧) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) سورة البقرة آية (١٨٦) .

(٦) سورة البقرة آية (١٩٦) .

والإطعام ، فبيته السنة بأنه صيام ثلاثة<sup>(١)</sup> أيام أو إطعام ستة مساكين أو ذبح شاة<sup>(٢)</sup> ونظائره كثيرة كآية السرقة<sup>(٣)</sup> وآية الصلاة<sup>(٤)</sup> والزكاة<sup>(٥)</sup>

(١) في « د » و « ن » : « ستة » .

(٢) عن كعب بن عجرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ رآه وقمله يسقط على وجهه فقال : « أيؤذيك هوامك ؟ » قال : نعم ، فأمره رسول الله ﷺ أن يملق وهو بالحدبية ولم يبين لهم أنهم يملقون بها وهم على طمع أن يدخلوا مكة ، فأنزل الله الفدية فأمره رسول الله أن يُطعمم فرقاً بين ستة مساكين ، أو يُهدي شاة ، أو يصوم ثلاثة أيام .  
أخرجه البخاري في المغازي ح ٤١٥٩ (ص ٨٥٩) وفي مواضع أخرى من الصحيح ، ومسلم في الحج ح ٨٠ - ٨٦ (٢/ ٨٥٩ - ٨٦٢) .

(٣) وهي قوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا تَكْلَافًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ سورة المائدة آية (٣٨) . وقد جاءت السنة النبوية ببيان القدر والنصاب في الشيء المسروق وكذا موضع القطع من اليد ، وذلك في قوله عليه الصلاة والسلام : « تقطع اليد في ربع دينار فصاعداً » . متفق عليه من حديث عائشة رضي الله عنها ، ولفظه للبخاري . وصح عنه ﷺ أنه قطع سارقاً من المفصل .  
أخرجه ابن عدي في الكامل (٣٨/٣) وابن أبي شيبة في المصنف رقم ٨٦٤٨ (١٠/ ٢٩ - ٣٠) والبيهقي في الكبرى (٨/ ٢٧٠ - ٢٧١) ، وثبت هذا أيضاً من فعل الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم . راجع إرواء الغليل ح ٢٤٢٩ - ٢٤٣١ (٨/ ٨١ - ٨٣) .

(٤) كما في قوله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ ، وأخواتها في مواضع عدة من الكتاب العزيز وقد أوضحت السنة النبوية بفعله عليه الصلاة والسلام كيفية إقامة الصلاة وأدائها كما في حديث سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه في صلاة النبي ﷺ على المنبر وفي آخره : ثم أقبل على الناس فقال : « يا أيها الناس إني صنعتُ هذا لتأتموا بي ولتعلموا صلاتي » متفق عليه . وقوله أيضاً : « صلوا كما رأيتموني أصلي » . أخرجه البخاري في الأذان من صحيحه ح ٦٣١ (ص ١٢٨) من حديث مالك بن الحويرث رضي الله عنه .

(٥) كما في قوله تعالى : ﴿ وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ سورة الأنعام آية (١٤١) . فهذا الحق مجمل يُبين في السنة بقوله عليه الصلاة والسلام : « فيما سقت السماء والعيون أو كان عثريا العُشر ، وما سُقي بالنضح نصف العُشر » . متفق عليه واللفظ للبخاري .

والحج (١) . وليس في آيات الصفات وأحاديثها مجمل يحتاج إلى بيان من خارج ، بل بيانها فيها وإن جاءت السنة بزيادة في البيان والتفصيل .

[عدم وجود  
مجملات  
في نصوص  
الصفات]

## فَصَلِّ

في تعجيز المتأولين عن تحقيق الفرق بين ما يسوغ تأويله  
من آيات الصفات وأحاديثها وما لا يسوغ

لا ريب أن الله وصف نفسه بصفات ، وسمى نفسه بأسماء ، وأخبر عن نفسه بأفعال ، وأخبر أنه يُحِبُّ وَيَكْرَهُ ، وَيَمَقُّتُ وَيَرْضَى ، وَيَغْضَبُ وَيَسْخَطُ ، وَيَجِيءُ وَيَأْتِي ، وَيَنْزِلُ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا ، وَأَنَّهُ اسْتَوَى عَلَى عَرْشِهِ ، وَأَنَّهُ لَهُ عِلْمٌ ، وَحَيَاةٌ ، وَقُدْرَةٌ ، وَإِرَادَةٌ ، وَسَمْعٌ ، وَبَصَرٌ ، وَوَجْهٌ ، وَأَنَّهُ لَهُ يَدَيْنِ ، وَأَنَّهُ فَوْقَ عِبَادِهِ ، وَأَنَّ الْمَلَائِكَةَ تَعْرَجُ إِلَيْهِ وَتَنْزِلُ بِالْأَمْرِ مِنْ عِنْدِهِ ، وَأَنَّهُ قَرِيبٌ ، وَأَنَّهُ مَعَ الْمُحْسِنِينَ ، وَمَعَ الصَّابِرِينَ ، وَمَعَ الْمُتَّقِينَ ، وَأَنَّ السَّمَوَاتِ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ، وَوَصَفَهُ رَسُولُهُ بِأَنَّهُ يَفْرَحُ وَيَضْحَكُ ، وَأَنَّ قُلُوبَ الْعِبَادِ بَيْنَ أَصَابِعِهِ وَغَيْرَ ذَلِكَ (٢) .

فيقال للمتأول : تتأول هذا كله على خلاف ظاهره ، أم تفسر الجميع على

[الإلزامات  
الواردة على  
التأول  
لنصوص  
الصفات]

(١) كما في قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ سورة آل عمران آية (٩٧) . بين عليه الصلاة والسلام أعماله وأحكامه بقوله وفعله وكان يقول : « لتأخذوا مناسككم فإني لا أدري لعلي لا أحج بعد حجتي هذه » أخرجه مسلم في الحج ح ٣١٠ (٢/٩٤٣) .

(٢) ستأتي الأدلة الشرعية التفصيلية على كل ما ذكر هنا في أثناء البحث إن شاء الله .

ظاهره وحقيقته ، أم تفرق<sup>(١)</sup> بين بعض ذلك وبعضه ؟ فإن تأولت الجميع وحملته على خلاف حقيقته كان ذلك عناداً ظاهراً وكفراً صراحاً وجحداً لربوبيته ، وهذا مذهب الدهرية<sup>(٢)</sup> الذين لا يثبتون للعالم صناعاً ، فإن قلت : أثبت للعالم صناعاً ولكن لا أصفه بصفة تقع<sup>(٣)</sup> على خلقه ، وحيث وصف بما يقع على المخلوق تأولته ، قيل له : فهذه الأسماء الحسنی والصفات التي وصف بها نفسه هل تدل على معانٍ ثابتة هي حق في نفسها أو لا تدل ؟ فإن نفيت دلالتها على معنى ثابت كان ذلك غاية التعطيل ، وإن أثبت دلالتها على معانٍ هي حق في نفسها ثابت . قيل لك : فما الذي سوغ لك تأويل بعضها دون بعض ؟ وما الفرق بين ما أثبتتها ونفيتها<sup>(٤)</sup> من جهة السمع أو العقل ؟ ودلالة النصوص على أن له سمعاً وبصراً وعلماً وقدرة وإرادة وحياة وكلاماً كدلالتها على أن له محبة ورحمة وغضباً [ب/٧] ورضى وفرحاً وضحكاً ووجهاً ويديين ، فدلالة النصوص على ذلك سواء ، فلم نفيت حقيقة رحمته ومحبته ورضاه وغضبه وفرحه وضحكه وأولتها بنفس الإرادة ؟ فإن قلت : إن إثبات الإرادة والمشیئة لا يستلزم تشبيهاً وتجيماً

(١) في « ن » : « يفرق » .

(٢) الدهرية هم الذين ينفون الربوبية ويحملون الأمر والنهي والرسالة من الله تعالى ويقولون هذا مستحيل في العقول ويجعلون الطينة قديمة - أي أن العالم قديم - وينكرون الثواب والعقاب ولا يفرقون بين الحلال والحرام ، وينفون أن يكون في العالم دليل يدل على صانع ومصنوع وخالق ومخلوق . . ويضيفون النوازل بهم إلى الدهر فيسبونهم .

البرهان للسكسكي (ص ٨٨) ولجمال الدين الأفغاني رسالة لطيفة في الرد على الدهريين مطبوعة متداولة ، وانظر : كشاف اصطلاحات الفنون (١/ ٨٠٠ - ٨٠١) .

(٣) في « ن » : « يقع » .

(٤) في « ت » : « أو نفيتها » .

وإثبات حقائق هذه الصفات يستلزم التشبيه والتجسيم ، فإنها لا تعقل إلا في الأجسام ، فإن الرحمة رقة تعترى طبيعة الحيوان ، والمحبة ميل النفس لجلب ما ينفعها ، والغضب غليان دم القلب لورود ما يرد عليه .  
 قيل لك : وكذلك الإرادة هي ميل النفس إلى جلب ما ينفعها ودفع ما يضرها ، وكذلك جميع ما أثبتته من الصفات إنما هي أعراض قائمة بالأجسام في الشاهد ، فإن العلم انطباع صورة المعلوم في نفس العالم ، أو صفة عرضية قائمة به ، وكذلك السمع والبصر والحياة أعراض قائمة بالموصوف ، فكيف لزم التشبيه والتجسيم من إثبات تلك الصفات ولم يلزم من إثبات هذه ؟

فإن قلت : أنا أثبتتها على وجه لا يماثل صفاتنا ولا يشابهها ، قيل لك : فهلا أثبت الجميع على وجه لا يماثل صفات المخلوقين ؟ فإن قلت : هذا لا يعقل ، قيل لك : فكيف عقلت سمعاً وبصراً وحياة وإرادة ومشية ليست من جنس صفات المخلوقين ؟ فإن قلت : أنا أفرق بين ما أتأول وبين ما لم أتأول بأن ما دل العقل على ثبوته يتمتع تأويله كالعلم والحياة والقدرة والسمع والبصر ، وما لا يدل عليه العقل يجب أو يسوغ تأويله (كالوجه واليد)<sup>(١)</sup> والضحك والفرح والغضب والرضى ، فإن الفعل المحكم دل على قدرة الفاعل ، وإحكامه دل على علمه ، والتخصيص دل على الإرادة ، فيمتنع مخالفة ما دل عليه صريح العقل ، قيل لك : وكذلك الإنعام والإحسان وكشف الضر وتفريج الكربات دل على الرحمة كدلالة التخصيص على الإرادة سواء ، والتخصيص بالكرامة والأصطفاء

(١) في « ت » : « كاليد والوجه » . بالتقديم والتأخير .

والاجتباء<sup>(١)</sup> دال على المحبة كدلالة ما ذكرت على الإرادة ، والإهانة والطرده والإبعاد والحرمان دال على المقت والبغض كدلالة ضده على الحب والرضى والعقوبة والبطش والانتقام دال على الغضب كدلالة ضده على الرضى .  
ويقال ثانياً : هب أن العقل لا يدل على إثبات هذه الصفات التي نفيها فإنه لا ينفىها ، والسمع دليل مستقل بنفسه ، بل الطمأنينة إليه في هذا الباب أعظم من الطمأنينة إلى مجرد العقل ، فما الذي يسوغ لك نفي مدلوله ؟  
ويقال [لك]<sup>(٢)</sup> ثالثاً : إن كان ظاهر النصوص يقتضي تشبيهاً وتجسيماً فهو يقتضيه في الجميع ، فأول [٨/أ] الجميع ، وإن كان لا يقتضي ذلك لم يجوز تأويل شيء منه ، وإن زعمت أن بعضها يقتضيه وبعضها لا يقتضيه طولبت بالفرق بين الأمرين .

[دعوى  
الإجماع  
على إثبات  
الصفات  
السبع والرد  
عليها]

ولما تفتن بعضهم لتعذر الفرق قال : ما دل عليه الإجماع كالصفات السبع<sup>(٣)</sup> لا يتأول ، وما لم يدل عليه إجماع فإنه يتأول . وهذا كما تراه من أفسد الفروق ، فإن مضمونه أن الإجماع أثبت ما يدل على التجسيم والتشبيه

(١) في « ت » : « والاختيار » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) الصفات السبع عند جمهور الأشاعرة هي : « الحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر والكلام والإرادة » ، وهي التي يسمونها صفات المعاني ، وهي في اصطلاحهم : « كل صفة قائمة بموصوفٍ موجبة له حكماً » . تحفة المريد على جوهرة التوحيد (ص ٦٣) . وانظر : تمهيد الباقلاني (ص ٤٥ - ٤٩) والإنصاف (ص ٣٥ - ٣٩) وأصول الدين (ص ٩٠) والإرشاد (ص ٧٧) وما بعدها والتمهيد لقواعد التوحيد (ص ٦٥) وما بعدها وقواعد العقائد (ص ٥٤ - ٥٩) ومعالم أصول الدين (ص ٤١) وما بعدها وأبكار الأفكار خ (١/٢٩٨ق/أ) والمواقف (ص ٢٧٩ - ٢٩٦) وشرح المواقف للجرجاني (ص ٧٧ - ١٦٤) .

وهذا قدح في الإجماع فإنه لا ينعقد على باطل<sup>(١)</sup> .  
ثم يقال : إن كان الإجماع دل على ثبوت هذه الصفات وظاهرها يقتضي التشبيه والتجسيم بطل نفيكم لذلك ، وإن لم ينعقد عليها بطل التفريق به .  
ثم يقال : خصومكم من المعتزلة لم تجمع معكم على ثبوت هذه الصفات فإن قلت : انعقد الإجماع قبلهم ، قيل : صدقتم والله ، والذين أجمعوا قبلهم على إثبات<sup>(٢)</sup> هذه الصفات أجمعوا على [إثبات]<sup>(٣)</sup> سائر الصفات ولم يخصوها بسبع ، بل تخصيصها بسبع<sup>(٤)</sup> خلاف قول السلف وقول الجهمية

(١) أقول : كثيرا ما يدعي بعض التكلمين الإجماع على مسائل وقضايا عقديّة والحق بخلاف ذلك ، اعتقادا منهم بصحتها أو غير ذلك من اللوازم ، وقد أوضح هذه المسألة شيخ الإسلام رحمه الله تعالى بقوله : « وهذا القول الذي يحكيه هذا - الذي ظنه ابن تيمية أبا الحسن الطبري المعروف بالكيا أو بعض نظرائه - وأمثاله من إجماع المسلمين أو إجماع المليون في مواضع كثيرة ، يحكونه بحسب ما يعتقدونه من لوازم أقوالهم ، وكثير من الإجماعات التي يحكيها أهل الكلام هي من هذا الباب ، فإن أحدهم قد يرى أن صحة الإسلام لا تقوم إلا بذلك الدليل ، وهم يعلمون أن المسلمين متفقون على صحة الإسلام ، فيحكون الإجماع على ما يظنون من لوازم الإسلام ، كما يحكون الإجماع على المقدمات التي يظنون أن صحة الإسلام مستلزمة لصحتها وأن صحتها من لوازم صحة الإسلام ، أو يكونون لم يعرفوا من المسلمين إلا قولين أو ثلاثة ، فيحكون الإجماع على نفي ما سواها ، وكثير مما يحكونه من هذه الإجماعات لا يكون معهم فيها نقل لا عن أحد من الصحابة ولا التابعين ولا عن أحد من أئمة المسلمين ، بل ولا عن العلماء المشهورين الذين لهم في الأمة لسان صدق ، ولا فيها آية من كتاب الله ولا حديث عن رسول الله ﷺ وهم مع هذا يعتقدون أنها من أصول الدين التي لا يكون الرجل مؤمنا أو لا يتم دين الإسلام إلا بها ونحو ذلك . . » درء تعارض العقل والنقل (٨ / ٩٥ - ٩٦) .

(٢) في « ت » : « ثبوت » .

(٣) ما بين المعقوفين لا يوجد في « د » و « ن » وهو مثبت من « ت » .

(٤) في « ت » : « بالسبع » .

والمعتزلة . فالناس<sup>(١)</sup> كانوا طائفتين : سلفية وجهمية ، فحدثت الطائفة السبعية<sup>(٢)</sup> واشتقت قولاً بين القولين فلا للسلف اتبعوا ولا مع الجهمية بقوا . وقالت<sup>(٣)</sup> طائفة أخرى : ما لم يكن ظاهره جوارح<sup>(٤)</sup> وأبعاضاً كالعلم والحياة والقدرة والإرادة والكلام لا يتأول ، وما كان ظاهره جوارح<sup>(٥)</sup> وأبعاضاً كالوجه واليدين والقدم فإنه يتعين تأويله لاستلزام إثباته التركيب والتجسيم<sup>(٦)</sup> .

[ضابط  
التأويل  
وعدمه عند  
بعض  
المخالفين]

[جواب أهل  
الإثبات]

قال المثبتون : جوابنا لكم هو عين الذي تجيبون به خصومكم من الجهمية والمعتزلة نفاة الصفات ، فإنهم قالوا لكم : لو قام به سبحانه صفة وجودية كالسمع والبصر والعلم والقدرة والحياة لكان محلاً للأعراض ، ولزم التركيب والتجسيم<sup>(٧)</sup> والانقسام ، كما قلتم : لو كان له وجه ويد وإصبع لزم التركيب والانقسام ، وحيثئذ فما هو جوابكم لهؤلاء نجيبكم به . فإن قلتم : نحن ثبت هذه الصفات على وجه لا تكون أعراضاً<sup>(٨)</sup> ولا

(١) في « ت » : « فإن الناس » .

(٢) يعني بهم الأشاعرة لكونهم أثبتوا لله سبع صفات على حد زعمهم .

(٣) في « ن » : « وقال » .

(٤) في « ن » : « جواهر » .

(٥) في « ن » : « جواهر » .

(٦) انظر : أساس التقديس (ص ١٥٣ و ١٩٨ - ١٩٩) .

(٧) في « ن » : « في التجسيم » .

(٨) الأعراض جمع عَرَض - بفتحين - هو المعنى القائم بالجواهر كالألوان والطعوم والروائح والحياة والموت والعلوم والإرادات والقدرة القائمة بالجواهر .

الإرشاد للجويني (ص ٣٩) وانظر : مفاتيح العلوم (ص ١٧٢) وتعريفات الجرجاني (ص ٧٩، ١٤٩) والمنطق السينوي (ص ٤١) .

نسميها أعراضا فلا يستلزم تركيبا ولا تجسيما . قيل لكم : ونحن نثبت الصفات التي أثبتها الله لنفسه ونفيتها عنها أتم عنه على وجه لا يستلزم الأبعاد والجوارح ، ولا يُسَمَّى المتصف بها مركبا ولا جسما ولا منقسما . فإن قلتم : هذه لا يعقل منها إلا الأجزاء والأبعاد ، قلنا لكم : وتلك لا يعقل منها إلا الأعراض .

فإن قلتم : العَرَض لا يبقى زمانين ، وصفات الرب باقية دائمة أبدية ، فليست أعراضا . قلنا : وكذلك الأبعاد هي ما جاز مفارقتها وانفصالها ، وذلك في حق الرب تعالى محال فليست أبعادا ولا جوارح ، فمفارقة الصفات الإلهية للموصوف بها مستحيل مطلقا في النوعين ، والمخلوق يجوز أن تفارقه أبعاضه وأعراضه .

فإن قلتم : إن كان الوجه عين اليد وعين الساق والإصبع فهو محال ، وإن كان غيره يلزم [ب/٨] التميز ويلزم التركيب ، قلنا لكم : وإن كان السمع هو عين البصر وهما نفس العلم وهي نفس الحياة والقدرة فهو محال ، وإن تميزت<sup>(١)</sup> لزم التركيب . فما هو جواب لكم فالجواب مشترك .

فإن قلتم : نحن نعقل صفات ليست أعراضا تقوم بغير جسم وإن لم يكن له في الشاهد نظير .

ونحن<sup>(٢)</sup> لا ننكر الفرق بين النوعين في الجملة ، ولكن فرق غير نافع لكم في التفريق بين النوعين وأن أحدهما يستلزم (التجسيم والتركيب)<sup>(٣)</sup> والآخر لا يستلزمه .

(١) في « ت » : « تميز » .

(٢) هذا قول المجيبين .

(٣) في « ت » : « التركيب والتجسيم » بالتقديم والتأخير .

ولما أخذ هذا الإلزام بِخِنَاقٍ<sup>(١)</sup> الجهمية قالوا : الباب كله عندنا واحد ونحن ننفي الجميع .

[ثلاثة أمور  
تلزم المؤول]

فتبين أنه لا بد لكم من واحد من أمور ثلاثة :  
إما هذا النفي والتعطيل .

[الأمر  
الأول]

[الأمر  
الثاني]

وإما أن تصفوا الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله ﷺ وتتبعوا في ذلك سبيل السلف الذين هم أعلم الأمة بهذا الشأن نفياً وإثباتاً ، وأشد تعظيماً لله وتنزيهاً له عما لا يليق بجلاله ، فإن المعاني المفهومة من الكتاب والسنة لا تُردُّ بالشبهات ، فيكون ردُّها من باب تحريف الكلم عن مواضعه ولا يترك تدبرها ومعرفتها فيكون ذلك مشابهةً للذين لا يعلمون الكتاب إلا أماني ، بل هي آيات بينات دالة على أشرف المعاني وأجلها ، قائمة حقائقها في صدور الذين أوتوا العلم والإيمان إثباتاً بلا تشبيه ، وتنزيهاً بلا تعطيل ، كما قامت حقائق سائر صفات الكمال في قلوبهم كذلك ، فكان الباب عندهم باباً واحداً ، وعلموا أن الصفات حكمها حكم الذات ، فكما أن ذاته لا تشبه الذوات فكذا صفاته لا تشبه الصفات . قال الإمام أحمد<sup>(٢)</sup> : « التشبيه أن تقول : يد كيد أو وجه كوجه »<sup>(٣)</sup> . فأما إثبات يد ليست

(١) الخِنَاقُ كِتَابٌ : الحَبْلُ الَّذِي يُخْتَقُ بِهِ ، يُقَالُ : أَخَذَ بِخِنَاقِهِ أَي بِحَلْقِهِ .

انظر : تاج العروس والمعجم الوسيط مادة ( خنق ) .

(٢) تقدمت ترجمته ص ( ٢١ ) .

(٣) في « ن » : « وجه كوجه أو يد كيد » بالتقديم والتأخير .

قلت : الذي وقف عليه من كلام الإمام أحمد رحمه الله تعالى قوله : « المشبهة تقول بصري

كبصري ، ويد كيدي ، وقدم كقدمي ، ومن قال ذلك فقد شبه الله بخلقه » .

ذكره القاضي أبو يعلى في إبطال التأويلات (ص ٤٥) من رواية حنبل عن الإمام أحمد .

كالأيدي ووجهه ليس كالوجوه فهو كإثبات ذات ليست كالذوات وحياة ليست كغيرها من الحياة وسمع وبصر ليس كالأسماع والأبصار ، وليس إلا هذا المسلك أو مسلك<sup>(١)</sup> التعطيل المحض .

أو التناقض الذي لا يثبت لصاحبه قدم في النفي ولا في الإثبات وبالله التوفيق . وحقيقة الأمر : أن كل طائفة تتأول كل ما يخالف نحلتهما وأصلها ، فالعيار<sup>(٢)</sup> عندهم فيما يتأول وما لا يتأول هو المذهب الذي ذهبت إليه ، فما وافقها أقروه ولم يتأولوه وما خالفها تأولوه .

[الأمر  
الثالث]

## فَصَلِّ

في إلزامهم في المعنى الذي جعلوه تأويلاً نظير ما فروا منه

وهو فصل بديع يعلم منه أن المتأولين لم يستفيدوا بتأويلهم إلا تعطيل حقائق النصوص ، وأنهم لم يتخلصوا مما ظنوه محذورا ، بل هو لازم لهم فيما فروا إليه كلزومه فيما فروا منه ، بل قد ينفون ما هو أعظم محذورا ، كحال الذين تأولوا نصوص العلو والفوقية [٩/أ] والاستواء فراراً من التحيز والحصر ، ثم قالوا : هو في كل مكان بذاته فنزهوه عن استوائه على

(١) في النسخ الخطية : « ومسلك » والمثبت من الصواعق (الأصل) (١/٢٣٠) ولعله الصواب .

(٢) العيار والمعيار : كل ما تقدر به الأشياء من كيل أو وزن . قال في اللسان مادة (عير) : « والمعيار من المكاييل ما عير ، قال الليث : العيار ما عيرت به المكاييل ، فالعيار صحيح تام واف .. وهو العيار والمعيار .. » الخ . والمعنى هنا أن كل طائفة ونحلة من المخالفين تزن الأمور وتحكم عليها بما تراه وتهواه وتذهب إليه .

عرشه ومبايئته لخلقه ، وجعلوه في أجواف البيوت والآبار والأواني والأماكن التي يرغب عن ذكرها<sup>(١)</sup> .

ولما علم متأخرو الجهمية فساد ذلك قالوا : ليس وراء العالم ولا فوق العرش إلا العدم المحض ، وليس هناك رب يعبد ولا إله يُصلى له ويُسجد ولا هو أيضاً في العالم ، فجعلوا نسبته إلى العرش كنسبته إلى أحسن مكان فإذا تأول المتأول المحبة والرحمة والرضى والغضب بالإرادة<sup>(٢)</sup> قيل له :

يلزمك في الإرادة ما لزمك في هذه الصفات كما تقدم تقريره .

وإذا تأول الوجه بالذات<sup>(٣)</sup> لزمه في الذات ما يلزمه<sup>(٤)</sup> في الوجه ، فإن لفظ الذات يقع على القديم والمحدث .

(١) القائلون بأن الخالق جل وعلا في كل مكان بذاته هم حلولية الجهمية ، ونسبه ابن حزم لعامة المعتزلة وليس بصحيح بل هو قول طائفة منهم ، وكذا هو قول بعض غلاة الصوفية .

انظر : الرد على الجهمية والزنادقة للإمام أحمد (١٣٥ - ١٤١) ، والرد على الجهمية للدارمي (ص ٤١) وما بعدها ، ومقالات الإسلاميين (٢٨٦/١) ، والإبانة (ص ١٠٩) والفصل (٢٨٧/٢) وما بعدها ، ومجموع الفتاوى (٢٩٧/٢ - ٢٩٩) .

(٢) أي إرادته إثابة من رضي عنه وأحبه ، وإرادة عقاب من غضب عليه وسخطه وأبغضه ، كذا قالوا .

انظر : الإنصاف للجويني (ص ٤٠ - ٤١) ومشكل الحديث لابن فورك (ص ١٨٣) ، ٢٥٩ - ٢٦٠) والإشارة إلى الإيجاز (ص ١٠٥ - ١١١) .

(٣) راجع : العدل والتوحيد للرسبي (١٣٨/١) ومقالات الإسلاميين (١/٢٦٥ - ٢٦٦) ، ٢٩٠) وشرح الأصول الخمسة (ص ٢٢٧) وأصول الدين (ص ١١٠) ودفع شبه التشبيه (ص ١١٣) وغاية المرام (ص ١٤٠) وتفسير القرطبي (٢/٨٤) و (٦/٤٣٢) و (١٧/١٦٥) وإيضاح الدليل (ص ١٢٠ - ١٢٢) وشرح المواقف (ص ١٧٤ - ١٧٥) .

(٤) في « د » و « ن » : « ما يلزم » .

وإذا تأول لفظ اليد بالقدرة فالقدرة يوصف بها الخالق والمخلوق . وإذا تأول السمع والبصر بالعلم لزمه ما فر منه في العلم ..  
 وإذا تأول الفوقية بفوقية القهر لزمه فيها ما فر منه من فوقية الذات ، فإن القاهر من اتصف بالقوة والغلبة ، ولا يعقل هذا إلا جسماً ، فإن أثبتته العقل غير جسم لم يعجز عن إثبات فوقية الذات لغير جسم .  
 وكذلك من تأول الإصبع بالقدرة<sup>(١)</sup> فإن القدرة أيضاً صفة قائمة بالموصوف وعرض من أعراضه ، ففر من صفة إلى صفة .  
 وكذلك من تأول الضحك بالرضى والرضى بالإرادة إنما فر من صفة إلى صفة . فهلا أقر النصوص على ما هي عليه ولم يتتهك حرمتها ؟ فإن المتأول إما أن يذكر معنىً ثبوتياً أو يتأول اللفظ بما هو عدم محض ، فإن تأوله بمعنى ثبوتي كائناً ما كان لزمه فيه نظير ما فر منه .

## فَصَّكَ

قال الجهمي<sup>(٢)</sup> : « ورد في القرآن ذكر الوجه والأعين والعين الواحدة ، وذكر الجنب الواحد ، وذكر الساق الواحد ، وذكر الأيدي ، وذكر اليدين ،

[دعوى  
المؤول أن  
الأخذ  
بظاهر  
النصوص  
يقتضي  
التشبيه]

(١) كالمعتزلة والأشاعرة .

انظر : نقض الإمام الدارمي (١/٣٦٩ - ٣٧٣) ومشكل الحديث لابن فورك (ص٢٢٧) والشامل للجويني (ص٥٦٤) والاقتصاد في الاعتقاد (ص٣٧) وأساس التقديس (ص١٧٩) وغاية المرام (ص١٣٩) وإيضاح الدليل (ص١٧٩ - ١٨٠) وشرح المواقف للجرجاني (ص١٧٩) وأقاويل الثقات (ص١٦١) .

(٢) يقصد به الفخر الرازي ، وقوله المذكور هو بنفسه ونصه في كتابه أساس التقديس (ص١٠٥) .

واليد الواحدة ، فلو أخذنا بالظاهر لزمننا إثبات شخص له وجه ، وعلى ذلك الوجه أعين كثيرة ، وله جنب واحد وعليه أيدي كثيرة ، وله ساق واحد ، ولا نرى في الدنيا شخصا<sup>(١)</sup> أقبح صورة من هذه الصورة المتخيلة .

[جواب  
المثبت في رد  
دعوى  
المؤول]

قال السني المعظم لحرمت كلام الله تعالى : قد ادعت أيها الجهمي أن ظاهر القرآن الذي هو حجة الله على عباده ، والذي هو خير الكلام وأصدقُه وأحسنُه وأفضحُه ، وهو الذي هدى الله به عباده وجعله شفاء لما في الصدور وهدى ورحمة للمؤمنين ، ولم ينزل كتاب من السماء أهدى منه ولا أحسن ولا أكمل ، فانتهكت حرمة وعَصَمَتُهُ<sup>(٢)</sup> ، ونسبته إلى أقبح النقص والعيب ، فادعت<sup>(٣)</sup> أن ظاهره ومدلوله إثبات شخص له وجه وله أعين كثيرة وله ساق واحد ، فادعت أن ظاهر ما وصف الله [٩/ب] به نفسه في كتابه يدل على هذه [الصفة]<sup>(٤)</sup> الشنيعة ، فيكون سبحانه قد وصف نفسه بأقبح الصفات في ظاهر كلامه .

فأي طعن في القرآن أعظم من طعن من يجعل هذا ظاهره ؟ ولم يدع أحد من أعداء الرسول الذين جاهره<sup>(٥)</sup> بالمحاربة أن ظاهر كلامه أبطل الباطل ،

(١) في « ت » : « ولا ترى شخصاً » والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق لما في أصل النقل .

(٢) في « ت » : « وعظمته » . وفي « ن » : « وعصمته » . والمثبت من « د » .  
والعضية : القذف بالباطل واختلاق الكذب .

انظر : تاج العروس والمعجم الوسيط مادة ( عضه ) .

(٣) في « ت » : « وادعت » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) في « ت » : « ظاهره » .

ولو كان ذلك ظاهر القرآن لكان ذلك من أقرب الطرق لهم إلى الطعن فيه ، وقالوا : كيف تدعوننا إلى عبادة رب صورته هذه الصورة الشنيعة ؟ وهم يوردون عليه ما هو أقل من هذا بكثير ، كما أوردوا عليه المسيح لما قال : ﴿ إِنَّا نَعْبُدُونَ مَا هُوَ آتَمُّ لَنَا بِالنَّاطِقِ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصْبُ جَهَنَّمَ أَتَمٌّ لَهَا وَرَدُّونَ ﴾ (١) . (٢) ، فتعلقوا بظاهر ما لم يدل على (٣) ما أوردوه ، وهو دخول المسيح فيما عبد من دون الله إما بعموم لفظ « ما » وإما بعموم المعنى .

وأورد أهل الكتاب على قوله : ﴿ يَتَأَخَتِ هَرُونَ مَا كَانَ أَبُوكَ أَمْرًا سَوِيًّا ﴾ (٤) أن بين هارون وعيسى ما بينهما (٥) ، وليس ظاهر القرآن أنه هارون بن عمران بوجه . وكانوا يتعنتون فيما (٦) يوردونه على القرآن بهذا

(١) سورة الأنبياء آية (٩٨) .

(٢) يشير إلى ما جاء عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال : « لما نزلت ﴿ إِنَّا نَعْبُدُونَ مَا هُوَ آتَمُّ لَنَا بِالنَّاطِقِ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصْبُ جَهَنَّمَ أَتَمٌّ لَهَا وَرَدُّونَ ﴾ قال المشركون : فالملائكة وعيسى وعزير يُعبدون من دون الله ، فنزلت : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴾ عيسى وعزير والملائكة » . أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (٩٧/١٧) والحاكم في المستدرک (٢/٣٨٤ - ٣٨٥) وقال : « هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه » قال الذهبي : « صحيح » . وانظر : الدر المنثور (٥/٦٧٩) .

(٣) في « ت » : « عليه » .

(٤) سورة مريم آية (٢٨) .

(٥) يُشير الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى إلى حديث المغيرة بن شعبه رضي الله عنه قال : « لما قدمت نجران سألتني فقالوا : إنكم تقرؤون ﴿ يَتَأَخَتِ هَرُونَ ﴾ وموسى قبل عيسى بكذا وكذا ، فلما قدمت على رسول الله ﷺ سألت عن ذلك فقال : « إنهم يُسمون بأبيائهم والصالحين قبلهم » أخرجه مسلم في الأدب ح (٣/١٦٨٥) .

(٦) في النسخ الخطية : « ما » ، ولعل الصواب ما أثبت وهو الموافق للأصل الصواعق =

ودونه ، فكيف يجدون ظاهره إثبات رب شأنه هذا ولا ينكرونه ؟  
 والجواب : أن قوله تعالى : ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾<sup>(١)</sup> ودعوى الجهمي أن ظاهر  
 هذا إثبات أعين كثيرة كذب ظاهر ، فإنه إن دل ظاهره على أعين كثيرة وأيد  
 كثيرة<sup>(٢)</sup> دل على خالقين كثيرين ، فإن لفظ الأيدي مضاف إلى ضمير  
 الجمع ، فادّع أيها الجهمي أن ظاهره إثبات أيد كثيرة لآلهة متعددة ، وإلا  
 فدعواك أن ظاهره أيد كثيرة لذات واحدة خلاف<sup>(٣)</sup> الظاهر .  
 وكذلك قوله تعالى : ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾<sup>(٤)</sup> إنما ظاهره بزعمك أعين كثيرة  
 على ذوات متعددة لا على ذات واحدة .

الثاني : أن دعواك أن ظاهر القرآن إثبات أيد كثيرة في جنب واحد كذب  
 آخر ، فأين في ظاهر القرآن أن الأيدي في الجنب ؟ وكأنك<sup>(٥)</sup> إنما أخذت  
 هذا من القياس على بني آدم فشبهت أولا وعطلت ثانيا ، وكذلك جعلك  
 الأعين الكثيرة في الوجه الواحد ليس في ظاهر القرآن ما يدل على هذا ،  
 وإنما أخذته من التشبيه بالآدمي ، ولهذا قال بعض أهل العلم : إن كل  
 معطل مشبه ، ولا يستقيم لك التعطيل إلا بعد التشبيه<sup>(٦)</sup> .

= (٢٤٢/١) .

(١) سورة القمر آية (١٤) .

(٢) أي في قوله تعالى : ﴿ أَوْلَمْ يَرَؤْا أَنَا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِيَنَا أَنْعَمًا ﴾ سورة يس آية  
 (٧١) .

(٣) في « ت » : « لا خلاف » .

(٤) سورة القمر آية (١٤) .

(٥) في النسخ الخطية : « وكذلك » ولعل الصواب ما أثبت إذ هو موافق لما في الأصل  
 الصواعق (٢٤٤/١) .

(٦) في محل هذه الكلمة بياض في « ت » .

الثالث : أين في ظاهر القرآن إثبات ساق واحد لله تعالى وجنب واحد ؟ فإنه سبحانه قال : ﴿ يَوْمَ يَكْشِفُ عَنْ سَاقِي ﴾ <sup>(١)</sup> ، وقال : ﴿ أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ بِنَحْسَرَتِي عَلَى مَا فَرَطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> . فعلى تقدير أن يكون الساق والجنب من الصفات <sup>(٣)</sup> فليس في ظاهر القرآن ما يوجب ألا يكون له إلا ساق [١٠/أ] واحد وجنب واحد ، ولو دل على ما ذكرت لم يدل على نفي ما زاد على ذلك لا بمنطوقه ولا بمفهومه ، حتى القائلين بمفهوم اللقب <sup>(٤)</sup>

(١) سورة القلم آية (٤٢) .

(٢) سورة الزمر آية (٥٦) .

(٣) أما الساق فهو صفة من صفات الذات الخبرية ، دل عليها الكتاب وصرح السنة ، قال تعالى : ﴿ يَوْمَ يَكْشِفُ عَنْ سَاقِي ﴾ ، وجاءت الأحاديث الصحيحة في بيان وتفسير هذه الآية ، وذلك فيما أخرجه الشيخان وغيرهما من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : سمعتُ النبي ﷺ يقول : « يكشف ربنا عن ساقه فيسجد له كل مؤمن ومؤمنة ، ويبقى من كان يسجد في الدنيا رياء وسُمعة فيذهب ليسجد فيعود ظهره طبقاً واحداً » . وكذلك حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وحديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنهم الدالان أيضاً على هذا التفسير .

انظر : سرد أحاديثهم مع ذكر أقوال السلف في إثبات هذه الصفة في كتابي : الإمام الخطابي ومنهجه في العقيدة (ص ١٧١ - ١٧٨) .

وأما « الجنب » فقد عده بعضهم من الصفات الذاتية ، وليس بصحيح ، إذ السلف على خلافه لعدم ورود ما يثبت ويدل عليه ، بل شنع بعضهم على من ذكره وعاب من قاله ، وسيأتي قريباً عند المؤلف ابن القيم ما يدل على نفيه .

وانظر : نقض الإمام الدارمي (٢/٨٠٧) وإبطال التأويلات (٢/٤٢٧ - ٤٢٨) وزاد المسير (٧/١٩٢) عند تفسيره للآية المذكورة ، والجواب الصحيح لابن تيمية (٤/٤١٥ - ٤١٧)

(٤) مفهوم اللقب هو أحد أقسام مفهوم المخالفة ، وهو حجة عند جماعة ضعيف عند آخرين .

قال الزركشي : « وهو تعليق الحكم بالاسم العلم نحو قام زيد أو اسم نوع نحو : في الغنم زكاة ، فلا يدل على نفي الحكم عما عداه » البحر المحيط (٤/٢٤) . =

لا يدل ذلك عندهم على نفي ما عدا المذكور لأنه متى كان للتخصيص بالذكر سبب غير الاختصاص بالحكم لم يكن المفهوم مراداً بالاتفاق ، وليس المراد بالآيتين إثبات الصفة حتى يكون تخصيص أحد الأمرين بالذكر مراداً ، بل المقصود حكم آخر وهو بيان تفریط العبد في حق الله تعالى ، وبيان سجود الخلائق إذا كشف عن ساق . وهذا حكم قد يختص بالمذكور دون غيره فلا يكون له مفهوم .

الرابع : هب أنه سبحانه أخبر أنه يكشف عن ساق واحدة هي صفة ، فمن أين في ظاهر القرآن أنه ليس له إلا تلك الصفة الواحدة ؟ وأنت لو سمعت قائلاً يقول : كشفت عن عيني وأبديت عن ركبتي وعن ساقتي ، هل تفهم<sup>(١)</sup> منه أنه ليس له إلا ذلك الواحد فقط ؟ فلو قال ذلك أحد لم يكن هذا ظاهر كلامه ، فكيف يكون ظاهر<sup>(٢)</sup> أفصح الكلام وأبينه ذلك ؟  
الخامس : إن المفرد المضاف يراد به أكثر من واحد ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا ﴾<sup>(٣)</sup> وقوله : ﴿ وَصَدَقْتَ بِكَلِمَاتٍ رَبِّهَا وَكِتَابِهِ ﴾<sup>(٤)</sup> وقوله : ﴿ أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ أَلْفَتْ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> .

= وانظر : شرح الكوكب المنير (٣/ ٥٠٩ - ٥١١) وإرشاد الفحول (٢/ ٥٧ ، ٦٦ - ٦٧)

ومراقي السعود (ص ١١٤) وكشاف مصطلحات الفنون (٢/ ١٦١٧ - ١٦١٨) .

(١) في « ت » : « يفهم » .

(٢) في « ت » : « ظاهره » .

(٣) سورة النحل آية (١٨) .

(٤) سورة التحريم آية (١٢) . وقد رسمت في « ن » و « ت » : « وكتبه » بصيغة الجمع ،

وهما قراءتان سبعيتان إلا أن إيرادها هنا بالأفراد « وكتابه » هو غرض المؤلف ومبتغاه .

(٥) سورة البقرة آية (١٨٧) .

فلو كان الجنب والساق صفة لكان بمنزلة قوله : ﴿ بِيَدِهِ الْمُلْكُ ﴾ (١) ،  
و ﴿ بِيَدِكَ الْخَيْرُ ﴾ (٢) ﴿ وَلِنُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي ﴾ (٣) .

السادس : أن يقال من أين في ظاهر القرآن إثبات جنب واحد هو صفة لله ؟  
ومن المعلوم أن هذا لا يثبت أحد من بني آدم وأعظم الناس إثباتا للصفات هم  
أهل السنة والحديث لا يثبتون أن لله تعالى جنبا واحدا ولا ساقا واحدا (٤) .

قال عثمان بن سعيد الدارمي (٥) رحمه الله تعالى في نقضه على المريسي :  
« وادعى المعارض زورا على قوم أنهم يقولون في تفسير قول الله تعالى :  
﴿ بِحَسْرَتِي عَلَىٰ مَا فَرَطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ ﴾ (٦) أنهم يعنون بذلك الجنب الذي هو  
العضو ، وليس ذلك على ما يتوهمونه » .

قال الدارمي قدس الله روحه : « فيقال لهذا المعارض : ما أرخص  
الكذب عندك وأخفه على لسانك ، فإن كنت صادقا في دعواك فأشير بها إلى  
أحد من بني آدم قاله ، وإلا فلم تشنع بالكذب على قوم أعلم بهذا التفسير

الجنب  
ليس من  
الصفات

(١) سورة الملك آية (١) .

(٢) سورة آل عمران آية (٢٦) .

(٣) سورة طه آية (٣٩) .

(٤) انظر ما سبق ص (٥٦) تعليق رقم (٣) .

(٥) هو عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد أبو سعيد التميمي الدارمي - نسبة إلى دارم بن مالك بن حنظلة . - بطن كبير من تميم - السجستاني ، الإمام العلامة الحافظ الناقد الثقة ، وُلد قبل الماتنين بيسير وعاش في جرجان وهرارة ، وطوف الأقاليم في طلب الحديث . مات بهرارة سنة (٢٨٠) .

الجرح والتعديل (١٥٣/٦) وطبقات الحنابلة (٢٢١/١) وتاريخ ابن عساکر (٣٨/  
٣٦٦ - ٣٦٦) والسير (٣١٩/١٣ - ٣٢٦) .

(٦) سورة الزمر آية (٥٦) .

منك ، إنما تفسيرها عندهم : تحسر الكفار على ما فرطوا في الإيمان والفضائل التي تدعو إلى ذات الله ، واختاروا عليها الكفر والسخرية .  
فمن أنباك أنهم قالوا : جنب من الجنوب ؟ فإنه لا يجهل هذا المعنى كثير<sup>(١)</sup> من عوام المسلمين فضلا عن علمائهم ، وقد قال أبو بكر الصديق<sup>(٢)</sup> رضي الله عنه : « الكذب مجانب للإيمان »<sup>(٣)</sup> ، وقال ابن مسعود<sup>(٤)</sup> رضي الله عنه : « لا يجوز من الكذب جد ولا هزل »<sup>(٥)</sup> .

- (١) في « ت » : « أحد » والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق لما في مصدر النص .  
(٢) اسمه عبد الله بن أبي قحافة ، واسم أبي قحافة : عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة ، هذا هو الصحيح في اسمه واسم أبيه رضي الله عنهما ، القرشي التيمي ، خليفة رسول الله ﷺ من بعده والسابق إلى الإسلام . مناقبه كثيرة غزيرة ، وفضائله جمة شهيرة ، ولد بعد عام الفيل وتوفي في المدينة النبوية سنة (١٣) .  
الاستيعاب (٢/٢٣٤ - ٢٤٩) وأسد الغابة (٣/٣٠٩ - ٣٣٥) والإصابة (٤/١٦٩ - ١٧٥)  
(٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٥/١) من طريق قيس بن أبي حازم موقوفا على أبي بكر ، وابن أبي شيبة في المصنف رقم ٥٦٥٤ (٨/٤٠٤) وابن عدي في الكامل (١/٢٩) والبيهقي في شعب الإيمان رقم ٤٤٦٦ - ٤٤٦٨ (٩/٩٩ - ١٠٠) موقوفا ومرفوعا والصحيح الوقف ، وقد أورده أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه الإيمان (ص ٨٥) ، ووهم محقق كتاب الصواعق وكذا محقق كتاب نقض الإمام الدارمي فنسبا تخريجه لابن أبي شيبة في مصنفه الإيمان وليس هو فيه قطعا ، والأثر صحح الحافظ ابن حجر سنده في الفتح (١٠/٥٠٨) وأحمد شاكر في المسند رقم ١٦ (١/١٧) والألباني في تحقيقه كتاب الإيمان لأبي عبيد (ص ٨٥) .  
(٤) هو عبد الله بن مسعود بن غافل أبو عبد الرحمن الهذلي المكي المهاجري ، أسلم قديما وهاجر الهجرتين ، توفي بالمدينة النبوية سنة (٣٢) وقيل (٣٣) .  
الاستيعاب (٣/٩٨٧ - ٩٩٤) وأسد الغابة (٣/٣٨٤ - ٣٩٠) والإصابة (٤/٢٣٣ - ٢٣٦)  
(٥) أخرجه الحاكم في المستدرک (١/١٢٧) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعا بأطول مما هنا ثم قال عقبه : « هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين ، =

وقال الشعبي (١) : « من كان كذابا [١٠/ب] فهو منافق » (٢) « (٣) .  
 والتفريط فعل أو ترك فعل ، وهذا لا يكون قائما بذات الله (لا في  
 جنب) (٤) ولا في غيره ، بل يكون منفصلا عن الله ، وهذا معلوم بالحس  
 والمشاهدة (٥) .

السابع : هب أن القرآن دل على إثبات جنب هو صفة ، فمن أين لك  
 ظاهره أو باطنه على أنه جنب واحد وشق واحد ؟ ومعلوم أن إطلاق مثل

= وإنما تواترت الروايات بتوقيف أكثر هذه الكلمات فإن صح سنده فإنه صحيح على  
 شرطهما « وواقفه الذهبي . وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ح ٥٦٥٣ (٤٠٣/٨) ولفظه  
 فيه : « لا يصلح الكذب في جد ولا هزل ، ثم تلا عبد الله : ﴿ يَكَايُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَتَقُوا  
 اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴾ . ورواه البخاري في الأدب المفرد (٤٧٨/١) مع شرحه فضل  
 الله الصمد بلفظ : « لا يصلح الكذب في جد ولا هزل ولا أن يعد أحدكم ولده شيئا ثم  
 لا ينجز له » . وقد صححه الألباني في صحيح الأدب المفرد ح ٢٩٩ (ص ١٥٣) .  
 (١) هو عامر بن شراحيل بن عبد بن ذي كِبَار - وذو كِبَار قَيْلٌ من أقبال اليمن - أبو عمرو  
 الهمداني ثم الشعبي ، فقيه تابعي ثقة مشهور ، ولي قضاء الكوفة في إمرة عمر بن  
 عبد العزيز ، وقد كان مولده بها في خلافة عمر بن الخطاب وفيها مات بعد المائة ،  
 أخرج له الجماعة .  
 الجرح والتعديل (٦/٣٢٢ - ٣٢٤) وتهذيب الكمال (١٤/٢٨ - ٤٠) والسير (٤/  
 ٢٩٤ - ٣١٩) وتقريب التهذيب (ص ٢٣٠) .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف رقم ٥٦٥٧ (٨/٤٠٤) ولفظه فيه : « . . ذكر عند  
 عامر أن المنافق الذي إذا حدث كذب ، فقال عامر : لا أدري ما تقولون إن كان كذابا  
 فهو منافق » .

(٣) إلى هنا انتهى النقل عن الإمام الدارمي وهو في النقص على المريسي (٢/٨٠٧ - ٨٠٩)

(٤) في « ت » : « لا بجنب » .

(٥) في « ن » : « والمشاهد » .

هذا لا يدل على أنه شق واحد ، كما قال النبي ﷺ لعمران بن حصين<sup>(١)</sup> :  
« صل قائماً فإن لم تستطع فقاعداً فإن لم تستطع فعلى جنب »<sup>(٢)</sup> . وهذا لا  
يدل على أنه ليس لعمران إلا جنب واحد .

فإن قيل : المراد على جنب من جنبيك ، قلنا : فقد علم أن ذكر الجنب  
مفرداً لا يدل على نفي أن يكون له جنب آخر ، ونظير هذا [اللفظ]<sup>(٣)</sup> القدم  
إذا ذكر مفرداً لا يدل على نفي قدم آخر كما في الحديث الصحيح : « حتى  
يضع رب العزة عليها قدمه »<sup>(٤)</sup> .

[الكلام على  
صفة الساق]

الثامن : من أين في ظاهر القرآن أن لله ساقاً وليس معك إلا قوله تعالى :  
﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴾<sup>(٥)</sup> ، والصحابة متنازعون في تفسير الآية هل المراد  
بها أن الرب تعالى يكشف عن ساقه<sup>(٦)</sup> ، ولا يحفظ عن الصحابة والتابعين  
نزاع فيما يذكر أنه من الصفات أم لا في غير هذا الموضع<sup>(٧)</sup> .

(١) هو عمران بن حصين بن عبيد بن خلف أبو نجيد الخزاعي ، صاحب راية خزاعة يوم  
الفتح ، كانت الملائكة تسلم عليه ، نزل البصرة وولي قضاءها أياماً ، مات بها سنة  
(٥٢) في خلافة معاوية .

الاستيعاب (٣/١٢٠٨) وأسد الغابة (٤/٢٨١ - ٢٨٢) والإصابة (٤/٧٠٥ - ٧٠٦) .

(٢) أخرجه البخاري في تقصير الصلاة ح ١١١٧ (ص ٢٢٠) .

(٣) ما بين المعرفتين ساقط من « ت » .

(٤) مضى تخريجه ص ( ٢٨ ) .

(٥) سورة القلم آية (٤٢) .

(٦) في الصواعق (الأصل) (١/٢٥٢) : « والصحابة متنازعون في تفسير الآية هل المراد  
الكشف عن الشدة أو المراد بها أن الرب تعالى يكشف عن ساقه . . . » .

(٧) قلت : إن صح هذا النزاع في تفسير هذه الآية - وهو لم يصح - فإن النص النبوي القاطع  
الصحيح الصريح جاء عن المعصوم صلوات الله وسلامه عليه في بيانها وإيضاحها =

وليس في ظاهر القرآن ما يدل على أن ذلك صفة لله تعالى ، لأنه سبحانه

= عما لا يدع قولاً ولا رأياً لأحد ، وهو ما ثبت من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « يكشف ربنا عن ساقه فيسجد له كل مؤمن ومؤمنة ويبقى من كان يسجد في الدنيا رياء وسمعة فيذهب ليسجد فيعود ظهره طبقاً واحداً » . متفق عليه واللفظ للبخاري ، وفي رواية له : « .. فيأتيهم الجبار في صورة غير صورته التي رآوه فيها أول مرة فيقول : أنا ربكم فيقولون : أنت ربنا فلا يكلمه إلا الأنبياء ، فيقول : هل بينكم وبينه آية تعرفونه ؟ فيقولون : الساق . فيكشف عن ساقه فيسجد له كل مؤمن .. » الحديث . وفي حديث ابن مسعود رضي الله عنه - وهو حديث طويل في وصف القيامة - وفيه : « ويبقى محمد ﷺ وأمه فيتمثل الرب جل وعز فيأتيهم فيقول لهم : ما لكم لا تنطلقون كما انطلق الناس ؟ فيقولون : إن لنا إلهاً ، فيقول : وهل تعرفونه إن رأيتموه ؟ فيقولون : بيننا وبينه علامة إذا رأيناها عرفناه ، فيقول : ما هي ؟ يقولون : يكشف عن ساقه . قال : فعند ذلك يكشف الله عن ساقه فيخر كل من كان بظهره طبق ، ويبقى قوم ظهورهم كصياصي البقر يدعون إلى السجود فلا يستطيعون .. » الحديث . وقد أخرجه جمع من الأئمة منهم : عبد الله بن الإمام أحمد في السنة رقم ١٢٠٣ (٢/٥٢٠ - ٥٢٤) وأبو بكر الخلال في السنة كما في إبطال التأويلات (١/١٥٥) ، ولم أجده في كتاب السنة المطبوع فلعله في الباقي المخطوط ، ورواه الطبراني في الكبير رقم ٩٧٦٣ (٩/٣٥٧ - ٣٦١) ، والحاكم في المستدرك (٤/٥٨٩ - ٥٩٢) ، والذهبي في العلو (ص ٧٣) وحسن إسناده ، قال الألباني في مختصر العلو (ص ١١١) : « وهو كما قال أو أعلى » . وقد ذكره في الأربعين (ص ١٣٠ - ١٣١) وقال عقبه : « وهو حديث صحيح » . وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٨/٢٥٧) إلى إسحاق بن راهويه في مسنده وعبد بن حميد وابن أبي الدنيا والطبراني والأجري في الشريعة والدارقطني في الرؤية والحاكم وصححه وابن مردويه والبيهقي في البعث . وانظر : نقض التأسيس خ (٣/٨ق/أ - ب) ، وإبطال التأويلات (١/١٥٥ - ١٦٣) . هذا وللباحث سليم بن عيد الهلالي رسالة لطيفة أوضح فيها بالأدلة والبرهان عدم صحة اختلاف الصحابة في هذه الصفة ، أسماها : « المنهل الرقراق في تحريخ ما روي عن الصحابة والتابعين في تفسير يوم يكشف عن ساق ، وإبطال دعوى اختلافهم فيها » =

لم يصف الساق إليه ، وإنما ذكره مجرداً عن الإضافة مُنْكَرًا ، والذين أثبتوا ذلك صفة كاليديين لم يأخذوا ذلك من ظاهر القرآن ، وإنما أثبتوه بحديث أبي سعيد الخدري المتفق على صحته ، وهو حديث الشفاعة الطويل وفيه : « فيكشف الرب عن ساقه » الحديث<sup>(١)</sup> . ومن حمل الآية على ذلك قال : قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ ﴾<sup>(٢)</sup> مطابق لقوله ﷺ : « فيكشف عن ساقه » ، وتنكيره للتعظيم والتفخيم ، كأنه قال : يكشف عن ساق

= وكذا رسالة الباحث محمد موسى نصر الموسومة بـ : « صفة الساق لله تعالى بين إثبات السلف وتعطيل الخلف » ، وهما مطبوعتان متداولتان .

ثم إنني وقفت على كلام المؤلف ابن القيم أودعه كتابه إعلام الموقعين (٤٩/١) في كون الصحابة رضي الله عنهم لم يختلفوا قط في مسائل الأسماء والصفات مما يؤكد بطلان دعوى اختلافهم في هذه الآية المذكورة هنا .

قال رحمه الله : « وقد تنازع الصحابة في كثير من مسائل الأحكام ، وهم سادات المؤمنين وأكمل الأمة إيماناً ، ولكن بحمد الله لم يتنازعو في مسألة واحدة من مسائل الأسماء والصفات والأفعال ، بل كلهم على إثبات ما نطق به الكتاب والسنة كلمة واحدة من أولهم إلى آخرهم ، لم يسوموها تأويلاً ، ولم يحرفوها عن مواضعها تبديلاً ، ولم يدعوا لشيء منها إبطالا ، ولا ضربوا لها أمثالا ، ولم يدفعوا في صدورهم وأعجازها ، ولم يقل أحد منهم يجب صرفها عن حقائقها وحملها على مجازها ، بل تلقوها بالقبول والتسليم ، وقابلوها بالإيمان والتعظيم ، وجعلوا الأمر فيها كلها أمراً واحداً ، وأجروها على سنن واحد ، ولم يفعلوا كما فعل أهل الأهواء والبدع حيث جعلوها عضيضين ، وأقروا ببعضها وأنكروا بعضها من غير فرقان مبين ، مع أن اللازم لهم فيما أنكروه كاللازم فيما أقروا به وأثبتوه » اهـ .

قلت : وقد سبق قريباً من المؤلف (ص ٣٩) هذا التقرير والاتفاق عن الصحابة والتابعين .

(١) سبق تحريجه ص (٥٦) تعليق (٣) .

(٢) سورة القلم آية (٤٢) .

عظيمة . قالوا<sup>(١)</sup> : وحمل الآية على الشدة لا يصح بوجه ، فإن لغة القوم أن يقال : كشفت الشدة عن القوم لا كشفت عنها ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمْ الْعَذَابَ ﴾<sup>(٢)</sup> ، فالعذاب هو المكشوف لا المكشوف عنه .  
وأيضاً فهناك تحدث الشدة لا تزول إلا بدخول الجنة ، وهناك لا يدعون إلى السجود وإنما يدعون إليه أشد ما كانت الشدة<sup>(٣)</sup> .

التاسع : (أنه تعالى)<sup>(٤)</sup> ذكر العين المفردة مضافة إلى الضمير المفرد<sup>(٥)</sup> ، والأعين مجموعة مضافة إلى ضمير الجمع<sup>(٦)</sup> .

[ صيغ ذكر  
العين في  
القرآن  
والسنة ]

وذكر العين مفردة لا يدل على أنها عين واحدة ليس إلا ، كقولك : أفعل هذا على عيني ، وأجيتك<sup>(٧)</sup> على عيني ، ولا يريد أن له عينا واحدة .  
وأما إذا أضيفت العين إلى اسم الجمع ظاهراً أو مضمراً فالأحسن جمعها مشاكلة للفظ كقوله : ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾<sup>(٨)</sup> ، وقوله : ﴿ وَأَصْنَعُ الْفُلَكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾<sup>(٩)</sup> .

(١) في « ت » : « قال » .

(٢) سورة الزخرف آية (٥٠) .

(٣) انظر : نقض التأسيس خ (٣/٨١/أ - ب) .

(٤) في « ت » : « أن يقال » .

(٥) كقوله تعالى ﴿ وَلِصْنَعِ عَلَى عَيْنِي ﴾ طه آية (٣٩) .

(٦) كقوله تعالى : ﴿ وَأَسِيرٌ لِّشُكْرِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾ الطور آية (٤٨) .

وسيدكر المؤلف قريباً آيات أخرى أمثلة لما قال .

(٧) في « ن » و « ت » : « وأجبتك » .

(٨) سورة القمر آية (١٤) .

(٩) سورة هود آية (٣٧) .

وهذا نظير المشاكلة في لفظ [اليد]<sup>(١)</sup> المضافة إلى المفرد .

كقوله : ﴿ بِيَدِهِ الْمُلْكُ ﴾<sup>(٢)</sup> .

و ﴿ بِيَدِكَ الْخَيْرُ ﴾<sup>(٣)</sup> .

وإن أضيفت إلى ضمير جمع جمعت [أ/١١] كقوله تعالى : ﴿ أَوْلَتْهُ يَرَوْا أَنَا

خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَمًا ﴾<sup>(٤)</sup> ، وكذلك إضافة اليد والعين إلى اسم

الجمع الظاهر كقوله : ﴿ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ ﴾<sup>(٥)</sup> ، وقوله : ﴿ فَأَتُوا

بِهِ عَلَىٰ أَعْيُنِ النَّاسِ ﴾<sup>(٦)</sup> .

وقد نطق الكتاب والسنة بذكر اليد مضافة إليه مفردة ومجموعة ومثناة ،

وبلفظ العين مضافة إليه مفردة ومجموعة ، ونطقت<sup>(٧)</sup> السنة بإضافتها إليه

مثناة ، كما قال عطاء<sup>(٨)</sup> عن أبي هريرة<sup>(٩)</sup> رضي الله عنه عن النبي ﷺ :

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » .

(٢) سورة الملك آية (١) .

(٣) سورة آل عمران آية (٢٦) .

(٤) سورة يس آية (٧١) .

(٥) سورة الروم آية (٤١) .

(٦) سورة الأنبياء آية (٦١) .

(٧) في « ت » : « ووردت » .

(٨) هو عطاء بن أبي رباح ، واسمه أسلم أبو محمد القرشي مولاهم المكي ، شيخ الحرم

ومفتيه ، ثقة فقيه فاضل ، لكنه كثير الإرسال ، روى له الجماعة ، مولده بالجند من

بلاد اليمن ونشأ بمكة وبها مات سنة (١١٤) على المشهور .

الجرح والتعديل (٦/٣٣٠ - ٣٣١) وتهذيب الكمال (٢٠/٦٩ - ٨٦) والسير (٥/

٧٨ - ٨٨) وتقريب التهذيب (ص٣٣١) .

(٩) هو عبد الرحمن بن صخر أبو هريرة الدوسي اليماني أحد الحفاظ الكثيرين ، اختلف =

« إن العبد إذا قام في الصلاة قام بين عيني الرحمن ، فإذا التفت قال له ربه : إلى من تلتفت ؟ إلى خير لك مني »<sup>(١)</sup> .  
 وقول النبي ﷺ : « إن ربكم ليس بأعور »<sup>(٢)</sup> صريح في أنه ليس المراد إثبات عين واحدة ، فإن ذلك عور ظاهر تعالى الله عنه .  
 وهل يفهم من قول الداعي : « اللهم احرسنا بعينك التي لا تنام » أنها

= في اسمه اختلافا كبيرا ، هذا أرجحها على ما حققه البخاري وابن عبد البر والذهبي وغيرهم . أسلم في السنة السابعة ، ومات بالمدينة سنة (٥٩) .  
 الاستيعاب (٤/١٧٦٨ - ١٧٧٢) وأسد الغابة (٦/٣١٨ - ٣٢١) والإصابة (٧/٤٢٥ - ٤٤٥) .

(١) أخرجه البزار في مسنده كما في كشف الأستار رقم ٥٥٣ (١/٢٦٨) والعقيلي في الضعفاء رقم ٧٢ (١/٧٠ - ٧١) باختلاف يسير في بعض الألفاظ وزيادة في بعضها ، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد (٢/٢٣٢ - ٢٣٣) . وهو ضعيف جدا علته إبراهيم ابن يزيد الخوزي وهو أبو إسماعيل الأموي المكي مولى عمر بن عبد العزيز ، قال فيه ابن معين : « إبراهيم هذا ليس بشيء وليس بثقة » ، وقال الإمام أحمد والنسائي : « متروك الحديث » وقال البخاري : « سكتوا عنه » وهذا المصطلح عند البخاري معناه : تركوه أو أنه في أدنى المنازل وأردتها عنده . انظر : الموقظة للذهبي (ص ٨٣) والباعث الحثيث (١/٣٢٠) . وقال أبو زرعة وأبو حاتم في إبراهيم هذا : « منكر الحديث ضعيف الحديث » .

راجع الجرح والتعديل (٢/١٤٦ - ١٤٧) والكامل في ضعفاء الرجال (١/٢٢٥ - ٢٣٠) وميزان الاعتدال (١/٧٥) ومجمع الزوائد (٢/٢٣٢ - ٢٣٣) وبحر الدم رقم ٤٤ (ص ٥٨) والسلسلة الضعيفة ح رقم ١٠٢٤ (٣/٩٣ - ٩٤) .

(٢) هو جزء من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه في ذكر المسيح الدجال وصفته أخرجه البخاري في الفتن ح ٧١٣١ (ص ١٤٩٥) وفي التوحيد ح ٧٤٠٨ ومسلم في الفتن وأشراط الساعة ح ١٠١ (٤/٢٢٤٨) .

عين واحدة ليس إلا ، [لا] (١) ذهن أقلف (٢) وقلب أغلف .  
قال خلف بن تميم (٣) : حدثنا عبد الجبار بن كثير (٤) قال : قيل لإبراهيم  
بن أدهم (٥) : هذا السبع ، فنأدى : « يا قسورة (٦) إن كنت أمرت فينا بشيء

(١) ما بين المعقوفين ساقط من « ن » و « ت » .

(٢) الأَقْلَف : البين القَلْف وهو الذي لم يختن ، ويقال : هو أقلف القلب : لا يعي خيرا ،  
وقلوب غلف : قلف . انظر : أساس البلاغة واللسان وغراس الأساس والتاج مادة :  
( قلف ) .

(٣) هو خلف بن تميم بن أبي عتاب واسمه مالك ، التميمي مولاهم أبو عبد الرحمن الكوفي  
نزيل المصيصة للجهاد صدوق عابد ، قال أبو حاتم : « ثقة صالح الحديث » . صحب  
إبراهيم بن أدهم ، مات بالمصيصة سنة ٢٠٦ ، وقيل غير ذلك ، أخرج له النسائي وابن  
ماجه .

الجرح والتعديل (٣/٣٧٠) وتهذيب الكمال (٨/٢٧٦ - ٢٧٩) والسير (١٠/١٠٠ -  
٢١٢ - ٢١٣) وتقريب التهذيب (ص١٣٤) .

(٤) لعله عبد الجبار بن كثير بن سنان الحنظلي الرقي التميمي ، ذكره ابن أبي حاتم في الجرح  
والتعديل (٦/٣٣) وابن حجر في لسان الميزان (٣/٣٨٩) ولم يذكر له وفاة . ووجدت  
في تهذيب الكمال في ترجمة عبد الجبار بن عمر الأيلي (١٦/٣٨٨) أن خلف بن تميم ممن  
يروى عنه ، فلعل ابن تميم ممن يروي عنهما أو عن أحدهما والعلم عند الله تعالى .

(٥) هو إبراهيم بن أدهم بن منصور بن يزيد أبو إسحاق العجلي وقيل : التميمي ، البلخي  
الإمام الزاهد المشهور ، قال يعقوب بن سفيان : « كان من الخيار الأفاضل » . وقال  
النسائي : « ثقة مأمون أحد الزهاد » . وقال الدارقطني : « إذا روى عن ثقة فهو  
صحيح الحديث » وكذا وثقه غير واحد . ولد في حدود المائة ومات بالشام سنة (١٦١)  
وقيل في التي بعدها . روى له البخاري في الأدب المفرد والترمذي في السنن .  
الجرح والتعديل (٧/٨٧) وتهذيب الكمال (٢/٢٧ - ٣٩) والسير (٧/٣٨٧ - ٣٩٦)  
وتقريب التهذيب (ص٢٧) .

(٦) القسورة : اسم من أسماء الأسد ، قال تعالى : ﴿ كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَفِيرَةٌ \* فَرَّتْ مِنْ =

« ولا » - يعني<sup>(١)</sup> فاذهب - فضرب بَدَنَهُ وولى مدبرا . فنظر إبراهيم إلى أصحابه وقال : « قولوا اللهم احرسنا بعينك التي لا تنام ، واكنفنا بكنفك الذي لا يرام ، وارحمنا بقدرتك علينا لا نهلك وأنت الرجاء »<sup>(٢)</sup> .  
وقال عثمان الدارمي<sup>(٣)</sup> رحمه الله تعالى : « الأعور ضد البصير بالعينين »<sup>(٤)</sup> .

وقد استدل السلف على إثبات العينين<sup>(٥)</sup> له تعالى بقوله : ﴿ تَجْرَى بِأَعْيُنِنَا ﴾<sup>(٦)</sup> ، ومن صرح بذلك إثباتاً واستدلالاً أبو الحسن الأشعري<sup>(٧)</sup>

= فَسَوَّرَهُ ﴿ سورة المزمل الآيتان : ( ٥٠ ، ٥١ ) .

وانظر : أسماء الأسد لابن خالويه (ص ٨) .

(١) في النسخ الخطية : « يعني » ، ولعل الصواب ما أثبتته وهو الموافق لما في الأصل :  
الصواعق (٢٥٩/١) .

(٢) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٤/٨ - ٥) وابن عساکر في التاريخ (٦/٣١٩ - ٣٢٠) باختلاف يسير في بعض ألفاظه من طرق عن خلف بن تميم عن عبد الجبار بن كثير كما أورده المؤلف ابن القيم ، وفي بعضها عن خلف عن إبراهيم بن أدهم بدون واسطة عبد الجبار .

(٣) مضت ترجمته ص ( ٥٨ ) .

(٤) نقض الإمام الدارمي على المريسي (١/٣٢٧) ، ولفظه فيه : « ففي تأويل قول رسول الله ﷺ « أن الله ليس بأعور » بيان أنه بصير ذو عينين خلاف الأعور » .

(٥) في « ت » : « العين » .

(٦) سورة القمر آية (١٤) .

(٧) و علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم الأشعري ، الإمام الشهير ، من ذرية الصحابي الجليل أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ، ولد أبو الحسن بالبصرة سنة (٢٦٠) على قول ، ومات في بغداد سنة (٣٢٤) على الراجح . ترجمه الكثير وأفرده الحافظ ابن عساکر بترجمة حافلة واسعة في كتابه الموسوم : « تبیین کذب المفتری فيما =

في كتبه كلها ، فقال في المقالات<sup>(١)</sup> والإبانة والموجز - وهذا لفظه فيها - :  
« وأن له عينين بلا كيف كما قال : ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾<sup>(٢)</sup> »<sup>(٣)</sup> .

فهذا الأشعري وغيره لم يفهموا من الأعين أعيناً كثيرة ، ولا من الأيدي  
أيدياً كثيرة على شق .

ولما رد أهل السنة تأويل الجاهلين لم يقدر الجهمية على أخذ الثأر منهم إلا  
بأن سموهم مشبهةً ممثلةً مجسمةً حشوية<sup>(٤)</sup> ، ولو كان لهؤلاء عقول لعلموا

= نُسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري « وهو مطبوع متداول وانظر ما سيأتي ص (١٤٥) .  
(١) في « ت » : « في كتاب المقالات » .

(٢) سورة القمر آية (١٤) .

(٣) الإبانة (ص ٢٢) والمقالات (١/٣٤٥) وأما كتاب الموجز فهو من مصنفات أبي الحسن  
المفقودة .

(٤) هكذا يُطلق المعطلة من الجهمية والمعتزلة وغيرهم ممن وافقهم هذه الأسامي القبيحة  
والألقاب الشنيعة على أهل السنة والجماعة قليلاً لشأنهم وحطاً لمكانتهم وقدرهم ،  
ولكن ذلك بحمد الله لا يزيدهم إلا رفعة وعلواً وغلبة . . قال أبو محمد بن أبي حاتم :  
« وسمعت أبي رضي الله عنه يقول : علامة أهل البدع الوقيعة في أهل الأثر ، وعلامة  
الزنادقة تسميتهم أهل الأثر حشوية ، يريدون إبطال الآثار . وعلامة الجهمية تسميتهم  
أهل السنة مشبهة ، وعلامة القدرية تسميتهم أهل السنة مجبرة ، وعلامة المرجئة  
تسميتهم أهل السنة مخالفة ونقصانية ، وعلامة الرافضة تسميتهم أهل السنة ناصبة . .  
ولا يلحق أهل السنة إلا اسم واحد ، ويستحيل أن تجمعهم هذه الأسامي » . عن  
كتاب أصل السنة واعتقاد الدين خ (ق ١٦٥/ب) . وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في  
الفتوى الحموية (ص ٦٥) : « وقد صنف أبو إسحاق إبراهيم بن عثمان بن درباس الشافعي  
جزءاً سماه : تنزيه أئمة الشريعة عن الألقاب الشنيعة ، ذكر فيه كلام السلف وغيرهم في  
معاني هذا الباب ، وذكر أن أهل البدع كل صنف منهم يلقب أهل السنة بلقب افتراه يزعم  
أنه صحيح على رأيه الفاسد ، كما أن المشركين كانوا يلقبون النبي ﷺ بالألقاب افتروها ،  
فالروافض تسميهم نواصب ، والقدرية يسمونهم مجبرة ، والمرجئة تسميهم شكاكاء =

[ما تطلعه  
الجهمية من  
الألقاب  
الشنيعة على  
أئمة السنة]

أن التلقب بهذه الألقاب ليس [لهم وإنما هو] <sup>(١)</sup> لمن جاء بهذه النصوص وتكلم بها ودعا الأمة إلى الإيمان بها ونهاهم عن تحريفها وتبديلها ، (فلو كان) <sup>(٢)</sup> خصومكم كما زعمتم وحاشاهم مشبهة ممثلة مجسمة لكانوا أقل تنقصاً لرب العالمين منكم وكتابه وأسمائه وصفاته بكثير لو كان قولهم يقتضي التنقيص ، فكيف وهو لا يقتضيه لو صرحوا به ، فإنهم يقولون : نحن أثبتنا لله غاية الكمال ونعوت الجلال ، ووصفناه بكل صفة كمال ، فإن لزم من هذا تجسيم أو تشبيه <sup>(٣)</sup> لم يكن هذا نقصاً ولا عيباً بوجه من الوجوه ، فإن لازم الحق حق ، وما لزم من إثبات كمال الرب ليس بنقص .

وأما أنتم فنفتيم عنه صفات الكمال ، ولا ريب أن لازم هذا النفي وصفه بأضدادها من العيوب والنقائص [ب/١١] فما سوى الله ولا رسوله ولا عقلاء عباده بين من نفى كماله المقدس حذراً من التجسيم ، وبين من أثبت كماله الأعظم وصفاته العلى بلوازم ذلك كائنة ما كانت .

= والجهمية تسميهم مشبهة ، وأهل الكلام يسمونهم حشوية ونوابت وغيثاء وغثرا إلى أمثال ذلك . . . وقال في درة المعارض (٣٥١/٧) : « فإن لفظ الحشوية أول ما عرف الذم به من كلام المعتزلة ونحوهم ، روي عن عمرو بن عبيد أنه قال : كان عبد الله بن عمر حشويا ، وهم يسمون العامة الحشو ، كما تسميهم الرافضة والفلاسفة الجمهور ، ويسمون مذهب الجماعة الحشو . . . » وانظر آخر كتاب السنة للإمام أحمد (ضمن شذرات البلاطين) (٥٢/١) وتأويل مختلف الحديث لابن قتيبة (ص ٨٩) والغنية لطالبي طريق الحق للجيلاني (٨٠/١) والعلم الشامخ للمقبلي (ص ٣٦٨) وحجة الله البالغة للدهلوي (١٣٣/١ - ١٣٤) .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٢) في « ت » : « ولو كانوا » .

(٣) في « ت » : « وتشبيه » .

فلو فرضنا في هذه الأمة من يقول : له سمع كسمع المخلوق وبصر كبصره ويد كيده<sup>(١)</sup> لكان أدنى إلى الحق ممن يقول : لا سمع ولا بصر ولا يد ، ولو فرضنا قائلاً يقول : إنه متحيز على عرشه ، تحيط به الحدود والجهات لكان أقرب إلى الصواب من قول من يقول : ليس فوق العرش إله يُعبد ، ولا ترفع إليه الأيدي ، ولا يصعد إليه شيء ، ولا هو فوق خلقه ، ولا محايثهم<sup>(٢)</sup> ولا مباينهم .

فإن هذا معطل مكذب لله ، راد على الله ورسوله ، وذلك المشبه غالط مخطئ في فهمه .

فالمشبه على زعمكم الكاذب لم يشبهه تنقيصاً له وجحداً لكماله ، بل ظن<sup>(٣)</sup> أن إثبات الكمال لا يمكن إلا بذلك ، فقابلتموه بتعطيل كماله ، وذلك غاية التنقص .

العاشر : أن لغة العرب متنوعة في أفراد المضاف وتشبته وجمعه بحسب أحوال المضاف إليه ، فإن أضافوا الواحد المتصل إلى مفرد أفردوه ، وإن أضافوه إلى اسم جمع (ظاهر أو مضمّر)<sup>(٤)</sup> جمعوه ، وإن أضافوه إلى اسم مثنى فالأفصح (من لغتهم)<sup>(٥)</sup> جمعه ، كقوله تعالى :

(١) وقد وُجد في الأمة من يقول ذلك كالهشامية والكرامية وغيرهما ممن يشبهون الخالق عز وجل في ذاته وصفاته بالمخلوق .

(٢) المحايثة : كلمة تدل على الاجتماع والتداخل والاختلاط .

انظر : مجموع الفتاوى (٢٧٩/٥ ، ٢٨٠) .

(٣) في « د » و « ن » : « ظنا » .

(٤) في « د » و « ن » : « ظاهراً ومضمراً » .

(٥) في « ت » : « في لغتهم » .

﴿ فَقَدْ صَعَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾<sup>(١)</sup> ، وإنما هما قلبان ، وكقوله : ﴿ وَالسَّارِقُ  
وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾<sup>(٢)</sup> ، وتقول<sup>(٣)</sup> العرب : « اضرب  
أعناقهما » ، وهذا أفصح [في]<sup>(٤)</sup> استعمالهم<sup>(٥)</sup> .  
وتارة يفردون المضاف فيقولون : « لسانهما وقلبهما » ، وتارة يشنونه كقوله :  
ظهرانهما مثل ظهور الترسين<sup>(٦)</sup> .

(١) سورة التحريم آية (٤) .

(٢) سورة المائدة آية (٣٨) .

(٣) في « ن » : « وكقول » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) قال العلامة ابن مالك النحوي ت(٦٧٢) : « إذا أضيف جزآن إلى كليهما ولم يُفْرَق  
المضاف إليه جاز في المضاف أن يجمع وأن يوحد وأن يشن ، والجمع أجود كقوله  
تعالى : ﴿ فَقَدْ صَعَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ » .

شرح الكافية الشافية (٤/١٧٨٧) ، وانظر : الدر المصون للسمين الحلبي (٤/٤)  
٢٦٢ - ٢٦٤ .

(٦) هذا عجز بيت من الرجز لخطام المجاشعي ، وتماهه :

وَمَهْمَاهَيْنِ قَدْ فَنَيْنِ مَرَّتَيْنِ ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنِ  
وبعده :

جُبَّتُهُمَا بِالنُّعْتِ لَا بِالنُّفْتَيْنِ عَلَى مُطَارِ الْقَلْبِ سَامِي الْعَيْنَيْنِ  
ذكره سيويه في الكتاب في موضعين : (٤٨/٢) منسوباً لخطام و (٦٢٢/٣) منسوباً  
لهيمان بن قحافة .

وانظر المخصص لابن سيده (٧/٩) وتحصيل عين الذهب (ص ٢٥٨ ، ٥٤٣) والأمالى  
لابن الشجري (١٦/١) و (٤٩٦/٢) وشرح المفصل لابن يعيش (٤/١٥٥ - ١٥٦)  
وشرح الألفية للأشموني (٣/٧٤) وخزانة الأدب للبغدادى (٧/٥٤٤ - ٥٥٠) وفيه :  
« والصحيح أن هذين البيتين من رجز خطام المجاشعي وهو شاعر إسلامي ، لا لهيمان  
ابن قحافة » .

والقرآن إنما نزل بلغة العرب لا بلغة العجم والطماطم<sup>(١)</sup> والأنباط<sup>(٢)</sup> الذين أفسدوا الدين وتلاعبوا بالنصوص فجعلوها عرضة لتأويل الجاهلين .

وإذا كان من لغتهم وضع الجمع موضع التثنية لثلا يجمعوا في لفظ واحد بين تثنيتين ولا لبس هناك ، فلأن يوضع الجمع موضع التثنية فيما إذا كان المضاف إليه مجموعاً أولى بالجواز ، يدل عليه أنك لا تكاد تجد في كلامهم : عيننا ويدينا<sup>(٣)</sup> ولا يلتبس على السامع قول المتكلم : نراك بأعيننا ونأخذك بأيدينا ، ولا يفهم منه بشر على وجه الأرض عيوناً كثيرة على وجه واحد .

الحادي عشر : أن لفظ اليد جاء في القرآن على ثلاثة أنواع : مفرداً ومثنى ومجموعاً . فالمفرد كقوله : ﴿ يَدِيهِ الْمَلِكُ ﴾<sup>(٤)</sup> ، والمثنى [كقوله]<sup>(٥)</sup> : ﴿ خَلَقْتُ يَدَيَّ ﴾<sup>(٦)</sup> ، والمجموع : ﴿ عَمَلَتْ أَيْدِينَا ﴾<sup>(٧)</sup> ، فحيث ذكر اليد

(١) الطماطم : العُجم ، ورجلٌ طِمْطِمٌ وطِمْطِمي بكسرهما ، وطِمْطِمانِي بالضم : في لسانه عُجْمَةٌ لا يفصح . قال كثير :

ومقربة دهم وكمت كأنها طماطم يوفون الوفور هنادك  
ديوانه (ص ١٣٨) .

وانظر لسان العرب وتاج العروس مادة (طمم) ودرة الغواص (مع شرحها وحواشيها وتكملتها) (ص ٦٥٢) .

(٢) الأنباط : جمع نَبْطِي بفتحتيين : قوم من العجم ، ينزلون بالبطايح بين العراقيين . انظر : الأنساب للسمعاني (٤٥٤/٥) واللباب في تهذيب الأنساب (٢٩٥/٣) ودائرة المعارف لوجدي (٣٠/١٠) .

(٣) في « ن » و « ت » : « عيننا ويدنا » ، وليست واضحة تماماً في : « د » .

(٤) سورة الملك آية (١) .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٧) سورة يس آية (٧١) .

(٦) سورة ص آية (٧٥) .

[مجيء لفظ  
اليد في  
القرآن على  
ثلاثة أنواع  
والأمثلة عليه]

مشاة أضاف الفعل إلى نفسه بضمير الإفراد وعدى الفعل بالباء إليهما فقال<sup>(١)</sup> : ﴿ خَلَقْتُ يَدَيَّ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وحيث ذكرها مجموعة أضاف العمل إليها ولم يعد الفعل بالباء .

فهذه ثلاثة فروق ، فلا يحتمل ﴿ خَلَقْتُ يَدَيَّ ﴾<sup>(٣)</sup> من المجاز ما يحتمله ﴿ عَمِلْتُ أَيْدِيَّ ﴾<sup>(٤)</sup> ، فإن كل أحد [١٢/أ] يفهم من قوله : ﴿ عَمِلْتُ أَيْدِيَّ ﴾<sup>(٥)</sup> ما يفهمه<sup>(٦)</sup> من قوله : عملنا وخلقنا ، كما يفهم ذلك من قوله : ﴿ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾<sup>(٨)</sup> . وأما قوله : ﴿ خَلَقْتُ يَدَيَّ ﴾<sup>(٩)</sup> فلو كان المراد منه مجرد الفعل لم يكن لذكر اليد بعد نسبة الفعل إلى الفاعل معنى ، فكيف وقد دخلت عليها الباء ؟ فكيف إذا ثبت ؟  
وسر الفرق أن الفعل قد يضاف إلى يد ذي اليد والمراد : الإضافة إليه ،

(١) في « ن » : « فقالت » .

(٢) سورة ص آية (٧٥) .

(٣) سورة ص آية (٧٥) .

(٤) سورة يس آية (٧١) .

(٥) سورة يس آية (٧١) .

(٦) في « ت » : « ما يفهم » .

(٧) قوله « فيما » ساقطة من « ت » . وفي « د » و « ن » : « بما » بحذف الفاء من أول الكلمة وهي ثابتة في الآية الكريمة ، إلا أنه قد جرى بعض أهل العلم على حذف الواو أو الفاء أو إن أو ما أشبه ذلك من الحروف من أوائل الآيات عند الاستشهاد بها كما فعله الشافعي والبخاري وغيرهما . انظر لهذا والأمثلة عليه : تحقيق النصوص ونشرها (ص ٥١ - ٥٢) .

(٨) سورة الشورى آية (٣٠) .

(٩) سورة ص آية (٧٥) .

كقوله : ﴿ يَمَّا قَدَّمْت يَدَاكَ ﴾ (١) ، ﴿ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾ (٢) . وأما إذا أضيف إليه الفعل ثم عدي بالباء إلى يده مفردة أو مثناة فهو مما باشرته يده ، ولهذا قال عبد الله بن عمرو (٣) : « إن الله لم يخلق بيده إلا ثلاثا : خلق آدم بيده ، وغرس جنة الفردوس بيده ، وكتب التوراة بيده » (٤) . فلو كانت اليد هي القدرة لم يكن لها اختصاص بذلك ، ولا كانت لآدم فضيلة بذلك

(١) سورة الحج آية (١٠) .

(٢) سورة الشورى آية (٣٠) .

(٣) هو عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل أبو محمد وقيل أبو عبد الرحمن القرشي السهمي ، أسلم قبل أبيه وكان فاضلا عالما حافظا ، شهد مع أبيه فتح الشام ، وكانت معه راية أبيه يوم اليرموك ، كما شهد صفين إلا أنه لم يشارك فيها بقتال . مات بمصر سنة (٦٣) وقيل (٦٧) . وقيل توفي بالطائف سنة (٥٥) ويقال غير ذلك .

الاستيعاب (٣/٩٥٦ - ٩٥٩) وأسد الغابة (٣/٣٤٩ - ٣٥١) والإصابة (٤/١٩٢ - ١٩٤)

(٤) لم أقف عليه من قول عبد الله بن عمرو وإنما من حديث عبد الله بن الحارث مرفوعا كما سيأتي عند المؤلف نفسه ، وكذا من قول عبد الله بن عمر وابن عباس وخالد بن معدان وعكرمة وحكيم بن جابر وكعب الأحبار وميسرة بن يعقوب ، بالفاظ متقاربة وفي بعضها : « أربعة أشياء » ، وفيها الصحيح والضعيف . فمن أصحها قول ابن عمر : « خلق الله عز وجل أربعة أشياء بيده : آدم عليه السلام والعرش والقلم وجنات عدن ، ثم قال لسائر الخلق : كن فكان » . أخرجه الدارمي في النقض على المريسي (١/٢٦١ ، ٢٨٩ ، ٤٧٢) وابن جرير في التفسير (٢٣/١٨٥) عند قوله تعالى : ﴿ قَالَ يَا لَيْلَىٰ مَا مَنَّكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ ﴾ من سورة ص ، والآجري في الشريعة رقم ٧٥٦ (٣/١١٨٢ - ١١٨٣) وأبو الشيخ في العظمة رقم ٢١٣ (٢/٥٧٨ - ٥٧٩) و(٥/١٥٥٥ - ١٥٥٦) والحاكم في المستدرک (٢/٣١٩) واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد رقم ٧٣٠ (٣/٤٧٧) والبيهقي في الأسماء والصفات رقم ٦٩٣ (٢/١٢٦) ، وذكره الذهبي في العلو (ص٦٦) .

قال الحاكم : « صحيح الإسناد ولم يخرجاه » ووافقه الذهبي ، وقال في العلو : =

على كل شيء مما خلق بالقدرة . وقد أخبر النبي ﷺ أن أهل الموقف يأتونه يوم القيامة فيقولون : « يا آدم أنت أبو البشر خلقك الله بيده »<sup>(١)</sup> ، وكذلك قال آدم لموسى في حاجته له : « اصطفاك الله بكلامه وخط لك الألواح بيده »<sup>(٢)</sup> ، وفي لفظ آخر : « كتب لك التوراة بيده »<sup>(٣)</sup> وهو من أصح الأحاديث .

وكذلك الحديث المشهور : « إن الملائكة قالوا : يا رب خلقت بني آدم يأكلون ويشربون وينكحون ويركبون ، فاجعل لهم الدنيا ولنا الآخرة ، فقال الله تعالى : لا أجعل صالح ذرية من خلقت بيدي ونفخت فيه من روحي كمن قلت له كن فكان »<sup>(٤)</sup> .

= « إسناده جيد » قال الألباني في مختصره (ص ١٠٥) : « على شرط مسلم » قلت : والحديث له حكم الرفع إذ مثله لا يقال إلا عن توقيف من النبي ﷺ ، وللوقوف على بقية هذا الأثر وقائليه ينظر : نقض الإمام الدارمي (١/٢٦٣ - ٢٦٥) والسنة لعبد الله ابن الإمام أحمد (١/٣٠٠) و (٢/٤٨٤ - ٤٨٥) والعظمة لأبي الشيخ (٥/١٥٥٥) وحادي الأرواح (ص ١٤٥ - ١٤٦) والدر المنثور (٣/٥٤٩) .

(١) هو جزء من حديث أبي هريرة ، أخرجه البخاري في الأنبياء ح ٣٣٤٠ (ص ٦٧٩ - ٦٨٠) وفي التفسير ح ٤٧١٢ وفي التوحيد من حديث أنس بن مالك ح ٧٤١٠ و ٧٥١٦ . ومسلم في الإيمان ح ٣٢٢ (١/١٨٠ - ١٨١) .

(٢) هو جزء من حديث أبي هريرة ، أخرجه البخاري في القدر ح ٦٦١٤ (ص ١٣٩٢) ومسلم في القدر ح ١٣ (٤/٢٠٤٢ - ٢٠٤٣) ولفظه فيهما : « اصطفاك الله بكلامه وخط لك بيده » .

(٣) أخرجه أبو داود في السنة ح ٤٧٠١ (٥/٧٦ - ٧٨) من حديث أبي هريرة ، وفيه : « وخط لك التوراة بيده » ، وابن ماجه في المقدمة ح ٨٠ (١/٦٢) ، وهو صحيح متفق عليه بدون هذه الزيادة .

(٤) أخرجه ابن عساکر كما في تفسير ابن كثير (٣/٥٥) عند قوله تعالى : =

وهذا التخصيص إنما فهم من قوله : ﴿ خَلَقْتُ يَدَيَّ ﴾<sup>(١)</sup> ، فلو كان مثل قوله : ﴿ مِمَّا عَمِلْتَ آيَاتِنَا ﴾<sup>(٢)</sup> لكان هو والأنعام في ذلك سواء ، فلما فهم المسلمون أن قوله : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ يَدَيَّ ﴾<sup>(٤)</sup> يوجب له

= ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾ الآية . من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعاً من طريق محمد بن أيوب الرازي وهو كذاب كذبه أبو حاتم كما في الميزان (٤٨٧/٣) ولسانه (٨٦/٥ - ٨٧) . وأخرجه الطبراني في الكبير من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً ، ذكره أيضاً ابن كثير في الموضع المذكور وساق سند الطبراني ، وفيه إبراهيم بن عبد الله بن خالد المصيصي ، قال فيه الذهبي في الميزان (٤١/١) : « هذا رجل كذاب ، قال الحاكم : أحاديثه موضوعة » ، وقال فيه ابن حجر في اللسان (٧١/١) : « أحد المتروكين » . اهـ وكذا أخرجه في الأوسط رقم ٦١٦٩ (٩٩/٧ - ١٠٠) وفي سنده طلحة بن زيد القرشي ، أبو مسكين ويقال أبو محمد الرقي متهم بالوضع وضعفه غير واحد ، قال فيه الإمام أحمد : « ليس بذلك قد حدث بأحاديث مناكير » العلل رواية المروزي رقم ٢٣٩ ص (١٣٥) . وقال البخاري في التاريخ الكبير رقم ٣١٠٥ (٣٥١/٤) : « منكر الحديث » . اهـ وقال أبو حاتم كما في الجرح (٤٨٠/٤) : « منكر الحديث ضعيف الحديث لا يكتب حديثه » . اهـ وانظر بقية أقوال أهل العلم فيه في تهذيب الكمال (٣٩٦/١٣ - ٣٩٧) في ترجمته . وقال الهيثمي في مجمع الزوائد - بعد أن ذكره - (٢٥٥/١) : « رواه الطبراني في الكبير والأوسط وفيه إبراهيم بن عبد الله بن خالد المصيصي وهو كذاب متروك ، وفي سند الأوسط طلحة ابن زيد وهو كذاب أيضاً » . اهـ وعن أخرجه أيضاً عبد الله بن الإمام أحمد في السنة رقم ١٠٦٥ (٤٦٩/٢) والبيهقي في الأسماء والصفات رقم ٦٨٨ ، ٦٨٩ (١٢١/٢ - ١٢٣) وفي الجامع لشعب الإيمان رقم ١٤٧ (٤٢١/١ - ٤٢٢) وفيه جهالة وانقطاع وضعف في بعض رواته ، انظره فيهما . وقد أورده الحافظ ابن كثير في تفسيره في الموضع المشار إليه أعلاه .

(١) سورة ص آية (٧٥) .

(٢) في « د » و « ن » : « ما » ومخدوفة كلها من « ت » .

(٣) سورة يس آية (٧١) .

(٤) سورة ص آية (٧٥) .

تخصيصاً وتفضيلاً بكونه مخلوقاً باليدين على من أمر أن يسجد له ، وفهم ذلك أهل الموقف حين جعلوه<sup>(١)</sup> من خصائصه كان التسوية بينه وبين قوله : ﴿ أَوْلَىٰ بَرَأً أَنَا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْفَعًا ﴾<sup>(٢)</sup> خطأ محضاً . وكذلك قوله ﷺ في الحديث الصحيح : « يقبض الله تعالى سمواته بيده والأرض باليد الأخرى »<sup>(٣)</sup> وقوله ﷺ : « يمين الله ملأى لا يغيضها<sup>(٤)</sup> نفقة ، سحاء الليل والنهار ، أرأيتم ما أنفق منذ خلق الخلق فإنه لم يغيض ما في يمينه ، وييده الأخرى القسط يخفض ويرفع »<sup>(٥)</sup> ، وقال تعالى : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُمُنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾<sup>(٦)</sup> ،

(١) في « ت » : « جعلوا ذلك » .

(٢) سورة يس آية (٧١) .

(٣) أخرجه البخاري في الرقاق ح ٦٥١٩ (ص ١٣٧٥) وفي التوحيد ح ٧٣٨٢ ، ومسلم في صفات المنافقين ح ٢٣ (٢١٤٨/٤) كلاهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، ولفظه : « يقبض الله تبارك وتعالى الأرض يوم القيامة ويطوي السماء بيمينه ثم يقول : أنا الملك أين ملوك الأرض » .

وأخرجاه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما بلفظ نحوه ، انظر كتاب التوحيد من صحيح البخاري ح ٧٤١٢ (ص ١٥٥٣) ومسلم في صفات المنافقين ح ٢٤ (٢١٤٨/٤) ، وليس فيها لفظ : « اليد الأخرى » .

(٤) في « ت » : « لا يغيضها » وهي ثابتة في إحدى روايات البخاري .

(٥) أخرجه البخاري في التفسير ح ٤٦٨٤ (ص ٩٧٧) وفي التوحيد ح ٧٤١١ و ٧٤١٩ ومسلم في الزكاة ح ٣٦ ، ٣٧ (٢/٢٩٠ - ٢٩١) جميعهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وفيه : « أرأيتم ما أنفق منذ خلق السموات والأرض » ، وعند مسلم : « ويده الأخرى القبض يرفع ويخفض » ، وعند البخاري في إحدى رواياته : « ويده الأخرى الميزان يخفض ويرفع » وليس فيهما : « ويده الأخرى القسط » .

(٦) سورة المائدة آية (٦٤) .

وفي الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه في أعلى أهل الجنة منزلة :  
 « أولئك الذين غرست كرامتهم بيدي وختمت عليها »<sup>(١)</sup> وقال أنس بن  
 مالك<sup>(٢)</sup> : قال رسول الله ﷺ : « خلق الله جنة عدن [١٢/ب] وجرس  
 أشجارها بيده ، فقال لها : تكلمي ، فقالت : قد أفلح المؤمنون »<sup>(٣)</sup> .  
 وقال عبد الله بن الحارث<sup>(٤)</sup> : قال النبي ﷺ : « إن الله خلق ثلاثة

(١) هو جزء من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه أخرجه مسلم في الإيمان ح ٣١٢  
 (١٧٦/١) .

(٢) هو أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم أبو حمزة الأنصاري الخزرجي ، خادم الرسول  
 ﷺ وأحد المكثرين ، ولد بالمدينة النبوية وتوفي بالبصرة سنة (٩٣) ، وهو آخر من  
 مات بها من الصحابة .

الاستيعاب (١٠٩/١ - ١١١) وأسد الغابة (١٥١/١ - ١٥٢) والإصابة (١٢٦/١ - ١٢٩)  
 (٣) أخرجه الحاكم في المستدرک (٣٩٢/٢) ومن طريقه البيهقي في الأسماء والصفات رقم  
 ٦٩١ (١٢٤/٢) ، وكذا أخرجه ابن عدي في الكامل (١٩٣/٥) في ترجمة علي بن  
 عاصم . قال الحاكم : « صحيح الإسناد ولم يخرجاه » وتعقبه الذهبي بقوله : « قلت بل  
 ضعيف » اه . قلت : آفته علي بن عاصم بن صهيب الواسطي متكلم فيه قال فيه ابن  
 المديني : « كان كثير الغلط ، وكان إذا غلط فرد عليه لم يرجع » . اه وقال ابن حجر  
 في التقريب (ص ٣٤١ - ٣٤٢) : « صدوق يخطئ ويؤصر ورمي بالتشيع » . اه  
 وانظر : ميزان الاعتدال (١٣٥/٣ - ١٣٨) وتهذيب التهذيب (٣٤٤/٧ - ٣٤٨) والسلسلة  
 الضعيفة ح ١٢٨٣ (٤٤٣/٣) وضعيف الجامع ح ٢٨٤٢ (ص ٤١٨) .

(٤) هو عبد الله بن الحارث بن نوفل بن عبد المطلب أبو محمد القرشي الهاشمي المدني  
 أمير البصرة ، قال فيه الحافظ ابن حجر : « له رؤية ، ولأبيه وجده صحبة ، قال ابن  
 عبد البر : أجمعوا على ثقته » مات بعمان سنة (٧٩) ويقال سنة (٨٤) ، أخرج له الجماعة .  
 الجرح والتعديل (٣٠/٥ - ٣١) وتهذيب الكمال (٣٩٦/١٤ - ٤٠٠) والسير  
 (٥٢٩ - ٥٣١) وتقريب التهذيب (ص ٢٤٢) .

(٥) في « ت » : « رسول الله » .

أشياء بيده : خلق آدم بيده ، وكتب التوراة بيده ، وغرس الفردوس بيده ،  
ثم قال : وعزتي لا يدخلها<sup>(١)</sup> مدمن خمر ولا ديوث<sup>(٢)</sup> .  
وفي الصحيح عنه عليه السلام : « تكون الأرض يوم القيامة خبزة  
واحدة يتكفؤها<sup>(٣)</sup> الجبار بيده كما يتكفأ<sup>(٤)</sup> أحدكم خبزته في السفر

(١) وفي رواية : « لا يسكنها » .

(٢) أخرجه أبو الشيخ في العظمة (مختصراً) رقم ١١١٧ (١٥٥٥/٥) والدارقطني في  
الصفات رقم ٢٨ (ص ٤٥) وأبو نعيم في صفة الجنة رقم ٢٣ (٤٨/١) والبيهقي في  
الأسماء والصفات رقم ٦٩٢ (١٢٥/٢) وزاد في آخره : « فقالوا يا رسول الله قد  
عرفنا مدمن الخمر فما الديوث ؟ قال عليه السلام : الذي ييسر لأهله سوء » .

قلت : وهو حديث مرسل ضعيف الإسناد ، ففي سنده عند أبي الشيخ وأبي نعيم : أبو  
معشر واسمه نجيح بن عبد الرحمن السندي المدني مشهور بكنيته ضعيف كما في التقريب  
(ص ٤٩١) ، وفي إسناد البيهقي : إسماعيل بن أبي أويس عن أبيه واسمه عبد الله بن  
عبد الله بن أويس بن مالك ضعفهما جماعة .

قال ابن معين : « أبو أويس ضعيف الحديث » وقال أيضاً : « ابن أبي أويس وأبوه يسرقان  
الحديث » اهـ وقال الإمام أحمد : « ابن أبي أويس ليس به بأس وأبوه ضعيف الحديث » ،  
وقال النسائي : « إسماعيل بن أبي أويس ضعيف » .

انظر : الكامل لابن عدي (٣٢٣/١) و (١٨٢/٤) ، وتاريخ عثمان بن سعيد الدارمي  
رقم ٦٩٤ (ص ١٩٠) ، ولسان الميزان (٣٠٣/٣) وتقريب التهذيب (ص ٤٧ ، ٢٥٢) .  
ثم إن ابن القيم رحمه الله تعالى أورد هذا الحديث في كتابه حادي الأرواح (ص ١٤٥)  
فنزاه إلى الدارمي والتجاء من حديث أبي معشر وذكر أنه متكلم فيه . . ثم قال : « قلت  
المحفوظ أنه موقوف » .

(٣) في النسخ الخطية : « يتكفأها » والمثبت من صحيح البخاري ، وفي مسلم :  
« يكفؤها » بسكون الكاف - وفي المشرق لعياض (٣٤٤/١) : « يتكفأها » .

(٤) في « ت » : « يتكفى » ، وفي البخاري : « يكفأ » . وعند مسلم : « يكفؤ » .

نزلا لأهل الجنة» (١) .  
 وكان رسول الله ﷺ يقول في افتتاح (٢) الصلاة : « لبيك وسعديك  
 والخير كله في يديك » (٣) .  
 وفي الصحيح أيضاً عنه ﷺ : « إن الله يبسط يده بالليل ليتوب مسيء  
 النهار ، ويبسط يده بالنهار ليتوب مسيء الليل » (٤) .  
 وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه (٥) : قال رسول الله (٦) ﷺ : « الأيدي  
 ثلاثة : بيد الله العليا ، بيد المعطي التي تليها ، ويد السائل السفلى » (٧) .

= وقوله : « يتكفؤها » أي : يُقَلِّبها ويُعَمِّلها ، من قولك : كفأت الإناء إذا قلبته وكببته أو  
 أملتة .

تفسير غريب ما في الصحيحين (ص ٢٢٨) .

وانظر أعلام الحديث (٣/ ٢٢٦٧) وفتح الباري (١١/ ٣٧٣) .

(١) هو جزء من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، أخرجه البخاري في الرقاق  
 ح ٦٥٢٠ (ص ١٣٧٥ - ١٣٧٦) ، ومسلم في صفات المنافقين ح ٣٠ (٤/ ٢١٥١) .

(٢) في « ت » : « افتتاح » .

(٣) هو جزء من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، أخرجه مسلم في صلاة  
 المسافرين وقصرها ح ٢٠١ (١/ ٥٣٤ - ٥٣٥) .

(٤) أخرجه مسلم في التوبة ح ٣١ (٤/ ٢١١٣) عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه .

(٥) تقدمت ترجمته ص ( ٥٩ ) .

(٦) في « د » و « ن » : « قال النبي » .

(٧) أخرجه الإمام أحمد في المسند (١/ ٤٤٦) والحاكم في المستدرک (١/ ٤٠٨) وأبو يعلى في  
 مسنده مطولاً ح ٥١٢٥ (٩/ ٦٠ - ٦١) وابن خزيمة في التوحيد رقم ٨٧ (١/ ١٥٦ - ١٥٧)

والبيهقي في الكبرى (٤/ ١٩٨) . وقد سكت عنه الحاكم والذهبي ، وضعف أحمد

شاكر إسناده في تعليقه على المسند رقم ٤٢٦١ (٦/ ١٣٢) لضعف الهجري ، وهو

إبراهيم بن مسلم ، لكن آخرين صححوه ، قال في مجمع الزوائد (٣/ ٢٦٠) : =

وفي الصحيح عنه ﷺ قال : « المقسطون <sup>(١)</sup> عند الله يوم القيامة على منابر من نور عن يمين الرحمن ، وكلتا يديه يمين » <sup>(٢)</sup> .

وفي المسند وغيره من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ : « لما خلق الله آدم ونفخ فيه الروح عطس فقال : الحمد لله ، فحمد الله بإذن الله ، فقال له ربه : رحمك ربك يا آدم ، وقال له : اذهب إلى أولئك الملائكة - إلى نفر منهم جلوس - فقل : السلام عليكم ، فذهب فقالوا : وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته ، ثم رجع إلى ربه فقال : هذه تحيتك وتحية بنيك بينهم ، فقال الله تعالى ويدها مقبوضتان : اختر أيهما شئت ، فقال : اخترت يمين ربي وكلتا يدي ربي يمين مباركة ، ثم بسطها فإذا فيها آدم وذريته ... » الحديث <sup>(٣)</sup> .

= « رواه أحمد وأبو يعلى وزاد « ويد السائل السفلى إلى يوم القيامة ، فاستعف عن السؤال وعن المسألة ما استطعت ، فإن أعطيت شيئا أو قال خيرا فلير عليك وابدأ بمن تعول وارضخ من الفضل ولا تلام على العفاف » ورجاله موثقون .

قلت : وللحديث شواهد عدة صحيحة ، منها حديث مالك بن نضلة رضي الله عنه أخرجه أبو داود في الزكاة ح ١٦٤٩ (٢/٢٩٨) وأحمد في المسند (٣/٤٧٣) وابن خزيمة في التوحيد رقم ٨٨ (١/١٥٨) وابن حبان في صحيحه ح ٣٣٦٢ (٨/١٤٨) والحاكم في المستدرک (١/٤٠٨) وصححه ووافقه الذهبي ، والبيهقي في الكبرى (٤/١٩٨) .

(١) في مسلم : « إن المقسطين عند الله على منابر من نور » الحديث .

(٢) أخرجه مسلم في الإمارة ح ١٨ (٣/١٤٥٨) من حديث عبد الله بن عمرو ، وفي آخره : « الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوا » .

(٣) أخرجه الترمذي في التفسير ح ٣٣٦٨ (٥/٤٥٣ - ٤٥٤) وقال عقبه : « هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه ، وقد روي من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ من رواية زيد بن أسلم عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ . » وأخرج الإمام أحمد طرفا منه في المسند (٢/٣١٥) وابن خزيمة في التوحيد رقم ٨٩ (١/١٦٠ - ١٦١) =

وقال عمر بن الخطاب<sup>(١)</sup> : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « خلق الله آدم ثم مسح ظهره بيمينه فاستخرج منه ذرية فقال : خلقت هؤلاء للجنة ويعمل أهل الجنة يعملون ، ثم مسح ظهره فاستخرج منه ذرية فقال : خلقت هؤلاء للنار ويعمل أهل النار يعملون »<sup>(٢)</sup> .

= وابن حبان في صحيحه رقم ٦١٦٧ (٤٠/١٤ - ٤٢) وابن أبي عاصم في السنة رقم ٢١١، ٢١٢ (١/١٦١ - ١٦٢) والحاكم في المستدرک (١/٦٤) وقال : « هذا حديث صحيح على شرط مسلم .. » ووافقه الذهبي ، وكذا صححه الألباني في صحيح سنن الترمذي رقم ٢٦٨٣ (٣/١٣٧) وفي ظلال الجنة ح ٢٠٥ - ٢٠٦ (ص ٩٠ - ٩١) وفي تخريج المشكاة ح ٤٦٦٢ (٣/١٣٢١ - ١٣٢٢) وصحيح الجامع ح ٥٢٠٩ (٢/٩٢٥) .  
(١) تقدمت ترجمته ص ( ١٠ ) .

(٢) هذا جزء من الحديث ، وقد أخرجه مالك في القدر من موطنه ح ٢ (٢/٨٩٨ - ٨٩٩) ومن طريقه أخرجه عبد الله بن وهب في القدر رقم ٩ - ١١ (ص ٧٣ - ٧٥) وأبو داود في السنة رقم ٤٧٠٣ (٥/٨٠) والنسائي في التفسير من الكبرى رقم ١١١٩٠ (٦/٣٤٧) والترمذي في التفسير رقم ٣٠٧٥ (٥/٢٦٦) وأحمد في المسند (١/٤٤ - ٤٥) وابن حبان في الصحيح رقم ٦١٦٦ (١٤/٣٧ - ٣٨) والآجري في الشريعة رقم ٣٢٤ (٢/٧٤٣ - ٧٤١) واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد رقم ٩٩٠ (٣/٦١٦ - ٦١٧) وابن أبي عاصم في السنة رقم ٢٠٢ (١/١٥٦ - ١٥٧) وابن بطة في الإبانة رقم ١٣١٣ (١/٢٩٥ - ٢٩٧) والبيهقي في الأسماء والصفات رقم ٧١٠ (٢/١٤٣ - ١٤٥) والحاكم في المستدرک في ثلاثة مواضع : (١/٢٧) و (٢/٣٢٤ - ٣٢٥) و (٢/٥٤٤ - ٥٤٥) وقد صححه في جميعها ، فنخالفه الذهبي في الموضوع الأول وقال : « فيه إرسال » ووافقه في الموضوعين الثاني والثالث .

وجميعهم أخرجه من طريق مسلم بن يسار الجهني وهو لم يسمع من عمر بن الخطاب فسنده منقطع ، وبهذا أعل هذا الحديث . قال الترمذي بعد أن أخرجه في الموضوع المذكور : « هذا حديث حسن ، ومسلم بن يسار لم يسمع من عمر ، وقد ذكر بعضهم في هذا الإسناد بين مسلم بن يسار وبين عمر رجلا مجهولا » . وقال البيهقي : « في هذا إرسال ، مسلم بن يسار لم يدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه » .

وقال هشام بن حكيم<sup>(١)</sup> عن رسول الله ﷺ : « إن الله أخذ ذرية بني آدم من ظهورهم<sup>(٢)</sup> وأشهدهم على أنفسهم ثم أفاض بهم في كفيه فقال<sup>(٣)</sup> هؤلاء للجنة وهؤلاء للنار<sup>(٤)</sup> » .

= وقال الحافظ ابن عبد البر في التمهيد (٦/٣ - ٦) : « هذا الحديث منقطع بهذا الإسناد ، لأن مسلم بن يسار هذا لم يلق عمر بن الخطاب ، وبينهما في هذا الحديث نعيم ابن ربيعة ، وهو أيضاً مع هذا الإسناد لا تقوم به حجة ، ومسلم بن يسار هذا مجهول ، وقيل إنه مدني ، وليس بمسلم بن يسار البصري . . ولكن معنى هذا الحديث قد صح عن النبي ﷺ من وجوه كثيرة ثابتة يطول ذكرها من حديث عمر بن الخطاب وغيره جماعة يطول ذكرهم . . الخ » .

وقال العلامة أحمد شاكر في شرحه للمسنود ح ٣١١ (١/٢٨٩) : « أسانيده صحاح وإن كان ظاهره الانقطاع » وأطال الكلام عليه . وانظر تفسير ابن كثير (٢/٢٧٣) عند قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ ۗ [ الأعراف : ١٧٢ ] الآية .

(١) هو هشام بن حكيم بن حزام بن خويلد القرشي الأسدي ، له ولأبيه صحبة ، كان من الخيار الفضلاء ، أسلم يوم الفتح ومات قبل أبيه بمدة طويلة .  
الاستيعاب (٤/١٥٣٨ - ١٥٣٩) وأسد الغابة (٥/٣٩٨ - ٤٠٠) والإصابة (٦/٥٣٨ - ٥٣٩)

(٢) في بعض المصادر : « من ظهره » يعني آدم .

(٣) في « ت » : « ثم قال » .

(٤) أخرجه البزار كما في الكشف رقم ٢١٤٠ (٣/٢٠) والطبراني في الكبير رقم ٤٣٤

و ٤٣٥ (٢٢/١٦٨ - ١٦٩) ، وفي مسند الشاميين رقم ١٨٥٤ و ١٨٥٥ (٣/٩١) ورقم

٢٠٤٦ (٣/١٨٥) ، وابن أبي عاصم في السنة رقم ١٧٤ (١/١٣٧ - ١٣٨) وابن جرير في

التفسير طبعة شاكر ح ١٥٣٧٧ (١٣/٢٤٤) عند قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ

ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ ﴾ [ الأعراف : ١٧٢ ] الآية . والآجري في الشريعة

رقم ٣٦٨ (١/٣٤٦ - ٣٤٧) ، والبيهقي في الأسماء والصفات رقم ٧١١ ، ٧١٢ (٢/

١٤٥ - ١٤٨) وأوله : « إن رجلاً أتى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله أنبتدى الأعمال =

وقال عبد الله بن عمرو<sup>(١)</sup> : « لما خلق الله آدم نفذه نفص المزود<sup>(٢)</sup> فقبض قبضتين فقال لما فى اليمين : فى الجنة ، وقال لما فى الأخرى : فى النار »<sup>(٣)</sup> .

= أم قد قضى القضاء ؟ .. وفى آخره : « فأهل الجنة مىسرون لعمل أهل الجنة ، وأهل النار مىسرون لعمل أهل النار » .

قال الهىمى فى المجمع (٣٨٧/٧) : « رواه البزار والطبرانى ، وفى بقية بن الوليد وهو ضعيف ويمس حديثه بكثرة الشواهد ، وإسناد الطبرانى حسن » . وقال أحمد شاكى : « رواه أبو جعفر بأربعة أسانيد .. وهو خىر قد نصوا قديما على أنه مضطرب الإسناد » . وأطال الكلام جدا فى ذكر طرقة وأحوال رجاله إلى أن قال : « وقد أطلت فى بيان هذا الاضطراب لأضبطه بعض الضبط ، وبعد ذلك كله فمعنى الحديث صحىح روى عن جماعة من الصحابة بأسانيد ليس فىها هذا الاضطراب وهو اضطراب قديم كما نصوا على ذلك فىما نقلت آنفا » .

انظر تفسير ابن جرير بتحقيق شاكى ح ١٥٣٧٧ (١٣/٢٤٤ - ٢٤٨) .

وقال الألبانى فى ظلال الجنة ح ١٦٨ (١/٧٤) : « إسناده صحىح رجاله كلهم ثقات وقد صرح فىه بقية بالتحديث » .

قلت : وللحديث شواهد صحىحة ساقها الهىمى فى مجمع الزوائد (٧/٣٨٥ - ٣٨٧) ، وانظر : صحىح ابن حبان مع تعليق محققه عليه (٢/٥٠ - ٥١) ، والسلسلة الصحىحة ح ٤٦ وما بعده (١/١١٢ - ١١٤) .

(١) تقدمت ترجمته ص (٧٥) .

(٢) المزود : كمنبر : ما يجعل فى الزاد وهو الوعاء مطلقا ، أو هو وعاء التمر يعمل من آدم ، جمعه مزود . انظر : المجموع المغيث (٢/٣٤) والنهاية (٢/٣١٧) والمصباح المنير (ص ٩٩) جميعهم فى مادة : (زود) .

(٣) أخرج ابن وهب فى القدر رقم ١٥ (ص ٩٣ - ٩٤) ولفظه فىه : « إن الله عز وجل لما خلق آدم عليه الصلاة والسلام نفذه نفص المزود فأخرج من ظهره ذرته أمثال الثَّغْف فقبضهم قبضتين ثم ألقاهما ثم قبضهما فقال فريق فى الجنة وفريق فى السعير » . ومن طريق ابن وهب أخرج الطبرى فى التفسير (٩/٢٥) عند قوله تعالى : =

وقال أبو موسى الأشعري<sup>(١)</sup> رضي الله عنه عن النبي ﷺ : « إن الله خلق آدم من قبضة قبضها من جميع الأرض ، فجاء بنو آدم على قدر الأرض ، فمنهم الأحمر والأبيض والأسود وبين ذلك ، والسهل والحزن والطيب والخبيث »<sup>(٢)</sup> .

= ﴿ فَرِيْقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيْقٌ فِي السَّعِيرِ ﴾ من سورة الشورى ، وأخرجه البيهقي في الأسماء والصفات رقم ٧١٣ (١٤٨/٢ - ١٤٩) بلفظ ما ذكره ابن القيم ، وهو موقوف على ابن عمرو كما هو مذكور ونص عليه أيضاً البيهقي في موضعه والحافظ ابن كثير في تفسيره (١١٦/٥) ، وفي سند البيهقي : أبو صالح عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني المصري كاتب الليث ، وثقه جماعة وضعفه آخرون ، قال فيه الإمام أحمد : « كان أول أمره متماسكا ثم فسد بآخره ، ليس بشيء » . وقال عبد الملك بن شعيب بن الليث : « أبو صالح كاتب الليث ثقة مأمون » . وخلاصة القول فيه ما ذكره ابن حجر : « صدوق كثير الغلط ، ثبت في كتابه ، وكانت فيه غفلة ، من العاشرة » .  
العلل للإمام أحمد رواية ابنه عبد الله (٢١٠/٢) والجرح والتعديل (٨٦/٥ - ٨٧) وتقريب التهذيب (ص ٢٥٠) .

لكن إسناد ابن وهب رجاله ثقات ، وللحديث شواهد كثيرة صحيحة عن أبي نضرة وعبد الرحمن بن قتادة وأنس بن مالك وأبي موسى وأبي سعيد وابن عمر وهشام بن حكيم وغيرهم ساقها جميعها الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد (٣٨٥/٧) وما بعدها .  
(١) هو عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار أبو موسى الأشعري ، نسبة إلى الأشعر أحد أجداده ، مشهور باسمه وكنيته جميعا ، أسلم قديما بمكة وهاجر إلى الحبشة ، وولاه الرسول ﷺ على زُيد وعدن من أرض اليمن ، وولي البصرة في عهد عمر والكوفة في عهد عثمان . مات بمكة وقيل بالكوفة سنة (٤٢) وقيل (٤٤) ويقال غير ذلك .  
الاستيعاب (٩٧٩/٣ - ٩٨١) و (١٧٦٢/٤ - ١٧٦٤) وأسد الغابة (٣٦٧/٣ - ٣٦٩) و (٣٠٦/٦ - ٣٠٧) والإصابة (٢١١/٤ - ٢١٤) .

(٢) أخرجه أبو داود في السنة ح ٤٦٩٣ (٦٧/٥) والترمذي في التفسير ح ٢٩٥٥ (٢٠٤/٥) وأحمد في المسند (٤٠٠/٤ - ٤٠٦) والحاكم في المستدرک (٢٦١/٢ - ٢٦٢) وابن حبان في صحيحه ح ٦١٦٠ (٢٩/١٤) وابن خزيمة في التوحيد رقم ٨٣ ، ٨٤ =

وقال سلمان الفارسي<sup>(١)</sup> : « إن الله خمر طينة آدم أربعين ليلة أو أربعين يوماً<sup>(٢)</sup> ثم ضرب يديه<sup>(٣)</sup> فيها فخرج كل طيب يمينه [١٣/أ] وكل خبيث يده الأخرى [ثم خلط بينهما]<sup>(٤)</sup> »<sup>(٥)</sup> .

= (١٥١/١ - ١٥٣) وعبد بن حميد في المنتخب من مسنده رقم ٥٤٩ (ص ١٩٣) والبيهقي في الأسماء والصفات رقم ٧١٥ (١٤٩/٢ - ١٥٠) .

قال الترمذي : « هذا حديث حسن صحيح » وقال الحاكم : « هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه » ووافقه الذهبي . وقال الألباني في حاشيته على المشكاة (٣٧/١) : « وكذا صححه أبو الفرج الثقفني في الفوائد (ق ١/٩٧) وسنده صحيح .. » . وانظر السلسلة الصحيحة ح ١٦٣٠ (٤/١٧٢) .

(١) هو سلمان أبو عبد الله الفارسي ، ويقال له سلمان بن الإسلام ، ويعرف بسلمان الخير ، أصله من فارس ، له قصة طويلة شهيرة في قدومه المدينة وإسلامه ، كان أول مشاهده الخندق ، وهو الذي أشار بحفره ، وحضر بقية المشاهد بعده وفتح العراق وولي المدائن وبها مات سنة (٣٥) في آخر خلافة عثمان ، وقيل غير ذلك .

الاستيعاب (٢/٦٣٤ - ٦٣٨) وأسد الغابة (٢/٤١٧ - ٤٢١) والإصابة (٣/١٤١ - ١٤٢)

(٢) وهكذا في بعض المصادر على الشك ، وليس ذلك في بعضها : « أربعين ليلة فقط » ، وفي أخرى الجمع بينهما دون تردد : « أربعين يوماً وأربعين ليلة » .

(٣) هكذا في النسخ الخطية : « يديه » وهو الموافق لما في بعض مصادر النص ، وفي بعضها : « يده » على الأفراد ، وهو المثبت في الأصل : الصواعق (١/٢٨٠) .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٥) أخرجه الدارمي في النقض على المريسي (١/٢٧٣ - ٢٧٥) قال : « حدثنا محمد بن كثير

حدثنا سفيان عن سليمان التيمي عن أبي عثمان عن سلمان أو عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما .. » فذكره ، وفي آخره : « ثم قال : ﴿ يُخْرِجُ الْخَبِيثَ مِنَ الْأَيْمَنِ وَيُخْرِجُ الْأَيْمَانَ مِنَ الْخَبِيثِ ﴾ قال : يخرج المؤمن من الكافر ويخرج الكافر من المؤمن » . ولعل الشك في تعيين الصحابي وقع من سليمان التيمي . وأخرجه أبو الشيخ في العظمة رقم

١٠٠٦ (٥/١٥٤٦) من طريق يحيى بن سعيد القطان ، وابن جرير في تفسير ط . شاکر =

وقال أبو هريرة<sup>(١)</sup> رضي الله عنه : قال رسول الله ﷺ : « ما تصدق أحد بصدقة من طيب - ولا يقبل الله إلا الطيب - إلا أخذها الرحمن بيمينه وإن كانت تمرة فتربو في كف الرحمن حتى تكون أعظم من الجبل » متفق عليه<sup>(٢)</sup> .

وقال أنس<sup>(٣)</sup> رضي الله عنه : قال رسول الله ﷺ : « إن الله وعدني أن يدخل الجنة من أمتي أربعمئة ألف » فقال أبو بكر رضي الله عنه : زدنا يا رسول الله ، قال : « وهكذا » وجمع يديه<sup>(٤)</sup> ، قال : زدنا يا رسول الله ، قال : « وهكذا » ، قال : زدنا يا رسول الله ، فقال عمر : حسبك ، فقال أبو بكر رضي الله عنه : دعني يا عمر وما عليك أن يدخلنا الله<sup>(٥)</sup> الجنة

= (٣٠٧/٦) والآجري في الشريعة رقم ٤٣١ و ٤٣٢ (٨٥٤/٢) من طريقين ، وأبو يعلى في إبطال التأويلات (١٧١/١) وابن بطة في الإبانة رقم ١٦٥٠ (١٦٩/٢) من طريق حماد ابن سلمة ، والبيهقي في الأسماء والصفات رقم ٧١٦ ، ٧١٧ (١٥٠/٢ - ١٥١) من طريقين ، جميعهم عن سليمان التيمي . . به . وعن عزاه السيوطي إليهم في الدر المشور (١٧٤/٢) : « سعيد بن منصور وابن المنذر وابن أبي حاتم » . قلت : والأثر صحيح موقوفا ، لكن له حكم الرفع لأنه من أخبار الغيب التي لا تقال إلا عن توقيف وإعلام من النبي ﷺ ، ولهذا قال أبو يعلى في إبطال التأويلات (١٧١/١) - بعد أن ذكره بسنده - : « هكذا حدثناه موقوفا وربما وصله بعضهم » .

(١) تقدمت ترجمته ص ( ٦٥ ) .

(٢) البخاري في الزكاة ح ١٤١٠ (ص ٢٧٩) وفي التوحيد ح ٧٤٣٠ ، ومسلم في الزكاة ح ٦٣ (٧٠٢/٢) واللفظ له ، وفي آخره : « كما يربي أحدكم فلوه أو فصيله » .

(٣) تقدمت ترجمته ص ( ٧٩ ) .

(٤) « يديه » : هكذا هي أيضاً عند ابن أبي عاصم والبيهقي ، وعند أحد : « كَفَّهُ » وعند الطبراني : « كفيه » .

(٥) لفظ الجلالة لا يوجد في « ت » .

كلنا ، فقال عمر : (إن شاء الله) <sup>(١)</sup> أدخل خلقه الجنة (بكف واحدة) <sup>(٢)</sup> ،  
فقال النبي ﷺ : « صدق عمر » <sup>(٣)</sup> .  
وقال نافع بن عمر <sup>(٤)</sup> : سألت ابن أبي

(١) لفظ الجلالة لا يوجد في « ت » كرواية البيهقي ليس فيها اسم الجلالة ، وعند أحمد وابن أبي عاصم والطبراني : « إن الله إن شاء » .

(٢) هكذا عند البيهقي : « بكف واحدة » ، وعند أحمد وابن أبي عاصم والطبراني : « بكف واحد » . ولعل الصواب ما ذكره ابن القيم والبيهقي ، لأن الكف مؤنثة لا تذكر ، قال ابن الأنباري في المذكر والمؤنث (١/٣٦١ - ٣٦٢) : « والكف مؤنثة لم يعرف تذكيرها أحد من العلماء الموثوق بعلمهم ، وزعم قوم لا يوثق بعلمهم أنه يذكر ويؤنث .. » الخ . وينظر : المذكر والمؤنث للقراء (ص ٨٠ - ٨١) ، والقصيدة الموشحة لابن الحاجب (ص ١٠٩ - ١١١) والمعجم المفصل في المذكر والمؤنث (ص ٣٣٨ - ٣٣٩) .

(٣) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه رقم ٢٠٥٥٦ (١١/٢٨٦) ومن طريقه أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣/١٦٥) ومن غيرها (٣/١٩٣) ، وابن أبي عاصم في السنة رقم ٦٠٣ (١/٤٠٦ - ٤٠٧) ، وابن أبي داود في البعث رقم ٥٠ (ص ٩٣ - ٩٤) والطبراني في الأوسط رقم ٣٤٢٤ (٤/٢٤٠) وفي الصغير رقم ٣٣٤ (١/١٤٤) ، والبيهقي في الأسماء والصفات رقم ٧٢١ ، ٧٢٢ (مطولا ومختصرا) (٢/١٥٣ - ١٥٥) والبغوي في شرح السنة رقم ٤٣٣٥ (١٥/١٦٣ - ١٦٤) وهو صحيح وإن كان قد اختلف الرواة فيه فقال بعضهم : « قتادة عن النضر بن أنس عن أنس » وقال آخرون : « قتادة عن أنس أو عن النضر بن أنس عن أنس » على الشك ، وهذا لا يضر لكون قتادة يروي عنهما معا كما في ترجمته من تهذيب الكمال وغيره .

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/٧٤٧) : « رواه أحمد والطبراني في الأوسط ورجالهما رجال الصحيح » . وقال ابن حجر في الفتح (١١/٤١١) : « وسنده جيد لكن اختلف على قتادة في سنده اختلافا كثيرا » . وقال الألباني في ظلال الجنة رقم ٥٩٠ (ص ٢٦٢) : « إسناده صحيح على شرط مسلم .. » .

(٤) هو نافع بن عمر بن عبد الله بن جميل بن عامر القرشي الجمحي المكي ، إمام حافظ ثقة ثبت ، أخرج له الجماعة ، مات سنة ١٦٩ .

ملیكة<sup>(١)</sup> عن يد الله أو واحدة أو اثنتان ؟ فقال : « لا ، بل اثنتان »<sup>(٢)</sup> .  
 وقال ابن عباس<sup>(٣)</sup> رضي الله عنه : « ما السموات السبع والأرضون  
 السبع وما فيهما في يد الله إلا كخردلة في يد أحدكم »<sup>(٤)</sup> .  
 وقال ابن عمر<sup>(٥)</sup> وابن عباس رضي الله عنهم : « أول شيء خلقه الله

= الجرح والتعديل (٤٥٦/٨) وتهذيب الكمال (٢٨٧/٢٩ - ٢٩٠) والسير (٧/٤٣٣ - ٤٣٤) وتقريب التهذيب (ص ٤٩٠) .

(١) هو عبدالله بن عبيد الله بن أبي مليكة أبو بكر وأبو محمد ، القرشي التيمي المكي ،  
 الإمام التابعي الحافظ الحجة الفقيه ، أدرك ثلاثين من الصحابة ، أخرج حديثه الجماعة  
 وقد ولي القضاء والأذان لابن الزبير ، مات سنة (١١٧) وقيل في التي بعدها .

الجرح والتعديل (٥/٦٠ ، ٩٩ - ١٠٠) وتهذيب الكمال (١٥/٢٥٦ - ٢٥٩) والسير (٥/٨٨ - ٩٠) وتقريب التهذيب (ص ٢٥٤) .

(٢) أخرجه الدارمي في النقص على المريسي (١/٢٨٦) وإسناده صحيح .

(٣) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم أبو العباس ، ابن عم رسول الله ﷺ ،  
 حبر الأمة وترجمان القرآن وأحد المكثرين ، كان يلقب بالبحر والحبر لكثرة حفظه وسعة  
 علمه ، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين ومات بالطائف سنة (٦٨) .

الاستيعاب (٣/٩٣٣ - ٩٣٩) وأسد الغابة (٣/٢٩٠ - ٢٩٤) والإصابة (٤/١٤١ - ١٥٢)

(٤) أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة رقم ١٠٩٠ (٢/٤٧٦) وابن جرير في التفسير  
 (٢٤/٢٥) عند قوله تعالى : ﴿ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا بِيَضْتِهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ  
 بِيَمِينِهِ ﴾ من سورة الزمر .

(٥) هو عبد الله بن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب بن نفيل أبو عبد الرحمن القرشي  
 العدوي ، ولد سنة ثلاث من المبعث النبوي ، وأسلم مع أبيه ولم يكن قد بلغ يومئذ  
 وهاجر قبله ، كان من أهل العلم والرواية والورع واتباع الأثر ، مات بمكة سنة (٧٣)  
 وقيل في التي قبلها وقيل غير ذلك .

الاستيعاب (٣/٩٥٠ - ٩٥٣) وأسد الغابة (٣/٣٤٠ - ٣٤٥) والإصابة (٤/١٨١ - ١٨٨)

القلم فأخذه بيمينه وكلتا يديه يمين ، فكتب الدنيا وما فيها من عملٍ معمول (في بر أو بحر)<sup>(١)</sup> ورطب ويابس فأحصاه عنده<sup>(٢)</sup> .  
وقال ابن عباس في قوله تعالى : ﴿ وَالسَّمَكُونُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾<sup>(٣)</sup> :  
« يقبض الله عليها فما يرى طرفاها في يده »<sup>(٤)</sup> .

- (١) هكذا في النسخ الخطية : « في بر أو بحر » وكذا في الأصل : الصواعق (١/ ٢٨٢) .  
أما في مصادر التخريج ففيها : « بر أو فجور » وفي بعضها : « بر أو فاجر » .  
(٢) هو جزء من حديث ابن عمر مرفوعا أخرجه ابن أبي عاصم في السنة رقم ١١٠ /١ (١٠٣) من طريق ابن مُصْفَى ، حدثنا بقية ، حدثنا أرطاة بن المنذر عن مجاهد بن جبر عن ابن عمر قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول . . « فذكره ، وله بقية . وأخرجه الأجرى في الشريعة رقم ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤٢ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، (٧٥٩/٢) ، ٧٦٠ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، (٩٤٨/٣) ، (١١٧٤/٣) ، والدارقطني في الصفات رقم ١٤ (ص ٣٥) ، وابن بطة في الإبانة رقم ١٣٦٥ (١/ ٣٣٥ - ٣٣٦) ، وعزاه السيوطي في الدر المشور (٧/ ٤٣٠) لابن مردويه .

قلت : وفي سنده في بعض طرقه بقية بن الوليد وهو صدوق مدلس إلا أنه هنا صرح فيه بالتحديث .

قال الألباني في ظلال الجنة رقم ١٠٦ (ص ٥٠) : « إسناده حسن رجاله ثقات ، وفي ابن مصفى كلام لا ينزل حديثه عن مرتبة الحسن ، وهو وبقيه مدلسان وقد صرحا بالتحديث وأخرجه الأجرى في الشريعة من طريق الربيع بن نافع عن بقية بن الوليد قال حدثنا أرطاة ابن المنذر به فصح الحديث والحمد لله » .

قلت : ولم أجده عن ابن عباس بهذا السياق بل بنحوه وهو موقوف عليه ، أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٥٦/٢٩) عند قوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنْتُمْ تَمَلُّونَ ﴾ من سورة الجاثية . وعزاه السيوطي في الدر المشور (٧/ ٤٢٩) إلى ابن المنذر وابن أبي حاتم ثم ساقه بطوله .

(٣) سورة الزمر آية (٦٧) .

(٤) لم أقف عليه بهذه السياقة ، وينظر تفسير ابن عباس لهذه الآية عند ابن جرير =

وقال ابن عمر : « رأيت رسول الله ﷺ قائماً على المنبر فقال : « إن الله تعالى إذا كان يوم القيامة جمع (١) السموات والأرض في قبضته » ثم قال هكذا (ومد يده وبسطها) (٢) » ثم يقول : أنا الله ، أنا الرحمن . . . » الحديث (٣) .

وقال ابن وهب (٤) عن أسامة (٥) عن

= (٢٦/٢٤) وأبي الشيخ في العظمة رقم ١٣٥ (٢/٤٤٥ - ٤٤٦) وأبي يعلى في إبطال التأويلات (٣٢٩/٢) والدر المنثور (٧/٢٤٨) .

(١) في « د » و « ن » : « جمع الله » ، والمثبت من « ت » ومصادر التخريج .

(٢) ما بين القوسين لم أجده فيما وقفت عليه من مصادر النص إلا عند أبي يعلى في إبطال التأويلات (٣٢٦/٢) بلفظ : « . . . جمع السموات والأرضين السبع في قبضته ثم بسطها » .

(٣) هو جزء من حديث أخرجه ابن عرفة في جزئه رقم ٩ (ص ٤٦ - ٤٧) ، ومن طريقه أخرجه أبو الشيخ في العظمة رقم ١٣٢ (٢/٤٤٠ - ٤٤٢) والبيهقي في الأسماء والصفات رقم ٤٤ (١/٨٣ - ٨٦) والخطيب في التاريخ (٥/٣٥٦) في ترجمة « محمد بن صالح الواسطي البطيخي » ، وأبو يعلى في إبطال التأويلات (٣٢٦/٢) ، وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٧/٢٤٧) إلى ابن مردويه مع بعض من ذكرت ، وسيأتي قريباً بسياق آخر عن ابن عمر .

(٤) هو عبد الله بن وهب بن مسلم أبو محمد القرشي الفهري مولا هم المصري ، فقيه ثقة حافظ لقي بعض صغار التابعين ، تفقه بمالك والليث وابن دينار وابن أبي حازم وغيرهم . ولد سنة (١٢٥) في مصر وبها مات سنة (١٩٧) ، أخرج له الجماعة . الجرح والتعديل (٥/١٨٩ - ١٩٠) وتهذيب الكمال (١٦/٢٧٧ - ٢٨٧) والسير (٩/٢٢٣ - ٢٣٤) وتقريب التهذيب (ص ٢٧١) .

(٥) في تراجم الرواة من رجال التقريب وأصوله رجالان بهذا الاسم : أسامة بن زيد بن أسلم وأسامة بن زيد الليثي ، كلاهما يروي عن نافع ، وكلاهما يروي عنه ابن وهب ، فلم أستطع تعيين المراد منهما لعدم ذكر اسمه كاملاً ، إلا أن هذا لا يضر =

نافع<sup>(١)</sup> عن ابن عمر أن النبي ﷺ قرأ على المنبر : ﴿ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا  
قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾<sup>(٢)</sup> قال : « مطوية في  
كفه<sup>(٣)</sup> يرمي بها كما يرمي الغلام بالكرة »<sup>(٤)</sup> .  
وقال عبيد الله بن مِقْسَم<sup>(٥)</sup> : « نظرت إلى عبد الله بن عمر كيف صنع  
[حيث]<sup>(٦)</sup> يحكي رسول الله ﷺ قال : « يأخذ الله سمواته وأرضيه بيده  
فيقول : « أنا الله » ، ويقبض أصابعه ويسطها ويقول : « أنا الرحمن ، أنا  
الملك » حتى إني أنظر إلى المنبر يتحرك من أسفل منه حتى إني أقول أساقط  
هو برسول الله ﷺ »<sup>(٧)</sup> .

= لكونهما ضعيفين معاً كما في ترجمتهما في التقريب (ص ٣٨) .

(١) هو نافع أبو عبد الله المدني ثم العدوي مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب وراويته ،  
الإمام التابعي العلم الفقيه المفتي الثقة الثبت ، قال البخاري : « أصح الأسانيد مالك  
عن نافع عن ابن عمر » . مات سنة (١١٧) وقيل غير ذلك ، أخرج حديثه الجماعة .  
الجرح والتعديل (٤٥١/٨ - ٤٥٢) وتهذيب الكمال (٢٩/٢٩٨ - ٣٠٦) والسير (٥/  
٩٥ - ١٠١) وتقريب التهذيب (ص ٤٩٠) .

(٢) سورة الزمر آية (٦٧) .

(٣) في « ت » : « يمينه » .

(٤) أخرجه ابن جرير في التفسير (٢٤/٢٦) عن ابن عمر بنحوه .

(٥) هو عبيد الله بن مِقْسَم القرشي المدني مولى ابن أبي نَيمر ، ويقال : مولى أبي نَيمر ، ثقة  
مشهور ، وثقه أبو زرعة وأبو حاتم وأبو داود والنسائي ، ولم يذكروا له وفاة ، روى له  
الجماعة إلا الترمذي .

الجرح والتعديل (٥/٣٣٣) وتهذيب الكمال (١٩/١٦٣ - ١٦٤) وتهذيب التهذيب (٧/  
٥٠) والتقريب (ص ٣١٥) .

(٦) ما بين المعرفتين مثبت من « د » و « ن » ، ولم أقف عليه فيما رجعت إليه من المصادر

(٧) أخرجه مسلم في صفات المنافقين ح ٢٥ (٤/٢١٤٨ - ٢١٤٩) مع اختلاف يسير =

وقال زيد بن أسلم<sup>(١)</sup> : « لما كتب الله التوراة بيده قال : « بسم الله ، هذا كتاب الله بيده لعبده موسى ، يسبحني ويقدسني ولا يحلف باسمي آثما فإني لا أزكي من حلف باسمي آثما »<sup>(٢)</sup> .

وإنما ذكرنا هذه النصوص التي هي غيوض من فيض ليعلم الواقف عليها أنها لا يفهم أحد من عقلاء بني آدم منها شخصا له شق واحد وعليه أيد [١٣/ب] كثيرة ، وله ساق واحد ، [وله وجه واحد]<sup>(٣)</sup> وله عيون كثيرة .

## فَصَّلْ

### في الوظائف الواجبة على المتأول

لما كان الأصل في اللفظ هو الحقيقة والظاهر ، كان العدول به عن حقيقته مُخرجا له عن الأصل ، فاحتاج مدعي ذلك إلى دليل يسوغ له إخراجه عن أصله ، فعليه أربعة أمور لا تتم دعواه إلا بها :

الأمر الأول : بيان احتمال اللفظ للمعنى الذي تأوله في ذلك التركيب الذي وقع فيه وإلا كان كاذبا على اللغة ، فإن اللفظ قد لا يحتمل ذلك المعنى

[الأمر  
الأول]

= في بعض ألفاظه .

(١) هو زيد بن أسلم أبو عبد الله وأبو أسامة العدوي المدني مولى عمر بن الخطاب ، إمام ثقة حجة ، وكان يرسل كثيرا ، أخرج له الجماعة ، مات سنة (١٣٦) .  
الجرح والتعديل (٣/٥٥٥) وتهذيب الكمال (١٠/١٢ - ١٨) والسير (٥/٣١٦ - ٣١٧)  
وتقريب التهذيب (ص ١٦٢) .

(٢) أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة رقم ٥٧٦ (١/٢٩٨) ورجاله ثقات .

(٣) ما بين المعقوفين مثبت من « د » و « ن » .

لغة ، وإن احتمله فقد لا يحتمله في ذلك التركيب الخاص . وكثير من المتأولين لا يبالي إذا تهيأ له (حمل)<sup>(١)</sup> اللفظ على ذلك المعنى بأي طريق أمكنه ، إذ مقصوده دفع الصائل ، فبأي طريق تهيأ له دفعه دفعه ، فإن النصوص قد صالت على قواعده الباطلة ، وليس لأحد أن يحمل كلام الله ورسوله على كل ما ساغ في اللغة أو الاصطلاح لبعض الشعراء أو الخطباء أو الكتاب أو العامة ، إلا إذا كان ذلك غير مخالف لما علم من وصف الرب سبحانه وأسمائه ، وما تضافرت به صفاته لنفسه<sup>(٢)</sup> وصفات رسوله ، وكانت إرادة ذلك المعنى بذلك اللفظ (مما يجوز)<sup>(٣)</sup> ويصلح نسبتها إلى الله تعالى ، لا سيما والمتأول يخبر عن مراد الله ورسوله ، فإن تأويل كلام المتكلم بما يوافق ظاهره أو يخالفه إنما هو بيان لمراده . فإذا علم أن المتكلم لم يرد هذا المعنى ، وأنه يمتنع أن يريده ، وأن في صفات كماله ونعوت جلاله ما يمنع من إرادته استحالة الحكم عليه بإرادته .

فهذا أصل عظيم يجب معرفته ، ومن أحاط به معرفة تبين له أن كثيرا مما يدعيه المحرفون من التأويلات مما يعلم قطعا أن المتكلم لم يرده ، وإن<sup>(٤)</sup> كان ذلك مما يسوغ لبعض الشعراء (أو الكتاب)<sup>(٥)</sup> القاصدين التعمية<sup>(٦)</sup> لغرض من الأغراض ، فلا [بد]<sup>(٧)</sup> أن يكون المعنى الذي تأوله المتأول (مما

(١) في « ت » : « حمل تلك » .

(٢) في « ت » : « بنفسه » .

(٣) في « ت » : « ما يجوز » .

(٤) في « ت » : « وإنما » .

(٥) في « ت » : « والكتاب » .

(٦) في « ت » : « النعمة » . وهو خطأ .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

يسوغ<sup>(١)</sup> استعمال اللفظ فيه في تلك اللغة التي وقع بها<sup>(٢)</sup> التخاطب ، وأن يكون ذلك المعنى (مما تجوز)<sup>(٣)</sup> نسبه إلى الله تعالى ، وأن لا يعود على شيء من صفات كماله بالإبطال والتعطيل ، وأن تكون معه قرائن تحتف به تبين أنه مراد باللفظ ، وإلا كانت دعوى إرادته كذبا<sup>(٤)</sup> على المتكلم ، ونحن نذكر [لذلك]<sup>(٥)</sup> أمثلة :

[بيان ما  
اختلف فيه  
المؤولة في  
بعض  
النصوص]

المثال الأول : تأويل قوله تعالى : ﴿ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ ﴾<sup>(٦)</sup> بأنه أقبل على خلقه<sup>(٧)</sup> ، فهذا إنشاء منهم لوضع لفظ ﴿ اسْتَوَىٰ ﴾ على « أقبل » ، وهذا لم يقله أحد من أهل اللغة ، فإنهم ذكروا معاني استوى ولم يذكر أحد منهم في معانيه الإقبال على الخلق ، فهذه كتب اللغة طبق الأرض<sup>(٨)</sup> لا تجد أحداً منهم يحكي ذلك عن اللغة . وأيضا

[ المثال  
الأول ]

(١) في « ت » : « ما يسوغ » .

(٢) في « ت » : « فيها » .

(٣) في « ت » : « ما تجوز » .

(٤) في « ت » : « كذب » .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٦) سورة الأعراف آية (٥٤) .

(٧) انظر ما سبق ص (٣١) .

(٨) أي أنها عمت الأرض وملأتها ووسعتها .

قال في التاج مادة (طبق) : « طبق من المطر العام ، نقله الصاغاني والأصمعي ، وإنما سمي طبقاً لأنه غشاء للأرض ، ومنه حديث الاستسقاء : « اللهم اسقنا غيثاً مغيثاً طبقاً » أي مالئاً للأرض مغطياً لها ، يقال : غيث طبق : أي عام واسع » .

فإن استواء الشيء [١٤/أ] والاستواء إليه والاستواء عليه يستلزم وجوده ووجود ما نسب إليه الاستواء بإلى أو بعلى ، فلا يقال : استوى إلى أمر معدوم ولا استوى عليه . فهذا التأويل إنشاء محض لا إخبار صادق عن استعمال أهل اللغة .

وكذلك تأويلهم الاستواء بالاستيلاء ، فإن هذا لا تعرفه العرب من لغاتها<sup>(١)</sup> ولم يقله أحد من أئمة اللغة ، وقد صرح أئمة اللغة كابن الأعرابي<sup>(٢)</sup> وغيره<sup>(٣)</sup> بأنه لا يعرف في اللغة<sup>(٤)</sup> ، ولو احتمل ذلك لم يحتمله هذا التركيب ، فإن استيلاءه سبحانه وغلبته للعرش لم يتأخر عن خلق السموات والأرض ، والعرش<sup>(٥)</sup> مخلوق قبل خلقهما

(١) في « ت » : « لغتها » .

(٢) هو محمد بن زياد أبو عبد الله الشهير بابن الأعرابي ، الهاشمي مولاهم الكوفي الإمام اللغوي النحوي النسابة الراوية لأشعار العرب والحافظ لأيامها ، قال فيه الأزهرى : « صالح زاهد ورع صدوق ، حفظ ما لم يحفظه غيره » ، وقال الذهبي : « له مصنفات أدبية وتاريخ القبائل ، وكان صاحب سنة واتباع » . ولد بالكوفة سنة (١٥٠) ومات بسامراء سنة (٢٣٠) وقيل في غيرها .

طبقات النحويين واللغويين (ص ١٩٥ - ١٩٧) وتاريخ بغداد (٥/٢٨٢ - ٢٨٥) ومعجم الأدباء (٦/٢٥٣٠ - ٢٥٣٤) والسير (١٠/٦٨٧ - ٦٨٨) .

(٣) كأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي ت (١٧٠) وأبي العباس أحمد بن يحيى المعروف بشعرب ت (٢٩١) وأبي عبد الله إبراهيم بن محمد الشهير بنفطويه ت (٣٢٣) ، وهؤلاء من أئمة النحو واللغة المجمع على إمامتهم والاحتجاج بقولهم .

(٤) انظر : شرح أصول الاعتقاد لللكائي رقم ٦٦٧ ، ٦٦٨ (٣/٤٤٣) وتاريخ بغداد (٥/٢٨٣) ومجموع الفتاوى (٥/١٤٦) و (١٦/٤٠٤) واجتماع الجيوش الإسلامية (ص ٢٦٤ - ٢٦٦) وفتح الباري (١٣/٤٠٦) .

(٥) في « ت » : « فالعرش » .

بأكثر<sup>(١)</sup> من خمسين ألف سنة كما أخبر بذلك الصادق المصدوق عليه الصلاة والسلام فيما صح عنه<sup>(٢)</sup> .

وبطلان هذا التأويل من أربعين وجها سنذكرها إن شاء الله في موضعها من هذا الكتاب<sup>(٣)</sup> .

فعلى المتأول أن يبين احتمال اللفظ للمعنى الذي ذكره أولا .  
ويبين تعيين ذلك المعنى ثانيا ، فإنه إذا خرج عن حقيقته قد يكون له عدة معان ، فتعيين<sup>(٤)</sup> ذلك المعنى يحتاج إلى دليل .

الثالث : إقامة الدليل الصارف للفظ عن حقيقته وظاهره ، فإن دليل المدعي للحقيقة والظاهر قائم ، فلا يجوز العدول عنه إلا بدليل صارف يكون أقوى منه .

الرابع : الجواب عن المعارض ، فإن مدعي الحقيقة قد قام الدليل العقلي والسمعي على إرادة الحقيقة ، أما السمعي فلا يمكنك المكابرة أنه معه ، وأما العقلي فمن وجهين : عام وخاص ، فالعام : الدليل الدال على كمال علم المتكلم [وكمال بيانه]<sup>(٥)</sup> وكمال نصحه ، والدليل العقلي على ذلك أقوى من الشبه<sup>(٦)</sup> الخيالية التي يستدل بها النفاة بكثير ، فإن جاز مخالفة هذا الدليل القاطع فمخالفة تلك الشبه الخيالية أولى بالجواز ، وإن لم يجز مخالفة

(١) في « ت » : « بكثير » .

(٢) انظر ما سبق ص ( ٣٢ ) .

(٣) بل ذكر رحمه الله تعالى اثنين وأربعين وجها . من ص ( ٨٨٨ ) إلى ص ( ٩٤٦ ) .

(٤) في « ت » : « وتعيين » .

(٥) ما بين المعرفتين ساقط من « ت » .

(٦) في « ت » : « الشبهة » .

[الأمر  
الثاني]

[الأمر  
الثالث]

[الأمر  
الرابع]

تلك الشبه<sup>(١)</sup> فامتناع مخالفة الدليل القاطع أولى . وأما الخاص : فكل صفة وصف الله تعالى بها نفسه ووصفه بها رسوله ﷺ فهي صفة كمال قطعاً ، فلا يجوز تعطيل صفات كماله وتأويلها بما يبطل حقائقها .

فالدليل القطعي الذي دل على ثبوت الحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر دل نظيره على ثبوت الحكمة والرضى والرحمة والغضب والفرح والضحك . والذي دل على أنه فاعل بمشيئته واختياره دل على قيام أفعاله به ، وذلك عين الكمال ، وكل صفة دل عليها الكتاب والسنة فهي صفة كمال ، والعقل جازم بإثبات صفة الكمال لله تعالى ، ويمتنع أن يصف نفسه أو يصفه رسوله ﷺ<sup>(٢)</sup> بصفة توهم نقصاً ، وهذا الدليل أيضاً أقوى من كل شبهة للنفاة .

يوضحه أن أدلة مباينة الرب لخلقه وعلوه على جميع مخلوقاته أدلة عقلية فطرية توجب العلم الضروري بمدلولها .  
وأما السمعية فتقارب ألف دليل<sup>(٣)</sup> .

(١) في « ت » : « الشبهة » .

(٢) في « ن » : « رسول الله » .

(٣) قال المؤلف رحمه الله تعالى في آخر كتابه النافع اجتماع الجيوش الإسلامية (ص ٣٣١) :  
« ولو شئنا لأتينا على هذه المسألة - يعني مسألة العلو والفوقية - بألف دليل ، ولكن هذه نبذة يسيرة وجزء قليل من كثير لا يقال له قليل » .

وقال في النونية - بشرح الهراس - بعد أن أورد بعض الأدلة على إثبات الفوقية :  
(٢٥٨/١) :

يا قومنا والله إن لقولنا ألفاً تدل عليه بل ألفان  
وقال في مصنفه « إعلام الموقعين » (٢/ ٢٨٤) - بعد سرده لنصوص متنوعة دالة على هذا الغرض - : « فهذه أنواع من الأدلة السمعية المحكمة إذا بسطت أفرادها كانت ألف =

[١٤/ب] فعلى المتأول أن يجيب عن ذلك كله ، وهيئات له بجواب صحيح عن بعض ذلك ، فنحن نطالبه بجواب صحيح عن دليل واحد وهو : أن الرب تعالى إما أن يكون له وجود خارجي عن الذهن ثابت في الأعيان أو لا ؟ فإن لم يكن له وجود خارجي كان خيالا قائما بالذهن لا حقيقة له ، وهذا حقيقة قول المعطلة ، وإن تستروا بزخرف من القول ، وإن كان وجوده خارج الذهن فهو مباين له أو هو منفصل عنه ، إذ لو كان قائما به لكان عرضاً من أعراضه وحيثذ فإما<sup>(١)</sup> أن يكون هو هذا العالم أو غيره ، فإن كان هذا العالم فهذا تصريح بقول أصحاب وحدة الوجود وأنه ليس لهذا العالم رب مباين له منفصل عنه ، وهذا أكفر أقوال أهل الأرض ، وإن كان غيره فإما أن يكون قائما بنفسه أو قائما بالعالم ، فإن كان قائماً بالعالم فهو جزء من أجزائه أو صفة من صفاته ، وليس هذا بقيام السموات والأرض ، وإن كان قائماً بنفسه وقد علم أن العالم قائم بنفسه فذاتان قائمتان بأنفسهما ليست إحداهما داخلة في الأخرى ولا خارجة عنها ، ولا متصلة بها ولا منفصلة عنها ، ولا محايثة<sup>(٢)</sup> ولا مباينة ، ولا فوقها ولا تحتها ، ولا خلفها ولا أمامها ، ولا عن يمينها ولا عن شمالها ، كلام له خبء لا يخفى على عاقل منصف ، والبديهة الضرورية حاكمة باستحالة هذا

= دليل على علو الرب على خلقه واستوائه على عرشه .

وقال العلامة الألوسي في تفسيره روح المعاني (١١٤/٧) عند قوله تعالى من سورة الأنعام

﴿ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ﴾ : آية ١٨ : « وأنت تعلم أن مذهب السلف إثبات الفوقية لله

تعالى كما نص عليه الإمام الطحاوي وغيره واستدلوا عليه بنحو ألف دليل »

وانظر ما سيأتي ص ( ١٢٢ ) .

(١) في « ت » : « فهو إما » .

(٢) المحايثة سبق تعريفها ص ( ٧١ ) .

بل باستحالة تصويره فضلا عن التصديق به .  
قالوا : فنحن نطالبكم بجواب صحيح عن هذا الدليل الواحد من جملة  
ألف دليل ، ونعلم قبل المطالبة أن كل جهمي على وجه الأرض لو اجتمعوا  
لما أجابوا عنه بغير المكابرة والتشنيع على أهل الإثبات بالتجسيم والسب ،  
وهذه وظيفة كل مبطل قامت عليه حجة الله تعالى .

## فَصْلُكُ

### في بيان أن التأويل شر من التعطيل

فإنه يتضمن التشبيه والتعطيل والتلاعب بالنصوص وإساءة الظن بها ،  
فإن المعطل والمؤول قد اشتركا في نفي حقائق الأسماء والصفات ، وامتاز  
المؤول<sup>(١)</sup> بتلاعبه بالنصوص وإساءة الظن بها ونسبة قائلها بالتكلم بما  
ظاهره الضلال والإضلال ، فجمعوا بين أربعة محاذير :  
اعتقادهم أن ظاهر كلام الله ورسوله ﷺ محال باطل ، ففهموا التشبيه  
أولا ثم انتقلوا منه إلى :

المحدور الثاني : وهو التعطيل ، فعطلوا حقائقها بناء منهم على ذلك الفهم  
الذي يليق<sup>(٢)</sup> بهم ولا يليق بالرب سبحانه .

المحدور الثالث : نسبة المتكلم الكامل العلم ، الكامل البيان ، التام النصح

(١) في « ت » : « الأول » .

(٢) في « د » و « ن » : « لا يليق » والمثبت من « ت » وهو الموافق لما في الأصل :

الصواعق (١/٢٩٦) .

إلى ضد البيان والهدى والإرشاد ، وأن المتحيرين المتهوكين أجادوا العبارة في هذا الباب وعبروا بعبارة<sup>(١)</sup> لا توهم من الباطل ما أوهمته [١٥/أ] عبارة المتكلم بتلك النصوص ، ولا ريب عند كل عاقل أن ذلك يتضمن أنهم كانوا أعلم منه أو أفصح أو أنصح للناس .

المحذور الرابع : تلاعبهم بالنصوص وانتهاك حرمتها ، فلو رأيتها وهم يلوكونها بأفواههم وقد حلت بها المثالات<sup>(٢)</sup> ، وتلاعبت بها أمواج التأويلات ، ونادى عليها أهل التأويل في سوق من يزيد ، فبذل كل واحد في ثمنها من التأويل ما يريد ، فلو رأيتها وقد عزلت عن سلطة اليقين ، وجعلت تحت حكم تأويل الجاهلين ، هذا<sup>(٣)</sup> وقد قعد النفاة على صراطها المستقيم بالدفع في صدورهما والأعجاز ، وقالوا لا طريق لك علينا ، وإن كان لا بد<sup>(٤)</sup> فعلى سبيل المجاز ، فنحن أهل المعقولات وأصحاب البراهين ، وأنت<sup>(٥)</sup> أدلة لفظية وظواهر سمعية لا تفيد العلم ولا اليقين ، فسندك آحاد ، وهو عرضة للطعن في الناقلين ، وإن صح وتواتر ففهم مراد المتكلم منها موقوف على انتفاء عشرة أشياء لا سبيل إلى العلم بانتفائها عند الناظرين والباحثين<sup>(٦)</sup> .

(١) في « ت » : « بعبارات » .

(٢) المثالات بضم الثاء وسكونها جمع مثلة بضم الميم وفتحها : التهمة والعقوبة والتكيل .

انظر : مفردات الراغب وعمدة الحفاظ كلاهما في مادة : ( مثل ) .

(٣) في « ت » : « وهذا » .

(٤) في « ت » : « لا بد » بحذف الواو .

(٥) أي : وأنت معك .

(٦) يشير الإمام ابن القيم إلى ما ذكره الرازي من كون الدليل اللفظي لا يفيد اليقين إلا عند

تعيين أمور عشرة ، وهذا من الطواغيت الأربعة التي من أجلها ألف هذا الكتاب =

فلا إله إلا الله والله أكبر ، كم هدمت هذه المعاول من معاقل الإيمان وثلمت<sup>(١)</sup> بها حصون حقائق السنة والقرآن .

فكشفت عَوْرَات<sup>(٢)</sup> هؤلاء وبيّان فضائحهم من أفضل الجهاد في سبيل الله وقد قال [النبي]<sup>(٣)</sup> ﷺ لحسان : « إن روح القدس معك ما دمت تنافح عن رسوله »<sup>(٤)</sup> .

واعلم أنه لا يستقر للعبد قدم في الإسلام حتى يعقد قلبه على أن الدين كُله لله ، وأن الهدى هدى الله ، وأن الحق دائر مع الرسول ﷺ وجوداً وعدماً ، وأنه لا مطاع سواه ولا متبوع غيره ، وأن كلام غيره يُعرض على كلامه ، فإن وافقه قبلناه ، لا لأنه قاله ، بل لأنه أخبر به عن الله تعالى ورسوله ﷺ ، وإن خالفه رددناه . ولا يعرض كلامه على آراء القياسيين<sup>(٥)</sup> ولا على عقول الفلاسفة والمتكلمين ، ولا (أذواق)<sup>(٦)</sup> المتزهدين ، بل

= لهدمها وقضها وتقويضها ، وقد ذُكرت هذه الأمور في الأصل : الصواعق (٢/٦٣٣) ولم تذكر هنا في المختصر ، وقد قرر الرازي هذه الأمور في كتابه : المحصل (ص١٤٢) والأربعين في أصول الدين (٢/٢٥١ - ٢٥٣) والمطالب العالية (٩/١١٣ - ١١٨) ومعالم أصول الدين (ص٢٢) .

(١) في « ت » : « وثلمت » .

(٢) في « ت » : « عورة » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) أخرجه مسلم في فضائل الصحابة ح١٥٧ (٤/١٩٣٥ - ١٩٣٦) من حديث طويل عن أم المؤمنين عائشة وفيه عنها : « فسمعتُ رسول الله ﷺ يقول لحسان : « إن روح القدس لا يزال يؤيدك ما نافحت عن الله ورسوله » .

(٥) في « د » و « ن » : « القياسيين » .

(٦) في « ت » : « ولا على أذواق » .

تُعْرَضُ هذه كلها على ما جاء به عرض الدرهم المجهول على أخير الناقدين ،  
فما حكم بصحته فهو منها المقبول ، وما حكم برده فهو المردود .

## فَصْلُكَ

في أن قصد المتكلم من المخاطب حمل كلامه على خلاف ظاهره  
وحقيقته ينافي قصد البيان والإرشاد ، وأن القصدتين يتنافيان ، وأن  
تركه بدون ذلك الخطاب خير له وأقرب إلى الهدى

لما كان المقصود بالخطاب دلالة السامع وإفهامه مراد المتكلم من كلامه ،  
وأن يبين له ما في نفسه من المعاني ، وأن يدلّه على ذلك بأقرب الطرق ،  
كان ذلك موقوفاً على أمرين :

بيان المتكلم .

وتمكن السامع من الفهم .

[ فإن ]<sup>(١)</sup> لم يحصل البيان من المتكلم أو حصل ولم يتمكن السامع من  
الفهم لم يحصل مراد المتكلم ، فإذا بين المتكلم مراده بالألفاظ الدالة على  
مراده ولم يعلم [ ١٥ / ب ] السامع معاني تلك الألفاظ لم يحصل له البيان ،  
فلا بد من تمكن السامع من الفهم وحصول الإفهام من المتكلم ، وحينئذ فلو  
أراد الله تعالى ورسوله ﷺ من كلامه خلاف حقيقته وظاهره الذي يفهمه  
المخاطب لكان قد كلفه أن يفهم مراده بما لا يدل عليه ، بل بما يدل على  
نقيض مراده ، وأراد منه فهم النفي بما يدل على غاية الإثبات ، وفهم

[ بيان أن  
مراد المتكلم  
موقوف على  
أمرين ]

[ الأمر  
الأول ]

[ الأمر  
الثاني ]

(١) ما بين المعرفتين ساقط من « ت » .

الشيء بما يدل على ضده ، وأراد منه أن يفهم أنه ليس فوق العرش إله يُعبد وأنه لا داخل العالم ولا خارجه ، ولا فوقه ولا تحته ، ولا خلفه ولا أمامه بقوله : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ (١) ، وقوله : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ (٢) وأراد النبي ﷺ إفهام أمته هذا المعنى بقوله : « لا تفضلوني على يونس بن متى » (٣) ، وأراد إفهام كونه خلق آدم بقدرته ومشيتته بقوله : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ سَجَدَ لِمَا خَلَقْتَ يَدَيْكَ ﴾ (٤) ، وأراد إفهام تخريب السموات والأرض وإعادةتهما إلى العدم بقوله : « يقبض الله سمواته بيده اليمنى والأرض باليد الأخرى ، ثم يهزهن ثم يقول : أنا الملك » (٥) ، وأراد إفهام معنى : « من ربك ؟ » و« من تعبد ؟ » بقوله : « أين الله ؟ » (٦) ، وأشار بإصبعه إلى

(١) سورة الإخلاص آية (١) .

(٢) سورة الشورى آية (١١) .

(٣) لم أقف عليه بهذا اللفظ ، وقد صح من حديث ابن عباس وأبي هريرة رضي الله عنهم مرفوعا : « ما ينبغي لعبد أن يقول : إني خير من يونس بن متى » أخرجه البخاري في الأنبياء ح ٣٤١٣ (ص ٧٠١ - ٧٠٢) وح ٣٤١٦ ، ومسلم في الفضائل ح ١٦٧ (٤) / ١٨٤٦ .

(٤) سورة ص آية (٧٥) .

(٥) لم أقف عليه بهذا السياق ، وقد أخرج الشيخان في صحيحيهما من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : جاء حير من اليهود فقال : « إنه إذا كان يوم القيامة جعل الله السموات على إصبع والأرضين على إصبع والثرى على إصبع والخلايق على إصبع ثم يهزهن ثم يقول أنا الملك أنا الملك .. » الحديث .

البخاري في التوحيد ح ٧٥١٣ (ص ١٥٧٦) واللفظ له ، وفي مواضع أخرى من الصحيح ليس فيها « ثم يهزهن » ومسلم في صفات المنافقين ح ١٩ ، ٢٠ (٤/٢١٤٧) .

(٦) يشير إلى حديث معاوية بن حكم السلمي رضي الله عنه وفيه قصته مع الجارية وقول رسول الله ﷺ لها : « أين الله ؟ » قالت : « في السماء » الحديث . =

السماء مستشهداً بربه<sup>(١)</sup> ، وليس هناك رب وإله ، وإنما أراد إفهام السامعين أن الله قد سمع قوله وقولهم ، فأراد بالإشارة بإصبعه بيان كونه قد سمع قولهم . وأمثال ذلك من التأويلات الباطلة التي يعلم السامع قطعاً أنها لم ترد بالخطاب ولا تجامع قصد البيان .

قال شيخ الإسلام<sup>(٢)</sup> : « إن كان الحق فيما يقوله هؤلاء النفاة الذين<sup>(٣)</sup> لا يوجد ما يقولونه في الكتاب والسنة وكلام السلف والأئمة ، [ بل ]<sup>(٤)</sup> يوجد على خلاف الحق عندهم إما نصاً وإما ظاهراً ، بل دالاً عندهم على الكفر والضلال ، لزم من ذلك لوازم باطلة :

منها : أن يكون الله سبحانه قد أنزل في كتابه وسنة نبيه ﷺ من هذه الألفاظ ما يضلهم ظاهره ويوقعهم في التشبيه والتمثيل .

ومنها : أن يكون قد ترك بيان الحق والصواب ولم يفصح به ، بل رمز إليه رمزا والغزوة إلغازاً لا يفهم منه ذلك إلا بعد الجهد الجهد .

ومنها : أن يكون قد كلف عباده أن لا يفهموا من تلك الألفاظ حقائقها ، وظواهرها وكلفهم أن يفهموا منها ما لا تدل

[ كلام شيخ الإسلام في بيان اللوازم الباطلة عند النفاة ]

[ اللازم الأول ]

[ اللازم الثاني ]

[ اللازم الثالث ]

= أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة ح ٣٣ (١/ ٣٨١ - ٣٨٢) .

(١) إشارة إلى خطبته ﷺ يوم عرفة في حجة وداعه وفيها : « فقال بإصبعه السبابة يرفعها إلى السماء وينكتها - أي يقلبها ويرددها إلى الناس مشيراً إليهم - اللهم اشهد اللهم اشهد » الحديث يطوله أخرجه مسلم من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ح ١٤٧ (٢/ ٨٨٦ - ٨٩٢) .

(٢) يعني ابن تيمية رحمه الله تعالى . وقد تقدمت ترجمته ص ( ١١ ) .

(٣) في « د » و « ن » : « الذي » ، والمثبت من « ت » وهو الموافق للأصل : الصواعق (١/ ٣١٤) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ن » و « د » ومثبت في هامش « ت » .

عليه ، ولم يجعل معها قرينة تفهم ذلك .

[ اللازم  
الرابع ]

ومنها : أن يكون دائما مُتكلما في هذا الباب بما ظاهره خلاف الحق بأنواع متنوعة من الخطاب ، تارة بأنه استوى على عرشه ، وتارة بأنه فوق عباده ، وتارة بأنه العلي الأعلى ، وتارة بأن الملائكة تعرج إليه ، وتارة بأن الأعمال الصالحة ترفع إليه ، وتارة بأن الملائكة في نزولها من العلو إلى أسفل تنزل من عنده ، وتارة بأنه رفيع الدرجات ، وتارة بأنه في السماء ، وتارة بأنه [ ١٦/أ ] الظاهر الذي ليس فوقه شيء ، وتارة بأنه فوق سمواته على عرشه ، وتارة بأن الكتاب نزل من عنده ، وتارة بأنه ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا ، وتارة بأنه يُرى بالأبصار عيانا يراه المؤمنون فوق رؤوسهم ، إلى غير ذلك من تنوع الدلالات على ذلك ، ولا يتكلم فيه بكلمة واحدة توافق<sup>(١)</sup> ما يقوله النفاة ، ولا يقول في مقام واحد ما هو الصواب فيه لا نصا ولا ظاهرا ولا بيّنة .

[ اللازم  
الخامس ]

ومنها : أن يكون أفضل الأمة وخير القرون قد أمسكوا من أولهم إلى آخرهم عن قول الحق في هذا النّبأ<sup>(٢)</sup> العظيم الذي هو من أهم أصول الإيمان ، وذلك إما جهل ينافي العلم ، وإما كتمان [ ينافي البيان ]<sup>(٣)</sup> .

ولقد أساء الظن بخيار الأمة من نسبهم إلى ذلك ، ومعلوم أنه إذا ازدوج

(١) في « ت » : « يوافق » .

(٢) في « ن » و « ت » : « البناء » أما في « د » فهي بين (النبأ) و (البناء) ، وفي الأصل الصواعق (٣١٥/١) : « الشأن » ، وما أثبتته يوافق أيضاً الأصل الصواعق (١٧٠/١) طبعة الجامعة الإسلامية .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

التكلم<sup>(١)</sup> بالباطل والسكوت<sup>(٢)</sup> عن بيان الحق تولد [ من ]<sup>(٣)</sup> بينهما جهل الحق وإضلال الخلق . ولهذا لما اعتقد النفاة التعطيل صاروا يأتون من العبارات بما يدل على التعطيل والنفي نصا وظاهرا ، ولا يتكلمون بما يدل على حقيقة الإثبات لا نصا ولا ظاهرا . وإذا ورد<sup>(٤)</sup> عليهم من النصوص ما هو صريح<sup>(٥)</sup> أو ظاهر في الإثبات حرفوه أنواع التحريفات وطلبوا له مستكره التأويلات .

[ اللازم  
السادس ]

ومنها : أنهم التزموا لذلك تجهيل السلف وأنهم كانوا أميين مقبلين على الزهد والعبادة والورع والتسييح وقيام الليل ، ولم تكن الحقائق من شأنهم . ومنها : أن ترك الناس من إنزال هذه النصوص كان أنفع لهم وأقرب إلى الصواب ، فإنهم ما استفادوا بنزولها غير التعرض للضلال ، ولم يستفيدوا منها يقينا ولا علما بما يجب لله ويمتنع عليه إذ ذاك ، إنما استفاد من عقول الرجال ، فإن قيل : استفدنا منها الثواب على تلاوتها وانعقاد الصلاة بها ، قيل : هذا تابع للمقصود بها بالقصد<sup>(٦)</sup> الأول وهو الهدى والإرشاد والدلالة على إثبات حقائقها ومعانيها والإيمان بها ، فإن القرآن لم ينزل لمجرد التلاوة وانعقاد الصلاة [ به ]<sup>(٧)</sup> ، بل أنزل ليتدبر ويعقل ويهتدى به

[ اللازم  
السابع ]

- (١) في « د » و « ن » : « التكلم » .
- (٢) في « د » : « أو السكوت » .
- (٣) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .
- (٤) في « ت » : « أورد » .
- (٥) في « ت » : « صحيح » .
- (٦) في « ت » : « لقصد » .
- (٧) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

علما وعملا ، ويبصر من العمى ، ويرشد من الغي ، ويعلم من الجهل ، ويشفى من العي ، ويهدي إلى صراط مستقيم . وهذا القصد ينافي قصد تحريفه وتأويله بالتأويلات الباطلة المستكرهه التي هي من جنس الألفاظ والأحاجي ، فلا يجتمع قصد الهدى والبيان وقصد ما يضاده أبدا»<sup>(١)</sup> .

ومما<sup>(٢)</sup> يبين ذلك أن الله تعالى وصف كتابه بأوضح البيان وأحسن التفسير فقال تعالى : ﴿ وَزَرَّلْنَا<sup>(٣)</sup> عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبَيِّنًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ<sup>(٤)</sup> ﴾<sup>(٥)</sup> فأين بيان المختلف فيه والهدى والرحمة في ألفاظ ظاهرها باطل والمراد منها (يطلب بأنواع)<sup>(٦)</sup> التأويلات (المستكرهه المستكرهه)<sup>(٧)</sup> لها التي لا تفهم منها بل يفهم منها ضدها ؟

وقال تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾<sup>(٨)</sup> ، فأين [ ١٦ / ب ] بين الرسول ﷺ ما يقوله النفاة والمتأولون ؟  
وقال تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ ﴾<sup>(٩)</sup> وعند النفاة إنما

(١) لعله إلى هنا انتهى كلام شيخ الإسلام ، ولم أقف عليه في مظانه .

(٢) في « ت » : « مما » . بحذف الواو من أولها .

(٣) في النسخ الخطية : « وأنزلنا » .

(٤) في « د » و « ن » : « ورحمة لقوم يؤمنون » والصحيح المثبت .

(٥) سورة النحل آية (٨٩) .

(٦) في النسخ الخطية : « تطلب أنواع » وما أثبتته من الأصل : الصواعق (٣١٧/١) .

(٧) في « ت » : « المستكرهه المستكرهه » بالتقديم والتأخير .

(٨) سورة النحل آية (٤٤) .

(٩) سورة الأحزاب آية (٤) .

حصلت الهداية بأبكار أفكارهم ونتائج آرائهم .  
 وقال تعالى : ﴿ فَيَأْتِي حَدِيثٌ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ ﴾ (١) وعند النفاة المخرجين  
 لنصوص الوحي عن إفادة اليقين إنما حصل اليقين بالحديث الذي أسسه  
 الفلاسفة والجهمية والمعتزلة ونحوهم ، فبه اهدوا ، وبه آمنوا ، وبه عرفوا  
 الحق من الباطل ، وبه صحت عقولهم ومعارفهم .

وقال تعالى : ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلَمْ يَكُنْ لَهُ آيَاتٌ أَنْ يَسْتَعِزَّ أَفَلَا يَنْتَبِهُونَ ﴾ (٢) وأنت لا تجد الخلاف في شيء أكثر منه في آراء  
 المتأولين التي يسمونها قواطع عقلية ، وهي عند التحقيق خيالات وهمية ،  
 نبذوا بها القرآن والسنة وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون .

واتبعوا ما ﴿ يُوحَىٰ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا  
 فَعَلُوهُ فَلَا تَدْرِيهِمْ وَمَا يَقْتَرِبُونَ \* وَلَيَصْحَقَنَّ إِلَيْهِمْ أَقْسَدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ  
 وَلَيَرْضَوهُ وَيَقْتَرِبُوا مَا هُمْ مُقْتَرِبُونَ \* أَفَنظِرَ اللَّهُ أَجْتَنِي حَكْمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ  
 إِلَيْكُمْ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ  
 فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ \* وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ  
 وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ \* وَإِنْ تُطِعْ أَكْثَرٌ مِنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ  
 إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ \* إِنْ رَبُّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ  
 سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴾ (٣) .

(١) سورة الأعراف آية (١٨٥) وسورة المرسلات آية (٥٠) .

(٢) سورة النساء آية (٨٢) .

(٣) سورة الأنعام الآيات (١١٢ - ١١٧) .

## فَصَلِّ

في بيان أنه مع كمال علم المتكلم وفصاحته وبيانه ونصحه يمتنع عليه أن يريد بكلامه خلاف ظاهره وحقيقته

وَيُكْتَفَى من هذا الفصل بذكر مناظرة جرت بين جهمي وسني حدثني بمضمونها شيخنا عبد الله ابن تيمية<sup>(١)</sup> أنه جمعه وبعض الجهمية مجلس<sup>(٢)</sup> فقال الشيخ : « قد تطابقت نصوص الكتاب والسنة والآثار على إثبات الصفات لله ، وتنوعت دلالتها أنواعا توجب العلم الضروري بثبوتها وإرادة المتكلم اعتقاد ما دلت عليه ، والقرآن مملوء من ذكر الصفات ، والسنة ناطقة بما نطق به القرآن ، مقررة له مصدقة له ، مشتملة على زيادة في الإثبات ، فتارة يذكر الاسم الدال على الصفة كالسميع ، البصير ، العليم ، القدير ، العزيز ، الحكيم ، وتارة يذكر المصدر وهو الوصف الذي اشتقت منه تلك الصفة كقوله : ﴿ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ ﴾<sup>(٣)</sup> وقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ

[ مناظرة  
الشيخ عبد  
الله ابن  
تيمية لبعض  
الجهمية ]

(١) هو عبد الله بن عبد الحلیم بن عبد السلام ابن تيمية أبو محمد شرف الدين ، أخو شيخ الإسلام ابن تيمية ، حلاه ابن عبد الهادي بقوله : « الإمام العالم العلامة البارع الحافظ الزاهد الورع جمال الإسلام » . ولد بحران سنة (٦٦٦) وحبس مع أخيه بمصر مدة ، مات بدمشق سنة (٧٢٧) .

العقود الدرية (ص ٢٤١ - ٢٤٢) والمعجم المختص (ص ١٢١ - ١٢٢) والذيل على طبقات الحنابلة (٢/ ٣٨٢ - ٣٨٤) والمقصد الأرشد (٢/ ٤١ - ٤٢) .

(٢) في « د » و « ن » : « مجلسا » .

(٣) سورة النساء آية (١٦٦) .

ذُو الْقُوَّةِ اللَّيِّنُ ﴿١﴾ وقوله : ﴿ إِنِّي أَصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَتِي  
وَبِكَلِمِي ﴾ (٢) ، وقوله : ﴿ قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ (٣) وقوله ﷺ في  
الحديث الصحيح : « حجاب النور ، لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما  
انتهى إليه بصره من خلقه » (٤) ، وقوله في دعاء الاستخارة : « اللهم إني  
أستخيرك بعلمك وأستقدرك [ ١٧/أ ] بقدرتك » (٥) ، وقوله : « أسألك (٦)  
بعلمك الغيب وقدرتك على الخلق » (٧) ، وقول عائشة (٨) : « سبحان الذي  
وسع سمعه الأصوات » (٩) ونحوه ، وتارة بذكر حكم تلك الصفة كقوله :

(١) سورة الذاريات آية (٥٨) .

(٢) سورة الأعراف آية (١٤٤) .

(٣) سورة ص آية (٨٢) .

(٤) أخرجه مسلم في الإيمان ح ٢٩٣ (١/١٦١ - ١٦٢) من حديث أبي موسى الأشعري  
رضي الله عنه .

(٥) هو جزء من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أخرجه البخاري في التهجد  
ح ١١٦٢ (ص ٢٢٩) وفي الدعوات ح ٦٣٨٢ وفي التوحيد ح ٧٣٩٠ .

(٦) في مصادر الحديث التي وقفت عليها : « اللهم » بدل : « أسألك » .

(٧) هو طرف من حديث طويل عن عمار بن ياسر رضي الله عنه أخرجه النسائي في السهو  
ح ١٣٠٥ ، ١٣٠٦ (٣/٥٤ - ٥٥) وأحمد في المسند (٤/٢٦٤) والحاكم في المستدرک  
(١/٥٢٤ - ٥٢٥) وصححه ووافقه الذهبي .

(٨) تقدمت ترجمتها ص (٢٠) .

(٩) أخرجه البخاري مختصراً معلقاً في التوحيد ، باب : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾  
(ص ١٥٤٨) ، وقد وصله الإمام أحمد في المسند (٦/٤٦) والنسائي في الطلاق  
ح ٣٤٦٠ (٦/١٦٨) وفي الطلاق أيضاً من الكبرى ح ٥٦٥٤ (٣/٣٦٨) وابن ماجه في  
المقدمة ح ١٨٨ (١/١٢٢ - ١٢٣) وفي الطلاق ح ٢٠٦٣ (٢/٥٢٣) وهو فيه بلفظ :  
« تبارك الذي وسع سمعه كل شيء » .

﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ ﴾<sup>(١)</sup> و ﴿ إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله : ﴿ فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَدِيرُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، وقوله : ﴿ عَلِمَ اللَّهُ أَنْكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَاوُنَ أَنْفُسَكُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> ونظائر ذلك<sup>(٥)</sup> . ويصرح في الفوقية بلفظها الخاص وبلفظ العلو والاستواء ، وأنه في السماء ، وأنه ذو المعارج ، وأنه رفيع الدرجات ، وأنه تعرج إليه الملائكة وتنزل من عنده ، وأنه ينزل إلى السماء الدنيا ، وأن المؤمنين يرونه بأبصارهم عيانا من فوقهم<sup>(٦)</sup> ، إلى أضعاف [ أضعاف ]<sup>(٧)</sup> ذلك مما لو جمعت النصوص والآثار فيه لم تنقص عن نصوص الأحكام وآثارها . ومن أبين المحال وأوضح الضلال حل ذلك كله على خلاف حقيقته وظاهره ، ودعوى المجاز فيه والاستعارة ، وأن الحق في أقوال النفاة المعطلين ، وأن تأويلاتهم هي المرادة من هذه النصوص ، إذ يلزم من ذلك محاذير ثلاثة لا بد منها وهي : القدح في علم المتكلم بها أو في بيانه أو في نصحه .

وتقرير ذلك أنه<sup>(٨)</sup> يقال : إما أن يكون المتكلم بهذه النصوص عالما أن الحق في تأويلات النفاة المعطلين أو لا يعلم ذلك ؟ فإن لم يعلم ذلك كان

- 
- (١) سورة المجادلة آية (١) . وفي « ت » : ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا ﴾ .  
 (٢) سورة طه آية (٤٦) .  
 (٣) سورة المرسلات آية (٢٣) .  
 (٤) سورة البقرة آية (١٨٧) .  
 (٥) في « ت » : « ونظائر ذلك كثيرة » .  
 (٦) ستأتي النصوص الدالة على ما ذكر في أثناء الكتاب وتضاعيفه .  
 (٧) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .  
 (٨) في « ت » : « أن » .

ذلك قدحا في علمه ، وإن كان عالما أن الحق فيها فلا يخلو إما أن يكون قادرا على التعبير بعباراتهم التي هي تنزيه لله بزعمهم عن التشبيه والتمثيل والتجسيم ، وأنه لا يعرف الله من لم ينزه الله بها ، أو لا يكون قادرا على تلك العبارات ؟ فإن لم يكن قادرا على التعبير بذلك لزم القدح في فصاحته ، وكان ورثة الصابئة<sup>(١)</sup> وأفراخ الفلاسفة ، وأوقاح المعتزلة والجهمية ، وتلامذة الملاحدة ، أفصح منه وأحسن بيانا وتعبيرا عن الحق ، وهذا مما يعلم بطلانه بالضرورة (أولياؤه وأعداؤه)<sup>(٢)</sup> ، موافقوه ومخالفوه ، فإن مخالفه لم يشكوا أنه أفصح الخلق ، وأقدرهم على حسن التعبير بما يطابق المعنى ويخلصه من اللبس والإشكال ، وإن كان قادرا على ذلك ولم يتكلم به وتكلم دائما بخلافه ، كان ذلك قدحا في نصحه . وقد وصف الله رسله بأنهم أنصح الخلق لأمرهم<sup>(٣)</sup> ، فمع النصح والبيان

(١) الصابئة والصابئون بمعنى واحد ، جمع صابئ ، مأخوذ من قولهم : « صبا » إذا خرج من شيء إلى شيء ومن دين إلى دين ، سموا بذلك لكونهم فارقوا الحنيفة والتوحيد وعبدوا النجوم وعظموها ، وكانوا يقولون : إن مدبر هذا العالم ومخالقه هذه الكواكب السبعة والنجوم ويعبدونها عند ظهورها ثم صنعوا أصناما وسموها بأسمائها وعكفوا على عبادتها ، فلما بعث الله إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام كان الناس على دين الصابئة ، وللعلماء في مذاهبهم أقوال عدة .

انظر : تليس إبليس (ص ٧٢ - ٧٣) واعتقادات فرق المسلمين والمشركين (ص ١٤٣) والبرهان للسكسكي (ص ٩٢ - ٩٤) وإرشاد القاصد (ص ٧٥) .

(٢) في « ت » : « أولياءه وأعداءه » .

(٣) كما في قوله تعالى على لسان هود عليه الصلاة والسلام : ﴿ أَلَيْسَ لَكُمْ رَسُولٌ رَبِّي وَإِنَّا لَكُوفُاعٌ أَيْبُونَ ﴾ الأعراف آية (٦٨) . وعلى لسان صالح عليه الصلاة والسلام : ﴿ يَنْقُورُ لَقَدْ أَلْبَسْنَاكُمْ رَسُولَ رَبِّي وَفَصَحْتُ لَكُمْ ﴾ الأعراف آية (٧٩) وعلى لسان شعيب عليه الصلاة والسلام : ﴿ يَنْقُورُ لَقَدْ أَلْبَسْنَاكُمْ رَسُولَ رَبِّي وَفَصَحْتُ لَكُمْ ﴾ الأعراف آية (٩٣) .

والمعرفة التامة كيف يكون مذهب النفاة المعطلة أصحاب التحريف هو الصواب وقول أهل الإثبات أتباع القرآن والسنة باطلا « (١) .

[ مناظرة  
الإمام ابن  
القيم لبعض  
علماء أهل  
الكتاب ]

قال المصنف (٢) : « وقريب من هذا المناظرة ما جرى لي مع بعض علماء أهل الكتاب (٣) وأفضى بنا الكلام إلى [ ذكر ] (٤) مسبة النصارى لرب العالمين سبة ما سبه إياها أحد من البشر ، فقلت له : وأنتم بإنكاركم نبوة محمد ﷺ قد سببتم [ ١٧/ب ] الرب تعالى أعظم مسبة ، قال : وكيف ذلك (٥) ؟ فقلت (٦) : لأنكم تزعمون أن محمدا ملكٌ ظالم ليس برسول صادق ، وأنه خرج يستعرض الناس بسيفه فيستبيح أموالهم ونساءهم وذرائعهم ، ولا يقتصر على ذلك حتى يكذب على الله ويقول : الله أمرني بهذا وأباحه لي ، ولم يأمره الله ولا أباح له ذلك ، ويقول : أوحى إلي ولم يوح إليه شيء ، وينسخ شرائع الأنبياء من عنده ، ويبطل منها ما شاء ويبقي منها ما شاء ، وينسب ذلك كله إلى الله تعالى ، ويقتل أوليائه وأتباع رسله ، ويسترق نساءهم وذريتهم ، فإما أن يكون الله تعالى رائيا لذلك كله عالما به أو لا ؟ فإن قلت : إن ذلك بغير علمه وإطلاعه نسبتموه إلى الجهل والغباوة ، وذلك من أقبح السب ، وإن كان عالما به فإما أن يقدر على

(١) إلى هنا انتهت المناظرة ، وفي الأصل : الصواعق (١/٣٢٦) : « هذا مضمون المناظرة فقال له الجهمي : انزل بنا إلى الوطاة » .

(٢) يعني الإمام ابن القيم .

(٣) وهو أحد علماء اليهود كما في مصادر المناظرة .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) في « ت » : « ذاك » .

(٦) في « ت » : « قلت » .

الأخذ على يديه ومنعه من ذلك أو لا ؟ فإن قلت : إنه غير قادر على منعه نسبتموه إلى العجز ، وإن قلت : بل هو قادر على منعه ولم يفعل نسبتموه إلى السفه والظلم ، هذا وهو من حين ظهر إلى أن توفاه ربه يجيب دعاءه ويقضي حوائجه ، ولا يقوم له عدو إلا أظفراه به ، وأمره من حين ظهر إلى أن توفاه الله تعالى يزداد على الليالي والأيام ظهوراً وعلواً ورفعة ، وأمرٌ مخالفه لا يزداد إلا سفولاً واضمحلالاً ، ومحبة في قلوب الخلق تزيد على ممر الأوقات ، وربّه تعالى يؤيده بأنواع التأييدات . هذا وهو عندكم من أعظم أعدائه وأشدّهم ضرراً على الناس ، فأبي قدح في رب العالمين وأي مسبة له أعظم من ذلك ؟

فأخذ الكلام منه مأخذاً وقال : حاش لله أن نقول<sup>(١)</sup> فيه هذه المقالة ، بل هو نبي صادق ، كُلُّ<sup>(٢)</sup> من اتبعه فهو سعيد ، وكل منصف منا يقر بذلك ويقول : أتباعه سعداء في الدارين . قلت : فما يمنعك من الظفر بهذه السعادة ؟ فقال<sup>(٣)</sup> : وأتباع كل نبي من الأنبياء ، فأتباع موسى أيضاً سعداء ، قلت : فإذا أقررت أنه نبي صادق وقد كفر من لم يتبعه ، فإن صدقته في هذا وجب عليك اتباعه ، وإن كذبت فيه لم يكن نبياً ، فكيف يكون أتباعه سعداء ؟ فلم يُجِرْ<sup>(٤)</sup> جواباً ، وقال : حدثنا في غير هذا<sup>(٥)</sup> .

(١) في « ن » : « يقول » .

(٢) في « ت » : « وكل » .

(٣) في « ت » : « قال » .

(٤) أي لم يرجع ولم يرد قال في التاج مادة (حور) : « وفي حديث سطيح فلم يُجِرْ جواباً ، أي لم يرجع ولم يرد » وانظر : مجمع البحار (١/٥٨١) .

(٥) هذه المناظرة قد ذكرها المؤلف أيضاً في مصنفه هداية الحيارى (ص ١٧٢ - ١٧٣) =

## فَصَّكَ

## في بيان أن تيسير القرآن للذكر

## ينافي حمله على التأويل المخالف لحقيقته وظاهره

أنزل الله الكتاب شفاء لما في الصدور وهدى ورحمة للمؤمنين ، ولذلك كانت معانيه أشرف المعاني ، وألفاظه أفصح الألفاظ وأبينها ، وأعظمها مطابقة لمعانيها المرادة منها .

كما وصفه<sup>(١)</sup> الله [ ١٨ / أ ] تعالى بقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴾<sup>(٢)</sup> .

[ بيان معنى  
التفسير  
الأحسن ]

فالحق هو المعنى والمدلول الذي تضمنه الكتاب ، والتفسير الأحسن هو الألفاظ الدالة على ذلك الحق ، فهو تفسيره وبيانه ، والتفسير أصله من (الظهور والبيان)<sup>(٣)</sup> ، ويلاقيه في الاشتقاق الأكبر<sup>(٤)</sup> الإسفار .

= وصدرها بقوله : « وقد جرت لي مناظرة بمصر مع أكبر من يشير إليه اليهود بالعلم والرياسة . . . » ، وذكرها أيضاً في كتابه التبيان في أقسام القرآن (ص ١٧٠ - ١٧٢) .

(١) في « ت » : « وصفها » .

(٢) سورة الفرقان آية (٣٣) .

(٣) في « ت » : « البيان والظهور » بالتقديم والتأخير .

(٤) الاشتقاق هو أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب لها ليدل بالثانية على معنى الأصل ، فإن اتحد المشتق والمشتق منه في ترتيب الحروف الأصلية فهو الاشتقاق ، وقد يقال له الاشتقاق الصغير ، كأخذ (قاتل) من القتل ، وإن اختلفا في ترتيب الحروف فهو الاشتقاق الكبير ، نحو (جذب) و (جذب) ، وأما الأكبر فيحفظ فيه المادة دون الهيئة ، فتكون أصل الكلمة مع تقاليبها دالة على معنى واحد مشترك . =

ومنه : أسفر الفجر إذا أضاء ووضح ، ومنه السفر لبروز المسافر من البيوت ، ومنه السُّفر الذي يتضمن إظهار ما فيه من العلم ، فلا بد أن يكون التفسير مطابقاً للمفسر مفهما له .

ولا تجد كلاماً أحسن تفسيراً ولا أتم بيانا من كلام الله سبحانه ، ولهذا سماه الله بيانا<sup>(١)</sup> وأخبر أنه يسره للذكر<sup>(٢)</sup> ، يسر ألفاظه للحفظ ، ومعانيه للفهم ، وأوامره ونواهيهِ للامثال ، ومعلوم أنه لو كان بألفاظ لا يفهمها المخاطب لم يكن مُيسِّراً له ، بل كان معسراً عليه ، فإذا<sup>(٣)</sup> أريد من المخاطب أن يفهم من ألفاظه ما لا يدل عليه من المعاني أو يدل على خلافه فهذا من أشد التعسير ، فإنه لا شيء أعسر على الأمة من أن يراد منهم أن يفهموا كونه سبحانه لا داخل العالم ولا خارجه ، ولا متصلاً به ولا منفصلاً عنه ، ولا مبايناً له ولا محايثاً<sup>(٤)</sup> ، ولا يُرى بالأبصار عياناً ، ولا له وجه ولا يد ، من قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾<sup>(٥)</sup> ، ومن قول رسوله ﷺ : « لا تفضلوني على يونس بن متى »<sup>(٦)</sup> ، ومن قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ

[ تيسير  
القرآن  
وأنواع  
ذلك ]

= انظر : الخصائص لابن جني (٢/١٣٣ - ١٣٩) والزهر (١/٣٤٥ - ٣٥٤) والعلم

الخفاق (ص ٦٥) وما بعدها ومعجم علوم اللغة العربية عن الأئمة (ص ٤٩ - ٥٢) .

(١) قال تعالى : ﴿ هَذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ سورة آل عمران آية (١٣٨)

(٢) كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ بَيَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَكِّرٍ ﴾ سورة القمر آية (١٧) ،

(٣٢ ، ٣٢ ، ٤٠) .

(٣) في « ت » : « وإذا » .

(٤) المحايثة تقدم تعريفها . ص (٧١) .

(٥) سورة الإخلاص آية (١) .

(٦) تقدم ص (١٠٥) .

وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ ﴿١﴾ وَأَنْ يَجَاهِدُوا ﴿٢﴾ أَنْفُسَهُمْ وَيَكَابِدُوا أَعْظَمَ الْمَشَقَّةِ فِي تَطَلُّبِ أَنْوَاعِ الْأَسْتِعَارَاتِ وَضُرُوبِ الْمَجَازَاتِ وَوَحْشِي اللُّغَاتِ ﴿٣﴾ ، لِيَحْمِلُوا عَلَيْهَا آيَاتِ الصِّفَاتِ وَأَخْبَارَهَا وَيَقُولُ ﴿٤﴾ : يَا عِبَادِي اعْلَمُوا أَنِّي أَرَدْتُ مِنْكُمْ أَنْ تَعْلَمُوا أَنِّي لَسْتُ فَوْقَ الْعَالَمِ ، وَلَا تَحْتَهُ وَلَا فَوْقَ عَرْشِ ، وَلَا تَرْفَعُ الْأَيْدِي إِلَى ، وَلَا يَعْجِجُ إِلَيَّ شَيْءٌ ، وَلَا يَنْزِلُ مِنْ عِنْدِي شَيْءٌ ، مِنْ قَوْلِي : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ ﴿٥﴾ ، وَمِنْ قَوْلِي : ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ ﴾ ﴿٦﴾ ، وَمِنْ قَوْلِي : ﴿ تَنْزِعُ الْمَلَكِيَّةَ وَالرُّوحَ إِلَيْهِ ﴾ ﴿٧﴾ وَمِنْ قَوْلِي : ﴿ بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ ﴾ ﴿٨﴾ ، وَمِنْ قَوْلِي : ﴿ رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ ﴾ ﴿٩﴾ ، وَمِنْ قَوْلِي : ﴿ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ﴾ ﴿١٠﴾ ، وَأَنْ تَفْهَمُوا أَنَّهُ لَيْسَ لِي يَدَانِ مِنْ قَوْلِي : ﴿ لِمَا خَلَقْتُ يَدَيَّ ﴾ ﴿١١﴾ ، وَلَا عَيْنَ مِنْ قَوْلِي : ﴿ وَلِنُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي ﴾ ﴿١٢﴾ ، فَإِنَّكُمْ مَتَى فَهَمْتُمْ مِنْ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ

(١) سورة غافر آية (٧) .

(٢) في « ت » : « يجاهدوا » .

(٣) سبق ذكر معنى وحشي اللغات ص (٧) .

(٤) في « ت » : « يقول » .

(٥) سورة طه آية (٥) .

(٦) سورة النحل آية (٥٠) .

(٧) سورة المعارج آية (٤) .

(٨) سورة النساء آية (١٥٨) .

(٩) سورة غافر آية (١٥) .

(١٠) سورة البقرة آية (٢٥٥) وسورة الشورى آية (٤) .

(١١) سورة ص آية (٧٥) .

(١٢) سورة طه آية (٣٩) .

حقائقها وظواهرها فهتمت خلاف مرادي منها ، بل مرادي منكم أن تفهموا منها ما يدل على خلاف حقائقها وظواهرها .

فأي تيسير يكون هناك وأي تعقيد وتفسير لم يحصل بذلك ؟ ومعلوم أن خطاب الرجل بما لا يفهمه إلا بترجمة أيسر عليه من خطابه بما كلف أن يفهم منه خلاف موضوعه .

فتيسير القرآن منافٍ لطريقة النفاة المحرفين أعظم منافاة ، ولهذا لما عسر عليهم أن يفهموا منه النفي عولوا فيه على الشبه الخيالية .

[ تيسير  
القرآن  
مناف  
لطريقة  
النفاة ]

## فَصَلِّ

### اشتمال الكتب الإلهية على الأسماء والصفات

#### أكثر من اشتمالها على ما عداه

وذلك [ ١٨/ب ] لشرف متعلقها وعظمتها وشدة الحاجة إلى معرفته فكانت الطرق إلى تحصيل معرفته أكثر وأسهل وأبين من غيره ، وهذا من كمال حكمة الرب تبارك وتعالى وتمام نعمته وإحسانه أنه كلما<sup>(١)</sup> كانت حاجة العباد<sup>(٢)</sup> إلى الشيء<sup>(٣)</sup> أقوى كان بذله لهم أكثر وأسهل ، وهذا في

(١) في « ت » : « لما » .

(٢) في « د » و « ن » : « العبد » . والمثبت من « ت » وهو الموافق لما في الأصل :

الصواعق (١/٣٦٦) .

(٣) في « ت » : « شيء » .

الخلق والأمر ، فإن حاجتهم لما كانت إلى الهواء أكثر من الماء والقوت<sup>(١)</sup> كان موجوداً معهم في كل مكان وزمان وهو أكثر من غيره ، وكذلك لما كانت حاجتهم إلى الماء شديدة ، إذ هو مادة أقاتهم ولباسهم وفواكههم وشرابهم ، كان مبذولاً لهم أكثر من غيره ، وهكذا الأمر في مراتب الحاجات ومعلوم أن حاجتهم إلى معرفة ربهم وفاطرهم فوق مراتب هذه الحاجات كلها ، فإنه لا سعادة لهم ولا فلاح ولا صلاح ولا نعيم إلا بأن يعرفوه ويعتقدوه ، ويكون هو وحده غاية مطلوبهم ، والتقرب إليه قرّة عيونهم ، فمتى فقدوا ذلك كانوا أسوأ حالاً من الأنعام ، وكانت الأنعام أطيب عيشاً منهم في العاجل وأسلم عاقبة في الآجل .

وإذا علم أن ضرورة العبد إلى معرفة ربه فوق كل ضرورة ، كانت العناية ببيانها أيسر الطرق وأهداها وأبينها ، فإذا<sup>(٢)</sup> سلط التأويل على النصوص المشتملة عليها<sup>(٣)</sup> فتسليطه على النصوص التي ذكرت فيها الملائكة أقرب بكثير ، فإن الله تعالى لم يذكر لعباده من صفات<sup>(٤)</sup> ملائكته وشأنهم وأفعالهم عشر معشار ما ذكر لهم من نعوت جلاله وصفات كماله ، فإذا كانت هذه قابلة للتأويل فالآيات التي ذكر فيها الملائكة أولى بذلك .  
ولذلك تأولها الملاحدة<sup>(٥)</sup> كما تأولوا نصوص المعاد واليوم

(١) في « ت » : « في القوة » .

(٢) في « ت » : « وإذا » .

(٣) في « ت » : « عليه » .

(٤) في « د » و « ن » : « صفة » . والمثبت من « ت » وهو الموافق لما في الأصل : الصواعق (١/٣٦٧) .

(٥) الملاحدة : جمع ملحد ، وأصل الإلحاد الميل والعدول عن الشيء ، يقال : ألحد في الدين ولحد إذا حد عنه وطعن فيه ، والملاحدة فرقة من الكفار يسمون بالدهريين =

الآخر<sup>(١)</sup> ، وأبدوا له تأويلات ليست بدون تأويلات الجهمية لنصوص الصفات ، وأولت هذه الطائفة عامة نصوص الأخبار الماضية والآتية ، وقالوا للجهمية : بيننا وبينكم حاكم العقل فإن القرآن بل الكتب المنزلة مملوءة بذكر الفوقية وعلو الله على عرشه ، وأنه تكلم وشكلم ، وأنه موصوف بالصفات ، وأن له أفعالا تقوم به هو بها فاعل ، وأنه يُرى بالأبصار ، إلى غير ذلك من نصوص آيات الصفات وأخبارها التي إذا قيس إليها نصوص حشر هذه الأجساد وخراب هذا العالم وإعدامه وإنشاء عالم آخر ، وجدت نصوص الصفات أضعاف أضعافها .

[ تأويلات  
الملاحدة ]

حتى قيل : إن الآيات والأخبار الدالة على علو الرب على خلقه واستوائه على عرشه تقارب<sup>(٢)</sup> الألف<sup>(٣)</sup> وقد أجمعت عليها<sup>(٤)</sup> الرسل من أولهم إلى آخرهم<sup>(٥)</sup> ، فما الذي سوغ لكم تأويلها وحرم علينا تأويل نصوص

[ بيان أن  
أدلة العلو  
تقارب  
الألف ]

= وبالدهرية ، ذهبوا إلى القول بقدوم الدهر واستناد الحوادث إليه . . وفي الاصطلاح الحديث : أن الإلحاد مذهب من ينكر وجود الله تعالى أو قدرته أو إرادته أو يشك في ذلك . انظر : المصباح المنير مادة (لحد) وكشاف اصطلاحات الفنون (١/ ٨٠٠ - ٨٠١) والمعجم الفلسفي (١/ ١١٩ - ١٢٠) . وعن تأويل الفلاسفة والملاحدة للملائكة انظر : مجموع الفتاوى (١٢/ ١٥٦) وفضائح الباطنية (ص ٤١) .

(١) اتفقت كلمة الباطنية على إنكار القيامة وأولوا نصوصها على أنها رمز إلى خروج الإمام وقيام قائم الزمان وهو السابع الناسخ للشرح المغير للأمر ، ولهم تأويلات فاسدة لنصوص المعاد . انظر : فضائح الباطنية (ص ٤٤ - ٤٦) ، والحركات الباطنية في العالم الإسلامي (ص ١١١) وما بعدها و(ص ٢٤٨) وما بعدها .

(٢) في « د » و « ن » : « يقارب » .

(٣) انظر ما سبق ص ( ٩٩ ) .

(٤) في « ت » : « عليه » .

(٥) انظر : الغنية للجيلاني (ص ٥٧) .

حشر الأجساد وخراب العالم ؟

فإن قلتم : الرسل أجمعوا على المجيء به فلا يمكن تأويله .

قيل : وقد أجمعوا على أنه استوى فوق عرشه وأنه متكلم تكلم فاعل حقيقة موصوف [ ١٩/أ ] بالصفات ، فإن منع<sup>(١)</sup> إجماعهم هناك من التأويل ، وجب أن يمنع هنا .

فإن قلتم : العقل أوجب تأويل نصوص آيات الصفات ولم يوجب تأويل نصوص المعاد .

قلنا : هاتوا أدلة العقول التي تأولتم بها الصفات ، ونحضر أدلة العقول التي تأولنا بها المعاد وحشر الأجساد ونوازن بينها ليتبين أيها أقوى .

فإن قلتم : إنكار المعاد تكذيب لما علم من دين الإسلام بالضرورة .

قلنا : وأيضا [ إنكار ]<sup>(٢)</sup> صفات<sup>(٣)</sup> الرب<sup>(٤)</sup> وأنه يتكلم ، وأنه فوق سمواته ، وأن الأمر ينزل من عنده ، تكذيب لما علم أنهم جاءوا به ضرورة .

فإن قلتم : تأويلنا للنصوص التي جاءوا بها لا يستلزم تكذيبهم .

قلنا : فمن أين صار تأويلنا<sup>(٥)</sup> للنصوص التي جاءوا بها في المعاد يستلزم تكذيبهم دون تأويلكم المجرد للتشهي ؟

(١) في « ت » : « امتنع » .

(٢) ما بين المعقوفتين مثبت من « ت » .

(٣) في « د » و « ن » : « وصفات » .

(٤) في « ت » : « الله » .

(٥) في « د » و « ن » : « تأويلهم » .

فصاحت القرامطة<sup>(١)</sup> والملاحدة<sup>(٢)</sup> والباطنية<sup>(٣)</sup> وقالوا : ما الذي سوغ لكم تأويل الأخبار وحرَم علينا تأويل الأمر والنهي والتحریم والإيجاب<sup>(٤)</sup> ومورد الجميع من مشكاة واحدة ؟ قالوا : وأين تقع نصوص الأمر والنهي من نصوص الخبر ؟ قالوا : وكثير منكم قد فتحوا لنا باب التأويل في الأمر فأولوا أوامر ونواهي كثيرة صريحة الدلالة أو ظاهرة<sup>(٥)</sup> الدلالة في معناها [ بما ]<sup>(٦)</sup> يخرجها عن حقائقها ، فهلم نضعها في كفة ونضع تأويلاتنا في

(١) القرامطة : اسم من أسماء الباطنية ، ويقال : القرمطية نسبة إلى أحد دعائهم من الإسماعيلية يقال له حمدان قرمط بن الأشعث ، وقد كان أول ظهور هذه النحلة المارقة عام (٢٧٨) حيث أضلت العباد وخربت البلاد ، وفي عام (٣١٧) زحفت إلى مكة فقتلت حجاج بيت الله الحرام شر قتلة ونزعت كسوة الكعبة وبابها واقتلعت الحجر الأسود وارتكبت أمورا عظاما جساما . . انظر : البداية والنهاية حوادث سنة (٢٧٨) (٦١/١) وحوادث سنة (٢٨٦) (٨١/١) وحوادث سنة (٣١٧) (١/١٦٠ - ١٦١) ، والتبئيه والرد لأبي الحسين اللطفي (ص٢٦) والحركات الباطنية في العالم الإسلامي (ص١٣٥ - ١٥٨) .

(٢) تقدم التعريف بهم ص (١٢١) .

(٣) الباطنية : لقبوا بذلك لدعواهم أن للنصوص ظاهرا وباطنا ، وأن الظاهر بمنزلة القشور والباطن بمنزلة اللب ، ومن أسمائهم : الإسماعيلية والقرامطة والخرمية والمزدكية والسبعية والبابكية والمحمرية والملاحدة والتعليمية ، وهم زنادقة مارقون خارجون عن الإسلام . انظر : الفرق بين الفرق (ص٢٨١ - ٣١٢) والتبصير في الدين (ص١٤٠ - ١٤٧) والملل والنحل (١/٢٢٨) وما بعدها ، وتليس إبليس (ص٩٩) وما بعدها .

(٤) انظر تأويلاتهم الفاسدة للتكاليف الشرعية في فضائح الباطنية (ص٤٦) وما بعدها ، ومشكاة الأنوار الهادمة لقواعد الباطنية الأشرار (ص٧٥) .

(٥) في « ن » : « ظاهر » .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من « د » و « ن » .

كفة ونوازن بينها ، ونحن لا ننكر أنا أكثر تأويلا منهم ولكننا وجدنا بابا مفتوحا فدخلناه (١) .

فهذا من شؤم جناية التأويل على الإيمان والإسلام .

وقد قيل : إن طرد إبليس ولعنه إنما كان بسبب التأويل ، فإنه عارض النص بالقياس وقدمه عليه ، وتأول لنفسه أن هذا القياس العقلي مقدم على نص الأمر بالسجود ، فإنه قال : ﴿ أَنَا خَيْرٌ مِّمَّنْ ﴾ (٢) ، وهذا دليل قد حذف إحدى مقدمتيه ، وهي أن الفاضل لا يخضع للمفضول ، وطوى

[ طرد إبليس  
ولعنه كان  
بسبب  
التأويل ]

(١) قال الغزالي في فضائح الباطنية (ص ٥٣) - ردا على الباطنية تأويلهم للنصوص الشرعية التكليفية ومدافعا عما يؤوله هو وكافة الأشاعرة - : « فإن قيل : فهذا ينقلب عليكم ، فأنتم تجوزون أيضاً تأويل الظاهر كما أولتم آية الاستواء وخبر النزول وغيرهما ، قلنا : ما أبعد هذا القلب ، فإن لنا معياراً في التأويل وهو أن ما دل نظر العقل ودليله على بطلان ظاهره علمنا ضرورة أن المراد غير ذلك بشرط أن يكون اللفظ مناسباً له بطريق التجوز والاستعارة ، فقد دل الدليل على بطلان الاستواء والنزول ، فإن ذلك من صفات الحوادث ، فحمل على الاستيلاء وهو مناسب للغة » اهـ .

قال شيخاي الفاضلان الفقيهي والغامدي في تعليقيهما على الصواعق طبعة الجامعة الإسلامية (١/ ٢١٠) : « قلنا وهذا مصداق قول ابن القيم بأن الباطنية والقرامطة ألزموا كل مؤول للنصوص بمثل ما عمل ذلك المؤول ، فهذا الغزالي وهو أشعري المذهب يعترف بأنهم قلبوا عليه دليله وقالوا له : لست بأولى منا في التأويل ، وهذا من شؤم التأويل كما يقول المؤلف ، إذ لا يمكن لمؤول أن يقيم على مؤول آخر حجة سمعية ، ولا شك في أن تأويل الغزالي للاستواء بالاستيلاء موافقا بذلك المعتزلة غلط منه ، مخالف لمذهب سلف هذه الأمة الذين يثبتون لله عز وجل كل صفة أثبتها لنفسه في كتابه أو أثبتها له رسوله ﷺ في سنته الصحيحة ، وإجابة الإمام مالك في مسألة الاستواء مشهورة معلومة ، وهي رد على الغزالي وكل من قال بقوله » .

(٢) سورة الأعراف آية (١٢) .

ذكر هذه المقدمة كأنها صورة معلومة ، وقرر المقدمة الأولى بقوله : ﴿ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ ﴾ (١) ، فكانت نتيجة المقدمتين امتناعه من السجود (٢) وظن أن هذه الشبهة العقلية تنفعه في تأويله فجرى عليه ما جرى ، وصار إماما لكل من عارض نصوص الوحي بتأويله إلى يوم القيامة (٣) .

ولا إله إلا الله والله أكبر كم لهذا الإمام اللعين من أتباع من العالمين ؟ وأنت إذا تأملت عامة شبه المتأولين رأيتها من جنس شبهته ، والقائل : إذا تعارض العقل والنقل قدمنا العقل ، من هنا اشتق هذه القاعدة وجعلها أصلا لرد نصوص الوحي التي يزعم أن العقل يخالفها ، وعرضت هذه الشبهة لعدو الله من جهة كبره الذي منعه من الانقياد المحض لنص (٤) الوحي . وهكذا تجد (٥) كل مجادل في نصوص الوحي إنما يجمله على ذلك كبر في صدره ما هو ببالغته ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ [ ١٩ / ب ] يَغَيِّرُ سُلْطَانِنِ أَنْتَهُمْ إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُمْ

(١) سورة الأعراف آية (١٢) .

(٢) قال العلامة ابن مفلح في مصائب الإنسان من مكاييد الشيطان (ص ١٧٩ - ١٨٠) : « .. فإن الله سبحانه لما أمره بالسجود لآدم عارض أمره بقياس عقلي مركب من مقدمتين : أنا خير منه ، وخير المخلوقين لا يسجد لمن هو دونه ، أنتج : لا ينبغي أن يسجد له ، وهذا من الشكل الأول ، وقياس آخر هكذا : خلقتني من نار وخلقته من طين ، والمخلوق من النار خير من المخلوق من الطين ، وأنتج هذا : أنا خير منه .. » اهـ .

(٣) انظر فساد وإبطال قياس إبليس من وجوه عشرة في المصدر السابق (ص ١٨٢ - ١٨٣) .

(٤) في « ت » : « لنصوص » .

(٥) في « د » و « ن » : « ألد » . والمثبت من « ت » وهو الموافق لما في الأصل :

الصواعق (١/ ٣٧٢) .

يَبْلِغِيهِمْ فَاسْتَوْدَّ بِاللَّهِ إِنَّكُمْ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿١﴾ .

[ خروج آدم  
من الجنة  
كان بسبب  
التأويل ،  
واختلاف  
الناس في  
تأويل آدم  
عليه السلام  
في نهيه عن  
الأكل من  
الشجرة ]

وكذلك خروج آدم من الجنة إنما كان بالتأويل ، وإلا فهو ﷺ لم يقصد معصية الرب ، ثم اختلف الناس في وجه تأويله : فقالت طائفة : تأويل بحمله النهي المطلق على الشجرة المعينة ، وغره عدو الله بأن جنس تلك الشجرة هي شجرة الخلد وأطمعه في أنه إن أكل منها لم يخرج من الجنة .

وفي هذا نظر ظاهر ، فإن الله تعالى أخبر أن إبليس قال له : ﴿ مَا نَهَيْكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَتَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ ﴾ (٢) ، فذكر لهما عدو الله الشجرة التي نهاها عنها إما بعينها أو بجنسها ، وصرح لهما بأنها هي المنهي عنها . ولو كان عند آدم أن المنهي عنه تلك الشجرة المعينة دون سائر النوع لم يكن عاصيا بأكله من غيرها ، ولا أخرجه الله من الجنة ونزع (٣) عنه لباسه .

وقالت فرقة أخرى : تأويل آدم أن النهي نهي تنزيه لا نهي تحريم فأقدم على الأكل لذلك . وهذا باطل قطعاً من وجوه كثيرة يكفي منها قوله تعالى : ﴿ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ (٤) ، وأيضاً فحيث نهي الله تعالى عن فعل الشيء بقربانه لم يكن إلا للتحريم ، كقوله : ﴿ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ (٥) حَتَّى يَطْهَرُنَّ ﴾ (٦) ، ﴿ وَلَا

(١) سورة غافر آية (٥٦) .

(٢) سورة الأعراف آية (٢٠) .

(٣) في « ت » : « ولا نزع » .

(٤) سورة البقرة آية (٣٥) ، وسورة الأعراف آية (١٩) .

(٥) في « ت » : « لا تقربوهن » . بحذف الواو من الأول .

(٦) سورة البقرة آية (٢٢٢) .

نَقَرُوا الزَّيْفَ ﴿١﴾ ، ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ ﴾ (٢) .  
 وأيضا لو كان للتنزيه لما أخرججه الله من الجنة وأخبر أنه عصى ربه .  
 وقالت طائفة : بل كان تأويله أن النهي إنما كان عن قربانها وأكلهما معا ،  
 لا عن أكل كل منهما (٣) على انفراده ، لأن قوله : ﴿ وَلَا تَقْرَبَا ﴾ (٤) نهي  
 لهما عن الجمع ، ولا يلزم من حصول النهي حال الاجتماع حصوله حال  
 الانفراد وهذا التأويل ذكره ابن الخطيب (٥) في تفسيره (٦) . وهو كما ترى  
 في البطلان والفساد ، ونحن نقطع أن هذا التأويل لم يخطر (٧) بقلب آدم  
 وحواء البتة ، وهما كانا أعلم بالله من ذلك وأصح أفهاما ، أَقْتَرَى فِهِمْ أَحَدٌ  
 [ عن الله ] (٨) من قوله (٩) : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ ﴾ (١٠) ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا  
 الزَّيْفَ ﴾ (١١) ونظائره : أي إنما نهيتكم عن اجتماعكم على ذلك دون انفراد كل  
 واحد منكم به ؟! فيا للعجب من أوراق وقلوب تسود على هذه الهديانات .

(١) سورة الإسراء آية (٣٢) .

(٢) سورة الأنعام آية (١٥٢) وسورة الإسراء آية (٣٤) .

(٣) في « ت » : « منها » .

(٤) سورة البقرة آية (٣٥) وسورة الأعراف آية (١٩) .

(٥) يعني الرازي ، وقد تقدمت ترجمته (ص ١٤) .

(٦) (١٥/٣) عند تفسير قوله تعالى : ﴿ فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾ الآية .

(٧) في « ن » : « تخطر » .

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٩) في « ت » : « قول الله تعالى » .

(١٠) سورة الأنعام آية (١٥٢) وسورة الإسراء آية (٣٤) .

(١١) سورة الإسراء آية (٣٢) .

والصواب أن يقال : إن آدم لما قاسمه عدو الله أنه ناصح له ، وأخرج الكلام على أنواع متعددة من التأكيد :

أحدها : القسم .

الثاني : الإتيان بجملة اسمية لا فعلية .

الثالث : تصديرها بأداة التأكيد .

الرابع : الإتيان بلام التأكيد في الخبر .

الخامس : الإتيان به اسم فاعل لا فعلا دال على الحدث .

السادس : تقديم المعمول على العامل فيه .

ولم يكن آدم يظن أن أحدا يقسم بالله كاذبا يمين غموس<sup>(١)</sup> يتجرأ<sup>(٢)</sup> فيها هذه الجرأة ، فغره عدو الله بهذا التأكيد ، فظن آدم صدقه وأنه إن أكل منها لم يخرج من الجنة ، ورأى أن الأكل وإن كان فيه مفسدة فمصلحة الخلود أرجح [ ٢٠/أ ] ولعله يتهيا له استدراك مفسدة النهي في أثناء ذلك ، إما باعتذار وإما بتوبة ، كما تجب هذا التأويل قائما في نفس كل مؤمن إذا أقدم على المعصية .

## فَصَّكُ

في بيان ما يقبل التأويل من الكلام وما لا يقبله

لما كان وضع الكلام للدلالة على مراد المتكلم ، وكان مراده لا يعلم إلا

[ انقسام  
كلام  
التكلم ]

(١) اليمين الغموس : بفتح الغين ، هي الخلف على فعل أو ترك ماضٍ كذبا ، سميت بذلك لأنها تغمس صاحبها في الإثم ، أو يستحق الغمس بها في النار ، وهي من الكبائر .  
انظر : تحرير ألفاظ التنبيه (ص ٢٧٥) وأنيس الفقهاء (ص ١٧٢) .

(٢) في «د» و«ن» : « يتجرى » .

بكلامه ، انقسم كلامه ثلاثة أقسام :

- [ الأول ] أحدها : ما هو نص في مراده لا يحتمل غيره .  
 [ الثاني ] الثاني : ما هو ظاهر في مراده وإن احتمل أن يريد غيره .  
 [ الثالث ] الثالث : ما ليس بنص ولا ظاهر في المراد ، بل هو مجمل <sup>(١)</sup> يحتاج <sup>(٢)</sup> إلى البيان .

فالأول : يحيل <sup>(٣)</sup> دخول التأويل فيه ، إذ تأويله كذب ظاهر على المتكلم وهذا شأن عامة نصوص القرآن الصريحة في معناها ، خصوصا آيات الصفات والتوحيد ، وأن الله (مكلم متكلم) <sup>(٤)</sup> أمر ، ناه ، قائل ، مخبر ، موص <sup>(٥)</sup> ، حاكم ، واعد ، موعد ، مبيّن ، هاد ، داع إلى دار السلام ، وأنه تعالى فوق عباده ، عال على كل شيء ، مستوٍ على عرشه ، ينزل الأمر من عنده ويعرج إليه ، وأنه فعال حقيقة ، وأنه كل يوم في شأن ، فعال لما يريد ، وأنه ليس للخلق من دونه ولي ولا شفيع يطاع ولا ظهير ، وأنه المتفرد بالربوبية والتدبير والقيومية ، وأنه يعلم السر وأخفى ، وما تسقط من ورقة إلا يعلمها ، وأنه يسمع الكلام الخفي كما يسمع الجهر ، ويرى ما في السموات والأرض ، ولا يخفى <sup>(٦)</sup> عليه منها ذرة واحدة ، وأنه على كل

[ عدم دخول التأويل في نصوص القرآن الصريحة في معناها ]

- (١) في النسخ الخطية : « محتمل » ، والمثبت من الأصل : الصواعق (١/٣٨٢) . وسيأتي قريباً عند التفصيل على الصواب ص (١٣٥) .  
 وانظر : شرح الكوكب المنير (٣/٤١٤ ، ٤٣١) .  
 (٢) في « ت » : « محتاج » .  
 (٣) أي يستحيل ، كما في نص الأصل : الصواعق (١/٣٨٢) .  
 (٤) في « ت » : « متكلم مكلم » بالتقديم والتأخير .  
 (٥) في الأصل : الصواعق (١/٣٨٣) : « موحي » .  
 (٦) في « د » و « ن » : « تخفى » .

شيء قدير ، فلا يخرج مقدور واحد عن قدرته البتة كما لا يخرج عن علمه وتكوينه ، وأن له ملائكة مدبرات بأمره للعالم ، تصعد وتنزل وتتحرك ، وتنتقل من مكان إلى مكان ، وأنه يذهب بالدنيا ، ويحرب هذا العالم ، ويأتي بالآخرة<sup>(١)</sup> ، ويبعث من في القبور ، إلى أمثال ذلك من النصوص التي هي في الدلالة على مرادها كدلالة لفظ العشرة والثلاثة على مدلولها ، وكدلالة لفظ الشمس والقمر والليل والنهار والبر والبحر والخيل والبغال والإبل والبقر والذكر والأنثى على مدلولها ، لا فرق بين ذلك البتة .

فهذا القسم إن سلط التأويل عليه [ عاد الشرع ]<sup>(٢)</sup> كله مؤولا ، لأنه أظهر أقسام القرآن ثبوتا وأكثرها ورودا ، ودلالة القرآن عليه متنوعة غاية التنوع ، فقبول ما سواه للتأويل أقرب من قبوله بكثير .

القسم الثاني : ما هو ظاهر في مراد المتكلم ولكنه يقبل التأويل . فهذا ينظر في وروده ، فإن اطرد استعماله على وجه واحد استحال تأويله بما يخالف ظاهره ، لأن التأويل إنما يكون لموضع جاء خارجا عن نظائره منفردا عنها ، فيؤول حتى يرد إلى نظائره ، وتأويل هذا غير ممتنع إذا عرف من عادة المتكلم باطراد كلامه في توارده استعماله معنى ألفه المخاطب ، فإذا جاء موضع يخالفه رده السامع إلى ما عهد من عرف المخاطب إلى عادته المطردة . هذا هو المعقول في الأذهان والفطر وعند كافة العقلاء .

[ ٢٠ / ب ] وقد صرح أئمة العربية بأن الشيء إنما يجوز حذفه إذا كان الموضع الذي ادعى فيه حذفه قد استعمل فيه ثبوته أكثر من حذفه ، فلا بد أن يكون موضع ادعاء الحذف قد استعمل فيه ثبوته أكثر من حذفه ، حتى

(١) في « ت » : « بالآخر » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

[ حكم  
التأويل فيما  
هو ظاهر في  
مراد المتكلم ]

إذا جاء ذلك محذوفا في موضع علم بكثرة ذكره في نظائره أنه قد أزيل من هذا الموضع فحمل عليه<sup>(١)</sup> ، فهذا شأن من يقصد البيان ، وأما من يقصد التليس والتعمية فله شأن آخر .

مثال ذلك قوله تعالى : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾<sup>(٢)</sup> ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾<sup>(٣)</sup> في جميع موارد من أولها إلى آخرها على هذا اللفظ ، فتأويله باستولى باطل ، وإنما كان يصح أن لو كان أكثر مجيئه بلفظ استولى ثم يخرج موضع عن نظائره ويرد بلفظ استوى ، فهذا كان يصح تأويله باستولى ، فتفطن لهذا واجعله قاعدة فيما يمتنع تأويله من كلام المتكلم و [ ما ]<sup>(٤)</sup> يجوز تأويله .

ونظير هذا اطراد النصوص بالنظر إلى الله تعالى هكذا : « ترون ربكم »<sup>(٥)</sup> ، « تنظرون إلى ربكم »<sup>(٦)</sup> ، ﴿إِلَى رَبِّهَا

(١) قال سيويه في الكتاب (١٣٠/٢) : « وما حُذِفَ في الكلام لكثرة استعمالهم كثير » . وقال ابن يعيش في شرح المفصل (٩٤/٩) : « اعلم أن اللفظ إذا كثُر في ألسنتهم واستعمالهم آثروا تخفيفه ، وعلى حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف » . وانظر : الأشباه والنظائر في النحو (٣٠٤/٢ - ٣١١) .

(٢) سورة طه آية (٥) .

(٣) هذا اللفظ القرآني الكريم ورد في ستة مواضع من الكتاب العزيز ، في الأعراف آية (٥٤) وفي يونس آية (٣) وفي الرعد آية (٢) وفي الفرقان آية (٥٩) وفي السجدة آية (٤) وفي الحديد آية (٤) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) كما في قوله عليه الصلاة والسلام : « إنكم ترون ربكم عيانا . . . » الحديث ، وقد سبق ذكره وتخريجه ص (٣٠) . وانظر التعليق الآتي .

(٦) أخرجه الدارقطني في الرؤية ح ٨٥ و ١٤٥ (ص ٢٠٦ و ٢٤٦) ، والطبراني في الكبير =

نَاطِرَةٌ ﴿١﴾ ، ولم يجيء في موضع واحد : ترون ثواب ربكم ، فيحمل عليه ما خرج عن نظائره .

ونظير ذلك اطراد قوله : ﴿ وَنَدَيْتَهُ ﴾ (٢) ، ﴿ يَنَادِيهِمْ ﴾ (٣) ، ﴿ وَنَادَاهُمَا رَبَّهُمَا ﴾ (٤) ، ﴿ وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا ﴾ (٥) ، و ﴿ إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ ﴾ (٦) ، ونظائرها . ولم يجيء في موضع واحد : أمرنا من يناديه (٧) ولا ناداه ملك ، فتأويله بذلك عين المحال .

ونظير ذلك قوله : « ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا فيقول » (٨) في

= ح ٢٢٩٢ (٢/ ٣١٠ - ٣١١) ، ولفظه فيهما : « تنظرون إلى ربكم عز وجل يوم القيامة كما تنظرون إلى هذا القمر لا تضامون في رؤيته » . وإسناده ضعيف ، علته عمر بن إسماعيل بن مجالد الهمداني الكوفي ، متروك كما في تقريب التهذيب (ص ٣٤٨) . إلا أن أحاديث الرؤية قد صح كثير منها رواها نحو ثلاثين صحابيا وبلغت حد التواتر مما حدا ببعض أهل العلم من الأئمة الثقات إلى جمعها وإفرادها بالتصنيف والتأليف كالإمام أحمد وابن الأعرابي وابن أبي داود وأبي الحسن الأشعري والأجري وابن النحاس وأبي نعيم والبيهقي .

(١) سورة القيامة آية (٢٣) .

(٢) سورة مريم آية (٥٢) .

(٣) سورة القصص آية (٦٢) .

(٤) سورة الأعراف آية (٢٢) .

(٥) سورة القصص آية (٤٦) .

(٦) سورة النازعات آية (١٦) .

(٧) في « د » و « ن » : « نناديه » .

(٨) هو جزء من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا ولفظه : « ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر يقول : من يدعوني فأستجيب له ؟ من يسألني فأعطيه ؟ من يستغفرني فأغفر له ؟ » . أخرجه البخاري في التهجد =

نحو ثلاثين حديثاً<sup>(١)</sup> كلها مصرحة بإضافة النزول إلى الرب تعالى ولم يحجج موضع واحد بقوله : ينزل ملك ربنا ، حتى يعمل ما خرج عن نظائره عليه وإذا تأملت نصوص الصفات التي لا تسمح الجهمية بتسميتها نصوصاً وإذا احترموها قالوا : ظواهر سمعية ، وقد عارضها القواطع العقلية<sup>(٢)</sup> ووجدتها كلها من هذا الباب ، ومما يقضى<sup>(٣)</sup> منه العجب أن كلام شيوخهم ومصنفهم<sup>(٤)</sup> عندهم نص في مراده لا يحتمل التأويل ، وكلام الموافقين

= ح ١١٤٥ (ص ٢٢٥) وفي الدعوات ح ٦٣٢١ وفي التوحيد ح ٧٤٩٤ ، ومسلم في صلاة المسافرين ح ١٦٨ وما بعده (٥٢١/١ - ٥٢٢).

(١) ينظر كتاب النزول للإمام الحافظ الدارقطني ، فقد اشتمل على ستة وتسعين حديثاً وأثراً في إثبات النزول . وقد قال الإمام الأجرى في كتاب الشريعة (١١٢٨/٣) : « وقد روى هذا الحديث - يعني حديث النزول - عن النبي ﷺ جماعة كثيرة بسنن ثابتة عند أهل العلم » . وقال شيخ الإسلام في شرح حديث النزول (ص ١٠٧) : « فهو حديث متواتر عند أهل العلم بالحديث » ، وقال ابن عبد الهادي في الصارم المنكي (ص ٢٢٩) : « وحديث النزول متواتر عن رسول الله ﷺ » ، وقال الذهبي في العلو (ص ٧٣) : « وأحاديث نزول الباري متواترة قد سقت طرقها وتكلمت عليها بما أسأل عنه يوم القيامة فلا قوة إلا بالله العلي العظيم » وقال فيه أيضاً (ص ٧٩) : « وقد ألفت أحاديث النزول في جزء ، وذلك متواتر أقطع به » ، وقد ضمه الكتاني في مصنفه « نظم المتناثر من الحديث المتواتر » تحت رقم ٢٠٦ (ص ١٩١ - ١٩٢) ، وسيأتي لاحقاً ص (١١٢٥) وما بعدها سرد أحاديث النزول وتوجيهها من رواية جمع من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين .

(٢) انظر : الشامل للجويني (ص ٣١) وغاية المرام للآمدي (ص ٢٠٠) والمسائل الخمسون للرازي (ص ٣٩ - ٤٠) ودرر التعارض لابن تيمية (٢١/١) والآمدي وآراؤه الكلامية للدكتور حسن الشافعي (ص ١٢٣) وما بعدها .

(٣) في « د » و « ن » : « تقضي » .

(٤) في النسخ الخطية : « وتصنيفهم » والمثبت من الأصل : الصواعق (٣٨٨/١) .

عندهم نص لا يجوز تأويله ، حتى إذا جاءوا إلى كلام الله ورسوله وقفوه على التأويل .

القسم الثالث : الخطاب بالمجمل الذي أُحيل بيانه على خطابٍ آخر .  
فهذا أيضاً لا يجوز تأويله إلا بالخطاب الذي بينه ، وقد يكون بيانه معه ، وقد يكون بيانه منفصلاً عنه .

والمقصود أن الكلام الذي هو عرضة التأويل أن يكون له عدة معانٍ وليس معه ما يبين مراد المتكلم ، فهذا للتأويل<sup>(١)</sup> فيه مجال واسع ، وليس في كلام الله ورسوله ﷺ منه شيء من الجمل المركبة ، وإن وقع في الحروف المفتوح بها السور<sup>(٢)</sup> ، بل إذا تأمل من بصره الله تعالى طريقة القرآن والسنة وجدها متضمنة لدفع ما يوهمه الكلام من خلاف ظاهره ، وهذا موضع لطيف جداً في فهم القرآن نشير إلى بعضه :

فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾<sup>(٣)</sup> ، [ أ/٢١ ] رفع

(١) في « ن » : « التأويل » .

(٢) اختلف أهل العلم رحمهم الله تعالى في المراد بالأحرف المقطعة في أوائل بعض السور اختلافاً كثيراً بينا ، ومن سرد أقوالهم : الرازي في تفسيره (٣/١ - ١٢) في أول سورة البقرة ، وكذا الحافظ ابن كثير في تفسيره (٣٨/١ - ٤١) ، وما قاله ابن كثير : « . . وقال آخرون : بل إنما ذكرت هذه الحروف في أوائل السور التي ذكرت فيها بيانا لإعجاز القرآن وأن الخلق عاجزون عن معارضته بمثله ، هذا مع أنه مركب من هذه الحروف المقطعة التي يتخاطبون بها ، وقد حكى هذا المذهب الرازي في تفسيره عن المبرد وجمع من المحققين ، وحكى القرطبي عن الفراء وقطرب نحو هذا ، وقرره الزنجشيري في كشافه ونصره أتم نصر ، وإليه ذهب الشيخ الإمام العلامة أبو العباس ابن تيمية وشيخنا الحافظ المجتهد أبو الحجاج المزي وحكاه لي عن ابن تيمية . . الخ . وانظر : البرهان للزركشي (١/١٧٢ - ١٧٨) والإتقان للسيوطي (٢٢ - ٣٢) .

(٣) سورة النساء آية (١٦٤) .

[ حكم  
تأويل  
الخطاب  
المجمل الذي  
أحيل بيانه  
على خطاب  
آخر ]

[ ذكر أمثلة  
لهذا  
القسم ]

سبحانه توهم المجاز في تكليمه لكليمه بالمصدر المؤكد الذي لا يشك عربي القلب واللسان أن المراد به إثبات تلك الحقيقة ، كما تقول العرب : مات موتا ونزل ونزولا ونظائره<sup>(١)</sup> .

ونظيره التأكيد بالنفس والعين وكل<sup>(٢)</sup> وأجمع<sup>(٣)</sup> ، والتأكيد بقوله : « حقا »<sup>(٤)</sup>

(١) قال العلامة أبو العباس أحمد بن يحيى الشهير بثعلب ت (٢٩١) : « لولا التأكيد بالمصدر لجاز أن تقول : قد كلمت لك فلانا بمعنى كتبت إليه رقعة وبعثت إليه رسولا ، فلما قال « تكليما » لم يكن إلا كلاما مسموعا من الله تعالى » نقله عنه أبو حيان في البحر المحيط (٣/٣٩٨) عند الآية المذكورة .

وقال الإمام أبو جعفر النحاس ت (٣٣٨) في كتابه معاني القرآن الكريم (٢/٢٣٩ - ٢٤٠) - عند هذه الآية - : « مؤكدا يدل على معنى الكلام المعروف ، لأنك إذا قلت : كلمت فلانا ، جاز أن يكون أوصلت إليه كلامك ، وإذا قلت : كلمته تكليما لم تكن إلا من الكلام الذي يُعرف ، فأخبر الله بِخُصِيصَاءِ الأنبياء ، ثم أخبر بما خص به موسى صلى الله عليه وسلم » .

وقال الشوكاني في فتح القدير (١/٦٣١) : « قال النحاس : وأجمع التحويون على أنك إذا أكدت الفعل بالمصدر لم يكن مجازا » .  
وانظر للمؤلف مصنفه مدارج السالكين (١/٦٠ - ٦١) .

(٢) قال العلامة ابن مالك في ألفيته في باب التوكيد (ص ٤٠) :

بالنفس أو بالعين الاسم أكددا مع ضمير طابق المؤكدا  
وقال في الموضع نفسه :

وكُلًّا اذكر في الشُّمُولِ وركلا كلتا جميعا بالضمير مُوصلا

(٣) قال ابن مالك في ألفيته :

وبعد كل أكدوا بأجمعا جمعاء أجمعين ثم جمعا  
ودون كُئِلٍ قد يجيء أجمعُ جمعاء أجمعون ثم مجمعُ  
الموضع المذكور أعلاه .

(٤) قال ابن مالك في ألفيته في باب المفعول المطلق (ص ٢٤ - ٢٥) :

ونظائره<sup>(١)</sup> .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾<sup>(٢)</sup> ، فلا يشك صحيح الفهم البتة في هذا الخطاب أنه نص صريح لا يحتمل التأويل بوجه في إثبات صفة السمع للرب تعالى حقيقة وأنه بنفسه يسمع<sup>(٣)</sup> .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> .

فرفع توهم السامع أن المكلف به عمل جميع الصالحات المقدورة والمعجوز<sup>(٥)</sup> عنها كما يجوزه<sup>(٦)</sup> أصحاب تكليف ما لا يطاق<sup>(٧)</sup> رفع هذا

= ومنه ما يدعونه مؤكدا لنفسه أو غيره فالبتدا

نحوه علي ألف عُرفا والثان كابني أنت حقا صرفا

(١) كما أشار إلى بعضها المؤلف نفسه سابقا ص ( ١٢٩ ) .

(٢) سورة المجادلة آية (١) .

(٣) كما تقدم في حديث عائشة رضي الله عنها ص ( ١١٢ ) .

(٤) سورة الأعراف آية (٤٢) .

(٥) في النسخ الخطية : « والتجوز » ، والمثبت من الأصل : الصواعق (١/٣٩٠) ولعله الصواب .

(٦) في « ن » : « يجوز » .

(٧) مسألة تكليف بما لا يطاق من المسائل العقديّة المختلف فيها بين الفرق تبعا لتزاعمهم في الاستطاعة والتحسين والتقيح العقليين ، وهم فيها بين المنع والجواز والتفصيل ، فذهبت الجهمية وبرغوث من المعتزلة إلى جواز التكليف بما لا يطاق مطلقا حتى من الزّمن والأعمى وغيرهما ، وقد وصف شيخ الإسلام هذا القول بأنه من البدع الحادثة في الإسلام . وذهبت المعتزلة إلى عدم الجواز أصلا لكونه - في نظرهم - قبيحا =

[ مسألة  
التكليف بما  
لا يطاق ]

التوهم (١) بجملته اعترض بها بين المبتدأ وخبره (٢) تزيل الإشكال .  
ونظيره : ﴿ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَا تَكْلِفْ نَفْسًا إِلَّا

= والله تعالى منزّه عن ذلك . أما الأشاعرة فقد اختلفت كلمتهم بين موافق للسلف في بعض قولهم ومخالف لهم فيها ، وقد توقف أبو الحسن الأشعري في الجواب عنها في كتابه الموجز ، وفصل القول فيها في بعض مصنفاته . والحق في القضية التفصيل ، قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى : « تكليف ما لا يطاق ينقسم إلى قسمين : أحدهما : ما لا يطاق للعجز عنه ، كتكليف الزمن المشي وتكليف الإنسان الطيران ونحو ذلك ، فهذا غير واقع في الشريعة عند جماهير أهل السنة المثبتين للقدر . . . والثاني : ما لا يطاق للاشتغال بضده كاشتغال الكافر بالكفر فإنه هو الذي صده عن الإيمان ، وكالقاعد في حال قعوده فإن اشتغاله بالقعود يمنعه أن يكون قائما ، والإرادة الجازمة لأحد الضدين تنافي إرادة الضد الآخر ، وتكليف الكافر الإيمان من هذا الباب ، ومثل هذا ليس بقبيح عقلا عند أحد من العقلاء ، بل العقلاء متفقون على أمر الإنسان ونهيه بما لا يقدر عليه حال الأمر والنهي لاشتغاله بضده إذا أمكن أن يترك ذلك الضد ويفعل الضد المأمور به . . . فإنه لا يقال للمستطيع المأمور بالحج إذا لم يحج إنه كلف بما لا يطيق ، ولا يقال لمن أمر بالطهارة والصلاة فترك ذلك كسلا إنه كلف ما لا يطيق » . منهاج السنة (٣/ ١٠٤ - ١٠٥) مع بعض الاختصار . وانظر درة التعارض (١/ ٥٩ - ٦٥) ومجموع الفتاوى (٣/ ٣١٨ - ٣٢٦) و (٨/ ٢٩٤ - ٣٠٢) و (١٤/ ٩٩) وما بعدها . وموافقات الشاطبي (٢/ ٢١٠) وما بعدها ، وشرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٦٥٢ - ٦٥٦) . وللوقوف على حالة الطوائف في المسألة انظر : شرح الأصول الخمسة (ص ١٣٣ و ٣٩٦ و ٤٠٨) والمحيط بالتكليف (ص ١١ - ٣٢) و (٢٢٨ - ٢٦٢) والمستصفى (١/ ٨٦ - ٨٨) والإحياء (١/ ١٤٨) وتبصرة الأدلة للنسفي (٢/ ٥٤١) وما بعدها ، والمحصول للرازي (١/ ٣٨٩ - ٣٩٠) وتفسيره (٧/ ١٢٨ - ١٢٩) عند قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ﴾ وشرح المواقف (القسم المحقق) (ص ٣٣١ - ٣٣٤) .

(١) في « ن » : « التحمل » .

(٢) وانظر للمؤلف : التبيان في أقسام القرآن (ص ٢٠٠) عند كلامه عن هذه الآية .

وَسَمِعَهَا ﴿ (١) .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ [ فَعَلِيلٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ] لَا تَكْلَفُ إِلَّا نَفْسَكَ وَحَرَضِ الْمُؤْمِنِينَ ﴿ (٢) (٣) .

فلما أمره بالقتال أخبره (٤) أنه لا يكلف بغيره (٥) ، بل إنما يكلف نفسه أتبعه بقوله : ﴿ وَحَرَضِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ لثلاثيهم سامع أنه وإن لم يكلف بهم فإنه يملهم ويتركهم .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ لَأَقْبِرَنَّاهُمْ عَنْهُمْ ذُرِّيَّتَهُمْ (٦) وَمَا أَلْتَنَّهُمْ مِنْ شَيْءٍ مِنْ شَأْنِهِمْ كَمِثْلِهِمْ بَلْ أَكْثَرٌ عَلَيْهِمْ (٧) وَمَا أَلْتَنَّهُمْ مِنْ شَيْءٍ مِنْ شَأْنِهِمْ كَمِثْلِهِمْ بَلْ أَكْثَرٌ عَلَيْهِمْ (٨) . فتأمل كم في هذا الكلام من رفع إيهام . فمنها (٩) قوله : ﴿ وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ (١٠) بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ لثلاثيهم أن الاتباع في نسب أو تربية أو حرية أو رق أو غير ذلك ومنها قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَلْتَنَّهُمْ مِنْ شَيْءٍ مِنْ شَأْنِهِمْ ﴾ لرفع توهم أن الآباء

(١) سورة الأنعام آية (١٥٢) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) سورة النساء آية (٨٤) .

(٤) في « ت » : « وأخبره » .

(٥) في « د » و « ن » : « لغيره » .

(٦) في « د » وهامش « ن » : « وأتبعناهم ذرياتهم » ، وهما قراءتان سبعيتان .

انظر : المبسوط في القراءات السبع (ص ٦٨٤) والنشر في القراءات العشر (٢/ ٣٧٧) .

(٧) في « د » وهامش « ن » : « ذرياتهم » ، وهي قراءة سبعية ، انظر المصدرين السابقين (ص ٦٨٤) و (٢/ ٢٧٣) .

(٨) سورة الطور آية (٢١) .

(٩) في « ت » : « منها » .

(١٠) في « د » و « ن » : « وأتبعناهم ذرياتهم » . انظر ما سبق أعلاه .

تخط إلى درجة الأبناء ليحصل الإلحاق والتبعية ، فأزال هذا الوهم بقوله : ﴿ وَمَا أَلْتَنَّهُمْ مِّنْ عَمَلِهِمْ ﴾ أي ما نقصنا الآباء بهذا الإتياع شيئا من عملهم ، بل رفعنا الذرية إليهم قرة لعيونهم وإن لم يكن لهم أعمال يستحقون بها تلك الدرجة .

ومنها قوله تعالى : ﴿ كُلُّ أَمْرٍ إِنَّمَا كَسَبَ رَهِيْنٌ ﴾ <sup>(١)</sup> ، فلا يتوهم متوهم أن هذا الإتياع حاصل في أهل الجنة وأهل النار ، بل هو للمؤمنين دون الكفار فإن الله سبحانه لا يعذب أحداً إلا بكسبه ، وقد يشبهه من غير كسبه .  
ومنها قوله تعالى : ﴿ يٰۤاَيُّهَا النَّبِيُّ لَسْنَا نَكْمَلُكِ مِنَ الْبَشَرِ إِنَّا نَقِيْنُ فَلَآ تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، فلما أمرهن <sup>(٣)</sup> بالتقوى التي شأنها التواضع ولين الكلام نهاهن عن الخضوع بالقول لثلا يطمع فيهن ذو المرض ، ثم أمرهن بعد ذلك بالقول المعروف رفعا لتوهم الإذن [ ٢١ / ب ] في الكلام المنكر لما نهين عن الخضوع بالقول .  
ومنه قوله تعالى : ﴿ وَكُلُّوْا وَأَشْرَبُوْا حَتَّىٰ يَبْيُنَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، فرفع توهم فهم الخيطين من الخيوط بقوله : ﴿ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيْمَ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، فلما أثبت لهم

(١) سورة الطور آية (٢١) .

(٢) سورة الأحزاب آية (٣٢) .

(٣) في « ن » : « أمرهم » ، وصوبت في « ت » على الوجه المثبت .

(٤) سورة البقرة آية (١٨٧) .

(٥) سورة التكوين آية (٢٨) .

مشيئة فلعن متوهما يتوهم استقلاله<sup>(١)</sup> بها فأزال سبحانه ذلك بقوله : ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾<sup>(٢)</sup> ، ونظير ذلك قوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ تَذَكَّرُونَ \* فَمَنْ شَاءَ ذَكَّرُوا \* وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ هُوَ أَهْلُ الْقُوَى وَأَهْلُ الْغَفِرَةِ ﴾<sup>(٤)</sup> .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَعَدَّا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْفُرْقَانِ ﴾<sup>(٥)</sup> ، فلعن متوهما أن يتوهم أن الله يجوز عليه ترك الوفاء بما وعد به ، فأزال ذلك بقوله : ﴿ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ ﴾<sup>(٦)</sup> .  
ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِكَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ ﴾<sup>(٧)</sup> ، فلما ذكر إتيانه سبحانه ربما توهم متوهم أن المراد إتيان بعض آياته أزال<sup>(٨)</sup> هذا الوهم ورفع بقوله : ﴿ أَوْ يَأْتِكَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ ﴾ فصار الكلام مع هذا التقسيم<sup>(٩)</sup> والتنويع نصا صريحا في معناه لا يحتمل غيره .

وإذا تأملت أحاديث الصفات رأيت هذا لائحا على صفحاتها باديا على

(١) في « ت » : « استقلالهم » .

(٢) سورة التكرير آية (٢٩) .

(٣) في النسخ الخطية : « إنها » .

(٤) سورة المدثر الآيات (٥٤ - ٥٦) .

(٥) سورة التوبة آية (١١١) .

(٦) سورة التوبة آية (١١١) .

(٧) سورة الأنعام آية (١٥٨) .

(٨) في « ت » : « فأزال » .

(٩) سبق تعريفه ص (٢٩) .

ألفاظها ، كقوله ﷺ : « إنكم ترون ربكم عياناً كما تُرى الشمس في الظهيرة صحواً ليس دونها سحب ، وكما يرى القمر ليلة البدر ليس دونه سحب » (١) . وقوله ﷺ : « ما منكم من أحدٍ إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه ترجمان يترجم له ولا حاجب يحجبه » (٢) . فلما كان [ كلام ] (٣)

الملك قد يقع بواسطة الترجمان ومن وراء الحجاب أزال هذا الوهم من الأفهام .

وكذلك لما قرأ ﷺ : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ (٤) « وضع إبهامه على أذنه [ والتي تليها على ] (٥) عينه » (٦) ، رفعا لتوهم متوهم أن السمع

(١) أخرجه ، وقد سبق ص (٣٠) .

(٢) أخرجه البخاري في الرقاق ح ٦٥٣٩ (ص ١٣٧٩) وفي التوحيد ح ٧٤٤٣ و ٧٥١٢ ، ومسلم في الزكاة ح ٦٧ (٢/٧٠٣ - ٧٠٤) كلاهما من حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٤) سورة النساء آية (١٣٤) ، لكن الآية التي ورد فيها الحديث المذكور هي قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ من سورة النساء آية (٥٨) كما سيأتي عند التخريج . وكما سيذكره المؤلف لاحقاً ص (١٤٢١) .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من النسخ الخطية ، وقد أثبتته من مصادر الحديث .

(٦) أخرجه أبو داود في السنة ح ٤٧٢٨ (٥/٩٦ - ٩٧) من طريق سليم بن جبير مولى أبي هريرة قال : سمعتُ أبا هريرة يقرأ هذه الآية : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ﴾ إلى قوله : ﴿ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ ، قال : « رأيت رسول الله ﷺ يضع إبهامه على أذنه والتي تليها على عينه » . قال أبو هريرة : « رأيت رسول الله ﷺ يقرأها ويضع إصبعه » . قال ابن يونس : قال المقرئ : « يعني أن الله سميع بصير ، يعني أن لله سمعا وبصرا » قال أبو داود : وهذا رد على الجهمية .

وأخرجه الدارمي في النقص على المريسي (١/٣١٧ - ٣١٩) وابن خزيمة في التوحيد =

والبصر غير الصفتين<sup>(١)</sup> المعلومتين .

وأمثال هذا<sup>(٢)</sup> كثير في الكتاب والسنة كما في الحديث الصحيح أنه قال : « يقبض الله سمواته بيده والأرض بيده الأخرى » ، ثم جعل رسول الله ﷺ يقبض يده ويسطها<sup>(٣)</sup> ، تحقيقاً لإثبات اليد وإثبات صفة القبض<sup>(٤)</sup> .

ومن هذا إشارته إلى السماء حين استشهد ربه تبارك وتعالى على الصحابة أنه [ قد ] <sup>(٥)</sup> بلغهم<sup>(٦)</sup> ، تحقيقاً لإثبات صفة العلو ، وأن الرب الذي

= رقم ٤٦ ، ٤٧ (١/٩٧ - ٩٨) وابن حبان في صحيحه ح ٢٦٥ (١/٤٩٨) والحاكم في المستدرک (١/٢٤) واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد رقم ٦٨٨ (٣/٤٥٤) والبيهقي في الأسماء والصفات رقم ٣٩٠ (١/٤٦٢) . قال اللالكائي في إسناده : « وهو إسناد صحيح على شرط مسلم يلزمه إخراجهم » . وقال الحاكم : « هذا حديث صحيح ولم يخرجاه ، وقد احتج مسلم بحرمة بن عمران وأبي يونس ، والباقون متفق عليهم » . وقال الحافظ في الفتح (١٣/٣٧٣) : « أخرجه أبو داود بسند قوي على شرط مسلم من رواية أبي يونس عن أبي هريرة .. » ، وانظر الأسماء والصفات (١/٤٦٢ - ٤٦٣) .

(١) في النسخ الخطية : « العينين » ، وفي هامش « ت » : « لعله العين والأذن » . وما أثبتته فهو من الأصل : الصواعق (١/٣٩٧) .

(٢) في « ت » : « ذلك » .

(٣) أخرجه مسلم في صفات المنافقين وأحكامهم ح ٢٥ (٤/٢١٤٨ - ٢١٤٩) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما باختلاف في بعض ألفاظه ، وقد سبق نحوه ص (٧٨) من رواية الصحيحين .

(٤) قد ثبتت صفة القبض لله عز وجل إضافة إلى هذا الحديث بنصوص أخرى قرآنية ، كقوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ سورة البقرة آية (٢٤٥) ، وقوله : ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ .. ﴾ الآية . سورة الزمر آية (٦٧) .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٦) إشارة إلى خطبته ﷺ في حجة الوداع ، وفيها إشارته عليه الصلاة والسلام بإصبعه إلى =

استشهده فوق العالم مستوي على عرشه .  
وهذه أمثلة يسيرة ليعرف الفهم المنصف القاصد للهدى والنجاة منها ما  
يقبل التأويل وما لا يقبله ، والله المستعان .

## فَصَلِّ

[ في بيان أنه ] <sup>(١)</sup> لا يأتي المعطل للتوحيد العلمي الخبري

بتأويل إلا أمكن المشرك المعطل للتوحيد العملي

أن يأتي بتأويل من جنسه

وقد اعترف [ بذلك ] <sup>(٢)</sup> حذاق الفلاسفة وفضلاؤهم ، فقال أبو  
الوليد <sup>(٣)</sup> [ ٢٢/أ ] ابن رشد <sup>(٤)</sup> في كتاب الكشف  
عن <sup>(٥)</sup> مناهج الأدلة : « القول في الجهة : وأما هذه الصفة فلم يزل

[ اعتراف  
حذاق  
الفلاسفة  
بنقض ما  
عليه المؤولة ]

= السماء . وقد سبق ذكر هذا وتخريجه ص ( ١٠٦ ) .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٢) ما بين المعقوفين أثبتته من الأصل : الصواعق (٢/٤٠٤) .

(٣) بعد هذا في نسخة « ن » (ق/١٧/أ) السطر الثالث بدأ كلام حقه أن يأتي فيما بعد ،  
وسيستقيم النص ويتصل النقل في (ق/١٨/ب) السطر الأول ، فاقضى التنبه .

(٤) هو محمد بن أحمد بن محمد بن رشيد أبو الوليد (الحفيد) قاضي الجماعة ، الفقيه المالكي  
والفيلسوف العلم ، ولد بقرطبة سنة (٥٢٠) ومات في مراكش سنة (٥٩٥) ، ثم نقل  
رفاته بعد دفنه إلى مقبرة سلفه في قرطبة .

تاريخ قضاة الأندلس (ص ١١١) والديباج المذهب (ص ٣٧٨ - ٣٧٩) ووفيات ابن قنفذ

(ص ٢٩٨ - ٢٩٩) والإعلام للمراكشي (٤/١٢٨ - ١٣٤) .

(٥) في « ت » : « من » .

أهل الشريعة يثبتونها لله سبحانه وتعالى حتى نفتها المعتزلة ، ثم تبعهم<sup>(١)</sup> على نفيها متأخرو الأشعرية<sup>(٢)</sup> كأبي المعالي<sup>(٣)</sup> ومن اقتدى بقوله ، وظواهر الشرع كلها تقتضي إثبات الجهة .

مثل قوله تعالى : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾<sup>(٤)</sup> ، ومثل قوله : ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾<sup>(٥)</sup> ، ومثل قوله تعالى : ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَنِيَّةٌ﴾<sup>(٦)</sup> ، ومثل قوله : ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ﴾<sup>(٧)</sup> ، ومثل

(١) في « ت » : « أتبعهم » .

(٢) الأشعرية أو الأشاعرة : هم المتسبون للإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري في مذهبه الثاني ، مذهب ابن كلاب واختيار بعض أقواله ، ولا يخفى على كل حبيب مُنصف أن الأشعري قد رجع عن هذا وعن سابقه مذهب الاعتزال والتزم مذهب أهل السنة والجماعة وصرح بأنه على معتقد الإمام أحمد بن حنبل كما في الإبانة (ص ٢٠) وما بعدها ، والمقالات (١/٣٤٥ - ٣٥٠) . فالحق أن المتسبين اليوم للأشعري تصدق عليهم تسميتهم بالأشاعرة الكلاية التي هي الطور الثاني في حياة أبي الحسن رحمه الله تعالى . انظر : رسالة ابن درباس في الذب عن أبي الحسن الأشعري ، ومجموع الفتاوى (٤/٧٢) و(٥/٥٥٦) والخطط للمقرئزي (٢/٣٥٨) وما بعدها ، وراجع ما كتبه شيخنا حماد الأنصاري رحمه الله تعالى في مقدمة كتاب الإبانة . وانظر ما تقدم ص (٦٩) تعليق (٨) وما سيأتي ص (٤٧٩) تعليق (٤) .

(٣) تقدمت ترجمته ص (١٥) .

(٤) سورة طه آية (٥) . وقد سقطت كلمة ﴿اسْتَوَى﴾ من « د » و « ن » .

(٥) سورة البقرة آية (٢٥٥) .

وهاتان الآيتان لا توجدان في مناهج الأدلة المطبوع (ص ١٧٦) ، إلا أن المحقق أشار إلى وجودهما في نسخة أخرى للكتاب رمز إليها بحرف (أ) .

(٦) سورة الحاقة آية (١٧) .

(٧) سورة السجدة آية (٥) .

قوله تعالى : ﴿ تَرَجُّ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾ (١) ، ومثل قوله : ﴿ ءَأَمْنُمْ مَنَّ فِي السَّمَاءِ ﴾ (٢) ، إلى غير ذلك من الآيات التي إن سلط التأويل عليها عاد الشرع كله متاولا وإن قيل فيها إنها [ من ] (٣) المتشابهات عاد الشرع كله متشابهها ، لأن الشرائع كلها مبينة أن الله في السماء ، ومنه تنزل الملائكة إلى النبيين بالوحي ، وأن من السماء نزلت الكتب ، وإليها كان الإسراء بالنبي ﷺ حتى قرب من سدرة المنتهى ، وجميع الحكماء قد اتفقوا على أن الله والملائكة في السماء ، كما اتفقت جميع الشرائع على ذلك .

والشبهة التي قادت نفاة الجهة (٤) إلى نفيها هي أنهم اعتقدوا أن إثبات الجهة يوجب إثبات المكان ، وإثبات المكان يوجب إثبات الجسمية ، ونحن نقول : إن إثبات هذا كله غير لازم ، فإن الجهة غير المكان ، وذلك أن الجهة هي إما سطوح الجسم نفسه المحيطة (٥) به وهي ستة ، وبهذا نقول : إن للحيوان فوق وأسفل ويمينا وشمالا وأماما وخلفا ، وإما سطوح جسم آخر يحيط بالجسم ذي الجهات الست .

فأما الجهات التي هي سطوح الجسم نفسه فليست بمكان للجسم نفسه أصلا ، وأما سطوح الأجسام المحيطة [ به ] (٦) فهي له مكان مثل سطوح

(١) سورة المعارج آية (٤) .

(٢) سورة الملك آية (١٦) .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٤) في « ن » : « الجهمية » وهو خطأ .

(٥) في « ن » : « المحيط » وليست واضحة جداً في « د » والمثبت من « ت » وهو الموافق لما

في المناهج (ص ١٧٧) .

(٦) ما بين المعقوفين مثبت من مناهج الأدلة (ص ١٧٧) .

الهواء المحيط بالإنسان ، وسطوح الفلك المحيط بسطوح الهواء هي أيضاً مكان للهواء ، وهكذا الأفلاك بعضها محيطة ببعض ومكان له ، وأما سطوح الفلك الخارج فقد تبرهن أنه ليس خارجه جسم ، لأنه لو كان كذلك لوجب أن يكون خارج ذلك الجسم جسم آخر ويمر [ الأمر ] <sup>(١)</sup> إلى غير نهاية . فإذاً سطح آخر أجسام العالم ليس مكاناً أصلاً ، إذ ليس يمكن أن يوجد فيه جسم ، فإذاً إن قام البرهان على وجود موجود في هذه الجهة فواجب أن يكون غير جسم ، والذي يمنع وجوده هناك هو عكس ما ظنه القوم ، وهو موجود هو جسم لا موجود ليس بجسم ، وليس لهم أن يقولوا : إن خارج العالم خلاء ، وذلك أن الخلاء قد تبين في العلوم النظرية امتناعه ، لأن ما يدل عليه اسم الخلاء ليس هو شيئاً أكثر من أبعادٍ ليس فيها جسم ، أعني طولاً وعرضاً وعمقاً ، لأنه إن رفعت الأبصار عنه عاد عدما ، وإن فرضت الخلاء موجوداً لزم أن يكون أعراضاً <sup>(٢)</sup> موجودة في غير [ ٢٢ / ب ] جسم ، وذلك أن الأبعاد هي أعراض من باب الكمية <sup>(٣)</sup> ولا بد ، ولكنه قيل في الآراء السالفة القديمة والشرائع الغابرة : إن ذلك الموضع ليس بمكان ولا يحويه زمان ، وكذلك إن كان كل ما يحويه المكان والزمان

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) في « د » و « ن » : « أعراض » .

(٣) الكمية أو الكم : إحدى المقولات العشر ، وهو العرض الذي يقبل التجزؤ والمساواة والتفاوت لذاته ، ويكون فيه السؤال بكم ، وينقسم إلى متصل ومنفصل ، فالمتصل هو الخط والسطح والجسم التعليمي والزمان ، والمنفصل هو العدد .

انظر : معيار العلم (ص ٣٠٧ - ٣٠٩) وشرح الآيات البيئات (ص ٢٩٤ - ٢٩٥) وإرشاد القاصد (ص ١٨٠) ومدخل إلى علم المنطق (ص ٣١) .

فاسدا فقد يلزم أن يكون ما هنالك غير فاسد ولا كائن ، وقد بين هذا المعنى ما أقوله وذلك أنه لما لم يكن هاهنا شيء إلا هذا الموجود<sup>(١)</sup> المحسوس أو العدم ، وكان من المعروف بنفسه أن الموجود إنما ينسب إلى الوجود ، أعني أنه يقال<sup>(٢)</sup> موجود ، أي في الوجود ، إذ لا يمكن أن يقال : إنه موجود في العدم ، فإن كان هاهنا موجود هو<sup>(٣)</sup> أشرف الموجودات فواجب أن ينسب من الموجود المحسوس إلى الحيز الأشرف وهو<sup>(٤)</sup> السموات ، ولشرف هذا الحيز قال الله تعالى : ﴿ لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾<sup>(٥)</sup> ، وهذا كله يظهر على التمام للعلماء الراسخين في العلم .

فقد ظهر لك من هذا أن إثبات الجهة واجب بالشرع والعقل وأنه الذي جاء به الشرع وابتنى<sup>(٦)</sup> عليه ، فإن إبطال هذه القاعدة إبطال للشرائع ، وإن وجهه<sup>(٧)</sup> العُسر في تفهم هذا المعنى مع نفي الجسمية هو أنه ليس في الشاهد مثال له ، فهو بعينه السبب في أنه لم يصرح الشرع بنفي الجسم عن

(١) في « د » و « ن » : « الوجود » ، والمثبت من « ت » وهو موافق لما في مناهج الأدلة (ص ١٧٨) .

(٢) في « ن » : « تعالى » ، والمثبت من « د » و « ت » وهو الموافق لما في مناهج الأدلة (ص ١٧٨) .

(٣) في « ت » : « وهو » .

(٤) في « د » و « ن » : « وهي » ، والمثبت من « ت » وهو الموافق لما في مناهج الأدلة (ص ١٧٨) .

(٥) سورة غافر آية (٥٧) .

(٦) في « ن » و « ت » : « وابتنى » .

(٧) في « ت » : « روجه » وهو خطأ .

الخائق سبحانه ، لأن الجمهور إنما يقع لهم التصديق بحكم الغائب متى كان ذلك معلوم الوجود في الشاهد ، مثل العلم بالصانع فإنه لما كان في الشاهد شرطاً [ في وجوده كان شرطاً ] <sup>(١)</sup> في وجود الصانع الغائب ، وأما متى كان الحكم الذي في الغائب غير معلوم الوجود في الشاهد عند الأكثر ولا يعلمه إلا العلماء الراسخون ، فإن <sup>(٢)</sup> الشرع يزجر عن طلب معرفته إن لم يكن بالجمهور حاجة إلى معرفته ، مثل العلم بالنفس (أو يضرب لهم مثالا) <sup>(٣)</sup> من <sup>(٤)</sup> الشاهد ، إذ لم يكن بالجمهور حاجة إلى معرفته في سعادتهم .

والشبهة الواقعة في نفي الجهة عند الذين نفوها ليس يتفطن الجمهور إليها ، لا سيما إذا لم يصرح لهم بأنه ليس بجسم ، فيجب أن يمثل في هذا كله فعل الشرع وأن لا يتأول ما لم يصرح الشرع بتأويله .

والناس في هذه الأشياء في الشرع على ثلاث مراتب :

صنف لا يشعرون بالشكوك العارضة في هذا المعنى خاصة ، متى تركت هذه الأشياء على ظاهرها في الشرع ، وهؤلاء هم الأكثر وهم الجمهور .  
وصنف عرفوا حقيقة هذه الأشياء وهم العلماء الراسخون في العلم ، وهؤلاء هم الأقل من الناس .

وصنف عرضت لهم في هذه الأشياء شكوك ولم يقدرُوا على حلها ،

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) في « ت » : « كان » .

(٣) في النسخ الخطية : « لم يضرب له مثال » وما أثبتته من الأصل : الصواعق (٢/٤١٠) ، وهو الموافق لما في مناهج الأدلة (ص ١٧٨) .

(٤) في « ت » : « في » .

وهؤلاء هم فوق<sup>(١)</sup> العامة ودون<sup>(٢)</sup> العلماء ، وهذا الصنف هم الذين يوجد في حقهم التشابه في الشرع ، وهم الذين ذمهم الله .  
وأما عند العلماء والجمهور فليس في [ ٢٣ / أ ] الشرع تشابه ، فعلى هذا المعنى ينبغي أن يفهم التشابه .

ومثال ما عرض لهذا الصنف مع الشرع ما يعرض في خبز البر مثلا الذي هو الغذاء النافع لأكثر الأبدان [ أن ]<sup>(٣)</sup> يكون لأقل الأبدان ضارا وهو نافع للأكثر ، وكذلك التعليم الشرعي هو نافع للأكثر ، وربما ضرر الأقل ، وإلى هذا الإشارة بقوله تعالى : ﴿ وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ ﴾<sup>(٤)</sup> ، لكن هذا إنما يعرض في آيات الكتاب العزيز في الأقل منها وللأقل من الناس ، وأكثر ذلك هي الآيات التي تتضمن الإعلام (في أنه الغائب)<sup>(٥)</sup> ليس له مثال في الشاهد فيعبر عنه بالشاهد الذي هو أقرب الموجودات إليها وأكثرها شباها بها ، فيعرض لبعض الناس أن يأخذ الممثل به هو المثال نفسه فيلزمه<sup>(٦)</sup> الحيرة والشك ، وهو الذي يسمى متشابهها في الشرع ، وهذا ليس يعرض للعلماء ولا للجمهور<sup>(٧)</sup> وهم صنفا الناس في الحقيقة ، لأن هؤلاء هم الأصحاء وأما أولئك فمرضى ، والمرضى هم الأقل ، ولذلك قال الله

(١) في « ت » : « فرق » .

(٢) في « ن » : « دون » بحذف الواو من أولها .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) سورة البقرة آية (٢٦) .

(٥) في مناهج الأدلة (ص ١٧٩) : « عن أشياء في الغائب » .

(٦) في « ت » : « فللزمه » .

(٧) في « ت » : « الجمهور » .

تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ﴾ (١) ، وهؤلاء أهل الكلام (٢) .

وأشد ما عرض على الشريعة من هذا الصنف أنهم تأولوا كثيرا مما (٣) ظنوه ليس على ظاهره ، وقالوا : إن هذا التأويل هو المقصود به ، وإنما أتى الله به في صورة التشابه ابتلاء لعباده واختبارا لهم .

ونعوذ بالله من هذا الظن بالله ، بل نقول : إن كتاب الله العزيز إنما جاء (٤) معجزا من جهة الوضوح والبيان . فإذا ما أبعد عن مقصد الشرع من قال فيما ليس بمتشابه : إنه متشابه ، ثم أول ذلك المتشابه بزعمه ، وقال لجميع الناس : إن فرضكم اعتقاد هذا التأويل مثل ما قالوه في آيات الاستواء على العرش ، وغير ذلك مما (٥) قالوا إن ظاهره متشابه .

وبالجمللة فأكثر التأويلات التي زعم القائلون بها أنها المقصود من الشرع إذا تؤولت (٦) وجدت ليس يقوم عليها برهان ، ولا تفعل فعل الظاهر في قبول الجمهور لها وعملهم بها ، فإن المقصود الأول بالعلم في حق الجمهور إنما هو العمل ، فما كان أنفع بالعمل كان أجدر ، وأما المقصود بالعلم في حق العلماء فهو الأمران جميعا ، أعني العلم والعمل .

(١) سورة آل عمران آية (٧) .

(٢) سبق التعريف بالمتكلمين ص ( ٢٢ ) .

(٣) في « ت » : « ما » .

(٤) في « ت » : « كان » .

(٥) في « ت » : « ما » .

(٦) هكذا في النسخ الخطية : « تؤولت » وهي كذلك في مناهج الأدلة (ص ١٨٠) ، إلا أنها في الأصل : الصواعق (٢/٤١٤) : « تؤولت » .

ومثال من أول شيئا من الشرع وزعم أن الذي أوله هو الذي قصده الشرع وصرح بذلك التأويل للجمهور ، مثال من أتى إلى دواء قد ركه طيب ماهر ليحفظ صحة جميع الناس أو الأكثر ، فجاء رجل فلم يلائمه ذلك الدواء المركب الأعظم ، لرداءة مزاج كان به ليس يعرض إلا للأقل من الناس ، فزعم أن بعض الأدوية الذي صرح باسمه الطيب الأول في ذلك الدواء العام المنفعة المركب<sup>(١)</sup> ، لم يرد به ذلك الدواء الذي جرت العادة في اللسان أن يدل بذلك الاسم عليه ، وإنما أراد به دواء آخر مما<sup>(٢)</sup> يمكن أن يدل عليه بذلك باستعارة بعيدة . فأزال [ ذلك ]<sup>(٣)</sup> الدواء الأول من ذلك المركب الأعظم ، وجعل فيه بدله الدواء الذي يظن أنه الذي قصده الطيب ، وقال للناس : هذا هو الذي قصده الطيب الأول ، فاستعمل الناس ذلك الدواء المركب [ ٢٣/ب ] على الوجه الذي تأوله عليه ذلك المتأول ففسدت به أمزجة كثير من الناس ، فجاء آخرون فشعروا بفساد أمزجة الناس عن ذلك الدواء المركب فراموا إصلاحه بأن أبدلوا بعض أدويته بدواء آخر غير الدواء الأول ، فعرض من ذلك للناس نوع من المرض غير النوع الأول . فجاء ثالث فتأول في أدوية ذلك المركب غير التأويل الأول والثاني ، فعرض [ من ذلك ]<sup>(٤)</sup> للناس نوع ثالث من المرض غير النوعين المتقدمين . فجاء متأول رابع فتأول دواء آخر غير الأدوية المتقدمة ، فعرض منه للناس نوع رابع من الأمراض غير الأمراض

(١) في « ت » : « المركبة » .

(٢) في « ت » : « ما » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

المتقدمة ، فلما طال الزمان بهذا الدواء المركب الأعظم وسلط الناس التأويل على أدويته وغيرها وبدلوها ، عرض للناس أمراض شتى حتى فسدت المنفعة المقصودة بذلك الدواء المركب في حق أكثر الناس .

وهذه هي حال هذه الفرق<sup>(١)</sup> الحادثة في الشريعة مع الشريعة ، وذلك أن [ كل ]<sup>(٢)</sup> فرقة منهم تأولت في الشريعة تأويلاً غير التأويل الذي تأولته الفرقة الأخرى وزعمت أنه الذي قصده صاحب الشرع ، حتى تمزق الشرع كل ممزق وبُعد جدا عن موضوعه<sup>(٣)</sup> الأول .

ولما علم صاحب الشرع ﷺ أن هذا سيعرض في شريعته قال : « ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة ، كلها في النار إلا واحدة »<sup>(٤)</sup> يعني بالواحدة

(١) في « ت » : « الفرقة » .

(٢) ما بين المعقوفين أثبتته من الأصل : الصواعق (٤١٦/٢) وهو في مناهج الأدلة (ص ١٨١) .

(٣) في « ت » : « موضعه » .

(٤) هو جزء من حديث معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما أخرجه أبو داود في السنة ح ٤٥٩٧ (٥/٥ - ٦) وأحمد في المسند (١٠٢/٤) والدارمي في السير ح ٢٥١٨ (٢/٣١٤) والحاكم في المستدرک (١٢٨/١) وابن أبي عاصم في السنة ح ٦٥ و ٦٩ (١/٧٦ ، ٧٨ - ٧٩) واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد ح ١٥٠ (١/١١٣ - ١١٤) والآجري في الشريعة ح ٢٩ (١/٣١٤ - ٣١٥) . قال الحاكم بعد أن ساقه عقب حديث أبي هريرة وهو في معناه : « هذه أسانيد تقام بها الحجة في تصحيح هذا الحديث » ووافقه الذهبي ، وقد صححه الألباني في صحيح الجامع رقم ٢٦٤١ (١/٥١٦) وفي السلسلة الصحيحة ح ٢٠٤ (١/٤٠٤) ، وقد وردت أحاديث أخرى في معناه عن أبي هريرة وأنس بن مالك وسعد بن أبي وقاص وعمرو بن عوف والمزني وعوف بن مالك وأبي أمامة وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم ، ساقها مع تخريجها الحافظ الزيلعي في تخريج أحاديث الكشاف رقم ٤٥٥ (١/٤٤٧ - ٤٥٠) ، وقد سئل عنه شيخ الإسلام فقال : « الحديث صحيح مشهور في السنن والمسانيد » مجموع الفتاوى (٣/٣٤٥) .

التي سلكت ظاهر الشرع ولم تؤوله ، وأنت إذا تأملت ما عرض في هذه الشريعة في هذا الوقت من الفساد العارض فيها من قبل تبينت أن هذا المثال صحيح .  
وأول من غير هذا الدواء الأعظم [ هم ] <sup>(١)</sup> الخوارج <sup>(٢)</sup> ثم المعتزلة بعدهم  
ثم الأشعرية ثم الصوفية <sup>(٣)</sup> ، ثم جاء أبو حامد <sup>(٤)</sup> فطم الوادي على

(١) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٢) الخوارج : لقبوا بهذا لخروجهم على الخليفة الراشد علي بن أبي طالب رضي الله عنه يوم الحكمين ، فذهبوا عنه ونزلوا موضعا بظاهر الكوفة يقال له حروراء فسنموا حرورية ، وقالوا اشترينا أنفسنا من الله فسموا شراه ، وكانوا يلقبون أيضا بالمارقة والمحكمة . وقد افترقوا إلى عشرين فرقة كما ذكره الإسفراييني وغيره ، بعضها أشد غلوا من بعض ، ومن عقائدهم إلا النجيدات منهم القول بتكفير صاحب الكبيرة وأنه مخلد في النار ، وإجماعهم على إكفار عثمان وعلي وطلحة والزبير وعائشة . رضي الله عنهم . وأصحاب الجمل ، ووجوب الخروج على السلطان الجائر .

انظر : مقالات الإسلاميين (١/١٦٧ - ٢١٢) والتبصير في الدين ص (٤٥ - ٦٢) والملل والنحل (١/١٣١) وما بعدها ، والبرهان للسكسكي ص (١٧ - ٣١) .

(٣) اختلف في النسبة إلى هذه التسمية ، هل هي مشتقة من لبس الصوف ؟ أو من صفاء الروح والسريرة ؟ أو من ملازمة الموضع المسمى بالصفة داخل المسجد النبوي ؟ أو من المحافظة على الصلوات بالصف الأول ؟ .. إلا أن اللغة العربية لا تسعف في تصحيح أكثر هذه الاشتقاقات للكلمة . ولقد كان التصوف في أول أمره بمعنى الزهد والاجتهاد في الطاعة والعبادة والرغبة في الأعمال الصالحة ، إلا أنه بعد ذلك تشعبت طرقه وكثرت طوائفه ومسمياته ، ففجع بالبدع والخرافات والمنكرات ، وأصبح للقوم فيه مصطلحات ومعتقدات يؤدي بعضها إلى الكفر والانحلال والخروج من الملة كالقول بالاتحاد والحلول ، وأن للدين حقيقة وشرعية ، وأن ظاهره رسوم وقشور . الخ .

انظر : تلبس إبليس ص (١٥٥) وما بعدها ، والصوفية والفقراء لابن تيمية ضمن مجموع الفتاوى : (٥/٢٤ - ٢٤) وما بعده ، والتصوف لإحسان إلهي ظهير ، وفرق معاصرة تنسب إلى الإسلام (٢/٥٧٥ - ٧٣٨) .

(٤) يعني الغزالي ، وقد تقدمت ترجمته ص (١٥) .

القَرِي (١) « (٢) .

وذكر كلاما بعد ذلك [ يتعلق بكتب (أبي حامد) (٣) ] [ (٤) ليس لنا غرض (٥) في حكايته .

## فَصَلِّ

[ بيان  
انقسام  
الناس في  
نصوص  
الوحي إلى  
خمسة  
أصناف ]

في (٦) انقسام الناس في نصوص الوحي إلى أصحاب  
تأويل وأصحاب تخييل (٧) وأصحاب تمثيل (٨) وأصحاب

(١) هذا من الأمثال العربية ، يقولون : « جرى الوادي فطم على القري » ، يضرب مثلا  
للأمر العظيم يجيء فيعم الصغير والكبير . ينظر جهرة الأمثال (١/٢٩٧ و ٣٢٢)  
ومجمع الأمثال (١/١٥٩) والمستقصى في الأمثال (٥١/٢) .

(٢) إلى هنا انتهى كلام ابن رشد من كتابه مناهج الأدلة ص (١٧٦ - ١٨٢) . ولقد تصرف  
ابن القيم في شيء منه واختصر بعضه في مواضع .

(٣) ما بين القوسين أثبتته من الأصل : الصواعق : (٤١٧/٢) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) في « د » و « ن » : « عرض » .

(٦) في هامش « د » : « في انقسام الناس في نصوص الوحي خمسة أصناف » .

(٧) قال شيخ الإسلام في الفتوى الحموية ص : (١٩ - ٢٠) : « فأهل التخيل هم المتفلسفة  
ومن سلك سبيلهم من متكلم ومتصوف ومتفقه ، فإنهم يقولون : إن ما ذكر الرسول  
من أمر الإيمان بالله واليوم الآخر إنما هو تخييل للحقائق لينتفع بها الجمهور ، لا أنه  
بين به الحق ولا هدى به الخلق ولا أوضح به الحقائق ، وهم على قسمين .. » ثم  
ذكرهما وفصل القول فيهما . وسوف يأتي الكلام عنهم أيضا عند المؤلف ابن القيم  
لاحقا ص (٣٠٢ - ٣٠٤) . وينظر : درء تعارض العقل والنقل : (٨/٩) .

(٨) التمثيل : هو إثبات مثل للشيء ، والفرق بينه وبين التشبيه أن التمثيل يقتضي المماثلة  
والمساواة من كل وجه ، والتشبيه يقتضي المشابهة والمساواة في أكثر الصفات ، =

تجهيل<sup>(١)</sup> وأصحاب سواء السبيل<sup>(٢)</sup> .

الصف الأول : أصحاب التأويل ، وهم أشد الناس اضطرابا ، إذ لم يثبت لهم قدم في الفرق بين ما يتأول و [ بين ]<sup>(٣)</sup> ما لا يتأول ، ولا ضابط مطرد منعكس يجب مراعاته وتمتنع<sup>(٤)</sup> مخالفته بخلاف سائر الفرق ، فإنهم جروا على ضابط واحد ، وإن كان فيهم من هو أشد خطأ من أصحاب التأويل .

[ الصف الأول  
أصحاب  
التأويل ]

الصف الثاني : أصحاب التخييل ، وهم الذين اعتقدوا أن الرسل لم يفصحوا للخلق بالحقائق ، إذ ليس في قواهم إدراكها ، وإنما أبرزت<sup>(٥)</sup> لهم المقصود في صورة المحسوس ، قالوا : ولو دعت الرسل أمهم إلى الإقرار برب لا داخل العالم ولا خارجه ، ولا محايته<sup>(٦)</sup> ولا مبايناه ، ولا متصلا به ولا منفصلا عنه ، ولا فوقه ولا تحته ، ولا عن يمينه ولا عن يساره ، لفرت عقولهم من ذلك ولم تصدق بإمكان وجود هذا الموجود فضلا عن وجوب<sup>(٧)</sup> وجوده ، وكذلك لو أخبروهم بحقيقة كلامه وأنه

[ الصف الثاني  
أصحاب  
التخييل ]

= وقد يطلق أحدهما على الآخر .

ينظر : شرح العقيدة الواسطية للهراس ص : (٦٩) ولابن عثيمين : (١/١٠٢) ، وفتح

رب البرية ص : (٥٥) والتحفة المهديّة (٢/٣ - ٤) .

(١) سيأتي قريبا ذكرهم عند المؤلف ص (١٥٩) .

(٢) يعني أهل السنة والجماعة ، كما سيأتي ص (١٦١) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) في « ن » « ويمتنع »

(٥) في « ت » : « أبرزت » .

(٦) سبق تعريف المحايثة في ص (٧١) .

(٧) في « ت » : « وجود » .

فيض فاض من المبدأ الأول على العقل [ ٢٤/أ ] الفعال ثم فاض من ذلك العقل على النفس الناطقة الزكية المستعدة<sup>(١)</sup> لم يفهموا ذلك ، ولو أخبروهم عن المعاد الروحاني<sup>(٢)</sup> بما هو عليه لم يفهموه ، فقربوا لهم الحقائق المعقولة في إبرازها في الصور المحسوسة ، وضربوا لهم الأمثال بقيام الأجساد من القبور في يوم العرض والنشور ، ومصيرها إلى جنة فيها أكل وشرب ولحم وخمر وحرور<sup>(٣)</sup> حسان ، أو نار فيها أنواع العذاب ، تفهيمًا للذة الروحانية بهذه الصورة ، وبالألم الروحاني بهذه الصورة<sup>(٤)</sup> .

وهكذا فعلوا في وجود الرب وصفاته وأفعاله ، ضربوا لهم الأمثال بوجود عظيم جدا أكبر من كل موجود ، وله سرير عظيم ، وهو مستو فوق

(١) قال المؤلف - رحمه الله - في نونته : (١٥٢/١ ، ١٥٦) بشرح الهراس :

وأتى ابن سينا القرمطي مصانعا للمسلمين بإفك ذي بهتان  
فراه فيضا فاض من عقل هوال فعال علة هذه الأكوان  
حق تلقاه زكي فاضل حسن التخيل جيد التبيان  
إلى قوله :

ومضى على هذي المقالة أمة خلف ابن سينا فاغتذوا بلبان  
منهم نصير الكفر في أصحابه الناصرين لمة الشيطان  
وانظر : مجموع الفتاوى (١٢/١٦٢ - ١٦٣) وما بعدها ، وشرح العقيدة الطحاوية (١/١٧٣) وما سيأتي لاحقا ص ( ٢٧١ ) مع التعليق (٥) .

(٢) أي إعادة الأرواح إلى أبدانها يوم الحشر .

(٣) في « د » و « ن » : « جوار » والمثبت من « ت » ولعله الصواب .

(٤) ينظر : الرسالة الأضحوية ص : (٤٤) (٥٠ - ٥١) وتهاقت الفلاسفة ص (٢٨٢) وما

بعدها ، وقانون التأويل لابن العربي ص : (٥٥٨) وما بعدها ، والرد على المنطقيين

ص : (٢٨١) .

سريره ، ( يسمع ويبصر )<sup>(١)</sup> ، ويتكلم ويأمر ، وينهى ، ويرضى ،  
 ويغضب ، ويأتي ، ويحيى ، وينزل ، وله يدان ، ووجه ، ويفعل  
 بمشيئته ، وإذا تكلم العباد سمع كلامهم ، وإذا تحركوا رأى حركاتهم ،  
 وإذا هجس<sup>(٢)</sup> في قلب أحد منهم هاجس علمه ، وأنه ينزل كل ليلة  
 [ إليهم ]<sup>(٣)</sup> ، إلى سمائهم هذه فيقول : « من يسألني فأعطيه ؟ من  
 يستغفري فأغفر له ؟ »<sup>(٤)</sup> ، إلى غير ذلك مما نطقت به الكتب الإلهية ،  
 قالوا : ولا يجل لأحد أن يتأول ذلك على خلاف ظاهره للجمهور ، لأنه  
 يفسد ما وضعت له الشرائع والكتب الإلهية . وأما الخاصة فإنهم يعلمون أن  
 هذه أمثال مضروبة لأموار عقلية يعجز عن إدراكها عقول الجمهور ،  
 فتأويلها جناية على الشريعة والحكمة .

وحقيقة الأمر عند هذه الطائفة أن الذي أخبرت به الرسل عن الله  
 وأسمائه وصفاته وأفعاله وعن اليوم الآخر لا حقيقة له تطابق ما أخبروا به ،  
 ولكنه أمثال وتخييل وتفهم بضرب الأمثال ، وقد ساعدتهم أرباب التأويل  
 على هذا المقصد في باب معرفة الله وأسمائه وصفاته ، وصرحوا في ذلك  
 بمعنى ما صرح به هؤلاء في باب المعاد وحشر الأجساد ، بل نقلوا كلماتهم  
 بعينها إلى نصوص الاستواء والفوقية ونصوص الصفات الخيرية ، لكن  
 هؤلاء أوجبوا أو سوغوا تأويلها بما يخرجها عن حقائقها وظواهرها ،

(١) في « ن » : « يبصر ويسمع » بالتقديم والتأخير .

(٢) هجس الشيء في الصدر يهجس هجسا : أي وقع وخطر ، فهو هاجس . انظر :  
 القاموس المحيط والمصباح المنير مادة : (هجس) .

(٣) ما بين المعرفتين ساقط من « ت » .

(٤) هو جزء من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه ، وقد تقدم ض ( ١٣٣ ) .

وظنوا أن الرسل قصدت ذلك من المخاطبين تعريضا لهم إلى الثواب الجزيل يبذل الجهد في تأويلها واستخراج معان تليق بها ، وأولئك حرّموا التأويل ورأوه عائدا على الشريعة بالإبطال ، والطائفتان متفقتان على إبطال حقائقها المفهومة منها في نفس الأمر .

[ الصنف  
الثالث  
أصحاب  
التجهيل ]

والصنف الثالث : أصحاب التجهيل الذين قالوا : نصوص الصفات ألفاظ لا تعقل معانيها ، ولا يدرى ما أراد الله ورسوله منها ، ولكن نقرؤها ألفاظا لا معاني لها ، ونعلم أن لها تأويلا لا يعلمه إلا الله تعالى ، وهي عندنا بمنزلة ﴿ كَهَيْعَتِكَ ﴾<sup>(١)</sup> و ﴿ حَرَّ \* عَسَقَ ﴾<sup>(٢)</sup> و ﴿ الْمَصَّ ﴾<sup>(٣)</sup> ، فلو ورد علينا منها ما ورد لم (نعتقد)<sup>(٤)</sup> فيه تمثيلا ولا تشبيها ولم نعرف معناه ، وننكر على من تأوله ، ونكل علمه إلى الله تعالى . وظن هؤلاء أن هذه طريقة السلف ، وأنهم لم يكونوا يعرفون حقائق الأسماء والصفات ، [ ٢٤/ب ] ولا يفهمون معنى قوله : ﴿ لِمَا خَلَقْتُ يَدَيَّ ﴾<sup>(٥)</sup> ، [ وقوله ]<sup>(٦)</sup> ، ﴿ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾<sup>(٨)</sup> وقوله : ﴿ الرَّحْنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى ﴾<sup>(٩)</sup> وأمثال ذلك من نصوص الصفات .

(١) سورة مريم الآية (١) .

(٢) سورة الشورى ، الآيات : ( ١ ، ٢ ) .

(٣) سورة الأعراف الآية : (١) .

(٤) في « ن » : « يعتقد » .

(٥) في « ت » : « يدي » . بحذف الباء من أولها ، وهو خطأ .

(٦) سورة ص الآية : (٧٥) .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من « ن » .

(٨) سورة الزمر الآية (٦٧) .

(٩) سورة طه الآية : (٥) .

[ أصول  
مذهب  
أصحاب  
الجهيل ]

وبنوا هذا المذهب على أصلين :

أحدهما : أن هذه النصوص من المتشابه .

والثاني : أن للمتشابه تأويلا لا يعلمه إلا الله .

فنتج من <sup>(١)</sup> هذين الأصلين استجهاال السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار وسائر الصحابة والتابعين لهم بإحسان ، وأنهم كانوا يقرؤون هذه الآيات المتعلقة بالصفات ولا يعرفون معنى ذلك ولا ما أريد به ، ولازم قولهم : أن الرسول ﷺ كان يتكلم بذلك ولا يعلم معناه .

ثم تناقضوا أقبح تناقض فقالوا : تجري على ظواهرها ، وتأويلها بما يخالف الظواهر باطل ، ومع ذلك فلها تأويل لا يعلمه إلا الله .

فكيف يشتون لها تأويلا ويقولون تجري على ظواهرها ، ويقولون الظاهر منها مراد ، والرب منفرد بعلم تأويلها . وهل في التناقض أقبح من هذا ؟

وهؤلاء غلطوا في المتشابه وفي جعل هذه النصوص من المتشابه وفي كون المتشابه لا يعلم معناه إلا الله ، فأخطؤوا في المقدمات الثلاث واضطروهم إلى

هذا التخلص من تأويلات المبطلين وتحريفات المعطلين وسدوا على نفوسهم الباب وقالوا : لا نرضى بالخطأ ولا وصول لنا إلى الصواب . فتركوا التدبير

المأمور به [ والتذكر ] <sup>(٢)</sup> والتعقل لمعاني النصوص ، وتعبدوا بالألفاظ المجردة التي أنزلت في ذلك ، وظنوا أنها أنزلت للتلاوة والتعبد بها دون

تعقل معانيها وتدبرها والتفكر فيها ، وأولئك جعلوها عرضة للتأويل والتحريف كما جعلها أصحاب التخييل أمثالا لا حقيقة [ لها ] <sup>(٣)</sup> .

(١) في « ت » : « عن »

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

[ الصنف  
الرابع  
أصحاب  
التشبيه  
والتمثيل ]

وقابلهم الصنف الرابع : وهم صنف التشبيه والتمثيل<sup>(١)</sup> ، ففهموا منها مثل ما للمخلوقين وظنوا أن لا حقيقة لها إلا ذلك ، وقالوا : محال أن يخاطبنا الله بما لا نعقله ثم يقول : ﴿ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> ﴿ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، و﴿ لِيَذَّبَرُوا عَابَتِهِ ﴾<sup>(٤)</sup> .<sup>(٥)</sup>

[ حال  
الفرق  
الابتدعة فيما  
ينها ]

فهذه الفرق لا يزال يبدع بعضهم بعضا ، ويضلله ويجهله ، وقد تصادمت كما ترى ، فهم كزمرة من العميان تلاقوا فتصادموا ، كما قال أعمى البصيرة منهم والبصر<sup>(٦)</sup> :

ونظيري في العلم مثلي أعمى فكلانا في حنْدِسٍ نتصادم<sup>(٧)</sup>

[ الصنف  
الخامس :  
أهل السنة  
والجماعة ]

وهدى الله أصحاب سواء السبيل للطريقة المثلى ، فأثبتوا حقائق الأسماء والصفات ، ونفوا عنها مماثلة المخلوقات ، فكان مذهبهم مذهبا بين مذهبين ، وهدى بين ضلالتين ، يثبتون له الأسماء الحسنى والصفات العليا

(١) كالهشامية : أتباع الهشامين : هشام بن الحكم وهشام بن سالم الجواليقي ، وهي إحدى فرق الشيعة الغالية المشبهة ، وكالكرامية أتباع أبي عبد الله محمد بن كرام ، وهم من المجسمة المشبهة .

(٢) ورد هذا اللفظ الكريم في عدة مواضع من القرآن : في سورة البقرة الآية (٧٣) و(٢٤٢) وفي الأنعام الآية : (١٥١) وفي يوسف الآية : (٢) وفي النور الآية (٦١) وفي غافر الآية (٦٧) وفي الزخرف الآية (٣) وفي الحديد الآية : (١٧) .

(٣) في « ت » : « تفكرون » .

(٤) سورة البقرة ، الآيتان (٢١٩) و(٢٦٦) .

(٥) سورة ص الآية : (٢٩) .

(٦) لعله يقصد أبا العلاء المعري ت (٤٤٩) .

(٧) قال المعري في كتابه لزوم ما لا يلزم (٣/١٥١٧) :

وبصير الأقوم مثلي أعمى فهلما في حنْدِسٍ نتصادم =

بحقائقها ولا يكيفون شيئا منها ، فإن الله تعالى أثبتها لنفسه ، وإن كان لا سبيل لنا إلى معرفة كنهها وكيفيةها فإن الله تعالى لم يكلف عباده بذلك ، ولا إرادته منهم ، ولا جعل لهم إليه سبيلا ، بل كثير من مخلوقاته أو أكثرها لم يجعل لهم سبيلا إلى معرفة [ ٢٥/أ ] كنهه وكيفيته ، وهذه أرواحهم التي هي أدنى إليهم من كل دان قد حجب عنهم معرفة كنهها وكيفيةها .

وقد أخبرنا سبحانه عن تفاصيل يوم القيامة وما في الجنة والنار ، فقامت حقائق ذلك في قلوب أهل الإيمان وشاهدته عقولهم ولم يعرفوا كنهه ، فلا يشك المسلمون أن في الجنة أنهارا من خمر وأنهارا من عسل وأنهارا من لبن ، ولكن لا يعرفون كنه ذلك ومادته وكيفيته ، إذ كانوا لا يعرفون في الدنيا الخمر إلا ما اعتصر من الأعتاب ، والعسل إلا ما قذفت به النحل في بيوتها ، واللبن إلا ما خرج من الضروع ، والحزير إلا ما خرج من دود القز ، وقد فهموا معاني ذلك في الجنة من غير أن يكون مماثلا لما في الدنيا .

كما قال ابن عباس (١) :

« ليس في الدنيا مما في الآخرة إلا الأسماء » (٢) ، ولم يمنعهم عدم النظير

= وهو آخر آيات ستة أولها :

قد ندمننا على القبيح فأمسينا ناعلى غير قهوة نتادم

(١) تقدمت ترجمته ص (٩٠) .

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٧٤/١) وفي طبعة شاعر (٣٩١/١ - ٣٩٢) عند قوله

تعالى ﴿ وَأَتَوَاتَىٰ بِهِ مَسْنَنَهَا ﴾ من سورة البقرة ، وهو فيه بلفظ : « ليس في الدنيا مما في

الجنة إلا الأسماء » وابن أبي حاتم في التفسير رقم ٢٦٠ (٦٦/١) بلفظ « ليس في الجنة

شيء يشبه ما في الدنيا إلا الأسماء » ، وبهذا السياق أخرجه أبو نعيم في صفة الجنة

رقم ١٢٤ (١٤٧/١) والضياء المقدسي في المختارة رقم ٦ (١٠/١٦ - ١٧) وبنحوه

أخرجه البيهقي في البعث والنشور رقم ٣٦٨ ص (١٩٣) ، وهو صحيح موقوف =

في الدنيا من فهم ما أخبروا به من ذلك . فهكذا الأسماء والصفات لم يمنعهم انتفاء نظيرها [ في الدنيا ] <sup>(١)</sup> ومثالها <sup>(٢)</sup> من فهم حقائقها ومعانيها ، بل قام بقلوبهم معرفة حقائقها وانتفاء التمثيل والتشبيه عنها . وهذا هو المثل الأعلى الذي أثبتته الله سبحانه <sup>(٣)</sup> لنفسه في ثلاثة مواضع من القرآن :

أحدها : قوله تعالى ﴿ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوِّءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

الثاني : قوله تعالى ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَتُ عَلَيْهِ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

الثالث : قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ <sup>(٦)</sup> . فنفى سبحانه المثل عن هذا المثل الأعلى ، وهو ما في قلوب أهل سماواته وأرضه من معرفته والإقرار بربوبيته وأسمائه وصفاته وذاته . فهذا المثل الأعلى هو الذي آمن به المؤمنون وأنس به العارفون ، وقامت شواهد في

= على ابن عباس رضي الله عنهما .

وانظر الدر المنثور : (٩٦/١) والسلسلة الصحيحة رقم : ٢١٨٨ (٥/٢١٩ - ٢٢٠) .

وصحيح الجامع ح ٥٤١٠ ص (٩٥٣) .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) في « ت » : « وأمثالها » .

(٣) في « ت » : « تعالى » .

(٤) سورة النحل الآية : (٦٠) .

(٥) سورة الروم الآية : (٢٧) .

(٦) سورة الشورى الآية : (١١) .

قلوبهم بالتعريفات الفطرية المكملة<sup>(١)</sup> بالكتب الإلهية ، المقبولة بالبراهين العقلية . فاتفق على الشهادة بثبوت العقل والسمع والفطرة .

فإذا قال المثبت : يا الله ، قام بقلبه ربا قيوما قائما بنفسه ، مستويا على عرشه ، مكلما متكلما ، سامعا قديرا مريدا ، فعلا لما (يشاء)<sup>(٢)</sup> ، يسمع دعاء الداعين ، ويقضي حاجات السائلين ، ويفرج عن المكروبين ، ترضيه الطاعات ، وتغضبه المعاصي ، تعرج الملائكة بالأمر إليه ، وتنزل<sup>(٣)</sup> بالأمر من عنده .

وإذا شئت زيادة تعريف بهذا المثل الأعلى فعد قوى جميع المخلوقات اجتمعت لواحد منهم ، ثم كان جميعهم على قوة ذلك الواحد ، فإذا نسبت قوتهم إلى قوة الرب تعالى لم تجد نسبة إليها البتة ، كما لا تجد نسبة بين قوة البعوضة وقوة الأسد ، وإذا قدرت علوم الخلائق اجتمعت لواحد ثم قدرت [ ٢٥ / ب ] جميعهم بهذه المثابة كانت علومهم بالنسبة إلى علمه تعالى كنقرة عصفور من<sup>(٤)</sup> بحر ، وكذا في حكمته وجماله<sup>(٥)</sup> .

وقد نبهنا سبحانه وتعالى على هذا المعنى بقوله ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ آدَمَ فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمَ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفَدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾<sup>(٦)</sup> .

(١) في « ن » « الكلمة » .

(٢) في « ت » : « يريد » .

(٣) في « ن » : « وينزل » .

(٤) في « ت » : « في » .

(٥) في « ت » : « وكماله » ، والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق لما في الأصل : الصواعق (٢/٤٣٠) .

(٦) سورة لقمان الآية : (٢٧) .

فقدر البحر المحيط بالعالم مدادا ووراءه سبعة أبحر تحيط به كلها مداد يكتب به كلمات الله ، نفذت البحار ونفذت الأقلام التي لو قدرت جميع أشجار الأرض من حين خلقت إلى آخر الدنيا ولم تنفذ كلمات الله .  
وقد أخبر النبي ﷺ : « أن السموات السبع في الكرسي كحلقة ملقاة بأرض فلاة ، والكرسي في العرش كحلقة ملقاة في أرض فلاة »<sup>(١)</sup> ،  
« والعرش لا يقدر قدره إلا الله تعالى »<sup>(٢)</sup> . وهو سبحانه فوق عرشه يعلم

- (١) هو جزء من حديث طويل شهير عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه رفعه ، ولفظه : « ما السموات السبع في الكرسي إلا كحلقة ملقاة بأرض فلاة ، وفضل العرش على الكرسي كفضل تلك الفلاة على تلك الحلقة .. » الحديث ، وقد ساقه بعضهم بطوله واقتصر آخرون على ذكر طرف منه ، فمن أخرجه ابن جرير في التفسير طبعة شاكر (٣٩٩/٥) عند قوله تعالى : ﴿ وَبِيعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ . وابن أبي شيبة في كتاب العرش رقم ٥٨ ص : (٤٣٢ - ٤٣٣) وابن حبان في صحيحه رقم ٣٦١ (٢/٧٦ - ٧٩) وأبو الشيخ في العظمة رقم ٢٥٩ (٢/٦٤٨ - ٦٤٩) وأبو نعيم في الحلية (١/١٦٦ - ١٦٨) والبيهقي في الأسماء والصفات رقم ٨٦١ ، ٨٦٢ (٢/٢٩٩ - ٣٠١) ، وهو حديث ضعيف ، في سنده من لا يعرف ومن هو متهم متكلم فيه ، إلا أنه قد صح من طرق أخرى ، وله شاهد يعضده ، ولهذا قال شيخ الإسلام في الرسالة العرشية ، وهي ضمن مجموع الفتاوى : (٥٥٦/٦) : « والحديث له طرق ، وقد رواه أبو حاتم ابن حبان في صحيحه وأحمد في المسند وغيرهما » . وقال الحافظ في الفتح : (٤١١/١٣) : « .. وله شاهد عن مجاهد أخرجه سعيد بن منصور في التفسير بسند صحيح عنه » . وقال الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة بعد أن صححه تحت رقم (١٠٩) (١/٢٢٣ - ٢٢٧) وذكر له طرقا : « وجملة القول : إن الحديث بهذه الطرق صحيح .. » ، وانظر له : مختصر العلو رقم ١٠٥ (ص ١٣٠) .
- (٢) هو جزء من حديث ابن عباس . رضي الله عنهما . صحيح موقوف عليه . أخرجه الدارقطني في الصفات رقم ٣٦ ص : (٤٩ - ٥٠) والحاكم في المستدرک (٢/٢٨٢) ولفظه فيه : « الكرسي موضع قدميه والعرش لا يقدر قدره » . قال الحاكم : هذا حديث =

ويرى ما عباده عليه .

فهذا هو الذي قام بقلوب المؤمنين المصدقين العارفين به سبحانه من (١) المثل الأعلى ، فعرفوه به وعبدوه به ، وسألوه به ، فأحبوه وخافوه ورجوه ، وتوكلوا عليه وأنابوا إليه ، واطمأنوا بذكره ، وأنسوا بحبه بواسطة هذا التعريف فلم يصعب عليهم بعد ذلك معنى استوائه على عرشه وسائر ما وصف به نفسه من صفات كماله ، إذ قد أحاط علمهم بأنه لا نظير لذلك ولا مثل له ، فلم يصعب عليهم بعد ذلك معنى استوائه على عرشه وسائر ما وصف به نفسه من صفات كماله ، إذ قد أحاط علمهم بأنه لا نظير لذلك ولا مثل له ، ولم (٢) يخطر بقلوبهم مماثلة شيء من المخلوقين ، وقد أعلمهم الله سبحانه على لسان رسوله ﷺ : « أنه يقبض سمواته بيده والأرض باليد الأخرى ثم يهزهن » (٣) ، « وأن السموات السبع والأرضين السبع في كفه كخردلة في كف أحدكم » (٤) ، « وأنه يضع السموات على إصبع ، والأرضين على إصبع ، والجبال على إصبع ، والشجر على إصبع ، وسائر الخلق على إصبع » (٥) .

= صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه « ووافقه الذهبي .

(١) في « ت » : « له » .

(٢) في « ت » : « ولا » .

(٣) متفق عليه ، وقد سبق ص ( ٧٨ ) .

(٤) تقدم تخريجه ص ( ٩٠ ) .

(٥) هو جزء من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : جاء حبر من الأخبار إلى

رسول الله ﷺ فقال : يا محمد ، إنا نجد أن الله يجعل السموات على إصبع والأرضين

على إصبع . الحديث ، أخرجه البخاري في التفسير ح ٤٨١١ ص : ( ١٠٢٧ ) وفي

التوحيد ح ٧٤١٤ ، ٧٤١٥ ، ٧٤٥١ ، ٧٥١٣ ، وسلم في صفات المنافقين =

فأي يد للخلق وأي إصبع تشبه هذه اليد وهذه الإصبع حتى يكون إثباتها تشبيها وتمثيلا ؟

فقاتل الله أصحاب التحريف والتبديل ، ماذا حرموه من الحقائق الإيمانية والمعارف الإلهية ؟ وماذا تعوضوا به من زبالة الأذهان ونخالة الأفكار ؟ فما أشبههم بمن كان غذاؤهم المن والسلوى بلا تعب فآثروا عليه الفوم والعدس والبصل<sup>(١)</sup> . وقد جرت عادة الله تعالى أن يذل من آثر الأدنى على الأعلى ويجعله عبرة للعقلاء .

فأول هذا الصنف إبليس ترك السجود لآدم كبرا فابتلاه الله تعالى بالقيادة لفساق ذريته<sup>(٢)</sup> ، وعباد الأصنام لم يقرؤا بنبي من البشر ورضوا بياله<sup>(٣)</sup> من الحجر ، والجهمية نزهوا الله عن عرشه لثلا يحويه مكان ، ثم قالوا : هو في الآبار والأنجاس وفي كل مكان<sup>(٤)</sup> وهكذا طوائف الباطل لم يرضوا بنصوص الوحي فابتلوا [ ١/٢٦ ] بزبالة أذهان المتحيرين وورثة الصابئين<sup>(٥)</sup>

= ح ١٩ - ٢٢ ( ٤ / ٢١٤٧ - ٢١٤٨ ) .

(١) وهم بنو إسرائيل كما قال تعالى : ﴿ وَإِذْ قُلْنَا يَا مَعْشَرَ الْفِرْعَوْنَ أَتَمَنُّونَ أَنْ يَدْبُرَنَّ لَكُمْ أَنْفُسَكُمْ أَنْ تَخِذُوا مِنَّا زِينَةً وَأَنْتُمْ كَارِهُونَهَا ﴾ سورة البقرة الآية : ( ٦١ ) .

(٢) كما قال أبو نواس الشاعر ت ( ١٩٥ ) في ديوانه ( ص ٣١٥ ) :

عجبت من إبليس في تيمه وخبت ما أظهر من نيته  
تاه على آدم في سجدة وصار قسوا لذريرته

(٣) في « ت » : « بالهة » ، والمثبت من « د » و « ن » ، وهو الموافق لما في الأصل : الصواعق ( ٤٣٣ / ٢ ) .

(٤) انظر ما سبق ص ( ٥١ ) تعليق ( ١ ) .

(٥) سبق التعريف بالصابئة ص ( ١١٤ ) .

وأفراخ الفلاسفة الملحدون .

## فَصَلِّكَ

قبول التأويل له أسباب :

منها : أن يأتي به صاحبه مموها بزخرف من القول ، مكسوا حلة الفصاحة والعبارة الرشيقة<sup>(١)</sup> ، فتسرع العقول الضعيفة إلى قبوله واستحسانه ، قال الله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطَانِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرَفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> .

فذكر سبحانه أنهم يستعينون على مخالفة أمر الأنبياء بما يزخرفه بعضهم لبعض من القول ، فتغتر<sup>(٣)</sup> به الأعمار<sup>(٤)</sup> وضعفاء العقول . فذكر السبب الفاعل والقابل ، وهو ما يغر السامع من زخرف القول ، فلما أصغت إليه ورضيته اقترفت ما تدعوا إليه من الباطل قولاً وعملاً . فتأمل هذه الآيات وما تحتها من [ هذا ]<sup>(٥)</sup> المعنى العظيم القدر الذي فيه بيان أصول الباطل والتنبيه على مواقع الحذر منها ، وإذا تأملت مقالات أهل

(١) في « د » و « ن » : « الرشقة » .

(٢) سورة الأنعام الآية : (١١٢) .

(٣) في « ت » : « فيغتر » .

(٤) في « ن » : « الأعمار » .

والأعمار جمع غمر ، مثل قفل وأقفال : وهو الجاهل الغر الذي لم يجرب الأمور ، قال ابن سيده : « ويقتاس من ذلك لكل من لا غناء عنده ولا رأي » ، انظر اللسان والتاج مادة « غمر » .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط سن « ت » .

[ ذكر  
الأسباب  
التي تسهل  
على  
النفوس قبول  
التأويل ]  
[ السبب  
الأول ]

الباطل رأيتهم قد كسوها من العبارات المستحسنة ما يسرع إلى قبوله كل من ليس له بصيرة نافذة ، فيسمون أم الخبائث أم الأفراح<sup>(١)</sup> ويسمون اللقمة الملعونة التي هي الحشيشة : لقيمة الذكر والفكر ، التي تثير العزم الساكن إلى أشرف الأماكن<sup>(٢)</sup> ويسمون مجالس الفجور مجالس الطيبة حتى إن بعضهم لما عدل عن شيء من ذلك قالوا له : ترك المعاصي والتخوف منها إساءة ظن برحمة<sup>(٣)</sup> الله وجرأة على سعة عفوه ومغفرته ، فانظر ما تفعل هذه الكلمة في قلب ممتلىء بالشهوات ، ضعيف العلم والبصيرة .

[ السبب  
الثاني ]

السبب الثاني : أن يخرج المعنى الذي يريد إبطاله في صورة مستهجنة تنفر عنها القلوب وتنبو عنها الأسماع ، فيسمى عدم الانبساط إلى الفساق سوء

(١) لم أقف على تسمية الخمر بهذا الاسم مع رجوعي إلى ما ألف في أسماؤها خاصة ككتاب تنبيه البصائر في أسماء أم الكبائر للإمام العلامة ابن دحية (ت ٦٣٣) وهو لا يزال مخطوطاً . ثم وقفت على كلام للمؤلف رحمه الله تعالى في مصنفه إغاثة اللهفان (١/ ١٨٠) وهو يذكر مكر إبليس وكيد قائله : « ومنه ورث أتباعه تسمية الأمور المحرمة بالأسماء التي تحب النفوس مسمياتها ، فسموا الخمر أم الأفراح . . . » .

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى : « . . . وكذلك أهل الفجور المترفين قد يظن أحدهم أنه لا يمكنه فعل الواجبات إلا بما يفعله من الذنوب ، ولا يمكنه ترك المحرمات إلا بذلك ، وهذا يقع لبشر كثير من الناس ، منهم من يقول إنه لا يمكن أداء الصلوات واجتناب الكلام المحرم من الغيبة وغيرها إلا بأكل الحشيشة ، ويقول الآخر : إن أكلها يُعينه على استنباط العلوم وتصفية الذهن ، حتى يسميها بعضهم معدن الفكر والذكر ومحركة العزم الساكن . . . » .

مجموع الفتاوى (٤٦٨/١٤) .

وينظر تلبس إبليس (ص ٣٦٠) وإغاثة اللهفان (١/ ١٨٠) .

(٣) في « ن » : « رحمة » .

خلق<sup>(١)</sup> ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فتنة وشرا وفضولا ،  
 ويسمون صفات الكمال لله تعالى تجسيما وتشبيها وتمثيلا ، ويسمون العرش  
 حيزا وجهة ، ويسمون الصفات أعراضا ، والأفعال حوادث ، والوجه  
 واليدين أبعاضا ، والحكم والغايات<sup>(٢)</sup> التي يفعل لأجلها أعراضا<sup>(٣)</sup> . فلما  
 وضعوا لهذه المعاني الصحيحة تلك الألفاظ المستكرهة تم لهم من تعطيلها  
 ونفيها ما أرادوه ، فقالوا لضعفاء العقول : اعلّموا أن ربكم منزّه عن  
 الأعراض والأغراض والأبعاض والجهات والتركيب والتجسيم والتشبيه ،  
 فلم يشك أحد - لله في قلبه وقار وعظمة - في تنزيه الرب تعالى عن ذلك .  
 وقد اصطلحوا على تسمية سمعه وبصره وعلمه وقدرته وإرادته وحياته  
 أعراضا ، وعلى تسمية وجهه الكريم ويديه المبسوطتين أبعاضا ، وعلى  
 تسمية استوائه على عرشه وعلوه على خلقه تحيزا ، وعلى تسمية نزوله إلى  
 سماء الدنيا وتكليمه بقدرته ومشيتته بقدرته إذا شاء ، وغضبه بعد [ ٢٦ /  
 ب ] رضاه ، [ رضاه بعد غضبه ]<sup>(٤)</sup> حوادث ، وعلى تسمية الغاية التي  
 يتكلم ويفعل لأجلها غرضاً<sup>(٥)</sup> ، واستقر ذلك في قلوب المبلغين<sup>(٦)</sup> عنهم ،  
 فلما صرحوا لهم بنفي ذلك بقي السامع متحيرا أعظم حيرة بين نفي هذه

(١) في « ن » : « الخلق » .

(٢) في « ت » : « والآيات » .

(٣) في « د » و « ن » : « أعراضا » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) في « د » و « ن » : « عرضا » .

(٦) في الأصل : الصواعق ( ٢ / ٤٤٠ ) : « المثلّين » ، وأفاد محقق الكتاب أن في بعض

النسخ « المبلغين » .

الحقائق التي أثبتتها الله لنفسه وأثبتها له جميع رسله وسلف الأمة بعدهم وبين إيجابتها ، وقد قام معه<sup>(١)</sup> شاهد نفيها بما تلقاه عنهم .

فأهل السنة هم الذين كشفوا زيف هذه الألفاظ وبينوا زخرفها وزغلتها<sup>(٢)</sup> ، وأنها ألفاظ مموهة بمرتلة طعام طيب الرائحة في إثناء حسن اللون والشكل ، ولكن الطعام مسموم ، فقالوا ما قاله إمام أهل السنة أحمد بن حنبل<sup>(٣)</sup> : « لا نزيل عن الله صفة من صفاته لأجل شناعة المشنعين »<sup>(٤)</sup> .

ولما أراد المتأولون المعطلون تمام هذا الغرض اخترعوا لأهل السنة ألقابا قبيحة وسموهم حشوية ، ومجبرة ، ومجسمة ، ومشبهة ، ونحو ذلك<sup>(٥)</sup> . فتولد من تسميتهم لصفات الرب وأفعاله ووجهه ويديه بتلك الأسماء ، وتلقيب من أثبتها له بهذه الألقاب ولعنة<sup>(٦)</sup> أهل الإثبات من أهل السنة وتبديعهم وتضليلهم وتكفيرهم وعقوبتهم ، ولقوا منهم ما لقي الأنبياء وأتباعهم من أعدائهم . وهذا الأمر<sup>(٧)</sup> لا يزال حتى يرث الله الأرض ومن عليها .

(١) في « ن » : « معهم » .

(٢) « الزغل » : محرقة : « الغش » انظر لسان العرب وتاج العروس مادة : « زغل » .

(٣) تقدمت ترجمته ص ( ٢١ ) .

(٤) ذكره القاضي أبو يعلى في إبطال التأويلات (١/٤٤) و(٢/٢٩٧) من رواية حنبل بن إسحاق عنه . وكذا ذكره ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية ص : (٢١٢) نقلا عن كتاب السنة لأبي بكر الخلال .

(٥) انظر ما سبق عن هذه الألقاب ص ( ٦٩ ) مع التعليق ( ٤ ) .

(٦) في « ت » : « ولعن » .

(٧) في « د » : « أمر » .

السبب الثالث : أن يعزو المتأول تأويله إلى جليل القدر نبيل الذكر من العقلاء أو من آل بيت النبي ﷺ أو من حصل له في الأمة ثناء جميل ولسان صدق ، ليحليه بذلك في قلوب الجهال ، فإنه من شأن الناس تعظيم كلام من يعظم قدره في نفوسهم ، حتى إنهم ليقدمون كلامه على كلام الله ورسوله ويقولون هو أعلم بالله منا .

وبهذه الطريق توصل الرافضة<sup>(١)</sup> والباطنية<sup>(٢)</sup> والإسماعيلية<sup>(٣)</sup>

(١) الرافضة : فرقة من الشيعة ، سموا بذلك لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر . رضي الله عنهما . وقيل : لرفضهم زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عندما خرج لقتال هشام بن عبد الملك الأموي سنة (١٢٠) فجعل أصحابه من أهل الكوفة يطعنون في الشيخين وطلبوا منه أن يتبرأ منهما ، فنهاهم عن ذلك وقال : هما وزيراً جدي أتولاهما وأتبرأ ممن تبرأ منهما فقاموا وتفرقوا عنه ورفضوا قوله ، فقال لهم : رفضتموني ؟ فقالوا : نعم ، فلقبوا بهذه التسمية . ومن أقوالهم ومعتقداتهم : إجماعهم على إمامة علي وتقديمه نصاً ، وأن أكثر الصحابة ضلوا بتركهم الاقتداء به ، وأن الأئمة معصومون لا يجوز عليهم الغلط والخطأ والنسيان والسهو وإمامتهم تكون بالنص . . . وللوقوف على باقي مقالاتهم وعدد فرقهم وتفاصيل مذهبهم انظر : مقالات الإسلاميين (٨٨/١) وما بعدها ، والتبني والرد للملطي ص (٢٩ - ٤٨) والبرهان للسكسكي ص (٦٥ - ٨٥) وخطط المقرئ (٢/٣٥١ - ٣٥٤) .

(٢) تقدم التعريف بهم ص (١٢٤) .

(٣) الإسماعيلية : فرقة من الشيعة سميت بهذا الاسم لقولهم بإمامة إسماعيل بن جعفر بعد أبيه الصادق ، ومن بعده بإمامة ابنه محمد ، ومن أشهر ألقاب هذه الطائفة : الباطنية ؛ لقولهم إن للنصوص ظواهر وبواطن ، وتلك البواطن هي لبها وحقيقتها ، وبالسبعية ؛ لقولهم بسبعية أئمة آخرهم محمد بن إسماعيل ، وبالقرامطة والمزدكية والملاحدة والتعليمية كما سبق الكلام عن الباطنية ص (١٢٤) .

والإسماعيلية يوافقون الإمامية في الصادق ومن قبله ، ويخالفونهم في الكاظم ومن بعده وكذا ينفون صفات الله تعالى ، ويقولون بالتناسخ وإنكار القيامة والبعث والحساب =

والنصيرية<sup>(١)</sup> إلى تنفيق باطلهم وتأويلاتهم حتى أضافوها إلى أهل بيت رسول الله ﷺ لما علموا أن المسلمين متفقون على محبتهم وتعظيمهم فانتما إليهم ، وأظهروا من محبتهم وإجلالهم ، وذكر مناقبهم ما خيل إلى السامع<sup>(٢)</sup> أنهم أولياؤهم ، ثم نفقوا باطلهم بنسبته إليهم .  
فلا إله إلا الله كم من زندقة وإلحاد وبدعة قد نفقت في الوجود بسبب ذلك وهم براء منها .

وإذا تأملت هذا السبب رأيت أنه هو الغالب على أكثر النفوس ، فليس معهم سوى إحسان الظن بالقاتل<sup>(٣)</sup> بلا برهان من الله قادم إلى ذلك .  
وهذا ميراث بالتعصيب من الذين عارضوا دين الرسل بما كان

= والجنة والنار . . إلى غير ذلك من عقائدهم الخاطئة الفاسدة .

انظر عن هذه الفرقة المارقة : عقائد الثلاث والسبعين فرقة : (٤٨٩/٢) وما بعدها ، والبرهان للسكسكي ص (٨١ - ٨٥) وإرشاد القاصد ص (٨١ - ٨٢) والحركات الباطنية في العالم الإسلامي ص (٥٧ - ١٣٤) .

(١) النصيرية طائفة من الباطنية ومن الشيعة الغلاة ، ينسبون لمحمد بن نصير النميري البصري الذي عاش في القرن الثالث الهجري ، وكان قد ادعى النبوة وأنه رسول من الحسن العسكري ، ومن عقائد هذه النحلة قولهم بالوهية علي بن أبي طالب وبتناسخ الأرواح وإباحة المحارم ونكاح الرجال وتعظيم ابن ملجم قاتل علي وتقديس الخمر وتأويل ظاهر النصوص بتأويلات باطنية فاسدة .

انظر : عقائد الثلاث والسبعين فرقة (٤٨٨/٢) ، والبرهان للسكسكي ص (٦٧) وفتوى شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (١٤٥/٣٥ - ١٦٠) والحركات الباطنية في العالم الإسلامي (ص ٣٢١ - ٤٣٤) .

(٢) في « ت » : « السامع مع » .

(٣) في « ت » : « بالتأويل » والمثبت من « د » و« ن » وهو الصواب كما يظهر من السياق

عليه الآباء والأسلاف .

وهذا شأن كل مقلد لمن يعظمه فيما خالف فيه الحق إلى يوم القيامة .

## فَصَّكَ

في بيان أن أهل التأويل لا يمكنهم [ إقامة ] <sup>(١)</sup> الدليل السمعي على مبطل أبدا ، وهذا <sup>(٢)</sup> من أعظم آفات التأويل

من المعلوم أن كل مبطل أنكر على خصمه شيئا من الباطل قد شاركه في بعضه أو نظيره فإنه لا يتمكن من دحض حجته ، لأن خصمه تسلط عليه بمثل ما تسلط هو به عليه .

[ مثال ما  
يحتج به  
المؤول ليرد  
عليه خصمه ]

[ ٢٧/أ ] مثاله : أن يحتج من يتأول <sup>(٣)</sup> الصفات الخبرية وآيات الفوقية والعلو على من ينكر ثبوت صفة السمع والبصر والعلم بالآيات والأحاديث الدالة على ثبوتها ، فيقول له خصمه : هذه عندي مؤولة كما أولت نصوص الاستواء والفوقية والوجه واليدين والنزول والضحك والفرح والغضب والرضا ونحوها ، فما الذي جعلك أولى بالصواب (في تأويلك) <sup>(٤)</sup> مني ؟ فلا يذكر سببا على التأويل إلا أتاه خصمه بسبب من جنسه أو أقوى منه أو دونه .

[ المثال  
الأول ]

وإذا استدل المتأول على منكري المعاد وحشر الأجساد بنصوص الوحي ،

[ المثال  
الثاني ]

(١) ما بين المعرفتين ساقط من « ت » .

(٢) في « ت » : « هذا » .

(٣) في « ت » : « تأول » .

(٤) في « د » و « ن » : « من تأويلك » .

أبدوا لها تأويلات تخالف ظاهرها وحقائقها ، وقالوا لمن استدل بها عليهم :  
تأويلنا لهذه الظواهر كتأويلك لنصوص الصفات ، ولاسيما فإنها أكثر  
وأصرح ، فإذا تطرق التأويل إليها فهو إلى ما دونها أقرب تطرقاً<sup>(١)</sup> .

[ المثال  
الثالث ]

وإذا استدل بالنصوص الدالة على فضل الشيخين وسائر الصحابة تأولوها  
بما هو من جنس تأويلات<sup>(٢)</sup> الجهمي .

[ المثال  
الرابع ]

وإذا احتج الجهمي على الخارجي بالنصوص الدالة على إيمان مرتكب  
الكبائر وأنه لا يكفر ولا يخلد في النار ، واحتج بها على الوعيدية القائلين  
بنفوذ الوعيد والتخليد<sup>(٣)</sup> ، قالوا : هذه متأولة ، وتأويلها أقرب من تأويل  
نصوص الصفات ، وإذا احتج على المرجئة<sup>(٤)</sup> بالنصوص الدالة على أن

(١) انظر ما سبق .

(٢) في « ت » : « تأويل » .

(٣) وهم الخوارج والمعتزلة الذين يقولون بتخليد أهل الكبائر في النار إن ماتوا عليها تخليدا  
أبديا ، تحقيقا لوعيد الله بالعقاب للعصاة ، إذ لا يجوز عليه الخلف والكذب ، وإنفاذ  
الوعد والوعيد أحد الأصول الخمسة عند المعتزلة ، إلا أن الخوارج قالوا بتعذيب هؤلاء  
عذاب الكافرين ، وذهبت المعتزلة : إلى أن عذابهم ليس كعذاب الكفار .

انظر مقالات الإسلاميين : ( ٢٠٤ / ١ ) وشرح الأصول الخمسة ص ( ١٣٥ - ١٣٦ )  
وأصول الدين ص : ( ٢٤٢ - ٢٤٤ ) والملل والنحل ( ٥٧ / ١ - ٥٨ ) .

(٤) المرجئة : اسم فاعل من الإرجاء ، ويدل في العربية على معنيين ، أحدهما : التأخير ،  
تقول : أرجأت كذا إذا أخرته ، ومنه قوله تعالى : ﴿ قَالُوا آتِنَا زُكْرًا وَبَارِكْ فِي الْأَرْضِ  
كَحَبِيرِينَ ﴾ أي أخره وأمهله . ثانيهما : إعطاء الرجاء ، كقولك : أرجيت فلانا : أي  
أعطيته الرجاء . فيكون إطلاق هذا الاسم باعتبار المعنى الأول أنهم يؤخرون العمل عن  
سمى الإيمان لكونه بزعمهم هو المعرفة فقط ، وباعتبار المعنى الثاني لقولهم : لا يضر  
مع الإيمان ذنب ، كما لا تنفع مع الكفر طاعة ، لأنه شيء واحد لا يزيد ولا ينقص  
ولا يتفاضل أهله فيه ، والمرجئة من حيث الجملة أربعة أصناف : مرجئة الخوارج ،  
ومرجئة القدرية ، ومرجئة الجبرية ، والمرجئة الخالصة .

الإيمان قول وعمل ونية يزيد وينقص ، قالوا : هذه النصوص قابلة للتأويل كما قبلته نصوص الاستواء والفوقية والصفات الخبرية ، فنعمل فيها ما عملتم أنتم في تلك النصوص .

فقد بان أنه<sup>(١)</sup> لا يمكن أهل التأويل أن يقيموا على مبطل حجة من كتاب ولا سنة ، ولم يبق لهم إلا نتائج الأفكار وتصادم الآراء ، لاسيما وقد أعطى الجهمي من نفسه أن أكثر اللغة مجاز ، ( وأن الأدلة اللفظية لا تفيد اليقين )<sup>(٢)</sup> ( وأن العقل إذا عارض السمع وجب تقديم العقل )<sup>(٣)</sup> .

بل نقول :<sup>(٤)</sup> إنه لا يمكن أرباب التأويل أن يقيموا على مبطل حجة عقلية أبدا ، وهذا أعجب من الأول ، وبيانه : أن الحجج السمعية مطابقة للمعقول ، والسمع الصحيح لا ينفك عن العقل الصريح ، بل هما أخوان وصل الله تعالى بينهما ، فقال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّهُمْ فِيمَا إِن مَكَّنَّكُمْ فِيهِ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَرًا وَأَفْئِدَةً فَمَا أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَرُهُمْ وَلَا أَفْئِدَتُهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾<sup>(٥)</sup> فذكر ( ما ينال )<sup>(٦)</sup> به العلوم وهي السمع والبصر والفؤاد الذي هو محل العقل .

[ عجز  
المؤولة عن  
إقامة دليل  
عقلي على  
مبطل أبدا ]

= انظر القول فيهم وفي بيان فرقهم ومقالاتهم : مقالات الإسلاميين : ( ١ / ٢١٣ - ٢٣٤ ) والفرق بين الفرق ص ( ٢٠٢ ) وما بعدها ، والتبصير في الدين ص ( ٩٧ - ٩٩ ) . وذكر مذاهب الفرق لليافعي : ص ( ١٣٢ - ١٤٧ ) .

- (١) في « ت » : « بأنه » .
- (٢) هذا من الطواغيت الأربعة التي من أجلها أُلّف هذا الكتاب لهدمها وهداها وطرحها .
- (٣) هذا من الطواغيت الأربعة التي من أجلها أُلّف هذا الكتاب لهدمها وهداها وطرحها .
- (٤) في « ن » : « يقول » .
- (٥) سورة الأحقاف الآية : ( ٢٦ ) .
- (٦) في النسخ الخطية : « ما يتأول » . والمثبت من الأصل : الصواعق ( ٢ / ٤٥٧ ) ولعله الصواب

وقال تعالى : ﴿ وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴾<sup>(١)</sup>  
 فأخبروا أنهم خرجوا عن موجب السمع والعقل .  
 وقال تعالى : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> ، ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> .  
 وقال تعالى : ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفُرَاتِ أَمْرَ عَلَى قُلُوبِ أَقْفَالِهَا ﴾<sup>(٤)</sup> ، فدعاهم  
 إلى استماعه بأسماعهم وتدبره بعقولهم .  
 ومثله قوله : ﴿ أَفَلَمْ يَذَكِّرُوا الْقَوْلَ ﴾<sup>(٥)</sup> .  
 وقال تعالى : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرٍ لِمَنْ كَانَ لَهُ<sup>(٦)</sup> قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ  
 شَهِيدٌ ﴾<sup>(٧)</sup> .

فجمع سبحانه [ ٢٧/ب ] بين السمع والعقل وأقام بهما<sup>(٨)</sup> حجته على عباده ، فلا (ينفك)<sup>(٩)</sup> أحدهما عن صاحبه أصلا ، فالكتاب المنزل والعقل المدرك حجة الله على خلقه ، وكتابه هو الحجة العظمى ، فهو الذي عرفنا ما لم يكن لعقولنا سبيل إلى استقلالها<sup>(١٠)</sup> بإدراكه أبدا .

(١) سورة الملك الآية : (١٠) .

(٢) سورة يونس الآية : (٦٧) .

(٣) سورة الرعد الآية : (٤) .

(٤) سورة محمد الآية : (٢٤) .

(٥) سورة المؤمنون الآية : (٦٨) .

(٦) « له » ساقطة من « ن » .

(٧) سورة ق الآية : (٣٧) .

(٨) في « ت » : « بها » .

(٩) في « ن » : « ينقل » .

(١٠) في « ن » : « استقلاله » .

فليس (١) لأحد عنه مذهب ولا إلى غيره مفرع في مجهول يعلمه ومشكل يستبينه ، فمن ذهب عنه فإليه يرجع ، ومن دفع حكمه فيه يحاج خصمه ، إذ (٢) كان بالحقيقة هو (٣) المرشد إلى الطرق العقلية والمعارف اليقينية ، فمن رد من مدعي البحث والنظر حكومته ودفع قضيته فقد كابر وعاند ولم يكن لأحد سبيل إلى إفهامه ، وليس لأحد أن يقول : إني غير راض بحكمه بل بحكم العقل ، فإنه متى رد حكمه فقد رد حكم العقل الصريح وعاند الكتاب والعقل .

[ ذكر  
الأسباب  
الداعية  
لتقديم العقل  
على السمع  
عند النفاة ]

والذين زعموا من قاصري العقل والسمع أن العقل يجب تقديمه على السمع عند معارضتهما إنما أتوا من جهلهم بحكم العقل ومقتضى السمع ، فظنوا ما ليس بمعقول معقولا ، وهو (٤) في الحقيقة شبهات توهم أنه عقل صريح وليست كذلك ، أو من جهلهم بالسمع إما نسبتهم إلى الرسول ما لم يقله ، أو نسبتهم إليه ما لم يرده بقوله ، وإما لعدم تفريقهم بين ما لا يدرك بالعقول [ وبين ما تدرك استحالته بالعقول ] (٥) .

فهذه أربعة أمور أوجبت لهم ظن التعارض بين السمع والعقل ، والله سبحانه حاج عباده على ألسن رسله فيما أراد تقريرهم به وإلزامهم إياه

(١) في « ت » : « وليس » .

(٢) في النسخ الخطية : « إذا » ، والمثبت من الأصل : الصواعق : (٤٥٩/٢) .

(٣) في « ت » : « فهو » .

(٤) في « ت » : « فهو » .

(٥) ما بين المعقوفين أثبتته من الأصل : الصواعق (٤٥٩/٢) والسياق يقتضيه ويرتضيه ،

والعبارة مع سابقتها مضطربة بين طبعة الجامعة الإسلامية (٢٨٢/١) وطبعة دار

العاصمة في الموضع المشار إليه ، فاقتضى التنبيه .

بأقرب الطرق إلى العقل وأسهلها تناولا وأقلها تكلفا وأعظمها غناء<sup>(١)</sup> ونفعا فحججه سبحانه العقلية التي في كتابه جمعت بين كونها عقلية سمعية ظاهرة واضحة قليلة المقدمات :

مثل قوله تعالى فيما حاج به عباده من إقامة التوحيد وبطلان الشرك وقطع أسبابه وحسم مواده كلها ﴿ قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهَا مِنْ شَرْكٍ وَمَا لَكُمْ مِنْهُمْ مَنْ ظَهَرَ ﴾ وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ ﴿<sup>(٢)</sup> فتأمل كيف أخذت هذه الآية على المشركين مجامع الطرق التي دخلوا منها<sup>(٣)</sup> إلى الشرك ، وسد بها عليهم أبلغ سد وأحكمه ، فإن العابد إنما يتعلق بالمعبود لما يرجو من نفعه ، وإلا فلو كان لا يرجو [ منه ]<sup>(٤)</sup> منفعة لم يتعلق قلبه به وحينئذ فلا بُد أن يكون المعبود مالكا للأسباب التي ينفع<sup>(٥)</sup> بها عباده أو شريكا للملكها ، أو ظهيرا أو وزيرا أو معاونا له ، أو وجيها ذا حرمة وقدر يشفع عنده ، فإذا انتفت هذه الأمور الأربعة من كل وجه انتفت أسباب الشرك وانقطعت مواده ، فنفى سبحانه عن آلهتهم أن تملك مثقال ذرة في السموات والأرض ، فقد يقول المشرك : هي شريكة المالك الحق ، فنفى شركتها له . فيقول المشرك : قد يكون ظهيرا [ ٢٨/أ ] أو وزيرا أو معاونا ، فقال :

[ ذكر الحجج  
العقلية التي  
تضمنها  
القرآن الكريم  
والأمثلة عليها ]  
المثال  
[ الأول ]

(١) في « ت » : « غنى » .

(٢) سورة سبأ ، الآيتان : (٢٢) و(٢٣) .

(٣) في « ت » : « فيها » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) في « ن » : « يتنفع » .

﴿ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِّنْ ظَهِيرٍ ﴾ ، فلم <sup>(١)</sup> يبق إلا الشفاعة فنفاها عن ألهتهم ، وأخبر أنه لا يشفع أحد عنده إلا بإذنه ، فإن لم يأذن للشافع لم يتقدم بالشفاعة بين يديه كما يكون في حق المخلوقين ، فإن المشفوع عنده يحتاج إلى الشافع ومعاونته له ، فيقبل شفاعته وإن لم يأذن له فيها .  
وأما من كل ما سواه ففقير <sup>(٢)</sup> إليه بذاته ، وهو <sup>(٣)</sup> الغني بذاته عن كل ما سواه ، فكيف يشفع ( عنده أحد ) <sup>(٤)</sup> بغير إذنه ؟

[ المسال  
الثاني ]

وكذلك : قوله سبحانه مقررًا برهان التوحيد أحسن تقرير وأبلغه وأوجزه ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَّابْتَغَوْا إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا ﴾ <sup>(٥)</sup> فإن الآلهة التي كانوا يثبتونها معه كانوا يعترفون بأنها عبيده ومماليكه ، ومحتاجة إليه ، فلو كانوا <sup>(٦)</sup> آلهة كما يقولون لعبدوه وتقربوا إليه وحده دون غيره ، فكيف يعبدونهم دونه ؟

(١) في « ت » : « ولم » .

(٢) في النسخ الخطية : « فقير » والمثبت هو الأولى لوقوعه في جواب الشرط ، فإن « أما » قائمة مقام أداة الشرط وفعله ، ولا بد من فاء تالية لتاليها ، قال ابن مالك في ألفيته (ص ٥٣) :

أما كمهايك من شيء وفا لتلو تلوها وجوبا ألفا  
وحذف ذي الفاقل في نشر إذا لم يك قول معها قد نيدا  
وللشرح ومزيد التفصيل ينظر شرح ابن عقيل على الألفية (٤/ ٥٢ - ٥٤) وأوضح المسالك لابن هشام (٣/ ٢٠٦ - ٢٠٨) .

(٣) في « ت » : « فهو » .

(٤) في « ن » : « أحد عنده » : بالتقديم والتأخير .

(٥) سورة الإسراء الآية : (٤٢) .

(٦) في « ن » : « كان » .

وقد أفصح سبحانه بهذا بعينه في قوله : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ ﴾ (١) ، أي هؤلاء الذين تعبدونهم من دوني هم عبيدي كما أنتم عبيدي ، يرجون رحمتي ويخافون عذابي ، فلماذا تعبدونهم من دوني ؟

[ المال  
الثالث ]

وقال تعالى : ﴿ مَا أَخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنَ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ ﴾ (٢) . فتأمل هذا البرهان الباهر بهذا اللفظ الوجيه البين ، فإن (٣) الإله الحق لا بد أن يكون خالقا فاعلا يوصل إلى عابده النفع ويدفع عنه الضرر ، فلو كان معه سبحانه إله لكان له خلق وفعل ، وحينئذ فلا يرضى شركة الإله الآخر معه ، بل إن قدر على قهره وتفرد به بالإلهية دونه فعل ، وإن لم يقدر على ذلك انفرد بخلقه وذهب به ، كما انفرد ملوك الدنيا عن بعضهم [ بعضا ] (٤) بمماليكهم إذا لم يقدر المنفرد على قهر الآخر والعلو عليه . فلا بد من أحد أمور ثلاثة :

إما أن يذهب كل إله بخلقه وسلطانه .

وإما أن يعلو بعضهم على بعض .

وإما أن يكونوا كلهم تحت قهر إله واحد يتصرف فيهم ، ولا يتصرفون فيه ، ويمتنع من حكمهم ولا يمتنعون من حكمه ، فيكون وحده هو الإله وهم العبيد المرئوبون المقهورون .

(١) سورة الإسراء الآية : (٥٧) .

(٢) سورة المؤمنون الآية : (٩١) .

(٣) في « ن » : « بأن » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

وانتظام أمر العالم العلوي والسفلي وارتباط بعضه ببعض وجريانه على نظام محكم لا يختلف ولا يفسد من أدل دليل على أن مدبره واحد لا إله غيره ، كما دل دليل التمانع <sup>(١)</sup> ، على أن خالقه واحد لا رب غيره ، فذاك تمانع في

(١) دليل التمانع : هو الذي اعتمده الأشاعرة والماتريدية وغيرهم وعولوا عليه في الاستدلال على وحدانية الله تعالى وتزييه عن الند والشريك ، على أنه مأخوذ من قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ وتقريره كما يقول الأشعري في اللمع ص : (٢٠ - ٢١) : « فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : لِمَ قَلْتُمْ إِنْ صَانَعَ الْأَشْيَاءَ وَاحِدٌ ؟ قِيلَ لَهُ : لِأَنَّ الْإِثْنَيْنِ لَا يَجْرِي تَدْبِيرُهُمَا عَلَى نِظَامٍ وَلَا يَتَسَقَّ عَلَى إِحْكَامٍ ، وَلَا بَدَّ أَنْ لَا يَلْحَقَهُمَا الْعَجْزُ أَوْ وَاحِدًا مِنْهُمَا ، لِأَنَّ أَحَدَهُمَا إِذَا أَرَادَ أَنْ يَجْعَلَ إِنْسَانًا وَأَرَادَ الْآخَرَ أَنْ يَمِيتَهُ لَمْ يَجَلْ أَنْ يَتِمَّ مَرَادُهُمَا جَمِيعًا ، أَوْ لَا يَتِمَّ مَرَادُهُمَا ، أَوْ يَتِمَّ مَرَادُ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرَ ، وَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَتِمَّ مَرَادُهُمَا جَمِيعًا ، لِأَنَّهُ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ الْجَسْمُ حَيًّا مِيتًا فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ ، وَإِنْ لَمْ يَتِمَّ مَرَادُهُمَا جَمِيعًا وَجِبَّ عَجْزُهُمَا ، وَالْعَاجِزُ لَا يَكُونُ إِلَهًا وَلَا قَدِيمًا ، وَإِنْ تَمَّ مَرَادُ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرَ وَجِبَّ الْعَجْزُ لِمَنْ لَمْ يَتِمَّ مَرَادُهُ مِنْهُمَا ، وَالْعَاجِزُ لَا يَكُونُ إِلَهًا وَلَا قَدِيمًا ، فَدَلَّ مَا قُلْنَا عَلَى أَنَّ صَانِعَ الْأَشْيَاءِ وَاحِدٌ ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ فهذا معنى احتجاجنا آنفاً .

وانظر : رسالته إلى أهل الثغر ص : (١٥٦ - ١٥٧) والتوحيد للماتريدي : ص (٢٠) وتمهيد الأوائل ص : (٤٥) والإنصاف للباقلاني ص (٣٤) ولمع الأدلة ص : (٨٦ - ٨٧) والإرشاد ص : (٦٩) وما بعدها ، والتمهيد للامشي : (٥١ - ٥٢) وتبصرة الأدلة (١/ ٨١ - ٩٢) وقانون التأويل ص (٥٠٢ - ٥٠٣) والمحصل للرازي : (ص ٤٥٢ - ٤٥٤) والأربعين في أصول الدين (١/ ٣١٢) وما بعدها ، والمسائل الخمسون (ص ٥٨) ومعالم أصول الدين (ص ٥٧ - ٥٩) ولباب العقول للمكلائي ص : (١٩٧) وما بعدها ، وشرح المواقف ( القسم المحقق ) (ص ٦٨) وما بعدها .

إلا أن شيخ الإسلام ابن تيمية ينتقد الأشاعرة وموافقهم في استدلالهم بهذه الآية على هذا الدليل ، وإن كان يقرر أنه دليل عقلي صحيح موصل إلى المطلوب في إثبات وحدانية الربوبية ، وأن في القرآن الكريم من الأدلة العقلية ما يشهد لهذا الدليل ، كما في قوله تعالى :

الفعل والإيجاد ، وهذا تمناع في (١) الغاية والإلهية (٢) ، فكما يستحيل أن يكون للعالم ( ربان خالقان متكافئان ) (٣) يستحيل أن يكون له إلهان معبودان .

[ المسال  
الرباع ]

ومن ذلك : قوله تعالى : ﴿ هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ ﴾ (٤) .

فله ما أحل هذا اللفظ وأوجزه وأدله على بطلان الشرك ، فإنهم إن

= ﴿ مَا أَخَذَ اللَّهُ مِنْ كَلْبٍ وَمَا كَاتَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَدَّهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ ﴾ . قال - رحمه الله - في اقتضاء الصراط المستقيم : (٢) / (٨٤٦) : « هذه الآية - يعني قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهَا إِلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ - ليس المقصود بها ما يقوله من يقوله من أهل الكلام من ذكر دليل التمانع الدال على وحدانية الرب تعالى ، فإن التمانع يمنع وجود المفعول ، لا يوجب فساده بعد وجوده ، وذلك يذكر في الأسباب والبدائيات التي تجري مجرى العلل الفاعلات ، والثاني يذكر في الحكم والنهايات التي تذكر في العلل التي هي الغايات كما في قوله : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ . فقدم الغاية المقصودة على الوسيلة الموصلة » .  
فالآية إذا دالة على توحيد الألوهية المتضمن لتوحيد الربوبية .

ومعناها كما يقول الشيخ : « وما فسدتا فليس فيهما آلهة إلا الله ، وهذا بين لا يحتاج إلى أن يبين بالخطاب .. » الخ . المنهاج : (٣/٣١٤) .

وينظر بتوسع : درء التعارض (٩/٣٤٨ - ٣٧٨) وشرح الأصفهانية تحقيق السعوي ص : (١٠٣) وما بعدها ، ومنتهاج السنة (٣/٣٠٤ - ٣٣٦) والصفدية (١/٩٢) ، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة (٣/١٠٢١ - ١٠٢٨) .

(١) في « د » و « ن » : « من » .

(٢) في « ت » : « والألوهية » .

(٣) في النسخ الخطية : « ربين خالقين متكافئين » .

(٤) سورة لقمان الآية : (١١) .

زعموا [ ٢٨/ب ] أن آلهتهم خلقت شيئا<sup>(١)</sup> مع الله طولبوا بأن يروه إياه ، وإن اعترفت بأنها أعجز وأضعف وأقل من ذلك كانت آلهتها<sup>(٢)</sup> باطلا ومحالا ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ<sup>(٣)</sup> مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ أَتُنُونِي بِكِتَابٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَرُونَ قَوْلَ عَالِمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾<sup>(٤)</sup> ، فطالبهم بالدليل ( العقلي والسمعي )<sup>(٥)</sup> .

[ المثال  
الخامس ]

وقال تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ قُلْ أَفَاتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ لَا يَمْلِكُونَ لِأَنْفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَبَّهُ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴾<sup>(٦)</sup> . فاحتج على تفرده بالإلهية<sup>(٨)</sup> بتفرده بالخلق ، وعلى بطلان إلهية ما سواه بعجزهم عن الخلق ، وعلى أنه واحد بأنه قهار ، والقهر التام يستلزم الوحدة ، فإن الشركة تنافي تمام القهر .

[ المثال  
السادس ]

وقال تعالى : ﴿ يَتَأَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاستَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْنَاهُمْ الذُّبَابَ

[ المثال  
السابع ]

(١) في النسخ الخطية : « من شيء » ، والمثبت من الأصل : الصواعق (٢/٤٦٥) ولعله الصواب .

(٢) في الأصل : الصواعق (٢/٤٦٥) : « إلهيتها » .

(٣) في النسخ الخطية ( أفرأيتم ) ، وهو خطأ .

(٤) سورة الأحقاف الآية : (٤) .

(٥) في « ت » : « السمعي والعقلي » بالتقديم والتأخير .

(٦) في « ن » : « وهو الله » .

(٧) سورة الرعد الآية : (١٦) .

(٨) في « ت » : « بالالوهية » .

شَيْئًا لَّا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ضَعْفَ الطَّلَبِ وَالْمَطْلُوبِ \* مَا فَكَّرُوا اللَّهَ حَقَّ  
 قَدْرِهِ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴿١﴾ فتأمل هذا المثل الذي أمر الناس كلهم  
 باستماعه ، فمن لم يسمعه<sup>(٢)</sup> فقد عصى أمره ، كيف تضمن إبطال الشرك  
 وأسبابه بأصح<sup>(٣)</sup> برهان في أوجز عبارة وأحسنها وأحلاها ، وأسجل<sup>(٤)</sup>  
 على جميع آلهة المشركين أنهم لو اجتمعوا كلهم في صعيدٍ واحدٍ وعاون  
 بعضهم بعضاً بأبلغ المعاونة لعجزوا عن خلق ذباب واحد ، ثم بين عجزهم  
 وضعفهم عن استنقاذ ما يسلبهم الذباب إياه حين<sup>(٥)</sup> يسقط عليهم ، فأبي  
 شيء أضعف من هذا الإله المطلوب ومن عابده الطالب نفعه وخيره<sup>(٦)</sup> فهل  
 قدر القوي العزيز حق قدره من أشرك معه آلهة هذا شأنها ؟

فأقام سبحانه حجة التوحيد وبيّن ذلك بأعذب ألفاظ وأحسنها ، لم  
 يستكرهها غموض ، ولم يشنها تطويل ، ولم يعبها تقصير ، ولم تزر<sup>(٧)</sup> بها

(١) سورة الحج الآيتان (٧٣) و (٧٤) .

(٢) في « ت » : « يستمعه » ، والمثبت من « د » و « ن » : وهو الصواب لأن الفعل  
 « استمع » لازم لا يتعدى .

(٣) في « ت » : « بأوضح » .

(٤) أسجل : يقال : أسجل الناس : تركهم . وأسجل لهم الأمر : أطلقه لهم .

تاج العروس مادة : (سجل) .

وكان المعنى أن هذه الآلهة المعبودة من دون الله لو أطلق لها الأمر وتركت بأن تجتمع  
 وتتحد وتتفق وتتعاون لعجزت جميعها عن خلق ذباب واحد ، كما ذكر المؤلف - رحمه الله  
 تعالى .

(٥) في « ت » : « عن حين » .

(٦) في النسخ الخطية : « وحده » ، والمثبت من الأصل : الصواعق (٤٦٧/٢) ، وأفاد  
 محققه أن في بعض النسخ : « وحده » .

(٧) في « ت » : « يزر » .

زيادة ولا نقص ، بل بلغت في الحسن والفصاحة والبيان والإيجاز ما لا يتوهم متوهم ولا يظن ظان أن يكون أبلغ في معناها منها ، وتحتها من المعنى الجليل القدر ، العظيم الشرف<sup>(١)</sup> ، البالغ في النفع ما هو أجل من الألفاظ .

[ المِثَال  
الثامن ]

ومن ذلك : احتجاجه سبحانه على نبوة رسوله ﷺ وصحة ما جاء به من الكتاب ، وأنه من عنده وكلامه الذي تكلم به ، وأنه ليس من صنع البشر بقوله : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ۚ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾<sup>(٢)</sup> فأمر من ارتاب في هذا القرآن الذي أنزله على عبده وأنه كلام الله أن يأتي بسورة واحدة مثله ، وهذا يتناول أقصر سورة من [ ٢٩ / ١ ] سورة ، ثم فسح<sup>(٣)</sup> له إن عجز عن<sup>(٤)</sup> ذلك أن يستعين بمن أمكنه الاستعانة به من المخلوقين .

[ المِثَال  
التاسع ]

وقال تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَيْنَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ۚ ﴾<sup>(٥)</sup> وادْعُوا مِنْ أَسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾<sup>(٦)</sup> ، وقال تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَيْنَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ ۚ مُفْتَرِيَاتٍ ۚ وَادْعُوا مَنْ أَسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾<sup>(٧)</sup> وقال تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ نَقُولُهُ بِئْسَ مَا يَوْمِنَا ۚ ﴾

(١) في « ت » : « الشان » .

(٢) سورة البقرة آية (٢٣) .

(٣) في « ت » : « فتح » .

(٤) في « ن » : « من » .

(٥) في « ن » : « من مثله » .

(٦) سورة يونس آية (٣٨) .

(٧) سورة هود آية (١٣) .

بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ ﴿١﴾ . ثم أسجل عليهم إسجالاً (٢) عاماً في كل زمان ومكان بعجزهم عن ذلك ولو تظاهر عليه الثقلان فقال تعالى : ﴿ قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَتْ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً ﴾ (٣) ، فانظر إلى [ أي ] (٤) موقع يقع من الأسماع والقلوب هذا الحجاج الجليل القاطع الواضح الذي لا يجد طالب الحق ومؤثره ومريده عنه محيداً ، ولا فوقه مزيداً ، ولا ورائه غايةً ، ولا أظهر منه آية ، ولا أفصح (٥) منه برهاناً ، ولا أبلغ منه بياناً .

[ المثال  
العاشر ]

وقال في إثبات نبوة رسوله ﷺ باعتبار التأمل لأحواله وتأمل دعوته وما جاء به : ﴿ أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ ﴿٦﴾ أَمْ جَاءَهُمْ مَا لَمْ يَأْتِ آبَاءَهُمُ الْأَوَّلِينَ \* أَمْ لَمْ يَعْرِفُوا رَسُولَهُمْ فَهُمْ لَهُمْ مُنْكَرُونَ \* أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمُ بِالْحَقِّ وَكَذَّبُوهُمُ لِلْحَقِّ كَذِبُونَ ﴾ (٧) .

فدعاهم (٨) سبحانه إلى تدبير القول ، وتأمل حال القائل فإن كون القول كذباً وزوراً يعرف من نفس القول تارةً ، ومن تناقضه (٩) واضطرابه وظهور

(١) سورة الطور الآيتان (٣٣ ، ٣٤) .

(٢) انظر : ما سبق في الصفحة قبل الفاتحة لبيان معنى هذه الكلمة .

(٣) سورة الإسراء آية (٨٨) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » وفي موضعه بياض في « ت » لكنه مثبت في الهامش .

(٥) في « ت » : « أوضح » .

(٦) في « ت » : « القوم » . وهو خطأ .

(٧) سورة المؤمنون الآيات (٦٨ - ٧٠) .

(٨) في « ت » : « فدعى » .

(٩) في « ت » : « تناقضه تارةً » .

شواهد الكذب عليه ، ويعرف من حال القائل تارةً ، فإن المعروف بالكذب والفجور والمنكر والخداع والمكر ، لا تكون<sup>(١)</sup> أقواله إلا مناسبة لأفعاله ، ولا يتأتى منه من القول والفعل ما يتأتى من<sup>(٢)</sup> البار الصادق المبرء من كل فاحشة وغدر وكذب وفجور ، بل قلب هذا وقصده وقوله وعمله يشبه بعضه بعضاً ، وقلب ذلك وقوله وعمله [ وقصده ]<sup>(٣)</sup> يشبه بعضه بعضاً . فدعاهم سبحانه إلى تدبر القول وتأمل سيرة القائل وأحواله ، وحيثئذ يتحقق لهم ويتبين حقيقة الأمر ، وأن ما جاء به [ من ]<sup>(٤)</sup> أعلى<sup>(٥)</sup> مراتب الصدق .

وقال<sup>(٦)</sup> الله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُمْ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَبْتُكُمْ بِهِمْ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾<sup>(٧)</sup> ، فتأمل<sup>(٨)</sup> هاتين الحجيتين القاطعتين بهذا اللفظ الوجيز .

[ المفال  
الحادي  
عشر ]

إحدهما : أن هذا من الله لا من قلبي ، ولا هو مقدور لي ، ولا من جنس مقدور البشر ، وأن الله لو شاء لأمسك عنه قلبي ولساني وأسماعكم

(١) في « ن » : « لا يكون » .

(٢) في « ت » : « على » .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » . وفي هامش « ن » : « وقلب ذلك وقصده وقوله وعمله » . بالتقديم والتأخير .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٥) في « ت » : « على » .

(٦) في « ت » « قال » .

(٧) سورة يونس آية (١٦) .

(٨) في « ت » : « وتأمل » .

وأفهامكم فلم أتمكن من تلاوته عليكم ولم تتمكنوا من درايته وفهمه .  
 الحجة الثانية : إني قد لبثت فيكم عمري إلى حين أتيتكم به وأنتم  
 تشاهدوني وتعرفوني وتصحبوني حضراً وسفراً ، وتعرفون دقيق أمري  
 وجليله وتحققون سيرتي ، هل كانت سيرة من هو أكذب الخلق وأفجرهم  
 وأظلمهم ، فإنه [ ٢٩/ب ] لا أكذب ولا أظلم ولا أقبح سيرة ممن جاهر  
 ربه بالكذب والفرية عليه ، وطلب إفساد العالم وظلم النفوس والبغي في  
 الأرض بغير الحق ، هذا وأنتم تعلمون أي لم أكن أحفظ كتاباً ولا أخطه  
 يميني<sup>(١)</sup> ، ولا صاحبت من أتعلم منه<sup>(٢)</sup> ، بل صاحبتكم أنتم في أسفاركم  
 من تعلمون منه وتسالونه عن أخبار الأمم والملوك وغيرها ما لم أشارككم  
 فيه بوجه ، ثم جئتكم بهذا النبأ العظيم الذي فيه<sup>(٣)</sup> علم الأولين  
 والآخرين ، وعلم ما كان وما سيكون على التفصيل ، فأني برهان أوضح  
 من هذا ؟ وأي عبارة أفصح وأوجز من هذه العبارة المتضمنة له ؟

[ المثال الثاني  
 عشر ]

وقال تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَعْطُكُمْ بِوَحْدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مَشئًى وَّفِرَادَى تُرَرَّ  
 تَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِكُمْ مِّنْ جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَّكُمْ بَيْنَ يَدَيْ عَذَابِ  
 شَدِيدٍ ﴾<sup>(٤)</sup> ، ولما كان للإنسان الذي يطلب معرفة الحق حالتان :

(١) كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَا كُنْتُمْ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّمْ بِيَمِينِكُمْ إِذَا لَأْتَابَ  
 الْمُبْتَطُونَ ﴾ العنكبوت آية (٤٨) .

(٢) كما في سبب نزول قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ نَعَلْنَا أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانِ  
 الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجِبُوا وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ ﴾ . النحل آية (١٠٣) .

انظر : تفسير ابن كثير عند هذه الآية ، والصحيح المسند من أسباب النزول ص :  
 (١٢٤ - ١٢٥) .

(٣) في « ت » : « هو » بدل كلمة « فيه » .

(٤) سورة سبأ آية (٤٦) .

إحداهما : أن يكون مناظراً مع نفسه .

الثانية : أن يكون مناظراً مع غيره ، فأمرهم بخصلة واحدة وهي أن يقوموا لله اثنين اثنين ، فيتناظران ويتساءلان بينهما وواحداً<sup>(١)</sup> واحداً ، يقوم كل واحد مع نفسه فيتفكر في أمر هذا الداعي وما يدعو إليه ، ويستدعي أدلة الصدق والكذب ويعرض ما جاء به عليها ليتبين له حقيقة الحال ، فهذا هو الحجاج الجليل ، والإنصاف البين ، والنصح التام .  
وقال سبحانه في تثبيت أمر البعث : ﴿ وَصَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسَى خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظْمَ وَهِيَ رَمِيمٌ \* قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴾<sup>(٢)</sup> إلى آخر السورة .

[ المثال  
الثالث  
عشر ]

فلو رام (أعلم البشر وأفصحهم)<sup>(٣)</sup> وأقدرهم على البيان أن يأتي بأحسن من هذه الحجة أو مثلها في ألفاظ تشابه هذه الألفاظ في الإيجاز والاختصار ووضوح الدلالة وصحة البرهان لألغى نفسه ظاهر العجز عن ذلك ، فإنه سبحانه افتتح هذه الحجة بسؤال أورده الملحد<sup>(٤)</sup> اقتضى جواباً ، فكان<sup>(٥)</sup>

(١) في النسخ الخطية : « واحداً » بإسقاط الواو ، والمثبت من الأصل : الصواعق (٢) / (٤٧٢) ولعله الصواب .

(٢) سورة يس الآيتان (٧٨ ، ٧٩) .

(٣) في « ت » : « أفصح البشر وأعلمهم » بالتقديم والتأخير .

(٤) هو العاص بن وائل ، وقيل : أبي بن خلف كما في سبب نزول الآية .

قال الحافظ ابن كثير في تفسيره عندها (٣/٥٨٩) : « وعلى كل تقدير سواء كانت هذه الآية قد نزلت في أبي بن خلف أو العاص بن وائل أو فيهما ، فهي عامة في كل من أنكر البعث ، والألف واللام في قوله تعالى : ﴿ أَوَّلَ بَرِّ الْإِنْسَانِ ﴾ للجنس يعم كل منكر للبعث » .

(٥) في « ت » : « وكان » .

في قوله سبحانه : ﴿ وَنَسِيَ خَلْقَهُ ﴾ ما وفي بالجواب وأقام الحجة وأزال الشبهة ، لولا ما أراد الله تعالى من تأكيد حجته وزيادة تقريرها ، وذلك أنه تعالى أخبر أن هذا السائل الملحد لو تبين خلق نفسه وبدء كونه لكانت فكرته فيه كفاية .

ثم أوضح سبحانه ما تضمنه قوله : ﴿ وَنَسِيَ خَلْقَهُ ﴾ وصرح به جواباً له عن مسأله بقوله : ﴿ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ ، فاحتج بالإبداء على الإعادة ، وبالنشأة الأولى على النشأة الأخرى ، إذ كل عاقل يعلم علماً ضرورياً أن من قدر على هذه قدر على هذه ، وأنه لو كان عاجزاً عن الثانية لعجز<sup>(١)</sup> عن الأولى ، بل كان أعجز وأعجز .

ولما كان الخلق يستلزم قدرة الخالق على مخلوقه وعلمه بتفاصيل خلقه ، أتبع ذلك بقوله : ﴿ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴾ ، فهو عليم بالخلق الأول وتفاصيله ومواده وصورته ، وكذلك هو عليم بالخلق الثاني ، فإذا كان تام العلم كامل القدرة كيف يتعذر عليه أن يحيي [ ٣٠/أ ] العظام وهي رميم [ ثم ]<sup>(٢)</sup> أكد الأمر بحجة [ قاهرة ]<sup>(٣)</sup> تتضمن جواباً عن سؤال ملحد آخر يقول : العظام إذا صارت رميمًا عادت طبيعتها باردة<sup>(٤)</sup> يابسة ، والحياة لا بد أن تكون<sup>(٥)</sup> مادتها طبيعة حارة ، فقال : ﴿ الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنشُرْتُمُوهُ تُوقِدُونَ ﴾ ، فأخبر سبحانه بإخراج هذا

(١) في « ت » : « عجز » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) في « ت » : « ياردة » .

(٥) في « ت » : « يكون » .

العنصر الذي هو في غاية الحرارة واليبوسة من الشجر الأخضر الممتلئ بالرطوبة والبرودة ، فالذي يخرج الشيء من ضده هو الذي يفعل ما أنكره الملحد<sup>(١)</sup> من إحياء العظام وهي رميم . ثم أكد الدلالة بالتنبيه على أن من قدر على الشيء الأعظم الأكبر فهو على ما دونه أقدر وأقدر ، فقال تعالى :

﴿ أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَدِيرٍ عَلَيَّ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> ، فأخبر سبحانه أن الذي أبدع السموات والأرض على جلالتهما وعظم شأنهما وكبر أجسامهما وسعتهما وعجيب<sup>(٣)</sup> خلقهما أقدر على أن يحيي عظاماً صارت رميماً فيردها إلى حالتها الأولى ، كما قال تعالى في موضع آخر : ﴿ لَخَلَقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> ، وقال تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْزُبْ عَنْهُنَّ بِقَدِيرٍ عَلَيَّ أَنْ يَحْيِيَ الْمَوْتَةَ بَلَى إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾<sup>(٥)</sup> ثم بين ذلك بياناً آخر يتضمن مع إقامة الحجة دفع شبهة كل ملحد وجاحد ، وهو أنه سبحانه ليس في فعله بمنزلة غيره يفعل بالآلات والكلفة والتعب والمشقة ، ولا يمكنه الاستقلال بالفعل ، بل لا بد معه من آلة ومشارك ومعين ، بل يكفي في خلق ما يريد خلقه ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾<sup>(٦)</sup>

(١) في ( ن ) : ( الملحدون ) .

(٢) سورة يس آية (٨١) .

(٣) في ( ت ) : ( وعجب ) .

(٤) في ( ت ) : ( يخلق ) .

(٥) سورة غافر آية (٥٧) .

(٦) سورة الأحقاف آية (٣٣) .

(٧) كما في سورة البقرة آية (١١٧) وفي آل عمران آية (٤٧) و (٥٩) وفي النحل آية (٤٠)

وفي مريم آية (٣٥) وفي يس آية (٨٢) .

فأخبر عن نفوذ إرادته ومشيئته وسرعة تكوينه وانقياد الكون له ، ثم ختم هذه الحجة بإخباره أن ملكوت كل شيء بيده فيتصرف فيه بفعله وقوله : ﴿وَالِيهِ تُرْجَعُونَ﴾ (١) .

فسبحان المتكلم بهذا الكلام الذي جمع مع وجازته [ وبيانه ] (٢) وفصاحته وصحة برهانه كل ما تدعو الحاجة إليه من تقرير الدليل ، وجواب الشبهة ، بالفاظ لا أعذب منها للسمع ، ولا أحلى من معانيها للقلب ، ولا أنفع من ثمرتها للعبد .

[ المثال الرابع  
عشر ]

ومن هذا قوله تعالى : ﴿أَوَدَا كُنَّا عِظْمًا وَّرَفْنَا أَوْنًا لِّمَبْعُوثُونَ خَلَقًا جَدِيدًا \* قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا \* أَوْ خَلْقًا مِّمَّا يَكْبُرُ فِي صُدُورِكُمْ فَسَيَقُولُونَ مَن يُعِيدُنَا قُلِ الَّذِي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَسَيُنْغِضُونَ إِلَيْكَ رُءُوسَهُمْ وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ قُلْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَرِيبًا \* يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِئْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (٣) .

فتأمل ما أجيوا به عن كل سؤال [ سؤال ] (٤) على التفصيل ، فإنهم قالوا [ أولاً ] (٥) : ﴿أَوَدَا كُنَّا عِظْمًا وَّرَفْنَا أَوْنًا لِّمَبْعُوثُونَ خَلَقًا جَدِيدًا﴾ ، فقليل لهم في جواب هذا السؤال : إن كنتم تزعمون أن لا خالق لكم ولا رب ، فهلا كنتم خلقاً لا يصيبه التعب كالحجارة والحديد وما هو أكبر في صدوركم من ذلك .

فإن قلتم : لنا رب خالق خلقنا على هذه الصفة وأنشأنا [ ٣٠/ب ] هذه

(١) سورة يس آية (٨٣) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) سورة الإسراء الآيات (٤٩ - ٥٢) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » و « ن » .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

النشأة التي لا تقبل البقاء ، ولم يجعلنا<sup>(١)</sup> حجارة ولا حديداً ، فقد قامت عليكم الحجة بإقراركم . فما الذي يحول بين خالقكم ومنشئكم وإعادتكم خلقاً جديداً ؟

وللحجة تقرير آخر وهو أنكم لو كنتم من حجارة أو من حديد أو خلق أكبر منهما ، لكان قادراً على أن يفتنكم ويحيل ذواتكم وينقلها من حال إلى حال ، ومن قدر على التصرف في هذه الأجسام<sup>(٢)</sup> مع صلابتها وشدتها بالإفناء والإحالة [ ونقلها من حال إلى حال ]<sup>(٣)</sup> فما يعجزه عن التصرف فيما هو دونها بإفنائها وإحالتها ونقله من حال إلى حال .

فأخبر سبحانه أنهم يسألون سؤالاً آخر بقولهم : من يعيدنا إذا استحالت أجسامنا وفنيت ؟ فأجابهم بقوله : ﴿ قُلِ الَّذِي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ ، وهذا الجواب نظير جواب قول السائل : ﴿ مَنْ يُحْيِي الْعِظْمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴾ ، فلما أخذتهم [ الحجة ]<sup>(٤)</sup> ولزمهم حكمها انتقلوا إلى سؤال آخر يتعللون به كما يتعلق المقطوع بالحجاج بذلك وهو قولهم : ﴿ مَتَى هُوَ ﴾ ؟ فأجيبوا بقوله : ﴿ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا \* يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ وَتَظُنُّونَ إِن لَبِئْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ .

ومن هذا قوله تعالى : ﴿ اِيْحَسَبِ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى \* أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِنْ مَنًى يُمْنً \* ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّى \* فَعَمَلٌ مِنْهُ الرُّؤُوسِ الذُّكْرُ وَالْأُنثَى \* أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِيرٍ عَلَّامٌ ﴾

[ المسال  
الخامس  
عشر ]

(١) في « ن » : « يجعل لنا » .

(٢) في « ت » : « الأجساد » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ن » .

أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَةَ ﴿١﴾ .

فاحتج سبحانه على أنه لا يترك الإنسان مهملاً معطلاً عن الأمر والنهي والشواب والعقاب ، وأن حكمته وقدرته تأبى ذلك ، فإن من نقله من نطفة مني<sup>(٢)</sup> ، ومن المنى إلى العلقة ، ثم إلى المضغة ، ثم خلقه وشق سمعه وبصره ، وركب فيه الحواس والقوى ، والعظام والمنافع ، والأعصاب والرباطات التي هي أشده<sup>(٣)</sup> ، وأنقن خلقه وأحكمه غاية الأحكام ، وأخرجه على هذا الشكل والصورة التي هي أتم الصور وأحسن الأشكال ، كيف يعجز عن إعادته وإنشائه مرة ثانية ؟ أم كيف تقتصر<sup>(٤)</sup> حكمته وعنايته به أن يتركه سدى ؟ فلا يليق ذلك بحكمته ولا تعجز عنه قدرته .

فانظر إلى هذا الحجاج العجيب بالقول الوجيز ، والبيان الجليل الذي لا يتوهم أوضح منه ، ومأخذه<sup>(٥)</sup> القريب الذي لا تقع<sup>(٦)</sup> الظنون على أقرب منه .

(١) سورة القيامة الآيات (٣٦ - ٤٠) .

(٢) في « ت » : « إلى مني » .

(٣) الشد : الإيثاق والعقد القوي ، يقال : شددت الشيء : قويت عقده ، قال تعالى : ﴿ وَشَدَدْنَا أَسْرَهُمْ ﴾ ، قال الحسن : « شددنا أوصالهم بعضها إلى بعض بالعروق والعصب » . انظر : مفردات الراغب وتاج العروس جميعاً في مادة (شدد) .

ويراجع فتح القدير للشوكاني (٣٥٠/٥ - ٣٥١) وتفسير الألوسي روح المعاني (٢٩/١٦٦ - ١٦٧) .

(٤) في « ن » : « يقتصر » . وفي الأصل : الصواعق (٢/٤٨٠) : « تقتضي » وأفاد محققه أن في بعض النسخ : « تقتصر » .

(٥) في « ن » : « مأخذ » .

(٦) في « ن » : « لا يقع » .

وكذلك ما احتج به سبحانه على النصرارى مبطلا لدعوى إلهية المسيح ،  
كقوله تعالى : ﴿ لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْوًا لَاتَّخَذْتَهُ مِنْ لَدُنَّا إِنْ كُنَّا  
فَاعِلِينَ ﴾ (١) .

فأخبر تعالى أن هذا الذي أضافه من نسب الولد إلى الله من مشركي  
العرب والنصارى غير سائغ في العقول إذا تأمله المتأمل ، ولو أراد الله أن  
يفعل هذا لكان يصطفي لنفسه ، ويجعل هذا الولد المتخذ من الجوهر الأعلى  
السماوي الموصوف بالخلوص والنقاء من عوارض البشر المجبول على الثبات  
والبقاء ، (لا من) (٢) جوهر هذا [ ٣١/أ ] العالم الفاني الكثير الأدناس  
والأوساخ والأقذار .

ولما كان هذا الحجاج كما ترى في هذه القوة والجلالة أتبعه بقوله : ﴿ بَلْ  
نَقِذُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ ﴾ (٣) .  
ونظير هذا قوله تعالى : ﴿ لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا لَأَصْطَفَى مِمَّا يَخْلُقُ مَا  
يَشَاءُ ﴾ (٤) .

وقال تعالى : ﴿ مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ  
الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ أَنْظِرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ  
الْآيَاتِ ثُمَّ أَنْظِرْ أَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴾ (٥) .

(١) سورة الأنبياء آية (١٧) .

(٢) في « د » و « ن » : « لأن » ، والمثبت من « ت » وهو الموافق للأصل : الصواعق (٢/٤٨١) وإن كان محققه أفاد أنها كذلك في بعض النسخ .

(٣) سورة الأنبياء آية (١٨) .

(٤) سورة الزمر آية (٤) .

(٥) سورة المائدة آية (٧٥) .

وقد تضمنت هذه الحجة دليلين يبطلان إلهية المسيح وأمه :  
أحدهما : حاجتهما إلى الطعام والشراب وضعف بنيتهما عن القيام  
بنفسهما ، بل هي محتاجة فيما يقيهما<sup>(١)</sup> إلى الغذاء والشراب ، والمحتاج إلى  
غيره لا يكون إلهها ، إذ من لوازم الإله أن يكون غنيا .

الثاني : أن الذي يأكل الطعام يكون منه ما يكون من الإنسان ، من  
الفضلات القذرة التي يستحي الإنسان من نفسه وغيره حال انفصالها عنه ،  
بل يستحي من التصريح بذكرها ، ولهذا والله أعلم عبر سبحانه عنها  
بلازمها من أكل الطعام الذي ينتقل الذهن منه إلى ما يلزمه من هذه  
الفضلة<sup>(٢)</sup> فكيف يليق بالرب سبحانه أن يتخذ صاحبة وولداً من هذا  
الجنس ؟ ولو كان يليق<sup>(٣)</sup> به ذلك أو يمكن ، لكان الأولى به أن يكون من  
جنس لا يأكل ولا يشرب ، ولا يكون منه الفضلات المستقذرة .

[ الشال  
السابع  
عشر ]

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِمَا صَرَبَ لِلرَّحْمَنِ مَثَلًا ظَلَّ  
وَجْهَهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ \* أَوْ مَن يَنْشَأُ فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ  
مُبِينٍ ﴾<sup>(٤)</sup> . احتج سبحانه على هؤلاء الذين جعلوا له البنات بأن أحدهم لا  
يرضى بالبنات ، وإذا بشر بالأنثى حصل له من الحزن والكآبة ما ظهر منه  
السواد على وجهه ، فإذا كان أحدكم لا يرضى بالإناث بناتا ، فكيف  
تجعلونها لي ؟ كما قال تعالى : ﴿ وَجَعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ ﴾<sup>(٥)</sup> .

(١) في « د » و « ن » : « يقيهما » .

(٢) انظر : العمدة لابن رشيقي (١/٤٥٩) وتحرير التحرير لابن أبي الإصبع (ص ١٤٣)  
والبرهان للزركشي (٢/٣٠٤) .

(٣) في « ت » : « ما يليق » .

(٤) سورة الزخرف الآيات (١٧ ، ١٨) .

(٥) سورة النحل آية (٦٢) .

ثم ذكر سبحانه ضعف هذا الجنس الذي جعلوه له ، وأنه أنقص الجنسين ، ولهذا يحتاج في كماله إلى الحلية ، وهو أضعف الجنسين بيانا ، فقال تعالى : ﴿ أَوْ مَنْ يُنشِئُوا فِي الْحَلِيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ عَيْرٌ مُبِينٌ ﴾ (١) ، فأشار بنشأتهم في الحلية إلى أنهم ناقصات فيحتجن إلى حلية يكملن بها ، وأنهن عيبات (٢) فلا بين (٣) حجتهم وقت الخصومة ، مع أن (٤) في قوله : ﴿ أَوْ مَنْ يُنشِئُوا فِي الْحَلِيَةِ ﴾ تعريضا بما وضعت له الحلية من التزين (٥) لمن يفترشهن (٦) ويطأهن ، وتعريضا بأنهن لا يثبتن في الحرب ، فذكر الحلية التي هي علامة الضعف والعجز .

ومن هذا ما حكاه الله (٧) سبحانه من محاجة إبراهيم قومه بقوله : ﴿ وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتَمَّحَبُّونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴾ (٨) \* وَكَيْفَ أَخَافُ [ ٣١ / ب ] مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنْتُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ \* الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْآمَنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ ﴾ (٩) .

[ الشال  
الغامس  
عشر ]

(١) سورة الزخرف آية (١٨) .

(٢) « ت » : « غيات » .

(٣) في « د » : « بين » وفي « ت » : « بينن » .

(٤) في « ت » : « أنه » .

(٥) في « د » و « ن » : « القرين » .

(٦) في النسخ الخطية : « يستفرشهن » . وانظر الأصل : الصواعق (٢/ ٤٨٤) .

(٧) لفظ الجلالة مثبت من « ت » .

(٨) في « د » و « ن » : « تذكرون » .

(٩) سورة الأنعام الآيات (٨٠ - ٨٢) .

فهذا الكلام لم يخرج في ظاهره مخرج كلام البشر الذي يتكلفه أهل النظر والجدال والمقايسة والمعارضة ، بل خرج في صورة كلام خبري يشتمل على مبادئ الحجاج ويشير إلى مقدمات الدليل ونتائجه بأوضح عبارة وأفصحها ، والغرض منه أن إبراهيم قال لقومه مُتَعَجِبًا مما دعوه إليه من الشرك : ﴿ اٰتٰخٰجُوْنِيْ فِىْ اللّٰهِ ﴾ ، وتطمعون أن تستنزلوني<sup>(١)</sup> عن توحيده بعد أن هداني وتأكدت بصيرتي واستحكمت معرفتي بتوحيده بالهداية التي رزقنيها ، وقد علمتم أن من كانت هذه حاله في اعتقاده أمرا من الأمور عن بصيرة لا يعارضه فيها ريب فلا<sup>(٢)</sup> سبيل إلى استنزاله عنها .

وأیضا فإن المحاجة بعد وضوح الشيء وظهوره نوع من العبث بمنزلة المحاجة في طلوع الشمس وقد رآها من يحاجه بعينه ، فكيف يؤثر حجاجكم له أنها لم تطلع ، ثم قال : ﴿ وَلَا اٰخَافُ مَا تُشْرِكُوْنَ بِهِۦٓ اِلَّا اَنْ يَّسْآءَ رَبِّيْ سَئِيًّا ﴾ ، فكانه<sup>(٣)</sup> صلوات الله وسلامه عليه يذكر أنهم خوفوه ألتهم أن يناله منها معرفة كما قاله قوم هود : ﴿ اِنْ نَّقُوْلُ اِلَّا اَعْرَبْنَاكَ بِعَضِّ اَلِهَيْتِنَا يَسُوْرًا ﴾<sup>(٤)</sup> فقال إبراهيم : إن أصابني مكروه فليس ذلك من قبل هذه الأصنام التي عبدتموها من دون الله وهي أقل من ذلك ، فإنها ليست ممن يرجى ويخاف<sup>(٥)</sup> ، بل يكون ذلك الذي أصابني من قبل الحي الفعال الذي يفعل ما يشاء ، بيده الضر والنفع ، يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد .

(١) في « ن » : « ويطمعون أن يستنزلوني » وفي « د » : « وتستزلوني » .

(٢) في « ت » : « ولا » .

(٣) في « ت » : « فكان » .

(٤) سورة هود آية (٥٤) .

(٥) في « ت » : « أو يخاف » .

ثم ذكر سعة علمه سبحانه في هذا المقام منها على موقع احتراز لطيف وهو أن الله تعالى علماً فيّ وفيكم وفي هذه الآلهة لا يصل إليه علمي ، فإذا شاء أمراً من الأمور فهو أعلم بما يشاؤه ، فإنه وسع كل شيء علماً ، فإن أراد أن يصيبيني بمكروه لا علم لي من أي جهة أتاني فعلمه محيط بما لم أعلمه ، وهذا غاية التفويض والتبري من الحول والقوة وأسباب النجاة وأنها بيد الله لا بيدي .

وهكذا قال <sup>(١)</sup> شعيب لقومه : ﴿ قَدْ أَفْتَرْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلْيَتِكُمْ بَعْدَ إِذْ جَعَلْنَا اللَّهَ مَنًّا وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رِئًا وَسِعَ رِئًا كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا ﴾ <sup>(٢)</sup> . فردت الرسل [ العلم ] <sup>(٣)</sup> بما يفعله الله إليه ، وأنه إذا شاء شيئاً فهو أعلم بما يشاؤه ولا علم لنا بامتناعه . ثم رجع الخليل إليهم مقرراً للحجة فقال : ﴿ وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللَّهِ ﴾ يعني في إلهيته ﴿ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا ﴾ <sup>(٤)</sup> فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ \* الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ [ ٣٢ / أ ] يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ <sup>(٥)</sup> ، يقول لقومه : كيف يسوغ في عقل أن أخاف ما جعلتموه لله شريكاً في الإلهية وهي ليست موضع نفع ولا ضرر ، وأنتم لا تخافون أنكم أشركتم بالله في إلهيته أشياء لم ينزل بها حجة عليكم ، والذي أشرك بخالقه وفاطره خالق

(١) في « ت » : « قول » .

(٢) سورة الأعراف آية (٨٩) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) في « ت » : « من سلطان » . وهو خطأ .

(٥) سورة الأنعام الآيتان (٨١ ، ٨٢) .

السموات والأرض ورب كل شيء ومليكه آلهة لا تخلق<sup>(١)</sup> شيئا وهي مخلوقة ولا تملك<sup>(٢)</sup> لأنفسها ولا لعابديها ضرا ولا نفعا ، ولا موتا ولا حياة ولا نشورا ، وجعلها ندا له ومثلا (في الإلهية أحق بالخوف ممن)<sup>(٣)</sup> لم يجعل مع الله إلها آخر ، بل وحده وأفرده بالإلهية<sup>(٤)</sup> والربوبية والقهر والسلطان والحب والخوف والرجاء ، فأبي الفريقين أحق بالأمن إن كنتم تعلمون ؟ فَحَكَّم اللهُ تَعَالَى بَيْنَهُمَا بِأَحْسَنِ حُكْمٍ خَضَعْتَ لَهُ<sup>(٥)</sup> الْقُلُوبُ ، وَأَقْرَبَ بِهِ الْفِطْرَ ، فَقَالَ تَعَالَى : ﴿ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَآلَتْهُمُ إِيمَانُهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُّسْتَدْرُونَ ﴾ .

فتأمل هذا الكلام وعجيب موقعه في قطع الخصوم ، وإحاطته بكل ما وجب في العقل أن يرد به ما دعوه إليه ، بحيث لم يبق لطاعن مطعنا ولا سؤالا ، ولما كانت بهذه المثابة عظيمها بإضافتها إلى نفسه الكريمة فقال تعالى : ﴿ وَتِلْكَ حُجَّتُنَا ءَاتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَأٍ ﴾<sup>(٦)</sup> . وكفى بحجة يكون الله تعالى ملقيها لخليله أن تكون<sup>(٧)</sup> قاطعة لموارد العناد ، وقامعة لأهل الشرك والإلحاد .

وشبيه بهذه القصة قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ

(١) في « ن » : « لا يخلق » .

(٢) في « ن » : « يملك » .

(٣) في « ت » : « في الإلهة فحق بالخوف منه » .

(٤) في « ت » : « بإلهيته » .

(٥) في « ت » : « به » .

(٦) سورة الأنعام آية (٨٣) .

(٧) في « ن » : « يكون » .

ءَاتَنهُ اللَّهُ الْمَلَكَ إِذْ قَالَ لِإِبْرَاهِيمَ رَبِّي لَذِي يُعْنِي وَيُؤْمِنُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ  
قَالَ لِإِبْرَاهِيمَ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالسَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي  
كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿١﴾ .

لما أجاب إبراهيم المحاج له (٢) في الله بأن الذي يحيي ويميت هو الله ،  
أخذ عدو الله في المغالطة والمعارضة بأنه يحيي ويميت ، بأنه يقتل من يريد  
ويستبقي من يريد ، فقد أحيا هذا وأمات هذا ، فألزمه إبراهيم على طرد  
هذه المعارضة أن يتصرف في حركة الشمس من غير الجهة التي يأتي الله بها  
منها بزعمه ، فإنه ادعى أنه يساوي الله في الإحياء والإماتة ، فإن كان  
صادقا فليتصرف في الشمس تصرفا تصح به دعواه ، وليس هذا انتقالا من  
حجة إلى حجة أوضح منها كما زعم بعض النظار ، وإنما هو إلزام للمدعي  
بطرده حجته إن كانت صحيحة (٣) .

ومن ذلك : احتجاجه سبحانه على إثبات علمه بالجهات كلها بأحسن دليل  
وأوضحه وأصححه حيث يقول : ﴿ وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ  
الغُضُوفِ ﴾

[ المسائل  
الحادي  
والعشرون ]

(١) سورة البقرة آية (٢٥٨) .

(٢) وهو عدو الله نمرود بن كنعان ملك بابل .

(٣) وانظر للمؤلف مصنفه : الداء والدواء (ص ٢٠٠) .

ومن قال إن الآية دلت على جواز الانتقال للمجادل من حجة إلى حجة أوضح منها  
القاضي عبد الجبار المعتزلي في متشابه القرآن (ص ١٣٤ - ١٣٥) والزخشري في كشفه  
(١٥٦/١) .

والمحققون من أهل العلم على أن هذا انتقال من مثال إلى مثال آخر ، والحجة واحدة في  
الموضعين لا عجزاً عن نصرته الأولى .

يراجع : زاد المسير (٣٠٨/١) وتفسير الرازي (٢٢/٧ - ٢٤) وعيون المناظرات (ص  
٧٣ - ٧٥) و (١٢٧ - ١٢٨) وتفسير ابن كثير (٣٢١/١) والانتصاف لابن المنير (١٥٦/١)

الضُّور<sup>(١)</sup> ، ثم قرر علمه بذلك بقوله : ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾<sup>(٢)</sup> . وهذا من أبلغ التقرير ، فإن الخالق لا بد أن يعلم مخلوقه ، وإذا كنتم مقرين بأنه خالقكم وخالق صدوركم وما تضمنته ، [ ٣٢ / ب ] فكيف تخفى<sup>(٣)</sup> عليه وهي خلقه ؟

وهذا التقرير مما يصعب على القدرية<sup>(٤)</sup> فهمه ، فإنه لم يخلق عندهم ما في الصدور ، فلم يكن في الآية على أصولهم دليل على علمه بها ، ولهذا طرد غلاة القوم ذلك ونفوا علمه فكفرهم<sup>(٥)</sup> السلف قاطبة<sup>(٦)</sup> .

وهذا التقرير من الآية صحيح على التقديرين ، أعني تقدير أن يكون « مَنْ » في محل رفع على الفاعلية (أو في محل)<sup>(٧)</sup> نصب على المفعولية ، فعلى التقدير الأول : [ ألا يعلم الخالق الذي شأنه الخلق ، وعلى التقدير الثاني ]<sup>(٨)</sup> : ألا

(١) سورة الملك آية (١٣) .

(٢) سورة الملك آية (١٤) .

(٣) في « د » و « ن » : « يخفى » .

(٤) القدرية : هم منكرو القدر ، وهو لقب من ألقاب المعتزلة ، لزعمهم أن العبد يحدث فعل نفسه ، وأفعال العباد مقدورة لهم على جهة الاستقلال ، فأثبتوا بذلك خالقاً مع الله تعالى ، وقد كان سلفهم ينكرون علمه سبحانه للأشياء قبل وقوعها ووجودها وأن الأمر أنف أي لم يسبق به قدر ولا علم ، وهم الذين تبرأ منهم عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أول ظهورهم في عهده ، وقد كفرهم السلف . الفرق بين الفرق (ص ١١٤ - ١١٥) وقانون التأويل (ص ٤٦٣) والمثل والنحل (٦١ / ١) وإرشاد القاصد (ص ٧٨) .

(٥) في « ت » : « فكفرهم » .

(٦) مجموع الفتاوى (٨ / ٤٣٠ و ٤٥٠) .

(٧) في « د » و « ن » : « وفي محل » ، والمثبت من « ت » وهو الصواب .

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من النسخ ، وقد أثبتته من الأصل : الصواعق (٢ / ٤٩٢) =

يعلم الرب مخلوقه ومصنوعه<sup>(١)</sup> .

ثم ختم الحجة باسمين مقتضيين لثبوتها وهما ﴿اللَّطِيفُ﴾ الذي لطف صنعته وحكمته ودق حتى عجزت عنه الأفهام ، و ﴿الْحَيِّرُ﴾ الذي انتهى علمه إلى الإحاطة بيوطن الأشياء وخفاياها كما أحاط بظواهرها ، فكيف يخفى على اللطيف الخبير ما تحويه<sup>(٢)</sup> الضمائر وتجنه<sup>(٣)</sup> الصدور ؟

ومن هذا احتجاجه على المشركين بقوله تعالى : ﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ \* أَمْ خَلَقُوا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بَلْ لَا يُؤْفِقُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> .

[ المثال  
الثاني  
والعشرون ]

فتأمل هذا التردد<sup>(٥)</sup> والحصر المتضمن لإقامة الحجة بأقرب طريق (وأفصح)<sup>(٦)</sup> عبارة :

يقول تعالى : هؤلاء مخلوقون بعد أن لم يكونوا ، فهل خلقوا من غير خالق خلقهم ؟ فهذا من المحال الممتنع عند كل عاقل .

ثم قال : ﴿ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴾ ، وهذا أيضاً من المستحيل أن يكون العبد خالقا لنفسه ، فإن من لا يقدر أن يزيد في حياته بعد وجوده وتعاطيه أسباب الحياة ساعة واحدة ، كيف يكون خالقا لنفسه في حال عدمه ؟ وإذا

= وأفاد محققه أن هذا ساقط من بعض النسخ ثابت في بعضها .

(١) انظر : التبيان للعكبري (١٢٣٢/٢) والدر المصون (٣٨٦/١٠) عند إعرابهما هذه الآية

(٢) في « ت » و « ن » : « ما تخفيه » ، والثبت من « د » وهامش « ن » .

(٣) أي تخفيه ، قال في المصباح مادة (جنن) : « أجن الشيء في صدره : أكنه » . وقال في

معجم مقاييس اللغة مادة (جنن) : « الجيم والنون أصل واحد وهو الستر والتستر » .

(٤) سورة الطور الآيتان (٣٥ ، ٣٦) .

(٥) سبق تعريفه ص (٢٩) .

(٦) في « ت » : « وأوضح » .

بطل القسمان تعين أن لهم خالقا خلقهم ، فهو الإله الحق الذي يستحق عليهم العبادة والشكر ، فكيف يشركون به إلهها غيره ، وهو وحده الخالق لهم ؟

فإن قيل : فما موقع قوله تعالى : ﴿ أَمْ خَلَقُوا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ من هذه الحجة ؟

قيل : أحسن موقع ، فإنه يبيّن بالقسمين الأولين أن لهم خالقا فاطرا ، ويبيّن بالقسم الثالث أنهم بعد أن وُجدوا وُخلقوا فهم عاجزون غير خالقين ، فإنهم لم يخلقوا نفوسهم ولم يخلقوا السموات والأرض ، وإن الواحد القهار الذي لا إله غيره ولا رب سواه هو الذي خلقهم وخلق السموات والأرض ، فهو المتفرد بخلق المسكن والساكن .

[ المثال  
الثالث  
والعشرون ]

ومن هذا ما حكاه الله سبحانه من حاجة صاحب يس<sup>(١)</sup> لقومه بقوله : ﴿ يَنْفَعُوا أَتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ \* أَتَّبِعُوا<sup>(٢)</sup> مَنْ لَا يَسْئَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> . فنبه على موجب<sup>(٤)</sup> الاتباع ، وهو كون المتبوع رسولا (لمن ينبغي أن لا يخالف ولا يعصى)<sup>(٥)</sup> وأنه على هداية ، ونبه على انتفاء المانع وهو عدم سؤال الأجر ، فلا يريد منكم دنيا ولا رئاسة ، فموجب الاتباع كونه مهتديا

(١) واسمه حبيب من مري النجار ، وقيل غير ذلك .

انظر : التعريف والإعلام (ص ٢٦٨) وغرر التبيان (ص ٤٣٤) وتفسير ابن كثير (٣/ ٥٧٥) عند هذه الآية .

(٢) في « ن » : « اتبعوا الذين » وهو خطأ .

(٣) سورة يس الآيتان (٢٠ ، ٢١) .

(٤) في « ت » : « وجوب » .

(٥) في الأصل : الصواعق (٢/ ٤٩٤) : « لمن لا ينبغي أن يخالف ولا يعصى » . ولا فرق

والمانع منه منتف ، وهو طلب العلو [ في الأرض ]<sup>(١)</sup> والفساد وطلب الأجر .

ثم قال : ﴿ وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي ﴾<sup>(٢)</sup> أخرج الحجة [ ١/٣٣ ] عليهم<sup>(٣)</sup> في معرض المخاطبة لنفسه تأليفاً لهم ، ونبه على [ أن ]<sup>(٤)</sup> عبادة العبد لمن فطره أمر واجب في العقول ، فإن خلقه لعبده أصل إنعامه عليه ، ونعمه<sup>(٥)</sup> كلها تابعة لإيجاده وخلقها ، وقد جبل الله تعالى العقول والفطر [ والشرائع ]<sup>(٦)</sup> على شكر المنعم ومحبة المحسن ، ولا يلتفت إلى ما يقوله نفاة التحسين والتقبيح في ذلك<sup>(٧)</sup> ، فإنه من أفسد الأقوال وأبطلها في العقول والفطر والشرائع .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٢) سورة يس آية (٢٢) .

(٣) في « ت » : « لمن فطر عليهم » .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٥) في « ت » : « وإنعامه » .

(٦) هكذا في النسخ الخطية : « والشرائع » ، وليست موجودة في الأصل : الصواعق (٢) / (٤٩٥) . والصواب حذفها .

(٧) وهم الأشاعرة ، بنقيض قول المعتزلة تماماً ، ففي شرح المواقف (ص ٢٩٨) : « ولا حكم للعقل في حسن الأشياء وقبحها وليس ذلك ، أي حسن الأشياء وقبحها عائداً إلى أمر حقيقي حاصل في العقل قبل الشرع يكشف عنه الشرع كما تزعمه المعتزلة ، بل الشرع هو المثبت له والمبين ، فلا حسن ولا قبح للأفعال قبل ورود الشرع ، ولو عكس الشارح القضية فحسن ما قبحه وقبح ما حسنه لم يكن ممتنعاً وانقلب الأمر ، فصار القبيح حسناً والحسن قبيحاً كما في النسخ من الحرمة إلى الوجوب ومن الوجوب إلى الحرمة » . وانظر : الإرشاد للجويني (ص ٢٢٨) ونهاية الإقدام (ص ٣٧٠) وما بعدها ، ولباب العقول للمكلاقي =

ثم أقبل عليهم خوفاً تخويف<sup>(١)</sup> الناصح فقال : ﴿ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> . ثم أخبر عن الآلهة التي تعبد من دونه أنها باطلة فقال : ﴿ مَا تَتَّخِذُ مِنْ دُونِهِ ءَالِهَةً إِن يُرِيدِنِ<sup>(٣)</sup> الرَّحْمَنُ بِضُرٍّ لَا تُغْنِي عَنْهُ شَفَعَتُهُمْ شَيْئًا وَلَا يُنْقِذُونِ ﴾<sup>(٤)</sup> .

فإن العابد يريد من معبوده أن ينفعه وقت حاجته إليه ، وأنه إذا أرادني الرحمن الذي فطرني بضر لم يكن لهذه الآلهة من القدرة ما ينقذوني<sup>(٥)</sup> بها من ذلك الضر ، ولا من الجاه والمكانة عنده ما يشفع لي إليه لأتخلص<sup>(٦)</sup> من ذلك الضر ، فبأي وجه تستحق<sup>(٧)</sup> العبادة ؟ ﴿ إِنِّي إِذًا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾<sup>(٨)</sup> إن عبدتُ من دون الله من<sup>(٩)</sup> هذا شأنه .

= (ص ٣٠٢) وشرح المقاصد (٤/ ٢٨٢ - ٢٨٣) .

وللاطلاع على التفصيل في مسألة التحسين والتقييح وبيان مذهب السلف في ذلك يراجع مجموع الفتاوى (٨/ ٤٢٨ - ٤٣٦) ودرء التعارض (٨/ ٤٩٢ - ٤٩٤) .

- (١) في « د » و « ن » : « بتخويف » .
- (٢) سورة يس آية (٢٢) .
- (٣) في « د » و « ن » : « يردي » ، وهو خطأ .
- (٤) سورة يس آية (٢٣) .
- (٥) في النسخ الخطية : « ما ينقذون » ، وما أثبت من الأصل : الصواعق (٢/ ٤٩٧) .
- (٦) في « ن » : « لا يخلص » ، وفي « ت » : « ولا يخلص » . والمثبت من « د » وهو الموافق للأصل : الصواعق (٢/ ٤٩٧) .
- (٧) في « ن » : « يستحق » .
- (٨) سورة يس آية (٢٤) .
- (٩) في « د » و « ن » : « ما » والمثبت من « ت » وكلاهما صحيح ، فإن « من » الموصولة قد تكون لغير العاقل فتزول منزلة العاقل كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِن دُونِ اللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُمْ إِلَهًا يَّوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ الآية (٥) من سورة الأحقاف .

وهذا الذي ذكرناه من حجاج القرآن يسير من كثير .  
 والمقصود أنه يتضمن الأدلة العقلية والبراهين القطعية التي لا مطمع في  
 التشكيك والأسولة<sup>(١)</sup> عليها إلا لمعانيد مكابر ، والمتأول<sup>(٢)</sup> لا يمكنه أن يقيم  
 على مبطل حجة نقلية ولا عقلية ، أما النقل فإنه عنده قابل للتأويل ، وهو  
 لا يفيد اليقين ، وأما العقل فلأنه قد خرج عن صريحه وموجبه بالقواعد التي  
 قادت إلى تأويل النصوص وإخراجها عن ظواهرها وحقائقها ، فصارت تلك  
 القواعد الباطلة حجابا بينه وبين العقل والسمع ، فإذا احتج على خصمه  
 بحجة عقلية نازعه خصمه في مقدماتها بما سلّم له من القواعد التي تخالفها  
 فإن المعقول<sup>(٣)</sup> الصريح هو ما دلت عليه النصوص ، فإذا أبطله بالتأويل لم  
 يبق معه معقول صحيح يحتج به على خصمه ، كما لم يبق معه منقول  
 صريح<sup>(٤)</sup> ، فإنه قد عرض المنقول للتأويل ، والمعقول الصريح<sup>(٥)</sup> خرج عنه  
 بالذي ظن أنه معقول .

ومثال هذا أن العقل الصحيح الذي لا يكذب ولا يغلط قد حكم حكما

(١) أي : الأسئلة ، والأسولة لغة فيها ، قال ثعلب : « يقال : سُوالا بالضم والكسر  
 كجوار وجوار لغة في سألت ، حكاه سيويه » ، وقولهم : هما يتساولان ، حكاه أبو  
 زيد وابن جنبي ، يدل على أنها واو في الأصل على هذه اللغة وليس على بدل الهمزة .  
 وحكى ابن جنبي في جمع سُوال كغراب أسولة . التاج للزبيدي مادة : (سول) .  
 ويراجع اللسان في المادة نفسها .

(٢) في « د » و « ن » : « فالتأول » .

(٣) في « ت » : « المقصود » وهو خطأ .

(٤) في « ت » : « صحيح صريح » .

(٥) في « ت » : « الصحيح والصريح » .

لا يقبل الغلط أن كل ذاتين قائمتين بأنفسهما إما أن تكون<sup>(١)</sup> كل منهما مباينة للأخرى أو محايثة<sup>(٢)</sup> لها ، وأنه يمتنع أن تكون<sup>(٣)</sup> هذه الذات قائمة بنفسها وهذه قائمة بنفسها وإحدهما<sup>(٤)</sup> ليست فوق الأخرى ، ولا تحتها ، ولا عن يمينها ، ولا عن يسارها ، ولا خلفها ، ولا أمامها ، ولا متصلة بها ، ولا منفصلة عنها ، ولا مجاورة لها ، ولا محايثة<sup>(٥)</sup> ولا داخله فيها ولا خارجة عنها ، فإذا خولف مقتضى هذا المعقول الصريح ودفع موجهه ، فأى دليل عقلي احتج به المخالف بعد هذا على مبطلٍ أمكنه دفعه بما دفع هو به حكم هذا العقل .

فإذا قال الجهمي : [ هذا من حكم الوهم لا من حكم العقل . قال له خصمه فيما احتج به عليه من قضايا العقل : هذا أيضاً من حكم الوهم . فإنك لو قلت إن في النفس حاكمين الوهم والعقل فإذا ادعيت فيما تشهد به العقول والفطر أنه من حكم الوهم كان ادعاء ذلك فيما هو دون هذه القضية بكثير أقرب وأقرب ، وأمثلة ذلك لا يتسع لها هذا الموضع . وإذا تأملت القواعد الحاملة لأرباب التأويل عليه وجدتها مخالفة لصريح العقل ، ومن خالف صريح العقل لم تقم له حجة عقلية ولا سمعية ، وباللله التوفيق ]<sup>(٦)</sup> .

(١) في « ن » : « يكون » .

(٢) المحايثة : تقدم تعريفها ص ( ٧١ ) .

(٣) في « ن » : « يكون » .

(٤) في « ن » : « وأحدهما » .

(٥) في « ن » : « محايثة لها » .

(٦) ما بين المعقوفتين أثبتته من الأصل : الصواعق ( ٢ / ٤٩٩ ) ، ونسخ المختصر الخطية =

[ قيام الأدلة  
القاطعة على  
صدق  
الرسول  
ﷺ ]

[ ٣٣/ب ] الوجه الأربعون<sup>(١)</sup> : إن الأدلة القاطعة قد قامت على صدق الرسول ﷺ في كل ما يخبر به ، ودلائلها على صدقه آيين وأظهر من دلالة الشبه العقلية على نقيض ما أخبر به عند كافة العقلاء ، ولا يستريب في ذلك إلا مصاب<sup>(٢)</sup> في عقله وفطرته ، فأين الشبه النافية لعلو الله على خلقه ، وتكلمه بمشيئته ، وتكليمه لخلقه ، ولصفات كماله ، ولرؤيته بالأبصار [ في الدار ]<sup>(٣)</sup> الآخرة ، ولقيام أفعاله به ؟ إلى براهين نبوته [ التي ]<sup>(٤)</sup> زادت<sup>(٥)</sup> على الألف<sup>(٦)</sup> وتنوعت كل تنوع ، فكيف يقدر في البراهين العقلية الضرورية بالشبه الخيالية المتناقضة ؟

= خلوه منه ، ففي نسخة « ت » (ص ٧٥ - ٧٦) بياض بمقدار صفحة ونصف ، وفي نسخة « ن » (ق ٢٥/ب) بترقيمي كتب في هامشها عند هذا الموضع : « هنا سقط في الأصل قدر أربعة أجزاء فليعلم » ، أما في نسخة « د » فظاهر الكلام فيها متصل بدون بياض ولا إشارة .

(١) وهو من وجوه الاستدلال على أن دلالة الأدلة اللفظية لا تختص بالقرآن والسنة ، بل هي عامة لجميع بني آدم في مخاطباتهم ، وهي الطريق الثاني التي سلكها المؤلف رحمه الله تعالى في إبطال دعوى الطاغوت الأول من أن نصوص الوحي أدلة لفظية لا تفيد اليقين ، وقد خلا المختصر من الوجوه التسعة والثلاثين قبل هذا الوجه ، فالظاهر سقوطها أو سقوط بعضها لا أنها مختصرة جميعها كما يدل عليه السياق ، والعلم عند الله تعالى . إلا أنها مثبتة في الأصل : الصواعق (٢/٦٠٤ - ٧٢٩) فلتنظر هناك وبالله التوفيق .

(٢) في « ت » : « في مصاب » .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٤) ما بين المعقوفين أثبتته من الأصل : الصواعق (٢/٧٢٩) .

(٥) في « ن » : « وزادت » .

(٦) ذكر الإمام البيهقي في دلائل النبوة : (١/١٠) عن بعض أهل العلم أن أعلام نبوته

ﷺ تبلغ ألفا .

وهل ذلك إلا من جنس الشبه التي أوردوها في التشكيك في الحسيات والبدييات . فإنها وإن عجز كثير من الناس عن حلها فهم يعلمون أنها قدح فيما علموه بالحس والاضطرار ، فمن قدر على حلها وإلا لم يتوقف جزمه بما علمه بحسه واضطراره على حلها .

وكذلك الحال في الشبه التي عارضت ما أخبر به الرسول سواء ، فإن المصدق به وبما جاء به يعلم أنها لا تقدح<sup>(١)</sup> في صدقه ولا في الإيمان به ، وإن عجز عن حلها ، فإن تصديقه بما جاء به الرسول ضروري ، وهذه الشبه<sup>(٢)</sup> عنده لا تزيل ما علمه بالضرورة ، فكيف إذا تبين بطلانها على التفصيل ؟ يوضحه :

الوجه الحادي والأربعون وهو : أن الرسول ﷺ بين مراده ، (وقد تبين)<sup>(٣)</sup> لنا - أكثر<sup>(٤)</sup> مما تبين لنا - كثير من دقائق المعقولات<sup>(٥)</sup> الصحيحة . فمعرفة مراد الرسول ﷺ من كلامه فوق معرفتنا بتلك الدقائق إذا كانت صحيحة المقدمات في نفسها صادقة النتيجة غير كاذبة ، فكيف إذا كان

= ونقل الحافظ في الفتح (٥٨٣/٦) عن الزاهدي الحنفي المتوفى سنة (٦٥٨) أنه ظهر على يديه ﷺ ألف معجزة ، وقال هو أو غيره بأنها بلغت ثلاثة آلاف . وذكر النووي في مقدمة شرح صحيح مسلم (٢/١) أنها تزيد على ألف ومائتين . وأفاد شيخ الإسلام في الفرقان (ص ٣٠٠) بأنها قد جمعت في نحو ألف معجزة .

(١) في « ن » : « لا يقدح » .

(٢) في « ت » : « الشبهة » .

(٣) في الأصل : الصواعق (٧٣٠/٢) : « وقد بين » .

(٤) في النسخ الخطية : « أثر » والمثبت من الأصل : الصواعق (٧٣٠/٢) ولعله الصواب

(٥) في « ت » : « المعقولات » . وهو خطأ .

[ بيان أن  
الرسول  
عليه الصلاة  
والسلام بين  
مراده  
بكلامه ]

الأمر فيها بخلاف ذلك ؟ فتلك التي تسمى معقولات (قد تكون) (١) خطأ ولكن لم يتفطن لخطئها .

وأما الكلام المعصوم فقد قام البرهان القاطع على صدقه ، ولكن قد يحصل الغلط في فهمه فيفهم منه ما يخالف صريح العقل فيقع التعارض بين ما فهم من النقل وبين ما اقتضاه صريح العقل فهذا لا يدفع ، ولكن إذا تأمله من وهبه الله حسن القصد وصحة التصور تبين له أن المعارضة واقعة بين ما فهمه النفاة من النصوص وبين (٢) العقل الصريح وأنها غير واقعة بين ما دل عليه النقل وبين العقل .

ومن أراد معرفة هذا فليوازن بين مدلول النصوص وبين العقل الصريح ليتبين له مطابقتها أحدهما للآخر ، ثم يوازن بين أقوال النفاة وبين العقل الصريح فإنه يعلم (٣) حينئذ أن النفاة أخطؤوا خطأين ، خطأ على السمع ، فإنهم فهموا منه خلاف [ مراد ] (٤) المتكلم ، وخطأ على العقل بخروجهم عن حكمه .

[ اعتراف  
المعارضين  
بأن العلم  
بانتفاء  
المعارض  
مطلقا لا  
سبيل إليه ]

الثاني والأربعون : أن المعارضين بين العقل والنقل الذي أخبر به الرسول قد اعترفوا بأن العلم بانتفاء (٥) المعارض مطلقا لا سبيل إليه ، إذ ما من معارض نفسه (٦) إلا ويحتمل أن يكون له معارض آخر ، وهذا مما اعتمد

(١) في « ن » : « قد يكون » .

(٢) في « ن » : « ونير » وهو تصحيف .

(٣) في « ت » : « يتبين له » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) في « ن » : « بقاء » .

(٦) في « ن » : « ينفيه » ، وفي « ت » : « تنفيه » ، والكلمة مترددة بينهما في « د » ، =

صاحب نهاية العقول<sup>(١)</sup> ، وجعل السمعيات لا يحتج بها على العلم بحال<sup>(٢)</sup> وحاصل هذا أننا لا نعلم ثبوت ما أخبر به الرسول حتى نعلم انتفاء ما يعارضه ، ولا سبيل [ ٣٤/أ ] إلى العلم بانتفاء المعارض مطلقاً لما تقدم ، وأيضاً فلا يلزم من انتفاء العلم بالمعارض العلم بانتفاء المعارض ، ولا ريب أن هذا القول من أفسد أقوال العالم ، وهو من أعظم أصول أهل الإلحاد والزندقة<sup>(٣)</sup> وليس في عزل الوحي عن مرتبته أبلغ من هذا .

الثالث والأربعون : أن الله سبحانه قد أخبر في كتابه أن ما على الرسول

[ إخباره  
تعالى  
بوظيفة  
الرسول عليه  
الصلاة  
والسلام :  
وهي البلاغ  
المبين ]

= والمثبت من الأصل : الصواعق طبعة الجامعة الإسلامية (٤٧٧/٢) ، أما طبعة دار العاصمة (٧٣١/٢) ففيهما : « بنفسه » .

(١) وهو الرازي ت (٦٠٦) وقد تقدمت ترجمته ص (١٤) .

واسم كتابه : « نهاية العقول في دراية الأصول » ، يعني أصول الدين ، وهو أوسع كتبه الكلامية ، ذكر في مقدمته (١/ق/١) أنه أورد فيه من الحقائق والدقائق ما لا يكاد يوجد في شيء من كتب الأولين والآخرين والسابقين واللاحقين من الموافقين والمخالفين . . إلى آخر ما وصفه به ، وقد رتبته على عشرين أصلاً من أصول الدين وأحال إليه في بعض كتبه ، وتوجد له نسخ خطية في القاهرة واستانبول وغيرها .

وراجع : درء التعارض (١٥٧/٢) وكشف الظنون (١٩٨٨/٢) وفخر الدين الرازي للزركان (ص ٧٦) .

(٢) انظر : درء التعارض (٢١/١) .

(٣) الزنديق : بكسر الزاء وسكون النون وكسر الدال - هو الثنوي القائل بوجود إلهين اثنين ، وهما اللذان يعبر عنهما بإله النور وإله الظلمة . . والزنديق أيضاً هو غير المؤمن بالله والآخرة وهو المظهر للإيمان المبطن للكفر . ويقال : الزنادقة هم المانوية أتباع ماني الفارسي ، وكانت المزدكية يسمون بذلك .

يراجع : مفاتيح العلوم (ص ٩٢) والمغرب للجواليقي (ص ٣٤٢ - ٣٤٣) ودستور العلماء (١٥٦/٢ - ١٥٧) وكشاف اصطلاحات الفنون (١/٩١٣) .

إلا البلاغ المبين فقال تعالى : ﴿ وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا أَلْبَانُ الْمَيْمِثِ ﴾ (١) ، وقال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ﴾ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ (٣) ، وقد شهد الله - وكفى به شهيدا - بالبلاغ الذي أمر به فقال : ﴿ قَوْلَ عَنَّهُمْ فَمَا أَنْتَ بِمَلُومٍ ﴾ (٤) وشهد له أعقل الخلق وأفضلهم وأعلمهم (٥) بأنه قد بلغ ، فأشهد الله عليهم بذلك في أعظم مجمع وأفضله ، فقال في خطبته بعرفات في حجة الوداع (٦) :

« أنتم (٧) مسؤولون (٨) فماذا أنتم قائلون ؟ » قالوا : « نشهد أنك [ قد ] (٩)

(١) سورة النور آية (٥٤) ، والعنكبوت آية (١٨) .

(٢) سورة المائدة آية (٦٧) .

(٣) سورة النحل آية (٤٤) .

(٤) سورة الذاريات آية (٥٤) .

(٥) في « ت » : « وأعلمهم وأفضلهم » بالتقديم والتأخير .

(٦) سميت بذلك لأنه عليه الصلاة والسلام ودع الناس فيها ولم يحج بعدها ، وتسمى بحجة الإسلام لكونه ﷺ لم يحج من المدينة غيرها ، وسميت أيضاً بحجة البلاغ لأنه عليه الصلاة والسلام بلغ الناس شرع الله فيها قولاً وفعلاً ، ولم يكن بقي من دعائم الإسلام وقواعده شيء إلا وقد بينه ، وقد كانت هذه الحجة المباركة في السنة العاشرة من الهجرة النبوية الشريفة .

انظر : البداية والنهاية (١٠٩/٥) .

(٧) في « ت » : « إنكم » ، والمثبت من « د » و « ن » ، وهو الموافق لرواية الحديث في مسلم (٨٩٠/٢) .

(٨) في صحيح مسلم (٨٩٠/٢) : « تسألون » وما ذكر هو إحدى روايات الحديث خارج مسلم .

(٩) ما بين المعقوفين ساقط من « د » و « ن » مثبت من « ت » وهو في صحيح مسلم (٨٩٠/٢)

بلغت وأديت ونصحت » ، فرفع إصبعه إلى السماء مستشهداً بربه الذي فوق سمواته وقال : « اللهم اشهد »<sup>(١)</sup> .

فلو لم يكن عرف المسلمون وتيقنوا ما أرسل به وحصل لهم منه<sup>(٢)</sup> العلم واليقين لم يكن قد حصل منه البلاغ المبين ولما رفع عنه اللوم .

وغاية ما عند النفاة أنه بلغهم ألفاظاً لا تفيدهم علماً ولا يقينا ، وأحالهم في طلب العلم واليقين على عقولهم وفطرتهم وآرائهم ، لا على ما أوحى إليه ، وهذا معلوم البطلان بالضرورة .

الرابع والأربعون : أن عقل رسول الله ﷺ أكمل عقول أهل الأرض على الإطلاق ، فلو وزن عقله بعقولهم لرجحها ، وقد أخبر الله أنه قبل الوحي

لم يكن يدري الإيمان كما لم يكن يدري الكتاب فقال تعالى :

﴿ وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ

نُورًا تَهْتَدِي بِهِ مِنْ نُّشَاءِ رَبِّنَا ﴾<sup>(٣)</sup> ، وقال تعالى : ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا

فَوَّادِيًا \* وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ \* وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَىٰ ﴾<sup>(٤)</sup> ، وتفسير هذه الآية

بالآية التي في آخر سورة الشورى<sup>(٥)</sup> .

فإذا كان أعقل الخلق على الإطلاق إنما حصل [ له ]<sup>(٦)</sup> الهدى بالوحي

(١) أخرجه مسلم من حديث جابر بن عبد الله كما سبقت الإشارة إليه ص ( ١٠٥ ) .

(٢) في « ت » : « من » .

(٣) سورة الشورى آية (٥٢) ، وأكملت الآية في « ن » بقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ .

(٤) سورة الضحى الآيتان (٦ ، ٧) .

(٥) وهي الآية السابقة المذكورة قبل هذه .

وانظر : تفسير ابن كثير (٤/٥٥٩) عند الآية من سورة الضحى .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

كما قال تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِي وَإِنِ اهْتَدَيْتُ فِيمَا يُوحَىٰ  
إِلَيَّ رَبِّي ﴾ (١) ، فكيف يحصل لسفهاء العقول وأخفاء الأحلام الاهتداء إلى  
حقائق الإيمان بمجرد عقولهم دون نصوص الوحي حتى اهتدوا بتلك  
الهداية إلى المعارضة بين العقل ونصوص الأنبياء ﴿ لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِذَا \*  
تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَنْفَطَرْنَ مِنْهُ وَتَنْشُقُ الْأَرْضُ وَنَحْرُ الْجِبَالِ هَدًا ﴾ (٢) (٣) .

الخامس والأربعون : أن الله سبحانه إنما أقام الحججة على خلقه بكتابه  
ورسله فقال تعالى : [ ٣٤ / ب ] ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ لِيَكُونَ  
لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ﴾ (٤) ، وقال : ﴿ وَأَوْحَىٰ إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ لِأُنذِرْكُمْ بِهِ وَمَنْ  
بَلَغَ ﴾ (٥) ، فكل من بلغه هذا القرآن فقد أنذر به وقامت عليه حجة الله  
تعالى [ به ] (٦) ، وقال تعالى : ﴿ رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ  
عَلَىٰ اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ ﴾ (٧) وقال تعالى : ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ  
رُسُلًا ﴾ (٨) ، وقال تعالى : ﴿ كَلَّمَآ أَلْفَىٰ فِيهَا فَوْجٌ سَالِمٌ خَزَنَتَهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ \*  
قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا ﴾ (٩) وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ

[ إقامة حجة  
الله سبحانه  
على خلقه  
بالقرآن  
وإرسال  
الرسول ]

- (١) سورة سبا آية (٥٠) .
- (٢) في « ت » : « هدى » .
- (٣) سورة مريم الآيات (٨٩ ، ٩٠) .
- (٤) سورة الفرقان آية (١) .
- (٥) سورة الأنعام آية (١٩) .
- (٦) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .
- (٧) سورة النساء آية (١٦٥) .
- (٨) سورة الإسراء آية (١٥) .
- (٩) قوله : ﴿ فَكَذَّبْنَا ﴾ ساقط من « ن » .

كَبِيرٍ \* وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ \* فَأَعْرَفُوا بِذَنبِهِمْ فَسُحِقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴿١﴾ .

فلو كان كلام الله تعالى ورسوله ﷺ لا يفيد اليقين والعلم ، والعقل معارض له ، فأبي حجة تكون قد قامت على المكلفين بالكتاب والرسول ﷺ ؟ وهل هذا القول إلا مناقض لإقامة حجة الله [ على خلقه ] (٢) بكتابه من كل وجه ؟

الوجه السادس والأربعون : (أن الله) (٣) سبحانه (بين لعباده) (٤) غاية البيان وأمر رسوله بالبيان ، وأخبر أنه أنزل عليه كتابه ليبين (٥) للناس ، ولهذا قال الزهري (٦) : « من الله البيان ، وعلى رسوله ﷺ البلاغ ، وعلينا التسليم » (٧) .

(١) سورة الملك الآيات (٨ - ١١) .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٣) في « د » و « ن » : « أنه » .

(٤) في هامش « د » : « بأنه بين لعباده » ، وفي « ت » : « بأنه بين لعباده » ، والمثبت من « ت » وهو الموافق لما في الأصل : الصواعق (٢/٧٣٧) .

(٥) في « ن » : « المبين » .

(٦) هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب أبو بكر الزهري القرشي المدني نزيل الشام ، الإمام التابعي العلم الفقيه الحافظ ، متفق على جلالته وإتقانه ، أخرج له الجماعة ، ولد بالمدينة سنة (٥٠) وقيل في غيرها ، ومات بأطراف الشام سنة (١٢٤) .

الجرح والتعديل (٧١/٨ - ٧٤) وتهذيب الكمال (٤١٩/٢٦ - ٤٤٣) والسير (٥/٣٢٦ - ٣٥٠) وتقريب التهذيب (ص ٤٤٠) .

(٧) ذكره البخاري في صحيحه معلقا في التوحيد ، باب قول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾ ، وقال الزهري : =

فهذا البيان الذي تكفل به سبحانه وأمر به رسوله إما أن يكون المراد به بيان اللفظ وحده ، أو المعنى وحده ، أو اللفظ والمعنى جميعا ، لا يجوز أن يكون المراد به بيان اللفظ دون المعنى ، فإن هذا لا فائدة فيه ولا يحصل به مقصود الرسالة .

وبيان المعنى وحده بدون دليله وهو اللفظ الدال عليه ممتنع ، فعلم قطعاً أن المراد ببيان اللفظ والمعنى ، فكما [ أنا ] <sup>(١)</sup> نقطع ونعلم أنه <sup>(٢)</sup> بين اللفظ فكذلك نتيقن أنه بيّن المعنى ، بل كانت عنايته ببيان المعنى أشد من عنايته ببيان اللفظ ، وهذا هو الذي ينبغي فإن <sup>(٣)</sup> المعنى هو المقصود ، وأما اللفظ فوسيلة إليه .

فكيف تكون عنايته بالوسيلة أهم من عنايته بالمقصود ؟ وكيف يتيقن بيانه للوسيلة ولا يتيقن بيانه للمقصود ؟ وهل هذا (إلا من) <sup>(٤)</sup> أيين المحال ؟ فإن

= « من الله عز وجل الرسالة وعلى رسول الله ﷺ البلاغ وعلينا التسليم » (ص ١٥٨٢) قال الحافظ في الفتح (١٣/٥٠٣ - ٥٠٤) : « هذا وقع في قصة أخرجها الحميدي في النوادر ومن طريقه الخطيب ، قال الحميدي : حدثنا سفيان قال : قال رجل للزهري : يا أبا بكر قول النبي ﷺ : « ليس منا من شق الجيوب » ما معناه ؟ فقال الزهري : « من الله العلم وعلى رسوله البلاغ وعلينا التسليم » وهذا الرجل هو الأوزاعي ، أخرجه ابن أبي عاصم في كتاب الأدب . . . اهـ . وانظر : تعليق التعليق (٥/٣٦٥ - ٣٦٦) . قلت : وهذا الأثر أخرجه أيضاً أبو نعيم في الحلية (٣/٣٦٩) في سبب آخر ، وذكره الصابوني في عقيدة السلف (ص ٢٤٩) بنحو ما ذكر المؤلف ابن القيم ، وكذا ذكره الذهبي في السير (٥/٣٤٦) باختلاف يسير .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٢) في « ت » : « أن الرسول » .

(٣) في « ت » : « فإن هذا » .

(٤) في « ت » : « الأمر » .

جاز عليه أن لا يبين المراد من ألفاظ القرآن ، [ جاز ]<sup>(١)</sup> أن لا يبين بعض ألفاظه ، فلو كان المراد منها خلاف حقائقها وظواهرها ومدلولاتها<sup>(٢)</sup> وقد كتبه عن الأمة ولم يبينه لها كان ذلك قدحا في رسالته وعصمته ، وفتحاً للزنادقة من الرافضة<sup>(٣)</sup> وغيرهم باب كتمان بعض ما أنزل عليه<sup>(٤)</sup> وهذا منافٍ للإيمان به وبرسالته ، يوضحه :

الوجه السابع والأربعون : أن القائل بأن الأدلة اللفظية لا تفيد اليقين إما أن (يقول)<sup>(٥)</sup> إنها تفيدُ ظنا أو لا تفيدُ علما ولا ظنا .  
فإن قال : (لا تفيد)<sup>(٦)</sup> علما ولا ظنا [ ٣٥/أ ] فهو مع مكابرتة للعقل والسمع والفطرة الإنسانية من أعظم الناس كفراً وإحاداً .  
وإن قال : بل (تفيد)<sup>(٧)</sup> ظنا غالبا وإن لم تفد يقينا ، قيل له :

(١) في النسخ الخطية : « وجاز » والمثبت من الأصل : الصواعق (٢/٧٣٨) ، ولعله الصواب .

(٢) في « ت » : « دون مدلولاتها » .

(٣) قدم التعريف بالرافضة ص ( ١٧٢ ) .

(٤) يقول محمد حسين آل كاشف الغطا (ت ١٣٧٦) : « .. وبقيت أحكام كثيرة لم تحصل الدواعي والبواعث لبيانها إما لعدم الابتلاء بها في عصر النبوة أو لعدم اقتضاء المصلحة لنشرها ، والحاصل أن حكمة التدرج اقتضت بيان جملة من الأحكام وكتمان جملة ، ولكنه سلام الله عليه أودعها عند أوصيائه كل وصي يعهد به إلى الآخر لينشره في الوقت المناسب له حسب الحكمة من عام مخصص ، أو مطلق مقيد ، أو مجمل مبين ، إلى أمثال ذلك .. » .

أصل الشيعة وأصولها (ص ٧٩) . وكتب القوم طافحة بهذا المعتقد .

(٥) في « ن » : « نقول » .

(٦) في « ن » : « لا يفيد » .

(٧) في « ن » : « يفيد » .

[ لوازم  
القول بأن  
الأدلة  
اللفظية لا  
تفيد اليقين ]

(قائه) (١) تعالى قد ذم الظن المجرد وأهله فقال تعالى : ﴿ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ﴾ (٣) .

فأخبر أن الظن لا يوافق الحق ولا يطابقه .

وقال تعالى : ﴿ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ الْهُدَى ﴾ (٤) .

وقال أهل النار : ﴿ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمَسْتَطِقِينَ ﴾ (٥) .

فلو كان ما أخبر الله تعالى به عن أسمائه وصفاته واليوم الآخر وأحوال الأمم وعقوباتهم (لا يفيد) (٦) إلا ظنا لكان المؤمنون إن يظنون إلا ظنا وما هم بمستيقنين ، ولكان قوله تعالى : ﴿ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾ (٧) (خبراً) (٨) غير مطابق .

فإن علمهم بالآخرة إنما استفادوه من الأدلة اللفظية لا سيما وجمهور المتكلمين (٩) يصرحون بأن المعاد إنما عُلِمَ بالنقل (١٠) .

(١) في « ت » : « فإن الله » .

(٢) في « ت » : « عن » .

(٣) سورة النجم آية (٢٨) .

(٤) سورة النجم آية (٢٣) .

(٥) سورة الجاثية آية (٣٢) .

(٦) في « ت » : « لا تفيد » .

(٧) سورة البقرة آية (٤) .

(٨) في « ت » و « ن » : « خيرٌ » والمثبت من « د » .

(٩) سبق التعريف بهم ص ( ٢٢ ) .

(١٠) انظر : الاقتصاد في الاعتقاد (ص ١٣٢) وما بعدها ، والمسائل الخمسون (ص ٦٥) والمواقف (ص ٣٧٢ - ٣٧٣) .

فإذا كان النقل لا يفيد يقيناً لم يكن في الأمة من يوقن بالآخرة ، (إذ)<sup>(١)</sup> الأدلة العقلية لا مدخل (لها)<sup>(٢)</sup> فيها ، وكفى بهذا بطلانا وفسادا .  
والله تعالى لم يكتف من عباده بالظن بل أمرهم بالعلم كقوله : ﴿ فَأَعَلَّتْ أَنْفُهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾<sup>(٣)</sup> وقوله : ﴿ أَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ وَأَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾<sup>(٤)</sup> وقوله : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلَاقُواهُ ﴾<sup>(٥)</sup> ونظائر ذلك .

وإنما يجوز اتباع الظن في بعض (المواضع)<sup>(٦)</sup> للحاجة ، كحادثة يخفى على المجتهد حكمها ، أو في الأمور الجزئية كتقويم السلع ونحوه ، وأما ما بينه الله في كتابه على لسان رسوله فمن لم يتيقنه<sup>(٧)</sup> بل ظنه ظنا ، فهو من أهل الوعيد ليس هو<sup>(٨)</sup> من أهل الإيمان ، فلو كانت الأدلة اللفظية لا تفيد<sup>(٩)</sup> اليقين لكان ما بينه الله ورسوله بالكتاب والسنة لم يتيقنه أحد من الأمة .

(١) في « ن » : « إذا » .

(٢) في « د » و « ن » : « له » .

(٣) سورة محمد آية (١٩) .

(٤) سورة المائدة آية (٩٨) .

(٥) سورة البقرة آية (٢٢٣) .

(٦) في « ت » : « مواضع » .

(٧) في « د » و « ن » : « يتيقنه » ، والمثبت من « ت » وهامش « د » ولعله الصواب ،

وانظر الأصل : الصواعق (٢/٧٤٠) .

(٨) قوله : « هو » ليس في « ت » .

(٩) في « ن » : « لا يفيد » .

[ دلالة  
الأدلة  
اللفظية لا  
تتوقف على  
نقل اللغة ]

الثامن والأربعون<sup>(١)</sup> : قوله<sup>(٢)</sup> : « إن العلم بمدلول الأدلة اللفظية موقوف على نقل اللغة »<sup>(٣)</sup> كلام ظاهر البطلان ، فإن دلالة القرآن والسنة على معانيهما<sup>(٤)</sup> من جنس دلالة لغة كل قوم على ما يعرفونه ويعتادونه من تلك اللغة ، وهذا لا يختص بالعرب ، بل هو أمر ضروري لجميع بني آدم ، إنما يتوقف العلم بمدلول ألفاظهم على كونهم من أهل تلك اللغة التي وقع بينهم بها التخاطب ، ولهذا لم يرسل الله رسولا إلا بلسان قومه ليبين لهم ، فتقوم<sup>(٥)</sup> عليهم الحجة بما فهموه من خطابه لهم .  
فدلالة اللفظ هي العلم بقصد المتكلم به .

ويراد بالدلالة أمران :

نقل<sup>(٦)</sup> الدال وكون اللفظ بحيث يفهم معنى ، ولهذا يقال : دله بكلامه دلالة ودل الكلام على هذا دلالة . فالمتكلم دال بكلامه وكلامه دال بنظامه وذلك يعرف من عادة المتكلم في ألفاظه ، فإذا [ ٣٥ / ب ] كانت عادته أنه يعني بهذا اللفظ هذا المعنى علمنا متى خاطبنا به أنه أراد من وجهين :  
أحدهما : أن دلالة اللفظ مبناها على عادة المتكلم التي يقصدها بألفاظه ،

(١) هذا الوجه هو التاسع والأربعون في الأصل : الصواعق (٢/٧٤٢)

(٢) يعني الرازي .

(٣) قال الرازي في الأربعين (٢/٢٥٢) : « إن التمسك بالدلائل اللفظية موقوف على معرفة

اللغات ، واللغات منقولة برواية الأحاد لا بالتواتر . . . »

وانظر ما سبق ذكره .

(٤) في « ت » : « معانيها » .

(٥) في « ن » : « فيقوم » .

(٦) في النسخ الخطية : « فعل » والمثبت من الأصل : الصواعق (٢/٧٤٣) ولعله

الصواب .

وكذا على مراده بلغته التي عاداته أن يتكلم بها ، فإذا عرف السامع ذلك المعنى وعرف أن عادة المتكلم إذا تكلم بذلك اللفظ أن يقصده ، علم أنه مراده قطعاً وإلا لم يعلم مراد متكلم أبداً وهو محال .

الثاني : أن المتكلم إذا كان قصده إفهام المخاطبين كلامه وعلم المخاطب السامع من طريقته وصفته أن ذلك قصده لا أن قصده التلبس<sup>(١)</sup> أفاده مجموع العلمين اليقين بمراده ولم يشك فيه ، ولو تخلف عنه العلم لكان قادحاً في أحد العلمين إما قادحاً في علمه بموضوع<sup>(٢)</sup> ذلك اللفظ ، وإما في علمه بعبارة المتكلم به وصفاته وقصده ، فمتى عرف موضوعه وعرف عادة المتكلم به أفاده ذلك القطع ، يوضحه :

[ استحالة  
التلبس  
والتدليس  
في كلام الله  
تعالى ورسوله  
عليه الصلاة  
والسلام ]

الوجه التاسع والأربعون<sup>(٣)</sup> : أن السامع متى سمع المتكلم يقول لبست ثوباً ، وركبت فرساً ، وأكلت لحماً ، وهو عالم بمدلول هذه الألفاظ من عُرف المتكلم وعالم أن المتكلم لا يقصد بقوله « لبست ثوباً » معنى « ذبحت شاة » ، ولا من قوله « ركبت فرساً » معنى « لبست ثوباً » ، علم مراده قطعاً ، فإنه يعلم أنه من قصد خلاف ذلك عد ملبساً مدلساً لا ميئناً مفهماً ، وهذا مستحيل على الله ورسوله أعظم استحالة ، وإن جاز على أهل التخاطب فيما بينهم .

فإذا إفادة كلام الله ورسوله اليقين فوق استفادة ذلك من كلام كل متكلم ، وهو أدل على كلام الله ورسوله من دلالة كلام غيره على مراده ، وكلما كان السامع أعرف بالمتكلم وقصده وبيانه وعاداته كان استفادته للعلم بمراده أكمل وأتم .

(١) في « ت » : « تلبس » .

(٢) في « ت » : « في موضوع » .

(٣) هذا الوجه هو الخمسون في الأصل : الصواعق (٢/٧٤٤) .

الخمسون<sup>(١)</sup>: أن قوله<sup>(٢)</sup>: « إن فهم الأدلة اللفظية موقوف على نقل النحو والتصريف »<sup>(٣)</sup> جوابه أن القرآن قد نقل إعرابه كما نقلت ألفاظه ومعانيه لا فرق في ذلك كله ، فألفاظه متواترة وإعرابه متواتر<sup>(٤)</sup> ونقل معانيه أظهر من نقل ألفاظه وإعرابه كما تقدم بيانه ، ونقل جميع ذلك بالتواتر أصح من نقل كل لغة نقلها ناقل على وجه الأرض ، وقواعد الإعراب والتصريف الصحيحة مستفادة منه ، مأخوذة من إعرابه وتصريفه ، وهو الشاهد على صحة غيرها مما يحتاج له بها ، فهو الحجة لها

[ بيان أن فهم الأدلة اللفظية لا يتوقف على نقل النحو والصرف ]

(١) هذا الوجه هو الثالث والخمسون في الأصل : الصواعق (٧٤٦/٢) .

(٢) يعني الرازي .

(٣) قال الرازي في المطالب العالية (١١٤/٩) : « إن التمسك بالدلائل اللفظية يتوقف على نقل مفردات اللغة ونقل النحو والتصريف » .

وانظر ما سبق ذكره ص ( ٢٢٢ ) مع التعليق ( ٣ ) .

(٤) أي معناه وبيانه ، فإن من معاني كلمة (الإعراب) في العربية : البيان والوضوح كما قال الشاعر :

وأعربت عن نفسي وجئت مبينا لأخبركم ما حل بالقلب من وجد  
ذكره بعض شراح الأجرومية .

قال الإمام الزركشي في البرهان (١٢٥/٢) : « لا خلاف أن كل ما هو من القرآن يجب أن يكون متواترا في أصله وأجزائه ، وأما في محله ووضعه وترتيبه فعند المحققين من علماء أهل السنة كذلك ، أي يجب أن يكون متواترا ، فإن العلم اليقيني حاصل أن العادة قاضية بأن مثل هذا الكتاب العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه . . . فمستحيل ألا يكون متواترا في ذلك كله ، إذ الدواعي تتوافر على نقله على وجه التواتر . . . » .  
وينظر : معجمات اللغة في مادة (عرب) ، وكذا شرح الأشموني على الألفية مع حاشية الصبان عليه (٤٧/١) وجلاء العينين للألوسي (ص ٢٨٦ - ٢٨٧) وحاشية ابن الحاج على متن الأجرومية (ص ٢٣) .

والشاهد ، وشواهد الإعراب والمعاني منه أقوى وأصح من الشواهد من غيره حتى إن<sup>(١)</sup> فيه من قواعد الإعراب وقواعد المعاني والبيان ما لم يشتمل عليه ضوابط النحاة وأهل علم المعاني .

فبطل قول هؤلاء : « إن الأدلة اللفظية تتوقف دلالتها على عصمة رواية مفردات تلك الألفاظ »<sup>(٢)</sup> ، يوضحه :

[ بيان أن  
عامة ألفاظ  
القرآن  
الكريم  
منقول معناها  
وإعرابها  
بالتواتر ]

الحادي والخمسون<sup>(٣)</sup> : هب أنه يحتاج إلى نقل ذلك ، [ ٣٦/أ ] لكن عامة ألفاظ القرآن منقول معناها وإعرابها بالتواتر<sup>(٤)</sup> لا يحتاج الناس فيه إلى النقل عن عدول أهل العربية كالخليل<sup>(٥)</sup> وسيبويه<sup>(٦)</sup>

(١) في « ت » : « إنه » .

(٢) كما قاله الرازي نصا في كتابه المحصل (ص ١٤٢) .

وانظر ما سبق ذكره ص ( ٢٢٤ ) مع التعليق ( ٣ ) .

(٣) هذا الوجه هو الرابع والخمسون في الأصل : الصواعق (٢/٧٤٨) .

(٤) انظر ما سبق قريبا ص ( ٢٢٤ ) مع التعليق رقم ( ٤ ) .

(٥) هو الخليل بن أحمد أبو عبد الرحمن الفراهيدي الأزدي اليماني ويقال الباهلي البصري الإمام العلم الصدوق ، صاحب العربية ومنتشئ العروض ، كان دينا ورعا قانعا متواضعا ، وهو أستاذ سيبويه ، ولد في البصرة سنة (١٠٠) ومات بها سنة (١٧٠) ، وقيل غير ذلك . أخرج له ابن ماجه في التفسير .

الجرح والتعديل (٨/٣٨٠) وتهذيب الكمال (٨/٣٢٦ - ٣٣٣) والسير (٧/٤٢٩ - ٤٣١) وتقريب التهذيب (ص ١٣٥) .

(٦) هو عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر وأبو الحسن الفارسي ثم البصري الحارثي بالولاء ، إمام العربية لغة ونحوا ، أخذ عنه جمع منهم الخليل الذي تتلمذ له وتخرج به ، كان مولده في البيضاء إحدى قرى شيراز سنة (١٤٨) ووفاته في فارس سنة (١٨٨) ، وفي هذين التاريخين اختلاف كبير .

طبقات النحويين واللغويين (ص ٦٦ - ٧٢) وإنباه الرواة (٢/٣٤٦ - ٣٦٠) ووفيات =

والأصمعي (١) ، وأبي عبيدة (٢) ، والكسائي (٣) ، والفراء (٤) .  
حتى الألفاظ الغربية في القرآن مثل : ﴿ أُبْسِلُوا ﴾ (٥) ، و ﴿ قَسَمَةٌ

= الأعيان (١/٤٨٧ - ٤٨٨) وبغية الوعاه (٢/٢٢٩ - ٢٣٠) .

(١) هو عبد الملك بن قُريب بن علي بن أصمع أبو سعيد الباهلي البصري ، الإمام العلم الحافظ ، حجة الأدب وراوية العرب ، وثقه ابن معين وغيره ، كان مولده في البصرة سنة بضع وعشرين ومائة وفيها مات سنة (٢١٥) أو في التي تليها . أخرج له مسلم في المقدمة وأبو داود والترمذي في السنن وذكر له البخاري قولاً في صحيحه في آخر باب رفع الأمانة من كتاب الرقاق (ص ١٣٧١) .

الجرح والتعديل (٥/٣٦٣) وتهذيب الكمال (١٨/٣٨٢ - ٣٩٤) والسير (١٠/١٧٥ - ١٨١) وتقريب التهذيب (ص ٣٠٥) .

(٢) هو معمر بن المثنى ، وقد تقدمت ترجمته ص (١٨) .

(٣) هو علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز أبو الحسن الكوفي مولى بني أميد ، شيخ القراءة والعربية ، مؤدب ولد الرشيد ، وأحد القراء السبعة المشهورين ، لقب بالكسائي لكسائه أحرم فيه ، أو أنه كان يلتف في كسائه أيام تلاوته على حمزة الزيات ، ولد في حدود (١٢٠) ومات بالري سنة (١٨٩) على الصحيح .

الجرح والتعديل (٦/١٨٢) وطبقات النحويين واللغويين (ص ١٢٧ - ١٣٠) والسير (٩/١٣١ - ١٣٤) وطبقات القراء (١/١٤٩ - ١٥٧) .

(٤) هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور أبو زكريا الديلمي الأسدي مولاهم ، الكوفي نزيل بغداد العلامة اللغوي النحوي الأديب الفقيه الثقة ، ولد في الكوفة سنة (١٤٤) وتوفي في طريق مكة سنة (٢٠٧) .

طبقات النحويين واللغويين (ص ١٣١ - ١٣٣) وإنباه الرواه (٤/٧ - ٢٣) والسير (١٠/١١٨ - ١٢١) وبغية الوعاه (٢/٣٣٣) .

(٥) في « ت » : « أبلسوا » .

والآية وردت في قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ أُبْسِلُوا بِمَا كَسَبُوا ﴾ سورة الأنعام آية (٧٠) قال العلامة السمين الحلبي في عمدة الحفاظ (١/٢١٦) مادة : (بسل) : « البسل منع الشيء وانضمامه ، ولدلالته على المنع قيل للمحرم والمرتهن : البسل ، ومنه قوله =

ضَيْرِيٌّ ﴿١﴾ و ﴿عَسَسَ﴾ ﴿٢﴾ ونحوها ، معانيها منقولة في اللغة بالتواتر لا يختص بنقلها الواحد والاثنان ، فلم يتوقف ﴿٣﴾ دلالتها على عصمة رواية معانيها . فكيف في الألفاظ الشهيرة كالشمس والقمر والليل والنهار والبر والبحر والجبال ، فهذه الدعوى باطلة في الألفاظ الغريبة والشهيرة .

الثاني والخمسون ﴿٤﴾ : أن أصحاب هذا القانون قالوا : أظهر الألفاظ لفظ « الله » ، وقد اختلف الناس فيه أعظم اختلاف هل [ هو ] ﴿٥﴾ مشتق

[ الاختلاف  
في لفظ  
الجلالة هل  
مشتق أم  
جامد ]

= تعالى : ﴿ أَنْ تَسْأَلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ ﴾ أي تمنع الثواب ، أو هي مرتبنة بكسبها ، ومنه قوله تعالى : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَيْبَةٌ ﴾ وقيل : تبسل نفس أي تسلم للهلكة ، والمستبسل : الذي يقع في مكروه ولا يخلص له منه ، وأبسل فلان بجريته أي أسلم للهلكة . وقوله : ﴿ أُبْسِلُوا بِمَا كَسَبُوا ﴾ يحتمل كل ذلك ! .

وانظر : مفردات الراغب (ص ١٢٣ - ١٢٤) المادة نفسها . ومعترك الأقران (١/ ٥٥٥) .

(١) سورة النجم آية (٢٢) .

ومعنى « ضيرى » : ناقصة ، وقيل جائرة .

انظر : مفردات الراغب وعمدة الحفاظ جميعا في مادة (ضير) ومعترك الأقران (٢/ ٦٢٤) .

(٢) سورة التكوير آية (١٧) .

ومعنى « عسس » : يقال عسس الليل إذا أدير ، وعسس إذا أقبل . قال الفراء : « أجمع المفسرون على أن معنى (عسس) (أدير) » . وقال أبو عبيدة : « عسس : أدير وأقبل جميعا » .

انظر الأضداد للأنباري (ص ٣٢ - ٣٣) وكتاب الأضداد لأبي الطيب اللغوي (٢/ ٤٨٨ - ٤٩١) ومفردات الراغب (ص ٥٦٦) ومعترك الأقران (٢/ ٦٥٠ - ٦٥١) .

(٣) في « ن » : « يتوقف » .

(٤) هذا الوجه هو الخامس والخمسون في الأصل : الصواعق (٢/ ٧٤٩) .

(٥) ما بين المعرفتين ساقط من « ن » .

أم لا (١)؟ وهل هو مشتق من التأله أو من الوله أو من لاه إذا احتجب؟ (٢)  
وكذلك اسم الصلاة وفيه من الاختلاف ما فيه ، هل هو مشتق من الدعاء

[ بيان  
اشتقاق اسم  
الصلاة ]

(١) اختلف في لفظ الجلالة هل هو مرتجل أو مشتق؟ فممن ذهب إلى الأول الزجاج في تفسير أسماء الله الحسنى (ص ٢٥) وابن العربي المالكي في الأمد الأقصى خ (ق ١٨/أ - ٢٠/ب) والسهيلي في نتائج الفكر (ص ٥١ - ٥٢) ، ومال إليه الغزالي في المقصد الأسنى (ص ٦٠) . وذهب جماعة من أهل العلم إلى اشتقاقه منهم الخليل بن أحمد وسيبويه ويونس بن حبيب والكسائي وقطرب والفراء والأخفش وغيرهم ، وإن كانوا قد اختلفوا في أصل اشتقاقه .

قال المؤلف رحمه الله تعالى في بدائع الفوائد (١/٢٢ - ٢٣) : « زعم السهيلي وشيخه أبو بكر ابن العربي أن اسم الله غير مشتق لأن الاشتقاق يستلزم مادة يشتق منها ، واسمه تعالى قديم ، والقديم لا مادة له ، فيستحيل الاشتقاق ، ولا ريب أنه إن أريد بالاشتقاق هذا المعنى وأنه مستمد من أصل آخر فهو باطل ، ولكن الذين قالوا بالاشتقاق لم يريدوا هذا المعنى ولا ألم بقلوبهم ، وإنما أرادوا أنه دال على صفة له تعالى وهي الإلهية كسائر أسمائه الحسنى كالعليم والقدير والغفور والرحيم والسميع والبصير ، فإن هذه الأسماء مشتقة من مصادرها بلا ريب وهي قديمة والقديم لا مادة له ، فما كان جوابكم عن هذه الأسماء فهو جواب القائلين باشتقاق اسمه « الله » ، ثم الجواب عن الجميع أننا لا نعني بالاشتقاق إلا أنها ملاقية لمصادرها في اللفظ والمعنى لا أنها متولدة منها تولد الفرع من أصله ، وتسمية النحاة للمصدر والمشتق منه أصلا وفرعا ليس معناه أن أحدهما تولد من الآخر ، وإنما هو باعتبار أن أحدهما يتضمن الآخر وزيادة . . » الخ .

وقال في المصدر نفسه (٢/٢٤٩) : « .. وأما الإله فهو الجامع لجميع صفات الكمال ونعوت الجلال فيدخل في هذا الاسم جميع الأسماء الحسنى ولهذا كان القول الصحيح أن (الله) أصله الإله كما هو قول سيبويه وجمهور أصحابه إلا من شذ منهم » ويراجع القصيدة النونية بشرح ابن عيسى (٢/١٠٧ - ١٠٩) .

(٢) ينظر : اشتقاق أسماء الله الحسنى (ص ٢٣ - ٣٢) والأمد الأقصى خ (١/١٨ - ٢٠/أ) والدر المصون (١/٢٤ - ٢٧) .

أو من الاتباع أو من تحريك الصلوتين<sup>(١)</sup> .  
 فإذا<sup>(٢)</sup> كان هذا في أظهر الأسماء فما الظن بغيره ؟  
 فتأمل هذا الوهم والإيهام واللبس والتلبيس ، فإن جميع أهل الأرض

(١) في « ن » : « الصلوتين » ، والمثبت من « د » و « ت » ، وهو الصواب .  
 والصلوان : جانباً العصعص من عن يمين وشمال ، قال الزبيدي في التاج مادة (صلو)  
 (٦٠٨/١٩) : « وهما مكتنفا ذنب الفرس وغيره مما يجري مجرى ذلك . . » .  
 ونقل ابن جنبي في المحتسب (١٨٧/١) عن أبي علي الفارسي قوله : « الصلاة من  
 الصلوتين ، قال : وذلك لأن أول ما يشاهد من أحوال الصلاة إنما هو تحريك الصلوتين  
 للركوع ، فأما القيام فلا يخص الصلاة دون غيرها ، وهو حسن » .  
 وقال ابن خالويه في شرح مقصورة ابن دريد (ص ٢٤٧) : « والصلاة : موضع الردف  
 وهما الصلوان ، ولذلك سمي المصلي لأنه إذا ركع رفع صلاه ، والصلاة خمسة أشياء :  
 هذه المعروفة ، والصلاة الدعاء ، والصلاة الرحمة من الله تبارك وتعالى ، والصلاة بيت  
 النصارى يقال له : أصلوتا ، ومنه قوله تقدست أسماؤه ﴿ وَصَلَوْتُ وَمَسَجِدُ ﴾ ،  
 والصلاة أحد الصلوتين وهما عن يمين الردف ويساره من الفرس ، ولذلك سمي السابق  
 من الخيل المُجَلِّي والثاني المُصَلِّي لأنه يأتي ورأسه عند صلوى السابق ، وكذلك قالوا :  
 « سبق أبو بكر وصلّى عمر » . وتكتب الصلا بالألف لأن ألفه مبدلة من واو . . » .  
 وقال ابن عطية في المحرر الوجيز (١٠١/١ - ١٠٢) : « . . وقال قوم هي مأخوذة من  
 الصلا وهو عرق في وسط الظهر ويفترق عند العجب فيكتفه ، ومنه أخذ المصلي في سبق  
 الخيل لأنه يأتي مع صلوي السابق ، فاشتقت الصلاة منه ، إما لأنها جاءت ثانية للإيمان  
 فشبهت بالمصلي من الخيل ، وإما لأن الراكع والساجد تشني صلواه . . الخ » .  
 ويراجع : خلق الإنسان لثابت (ص ٣٠٣ - ٣٠٤) والزاهر للأنباري (١/١٣١) وصناعة  
 الكتاب لأبي جعفر النحاس (ص ٣٠٢) والتمهيد في أصول الفقه (٢/٢٥٥ - ٢٥٦) ونزهة  
 الأعين التواظر (ص ٣٩٣ - ٣٩٦) والنهاية لابن الأثير (٣/٤٤) ولسان العرب وتاج  
 العروس في مادة (صلو) .

(٢) في « ت » : « وإذا » .

علمائهم<sup>(١)</sup> وجهالهم ومن يعرف الاشتقاق ومن لا<sup>(٢)</sup> يعرفه ، وعربهم وعجمهم يعلمون أن الله اسم لرب العالمين خالق السموات والأرض الذي يحيي ويميت وهو رب كل شيء ومليكه ، فهم لا يختلفون في أن هذا الاسم يراد به هذا المسمى ، وهو أظهر عندهم وأعرف وأشهر من كل اسم وضع لكل مسمى وإن كان الناس متنازعين في اشتقاقه<sup>(٣)</sup> فليس ذلك بنزاع منهم في معناه .

وكذلك الصلاة لم يتنازعوا في معناها الذي أراده الله ورسوله ، وإن اختلفوا في اشتقاقها<sup>(٤)</sup> ، وليس هذا نزاعاً في وجه الدلالة عليه . وكذلك قوله تعالى : ﴿ يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضَلُّوا ﴾<sup>(٥)</sup> ، يقدره البصريون : كراهة أن تضلوا ، والكوفيون : لثلاثاً تضلوا<sup>(٦)</sup> . وكذلك اختلافهم في التنازع<sup>(٧)</sup> وأمثال ذلك إنما هو نزاع في وجه دلالة

(١) في « ن » و « ت » : « علماءهم » وفي « د » : « علماءهم » .

(٢) في « ت » : « لم » بدل « لا » .

(٣) انظر ما سبق .

(٤) كما سبقت الإشارة إليه قريباً .

(٥) سورة النساء آية (١٧٦) .

(٦) انظر : معاني القرآن للفراء (٢٩٧/١) والبيان للعكبري (٤١٤/١) وتفسير البحر

المحيط (٤٠٨/٣ - ٤٠٩) والدر المصون (١٧٦/٤) وتفسير التحرير والتنوير (٦/

٦٧ - ٦٨) جميعهم عند الآية المذكورة .

وقد رجح المؤلف ابن القيم في رسالته التبوكية (ص ١٠٣) رأي البصريين فقال : « وقول

البصريين أحسن وأظهر » . وذكر المسألة أيضاً في مصنفه شفاء العليل (ص ٣٩٦ - ٣٩٧)

وفي الطرق الحكيمة (ص ١٢٧) .

(٧) التنازع : ويسمى أيضاً الإعمال ، قال ابن هشام في شرح قطر الندى (ص ٢٧٥) :

« وضابطه أن يتقدم عاملان أو أكثر ، ويتأخر معمول أو أكثر ، ويكون كل من =

اللفظ على ذلك المعنى مع اتفاقهم على أن المعنى واحد ، وهذا اللفظ لا يخرج اللفظ عن إفادته السامع اليقين بمسماه .

الثالث والخمسون<sup>(١)</sup> : أن يقول<sup>(٢)</sup> : هذه الوجوه العشرة<sup>(٣)</sup> مدارها على حرف واحد ، وهو أن الدليل اللفظي يحتمل أزيد من معنى واحد ، فلا يقطع بإرادة [ المعنى ]<sup>(٤)</sup> الواحد .

فنقول : من المعلوم أن أهل اللغة لم يشرعوا للمتكلم أن يتكلم بما يريد به خلاف ظاهره إلا مع قرينة تبين المراد ، والمجاز إنما يدل مع القرينة بخلاف الحقيقة فإنها تدل مع التجرد .

وكذلك الحذف والإضمار لا يجوز إلا إذا كان في الكلام ما يدل عليه<sup>(٥)</sup> . وكذلك التخصيص ليس لأحد أن يدعيه إلا مع قرينة تدل عليه فلا يسوغ العقلاء لأحد أن يقول : جاءني زيد وهو يريد ابن زيد إلا مع قرينة ، كما

= المتقدم طالبا لذلك المتأخر « .

وانظر : شرح ابن عقيل على الألفية (١٥٧/٢) وما بعدها ، والمعجم المفصل في النحو العربي (١/٣٧٣ - ٣٧٥) .

(١) هذا الوجه هو السادس والخمسون في الأصل : الصواعق (٢/٧٥١) .

(٢) في « ت » : « نقول » .

(٣) يعني المقدمات التي ذكرها الرازي في كون الدليل اللفظي لا يفيد اليقين إلا عند تيقن أمور عشرة . راجع ما سبق .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) الحذف لغة : الإسقاط ، ومنه حذفت الشعر إذا أخذت منه .

واصطلاحاً : « إسقاط جزء الكلام أو كله لدليل ، والفرق بينه وبين الإضمار أن شرط المضمرة بقاء أثر المقدر في اللفظ » .

قاله الزركشي في البرهان (٣/١٠٢) .

[ مدار  
الأمر  
العشرة  
عند  
الرازي  
وغيره  
في  
فهم  
الدليل  
السمعي  
على  
أن  
الدليل  
اللفظي  
يحتمل  
أكثر  
من  
معنى ]

في قوله : ﴿ وَتَسْتَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ (١) وأسأل العير (٢) عند من يقول [ ٣٦ / ب ] إنه من هذا الباب ، فإنه يقول : القرية والعير لا يسألان ، فعلم أنه أراد أهلها (٣) ، ومن جعل القرية اسماً للسكان (٤) والمسكن والعير اسماً للركبان والمركوب لم يحتج إلى هذا التقدير (٥) ، وإذا كانت هذه الأنواع لا تجوز (٦) مع تجرد الكلام عن القرائن المبينة للمراد ، فحيث تجردت علمنا قطعاً أنه لم يرد بها ذلك ، وليس لقائل أن يقول : قد تكون القرائن (٧) موجودة ولا علم لنا بها ، لأن من القرائن ما يجب أن يكون لفظياً كمخصصات الأعداد وغيرها ، ومنها ما يكون معنوياً كالقرائن الحالية والعقلية (٨) . والنوعان لا بد أن يكونا ظاهرين للمخاطب ليفهم مع تلك القرائن مراد المتكلم ، فإذا تجرد الكلام عن القرائن فإن معناه المراد عند التجرد

(١) سورة يوسف آية (٨٢) .

(٢) في الآية الكريمة : ﴿ وَتَسْتَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ ﴾ سورة يوسف آية (٨٢) .

(٣) في « ت » : « أهلها » .

(٤) في « ت » : « للسكان » .

(٥) انظر : تلخيص البيان في مجازات القرآن (ص ١٧٣ - ١٧٤) والحقيقة والمجاز لابن تيمية ، وهو ضمن مجموع الفتاوى (٤٦٣/٢٠) والتوقيف للمناوي (ص ٥٨١) .

(٦) في « ن » : « لا يجوز » .

(٧) في « ت » : « من القرائن » .

(٨) انظر بيان القرينة الحالية والعقلية في التعريفات (ص ١٧٤) ومعجم علوم اللغة العربية (ص ٣١٦) .

وقد قال العلامة ابن الوزير في إيثار الحق على الخلق (ص ١٥٥ - ١٥٦) بعد أن ذكر قرائن المجاز الثلاث : « وأما الدعوى الباطلة تجردها عن أحد هذه القرائن » .

وإذا اقترن بتلك القرائن فهم معناه المراد عند الاقتران فلم يقع لبس في الكلام المجرد ولا في الكلام المقيّد ، إذ كل من النوعين مفهم لمعناه المختص به .  
وقد اتفقت اللغة والشرع على أن اللفظ المجرد إنما يراد به ما ظهر منه ، وأن ما يقدر من احتمال مجاز أو اشتراك أو حذف أو إضمار ونحوه إنما<sup>(١)</sup> يقع مع القرينة ، أما مع عدمها فلا ، والمراد معلوم على التقديرين ،  
يوضحه :

الرابع والخمسون<sup>(٢)</sup> : أن غاية ما يقال أن في القرآن ألفاظا استعملت في معان لم تكن العرب تعرفها ، وهي الأسماء الشرعية كالصلاة والزكاة [ والصيام ]<sup>(٣)</sup> والاعتكاف ونحوها ، والأسماء الدينية كالإيمان والإسلام والكفر والنفاق ونحوها ، وأسماء مجملة لم يرد ظاهرها كالسارق والسارقة والزاني والزانية ونحوها ، وأسماء مشتركة كالقرء<sup>(٤)</sup> وعسعس<sup>(٥)</sup> ونحوهما ، فهذه الأسماء لا تفيد اليقين بالمراد منها .  
فيقال : هذه الأسماء جارية في القرآن ثلاثة أنواع :  
نوع بيانه معه ، فهو مع بيانه يفيد اليقين بالمراد منه .

[ بيان أن في القرآن ألفاظا استعملت في معان لم تكن تعرفها العرب ]

[ الأسماء الجارية في القرآن على ثلاثة أنواع ]  
[ النوع الأول ]

(١) في « د » و « ن » : « وإنما » .

(٢) هذا الوجه هو السابع والخمسون في الأصل : الصواعق (٢/٧٥٣) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) القرء : حرف من الأضداد ، يقال القرء للظهر وهو مذهب أهل الحجاز ، والقرء للحيض وهو مذهب أهل العراق ، ويقال في جمعه : أقراء وقروء .

الأضداد للأنباري (ص٢٧) وانظر : كتاب الأضداد للأصمعي (ص٥ - ٧) ولابن السكيت (ص١٦٣ - ١٦٦) .

(٥) راجع ما سبق ص ( ٢٢٧ ) مع التعليق (٢) .

[ النوع  
الثاني ]  
[ النوع  
الثالث ]

ونوع بيانه في آية (١) أخرى ، فيستفاد اليقين من مجموع الآيتين .  
ونوع بيانه موكول إلى الرسول ﷺ ، فيستفاد اليقين من المراد منه ببيان  
الرسول ﷺ . ولم نقل نحن ولا أحد من العقلاء إن كل لفظ لفظ فهو مفيد  
اليقين بالمراد منه بمجرد من غير احتياج إلى لفظ آخر متصل به أو منفصل  
عنه ، بل نقول (٢) : إن مراد المتكلم يعلم من لفظه المجرد [ تارة ] (٣)  
والمقرون تارة ، ومنه ومن لفظ آخر يفيدان اليقين بمراده تارة ، ومنه ومن  
بيان آخر بالفعل أو القول يحيل المتكلم عليه تارة ، وليس في القرآن خطاب  
أريد منه العلم بمدلوله إلا وهو داخل في هذه الأقسام .

فالبيان المقترن كقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ يَبَيِّنَ لَكَ الْخَيْطَ الْأَبْيَضَ مِنَ الْخَيْطِ  
الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ (٤) ، وكقوله : ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي  
الْقُضْرِ وَالْجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ (٥) ، وقوله : ﴿ فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا  
حَسِبَ عَامًا ﴾ (٦) [ ١/٣٧ ] ونظائر ذلك .

والبيان المنفصل كقوله : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾ (٧) ،  
وقوله : ﴿ وَفِصْلُهُ فِي عَامَيْنِ ﴾ (٨) ، مع قوله : ﴿ وَحَمَلُهُ وَفِصْلُهُ ﴾

(١) في « ت » : « في آيات » .

(٢) في « ن » : « يقول » .

(٣) ما بين المعرفتين أثبتته من الأصل : الصواعق (٧٥٤/٢) .

(٤) سورة البقرة آية (١٨٧) .

(٥) سورة النساء آية (٩٥) .

(٦) سورة العنكبوت آية (١٤) .

(٧) سورة البقرة آية (٢٣٣) .

(٨) سورة لقمان آية (١٤) .

نَلْتَوْنَ شَهْرًا ﴿١﴾ . فأفاد مجموع اللفظين البيان بأن [ أقل ] <sup>(٢)</sup> مدة الحمل ستة أشهر .

وكذلك قوله : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُّ ﴾ <sup>(٣)</sup> مع قوله تعالى : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَلَةِ ﴾ <sup>(٤)</sup> وأنه من لا ولد له ولا والد له وإن علا . وكذلك قوله : ﴿ أَسْكِنُوهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْهِكُمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> مع قوله : ﴿ فَإِذَا بَلَغَ الْأَجِلَ نَافَسِكُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ ﴾ <sup>(٦)</sup> أفاد مجموع الخطابين في الرجعيات دون البوائن . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا عَسَسَ \* وَالصُّبْحِ إِذَا نَفَسَ ﴾ <sup>(٧)</sup> مع قوله : ﴿ كَلَّا وَالْقَمَرِ \* وَاللَّيْلِ إِذَا أَدْبَرَ \* وَالصُّبْحِ إِذَا أَسْفَرَ ﴾ <sup>(٨)</sup> فإن مجموع الخطابين يفيد أن العلم بأن الرب سبحانه أقسم بإدبار هذا وإقبال هذا ، أو إقبال كل منهما على من فسر ﴿ أَدْبَرَ ﴾ <sup>(٩)</sup> أنه دبر النهار ، أي جاء في دبره ، و ﴿ عَسَسَ ﴾ بأقبل ، فعلى هذا القول يكون القسم بإقبال الليل

(١) سورة الأحقاف آية (١٥) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » .

(٣) سورة النساء آية (١٢) .

(٤) سورة النساء آية (١٧٦) .

(٥) سورة الطلاق آية (٦) .

(٦) سورة الطلاق آية (٢) .

(٧) سورة التكويد الآيتان (١٧ ، ١٨) .

(٨) سورة المدثر الآيات (٣٢ - ٣٤) .

(٩) في النسخ الخطية : « دبر » والمثبت من الأصل : الصواعق (٧٥٧/٢) وهو الصوب كما في الآية .

وإقبال النهار ] وعلى القول الأول يكون قد وقع الإقسام بإدبار الليل وإقبال النهار [ (١) . وقد يقال : وقع الإقسام في الآيتين بالنوعين (٢) .  
وأما البيان الذي يحيل المتكلم عليه فكما أحال الله سبحانه على رسوله في بيان ما أمرهم به من الصلاة والزكاة والحج وفرائض الإسلام التي إنما علم مقاديرها وصفاتها وهيأتها من بيان الرسول ﷺ .  
فلا يخرج خطاب القرآن عن هذه الوجوه الأربعة (٣) ، فصار الخطاب مع بيانه مفيدا لليقين بالمراد منه وإن لم يكن بيانه متصلا به .

الخامس والخمسون (٤) : أن هذا القول الذي قاله أصحاب هذا القانون لم يعرف عن طائفة من طوائف بني آدم لا طوائف المسلمين ولا طوائف اليهود والنصارى ، ولا عن أحد من أهل الملل قبل هؤلاء ، وذلك لظهور العلم بفساده ، فإنه يقدر فيما هو أظهر العلوم الضرورية لجميع الخلق . فإن بني آدم يتكلمون ويخاطب بعضهم بعضا مخاطبة ومكاتبة ، وقد أنطق الله تعالى بعض الجمادات وبعض الحيوانات بمثل نطق بني آدم ، فلم يسترب سامع النطق في حصول العلم واليقين به ، بل كان ذلك عنده من أعظم العلوم الضرورية ، فقالت النملة لأمة النمل : ﴿ يَتَأْتِيهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسْكِنَكُمْ لَا يَحْطَمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ (٥) ، فلم يشك النمل ولا سليمان

[ بيان أن  
قول النفاة  
لم يسبق  
إليه ]

- (١) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .
- (٢) وانظر للمؤلف مصنفه التبيان في أقسام القرآن (ص ١٢٥) .
- (٣) التي سلف ذكرها ، وهي أن مراد المتكلم يعلم من لفظه المجرد تارة ، والمقرون تارة ، ومنه ومن لفظ آخر يفيدان اليقين بمراده تارة ، ومنه ومن بيان آخر بالفعل أو القول يحيل المتكلم عليه تارة .
- (٤) هذا الوجه هو التاسع والستون في الأصل : الصواعق (٧٧٧/٢) .
- (٥) سورة النمل آية (١٨) .

في مرادها وفهموه يقينا . ولما علم سليمان مرادها يقينا تبسم ضاحكا من قولها<sup>(١)</sup> [ وخاطب الهدهد ]<sup>(٢)</sup> وخاطبه الهدهد ، فحصل للهدهد العلم اليقيني بمراد سليمان من كلامه .

وأرسل سليمان الهدية والكتاب وفعل ما حكى الله لما حصل له اليقين بمراد الهدهد (من كلامه)<sup>(٣)</sup> ، وأنطق [ ٣٧/ب ] سبحانه الجبال مع داود بالتسييح<sup>(٤)</sup> ، وعلم سليمان منطق الطير<sup>(٥)</sup> .

وأسمع<sup>(٦)</sup> الصحابة تسييح الطعام مع رسول الله ﷺ .<sup>(٧)</sup> وأسمع رسوله تسليم الحجر عليه<sup>(٨)</sup> . أفيقول مؤمن أو عاقل إن اليقين لم يحصل للسامع بشيء من مدلول هذا الكلام ؟

(١) قال تعالى : ﴿ فَتَسَدَّ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ ارزُقْنِي أَن أَشْكُرَ بِفِعْمَتِكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَتِي وَأَن أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأُدْخِلَنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾ سورة النمل آية (١٩) .

(٢) ما بين المعقوفين أثبتته من الأصل : الصواعق (٧٧٧/٢) إذ به يتسق الكلام .

(٣) في « ت » : « بكلامه » .

وقد ذكر تعالى قصة سليمان عليه السلام مع الهدهد في سورة النمل الآيات (٢٠ - ٤٤) .

(٤) قال عز وجل : ﴿ وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ يُسَبِّحُونَ وَالطَّيْرَ ﴾ سورة الأنبياء آية (٧٩) .

(٥) قال عز وجل : ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ وَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ عُلِّمْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ ﴾ سورة النمل آية (١٦) .

(٦) في « ت » : « وسمع » .

(٧) كما في حديث ابن مسعود رضي الله عنه وفيه : « ولقد كنا نسمع تسييح الطعام وهو يؤكل » . أخرجه البخاري في المناقب ح ٣٥٧٩ (ص ٧٣٤) .

(٨) كما في حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « إني لأعرف حجراً بمكة كان يسلم عليّ قبل أن أبعث ، إني لأعرفه الآن » .

أخرجه مسلم في الفضائل ح ١ (١٧٨٢/٤) .

[ بيان  
اضطراب  
النفاءة في  
العقل ]

السادس والخمسون<sup>(١)</sup> : أن أرباب هذا القانون الذين منعوا استفادة اليقين من كلام الله ورسوله مضطربون في العقل الذي يعارض النقل أشد الاضطراب ، فالفلاسفة<sup>(٢)</sup> مع شدة اعتنائهم بالمعقولات أشد الناس اضطرابا في هذا الباب من طوائف أهل الملل ، ومن أراد معرفة ذلك فليقف على مقالاتهم في كتب أهل المقالات ، كالمقالات الكبرى للأشعري<sup>(٣)</sup> ، والآراء والديانات للنوبختي<sup>(٤)</sup> وغير ذلك .

- (١) هذا الوجه هو الحادي والسبعون في الأصل : الصواعق (٧٨١/٢) .  
 (٢) تقدم تعريفهم ص ( ٣١ ) .  
 (٣) في الأصل : الصواعق (٧٨٢/٢) : « كالمقالات الكبير » . وعند المؤلف في إيغاة اللهفان (٣٧٦/٢) : « المقالات الكبيرة » .

قلت : قد صنف الأشعري كتبا في موضوع المقالات هي :

- أ - مقالات المسلمين المطبوع باسم مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين .  
 ب - جل المقالات .  
 ج - مقالات الفلاسفة .  
 قال رحمه الله : « .. وألفنا كتابا في مقالات المسلمين يستوعب جميع اختلافهم ومقالاتهم وألفنا كتابا في جل مقالات الملحدين وجل أقاويل الموحدين سميناه كتاب جل المقالات ... وألفنا كتابا في مقالات الفلاسفة خاصة » .  
 تبين كذب المفتري (ص ١٣٠ - ١٣٤) .  
 وانظر : إيغاة اللهفان (٣٧٦/٢) .

(٤) في « ت » : « للمتوبخي » وهو خطأ .

والنوبختي هو الحسن بن موسى بن الحسن بن محمد أبو محمد ، فيلسوف شيعي متكلم . قال ابن النديم : « وكانت المعتزلة تدعيه والشيعية تدعيه ولكنه إلى حيز الشيعة ما هو .. » مات بعد الثلاثمائة .

أما كتابه الآراء والديانات فيعد إلى الآن من المصنفات المفقودة وهو لم يتمه ، إلا أن هناك نصوصا حفظت منه اقتبسها بعض العلماء كابن الجوزي في التليس والسيوطي في =

وأما المتكلمون<sup>(١)</sup> فاضطرابهم في هذا الباب من أشد اضطراب .  
فتأمل اضطراب فرق الشيعة<sup>(٢)</sup> والخوارج<sup>(٣)</sup> والمعتزلة<sup>(٤)</sup> وطوائف أهل  
الكلام ، وكل منهم يدعي أن صريح العقل معه ، وأن مخالفه قد خرج عن  
صريح العقل ، فنحن نصدق جميعهم ونبطل عقل كل فرقة بعقل  
[ الفرقة ]<sup>(٥)</sup> الأخرى .

= صون المنطق وغيرهما ، كما ذكره شيخ الإسلام في مواضع من كتبه كالمناهج والدرء .  
الفهرست لابن النديم (ص ٢٥١ - ٢٥٢) والوافي بالوفيات (١٢/ ٢٨٠) ولسان الميزان  
(٢/ ٢٥٨) وهدية العارفين (١/ ٢٦٨) .

(١) سبق تعريفهم ص ( ٢٢ ) .

(٢) عرفهم الشهرستاني في الملل والنحل (١/ ١٦٩ - ١٧٠) بقوله : « الشيعة الذين شايعوا  
عليا رضي الله عنه على الخصوص وقالوا بإمامته وخلافته نصا ووصية ، إما جليا وإما  
خفيا ، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده ، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره أو  
بتقية من عنده ، وقالوا : ليست الإمامة قضية مصلحة تناط باختيار العامة ويتصب  
الإمام بتصحبهم ، بل هي قضية أصولية ، وهي ركن الدين ، لا يجوز للرسل عليهم  
الصلاة والسلام إغفاله وإهماله ، ولا تفويضه إلى العامة وإرساله . يجمعهم القول  
بوجوب التعيين والتنصيب ، وثبوت عصمة الأنبياء والأئمة وجوبا عن الكبراء  
والصغائر ، والقول بالتولي والتبري قولاً وفعلاً وعقداً ، إلا في حال التقية . . وهم  
خمس فرق : كيسانية ، وزيدية ، وإمامية ، وغلاة ، وإسماعيلية ، وبعضهم يميل في  
الأصول إلى الاعتزال ، وبعضهم إلى السنة ، وبعضهم إلى التشبيه . »

وينظر : مقالات الإسلاميين (١/ ٦٥) وما بعدها ، والفرق بين الفرق (ص ٢٩ - ٧٢)  
وإرشاد القاصد (ص ٨٠) وما بعدها .

(٣) سبق تعريفهم ص ( ١٥٤ ) .

(٤) سبق تعريفهم ص ( ٢١ ) .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

ثم نقول للجميع : بعقل مَنْ منكم يوزن كلام الله ورسوله ﷺ ، فما وافقه قبل وأقر عليه ، وما خالفه أول أو فوض إلى عقولكم ، [ وأي عقولكم ]<sup>(١)</sup> هو إحدى المقدمات العشرة<sup>(٢)</sup> الذي يتوقف إفادة كلام الله ورسوله لليقين على العلم بعدم معارضته له ، أعقل أرسطو<sup>(٣)</sup> وشيعته ؟ أم عقل أفلاطون<sup>(٤)</sup> ؟ أم فيثاغورس<sup>(٥)</sup> ؟

(١) ما بين المعقوفين أثبتته من الأصل : الصواعق (٧٨٣/٢) .

(٢) انظر ما سبق .

(٣) هو أرسطوطاليس بن نيقوماخوس ، الفيلسوف اليوناني الملقب بالمعلم الأول ، ولد سنة ٣٨٤ ق م وأقام متعلما من أفلاطون وملازما له مدة عشرين سنة ، صنف كتبا في المنطق والحكمة والطبيعة وغيرها ، مات سنة (٣٢٢) ق م .

عيون الأنبياء (١٨٤/١ - ١٠٥) ونزهة الأرواح (١٨٨/١ - ٢٠٦) وموسوعة الفلسفة (١/٩٨ - ١٣٢) ومعجم الفلاسفة (ص ٤٧ - ٥٢) .

(٤) هو أفلاطون بن أرسطون ، الفيلسوف الطيب اليوناني ، وفي اسمه لغات أخرى ، ولد في أثينا على أرجح الأقوال نحو سنة (٤٢٧) أو (٤٢٨) ق م ، وتلمذ على سقراط وتأثر به في تشتهه الفلسفية ، وكان يُعلم أتباعه وهو ماشٍ ، فسموا بالمشائين ، صنف في الجدل والطبيعة والأخلاق ، وذهب في كتبه الفلسفية إلى الرمز والإغلاق ، مات سنة (٣٤٧) أو (٣٤٨) ق م .

الإحالات السابقة بنفس ترتيبها (٧٨/١ - ٨٤) ، (١٦٨/١ - ١٨٧) ، (١٥٤/١ - ٢٠٩) ، (ص ٦٤ - ٧٠) .

(٥) في « ت » : « فياغورس » .

وهو فيثاغورس بن ميسارخوس ، فيلسوف يوناني ، ولد بين سنة (٥٨٠) و (٥٧٠) ق م ، وأسس مدرسة الفلسفة التي تعرف بالمدرسة الإيطالية القديمة ، ألف كتبا كثيرة في الفلسفة والرياضة والهندسة . مات سنة (٤٩٧) ق م .

الإحالات السابقة بنفس الترتيب (٦٠/١ - ٦٨) ، (٨٩/١ - ١١٨) ، وتاريخ الفلسفة اليونانية (ص ٢٠ - ٢٦) ومعجم الفلاسفة (ص ٤٤٣ - ٤٤٤) .

أم بقراط<sup>(١)</sup> ؟ أم الفارابي<sup>(٢)</sup> ؟ أم ابن سينا<sup>(٣)</sup> ؟ أم محمد بن زكريا<sup>(٤)</sup> ؟ أم

(١) هو بقراط أو أبقراط بن إيراقليدس بن أبقراط ، من أشهر الأطباء الأقدمين ، وأول من دون صناعة الطب وأظهرها ، ولد في جزيرة كوس اليونانية نحو (٤٦٠) ق م ، وقد صنف كتباً في الطب والأدواء وله فيه مقالات . مات سنة ٣٧٧ ق م .

الملل والنحل (٢/٤٣٢ - ٤٣٥) وإخبار العلماء للقفطي (ص ٦٤ - ٦٧) وعيون الأنباء (١/٤١ - ٥٦) ونزهة الأرواح (١/٢١٧ - ٢٢٧) .

(٢) هو محمد بن محمد بن أوزلغ بن طرخان أبو نصر ، ولد في مدينة فاراب بتركستان من بلاد الترك سنة (٢٦٠) رحل إلى بغداد فدرس بها المنطق والفلسفة والنحو والصرف والرياضيات ، وقد تميز بفهمه لفلسفة أرسطو وعنايته بها مما جعله يشرح كتبه ويضبط مقالاته حتى لقب بالمعلم الثاني كما لقب أرسطو بالمعلم الأول ، توفي الفارابي بدمشق سنة (٣٣٩) .

تاريخ حكماء الإسلام (ص ٣٠ - ٣٥) وإخبار العلماء للقفطي (ص ١٨٢ - ١٨٤) ونزهة الأرواح (٢/١٣ - ١٩) ومعجم الفلاسفة (ص ٤١٦ - ٤١٧) .

(٣) لا يوجد في الأصل : الصواعق (٢/٧٨٥) في هذا الموضوع .

وابن سينا هو : الحسين بن عبد الله بن سينا أبو علي شرف الملك ، الفيلسوف الشهير الملقب بالشيخ الرئيس ، أشهر أطباء العرب وفلاسفتهم وهو من أصل فارسي ، ولد في إحدى قرى بخارى سنة (٣٧٠) ، وقد صنف في الطب والمنطق والطبيعات والإلهيات وغيرها . قال فيه الذهبي في التاريخ (٢٨/٢٣٢) : « وقد كان ابن سينا آية في الذكاء ، وهو رأس الفلاسفة الإسلاميين الذين مشوا خلف العقول وخالفوا الرسول » . مات بهمدان في إيران سنة (٤٢٨) .

الإحالات السابقة بنفس الترتيب (ص ٥٢ - ٧٢) ، (ص ٢٦٨ - ٢٧٨) ، (٢/١٠٤ - ١١٨) ، (ص ٢٣ - ٢٧) .

(٤) لا يوجد في الأصل : الصواعق في هذا الموضوع .

وهو محمد بن زكريا أبو بكر الرازي الفيلسوف الطبيب صاحب التصانيف ، الملقب بطبيب المسلمين ، ولد بالري نحو سنة (٢٥٠) وبها نشأ وتعلم ، استوطن بغداد حتى مات بها سنة (٣١١) بعد أن عمي في آخر عمره .

ثابت بن قره<sup>(١)</sup>؟ أم جهم بن صفوان<sup>(٢)</sup>؟ أم النظام<sup>(٣)</sup>؟ أم العلاف<sup>(٤)</sup>؟ أم

= تاريخ حكماء الإسلام (ص ٢١ - ٢٢) وإخبار العلماء (ص ١٧٨ - ١٨٢) والسير (٣٥٤/١٤ - ٣٥٥) والوافي بالوفيات (٧٥/٣ - ٧٧) .

(١) لا يوجد في الأصل : الصواعق في هذا الموضوع .

وهو ثابت بن قره بن زهرون أبو الحسن الحرائي الصائبي صاحب التصانيف ، رياضي فيلسوف طيب ، ولد ببحران سنة (٢٢١) وبها نشأ ، ثم قصد بغداد واتصل بالخليفة العباسي المعتضد فأكرم وفادته ، مات ببغداد سنة (٢٨٨) . تاريخ حكماء الإسلام (ص ٢٠ - ٢١) وإخبار العلماء (ص ٨٠ - ٨٥) ونزهة الأرواح (٤/٢ - ٦) ومعجم الفلاسفة (ص ٢٢٧) .

(٢) هو جهم بن صفوان السمرقندي أبو محرز الراسبي مولا هم ، رأس الجهمية وأس الضلالة . قال فيه الذهبي : « الضال المتدع رأس الجهمية هلك في زمان أصغر التابعين ، وما علمته روى شيئا ، ولكنه زرع شرا عظيما ، قتله سلم بن أحوز سنة ١٢٨ » . ميزان الاعتدال (٤٢٦/١) وخطط المقرئ (ص ٣٤٩) ولسان الميزان (١٤٢/٢) وتاريخ الجهمية والمعتزلة (ص ١٠) وما بعده .

(٣) هو إبراهيم بن سيار بن هانئ أبو إسحاق البصري المعروف بالنظام لأنه كان ينظم الحرز في سوق البصرة ابن أخت أبي الهذيل العلاف ، من أئمة المعتزلة ومشاهيرهم ، وإليه تنسب النظامية إحدى فرقهم ، متهم بالزندقة والفسق ، وما قاله فيه الذهبي : « ولم يكن النظام ممن نفعه العلم والفهم ، وقد كفره جماعة .. » . قلت : وقد كفره أكثر شيوخ المعتزلة كأبي الهذيل والجبائي والإسكافي وجعفر بن حرب ، وكتب السنة متظاهرة على تكفيره . كان مولد النظام سنة (١٨٥) ومات ما بين سنة (٢٢١) و(٢٣١) الفرق بين الفرق (ص ١٣١ - ١٥٠) والسير (١٠/٥٤١ - ٥٤٢) وطبقات المعتزلة (ص ٤٩ - ٥٢) ولسان الميزان (٦٧/١) .

(٤) هو محمد بن الهذيل بن عبد الله الهذيل العلاف البصري شيخ المعتزلة وزعيم الفرقة الهذلية منهم ، مولده سنة (١٣٥) ، وقد أخذ الاعتزال عن عثمان بن خالد الطويل تلميذ واصل بن عطاء الغزال ، كان ينكر جميع الصفات حتى العلم والقدرة وقال : هما لله . مات سنة ٢٢٦ وقيل في التي تليها ، وقيل غير ذلك . =

الجبائي<sup>(١)</sup>؟ أم بشر المريسي<sup>(٢)</sup>؟ أم الإسكافي<sup>(٣)</sup>؟ أم ترضون<sup>(٤)</sup> بعقول  
 المتأخرين الذين هذبوا العقليات وغضوا زبدتها واختاروا لأنفسهم ، ولم

= الكتب السابقة حسب ترتيبها (ص ١٢١ - ١٣٠) ، (١٠/٥٤٢ - ٥٤٣) ، (ص  
 ٤٤ - ٤٩) ، (٥/٤١٣ - ٤١٤) .

(١) تطلق هذه النسبة على اثنين من المعتزلة : أبٍ وولده ، فالأول هو محمد بن عبد الوهاب  
 ابن سلام بن خالد أبو علي البصري الجبائي نسبة إلى « جَبِي » قرية بالبصرة ، من أشياخ  
 المعتزلة ورئيس الطائفة الجبائية إحدى فرقهم ، مات بالبصرة سنة (٣٠٣) .

الفرق بين الفرق (ص ١٨٣ - ١٨٤) والتبصير في الدين (ص ٨٥ - ٨٦) والمثل والنحل  
 (١/٩٠ - ٩٦) وطبقات المعتزلة (ص ٨٥ - ٨٥) .

والثاني : عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب أبو هاشم رئيس معتزلة البصرة بعد أبيه ،  
 وإليه تنسب البهشمية إحدى فرقهم ، وقد خالف أباه في مسائل عدة ، مولده في  
 البصرة ، ووفاته في بغداد سنة (٣٢١) .

الكتب السابقة (ص ١٨٤ - ٢٠١) ، (ص ٨٦ - ٩٥) ، (١/٩٠ - ٩٦) ، (ص ٩٤ - ٩٦) .

(٢) هو بشر بن غياث بن أبي كريمة عبد الرحمن المريسي أبو عبد الرحمن العدوي مولاهم  
 البغدادي ، شيخ الطائفة المريسية من المرجئة ، قال فيه الذهبي : « المتكلم المناظر  
 البارع .. ونظر في الكلام فغلب عليه ، وانسلخ من الورع والتقوى ، وجرّد القول  
 بخلق القرآن ودعا إليه ، حتى كان عين الجهمية في عصره وعالمهم ، فمقتته أهل العلم  
 وكفره عدة ، ولم يدرك جهم بن صفوان بل تلقف مقالاته من أتباعه » اه مات في آخر  
 سنة (٢١٨) .

السير (١٠/١٩٩ - ٢٠٢) وميزان الاعتدال (١/٣٢٢ - ٣٢٣) والوافي بالوفيات (١٠/  
 ١٥١ - ١٥٢) ولسان الميزان (٢/٢٩ - ٣١) .

(٣) هو محمد بن عبد الله أبو جعفر السمرقندي ثم الإسكافي أحد أئمة المعتزلة  
 ومتكلميهم ، وإليه تنسب فرقة الإسكافية ، مات سنة (٢٤٠) .

الفرق بين الفرق (ص ١٦٩ - ١٧١) والتبصير في الدين (ص ٧٩) والسير (١٠/  
 ٥٥٠ - ٥٥١) وطبقات المعتزلة (ص ٧٨) .

(٤) في « ت » : « توصون » .

ترضوا<sup>(١)</sup> بعقول سائر من تقدم<sup>(٢)</sup> ؟

فهذا أفضلهم عندكم محمد بن عمر الرازي<sup>(٣)</sup> ، فبأي معقولاته تزنون  
نصوص الوحي ؟ وأنتم ترون اضطرابه فيها في كتبه أشد الاضطراب<sup>(٤)</sup> فلا  
يثبت<sup>(٥)</sup> على قول .

أم ترضون عقول القرامطة<sup>(٦)</sup> والباطنية<sup>(٧)</sup> والإسماعيلية<sup>(٨)</sup> .  
أم عقول الاتحادية<sup>(٩)</sup> ؟

(١) في « ت » : « توصوا » وفي « ن » : « يرضوا » .

(٢) في « ن » : « يقدم » .

(٣) تقدمت ترجمته ص ( ١٤ ) .

(٤) في « ت » : « اضطراب » .

(٥) في « ن » : « تثبت » .

(٦) تقدم تعريفهم ص ( ١٢٤ ) .

(٧) تقدم تعريفهم ص ( ١٢٤ ) .

(٨) تقدم تعريفهم ص ( ١٧٢ ) .

(٩) الاتحاد : هو امتزاج الشيبين واختلاطهما حتى يصيرا شيئا واحدا .

تعريفات الجرجاني (ص ٩) .

والاتحادية هم القائلون باتحاد الخالق بالمخلوق ، تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا ، وهذا  
عندهم أعلى مقامات النفس ليصبح الواصل كأنه والبارئ شيء واحد ، فيخترق الحجب  
ويرى ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ، فمذهبهم كما يقول شيخ  
الإسلام : « أن وجود المخلوق هو وجود الخالق لا يشبتون موجودين خلق أحدهما  
الآخر » ، ولهم في هذا المقام مقالات وأشعار مفادها الكفر والخروج من الملة . ولابن  
تيمية رحمه الله تعالى كتاب بغية المرتاد في الرد عليهم وبيان عورهم وإبطال شبههم ، وكذا  
كتاب : الرد على القائلين بوحدة الوجود للعلامة على القاري وكلاهما مطبوع متداول .  
وانظر : مجموع الفتاوى ( ٢ / ٣٦٤ - ٣٦٥ ) وإرشاد القاصد (ص ٩١ - ٩٢) ودلائل =

فكل هؤلاء وأضعاف أضعافهم يدعي أن العقل الصريح معه ، وأن مخالفه خرجوا عن صريح المعقول ، وهذه عقولهم تنادي عليهم <sup>(١)</sup> ، ولولا الإطالة لعرضناها على السامع عقلا عقلا ، وقد عرضها المعتنون بذكر المقالات . وهذه العقول إنما تفيد <sup>(٢)</sup> الريب والشك والحيرة والجهل المركب ، فإذا تعارض النقل وهذه العقول أخذنا بالنقل الصحيح ورمي بهذه العقول تحت [ ٣٨/أ ] الأقدام ، وحُطت حيث حطها الله وأصحابها .  
السابع والخمسون <sup>(٣)</sup> : أن أدلة القرآن والسنة نوعان :  
أحدهما : يدل بمجرد الخبر .

[ أدلة القرآن  
والسنة  
نوعان ]

والثاني : يدل بطريق التنبيه على الدليل العقلي .  
والقرآن مملوء من ذكر الأدلة العقلية التي هي آيات الله الدالة على ربوبيته ووحدانيته ، وعلمه وقدرته وحكمته ورحمته ، فأياته العيانة المشهودة في خلقه تدل على صدق النوع الأول وهو مجرد الخبر ، فلم يتجرد إخباره سبحانه عن آيات تدل على صدقها ، بل قد بين لعباده في كتابه من البراهين الدالة على صدقه وصدق رسوله ما فيه هدى وشفاء . فقول القائل <sup>(٥)</sup> : إن تلك الأدلة لا تفيد اليقين ، إن أراد به النوع المتضمن لذكر الأدلة العقلية ، فهذا من أعظم البهت والوقاحة ، فإن آيات الله التي جعلها أدلة وحججا

= التوحيد للقمي (ص ٢٧٨ - ٢٨٢) وما سيأتي عند المؤلف ص (٣٢٠) تعليق (٥) .

(١) في الأصل : الصواعق (٢/٧٩١) : « تنادي عليهم في كتبهم وكتب الناقلين عنهم » .

(٢) في « ن » : « يفيد » .

(٣) هذا الوجه هو الثالث والسبعون في الأصل : الصواعق (٢/٧٩٣) .

(٤) في « ت » : « أن من » .

(٥) وهو الرازي ، انظر ما سبق ص (١٠٢) تعليق (٦) .

على وجوده ووحدانيته وصفات كماله إن لم تفد يقينا لم يفد دليل يقينا بمدلول أبدا ، وإن أراد به النوع الأول بمجرد الخبر ، فقد أقام الله سبحانه الأدلة القطعية على ثبوته ، فلم يحل عباده فيه على خبر مجرد لا يستفيدون ثبوته إلا من الخبر المجرد نفسه دون الدليل الدال على صدق الخبر ، وهذا غير الدليل العام الدال على صدقه فيما أخبر به ، بل هو الأدلة المتعددة الدالة على التوحيد وإثبات الصفات والنبوات والمعاد وأصول الإيمان ، فلا تجد كتابا قد تضمن من البراهين والأدلة العقلية على هذه المطالب ما تضمنه القرآن ، فأدلته (لفظية عقلية)<sup>(١)</sup> ، فإن لم تفد اليقين ﴿ فَإِنِّي حَدِيثٌ بَعْدَ اللَّهِ وَءَائِنِيهِ يُؤْمِنُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> . ففي هذا كسر الطاغوت الأول ، وهو قولهم : إن الأدلة اللفظية لا تفيد اليقين .

### كسر الطاغوت الثاني وهو قولهم : إذا تعارض العقل

#### والنقل وجب تقديم العقل

لأنه لا يمكن الجمع بينهما ولا إبطالهما (ولا تقديم)<sup>(٣)</sup> النقل ، لأن العقل أصل النقل ، فلو قدمنا عليه النقل لبطل العقل وهو أصل النقل ، فلزم بطلان النقل ، فيلزم من تقديم النقل بطلان العقل والنقل ، فتعين القسم الرابع وهو تقديم العقل<sup>(٤)</sup> .

(١) في « ت » : « القطعية عقلية » .

(٢) اقتباس من القرآن الكريم من سورة الجاثية آية (٦) .

(٣) في « ن » و « ت » : « ولا تقدم » .

(٤) انظر : الإرشاد للجويني (ص ٣٠١ - ٣٠٢) وقانون التأويل للغزالي (ص ٢٣٥ - ٢٤٠) طبع مع مصنفه معارج القدس . وقانون التأويل لابن العربي (ص ٥٧٦ ، ٦٤٦) =

[ قول المؤولة  
إذا تعارض  
العقل  
والنقل  
وجب تقديم  
العقل مبني  
على ثلاث  
مقدمات ]

فهذا الطاغوت أخو ذلك القانون ، فهو مبني على ثلاث مقدمات :  
الأولى : ثبوت التعارض بين العقل والنقل .

الثانية : انحصار التقسيم في الأقسام الأربعة التي ذكرت فيه .

الثالثة : بطلان الأقسام الثلاثة ليتعين ثبوت الرابع .

وقد أشفى شيخ الإسلام [ قدس الله روحه ] <sup>(١)</sup> في هذا الباب بما لا مزيد عليه  
ويبين بطلان هذه الشبهة وكسر هذا الطاغوت في كتابه الكبير <sup>(٢)</sup> فنحن نشير إلى

كلمات يسيرة هي قطرة من بحره تتضمن كسره وذلك يظهر من وجوه :

الوجه الأول : أن هذا التقسيم باطل من أصله ، والتقسيم الصحيح أن

يقال : إذا تعارض دليلان سمعيان أو عقليان أو سمعي وعقلي ، فإما أن

يكونا قطعيين وإما أن يكونا ظنيين ، وإما أن يكون أحدهما قطعيا [ ٣٨ /

ب ] والآخر ظنيا . فأما القطعيان فلا يمكن تعارضهما في الأقسام

الثلاثة ، لأن الدليل القطعي هو الذي يستلزم مدلوله (قطعا) <sup>(٣)</sup> ، فلو

تعارضوا لزم الجمع بين النقيضين وهذا لا يشك فيه أحد من العقلاء . وإن

كان أحدهما قطعيا والآخر ظنيا تعين تقديم القطعي سواء كان عقليا أو

سمعيًا . وإن كانا ظنيين صرنا إلى الترجيح ووجب تقديم الراجح منهما .

فهذا تقسيم (راجع) <sup>(٤)</sup> متفق عليه بين العقلاء .

= وأساس التقديس (ص ٢٢٠ - ٢٢١) والمسائل الخمسون (ص ٣٩ - ٤٠) .

(١) ما بين المعقوفين مثبت من « ت » .

(٢) يعني دره تعارض العقل والنقل ، فانظر منه (٧٨/١) وما بعدها ، وقد يتخلل ذلك هنا

كلام الإمام ابن القيم وتصرفه في بعضه .

(٣) في « ت » : « قطعيا » .

(٤) في الأصل : الصواعق (٧٩٧/٣) : « واضح » .

[ بيان ابن  
بينة بطلان  
دعوى تقديم  
العقل على  
النقل من  
وجوه ]  
[ الوجه  
الأول ]

فأما إثبات التعارض بين الدليل العقلي والسمعي ، والجزم بتقديم العقلي مطلقاً فخطأ واضح معلوم الفساد .

[ الوجه  
الثاني ]

الوجه الثاني : أن قوله : « إذا تعارض العقل والنقل » فيما أن يريد به القطعيين فلا نسلم إمكان التعارض ، وإما أن يريد به الظنيين فالتقديم للراجح مطلقاً ، (فإذا)<sup>(١)</sup> قدر أن العقلي هو القطعي كان تقديمه لأنه قطعي لا لأنه عقلي ، فعلم أن تقديم العقلي مطلقاً خطأ وأن جعل جهة الترجيح كونه عقلياً خطأ وأن جعل سبب التأخير (والاطراح)<sup>(٢)</sup> كونه نقلياً خطأ .

[ الوجه  
الثالث ]

الوجه الثالث<sup>(٣)</sup> : قوله إن قدمنا النقل لزم الطعن في أصله ممنوع<sup>(٤)</sup> ، فإن قوله : « العقل أصل النقل » إما أن يريد به أنه أصل في ثبوته في نفس الأمر أو أصل في علمنا بصحته ، فالأول لا يقوله عاقل ، فإن ما هو ثابت في نفس الأمر ليس موقوفاً على علمنا به ، فعدم علمنا بالحقائق لا ينفي ثبوتها في نفس الأمر .

فما أخبر به الصادق المصدوق هو ثابت [ في نفسه ]<sup>(٥)</sup> ، سواء علمناه<sup>(٦)</sup> بعقولنا أم لم نعلمه<sup>(٧)</sup> ، وسواء صدقه الناس أو لم يصدقوه ، كما أنه

(١) في « ت » : « وإذا » .

(٢) في « ت » : « والاطراح » .

(٣) هذا الوجه هو الرابع في الأصل : الصواعق (٧٩٩/٣) .

(٤) أي أن هذا القول من قائله ممنوع .

ففي الدرء (٨٧/١) : « قوله : إن قدمنا النقل كان ذلك طعناً في أصله الذي هو العقل فيكون طعناً فيه غير مسلم » .

(٥) ما بين المعرفتين ساقط من « ت » .

(٦) في « ت » : « علمنا » .

(٧) في « ت » : « نعلم » .

رسول الله حقا وإن كذبه من كذبه ، كما أن وجود الرب تعالى وثبوت أسمائه وصفاته حق ، سواء علمناه بعقولنا أو لم نعلمه ، فلا يتوقف ذلك على وجودنا فضلا عن علومنا وعقولنا ، فالشرع المنزل من عند الله مستغن في نفسه عن علمنا وعقلنا ، ولكن نحن محتاجون إليه وإلى أن نعلمه ، فإذا علم العقل ذلك حصل له كمال لم يكن له قبل ذلك ، وإذا فقدته [ كان ]<sup>(١)</sup> ناقصا جاهلا .

وأما إن أراد أن العقل أصل في معرفتنا بالسمع ودليل على صحته وهذا هو مراده ، فيقال له : أتعني بالعقل [ هنا ]<sup>(٢)</sup> القوة الغريزية التي فينا ، أم العلوم المستفادة بتلك (الغريزة)<sup>(٣)</sup> ؟

(فالأول لم يرده ويمتنع إرادته)<sup>(٤)</sup> ، لأن تلك الغريزة<sup>(٥)</sup> ليست علماً يمكن معارضته للنقل ، وإن كانت شرطاً في كل علم عقلي أو سمعي ، وما كان شرطاً في الشيء امتنع أن يكون منافياً له . وإن أردت العلم والمعرفة الحاصلة بالعقل قيل لك : ليس كل ما يعرف بالعقل يكون أصلاً للسمع ودليلاً على صحته ، فإن المعارف العقلية أكثر من أن تحصر ، والعلم بصحة السمع غايته أن يتوقف على [ ٣٩/أ ] ما به يعلم صدق الرسول من العقليات ، وليس كل العلوم العقلية يعلم بها صدق الرسول ، بل (ذلك

(١) ما بين المعقوفين ساقط من « د » .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٣) في « د » و « ن » : « الغريزية » .

(٤) في درء التعارض (١/٨٩) : « أما الأول فلم يرده ويمتنع أن تريده » .

(٥) في « ن » : « الغريزية » .

يعلم<sup>(١)</sup> بالآيات والبراهين الدالة على صدقه ، فعلم أن جميع المعقولات (ليس)<sup>(٢)</sup> أصلا للنقل ، لا بمعنى توقف العلم بالسمع عليها ، ولا بمعنى توقف ثبوته في نفس الأمر عليها ، لا سيما وأكثر متكلمي أهل [ الإثبات ]<sup>(٣)</sup> كالأشعري<sup>(٤)</sup> في أحد قوليهِ ، وأكثر أصحابه يقولون : إن العلم بصدق الرسول عند ظهور المعجزات الحادثة ضروري فما يتوقف عليه العلم بصدق الرسول من العلم العقلي سهل يسير ، مع أن العلم بصدق له طرق كثيرة متنوعة<sup>(٥)</sup> وحينئذ فإذا كان المعارض للسمع من المعقولات ما لا يتوقف العلم بصحة السمع عليه لم يكن القدح فيه قدحا في أصل السمع ، وهذا بحمد الله (بين واضح)<sup>(٦)</sup> ، وليس القدح في بعض العقليات قدحا في جميعها ، كما أنه ليس القدح في بعض السمعيات قدحا في جميعها ، فلا<sup>(٧)</sup> يلزم من صحة المعقولات التي تبني<sup>(٨)</sup> عليها معرفتنا بالسمع صحة

- (١) في « ن » : « يعلم ذلك » بالتقديم والتأخير .
- (٢) في « ت » : « ليست » .
- (٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » وأثبت الناسخ في الحاشية كلمة بدلها وهي : « الكلام » .
- (٤) تقدمت ترجمته ص ( ٦٨ ) .
- (٥) انظر : الإرشاد للجويني (ص ٢٧٣) والنبوات لابن تيمية (ص ١٧٣ - ١٧٤) والجواب الصحيح (٣٩٦/٦) وما بعدها .
- (٦) في « ت » : « بين ظاهر واضح » ، والمثبت من « د » و « ن » كما في الأصل : الصواعق (٨٠١/٣) وكذا يوافق ما في درء التعارض (٩٠/١) .
- (٧) في « ت » : « ولا » وهو الموافق لما في درء التعارض (٩٠/١) .
- (٨) في « د » : « تبني » ، والمثبت من « ن » و « ت » وهو يوافق ما في درء التعارض (٩٠/١) .

غيرها من المعقولات ، ولا من فساد هذه فساد تلك ، فلا يلزم من تقديم السمع على ما يقال إنه معقول في الجملة القدح في أصله .

الرابع<sup>(١)</sup> : أن يقال : العقل إما أن يكون عالماً بصدق الرسول وثبوت ما أخبر به في نفس الأمر وإما ألا يكون عالماً بذلك ، فإن لم يكن عالماً امتنع التعارض عنده ، لأن المعقول إن كان معلوماً لم يتعارض معلوم ومجهول ، وإن لم يكن معلوماً لم يتعارض مجهولان ، وإن كان عالماً بصدق الرسول امتنع أن لا يعلم ثبوت<sup>(٢)</sup> ما أخبر به في نفس الأمر إذا علم أنه أخبر به وهو عالم بصدقه لزم ضرورة أن يكون عالماً بثبوت مخبره ، وإن كان كذلك استحال أن يقع عنده دليل يعارض ما أخبر به ، ويكون ذلك المعارض واجب التقديم ، إذ مضمون ذلك أن يقال : لا تعتقد<sup>(٣)</sup> ثبوت ما علمت أنه أخبر به ، لأن هذا الاعتقاد ينافي ما علمت أن المخبر صادق ، وحقيقة ذلك لا تصدقه<sup>(٤)</sup> في هذا الخبر ، لأن تصديقه يستلزم عدم تصديقه فيقول : وعدم تصديقي له فيه [ هو ]<sup>(٥)</sup> عين اللازم المحذور .

فإذا قيل لي : لا تصدقه لئلا يلزم عدم تصديقه ، كان كما لو قيل : كذبه لئلا يلزم تكذيبه . فهذا حال من أمر الناس أن لا يصدقوا الرسول فيما

(١) هذا الوجه هو الخامس في الأصل : الصواعق (٨٠٢/٣) وهو الوجه الرابع في درء التعارض (١٣٤/١) .

(٢) في « ت » : « بثبوت » ، والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق لما في الأصل : الصواعق (٨٠٢/٣) وهو كذلك في درء التعارض (٨٠٢/١) .

(٣) في « ن » : « لا يعتقد » .

(٤) في « ن » : « لا يصدقه » .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

علموه أنه أخبر به بعد علمهم أنه رسول لثلا يفضي تصديقهم إلى عدم تصديقه ، يوضحه :

الوجه الخامس<sup>(١)</sup> : وهو أن المنهي عنه من قبول هذا الخبر ، وتصديقه فيه هو عين المحذور ، فيكون واقعا في المنهي عنه سواء أطاع أو عصى ، ويكون تاركا للمأمور به سواء أطاع أو عصى ، ويكون وقوعه في المخوف المحذور على تقدير الطاعة أعجل وأسبق منه على تقدير المعصية ، والمنهي عنه على هذا التقدير هو التصديق ، والمأمور به هو التكذيب [ ٣٩/ب ]  
 وحينئذ فلا يجوز النهي عنه سواء كان محذورا أو لم يكن ، فإنه إن لم يكن محذورا لم يجوز أن ينهى عنه ، وإن كان محذورا فلا بد منه على التقديرين .

[ الوجه الخامس ]

الوجه السادس<sup>(٢)</sup> : أنه إذا قيل له : لا تصدقه في هذا كان أمراً له بما يناقض ما علم به صدقه فكان أمراً له بما يوجب أن لا يثق بشيء من [ خبره ]<sup>(٣)</sup> فإنه متى<sup>(٤)</sup> جوز كذبه أو غلظه في خبر ، جوز ذلك في غيره . ولهذا أفضى الأمر بمن يسلك هذه الطريق إلى أنهم لا يستفيدون من جهة الرسول شيئاً من الأمور الخبرية المتعلقة بصفات الرب سبحانه وأفعاله ، بل ولا باليوم الآخر عند بعضهم لاعتقادهم أن هذه الأخبار على ثلاثة أنواع : نوع يجب رده وتكذيبه .

[ الوجه السادس ]

[ بيان أن الأمور الخبرية المتعلقة

بصفات

الرب سبحانه

وأفعاله عند

بعض المؤولة

على ثلاثة

أنواع ]

(١) هذا الوجه هو السادس في الأصل : الصواعق (٨٠٣/٣) .

(٢) هذا الوجه هو السابع في الأصل : الصواعق (٨٠٣/٣) .

(٣) في النسخ الخطية : « غيره » والمثبت من الأصل : الصواعق (٨٠٣/٣) وهو الموافق لما في درء التعارض (١٣٥/١) .

(٤) في « د » و « ن » : « شيء » والمثبت من « ت » وأشير في « د » إلى هذا التصحيح ، وهو الموافق للأصل : الصواعق (٨٠٣/٣) ولما في درء التعارض (١٣٥/١) .

ونوع يجب تأويله وإخراجه عن حقيقته .  
ونوع يقر .

وليس لهم في ذلك أصل يرجعون إليه ، بل هذا يقول<sup>(١)</sup> ما أثبتته عقلك فأثبتته ، وما نفاه عقلك فانفه ، وهذا يقول : ما أثبتته كشفك<sup>(٢)</sup> فأثبتته وما لا فلا .

ووجود الرسول عندهم كعدمه في المطالب الإلهية ومعرفة الربوبية ، بل على قولهم وأصولهم وجوده أضر من عدمه ، لأنهم لم يستفيدوا<sup>(٣)</sup> من جهته علما بهذا الشأن ، واحتاجوا إلى دفع ما جاء به ، إما بتكذيب وإما بتأويل وإما بإعراض وتفويض .

فإن قيل : لا يمكن أنه يعلم أنه أخبر بما ينافي العقل فإنه منزّه عن ذلك وممتنع عليه ذلك .

قيل : فهذا إقرار باستحالة معارضة العقل للسمع واستحالت<sup>(٤)</sup> المسألة ،

(١) في « ت » : « يقوله » .

(٢) الكشف والمكاشفة : مصطلح صوفي وهو « الاطلاع على ما وراء الحجاب من المعاني الغيبية والأمور الحقيقية وجودا أو شهودا » .  
تعريفات الجرجاني (ص ١٨٤) .

وفي اللمع للسراج (ص ٤٢٢) : « الكشف : بيان ما يستتر على الفهم ، فيكشف عنه للعبد كأنه رأي العين » . ويقول الغزالي في الإحياء (١/ ٣٠ - ٣١) : « علم المكاشفة ، وهو علم الباطن وذلك غاية العلوم . . فتعني بعلم المكاشفة أن يرتفع الغطاء حتى تتضح له جليلة الحق في هذه الأمور اتصاحا يجري مجرى العيان الذي لا يشك فيه . . » .  
وانظر : قانون التأويل لابن العربي (ص ٥٥٢) وما بعدها ، ودرء التعارض (٥/ ٣٤٨) ومدارج السالكين (٣/ ٢٠٩ - ٢١٨) .

(٣) في « ت » : « لا يستفيدون » .

(٤) في الأصل : الصواعق (٣/ ٨٠٤) : « استحالة » .

وعلى أن جميع أخباره لا تناقض العقل .

فغدا<sup>(١)</sup> النقل سالما من مُناف واسترحنا من الصداع جميعا<sup>(٢)</sup> فإن قيل : بل المعارضة ثابتة بين العقل وبين ما يفهمه ظاهر اللفظ ، وليست ثابتة بين العقل وبين نفس ما أخبر به الرسول ، فالمعارضة ثابتة بين العقل وبين ما يظن أنه دليل وليس<sup>(٣)</sup> بدليل ، أو يكون دليلا ظنيا لتطرق الظن إلى بعض مقدماته إسنادا أو متنا ، قيل : وهذا يرفع<sup>(٤)</sup> صورة المسألة ويحيلها بالكلية وتصير صورتها هكذا : إذا تعارض الدليل العقلي وما ليس بدليل صحيح وجب تقديم العقلي وهذا<sup>(٥)</sup> كلام لا فائدة فيه ولا حاصل له ، وكل عاقل يعلم أن الدليل لا يترك لما ليس بدليل . ثم يقال : إذا فسرتم الدليل السمعي بما ليس بدليل في نفس الأمر بل اعتقاد دلالاته جهل أو بما يظن<sup>(٦)</sup> أنه دليل وليس بدليل . فإن كان السمعي<sup>(٧)</sup> في نفس الأمر كذلك لكونه خبرا مكذوبا أو صحيحا ولكن ليس فيه ما يدل على معارضته العقل<sup>(٨)</sup> بوجه ،

(١) في « ت » : « قعد » .

(٢) لعل البيت لابن القيم .

(٣) في « ت » : « فليس » .

(٤) في النسخ الخطية : « رفع » والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/٨٠٥) ، ولعله الصواب للسياق بعده .

(٥) في « ت » : « وهو » .

(٦) في « ن » : « نظن » .

(٧) في « ت » : « السمع » .

(٨) في الأصل : الصواعق (٣/٨٠٥) : « معارضة القول » ، وهو كذلك في « د » و « ن » إلا أنه صواب في حاشيتهما .

وأبيتم<sup>(١)</sup> التعارض والتقديم بين هذين النوعين فساعدناكم عليه وكنا أسعد بذلك منكم ، فإننا أشد منكم نفيا للأحاديث المكذوبة على رسول الله ﷺ وأشد إبطالا لما تحمله من المعاني الباطلة .

وإن كان الدليل السمعي صحيحا في نفسه ظاهر [ ٤٠ / أ ] الدلالة بنفسه على المراد لم يكن ما عارضه من العقليات إلا خيالات فاسدة .

[ الوجه السابع ]

السابع<sup>(٢)</sup> : أن يقال : لو قدر تعارض العقل للشرع لوجب تقديم الشرع ، لأن العقل قد صدق الشرع ، ومن ضرورة تصديقه له قبول خبره ، والشرع لم يصدق العقل في كل ما أخبر به ، ولا العلم بصدق الشرع موقوف على كل ما يخبر [ به ]<sup>(٣)</sup> العقل ، ومعلوم أن هذا المسلك إذا سلك أصح من مسلكهم كما قال بعض أهل الإيمان : « يكفيك من العقل أن يعرفك صدق الرسول ومعاني كلامه ثم يخلي بينك وبينه »<sup>(٤)</sup> وقال آخر : « العقل سلطان ولى الرسول ثم عزل نفسه »<sup>(٥)</sup> . ولأن العقل دل على أن الرسول يجب تصديقه فيما أخبر وطاعته فيما أمر ، ولأن العقل يدل على صدق الرسول دلالة عامة مطلقة ، ولا يدل على صدق قضايا نفسه دلالة عامة ، ولأن العقل يغلط كما يغلط الحس ، وأكثر من غلظه بكثير ، فإذا

(١) في الأصل : الصواعق (٣/٨٠٥) : « وأبيتم » .

(٢) هذا الوجه هو التاسع في الأصل : الصواعق (٣/٨٠٧) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » ، مثبت من « ت » ومن الأصل : الصواعق (٣/٨٠٧) .

(٤) في درء التعارض (١/١٣٨) : « قال بعضهم : يكفيك من العقل أن يعلمك صدق الرسول ومعاني كلامه » .

(٥) في درء التعارض (١/١٣٨) : « وقال بعضهم : العقل مُتول ، ولى الرسول ثم عزل نفسه .. » .

كان حكم الحس من أقوى الأحكام ويعرض فيه من الغلط ما يعرض فما  
الظن بالعقل ؟

الثامن<sup>(١)</sup> : أن الدليل الدال على صحة الشيء أو ثبوته أو عدالته أو قبول  
قوله ، لا يجب أن يكون أصلاً له بحيث إذا قدم قول المشهود له والمدلول  
عليه [ على قوله ]<sup>(٢)</sup> يلزم إبطاله ، وهذا لا يقوله من يدري ما يقول ، غايته  
أن العلم بالدليل أصل للعلم بالمدلول ، فإذا حصل العلم بالمدلول لم يلزم  
من ذلك تقديم الدليل عليه في كل شيء ، فإذا شهد الناس لرجل بأنه خير  
بالبط أو التقويم<sup>(٣)</sup> أو القيافة<sup>(٤)</sup> دونهم ، ثم تنازع الشهود والمشهود له في

[ الوجه  
الظان ]

(١) هذا الوجه هو الحادي عشر في الأصل : الصواعق (٣/ ٨٠٩) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) التقويم في اللغة بمعنى التصحيح أو التقييم ، وفي اصطلاح المنجمين : عبارة عن دفتر  
يكتب فيه المنجمون أحوال النجوم بعد استخراجها من الزيج - اسم كتاب عندهم -  
فيكتبون مواضع النجوم في أيام السنة طولاً وعرضاً واتصالاتها بعضها مع بعض ،  
وطالعتها وفصولها والاجتماعات والاستقبالات والقمرانات والخسوف والكسوف ورؤية  
الأهلة وما أشبه ذلك ، كذلك في سراج الاستخراج . ويطلق التقويم أيضاً على طول  
الكوكب ويسمونه بهت الكواكب أيضاً . . .

كشاف اصطلاحات الفنون (١/ ٥٠١ - ٥٠٢) .

وانظر : إرشاد القاصد (ص ١٥٦) ومفتاح السعادة (١/ ٣٥٧ - ٣٥٨) .

(٤) في « ت » : « القيامة » وهو خطأ .

وعلم القيافة « علم باحث عن تتبع آثار الأقدام والأخفاف والخوافر في الطرق القابلة  
للأثر ، وهي التي تكون حرة تتشكل بشكل القدم . . . وعلم قيافة البشر : علم باحث عن  
كيفية الاستدلال بهيئات الأعضاء في الإنسان على الاشتراك بينهما في النسب والولاء وفي  
سائر الأخلاق والأحوال . . . وهذا العلم والذي قبله حاصلان بالحدس والتخمين لا  
بالاستدلال واليقين . . . »

مفتاح السعادة (١/ ٣٢٨ - ٣٣٠) . وانظر : تعريفات الجرجاني (ص ١٧١) =

ذلك ، وجب تقديم قول المشهود له ، فلو قالوا : نحن شهدنا لك وزكيناك وبشهادتنا ثبتت أهليتك فتقديم قولك علينا والرجوع إليك دوننا يقدر<sup>(١)</sup> في الأصل الذي ثبت به قولك . قال لهم : أنتم شهدتم بما علمتم أي أهل لذلك دونكم وأن قولي فيه مقبول دونكم ، فلو قدمت أقوالكم على قولي فيما اختلفنا فيه لكان ذلك قدحا في شهادتكم وعلمكم بأني أعلم منكم .  
وحيثئذ فهذا :

وجه تاسع<sup>(٢)</sup> : مستقل بكسر هذا الطاغوت ، وهو أن تقديم العقل على الشرع يتضمن<sup>(٣)</sup> القدح في العقل والشرع ، لأن العقل قد شهد للشرع والوحي بأنه أعلم منه ، و [ أنه ]<sup>(٤)</sup> لا نسبة له إليه ، وأن نسبة علومه ومعارفه إلى الوحي أقل من خردلة بالإضافة إلى جبل ، فلو قدم حكم العقل عليه لكان ذلك قدحا في شهادته ، وإذا بطلت شهادته بطل قبول قوله ، فتقديم العقل على الوحي يتضمن القدح فيه [ و ]<sup>(٥)</sup> في الشرع ، وهذا ظاهر لا خفاء به ، يوضحه :

الوجه العاشر<sup>(٦)</sup> : وهو أن الشرع مأخوذ عن الله بواسطة الرسول<sup>(٧)</sup> الملكي

= والتوقيف للمناوي (ص ٥٦٩) ودستور العلماء (٣/٥٢) .

- (١) في « ت » : « قدح » .
- (٢) هذا الوجه هو الثاني عشر في الأصل : الصواعق (٣/٨١٠) .
- (٣) في « ن » : « تتضمن » .
- (٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .
- (٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ن » .
- (٦) هذا الوجه هو الثالث عشر في الأصل : الصواعق (٣/٨١٠) .
- (٧) في الأصل : الصواعق (٣/٨١٠) : « الرسولين » وليست الكلمة واضحة في « د » .

والبشري بينه وبين عباده ، مؤيدا بشهادة الآيات وظهور البراهين على ما يوجبه العقل [ ٤٠ / ب ] ويقتضيه تارة ، ويستحسنه تارة ويجوزه تارة ، ويكع<sup>(١)</sup> عن دركه تارة ، فلا سبيل له إلى الإحاطة به ، ولا بد له من التسليم له والانتقياد لحكمه والإذعان والقبول ، وهناك يسقط « لِمَ » ويبطل « كيف » وتزول « هلا » ويذهب<sup>(٢)</sup> « لو » و« ليت » في الريح .

لأن اعتراض المعارض عليه مردود ، واقتراح المقترح ما يظن أنه أولى منه سفه ، وجملة الشريعة مشتملة على [ أعلى ]<sup>(٣)</sup> أنواع الحكمة علما وعملا ، حتى لو جمعت حكم جميع الأمم ونسبت إليها لم يكن<sup>(٤)</sup> لها إليها نسبة ، وهي متضمنة لأعلى المطالب بأقرب الطرق وأتم البيان ، فهي متكفلة بتعريف الخليقة ربها وفاطرها المحسن إليها بأنواع الإحسان بأسمائه وصفاته وأفعاله ، وتعريف الطريق الموصل إلى رضاه . ويقابل ذلك تعريفهم حال الداعي إلى الباطل والطرق الموصلة إليه ، وحال السالكين تلك الطريق وإلى أين تنتهي<sup>(٥)</sup> بهم ، ولهذا تقبلها<sup>(٦)</sup> العقول الكاملة أحسن تقبل وتقابلها

(١) جاء في التاج (٤٢٤/١١) مادة (كعع) : « كع يكع بالكسر على القياس ، حكاه سيويه وقال : هو أجود ، ويكع بالضم حكاه يونس في المبرز وهو قليل ، ونقل ذلك الجوهري والساغاني وغيرهما وأشار إليه ابن القطاع ، فهو مما ورد بالوجهين . . كعوعاً بالضم وكذلك كعاً بالفتح : جُبُنَ وضعف . . » .

(٢) في « ت » : « وتذهب » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) في « ت » : « تكن » .

(٥) في « ن » : « ينتهي » .

(٦) في « ن » : « يقبلها » .

بالتسليم والإذعان ، وتستدير<sup>(١)</sup> حولها بحماية حوزتها والذب عن سلطانها فمن ناصر باللغة الشائعة<sup>(٢)</sup> ، وحام بالعقل الصريح ، وذاب عنه بالبرهان ، ومجاهد بالسيف والرمح والسنان ، ومتفقه في الحلال والحرام ، ومعتن بتفسير القرآن ، وحافظ لمتون السنة وأسانيدها ، ومفتش عن أحوال رواتها وناقد لصحيحها من سقيمها<sup>(٣)</sup> ومغلولها من سليمها .  
فهذه الشريعة ابتداءها<sup>(٤)</sup> من الله وانتهاءها<sup>(٥)</sup> إليه ، ليس فيها حديث المنجم في تأثيرات الكواكب وحركات الأفلاك وهيئاتها<sup>(٦)</sup> ومقادير الأجرام ، ولا حديث (التربيع والتثليث والتسديس والمقارنة)<sup>(٧)</sup> ، ولا حديث صاحب الطبيعة<sup>(٨)</sup> الناظر في آثارها واشتباك الاستقصات<sup>(٩)</sup> وامتزاجها وقواها .

(١) في « ن » : « ويستدير » .

(٢) ي الأصل : الصواعق (٣/ ٨١١) : « السائغة » .

(٣) في « ن » : « سقمها » .

(٤) في « ن » : « ابتداءها » .

(٥) في « ن » : « انتهاءها » .

(٦) في « ت » : « وهياكلها » .

(٧) هذه من مصطلحات المنجمين .

انظر : مفاتيح العلوم للخوارزمي (ص ٢٣٦) وكشاف اصطلاحات الفنون (٢/

١٧٠٤ - ١٧٠٥) تحت مادة (نظر) .

(٨) في « ت » : « الطبيعة » .

(٩) الأسطقس : « لفظ يوناني بمعنى الأصل ويرادفه العنصر ، وجمعه اسطقسات ، وهي

عند القدماء : العناصر الأربعة : الماء والأرض والهواء والنار ، سميت اسطقسات

لأنها أصول المركبات من المعادن والنباتات والحيوانات . . . » .

وما يتعلق بالحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة ، وما الفاعل منها وما المنفعل<sup>(١)</sup> ، ولا فيها حديث المهندس<sup>(٢)</sup> الباحث عن مقادير الأشياء ونقطتها وخطوطها وسطوحها وأجسامها وأضلاعها وزواياها ومعاطفها ، وما الكرة<sup>(٣)</sup> وما الدائرة<sup>(٤)</sup>

= المعجم الفلسفي (٧٨/١) .

وانظر : كشاف اصطلاحات الفنون (١٢٣٩/٢) ودستور العلماء (٣٨٢/٢ - ٣٨٣) .

(١) في النسخ الخطية : « التفاعل » ، والمثبت من الأصل : الصواعق (٨١٣/٣) ولعله الصواب .

(٢) علم الهندسة : يعرف منه أحوال المقادير ، ولواحقها ، وأوضاع بعضها عند بعض ، ونسبها ، وخواص أشكالها ، والطرق إلى عمل ما سبيله أن يعمل بها ، واستخراج ما يُحتاج إلى استخراجها بالبراهين اليقينية . . وصاحب هذا العلم يسمى مهندسا .

إرشاد القاصد (ص ١٣٨) ومفتاح السعادة (١/٣٤٧ - ٣٤٨) وكشاف اصطلاحات الفنون (١٧٤٤/١) .

وينظر : مفاتيح العلوم للخوارزمي (ص ٢١٧) .

(٣) الكرة في اصطلاح المهندسين : شكل مجسم أحاط به سطح مستدير ، أي سطح يوجد في داخله نقطة تتساوى الخطوط الخارجة منها إليه . . وتلك النقطة مركزها ، وقطر الكرة كل خط يمر على مركزها وينتهي إلى بسيطها ، ومحورها قطرها الذي تتحرك عليه وهو ثابت . .

مفاتيح العلوم للخوارزمي (ص ٢٢١) وتعريفات الجرجاني (ص ١٨٣) وكشاف اصطلاحات الفنون (١٣٦١/٢) ودستور العلماء (١١٩/٣) .

(٤) الدائرة في اصطلاح علماء الهندسة : شكل مسطح يحيط به خط واحد ، وفي داخله نقطة كل الخطوط المستقيمة الخارجة منها إليها متساوية ، وتسمى تلك النقطة مركز الدائرة وذلك الخط محيطها .

تعريفات الجرجاني (ص ١٠٣) .

وانظر : كشاف اصطلاحات الفنون (١/٧٧٥) ودستور العلماء (٢/٩٥ - ٩٦) والتوقيف على مهمات التعاريف (ص ٣٣٢) .

[و ما] <sup>(١)</sup> الخط المستقيم والمنحني <sup>(٢)</sup> .  
ولا فيها هذيان المنطقيين وبحوثهم <sup>(٣)</sup> في (النوع والجنس والفصل  
والخاصة والعرض العام) <sup>(٤)</sup> ، والمقولات <sup>(٥)</sup> العشر <sup>(٦)</sup> ، والمختلطات <sup>(٧)</sup>

- (١) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ت » .  
(٢) ينظر : مفاتيح العلوم (ص ٢١٨) وكشاف اصطلاحات الفنون (١/٧٤٦ - ٧٤٧) .  
(٣) في « ت » : « ونحوهم » .  
(٤) هذه الألفاظ الخمسة هي المسماة عند المناطقة بالكليات الخمس أو المحمولات الخمس ،  
وهي ألفاظ كلية يتضمن معناها العام حقائق جزئية خارجية ، وهي قسمان :  
أ - ذاتي : ويتألف من النوع والجنس والفصل .  
ب - عرضي : ويتألف من الخاصة والعرض العام .  
ينظر شرحها وبيان معانيها ومدلولاتها في البصائر النصيرية (ص ٤٢) وما بعدها ، وإرشاد  
القاصد (ص ١٧٦ - ١٧٧) وشرح الغرة لنجم الدين الرازي (ص ٤٣ - ٤٩) ولعيسى  
الصفوي (ص ١٣٨ - ١٤٧) والتذهيب للخبيصي (ص ١٤٩) وما بعدها .  
(٥) في « د » و « ت » : « والمعقولات » والمثبت من « ن » وهو الصواب .  
(٦) المقولات العشر والمسماة أيضاً : قاطيغوريامس ، من المناطقة من لا يذكرها في كتبهم  
لكونها منقطعة عن المنطق وأنها من مباحث الفلسفة ، وهي مقولة الجوهر ، والكم ،  
والكيف ، والإضافة ، والمكان (الأين) ، والزمان (متى) ، والوضع ، والملك ،  
والفعل ، والانفعال .  
انظر شرحها وتفصيل القول فيها في مفاتيح العلوم للخوارزمي (ص ١٧٢ - ١٧٤)  
والبصائر النصيرية (ص ٥٧ - ٧٤) وشرح الآيات البيئات (ص ٢٩٤ - ٢٩٦) وإرشاد  
القاصد (ص ١٧٨ - ١٨١) والمعجم الفلسفي (٢/٤١٠ - ٤١١) ومدخل إلى علم المنطق  
(ص ٢٩ - ٣٤) .  
(٧) المختلطات : عبارة عن تأليف القضايا بحيث تصبح أشكال القياس متجة ، ويمكن أن  
تقع هذه المختلطات (أو الاختلاطات) مع جميع القضايا وضمن الأشكال الأربعة (يعني  
أشكال القياس الأربعة) .  
=

والموجّهات<sup>(١)</sup> الصادر عن رجل مشرك من يونان كان يعبد الأوثان ، ولا يعرف الرحمن ، ولا يصدق بمعاد الأبدان ، ولا أن الله يرسل رسولا بكلامه إلى نوع الإنسان . فجعل هؤلاء المعارضون<sup>(٢)</sup> بين العقل والنقل عقل هذا الرجل عياراً<sup>(٣)</sup> على كتب الله المنزلة [ ٤١ / أ ] وما أرسل به رسله ، فما زكاه منطقته وآلته وقانونه الذي وضعه بعقله قبلوه ، وما لم يزكه<sup>(٤)</sup> تركوه .

ولو كانت هذه الأذلة التي أفسدت عقول هؤلاء صحيحة لكان صاحب الشريعة يقوم شريعته بها ويكملها باستعمالها ، وكان الله تعالى ينه عليها ويحض<sup>(٥)</sup> على التمسك<sup>(٦)</sup> بها .

فيا للعقول ، أين الدين من الفلسفة ؟ وأين كلام رب العالمين من آراء اليونان والمجوس<sup>(٧)</sup> وعباد الأصنام

= ينظر : مقدمة شرح الآيات البيئات (ص ٥٢ - ٥٣) وفي صلب الكتاب (ص ٢٤٣ - ٢٦٦) .

(١) الموجّهات : هي قضايا تشتمل على ما يدل على الضرورة أو الإمكان أو الامتناع .  
المعجم الفلسفي ط . مجمع اللغة العربية (ص ١٤٨) .  
ولتفصيل القول في القضايا الموجهة يراجع شرح الآيات البيئات (ص ١٣٧) وما بعدها .

(٢) في « د » و « ن » : « المعارضين » .

(٣) أي ميزانا ، وانظر ما سبق ص (٥٠) تعليق (٢) .

(٤) في « ن » : « تزكاه » .

(٥) في « ت » : « ويحظ » .

(٦) في « ن » : « التمثيل » بدل قوله : « التمسك » .

(٧) المجوس : هم عبدة النار الذين يقولون إن للعالم أصلين : النور والظلمة ، فالنور أزلي والظلمة محدثة ، ومن معتقداتهم : السجود للشمس إذا طلعت ، ويستحلون نكاح الأمهات والبنات والأخوات وسائر المحرمات ، وينكرون نبوة آدم ونوح عليهما =

والصابئين<sup>(١)</sup> ، والوحي حاكم والعقل محكوم عليه .  
 فإن قالوا : إنما نقدم<sup>(٢)</sup> العقل الصريح الذي لم يختلف فيه اثنان على  
 نصوص الأنبياء ، فقد رموا الأنبياء بما هم أبعد الخلق منه ، وهو أنهم  
 جاءوا بما يخالف العقل الصريح .  
 هذا وقد شهد الله - وكفى بالله شهيدا - وشهد بشهادته الملائكة وأولوا  
 العلم أن طريقة الرسول<sup>(٣)</sup> هي الطريقة البرهانية المتضمنة للحكمة كما قال  
 تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَهُمْ بُرْهَانٌ مِّن رَّبِّكَمْ ﴾<sup>(٤)</sup> ، وقال تعالى :  
 ﴿ وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ﴾<sup>(٥)</sup> ، فالطريقة البرهانية هي الواردة  
 بالوحي الناطقة<sup>(٦)</sup> للرشد ، الداعية إلى الخير ، الواعدة بحسن<sup>(٧)</sup> المآب ،

= السلام ، ويقولون : إن الله عز وجل لم يرسل إلا رسولا واحدا لا ندري من هو؟ كما  
 أنهم يدينون باستعمال النجاسات ، ولهذا قيل : إن أصل الكلمة : النجوس . وهم أربع  
 فرق : الزروانية ، والمسخية ، والحرم دينية ، والبه آفريديية .  
 ينظر : التبصير في الدين (ص ١٥٠) والملل والنحل (٢٧٤/١) واعتقادات فرق المسلمين  
 والمشركين (ص ١٣٤) والبرهان للسكسكي (ص ٩٠ - ٩١) .

(١) سبق تعريفهم ص (١١٤) .

(٢) في « ت » : « تقدم » .

(٣) في الأصل : الصواعق (٨١٨/٣) : « الرسل » .

(٤) سورة النساء آية (١٧٤) .

(٥) سورة النساء آية (١١٣) .

(٦) في النسخ الخطية : « الناظمة » ، والمثبت من الأصل : الصواعق (٨١٨/٣) ولعله  
 الصواب .

(٧) في النسخ الخطية : « لحسن » ، والمثبت من الأصل : الصواعق (٨١٨/٣) ولعله  
 الصواب .

المينة لحقائق الأنبياء<sup>(١)</sup> ، المعرفة بصفات رب الأرض والسماء ، وأن الطريقة التقليدية التخمينية هي المأخوذة من المقدمتين والنتيجة والدعوى التي<sup>(٢)</sup> ليس مع أصحابها إلا الرجوع إلى رجل من يونان<sup>(٣)</sup> ، فوضع بعقله قانوناً يصحح [ به ]<sup>(٤)</sup> بزعمه علوم الخلايق وعقولهم ، فلم يستفد به عاقل تصحيح مسألة واحدة في شيء من علوم بني آدم ، بل ما وزن به علم إلا أفسده ، وما برع فيه أحد إلا انسلخ من حقائق الإيمان كانسلاخ القميص عن الإنسان .

[ الوجه  
الحادي  
عشر ]

الحادي عشر<sup>(٥)</sup> : أن الله سبحانه قد تم الدين بنبيه ﷺ وأكملاه به ، ولم يجوجه هو ولا أمته بعده إلى عقل ونقل سواه ، ولا رأي ولا منام ولا كشف<sup>(٦)</sup> ، قال الله تعالى : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾<sup>(٧)</sup> ، وأنكر على من لم يكتف بالوحي فقال : ﴿ أَوْلَوْ يَكْفِيهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾<sup>(٨)</sup> ذكر هذا جواباً لطلبهم آية تدل على صدقه ،

(١) في « د » و « ن » : « الأنبياء » .

(٢) في « د » و « ن » : « الذي » والمثبت من « ت » وهو موافق للأصل : الصواعق (٨١٨/٣) .

(٣) يعني أرسطوطاليس ، وقد تقدمت ترجمته ص ( ٢٤٠ ) .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٥) هذا الوجه هو السابع عشر في الأصل : الصواعق (٨٢٦/٣) .

(٦) في « د » « ن » : « كشف » والمثبت من « ت » .

الكشف أو المكاشفة مصطلح صوفي ، قد سبق تعريفه ص ( ٢٥٣ ) .

(٧) سورة المائدة آية (٣) .

(٨) سورة العنكبوت آية (٥١) .

فأخبر أنه يكفيهم من كل آية<sup>(١)</sup> ، فلو كان ما تضمنه من الأخبار عنه وعن صفاته وأفعاله واليوم الآخر يناقض العقل لم يكن دليلاً على صدقه ، فضلاً عن أن يكون كافياً ، وسيأتي في الوجه الذي بعد هذا بيان أن تقديم العقل على النقل يبطل كون القرآن آية وبرهاناً على صحة النبوة .

والمقصود أن الله سبحانه تمم الدين وأكمله بنبيه ﷺ وما بعثه به ، فلم يحوج أمته إلى سواه<sup>(٢)</sup> . فلو عارضه العقل وكان أولى بالتقديم منه لم يكن كافياً للأمة ولا كان تاماً في نفسه ، وفي مراسيل أبي داود أن رسول الله ﷺ [ ٤١/ب ] رأى بيد عمر ورقة فيها شيء من التوراة فقال : « كفى بقوم ضلالة أن يتبعوا كتاباً غير كتابهم أنزل على نبي غير نبيهم » ، فأنزل الله تعالى : ﴿ أَوْلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ إِنْ فِي ذَٰلِكَ لَرَحْمَةٌ وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> .

(١) كما دلت عليه الآية قبل هذه من نفس السورة : ﴿ وَقَالُوا لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِّن رَّبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾ .

(٢) في « ت » : « ما سواه » .

(٣) سورة العنكبوت آية (٥١) .

والحديث أخرجه أبو داود في المراسيل - كما قال المؤلف - رقم ٤٥٤ (ص ٣٢٠) لكن من غير قصة عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فذاك في حديث آخر ربما اشتبه على ابن القيم فجمع بين الروایتين .

قال أبو داود : « حدثنا عبد الله بن محمد بن يحيى أبو محمد وأحمد بن عمرو بن السرح المعنى قالا : حدثنا سفيان عن عمرو بن يحيى بن جعدة أن النبي ﷺ أتى بكتاب في كتف فقال : « كفى بقوم ضلالة .. » الحديث .

وأخرجه الدارمي في مقدمة السنن ح ٤٧٨ (١/١٣٤ - ١٣٥) ، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله رقم ٤٨٥ (٢/٨٠٠) وهو صحيح مرسل رواه ثقات ، أرسله يحيى بن جعدة وهو ابن هبيرة بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم القرشي =

وقال تعالى : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ (١) ، فأقسم سبحانه بنفسه أنا لا نؤمن حتى نحكم رسوله في جميع ما شجر بيننا وتوسع

= المخزومي ، وثقه أبو حاتم والنسائي وغيرهما ، وذكره ابن حبان في الثقات . أخرج له أبو داود والترمذي في الشمائل والنسائي وابن ماجه .  
ينظر : تهذيب الكمال (٣١/ ٢٥٣ - ٢٥٤) وتقريب التهذيب (ص ٥١٨) .

وأما ما ذكره ابن القيم في مطلع الحديث فهو من رواية أخرى أخرجها الإمام أحمد في المسند (٣/ ٣٨٧) من حديث جابر بن عبد الله أن عمر بن الخطاب أتى النبي ﷺ بكتاب أصابه من بعض أهل الكتاب فقرأه على النبي ﷺ فغضب فقال : « أمتهوكون فيها يا ابن الخطاب ، والذي نفسي بيده لقد جئتكم بها بيضاء نقية لا تسألوهم عن شيء فيخبروكم بحق فتكذبوا به أو بباطل فتصدقوا به ، والذي نفسي بيده لو أن موسى ﷺ كان حيا ما وسعه إلا أن يتبعني » .

وكذا أخرجه ابن أبي عاصم في السنة رقم ٥٠ (١/ ٦٧) وابن أبي شيبة في المصنف ح ٦٤٧٢ (٩/ ٤٧) والبخاري في مسنده كما في كشف الأستار رقم ١٢٤ (١/ ٧٨ - ٧٩) والهروي في ذم الكلام وأهله مختصرا ومطولا (ص ١٤٣ ، ١٤٥ ، ١٤٦) من طرق ، وسنده ضعيف آفته مجالد وهو ابن سعيد بن عمير أبو عمرو الكوفي الهمداني ليس بالقوي وقد تغير في آخر عمره ، قاله ابن حجر في التقريب (ص ٤٥٣) وقال في الفتح (١٣/ ٣٣٤) : « أخرجه أحمد وابن أبي شيبة والبخاري من حديث جابر . . ورجاله موثوقون إلا أن في مجالد ضعفا ، وأخرج البخاري أيضا من طريق عبد الله بن ثابت الأنصاري أن عمر نسخ صحيفة من التوراة فقال رسول الله ﷺ : « لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء » ، وفي سننه جابر الجعفي وهو ضعيف » .

وانظر : مجمع الزوائد (١/ ٤٢٠ - ٤٢١) . لكن الحديث قد توبع وورد من طرق أخرى ، ولهذا حسنه الشيخ الألباني في المشكاة رقم ١٧٧ (١/ ٦٣) وفي ظلال اللجنة رقم ٥٠ (ص ٢٧) ، وقال في الإرواء رقم ٥٨٩ (٦/ ٣٤ - ٣٨) : « . . لكن الحديث قوي فإن له شواهد كثيرة » ثم ساقها جميعها .

(١) سورة النساء آية (٦٥) .

صدورنا لحكمه فلا يبقى فيها حرج ، ونسلم لحكمه تسليماً فلا نعارضه بعقلٍ ولا رأي ، فقد أقسم الله سبحانه بنفسه على نفي الإيمان عن هؤلاء الذين يقدمون العقل على ما جاء به الرسول وقد شهدوا هم على أنفسهم بأنهم غير مؤمنين بمعناه وإن آمنوا بلفظه .

وقال تعالى : ﴿ وَمَا أَخْلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ﴾ (١) ، وهذا نص صريح في أن حكم جميع ما تنازعنا فيه مردود إلى الله وحده ، فهو الحاكم فيه على لسان رسوله ، فلو قدم حكم العقل على حكمه لم يكن هو الحاكم بوحيه وكتابه . وقال تعالى : ﴿ أَتَبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ (٢) ، فأمر باتباع الوحي المنزل وحده ونهى عما خالفه ، وأخبر أن كتابه بينة وشفاء وهدى ورحمة (ونور وفصل وبرهان وحجة وبيان) (٣) . فلو كان في العقل ما يعارضه ويجب تقديمه على القرآن لم يكن فيه شيء من ذلك ، بل كانت هذه الصفات للعقل دونه .

الثاني عشر (٤) : أن ما علم بصريح العقل الذي لا يختلف فيه العقلاء لا يتصور أن يعارضه الشرع البتة ، ومن تأمل ذلك فيما تنازع العقلاء فيه من المسائل الكبار وجد ما خالف النصوص الصحيحة الصريحة (٥) شبهات فاسدة يعلم بالعقل بطلانها ، بل يعلم بالعقل ثبوت نقيضها ، فتأمل ذلك في مسائل التوحيد والصفات ، ومسائل القدر والنبوت والمعاد ، تجد ما

[ الوجه  
الثاني عشر  
بيان أن  
صريح  
المقول موافق  
لصحيح  
المقول ]

(١) سورة الشورى آية (١٠) .

(٢) سورة الأعراف آية (٣) ، وقوله : ﴿ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ لا يوجد في « د » و « ن » .

(٣) في « د » و « ن » : « ونورا وفصلا وبرهانا وحجة وبيانا » .

(٤) هذا الوجه هو الثامن عشر في الأصل : الصواعق (٣/٨٢٩) .

(٥) في « ت » : « الصريحة الصحيحة » بالتقديم والتأخير .

يدل عليه صريح العقل لم يخالفه سمع قط ، بل السمع الذي يخالفه إما أن يكون حديثا موضوعا أو لا تكون دلالاته مخالفة لما دل عليه العقل . ونحن نعلم قطعا أن الرسل لا يخبرون بمحالات العقول وإن أخبروا بمحارات<sup>(١)</sup> العقول ، فلا يخبرون بما يحيله العقل<sup>(٢)</sup> .

الثالث عشر<sup>(٣)</sup> : أن الشبهات القادحة في نبوات الأنبياء ووجود الرب ومعاد الأبدان التي يسميها<sup>(٤)</sup> أربابها حججا عقلية هي كلها<sup>(٥)</sup> معارضة للنقل ، وهي أقوى من الشبه<sup>(٦)</sup> التي يدعي<sup>(٧)</sup> النفاة للصفات أنها معقولات خالفت النقل ، أو من جنسها أو قريبة منها ، كما قيل :

[ الوجه الثالث عشر بيان أن الشبهات القادحة في النبوات والتوحيد والمعاد لا تختلف عن شبهات النفاة للصفات ]

دع<sup>(٨)</sup> الخمر يشربها الغواة فإنني رأيت أخاها (مغنيا عن مكانها)<sup>(٩)</sup> (فإن لا)<sup>(١٠)</sup> يكنها أو تكنه فإنه (أخوها عَدَّتْهُ أُمه)<sup>(١١)</sup> يلبانها<sup>(١٢)</sup>

(١) في « ت » : « بمحارات » .

ومحارات العقول : ما يحار فيه العقل .

(٢) انظر : درء تعارض العقل والنقل (١/١٤٧) .

(٣) هذا الوجه هو الثاني والثلاثون في الأصل : الصواعق (٣/٨٥٦) .

(٤) في « د » و « ن » : « تسميها » .

(٥) في « ت » : « في كل » .

(٦) في « ت » : « الشبهة » .

(٧) في « د » و « ن » : « تدعي » .

(٨) في « ت » : « دعي » .

(٩) في مصدر البيت : « مجزيا لمكانها » ، وفي بعض الروايات : « مخزيا لمكانها » .

(١٠) في « ت » : « فإن لم » .

(١١) في مصدر البيت : « أخ أرضعته أمها » .

(١٢) البيتان لأبي الأسود الدؤلي ، ومناسبتهما أنه كان له مولى يختلف إلى الأهواز في =

فقد أُورد على القدرح في النبوات ثمانون<sup>(١)</sup> شبهة أو أكثر وهي كلها عقلية وأورد على إثبات الصانع سبحانه نحو أربعين شبهة ، وأورد على المعاد [ ٤٢/أ ] مثل ذلك . والله يعلم أن هذه الشبه من جنس شبه نفاة الصفات وعلو الله على خلقه وتكليمه [ وتكلمه ]<sup>(٢)</sup> ورؤيته بالأبصار عيانا في الآخرة ، لكن نفقت هذه الشبهة<sup>(٣)</sup> تجاه نسبة أربابها إلى الإسلام ، وأن القوم يذبون عن دين الله وينزهون الرب عما لا يليق به ، وإلا فعند التحقيق : القاع عرفج<sup>(٤)</sup> ، ولا فرق بين الشبه المعارضة لأصل نبوة

= تجارة ، وكان رجلا يصيب من الشراب فوجد عليه أبو الأسود موجدة في بضاعة كان استبضعه إياها فقال ذلك ، وقبلهما :  
 وإن امرأ قد قال في الحق حُطّة ملتمس تصديقها ببيانها  
 ديوانه (ص ١٢٨) .

(١) في النسخ الخطية وكذا في الأصل : الصواعق (٣/ ٨٥٧) : « ثمانين » وهذا على كون الفعل مبني للمعلوم ، والمثبت من طبعة الجامعة الإسلامية من الأصل (٢/ ٥٥٧) على كونه مبني للمجهول .

(٢) ما بين المعرفتين ساقط من « ت » .

(٣) في « ت » : « الشبه » .

(٤) قال في اللسان مادة (قوع) : « .. والقاع والقاعة والقيع : أرض واسعة سهلة مطمئنة مستوية حرة لا حزونة فيها ولا ارتفاع ولا انبساط ، تنفرج عنها الجبال والآكام ، ولا حصى فيها ولا حجارة ولا تُنبت الشجر ، وما حوالها أرفع منها وهو مصب المياه ، وقيل : هو منقع الماء في حُر الطين ، وقيل : هو ما استوى من الأرض وصلب ولم يكن فيه نبات ، والجمع أقواع وأقوُع وقيعان .. » . وقال في مادة (عرفج) : « العرفج والعرفج : نبت وقيل : هو ضرب من النبات سهلي سريع الانقياد واحدته عرفجة ، ومنه سمي الرجل ، وقيل : هو شجر الصيف وهو لين أغبر له حمرة خشناء كالحسك .. » . اهـ

قلت : كأن المعنى تشبيه كلام هؤلاء القوم رغم طوله وتشدهم فيه بما لا طائل تحته =

الرسول ﷺ وبين الشبه المعارضة لما أخبر به [ الرسول ﷺ ] (١) .  
ومن تأمل هذا وهذا تبين له حقيقة الحال ، وربما وجد الشبه القادحة في  
أصل النبوة أكثر من الشبه (المعارضة لما) (٢) أخبرت به الرسل .  
فنقول (٣) لمن قدم المعقول على ما أخبر به الرسول ﷺ : هل تقدم المعقول  
المعارض لأصل الرسالة والنبوة وأنت قد أوردته وأجبت عنه بما تعلم أن  
صدرك لم يثلج له ، فإن تلك الأجوبة مبنية على قواعد قد اضطرب فيها  
قولك ، فمرة تثبتها ، ومرة تنفيها ، ومرة تقف فيها ، أم تطرح تلك  
المعقولات وتشهد بفسادها ؟ فهلا سلكت في المعقولات المعارضة لخبر  
الرسول ما سلكت في تلك وكانت السبيل واحدة . يوضحه :

الوجه الرابع عشر (٤) : وهو أن أرباب تلك الشبه إنما استطالوا على النفاة  
الجهمية بما ساعدوهم عليه من تلك الشبه ، وقالوا : كيف يكون رسولا  
صادقا من يخبر بما يخالف صريح العقل و [ أنتم ] (٥) قد سلمتم لنا ذلك

[ الوجه  
الرابع عشر  
النكرون  
للتنبؤات  
استطالوا  
على نفاة  
الصفات بما  
عندهم من  
الشبهات ]

= ولا فائدة ترجى منه ولا نفع يحصل منه كحال هذا النبات القليل في أرض واسعة لا  
حصى فيها ولا حجارة ولا أشجار إلا هو وحده ، وهذا من أساليب العرب وأقوالهم  
المشهورة في أن ما جرى مجرى المشتق من الجامد يتحمل الضمير ، كقولهم : « مررتُ  
بِقَاعِ عَرْفَجٍ كُلهُ » ، ففي (عرفج) وهو جامد ضمير لأنه جار مجرى المشتق .  
ينظر : الإيضاح العضدي (٣٨/١) والبسيط في شرح جل الزجاجي (٥٥١/١) و(٢/٢)  
١٠١٠ - ١٠١١ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧٦ .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٢) في الأصل : الصواعق (٨٥٨/٣) : « القادحة فيما »

(٣) في « ن » : « فيقول » .

(٤) هذ الوجه هو الثالث والثلاثون في الأصل : الصواعق (٨٥٩/٣) .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من « ن » .

وساعدتمونا عليه ، وهو أن صانع<sup>(١)</sup> العالم لا يختص بمكان ، ولا يتكلم ، ولا يرى ، ولا يشار إليه ، ولا ينتقل من مكان إلى مكان ، ولا تحله الحوادث ، ولا له وجه ، ولا يد ، ولا إصبع ، ولا سمع ، ولا بصر ، ولا علم ، ولا حياة ، ولا قدرة ، زائدة<sup>(٢)</sup> على مجرد ذاته . ومن أصولنا وأصولكم أنه لم يقم بذاته فعل ولا وصف ، ولا حركة ولا استواء ، ولا نزول ، ولا غضب ، ولا رضى ، فضلا عن الفرح والضحك . ونحن وأنتم متفقون في نفس الأمر أنه لم يتكلم بالقرآن ولا بالتوراة ولا (بالإنجيل)<sup>(٣)</sup> ، وإنما ذلك كلام (شيء)<sup>(٤)</sup> عنه بإذنه عندكم ، وبواسطة العقل الفعال<sup>(٥)</sup> عندنا . ونحن وأنتم متفقون على أنه لم يره أحد ولا يراه<sup>(٦)</sup> ولا يسمع كلامه أحد ، وأن هذا محال ، فهو عندنا وعندكم بمنزلة كونه

(١) في « ن » : « الصانع » .

(٢) في النسخ الخطية : « زائد » : والمثبت من الأصل : الصواعق طبعة الجامعة الإسلامية (٥٥٩/٢) .

(٣) في « د » و « ت » : « ولا الإنجيل » .

(٤) في الأصل : الصواعق (٨٥٩/٣) : « الشيء » .

(٥) العقل الفعال عند الفلاسفة هو الذي تفيض عنه الصور على عالم الكون والفساد ، فتكون موجودة فيه من حيث هي فاعلة ، أما في عالم الكون والفساد فهي لا توجد إلا من جهة الانفعال ، وإذا أصبح العقل الإنساني شديد الاتصال بالعقل الفعال كأنه يعرف كل شيء من نفسه سمي بالعقل القدسي .

المعجم الفلسفي (٨٦/٢) .

وينظر : الحدائق للبطلوسي ص : (٤٦ - ٤٧) ومعيار العلم ص (٢٧٩) وما بعدها ، والمنطق السينوي (ص٣٢) . وما سبق ص (١٥٧) تعليق (١) .

(٦) في « ت » : « تراه » .

يأكل ويشرب وينام ، فعند التحقيق نحن وأنتم متفقون على الأصول والقواعد التي نفت هذه الأمور ، وهي بعينها تنفي صحة نبوة من أخبر بها ، فكيف يمكن أن يصدق من جاء بها وقد اعترفتم معنا بأن العقل يدفع خبره ويرده ؟ فما للحرب بيننا وبينكم وجه .

فكما تساعدنا نحن وإياكم على إبطال هذه الأخبار التي عارضت صريح العقل ، فساعدونا على إبطال الأصل بنفس ما اتفقنا جميعا على إبطال الأدلة النقلية به .

فانظر هذا الإخاء ما ألصقه ، والنسب ما أقربه ، وإذا أردت أن تعرف حقيقة الحال فانظر حالهم مع هؤلاء الزنادقة في ردهم عليهم وبحوثهم [ ٤٢/ب ] معهم وخضوعهم لهم فيها .

الخامس عشر<sup>(١)</sup> : أن الرجل إما أن يكون مقرا بالرسول أو لا ، فإن كان منكرا فالكلام معه في إثبات النبوة ، فلا وجه للكلام معه في تعارض العقل والنقل ، فإن تعارضهما فرع الإقرار بصحة كل واحد منهما لو تجرد عن المعارض ، وإن كان مقرا بالرسالة فالكلام معه في مقامات :

أحدها<sup>(٢)</sup> : صدق الرسول ﷺ فيما أخبر به ، فإن أنكر ذلك أنكر الرسالة والنبوة ، وإن زعم أنه مقر بهما<sup>(٣)</sup> وأن الرسل خاطبوا الجمهور بخلاف الحق تقريبا إلى أفهامهم<sup>(٤)</sup> ، ومضمون هذا أنهم كذبوا للمصلحة ، وهذا حقيقة قول هؤلاء ، وهو عندهم كذب حسن ، وإن أقر بأنه صادق

[ الوجه  
الخامس  
عشر :  
مناقشة من  
أقر بالنبوة  
وقدم العقل  
على النقل ]  
[ المقام  
الأول ]

(١) هذا الوجه هو السادس والثلاثون في الأصل : الصواعق (٣/٨٦٦) .

(٢) في « ت » : « أحدهما » .

(٣) في « د » و « ت » : « بها » .

(٤) في « ت » : « لأفهامهم » .

فيما أخبر به فالكلام معه في :

[المقام  
الثاني]

المقام الثاني : [ هو أنه <sup>(١)</sup> هل يقر بأنه أخبر بهذا (أو لا) <sup>(٢)</sup> يقر به ، فإن لم يقر به جهلا عرف ذلك بما يعرف به أنه دعا إلى الله وحارب أعداءه ، فإن أصر على إنكار ذلك فقد أنكر الأمور الضرورية كوجود بغداد ومكة ، وإن أقر أنه أخبر بذلك فالكلام معه في :

[المقام  
الثالث]

المقام الثالث : وهو أنه هل أراد ما دل عليه كلامه ولفظه أو أراد خلافه ؟ فإن ادعى أنه أراد فالكلام معه في :

[المقام  
الرابع]

المقام الرابع : وهو أن هذا المراد هل هو حق في نفسه أم باطل ؟ فإن كان حقا لم يتصور أن يعارضه دليل عقلي البتة ، وإن كان باطلا انتقلنا معه إلى :

[المقام  
الخامس]

مقام خامس : وهو أنه هل [ كان ] <sup>(٣)</sup> يعلم الحق في نفس الأمر أو لا يعلمه ؟ فإن قال : لم يكن عالما به فقد نسبه إلى الجهل ، وإن قال : كان عالما به انتقلنا معه إلى :

[المقام  
السادس]

مقام سادس : وهو أنه هل [ كان ] <sup>(٤)</sup> يمكنه التعبير والإفصاح عن الحق كما فعلتم أنتم بزعمكم أم لم يكن ذلك ممكنا له ؟ [ فإن لم يكن ذلك ممكنا له ] <sup>(٥)</sup> كان تعجيزا <sup>(٦)</sup> له عن أمرٍ قدر عليه أفراخ الفلاسفة <sup>(٧)</sup> وتلامذة اليهود

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » .

(٢) في « ت » : « أو لم » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٦) في « ن » : « معجزا » .

(٧) تقدم التعريف بهم ص ( ٣١ ) .

وأوقاح المعتزلة والجهمية<sup>(١)</sup> ، وإن كان ممكنا له ولم يفعله كان ذلك غشًا لأمة ، وتوريطا لها في الجهل بالله وأسمائه وصفاته ، واعتقاد ما لا يليق بعظمته فيه ، وأن الجهمية وأفراخ الصابئة<sup>(٢)</sup> واليونان نزهوا الله عما لا يليق به ، وتكلموا بالحق الذي كتبه الرسول . وهذا أمر لا محيد لكم عنه ، فاختاروا أي قسم شئتم من هذه الأقسام ، والظاهر أنكم متنازعون في الاختيار وأن عقلاءكم يختارون أن الرسول كان يعرف الحق في خلاف ما أخبر به ، وأنه كان قادرا على التعبير عنه ولكن ترك ذلك خشية التنفير ، فخطب الناس خطابا جمهوريا يناسب<sup>(٣)</sup> عقولهم (بما الأمر)<sup>(٤)</sup> بخلافه . وهذا أحسن أقوالكم إذا آتمتم بالرسول ﷺ وأقرتم بما جاء به .

السادس عشر<sup>(٥)</sup> : أن طرق العلم ثلاثة : الحس ، والعقل ، والمركب منهما ، فالمعلومات ثلاثة أقسام :

أحدها : ما يعلم بالعقل .

والثاني : ما يعلم بالسمع .

والثالث : ما يعلم بالعقل والسمع .

وكل [ ٤٣ / أ ] منها<sup>(٦)</sup> ينقسم إلى ضروري ونظري ، وإلى معلوم ومظنون

[ الوجه  
السادس  
عشر : بيان  
طرق العلم  
وأقسام  
المعلومات ]

(١) تقدم التعريف بهما ص ( ٢١ ) .

(٢) تقدم التعريف بالصابئة ص ( ١١٤ ) .

(٣) في « د » و « ن » : « بما يناسب » والمثبت من « ت » وهو الموافق للأصل : الصواعق ( ٨٦٩ / ٣ ) .

(٤) في « ت » : « بالأمر » : والمثبت من « د » و « ن » ، وهو الموافق لما في الأصل : الصواعق ( ٨٦٩ / ٣ ) .

(٥) هذا الوجه هو الثامن والثلاثون في الأصل : الصواعق ( ٨٧٠ / ٣ ) .

(٦) في « ت » : « منهما » .

وموهوم ، فليس كل ما يحكم به العقل يكون علما ، بل قد يكون ظنا أو وهما كاذبا ، كما أن ما يدركه السمع والبصر كذلك .

فلا بد من حاكم يفصل بين هذه الأنواع ، فإذا اتفق العقل والسمع والعقل والحس على قضية كانت معلومة يقينية ، وإذا انفرد بها الحس عن العقل كانت وهمية ، كما ذكر من أغلاط الحس في رؤية المتحرك أشد الحركة وأسرعها ساكنا ، والساكن متحركا ، والواحد اثنين ، والاثنين واحدا ، والعظيم الجرم صغيرا ، والصغير كبيرا ، والنقطة دائرة ، وأمثال ذلك .

فهذه الأمور يجزم بغلطها لتفرد الحس بها عن العقل . وكذلك حكم السمع قد يكون كاذبا ، وقد يكون صادقا ضرورة ونظرا ، وقد يكون ظنيا ، فإذا قارنه العقل كان حكمه علما ضروريا ونظريا ، كالعلم بمخبر<sup>(١)</sup> الأخبار المتواترة ، فإنه حصل بواسطة السمع والعقل ، فإن السمع أدى إلى العقل ما سمعه من ذلك ، والعقل حكم بأن المخبرين لا يمكن تواطؤهم على الكذب ، فأفاده علما ضروريا أو نظريا على الاختلاف في ذلك بوجود المخبر به ، والنزاع في كونه ضروريا أو نظريا لا فائدة فيه . وكذا الوهم<sup>(٢)</sup> يدرك أمورا لا يدري صحيحة هي أم باطلة ، فيردها إلى العقل الصريح فما صححه منها قبله ، وما حكم ببطلانه رده .

(١) هكذا في النسخ الخطية : « بمخبر » وفي الأصل : الصواعق (٣/ ٨٧١) : « بمجرد » .

(٢) الوهم : صورة ذهنية مركبة ليس لها ما يطابقها في الخارج .

المعجم الفلسفي ، طبعة مجمع اللغة العربية ص : (٢١٥) .

وانظر : التعريفات للجرجاني ص : (٢٥٥) وكشاف اصطلاحات الفنون

(٢/ ١٨٠٨ - ١٨٠٩) ، والتوقيف للمناوي ص : (٧٣٥) .

فهذا أصل يجب الاعتناء<sup>(١)</sup> به ، وبه يعرف الصحيح من الفاسد .  
 إذا عرف هذا فمعلوم أن السمع الذي دل العقل على صحته أصح من  
 السمع الذي لم يشهد له عقل ، ولهذا كان الخبر المتواتر أعرف عند العقل  
 من الأحاد ، وما ذاك إلا لأن دلالة العقل قد قامت على أن المخبرين لا  
 يتواطئون على الكذب ، وإن كان الذي أخبروا به مخالفا لما اعتاده المخبر  
 وألفه وعرفه ، فلا<sup>(٢)</sup> نجد مجيدا عن تصديقهم . فالدلالة العقلية البرهانية  
 على صدق الرسل أضعاف الأدلة الدالة على صدق المخبرين خبر التواتر ،  
 فإن أولئك لم يقيم على صدق كل واحد منهم دليل ، ولكن اجتماعهم على  
 الخبر دليل على صدقهم . والرسل عليهم الصلاة والسلام قد قامت البراهين  
 اليقينية على صدق كل فرد فرد منهم ، وقد اتفقت كلمتهم وتواطأت  
 أخبارهم على إثبات العلو والفوقية لله ، وأنه تعالى فوق عرشه فوق سماواته  
 بائن من خلقه ، وأنه مكلم متكلم أمرناه ، يرضى ويغضب ، ويشب  
 ويعاقب ، ويحب ويغض . إفادة<sup>(٣)</sup> خبرهم العلم بالمخبر عنه أعظم من  
 الأخبار المتواترة لمخبرها ، فإن الأخبار المتواترة مستندة إلى حس قد يغلط ،  
 وأخبار الأنبياء مستندة إلى وحي [ ٤٣ / ب ] لا يغلط ، فالقدح فيها بالعقل  
 من جنس شبه السوفسطائية<sup>(٤)</sup> القادحة في الحس والعقل ، ولو التفتنا إلى

(١) في « ت » : « الاعتبار » .

(٢) في « ت » : « ولا » .

(٣) في « ت » : « فأفاد » .

(٤) السوفسطائية أو السفسطة عند المنطقيين : هي القياس المركب من الوهيمات . وقيل : القياس  
 المركب من المشبهات بالواجبة القبول يسمى قياسا سوفسطائيا ، ويجيء في لفظ المغالطة ،  
 ويطلق لفظ السوفسطائية على فرقة ينكرون الحسيات والبدييات وغيرها ، قالوا :  
 الضروريات بعضها حسيات ، والحس يغلط كثيرا كالأحوال يرى الواحد اثنين . =

كل شبهة يعارض بها الدليل القطعي لم يبق لنا وثوق بشيء نعلمه بحس أو عقل أو بهما ، يوضحه :

الوجه السابع عشر<sup>(١)</sup> : أن المعلومات الغائبة<sup>(٢)</sup> التي لا تدرك إلا بالخبر أضعاف أضعاف المعلومات التي تدرك بالحس والعقل ، بل لا نسبة بينهما بوجه من الوجوه ، ولهذا كان إدراك السمع أعم وأشمل من إدراك البصر ، فإنه يدرك الأمور المعدومة والموجودة والحاضرة والغائبة والمعلومات التي لا تدرك بالحس ، وهذا حجة من فضل السمع على البصر ، ورجح آخرون البصر لقوة إدراكه وجزمه (بما)<sup>(٣)</sup> يدركه ، وبعده من الغلط ، وفصل النزاع بينهما أن ما يدرك بالسمع أعم وأشمل ، وما يدرك بالبصر أتم وأكمل<sup>(٤)</sup> .

- = كشف اصطلاحات الفنون (١/ ٩٥٧ - ٩٥٨) .
- وينظر : تعريفات الجرجاني ص : (١١٨ - ١١٩) ودستور العلماء للأحمد نكري (٢/ ١٦٩) والتوقيف للمناوي (ص ٤٠٧) .
- (١) هذا الوجه هو التاسع والثلاثون في الأصل : الصواعق (٣/ ٨٧٣) .
- (٢) في النسخ الخطية : « المعاينة » ، والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/ ٨٧٣) ولعله الصواب .
- (٣) في النسخ الخطية : « بأنه » ، والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/ ٨٧٣) ولعله الصواب .
- (٤) اختلف أهل العلم في مسألة المفاضلة بين السمع والبصر ، وما ذكره ابن القيم من التفصيل هو قول شيخ الإسلام ابن تيمية ، وقد حكاه عنه في كتابه بدائع الفوائد (١/ ٧٢) و(٣/ ١٦٥) . ومدارج السالكين (٢/ ٣٨٤) .
- وللاطلاع على المسألة وأدلة الفريقين وسرد حججهم ينظر : بدائع الفوائد : (١/ ٧٠ - ٧٤) و(٣/ ١٦٤ - ١٦٥) ومفتاح دار السعادة (١/ ٣٥٤ - ٣٥٨) ومدارج السالكين (٢/ ٣٨٤) والفتاوى الحديثية لابن حجر الهيتمي ص (٥٧ - ٥٨) وتسلية الأعمى عن بلية العمى لعلي بن سلطان القاري .

[ الوجه السابع عشر : بيان أن المعلومات الغائبة التي لا تدرك إلا بالخبر أضعاف المعلومات التي تدرك بالحس والعقل ]

والمقصود : أن الأمور الغائبة عن الحس نسبة المحسوس إليها كقطرة (في بحر) <sup>(١)</sup> ، ولا سبيل إلى العلم بها إلا بالخبر الصادق ، وقد اصطفى الله من خلقه أنبياء نبأهم من هذا الغيب بما يشاء ، وأطلعهم منه على ما لم يطلع عليه غيرهم ، كما قال [ الله ] <sup>(٢)</sup> تعالى : ﴿ مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي مِن رُّسُلِهِ مَن يَشَاءُ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وقال تعالى : ﴿ عَلِيمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا \* إِلَّا مَن أَرَضَىٰ مِنَ رَّسُولٍ ﴾ الآية <sup>(٤)</sup> . وقال تعالى : ﴿ اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ إِنَّكَ اللَّهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، فهو سبحانه يصطفى من يطلعه من أنباء الغيب على ما لم يطلع عليه غيره <sup>(٦)</sup> ، ولذلك <sup>(٧)</sup> سمى نبيا من الإنباء وهو الإخبار ، لأنه مخبر من جهة الله ومخبر عنه ، فهو منبأ ومنبئ ، وليس كل ما أخبر به الأنبياء يمكن معرفته بدون خبرهم بل ولا أكثره .

ولهذا كان أكمل الأمم علما أتباع الرسل وإن كان غيرهم أحقق منهم في علم النجوم <sup>(٨)</sup>

(١) في « ت » : « من بحر » .

(٢) لفظ الجلالة مثبت من « ن » .

(٣) سورة آل عمران الآية : (١٧٩) .

(٤) سورة الجن ، الآيات : (٢٦ ، ٢٧) .

(٥) سورة الحج الآية : (٧٥) .

(٦) قال تعالى : ﴿ عَلِيمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا \* إِلَّا مَن أَرَضَىٰ مِنَ رَّسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا ﴾ سورة الجن ، الآيات : (٢٦ ، ٢٧) .

(٧) في « ت » : « وكذلك » .

(٨) علم النجوم : عرفه العلامة ابن خلدون في المقدمة (٢/٢١٦) بقوله : « هذه =

## والهندسة<sup>(١)</sup> وعلم الكم المتصل والمنفصل<sup>(٢)</sup> وعلم النبض<sup>(٣)</sup>

= الصناعة يزعم أصحابها أنهم يعرفون بها الكائنات في عالم العناصر قبل حدوثها من قبل معرفة قوى الكواكب وتأثيرها في المولدات العنصرية مفردة ومجمعة ، فتكون لذلك أوضاع الأفلاك والكواكب دالة على ما سيحدث من كل نوع من أنواع الكائنات الكلية والشخصية .. الخ .

وينظر : مجموع الفتاوى : (١٩١/٣٥ - ١٩٢) وما بعدها ، وإرشاد القاصد : (ص١٢٤) ومفتاح السعادة (١/٣١٣) .

إلا أن هذا العلم منه ما هو مباح وتعلمه فضيلة للاستدلال على أوقات الصلوات ومعرفة منازل سير الشمس والقمر وجهة القبلة وللإهداء في الطرق في ظلمات البر والبحر .. ومنه ما هو مذموم وتعلمه محرم وهو فيما سوى هذه الأمور ونحوها مما يذكره أهل هذه الصناعة ويعتقده أربابها .

وللمزيد يراجع : الإبانة لابن بطة : كتاب القدر (١/٢٤٤) ومعالم السنن للخطابي (٤/٢٢٦ - ٢٢٧) والقول في علم النجوم للخطيب البغدادي (ص١٢٦) وما بعدها ، وشرح السنة للبغوي (١٢/١٨٣) والفروق للقرافي (٤/١٤٠٣ - ١٤٠٤) ومجموع فتاوى ابن تيمية (٣٥/١٨١) وما بعدها ، وكذا الفتاوى الكبرى (١/٥٧) وما بعدها ، وبيان فضل علم السلف لابن رجب (ص٢٤ - ٢٧) وكشف الظنون (٢/١٩٣٠ - ١٩٣١) وتيسير العزيز الحميد (ص٤٤١) وما بعدها .

(١) سبق تعريفها ص (٢٦٠) .

(٢) الكم : هو أحد المقولات العشر ، وقد سبق ذكرها ص (٢٦١) .

هو ينقسم إلى قسمين : متصل ومنفصل ، فالمتصل هو الخط والسطح والجسم التعليمي والزمان ، والمنفصل هو العدد . إرشاد القاصد ص : (١٨٠) .

وينظر المراجع السابقة في تعريف المقولات العشر ص (٢٦١) تعليق (٦) .

(٣) النبض : « حركة فجائية يحركها القلب والشرايين بانبساطها وانقباضها لحفظ الحرارة الغريزية على اعتدالها وزيادة في الروح الحيواني لتوليد الروح النفساني .. » .

كتاب الكفاية في الطب : لعلي بن رضوان ص : (١٠١) . وقد تكلم عليه ابن سينا في كتابه القانون في الطب (١/١٢٣ - ١٢٥) في تسعة عشر فصلا .

والقارورة<sup>(١)</sup> والأبوال<sup>(٢)</sup> ومعرفة قوامها ، ونحوها من العلوم التي لما جاءتهم رسلهم بالبينات (فرحوا بها)<sup>(٣)</sup> وآثروها على علوم الرسل ، وهي كما قال الواقف على نهاياتها : هي ظنون كاذبة ، وإن بعض الظن إثم<sup>(٤)</sup> ، وهي علوم غير نافعة ، ونعوذ بالله من علم لا ينفع ، وإن نفعت فنفعها بالنسبة إلى علوم الأنبياء كنفع العيش العاجل بالنسبة إلى الآخرة ودوامها . فليس العلم في الحقيقة إلا ما أخبرت به الرسل عن الله عز وجل طلبا وخبرا ، فهو العلم المزكي للنفوس ، المكمل للفطر ، المصحح للعقول ، الذي خصه الله باسم العلم ، وسمى ما عارضه ظنا لا [ ٤٤ / أ ] يغني من الحق شيئا ، وخرصا وكذبا ، فقال<sup>(٥)</sup> تعالى : ﴿ فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا

- (١) القارورة : إناء من الزجاج تحفظ فيه السوائل ، والمقصود هنا وعاء يوضع فيه البول لتحليله ، والتوصل بذلك لنتائج معينة ، وقد ورد ذكر القارورة في عامة كتب الطب القديمة ، من ذلك قول علي بن رضوان في كتابه الكفاية في الطب ص : (١٣٠) : « ويجب أن تكون القارورة بيضاء نقية مدورة الوسط بيضية الأسفل متطاولة على شكل المثانة ، ويكون وقودها كبريتيا ، ولا يكون أسفلها كروي الشكل ولا تكون محوطة ولا منقوشة » . وكذا ذكرها ابن سينا في القانون (١/١٣٥) وفي مواضع أخرى منه .
- (٢) في النسخ الخطية : « والأموال » . والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/٨٧٥) . وهو الصواب .

قلت : وقد تعرض الأطباء لموضوع الأبوال عامة ، وعقد له ابن سينا في كتابه القانون جملة في ثلاثة عشر فصلا (١/١٣٥ - ١٤٨) .

- (٣) في « ت » : « فرحوا بما عندهم من العلم » . والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق لما في الأصل : الصواعق (٣/٨٧٥) .

(٤) لعل المراد الأمور التي لم تقم على أصول معتبرة ، وإلا فهذه علوم كثير منها تجريبي أصبح بحمد الله صالحاً نافعا .

- (٥) في « ت » : « وقال » .

جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ ﴿١﴾ وشهد لأهله أنهم أولوا العلم فقال تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ  
 أُوتُوا الْعِلْمَ وَالْإِيمَانَ لَقَدْ لَبِثْنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ إِلَىٰ يَوْمِ الْبَعْثِ ﴾ (٢) وقال تعالى :  
 ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ (٣) ،  
 والمراد به : أولوا العلم بما أنزله على رسله ، ليس المراد أولى العلم بالمنطق  
 والفلسفة وفروعهما .

وقال تعالى : ﴿ وَلَا تَعْبَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُلْ  
 رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾ (٤) ، فالعلم الذي أمره باستزادته هو علم الوحي ، لا علم  
 الكلام والفلسفة .

وقال تعالى : ﴿ لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ ﴾ (٥) ،  
 أي أنزله وفيه علمه الذي لا يعلمه البشر (٦) ، فالباء للمصاحبة (٧) مثل  
 قوله : ﴿ فَإِنَّمَا يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّمَا أُنزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ ﴾ (٩) أي  
 أنزل (١٠) وفيه علم الله ، وذلك من أعظم البراهين على صدق نبوة من جاء

(١) سورة آل عمران الآية : (٦١) .

(٢) سورة الروم الآية : (٥٦) .

(٣) سورة آل عمران الآية : (١٨) .

(٤) سورة طه الآية : (١١٤) .

(٥) سورة النساء الآية : (١٦٦) .

(٦) انظر تفسير ابن كثير (٦٠٢/١) عند تفسيره هذه الآية .

(٧) انظر الدر المصون : (١٦٣/٤) .

(٨) في النسخ الخطية : (فإن لم) .

(٩) سورة هود الآية : (١٤) .

(١٠) في « ت » : « أنزله » .

به . ولم يصنع شيئا من قال : إن المعنى أنزله وهو يعلمه ، وهذا وإن كان حقا فإن الله يعلم كل شيء ، فليس <sup>(١)</sup> في ذلك دليل وبرهان على صحة الدعوى ، فإن الله يعلم الحق والباطل بخلاف ما إذا كان المعنى أنزله متضمنا لعلمه الذي لا يعلمه غيره إلا من أطلعه الله وأعلمه به <sup>(٢)</sup> ، فإن هذا من أعظم أعلام النبوة والرسالة .

وقال فيما عارضه من الشبه الفاسدة التي يسميها أربابها قواطع عقلية : ﴿ إِنْ يَتَّبِعُونَ <sup>(٣)</sup> إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا <sup>(٤)</sup> ، وقال : ﴿ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ هُمْ <sup>(٥)</sup> إِلَّا بِمُحْضُونَ <sup>(٦)</sup> .

وقال لمن أنكر المعاد بقوله : ﴿ وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ وَمَا لَهُم بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ <sup>(٧)</sup> ، والظن الذي أثبتته سبحانه للمعارضين نصوص الوحي بعقولهم ليس هو الاعتقاد الراجح ، بل هو أكذب الحديث .

وقال : ﴿ قَتَلَ الْمُتْرَضُونَ \* الَّذِينَ هُمْ فِي عَمْرٍو سَاهُونَ <sup>(٨)</sup> .

(١) في « ن » : « وليس » .

(٢) انظر تفسير الألوسي (١٩/٦) عند هذه الآية .

(٣) في « ن » : « تتبعون » .

(٤) سورة النجم الآية : (٢٨) .

(٥) في « ت » : « وانهم » .

(٦) سورة الأنعام الآية : (١١٦) . وفي الأصل : الصواعق (٨٧٨/٣) كتب بدل هذه الآية قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ أَنْتَ إِلَّا مُخْرَضُونَ ﴾ الآية (١٤٨) من سورة الأنعام .

(٧) سورة الجاثية الآية : (٢٤) .

(٨) سورة الذاريات ، الآيتان : (١٠ - ١١) .

وأنت إذا تأملت ما عند هؤلاء المعارضين لنصوص الأنبياء بعقولهم رأيتهم كله خرصا وعلمت أنهم هم الخراصون<sup>(١)</sup> ، وأن العلم في الحقيقة ما نزل به الوحي على الأنبياء والمرسلين ، وهو الذي أقام الله به حجته ، وهدى به أنبياءه ورسله وأتباعهم ، وأثنى<sup>(٢)</sup> عليهم فقال : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنْكُمْ يَتْلُوا عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> . [ وقال تعالى ]<sup>(٤)</sup> : ﴿ وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾<sup>(٥)</sup> وقال تعالى : ﴿ لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِن قَبْلُ لِنِي ضَلَّالٍ مُّبِينٍ ﴾<sup>(٦)</sup> .

فهذه النعمة والتزكية إنما هي لمن عرف أن ما جاء به الرسول وأخبر به عن الله وعن صفاته وأفعاله هو الحق كما أخبر به ، لا كمن زعم أن ذلك مخالف لصريح العقل وأن العقول مقدمة عليه ، والله المستعان .

الثامن عشر<sup>(٧)</sup> : أن العقل تحت حجر الشرع فيما يطلبه ويأمر به [ ٤٤ / ب ] وفيما يحكم به ويحجر عنه ، فهو محجور عليه في الطلب والخبر ،

[ الوجه  
الثامن عشر  
: إيضاح أن  
كل من  
عارض أمر  
الرسل بعقله  
لم يؤمن بهم  
وكذلك من  
عارض  
خبرهم بعقله ]

(١) أي الكذابون ، كما في عمدة الحفاظ (١/٥٧٤) .

(٢) في الأصل : الصواعق (٣/٨٧٩) : « وامتن » .

(٣) سورة البقرة الآية : (١٥١) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) سورة النساء الآية : (١١٣) .

(٦) سورة آل عمران الآية : (١٦٤) .

(٧) هذا الوجه هو الثالث والأربعون في الأصل : (الصواعق) (٣/٨٩٤) .

[ و ]<sup>(١)</sup> كما أن من عارض أمر الرسل بعقله لم يؤمن بهم وبما جاءوا به ،  
فكذلك من عارض خبرهم بعقله ، ولا فرق بين الأمرين أصلا ، يوضحه :  
أن الله سبحانه حكى عن الكفار معارضة أمره بعقولهم ، كما حكى  
عنهم معارضة خبره بعقولهم .

أما الأول : ففي قوله : ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ  
الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا  
وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾<sup>(٢)</sup> ، فعارضوا تحريمه للربا بعقولهم التي  
سوت بين الربا والبيع ، فهذا معارضة النص بالرأي .

ونظير ذلك ما عارضوا به تحريم الميتة من قياسها على المدكى وقالوا :  
تأكلون ما تقتلتم ولا تأكلون ما قتل الله ، وفي ذلك أنزل الله : ﴿ وَإِنَّ  
الشَّيْطَانَ لِيُوحِيَ إِلَيْكُمُ الْأَيَّاتِ لِئَلَّا تُؤْمِنُوا بِهِمْ وَإِنَّ رَبَّكُمُ الرَّحْمَنُ  
لَعَلِيمٌ ﴾<sup>(٣)</sup> .  
وعارضوا أمره بتحويل القبلة بعقولهم [ وقالوا ]<sup>(٤)</sup> : إن كانت القبلة  
الأولى حقا فقد تركت الحق ، وإن كانت باطلا فقد كنت على باطل<sup>(٥)</sup> .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من « ن » .

(٢) سورة البقرة الآية : (٢٧٥) .

(٣) سورة الأنعام الآية : (١٢١) .

وانظر سبب نزول الآية في تفسير ابن كثير (١٧٧/٢) والصحيح المسند من أسباب النزول  
ص : (٩٤) .

(٤) ما بين المعقوفين مثبت من « ت » .

(٥) قال المؤلف . رحمه الله . في مصنفه بدائع الفوائد (١٥٧/٤) : « ومن ذلك قوله تعالى :  
﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ ﴾ إلى قوله : ﴿ صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ ﴾ ، هذا سؤال من السفهاء أوردوه على  
المؤمنين ، ومضمونه أن القبلة الأولى إن كانت حقا فقد تركتم الحق ، وإن كانت باطلا  
فقد كنتم على باطل ، ولفظ الآية وإن لم يدل على هذا فالسفهاء المجادلون في القبلة =

وإمام هؤلاء شيخ الطريقة إبليس عدو الله ، فإنه أول من عارض أمر الله بعقله ، وزعم أن العقل يقتضي خلافه<sup>(١)</sup> .

وأما الثاني : وهو معارضة خبره بالعقل ، فكما حكى [ الله ]<sup>(٢)</sup> سبحانه عن منكري المعاد : ﴿ وَصَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُعْجِبُ الْعِظَمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴾<sup>(٣)</sup> .

وأخبر سبحانه أنهم عارضوا ما أخبر به من التوحيد بعقولهم ، [ وعارضوا أخباره عن النبوات بعقولهم ]<sup>(٤)</sup> ، وعارضوا بعض الأمثال التي ضربها بعقولهم ، وعارضوا أدلة نبوة رسوله بعقولهم فقالوا : ﴿ نَزَّلَ نَزْلًا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى رَجُلٍ مِّنَ الْقَرِيبَيْنِ عَظِيمٍ ﴾<sup>(٥)</sup> . وأنت إذا صغت هذه المعارضة صوغا مزخرفا وجدتها من جنس معارضة المعقول للمنتقول .

وكذلك قولهم : ﴿ مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ ﴾

= قالوه فأجاب الله تعالى عنه بجواب شاف بعد أن ذكر قبله مقدمات تقرره وتوضحه . . . «

(١) وذلك عندما أمر بالسجود فأبى وامتنع وتكبر مدعيا أن المادة التي خلق منها وهي النار خير وأفضل من مادة الطين التي خلق منها آدم عليه السلام ، كما دل عليه قوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ آلَا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْنَاكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِّمَّنْ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ ﴾ الأعراف الآية : (١٢) وأخواتها من آيات أخرى في الحجر ، الآيات (٢٨ - ٣٣) وفي (ص) الآيات (٧١ - ٧٦) . وليبيان فساد رأي إبليس في معارضته أمر الله تعالى بعقله ينظر كتاب مصائب الإنسان من مكاييد الشيطان للعلامة ابن مفلح (ص ١٧٩ - ١٨٤) .

(٢) لفظ الجلالة مثبت من « ت » .

(٣) سورة يس الآية : (٧٨) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) سورة الزخرف الآية : (٣١) .

وينظر تفسير ابن كثير (١٣٧/٤) عند هذه الآية .

لَوْلَا أَنْزَلَ إِلَيْنَا مَلَكًا فَبَكْرَتٍ مَعَهُ نَذِيرًا \* أَوْ يُنْفِقَ إِلَيْنَا كَفْرًا أَوْ تَكُونُ لَهُمْ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا ﴿١﴾ أي لو كان رسولا لخالق السموات والأرض لما أحوجه أن يمشي بيننا في الأسواق في المعيشة ولأغناه عن أكل الطعام ، ولأرسل معه ملكا (٢) من الملائكة وألقى إليه كترا يغنيه عن طلب الكسب . وعارضوا شرعه سبحانه ودينه الذي شرعه لهم على لسان رسوله ﷺ وتوحيده بمعارضة عقلية واستندوا فيها إلى القدر فقال تعالى : ﴿ سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاءُنَا وَلَا حَرَمًا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ \* قُلْ فَلِلَّهِ الحُجَّةُ الْبَلِيغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٣﴾ .

وحكى مثل هذه المعارضة في سورة النحل (٤) وفي [ سورة ] (٥) الزخرف (٦) ، وإذا تأملتها حق التأمل رأيتها أقوى بكثير من معارضة آيات الصفات بعقولهم ، فإن إخوانهم عارضوا بمشيئة الله للكائنات ، والمشيئة ثابتة في نفس الأمر ، والنفاة عارضوا [ ٤٥ / أ ] بأصول فاسدة هم

(١) سورة الفرقان ، الآيات : (٧ ، ٨) .

(٢) في « ت » : « ملك » . وهو خطأ .

(٣) سورة الأنعام ، الآيات : (١٤٨ ، ١٤٩) .

(٤) في قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمًا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَهَلْ عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴿١٣٥﴾ .

(٥) ما بين المعقوفين مثبت من « ت » .

(٦) في قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ مَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴿٢٠﴾ .

وضعوها من تلقاء أنفسهم أو تلقوها عن أعداء الرسل من الصابئة والمجوس والفلاسفة<sup>(١)</sup> ، وهي خيالات فاسدة .

وبالجملة فمعارضة أمر الرسل وخبرهم بالمعقولات إنما هي طريقة الكفار ، فهم سلف للخلف بعدهم ، فبئس السلف والخلف .

ومن تأمل معارضة المشركين للرسل بالعقول وجدها أقوى من معارضة الجهمية والنفاة لخبرهم عن الله وصفاته وعلوه على خلقه وتكليمه للملائكة ورسله بعقولهم ، فإن كانت تلك المعارضة باطلة فهذه أبطل وأبطل ، وإن صحت هذه المعارضة فتلك أولى بالصحة منها ، وهذا لا محيد لهم عنه ،  
يوضحه :

[ الوجه  
التاسع عشر  
: بيان أن  
القرآن مليء  
بذكر  
الصفات ،  
وأن المشركين  
لم يعارضوه  
في هذا  
السبب ]

التاسع عشر<sup>(٢)</sup> : أن القرآن مملوء من ذكر الصفات والعلو على الخلق والاستواء على العرش وتكلم الله وتكليمه للرسل وإثبات الوجه واليدين والسمع والبصر والحياة والمحبة والغضب والرضى للرب سبحانه ، وهذا عند النفاة مثل وصفه بالأكل والشرب والجوع والعطش والنوم [ والموت ]<sup>(٣)</sup> ، كل ذلك مستحيل عليه ، ومعلوم أن أخبار الرسل بما هو مستحيل عليه من أعظم المنفرات عنه ، ومعارضته فيه أسهل من معارضته فيما عداه ، ولم يعارضه أعداؤه في حرف واحد من هذا الباب مع حرصهم على معارضته بكل ما يقدرون عليه ، فهلا عارضوه بما عارضته به الجهمية والنفاة ، وقالوا قد أخبرتنا بما يخالف العقل الصريح فكيف يمكننا تصديقك ؟ بل كان القوم على شركهم وضلالهم أعرف بالله وبصفاته من

(١) سبق التعريف بهؤلاء ص ( ٣١ ) .

(٢) هذا الوجه هو الرابع والأربعون في الأصل : الصواعق ( ٣ / ٨٩٨ ) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

النفاء والجهمية ، وأقرب إلى إثبات الأسماء والصفات والقدر والمشية والفعل من شيوخ هؤلاء الفلاسفة وأتباعهم من السيناوية<sup>(١)</sup> والفارابية<sup>(٢)</sup> والطوسية<sup>(٣)</sup> .

العشرون<sup>(٤)</sup> : أن دلالة السمع على مدلوله متفق عليها بين العقلاء وإن اختلفوا في جهتها ، هل هي ظنية أو قطعية ؟ أو أرادت الرسل إفهام مدلولها (واعتماد)<sup>(٥)</sup> ثبوته أو أرادت إفهام غيره وتأويل تلك الأدلة بصرفها<sup>(٦)</sup> عن ظاهرها ؟ فلا نزاع بين العقلاء في دلالتها على مدلولها . ثم قال أتباع الرسل : مدلولها ثابت في نفس الأمر (وفي الإرادة)<sup>(٧)</sup> .

[ الوجه  
العشرون :  
بيان أن  
دلالة  
السمع على  
مدلوله متفق  
عليها بين  
العقلاء ]

- (١) يعني أتباع ابن سينا والمتسبين إليه ، وقد تقدمت ترجمته ص ( ٢٤١ ) .
- (٢) يعني أتباع الفارابي والمتسبين إليه ، وقد تقدمت ترجمته ص ( ١٧ ) .
- (٢) يعني أتباع الطوسي والمتسبين إليه ، وهو محمد بن محمد بن الحسن أبو جعفر الخواجه الملقب ظلما وبهتاناً بنصير الدين ، فيلسوف ، رافضي ، إسماعيلي ، متكلم ، كان متبحراً في العلوم العقلية الفلسفية ، عالماً بالأرصاء والرياضيات ، على صلة وثيقة بالإسماعيلية ، وقد وزر لأصحاب قلاع الألموت ، ثم وزر لهولاكو وكان معه في وقعة بغداد سنة ٦٥٦ هـ ، وهو الذي أشار عليه بقتل الخليفة العباسي المستعصم وذبح المسلمين من القضاة والفقهاء والمحدثين وغيرهم ، إضافة إلى ما ارتكب من الأمور العظام الجسام في حق الإسلام وأهله . هلك في بغداد سنة (٦٧٢) .
- ينظر : البداية والنهاية (١٣/٢٦٧ - ٢٦٨) وفوات الوفيات (٣/٢٤٦ - ٢٥٢) وشذرات الذهب (٥/٣٣٩ - ٣٤٠) ومفتاح السعادة (١/٢٩٤ - ٢٩٥) .
- (٤) هذا الوجه هو السابع والأربعون في الأصل : الصواعق (٣/٩٠٤) .
- (٥) في « ت » : « أو اعتقاد » .
- (٦) في « ت » : « بصرفها » .
- (٧) في « ت » : « وفي بعض الإرادة » . ومعنى الإرادة هنا : أي إرادة الرسل وإفهام مدلول النص . كما ذكره محقق الصواعق (٣/٩٠٤) تعليق (٣) .

[ وقالت النفاة أصحاب التأويل : مدلولها منتف في نفس الأمر وفي الإرادة<sup>(١)</sup> ]<sup>(٢)</sup> . وقال أصحاب التخييل<sup>(٣)</sup> : مدلولها ثابت في الإرادة منتف في نفس الأمر ، وأما دلالة ما عارضها من العقليات على مدلوله فلم يتفق أربابها على دليل واحد منها ، بل كل طائفة منهم تقول<sup>(٤)</sup> في أدلة خصومها : إن العقل يدل على فسادها لا على صحتها .

وأهل السمع مع كل طائفة في دلالة العقل على فساد قول تلك الطائفة الأخرى المخالفة للسمع ، فكل طائفة تدعي فساد قول خصومها بالعقل ، يصدقهم أهل السمع على ذلك ولكن يكذبونهم في دعواهم صحة قولهم بالعقل ، فقد تضمنت دعوى الطوائف فساد ما يفهم من العقل بشهادة بعضهم على بعض ، وشهادة [ ٤٥ / ب ] أهل الوحي والسمع معهم ، ولا يقال هذا (ينقلب عليكم)<sup>(٥)</sup> باتفاق شهادة الفرق كلها على بطلان ما دل عليه السمع وإن اختلفوا في أنفسهم ، لأن المطلوب أنهم كلهم متفقون على أن السمع دل على الإثبات ، ولم يتفقوا على أن العقل دل على نقيضه ، فيمتنع تقديم الدلالة التي لم يتفق عليها على الدلالة المتفق عليها وهو المطلوب .

الحادي والعشرون<sup>(٦)</sup> : أن الأمور السمعية التي يقال : إن العقل عارضها

[ الوجه  
الحادي  
والعشرون  
بيان أن  
الأمور  
السمعية هي  
مما علم  
بالاضطرار ،  
وما كان هذا  
شأنه فيمتنع  
أن يقوم عليه  
ما يطله أو  
يعارضه ]

(١) في النسخ الخطية : « وفي بعض الإرادة » : والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/ ٩٠٤) لعله الصواب .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) سبق تعريفهم ص ( ١٥٥ ) .

(٤) في « ن » : « يقول » ، وفي « ت » : « تقوله » .

(٥) في « ن » : « نقلب عنكم » .

(٦) هذا الوجه هو الحادي والخمسون في الأصل : الصواعق (٣/ ٩٠٦) .

كإثبات علو الله على خلقه واستوائه على عرشه وتكلمه ورؤية العباد له في الآخرة وإثبات الصفات له هي بما علم بالاضطرار أن الرسول ﷺ جاء بها ، وعلم بالاضطرار صحة نبوته ورسالته ، وما علم بالاضطرار امتنع أن يقوم عليه دليل ، وامتنع أن يكون له معارض صحيح ، لأنه لو قام على بطلانه دليل لم يبق لنا وثوق بمعلوم أصلا لا حسي ولا عقلي ، وهذا يبطل حقيقة الإنسانية ، بل حقيقة الحيوانية المشتركة بين الحيوانات فإن لها تميزا<sup>(١)</sup> وإدراكا للحقائق بحسبها ، وهذا الوجه في غاية الظهور غني بنفسه عن التأمل ، وهو مبني على مقدمتين قطعيتين : إحداهما : أن الرسول ﷺ أخبر عن الله بذلك . والثانية : أنه صادق ، ففي أي المقدمتين يقدر المعارض بين العقل والنقل ؟

الثاني والعشرون<sup>(٢)</sup> : أن دليل العقل هو إخباره عن الذي خلقه وفطره أنه وضع فيه ذلك وعلمه إياه وأرشده إليه ، ودليل<sup>(٣)</sup> السمع هو الخبر عن الله أنه قال ذلك وتكلم به وأوحاه وعرف به الرسول فأمره أن يعرف الأمة ويخبرهم به ، ولا يكون أحدهما صحيحا حتى يكون<sup>(٤)</sup> الآخر مطابقا<sup>(٥)</sup> لمخبره ، وأن الأمر كما أخبر به ، وحيث قد شهد العقل لخبر الرسول بأنه صدق وحق ، فعلمنا مطابقته لمخبره بمجموع الأمرين ، بخبر الرسول به

[ الوجه  
الثاني  
والعشرون :  
بيان أن  
العقل مفطور  
على معرفة  
الله وأسمائه  
وصفاته ]

(١) في « د » و « ن » : « تميزا » .

(٢) هذا الوجه هو الثاني والخمسون في الأصل : الصواعق (٣/٩٠٧) .

(٣) في النسخ الخطية : « وذلك » . والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/٩٠٧) ولعله الصواب .

(٤) في « ن » : « تكون » .

(٥) في « ن » : « مطلقا » .

وشهادة العقل الصريح بأنه لا يكذب في خبره . وأما خبر العقل عن الله بما يصاد ذلك بأن الله وضع فيه ذلك وعلمه إياه فلم يشهد له الرسول بصحة هذا الخبر ، بل شهد ببطلانه . فليس معه إلا شهادته لنفسه بأنه صادق فيما أخبر به ، فكيف تقبل<sup>(١)</sup> شهادته لنفسه مع عدم شهادة الرسول له ؟ فكيف مع تكذيبه إياه ؟ فكيف مع تكذيب العقل الصريح المؤيد بنور الوحي له ؟ فكيف مع [ اختلاف ]<sup>(٢)</sup> سائر أصحابه وتكاذبهم وتناقضهم ؟ يزيده إيضاحاً<sup>(٣)</sup> :

الوجه الثالث والعشرون<sup>(٤)</sup> : وهو أن الأدلة السمعية نوعان :

نوع دل بطريق التنبيه والإرشاد على الدليل العقلي ، فهو عقلي سمعي . ومن هذا غالب أدلة النبوة والمعاد والصفات والتوحيد ، وما لا يقوم التنبيه على الدليل العقلي منه فهو يسير جدا .

وإذا تدبرت القرآن رأيت هذا أغلب النوعين عليه ، وهذا النوع يمتنع<sup>(٥)</sup> أن يقوم دليل صحيح على [ ٤٦ / أ ] معارضته لاستلزامه مدلوله ، وانتقال الذهن فيه من الدليل إلى المدلول ضروري .

وهو أصل للنوع الثاني الدال بمجرد الخبر ، فالقدح في النوعين بالعقل ممتنع بالضرورة ، أما الأول فلما تقدم ، وأما الثاني : فلاستلزام القدح فيه القدح في العقل الذي أثبتته ، وإذا بطل العقل الذي أثبت السمع بطل ما

(١) في « ن » : « يقبل » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ن » ، وهو مثبت في « ت » وهامش « د » .

(٣) في « ت » : « وضوحاً » .

(٤) هذا الوجه هو الثالث والخمسون في الأصل : الصواعق (٣/٩٠٨) .

(٥) في « ن » : « ممتنع » .

[ الوجه  
الثالث  
والعشرون :  
بيان أن أدلة  
السمع نوعان ]

[ النوع  
الأول ]

[ النوع  
الثاني ]

عارضه من العقليات كما تقدم تقريره ، يوضحه :

الوجه الرابع والعشرون<sup>(١)</sup> : أنه ليس في القرآن صفة إلا وقد دل العقل الصريح على إثباتها لله تعالى ، فقد تواطأ عليها دليل العقل والسمع ، فلا يمكن أن يعارض ثبوتها دليل صحيح البتة لا عقلي ولا سمعي ، بل إن كان المعارض سمعياً كان كذباً [ مفترى ]<sup>(٢)</sup> أو مما أخطأ المعارض به في فهمه ، وإن كان عقلياً فهي شبهة خيالية .

واعلم أن هذه دعوى عظيمة ينكرها كل جهمي وناق وفيلسوف ، ويعرفها من نور الله قلبه بالإيمان ، وياشر قلبه معرفة الذي دعت إليه الرسل ، وأقرت به الفطر ، وشهدت به العقول الصحيحة المستقيمة ، لا المنكوسة (المركوسة)<sup>(٣)</sup> .

وقد نبه [ الله ]<sup>(٤)</sup> سبحانه في كتابه على ذلك في غير موضع ، ويبيّن أن ما وصف به نفسه هو الكمال الذي لا يستحقه سواه ، فجاحده<sup>(٥)</sup> جاحد لكمال الرب ، فإنه يمدح<sup>(٦)</sup> بكل صفة وصف بها نفسه وأثنى بها على نفسه ومجد بها نفسه وحمد بها نفسه ، فذكرها سبحانه على وجه المدحة له والتعظيم

[ الوجه الرابع والعشرون : تواطؤ الأدلة السمعية والعقلية على إثبات الصفات ]

(١) هذا الوجه هو الرابع والخمسون في الأصل : الصواعق (٩٠٩/٣) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) في الأصل : الصواعق (٩٠٩/٣) : « الموكوسة » . وكلاهما صحيح ، فالمركوسة من

الركس وهو الرجس وكل مستقذر ، والموكوسة من الوكس ، وهو التقصان والتقيص .

ينظر : تاج العروس والمصباح المنير ومختار الصحاح جميعاً في مادة (ركس) و(وكس) .

(٤) لفظ الجلالة غير موجود في « ت » .

(٥) في « ت » : « وجاحده » .

(٦) في « ت » : « تمدح » .

والتمجيد ، (وتعرف بها إلى عباده)<sup>(١)</sup> ليعرفوا كماله ومجده وعظمته وجماله<sup>(٢)</sup> ، وكثيرا ما يذكرها عند [ ذكر ]<sup>(٣)</sup> آلهتهم التي عبدوها من (دونه)<sup>(٤)</sup> .

فذكر سبحانه من صفات كماله وعلوه على عرشه وتكلمه وتكليمه وإحاطة علمه ونفوذ مشيئته ما هو منتف عن آلهتهم ، فيكون ذلك من أدل دليل على بطلان إلهيتها<sup>(٥)</sup> وفساد عبادتها . ويذكر ذلك عند دعوته عباده إلى ذكره وشكره وعبادته ، (فذكر لهم)<sup>(٦)</sup> من أوصاف كماله ونعوت جلاله (ما يجذب قلوبهم)<sup>(٧)</sup> إلى المبادرة إلى دعوته والمسارة إلى طاعته . ويذكر صفاته لهم عند ترغيبهم وترهيبهم لتعرف<sup>(٨)</sup> القلوب من تخافه وترجوه . ويذكر صفاته أيضا عند أحكامه وأوامره ونواهيه ، فقل أن تجد آية حكم من أحكام المكلفين إلا وهي مختمة بصفة من صفاته أو صفتين ، وقد يذكر الصفة في أول الآية ووسطها وآخرها كقوله : ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَدِّدُكَ

(١) في « د » و « ن » : « ويعرف بها عباده » . والمثبت من « ت » ، وهو الموافق للأصل : الصواعق (٩١٠/٣) .

(٢) في الأصل : الصواعق (٩١٠/٣) : « وجماله » .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من « د » و « ن » ، مثبت من « ت » كما في الأصل : الصواعق (٩١٠/٣) .

(٤) في « ت » : « دون الله » .

(٥) في النسخ الخطية : « آلهتها » . والمثبت من الأصل : الصواعق (٩١٠/٣) ولعله الصواب .

(٦) في « ت » : « فذكرهم » .

(٧) في « ت » : « ما يجدون قلوبهم مدعنة » .

(٨) في « ن » : « ليعرف » .

فِي رُوحِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ مَخَاوِرُكُمْ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴿١﴾ .

فيذكر صفاته عند سؤال عباده لرسوله ﷺ عنه ، ويذكرها عند سؤالهم له عن أحكامه حتى إن الصلاة [ ٤٦/ب ] لا تنعقد <sup>(٢)</sup> إلا بذكر أسمائه وصفاته ، فذكر أسمائه وصفاته روحها وسرها يصحبها من أولها إلى آخرها ، وإنما أمر بإقامتها ليذكر بأسمائه وصفاته .

وأمر عباده أن يسألوه بأسمائه وصفاته ، ففتح لهم باب الدعاء رغبا ورهبا ليذكره الداعي بأسمائه وصفاته فيتوسل إليه بها ، ولهذا كان أفضل الدعاء ما توسل فيه الداعي [ إليه ] <sup>(٣)</sup> بأسمائه وصفاته ، قال الله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا ﴾ <sup>(٤)</sup> .

وكان اسم الله الأعظم في هاتين الآيتين : آية الكرسي و فاتحة آل عمران <sup>(٥)</sup>

[ بيان أن انعقاد الصلاة لا يتم إلا بذكر أسماء الله وصفاته ]

[ سؤاله تعالى والتوسل إليه ودعاؤه بأسمائه وصفاته ]

[ بيان أن اسم الله الأعظم في آيتين من القرآن ]

(١) سورة المجادلة الآية : (١) .

(٢) في « ن » : « لا ينعقد » .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٤) سورة الأعراف الآية : (١٨٠) .

(٥) الذي وقفت عليه هو حديث أسماء بنت يزيد . رضي الله عنها . أن النبي ﷺ قال :

« اسم الله الأعظم في هاتين الآيتين : ﴿ وَاللَّهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا ﴾ وَوَلِلَّهِ الْكِبْرُ إِلَهُ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴿ وَفَاتِحَةُ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ ﴾ ﴿ التَّوْحِيدُ ﴾ .

أخرجه أبو داود في الصلاة ح ١٤٩٦ (٢/١٦٨) ، والترمذي في الدعوات ح ٣٤٧٨ (٥/٥١٧) ، وقال : « هذا حديث حسن صحيح » . وابن ماجه في الدعاء ح ٣٨٥٥ (٢/١٢٦٧) ، والدارمي في فضائل القرآن ح ٣٣٨٩ (٢/٥٤٢) ، وأحمد في المسند (٦/٤٦١) والطحاوي في شرح مشكل الآثار ح ١٧٨ (١/١٦٤) والطبراني في الكبير ح ٤٤٠ ، ٤٤١ (٢٤/١٧٤ - ١٧٥) وفي الدعاء ح ١١٣ (٢/٨٣١ - ٨٣٢) ، وابن أبي شيبة في المصنف ح ٩٤١٢ (١٠/٢٧٢) و ١٧٤٥٥ (١٤/٣٠) وعبد بن حميد في المنتخب رقم ١٥٧٨ ص : (٤٥٦) وفي سنده شهر بن حوشب وعبيد الله بن أبي زياد القداح =

لاشتمالهما<sup>(١)</sup> على صفة الحياة المصححة لجميع الصفات ، وصفة<sup>(٢)</sup> القيومية المتضمنة لجميع الأفعال ، ولهذا كانت سيدة آي القرآن وأفضلها<sup>(٣)</sup> ، ولهذا كانت سورة الإخلاص تعدل<sup>(٤)</sup> ثلث القرآن<sup>(٥)</sup> لأنها أخلصت

= المكي متكلم فيهما ، قال المنذري في مختصر سنن أبي داود (١٤٥/٢) : « وشهر بن حوشب وثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وتكلم فيه غير واحد ، وفي إسناده أيضا عبيد الله بن أبي زياد القداح المكي وقد تكلم فيه غير واحد » . وانظر ترجمتهما في تقريب التهذيب ص : (٣١١ ، ٢١٠) . إلا أن للحديث شاهدا من حديث أبي أمامة رضي الله عنه أورده الألباني في السلسلة الصحيحة رقم ٧٤٦ (٣٧١/٢ - ٣٧٢) وذكر مخرجه ، أما الحديث السابق أعني حديث أسماء فقد حسنه ، كما في صحيح الجامع رقم ٩٨٠ (١/٢٢٩) وفيه الإشارة إلى بعض كتبه الأخرى .

(١) في « ت » : « لاشتمالها » .

(٢) في النسخ الخطية : « وصفات » والمثبت من الأصل : الصواعق (٩١٢/٣) ولعله الصواب .

(٣) يعني آية الكرسي ، فعن أبي بن كعب رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « يا أبا المنذر أتدري أي آية من كتاب الله معك أعظم ؟ » قال : قلت لله ورسوله أعلم ، قال : « يا أبا المنذر أتدري أي آية من كتاب الله معك أعظم ؟ » قال : قلت « ﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴾ » قال : فضرب في صدري وقال : « واللّه ليهنك العلم أبا المنذر » .

أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها ح ٢٥٨ (٥٥٦/١) .

وينظر موسوعة فضائل سور وآيات القرآن (١/١٤٠ - ١٤١) .

(٤) في « ن » : « يعدل » .

(٥) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رجلا سمع رجلا يقرأ ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ يرددتها ، فلما أصبح جاء إلى رسول الله ﷺ فذكر ذلك له - وكان الرجل يتقالها - فقال رسول الله ﷺ : « والذي نفسي بيده إنها لتعدل ثلث القرآن » .

أخرجه البخاري في فضائل القرآن ح ٥٠١٣ ص : (١٠٩١) وفي الأيمان والنذور ح ٦٦٤٣ وفي التوحيد ح ٧٣٧٤ ومسلم في صلاة المسافرين ح ٢٦٢ (٥٥٧/١) =

(الأخبار)<sup>(١)</sup> عن الرب تعالى ، وصفاته دون خلقه وأحكامه وثوابه وعقابه<sup>(٢)</sup> .  
وسمع النبي ﷺ رجلا يدعو : « اللهم إني أسألك بأنك أنت الله الذي لا إله إلا أنت المنان بديع السموات والأرض يا ذا الجلال والإكرام يا حي يا قيوم » وسمع آخر يدعو : « اللهم إني أسألك بأني أشهد أنك أنت الله الذي لا إله إلا أنت الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد » ، فقال لأحدهما : « لقد سأل الله باسمه الأعظم الذي إذا دعي به أجاب وإذا سُئِلَ به أعطى » ، وقال للآخر : « سل تعطه »<sup>(٣)</sup> . وذلك لما تضمنه هذا

= من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : خرج علينا رسول الله ﷺ فقال : « أقرأ عليكم ثلث القرآن » فقرأ ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ \* اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾ حتى ختمها .

قلت : وهو حديث متواتر رواه من الصحابة ستة عشر نفسا .

ينظر : كطف الأزهار المتناثرة رقم : ٦١ ، ص : (١٦٦ - ١٦٧) ولقط اللآلئ المتناثرة رقم ٥٢ (ص ١٧٣ - ١٧٧) ونظم المتناثر رقم ١٩٨ ص : (١٨٧) .

(١) في الأصول : الصواعق (٣/٩١٢) : « للخير » .

(٢) لشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - رسالة علمية حافلة وافية في شرح هذا الحديث المبارك ، وهي المسماة : « جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمن من أن قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن » . وهي مطبوعة مستقلة متداولة ، وضمن مجموع الفتاوى (١٧/٥ - ٢٠٥) .

(٣) الحديثان منفصلان ، الأول منهما من رواية أنس بن مالك رضي الله عنه أنه كان مع رسول الله ﷺ جالسا ورجل يصلي ثم دعا : « اللهم إني أسألك بأن لك الحمد لا إله إلا أنت .. » الحديث . أخرجه أبو داود في الصلاة ح ١٤٩٥ (٢/١٦٧ - ١٦٨) والنسائي في السهو من المجتبى ح ١٣٠٠ (٣/٥٢) وابن ماجه في الدعاء ح ٣٨٥٨ (٢/١٢٦٨) وأحمد في المسند (٣/١٢٠ ، ١٥٨ ، ٢٦٥) والحاكم في المستدرک (١/٥٠٣ - ٥٠٤) وقال عقبه : « هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه » وواقفه الذهبي ، وأخرجه ابن حبان في صحيحه ح ٨٩٣ (٣/١٧٥ - ١٧٦) والبخاري في الأدب المفرد ح ٧٠٥ (٢/١٦٨) . وهو حديث صحيح صححه غير واحد .

الدعاء من أسماء الرب وصفاته .

وفي الحديث الصحيح عنه ﷺ أنه قال : « ما أصاب عبدا قط هم ولا حزن فقال : اللهم إني عبدك ابن عبدك ، ابن أمتك ، ناصيتي بيدك ، ماض في حكمك ، عدلٌ في قضاؤك ، أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك ، أو أنزلته في كتابك ، أو علمته أحدا من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك ، أن تجعل القرآن [ العظيم ] <sup>(١)</sup> ربيع قلبي ، ونور صدري ، وجلاء حزني ، وذهب همي ، إلا أذهب الله همه وغمه وأبدله مكانه فرحا »

= ينظر : صحيح الأدب المفرد ح ٥٤٣ ص : (٢٦٢ - ٢٦٣) وتخرّيج أحاديث المشكاة ح ٢٢٩٠ (٧٠٨/٢ - ٧٠٩) .

قلت : والرجل المذكور هو أبو عياش زيد بن الصامت الزرقي ، كما في إحدى روايات أحمد (٢٦٥/٣) وكذا أفاده الخطيب في الأسماء المبهمة رقم ١٧٢ ص : (٣٤٦ - ٣٤٧) وابن بشكوال في الغوامض والمبهمات رقم ٢٩٧ (٣٤٠/١) والعراقي في المستفاد من مبهمات المتن والإستاد رقم ٦٥٢ (١٦٢٠/٣) .

والحديث الثاني من رواية بريدة عن أبيه - رضي الله عنهما - وفي آخره : « لقد سألت الله بالاسم الذي إذا سُئِلَ به أعطى وإذا دُعِيَ به أجاب » . أخرجه أبو داود في الصلاة ح ١٤٩٣ (١٦٦/٢ - ١٦٧) والنسائي في السهو من المجتبى ح ١٣٠١ (٥٢/٣) وفي آخره : « قد غفر له ثلاثا » ، والترمذي في الدعوات ح ٣٤٧٥ (٥١٥/٥ - ٥١٦) وابن ماجه في الدعاء ح ٣٨٥٧ (١٢٦٨١٢٦٧/٢) وأحمد في المسند (٣٥٠/٥) والحاكم في المستدرک (٥٠٤/١) وقال في آخره : « هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وله شاهد صحيح على شرط مسلم » وواقفه الذهبي . وقال المنذري في مختصر سنن أبي داود (١٤٥/٢) : « وقال شيخنا الحافظ أبو الحسن المقدسي : وهو إسناد لا مطعن فيه .. » وكذا صحح إسناده الألباني في تخرّيج أحاديث المشكاة رقم ٢٢٨٩ (٢/٧٠٨) وفي تعليقه على صحيح ابن خزيمة رقم ٣١٢٥ (٢٦٠/٣ - ٢٦١) .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

قالوا : أفلا نتعلمهن يا رسول الله ؟ قال : « بلى ينبغي لمن سمعهن أن يتعلمهن »<sup>(١)</sup>.

وقد نبه سبحانه على إثبات صفاته وأفعاله بطريق المعقول ، فاستيقظت لتنبهه العقول الحية ، واستمرت على رقدتها<sup>(٢)</sup> العقول الميتة ، فقال في صفة العلم : ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾<sup>(٣)</sup> ، فتأمل صحة هذا الدليل مع غاية إيجاز لفظه واختصاره . وقال : ﴿ أَمَّنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند من حديث ابن مسعود رضي الله عنه (١/٣٩١ ، ٤٥٢) وابن أبي شيبة في المصنف ح ٩٣٦٧ (١٠/٢٥٣) ، وابن حبان في صحيحه رقم ٩٧٢ (٣/٢٥٣) ، وأبو يعلى في المسند ح ٥٢٩٧ (٩/١٩٨ - ١٩٩) ، والطبراني في الكبير ح ١٠٣٥٢ (١٠/١٦٩ - ١٧٠) ، وفي كتاب الدعاء ح ١٠٣٥ (٢/١٢٧٩) ، والخارث ابن أبي أسامة في مسنده كما في بغية الباحث رقم ١٠٥٧ (٢/٩٥٧) والبزار في المسند ح ١٩٩٤ (٥/٣٦٣) ، والحاكم في المستدرک (١/٥٠٩ - ٥١٠) ، والبيهقي في الدعوات الكبير رقم ١٦٤ (١/١٢٤) .

قلت : وقد اختلفت كلمة أهل العلم في صحته وضعفه لعل في إسناده أظهرها اختلافهم في أبي سلمة الجهني أحد رواة بين جهالته وتوثيقه ، فمن صححه ابن حبان والحاكم ، واستشهد به ابن تيمية في مواضع من كتبه كما في المنهاج (٢/١٥٩ - ١٦٠) وفي مجموع الفتاوى (٢٢/٤٨٥ - ٤٨٨) وفي الكلم الطيب رقم ١٢٣ ص : (٧٤) . وابن القيم في الداء والدواء ص : (١٩ - ٢٠) وصححه فيه (ص ٣١٨) وكذا صححه في شفاء العليل ص (٥٤٧) وذكره في الوابل الصيب ص (١٨٥) . وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/١٩٦) - بعد أن ذكره - : « رواه أحمد وأبو يعلى والبزار والطبراني ورجال أحمد وأبي يعلى رجال الصحيح غير أبي سلمة الجهني وقد وثقه ابن حبان » . كما صحح إسناده أحمد شاكر في تعليقه على المسند ح ٣٧١٢ (٥/٢٦٦ - ٢٦٨) وأطال في ذلك ، وكذا صححه الألباني في السلسلة الصحيحة ح ١٩٩ (١/٣٨٣ - ٣٨٧) وتوسع فيه .

(٢) في « ت » : « رقادها » .

(٣) سورة الملك الآية : (١٤) .

أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١﴾ . فما أصح هذا الدليل وما أوجزه .

وقال تعالى في صفة الكلام : ﴿ وَأَتَّخِذُ قَوْمٌ مُّوسَىٰ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ خَلْقِهِمْ [٤٧ / أ] عَجَلًا جَسَدًا لَّهُمْ خَوَازِئٌ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يَكْلِمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا ﴾ (٢) ، نبه بهذا الدليل على أن من لا يكلم ولا يهدي لا يصلح أن يكون إلها . وكذا قوله في الآية الأخرى عن العجل : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ صَرْعًا وَلَا نَقْعًا ﴾ (٣) ، فجعل امتناع صفة الكلام والتكليم وعدم ملك الضر والنفع دليلا على عدم الإلهية ، وهذا دليل عقلي وسمعي على أن الإله لا بد أن يكلم ويتكلم ، ويملك لعباده الضر والنفع وإلا لم يكن إلها .

وقال تعالى : ﴿ أَلَمْ يَجْعَلْ لَّهُمْ عَيْنَيْنِ \* وَلِسَانًا \* وَشَفَتَيْنِ \* وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ ﴾ (٤) ، نبهك (٥) بهذا الدليل العقلي القاطع أن الذي جعلك تبصر (٦) وتكلم وتعلم أولى أن يكون بصيرا متكلما عالما ، فأبي (٧) دليل عقلي قطعي أقوى من هذا وأبين وأقرب إلى العقول ؟ وقال تعالى في آلهة المشركين المعطلين : ﴿ أَلَهُمْ أَزْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا \* أَمْ لَهُمْ آيْدٍ يَبْتَاطُونَ بِهَا \* أَمْ لَهُمْ آعِينٌ

(١) سورة النحل الآية : (١٧) . وقوله تعالى ﴿ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ مشتبه من « ت » .

(٢) سورة الأعراف الآية : (١٤٨) .

(٣) سورة طه الآية : (٨٩) .

(٤) سورة البلد ، الآيات : (٨ - ١٠) .

(٥) في « ت » : « نبه » . والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق للأصل : الصواعق (٣) / (٩١٥) .

(٦) في « ت » : « تتصرف » . والمثبت هو الصواب .

(٧) في « ت » : « وأي » .

(٨) في « ت » : « ألم » . وهو خطأ .

يُصِرُّونَ بِهَا أَمْ لَهَا مَا تَدْعُونَ بِهَا ﴿١﴾ ، فجعل سبحانه عدم البطش والسمع والمشي والبصر دليلا على عدم إلهية من عدت منه هذه الصفات ، وقد وصف سبحانه <sup>(٢)</sup> نفسه بضد صفة أوثانهم وبضد ما وصفه به المعطلة والجهمية ، فوصف نفسه بالسمع والبصر والفعل باليدين والمجيء والإتيان ، (وذلك ضد) <sup>(٣)</sup> صفات الأصنام التي جعل امتناع هذه الصفات فيها دليلا على عدم إلهيتها .

فتأمل آيات <sup>(٤)</sup> التوحيد والصفات في القرآن على كثرتها وتفننها واتساعها وتنوعها تجدها كلها قد أثبتت الكمال للموصوف بها وأنه المتفرد <sup>(٥)</sup> بذلك الكمال ، فليس له فيه شبيه ولا مثال ، وأي دليل في العقل أوضح من إثبات الكمال المطلق لخالق هذا العالم ومدبره ، وملك السموات والأرض وقيومهما <sup>(٦)</sup> ، فإذا لم يكن في العقل إثبات جميع [ أنواع ] <sup>(٧)</sup> الكمال له فأى قضية تصح في العقل بعد هذا ؟ ومن شك في أن صفة السمع والبصر والكلام والحياة والإرادة والقدرة والغضب والرضى والفرح والرحمة كمال فهو ممن سلب خاصة الإنسانية وانسلخ من العقل ، بل من شك أن إثبات الوجه واليدين وما أثبتته لنفسه معهما كمال فهو مصاب في عقله ، ومن

(١) سورة الأعراف الآية : (١٩٥) .

(٢) في « ت » : « الله تعالى » .

(٣) في « ت » : « وذكر عند » .

(٤) في « ن » : « باب » وهو خطأ .

(٥) في « ت » : « المفرد » .

(٦) في « ت » : « وقيومها » .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

شك أن كونه يفعل باختياره ما يشاء ، ويتكلم (إذا شاء)<sup>(١)</sup> ، وينزل إلى حيث شاء ، ويجيء إلى حيث شاء ، غير كمال فهو جهل بالكمال ، والجماد عنده أكمل من الحي الذي تقوم<sup>(٢)</sup> به الأفعال الاختيارية ، كما أن عند حقيقة<sup>(٣)</sup> الجهمي أن الفاقد لصفات الكمال أكمل من الموصوف بها ، كما أن عند أستاذهما وشيخهما الفيلسوف أن [ من ]<sup>(٤)</sup> لا يسمع ولا يبصر ولا يعلم ولا له حياة ولا قدرة ولا إرادة ولا فعل ولا كلام ولا يرسل رسولا ولا ينزل كتابا ولا يتصرف في هذا العالم بتحويل وتغيير وإزالة ونقل وإماتة [ ٤٧/ب ] وإحياء أكمل ممن يتصف بذلك .

فهؤلاء كلهم قد خالفوا صريح المعقول ، وسلبوا الكمال عنمن هو أحق بالكمال من كل ما سواه ، ولم يكفهم ذلك حتى جعلوا الكمال نقصا ، فتأمل شبههم<sup>(٥)</sup> الباطلة التي عارضوا بها الوحي هل تصادم هذا الدليل الدال على إثبات الصفات والأفعال للرب سبحانه ؟ ثم اختر لنفسك بعد ما شئت .

وهذا قطرة من بحر نبهنا عليه تنبيهها (يعلم به اللبيب)<sup>(٦)</sup> ما وراءه ، وإلا

(١) في « ت » : « بما شاء » .

(٢) في « ن » : « يقوم » .

(٣) هكذا في النسخ الخطية : « حقيقة » ، وفي الأصل : الصواعق (٣/٩١٦) : « شقيقة » .

(٤) ما بين المعرفتين لا يوجد في النسخ الخطية ، وقد أثبتته من الأصل : الصواعق (٣/٩١٧) والسياق يقتضيه .

(٥) في « ت » : « نسبتهم » .

(٦) في « ت » : « يعلم اللبيب به » بالتقديم والتأخير .

فلو أعطينا هذا الموضوع حقه - وهيئات أن نصل إلى ذلك - لكتبنا فيه عدة أسفار ، وكذا كل وجه من هذه الوجوه ، فإنه لو بسط وفصل لاحتمل سفرا أو أكثر ، والله المستعان وبه التوفيق .

الخامس والعشرون<sup>(١)</sup> : أن غاية ما يتتهي إليه من ادعى معارضة العقل للوحي أحد أمور أربعة لا بد له منها : إما تكذيبها وجحدها ، وإما اعتقاد أن الرسل خاطبوا الخلق خطابا جمهوريا لا حقيقة له ، وإنما أرادوا منهم التخيل وضرب الأمثال ، وإما اعتقاد أن المراد تأويلها وصرفها عن حقائقها بالمجازات والاستعارات ، وإما الإعراض عنها وعن فهمها وتدبرها ، واعتقاد أنه لا يعلم ما أريد بها إلا الله .

فهذه أربع مقامات ، وقد ذهب إلى كل مقام منها طوائف من بني آدم .  
المقام الأول : مقام التكذيب ، وهؤلاء استراحوا من كلفة النصوص ، والوقوع في التشبيه والتجسيم ، وخلعوا رِبْقَةَ الإسلام من أعناقهم<sup>(٢)</sup> .

المقام الثاني : مقام أهل التخيل<sup>(٣)</sup> ، قالوا : إن الرسل لم يمكنهم مخاطبة الخلق بالحق في نفس الأمر فخطبهم بما يخيل إليهم وضربوا لهم الأمثال ، وعبروا عن المعاني المعقولة بالأمور القريبة من الحس ، وسلكوا ذلك في باب الإخبار عن الله وأسمائه وصفاته واليوم الآخر ، وأقروا باب الطلب على حقيقته . ومنهم من سلك هذا المسلك في الطلب أيضا ،

[ الوجه الخامس والعشرون بيان غاية ما يتتهي إليه من ادعى معارضة العقل للوحي ]

[ بيان موقف الطوائف المنحرفة مما جاءت به الرسل من نصوص الصفات وذلك في أربعة مقامات ]

[ المقام الأول مقام التكذيب ]

[ المقام الثاني مقام أهل التخيل ]

(١) هذا الوجه هو الخامس والخمسون في الأصل : الصواعق (٣/٩١٧) .

(٢) جاء في التاج مادة (ربق) : « ويروى عن حذيفة رضي الله عنه « من فارق الجماعة قيد شبر فقد خلع رِبْقَةَ الإسلام من عنقه » استعارها للإسلام ، يعني ما يشد به المسلم نفسه من عرى الإسلام » .

(٣) سبق التعريف بهم ص ( ١٥٥ ) .

وجعل الأمر والنهي أمثالا وإشارات ، فهم ثلاث فرق هذه إحداها .  
والثانية : سلكت ذلك في الخبر دون الأمر .

والثالثة : سلكت ذلك في الخبر عن الله وعن صفاته دون المعاد والجنة والنار ، وذلك كله إلحاد في أسماء الرب وصفاته ودينه واليوم الآخر ، والملحد لا يتمكن من الرد على الملحد وقد وافقه في الأصل وإن خالفه في فروعه . ولهذا استطال على هؤلاء الملاحدة كابن سينا<sup>(١)</sup> وأتباعه غاية الاستطالة ، وقالوا : القول في نصوص المعاد كالقول في نصوص الصفات ، قالوا<sup>(٢)</sup> : بل الأمر فيها أسهل من نصوص الصفات لكثرتها وتنوعها وتعدد طرقها وإثباتها على وجه يتعذر معه التأويل ، فإذا كان الخطاب بها خطابا جمهوريا فنصوص المعاد أولى<sup>(٣)</sup> .

قال<sup>(٤)</sup> : فإن [ ٤٨ / أ ] قلتم نصوص الصفات قد عارضها ما يدل على انتفائها من العقل قلنا : ونصوص المعاد قد عارضها من العقل ما يدل على انتفائها . ثم ذكر<sup>(٥)</sup> العقليات المعارضة للمعاد بما يعلم به العاقل أن العقليات المعارضة للصفات من جنسها أو أضعف منها .

المقام الثالث : مقام أهل التأويل ، قالوا : لم يرد منا اعتقاد حقائقها ، وإنما أريد منا تأويلها بما يخرجها عن ظاهرها وحقائقها ، فتكلفوا لها وجوه

(١) تقدمت ترجمته ص ( ٢٤١ ) .

(٢) ي الملاحدة في إلزامهم لنفاة الصفات .

(٣) انظر الرسالة الأضحوية ص : (٤٤) وما بعدها ، ودرء تعارض العقل والنقل (٣/٥) وما بعدها ، و(٣٠١ - ٣٠٢) .

(٤) لعله ابن سينا أو غيره من الفلاسفة ، وانظر المصدرين السابقين .

(٥) لعله ابن سينا أو غيره من الفلاسفة ، وانظر المصدرين السابقين .

التأويلات المستكرهه والمجازات المستنكرة التي يعلم العقلاء أنها أبعد شيء عن احتمال ألفاظ النصوص لها ، وأنها بالتحريف أشبه منها بالتفسير . والطائفتان اتفقتا على أن الرسول عليه الصلاة والسلام لم يبين الحق للأمة في خطابه لهم ولا أوضحه لها ، بل خاطبهم بما ظاهره باطل ومحال ، ثم اختلفوا فقال أصحاب التخييل<sup>(١)</sup> : أراد منهم اعتقاد خلاف الحق والصواب ، وإن كان في ذلك مفسدة فالمصلحة المترتبة عليه أعظم من المفسدة التي فيه . وقال أصحاب التأويل : بل أراد منا أن نعتقد<sup>(٢)</sup> خلاف ظاهره وحقيقته ، ولم يبين لنا المراد تعريضا [ لنا ]<sup>(٣)</sup> إلى حصول الثواب بالاجتهاد والبحث والنظر وإعمال الفكرة<sup>(٤)</sup> في معرفة الحق بعقولنا ، وصرف تلك الألفاظ عن حقائقها وظواهرها لننال ثواب الاجتهاد والسعي في ذلك .

فالطائفتان متفقتان [ على ]<sup>(٥)</sup> أن ظاهر خطاب الرسول ﷺ ضلال وباطل وأنه لم يبين الحق ولا هدى إليه الخلق .

المقام الرابع : مقام اللاأدرية<sup>(٦)</sup> : الذين يقولون : لا ندري معاني هذه الألفاظ وينسبون طريقتهم إلى السلف ، وهي التي يقول المتأولون إنها أسلم .

[ المقام  
الرابع  
مقام  
اللاأدرية ]

(١) تقدم تعريفهم ص ( ١٥٥ ) .

(٢) في « ن » : « يعتقد » .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٤) في الأصل : الصواعق ( ٣ / ٩٢٠ ) : « الفكر » وكلاهما صحيح .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٦) في النسخ الخطية : « الملادرية » وكذا في بعض نسخ الأصل : الصواعق ، وفي

بعضها الآخر على الصواب كما في المطبوعة ( ٣ / ٩٢٠ ) وهو المثبت .

[ بيان قول  
أهل العلم  
في الوقف  
على قوله  
تعالى : ﴿ وَمَا  
يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ  
إِلَّا اللَّهُ ﴾  
ومعنى ذلك ]

ويحتجون بقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ <sup>(١)</sup> ويقولون هذا هو الوقف التام عند جمهور السلف ، وهو قول أبي بن كعب <sup>(٢)</sup> وعبد الله بن مسعود <sup>(٣)</sup> وعبد الله بن عباس <sup>(٤)</sup> وعائشة <sup>(٥)</sup> وعروة بن الزبير <sup>(٦)</sup> وغيرهم من السلف <sup>(٧)</sup> .

(١) سورة آل عمران الآية : (٧) .

(٢) هو أبي بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد أبو المنذر وأبو الطفيل ، أنصاري خزرجي ، سيد القراء ، وممن شهد بدرًا وما بعدها ، كان عمر بن الخطاب يسميه سيد المسلمين . مات سنة (٣٠) في خلافة عثمان على أرجح الأقوال .

الاستيعاب : (١/٦٥ - ٧٠) وأسد الغابة (١/٦١ - ٦٣) والإصابة (١/٢٧ - ٢٨) .

(٣) تقدمت ترجمته ص (٥٩) .

(٤) تقدمت ترجمته ص (٩٠) .

(٥) تقدمت ترجمتها ص (٢٠) .

(٦) تقدمت ترجمته ص (٢٦) .

(٧) اختلف في الوقف على قوله تعالى ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ أو وصله بما بعده : ﴿ وَالرَّسِيخُونَ فِي الْعُلَمِ ﴾ ، فذهب إلى الأول وهو الوقف وما بعده منقطع أكثر أهل العلم من المفسرين والقراء والنحويين ، وهو قول أبي بن كعب وابن مسعود ، وابن عباس وعائشة وغيرهم من الصحابة في نحو نيف وعشرين نفساً ، ومن التابعين : عروة بن الزبير والحسن وابن نهيك الأسدي والضحاك وأبو الشعثاء ، ومن الفقهاء : مالك ، ومن القراء : نافع ويعقوب والكسائي ، ومن النحويين : الأخفش سعيد والقراء وسهل بن محمد وابن كيسان ، ويروى عن عمر بن عبد العزيز وأبي عبيد وابن جرير . وذهب إلى الثاني وهو الوصل والوقف على قوله تعالى : ﴿ وَالرَّسِيخُونَ فِي الْعُلَمِ ﴾ جماعة من أهل العلم ، منهم مجاهد ومحمد بن جعفر بن الزبير والربيع بن أنس والقتيبي وعلي بن سليمان وكثير من أهل التفسير والأصول .

انظر : تفسير ابن جرير ، طبعة شاكر (٦/٢٠١ - ٢٠٤) والقطع والانتاف للنحاس (١/

١٢٤ - ١٢٦) ومعاني القرآن ، له أيضا (١/٣٥١ - ٣٥٤) ، والمكتفى للداني ص : =

وعلى قول هؤلاء يكون الأنبياء والمرسلون لا يعلمون معاني ما أنزل الله عليهم من هذه النصوص ، ولا أصحابه ولا التابعون لهم بإحسان ، بل يقرءون كلاما لا يعقلون معناه ، ثم هم متناقضون أفحش تناقض ، فإنهم يقولون تجري على ظاهرها وتأويلها باطل ، ثم يقولون : لها تأويل لا يعلمه إلا الله . وقول هؤلاء باطل ؛ فإن الله سبحانه أمر بتدبر كتابه وتفهمه وتعقله ،

= (١٩٤ - ١٩٧) والمخبر الوجيز : (٢٠/٣ - ٢٣) وتفسير ابن كثير (١/٣٥٤ - ٣٥٥) . هذا ، ولأهل العلم من المحققين المدققين كلام جيد في توجيه الوقف على لفظ الجلالة أو وصله بما بعده حاصله ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في تفسير سورة الإخلاص كما في المجموع (١٧/٣٨١) : « . . في الآية قراءتان ، قراءة من يقف على قوله : ﴿ إِلَّا اللَّهُ ﴾ وقراءة من يقف عند قوله : ﴿ وَالرَّسُوحُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ ، وكلتا القراءتين حق ، ويراد بالأولى التشابه في نفسه الذي استأثر الله بعلم تأويله ، ويراد بالثانية التشابه الإضافي الذي يعرف الراسخون تفسيره وهو تأويله ، ومثل هذا يقع في القرآن . . » . وانظر منه ص : (٤٠٠) وما بعدها .

وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره عند هذه الآية (١/٣٥٥) : « التأويل يطلق ويراد به في القرآن معنيان : أحدهما التأويل بمعنى حقيقة الشيء وما يؤول أمره إليه . . فإن أريد بالتأويل هذا فالوقف على الجلالة ، لأن حقائق الأمور وكنهها لا يعلمه على الجلية إلا الله عز وجل ، ويكون قوله : ﴿ وَالرَّسُوحُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ مبتدأ ، و ﴿ يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِ ﴾ خبره . وأما إن أريد بالتأويل المعنى الآخر وهو التفسير والبيان والتعبير عن الشيء كقوله : ﴿ نَبْتَنَا بِتَأْوِيلِهِ ﴾ أي بتفسيره ، فإن أريد به هذا المعنى فالوقف على : ﴿ وَالرَّسُوحُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ ، لأنهم يعلمون ويفهمون ما خوطبوا به بهذا الاعتبار وإن لم يحيطوا علما بحقائق الأشياء على كنه ما هي عليه . . » .

وانظر نقض التأسيس خ (٣/٢٢٣ - ٢٢٤) وما بعدها ، والصفدية (١/٢٩١) والحومية (ص ٢١) ودرء التعارض (١/١٤) وما بعدها ورسالة الإكليل في التشابه والتأويل ، ضمن مجموع الفتاوى (١٣/٢٨٠) وما بعدها . وشرح حديث النزول ص : (٢١ - ٢٣) ومشكل القرآن لابن قتيبة ص : (٩٨ - ١٠٢) وأضواء البيان (١/٢٦٦ - ٢٧٥) .

وأخبر أنه بيان وهدي وشفاء لما في الصدور وحاكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ، ومن أعظم الاختلاف اختلاف فهمهم في باب الصفات والقدر والأفعال ، واللفظ الذي لا يعلم ما أراد به المتكلم لا يحصل به حكم ولا هدى ولا شفاء ولا بيان<sup>(١)</sup> .

وهؤلاء طَرَّقُوا<sup>(٢)</sup> لأهل الإلحاد والزندقة والبدع [ ٤٨/ب ] أن يستنبطوا الحق من عقولهم ، فإن النفوس طالبة لمعرفة هذا الأمر أعظم طلب ، والمقتضى التام لذلك فيها موجود ، فإذا قيل لها : إن ألفاظ القرآن والسنة في ذلك لها تأويل لا يعلمه إلا الله ، ولا يعلم أحد معناها فروا إلى<sup>(٣)</sup> عقولهم ونظرهم<sup>(٤)</sup> وآرائهم ، فسد هؤلاء باب الهدى والرشاد ، وفتح أولئك باب الزندقة والبدعة والإلحاد ، وقالوا : قد أقررتم بأن ما جاءت به الرسل عليهم الصلاة والسلام في هذا الباب لا يحصل منه علم بالحق ولا يهدي إليه ، فهو في طريقتنا لا في طريقة الأنبياء ، فإننا نحن نعلم ما نقول ونثبت بالأدلة العقلية ، والأنبياء لم يعلموا تأويل ما قالوه ولا بينوا مراد المتكلم به . وأصاب هؤلاء من الغلط على السمع ما أصاب أولئك من الخطأ في العقل . وهؤلاء لم يفهموا مراد السلف بقولهم لا يعلم تأويل المتشابه إلا الله ، فإن التأويل<sup>(٥)</sup> في عرف السلف المراد به التأويل في مثل قوله تعالى :

(١) ينظر : درء تعارض العقل والنقل : (١/١٤ - ١٦) .

(٢) أي جعلوا لهم طريقا ، يقال : طَرَّقَ الموضوع جعله طريقا وممرا وسهله حتى طَرَّقَهُ المارة انظر : المعجم الوسيط مادة : (طرق) .

(٣) في « ت » : « إليه » .

(٤) في النسخ الخطية : « وفطرهم » والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/٩٢٢) ولعله الصواب .

(٥) في « ت » : « فالتأويل » .

﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِي نَسُوهُ مِنْ قَبْلٍ قَدْ جَاءَتْ رُسُلٌ مِنَّا بِالْحَقِّ ﴾ (١) وقوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ (٢) وقول يوسف : ﴿ يَتَأْتَى هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا ﴾ (٣) ، وقول يعقوب : ﴿ وَيُعَلِّمُكَ مِنَ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ ﴾ (٤) ، وقال تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِي نَجَّا مِنْهَا وَمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ ﴾ (٥) وقال يوسف : ﴿ لَا يَأْتِيَكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ إِلَّا نَبَأَكُمَا بِتَأْوِيلِهِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمَا ﴾ (٦) فتأويل الكلام الطلبي هو نفس فعل المأمور به [ترك] (٧) المنهي عنه كما قال ابن عيينة (٨) : « السنة تأويل (٩) الأمر والنهي » (١٠) .

(١) سورة الأعراف الآية : (٥٣) .

(٢) سورة النساء الآية : (٥٩) .

(٣) سورة يوسف الآية : (١٠٠) .

(٤) سورة يوسف الآية : (٦) .

(٥) سورة يوسف الآية : (٤٥) .

(٦) سورة يوسف الآية : (٣٧) .

(٧) ما بين المعقوفين لا يوجد في النسخ الخطية ولا في الأصل : الصواعق (٣/٩٢٣) . وقد أثبتته من درء التعارض (١/٢٠٦) ولعله الصواب .

(٨) هو سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون أبو محمد الهلالي مولاهم الكوفي ثم المكي الإمام الكبير حافظ عصره والمقدم فيه ، ثقة فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه في آخر عمره وكان ربما دلس لكن عن الثقات . مولده في الكوفة سنة ١٠٧هـ ووفاته في مكة سنة ١٩٨هـ . أخرج له الجماعة .

الجرح والتعديل (٤/٢٢٥ - ٢٢٧) وتهذيب الكمال (١١/١٧٧ - ١٩٦) . والسير

(٨/٤٥٤ - ٤٧٥) وتقريب التهذيب ص : (١٨٤) .

(٩) في « ت » : « تأول » .

(١٠) ذكره ابن تيمية في درء التعارض (١/٢٠٦) وفي التدمرية ص : (٩٤) .

وقالت عائشة<sup>(١)</sup> - رضي الله عنها - : كان رسول الله ﷺ يقول في ركوعه وسجوده : « سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي » يتأول القرآن<sup>(٢)</sup> .

وأما تأويل ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر فهو نفس الحقيقة التي أخبر الله عنها ، وذلك في حق الله هو<sup>(٣)</sup> كنه ذاته وصفاته التي لا يعلمها غيره ولهذا قال مالك<sup>(٤)</sup> وربيعه<sup>(٥)</sup> : « الاستواء معلوم والكيف مجهول »<sup>(٦)</sup>

(١) تقدمت ترجمتها ص ( ٢٠ ) .

(٢) تقدم تخريجه ص ( ٢٠ ) .

(٣) في « ت » : « وهو » .

(٤) هو مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن عبد الله الأصبحي ، إمام دار الهجرة وأحد الأئمة المجمع على إمامتهم وعدالتهم ، أخرج له الجماعة ، وقد كان مولده بالمدينة النبوية سنة (٩٣) ووفاته بها سنة (١٧٩) .

الجرح والتعديل (٢٠٤/٨ - ٢٠٦) وتهذيب الكمال (٩١/٢٧ - ١٢٠) والسير (٤٨/٨ - ١٣٥) وتقريب التهذيب ص : (٤٤٩) .

(٥) هو ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ أبو عثمان ويقال أبو عبد الرحمن التيمي مولاهم ، حافظ ، ثقة فقيه ، وعليه تفقه مالك ، وكان يعرف بريعة الرأي لكثرة آرائه الفقهية ، أخرج له الجماعة ، مات بالأندلس سنة (١٣٦) على الصحيح .

الجرح والتعديل (٤٧٥/٣) وتهذيب الكمال (١٢٣/٩ - ١٣٠) والسير (٨٩/٦ - ٩٦) وتقريب التهذيب ص (١٤٧) .

(٦) هذه المقالة الحسنة اشتهرت وتواترت عن الإمام مالك ، وكذا صحت عن شيخه ربيعة رحمهما الله تعالى ، وقد نسبت لغيرهما أيضا إلا أنها عن مالك أشهر وأظهر ، وقد غدت قاعدة محكمة مطردة تنطبق على جميع نصوص الصفات دلالة ومعنى ، فممن أخرجها عنه مع اختلاف يسير في بعض ألفاظها :

الدارمي في الرد على الجهمية رقم ١٠٤ ص (٥٥ - ٥٦) واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد رقم ٦٦٤ (٤٤١/٣) وأبو نعيم في الحلية (٣٢٥/٦ - ٣٢٦) والصابوني في =

وكذلك قال ابن الماجشون (١)

= عقيدة السلف ص : (١٨٥ - ١٨٠) والبيهقي في الأسماء والصفات رقم ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، (٣٠٤/٢ - ٣٠٦) وفي الاعتقاد ص : (٩١) وابن عبد البر في التمهيد (١٣٨/٧) ، (١٥١) والذهبي في السير (١٠٠/٨ - ١٠١) ، وعن ذكرها : ابن أبي زيد القيرواني في النوادر والزيادات (٥٥٢/١٤) وفي كتاب الجامع ص : (١٢٣) والبغوي في شرح السنة (١٧١/١) وابن رشد (الجد) في البيان والتحصيل (٣٦٧/١٦ - ٣٦٨) وقوام السنة في الحججة (٢٥٧/٢) وابن الجوزي في دفع شبه التشبيه ص : (١٢٢) وابن قدامة في إثبات صفة العلو رقم ٨٨ ص (١٧٢ - ١٧٣) وابن تيمية في الفتوى الحموية ص (٢٤) وفي التدمرية ص (٤٣) و(٩٨) وفي شرح حديث النزول ص (٣٢) والزواوي في مناقب الإمام مالك ص : (١٣٤) والذهبي في العلو ص (١٠٣ و١٠٤) وقال عقبه : « هذا ثابت عن مالك » . وهي في المختصر ص : (١٤١) وله في الأربعين ص : (٨٠) وابن القيم في اجتماع الجيوش ص (١٤١) وابن أبي العز الحنفي في شرح الطحاوية (٩٦/١) ، و(٣٧٢/٢ - ٣٧٣) وابن حجر في الفتح (٤٠٦/١٣ - ٤٠٧) وجوّد إسنادها .

ومن أخرجها من قول ربيعة الرأي - أيضا باختلاف يسير في بعض ألفاظها - ابن بطة في الإبانة رقم ١٢١ (١٦٣/٣ - ١٦٤) واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد رقم ٦٦٥ (٣/٤٤١ - ٤٤٢) والبيهقي في الأسماء والصفات رقم ٨٦٨ ، (٣٠٦/٢) وابن قدامة في إثبات صفة العلو رقم ٧٤ ص : (١٦٤) وذكرها ابن تيمية مقرونة بقول مالك ومفردة في الحموية ص (٢٤) وفي التدمرية ص (٤٣) وفي درء تعارض العقل والنقل (٢٧٨/١) و(٣٥/٢) و(٢٦٤/٦ - ٢٦٥) ، وفي شرح حديث النزول ص (٣٢) والذهبي في العلو ص : (٩٨) وهي في مختصره للألباني ص : (١٣٢) وفي الأربعين ص : (٨٠) ، وابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية ص : (١٣٣) .

قال شيخ الإسلام في شرح حديث النزول (ص ٣٢) « ومثل هذا الجواب - يعني جواب مالك - ثابت عن ربيعة شيخ مالك ، وقد روي هذا الجواب عن أم سلمة - رضي الله عنها - موقوفا ومرفوعا ولكن ليس إسنادها مما يعتمد عليه .. » .

وقال الذهبي في العلو ص (٨١) : « هذا القول محفوظ عن جماعة كربيعة الرأي ومالك الإمام وأبي جعفر الترمذي وأما أم سلمة فلا يصح .. » .

(١) هو عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة أبو عبد الله وقيل : أبو الأصبح =

والإمام أحمد<sup>(١)</sup> وغيرهما<sup>(٢)</sup> من السلف : « إنا لا نعلم كيفية ما أخبر الله به عن نفسه وإن كنا نعلم تفسيره ومعناه »<sup>(٣)</sup> .

= الماجشون - بكسر الجيم بعدها معجمة مضمومة - الإمام العلامة الفقيه الثقة المدني مولى آل الهُدَيْرِ التيمي ، أصله من إصبهان . روى له الجماعة ، مات في بغداد سنة ١٦٤ وقيل ١٦٦ الجرح والتعديل (٣٨٦/٥) وتهذيب الكمال (١٥٢/١٨ - ١٥٨) والسير (٣٠٩/٧ - ٣١٢) وتقريب التهذيب ص : (٢٩٨) .

قلت : وقد ترجم محقق كتاب الصواعق في هذا الموضوع (٩٢٤/٣) لابنه عبد الملك بن عبد العزيز وليس هو المقصود هنا وإن كانا يشتركان في هذا الاسم (ابن الماجشون) ، بل المراد هنا الأب الآتية ترجمته عند تخريج الأثر المذكور .

(١) تقدمت ترجمته ص (٢١) .

(٢) في « ت » : « وغيرهم » .

(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في درء التعارض (٣٧ - ٣٥/٢) : « .. فهذا مثاله مما نقل عن الأئمة كما قد بسط في غير هذا الموضع وبينوا أن ما أثبتوه له من الحد لا يعلمه غيره ، كما قال مالك وربيعة وغيرهما : « الاستواء معلوم والكيف مجهول » فيين أن كيفية استوائه مجهولة للعباد ، فلم ينفوا ثبوت ذلك في نفس الأمر ، ولكن نفوا علم الخلق به ، وكذلك مثل هذا في كلام عبد العزيز بن عبد الله بن الماجشون وغير واحد من السلف . والأئمة ينفون علم الخلق بقدره وكيفيته ، وينحو ذلك قال عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون في كلامه المعروف ، وقد ذكره ابن بطة في الإبانة وأبو عمرو الطلمنكي في كتابه في الأصول ، ورواه أبو بكر الأثرم .. » ثم ساق طرفا من كلام ابن الماجشون في ذلك .

قلت : وقد ذكره أيضا مطولا كاملا في الفتوى الحموية ص : (٢٥ - ٢٧) وقال عقبه : « وهذا كله كلام ابن الماجشون الإمام فتدبره ، وانظر كيف أثبت الصفات ونفى علم الكيفية موافقا لغيره من الأئمة .. » الخ .

وانظر شرح حديث النزول ص : (٢١) .

وهذا الأثر الذي ذكره ابن تيمية أخرجه ابن بطة في الإبانة بإسناد صحيح . م ٥٩ (٣/٦٣ - ٧٠) ، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد رقم ٨٧٣ (٣/٥٥٦ - ٥٥٧) =

وقد فسر الإمام أحمد الآيات التي احتج بها الجهمية من المتشابه وقال : « إنهم تأولوها على غير تأويلها »<sup>(١)</sup> وبين معناها .

وكذلك الصحابة والتابعون فسروا القرآن وعلّموا المراد بآيات الصفات كما علّموا المراد من آيات الأمر والنهي وإن لم يعلموا الكيفية ، كما علّموا معاني ما أخبر الله به في الجنة والنار وإن لم يعلموا حقيقة كنهه وكيفيته . فمن قال من السلف : إن تأويل المتشابه لا يعلمه إلا الله بهذا المعنى فهو حق ، وأما من قال : إن التأويل الذي هو تفسيره وبيان [ أ/٤٩ ] المراد منه لا يعلمه إلا الله فهو غلط ، والصحابة والتابعون وجمهور الأمة على خلافه ، قال مجاهد<sup>(٢)</sup> : « عرضت المصحف على ابن عباس - رضي الله عنهما - من فاتحته إلى خاتمته أفقه عند كل آية وأسأله<sup>(٣)</sup> عنها »<sup>(٤)</sup> .

= والذهبي في السير (٣١١/٧ - ٣١٢) في ترجمة ابن الماجشون ، وذكره مختصراً في العلو ص (١٠٥ - ١٠٦) وصححه ، وهو في مختصره للألباني ص : (١٤٤ - ١٤٦) ، ونقل ابن القيم بعضه في حادي الأرواح ص : (٤١٥) .

وأما الإمام أحمد - رحمه الله - فالتقل عنه في هذا الباب كثير جدا ، فليُنظر في المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة (٢٧٦/١) وما بعدها .  
(١) انظر ما سبق ص (٢١) .

(٢) هو مجاهد بن جبر ويقال : ابن جبير - بالتصغير - أبو الحجاج المكي القرشي المخزومي مولاهم ، شيخ القراء والمفسرين إمام ثقة ، قرأ على ابن عباس ولازمه طويلاً ، فأخذ عنه علماً كثيراً ، روى له الجماعة ، مولده سنة (٢١) في خلافة عمر ووفاته في مكة سنة (١٠٠) أو بعدها بقليل .

الجرح والتعديل (٣١٩/٨) وتهذيب الكمال (٢٢٨/٢٧ - ٢٣٦) والسير (٤٤٩/٤ - ٤٥٧) وتقريب التهذيب ص : (٤٥٣) .

(٣) في « ت » : « أسأله » بحذف الواو .

(٤) أخرجه أبو عبيد الهروي في فضائل القرآن ص : (٣٥٩) والطبري في مقدمة =

وقال عبد الله بن مسعود<sup>(١)</sup> : « ما في كتاب الله آية إلا وأنا أعلم فيما<sup>(٢)</sup> أنزلت »<sup>(٣)</sup> .

وقال الحسن البصري<sup>(٤)</sup> : « ما أنزل الله آية<sup>(٥)</sup> إلا وهو يجب أن يعلم ما أراد بها »<sup>(٦)</sup> .

= التفسير طبعة شاكر (٩٠/١) ، وأبو نعيم في الحلية (٣/٢٧٩ ، ٢٨٠) وابن عساكر في التاريخ (٢٥/٥٧) والذهبي في تذكرة الحفاظ (٢/٧٠٦) وقال : « هذا حديث حسن الإسناد » كما ذكره في السير (٤/٤٥٠) وفي طبقات القراء (١/٤٢) وقال : « فهذا ثابت عنه » . وكذا ذكره ابن كثير في مقدمة تفسيره (٥/١) .

(١) تقدمت ترجمته ص (٥٩) .

(٢) في النسخ الخطية : « فيم » بحذف الألف من آخرها ، والصواب إثباتها لكون « ما » هنا موصولة وليست الاستفهامية التي يجب حذف ألفها إذا جُرت .

(٣) أخرجه البخاري في فضائل القرآن ح ٥٠٠٢ ص : (١٠٨٩) ولفظه فيه : « والله الذي لا إله غيره ما أنزلت سورة من كتاب الله إلا أنا أعلم أين أنزلت ، ولا أنزلت آية من كتاب الله إلا أنا أعلم فيمن أنزلت ، ولو أعلم أحدا أعلم مني بكتاب الله تبلغه الإبل لركبت إليه » . وأخرجه مسلم في فضائل الصحابة ح ١١٥ (٤/١٩١٣) .

(٤) هو الحسن بن أبي الحسن واسمه يسار ، أبو سعيد البصري مولى زيد بن ثابت الأنصاري وأمه خيرة مولاة أم سلمة أم المؤمنين ، من سادات التابعين والفقهاء المشهورين ، ثقة فاضل مأمون عابد ، ولد لستين بقينا من خلافة عمر وشهد يوم الدار وله أربع عشرة سنة ، أخرج حديثه الجماعة ، وكان يرسل ويدلس ، مات بالبصرة سنة ( ١١٠ ) . الجرح والتعديل : (٣/٤٠ - ٤٢) وتهذيب الكمال (٦/٩٥ - ١٢٧) والسير (٤/٥٦٣ - ٥٨٨) وتقريب التهذيب ص : (٩٩) .

(٥) في « ت » : « من آية » .

(٦) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن ص (٩٧) وذكره ابن تيمية في الدرر (١/٣٠٨) والشاطبي في الموافقات (٤/١٥٣) .

وقال مسروق<sup>(١)</sup> : « ما نسأل<sup>(٢)</sup> أصحاب محمد ﷺ عن شيء إلا وعلمه في القرآن ، ولكن علمنا قصر عنه »<sup>(٣)</sup> .  
 وقال الشعبي<sup>(٤)</sup> : « ما ابتدع قوم بدعة إلا وفي كتاب الله بيانها »<sup>(٥)</sup> .  
 والمقصود : أن معارضة العقل للسمع لا بد لصاحبه أن يسلك أحد هذه المسالك الأربعة الباطلة ، وأسلمها هذا المسلك الرابع وقد علمت بطلانه ، وإنما كان أقلها بطلانا لأنه لا يتضمن الخبر الكاذب على الله ورسوله ، فإن صاحبه يقول : لا أفهم من هذه النصوص شيئا ولا أعرف المراد بها .  
 وأصحاب تلك المسالك تتضمن<sup>(٦)</sup> أقوالهم تكذيب الله ورسوله ﷺ أو الإخبار عن النصوص بالكذب .

السادس والعشرون<sup>(٧)</sup> : أن هؤلاء المعارضين للكتاب<sup>(٨)</sup> والسنة بعقلياتهم

[ الوجه السادس والعشرون بيان أن منشأ الضلال والبدع يكون من الألفاظ الجملية والمعاني المحملة ]

(١) هو مسروق بن الأجدع بن مالك بن أمية بن عبد الله أبو عائشة الهمداني الوداعي الكوفي ، إمام ثقة فقيه ، عداه في كبار التابعين وفي المخضرمين الذين أسلموا في عهد النبوة ، روى له الجماعة ، قال ابن معين : مسروق ثقة لا يسأل عنه . توفي سنة (٦٢) وقيل في التي بعدها .

الجرح والتعديل (٣٩٦/٨ - ٣٩٧) وتهذيب الكمال (٤٥١/٢٧ - ٤٥٧) والسير (٦٣/٤ - ٦٩) وتقريب التهذيب ص : (٤٦٠) .

(٢) في « ت » : « ما سئل » .

(٣) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن ص : (٩٦) وذكره ابن تيمية في الدرء (٢٠٨/١) .

(٤) تقدمت ترجمته ص ( ٦٠ ) .

(٥) ذكره ابن تيمية في الدرء (٢٠٨/١) .

(٦) في « ن » : « يتضمن » .

(٧) هذا الوجه هو السادس والخمسون في الأصل : الصواعق : (٩٢٥/٣) .

(٨) في « ت » : « لكتاب الله » .

التي هي في الحقيقة جهليات إنما يبنون أمرهم في ذلك على أقوال مشتبهة مجملة تحتمل معاني<sup>(١)</sup> متعددة ، ويكون ما فيها من الاشتباه في المعنى والإجمال في اللفظ يوجب تناولها<sup>(٢)</sup> بحق وباطل ، فبما فيها من الحق يقبل من لم يحط بها علما ما فيها من الباطل لأجل الالتباس والاشتباه ، ثم يعارضون بما فيها من الباطل نصوص الأنبياء ، وهذا منشأ ضلال من ضل من الأمم قبلنا وهو منشأ البدع كلها ، فإن البدعة<sup>(٣)</sup> لو كانت باطلا محضاً لما قبلت ، ولبادر كل أحد إلى ردها وإنكارها . ولو كانت حقا محضاً لم تكن<sup>(٤)</sup> بدعة وكانت موافقة للسنة ، ولكنها تشتمل على حق وباطل ويلتبس فيها الحق والباطل كما قال تعالى : ﴿ وَلَا تَلْسُؤُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْفُرُوا بِالْحَقِّ وَأَنْتُمْ تَعَالَمُونَ ﴾<sup>(٥)</sup> ، فنهى عن لبس الحق بالباطل ، ولبسه به هو خلطه به حتى يلتبس أحدهما بالآخر ، ومنه التلبيس وهو التدليس والغش الذي [ يكون ]<sup>(٦)</sup> باطنه خلاف ظاهره ، فكذلك الحق إذا لبس بالباطل يكون فاعله قد أظهر الباطل في صورة الحق ، وتكلم بلفظ له معنيان : معنى صحيح ومعنى باطل ، فيتوهم السامع أنه أراد المعنى الصحيح ومراده الباطل ، فهذا من الإجمال في اللفظ<sup>(٧)</sup> .

(١) في « ت » : « معان » .

(٢) في النسخ الخطية : « تأويلها » والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/٩٢٥) وهو الموافق لما في دره التعارض (١/٢٠٩) .

(٣) في « ت » : « البدع » .

(٤) في « ن » : « يكن » .

(٥) سورة البقرة الآية : (٤٢) .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٧) انظر دره التعارض (١/٢٠٨ - ٢٠٩) .

وأما الاشتباه في المعنى فيكون له وجهان ، هو حق من أحدهما وباطل من الآخر ، فيوهم<sup>(١)</sup> إرادة الوجه الصحيح ويكون غرضه الباطل .  
فأصل ضلال بني آدم من الألفاظ المجملة والمعاني المشتبهة ، ولا سيما إذا صادفت أذهانا [ ٤٩/ب ] سقيمة ، فكيف إذا انضاف إلى ذلك هوى وتعصب ؟ فنسأل الله مثبت القلوب أن يثبت قلوبنا على دينه .

قال الإمام أحمد<sup>(٢)</sup> في خطبة كتابه في الرد على الجهمية : « الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم ، يدعون من ضل إلى الهدى ، ويصبرون منهم على الأذى ، يجيئون بكتاب الله الموتى ، ويبصرون بكتاب الله أهل العمى ، فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه ، وكم من تائه ضال قد هدوه ، فما أحسن أثرهم على الناس ، وما أقبح أثر الناس عليهم ، ينفون عن كتاب الله تعالى تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين ، الذين عقدوا ألوية البدعة ، وأطلقوا عنان الفتنة ، فهم مختلفون في الكتاب ، مخالفون للكتاب ، متفقون على مخالفة الكتاب يقولون على الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم ، يتكلمون بالمتشابه من الكلام ، ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم ، فتعوذ بالله من فتن المضلين »<sup>(٣)</sup> .  
وهذه الخطبة تلقاها الإمام أحمد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فقد ذكرها محمد بن وضاح<sup>(٤)</sup> في أول كتابه في « الحوادث

[ ذكر خطبة  
الإمام أحمد  
في مقدمة  
كتابه الرد  
على  
الجهمية ]

(١) في « ن » : « فتوهم » .

(٢) تقدمت ترجمته ص ( ٢١ ) .

(٣) انظر : مقدمة الرد على الجهمية والزنادقة للإمام أحمد (ص ٨٥) .

(٤) هو محمد بن وضاح بن بزيع - علي وزن عظيم - أبو عبد الله مولى عبد الرحمن بن معاوية الداخل ، إمام محدث زاهد ثقة ، من أعلام الأندلس وأئمتها ، ولد في قرطبة سنة (١٩٩) أو في بعدها ، ورحل إلى المشرق رحلتين ، توفي سنة (٢٨٦) أو في =

والبدع»<sup>(١)</sup> فقال : « حدثنا أسد قال حدثنا رجل يقال له يوسف ، ثقة عن أبي عبد الله الواسطي رفعه إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال : « الحمد لله الذي امتن على العباد بأن جعل في [ كل ]<sup>(٢)</sup> زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم يدعون من ضل إلى الهدى ، ويصبرون منهم على الأذى ، يحيون بكتاب الله أهل العمى ، كم من قتيل لإبليس قد أحيوه ، وتائه ضال [ قد ]<sup>(٣)</sup> هدوه ، بذلوا دماءهم وأموالهم دون هلكة العباد ، فما أحسن أثرهم على الناس وما أقبح أثر الناس عليهم ، وما نسيهم [ ربك ]<sup>(٤)</sup> ، وما كان ربك نسيا جعل قصصهم هدى ، وأخبر عن حسن مقالاتهم ، فلا تقصر عنهم فإنهم في منزلة رفيعة وإن أصابتهم الوضیعة»<sup>(٥)</sup> . فالتشابه ما كان له وجهان يخدعون به<sup>(٦)</sup> جهال الناس ، فلا إله إلا الله

= التي تليها .

تاريخ العلماء والرواة بالأندلس (١٧/٢ - ١٩) وبغية الملتبس (ص ١٣٣ - ١٣٤) وتذكرة الحفاظ (٤٦/٢) والديباج (ص ٣٣٨ - ٣٣٩) .

(١) وهو المطبوع باسم : « البدع والنهي عنها » وفي طبعة أخرى باسم : « كتاب فيه ما جاء في البدع » .

وما ذكره المؤلف من تسميته : « الحوادث والبدع » فهذا من تصنيف الإمام أبي بكر الطرطوشي الأندلسي ت (٥٣٠) وهو مطبوع متداول في عدة طبعات . فلعل ابن القيم سبق قلمه إلى هذه التسمية وهو يريد الآخر ، بدليل ذكر مصنفه وصحة النقل من كتابه .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ن » .

(٥) انظر : البدع والنهي عنها (ص ٢٦ - ٢٧) .

(٦) في « ت » : « بها » .

كم قد ضل بذلك طوائف [ من ]<sup>(١)</sup> بني آدم ، واعتبر ذلك بأطهر الألفاظ والمعاني في القرآن والسنة ، وهو التوحيد الذي حقيقته إثبات صفات<sup>(٢)</sup> الكمال لله تعالى وتنزيهه عن أضدادها ، فاصطلح أهل الباطل على وضعه للتعطيل المحض ، ثم دعوا الناس إلى التوحيد فخدعوا به من لم يعرف معناه في اصطلاحهم ، وظن أن ذلك التوحيد هو الذي دعت إليه الرسل .  
والتوحيد اسم لسته<sup>(٣)</sup> معان : توحيد الفلاسفة<sup>(٤)</sup> ، وتوحيد الجهمية<sup>(٥)</sup> وتوحيد القدرية الجبرية<sup>(٦)</sup> ، وتوحيد الاتحادية<sup>(٧)</sup> . فهذه الأربعة أنواع من التوحيد جاءت الرسل بإبطالها ، ودل على بطلانها العقل والنقل .  
[ ٥٠ / أ ] فأما توحيد الفلاسفة : فهو إنكار ماهية الرب الزائدة على

[ بيان أسام  
التوحيد عند  
الطوائف ]

[ التوحيد  
الأول  
توحيد  
الفلاسفة ]

- (١) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .
- (٢) في « ن » : « صفة » .
- (٣) في « ت » : « خمسة » والصواب المثلث .
- وانظر أيضاً هذا التقسيم السداسي للتوحيد عند المؤلف في المدايح (٤١٥/٣) وما بعدها
- (٤) تقدم تعريفهم ص (٣١) .
- (٥) تقدم تعريفهم ص (٢١) .
- (٦) القدرية : من ألقاب المعتزلة لقولهم بإنكار القدر ونفيه ، وقد سبق تعريف المعتزلة ص (٢١) . وأما الجبرية فنسبة إلى القول بالجبر وهو نفي الفعل حقيقة عن العبد وإضافته إلى الرب تعالى ، فهو عندهم مجبور على الفعل ، مسلوب الإرادة والاختيار بمنزلة طوله ولونه ، وأصل هذه المقالة من جهنم بن صفوان .
- والجبرية أصناف : جبرية خالصة وهي التي لا تنسب إلى العبد فعلا ولا قدرة على الفعل إطلاقا ، وجبرية متوسطة وهي التي تثبت للعبد قدرة لكنها غير مؤثرة أصلا .
- ينظر : التبصير في الدين (ص ١٠٧ - ١٠٨) والملل والنحل (٩٧/١) والنونية لابن القيم بشرح الهراس (٣١/١) وشرح العقيدة الطحاوية (٧٩٧/٢) .
- (٧) سبق تعريفهم ص (٢٤٤) .

وجوده وإنكار صفات كماله ، وأنه لا سمع له ولا بصر ، ولا قدرة ولا حياة ، ولا إرادة ولا كلام ، ولا وجه ولا يدين ، وليس فيه معنيان يتميز أحدهما عن الآخر البتة ، قالوا : لأنه لو كان كذلك لكان مركبا وكان جسما مؤلفا ، ولم يكن واحدا من كل وجه . فجعلوه من جنس الجوهر الفرد<sup>(١)</sup> الذي لا يحس ولا يرى ولا يتميز منه جانب عن جانب ، بل الجوهر الفرد يمكن وجوده ، وهذا الواحد الذي جعلوه حقيقة رب العالمين يستحيل وجوده ، فلما اصطلحوا على هذا المعنى في التوحيد وسمعوا قوله ﴿ وَاللَّهُ كُذِّبَ إِلَهُهُ وَجِدُّهُ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقوله : ﴿ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَجِدُّهُ ﴾<sup>(٣)</sup> نزلوا لفظ<sup>(٤)</sup> القرآن على هذا المعنى الاصطلاحي ، وقالوا : لو كان له صفة أو كلام أو مشيئة أو علم أو حياة أو قدرة أو سمع أو بصر لم يكن واحدا ، وكان مركبا مؤلفا ، فسموا أعظم التعطيل بأحسن الأسماء وهو التوحيد ، وسموا أصح الأشياء وأحقها بالثبوت وهو صفات الرب بأقبح الأسماء وهو التركيب والتأليف ، فتولد من بين هذه التسمية الصحيحة للمعنى الباطل جحد حقائق أسماء الرب وصفاته ، بل وجحد ماهيته وذاته وتكذيب رسله ، ونشأ من نشأ على اصطلاحهم مع إعراضه عن استفادة الهدى

(١) الجوهر الفرد : هو الموجود الذي لا يقبل التجزئة لا في الواقع ولا في التصور وهو في الحوادث الجزء الذي لا يتجزأ لا بالفعل ولا بالقوة .

ينظر : المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين للآمدي (ص ١١٠) ودستور العلماء (١/٣٩٢) والمعجم الفلسفي (١/٤٢٧) وضوابط المعرفة (ص ٣٢٨) .

(٢) سورة البقرة آية (١٦٣) .

(٣) سورة المائدة آية (٧٣) .

(٤) في « ت » : « لفظة » .

والحق من الوحي ، فلم يعرف سوى الباطل الذي اصطلحوا عليه ، فجعلوه أصلا لدينه ، فلما رأى ما جاءت به الرسل يعارضه<sup>(١)</sup> قال : إذا تعارض العقل والنقل قدم العقل .

[ التوحيد الثاني ]  
توحيد الجهمية وهو مُشتق من توحيد الفلاسفة ، وهو نفي صفات الرب ، كعلمه وكلامه وسمعه وبصره وحياته وعلوه على عرشه ونفي وجهه ويديه ، وقطب رحي هذا التوحيد جحد حقائق أسمائه وصفاته الجهمية [

[ التوحيد الثالث ]  
التوحيد الثالث : توحيد القدرية الجبرية<sup>(٢)</sup> : وهو إخراج أفعال العباد أن تكون<sup>(٣)</sup> فعلا لهم ، وأن تكون<sup>(٤)</sup> واقعة بإرادتهم وكسبهم ، بل هي نفس فعل الله تعالى ، فهو الفاعل لها دونهم ، ونسبتها إليهم وأنهم فعلوها يُنافي التوحيد عندهم . الجبرية [

[ التوحيد الرابع ]  
الرابع : توحيد القائلين بوحدة الوجود<sup>(٥)</sup> : وأن الوجود عندهم واحد ، ليس عندهم وجودان : قديم وحادث ، وخالق ومخلوق ، وواجب ويمكن ، بل الوجود عندهم واحد بالعين ، والذي يقال له الخلق المشبه هو الحق<sup>(٦)</sup> المنزه ، والكل من عين واحدة ، بل هو العين الواحدة . [ التوحيد بوحدة الوجود ]  
فهذه الأنواع الأربعة سهاها<sup>(٧)</sup> أهل الباطل توحيدا ، فاعتصموا بالاسم

(١) في « ن » : « معارضة » .

(٢) في « ت » : « القدرية والجبرية » . وقد سبق قريبا ذكرهم ص ( ٣١٨ ، ٢٠٣ ) .

(٣) في « ن » : « يكون » .

(٤) في « ن » : « يكون » .

(٥) وهم الاتحادية ، وقد سبق تعريفهم ص ( ٢٤٤ ) .

(٦) في « ت » : « الخالق » ، والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق للأصل : الصواعق

( ٩٣٢ / ٣ ) .

(٧) في « ت » : « سموها » .

من إنكار المسلمين عليهم ، وقالوا : نحن الموحدون وسموا التوحيد الذي بعث الله به رسله تركيبا وتجييسا وتشبيها ، وجعلوا هذه الألقاب لها سهاما وسلاحا يقاتلون بها<sup>(١)</sup> أهله ، ففترسوا (بما عند)<sup>(٢)</sup> أهل الحق [ ٥٠/ب ] من الأسماء الصحيحة وقاتلوهم<sup>(٣)</sup> بالأسماء الباطلة ، وقد قال جابر<sup>(٤)</sup> في الحديث الصحيح في حجة الوداع : « فأهل رسول الله ﷺ بالتوحيد : » لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، إن الحمد والنعمة لك والملك ، لا شريك لك<sup>(٥)</sup> ، فهذا توحيد الرسول ﷺ المتضمن لإثبات صفات الكمال التي يستحق عليها الحمد ، وإثبات الأفعال التي استحق<sup>(٦)</sup> بها أن يكون منعما ، وإثبات القدرة والمشية والإرادة والتصرف والغضب والرضى والغنى والجود الذي هو حقيقة ملكه . (وعند الفلاسفة والجهمية والمعطلة)<sup>(٧)</sup> لا حمد له في الحقيقة ولا نعمة ولا ملك ، والله يعلم أنا لا نجازف في نسبة ذلك إليهم ، بل هو حقيقة قولهم ، فأبي حمد لمن لا يسمع

(١) في « ت » : « به » .

(٢) في « ت » : « بها عن » .

(٣) في « ت » و « ن » : « وقابلوهم » .

(٤) هو جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام أبو عبد الله الأنصاري الخزرجي السلمي المدني له ولأبيه صحبة ، كان من أعيان الصحابة وفقهائهم ومجتهديهم ، مات في المدينة سنة (٧٧) وقيل غير ذلك .

الاستيعاب (١/٢١٩ - ٢٢٠) وأسد الغابة (١/٣٠٧ - ٣٠٨) والإصابة (١/٤٣٤ - ٤٣٥)

(٥) هو جزء من حديث جابر أخرجه مسلم في الحج ح ١٤٧ (٢/٨٨٦ - ٨٩٢) .

(٦) في « ت » : « يستحق » .

(٧) في « ت » : « وعند الجهمية والجهمية والمعطلة والفلاسفة » .

ولا يبصر ولا يعلم ولا يتكلم ولا يفعل ، ولا هو في هذا العالم (ولا خارج)<sup>(١)</sup> عنه ، ولا متصل به ولا منفصل عنه ، ولا فوقه ولا تحته ، ولا عن يمينه<sup>(٢)</sup> ولا عن يسرته ، وأي نعمة لمن (لا يقوم)<sup>(٣)</sup> به فعل البتة ؟ وأي ملك لمن لا وصف له ولا فعل ؟ فانظر إلى توحيد الرسل وتوحيد من خالفهم .

ومن العجب أنهم سموا توحيد الرسل شركا وتشبيها مع أنه غاية في الكمال ، وسموا تعطيلهم واتحادهم<sup>(٤)</sup> ونفيهم توحيداً وهو غاية النقص ، ونسبوا أتباع الرسل إلى تنقص الرب وقد سلبوه كل كمال وزعموا أنهم أثبتوا له الكمال وقد نزوه<sup>(٥)</sup> عنه ، فهذا توحيد الملاحدة والجهمية والمعطلة وأما توحيد الرسل : فهو إثبات صفات الكمال له ، وإثبات كونه فاعلاً

بمشيئته وقدرته واختياره ، وأن له فعلاً حقيقة ، وأنه وحده الذي يستحق أن يُعبد ويُحَاف ويُرجى ويُتوكل عليه ، فهو المستحق لغاية الحب بغاية الذل ، وليس لخلقه من دونه وكيل ولا ولي ولا شفيع ، ولا واسطة بينه وبينهم في رفع حوائجهم إليه ، وفي تفريج كرباتهم وإجابة دعواتهم ، وبينه وبينهم واسطة في تبليغ أمره ونهيه وأخباره ، فلا يعرفون ما يحبه ويرضاه

[ توحيد  
الرسول ومن  
تبعهم ]

(١) في « ت » : « ولا هو خارج » ، والمثبت من « د » و « ن » وهو موافق للأصل : الصواعق (٩٣٣/٣) .

(٢) في « د » و « ن » : « يمينه » ، ويمنته ويسرته لغة في اليمين واليسار .

(٣) في « ن » : « لا يقوم » .

(٤) في « ت » : « وإلحادهم » . والمثبت من « د » و « ن » وهو موافق للأصل : الصواعق (٩٣٣/٣) .

(٥) في « ن » : « نزوها » .

ويبغضه ويسخطه ، ولا حقائق أسمائه ، وتفصيل ما يجب له ويمتنع عليه ويوصف به إلا من جهة هذه الوساطة ، فجاء هؤلاء الملاحدة فعكسوا الأمر وقلبوا الحقائق ، فنفوا كون الرسل وسائط في ذلك ، وقالوا : يكفي توسط العقل ، ونفوا حقائق أسمائه وصفاته وقالوا : هذا التوحيد ، ويقولون : نحن ننزه الله عن الأعراض والأبعاد والحدود والجهات وحلول الحوادث ، فيسمع الغر<sup>(١)</sup> المخدوع هذه الألفاظ فيتوهم منها أنهم ينزهون الله عما يفهم من معانيها عند الإطلاق ومن العيوب والنقائص والحاجة ، فلا يشك أنهم يمجّدونه ويعظمونه ، ويكشف الناقد البصير ما تحت هذه [ ٥١ / أ ] الألفاظ ، فيرى تحتها الإلحاد وتكذيب الرسل وتعطيل الرب تعالى عما يستحقه من كماله .

فتنزيههم عن الأعراض هو جحد صفاته كسمعه وبصره وحياته وعلمه وكلامه وإرادته ، فإن هذه أعراض (لا تقوم)<sup>(٢)</sup> إلا بجسم ، فلو كان متصفا بها لكان جسما وكانت أعراضا له وهو مُنزه عن الأعراض .  
وأما الأغراض : فهي الغاية والحكمة التي لأجلها يخلق ويفعل ، ويأمر وينهى ، ويثيب ويعاقب ، وهي الغايات المحمودة المطلوبة له من أمره ونهيه وفعله ، فيسمونها أغراضا وعللا [ ثم ]<sup>(٣)</sup> ينزهونه عنها .

(١) الغر : بكسر المعجمة : الصغير والشاب الجاهل الذي لم يجرب الأمور ، ومن ينخدع إذا خدع .

انظر : الثلث للبطلوسي (٣١٤/٢) وتاج العروس والمعجم الوسيط ، جميعا في مادة (غرر) .

(٢) في « ن » : « لا يقوم » .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

وأما الأبعاد : فمرادهم بتزئبه<sup>(١)</sup> عنها أنه ليس له وجه ولا يدان ، ولا يمسك السموات على إصبع والأرض على إصبع ، والشجر على إصبع والماء على إصبع<sup>(٢)</sup> ، فإن ذلك كله أبعاد ، والله منزه عن الأبعاد .  
 وأما الحدود والجهات : فمرادهم بتزئبه<sup>(٣)</sup> عنها أنه ليس فوق السموات رب ولا على العرش إله ، ولا يشار إليه بالأصابع إلى فوق كما أشار إليه أعلم الخلق به<sup>(٤)</sup> ، ولا ينزل منه شيء ، ولا يصعد إليه شيء ، ولا تعرج الملائكة والروح إليه ، ولا رفع المسيح إليه ، ولا عرج (برسوله)<sup>(٥)</sup> محمد ﷺ إليه ، إذ لو كان كذلك لزم إثبات الحدود والجهات له وهو<sup>(٦)</sup> منزه عن ذلك .

وأما حلول الحوادث : فيريدون به أنه لا يتكلم بقدرته ومشئته ، ولا ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا ، ولا يأتي يوم القيامة ولا يجيء ، ولا يغضب بعد أن كان راضيا ، ولا يرضى بعد أن كان غضبان<sup>(٧)</sup> ، ولا يقوم به فعل البتة ، ولا أمر مجدد بعد أن لم يكن ، ولا يريد شيئا بعد أن لم يكن مريدا له

(١) في « د » و « ن » : « تزئبه » .

(٢) كما هو ثابت من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه المتفق عليه ، وقد مضى ص ( ١٦٦ ) .

(٣) في « ت » : « تزئبه » .

(٤) وذلك في حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه في صفة حجة النبي ﷺ الذي أخرجه مسلم وقد تقدم ص ( ١٠٥ ) .

(٥) في « ن » : « برسول » .

(٦) في « ت » : « والله » .

(٧) في « ت » : « غضباننا » .

فلا يقول له كن حقيقة ، ولا استوى على عرشه بعد أن لم يكن مستويا [ عليه ]<sup>(١)</sup> ، ولا يغضب يوم القيامة غضبا لم يغضب قبله مثله ، ولا<sup>(٢)</sup> يغضب بعده مثله<sup>(٣)</sup> ، ولا ينادي عباده يوم القيامة بعد أن لم يكن مناديا [ لهم ]<sup>(٤)</sup> ، ولا يقول للمصلي إذا قال : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ : « حمدني عبدي » ، فإذا قال : ﴿ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾ قال : « أثنى علي عبدي » ، فإذا قال : ﴿ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ قال : « مجدني عبدي »<sup>(٥)</sup> . فإن هذه كلها حوادث وهو منزه عن حلول الحوادث .

[ بيان توحيد  
الجهمية ]

وقالت الجهمية<sup>(٦)</sup> : نحنُ نثبت قديما واحدا ومثبتوا الصفات يشبتون عدة قدماء ، قال : « والنصارى أثبتوا ثلاثة قدماء مع الله تعالى فكفرهم فكيف من أثبت سبعة قدماء أو أكثر »<sup>(٧)</sup> ؟

فانظر إلى هذا التدليس والتلبيس الذي يوهم السامع أنهم أثبتوا قدماء

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) في « ت » : « ولن » .

(٣) يشير المؤلف رحمه الله تعالى إلى حديث الشفاعة الطويل من رواية أبي هريرة رضي الله عنه ، وقد أخرجه البخاري في الأنبياء ح ٣٣٤٠ (ص ٦٧٩ - ٦٨٠) وح ٣٣٦١ (مختصرا) وفي التفسير ح ٤٧١٢ ، ومسلم في الإيمان ح ٣٢٧ (١/ ١٨٤ - ١٨٦) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) هو جزء من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه مسلم في الصلاة ح ٣٨ (١/ ٢٩٦)

(٦) سبق تعريفهم ص ( ٢١ ) .

(٧) لعله يعني الرازي إذ قال في كتابه المطالب العالية (٢٥٧/٣) : « وزعم بعضهم أن من أثبت لله تعالى صفات ثمانية ، فقد قال بتاسع تسعة ، ثم إن الله تعالى قال : ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّكَ اللَّهُ فَاثَلْتُمُ الْكَاذِبِينَ ﴾ ولما كان القائل بالثلاثة كافرا كان القائل بالتسعة وهو قائل بالثلاثة ثلاث مرات أدخل في الكفر . . . »

مع الله تعالى ، وإنما أثبتوا قديما واحدا بصفاته ، وصفاته داخلة في مسمى اسمه ، كما أنهم [ إنما ] <sup>(١)</sup> أثبتوا إليها واحدا ولم يجعلوا كل صفة من صفاته إليها ، بل هو الإله الواحد بجميع أسمائه وصفاته ، وهذا بعينه [ ٥١ / ب ] متلقى من عباد الأصنام المشركين بالله تعالى المكذبين لرسوله حيث قالوا : يدعو محمد إلى إله واحد ، ثم يقول يا الله يا سميع يا بصير ، فيدعو آلهة متعددة <sup>(٢)</sup> فأنزل الله عز وجل <sup>(٣)</sup> : ﴿ قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ <sup>(٤)</sup> . فأي اسم دعوتومه به فإنما دعوتهم المسمى بذلك الاسم ، فأخبر سبحانه أنه إله واحد وإن تعددت أسماءه الحسنى المشتقة من صفاته ، ولهذا كانت حسنى ، وإلا فلو كانت كما يقول <sup>(٥)</sup> الجاحدون لكماله أسماء محضة فارغة من المعاني ليس لها حقائق لم تكن حسنى ، ولكانت أسماء الموصوفين بالصفات والأفعال أحسن منها ، فدللت الآية على توحيد الذات وكثرة النعوت والصفات .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) أخرج ابن جرير في تفسيره (١٨٢/١٥) عن ابن عباس قال : كان النبي ﷺ ساجدا يدعو : « يا رحمن يا رحيم » ، فقال المشركون : هذا يزعم أنه يدعو واحدا وهو يدعو منى منى ، فأنزل الله تعالى : ﴿ قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ الآية .

وفي سننه الحسين بن داود أبو علي المصيصي الملقب بشنيد (مصغرا) ضعفه غير واحد .  
ينظر تقريب التهذيب (ص ١٩٧) وأصوله .  
وانظر : الدر المنثور (٥/٣٤٧ - ٣٤٨) .

(٣) في « ت » : « تعالى » .

(٤) سورة الإسراء آية (١١٠) .

(٥) في « ن » : « تقول » .

ومن ذلك قول هؤلاء : أخص صفات الإله<sup>(١)</sup> القديم ، فإذا أثبت له صفات قديمة لزم أن تكون آلهة قديمة ، ولا يكون الإله واحدا .  
فيقال لهؤلاء المدلسين الملبسين<sup>(٢)</sup> على أمثالهم من أشباه<sup>(٣)</sup> الأنعام : المحذور الذي نفاه العقل والشرع والفطرة وأجمعت الأنبياء على بطلانه أن يكون مع الله آلهة أخرى ، لا أن يكون إله العالمين الواحد القهار حيا قيوما سميعا بصيرا متكلمنا آمرا ناهيا فوق عرشه ، له الأسماء الحسنى والصفات العلى ، فلم ينف العقل والشرع والفطرة أن يكون للإله الواحد صفات كمال يختص بها لذاته .

واعلم أن لفظ الجسم لم ينطق به الوحي إثباتا فيكون له الإثبات ، ولا نفيا فيكون له إلغاء النفي ، فمن أطلقه نفيا أو إثباتا سئل عما أراد به ، فإن قال : أردت بالجسم معناه في لغة العرب وهو البدن الكثيف الذي لا يسمى جسم<sup>(٤)</sup> سواه ، فلا يقال للهواء جسم لغة ولا للنار ولا للماء ، فهذه اللغة وكتبها بين أظهرنا ، فهذا المعنى منفي عن الله عقلا وسمعا .  
وإن أردتم به المركب من المادة والصورة<sup>(٥)</sup> ، والمركب من الجوهر

(١) في « ت » : « الله » .

(٢) في « ت » : « المشبهين » . والمثبت من « د » و « ن » وهو موافق للأصل : الصواعق (٩٣٨/٣) .

(٣) في « ن » : « انتباه » وهو خطأ ظاهر .

(٤) في « ت » : « جسما » .

(٥) اسم الصورة مشترك بين عدة معان ، لعل المقصود هنا المعنى المقابل للمادة ، وهي ما يتميز به الشيء مطلقاً ، فإذا كان في الخارج كانت صورته خارجية ، وإذا كان في الذهن كانت صورته ذهنية ، فصورة التمثال هي شكله الخارجي الذي صنع عليه ، ومادته هي ما صنع منه ، من مرمر أو برونز .

الفرد<sup>(١)</sup> ، فهذا منفي عن الله قطعاً ، والصواب نفيه عن الممكنات أيضاً ، فليس الجسم المخلوق مركباً من هذا ولا من هذا .

وإن أردتم بالجسم ما يوصف بالصفات ويرى بالأبصار ويتكلم ويكلم ويسمع ويبصر ويرضى ويغضب ، فهذه المعاني ثابتة للرب<sup>(٢)</sup> تعالى وهو موصوف بها فلا نفيها<sup>(٣)</sup> عنه بتسميتكم للموصوف بها جسماً ، كما أنا لا نسب الصحابة لأجل تسمية الروافض<sup>(٤)</sup> لمن يجهم ويواليهم نواصب<sup>(٥)</sup> ، ولا نفي قدر الرب ونكذب به لأجل تسمية القدرية<sup>(٦)</sup> لمن أثبتته جبرياً ، ولا نرد ما

= انظر : معيار العلم (ص ٢٨٦ - ٢٨٧) وكشاف اصطلاحات الفنون (٢/ ١١٠٠ - ١١٠٢) والمعجم الفلسفي طبعة مجمع اللغة العربية (ص ١٠٧) والمعجم الفلسفي لجميل صليبا (١/ ٧٤١ - ٧٤٥) .

(١) تقدم تعريف الجوهر الفرد ص (٣١٩) .

(٢) في « ت » : « لله » .

(٣) في « ن » : « ينفيها » .

(٤) تقدم تعريفهم ص (١٧٢) .

(٥) في القاموس المحيط مادة (نصب) : « والنواصب والناصبية وأهل النصب : المتدينون بيغضة علي رضي الله عنه ، لأنهم نصبوا له ، أي عادوه » .

قلت : والرافضة يطلقون هذا اللقب على أهل السنة والجماعة ، قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في درء التعارض (١/ ٢٨٣) : « وهؤلاء - يعني نفاة الصفات - عمدوا إلى المعاني الصحيحة العقلية وأطلقوا عليها ألفاظاً مجملة تتناول الباطل الممتنع ، كالرافضي الذي يسمى أهل السنة ناصبة ، فيوهم أنهم نصبوا العداوة لأهل البيت رضي الله عنهم » . وانظر منه (١/ ٢٤٠) ومجموع الفتاوى (٥/ ١١٢) . وينظر من كتب الرافضة : وسائل الشيعة للحر العاملي (٦/ ٣٤١ - ٣٤٢) . وكذا يراجع كتاب بذل المجهود في إثبات مشابرة الرافضة لليهود (٢/ ٥٧٤ - ٥٧٨) وأصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية للقفاري (١/ ٤٥) .

(٦) سبق تعريفهم ص (٢٠٣) .

أخبر به الصادق عن الله وأسمائه وصفاته وأفعاله لتسمية أعداء الحديث لنا حشوية<sup>(١)</sup> ، ولا نجد<sup>(٢)</sup> صفات خالقنا وعلوه على خلقه واستواءه على [ ٥٢/أ ] عرشه لتسمية الفرعونية المعطلة لمن أثبت ذلك مجسما مشبها .

فإن كان تجسيما ثبوت استوائه على عرشه إنني إذاً لمجسم وإن كان تشبيها ثبوت صفاته فمن ذلك التشبيه لا أتكتم وإن كان تنزيها جحود استوائه وأوصافه أو كونه يتكلم فمن<sup>(٣)</sup> ذلك التنزيه نزعت ربنا بتوفيقه والله أعلى وأعلم<sup>(٤)</sup>

ورحمة الله على الشافعي<sup>(٥)</sup> حيث فتح للناس هذا الباب في قوله :  
يا راكبا قف بالمحصب من منى واهتف بقاعد خيفها والناهض  
إن كان رفضا حب آل محمد فليشهد الثقلان أنني رافضي<sup>(٦)</sup>  
وهذا كله كأنه مأخوذ من قول الشاعر الأول :

وعيرني الواشون أنني أحبها وذلك ذنب لست منه أتوب<sup>(٧)</sup>

(١) ينظر ما سبق ص ( ٦٩ ) تعليق ( ٤ ) .

(٢) في « ن » : « يجحد » .

(٣) في الأصل : الصواعق ( ٣/٩٤٠ ) : « فمن » .

(٤) لعل هذه الأبيات للإمام ابن القيم رحمه الله تعالى . وتنظر مقدمة النونية بشرح الهراس

( ١٤/١ ) وبشرح ابن عيسى ( ١/٢٩ ) .

(٥) تقدمت ترجمته ص ( ٦ ) .

(٦) البيتان في ديوانه (ص ٢٦٦ - ٢٦٧) مع بيتين آخرين .

(٧) الذي وقفت عليه في هذا المعنى قول أبي ذؤيب الهنلي :

وعيرني الواشون أنني أحبها وتلك شكاة ظاهر عنك عارها =

وإن أردتم بالجسم ما يشار إليه إشارة حسية ، فقد أشار أعرف الخلق به  
 بإصبعه رافعا بها إلى السماء بمشهد الجمع الأعظم مستشهدا له لا للقبلة<sup>(١)</sup> .  
 وإن أردتم بالجسم ما يقال : أين هو ؟ فقد سأل أعلم الخلق به [ عنه ]<sup>(٢)</sup>  
 بأين<sup>(٣)</sup> مُنبها على علوه على عرشه ، وسمع السؤال<sup>(٤)</sup> بأين وأجاب عنه<sup>(٥)</sup> ،

= شرح أشعار الهذليين (٧٠/١) .

(١) قد سبق ص (١٠٥) .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٣) يشير إلى حديث الجارية التي سألتها النبي ﷺ بقوله : « أين الله ؟ » ، قالت : « في

السماء » . أخرجه مسلم وقد مضت الإشارة إليه ص (١٠٥) مع التعليق (٦) .

(٤) في « ت » : « السائل » .

(٥) لعل المؤلف يقصد حديث أبي رزين العقيلي رضي الله عنه أنه قال : يا رسول الله أين

كان ربنا عز وجل قبل أن يخلق السموات والأرض ؟ قال : « كان في عمام ما تحته هواء

وما فوقه هواء ثم خلق عرشه على الماء » .

أخرجه الترمذي في التفسير ح ٣١٠٩ (٢٨٨/٥) وابن ماجه في مقدمة السنن ح ١٨٢ (١)

٦٤ - ٦٥) وأحد في المسند (١١/٤ ، ١٢) وابنه عبد الله في السنة رقم ٤٥٠ (١)

٢٤٥ - ٢٤٦) وأبو داود الطيالسي في المسند رقم ١٠٩٣ (ص ١٤٧) وابن أبي عاصم في

السنة رقم ٦٢٥ (٤١٩/١) وابن أبي شيبة في العرش رقم ٧ (ص ٣١٣ - ٣١٤) وابن حبان

في صحيحه ح ٦١٤١ (٨/١٤ - ٩) والطبراني في الكبير ح ٤٦٨ (٢٠٧/١٩) وأبو الشيخ

في العظمة ح ٨٣ ، ٨٤ (٣٦٣/١ - ٣٦٦) وابن أبي زئيم في أصول السنة ح ٣١

(ص ٨٩) والبيهقي في الأسماء والصفات رقم ٨٠١ ، ٨٦٤ (٢/٢٣٥ - ٢٣٦ ، ٢٣٦ و ٣٠٣)

وابن عبد البر في التمهيد (٧/١٣٧) والذهبي في العلو (ص ١٩) . وفي إسناده وكيع بن

خُدس ، ويقال : عدس أبو مصعب العقيلي ، قال فيه الذهبي في الميزان (٤/٣٣٥) :

« وكيع بن عدس عن عمه لا يعرف تفرد عنه يعلى بن عطاء » . اهـ

قلت : وبهذا السبب ضعف بعضهم هذا الحديث أعني لجهالة وكيع هذا ، لكن البخاري

ذكره في الكبير (٨/١٧٨) وابن حبان في الثقات (٥/٤٩٦) ولم يذكروا فيه جرحا =

ولم يقل : هذا السؤال إنما يكون على الجسم .  
 وإن أردتم بالجسم ما يلحقه « من » و « إلى » فقد نزل جبريل من عنده ،  
 وعرج برسوله إليه ، وإليه يصعد الكلم الطيب ، وعبد المسيح رفع إليه .  
 وإن أردتم بالجسم ما يتميز منه أمر غير أمر فهو سبحانه موصوف بصفات  
 الكمال جميعها ، من السمع والبصر والعلم والقدرة والحياة ، وهذه صفات  
 متميزة<sup>(١)</sup> متغايرة ، ومن قال : إنها صفة واحدة فهو بالمجانين أشبه منه  
 بالعقلاء ، وقد قال أعلم الخلق به : « أعوذ برضاك من سخطك ، وأعوذ  
 بعفوك من عقوبتك ، وأعوذ بك منك »<sup>(٢)</sup> ، والمستعاذ به غير المستعاذ  
 منه . وأما استعاذته ﷺ به منه فباعتبارين مختلفين ، فإن الصفة المستعاذ بها  
 والصفة المستعاذ منها صفتان لموصوف واحد ورب واحد ، فالمستعاذ  
 بإحدى الصفتين من الأخرى مستعاذ بالموصوف بهما منه .

= ولا تعديلا ، بل قال فيه ابن حبان في مشاهير علماء الأمصار (ص ١٢٤) رقم ٩٧٣ :  
 « من الأثبات » . وقد حسن حديثه المذكور الإمام الترمذي والذهبي نفسه في العلو في  
 موضعهما المشار إليه .

(١) في « ن » : « متغيرة » .

(٢) هو جزء من حديث عائشة رضي الله عنها أخرجه مسلم في الصلاة ح ٢٢٢ (٣٥٢١) .  
 ولفظه فيه من قول عائشة : « فقدت رسول الله ﷺ ليلة من الفرائض فالتصتته فوقعت  
 يدي على بطن قدميه وهو في المسجد وهما منصوبتان وهو يقول : اللهم أعوذ برضاك  
 من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك وأعوذ بك منك لا أحصي ثناء عليك أنت كما  
 أثنيت على نفسك » .

وبداية اللفظ الذي ذكره ابن القيم هو رواية أبي داود في الصلاة ح ٨٧٩ (٥٤٧/١)  
 والترمذي في الدعوات ح ٣٤٩٣ (٥٢٤/٥) .  
 وانظر : تحفة الأشراف رقم ١٠٢٠٧ (٤٢٠/٧) .

وإن أردتم بالجسم ماله وجه ويدان وسمع وبصر ، فنحن نؤمن بوجه ربنا الأعلى ويديه ويسمعه وبصره ، وغير ذلك من صفاته التي أطلقها على نفسه .

وإن أردتم بالجسم ما يكون فوق غيره ومستويا على غيره ، فهو سبحانه فوق عباده مستو [ ٥٢/ب ] على عرشه ، وكذلك إن أردتم بالتشبيه والتركيب هذه المعاني التي دل عليها الوحي والعقل ، فنفيكم لها بهذه الألقاب المنكرة خطأ في اللفظ والمعنى وجناية على ألفاظ الوحي ، أما الخطأ اللفظي فتسميتكم الموصوف بذلك جسما مركبا مؤلفا مشبها بغيره ، وتسميتكم هذه الصفات (تجسيما وتركيبا)<sup>(١)</sup> وتشبيها ، فكذبتم على القرآن وعلى الرسول وعلى اللغة ، ووضعتم لصفاته ألفاظا منكم بدأت وإيكم تعود .

وأما خطؤكم في المعنى فنفيكم وتعطيلكم لصفات كماله بواسطة هذه التسمية والألقاب ، فنفيتم المعنى الحق وسميتموه بالاسم المنكر ، وكنتم في ذلك بمنزلة من سمع في العسل شفاء ولم يره ، فسأل عنه فقيل له : مائع رقيق أصفر يشبه العذرة تنقيؤه الزنابير ، ومن لم يعرف العسل ينفر عنه بهذا التعريف ، ومن عرفه وذاقه لم يزد هذا التعريف عنده إلا محبة له ورغبة فيه . ولله [ در ]<sup>(٢)</sup> القائل :

تقول هذا جنى النحل تمدحه<sup>(٣)</sup> وإن تشأ قلت ذا قيء الزنابير

(١) في « ت » : « تركيبا وتجسيما » . بالتقديم والتأخير .

(٢) ما بين المعرفتين ساقط من « د » و « ن » أثبتته من « ت » .

(٣) في « د » و « ن » : « يمدحه » .

مدحا وذما وما جاوزت وصفهما<sup>(١)</sup> والحق قد يعتريه سوء تعبير<sup>(٢)</sup> وأشد ما جادل<sup>(٣)</sup> أعداء الرسول ﷺ من<sup>(٤)</sup> التنفير عنه سوء التعبير عما جاء به ، وضرب الأمثال القبيحة له ، والتعبير عن تلك المعاني التي لا أحسن منها بألفاظ منكرة ألقوها في مسامع المغترين المخدوعين ، فوصلت إلى قلوبهم فنفرت عنه ، وأكثر<sup>(٥)</sup> العقول<sup>(٦)</sup> كما عهدت تقبل<sup>(٧)</sup> القول بعبارة وترده<sup>(٨)</sup> بعبارة أخرى .

وكذلك إذا قال الفرعوني : لو كان فوق السموات رب أو على العرش إله

(١) في « د » و « ن » : « وضعهما » .

(٢) البيتان ذكرهما المؤلف أيضاً في كتابه إعلام الموقعين (٤/٢٣٠) .

والذي وقفت عليه ما ورد في ديوان ابن الرومي (٣/١١٤٤) من شعره :

في زخرف القول ترجيح لقائله والحق قد يعتريه بعض تغيير  
تقول هذا مجاج النحل تمدحه وإن توبت قلت ذا قيء الزنابير  
مدحاً وذماً وما جاوزت وصفهما سحر البيان يُري الظلماء كالنور  
وقد أورد الأبيات الثلاثة المذكورة مع اختلاف يسير في بعض ألفاظها الدميري في مصنفه  
حياة الحيوان الكبرى (١/٥٣٩) عند كلامه على الزبور منسوبة للشيخ ظهير الدين بن  
عسكر قاضي السلامة ، فلتنظر هناك .

(٣) في الأصل : الصواعق (٣/٩٤٤) : « ما حاول » .

(٤) في « ت » : « في » .

(٥) في « ت » : « أكثر » بحذف الواو .

(٦) في « د » و « ن » : « المعقول » ، والمثبت من « ت » وهو الموافق للأصل : الصواعق (٣/٩٤٤) .

(٧) في « د » و « ن » : « يقبل » .

(٨) في « د » و « ن » : « ويرده » .

لكان مركبا ، قيل له : لفظ المركب في اللغة هو الذي ركبه غيره في محله ، كقوله تعالى : ﴿ فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ ﴾ (١) ، وقولهم : ركبت الخشبة والباب ، أو ما يركب من أخلاط (٢) وأجزاء ، بحيث كانت أجزاءه متفرقة (٣) فاجتمعت وركبت حتى صار شيئا واحدا ، كقولهم : ركبت الدواء من كذا وكذا .

وإن أردتم بقولكم : لو كان فوق العرش كان مركبا هذا التركيب المعهود ، أو أنه كان متفرقا فاجتمع ، فهو كذب وفرية وبهت على الله وعلى الشرع وعلى العقل (٤) وإن أردتم أنه لو كان فوق العرش كان عاليا على خلقه بائنا منهم مستويا على عرشه ليس فوقه شيء ، فهذا المعنى حق ، فكأنك قلت : لو كان فوق العرش كان فوق العرش ، فنفيت الشيء بتغيير العبارة [ عنه ] (٥) وقلبتها إلى عبارة أخرى ، وهذا شأنكم في أكثر مطالبكم .

(وإن أردت بقولك) (٦) كان مركبا أنه يتميز منه شيء عن شيء ، فقد وصفته أنت بصفات يتميز بعضها من بعض ، فهل كان عندك [ أ / ٥٣ ] هذا تركيبا ؟ فإن قلت : هذا لا يقال لي وإنما يقال لمن أثبت شيئا من الصفات ، وأما (٧) أنا فلا أثبت له صفة واحدة فرارا من التركيب ،

(١) سورة الانفطار آية (٨) .

(٢) في « ن » : « اختلاط » .

(٣) في « ت » : « مفرقة » .

(٤) انظر : أساس التقديس (ص ٥٣ - ٥٤) وما بعدها ، والمسائل الخمسون (ص ٣٧ - ٣٨) .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٦) في « ت » : « وإن أردتم بقول » .

(٧) في « ت » : « فأما » .

قيل لك : العقل لم يدل على نفى المعنى الذي سميته أنت مركبا<sup>(١)</sup> ، وقد دل الوحي والعقل والفطر<sup>(٢)</sup> على ثبوته ، أفتنفيه لمجرد تسميتك الباطلة ؟ فإن التركيب يطلق ويراد به خمسة معان :

[ معاني لفظ  
التركيب ]

تركيب الذات من الوجود والماهية عند من يجعل وجودها زائدا على ماهيتها ، فإذا نفيت هذا التركيب جعلته وجودا مطلقا ، إنما هو في الأذهان لا وجود له في الأعيان .

[ المعنى  
الأول  
للتكوين ]

الثاني : تركيب الماهية من الذات والصفات ، فإذا نفيت هذا التركيب جعلته ذاتا مجردة عن كل وصف ، لا يبصر ولا يسمع ولا يعلم ولا يقدر ولا يريد ، ولا حياة له ولا مشيئة ولا صفة أصلا ، فكل ذات في المخلوقات [ أكمل ]<sup>(٣)</sup> من هذه الذات ، فاستفدت بهذا التركيب<sup>(٤)</sup> كفرك بالله وجحدك لذاته ولصفاته وأفعاله .

[ المعنى  
الثاني  
للتكوين ]

الثالث : تركيب الماهية الجسمية من الهيولى<sup>(٥)</sup>

[ المعنى  
الثالث  
للتكوين ]

(١) في الأصل : الصواعق (٣/٩٤٥) : « تركيا » .

(٢) في « ت » : « الفطرة » والمثبت يوافق ما في الأصل : الصواعق (٣/٩٤٥) .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من النسخ كلها ، وقد أثبتته من الأصل : الصواعق (٣/٩٤٦) والسياق يقتضيه .

(٤) أي بنفيه .

وانظر الأصل : الصواعق (٣/٩٤٦) .

(٥) الهيولى : لفظ يوناني معناه الأصل والمادة ، وفي الاصطلاح : « جوهر في الجسم قابل لما يعرض لذلك الجسم من الاتصال والانفصال محل للصورتين الجسمية والنوعية » . قاله الجرجاني .

وقال الخوارزمي : « كل جسم هو الحامل لصورته كالحشب للسريز والباب ، وكالفضة للخاتم والخلخال ، وكالذهب للدينار والسوار . فأما الهيولى إذا أطلقت فإنه يعنى =

والصورة<sup>(١)</sup> كما يقول الفلاسفة .

[ المعنى  
الرابع  
للتركيب ]

[ المعنى  
الخامس  
للتركيب ]

الرابع : تركيبها من الجواهر الفردة<sup>(٢)</sup> ، كما يقوله كثير من أهل الكلام .  
الخامس : تركيب الماهية من أجزاء كانت متفرقة فاجتمعت وتركبت .  
فإن أردت بقولك لو كان فوق العرش لكان مركبا كما يدعيه الفلاسفة  
والمتكلمون ، قيل لك : جمهور العقلاء عندهم أن الأجسام المحدثه المخلوقة  
ليست مركبة لا من هذا ولا من هذا ، فلو كان فوق العرش جسم مخلوق  
ومحدث لم يلزم أن يكون مركبا بهذا الاعتبار ، فكيف يلزم ذلك في حق  
خالق الفرد<sup>(٣)</sup> والمركب الذي يجمع المتفرق ويفرق المجتمع ، ويؤلف بين  
الأشياء فيركبها كما يشاء ، والعقل إنما دل على إثبات إله واحد ورب  
واحد ، لا شريك له ولا شبيه له ، لم يلد ولم يولد ، ولم يدل على أن ذلك  
الرب الواحد لا اسم له ولا صفة ، ولا وجه ولا يدين ، ولا هو فوق خلقه  
ولا يصعد إليه شيء ولا ينزل منه شيء .

فدعوى ذلك على العقل كذب صريح عليه كما هي كذب صريح على  
الوحي .

وكذلك قولهم ننزهه عن الجهة إن أردتم أنه منزّه عن جهة وجودية

= بها طينة العالم ، أعني جسم الفلك الأعلى وما يحويه من الأفلاك والكواكب ثم العناصر  
الأربعة وما يتركب منها .

التعريفات (ص ٢٥٧) ومفاتيح العلوم (ص ١٦٤) .

وانظر : معيار العلم (ص ٢٨٧ - ٢٨٨) والمعجم الفلسفي طبعة مجمع اللغة العربية بمصر  
(ص ٢٠٨) .

(١) تقدم تعريفها ص (٣٢٧) .

(٢) تقدم تعريفها ص (٣١٩) .

(٣) في الأصل : الصواعق (٣/٩٤٧) : « المفرد » .

(تحيط)<sup>(١)</sup> به وتحويه (وتحصره)<sup>(٢)</sup> إحاطة الظرف (بالمظروف)<sup>(٣)</sup> فنعم ، هو أعظم من ذلك وأكبر وأعلى ، ولكن لا يلزم من كونه فوق عرشه هذا المعنى وإن أردتم بالجهة أمرا يوجب مباينة الخالق للمخلوق وعلوه على خلقه واستواءه على عرشه ، ففنيكم لهذا المعنى باطل ، وتسميته جهة اصطلاح منكم توصلتم به إلى نفي ما دل عليه العقل والنقل والفطرة ، فسميتم ما فوق العالم جهة وقتتم منزه عن الجهات ، وسميتم العرش حيزا وقتتم ليس بمتحيز ، وسميتم الصفات أعراضا وقتتم الرب منزه عن قيام الأعراض به ، وسميتم حكمته غرضاً وقتتم منزه (عن الأعراض)<sup>(٤)</sup> ، [ ٥٣ / ب ] وسميتم كلامه بمشيئته ، ونزوله إلى سماء الدنيا ، ومجيئه يوم القيامة لفصل القضاء ، ومشيئته وإرادته المقارنة لمراده<sup>(٥)</sup> ، وإدراكه المقارن لوجود المدرك ، وغضبه إذا عصي ، ورضاه إذا أطيع ، وفرحه إذا تاب إليه العباد ، ونداءه لموسى حين أتى الشجرة ، ونداءه للأبوين حين أكلوا من الشجرة ، ونداءه لعباده يوم القيامة ، ومحبتة لمن كان يبغضه حال كفره ثم صار يحبه بعد إيمانه ، وربوبيته التي هو كل يوم في شأن : حوادث ، وقتتم هو منزه عن حلول الحوادث .

(١) في « ن » : « يحيط » .

(٢) في « ن » : « ويحصره » .

(٣) في « د » و « ن » : « المظروف » .

(٤) في « د » : « عن الأعراض » والمثبت من باقي النسخ وهو الصواب الموافق للأصل : الصواعق (٩٤٨/٣) .

(٥) في النسخ الخطية : « لمرادها » . والمثبت من الأصل : الصواعق (٩٤٨/٣) ولعله الصواب .

وحقيقة هذا التنزيه أنه منزّه عن الوجود وعن الإلهية<sup>(١)</sup> وعن الربوبية وعن الملك وعن كونه فعّالاً لما يريد ، بل عن الحياة والقيومية .

فانظر (ماذا تحت)<sup>(٢)</sup> تنزيه المعطلة النفاة بقولهم : ليس بجسم ولا جوهر ولا مركب ، ولا (تقوم)<sup>(٣)</sup> به الأعراض ولا يوصف بالأبغاض ، ولا يفعل الأغراض<sup>(٤)</sup> ولا تحله الحوادث ، ولا تحيط به الجهات ، ولا يقال في حقه أين ، وليس بمتحيز<sup>(٥)</sup> .

كيف كسوا حقائق أسمائه وصفاته وعلوه على خلقه واستوائه على عرشه وتكليمه لخلقهم ورؤيتهم له بالأبصار في دار كرامته هذه الألفاظ . ثم توسلوا إلى نفيها بواسطتها ، وكفروا أو ضللوا<sup>(٦)</sup> من أثبتها ، واستحلوا منه ما لم يستحلوه من أعداء الله من اليهود والنصارى ، فالله الموعد ، وإليه التحاكم ، وبين يديه التخاصم .

نحن وإياهم نموت ولا أفلح يوم الحساب من ندما<sup>(٧)</sup>

(١) في النسختين « د » و « ن » : « الماهية » ، والكلمة ساقطة من « ت » ، والمثبت من الأصل : الصواعق (٩٤٨/٣) ولعله الصواب .

(٢) في « ت » : « ما تحت » ، والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق للأصل : الصواعق (٩٤٨/٣) .

(٣) في « ن » : « يقوم » .

(٤) في النسخ الخطية : « بالأغراض » والمثبت من الأصل : الصواعق (٩٤٨/٣) ولعله الصواب .

(٥) في « ن » : « بمتحيز » .

(٦) في « ت » : « و ضللوا » وكذا بالأصل : الصواعق (٩٤٩/٣) . والمثبت من « د » و « ن » .

(٧) لعل البيت للإمام ابن القيم رحمه الله تعالى ، وقد أورده في رسالته التبوكية =

## فَصَّكَ

[ تحريف  
النفاة للفظ  
العدل ]

ومن ذلك لفظ العدل<sup>(١)</sup> ، جعلته القدرية<sup>(٢)</sup> اسما لإنكار قدرة الرب على أفعال العباد وخلقها [ لها ]<sup>(٣)</sup> ومشيتها ، فجعلوا إخراجها عن قدرته ومشيتها هو العدل ، وجعل سلفهم إخراجها عن تقدم علمه<sup>(٤)</sup> وكتابته من العدل ، وسموا أنفسهم بالعدلية<sup>(٥)</sup> ، وعمدوا إلى إثبات عموم قدرته على كل شيء من الأعيان والأفعال ، وخلقها لكل شيء ، وشمول مشيتها ، فسموه جبيرا ، ثم نفوا هذا المعنى الصحيح وعبروا عنه بهذا الاسم المنكر ،

= (ص ٧٥) بلفظ :

- نحن وإياكم نموت فما أفلح عند الحساب من ندما  
(١) العدل : وصف لله تعالى ثابت بالسنة ، ففي حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مرفوعا « .. فمن يعدل إذا لم يعدل الله ورسوله .. » الحديث .  
أخرجه البخاري في فرض الخمس ح ٣١٥٠ (ص ٦٤٢) وفي مواضع أخرى من الصحيح ، ومسلم في الزكاة ح ١٤٠ (٧٣٩/٢) .  
وقد قال ابن القيم رحمه الله في النونية (١٠٤/٢) بشرح الهراس :  
والعدل من أوصافه في فعله ومقاله والحكم في الميزان  
(٢) سبق تعريفهم ص ( ٢٠٣ ) .  
(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .  
(٤) في « ت » : « فعله » .  
(٥) يذكر القاضي عبد الجبار المعتزلي في كتابه فرق وطبقات المعتزلة (ص ٣) أن تسمية المعتزلة بالعدلية : « لقولهم يعدل الله وحكمته » اهـ .  
وينظر صبح الأعشى (٢٥٥/١٣) والعلم الشامخ (ص ٣٦٨) و (٥١٣ - ٥١٤) .  
« وتُسمى المعتزلة نفسها بالعدلية وأهل العدل والتوحيد وأهل الحق والفرقة الناجية والمنزهون لله عن النقص وغير ذلك .. » .

ثم سموا أنفسهم أهل العدل ، وسموا من أثبت صفات الرب وأثبت قدره وقضاه أهل التشبيه والجبر<sup>(١)</sup> .  
وكذلك قول الرافضة<sup>(٢)</sup> سموا موالاة الصحابة رضي الله عنهم نصبا<sup>(٣)</sup> ومعاداتهم موالاة أهل<sup>(٤)</sup> بيت رسول الله ﷺ .  
وكذلك المرجئة<sup>(٥)</sup> سموا من قال في الإيمان بقول الصحابة والتابعين رضي الله عنهم واستثنى فيه فقال<sup>(٦)</sup> : « أنا مؤمن إن شاء الله تعالى » شكاكاً<sup>(٧)</sup> .

(١) قال العلامة القبلي في العلم الشامخ (ص ٣٦٨) : « وتسمي - يعني المعتزلة - خصوصها بالمجبرة القدرية ، المجوزة ، المشبهة ، الحشوية ، المرجئة وغير ذلك » .  
وانظر منه (ص ٥١٣ - ٥١٤) ، وطبقات المعتزلة (ص ٢) ، وما سبق (ص ٦٩) تعليق (٤) .

(٢) تقدم تعريفهم ص ( ١٧٢ ) .

(٣) تقدم تعريف النواصب ص ( ٣٢٨ ) .

(٤) في « د » : « لأهل » والمثبت من « ن » و « ت » .

(٥) تقدم تعريفهم ص ( ١٧٥ ) .

(٦) في « ت » : « وقال » .

(٧) مسألة الاستثناء في الإيمان من كبريات القضايا المتعلقة به بين أهل السنة ومخالفهم ،

وخلاصة القول فيه عند السلف أن ذلك جائز مشروع ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية

رحمه الله تعالى : « والمأثور عن الصحابة وأئمة التابعين وجمهور السلف وهو مذهب أهل

الحديث وهو المنسوب إلى أهل السنة أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص ، يزيد

بالطاعة وينقص بالمعصية ، وأنه يجوز الاستثناء فيه .. » مجموع الفتاوى (٧/ ٥٠٥) .

وينظر المصدر نفسه (٧/ ٤٣٨ - ٤٣٩) .

وللاطلاع الموسع على هذه المسألة وبيان الأقوال فيها من المخالفين والرد على شبههم

ونصرة مذهب أهل السنة والجماعة وبسط أدلتهم ينظر كتاب زيادة الإيمان ونقصانه

وحكم الاستثناء فيه (ص ٤٥٥ - ٥٣٧) لشيخنا عبد الرزاق بن شيخنا العلامة عبد المحسن

العباد البدر حفظهما الله تعالى ، فقد أجاد فيه وأفاد .

وهذا شأن كل مبطل ومبتدع ، يلقب الحق وأهله بالألقاب الشنيعة المنفرة ، فإذا أطلقوا لفظ الجسم صوروا في ذهن السامع (خشبة من الخشب الكثيف)<sup>(١)</sup> أو بدنا له حامل يحمله ، وإذا قالوا مركباً صوروا في ذهنه أجزاء كانت متفرقة فركبها [مركب]<sup>(٢)</sup> ، وهذا حقيقة المركب لغة وعرفاً .  
وإذا قالوا : [ ٥٤ / أ ] يلزم أن تحله الحوادث صوروا في ذهنه ذاتا تنزل بها الأعراض النازلة بالمخلوقين ، كما مثل النبي ﷺ لابن آدم وأمله وأجله والأعراض إلى جانبه ، إن أخطأه هذا أصابه هذا<sup>(٣)</sup> .  
وإذا قالوا : يقولون بالحيز والجهة صوروا في الذهن موجودا محصورا بالأحياء .

وإذا قالوا : لزم الجبر<sup>(٤)</sup> صوروا في الذهن قادرا ظالما يجبر الخلق على ما لا يريدون ويعاقبهم على (ما لا يفعلون)<sup>(٥)</sup> .  
وإذا قالوا : حشوية<sup>(٦)</sup> ، صوروا في ذهن السامع أنهم حشوا في الدين ما

(١) في الأصل : الصواعق (٣/ ٩٥٠) : « جثة من الجثث الكثيفة » .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٣) يشير إلى حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال : خط النبي ﷺ خطا مربعا ، وخط خطا في الوسط خارجا منه ، وخط حُططا صغارا إلى هذا الذي في الوسط من جانبه الذي في الوسط فقال : « هذا الإنسان وهذا أجله محيط به أو قد أحاط به وهذا الذي هو خارج أمله ، وهذه الحُطط الصغار الأعراض ، فإن أخطأه هذا نهشه هذا ، وإن أخطأه هذا نهشه هذا » .

أخرجه البخاري في الرقاق ح ٦٤١٧ (ص ١٣٥٧) .

(٤) تقدم تعريفه ص ( ٣١٨ ) .

(٥) في « ت » : « ما يفعلون » .

(٦) انظر ما سبق ص ( ٦٩ ) تعليق ( ٤ ) .

ليس منه ، فتنفر القلوب من هذه الألقاب .

ولو ذكروا حقيقة قولهم لما قبلت القلوب السليمة والفطر المستقيمة  
سواه ، فكيف يترك الحق لأسماء سموها هم وسلفهم ما أنزل الله بها من  
سلطان ، (والقاب هم)<sup>(١)</sup> وضعوها من تلقاء أنفسهم لم يأت بها سنة ولا  
قرآن ، وشبهات قذفت بها قلوب ما استنارت بنور الوحي ولا خالطتها  
بشاشة الإيمان ، وخيالات هي بتخيالات<sup>(٢)</sup> المرورين<sup>(٣)</sup> وأصحاب  
الهوس ، أشبه منها بقضايا العقل والبرهان ، ووهميات نسبتها إلى العقل  
الصحيح كنسبة السراب إلى الأبصار في القيعان ، وألفاظ مجملة ومعاني<sup>(٤)</sup>  
مشتبهة قد لبس فيها الحق بالباطل فصار ذا خفاء وكتمان .

فدعونا من هذه الدعاوى الباطلة التي (لا تفيد)<sup>(٥)</sup> إلا إتعاب الإنسان  
وكثرة الهذيان ، وحاكمونا إلى الوحي والميزان<sup>(٦)</sup> ، لا إلى منطق يونان ولا

(١) في « ن » : « وألقابهم » .

(٢) في « د » و « ن » : « تخيلات » .

(٣) المرورون : جمع مزور ، وهو الذي غلبت عليه المرة وهي مزاج من أمزجة البدن  
إحدى الطبائع الأربعة ، وعرفها بعضهم بأنها أطلقت في عرف الأطباء على الصفراء  
لأنها أقوى الأخلاط ، وعلى السوداء أيضاً لأنها أشدها لاقتضاء الاستمساك المرجب  
للصلابة ...

تاج العروس مادة (مرر) وكشاف اصطلاحات الفنون (٢/١٥٠٨) ومفاتيح العلوم  
(ص ١٩٨) .

(٤) في « ت » : « ومعاني » .

(٥) في « ن » : « لا يفيد » .

(٦) في النسخ الخطية : « والقرآن » ، والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/٩٥٣) ولعله  
الصواب .

إلى قول فلان ورأي فلان ، فهذا كتاب الله ليس فوق بيانه مرتبة في البيان ، وهذه سنة رسوله <sup>(١)</sup> - ﷺ - مطابقة له أعظم من مطابقة البنان ( للبنان ) <sup>(٢)</sup> ، وهذه أقوال أعقل الأمم بعده والتابعين لهم بإحسان ، ( لا يختلفُ منهم في هذا الباب اثنان ) <sup>(٣)</sup> ، ولا يوجد عنهم فيه قولان متنافيان ، بل قد تتابعوا كلهم على إثبات الصفات وعلو الله على خلقه ، واستوائه على عرشه ، وإثبات تكلمه وتكليمه ، وسائر ما وصف به نفسه ووصفه [ به ] <sup>(٤)</sup> رسوله ﷺ كتابع الأسنان ، وقالوا للأمة هذا <sup>(٥)</sup> عهد نبينا إلينا ، وهو عهدنا إليكم وإلى من بعدكم إلى آخر الزمان ، وهذا هو [ الذي ] <sup>(٦)</sup> نادى به المنادي وأذن على رؤوس الملأ في السر والإعلان ، فحي على الصلاة وراء هذا الإمام يا أهل <sup>(٧)</sup> الإيمان ، وحي على الفلاح بمتابعته يا أهل القرآن ، والصلاة خير من النوم في ظلمة ليل الشكوك والإفك والكفران ، فلا تصح القدوة بمن أقر على نفسه وصدقه المؤمنون بأنه تائه في بيداء الآراء والمذاهب حيران ، وأنه لم يصل إلى اليقين بشيء منها لا هو ولا

- (١) في « ت » : « رسول الله » .  
 (٢) في « د » و « ن » : « اللسان » ، وفي « ت » : « للسان » . وفي الأصل : الصواعق (٩٥٣/٣) : « للبنان » كما هو مثبت ، وهو الصواب ، فلي تأمل .  
 (٣) في « ت » : « لا يختلف في هذا الباب منهم اثنان » بالتقديم والتأخير .  
 (٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .  
 (٥) في النسخ الخطية : « هذه » ، والمثبت من الأصل : الصواعق (٩٥٤/٣) .  
 (٦) ما بين المعقوفتين ساقط من النسخ الخطية وقد أثبتته من الأصل : الصواعق (٩٥٤/٣) .  
 (٧) في « د » و « ن » : « بأهل » وفي « ت » : « يأهل » . والمثبت من الأصل : الصواعق (٩٥٤/٣) ، وانظر منه هامش (١) .

من قبله على تطاول الأزمان<sup>(١)</sup> ، وأن غاية ما وصلوا إليه الشك والتشكيك ولقلقة<sup>(٢)</sup> اللسان . فالحمد لله وسلام على [ ٥٤/ب ] عباده الذين اصطفى ، وخصهم بكمال العقول وصحة الفطر<sup>(٣)</sup> ونور اليرهان ، وجعلهم هداة مهتدين مستبصرين متبصرين أئمة للمتقين ، يهدون بأمره ويبصرون بنوره ويدعون إلى داره ، ويجادلون كل مفتن فتان ، فحي على خير العمل بمتابعة المبعوث بالفرقان ، وتحكيمه وتلقي حكمه بالتسليم والقبول والإذعان ، ومقابلة ما خالف حكمه بالإنكار والرد والهوان ، ومطاعنة المعارضين له بعقولهم بالسيف والسنان ، وإلا فبالقلم<sup>(٤)</sup> واللسان فالعقول السليمة والفطر المستقيمة لنصوص الوحي يسجدان ويصدقان بما شهدت به ولا يكذبان ، ويُقران أن لها<sup>(٥)</sup> عليهما أعظم السلطان ، وأنهما إن خرجا عنها غلبا ولا ينتصران ، والله المستعان وعليه التكلان .

السابع<sup>(٦)</sup> والعشرون<sup>(٧)</sup> : أن المعارضة بين العقل ونصوص الوحي لا تتأتى<sup>(٨)</sup> على قواعد المسلمين المؤمنين بالنبوة حقا ، ولا على أصول أحد من

[ الوجه السابع والعشرون : دعوى المعارضة بين العقل والوحي لا تتفق مع الإيمان بالنبوة ]

(١) في « ت » : « الزمان » .

(٢) اللقلقة : كل صوت في حركة واضطراب ، أو هي شدة الصوت .

التاج مادة : (لقق)

(٣) في « ت » : « الفطرة » .

(٤) في النسخ الخطية : « فبالعلم » والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/٩٥٥) ولعله الصواب .

(٥) في « ت » : « لهما » .

(٦) في « ن » : « السابعة » .

(٧) هذا الوجه هو السابع والخمسون في الأصل : الصواعق (٣/٩٥٥) .

(٨) في النسخ الخطية : « لا يتأتى » والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/٩٥٥) .

أهل الملل المصدقين بحقيقة النبوة ، وليست هذه المعارضة من الإيمان بالنبوة في شيء ، وإنما تتأتى (١) هذه المعارضة ممن يقر بالنبوة على قواعد الفلسفة ، ويجريها (٢) على أوضاعهم ، وأن الإيمان بالنبوة عندهم هو الاعتراف بموجود حكيم (٣) ، له طالع يقتضي طالعاً أن يكون متبوعاً ، فإذا أخبر بما لا تدركه عقولهم عارضوا خبره بعقولهم وقدموها على خبره فهؤلاء [ هم ] (٤) الذين عارضوا بين العقل ونصوص الأنبياء ، فعارضوا نصوص الأنبياء في باب الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر في هذه الأصول الخمس بعقولهم ، فلم يصدقوا بشيء منها على طريقة الرسل ، ثم سرت معارضتهم في المتتبعين إلى الرسل ، فتقاسموها (٥) تقاسم الوراث لتركه مورثهم ، فكل طائفة كانت (٦) نصوص الوحي على خلاف مذهبهم لجؤوا إلى هذه المعارضة ، ومعلوم أن هذا يناقض الإيمان بالنبوة ، وإن تناقض القائل به فغايته أن يثبت كون النبي رسولا في العمليات لا في العلميات ، أو في بعض العمليات التي أخبر بها دون البعض ، وهذا أسوأ حالا ممن جعله رسولا إلى بعض الناس دون بعض ، فإن القائل بهذا يجعله رسولا في العلميات والعمليات ، ولا يعارض بين

(١) في « ت » : « تتأتى على » .

(٢) في « د » و « ن » : « ويجريها » . والمثبت من « ت » وهو الموافق للأصل : الصواعق (٣/٩٥٥) .

(٣) في « د » : « حليم » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) في « ت » : « فتقاسموهم » .

(٦) في « د » و « ن » : « كان » . والمثبت من « ت » .

خبره وبين العقل ، وإن تناقض جرده عموم رسالته بالنسبة إلى كل مكلف ، فهذا جحد عموم رسالته إلى المدعويين ، وذلك جحد عموم رسالته في المدعو إليه المخبر به ، ولم يؤمن في الحقيقة برسالته لا هذا ولا هذا . فإنه يقال لهذا : إن كان رسول الله ﷺ إلى هؤلاء حقا فهو رسوله إلى الآخرين قطعا لأنه أخبر بذلك ، ومن ضرورة تصديقه الإيمان بعموم رسالته ، ويقال للآخر : إن كان رسول الله ﷺ في العمليات وأنها<sup>(١)</sup> حق من عند الله فهو رسوله في العمليات فإنه أخبر عنه بهذا وهذا .

الثامن والعشرون<sup>(٢)</sup> : [ ٥٥ / أ ] وهو أنك إذا جعلت العقل ميزانا ووضعت في كفتيه كثيرا من الأمور المشاهدة المحسوسة التي ينالها العيان ، ووضعت في الكفة الأخرى الأمور التي أخبرت بها الرسل عن الله وأسمائه وصفاته وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وجدت ترجيحه لهذه الكفة وتصديقه بها فوق ترجيحه للتي قبلها وتصديقه بها أقوى ، ولولا الخس والمشاهدة تمنعه<sup>(٣)</sup> من إنكار ذلك لأنكره ، وهذه دعوى نعلم<sup>(٤)</sup> أنك تتعجب ممن يدعيها وتنسبه إلى المجازفة وقلة التحصيل ، ولعمر<sup>(٥)</sup> الله إن مدعيها ليعجب من إنكارك لها وتوقفك<sup>(٦)</sup> فيها بعد البيان .

[ الوجه الثامن والعشرون : بيان أنه لو وزلت الأمور المشاهدة المصنوعة مع ما أخبرت به الرسل عن الله تعالى لرجح العقل ما أخبرت به الرسل ]

- (١) في « ت » : « وأنه » .
- (٢) هذا الوجه هو التاسع والخمسون في الأصل : الصواعق (٣/٩٥٩) .
- (٣) في « د » و « ن » : « بمنعه » . وفي « ت » : « ليعنه » ، والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/٩٥٩) ولعله الصواب .
- (٤) في « ن » : « يعلم » .
- (٥) في « د » و « ن » : « ولعمرو » .
- (٦) في « ن » : « ويوقعك » .

فنقول وبالله التوفيق : أنسب إلى العقل حيوانا يرى ويسمع ويحس ويتكلم ويعمل ، فغشيه أمر أُلقي له<sup>(١)</sup> كأنه خشبة لا روح فيها ، وزال إحساسه وإدراكه ، وتوارى عنه سمعه وبصره وعقله بحيث لا يعلم شيئا ، فأدرك في هذه الحال<sup>(٢)</sup> من العلوم العجيبة والأمور الغائبة ما لم يدركه حال حضور ذهنه واجتماع حواسه ووفور عقله ، وعلم من أمور الغيب المستقبلية<sup>(٣)</sup> ما لم يكن له دليل ولا طريق إلى العلم به . وأنسب إليه أيضاً حيوانا خرج من إحليله مجة<sup>(٤)</sup> ماءً مستحيلة عن حصول الطعام والشراب كالمخطة<sup>(٥)</sup> ، فامتزجت بمثلها في مكان ضيق فأقامت هناك برهة من الدهر ، فانقلبت دما قد تغير لونها وشكلها وصفاتها ، فأقامت كذلك مدة ثم انقلبت بعد ذلك قطعة لحم ، فأقامت كذلك مدة ، ثم انقلبت عظاما وأعصابا وعروقا وأظفارا مختلفة الأشكال والأوضاع ، وهي جهاد لا إحساس لها ، ثم عادت حيوانا يتحرك (ويتغذى وينقلب)<sup>(٦)</sup> ، ثم أقام ذلك الحيوان في مكان لا يجد فيه متنفسا وهو داخل أوعية بعضها فوق بعض ، ثم انفتح له باب يضيق عنه مسلك الذكر لا يسلكه إلا بضغطة

(١) في « ت » : « عليه » .

(٢) في « ت » : « الحالة » .

(٣) في « ن » : « يستقبله » .

(٤) المجة : يقال : مَج الماء أو الشراب من فيه ، ومَج به يُمَجُّ مَجًا : بمعنى طرحه ورماه .

انظر : اللسان والتاج مادة (مَجج) .

(٥) المخطة : ما يسيل أو يقذف من الأنف .

المصدران السابقان مادة (مخط) .

(٦) في « د » و « ن » : « ويتغذى وينقلب » . إلا أن يتغذى بمعنى واحد .

فوسع له ذلك الباب حتى خرج منه (١) .  
 وأنسب إليه أيضاً [ شيئا ] (٢) بقدر الحبة ترسله في مدينة عظيمة من أعظم المدن ، فيأكل المدينة وكُلَّ من فيها ثم يقبل على نفسه فيأكلها وهو النار .  
 وأنسب إليه شيئا بقدر بزر (٣) الخشخاش (٤) يحمله الإنسان بين ثيابه مدة فينقلب حيوانا يتغذى (٥) بورق الشجر برهة ، ثم إنه يبني على نفسه قبابا مختلفة الألوان من أبيض وأصفر وأحمر بناء محكما متقناً ، فيقيم في ذلك البناء مدة من الزمان لا يتغذى (٦) بشيء [ البتة ] (٧) ، فينقلب في القبة طائرا له أجنحة يطير بها بعد أن كان دودا يمشي على بطنه ، فيفتح على (٨) نفسه باب القبة (٩) ، وذلك دود القز (١٠) .

- (١) يشير المؤلف رحمه الله إلى خلق الجنين في بطن أمه وانتقاله من طور إلى طور إلى حين وضعه وولادته ، وله أيضاً كلام بديع بليغ في هذا بحسن الوقوف عليه في مصنفه النافع مفتاح دار السعادة (٢/٥ - ٢٢) و (٢/١٨٣ - ٢٠٠) .
- (٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .
- (٣) في « ت » : « بز » ، وهو خطأ .
- (٤) بزر الخشخاش : البزر بفتح الباء وكسرها : الحب يُلقى في الأرض للإنبات .  
 والخشخاش : نبت حولي من الفصيلة الخشخاشية ، وهو أربعة أصناف : بستاني ومشور ومقرن وزبدي ، والكل منوم مخدر مبرد ، واحده خشخاشة . ينظر : اللسان والتاج والمعجم الوسيط في مادة (بزر) و (خشش) .
- (٥) في « د » و « ن » : « يفتذي » وكلاهما صحيح .
- (٦) في « د » و « ن » : « لا يفتذي » وكلاهما صحيح .
- (٧) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .
- (٨) في « ت » : « عن » .
- (٩) في الأصل : الصواعق (٣/٩٦١) : « باب القبة ويطير » .
- (١٠) ينظر : عجائب المخلوقات للقزويني (ص ٤٧٤ - ٤٧٥) وحياة الحيوان =

إلى أضعاف أضعاف ما ذكرناه مما يشاهد بالعيان<sup>(١)</sup> ، مما لو حكى لمن لم يره لعجب من عقل من حكاه له وقال : وهل يُصدق بهذا عاقل ؟ وضرورة العقل تدفع هذا ، وأقام الأدلة العقلية على استحالته ، فقال في النائم مثلا : القوى الحساسة أسباب<sup>(٢)</sup> الإدراك للأمور الوجودية وآلة لها ، فمن (لا يدرك)<sup>(٣)</sup> الأشياء مع وجودها [ ٥٥/ب ] واستجماعها ووفورها ، فلأن يتعذر عليه عدم إدراكها مع عدمها وبطلان أفعالها أولى وأحرى ، وهذا قياس أنت تجده أقوى من الأقيسة التي يعارض بها خير الأنبياء ، والحس والعيان يدفعه ، ومن له خبرة بموارد الأدلة وترتيب مقدماتها وله أدنى بيان يمكنه أن ينظم أدلة عقلية على استحالة كثير من الأمور المشاهدة المحسوسة ، وتكون مقدمات تلك الأدلة من جنس مقدمات الأدلة التي تُعارض<sup>(٤)</sup> بها النصوص أو أصح منها .

وأنسب إلى العقل وجود ما أخبرت به الرسل عن الله وصفاته وأفعاله وملائكته واليوم الآخر ، وثبوت هذه الأمور التي ذكرنا اليسير منها وما لم نذكره ولم يخطر لنا ببال أعجب من ذلك بكثير ، تجد تصديق العقل بما أخبرت به الرسل أقرب إليه من تصديقه بهذه الأمور ، ولولا المشاهدة لكذب بها .

$$= (٤٨٦/١ - ٤٨٨)$$

(١) في « ت » : « بالبيان » والمثبت من « د » و « ن » وهو موافق للأصل : الصواعق

(٣/٩٦١) .

(٢) في « ت » : « سبب » .

(٣) في « ت » : « لم يدرك » .

(٤) في « ن » : « يعارض » .

فيالله العجب كيف يستجيز العقل تكذيب ما أخبرت به الرسل بعد أن سمع ورأى وعان ما لولا الحس لأنكره غاية الإنكار ، ومن هاهنا قال من صح عقله وإيمانه : إن نسبة العقل [ إلى الوحي ] <sup>(١)</sup> (أدق وأقل) <sup>(٢)</sup> بكثير من نسبة مبادئ التمييز إلى العقل .

التاسع والعشرون <sup>(٣)</sup> : أن هؤلاء المعارضين بين العقل والوحي لا يمكنهم إثبات الصانع ، بل يلزم من قولهم نفيه بالكلية لزوما بينا ، ولا أن العالم مخلوق [ له ] <sup>(٤)</sup> ، ولا يمكنهم إقامة دليل على استحالة إلهين ، ولا إقامة دليل واحد على استحالة كون الصانع جسما ، ولا إثبات كونه عالما ولا قادرا ولا ربا .

ونقتصر <sup>(٥)</sup> من هذه الجملة على بيان عجزهم عن إثبات وجوده سبحانه وتعالى فضلا عن تنزيهه عن صفات كماله فنقول <sup>(٦)</sup> : المعارضون بين العقل والوحي <sup>(٧)</sup> في الأصل هم الزنادقة <sup>(٨)</sup> المنكرون للنبوات وحدوث العالم والمعاد .

ووافقتهم في هذا الأصل الجهمية المعطلة لصفات الرب تعالى وأفعاله .

[ الوجه التاسع والعشرون : بيان أن المعارضين بين العقل والنقل لا يستطيعون إثبات الخالق تعالى ، بل يلزم من قولهم نفيه بالكلية ]

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) في « ت » : « أقل وأدق » بالتقديم والتأخير .

(٣) هذا الوجه هو الستون في الأصل : الصواعق (٣/٩٦٢) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) في « ن » : « ويقتصر » .

(٦) في « د » و « ن » : « فيقول » .

(٧) في « ت » : « والنقل » .

(٨) تقدم تعريفهم ص (٢١٣) .

والطائفتان لم تثبت<sup>(١)</sup> للعالم صانعا البتة .  
فإن الصانع الذي أثبتوه وجوده مستحيل فضلا عن كونه واجب الوجود قديما .

أما زنادقة الفلاسفة فإنهم أثبتوا للعالم صانعا لفظا لا معنى ، ثم لبسوا على الناس وقالوا : إن العالم صنعه وفعله وخلقه ، وهو في الحقيقة عندهم غير مصنوع ولا مخلوق ولا مفعول ، ولا يمكن على أصلهم أن يكون العالم مخلوقا ولا مفعولا .

قال أبو حامد<sup>(٢)</sup> : « وذلك لثلاثة أوجه : وجه في الفاعل ووجه في الفعل ووجه في نسبة مشتركة بين الفعل والفاعل .

أما الذي في الفاعل فهو أنه لا بد أن يكون مريدا مختارا عالما بما يريد حين<sup>(٣)</sup> يكون فاعلا لما يريد .

والله تعالى عندهم ليس مريدا ، بل (لا صنعة)<sup>(٤)</sup> له أصلا ، وما يصدر عنه فيلزم<sup>(٥)</sup> لزوما ضروريا .

والثاني : أن العالم قديم [ عندهم ]<sup>(٦)</sup> والفعل هو الحادث .  
والثالث : أن الله تعالى واحد<sup>(٧)</sup> من كل وجه [ ٥٦ / أ ] والواحد عندهم

(١) في « ن » : « يثبت » .

(٢) يعني الغزالي ، وقد تقدمت ترجمته ص ( ١٥ ) .

(٣) في تهافت الفلاسفة (ص ١٣٤) : « حتى » .

(٤) في التهافت (ص ١٣٤) : « لا صفة » .

(٥) في التهافت (ص ١٣٤) : « فيلزم منه » .

(٦) ما بين المعقوفتين لا يوجد في التهافت .

(٧) في التهافت (ص ١٣٤) : « واحد عندهم » .

لا يصدر عنه<sup>(١)</sup> إلا واحد<sup>(٢)</sup> .

والعالم مركب من مختلفات فكيف يصدر عنه ؟

قال : ولنحقق وجه كل واحدٍ من هذه الوجوه الثلاثة مع حالهم<sup>(٣)</sup> في دفعه فنقول : الفاعل عبارة عن من يصدر عنه الفعل مع الإرادة للفعل على سبيل الاختيار ، مع<sup>(٤)</sup> العلم بالمراد .

وعندهم<sup>(٥)</sup> أن العالم مع الله كالمعلول مع<sup>(٦)</sup> العلة يلزم لزوماً ضرورياً لا يتصور من الله تعالى دفعه (لزوم الظل للشخص والنور للشمس)<sup>(٧)</sup> .

وليس هذا من الفعل في شيء ، بل من قال : إن السراج يفعل الضوء والشخص يفعل الظل فقد جاوز<sup>(٨)</sup> وتوسع في التجوز<sup>(٩)</sup> توسعاً خارجاً عن الحد واستعار اللفظ واكتفى<sup>(١٠)</sup> بوقوع المشاركة بين المستعار [ له والمستعار ]<sup>(١١)</sup> عنه<sup>(١٢)</sup> في وصف واحد .

(١) في التهافت (ص ١٣٤) : « منه » .

(٢) زاد في التهافت (ص ١٣٥) : « من كل وجه » .

(٣) في التهافت (ص ١٣٤) : « خيالهم » .

(٤) في التهافت (ص ١٣٥) : « ومع » بزيادة الواو .

(٥) في التهافت (ص ١٣٥) : « وعندكم » .

(٦) في التهافت (ص ١٣٥) : « من » .

(٧) في التهافت (ص ١٣٥) : « كلزوم الظل من الشخص والنور من الشمس » .

(٨) في التهافت (ص ١٣٥) : « تجوز » .

(٩) في « د » و « ن » : « الفجور » وصححت في هامش « د » كما هو مثبت .

(١٠) في التهافت (ص ١٣٥) : « اكتفاء » .

(١١) ما بين المعرفتين ساقط من « ت » .

(١٢) في التهافت (ص ١٣٥) : « منه » .

وهو أن الفاعل سبب على الجملة ، والسراج سبب للضوء ، والشمس سبب للنور ، والفاعل لم يسم فاعلا صانعا بمجرد<sup>(١)</sup> كونه سببا ، بل بكونه<sup>(٢)</sup> سببا على وجه<sup>(٣)</sup> الإرادة والاختيار .

حتى لو قال قائل : الجدار ليس بفاعل ، والحجر ليس بفاعل ، والجماد ليس بفاعل ، وإنما الفعل للحيوان لم (ينكر ذلك)<sup>(٤)</sup> ولم يكن قوله كذبا . وللحجر فعل عندهم (وهو الهوي إلى السفل)<sup>(٥)</sup> والميل إلى المركز .

كما أن للنار فعلا وهو التسخين وللحائط فعلا<sup>(٦)</sup> وهو الميل إلى المركز ووقوع الظل ، (لأن ذلك صادر عنه وهذا محال)<sup>(٧)</sup> .

قال : فإن قيل : كل موجود ليس (بواجب الوجود لذاته بل)<sup>(٨)</sup> هو موجود بغيره فإنما نسمي ذلك الشيء مفعولا ، ونسمي سببه فاعلا<sup>(٩)</sup> ولا نبالي كان السبب<sup>(١٠)</sup> فاعلا بالطبع أو<sup>(١١)</sup> بالإرادة .

(١) في التهافت (ص ١٣٥) : « لمجرد » .

(٢) في التهافت (ص ١٣٥) : « لكونه » .

(٣) زاد في التهافت (ص ١٣٥) : « مخصوص وهو وقوع الفعل منه على وجه » .

(٤) في التهافت (ص ١٣٥) : « ينكر عليه في ذلك » .

(٥) في التهافت (ص ١٣٥) : « وهو الهوي والثقل » .

(٦) في النسخ الخطية : « فعل » . والمثبت من التهافت (ص ١٣٥) وهو الصواب .

(٧) في التهافت (ص ١٣٥) : « فإن كل ذلك صادر منه وهو محال » .

(٨) في التهافت (ص ١٣٥) : « واجب الوجود بذاته وإنما » .

(٩) في « ت » : « فعلا » .

(١٠) في « د » و « ن » : « المسبب » .

(١١) في التهافت (ص ١٣٥) : « أم » .

كما أنكم لا تبالون أنه كان فاعلا بألة أو<sup>(١)</sup> بغير آلة ، بل الفعل جنس ينقسم<sup>(٢)</sup> إلى ما يقع بألة وإلى ما يقع بغير آلة ، (وكذلك هو جنس ينقسم<sup>(٣)</sup> إلى ما يقع بالطبع وإلى ما يقع بالاختيار .

بدليل أنا (لو قلنا)<sup>(٤)</sup> : « فعل بالطبع » لم يكن قولنا « فعل<sup>(٥)</sup> بالطبع » ضدا لقولنا « فعل » (ولا رفعا ولا نقضا)<sup>(٦)</sup> له .

بل كان بيانا لنوع الفعل (كما إذا قلنا « فعل » مباشرة بغير آلة له)<sup>(٧)</sup> لم يكن نقضا بل كان تنويحا وبيانا .

وإذا قلنا « فعل بالاختيار » لم يكن تكرارا<sup>(٨)</sup> بل كان بيانا لنوع الفعل ، كقولنا « فعل بألة » ، ولو كان قولنا : « فعل » يتضمن الإرادة وكانت الإرادة ثابتة<sup>(٩)</sup> للفعل من حيث إنه فعل .

لكان قولنا « فعل بالطبع » متناقضا ، كقولنا [ فعل ]<sup>(١٠)</sup> وما فعل .

(١) في التهافت (ص ١٣٥) : « أم » .

(٢) في التهافت (ص ١٣٥) : « وينقسم » .

(٣) في التهافت (ص ١٣٥) : « فكذلك هو جنس ، وينقسم » .

(٤) في التهافت (ص ١٣٥) : « إذا قلنا » .

(٥) لفظ : « فعل » لا يوجد في التهافت .

(٦) في التهافت (ص ١٣٥) : « ولا دفعا ونقضا » .

(٧) في التهافت (ص ١٣٥) : « كما أنا إذا قلنا فعل مباشرة من غير آلة » .

(٨) زاد في التهافت (ص ١٣٦) : « مثل قولنا : حيوان إنسان » .

(٩) في التهافت (ص ١٣٦) : « ذاتية » .

(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

قلنا : هذه التسمية فاسدة (فلا يجوز)<sup>(١)</sup> أن يسمى كل سبب بأي وجه<sup>(٢)</sup> كان فاعلا . ولا كل سبب<sup>(٣)</sup> مفعولا .  
(ولو كان ذلك ما صح)<sup>(٤)</sup> أن يقال : الجماد<sup>(٥)</sup> لا فعل له ، وإنما الفعل للحيوان .

وهذه من الكلمات<sup>(٦)</sup> المشهورة الصادقة ، فإن سمي الجماد فاعلا فبالاستعارة كما<sup>(٧)</sup> يسمى طالبا مريدا على سبيل المجاز .  
(إذ يقال)<sup>(٨)</sup> : الحجر يهوي لأنه يريد المركز ويطلبه [ ب / ٥٦ ] والطلب والإرادة حقيقة لا يتصور<sup>(٩)</sup> إلا مع العلم بالمراد المطلوب ، فلا يتصور<sup>(١٠)</sup> إلا من الحيوان .

وأما قولكم : إن قولنا « فعل » عام وينقسم إلى ما هو بالطبع وإلى ما هو بالإرادة<sup>(١١)</sup> غير مسلم ، وهو كقول

- 
- (١) في التهافت (ص ١٣٦) : « ولا يجوز » .
  - (٢) في « ت » : « فعل » بدل « وجه » .
  - (٣) في التهافت (ص ١٣٦) : « مسبب » .
  - (٤) في التهافت (ص ١٣٦) : « ولو كان كذلك لما صح » .
  - (٥) في « ت » : « الجهاد » . والمثبت هو الصواب .
  - (٦) في التهافت (ص ١٣٦) : « الكليات » .
  - (٧) في التهافت (ص ١٣٦) : « كما قد » .
  - (٨) في « ت » : « ويقال » .
  - (٩) في « ن » : « لا تتصور » ، وفي التهافت (ص ١٣٦) : « لا يتصوران » .
  - (١٠) في التهافت (ص ١٣٦) : « ولا يتصوران » .
  - (١١) زاد في التهافت (ص ١٣٦) : « فهو » .

القائل : قولنا : « أراد » عام وينقسم إلى من <sup>(١)</sup> يريد مع العلم بالمراد ، وإلى من يريد ولا يعلم ما يريد .

وهو فاسد ، إذ الإرادة تتضمن العلم بالضرورة ، وكذلك <sup>(٢)</sup> الفعل يتضمن الإرادة بالضرورة .

وأما قولكم : إن قولنا : « فَعَلَ بِالطَّبَعِ » ليس بنقص <sup>(٣)</sup> للأول فليس كذلك ، فإنه نقص <sup>(٤)</sup> له من حيث الحقيقة ، ولكنه <sup>(٥)</sup> لا يسبق إلى الفهم التناقض ، ولا يشتد نفور الطبع عنه <sup>(٦)</sup> فإنه لما (أن كان سببا موجبا) <sup>(٧)</sup> والفاعل أيضاً سبب ، سمي فعلا مجازا .

وإذا (قال) <sup>(٨)</sup> : « فعل بالاختيار » فهو تكرير على التحقيق كقوله : أراد وهو عالم بما أراد <sup>(٩)</sup> .

إلا أنه لما تصور أن يقال : « فعل » وهو مجاز ، ويقال : « فعل » وهو حقيقة ، لم تنفر الناس عن <sup>(١٠)</sup> قوله « فعل بالاختيار » ، وكان معناه فعل فعلا حقيقيا لا مجازيا .

(١) في « ت » : « ما من » .

(٢) في التهافت (ص ١٣٦) : « فكذاك » .

(٣) في « د » و « ن » : « بنقص » .

(٤) في « ن » : « نقص » .

(٥) في التهافت (ص ١٣٦) : « ولكن » .

(٦) زاد في التهافت (ص ١٣٦) : « لأنه يبقى مجازا » .

(٧) في التهافت (ص ١٣٦) : « كان سببا بوجه ما » .

(٨) في التهافت (ص ١٣٦) : « قيل » .

(٩) في التهافت (ص ١٣٦) : « أراد » .

(١٠) في « ت » : « من » .

كقول القائل : تكلم<sup>(١)</sup> بلسانه ونظر بعينه ، فإنه لما جاز أن يستعمل النظر في القلب مجازا والكلام في تحريك الرأس واليد<sup>(٢)</sup> مجازا<sup>(٣)</sup> لم يستقبح أن يقال : قال بلسانه ونظر بعينه ، ويكون معناه نفي احتمال المجاز ، فهذه منزلة<sup>(٤)</sup> القدم<sup>(٥)</sup> .

فإن قيل : تسمية الفعل<sup>(٦)</sup> فاعلا إنما يعرف<sup>(٧)</sup> من اللغة ، وقد ظهر في العقل ما يكون سببا للشيء ينقسم إلى ما يكون مريدا وإلى ما لا يكون ، فوقع<sup>(٨)</sup> النزاع في أن اسم الفاعل على كلا القسمين حقيقة أم لا<sup>(٩)</sup>؟ إذ العرب تقول<sup>(١٠)</sup> : النار تحرق والثلج يبرد والسيف يقطع<sup>(١١)</sup> ، والخبز يشبع ، والماء يروي<sup>(١٢)</sup> .

- 
- (١) في « ن » : « يكلم » .  
 (٢) زاد في التهافت (ص ١٣٦) : « حتى يقال : قال برأسه أي نعم » .  
 (٣) قوله : « مجازا » لا يوجد في التهافت .  
 (٤) في « د » و « ن » : « منزلة » .  
 (٥) زاد في التهافت (ص ١٣٧) : « فليتنبه لمحل الخداع هؤلاء الأغبياء » .  
 (٦) في التهافت (ص ١٣٧) : « الفاعل » .  
 (٧) في التهافت (ص ١٣٧) : « تعرف » .  
 (٨) في التهافت (ص ١٣٧) : « ووقع » .  
 (٩) زاد في التهافت (ص ١٣٧) : « ولا سبيل إلى إنكاره » .  
 (١٠) في « ن » : « يقول » .  
 (١١) في التهافت (ص ١٣٧) : « والسيف يقطع والثلج يبرد » بالتقديم والتأخير ، وزاد :  
 والسقمونيا تسهل .  
 (١٢) زاد في التهافت (ص ١٣٧) : « وقولنا يضرب معناه يفعل الضرب » .

(فقولنا « يقطع » معناه : يفعل القطع ، وقولنا « تحرق » معناه : تفعل (١) الإحراق) (٢) ، فإن قلت إن (٣) ذلك مجاز (فأنتم متحكمون) (٤) . قال : والجواب (أن ذلك طريق) (٥) المجاز ، وإنما الفعل الحقيقي ما يكون بالإرادة .

والدليل عليه أنا لو فرضنا حادثا توقف حصوله (٦) على أمرين ، أحدهما إرادي والآخر غير إرادي أضاف العقل الفعل إلى الإرادي . فكذا (٧) اللغة ، فإن من ألقى إنسانا في نار (٨) فمات يقال هو القاتل دون النار ، حتى إذا قيل ما قتله إلا فلان (كان صادقا) (٩) ، فإن كان اسم الفاعل (المريد وغير المرید) (١٠) على وجه واحد لا بطريق كون أحدهما أصلا (والآخر مستعارا) (١١) فَلَمْ يضاف القتل إلى المرید لغة وعرفا وعقلا ؟ مع أن

- 
- (١) في « ن » : « يفعل » .  
 (٢) في التهافت (ص ١٣٧) : « وقولنا تحرق معناه تفعل الإحراق ، وقولنا يقطع معناه يفعل القطع » بالتقديم والتأخير .  
 (٣) في التهافت (ص ١٣٧) : « إن كل » .  
 (٤) في التهافت (ص ١٣٧) : « كتتم متحكمين فيه من غير مستند » .  
 (٥) في التهافت (ص ١٣٧) : « أن كل ذلك بطريق » .  
 (٦) في التهافت (ص ١٣٧) : « في حصوله » .  
 (٧) في التهافت (ص ١٣٧) : « وكذا » .  
 (٨) في التهافت (ص ١٣٧) : « في النار » .  
 (٩) في « د » و « ت » : « كان صادقا » وفي التهافت (ص ١٣٧) : « صدق قائله » .  
 والمثبت من « ن » ولعله الصواب .  
 (١٠) في التهافت (ص ١٣٧) : « على المرید وعلى غير المرید » .  
 (١١) في التهافت (ص ١٣٧) : « وكون الآخر مستعارا منه » .

النار هي العلة القريبة (في العقل)<sup>(١)</sup> ، وكان الملقى لم يتعاط إلا الجمع بينه وبين النار ، ولكن لما كان الجمع (بالإرادة)<sup>(٢)</sup> وتأثير النار بغير إرادة سمي قاتلا ، ولم تسم<sup>(٣)</sup> النار قاتلة إلا (بمعنى الاستعارة)<sup>(٤)</sup> ، (فعلم أن الفاعل من يصدر الفعل)<sup>(٥)</sup> عن إرادته ، وإذا<sup>(٦)</sup> لم يكن الله مريدا عندهم ولا مختارا للفعل<sup>(٧)</sup> لم يكن صانعا ولا فاعلا إلا مجازا .

[ ٥٧/ أ ] فإن قيل : نحن نعني بكون الله فاعلا أنه سبب لوجود كل موجود سواه ، وأن العالم قوامه به ، ولولا وجود الباري لما تصور وجود العالم ، ولو قدر عدم الباري لانعدم العالم ، كما لو قدر عدم الشمس لانعدم الضوء ، فهذا ما نعنيه بكونه فاعلا ، فإن كان الخصم يأبى أن يسمى هذا المعنى فعلا فلا مشاحة في الأسماء بعد ظهور المعنى .

قلنا : غرضنا أن نبين<sup>(٨)</sup> أن هذا المعنى لا يسمى فعلا وصنعا ، وإنما المعنى بالفعل والصنع ما يصدر عن الإرادة حقيقة ، وقد نفيت حقيقة معنى الفعل ، ونطقتم بلفظه تجملا<sup>(٩)</sup> بالإسلام<sup>(١٠)</sup> ،

- (١) في التهافت (ص ١٣٧) : « من القتل » .
- (٢) في التهافت (ص ١٣٧) : « بينه وبين النار بالإرادة » .
- (٣) في « ت » : « تسمى » .
- (٤) في التهافت (ص ١٣٧) : « إلا بنوع من الاستعارة » .
- (٥) في التهافت (ص ١٣٧) : « فدل أن الفاعل من يصدر منه الفعل » .
- (٦) في التهافت (ص ١٣٧) : « فإذا » .
- (٧) في التهافت (ص ١٣٧) : « لفعل العالم » .
- (٨) في النسخ الخطية : « نسمى » وقد صوبت في الهامش في « د » و « ت » .
- (٩) في « ن » : « مجملا » .
- (١٠) في التهافت (ص ١٣٨) : « بالإسلاميين » .

ولا يتم<sup>(١)</sup> الدين بإطلاق (الألفاظ دون المعاني)<sup>(٢)</sup> ، فصرحوا بأن الله لا فعل له حتى يتضح أن معتقدكم مخالف لمذهب<sup>(٣)</sup> المسلمين ولا تلبسوا بقولكم<sup>(٤)</sup> إن الله صانع العالم<sup>(٥)</sup> ، فإن هذه لفظة أطلقتوها ونفيتها حقيقتها ، (ومقصود هذه)<sup>(٦)</sup> المسألة الكشف عن هذا التلبس فقط<sup>(٧)</sup> .  
ثم ساق الكلام<sup>(٨)</sup> .

إن أصولهم التي عارضوا بها الوحي تنفي وجود الصانع فضلا عن كونه صانعا للعالم بل تجعله ممتنع الوجود فضلا عن كونه واجب الوجود لأن الصفات التي وصفوه بها صفات معدوم ممتنع في العقل والخارج ، فلا العقل يتصوره إلا على سبيل الفرض الممتنع كما تفرض المستحيلات ، ولا يمكن في الخارج وجوده ، فإن ذاتا هي وجود مطلق لا ماهية لها سوى الوجود المطلق المجرد عن كل ماهية ولا صفة لها البتة ، ولا فيها معنيان متغايران في المفهوم ، ولا هي هذا العالم ولا صفة من صفاته ، ولا داخله

(١) في « ن » : « تم » .

(٢) في التهافت (ص ١٣٨) : « الألفاظ الفارغة عن المعاني » .

(٣) في التهافت (ص ١٣٨) : « لدين » .

(٤) قوله : « بقولكم » : لا يوجد في التهافت .

(٥) زاد في التهافت (ص ١٣٨) : « وأن العالم صنعه » .

(٦) في التهافت (ص ١٣٨) : « والمقصود من هذه » .

(٧) تهافت الفلاسفة (ص ١٣٤ - ١٣٨) .

(٨) وهو في بقية الرد على الفلاسفة ، وفيه إبطال كون العالم فعلا لله تعالى على أصلهم .

وكذا في استحالة كون العالم فعلا لله تعالى على أصلهم أيضاً . . .

انظر منه (ص ١٣٩ - ١٥٤) .

فيه ولا خارجة عنه ، ولا متصلة به ولا منفصلة عنه ، ولا محايثة<sup>(١)</sup> له ولا مباينة ، ولا فوقه ولا تحته ، ولا يمينه ولا يساره ، ولا ترى ولا يمكن أن ترى ، ولا تدرك شيئا ولا تدرك هي بشيء من الحواس ، ولا متحركة ولا ساكنة ، ولا توصف بغير السلوب والإضافات العدمية ، ولا تنعت بشيء من الأمور الثبوتية ، هي بامتناع الوجود أحق منها بإمكان الوجود ، فضلا عن وجوبه ، وتكليف العقل الاعتراف بوجود هذه الذات وجوبها كتكليفه الجمع بين النقيضين ، ومعلوم أن مثل هذه الذات لا تصلح لفعل ولا ربوبية ولا إلهية ، فأى ذات فرضت في الوجود فهي أكمل منها ، فالذي جعلوه واجب الوجود هو أعظم استحالة من كل ما يقدر مستحيلا فلا يكتر بعد هذا عليهم إنكارهم لصفاته كعلمه وقدرته وحياته وسمعه وبصره ، ولا إنكارهم لكلامه وتكليمه فضلا عن استوائه على عرشه ونزوله إلى سماء الدنيا ومجيئه وإتيانه وفرحه وحبه وغضبه ورضاه ، فمن هدم قواعد البيت من أصلها كان عليه هدم السقف والجدران [ ٥٧ / ب ] أهون ، ولهذا كان حقيقة قول هؤلاء القول بالدهر<sup>(٢)</sup> وإنكار الخالق بالكلية وقولهم : ﴿ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَحَيَاتُنَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ ﴾<sup>(٣)</sup> ، وإنما صانعوا المسلمين بألفاظ لا حقيقة لها ، واشتق إخوانهم الجهمية النفي والتعطيل من أصولهم فسدوا على أنفسهم طريق العلم بإثبات الخالق وتوحيده<sup>(٤)</sup> بمشاركتهم لهم في الأصل المذكور وإن باينوهم في بعض لوازمهم كإثباتهم كون الرب تعالى

(١) سبق بيان معناه ص ( ٧١ ) .

(٢) سبق التعريف بالدهرية ص ( ٤٣ ) .

(٣) سورة الجاثية آية ( ٢٤ ) .

(٤) في الأصل : الصواعق ( ٩٧٣ / ٣ ) : « وتوحيده » وكلاهما صحيح .

قادرا مريدا فاعلا بالاختيار ، وإثباتهم معاد الأبدان والنبوة ولكن لم يشبتوا ذلك على الوجه الذي جاءت به الرسل ولا نفوه نفي إخوانهم الملاحدة ، بل اشتقوا مذهبا بين المذهبين وسلكوا طريقا بين الطريقتين ، لا للملاحدة فيه وافقوا ولا للرسل اتبعوا ، ولهذا عظمت بهم البلية على الإسلام وأهله بانتسابهم إليه وظهورهم في مظهر ينصرون به الإسلام ، فلا للإسلام نصرورا ولا لأعدائه كسروا ، فمرة يقولون : هي أدلة لفظية معزولة عن إفادة العلم واليقين ، ومرة يقولون : هي مجازات واستعارات لا حقيقة لها عند العارفين ، ومرة يقولون : لا سبيل إلى تحكيمها والالتفات إليها وقد عارضها العقل وقواطع البراهين ، ومرة يقولون : أخبار آحاد فلا يحتج بها في المسائل القطعية التي يطلب منها اليقين ، فأرضيتم بذلك إخوانكم من الملاحدة أعداء الدين ، فهذه ثمرة عقولكم وحاصل معقولكم .

فعلى عقولكم العفاء فإنكم عاديتم المعقول والمنقولوا  
 وطلبتهم أمرا محالا وهو إدارك الهدى لا تتبعون<sup>(١)</sup> رسولا  
 وزعمتم أن العقول كفيلة بالحق أين العقل<sup>(٢)</sup> كان كفيلا  
 وهو الذي يقضي فينقض حكمه عقل ، ترون كليهما معقولوا  
 وتراه يجزم بالقضاء وبعد ذا يلقي لديه باطلا معلولا  
 لا يستقل العقل دون هداية بالوحي تأصيلا ولا تفصيلا  
 كالطرف دون النور ليس بمدرك حتى تراه بكرة وأصيلا

(١) في الأصل : الصواعق (٣/٩٧٨) : « لا تتبعون » .

(٢) في « د » و « ن » : « الحق » . والمثبت من « ت » وهو الموافق للأصل : الصواعق

وإذا<sup>(١)</sup> الظلام تلاطمت أمواجه وطمعت بالإبصار كنت محيلا  
 وإذا<sup>(٢)</sup> النبوة لم ينلك ضياؤها فالعقل لا يهديك قط سبيلا  
 نور النبوة مثل نور الشمس لد عين البصيرة فاتخذه دليلا  
 طرق الهدى مسدودة إلا على من أم هذا الوحي والتزيلا  
 فإذا عدلت عن الطريق تعمدا فاعلم بأنك ما أردت وصولا  
 يا طالبا درك الهدى بالعقل دو ن النقل لن تلقى<sup>(٣)</sup> لذلك دليلا  
 كم<sup>(٤)</sup> رام قبلك<sup>(٥)</sup> ذاك من متلدي<sup>(٦)</sup> حيران عاش مدى الزمان جهولا  
 ما زالت الشبهات تغزو قلبه حتى تشحط بينهن قتيلا  
 فتراه بالكُلِّيِّ والجزئي<sup>(٧)</sup> وال عرضي<sup>(٨)</sup> طول زمانه مشغولا

(١) في « ت » : « فإذا » .

(٢) في الأصل : الصواعق (٣/٩٧٩) : « فإذا » .

(٣) في « ن » : « يلقي » .

(٤) في « ت » : « فكم » .

(٥) في « ن » : « قتلك » .

(٦) في الأصل : الصواعق (٣/٩٧٩) : « متلذذ » ولعل الصواب ما أثبت من النسخ ،  
 يقال : تلذذ فلان : إذا تلفت يمينا وشمالا وتحير متبَلِّداً ، مأخوذ من لَدَيْدِي الوادي  
 أي جانيبه .

انظر : اللسان والتاج مادة (لدد) .

(٧) بعد هذا في « د » و « ن » وكذا في الأصل : الصواعق (٣/٩٨٠) : « والذاتي »  
 والمثبت من « ت » بحذف الكلمة المذكورة ، وهو الصواب ، وبزيادتها ينكسر البيت .

(٨) هذه مصطلحات منطقية : فالكلي هو اللفظ المفرد الذي يصلح لأن يشترك في معناه  
 أفراد كثيرة لوجود صفة أو مجموعة من الصفات في هذه الأفراد مثل « شجرة » =

فإذا أتاه الوحي لم يأذن<sup>(١)</sup> له ويقوم بين (يدي)<sup>(٢)</sup> عداه مثيلا  
ويقول تلك أدلة لفظية معزولة عن أن تكون<sup>(٣)</sup> دليلا  
[٥٨/أ] وإذا تمر عليها قال لها اذهبي نحو الجسم أو خذي التأويلا  
وإذا أبت إلا النزول عليه كـ ان لها القرى التحريف والتبديلا  
فيحل بالأعداء ما تلقاه من كيد يكون لحقها تعطيللا  
واضرب لهم مثلا بعميان خلوا في ظلمة لا يهتدون سبيلا  
فتصادموا بأكفهم وعصيتهم ضربا يدير رحى القتال طويلا  
حتى إذا ملوا القتال رأيتهم مشجوجا أو مفجوجا<sup>(٤)</sup> أو مقتولا

= و « كتاب » و « إنسان » ، وهي أسماء الأجناس والأنواع والمعاني الكلية العامة .  
وأما الجزئي : فهو ما يطلق على شيء واحد بعينه ، أو هو اللفظ المفرد الذي لا يصلح  
معناه لأن يشترك فيه أفراد كثيرة ، مثل « زيد » و « هذه الشجرة » و « هذا القرس » ،  
فإن المتصور من لفظ « زيد » شخص معين لا يشاركه غيره في كونه مفهوما من لفظ  
« زيد » .

ينظر : معيار العلم (ص ٤٤ - ٤٥) والبصائر النصيرية (ص ٣٤ - ٣٥) وشرح الغرة للرازي  
والصفوي (ص ٤١ ، ١٣٦) والمنطق التوجيهي (ص ١٣) .

والعرضي : قسم لألفاظ الكلليات الخمس ، وقد سبق ذكر ذلك وتفصيل القول فيه ص (٤٧) .

- (١) في النسخ الخطية : « ياوي » ، والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/٩٨٠) .
- (٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل : الصواعق (٣/٩٨٠) وبحذفه ينكسر البيت .
- (٣) في « ن » : « يكون » .
- (٤) الشج والشجة : الجراحة في الرأس خاصة ، ثم استعمل في غيره من الأعضاء .  
والفج في كلام العرب : التفريج بين شيئين .  
ينظر : لسان العرب وتاج العروس مادة (شجج) و (فجج) .

وتسامع العميان حتى أقبلوا للصلح فازداد الصباح عويلا<sup>(١)</sup> .  
يوضحه :

[ الوجه الثلاثون :  
الوجه الثلاثون<sup>(٢)</sup> : وهو<sup>(٣)</sup> أن الطرق التي سلكها هؤلاء المعارضون بين  
الوحي والعقل في إثبات الصانع هي بعينها تنفي وجوده لزوما ، فإن  
المعارضين صنفان : الفلاسفة والجهمية ، أما الفلاسفة فأثبتوا الصانع بطريق  
التركيب وهو أن الأجسام مركبة ، والمركب يفترق إلى أجزائه ، وكل مفترق  
ممكن ، والممكن لا بد له من وجود واجب ، ويستحيل الكثرة في ذات  
الواجب بوجه من الوجوه ، إذ يلزم تركيبه وافتقاره ، وذلك ينافي  
وجوبه ، وهذا هو غاية توحيدهم وبه أثبتوا الخالق على زعمهم ، ومعلوم  
أن هذا من أعظم الأدلة على نفي الخالق ، فإنه ينفي قدرته ومشيتته وعلمه  
وحياته ، إذ لو ثبت له هذه الصفات بزعمهم لكان مركبا ، والمركب مفترق  
إلى غيره فلا يكون واجبا بنفسه ، وفي هذه الشبهة<sup>(٤)</sup> من التلبس والتدليس  
والألفاظ المجملة والمعاني المشتبهة ما يطول وصفه ، وقد انتدب لإفسادها  
جنود الإسلام على اختلاف مذاهبهم ، فإن « المركب » لفظ مجمل يراد به ما  
ركبه غيره ، وما كان متفرقا فاجتمعت أجزاؤه وما يمكن تفريق بعضه من  
بعض ، والله تعالى منزه عن هذه التراكيب ، ويراد به في اصطلاح هؤلاء

(١) الظاهر أن هذه الآيات للمؤلف ابن القيم رحمه الله تعالى .

(٢) هذا الوجه هو الحادي والستون في الأصل : الصواعق (٣/٩٨١) .

(٣) في « د » و « ن » : « وهي » . والمثبت من « ت » كما هو في الأصل : الصواعق (٣/٩٨١) .

(٤) في « د » و « ن » : « الشبه » . والمثبت من « ت » ، وهو موافق للأصل : الصواعق (٣/٩٨٢) .

ما له ماهية خاصة يتميز بها عن سائر الماهيات ، وما له ذات وصفات بحيث تتميز<sup>(١)</sup> بعض صفاته من بعض ، وهذا ثابت للرب سبحانه وإنما سماه هؤلاء تركيباً على ما تقدم<sup>(٢)</sup> .

وكذلك لفظ « الافتقار » لفظ مجمل يراد به فقر الماهية إلى موجد غيرها يتحقق وجودها به ، والله سبحانه غني عن هذا الافتقار ، ويراد به أن الماهية مفتقرة في ذاتها ولا قوام لذاتها إلا بذاتها ، وأن الصفة لا تقوم بنفسها وإنما تقوم بالموصوف ، وهذا المعنى حق وإن سماه هؤلاء الملبسون فقراً<sup>(٣)</sup> وكذلك لفظ « الغير » فيه إجمال ، يراد بالغيرين ما جاز العلم بأحدهما دون الآخر ، وهذا المعنى حق في ذاته سبحانه وصفاته وإن [ ٥٨/ب ] سماها هؤلاء أغياراً<sup>(٤)</sup> ، فإن

(١) في « ت » : « يتميز » .

(٢) انظر ما سبق (٣٣٤) . وللمزيد في بيان هذا اللفظ المجمل وذكر معانيه وموقعه عند الفلاسفة والتكلمين والرد عليهم جميعاً ينظر : دره التعارض (١/٢٨٠) وما بعدها ، (٣/٤٠٢) وما بعدها ، (٥/١٤٥) وما بعدها ، وبيان تلبس الجهمية (١/٥٠٤ - ٥٠٧) والصفدية (١/١٠٤ - ١٠٦) (٢/٦١ - ٦٢) ، ومنهاج السنة (٢/١٦٤ ، ١٦٧) ومجموع الفتاوى (٥/٢٠٥ - ٢٠٦) وشرح الأصبهانية (ص ٥٠) وما بعدها ، والأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات (٣/١٠٣ - ٣١٣) .

(٣) لفظ « الافتقار » من الألفاظ المجملة كما ذكر المؤلف وبين إطلاقاته ، وللمزيد ينظر : بيان تلبس الجهمية (١/٥٠٩ - ٥١١) ومنهاج السنة (٢/١٦٦) ودره التعارض (١/٢٨٢) ، (٣/٤٠٥) ، والصفدية (١/١٠٦) ، وشرح الأصبهانية (ص ٥٤) والأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات (٣/٢٥٠) وما بعدها .

(٤) لفظ « الغير » من الألفاظ المجملة كما ذكر المؤلف وبين ما فيه ، وللمزيد ينظر : الصفدية (١/١٠٧) ومنهاج السنة (٢/١٦٦ ، ٥٤٢) وبيان تلبس الجهمية =

المخلوق<sup>(١)</sup> يعلم من الخالق صفة دون صفة ، وقد قال أعلم الخلق به : « لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك »<sup>(٢)</sup> ، وهذا لكثرة أسمائه وصفات كماله ونعوت جلاله ، وقال : « أعوذ برضاك من سخطك وأعوذ بعفوك من عقوبتك »<sup>(٣)</sup> ، والمستعاذ به غير المستعاذ منه .

والمقصود أن تسمية هذا تركيباً وافتقاراً وغيراً وضع وضعه هؤلاء ، وليس الشأن في الألفاظ إنما الشأن في المعاني .

وقولهم : إنه مفتقر إلى جزئه تليس ، فإن القديم الموصوف بالصفات اللازمة له يمتنع أن تفارقه صفاته ، وليست له حقيقة غير الذات الموصوفة حتى يقال : إن تلك الحقيقة مفتقرة إلى غيرها ، وإن سُميت تلك الصفة غيراً ، فالذات والصفات متلازمان لا يوجد أحدهما إلا مع الآخر .

وهذا التلازم لا يقتضي<sup>(٤)</sup> حاجة الذات والصفات إلى موجد أو جدها وفاعل فعلها ، والواجب بنفسه يمتنع أن يكون مفتقراً إلى ما هو خارج عن نفسه ، فأما أن لا يكون له [ صفة ]<sup>(٥)</sup> ولا ذات ولا يتميز منه أمر عن أمر فلا يلزم ذلك من وجوبه وكونه غنياً بنفسه عن كل ما سواه ، فقول الملبس

= (٥٠٨/١) وبغية المرتاد (ص٤٢٦) وشرح الأصبهانية (ص٥٢ - ٥٣) والأصول التي

بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات (٣/٢٤١) وما بعدها .

(١) في «د» و«ن» «المخلوقين» والمثبت من «ت» وهو الموافق للأصل : الصواعق (٣/٩٨٣) .

(٢) هذا جزء من حديث عائشة رضي الله عنها أخرجه مسلم وغيره ، وقد مضى ص

(٣٣١) تعليق (٢) .

(٣) هذا جزء من حديث عائشة رضي الله عنها أخرجه مسلم وغيره ، وقد مضى ص (٣٣١) .

(٤) في النسخ الخطية : « يقتضي » والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/٩٨٤) .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

إنه مفتقر إلى ذلك كقوله لو كان له ماهية لكان مفتقرا إلى ماهيته ، والله تعالى اسم للذات المتصفة بكمال العلم والقدرة والحياة والمشية وسائر صفات الكمال ، ليس اسما للذات مجردة عن الأوصاف والنعوت ، فكل ذات أكمل من هذه الذات ، تعالى الله تعالى عن قول الملحددين في أسمائه وصفاته علوا كبيرا .

والمقصود أن الطريق التي سلكها هؤلاء في إثبات الصانع هي أعظم الطرق في نفيه وإنكار وجوده ، ولذلك كان سالكوها لا يؤمنون بالله ولا ملائكته ولا كتبه ولا رسله ولا باليوم الآخر ، وإن صانع من صانع منهم لأهل الملل بالفاظ لا حاصل لها .

## فَصْلٌ

وأما المتكلمون فلما رأوا بطلان هذا الطريق عدلوا عنها إلى طريق الحركة والسكون<sup>(١)</sup> والاجتماع والافتراق<sup>(٢)</sup> وتمائل الأجسام وتركبها من الجواهر

[ بيان طريقة  
التكلمين في  
إثبات  
الصانع ]

(١) يقصدون بالحركة : الانتقال من حيز إلى حيز والتغير من حال إلى حال ، وبالسكون : ضد ذلك . ولهم في هذا الدليل تحبط في تقريره والاستدلال به طفحت به كتبهم وتصانيفهم مما جعل بعضهم يحكم عليه بالبطلان والخسران كالرازي والآمدي والأموي ، نقله عنهم شيخ الإسلام في درء التعارض (٣٠٨/٦) ونقضه في مواضع منه .

(٢) الاجتماع : وجود أشياء كثيرة يعمها معنى واحد ، والافتراق مقابله . وعرفه الجرجاني بأنه تقارب أجسام بعضها من بعض ، والافتراق : كون الجوهرين في حيزين بحيث يمكن التفاضل بينهما .  
معيار العلم (ص ٢٩٧) وتعرفات الجرجاني (ص ١٠ ، ٣٢) .  
وينظر : ضوابط المعرفة (٣٤١) .

المفردة<sup>(١)</sup> ، وأنها قابلة للحوادث ، وما يقبل الحوادث فهو حادث ، فالأجسام كلها حادثة ، فإذا يجب أن يكون لها محدث ليس بجسم ، فبنوا العلم بإثبات الصانع على حدوث الأجسام ، واستدلوا على حدوثها بأنها مستلزمة للحركة والسكون والاجتماع والافتراق<sup>(٢)</sup> ثم قالوا إن تلك أعراض ، والأعراض حادثة ، وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث ، واحتاجوا في هذه الطريق إلى إثبات الأعراض أولاً ، ثم إثبات لزومها للجسم ثانياً ، ثم إبطال حوادث لا أول لها ثالثاً ، ثم إلزام بطلان حوادث لا نهاية لها رابعاً عند فريق منهم ، وإلزام الفرق عند فريق آخر ، ثم إثبات الجوهر الفرد<sup>(٣)</sup> خامساً [ أ/٥٩ ] ثم إلزام كون العرض لا يبقى زمانين سادساً ، فيلزم حدوثه والجسم لا يخلو منه ، (وما لا يخلو)<sup>(٤)</sup> من الحوادث فهو حادث ، ثم إثبات تماثل الأجسام سابعاً ، فيصح على بعضها ما يصح على جميعها ، فعلمهم بإثبات الخالق سبحانه مبني على هذه الأمور (السبعة)<sup>(٥)</sup> ، فلزمهم من سلوك هذه الطريق إنكار كون الرب فاعلاً في الحقيقة ، وإن سموه فاعلاً بألستهم ، فإنه لا يقوم به عندهم فعل ، وفاعل بلا فعل كقائم بلا قيام ، وضارب بلا ضرب ، وعالم بلا علم ، وضم

(١) تقدم التعريف بالجواهر المفردة ص (٣١٩) .

(٢) قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في دره التعارض (٣٠٢/١ - ٣٠٣) : « .. وأما الاجتماع والافتراق فمبني على إثبات الجوهر الفرد ، فمن قال بإثباته قال : إن الجسم لا يخلو عن الأكوان الأربعة وهي الاجتماع والافتراق والحركة والسكون ، ومن لم يقل بإثباته لم يجعل الاجتماع من الأعراض الزائدة على ذات الجسم .. » .

(٣) تقدم تعريفه ص (٣١٩) .

(٤) في « د » : « وما لا تخلو » .

(٥) هكذا في النسخ الخطية : « السبعة » وفي الأصل : الصواعق (٣/٩٨٥) « الشنيعة » .

الجهمية إلى ذلك أنه لو قام به صفة لكان جسما ، ولو كان جسما لكان حادثا ، فيلزم من إثبات صفاته إنكار ذاته ، فعطلوا صفاته وأفعاله بالطريق التي أثبتوا بها وجوده ، فكانت أبلغ الطرق في تعطيل صفاته وأفعاله ، وعن هذه الطريق أنكروا علوه على عرشه ، وتكلمه بالقرآن ، وتكليمه لموسى ، ورؤيته بالأبصار في الآخرة ، ونزوله إلى سماء الدنيا كل ليلة ، وجيئه لفصل القضاء بين الخلائق ، وغضبه ذلك اليوم غضبا لم يغضب قبله مثله ، ولن يغضب بعده مثله ، وجميع ما وصف به نفسه من وصف ذاتي أو معنوي أو فعلي<sup>(١)</sup> ، فأنكروا وجهه الأعلى ، وأنكروا أن له يدين ، وأن له سمعا وبصرا وحياة ، وأنه يفعل شيئا حقيقة وإن سمي فاعلا ، فلم يستحق ذلك لفعل قام به ، بل فعله هو عين مفعوله .

وكذلك الطريق التي سلكوها في إثبات النبوة لم يشبوا بها نبوة في الحقيقة ، فإنهم بنوها على مجرد (خرق)<sup>(٢)</sup> العادة وهو مشترك بين النبي وغيره ،

(١) الوصف الذاتي هو اللازم لذات الباري جل وعلا المتعلق بها أزلا وأبدا لا ينفك عنها بحال ولا تعلق له بالمشيئة والاختيار ، كالحياة والعلم والقدرة مثلا .

والوصف المعنوي هو ما يمكن تصور الذات بدون تصوره ، وإن كان لازما للذات فلا يلزمها إلا إذا تصور معناها يقوم بالذات .

أما عند الأشاعرة هو الملازم لصفات المعاني السبع التي هي علل للصفات المعنوية فعندهم أن كونه تعالى قادرا لازم لصفة القدرة ، ومريدا لازم للإرادة ، وهكذا .

والوصف الفعلي هو المتعلق بمشيئته تعالى واختياره ، كالاستواء والنزول والمجيء مثلا .  
ينظر : درء التعارض (٣/٣٢٢ ، ٣٢٩) ومجموع الفتاوى (٦/٣١٧) ولوامع الأنوار البهية (١/١١٢) وشرح أم البراهين للسنوسي (ص ٣٢ - ٣٣) والإمام الخطابي ومنهجه في العقيدة (ص ١٤٧ - ١٤٨) .

(٢) في « ت » : « طريق » . والمثبت من « د » و « ن » وهو الصواب الموافق للأصل :  
الصواعق (٣/٩٨٧) .

وحاروا<sup>(١)</sup> في الفرق فلم يأتوا فيه بما يثلج الصدور ، مع أن النبوة التي أثبتوها لا ترجع إلى وصف وجودي ، بل هي تعلق الخطاب الأزلي بالنبى ، والتعلق عندهم أمر عدمي ، فعادت النبوة عندهم إلى أمر عدمي . وقد صرحوا بأنها لا ترجع إلى صفة ثبوتية قائمة بالنبى<sup>(٢)</sup> .

وأيضاً فحقيقة النبوة والرسالة إنباء الله لرسوله وأمره بتبليغ كلامه إلى عباده ، وعندهم أن الله لا يتكلم ولا يقوم به كلام .

وأما اليوم الآخر فإن جمهورهم بنوه على إثبات الجوهر الفرد<sup>(٣)</sup> ، وقالوا لا يتأتى التصديق بالمعاد إلا بإثباته ، وهو في الحقيقة باطل لا أصل له ، والمثبتون له يعترفون<sup>(٤)</sup> أن القول به في غاية الإشكال وأدلتة متعارضة ، وكثير منهم له قولان في إثباته ونفيه ، وسلكوا في تقرير المعاد ما خالفوا فيه جمهور العقلاء ولم يوافقوا ما جاءت به الأنبياء فقالوا : إن الله تعالى يعدم أجزاء العالم كلها حتى تصير عدما محضاً ثم يعيد المعدوم ويقلبه وجوداً ، حتى إنه يعيد زمنه بعينه وينشئه لا من مادة كما قالوا في المبدأ ، فجنوا على العقل والشرع ، وأغروا أعداء الشرع به ، وحالوا بينهم وبين تصديق الرسل . وأما البدء فإنهم قالوا : [ ٥٩/ب ] إن الله تعالى كان معطلاً في

(١) في «د» و«ن» : «وجاروا» . والمثبت من «ت» وهو الموافق للأصل : الصواعق (٩٨٧/٣) .

(٢) ينظر في الرد عليهم : شرح الأصبهانية (ص ٤٧١) وما بعدها ، ودرء التعارض (١٨٩/١ - ٩٠) ، (٤٠/٩ ، ٥٢ - ٥٣) والنبوات (ص ٥٨ - ٥٩) وما بعدها ، (ص ١٧٣ - ١٧٤) ، (٣٠٧ - ٣٠٩) (ص ٣٢٣ - ٣٢٤) ، (ص ٣٣٩ - ٣٤٠) .

(٣) سبق تعريفه ص (٣١٩) .

(٤) في الأصل : الصواعق (٩٨٧/٣) : «لا يعترفون» والمثبت هو الصواب .

الأزل ، والفعل غير ممكن ، مع قولهم كان قادرا عليه ، ثم صار فاعلا بعد أن لم يكن فاعلا من غير تجدد أمر أصلا ، وانقلب الفعل من الامتناع الذاتي إلى الإمكان الذاتي ، وذات الفاعل قبل الفعل ومع الفعل وبعد الفعل واحدة . فهذه غاية عقولهم التي عارضوا بها الوحي ، وهذه طرقهم العقلية التي لم يثبتوا بها ربا ولا رسالة ولا مبدأ ولا معادا .

الوجه الحادي والثلاثون<sup>(١)</sup> : أن معارضة الوحي بالعقل ميراث عن الشيخ أبي مرة<sup>(٢)</sup> فهو أول من عارض السمع بالعقل وقدمه عليه ، فإن الله سبحانه لما أمره بالسجود لآدم عارض أمره بقياس عقلي مركب من مقدمتين حليتين<sup>(٣)</sup> :

إحدهما قوله : ﴿ أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ ﴾<sup>(٤)</sup> فهذه هي الصغرى ، والكبرى محذوفة تقديرها : والفاضل لا يسجد للمفضول ، وذكر مستند المقدمة الأولى ،

[ الوجه  
الحادي  
والثلاثون :  
بيان أن  
معارضة  
الوحي  
بالعقل  
ميراث عن  
إبليس ]

(١) هذا الوجه هو الثامن والستون في الأصل : الصواعق (٣/٩٩٨) .

(٢) هذه أشهر كنى عدو الله إبليس ، وهي أيضاً كنية فرعون لعنهما الله تعالى ، والمقصود هنا الأول .

ينظر : ثمار القلوب للثعالبي (١/٣٩٢) ، (٢/٩٨٩) ، والمرصع لابن الأثير (ص٢٦٨) .  
القياس الحملّي : أحد أنواع القياس والحجج ، ويسمى قياسا « اقترايا » و « جزميا » ، وهو مركب من مقدمتين « قضيتين حليتين ونتيجة » وهو ما يعبر عنه بالحد الأصغر (مقدمة صغرى) والحد الأكبر (مقدمة كبرى) ، ونتيجة وهو المطلوب عن طريق القياس .  
مثاله : كل جسم مؤلف (مقدمة صغرى) ، وكل مؤلف حادث (مقدمة كبرى) . فكل جسم حادث (النتيجة) وهي القضية المطلوبة .

(٣) ينظر : معيار العلم (ص١١٢) وما بعدها ، والمنطق السيوني (٧٠ - ٧١) وضوابط المعرفة (ص٢٢٨ - ٢٣١) والمنطق التوجيهي (ص٧٧ - ٧٨) .

(٤) سورة الأعراف آية (١٢) وسورة ص آية (٧٦) .

وهو أيضاً قياس حملي حذف إحدى مقدمتيه فقال : ﴿ خَلَقْنِي مِنْ نَّارٍ وَخَلَقْتُ مِنْ طِينٍ ﴾ (١) .

والمقدمة الثانية كأنها (٢) معلومة ، أي : ومن خلق من نار خير (٣) ممن خُلق من طين . فهما قياسان متداخلان ، وهذه يسميها المنطقيون : الأقيسة المتداخلة (٤) فالقياس الأول هكذا : أنا خير منه ، وخير المخلوقين لا يسجد لمن هو دونه . وهذا من الشكل الأول . والقياس الثاني هكذا : خلقتني من نار وخلقته من طين ، والمخلوق من النار خير من المخلوق من الطين . فنتيجة هذا القياس العقلي : أنا خير منه ، ونتيجة الأول : فلا ينبغي أن أسجد له .

وأنت إذا تأملت مادة هذا القياس وصورته رأيت أنه أقوى من كثير من قياساتهم التي عارضوا بها الوحي ، والكل باطل .

وقد اعتذر أتباع الشيخ (٥) بأعذار :

منها : أنه لما تعارض عنده العقل والنقل قدم العقل .

ومنها : أن الخطاب بصيغة الضمير في قوله : ﴿ أَسْجُدُوا ﴾ (لا عموم) (٦)

له ، فإن الضمائر ليست من صيغ العموم .

ومنها : أنه وإن كان اللفظ عاما فإنه خصه بالقياس المذكور .

[ اعتذارات  
أتباع إبليس  
لإبائه  
وعصيانه ]

[ الاعتذار  
الأول ]

[ الاعتذار  
الثاني ]

[ الاعتذار  
الثالث ]

(١) سورة الأعراف آية (١٢) وسورة ص آية (٧٦) .

(٢) في النسخ الخطية : « كلها » والمثبت من الأصل : الصواعق (٩٩٩/٣) ولعله الصواب

(٣) في الأصل : الصواعق (٩٩٩/٣) : « أفضل » .

(٤) انظر : شرح الآيات البيئات (ص ١٥٧) وضوابط المعرفة (ص ١٧٣) .

(٥) يعني عدو الله إبليس لعنة الله عليه .

(٦) في « د » و « ن » : « ولا عموم » .

ومنها : أنه لم يعتقد أن الأمر للوجوب ، بل حمله على الاستحباب لأنه المتيقن ، أو على الرجحان دفعا للاشتراك والمجاز .

[ الاعتذار  
السابع ]

ومنها : أنه حمله على التراخي ولم يحمله على الفور .  
ومنها : أنه صان جناب الرب أن يسجد لغيره ، ورأى أنه لا يليق به السجود لسواه .

[ الاعتذار  
الخامس ]

[ الاعتذار  
السادس ]

وبالله تأمل هذه التأويلات وقابل بينها وبين كثير من التأويلات التي يذكرها كثير من الناس ، وفي بني آدم من يصبو رأي إبليس وقياسه ، ولهم في ذلك تصانيف<sup>(١)</sup> ، وكان بشار بن برد<sup>(٢)</sup> الأعمى الشاعر على هذا المذهب<sup>(٣)</sup> ، ولهذا يقول في قصيدته :

(١) ممن وقتت عليه يذهب إلى تصويب رأي إبليس لعنه الله تعالى : أحمد بن محمد الغزالي ت (٥٢٠) ، أخو أبي حامد الغزالي ، فقد قال ابن الجوزي في ترجمته من كتاب المتظم (٢٣٩/١٧) - بعد أن ساق بعض طاماته وجهالاته - : « وكان أحمد الغزالي يتعصب لإبليس ويعذره ، حتى قال يوما : لم يدر ذاك المسكين أن أظافر القضاء إذا حكت أدمت وقسي القدر إذا رمت أصمت ثم أنشد :

وكنا وليلى في صعود من الهوى فلما توافينا ثبت وزلت  
إلى آخر ما ذكر فيه من مثالب ومعائب .

(٢) هو بشار بن برد بن بهمن وقيل ابن يرجوخ ، أبو معاذ الملقب بالمرعث مولى بني عَقِيل ، أصله من طخارستان غربي نهر جيحون ، من شعراء مخصرمي الدولتين الأموية والعباسية ، وأول الشعراء المحدثين المولدين ، ولد أعمى سنة (٩٦) تقريبا بالبصرة وبها نشأ واشتهر ، اتهم بالزندقة فقتله الخليفة المهدي سنة (١٦٧) أو في التي تليها .  
طبقات الشعراء لابن المعتز (ص ٢١ - ٣١) وتاريخ بغداد (٧/ ١١٢ - ١١٨) ووفيات الأعيان (١/ ٢٧١ - ٢٧٤) ومعاهد التنصيص (١/ ٢٨٩ - ٣٠٤) .

(٣) ينظر : البيان والتبيين (١/ ١٦ ، ٢٧) والكامل للمبرد (٣/ ١١١) وأمالي المرتضى (١/ ١٣٨) ووفيات الأعيان (١/ ٢٧٣) والوافي بالوفيات (١٠/ ١٣٩) ونكت =

الأرض مظلمة (سوداء قائمة) (١) والنار معبودة مذ كانت النار (٢) .  
ولما علم الشيخ (٣) أنه قد أصيب من معارضة الوحي بالعقل وعلم أنه لا شيء أبلغ من مناقضة الوحي والشرع وإبطاله [ ٦٠/أ ] من معارضته بالعقول أوحى إلى تلامذته وإخوانه من الشبهات الخالية ما يعارضون به

= الهميان (ص ١٢٧) وتمام المتن (ص ١١١) والبداية والنهاية (١٥٠/١٠) وإغائة اللفهان (٣٤٢/٢) ولسان الميزان (١٥/٢) ومصائب الإنسان لابن مفلح (ص ١٨٠) وخزانة الأدب (٢٣٠/٣ - ٢٣١) .

(١) الذي في الديوان (٧٨/٤) : « النار مشرقة » ، وعند ابن القيم في الإغائة (٣٤٢/٢) : « الأرض سافلة سوداء مظلمة » .

(٢) الديوان (٧٨/٤) ، ومن نسب هذا البيت لبشار : الجاحظ في البيان والتبيين (١٦/١) وعنه الأصفهاني في الأغاني (٩٩١/٣) وابن نباتة المصري في سرح العيون (ص ٣٠٠) والعباسي في معاهد التنصيص (٢٩٧/١) ، وذكره ابن خلكان في الوفيات (٢٧٣/١) والصفدي في الوافي (١٣٨/١٠) وابن كثير في البداية والنهاية (١٥٠/١٠) وابن حجر في اللسان (١٥/٢) وابن مفلح في مصائب الإنسان (ص ١٨٠) والبغدادي في الخزانة (٢٣١/٣) .

وقد سُقت هذا توثيقاً لما قاله المؤلف ابن القيم ورداً على جامع ديوان بشار وشارحه الشيخ محمد الطاهر بن عاشور الذي أنكر نسبة هذا البيت مع أبيات أخرى في هذا المعنى لبشار ، مدّعياً أنها من وضع أعدائه عليه ، ولم يسق حجة أو أتى بدليل على صحة هذا الإنكار . راجع الديوان (٧٨/٤) .

يل قد صحح من قول بشار إضافة إلى البيت المذكور قوله :

إبليس خبير من أبيكم آدم فتبتهوا يا معشر الفجار  
إبليس من نار وآدم طينة والأرض لا تسموا سمو النار  
انظر : رسالة الغفران للمعري (ص ٣١٠) مع اختلاف في بعض الألفاظ ، وهما في بعض المصادر السابقة .

(٣) يعني عدو الله إبليس لعنة الله عليه .

الوحي ، وأوهم أصحابه أنها قواطع عقلية ، وقال : إن قدمتم النقل عليها فسدت عقولكم . ﴿ وَإِنَّ الشَّيْطَانَ لِيُوحِيَ إِلَىٰ آوِيَاتِهِمْ لِيُجَدِّلُوَكُمْ وَإِن أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمَشْرُكُونَ ﴾ (١) وقال تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطَانِ الْإِنسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ \* وَلِتَصْغَىٰ إِلَيْهِ أَقِيعَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا مَا هُمْ مُقْتَرِفُونَ \* أَفَعَبَّرَ اللَّهُ أَجْنَاسَهُمْ لَمْ تَكُونُوا لِكَلِمَةٍ إِلَّا كَانُوا عَلَيْهَا وَاللَّذِينَ آمَنُوا أَتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حِينَ كَانُوا سَوِيًّا وَلَئِنِ اتَّخَذُوا آلِهَةً مِّن دُونِ اللَّهِ فَذَرْهُمْ حَتَّىٰ يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي فِيهِ يُصْعَقُونَ فِيهَا لَهُمْ أُنُوفٌ وَسِنَّوَةٌ قُلْ إِنَّمَا يُوْحَىٰ لِي نُذَيِّرَكُمْ وَلَسِي بِمُؤْتَمِرٍ لَهُمْ إِنِّي أَطِيعُ اللَّهَ وَالرَّسُولَ ﴾ (٢)

الوجه الثاني والثلاثون (٣) : في بيان فساد معقول الشيخ (٤) الذي عارض به الوحي وذلك من وجوه :

أحدها : أنه قياس في مقابلة النص ، والقياس إذا صادم النص وقابله كان قياسا باطلا ، ويُسمى قياسا إبليسياً ، فإنه يتضمن معارضة الحق بالباطل ، ولهذا كانت عقوبته أن أفسد عليه عقله ودينه وآخرته ، وقد بينا فيما تقدم أنه ما عارض أحد الوحي بعقله إلا أفسد الله عليه عقله حتى يقول ما يضحك منه العقلاء .

[ الوجه  
الثاني  
والثلاثون  
بيان فساد  
معقول إبليس  
في معارضته  
وعصيانه لربه  
من وجوه ]  
[ الوجه  
الأول ]

(١) سورة الأنعام آية (١٢١) .

(٢) سورة الأنعام الآيات (١١٢ - ١١٧) .

(٣) هذا الوجه هو التاسع والستون في الأصل : الصواعق (٣/١٠٠٢) .

(٤) يعني إبليس لعنه الله تعالى .

الثاني : أن قوله : ﴿ أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ ﴾ كذب ، ومستنده في ذلك باطل ، فإنه لا يلزم من تفضيل مادة على مادة تفضيل المخلوق منها على المخلوق من الأخرى ، فإن الله سبحانه يخلق من المادة المفضولة ما هو أفضل من المخلوق من غيرها ، وهذا من كمال قدرته ، فإن محمداً ﷺ وإبراهيم وموسى وعيسى ونوحا والرسل عليهم الصلاة والسلام أفضل من الملائكة . ومذهب أهل السنة أن صالحى البشر أفضل من الملائكة<sup>(١)</sup> ، وإن كانت

[ الوجه  
الثاني ]

[ مسألة  
المفاضلة بين  
الملائكة  
وصالحى  
البشر ]

(١) مسألة المفاضلة بين الملائكة والأنبياء عليهم الصلاة والسلام خاصة ، وبينهم وبين صالحى البشر من المسائل المختلف فيها ، والجمهور من أهل السنة والجماعة على أن الأنبياء والأولياء وغيرهم من صالحى البشر أفضل من الملائكة ، قال شيخ الإسلام : « وهذا هو المشهور عند المتسبين إلى السنة وأصحاب الأئمة الأربعة وغيرهم » . مجموع الفتاوى (٣٤٤/٤) .

وفضّل رحمه الله تعالى في موضع آخر « بأن صالحى البشر أفضل باعتبار كمال النهاية والملائكة أفضل باعتبار البداية ، فإن الملائكة الآن في الرفيق الأعلى منزّهين عما يلابسه بنو آدم ، مستغرقون في عبادة الرب ، ولا ريب أن هذه الأحوال الآن أكمل من أحوال البشر ، وأما يوم القيامة بعد دخول الجنة فيصير صالحو البشر أكمل من حال الملائكة » . مجموع الفتاوى (٣٤٣/٤) .

قال ابن القيم في البدائع (١٦٣/٣) : « وبهذا التفصيل يتبين سر التفضيل وتتفق أدلة الفريقين ويصالح كل منهم على حقه » .

قلت : وما يشهد لهذا ما أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٣٤٥٤/١٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : « أتعجبون من منزلة الملائكة من الله ؟ والذي نفسي بيده لمنزلة العبد المؤمن عند الله يوم القيامة أعظم من منزلة ملك ، واقروا إن شئتم : ﴿ إِنَّكَ الْبَرُّ أَمَّنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِّ ﴾ إلى غير هذا النص من آثار أخرى وإن كان في بعضها مقال وكلام .

وفي مجموع الفتاوى (٣٥٠/٤ - ٣٩٢) مزيد بسط للمسألة .  
وينظر أيضاً : مقالات الإسلاميين (١/١٢٠ ، ٢/٢٩٦) (١٢٦/٢) والمنهاج في =

مادتهم نورا ومادة البشر ترابا .

فالتفضيل ليس بالمواد والأصول ، ولهذا كان العبيد والموالي الذين آمنوا بالله ورسوله خيرا وأفضل عند الله ممن ليس مثلهم من قريش وبني هاشم .

وهذه المعارضة الإبليسية صارت ميراثا في أتباعه في التقديم بالأصول والأنساب على الإيمان والتقوى ، وهي التي أبطلها الله تعالى بقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَىٰكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ (١) .

وقال النبي ﷺ : « إن الله وضع عنكم عبية (٢) الجاهلية

= شعب الإيمان (١/٣٠٩ - ٣١٦) وشرح أصول الاعتقاد (٧/١٣٠٨ - ١٣٠٩) وأصول الدين (ص ١٦٦ - ١٦٧) و(٢٩٥ - ٢٩٦) والفصل (٥/١٢٥) وما بعدها ، والمحل (١/١٣ - ١٤) والجامع لشعب الإيمان (١/٤٢١ - ٤٤٦) وتاريخ ابن عساکر (٩/٣٠٣ - ٣٠٤) والمواقف (ص ٣٦٧ - ٣٧٠) وبدائع الفوائد (١/٦٦) و(٣/١٦٣) وما سيأتي هنا عند المؤلف ص ( ) وطريق الهجرتين (ص ٢١٧) والبداية والنهاية (١/٥٤) وشرح الطحاوية (٢/٤١٠ - ٤٢٣) وفتح الباري (١٣/٣٨٦ - ٣٨٨) ولوامع الأنوار البهية (٢/٣٩٨ - ٤٠٠) وروح المعاني للألوسي (٣٠/٢٠٧) عند تفسير الآية المذكورة .

(١) سورة الحجرات آية (١٣) .

(٢) العيبة : الكبر والنخوة ، يريد بهذا القول ما كان عليه أهل الجاهلية من التفاخر بالأنساب والتباهي بها ، وفيها لغة أخرى وهي العيبة بالكسر ، وأصله مهموز من العبه ، وهو الحمل الثقيل ، ولكن الهمزة قد تركت فيه كالبربة والذرية ، قال الشنفرى :

خلف العيباء علي وولي أنا بالعيباء له مستقل

غريب الحديث للخطابي (١/٢٩٠) . والبيت في ديوان الشنفرى (ص ٨٥) .

وانظر النهاية لابن الأثير (٣/١٦٩) .

وفخرها بالآباء ، الناس مؤمن تقي وفاجر شقي « (١) .  
وقال ﷺ : « لا فضل لعربي على عجمي ، ولا لعجمي على عربي ، ولا لأبيض على أسود ، ولا لأسود على أبيض إلا بالتقوى ، الناس من آدم وآدم من تراب » (٢) .

فانظر إلى سريان [ ٦٠ / ب ] هذه النكتة الإبلية في نفوس أكثر الناس من تفضيلهم بمجرد الأنساب والأصول .

الثالث : أن ظنه أن النار خير من التراب باطل ، مستنده ما فيها من الإضاءة والخفة ، وما في التراب من الثقل والظلمة ، ونسي الشيخ (٣) ما في النار من الطيش والخفة ، وطلب العلو والإفساد بالطبع ، حتى لو وقع منها شواظ بقدر الحبة في مدينة عظيمة لأفسدها كلها ومن فيها ، بل التراب خير من النار وأفضل من وجوه متعددة :

[ الوجه الثالث ]

[ بيان أن التراب أفضل من النار من وجوه ]

(١) هو جزء من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، أخرجه أبو داود في الأدب ح ٥١١٦ (٣٢٩ / ٥ - ٣٤٠) والترمذي في المناقب ح ٣٩٥٥ و ٣٩٥٦ (٧٣٤ / ٥ - ٧٣٥) وأحمد في المسند (٢ / ٣٦١ ، ٥٢٣ - ٥٢٤) وابن منده في التوحيد ح ١١٢ (١ / ٢٦١ - ٢٦٢) وقال عقبه : « هذا حديث مشهور عن هشام متصل صحيح » ، وقال الترمذي في الموضع الثاني : « وهذا أصح عندنا من الحديث الأول » . وقد صححه شيخ الإسلام في الاقتضاء (١ / ٢١٦ ، ٢٦٣) وأحمد شاکر في تعليقه على المسند ح ٨٧٢١ (١٦ / ٣٠٠) والألباني في صحيح الجامع ح ١٧٨٧ (١ / ٣٦٧ - ٣٦٨) وفي غاية المرام ح ٣١٢ (ص ١٩٠) .

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٥ / ٤١١) بسند صحيح وأبو نعيم في الحلية (٣ / ١٠٠) ، وقد حكم شيخ الإسلام في الاقتضاء (١ / ٣٦٣) على إسناده بالصحة . وانظر : غاية المرام للألباني ح ٣١٣ (ص ١٩٠) .

(٣) يعني إبليس لعنه الله تعالى .

- [ الوجه الأول ]  
 منها : أن طبعه السكون والرزانة ، والنار بخلافه .
- [ الوجه الثاني ]  
 ومنها : أنه مادة الحيوان والنبات والأقوات ، والنار بخلافه .
- [ الوجه الثالث ]  
 ومنها : أنه لا يمكن أحدا أن يعيش بدونه ودون ما خلق منه البتة ، ويمكنه أن يعيش بُرْهة بلا نار ، قالت عائشة : « كان يمر (١) بنا [ الشهر ] (٢) والشهران ما يوقد في بيوتنا نار أو ما نرى نارا » ، قال لها عروة (٣) : « فما يُعيشكم ؟ » قالت : « الأسودان : التمر والماء » (٤) .
- [ الوجه الرابع ]  
 ومنها : أن الأرض تؤدي إليك بما فيها من البركة أضعاف أضعاف ما تودعه من الحب والنوى ، وتربيه لك وتغذيه وتنميه ، والنار تفسده عليك وتمحق بركته .
- [ الوجه الخامس ]  
 ومنها : أن الأرض مهبطٌ وحي الله ومسكن رسله وأنبيائه وأوليائه ، وكفاتهم (٥) أحياء وأمواتا ، والنار مسكن أعدائه ومأواهم .
- [ الوجه السادس ]  
 ومنها : أن في الأرض بيته الذي جعله إماما للناس وقياما لهم ، وجعل حجه محطا لأوزارهم ومكفرا لسيئاتهم ، وجالبا لهم مصالح معاشهم ومعادهم .

(١) في « ن » : « تمر » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) هو ابن أختها أسماء رضي الله عنهم جميعا ، وقد تقدمت ترجمته ص ( ٢٦ ) .

(٤) أخرجه البخاري في الهبة وفضلها ح ٢٥٦٧ (ص ٥١٠) وفي الرقاق (مختصرا ومطولا) ح ٦٤٥٨ ، ٦٤٥٩ ، ومسلم في الزهد والرقاق ح ٢٦ ، ٢٨ (مختصرا ومطولا) (٤) / ٢٢٨٢ - ٢٢٨٣ .

(٥) الكفت : الضم والقبض والجمع ، قال تعالى : ﴿ آتَى جَمَلٍ الْأَرْضَ كِفَاتًا \* أَحْيَاءَ وَأَمْوَاتًا ﴾ أي تجمع الناس أحياءهم وأمواتهم ، فالأحياء على ظهرها والأموات في بطنها .  
 انظر : مفردات الراغب وعمدة الحفاظ للسمين الحلبي كلاهما في مادة (كفت) .

[ الوجه  
السابع ]

ومنها : أن النار طبعها العلو والفساد ، والله لا يحب المستكبرين ولا يحب المفسدين ، والأرض طبعها الخشوع والإخبات<sup>(١)</sup> والله يحب المخبتين الخاشعين ، وقد ظهر [ هذا ]<sup>(٢)</sup> بخلق إبراهيم ومحمد وموسى وعيسى والرسل من المادة الأرضية ، وخلق إبليس وجنوده من المادة النارية ، نعم وخلق من المادة الأرضية الكفار والمشركون ، ومن المادة النارية صالحو الجن ، ولكن ليس في هؤلاء مثل إبليس ، وليس في أولئك مثل الرسل ، فمعلم الخير من المادة الأرضية ومعلم الشر من المادة النارية .

[ الوجه  
الثامن ]

ومنها : أن النار لا تقوم بنفسها ، بل لا بد لها من محل تقوم به لا تستغني عنه ، وهي محتاجة إلى المادة الترابية في قوامها وتأثيرها ، والأرض قائمة بنفسها لا تحتاج إلى محل تقوم به ، ولا تفتقر في قوامها ونفعها إلى النار ومنها : أن التراب يفسد صورة النار ويبطلها ويقهرها وإن علت عليه . ومنها : أن الرحمة<sup>(٣)</sup> تنزل على الأرض وتحيا بها وتخرج زيتها وأقواتها وتشكر ربها ، وتنزل على النار فتأبأها وتطفئها وتمحوها وتذهب بها ، فينبأ

[ الوجه  
التاسع ][ الوجه  
العاشر ]

(١) الإخبات : اللين والتواضع والاطمئنان ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَأَخْبَتُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَيَنْشُرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ وقوله : ﴿ فَتَخَيَّتْ لَهُمُ قُلُوبُهُمْ ﴾ على هذه المعاني .

انظر المصدرين السابقين مادة (خبت) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) يعني الغيث والمطر ، وهذا من معاني الرحمة ، كما فُسر به قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا أَدْنَا لِلنَّاسِ رَحْمَةً مِنَّا بَعْدَ صَرْوَةٍ مَسَّتْهُمْ ﴾ الآية (٢١) من سورة يونس .

قال الحافظ ابن كثير في تفسيره عند هذه الآية (٤٢٧/٢) : « يجبر تعالى أنه إذا أذاق الناس رحمة من بعد ضراء مستهم كالرخاء بعد الشدة ، والخصب بعد الجذب ، والمطر بعد القحط ونحو ذلك .. » .

وقال الزبيدي في التاج مادة (رحم) : « وسمي الغيث رحمة لأنه برحمته من السماء .. »

وبين الرحمة معاداة ، وبين الأرض وبين الرحمة موالة .  
ومنها : أن النار تطفى عند التكبير<sup>(١)</sup> وتضمحل عند ذكر الرب .  
ولهذا يهرب المخلوق منها عند الأذان<sup>(٢)</sup> [ ١/٦١ ] حتى لا يسمعه .  
والأرض تبتهج بذلك وتفرح به وتشهد به لصاحبه يوم القيامة<sup>(٣)</sup> .

(١) لعله يشير إلى حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ﷺ :  
« إذا رأيتم الحريق فكبروا فإن التكبير يطفئه » .

أخرجه ابن السني في عمل اليوم والليلة ح ٢٩٤ - ٢٩٧ (ص ١٤٥ - ١٤٦) والعقيلي في  
الضعفاء الكبير (٢/٢٩٦) ، وسنده ضعيف ، آفته القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص  
ابن عاصم العمري ، متروك وقد رماه أحمد بالكذب كما في العلل رواية ابنه عبد الله رقم  
١٣٨٥ (٢/١٩٨) وبحر الدم رقم ٨٣٣ (ص ٣٤٦) ، وقال فيه : « أف أف ليس بشيء »  
كما في العلل رقم ٢٣٥ (٢/٣١) ، وأشار شيخ الإسلام في الكلم الطيب رقم ٢٢١  
(ص ١١٤) إلى تضعيفه ، وكذا الألباني في ضعيف الجامع رقم ٥٠٣ (ص ٧٢) . وينظر  
تقريب التهذيب (ص ٣٨٦) .

(٢) إشارة إلى حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « إذا نودي للصلاة  
أدبر الشيطان وله ضراط حتى لا يسمع التأذين ، فإذا قضي النداء أقبل ، حتى إذا ثوب  
للصلاة أدبر ، حتى إذا قضى الثوب أقبل حتى يحظر بين المرء ونفسه ، يقول : اذكر  
كذا ، اذكر كذا لما لم يكن يذكر حتى يظل الرجل لا يدرى كم صلى » .

أخرجه البخاري في الأذان - واللفظ له - ح ٦٠٨ (ص ١٢٤) وفي العمل في الصلاة  
ح ١٢٢٢ وفي السهو ح ١٢٣١ وفي بدء الخلق ح ٣٢٨٥ ، ومسلم في الصلاة ح ١٦ (١/  
٢٩١) .

(٣) يشير المؤلف رحمه الله تعالى إلى حديث عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي  
صمصعة الأنصاري ثم المازني عن أبيه أنه أخبره أن أبا سعيد الخدري قال له : « إنني أراك  
تحب الغنم والبادية ، فإذا كنت في غنمك أو باديتك فأذنت بالصلاة فارفع صوتك  
بالنداء فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا إنس ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة »  
قال أبو سعيد : « سمعته من رسول الله ﷺ » .

أخرجه البخاري في الأذان ح ٦٠٩ (ص ١٢٤ - ١٢٥) وفي بدء الخلق ح ٣٢٩٦ . وفي =

ويكفي في فضل المخلوق من الأرض أن الله تعالى خلقه بيديه<sup>(١)</sup> ونفخ فيه من روحه ، وأسجد له ملائكته ، وعلمه أسماء كل شيء<sup>(٢)</sup> ، فهل حصل للمخلوق من النار واحدة من هذه ؟

فقد تبين لك حال هذه المعارضة العقلية للسمع وفسادها من هذه الوجوه وأكثر منها ، وهي من شيخ القوم ورئيسهم ومعلمهم الأول<sup>(٣)</sup> ، فما الظن بمعارضة التلامذة ؟

ونحن نقول قولاً نقدم بين يديه مشيئة الله وحوله ، والاعتراف بمتته علينا وفضله لدينا ، وأنه محض متته وجوده وفضله ، فهو المحمود أولاً وآخرأ على توفيقنا له وتعليمنا إياه : إن كل شبهة من شبه أرباب المعقولات عارضوا بها الوحي فعندنا ما يبطلها بأكثر من الوجوه التي أبطلنا بها معارضة شيخ القوم<sup>(٤)</sup> .

وإن مدد الله في الأجل أفردنا في ذلك كتابا كبيرا<sup>(٥)</sup> . ولو نعلم أن في

= التوحيد ح ٧٥٤٨ .

(١) في « ت » : « بيده » . والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق للأصل : الصواعق (٣) / ١٠٠٧ .

(٢) كما في قوله تعالى : ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾ الآية (٣١) من سورة البقرة .

(٣) وهو عدو الله إبليس أخزاه المولى ولعنه .

(٤) وهو عدو الله إبليس أخزاه المولى ولعنه .

(٥) وقد أفردته شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى بمصنفه الشهير الحافل القيم : « درء تعارض العقل والنقل » الذي وصفه تلميذه النجيب المؤلف ابن القيم بقوله : « .. فإنه كتاب لم يطرق العالم له نظير في بابِه فإنه هدم فيه قواعد أهل الباطل من أسها فخرت عليهم سقوفه من فوقهم وشيد فيه قواعد أهل السنة والحديث وأحكمها ورفع أعلامها وقررها بمجامع الطرق التي تقرر بها الحق من العقل والنقل والفترة =

الأرض من يقول ذلك ويقوم به تبلغ إليه أكباد الإبل لاقتدينا في المسير إليه بموسى في سفره إلى الخضر<sup>(١)</sup> وبجابر بن عبد الله في سفره إلى عبد الله بن أنيس لسماع حديث واحد<sup>(٢)</sup> ، ولكن أزهده الناس في عالم قومه<sup>(٣)</sup> . وقد

= والاعتبار ، فجاء كتابا لا يستغني عنه من نصح نفسه من أهل العلم ، فجزاه الله عن أهل العلم والإيمان أفضل الجزاء وجزى العلم والإيمان عنه كذلك . طريق الهجرتين (ص ١٤٨) .

وهذه الأمنية التي ذكرها المؤلف قد قالها في مصنفه السابق (ص ٢٢٦ - ٢٢٧) وصرح أن ابن تيمية كفاه مؤنتها ، فقال رحمه الله وهو يتحدث عن شبه المخالفين المعارضين : « . . . ولولا أن كل مسائل القوم وشبههم التي خالفوا فيها النصوص بهذه المثابة لذكرنا من أمثلة ذلك ما تقربه عيون أهل الإيمان السائرين إلى الله على طريق الرسول وأصحابه ، وإن وفق الله سبحانه جردنا لذلك كتابا مفردا ، وقد كفانا شيخ الإسلام ابن تيمية هذا المقصد في عامة كتبه ، لا سيما كتابه الذي وسمه ببيان موافقة العقل الصريح للنقل الصحيح ، فمزق فيه شملهم كل مزق وكشف أسرارهم وهتك أستارهم ، فجزاه الله عن الإسلام وأهله من أفضل الجزاء . (١) وهو ما قصه الله عزَّ وجلَّ في كتابه الكريم في سورة الكهف الآيات (٦٠ - ٨٢) .

قال الإمام البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه من كتاب العلم (ص ٢١) : « باب ما ذُكر في ذهاب موسى عليه السلام في البحر إلى الخضر عليهما السلام ، وقوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَيْتَكَ عَلَىٰ أَنْ تَعْلَمَ مِنَّا مِمَّا عَلَّمْتَ رُسُلَنَا ﴾ . ثم ساق حديث ابن عباس في سبب ذهاب موسى إلى الخضر عليهما الصلاة والسلام وما كان من شأنهما ح ٧٤ (ص ٢١ - ٢٢) ، وكرره في مواضع من الصحيح مطولا ومختصرا ، وأخرجه مسلم في الفضائل ح ١٧٠ - ١٧٤ (٤/ ١٨٤٧ - ١٨٥٣) .

(٢) قصة سفر جابر بن عبد الله إلى عبد الله بن أنيس رضي الله عنهما بوب عليها البخاري في صحيحه من كتاب العلم باب (١٩) (ص ٢٢) معلقة بصيغة الجزم قائلا : « باب الخروج في طلب العلم ، ورحل جابر بن عبد الله مسيرة شهر إلى عبد الله بن أنيس في حديث واحد » . وقد وصله ابن حجر في تغليق التعليق (٥/ ٣٥٣ - ٣٥٦) . وانظر : الرحلة في طلب الحديث للمخطيب (ص ١٠٩ - ١١٨) وما سيأتي ص (١٢٨٢) وما بعدها ، وللحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي المتوفى (٨٤٢) مجلس حافل في حديث جابر ، وهو مطبوع متداول .

(٣) أخرجه أبو خيثمة في كتاب العلم ح ٩١ (ص ١٣٠) ضمن رسائل أربع حققها الشيخ =

قام قبلنا بهذا الأمر من برز على أهل الأرض في عصره وفي أعصار قبله فأدرك من قبله وحيدا ، وسبق من بعده بعيدا<sup>(١)</sup> .

[ الوجه الثالث والثلاثون : بيان أن الخالق تعالى موصوف بصفات الكمال ]

الوجه الثالث والثلاثون<sup>(٢)</sup> : أنه سبحانه وصف نفسه بأنه ليس كمثله شيء<sup>(٣)</sup> ، وأنه لا سمي له<sup>(٤)</sup> ولا كفؤ له<sup>(٥)</sup> ، وهذا يستلزم وصفه بصفات الكمال التي فات بها شبه المخلوقين واستحق بقيامها أنه<sup>(٦)</sup> يكون ليس كمثله شيء . وهكذا كونه ليس له سمي ، أي مثل يساميه في صفاته وأفعاله ولا من

= الألباني موقوفا على عروة بن الزبير ، قال الألباني : « هذا هو أصل هذا الحديث موقوف غير مرفوع ، وذكر بعضهم عن كعب الأحبار أن هذا في التوراة ، وقد رفعه بعض الكذابين والضعفاء عن أبي الدرداء وجابر » .

قلت : ثم وقفت عليه من قول عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، قال : « كان يقال : أزهد الناس في عالم أهله » .

ومن قول كعب الأحبار قال لقوم من أهل الشام : « كيف رأيكم في أبي مسلم الخولاني ؟ فذكروا شيئا ، فقال كعب : أزهد الناس في عالم أهله » .

ومن قول الحسن البصري قال : « إن أزهد الناس في عالم أهله ، وشر الناس - أو قال : شر الأهل - أهل ميت يكون عليه ولا يقضون دينه » .

أخرجه عن هؤلاء ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله بأسانيد صحيحة عن عون والحسن وذكره من قول كعب ، وأخرجه أيضاً عن عون أبو نعيم في الخلية (٤/٢٤٥) .

(١) لعل المؤلف يقصد شيخه ابن تيمية كما يدل عليه باقي السياق المذكور في الأصل : الصواعق (٣/١٠٠٨) . والله أعلم .

(٢) هذا الوجه هو الحادي والسبعون في الأصل : الصواعق (٣/١٠١٩) .

(٣) قال تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ سورة الشورى آية (١١) .

(٤) قال تعالى : ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾ سورة مريم آية (٦٥) .

(٥) قال تعالى : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ سورة الإخلاص آية (٤) .

(٦) في الأصل : الصواعق (٣/١٠١٩) : « أن » .

يكافيه فيها . ولو كان مسلوب الصفات والأفعال والكلام والاستواء والوجه واليدين ، ومنفيا عنه مباينة العالم ومحايثته<sup>(١)</sup> واتصاله به وانفصاله عنه وعلوه عليه وكونه يمتته أو يسرته وأمامه أو ورائه ، لكان كل عدم مثلا له في ذلك ، فيكون قد نفى عن نفسه مماثلة<sup>(٢)</sup> الموجودات ، وأثبت لها مماثلة المعدومات ، فهذا النفي واقع على أكمل الموجودات وعلى العدم المحض ، فإن العدم المحض لا مثل له ، ولا كفو ولا سمي ، فلو كان المراد بهذا نفي صفاته وأفعاله واستوائه على عرشه وتكلمه بالوحي وتكليمه لمن يشاء من خلقه ، لكان ذلك وصفا له بغاية العدم ، فهذا النفي واقع على العدم المحض ، وعلى من كثرت أوصاف كماله حتى تفرد بذلك الكمال ، فلم يكن له شبيه في كماله ولا سمي ولا كفو ، فإذا أبطلتم هذا المعنى الصحيح تعين ذلك المعنى الباطل قطعا ، وصار المعنى أنه لا يوصف بصفة أصلا ، فلا يفعل فعلا ، ولا وجه له ، ولا يد ، ولا يسمع ، ولا يبصر ، ولا يعلم ، ولا يقدر ، تحقيقا لمعنى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾<sup>(٣)</sup> .

[ ٦١ / ب ] وقال إخوانكم من الملاحدة : ليس له ذات أصلا تحقيقا لهذا

النفي ، وقال غلاتهم : لا وجود له تحقيقا لهذا النفي .

وأما الرسل وأتباعهم فإنهم قالوا : إنه حي وله حياة وليس كمثل شئ في حياته ، وهو قوي وله القوة وليس كمثل شئ في قوته ، وهو السميع البصير يسمع ويبصر وليس كمثل شئ في سمعه وبصره ، ومتكلم ، وله

(١) سبق بيان المحايثة ( ٧١ ) .

(٢) في الأصل : الصواعق ( ٣ / ١٠٢٠ ) : « مشابهة » .

(٣) سورة الشورى آية ( ١١ ) .

يدان ، ومستو على عرشه وليس له في هذه الصفات مثل (١) .  
 فهذا النفي لا يتحقق إلا بصفات الكمال ، فإنه مدح له وثناء أثنى به على  
 نفسه ، والعدم المحض لا يمدح به أحد ولا يكون كمالاته ، بل هو أنقص  
 النقص ، وإنما يكون كمالاته إذا تضمن الإثبات كقوله تعالى : ﴿ لَا تَأْخُذُهُ  
 سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ (٢) لكمال حياته وقيوميته وقوله : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ  
 إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾ (٣) لكمال غناه وملكه وربوبيته ، وقوله : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلْمٍ  
 لِلْعَبِيدِ ﴾ (٤) ﴿ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾ (٥) لكمال عدله وغناه ورحمته ،  
 وقوله : ﴿ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُتُوفٍ ﴾ (٦) لكمال قدرته ، وقوله : ﴿ وَمَا يَعْزُبُ  
 عَنْ رَبِّكَ مِنْ يَشْقَالٍ ذَرَفٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ ﴾ (٨) لكمال علمه ، وقوله :  
 ﴿ لَا تَدْرِيهُ إِلَّا بَصِيرَةٌ ﴾ (٩) لعظمته وإحاطته بما سواه ، وأنه أكبر من كل  
 شيء ، وأنه واسع (١٠) فيرى ولكن لا يحاط به إدراكا ، كما يعلم ولا يحاط  
 به علما ، فيرى ولا يحاط به رؤية . فهكذا (١١) ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾

(١) في « ت » : « مثل » .

(٢) سورة البقرة آية (٢٥٥) .

(٣) سورة البقرة آية (٢٥٥) .

(٤) سورة فصلت آية (٤٦) .

(٥) سورة الكهف آية (٤٩) .

(٦) سورة ق آية (٣٨) .

(٧) في « د » و « ن » : « لا يعزب » وهي في آية أخرى غير هذه .

(٨) سورة يونس آية (٦١) .

(٩) سورة الأنعام آية (١٠٣) .

(١٠) قال تعالى : ﴿ إِنَّكَ اللَّهُ وَبِصْبُ عَلِيمٌ ﴾ سورة البقرة آية (١١٥) .

(١١) في « ت » : « وهكذا » . والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق للأصل : الصواعق =

هو متضمن لإثبات جميع صفات الكمال على وجه الإجمال . وهذا هو المعقول في فطر<sup>(١)</sup> الناس ، فإذا قالوا : فلان عديم المثل ، أو قد أصبح ولا مثل له في الناس ، أو ما له شبيهه ولا من يكافيه ، فإنما<sup>(٢)</sup> يريدون بذلك أنه تفرد من الصفات والأفعال والمجد بما لا يلحقه فيه غيره ، فصار واحداً (من الجنس)<sup>(٣)</sup> لا مثيل له ، ولو أطلقوا ذلك عليه باعتبار نفي صفاته وأفعاله ومجده ، لكان ذلك عندهم غاية الذم والتنقص له ، فإذا أطلق ذلك في سياق المدح والثناء لم يشك عاقل في أنه إنما أراد كثرة أوصافه وأفعاله وأسمائه التي لها حقائق تحمل عليها ، فهل يقول عاقل لمن لا علم له ، ولا قدرة ، ولا سمع ، ولا بصر ، ولا يتصرف بنفسه ، ولا يفعل شيئاً ، ولا يتكلم ، ولا له وجه ، ولا يد ، ولا قوة ، ولا فضيلة من الفضائل : إنه لا شبه له ولا مثل له ، وإنه وحيد دهره وفريد عصره ونسيج وحده؟<sup>(٤)</sup> ، وهل فطر الله الأمم وأطلق ألسنتهم ولغاتهم إلا على ضد ذلك ؟ وهل كان رب العالمين أهل الثناء والمجد إلا بأوصاف كماله ونعوت جلاله وأفعاله وأسمائه الحسنی ، وإلا فبماذا يثني عليه المثنون ؟ ولأي شيء يقول أعرف

= (١٠٢٢/٣) .

(١) في الأصل : الصواعق (١٠٢٢/٣) : « في نظر » .

(٢) في « د » و « ن » : « وإنما » . والمثبت من « ت » .

(٣) في « ت » : « في الجنس » .

(٤) قولهم : فلان نسيج وحده معناه فلان أوحده في معناه ليس له ثان ، كأنه ثوب نسيج على حدته لم ينسج معه غيره .

الزاهر في معاني كلمات الناس (١/٢٣١) ، وينظر : جمهرة الأمثال (٢/٣٠٣ - ٣٠٤)

والوسيط في الأمثال (ص ١٦٩) والمستقصى في أمثال العرب (٢/٣٦٧) .

خلقه [ به ]<sup>(١)</sup> : « لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك »<sup>(٢)</sup> ؟  
ومعلوم أن هذا الثناء الذي أخبر أنه لا يحصيه لو كان بالنفي لكان هؤلاء  
أعلم به منه وأشد إحصاء له ، فإنهم نفوا عنه حقائق الأسماء والصفات نفياً  
مفصلاً<sup>(٣)</sup> ، وذلك مما يحصيه المحصي بلا كلفة ولا تعب ، وقد فصله النفاة  
وأحصوه وحصروه [ ٦٢/أ ] يوضحه :

الوجه الرابع والثلاثون<sup>(٤)</sup> : أن الله سبحانه إنما نفى عن نفسه  
ما يناقض الإثبات ويضاد ثبوت الصفات والأفعال ، فلم  
ينف<sup>(٥)</sup> إلا أمراً عديمياً أو ما يستلزم العدم ، كنفي السنة والنوم<sup>(٦)</sup>  
المستلزم لعدم كمال الحياة والقيومية ، ونفي العزوب والخفاء<sup>(٧)</sup> المستلزم  
لنفي كمال العلم<sup>(٨)</sup> ، ونفي الظلم<sup>(٩)</sup> المستلزم لنفي كمال الغنى والعدل ،

[ الوجه  
الرابع  
والثلاثون  
بيان أن  
طريقة القرآن  
في النفي هي  
نفي العدم عنه  
سبحانه أو ما  
يستلزم ذلك ]

- (١) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .
- (٢) هو جزء من حديث عائشة رضي الله عنها ، وقد سبق ص ( ٣٦٧ ) .
- (٣) في « ت » : « متصلاً » . والمثبت من « د » و « ن » وهو الصواب .
- (٤) هذا الوجه هو الثاني والسبعون في الأصل : الصواعق ( ١٠٢٣/٣ ) .
- (٥) في النسخ الخطية : « يبق » والمثبت من الأصل : الصواعق ( ١٠٢٣/٣ ) .
- (٦) كما في قوله تعالى : ﴿ لَا تَأْخُذْهُ يِسَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ سورة البقرة آية ( ٢٥٥ ) .
- (٧) كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ ﴾ سورة  
يونس آية ( ٦١ ) وقوله : ﴿ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ ﴾ سورة سبأ آية  
( ٣ ) وقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ ﴾ سورة آل عمران آية ( ٥ ) .
- وقوله : ﴿ وَمَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ ﴾ سورة إبراهيم آية ( ٣٨ ) .
- (٨) في النسخ الخطية : « القدرة » والمثبت من الأصل : الصواعق ( ١٠٢٣/٣ ) ولعله  
الصواب .
- (٩) كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ شَيْئاً لَاحِظٌ ﴾ سورة النساء آية ( ٤٠ ) . =

ونفي الشريك والظهير والشفيع المقدم (١) بالشفاعة (٢) المستلزم لنفي (٣) كمال الغنى والقهر والملك ، ونفي الشبيه والمثيل والكفو (٤) المستلزم لعدم التفرد بالكمال المطلق ، ونفي إدراك الأبصار له (٥) وإحاطة العلم به (٦) المستلزمين لعدم كمال عظمته وكبريائه وسعته وإحاطته ، وكذلك نفي الحاجة والأكل والشرب عنه سبحانه (٧) لاستلزام ذلك عدم كمال غناه .

وإذا كان إنما نفى عن نفسه العدم أو ما يستلزم العدم علم أنه أحق بكل وجود وثبوت لا يستلزم عدما ولا نقصا ، وهذا هو الذي دلّ عليه صريح العقل ، فإنه سبحانه له الوجود الدائم القديم الواجب بنفسه الذي لم يستفده من غيره ، ووجود كل موجود مفقود إليه ومتوقف في تحققه عليه ، والكمال وجود كله والعدم نقص كله ، فإن العدم كاسمه لا شيء ، فعاد النفي الصحيح إلى نفي النقائص ونفي المماثلة في الكمال ، وعاد الأمران إلى نفي النقص . وحقيقة ذلك نفي العدم ، وما يستلزم [ نفي ] (٨) العدم .

= وقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا ﴾ سورة يونس آية (٤٤) .

(١) في « ن » و « ت » : « المتقدم » . والمثبت من « د » وهو الموافق للأصل : الصواعق (١٠٢٤/٣) .

(٢) كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ بَيْنَ ظَهْرٍ ﴾ وَلَا تَفْعُ الشَّفَعَةَ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَدْرَكَ لَهُ ﴿ سورة سبأ الآيتان (٢٢ ، ٢٣) .

(٣) في الأصل : الصواعق (١٠٢٤/٣) : « لعدم » .

(٤) كما في قوله تعالى : ﴿ وَكَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ سورة الإخلاص آية (٤) .

(٥) كما في قوله تعالى : ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ ﴾ سورة الأنعام آية (١٠٣) .

(٦) كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ طَلَمًا ﴾ سورة طه آية (١١٠) .

(٧) كما في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ يُكَلِّمُ وَلَا يُطَمَعُ ﴾ سورة الأنعام آية (١٤) .

(٨) ما بين المعقوفتين لا يوجد في الأصل : الصواعق (١٠٢٤/٣) ، ولعل حذفه هو الصواب

فتأمل هل نفي القرآن والسنة عنه سبحانه سوى ذلك ؟ وتأمل هل ينفي العقل الصحيح غير ذلك ، وهو سبحانه قد وصف نفسه بأنه لم يكن له كفواً أحد بعد وصفه نفسه بأنه الصمد ، والصمد السيد الذي كمل في سؤده<sup>(١)</sup> ولهذا كانت العرب تسمي أشرافها بهذا الاسم لكثرة الأوصاف المحمودة في المسمى به ، قال شاعرهم<sup>(٢)</sup> :

ألا بكر الناعي بخير بني أسد بعمر بن مسعود وبالسيد الصمد<sup>(٣)</sup>  
فإن الصمد من تصمد نحوه القلوب بالرغبة والرغبة ، وذلك لكثرة خصال الخير فيه ، ولهذا قال جمهور السلف منهم ابن عباس : « الصمد الذي كمل سؤده ، فهو العالم الذي كمل علمه ، والقادر الذي كملت قدرته ، (الحليم الذي كمل حلمه)<sup>(٤)</sup> ، الرحيم الذي كملت رحمته ، الجواد الذي كمل جوده<sup>(٥)</sup> .

(١) كما سيأتي قريباً نقله عن السلف .

(٢) قيل هو سبرة بن عمرو الأسدي ، وقيل هو أوس بن جحر ، وقيل : هند بنت معبد ابن نضلة .

(٣) ممن ذكره : أبو عبيد في مجاز القرآن (٣١٦/٢) ، وابن جرير في التفسير (٣٤٧/٣٠) ، والزجاجي في اشتقاق أسماء الله (ص ٢٥٢) ، والقُرطبي في تفسيره (٢٤٥/٢٠) وفي الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى (١٧٨/١) وابن منظور في اللسان مادة (صمد) و(خير) ، والسمين الحلبي في الدر المنصور (١٥١/١١) والبغدادي في خزائن الأدب (٢٦٩/١١) .

(٤) في الأصل : الصواعق (١٠٢٥/٣) : « الحكيم الذي كمل حكمه » ، وهي جملة جاءت بعد في هذا الأثر عند من خرج به تمامه .

(٥) أخرجه ابن جرير في التفسير (٣٤٦/٣٠) وابن أبي حاتم في التفسير رقم ١٩٥٣٥ (٣٤٧٤/١٠) وأبو الشيخ في العظمة رقم ٩٦ (٣٨٣/١ - ٣٨٤) والبيهقي في الأسماء والصفات رقم ٩٨ (١٥٦/١) .

ومن قال : « إنه الذي لا جوف له »<sup>(١)</sup> فقوله لا يناقض هذا التفسير ، فإن اللفظة من الاجتماع ، فهو الذي اجتمعت فيه صفات الكمال ولا جوف له ، فإنما لم يكن أحد كفوا له لما كان صمدا كاملا في صمديته ، فلم يكن له صفات كمال ونعوت جلال ، ولم يكن له علم ولا قدرة ، ولا سمع ولا بصر ، ولا يقوم به فعل ، ولا يفعل شيئا البتة ، ولا له حياة ولا إرادة ، ولا كلام ولا وجه ولا يد ، ولا هو فوق عرشه ، ولا يرضى ولا يغضب ، ولا يجب ولا يبغض ، ولا هو فعال لما يريد ، ولا يُرى ولا يمكن أن يُرى ، ولا يشار إليه [ ٦٢/ب ] ولا يمكن أن يشار إليه ، لكان العدم المحض كفوا له ، فإن هذه الصفة<sup>(٢)</sup> منطبقة على المعدوم ، فلم يكن ما

= وينظر : الدر المنثور (٦٨٢/٨) . جميعهم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ، وفي سنده أبو صالح عبد الله بن صالح المصري كاتب الليث وهو ضعيف ، قال فيه الحافظ في التقریب (ص ٢٥٠) : « صدوق كثير الغلط ، ثبت في كتابه وكانت فيه غفلة . . . » ، وعلي بن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس ، جاء في التقریب (ص ٣٤١) : « علي بن أبي طلحة سالم مولى بني العباس سكن حمص أرسل عن ابن عباس ولم يره . . . صدوق قد يخطئ » . وانظر : المراسيل لابن أبي حاتم (ص ١٤٠) .

(١) قالوا ومنه قوله :

شهاب حروب لا تزال جياده عوايس يعلكن الشكيم المصمدا  
عن ذكره : الماوردي في تفسيره (٣٧١/٦) والقرطبي في تفسيره (٢٤٥/٢٠) وفي  
الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى (١٧٩/١) والسمين الحلبي في الدر المصون (١١/  
١٥١ - ١٥٢) .

وفي ديوان لبيد بشرح الطوسي (ص ٥٢) ورد البيت هكذا :

شهاب حروب لا تزال جياده عصائب زهراً كالقطا المُبكر  
أعني الاتفاق في الصدر والافتراق في العجز .

(٢) في الأصل : الصواعق (٣/١٠٢٧) : « الصفات » .

يقوله المعطلون هو الحق لم يكن صمدا ، وكان العدم كفوا له .  
وكذلك قوله : ﴿ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾ (١) ، فأخبر أنه لا سمي له عقب قول العارفين به : ﴿ وَمَا نَنْزَلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ \* رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾ (٢) .

فهذا الرب الذي له هذا الجند العظيم ولا يتزلون إلا بأمره ، وهو المالك ما بين أيديهم وما خلفهم وما بين ذلك ، فهو الذي كملت قدرته وسلطانه وملكه وكمل علمه ، فلا ينسى شيئا أبدا ، وهو القائم بتدبير السموات والأرض وما بينهما كما هو الخالق لذلك كله ، وهو ربه ومليكه . فهذا الرب هو الذي لا سمي له لتفرده بكمال هذه الصفات والأفعال ، فأما من لا صفة له ولا فعل ولا حقائق لأسمائه ، إن هي إلا ألفاظ (٣) فارغة من المعاني ، فالعدم سمي له .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ (٤) ، فإنه سبحانه ذكر ذلك عقب ذكر نعوت كماله وأوصافه فقال : ﴿ حَمْدٌ \* عَسَقٌ \* كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ \* لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ \* تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْ فَوْقِهِنَّ وَالْمَلَائِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ

(١) سورة مريم آية (٦٥) .

(٢) سورة مريم الآيات (٦٤ - ٦٥) .

(٣) في « د » و « ن » : « الألفاظ » والمثبت من « ت » وهو الموافق للأصل : الصواعق (١٠٢٨/٣) وأشار محققه إلى أنه كذلك في بعض النسخ : « الألفاظ » .

(٤) سورة الشورى آية (١١) .

رَبِّهِمْ وَيَسْتَفْتِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ أَلَا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَفْوُورُ الرَّحِيمُ \* وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ اللَّهُ حَفِيفٌ عَلَيْهِمْ وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ ﴿١﴾ إلى قوله : ﴿ فَاطِرُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذُرُّكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ (١) .

فهذا الموصوف بهذه الصفات والأفعال والعلو والعظمة والحفظ والعزة والحكمة والملك والحمد والمغفرة والرحمة والكلام والمشية والولاية وإحياء الموتى والقدرة التامة الشاملة والحكم بين عباده وكونه فاطر السموات والأرض وهو السميع البصير ، فهذا هو الذي ليس كمثلته شيء ، لكثرة نعوته وأوصافه وأسمائه وأفعاله ، وثبوتها على وجه الكمال الذي لا يماثله فيه شيء ، فالمثبت لصفات كماله هو الذي يصفه بأنه ليس كمثلته شيء .  
وأما المعطل النافي لصفاته وحقائق أسمائه فإن وصفه له بأنه ليس كمثلته شيء مجاز لا حقيقة له ، كما يقول في سائر أوصافه وأسمائه .

الوجه الخامس والثلاثون (٢) : أنه سبحانه وصف نفسه بأن له المثل الأعلى فقال تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ (٣) وقال تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ ﴾ [ أ / ٦٣ ]

[ الوجه الخامس والثلاثون بيان أن لله سبحانه المثل الأعلى ]

(١) سورة الشورى آية (١ - ١١) .

(٢) هذا الوجه هو التاسع والسبعون في الأصل : الصواعق (٣/ ١٠٣٠) .

قال محققه في الهامش : « كذا في « ظ » ، « م » ، وفي هامشها : هكذا في الأصل فيكون هنا سقط مقداره ستة أوجه من الوجه الثالث والسبعين حتى الوجه التاسع والسبعين ، وقد يكون خطأ من الناسخ ، لأن هذا الوجه مرتبط بما قبله في المعنى » .

(٣) سورة النحل آية (٦٠) .

الْحَكِيمُ ﴿١﴾ ، فجعل مثل السوء المتضمن للعيوب والنقائص وسلب الكمال للمشركين ، وأخبر أن المثل الأعلى المتضمن لإثبات الكمالات كلها له وحده وبهذا كان المثل أعلى ، وهو أفعال تفضيل ، أي أعلى من غيره ، فكيف يكون أعلى وهو عدم محض ونفي صرف ؟ وأي مثل أدنى من هذا ؟ تعالى الله عن قول المعطلين علوا كبيرا . فمثل السوء لعادم<sup>(٢)</sup> صفات الكمال ، ولهذا جعله مثل الجاحدين لتوحيده وكلامه وحكمته ، لأنهم فقدوا الصفات التي من اتصف بها كان كاملا ، وهي الإيمان والعلم والمعرفة واليقين والإخلاص والعبادة لله والتوكل عليه والإنابة إليه والزهد في الدنيا والرغبة في الآخرة ، والصبر والرضى والشكر ، وغير ذلك من الصفات التي من اتصف بها كان آمن بالآخرة ، فلما سلبت تلك الصفات عنهم وهي صفات كمال صار لهم مثل السوء ، فمن سلب صفات الكمال عن الله تعالى وعلوه على خلقه وكلامه وعلمه وقدرته وسائر ما وصف به نفسه فقد جعل الله تعالى مثل السوء ونزعه عن المثل الأعلى . فإن مثل السوء هو العدم وما يستلزمه ، وضده المثل الأعلى وهو الكمال المطلق المتضمن للأمور الوجودية والمعاني الثبوتية التي كلما كانت أكثر في الموصوف وأكمل كان أعلى من غيره .

ولما كان الرب هو الأعلى ووجهه الأعلى وكلامه الأعلى وسمعه الأعلى وسائر صفاته عليا ، كان له المثل الأعلى وهو أحق به من كل ما سواه ، بل يستحيل أن يشترك في المثل الأعلى اثنان ، لأنهما إن تكافأ لم يكن أحدهما

(١) سورة الروم آية (٢٧) .

(٢) في « ت » : « العادم » . والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق للأصل : الصواعق

(١٠٣١/٣) .

أعلى من الآخر ، وإن لم يتكافأ فالموصوف بالمثل الأعلى أحدهما وحده ، فيستحيل أن يكون لمن له المثل الأعلى مثل أو نظير ، وهذا برهان قاطع من إثبات صفات الكمال على استحالة التمثيل والتشبيه ، فتأمله فإنه في غاية الظهور والقوة .

ونظير هذا : القهر المطلق مع الوحدة ، فإنهما متلازمان ، فلا يكون القهار إلا واحدا ، إذ لو كان معه كفؤ له فإن لم يقهره لم يكن قهارا على الإطلاق ، وإن قهره لم يكن له كفؤ وكان القهار واحدا ، فتأمل كيف كان قوله : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ (١) وقوله : ﴿ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى ﴾ (٢) من أعظم الأدلة على ثبوت صفات كماله سبحانه .

فإن قلت : فما حقيقة المثل الأعلى ؟ قلت : قد أشكل هذا على جماعة من المفسرين واستشكلوا قول السلف فيه ، فابن عباس وغيره رضي الله عنهم قالوا : ﴿ مَثَلُ السَّوَةِ ﴾ « العذاب والنار » ، ﴿ وَبِاللَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى ﴾ : شهادة أن لا إله إلا الله « (٣) ، وقال قتادة (٤) :

(١) سورة الشورى آية (١١) .

(٢) سورة الروم آية (٢٧) .

(٣) ذكره الواحدي في البسيط في التفسير خ(٤/ق/٥٥٥ب) ونسبه أيضاً لقتادة والكلبي . وانظر : الدر المنثور (٥/١٣٩) و (٦/٤٩١) .

(٤) هو قتادة بن دعامة بن قنادة أبو الخطاب السدوسي البصري من الأئمة الأعلام في التفسير والحديث ، ثقة ثبت حجة بالإجماع إذا بين السماع ، وكان قد رُمي بالقدر ، وُلد أكمه سنة (٦٠) وقيل في التي تليها ، مات بواسط سنة (١١٧) أو (١١٨) روى له الجماعة .

الجرح والتعديل (٧/١٣٣ - ١٣٥) وتهذيب الكمال (٢٣/٤٩٨ - ٥١٧) والسير (٥/٢٦٩ - ٢٨٣) وتقريب التهذيب (ص٣٨٩) .

« هو الإخلاص والتوحيد »<sup>(١)</sup> .

قال الواحدي<sup>(٢)</sup> : « هذا قول المفسرين في هذه الآية ، ولا أدري لم قيل للعذاب مثل سوء ولالإخلاص المثل الأعلى ؟ » . قال : « وقال قوم : المثل السوء : الصفة السوء من احتياجهم إلى الولد وكرهتهم للإناث خوف العيلة والعار ، ﴿ وَرَبُّهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى ﴾ : الصفة العليا وتنزهه وبراءته [ ٦٣ / ب ] عن<sup>(٣)</sup> الولد ، قال : وهذا قول صحيح ، والمثل كثيرا يرد بمعنى الصفة ، قاله<sup>(٤)</sup> جماعة من المتقدمين . وقال ابن كيسان<sup>(٥)</sup> : « مثل السوء ما ضرب الله للأصنام وعبدتها من الأمثال ، والمثل الأعلى نحو قوله : ﴿ اللَّهُ

(١) أخرجه ابن جرير في التفسير (١٤/١٢٥) وذكره الواحدي في البسيط خ(٤/ق٥٥٥/ب) والقرطبي في التفسير (١٠/١١٩) . جميعهم عند قوله تعالى : ﴿ وَرَبُّهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى وَهُوَ الْكَرِيمُ الْحَكِيمُ ﴾ الآية ٦٠ من سورة النحل .

(٢) هو علي بن أحمد بن محمد بن مثنويه أبو الحسن الواحدي النيسابوري الشافعي الإمام العلامة المفسر ، نعتة الذهبي « بإمام علماء التأويل » . مولده بنيسابور ووفاته بها سنة (٤٦٨) .

السير (١٨/٣٣٩ - ٣٤٢) وطبقات الشافعية لابن السبكي (٥/٢٤٠ - ٢٤٣) ولاين قاضي شهبة (١/٢٧٧ - ٢٧٩) ولاين هداية الله (ص١٦٨ - ١٦٩) .

(٣) في « ت » : « من » .

(٤) في « ت » : « وقال » . وفي « د » و « ن » : « وقاله » . والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/١٠٣٣) ولعله الصواب .

(٥) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان أبو الحسن النحوي اللغوي البارع ، نعتة الخطيب بقوله : « كان أحد المذكورين بالعلم والموصوفين بالفهم .. وكان يحفظ مذهب البصريين في النحو والكوفيين .. أخذ عن المبرد وثلعب » . مات سنة (٢٩٩) .

طبقات النحويين واللغويين (ص١٥٣) وتاريخ بغداد (١/٣٣٥) وإنباه الرواه (٣/٥٧ - ٥٩) وبغية الرعاة (١/١٨ - ١٩) .

نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ» (١) ﴿الآية (٢)﴾ . وقال ابن جرير (٣) : « ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ : هو الأطيب والأفضل والأحسن والأجل ، وذلك التوحيد والإذعان له بأنه لا إله إلا هو » (٤) .

قلت : المثل الأعلى يتضمن الصفة العليا ، وعلم العالمين بها ، ووجودها العلمي ، والخبر عنها وذكرها ، وعبادة الرب سبحانه بواسطة العلم والمعرفة القائمة بقلوب عابديه وذاكره ، فهانذا أربعة أمور :

ثبوت الصفة العليا لله سبحانه في نفس الأمر ، علمها العباد أو جهلوها ، وهذا قول من فسره (٥) بالصفة .

الثاني : وجودها في العلم والتصور ، وهذا معنى قول من قال من السلف والخلف : إنه ما في قلوب عابديه وذاكره من معرفته وذكره ومحبته وإجلاله وتعظيمه ، وهذا الذي في قلوبهم من المثل الأعلى لا يشترك فيه غيره معه ، بل يختص به في قلوبهم كما اختص به في ذاته .

وهذا معنى قول من قال من المفسرين : أهل السماء يحبونه ويعظمونه ، وأهل الأرض يجلونه ويعظمونه (٦) ، وإن أشرك به من أشرك ، وعصاه من عصاه ، وجحد صفاته من جحدها ، فكل أهل الأرض معظمون له مجلون له خاضعون لعظمته ، قال تعالى : ﴿وَلَمْ يَكُنْ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلٌّ لَهُ

[ زيادة بيان  
في تفسير  
المثل الأعلى  
وما في ذلك  
من أمور ]

[الأمر  
الأول]

[الأمر  
الثاني]

(١) قوله : ﴿مِثْلُ نُورِهِ﴾ لا يوجد في «د» و«ن» .

(٢) سورة النور آية (٣٥) .

(٣) تقدمت ترجمته ص (٢٠) .

(٤) تفسيره (١٢٥/١٤) .

(٥) أي : المثل الأعلى .

(٦) في الأصل : الصواعق (١٠٣٤/٣) : « يعظمونه ويجلونه » بالتقديم والتأخير .

قَلْبُونٌ ﴿١﴾ ، فلست تجد أحدا من أوليائه وأعدائه إلا والله أكبر في صدره وأعظم من كل ما سواه .

الثالث : ذكر صفاته والخير عنها وتنزيهاها عن النقائص والعيوب والمثيل (٢) .

الرابع : محبة الموصوف بها (وتوحيده) (٣) والإخلاص له والتوكل عليه ، وكلما كان الإيمان بالصفات أكمل كان هذا الحب والإخلاص أقوى ، فعبارات السلف تدور حول هذه المعاني الأربعة لا تتجاوزها .

وقد ضرب الله سبحانه مثل السوء للأصنام بأنها لا تخلق شيئا وهي مخلوقة ، (ولا تملك لأنفسها) (٤) ولا لعابديها ضرا ولا نفعا ، ولا موتا ولا حياة ولا نشورا .

وقال الله تعالى : ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوُونَ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ \* وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٥﴾ فهذان مثالان ضربهما (٦) لنفسه

(١) سورة الروم آية (٢٦) . وفي الأصل : الصواعق (٣/١٠٣٤) : ﴿ بَلْ لَّمْ يَأْتِ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلِّ لَمٍ قَلْبُونٌ ﴾ الآية (١١٦) من سورة البقرة .

(٢) في الأصل : الصواعق (٣/١٠٣٥) : « والمثيل » .

(٣) في الأصل : الصواعق (٣/١٠٣٥) : « وتوحيده » .

(٤) في « ت » : « فلا تملك لنفسها » . وفي « ن » : « ولا يملك » .

(٥) سورة النحل الآيتان (٧٥ - ٧٦) .

(٦) في « ت » : « ضربهما الله » .

فلا أصنام<sup>(١)</sup> مثل السوء وله المثل الأعلى .  
 وقال تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا النَّاسُ ضُرْبَ مَثَلٍ فَاستَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْتَأْذِنُوا لَأَنصَبُوا عَلَيْكُمْ فَلَا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبِ وَالْمَطْلُوبِ \* مَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴿٢﴾ .

فهذا المثل الأعلى الذي له سبحانه ، والأول مثل السوء للصنم وعابديه .

وقد ضرب سبحانه [ ١/٦٤ ] للمعارضين بين الوحي وعقولهم مثل السوء بالكلب تارة<sup>(٣)</sup> ، وبالحر تارة<sup>(٤)</sup> ، وبالأنعام تارة<sup>(٥)</sup> ، وبأهل القبور

(١) في الأصل : الصواعق (٣/١٠٣٥) : « وللأصنام » .

(٢) سورة الحج الآيتان (٧٣ ، ٧٤) .

(٣) كما في قوله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي ءَاتَيْنَاهُ ءَايَاتِنَا فَانطَلَعَ مِنْهَا فَاتَّبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الضَّالِّينَ \* وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَتَخَبَّرَهُ كَلْبُ الْأَكْلَبِ إِنْ تَحْمِلُ عَلَيْهِ يَلْهَثُ أَوْ تَتَرَكَّهُ يَلْهَثُ ﴾ الآية (١٦٧) من سورة الأعراف .

(٤) كما في قوله تعالى : ﴿ فَمَا لَمْ يَنْتَهِوا عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ \* كَانَهُمْ حُرٌّ مُشْتَقِرَةٌ \* فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ ﴾ الآيات (٤٩ - ٥١) من سورة المدثر .

(٥) كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ لَمْ تَلُوبُوا لَآ يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَمْ يُعِنُّوهُ لَآ يَصْعُقُونَ بِهَا وَلَمْ يَأْتُوا بِهَا لَآ يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْفٰتِلُونَ ﴾ سورة الأعراف آية (١٧٩) .

وقوله : ﴿ أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ سورة الفرقان آية (٤٤) .

وقوله : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَسْمَعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ وَالنَّارُ مَثْوًى لَهُمْ ﴾ سورة محمد آية (١٢) .

تارة<sup>(١)</sup> ، وبالعَمِي الصم [ تارة<sup>(٢)</sup> ] [ تارة<sup>(٣)</sup> ] ، وغير ذلك من أمثال السوء التي ضربها لهم ولأوثانهم ، وأخبر عن مثله الأعلى بما ذكره من أسمائه وصفاته وأفعاله ، وضرب لأوليائه وعابديه أحسن الأمثال ، ومن تدبر القرآن فهم المراد بالمثل الأعلى ومثل السوء .

[ الرجح  
السادس  
والثلاثون  
بيان أن  
الحكم بين  
الناس هو  
القرآن الكريم  
وأنه تضمن  
التفصيل  
والبيان ]

السادس والثلاثون<sup>(٤)</sup> : قوله تعالى : ﴿ أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكْمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا ﴾<sup>(٥)</sup> وهذا<sup>(٦)</sup> يبين أن الحكم بين الناس هو الله وحده بما أنزل من الكتاب المفصل كما قال في الآية الأخرى : ﴿ وَمَا أَخْلَقْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحَكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ﴾<sup>(٧)</sup> .

(١) قال المؤلف رحمه الله تعالى في كتابه شفاء العليل (ص ٢٢١ - ٢٢٢) - وهو يعدد الأمور التي عاقب الله بها الكفار - : « .. وأما إماتة قلوبهم ففي قوله : ﴿ إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْكُفْرَانَ ﴾ وقوله : ﴿ أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا ﴾ وقوله : ﴿ لِيُنذِرَ مَنْ كَانَ حَيًّا ﴾ وقوله : ﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ ﴾ .

فوصف الكافر بأنه ميت وأنه بمنزلة أصحاب القبور ، وذلك أن القلب الحي هو الذي يعرف الحق ويقبله ويحبه ويؤثره على غيره .. » .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من « د » و « ن » .

(٣) كما في قوله تعالى : ﴿ صُمُّ بَكْمٌ عُمَى فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ سورة البقرة آية (١٨) .

وقوله : ﴿ صُمُّ بَكْمٌ عُمَى فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ ﴾ سورة البقرة آية (١٧١) .

وقوله : ﴿ مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى وَالْأَصْمَى وَالصَّيْرُ وَالسَّحَابُ ﴾ سورة هود آية (٢٤) .

(٤) هذا الوجه هو الثاني والثمانون في الأصل : الصواعق (٣/١٠٤٢) .

(٥) سورة الأنعام آية (١١٤) .

(٦) في « ت » : « فهذا » .

(٧) سورة الشورى آية (١٠) .

وقال تعالى : ﴿ كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ ﴾ (١)

وقال تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ (٢) إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَبَكَ اللَّهُ ﴾ (٣) .

وقال تعالى : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ (٤)

فقوله (٥) : ﴿ أَفَغَيْرَ اللَّهِ ابْتَغَى حَكْمًا ﴾ (٦) استفهام إنكار ، يقول كيف ابْتَغَى حكما غير الله وقد أنزل كتابا مفصلا ، فإن قوله : ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا ﴾ (٧) جملة في موضع الحال (٨) ، وقوله : ﴿ مُفَصَّلًا ﴾ يبين أن الكتاب الحاكم مفصل مبین ، ضد ما يصفه به من يزعم أن عقول الرجال تعارض بعض نصوصه ، أو أن نصوصه خيلت (٩) أو أفهمت خلاف الحق المصلحة المخاطب ، أو أن لها معان لا تفهم ولا يعلم

(١) سورة البقرة آية (٢١٣) .

(٢) في « ت » : « وأنزلنا » .

(٣) سورة النساء آية (١٠٥) .

(٤) سورة النساء آية (٦٥) .

(٥) في « ت » : « وقوله » .

(٦) سورة الأنعام آية (١١٤) .

(٧) سورة الأنعام آية (١١٤) .

(٨) انظر : التبيان للعكبري (٥٣٤/١) والفريد في إعراب القرآن المجيد (٢١٩/٢) وتفسير البحر المحيط (٢٠٩/٤) والدر المصون (١٢٣/٥) .

(٩) في « ت » : « خيلت » . والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق للأصل : الصواعق (١٠٤٣/٣) .

المراد منها ، أو أن لها تأويلات باطلة خلاف ما دلت عليه ظواهرها ، فهؤلاء كلهم ليس الكتاب عندهم مفصلاً ، بل مجمل مؤول أو لا يعلم المراد منه ، أو المراد منه خلاف ظاهره ، أو إفهام خلاف الحق ، ثم قال : ﴿ وَالَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُرَلٌّ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وذلك أن الكتاب الأول مصدق للقرآن ، فمن نظر فيه علم علماً يقيناً أن هذا وهذا من مشكاة واحدة ، لا سيما في باب التوحيد والأسماء والصفات ، فإن التوراة [ مطابقة للقرآن في ذلك موافقة له ، وهذا يدل على أن ما في التوراة ] <sup>(٢)</sup> من ذلك ليس هو المبدل المحرف الذي أنكره الله عليهم بل هو من الحق الذي شهد له القرآن وصدقه ، ولهذا لم ينكر النبي ﷺ عليهم ما في التوراة من الصفات ولا عابهم به ، ولا جعله تشبيهاً وتجسيماً وتمثيلاً كما فعل كثير من النفاة وقالوا : اليهود أئمة التشبيه والتجسيم <sup>(٣)</sup> ولا ذنب لهم في ذلك ، فإنهم قرؤوا ما في التوراة ، فالذي عابهم الله به من تأويل التحريف والتبديل لم يعيهم به المعطلة بل شاركوهم فيه ، والذي استشهد الله على نبوة رسوله ﷺ به من موافقة ما عندهم من التوحيد والصفات عابوهم به ونسبوهم إلى (التجسيم والتشبيه) <sup>(٤)</sup> ، وهذا ضد ما عليه الرسول ﷺ وأصحابه ، فإنهم كانوا إذا ذكروا له شيئاً من هذا الذي تسميه المعطلة تجسيماً وتشبيهاً صدقهم عليه وأقره ولم ينكره ، كما

(١) سورة الأنعام آية (١١٤) .

(٢) ما بين المعقوفتين أثبتته من الأصل : الصواعق (٣/١٠٤٤) .

(٣) كما قاله الإمام الخطابي في مصنفه أعلام الحديث (٣/١٩٠٠) .

وانظر : كتاب الإمام الخطابي ومنهجه في العقيدة (ص١٥٩) وما بعدها .

(٤) في « ت » : « التشبيه والتجسيم » بالتقديم والتأخير .

صدقهم في خبر الخبر الذي [ ٦٤/ب ] ثبت من حديث ابن مسعود :  
 « وضحك تعجبا وتصديقا له »<sup>(١)</sup> وفي غير ذلك .  
 ثم قال : ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدَّلَ لِكَلِمَتِهِ ﴾<sup>(٢)</sup> فما  
 أخبر به فهو صدق ، وما أمر به فهو عدل ، وهذا بيِّن أن ما في النصوص  
 من الخبر فهو صدق ، علينا أن نصدق به لا نعارضه ولا نعترض عنه ، ومن  
 عارضه بعقله لم يصدق به ، ولو صدقه تصديقا مجملا ولم يصدقه تصديقا  
 مفصلا في أعيان ما أخبر به ؛ لم يكن مؤمنا ، ولو أقر بلفظه مع جحد معناه  
 أو صرفه<sup>(٣)</sup> إلى معانٍ آخر غير ما أريد به ؛ لم يكن مصدقا بل هو إلى  
 التكذيب أقرب .

السابع والثلاثون<sup>(٤)</sup> : أن الصحابة كانوا يستشكلون بعض النصوص  
 فيوردون إشكالاتهم على النبي ﷺ فيجيبهم عنها ، وكانوا يسألونه عن  
 الجمع بين النصوص التي يوهم ظاهرها التعارض ، ولم يكن أحد منهم  
 يورد عليه معقولا يعارض [ به ]<sup>(٥)</sup> النص البتة ، ولا عُرف فيهم  
 أحد - وهم أكمل الأمم عقولا - عارض نصا بعقله ، وإنما حكى الله تعالى  
 ذلك عن الكفار كما تقدم . وثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال :  
 « من نوقش الحساب عُذِب » ، فقالت عائشة : يا رسول الله أليس الله

[ الوجه  
 السابع  
 والثلاثون  
 بيان أن  
 الصحابة  
 كانوا  
 يستشكلون  
 بعض  
 النصوص  
 الشرعية  
 فيسألون عن  
 الجمع  
 والتوافق بينها  
 لا كما يفعله  
 الكفار  
 المعارضين  
 للنصوص  
 بقولهم ]

(١) حديث ابن مسعود في خبر الخبر تقدم ص ( ١٦٦ ) تعليق ( ٥ ) .

(٢) سورة الأنعام آية (١١٥) .

(٣) في الأصل : الصواعق (٣/١٠٤٦) : « حرفه » .

(٤) هذا الوجه هو السادس والثمانون في الأصل : الصواعق (٣/١٠٥٢) .

(٥) ما بين المعقوفين أثبتته من « د » و « ن » . وهو لا يوجد في « ت » ولا في الأصل :

يقول : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ \* فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴾ (١)  
 فقال : « بلى ، ولكن ذلك العرض ، ومن نوقش الحساب عذب » (٢) .  
 فأشكل عليها الجمع بين النصين حتى بين لها النبي ﷺ أنه لا تعارض بينهما ،  
 وأن الحساب اليسير هو العرض الذي لا بد أن يبين الله فيه لكل عامل عمله ،  
 كما قال تعالى : ﴿ يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَى مِنْكُمْ خَافِيَةٌ ﴾ (٣) حتى إذا ظن أنه لا  
 ينجو نجاه الله بعفوه ومغفرته ورحمته ، فإذا ناقشه الحساب عذبه ولا بد .  
 ولما قال : « لا يدخل النار أحد (٤) بايع تحت الشجرة » قالت له  
 حفصة (٥) : أليس الله يقول : ﴿ وَإِنْ مَنَّكَرُ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾ (٦) قال : « ألم  
 تسمعي قوله : ﴿ ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثًا ﴾ (٧) » (٨) .

(١) سورة الانشقاق الآيتان (٧ ، ٨) .

(٢) أخرجه البخاري في العلم ح ١٠٣ (ص ٢٨) وفي التفسير ح ٤٩٣٩ وفي الرقاق ح ٦٥٣٦  
 و ٦٥٣٧ ، ومسلم في الجنة وصفة نعيمها وأهلها ح ٧٩ ، ٨٠ (٤/٢٢٠٤ - ٢٢٠٥) .

(٣) سورة الحاقة آية (١٨) .

(٤) في « د » و « ن » : « لا يدخل أحد النار » بالتقديم والتأخير .

(٥) هي حفصة بنت عمر بن الخطاب رضي الله عنهما أم المؤمنين العدوية القرشية  
 المهاجرة ، تزوجها النبي عليه الصلاة والسلام بعد انقضاء عدتها من زوجها خنيس بن  
 حذافة السهمي رضي الله عنه ، ماتت بالمدينة سنة (٤١) عام الجماعة ، وقيل سنة  
 (٤٥) . روى لها الجماعة .

الاستيعاب (٤/١٨١١ - ١٨١٢) وأسد الغابة (٧/٦٥ - ٦٧) والإصابة (٧/٥٨١ - ٥٨٣)

(٦) سورة مريم آية (٧١) .

(٧) سورة مريم آية (٧٢) .

(٨) أخرجه مسلم في فضائل الصحابة ح ١٦٣ (٤/١٩٤٢) من حديث أم مبشر الأنصارية  
 رضي الله عنها أنها سمعت النبي ﷺ يقول عند حفصة : « لا يدخل النار إن شاء الله  
 من أصحاب الشجرة أحد الذين بايعوا تحتها » قالت : بلى يا رسول الله ، فانتهرها ، =

فأشكل عليها الجمع بين النصين وظنت الورود هو دخولها ، كما يقال :  
ورد المدينة إذا دخلها ، فأجابها النبي ﷺ بأن ورود المتقين غير ورود  
الظالمين ، فإن المتقين يردونها ورودا ينجون به من عذابها ، والظالمين يردونها  
ورودا يصيرون جثيا فيها به<sup>(١)</sup> .

وقال له عمر [ يوم الحديبية ]<sup>(٢)</sup> : « ألم تكن تحدثنا أنا نأتي البيت ونطوف  
به ؟ » ، فقال : « هل قلت إنك تدخله العام ؟ » ، قال : « لا » ، قال :  
« فإنك آتية ومطوف به »<sup>(٣)</sup> . فأشكل على عمر رجوعهم عام الحديبية ولم  
يدخلوا المسجد الحرام ولا طافوا بالبيت ، فيين له<sup>(٤)</sup> أن اللفظ مطلق لا  
دليل فيه على ذلك العام بعينه ، فتتزيه على ذلك العام غلط ، فرجع عمر  
وعلم أنه قد غلط في فهمه .

= فقالت حفصة : ﴿ وَإِنْ مَنَعَكَ إِلَّا وَاوَدَّهَا ﴾ ، فقال النبي ﷺ . . . « فذكره .

(١) انظر : أضواء البيان (٤/ ٣٤٨ - ٣٥٢) ودفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب  
(ص ١٩٢ - ١٩٣) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

والحديبية بضم الحاء وفتح الدال وياء ساكنة وياء موحدة مكسورة : أسم بئر عند مسجد  
الشجرة التي بايع رسول الله ﷺ تحتها ، تقع على بعد اثنين وعشرين كيلا إلى الشمال  
الغربي من مكة المكرمة ، وهي التي كان عندها الصلح الشهير باسمها بين المسلمين  
والمشركين من قريش في السنة السادسة ، وتعرف الآن بالشمسي .

ينظر : معجم البلدان (٢/ ٢٢٩) ومعجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية (ص ٩٤)  
ومعجم معالم الحجاز (٢/ ٢٤٦ - ٢٤٧) .

(٣) هو جزء من كلام عمر رضي الله عنه وجواب رسول الله ﷺ ، أخرجه البخاري في  
الشروط ح ٢٧٣١ ، ٢٧٣٢ (ص ٥٤٩ - ٥٥٢) من حديث المسور بن مخرمة ومروان بن  
الحكم في نص طويل في قصة صلح الحديبية .

(٤) في « ت » : « لهم » .

ولما نزل قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ ﴾ (١) قال (٢) أبو بكر (٣) رضي الله عنه : « يا رسول الله جاءت قاصمة الظهر ، وأينا (٤) لم يعمل سوءا ؟ » ، فقال [ أ / ٦٥ ] : « يا أبا بكر أأنت تنصب ؟ أأنت تحزن ؟ أليس يصيبك الأذى ؟ » قال : بلى ، قال : « فذلك مما تجزون به » (٥) . فأشكل على الصديق أمر النجاة مع هذه الآية ، وظن أن الجزاء في الآخرة ولا بد ، فأخبره النبي ﷺ أن جزاءه وجزاء المؤمنين بما يعملونه من سوء في الدنيا ما يصيبهم من النصب

(١) سورة النساء آية (١٢٣) .

(٢) في « ت » : « وقال » .

(٣) تقدمت ترجمته ص ( ٣٣ ) .

(٤) في « ت » : « فأينا » .

(٥) أخرجه الإمام أحمد في المسند (١١/١) وكذا أبو يعلى في المسند ح ٩٨ - ١٠١ /١ / ٩٧ - ٩٨) وابن حبان في صحيحه ح ٢٩١٠ (٧/١٧٠ - ١٧١) وح ٢٩٢٦ (٧/١٨٩) وابن السنني في عمل اليوم والليلة ح ٣٩٢ (ص ١٨٩) والبيهقي في الكبرى (٣/٣٧٣) والحاكم في المستدرک (٣/٧٤ - ٧٥) . جميعهم من طريق أبي بكر بن أبي زهير الثقفي ، وفيه ألفاظ لم أقف عليها . والحديث ضعيف الإسناد بسبب الانقطاع بين أبي بكر الثقفي وهو من صغار التابعين وبين أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، إذ كان يروي عنه مرسلا ، ثم إنه مستور الحال لم يُذكر فيه جرح ولا تعديل ، ولهذين السببين ضعف إسناده أحمد شاكر في تعليقه على المسند ح ٦٨ (١/١٨١ - ١٨٢) . إلا أنه صح بطرقه وشواهد كما هو عند ابن حبان والحاكم ووافقه الذهبي في الموضع المشار إليهما فيه ، وشاهده من حديث جابر ومعاوية وغيرهما ذكرها الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد (٣/٢٨) وما بعدها .

وانظر ما ذكره الحافظ ابن كثير في تفسيره (١/٥٧٠ - ٥٧٢) من طرق وشواهد كثيرة تعضد هذا الحديث وتصححه .

والحزن والمشقة ، فيكون ذلك كفارة لسيئاتهم فلا يعاقبون عليها في الآخرة ، وهذا مثل قوله : ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾ (١) .  
ولما نزل قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ ﴾ (٢) ، قال (٣) الصحابة : « (وأينا يا رسول الله) (٤) لم يلبس إيمانه بظلم ؟ » ، قال : « ذلك الشرك ، ألم تسمعوا قول العبد الصالح : ﴿ إِنَّكَ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ (٥) ؟ » (٦) . فلما أشكل عليهم المراد بالظلم وظنوا أن ظلم النفس داخل فيه وأن من ظلم نفسه أي ظلم كان لم يكن آمنا ولا مهتديا ، أجابهم [ النبي ] (٧) - ﷺ - أن الظلم الرافع للأمن والهداية على الإطلاق هو الشرك ، وهذا والله هو الجواب الذي يشفي العليل ويروي الغليل ، فإن الظلم المطلق التام هو الشرك الذي هو وضع العبادة في غير موضعها ، والأمن والهدى المطلق هو الأمن في الدنيا والآخرة والهدى إلى الصراط المستقيم .

(١) سورة الشورى آية (٣٠) .

(٢) سورة الأنعام آية (٨٢) .

(٣) في « ت » : « وقال » .

(٤) في « ت » : « يا رسول الله وأينا » بالتقديم والتأخير .

(٥) سورة لقمان آية (١٣) .

(٦) أخرجه البخاري في الإيمان ح ٣٢ (ص ١١) وفي أحاديث الأنبياء ح ٣٣٦٠ و ٣٤٢٨

و ٣٤٢٩ وفي التفسير ٤٦٢٩ و ٤٧٧٦ وفي استنابة المرتدين ح ٦٩١٨ و ٦٩٣٧ ، ومسلم

في الإيمان ح ١٩٧ (١/ ١١٤ - ١١٥) جميعهما من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله

عنه .

(٧) ما بين المعقوفين مثبت من « ت » .

(ولما أنزل الله تعالى قوله) (١) : ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ الآية (٢) ، أشكل ذلك على بعض الصحابة وظنوا أن ذلك من تكليفهم (ما لا يطيقونه) (٣) ، فأمرهم ﷺ أن يقابلوا النص بالقبول (٤) ، فبين الله سبحانه بعد ذلك أنه لا يكلف نفساً إلا وسعها ، وأنه لا يؤاخذهم بما نسوه وأخطؤوا فيه ، وأنه لا يحمل

(١) في « ت » : « ولما نزل قوله تعالى » .

(٢) سورة البقرة آية (٢٨٤) .

(٣) في « ت » : « بما لا يطيقون » .

(٤) فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : لما نزلت على رسول الله ﷺ : ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ، قال : فاشتد ذلك على أصحاب رسول الله ﷺ فاتوا رسول الله ﷺ ثم بركوا على الركب فقالوا : أي رسول الله ، كلفنا من الأعمال ما نطيق ، الصلاة والصيام والجهاد والصدقة ، وقد أنزلت عليك هذه الآية ولا نطيعها ، قال رسول الله ﷺ : « أتريدون أن تقولوا كما قال أهل الكتابين من قبلكم : سمعنا وعصينا ؟ بل قولوا : سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير » ، قالوا : سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير ، فلما اقترأها القوم ذلت بها ألسنتهم ، فأنزل الله في إثرها : ﴿مَنْ أَمَّنَ الرَّسُولَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّ مَأْمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نَقِرُّ بَيْنَ أَيْدِي مَنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ ، فلما فعلوا ذلك نسخها الله تعالى ، فأنزل الله عز وجل : ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا (قال : نعم) رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِمْرًا كَمَا حَمَلْتُمْ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا (قال : نعم) رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ (قال : نعم) وَأَعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ (قال نعم) .

أخرجه مسلم في الإيمان ح ١٩٩ (١/١١٥ - ١١٦) .

عليهم إصرأ كما حملة على الذين من قبلهم ، وأنه لا يحملهم ما لا طاقة لهم به ، وأنهم إن قصروا في بعض ما أمروا به أو نهوا عنه ثم استغفروا عفا الله عنهم وغفر لهم ورحمهم .

فانظر ماذا أعطاهم الله تعالى لما قابلوا خبره بالرضى والتسليم والقبول والانتقاد دون المعارضة والرد .

ومن ذلك أن عائشة<sup>(١)</sup> [ لما ]<sup>(٢)</sup> سمعت قوله ﷺ : « إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه »<sup>(٣)</sup> ، عارضته بقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾<sup>(٤)</sup> ، ولم تعارضه بالعقل بل غلظت الرواة ، والصواب عدم المعارضة وتصويب الرواة ، فإنهم من<sup>(٥)</sup> لا يتهم ، وهم عمر وابنه ، والمغيرة بن شعبة وغيرهم<sup>(٦)</sup> ، والعذاب الحاصل للميت بسبب بكاء أهله

(١) تقدمت ترجمتها ص ( ٢٠ ) .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٣) أخرجه البخاري في الجناز ح ١٢٨٦ (ص ٢٥٢ - ٢٥٣) وكذا مسلم في الجناز ح ١٦ (٢/٦٣٨) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

(٤) سورة الأنعام آية (١٦٤) .

ومعارضة أم المؤمنين عائشة رضي الله عنه أخرجها البخاري في سياق حديث ابن عباس رضي الله عنهما وفيه : « .. فلما مات عمر رضي الله عنه ذكرت ذلك لعائشة رضي الله عنها فقالت : يرحم الله عمر ، والله ما حدث رسول الله ﷺ إن الله يعذب المؤمن ببكاء أهله عليه ، ولكن رسول الله ﷺ قال : « إن الله ليزيد الكافر عذابا ببكاء أهله عليه » . وقالت : حسبكم القرآن ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ . » الحديث . أخرجه البخاري في الجناز ح ١٢٨٨ (ص ٢٥٣) وفي المغازي ح ٣٩٧٨ ، ومسلم في الجناز ح ٢٣ (٢/٦٤١ - ٦٤٢) .

(٥) في الأصل : الصواعق (٣/١٠٥٩) : « من » ، وكلاهما صحيح .

(٦) ينظر : أعلام الحديث للخطابي (١/٦٨٤) وتحفة الأحوذني (٤/٨٠ - ٨٤) =

هو تألمه وتأذيه بيكاثهم عليه<sup>(١)</sup> ، والوزر المنفي حمل غير صاحبه له هو عقوبة البريء وأخذة بجريمة<sup>(٢)</sup> غيره ، وهذا لا ينفي تأذي البريء السليم بمصيبة غيره ، فالقوم لم يكونوا يعارضون النصوص بعقولهم وآرائهم وإن كانوا يطلبون الجمع بين نصين يوهم ظاهرهما التعارض .  
ولهذا لما عارض بلال بن عبد الله<sup>(٣)</sup> قوله ﷺ : « لا تمنعوا إماء الله

= أبواب الجناز ، باب ما جاء في كراهية النوح .

(١) قد اختلفت أجوبة أهل العلم في هذه المسألة ، وما ذكره هنا الإمام ابن القيم من أن معنى العذاب هو تألم الميت وتوجهه بسماعه بكاء أهله عليه ، لا أنه يعاقب بذنب الحي هو أحد تلك الأجوبة ، وإليه ذهب ابن جرير الطبري وابن تيمية وغيرهما ، وذهب آخرون منهم الإمام الخطابي إلى أن العذاب يكون لمن أوصى بالبكاء والنوح عليه كما كان في الجاهلية ، وهو موجود في أشعارهم بكثرة ، كقول طرفة لزوجته :

فإن مت فانهيني بما أنا أهله وشقي عليّ الجيب يا ابنة معبد  
ديوانه (ص ٤٦) من قصيدته الجاهلية الشهيرة التي مطلعها :

لخولة أطلالاً بِبُرْزَةِ نَهْمَد تلوح كباقي الوشم في ظاهر اليد  
وللمزيد من ذكر الأقوال في المسألة وبيان ما فيها راجع : أعلام الحديث (١/ ٦٨٣ - ٦٨٤) ومعالم السنن (٣/ ٤٩٤ - ٤٩٥) والتمهيد لابن عبد البر (١٧/ ٢٧٣) وما بعدها ، وشرح حديث أبي ذر لابن تيمية ، ضمن مجموعة الرسائل المنيرية (٣/ ٢٠٩) وتهذيب السنن (٤/ ٤٩٠ - ٤٩٣) والروح (١/ ٣٦٨) وعدة الصابرين (ص ١٧٠ - ١٧٣) وشرح صحيح مسلم للأبي (٣/ ٦٩ - ٧٠) والعواصم والقواصم لابن الوزير (٧/ ٢٧٦) وما بعدها ، وفتح الباري (٣/ ١٥٣ - ١٥٦) وفيض القدير (٢/ ٣٩٧) .

(٢) في « ت » : « بجريرة » . ولعلها أولى .

(٣) هو بلال بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي المدني ، فقيه ثقة أخرج له مسلم حديثاً واحداً .

التاريخ الكبير (٢/ ١٠٧) والجرح والتعديل (٢/ ٣٩٦) وتهذيب الكمال (٤/ ٢٩٦ - ٢٩٧) وتقريب التهذيب (ص ٦٨) .

مساجد الله»<sup>(١)</sup> برأيه وعقله وقال : « والله لنمنعهن » ، أقبل عليه [ ٦٥ / ب ] أبوه عبد الله فسيبه سبا ما سيبه مثله وقال : « أحدثك عن رسول الله ﷺ وتقول [ والله ] لنمنعهن »<sup>(٢)</sup> .<sup>(٣)</sup>

ولما حدث عمران بن حصين<sup>(٤)</sup> عن رسول الله ﷺ بقوله : « إن الحياء خير كله »<sup>(٥)</sup> ، فعارضه معارض<sup>(٦)</sup> بقوله : « إن منه وقارا ومنه ضعفا » ، فاشتد غضب عمران بن حصين وقال : « أحدثك عن رسول الله ﷺ وتقول إن منه كذا ومنه كذا » وظن أن المعارض زنديق ، فقيل له :

(١) أخرجه البخاري في الجمعة ح ٩٠٠ (ص ١٧٧) من حديث ابن عمر ، وكذا مسلم في الصلاة ح ١٣٦ (١/٣٢٧) .

(٢) لفظ الجلالة لا يوجد في « ت » .

(٣) أخرجه مسلم في الصلاة ح ١٣٥ (١/٣٢٧) .

(٤) تقدمت ترجمته ص ( ٦١ ) .

(٥) أخرجه البخاري في الأدب من الصحيح ح ٦١١٧ (ص ١٢٩٨) بلفظ : « الحياء لا يأتي إلا بخير » ، ومسلم في الإيمان ح ٦١ (١/٦٤) واللفظ له كما في إحدى روايته .

(٦) المعارض المشار إليه هو بُشير (بالتصغير) بن كعب كما في رواية الصحيحين ، البخاري في الأدب (مختصرا) ح ٦١١٧ (ص ١٢٩٨) ، وقامه عند مسلم في إحدى روايته ح ٦١ (١/٦٤) : « أنا أبا قتادة حدث قال : كنا عند عمران بن حصين في رهط منا وفينا بُشير بن كعب ، فحدثنا عمران يومئذ قال : قال رسول الله ﷺ : « الحياء كله خير » ، قال أو قال : « الحياء كله خير » فقال بُشير بن كعب : إنا لنجد في بعض الكتب أو الحكمة أن منه سكينه ووقارا لله ، ومنه ضعف ، قال : فغضب عمران حتى احمرت عيناه ، وقال : ألا أراي أحدثك عن رسول الله ﷺ وتعارض فيه ، قال : فأعاد عمران الحديث ، قال : فأعاد بُشير ، فغضب عمران ، قال : فما زلنا نقول فيه : إنه منا يا أبا نجيذ ، إنه لا بأس به » .

يا أبا نجيذ إنه لا بأس به<sup>(١)</sup> .  
ولما حدث عبادة بن الصامت<sup>(٢)</sup> بقول النبي ﷺ : « الفضة بالفضة ربا إلا هاء وهاء . . » الحديث<sup>(٣)</sup> قال معاوية<sup>(٤)</sup> : « ما أرى بهذا بأسا » ، يعني يبيع آنية الفضة بالفضة متفاضلا ، غضب عبادة وقال : « [ تراني ]<sup>(٥)</sup> أقول

(١) انظر التعليق السابق .

قال النووي في شرح مسلم (٨/٢) : « وأما إنكار عمران رضي الله عنه فلكونه قال : « منه ضعف » بعد سماعه قول النبي ﷺ « أنه خير كله » . ومعنى « تُعارض » تأتي بكلام في مقابلته وتعرض بما يخالفه ، وقولهم : « إنه منا لا بأس به » معناه ليس هو ممن يتهم بنفاق أو زندقة أو بدعة أو غيرها مما يخالف به أهل الاستقامة ، والله أعلم .  
وينظر : فتح الباري (١٠/٥٢١ - ٥٢٢) .

(٢) هو عبادة بن الصامت بن قيس بن أصرم بن فهر أبو الوليد الأنصاري الخزرجي ، شهد العقبة الأولى والثانية ، وكان أحد النقباء ومن حضر بدرًا والمشاهد كلها ، مات بالرملة من أرض فلسطين سنة (٣٤) ، وقيل غير ذلك ، روى له الجماعة .

الاستيعاب (٢/٨٠٧ - ٨٠٩) وأسد الغابة (٣/١٦٠ - ١٦١) والإصابة (٣/٦٢٤ - ٦٢٦)

(٣) هو جزء من حديث عبادة رضي الله عنه وفيه : « . . والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، إلا سواء بسواء ، عينا بعين . . » الحديث ، أخرجه مسلم في المساقاة ح ٨٠ (٣/١٢١٠) .

(٤) هو معاوية بن أبي سفيان أبو عبد الرحمن أمير المؤمنين وخالهم ، واسم أبي سفيان صخر ابن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي الأموي ، كان معاوية وأبوه وأمه وأخوه يزيد من مسلمة الفتح ، وقد اتخذه النبي عليه الصلاة والسلام من كتاب الوحي ، وولي إمارة الشام عشرين سنة والخلافة على المسلمين عشرين مثلها ، وتوفي بدمشق سنة (٦٠) على الصحيح ، روى له الجماعة .

الاستيعاب (٣/١٤١٦ - ١٤٢٢) وأسد الغابة (٥/٢٠٩ - ٢١٢) والإصابة

(٦/١٥١ - ١٥٥) .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

قال رسول الله ﷺ وتقول ما أرى بهذا بأسا ، لا أساكنك بأرض أنت بها أبدا»<sup>(١)</sup> ، ومعاوية لم يعارض النص بالرأي ، وكان أتقى لله من ذلك ، وإنما خصص عمومه وقيد مطلقه بهذه الصورة (وما شابهها)<sup>(٢)</sup> ، ورأى أن التفاضل في مقابلة أثر الصنعة فلم يدخل في الحديث ، وهذا مما يسوغ فيه الاجتهاد ، وإنما أنكر عليه عبادة مقابلته لما رواه بهذا الرأي ، ولو قال له نعم حديث رسول الله ﷺ على الرأس والعين ولا يجوز مخالفته [ بوجه ]<sup>(٣)</sup> ، ولكن هذه الصورة لا تدخل في لفظه ، فإنه إنما قال : « الفضة بالفضة مثلا بمثل وزنا بوزن »<sup>(٤)</sup> ، وهذه الزيادة ليست في مقابلة الفضة ، وإنما هي في مقابلة الصنعة ، ولا تذهب الصنعة هدرا ، لما أنكر عليه عبادة فإن هذا من تمام فهم النصوص وبيان ما أريد بها<sup>(٥)</sup> .

(١) القصة فيما وقع بين عبادة ومعاوية رضي الله عنهما أخرجها مسلم في صحيحه من كتاب المساقاة ح ٨٠ (٣/١٢١٠) بسياقة أخرى ، وفيها من قول عبادة : « لنحدثن بما سمعنا من رسول الله ﷺ وإن كره معاوية ، أو قال : وإن رغم ، ما أبالي أن لا أصحبه في جنده ليلة سوداء » . وذكر الذهبي في السير (٧/٢) عن إسحاق بن قبيصة بن ذؤيب عن أبيه أن عبادة أنكر على معاوية شيئا ، فقال : « لا أساكنك بأرض ، فرحل إلى المدينة . . . » . وينظر : تاريخ دمشق (١٧٦/٢٦) .

(٢) في « ت » : « وما يشابهها » .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٤) في حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا : « الذهب بالذهب وزنا بوزن مثلا بمثل ، والفضة بالفضة وزنا بوزن مثلا بمثل ، فمن زاد أو استزاد فهو ربا » .

أخرجه مسلم في المساقاة ح ٨٤ (٣/١٢١٢) ، وفي الباب عن أبي بكر وأبي سعيد الخدري في الصحيحين وغيرهما .

(٥) من اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى جواز بيع المصنوع من الذهب بالذهب والمصنوع من الفضة بالفضة من غير اشتراط تماثل ، ويجعل الزائد في =

كما أنه هو<sup>(١)</sup> ومعاذ بن جبل وغيرهما من الصحابة<sup>(٢)</sup> لما ورثوا المسلم من الكافر ولم يورثوا الكافر من المسلم لم<sup>(٣)</sup> يعارضوا قوله ﷺ : « لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم »<sup>(٤)</sup> بعقولهم وآرائهم بل قيدوا مطلق هذا اللفظ وخصصوا عمومه وظنوا أن المراد به الحربي<sup>(٥)</sup> ، كما فعل ذلك بعض الفقهاء في قوله ﷺ : « لا يقتل مسلم بكافر »<sup>(٦)</sup> حيث حملوه على الحربي

= مقابلة الصنعة .

اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية لبرهان الدين إبراهيم بن العلامة ابن القيم (ص ١٥) .

(١) يعني معاوية رضي الله عنه .

(٢) كعمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وقد ذكر هؤلاء الثلاثة ابن قدامة في المغني (٩/

١٥٤) قائلا : « وروي عن عمر ومعاذ ومعاوية رضي الله عنهم أنهم ورثوا المسلم من

الكافر ولم يورثوا الكافر من المسلم . . . » ، إلا أن ابن عبد البر نفاه عن عمر بن الخطاب

فقال في الاستذكار (١٥/٤٩٠) : « . . . ذلك أن معاذ بن جبل ومعاوية بن أبي سفيان

كانا يورثان المسلم من الكافر ، وروي ذلك عن عمر بن الخطاب ولا يصح » .

وينظر : مختصر خلافيات البيهقي (٣١/٤) وتفسير القرطبي (٥/٥٩) عند تفسير قوله

تعالى : ﴿ يُؤْصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَزْوَاجِكُمْ ﴾ الآية (١١) من سورة النساء ، وفتح الباري (١٢/

٥٠) ومعجم فقه السلف (٦/٢٤٠ - ٢٤٢) .

(٣) في النسخ الخطية : « ولم » بزيادة واو ، والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/١٠٦٢) .

(٤) في « ن » : « لا يرث الكافر المسلم ولا المسلم الكافر » بالتقديم والتأخير ، وفي هامش

« د » : « لا يرث الكافر المسلم ولا الكافر المسلم » ، هكذا بال تكرار ، والمثبت من

« ت » ومصادر الحديث .

وقد أخرجه البخاري في الفرائض ح ٦٧٦٤ (ص ١٤٢١) ومسلم في الفرائض ح ١ (٣/

١٢٣٣) جميعا من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنهما ، وأخرجه البخاري أيضاً في

الغازي ح ٨٢٨٣ بلفظ : « لا يرث المؤمن الكافر ولا الكافر المؤمن » .

(٥) ينظر : مختصر خلافيات البيهقي (٣١/٤) .

(٦) هو جزء من حديث أبي جحيفة رضي الله عنه قال : « قلت لعلي : هل عندكم =

دون الذمي والمعاهد<sup>(١)</sup> . والصحابة في هذا التقييد والتخصيص أعذر من هؤلاء من وجوه كثيرة ليس هذا موضعها .  
وقد كان السلف يشتد عليهم معارضة النصوص بأراء الرجال ولا يقرون على ذلك .

وكان ابن عباس يحتج في مسألة [ متعة ]<sup>(٢)</sup> الحج بسنة رسول الله ﷺ وأمره لأصحابه بها ، فيقولون له إن أبا بكر وعمر أفردا الحج ولم يتمتعا ، فلما أكثروا عليه قال : « يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء

= كتاب ؟ قال : لا ، إلا كتاب الله أو فهم أعطيه رجل مسلم أو ما في هذه الصحيفة ، قال : قلت وما في هذه الصحيفة ؟ قال : العقل وفكاك الأسير ولا يقتل مسلم بكافر » .

أخرجه البخاري في العلم ح ١١١ (ص ٢٩) وفي الجهاد والسير ح ٣٠٤٧ وفي الديات ح ٦٩٠٣ ، ٦٩١٥ .

(١) ممن حمل النص المذكور على ما قاله المؤلف : أبو حنيفة وأصحابه وابن أبي ليلى وعثمان البتي ، وهو قول إبراهيم والشعبي وعمر بن عبد العزيز ، وذهب الجمهور منهم مالك والشافعي وأحمد وأصحابهم والليث والثوري وابن شبرمة والأوزاعي وإسحاق وأبو ثور وأبو عبيد وابن المنذر إلى أن المسلم لا يقتل بالكافر ، وبه قال جميع الظاهرية ، وهو الراجح في المسألة إن شاء الله .

وينظر : أحكام القرآن للجصاص (١/١٤٠ - ١٤٤) والإشراف على مسائل الخلاف (٢/١٨٠) والمحل (١٠/٣٤٧ - ٣٥٩) مسألة ٢٠٢١ والاستذكار (٢٥/١٧٠ - ١٧٨) وبداية المجتهد (٢/٤٨٨) ورؤوس المسائل (ص ٤٥٤ - ٤٥٥) والمغني لابن قدامة (١١/٤٦٦ - ٤٦٧) والاختيار لتعليل المختار (٥/٢٧) وتبيين الحقائق (٦/١٠٣) وما بعدها وفتح الباري (١٢/٢٦٠ - ٢٦٢) وشرح فتح القدير (٥/٢٧٥) وإعلاء السنن (١١/٤٩٤) وما بعدها .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

أقول [ لكم ] <sup>(١)</sup> قال رسول الله ﷺ وتقولون قال أبو بكر وعمر <sup>(٢)</sup> .  
 فرحم الله ابن عباس كيف لو رأى قوما يعارضون قول الله ورسوله بقول  
 أرسطو وأفلاطون وابن سينا والفارابي وجهم بن صفوان وبشر المريسي وأبي  
 الهذيل العلاف <sup>(٣)</sup> وأضرابهم .  
 ولقد سئل عبد الله بن عمر <sup>(٤)</sup> عن متعة الحج فأمر بها [ ٦٦/أ ] فقيل  
 له : إن أباك نهى عنها ، فقال : « إن أبي لم يرد ما تقولون » ، فلما أكثروا  
 عليه قال : « أمر رسول الله ﷺ أحق أن تتبعوا أم أمر عمر ؟ » <sup>(٥)</sup> .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) ذكره بهذا اللفظ الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى في كتابه التوحيد  
 (ص ١٣١) تحت « باب من أطاع العلماء والأمرء في تحريم ما أحل الله . . الخ » ،  
 وأخرجه بالفاظٍ متقاربة من هذا المعنى الإمام أحمد في المسند (٣٣٧/١) وإسحاق بن  
 راهويه في مسنده كما في المطالب العالية رقم ١٣٠٦ (٥٨/٢) والطحاوي في شرح  
 معاني الآثار (١٨٩/٢) والطبراني (مختصراً) في الأوسط رقم ٢١ (٤٢/١ - ٤٣)  
 والخطيب في الفقيه والمتفقه (٣٧٧/١ - ٣٧٨) وابن عبد البر في جامع بيان العلم  
 وفضله (١٢١٠/٢ - ١٢١١) وابن حزم في حجة الوداع (ص ٢٦٨ - ٢٦٩) والضياء في  
 المختارة رقم ٣٥٧ (٣٣١/١٠) ، كما ذكره ابن عبد البر في الاستذكار (١٣٢/١١)  
 والمؤلف في زاد المعاد (٢٠٦/٢) ونسباه لعبد الرزاق ، ولم أجده في كتبه المطبوعة :  
 المصنف والتفسير والأمال ، وكذلك ذكره في التمهيد (٢٠٧/٨ - ٢٠٨) وابن مفلح في  
 الآداب الشرعية (٧٠/٢) . وقد حسن إسناده الهيثمي في مجمع الزوائد (٥٢٦/٣)  
 وصححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند رقم ٣١٢١ (٤٨/٥) ، وأحال إلى وروده في  
 أماكن أخرى في المسند ، فلتنظر هناك .

(٣) تقدمت تراجم هؤلاء ص ( ١٧ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ) .

(٤) تقدمت ترجمته ص ( ٩٠ ) .

(٥) أخرجه الترمذي في الحج بأطول مما هنا ح ٨٢٤ (٣/١٧٦ - ١٧٧) وإسناده صحيح =

ولما حدث حماد<sup>(١)</sup> عن ثابت عن أنس عن النبي ﷺ في تفسير قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا بَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ ﴾<sup>(٢)</sup> قال : « وضع إصبه على طرف خنصره فساخ الجبل »<sup>(٣)</sup> ، أنكر عليه بعض

= على شرط مسلم ، وأخرج نحوه الإمام أحمد في المسند (٩٥/٢) وعبد الرزاق الصنعاني في الأمالي (ص ٩٦) ومن طريقه أخرجه البيهقي في الكبرى (٢١/٥) ، وقد صحح إسناده العلامة أحمد شاكر في تعليقه على المسند ح ٥٧٠٠ (٦١/٨) وكذا الشيخ الألباني في صحيح سنن الترمذي ح ٦٥٨ (٢٤٧/١) .

(١) في النسخ الخطية : « حميد » وكذا في بعض نسخ الأصل : الصواعق كما أفاده محققه (١٠٦٤/٣) تعليق (٢) ، والصواب « حماد » كما أثبت ، لكونه المروي في مصادر النص جميعها ، وإن كان حميد وهو الطويل ممن يروي عن ثابت .

وحماد المذكور هو ابن سلمة بن دينار أبو سلمة البصري إمام ثقة عابد ، روى له البخاري تعليقا ومسلم والأربعة ، مات سنة (١٦٧) ، ترجمه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٣/١٤٠ - ١٤٢) والمزي في تهذيب الكمال (٧/٢٥٣ - ٢٦٩) والذهبي في السير (٧/٤٤٤ - ٤٥٦) وابن حجر في التقريب (ص ١١٧) .

وثابت هو ابن أسلم أبو محمد البصري إمام ثقة عابد مات سنة بضع وعشرين ومائة ، روى له الجماعة . ترجمته في الجرح والتعديل (٤٤٩/٢) وتهذيب الكمال (٤/٣٤٢ - ٣٤٩) والسير (٥/٢٢٠ - ٢٢٥) وتقريب التهذيب (ص ٧١) . وأنس بن مالك تقدمت ترجمته ص (٧٩) .

(٢) سورة الأعراف آية (١٤٣) .

(٣) الحديث بدون ذكر القصة أخرجه الترمذي في التفسير ح ٣٠٧٤ (٥/٢٦٥ - ٢٦٦) من طريقين ، قال في الأولى : « هذا حديث حسن غريب صحيح لا نعرفه إلا من حديث حماد بن سلمة » ، وقال في الثانية : « هذا حديث حسن » ، وأحمد في المسند (٣/٢٠٩) وابن خزيمة في التوحيد ح ١٦٦ وما بعده (١/٢٦٢ - ٢٦٣) وابن بطة في الإبانة ح ٢٧٢ (تتمة الرد على الجهمية) (٣/٣٤١ - ٣٤٢) .

وأخرجه مع ذكر القصة أحمد في المسند (٣/١٢٥) وابن خزيمة في التوحيد ح ١٦٢ وما بعده (١/٢٥٨ - ٢٦١) وابن أبي عاصم في السنة ح ٤٩٠ ، ٤٩١ (١/٣٣٦ - ٣٣٧) =

الحاضرين<sup>(١)</sup> وقال : « تحدث بهذا ؟ » فضرب حميدا<sup>(٢)</sup> في صدره وقال : « أحدثك [ عن ثابت ]<sup>(٣)</sup> عن أنس عن النبي ﷺ وتقول أتحدث بهذا ؟ »<sup>(٤)</sup> . فكانت نصوص رسول الله ﷺ أجل في صدورهم وأعظم في قلوبهم من أن يعارضوها بقول أحد من الناس ، ولا يثبت قدم الإيمان<sup>(٥)</sup> إلا على ذلك .

= والحاكم في المستدرک (٢/ ٣٢٠ - ٣٢١) وابن جرير في التفسير طبعة شاكرح ١٥٠٨٨ (٩٩/١٣) وذكره الحافظ ابن كثير في تفسيره عند الآية المذكورة (٢/ ٢٥٤) . وقد صححه الحاكم لكونه على شرط مسلم ووافقه الذهبي ، ونقل ابن كثير في تفسيره (٢/ ٢٥٤ - ٢٥٥) عن الخلال قوله : « هذا إسناد صحيح لا علة فيه » . وكذا صححه المؤلف في مدارج السالكين (٣/ ٩٩ - ١٠٠) والألباني في ظلال الجنة ٤٨٠ ، ٤٨١ (ص ٢١٠ - ٢١١) .

وقد أغرب العلامة ابن الجوزي فحشره في موضوعاته (١/ ١٧٥ - ١٧٦) فتعقبه السيوطي في اللآلئ (١/ ٢٥ - ٢٦) بما يدفع قوله ويبطل حكمه .

(١) وهو حميد بن أبي حميد أبو عبيدة الطويل الخزاعي البصري ، ثقة مدلس ، أخرج له الجماعة ، مات سنة (١٤٣) وقيل غير ذلك .

الجرح والتعديل (٣/ ٢١٩) وتهذيب الكمال (٧/ ٣٥٥ - ٣٦٥) والسير (٦/ ١٦٣ - ١٦٩) وتقريب التهذيب (ص ١٢٠) .

(٢) في النسخ الخطية : « حميد » بالرفع ، والصواب ما أثبت : « حميدا » بالنصب لأنه هو المنكر لما سمع من ثابت فضربه ثابت في صدره كما هو صريح في كل مصادر التخریج ، وسياق ابن القيم يوهم أن حمادا هو الضارب لحميد وليس بصحيح . وسيأتي على وجه الصواب ص (١٠٣٢) .

(٣) ما بين المعقوفتين مقحم في النص فحقه الزوال ، فانظر التعليق قبله رقم (٢) ، وما سيأتي لاحقا عند المؤلف ص (١٤٢٤) .

(٤) راجع المصادر السابقة المذكورة في التخریج .

(٥) في « ت » : « ولا يثبت قدم أحد على الإيمان » . والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق لما في الأصل : الصواعق (٣/ ١٠٦٥) .

الثامن والثلاثون<sup>(١)</sup> : أن المعقولات ليس لها ضابط ولا هي محصورة في نوع معين ، فإنه ما من أمة من الأمم إلا ولهم عقليات يختصمون إليها ويختصون بها ، فللفُرس عقليات ، وللهند عقليات ، وللمجوس<sup>(٢)</sup> عقليات ، وللصابئة<sup>(٣)</sup> عقليات ، وكل طائفة من هذه الطوائف ليسوا متفقين على العقليات ، بل بينهم فيها من الاختلاف ما هو معروف عند المعتننين به ، ونحن نعتيكم من هذه المعقولات واضطرابها ونحاكمكم إلى المعقولات التي في هذه الأمة ، فإنه ما من مدة من المدد إلا وقد ابتدعت فيها بدع يزعم أربابها أن العقل دل عليها ، ونحن نسوق لك الأمر من أوله إلى أن يصل إليك بعون الله فنقول :

[ الوجه الثامن والثلاثون بيان أن المعقولات ليس لها ضابط ولا تحصر في نوع معين ]

لما أظلمت الأرض وبعد عهدها بنور الوحي فكانوا كما قال النبي ﷺ فيما يروي<sup>(٤)</sup> عن ربه أنه قال : « إني خلقت عبادي حنفاء ، وإنهم أتتهم الشياطين فاجتالتهم<sup>(٥)</sup> عن دينهم وحرمت عليهم ما أحللت لهم ، وأمرتهم

[ بيان بداية نشوء الفرق وظهور الطوائف ]

- (١) هذا الوجه هو الثامن والثمانون في الأصل : الصواعق (٣/١٠٦٧) .
- (٢) تقدم التعريف بهم ص ( ٢٦٢ ) .
- (٣) تقدم التعريف بهم ص ( ١١٤ ) .
- (٤) في « ت » : « يرويه » .
- (٥) في « ن » : « فاجتالتهم » بالخاء المهملة .

قال النووي في شرح صحيح مسلم (٩٧/١٧) : « هكذا هو في نسخ بلادنا « فاجتالتهم » بالجيم ، وكذا نقله القاضي عن رواية الأكثرين ، وعن رواية الحافظ أبي علي الغساني « فاختالتهم » بالخاء المعجمة ، قال : والأول أصح وأوضح أي استخفوهم فذهبوا بهم وأزالوهم عما كانوا عليه وجالوا معهم في الباطل ، كذا فسره الهروي وآخرون ، وقال شمر : اجتال الرجل الشيء ذهب به ، واجتال أموالهم ساقها وذهب بها ، قال القاضي : ومعنى « فاختالوهم » بالخاء على رواية من رواه أي مجسوتهم عن دينهم ويصدونهم عنه . »

أن يشركوا بي ما لم أنزل<sup>(١)</sup> به سلطانا ، وإن الله نظر إلى أهل الأرض فمقتهم عربهم وعجمهم إلا بقايا من أهل الكتاب<sup>(٢)</sup> .

فكان أهل العقول كلهم في مقتته إلا بقايا متمسكين بالوحي ، فلم يستفيدوا بعقولهم حين فقدوا نور الوحي إلا عبادة الأوثان (أو الصلبان أو النيران أو الكواكب والشمس والقمر أو الحيرة والشك أو السحر أو تعطيل الصانع والكفر به)<sup>(٣)</sup> فأطلع الله شمس الرسالة في تلك الظلم<sup>(٤)</sup> سراجا منيرا ، وأنعم بها على أهل الأرض في عقولهم وقلوبهم ومعاشهم ومعادهم نعمة لا يستطيعون لها شكورا ، فأبصروا بنور الوحي ما لم يكونوا بعقولهم يبصرونه ، ورأوا في ضوء الرسالة ما لم يكونوا يرونه ، فكانوا كما قال الله تعالى : ﴿ اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ ﴾<sup>(٥)</sup> ، وقال تعالى : ﴿ الرَّ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ

(١) في « د » و « ن » : « ينزل » . والمثبت من « ت » وهو الموافق للرواية .

(٢) هو جزء من حديث عياض بن حمار المجاشعي رضي الله عنه ، أخرجه مسلم في الجنة وصفة نعيمها وأهلها ح ٦٣ (٤/٢١٩٧) .

(٣) في « ت » : « والصلبان والنيران والكواكب . . الخ ، أعني بإثبات حرف الواو العاطفة لا « أو » التي هي هنا للتنويع والتي تكون أيضاً بمعنى الواو كما في الحديث : « اثبت أحد فما عليك إلا نبي أو صديق أو شهيدان » ، أخرجه البخاري في فضائل الصحابة من صحيحه ، وينظر عن (أو) : رصف المباني للمالقي (ص ٢١٠) وما بعدها

(٤) في « ت » : « الظلمة » .

(٥) سورة البقرة آية (٢٥٧) . وفي « ن » و « ت » تمام الآية : ﴿ أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ .

[ ٦٦ / ب ] يَا ذُن رَّبِّهَمْ إِيكَ صِرَطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴿١﴾ ، وقال تعالى :  
 ﴿ وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا ﴾ ﴿٢﴾ ، وقال : ﴿ أَوْ مَن كَانَ مِيثًا فَأُحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا ﴾ ﴿٣﴾ .

فمضى الرعيل الأول في ضوء ذلك النور ، لم تطفئه عواصف الأهواء ، ولم يلتبس ظلم الآراء ، وأوصوا من بعدهم أن لا يفارقوا ذلك النور الذي اقتبسوه منهم ، فلما كان في أواخر عصرهم حدثت الشيعة والخوارج والقدرية والمرجئة<sup>(٤)</sup> ، فبعدوا عن النور الذي كان عليه أوائل الأمة ، ومع هذا لم يفارقوه بالكلية ، بل كانوا للنصوص معظمين وبها مستدلين ، ولها على الآراء والعقول مقدمين ، ولم يدع أحد منهم أن عنده عقليات تعارض الوحي والنصوص ، وإنما أتوا من سوء الفهم فيها ، فصاح بهم من أدركهم من الصحابة وكبار التابعين من كل قطر ورموهم بالعظائم وتبرءوا منهم وحذروا من سبيلهم أشد التحذير ، وكانوا لا يرون السلام عليهم [ ولا ]<sup>(٥)</sup> مجالستهم<sup>(٦)</sup> .

(١) سورة إبراهيم آية (١) .

(٢) سورة الشورى آية (٥٢) .

(٣) سورة الأنعام آية (١٢٢) .

(٤) تقدم التعريف بهذه الفرق ص ( ١٥٤ ، ١٧٥ ، ٢٠٣ ، ٢٣٩ ) .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٦) للوقوف على أقوال السلف رحمهم الله تعالى في ترك السلام على أهل الأهواء والبدع وترك مجالستهم والأصل في ذلك ، ينظر : الآداب الشرعية لابن مفلح (١/٢٥١) وما بعدها ، والأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع للسيوطي (ص ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٧) =

فلما كثرت الجهمية في أواخر<sup>(١)</sup> عصر التابعين كانوا هم أول من عارض  
الوحي بالرأي ، ومع هذا فكانوا قليلين أذلاء مذمومين ، وأولهم وشيخهم  
الجعدي بن درهم<sup>(٢)</sup> .  
وإنما نفق<sup>(٣)</sup> عند الناس لأنه كان معلم مروان بن محمد<sup>(٤)</sup> وشيخه ، ولهذا  
كان يسمى مروان الجعدي ، وعلى رأسه سلب الله بني أمية الملك والخلافة  
وشتتهم في البلاد ومزقهم كل ممزق ببركة شيخ المعطلة النفاة . ولما اشتهر

= وتحفة الإخوان بما جاء في الموالات والمعاداة والحب والبغض والهجران (ص ٤١) وما  
بعدها ، وموقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع (٥١١/٢ - ٥٦٣) ورسالة  
هجر المبتدع ليكر بن عبد الله أبو زيد .

(١) في « ت » : « في آخر » .

(٢) هو الجعدي بن درهم من الموالي ، ضال مارق مبتدع ، عداده في التابعين ، كان أول من  
تفوه أن القرآن مخلوق وأول من نفى الصفات وعنه انتشرت مقالات الجهمية وسائر  
المعطلة وعنه أخذ جهم بن صفوان وبه تخرج ، عاملهما الله بعدله . هلك الجعدي قتيلًا  
بواسطة يوم عيد الأضحى على يد الأمير خالد بن عبد الله القسري في قصة مذكورة  
مشهورة .

مختصر تاريخ دمشق لابن منظور (٥٠/٦ - ٥١) وميزان الاعتدال (٣٩٩/١) وتاريخ  
الإسلام (٣٣٧/٧ - ٣٣٨) والبداية والنهاية (٣٥٠/٩) وينظر ما سيأتي قريبًا في الصفحة  
التالية تعليق (٢) .

(٣) أي : راج ، فالتَّفَاق ضد الكساد .

(٤) هو مروان بن محمد بن مروان بن الحكم بن أبي العاص أبو عبد الملك آخر خلفاء بني  
أمية ، كان يعرف بالحمار لصبره في الحروب وقيل غير ذلك ، وبالجعدي نسبة لمؤدبه  
ومعلمه الجعدي بن درهم ، ولد بالجزيرة سنة (٧٢) وقتل في بوضير من أعمال مصر سنة  
(١٣٢) ، وبموته زالت دولة الأمويين وانقضى حكمهم .

تاريخ دمشق (٣١٩/٥٧ - ٣٤٧) والسير (٧٤/٦ - ٧٧) والنجوم الزاهرة (٣٢٢/١)  
وتاريخ الخلفاء للسيوطي (ص ٢٤٤ - ٢٤٥) .

أمره في المسلمين طلبه خالد بن عبد الله القسري<sup>(١)</sup> وكان أميراً على العراق حتى ظفر به فخطب الناس في يوم الأضحى وكان آخر ما قال في خطبته : « أيها الناس ضحوا تقبل الله ضحاياكم ، فإني مضح بالجعد بن درهم ، فإنه زعم أن الله لم يكلم موسى تكليماً ، ولم يتخذ إبراهيم خليلاً ، تعالى الله عما يقول الجعد علواً كبيراً » . ثم نزل فذبحه في أصل المنبر وكان ضحيته<sup>(٢)</sup> ،

(١) هو خالد بن عبد الله بن يزيد بن أسد أبو الهيثم ويقال أبو القاسم البجلي القسري الدمشقي ، ولي إمارة مكة للوليد بن عبد الملك ولأخيه سليمان ، وبعدهما ولي إمارة العراقين (الكوفة والبصرة) لهشام بن عبد الملك إلى أن عزله عنها سنة (١٢٠) ، قتل سنة (١٢٦) بأمر الوليد بن يزيد . روى له البخاري في خلق أفعال العباد وله حديث واحد عند أبي داود وآخر عند أحمد .

الجرح والتعديل (٣/٣٤٠) وتهذيب الكمال (١٠٧/٨ - ١١٨) والسير (٤٢٥/٥ - ٤٣٢) وتقريب التهذيب (ص١٢٩) .

(٢) قصة قتل الجعد على يد خالد القسري مشهورة عند أهل العلم ، مبثوثة في كتبهم المذكورة في مصنفاتهم ، فانظر من ذلك : خلق أفعال العباد رقم ٣ (ص٨) والتاريخ الكبير (١/٦٤) كلاهما للإمام البخاري ، ونقض الدارمي على المريسي (١/٥٣٠ ، ٥٨١) والرد على الجهمية للدارمي رقم ١٣ ، ٣٨٨ (ص١٧ ، ١٨٢) والسنة للخلال رقم ١٦٩٠ (٥/٨٧ - ٨٨) والسنة لابن أبي حاتم كما في البداية والنهاية (١٠/٢١) والرد على من يقول القرآن مخلوق للنجاد رقم ٧٢ (ص٥٤) والشريعة للأجري (٣/١١٢٢) والإبانة لابن بطة رقم ٣٨٦ (٢/١٢٠) (في الرد على الجهمية) ، وشرح أصول الاعتقاد للالكائي رقم ٥١٢ (٢/٣٥٢) والسنن الكبرى للبيهقي (١٠/٢٠٥ - ٢٠٦) وكذا كتابه الأسماء والصفات رقم ٥٦٣ (١/٦١٧ - ٦١٨) وتاريخ بغداد للخطيب (١٢/٤٢٥) وذم الكلام للهروي (ص٣٠٥) وتاريخ دمشق لابن عساكر (١٦/١٣٧) والمتنظم لابن الجوزي (٧/٢٦٠) واللباب لابن الأثير (١/٢٨٢ - ٢٨٣) والاستقامة لابن تيمية (٢/١٠١ - ١٠٢) ومنهاج السنة (٣/١٦٥ - ١٦٦) ومجموع الفتاوى (٨/٣٥٧) و(١٠/٦٩٧) و(١٢/٥٠٣) و(٢٠/٣٠٢) والصفدية (٢/١٦٦) =

ثم طفئت تلك البدعة والناس إذ ذاك عُنُقٌ واحد<sup>(١)</sup> أن الله فوق سمواته على عرشه بائن من خلقه ، موصوف بصفات الكمال ونعوت الجلال ، وأنه كلم عبده ورسوله موسى تكليما ، وتجلى للجبل فجعله دكا هشيما . إلى أن جاء أول المائة الثالثة وولي على الناس عبد الله المأمون<sup>(٢)</sup> ، وكان يحب أنواع العلوم ، وكان مجلسه عامرا بأنواع المتكلمين في العلوم ، فغلب عليه حب المعقولات فأمر بتعريب كتب يونان وأقدم لها المترجمين من البلاد ،

= وشرح الأصبهانية (ص ١٦ ، ٤١٩) وبيان تليس الجهمية (١/٢٧٧) والحسنة والسيئة (ص ٨٨) ودرء التعارض (٥/٢٤٤ ، ٣٠٣ - ٣٠٤) وفي مواضع أخرى كثيرة من كتب الشيخ ، وتهذيب الكمال للمزي (٨/١١٨) وميزان الاعتدال للذهبي (١/٣٩٩) والسير (٥/٤٢٦) وتاريخ الإسلام (٧/٣٣٨) والعلو (ص ١٠٠) وفي مختصره للألباني (ص ١٣٤) والنونية لابن القيم مع شرحها للهراش (١/٢٩) وسرح العيون لابن نباتة (ص ٢٩٣ ، ٣٩٤) وشذرات الذهب لابن العماد (١/١٦٩ - ١٧٠) ومعارج القبول (١/٢٧٠ - ٢٧١) .

(١) أي جماعة واحدة لا اختلاف بينها .

انظر : غراس الأساس وتاج العروس مادة (عنق) .

(٢) هو عبد الله بن هارون الرشيد بن محمد المهدي بن أبي جعفر المنصور أبو العباس ، سابع الخلفاء العباسيين ، قال فيه الذهبي : « قرأ العلم والأدب والأخبار والعقليات وعلوم الأوائل ، وأمر بتعريب كتبهم وبالغ ، وعمل الرِّصْد - اسم لموضع تعين فيه حركات الكواكب - فوق جبل دمشق ، ودعا إلى القول بخلق القرآن وبالغ ، نسأل الله السلامة » . وقال شيخ الإسلام كما في الغيث المسجم (١/٧٩) : « ما أظن أن الله يغفل عن المأمون ولا بد أن يقابله على ما اعتمده مع هذه الأمة من إدخال هذه العلوم الفلسفية بين أهلها » ولد المأمون سنة (١٧٠) ومات بالبندون من أقصى الروم سنة (٢١٨) . تاريخ بغداد (١٠/١٨٣ - ١٩٢) وتاريخ ابن عساكر (٣٣/٢٧٥ - ٣٤١) والسير (١٠/٢٧٢ - ٢٩٠) وتاريخ الخلفاء للسيوطي (ص ٢٨٧ - ٣٠٩) .

فترجمت له وعربت ، واشتغل<sup>(١)</sup> بها الناس ، والمملك سوق ما نفق فيه جلب إليه ، فغلب على مجلسه جماعة من الجهمية (من كان أخوه الأمين)<sup>(٢)</sup> [ ٦٧ / أ ] قد أقصاهم وتبعهم بالحبس والقتل<sup>(٣)</sup> ، فحشوا بدعة التجهم في أذنه وقلبه فقبلها واستحسنها ودعا الناس إليها وعاقبهم عليها ، فلم تطل مدته<sup>(٤)</sup> فصار الأمر بعده إلى المعتصم<sup>(٥)</sup> وهو الذي ضرب أحمد بن حنبل<sup>(٦)</sup> ،

(١) في « ت » : « فاشتغل » .

(٢) في الأصل : الصواعق (٣/١٠٧٢) : « من كان أبوه الرشيد » .

(٣) قال الإمام أحمد : « إني لأرجو أن يرحم الله الأمين بإنكاره على ابن عُلبة ، فإنه أدخل عليه فقال له : يا ابن الفاعلة أنت الذي تقول : كلام الله مخلوق ؟ » .

السير (٩/٣٣٩) وتاريخ الخلفاء للسيوطي (ص ٢٨٤) .

وقال الذهبي في السير (١١/٢٣٦) : « . . ولم تكن الجهمية يظهرون في دولة المهدي والرشيد والأمين ، فلما ولي المأمون كان منهم وأظهر المقالة » .

(٤) أي بعد إظهار هذه المقالة السيئة الخبيثة ، وحمل الناس عليها وامتحان أهل العلم والفضل بها ، إذ كانت بدايتها عام (٢١٨) وهي السنة التي مات فيها .

وانظر السير (١١/٢٣٦) .

(٥) هو محمد بن هارون الرشيد بن محمد المهدي بن منصور العباسي أبو إسحاق ، ثامن

خلفاء بني العباس ، ولد سنة (١٨٠) وقيل (١٧٨) ، قال السيوطي : « وكان ذا

شجاعة وقوة وهمة وكان عريا من العلم » . مات سنة (٢٢٧) .

تاريخ بغداد (٣/٣٤٢ - ٣٤٧) ومختصر تاريخ دمشق لابن منظور (٢٣/٣١٣ - ٣٢٠)

والسير (١٠/٢٩٠ - ٣٠٦) وتاريخ الخلفاء (ص ٣٠٩ - ٣١٤) .

(٦) تقدمت ترجمته ص ( ٢١ ) .

وللوقوف على تفاصيل محنة هذا الإمام العظيم وثباته فيها وصبره وتحمله . . ينظر : كتاب

سيرة الإمام أحمد بن حنبل لابنه أبي الفضل صالح (ص ٤٨) وما بعدها ، وذكر محنة الإمام

أحمد بن حنبل لأبي عبد الله حنبل بن إسحاق بن حنبل ، ومحنة الإمام أحمد بن حنبل لعبد

الغني المقدسي ، ومناقب الإمام أحمد بن حنبل لابن الجوزي (ص ٤١٦) =

فقام بالدعوة بعده ، والجهمية تصوب فعله وتدعوا إليه ، وتجبره أن ذلك هو تنزيه الرب عن التشبيه والتجسيم ، وهم الذين غلبوا على مجلسه وقربه ، والقضاة والولاة منهم ، فإنهم تبع لملوكهم<sup>(١)</sup> ومع هذا فلم يكونوا يتجاسرون على إلغاء النصوص وتقديم العقول والآراء عليها ، فإن الإسلام كان في ظهور وقوة ، وسوق الحديث نافقة<sup>(٢)</sup> وأعلام السنة على ظهر الأرض ، ولكن كانوا على ذلك يحومون وحوله يدندنون ، وأخذوا الناس بالرغبة والرغبة ، فمن بين أعمى مستجيب ، ومن بين مكره مفتد نفسه<sup>(٣)</sup> منهم بإعطاء ما سألوه وقلبه مطمئن بالإيمان ، وثبتت الله أقواما جعل قلوبهم في نصر دينه أقوى من الصخر وأشد من الحديد ، وأقامهم لنصر دينه وجعلهم أئمة يقتدي بهم المؤمنون لما صبروا وكانوا بآياته يوقنون ، فإنه بالصبر واليقين تنال الإمامة في الدين ، قال تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا<sup>(٤)</sup> مِنْهُمْ آيَةً يَهْدُونَ بِآيَاتِنَا لِمَا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴾<sup>(٥)</sup> ، فصبروا من الجهمية على الأذى الشديد ، ولم يتركوا سنة رسول الله ﷺ لما رغبوهم به

= وما بعدها ، والسير للذهبي (٢٣٨/١١) وما بعدها ، والجوهر المحصل في مناقب الإمام أحمد بن حنبل للسعدي (ص ٦٢) وما بعدها .

(١) كما قيل : « الناس على دين ملوكهم ، أو دين مليكهم » ولهذا القول ما يشهد له ويعضده من كلام السلف رحهم الله تعالى ، فانظر البداية والنهاية (١٦٥/٩) في ترجمة الوليد بن عبد الملك ، والمقاصد الحسنة للسخاوي رقم ١٢٣٦ (ص ٤٤١) وكشف الخفاء للعجلوني رقم ٢٧٩٠ (٢/٤١٣) .

(٢) أي : رائجة بإقبال الناس واهتمامهم .

(٣) في « ت » : « بنفسه » .

(٤) في النسخ الخطية : « وجعلناهم » وهو خطأ .

(٥) سورة السجدة آية (٢٤) .

من الوعد ، ولا لما رعبوهم به من الوعيد ، ثم أطفأ الله برحمته تلك الفتنة ، وأخذ تلك الكلمة<sup>(١)</sup> ونصر السنة نصرا عزيزا ، وفتح لأهلها فتحا مبينا ، حتى صرح بها على رؤوس المنابر ، ودعي إليها في كل باد وحاضر ، وصنف في ذلك الزمان في السنة ما لا يحصيه إلا الله تعالى . ثم انقراض ذلك العصر وأهله ، وقام بعدهم ذريتهم يدعون إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ على بصيرة ، إلى أن جاء ما لا قبل لأحد به ، وهم جنود إبليس حقا ، المعارضون لما جاءت به الرسل بعقولهم وآرائهم من<sup>(٢)</sup> القرامطة والباطنية والملاحدة<sup>(٣)</sup> ، ودعوهم إلى العقل المجرد وأن أمور الرسل تعارض المعقول ، فهم القائمون بهذه الطريقة حق القيام بالقول والفعل ، فجرى على الإسلام وأهله منهم ما جرى ، وكسروا عسكر الخليفة مرارا عديدة ، وقتلوا الحاج قتلا ذريعا ، وانتهوا إلى مكة فقتلوا بها من وصل من الحاج إليها ، وقلعوا الحجر الأسود من مكانه ، وقويت شوكتهم واستفحل أمرهم ، وعظمت بهم الرزية واشتدت بهم البلية<sup>(٤)</sup> . وأصل طريقهم أن الذي أخبرت به الرسل قد عارضه العقل ، وإذا تعارض العقل والنقل قدمنا العقل ، وفي زمانهم استولى الكفار على كثير من بلاد الإسلام (في الشرق والغرب)<sup>(٥)</sup> ، وكاد الإسلام [ ٦٧ / ب ] أن ينهد

(١) وهي القول بخلق القرآن .

(٢) في « ت » : « وهم » .

(٣) تقدم التعريف بهذه الشُّحُل ص ( ١٢١ ، ١٢٤ ) .

(٤) يقصد القرامطة الباطنية .

انظر ما سبق عنهم ص ( ١٢٤ ) تعليق ( ١ ) .

(٥) في « ت » : « في الشرق والمغرب » .

ركنه لولا دفاع الذي ضمن حفظه إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ، ثم خمدت دعوة هؤلاء في المشرق وظهرت من المغرب قليلاً<sup>(١)</sup> حتى استفحلت وتمكنت واستولى أهلها على كثير من بلاد المغرب ، ثم أخذوا يطؤون<sup>(٢)</sup> البلاد حتى وصلوا إلى بلاد مصر فملكوها وبنوا بها القاهرة<sup>(٣)</sup> ، وأقاموا على هذه الدعوة مصرحين بها هم وولاتهم وقضاتهم .  
وفي زمانهم صُنِّفَتْ « رسائل إخوان الصفا »<sup>(٤)</sup> ،

(١) يقصد المؤلف دعوة العبيديين الذين سمو أنفسهم بالفاطميين ، وقد كانت بداية دعوتهم في بلاد المغرب عام (٢٨٠) على يد الحسن بن أحمد بن محمد بن زكريا اليميني الداعي الشيعي .

ينظر : رسالة افتتاح الدعوة للقاضي النعمان (ص ٧١) وما بعدها والكامل في التاريخ (٣١/٨) وما بعدها ، والعبر (تاريخ ابن خلدون) (٤٤٩/٣) وما بعدها ، والخطط للمقريزي (٣٤٩/١) و(١٠/٢) وما بعدهما .

(٢) في الأصل : الصواعق (٣/١٠٧٤) : « يطؤون » .

(٣) كان إنشاء مدينة القاهرة وبنائها سنة (٣٥٨) ، وقد اختطها أبو الحسن جوهر بن عبد الله الرومي الصقلي قائد ومولى الخليفة الفاطمي الملقب بالمعز لدين الله ، ولهذا تسمى أيضاً المعزية .

ينظر : البداية والنهاية حوادث سنة ٣٥٨ (١١/٢٦٦) وخطط المقريزي (١/٣٦١) واتعاظ الحنفا (١/١٠٢) والنجوم الزاهرة (٤/٣٤) .

(٤) واسمها الكامل : « رسائل إخوان الصفا وخلان الوفا » وعددها إحدى وخمسون مقالة ، خمسون منها تناولت خمسين نوعاً من الطبيعيات والرياضيات والإلهيات والأخلاق والفلسفة ، والمقالة الحادية والخمسون جامعة لتلك الأنواع على وجه الإيجاز وطريق الاختصار ، وقد كتّم واضعوها أسماءهم وستروا شخصياتهم ، وما يُذكر من تعيينهم هو من قبيل الظن والتخمين ، وهي مطبوعة منتشرة .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى : « . . . ومثل كتاب « رسائل إخوان الصفا » الذي صنّفه جماعة في دولة بني بويه ببغداد ، وكانوا من الصابئة المتفلسفة المتحنفة ، =

و « الإشارات » (١) و « الشفا » (٢) وكتب ابن

= جمعوا بزعمهم بين دين الصابئة المبدلين وبين الحنيفية ، وأتوا بكلام المتفلسفة وبأشياء من الشريعة ، وفيه من الكفر والجهل شيء كثير ومع هذا فإن طائفة من الناس من بعض أكابر قضاة النواحي يزعم أنه من كلام جعفر الصادق ، وهذا قول زنديق وتشنيح جاهل « مجموع الفتاوى (٧٩/٤) وللمزيد من معرفة ما احتوت عليه هذه الرسائل وموقف أهل العلم منها ينظر : مجموع الفتاوى (٤/١٠٠) (١١/٥٨١) (١٢/٢٣) (١٣/٢٤٩) (٣٥/١٣٤) وبغية المرتاد (ص ١٨٠ ، ٣٢٩) والسير للذهبي (١٩/٣٢٨) والإمتاع والمؤانسة (٥/٢) وما بعدها .

(١) واسمه الكامل : « الإشارات والتنبيهات » وهو مطبوع متداول مع شرحه للطوسي ، قال مؤلفه في مقدمته : « أيها الحريص على تحقق الحق إني مهدت إليك في هذه الإشارات والتنبيهات أصولا وجملا من الحكمة ، إن أخذت الفطانة بيدك سهل عليك تفريعها وتفصيلها ، ومبتدئ من علم المنطق ومنتقل عنه إلى علم الطبيعة وما قبله . فأبان عما حشاه به من المنطق والطبيعة وغيرها مما لا فائدة فيه ولا نفع يرجى منه ، بل فيه أمور مخالفة منكورة . قال المؤلف ابن القيم رحمه الله تعالى في مصنفه شفاء العليل (ص ٢٩) : « . . . ولهذا قال شيخ الملحد بن سينا في إشارات : العارف لا ينكر منكرا لاستبصاره بسر الله تعالى في القدر ، وهذا كلام منسلخ من الملل ومتابعة الرسل ، وأعرف خلق الله به رسله وأنبيأؤه ، وهم أعظم الناس إنكارا للمنكر ، وإنما أرسلوا لإنكار المنكر ، فالعارف أعظم الناس إنكارا للمنكر لبصيرته بالأمر والقدر ، فإن الأمر يوجب عليه الإنكار ، والقدر يعينه عليه وينفذه له . . . »

(٢) وهو من الكتب المبسطة في المنطق مع ما أورد فيه من الطبيعيات والإلهيات ، وقد اختصره في كتاب النجاة ، وكلاهما مطبوع ، وما أنشد في ذم هذا الكتاب وهو لأبي نصر القشيري ت (٥١٤) وقيل لغيره :

برئنا إلى الله من معشر بهم مرض من كتاب الشفا  
وكم قلت يا قوم أنتم على شفا حفرة ما لها من شفا  
فلما استهانوا بتعريفنا رجعنا إلى الله حتى كفى  
فماتوا على دين رسطالس وعشنا على سنة المصطفى =

سينا<sup>(١)</sup> ، فإنه قال : « كان أبي من أهل الدعوة الحاكمة »<sup>(٢)</sup> ، وعطلت في زمانهم السنة وكتبها والآثار جملة إلا في الخفية ، وشعار هذه الدعوة تقديم العقل على النقل ، واستولوا على بلاد المغرب ومصر والشام والحجاز ، واستولوا على العراق سنة<sup>(٣)</sup> ، وأهل السنة فيهم كأهل الذمة بين المسلمين ، بل كان لأهل الذمة من الأمان والجاه والعز عندهم ما ليس لأهل السنة ، فكم أعمد من سيوفهم في أعناق العلماء ، وكم مات في سجونهم من ورثة الأنبياء ، حتى استنقذ الله الإسلام والمسلمين من أيديهم في أيام نور الدين<sup>(٤)</sup>

= النبوات لابن تيمية (ص ١٤٢ - ١٤٣) ومجموع الفتاوى (٢٥٣/٩) والرد على المنطقيين (ص ٥١٠ - ٥١١) باختلاف يسير في بعض الألفاظ .

وينظر بعض ما قيل في هذا الكتاب في مجموع الفتاوى (٥٤/٦) و (٥٥٢/١٠) .

(١) تقدمت ترجمته ص ( ٢٤١ ) .

(٢) يعني الإسماعيلية ، فقد قال ابن سينا : « إن أبي كان رجلا من أهل بلخ وانتقل منها إلى بخارى في أيام نوح بن منصور . . وكان أبي ممن أجاب داعي المصريين ويُعد من الإسماعيلية ، وقد سمع منهم ذكر النفس والعقل على الوجه الذي يقولونه ويعرفونه هم ، وكذلك أخي . . الخ .

عيون الأنبياء لابن أبي أصيبعة (٣/٣) .

وانظر : مجموع الفتاوى (٢٤٩/١٣) (١٣٥/٣٥) وتاريخ الإسلام للذهبي (٢٩/

٢١٩ - ٢٢٠) والوافي بالوفيات (٣٩١/١٢) .

(٣) يراجع : الخطط للمقريزي (٣٤٩/١) .

(٤) هو محمود بن الأتابك زنكي بن الأمير آقسنقر أبو القاسم ، السلطان الملقب بالملك العادل صاحب الشام والجزيرة ومصر ، كان يعرف بنور الدين الشهيد ، مولده في حلب سنة (٥١١) ، وفتح في أيام سلطنته نيفا وخمسين حصنا ، وقد أظهر السنة وقمع الرافضة وهزم الصليبيين . مات بقلعة دمشق سنة (٥٦٩) .

تاريخ ابن عساكر (١١٨/٥٧ - ١٢٤) وكتاب الروضتين في أخبار الدولتين (٣٠٥/٢) وما بعدها ، والسير (٥٣١/٢٠ - ٥٣٩) والبداية والنهاية (٢٧٧/١٢ - ٢٨٧) .

وابن أخيه<sup>(١)</sup> صلاح الدين<sup>(٢)</sup> ، فأبل<sup>(٣)</sup> من علته<sup>(٤)</sup> (بعدهما وطن نفسه)<sup>(٥)</sup> على العزاء ، وانتعش بعد طول الخمول حتى استبشر أهل الأرض والسماء ، وأبدر هلاله بعد أن دخل في المحاق<sup>(٦)</sup> ، وثابت إليه روحه

(١) الظاهر أنه يقصد به ابن أخيه في الإسلام ، وإلا فهو ابن أخ لأحد قواده الكبار وأمراهه العظام وهو أسد الدين شيركوه الذي حكم مصر ومات بها سنة (٥٦٤) فخلفه ابن أخيه صلاح الدين الأيوبي المذكور .

(٢) هو يوسف بن الأمير نجم الدين أيوب بن شاذي بن مروان أبو المظفر صلاح الدين الأيوبي ، الملقب بالملك الناصر ، من مشاهير ملوك الإسلام وقاداتهم وعلمائهم ، مولده بتكريت من أرض العراق سنة (٥٣٢) كان ذا شجاعة وهيبة وحزم ، مجاهدا مظفرا ، وعلى يديه زالت دولة العبيديين ومحيت خلافتهم ، أخرج الصليبيين من بلاد المسلمين بعد أن قهرهم وهدم حصونهم وقلاعهم ، ثم كانت وقعة حطين الشهيرة سنة (٥٨٣) حيث أمرت ملوكهم وسلموا أنفسهم ، واسترد القدس إلى المسلمين مع بلاد أخرى من أرض الشام . توفي صلاح الدين بقلعة دمشق سنة (٥٨٩) .

انظر : النوادر السلطانية لابن شداد والتكملة لوفيات النقلة (١/٣٣٧ - ٣٣٩) والسير (٢١/٢٧٨ - ٢٩١) والبداية والنهاية حوادث سنة (٥٨٩) (١٣/٢ - ٦) .

(٣) في « ت » : « قابل » .

ومعنى : « أبل » : برأ من المرض وثُفي وحسنت حاله ، قال الشاعر :  
إذا بل من داء به ظن أنه نجابه الداء الذي هرقناتله  
معجم مقاييس اللغة والمشوف المعلم وتاج العروس جميعهم في مادة (بلل) .  
وقد ورد هذا البيت في مصادر عدة معتمدة أغفلت ذكرها خشية الإطالة .

(٤) في « د » و « ت » : « غلته » ، وفي « ن » : « غلبته » ، والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/١٠٧٦) وهو الصواب ، فتأمل .

(٥) في الأصل : الصواعق (٣/١٠٧٦) : « بعد ما وطن المسلمون أنفسهم » .

(٦) المحاق : مثلث الميم ، قال الأصمعي : « المحاق أن يطلع القمر قبيل الشمس في ضوءها فلا يزال يتمحق حتى يذهب » وقيل : « هو آخر الشهر عندما يتمحق الهلال ، أو أن يستمر بلبلتين فلا يرى غدوة ولا عشية » .

(بعدهما)<sup>(١)</sup> بلغت التراقي وقيل من راق ، واستنقذ الله بعبده<sup>(٢)</sup> وجنوده بيت المقدس من أيدي عبدة الصليب ، وأخذ كل من أنصار الله تعالى ورسوله ﷺ من نصرة دينه بنصيب ، وعلت (كلمة الإسلام والسنة)<sup>(٣)</sup> ، وأذن بها على رؤوس الأشهاد ، ونادى المنادي يا أنصار الله لا تنكلوا عن الجهاد ، فإنه أبلغ الزاد يوم المعاد .

فعاش الناس في ذلك النور مدة حتى استولت الظلمة على بلاد الشرق ، فقدموا الآراء والعقول والسياسة والأذواق على الوحي ، وظهرت فيهم الفلسفة<sup>(٤)</sup> والمنطق<sup>(٥)</sup> وتوابعها ، فبعث الله عليهم عبادا أولي بأس شديد فجاسوا خلال الديار ، وعاثوا في القرى والأمصار ، وكاد الإسلام أن يذهب اسمه وينمحي رسمه ، وكان مشار<sup>(٦)</sup> هذه الفتنة وعالمها الذي يرجع

= كتاب الأزمنة والأمكنة (ص ٢٩٦) والغرر المثلثة (ص ٣٢٣) وصبح الأعشى (٢/٣٩٦) والتاج مادة (محق) .

(١) في « ت » : « بعد أن » .

(٢) يقصد السلطان صلاح الدين الأيوبي رحمه الله تعالى وقد تقدمت ترجمته قريبا .

(٣) في « ت » : « كلمة السنة » .

(٤) تقدم تعريف الفلسفة ص ( ٣١ ) ، ت ( ١ ) .

(٥) المنطق : هو « علم يُتَعَلَّم فيه ضروب الانتقالات من أمور حاصلة في ذهن الإنسان إلى أمور مستحصلة فيه ، وأحوال تلك الأمور وأصناف ما ترتيب الانتقال فيه وهيته جاربان على الاستقامة وأصناف ما ليس كذلك » .

إرشاد القاصد (ص ٦٥) .

وينظر : مفاتيح العلوم (ص ١٧١) وكشاف اصطلاحات الفنون (المقدمة) (ص ٤٤) والمنطق التوجيهي (ص ٤) .

(٦) أي من يستشار ويؤخذ بقوله وإشارته .

إليه ، وزعيمها المعول فيها عليه ، شيخ شيوخ المعارضين بين الوحي والعقل ، وإمامهم في وقته ، نصير الشرك والكفر : الطوسي (١) ، فلم يُعلم في عصره أحد عارض بين العقل والنقل معارضة رام بها إبطال النقل بالكلية مثله ، فإنه أقام الدعوة الفلسفية ، واتخذ الإشارات (٢) عوضاً عن السور والآيات ، وقال : هذه عقليات قطعية برهانية ، قد قابلت تلك النقليات الخطائية ، واستعرض أهل الإسلام وعلماء [ أ / ٦٨ ] أهل الإيمان والقرآن والسنة على السيف ، فلم يبق منهم إلا من قد أعجزه ، قصداً لإبطال الدعوة الإسلامية (٣) ، وجعل مدارس المسلمين وأوقافهم (للنجسة السحرة) (٤) والمنجمين والفلاسفة والملاحدة والمنطقيين (٥) ، ورام إبطال الأذان وتحويل الصلاة إلى القطب الشمالي (٦) فحال بينه وبين ذلك من تكفل بحفظ الإسلام ونصره (٧) ، وهذا كله من ثمرة المعارضين بين الوحي والعقل .

(١) قد تقدمت ترجمته ص ( ٢٨٨ ) .

(٢) لعله يقصد كتاب الإشارات والتنبيهات لابن سينا ، وخاصة أن الطوسي تولى تفسيره وشرحه .

(٣) انظر ما ذكر في ترجمته سابقاً ص ( ٢٨٨ ) .

(٤) في « ت » : « المحجسة للسحرة » ، والجمله ليست واضحة في « د » و « ن » ، والمثبت من الأصل : الصواعق ( ١٠٧٧ / ٣ ) .

(٥) سبق تعريف هذه الطوائف ص ( ٣١ ، ١٢١ ) .

(٦) كما كان عليه الصابئة وغيرهم من المشركين عباد الكواكب والنجوم .

انظر : مجموع الفتاوى ( ٥ / ٥٤٩ ) .

(٧) وهو المولى تبارك وتعالى .

ولتكن قصة شيخ هؤلاء القديم<sup>(١)</sup> منك على ذكر كل وقت ، فإنه أول من عارض بين العقل والنقل وقدم العقل ، فكان من أمره ما قص الله ، وورث الشيخ تلامذته هذه المعارضة ، فلم يزل يجري على الأنبياء وأتباعهم منها كل محنة وبلية ، وأصل كل بلية في العالم كما قال محمد الشهرستاني<sup>(٢)</sup> من معارضة النص بالرأي وتقديم الهوى على الشرع<sup>(٣)</sup> ، والناس إلى اليوم في شروء هذه المعارضة .

ثم ظهر مع هذا الشيخ المتأخر المعارض<sup>(٤)</sup> أشياء لم تكن تُعرف قبله : جست العميدي<sup>(٥)</sup> ، وحقائق ابن

(١) وهو عدو الله إبليس .

(٢) هو محمد بن عبد الكريم بن أحمد أبو الفتح تاج الدين الشافعي الأشعري ، برع في الفقه والأصول ، كما كان عارفاً بالأديان والمذاهب ، مولده بشهرستان من إقليم خراسان سنة (٤٦٧) على قول ، وبها وفاته سنة (٥٤٨) على الراجح .

التحجير في المعجم الكبير (٢/١٦٠ - ١٦٢) والسير (٢٠/٢٨٦ - ٢٨٨) وطبقات الشافعية لابن السبكي (٦/١٢٨ - ١٣٠) ولابن قاضي شهبة (١/٣٦٦ - ٣٦٨) .

(٣) انظر : الملل والنحل (١/٢٣) .

(٤) الظاهر أنه يقصد الطوسي .

(٥) جُست : « كلمة فارسية معناها بحث وفحص وهي أيضاً اسم علم من العلوم هو فرع من فن الخلاف » .

تكملة المعاجم العربية ، مادة (جست) .

والعميدي هو محمد وقيل أحمد بن محمد بن محمد أبو حامد ركن الدين السمرقندي الحنفي ، عني بالخلاف حتى برع فيه ، قال الذهبي : « وليس علمه من زاد المعاد » . مات ببخارى سنة (٦١٥) .

وفيات الأعيان (٤/٢٥٧ - ٢٥٩) والسير (٢٢/٧٦ - ٧٧) والجواهر المضية (٣/٣٥٥ - ٣٥٦) وتاج التراجم (ص٢٤٨) .

عربي<sup>(١)</sup> ، وتشكيكات الرازي<sup>(٢)</sup> . وقام سوق الفلسفة والمنطق وعلوم  
أعداء الرسل ، ثم نظر الله إلى عباده وانتصر لكتابه ودينه ، وأقام جندا  
تغزوا<sup>(٣)</sup> ملوك هؤلاء بالسيف والسنان ، وجنودا تغزوا<sup>(٤)</sup> علماءهم بالحجة  
والبرهان .

ثم نبغت نابغة منهم في رأس القرن السابع<sup>(٥)</sup> ، فأقام الله لدينه شيخ  
الإسلام [ أبا العباس ]<sup>(٦)</sup> ابن تيمية<sup>(٧)</sup> قدس الله روحه ، فأقام على غزوهم  
مدة حياته باليد والقلب واللسان ، وكشف للناس باطلهم وبين تلبسهم  
وتدليسهم ، وقابلهم بصريح المعقول وصحيح المنقول ، وشفى واشتفى ،  
وبين تناقضهم ومفارقتهم لحكم العقل الذي به يدلون وإليه يدعون ، وأنهم  
أترك الناس لأحكامه وقضاياه ، فلا وحي ولا عقل ، فأرداهم في

[ قيام شيخ  
الإسلام ابن  
تيمية  
بالدفاع عن  
دين الله  
تعالى في  
وجه الضلال  
والنفاة  
باللسان  
واللسان ]

(١) هو محمد بن علي بن محمد بن أحمد أبو بكر الطائي الحاقمي الأندلسي ، المنعوت عند  
الصوفية بمحيي الدين والشيخ الأكبر والكبريت الأحمر ، وهو ممن يقول بوحدة الوجود  
وغيرها من الطامات المهلكات ، ومما قاله فيه الذهبي : « ومن أورد توألفه كتاب  
الفصوص فإن كان لا كفر فيه فما في الدنيا كفر نسأل الله العفو والنجاة فواغوثاه بالله »  
كان مولده بمرسية إحدى مدن الأندلس سنة (٥٦٠) ووفاته بدمشق سنة (٦٣٨) .  
ميزان الاعتدال (٦٥٩/٣ - ٦٦٠) والسير (٤٨/٢٣ - ٤٩) والعقد الثمين  
(١٦٠/٢ - ١٩٩) ولسان الميزان (٣١١/٥ - ٣١٥) .

(٢) تقدمت ترجمته ص (١٤) .

(٣) في النسخ الخطية : « يغزو » . والمثبت من الأصل : الصواعق (١٠٧٩/٣) .

(٤) في « ن » و « ت » : « يغزو » . والمثبت من الأصل : الصواعق (١٠٧٩/٣) .

(٥) في الأصل : الصواعق (١٠٧٩/٣) : « الثامن » ولعل ما في المختصر هو الصواب .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٧) تقدمت ترجمته رحمه الله تعالى ص (١١) .

حفرهم ، ورشقهم بسهامهم ، وبين أن صحيح معقولاتهم خدم لنصوص الأنبياء ، [ فجزاه الله عن الإسلام وأهله خيرا ] (١) .

الوجه التاسع والثلاثون (٢) : أنه قد ثبت بالعقل الصريح والنقل الصحيح

ثبوت صفات الكمال للرب سبحانه ، وأنه أحق بالكمال من كل ما سواه ،

وأنه يجب أن تكون القوة كلها لله ، وكذا العزة والعلم والقدرة والجمال (٣)

وسائر صفات الكمال ، وقام البرهان السمعي والعقلي على أنه يمتنع أن

يشارك في الكمال التام اثنان ، وأن الكمال التام لا يكون إلا لواحد ،

وهاتان مقدمتان يقينيتان معلومتان بصريح العقل ، وجاءت نصوص الأنبياء

مفصلة لما في صريح العقل إدراكه قطعاً ، فاتفق على ذلك العقل والنقل ،

قال الله تعالى : ﴿ وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ

جَمِيعًا ﴾ (٤) ، وقد اختلف في تعلق قوله : ﴿ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ بماذا ؟

فقال طائفة : هو مفعول [ ٦٨/ب ] يرى ، أي : ولو (٥) يرون أن

القوة لله جميعاً لما عصوه ولما كذبوا رسله وقدموا عقولهم على وحيه .

وقالت طائفة : بل المعنى لأن القوة لله جميعاً ، وجواب لو محذوف على

التقديرين ، أي ولو يرى هؤلاء حالهم وما أعد الله لهم إذ يرون العذاب

لرأوا أمراً عظيماً (٦) ثم قال : ﴿ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ .

(١) ما بين المعقوفين لا يوجد في الأصل : الصواعق (٣/١٠٨٠) .

(٢) هذا الوجه هو التاسع والثمانون في الأصل : الصواعق (٣/١٠٨٠) .

(٣) في « ت » : « والكلام » . والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق للأصل : الصواعق

(٣/١٠٨٠) .

(٤) سورة البقرة آية (١٦٥) .

(٥) في « ت » : « فلو » .

(٦) وهذا ما رجحه المؤلف رحمه الله تعالى في مصنفه التبيان في أقسام القرآن (ص ٢٤) . =

وقال : ﴿ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ ﴾ (١) ، وقال النبي ﷺ في دعاء الاستفتاح :  
 « لبيك وسعديك والخير كله في يديك » (٢) وفي الأثر الآخر : « اللهم لك  
 الحمد كله ولك الملك كله وبيدك الخير كله ، وإليك يرجع الأمر كله » (٣) .  
 فله سبحانه كل صفة كمال ، وهو موصوف بتلك الصفات (٤) كلها ،  
 ونذكر من ذلك صفة واحدة يعتبر بها سائر الصفات ، وهو أنك لو فرضت  
 جمال الخلق كلهم من أولهم إلى آخرهم اجتمع لشخص واحد [ منهم ] (٥)  
 ثم كان الخلق كلهم على جمال ذلك الشخص لكان نسبه إلى جمال الرب  
 تبارك وتعالى دون نسبة سراج ضعيف إلى جرم الشمس ، وكذلك قوته  
 سبحانه وعلمه وسمعه وبصره وكلامه وقدرته ورحمته وحكمته وجوده

= وراجع لهذه المسئلة الحجة للفارسي (٢٥٨/٢ - ٢٦٣) والتبيان للعكبري (١٣٥/١)  
 وتفسير البحر المحيط (٤٧١/١ - ٤٧٢) والدر المصون (٢١٢/٢ - ٢١٤) .

(١) سورة آل عمران آية (١٥٤) .

(٢) هو جزء من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه مرفوعا ، أخرجه مسلم وقد تقدم  
 ص (٨١) .

(٣) هو جزء من أثر عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه وفي آخره من قوله عليه الصلاة  
 والسلام « .. ذاك ملك أتاك يعلمك تحميد ربك » .

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣٩٥/٥ - ٣٩٦) . وانظر : الجامع لشعب الإيمان للبيهقي  
 رقم ٤٠٨٧ ، ٤٠٨٨ (٣٥٠/٨ - ٣٥١) .

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١١٦/١٠) : « رواه أحمد وفيه راو لم يسم وبقيّة رجاله  
 ثقات » .

(٤) في « د » و « ن » : « الصفة » . والمثبت من « ت » وهو الموافق للأصل : الصواعق  
 (١٠٨٢/٣) .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

وسائر صفاته ، وهذا مما دلت عليه آياته الكونية والسمعية ، وأخبرت به رسله عنه كما في الصحيح عنه ﷺ : « إن الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام ، يخفض القسط ويرفعه ، يرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار ، وعمل النهار قبل عمل الليل ، حجاب النور لو كشفه لأحرقت سُبحات<sup>(١)</sup> وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه »<sup>(٢)</sup> . فإذا كانت سُبحات وجهه الأعلى لا يقوم لها شيء من خلقه ، ولو كشف حجاب النور عن تلك السُبحات لأحرق العالم العلوي والسفلي ، فما الظن بجلال ذلك الوجه الكريم وعظمته وكبريائه وكماله وجلاله وجماله ؟

وإذا كانت السموات مع سعتها وعظمتها<sup>(٣)</sup> يجعلها على إصبع من أصابعه والأرض على إصبع ، والجبال على إصبع ، والبحار على إصبع<sup>(٤)</sup> ، فما الظن باليد الكريمة التي هي صفة من صفات ذاته ؟ وإذا كان يسمع ضجيج الأصوات باختلاف اللغات ، على تفنن<sup>(٥)</sup> الحاجات في أقطار الأرض

(١) سُبحات وجهه عز وجل : جلاله وعظمته ونوره ، جمع سُبحَة ، والمعنى كما قال ابن الأثير : « لو انكشف من أنوار الله التي تحجب العباد عنه شيء لأهلك كل من وقع عليه ذلك النور ، كما خر موسى عليه السلام صعقا وتقطع الجبل دكا لما تجلى الله سبحانه وتعالى » .

قاله ابن الأثير في النهاية (٢/٣٣٢) .

وينظر : غريب الحديث للخطابي (١/٦٨٥) والمجموع المغيث (٢/٤٩) ومجمع بحار الأنوار (٣/١٧) .

(٢) أخرجه مسلم في الإيمان من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ح ٢٩٣ (١/١٦١ - ١٦٢) .

(٣) في « ت » : « وعظمتها » .

(٤) كما هو في حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه المتفق عليه وقد تقدم ص (١٦٦) .

(٥) أي : تنوع ، يقال : رعينا فنون النبات وأصبنا فنون الأموال . =

والسموات<sup>(١)</sup> ، (فلا يشته عليه ولا يختلط)<sup>(٢)</sup> ، ولا يغلطه سمع عن سمع ، ويرى ديبب النملة السوداء على الصخرة الصماء تحت أطباق الأرض في الليلة الظلماء ، ويعلم ما تسره القلوب وأخفى منه ، وهو ما لم يخطر لها أنه سيخطر لها<sup>(٣)</sup> ، ولو كان البحر المحيط بالعالم مدادا ويحيط به من بعده سبعة أبحر كلها مداد ، وجميع أشجار الأرض - وهو كل نبت قام على ساقٍ مما يحدد وبما لا يحدد - أقلام يكتب بها ، نفذت البحار والأقلام ولم ينفد كلامه<sup>(٤)</sup> ، وهذا وغيره بعض ما تعرف به إلى عبادته من كماله ، وإلا فلا يمكن أحداً قط أن يحصي ثناء عليه ، بل هو كما أثنى على نفسه .

[ ٦٩/أ ] فكل الثناء وكل الحمد وكل المجد وكل الكمال له سبحانه هو

= انظر : تاج العروس مادة (فتن) .

(١) كما قالت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها : « الحمد لله الذي وسع سمعه الأصوات . . . » أخرجه البخاري معلقاً في التوحيد ، باب ﴿ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ (ص ١٥٤٨) ، وقد وصله أحمد والنسائي وابن ماجه وغيرهم . راجع فتح الباري (١٣/ ٣٧٢ - ٣٧٣) وتغليق التعليق (٥/ ٣٣٨ - ٣٣٩) ومرويات أم المؤمنين عائشة في التفسير (ص ٣٩٧ - ٣٩٨) .

(٢) في « ت » : « فلا تشته عليه ولا تختلط » .

(٣) كما قال عز وجل : ﴿ وَإِنْ يَجْهَرُ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴾ سورة طه آية (٧) . فعن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى : ﴿ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴾ قال : « السر ما أسره ابن آدم في نفسه ، ﴿ وَأَخْفَى ﴾ ما أخفى على ابن آدم مما هو فاعله قبل أن يعلمه ، فالله يعلم ذلك كله . . . » .

وعن مجاهد وسعيد بن جبير قالوا : « ﴿ وَأَخْفَى ﴾ أي ما هو عامله مما لم يحدث به نفسه » . تفسير ابن كثير (٣/ ١٥٠) ، وينظر : الدر المنثور (٥/ ٥٥٣ - ٥٥٤) .

(٤) كما قال عز وجل : ﴿ وَلَوْ أَنَّكَ فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَدَّ وَالْبَحْرُ يَمْدُ مِنْ بَدَنِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفَدْتَ كَلِمَتَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ سورة لقمان آية (٢٧) .

الذي وصلت إليه عقول أهل الإثبات وتلقوه عن الرسل صلى الله عليهم وسلم ، ولا يحتاجون في ثبوت علمهم وجزمهم بذلك إلى الجواب عن الشبه القادحة في ذلك ، وإذا وردت عليهم لم تقدح<sup>(١)</sup> فيما علموه وعرفوه ضرورة من كون ربهم تبارك وتعالى كذلك وفوق ذلك .

فلو قال [ لهم ]<sup>(٢)</sup> قائل : هذا الذي علمتموه لا يثبت إلا بالجواب عما عارضه من العقليات ، قالوا لقائل هذه المقالة : هذا كذب وبهت ، فإن الأمور الحسية والعقلية واليقينية قد وقع فيها شبهات كثيرة تعارض ما علم بالحس والعقل ، فلو توقف علمنا بذلك على الجواب عنها وحلها لم يثبت لنا<sup>(٣)</sup> ولا لأحد علم بشيء من الأشياء ، ولا نهاية لما تقذف به النفوس من الشبه الخيالية ، وهي من جنس الوسواس والخطرات والخيالات التي لا تزال تحدث في النفوس شيئا فشيئا ، بل إذا جزمنا بثبوت الشيء جزمنا ببطلان ما يناقض ثبوته ، ولم يكن ما يقدر من الشبه الخيالية على نقيضه مانعا من جزمنا به ، ولو كانت الشبه ما كانت ، فما من موجود يدركه الحس إلا ويمكن كثيرا<sup>(٤)</sup> من الناس أن يقيم على عدمه شبهات كثيرة يعجز السامع عن حلها ، ولو شئنا لذكرنا لك طرفا منها تعلم أنه أقوى من شبه الجهمية النفاة لعلو الرب على خلقه ، وكلامه وصفاته .

وقد رأيت أو سمعت ما أقامه كثير من المتكلمين من الشبه على أن الإنسان

(١) في « د » و « ن » : « يقدح » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) في الأصل : الصواعق (٣/١٠٨٤) : « لها » وهي هكذا في « د » و « ن » ، والمثبت

من « ت » وهامش « د » ، ولعله الصواب .

(٤) في « ت » : « كثير » .

تتبدل نفسه الناطقة في الساعة الواحدة أكثر من ألف مرة ، وكل لحظة تذهب روحه وتفارق وتحدث له روح أخرى غيرها [ هكذا ] (١) أبداً (٢) ، وما أقاموه من الشبه على أن السموات والأرض والجبال والبحار تتبدل كل لحظة ويخلفها غيرها ، وما أقاموه من الشبه على أن روح الإنسان ليست فيه ولا خارجه عنه ، وزعموا أن هذا أصح المذاهب في الروح ، وما أقاموه من الشبه أن الإنسان إذا انتقل من مكان إلى مكان لم يمر على تلك الأجزاء (٣) التي هي من مبدأ حركته ونهايتها ، ولا قطعها ولا حاذها ، وهي مسألة طفرة النظام (٤) وأضعاف أضعاف ذلك .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٢) قال أبو محمد ابن حزم رحمه الله تعالى في كتابه الفصل (٢٠٤/٥ - ٢٠٥) بعد أن ذكر قول أبي الهذيل والباقلاني في النفس : « ولو كان ما قاله أبو الهذيل والباقلاني ومن قلدهما حقاً لكان الإنسان يبدل في كل ساعة ألف ألف روح وأزيد من ثلاثمائة ألف نفس ، لأن العرض عندهم لا يبقى وقتين بل يفنى ويتجدد عندهم أبداً ، فروح كل حي على قولهم في كل وقت غير روحه التي كانت قبل ذلك ، وهكذا تتبدل أرواح الناس عندهم بالخطاب ، وكذلك يبقين يشاهد كل أحد أن الهواء الداخل بالتنفس ثم يخرج هو غير الهواء الداخل بالتنفس الثاني ، فالإنسان يبدل على قول الأشعرية أنفساً كثيرة في كل وقت ، ونفسه الآن غير نفسه آنفاً ، وهذا حق لا خفاء به ، فبطل قول الفريقين بنص القرآن والسنة والإجماع والمشاهدة والمعقول ، والحمد لله رب العالمين » .

(٣) في « ت » : « الأخرى » وهو خطأ .

(٤) إبراهيم بن سيار المعتزلي ، وقد تقدمت ترجمته ص ( ٢٤٢ ) .

ومسأله « الطفرة » لم يسبقه إليها أحد وهي غريبة منكرة ، وقد بناها على أن الأجسام فيها أجزاء لا نهاية لها ، وفيها وفي غيرها يقال : ثلاثة لا يعلم لها حقيقة : طفرة النظام وأحوال أبي هاشم وكسب الأشعري ، وأنشدوا في ذلك مما يقال ولا حقيقة تحته معقولة تدنو إلى الأفهام الكسب عند الأشعري والحال عند البهشمي وطفرة النظام =

وهؤلاء طائفة الملاحدة من الاتحادية<sup>(١)</sup> كلهم يقول<sup>(٢)</sup> : إن ذات الخالق هي عين ذات المخلوق ولا فرق بينهما البتة ، وإن الاثنين واحد ، وإنما الحس والوهم يغلط في التعدد ، وقيمون على ذلك شبا كثيرة قد نظمها ابن الفارض<sup>(٣)</sup> في قصيدته<sup>(٤)</sup> ، وذكرها صاحب الفتوحات في

= قال ابن حزم في الفصل (١٨٩/٥) : « ونسب قوم من المتكلمين إلى إبراهيم النظام أنه قال : إن المار على سطح الجسم يسير من مكان إلى مكان بينهما أماكن لم يقطعها المار ولا مر عليها ولا حاذها ولا حل فيها . قال أبو محمد وهذا عين المحال والتخليط . . » الخ وانظر : درء التعارض (٤٤٤/٣) (٣٢٠/٨) ومنهاج السنة (٤٥٩/١) وكتاب الصنفدية (١٥١/١) ومجموع الفتاوى (١٢٨/٨) ومقالات الإسلاميين (١٩/٢) والفرق بين الفرق (ص١٣٩ - ١٤٠) والفصل (١٨٩/٥) وخطط المقرئ (٣٤٦/٢) ومذاهب الإسلاميين (٢٦٠/١) وما بعدها .

(١) سبق تعريفهم ص (٢٤٤) .

(٢) في « ت » : « يقولون » .

(٣) هو عمر بن علي بن مرشد بن علي أبو حفص ويقال أبو القاسم ، الملقب بشرف الدين وسلطان العاشقين الشهير بابن الفارض لكون أبيه كان يكتب الفروض على النساء والرجال بين يدي الحكام ، مولده في القاهرة سنة (٥٧٦) على الراجح ، وأصله من حماه ، معدود من أهل الإلحاد القائلين بالحلول والاتحاد ، قال فيه الذهبي : « صاحب الاتحاد الذي قد ملأ به التائية » ، وقال فيه أيضاً : « ينطق بالاتحاد الصريح في شعره . . » . مات بالقاهرة سنة (٦٣٢) .

وفيات الأعيان (٤٥٤/٣ - ٤٥٦) وميزان الاعتدال (٢١٤/٣ - ٢١٥) والسير (٣٦٨/٢٢ - ٣٦٩) ولسان الميزان (٣١٧/٤ - ٣١٩) .

(٤) وهي قصيدته التائية الكبرى المسماة بنظم السلوك ، والواقعة في اثنين وستين وسبعمئة بيت ، وهي ضمن ديوانه (ص٤٦ - ١١٦) ، مطلعها :

سقتني حُميا الحب راحةً مقلستي وكأسي مُحيا من عن الحسن جلست  
وهي مليئة طافحة بفلسفته في القول بوحدة الوجود والتصريح بذلك ، كقوله فيها : =

فصوصه<sup>(١)</sup> وغيرها ، وهذه الشبه كلها من واد واحد ، وهي خزانة

= لها صلواتي بالمقام أقيمها وأشهد فيها أنها لي صلوات  
كلانا متصل واحد ساجد إلى حقيقته بالجمع في كل سجدة  
وفي موقفني لا بل إليّ توجهي كذاك صلواتي لي ومني كصليتي  
قال الإمام الذهبي في السير (٣٦٨/٢٢) : « فإن لم يكن في تلك القصيدة صريح الاتحاد  
الذي لا حيلة في وجوده فما في العالم زندقة ولا ضلال ، اللهم ألهمنا التقوى وأعدنا من  
الهُوى ، فيا أئمة الدين ألا تغضبون لله ، فلا حول ولا قوة إلا بالله » .  
(١) صاحب الفتوحات المكية وفصوص الحكم هو ابن عربي النكرة الصوفي ، وقد تقدمت  
ترجمته قريبا ص (٤٣٦) .

والكتابان المذكوران غاصان بالكفر والإلحاد والضلال ، محشوان بالانحلال والزندقة  
والفجور ، كما أفتى بذلك علماء وأئمة الإسلام ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله  
تعالى - وقد سُئل عن كتاب الفصوص - : « ما تضمنه كتاب فصوص الحكم وما شاكله من  
الكلام فإنه كفر باطنا وظاهرا ، وباطنه أقيح من ظاهره ، وهذا يسمى مذهب أهل الوحدة  
وأهل الحلول وأهل الاتحاد ، وهم يسمون أنفسهم المحققين .. » مجموع الفتاوى  
(٣٦٤/٢) .

وقال : « .. ولما كانت أحوال هؤلاء شيطانية كانوا مناقضين للرسل صلوات الله تعالى  
وسلامه عليهم كما يوجد في كلام صاحب الفتوحات المكية والفصوص وأشباه ذلك ،  
يمدح الكفار مثل قوم نوح وهود وفرعون وغيرهم ، وينتقص الأنبياء كنوح وإبراهيم  
وموسى وهارون .. » المصدر السابق (٢٣٩/١١) .

وقال العلامة أبو زرعة الحافظ أحمد بن الشيخ الحافظ العراقي ت (٨٢٦) - وقد سُئل عن  
ابن عربي - : « لا شك في اشتغال الفصوص المشهورة على الكفر الصريح الذي لا يشك  
فيه ، وكذلك فتوحاته المكية ، فإن صح صدور ذلك عنه واستمر عليه إلى وفاته فهو كافر  
مخلد في النار بلا شك » . العقد الثمين (١٩٠/٢) .

وهكذا قال جماعة من أهل العلم الثقات الأئمة يصرحون بدمه وانتقاصه ، وبعضهم يفتي  
بكفره وزندقته ، وقد تولى جمع أقوالهم فيه وحكمهم عليه الإمام تقي الدين الفاسي المتوفى سنة  
(٨٣٢) رحمه الله تعالى في مصنفه : العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين (١٦٠/٢ - ١٩٩) . =

الوسواس ، ولو لم نجزم بما علمناه إلا بعد العلم برد تلك الشبهات لم يثبت لنا علم أبدا ، فالعاقل إذا علم [ ٦٩/ب ] أن هذا الخبر صادق علم أن كل ما عارضه فهو كذب ، ولم يحتاج أن يعرف أعيان الأخبار المعارضة له ولا وجوها ، والله المستعان .

[ الوجه الأربعون  
بيان أن  
المنهج الذي  
اتبعه النفاة  
في معارضة  
النصوص هو  
نفسه منهج  
الملاحدة في  
إبطالهم  
نصوص  
المعاد ]

الوجه الأربعون<sup>(١)</sup> : أن الطريق التي سلكها نفاة الصفات والعلو والتكليم<sup>(٢)</sup> من معارضة النصوص الإلهية بآرائهم هي بعينها الطريق التي سلكها إخوانهم من الملاحدة في معارضة نصوص المعاد بآرائهم وعقولهم ، ومقدماتها [ مقدماتها ]<sup>(٣)</sup> ، ثم نقلوها بعينها إلى ما أمروا به من الأعمال كالصلوات الخمس والزكاة والحج والصيام ، فجعلوها للعامّة دون الخاصة .

فأل الأمر بهم إلى أن ألدوا في الأصول الثلاثة التي اتفق عليها جميع الملل وجاءت بها جميع الرسل ، وهي : الإيمان بالله واليوم الآخر والأعمال الصالحة ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّالِحِينَ ( مَن ءَامَنَ )<sup>(٤)</sup> بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا [ فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ

= وللمزيد ينظر : مجموع الفتاوى (٢/٢٤١ - ٢٤٧) وتنبه الغبي إلى تكفير ابن عربي للبقاعي ، والصوارم الحداد للشوكاني (ص ١١٣ - ١٣٣) ورسائل وفتاوى في ذم ابن عربي الصوفي ، جمع وتحقيق الدكتور موسى الدويش ، وكتاب ابن عربي الصوفي في ميزان البحث والتحقيق للسندي ، وكتب حذر منها العلماء لمشهور حسن (١/٣٦ - ٣٨) .

(١) هذا الوجه هو الثالث والتسعون في الأصل : الصواعق (٣/١٠٩٦) .

(٢) في « ت » : « والتكلم » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » مثبت من « د » و « ن » .

(٤) في « د » و « ن » : « من آمن منهم » ، وهو خطأ .

رَبِّهِمْ [ (١) وَلَا (٢) خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ] (٣)

فهؤلاء الملاحدة يحتاجون على نفاة الصفات بما وافقوهم (٤) عليه من الإعراض عن نصوص الوحي ونفي الصفات كما ذكر ابن سينا (٥) في رسالته الأضحوية (٦) ، فإنه قال فيها لما ذكر حجة من أثبت معاد البدن وأن الداعي لهم إلى ذلك ما ورد به الشرع من بعث الأموات فقال : « وأما أمر الشرع فينبغي أن يعلم فيه قانون واحد ، وهو أن الملة الآتية على لسان نبي من الأنبياء يرام بها خطاب الجمهور كافة ، ثم من المعلوم الواضح أن التحقيق الذي ينبغي أن يرجع إليه في صحة التوحيد من الإقرار بالصانع موحدًا مقدسًا عن الكم والكيف والأين ومتى (٧) والوضع والتغيير (٨) حتى يصير الاعتقاد به أنه ذات واحدة لا يمكن أن يكون لها شريك في النوع أو

(١) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٢) في « ت » : « فلا » .

(٣) سورة البقرة آية (٦٢) .

(٤) في « د » و « ن » : « وافقوه » ، والمثبت من « ت » وهو الموافق للأصل : الصواعق

(١٠٩٧/٣) ولعله الصواب .

(٥) تقدمت ترجمته ص (٢٤١) .

(٦) وهي مطبوعة متداولة باسم : « رسالة أضحوية في أمر المعاد » ، وكان قد كتبها إلى أبي

بكر بن محمد كما جاء في مطلعها .

(٧) في « ن » : « والمتى » . وهذا المصطلح وما قبله من المقولات العشر ، التي سبق

ذكرها ص (٢٦١) .

(٨) في الأصل : الصواعق (١٠٩٧/٣) : « والتغير » وهي هكذا في الرسالة الأضحوية

(ص ٤٤) .

يكون لها جزء وجودي كمي أو معنوي ، ولا يمكن أن تكون<sup>(١)</sup> خارجة عن<sup>(٢)</sup> العالم ولا داخلته فيه ، ولا حيث تصح الإشارة إليه بأنه هنا أو هناك وهذا ممتنع إلقاءه إلى الجمهور ، ولو ألقى هذا على هذه الصورة إلى العرب العاربة<sup>(٣)</sup> والعبرانيين<sup>(٤)</sup> الأجلاف<sup>(٥)</sup> لسارعوا إلى العناد ، واتفقوا على أن الإيمان المدعو إليه إيمان بمعدم لا وجود له أصلا ، ولهذا ورد ما في التوراة تشبيها كله ، ثم إنه لم يرد في الفرقان من الإشارة إلى هذا الأمر الأهم<sup>(٦)</sup> شيء ، ولا (أتى بتصريح)<sup>(٧)</sup> ما يحتاج إليه في التوحيد بيان

(١) في « د » و « ن » : « يكون » .

(٢) في « ن » : « من » .

(٣) قال الزبيدي في التاج (٢/٢٢٢) مادة (عرب) : « .. فإن طسم وجديس وعمليق وجرحهم سكنوا الحرم وهم العرب العاربة ، ومنهم تعلم سيدنا إسماعيل عليه السلام اللسان العربي وعاد وتمود وأميم وعييل ووبار وهم العرب العاربة ، نزلوا الأحقاف وما جاورها .. فهؤلاء أصول قبائل العرب العاربة التي أخذت المستعربة منهم اللسان قد نزلوا ساحات الحرم ، ومنهم تفرعت القبائل فيما بعد وتشتت .. الخ . وانظر : تاريخ الطبري (١/٢٠٤) ونهاية الأرب للقلقشندي (ص١٨ - ١٩) والمفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام (١/٣٥٤) وما بعدها .

(٤) يطلق هذا اللفظ « العبرانيون » على طائفة كبيرة من القبائل في شمال جزيرة العرب وفي بادية الشام ، وهم قوم أصلهم من الجزيرة ، هاجروا منها وارتحلوا عنها على طريقة الأعراب والقبائل نحو الشمال .

ينظر : المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام (١/٦٢٩) وما بعدها ، واليهودية والمسيحية لضياء الرحمن الأعظمي (ص٥١ - ٥٤) .

(٥) في « ت » : « الأخلاف » .

(٦) في « ت » : « المهم » .

(٧) في النسخ الخطية : « إلى تصريح » ، والمثبت من الأضحوية (ص٤٥) ولعله =

مفصل ، بل أتى بعضه على سبيل التشبيه في الظاهر ، وبعضه جاء تنزيها مطلقا عاما جدا لا تخصيص ولا تفسير له ، وأما الأخبار<sup>(١)</sup> التشبيهية فأكثر من أن تحصى<sup>(٢)</sup> ، ولكن لقوم أن لا يقبلوها . فإذا كان الأمر في التوحيد هكذا<sup>(٣)</sup> فكيف بما هو بعده من الأمور [ ٧٠/أ ] الاعتقادية ؟ ولبعض الناس أن يقولوا<sup>(٤)</sup> : إن للعرب توسعا في الكلام ومجازا ، وإن الألفاظ التشبيهية مثل الوجه واليد والإتيان في ظلل من الغمام والمجيء والذهاب والضحك والحياء والغضب صحيحة ، ولكن [ هي ]<sup>(٥)</sup> مستعملة استعارة ومجازا .

قال : ويدل على استعمالها غير مجازية ولا مستعارة [ بل محققة ]<sup>(٦)</sup> أن المواضع التي يوردونها حجة في أن العرب تستعمل هذه المعاني بالاستعارات والمجاز على غير معانيها الظاهرة مواضع في مثلها يصلح أن تستعمل<sup>(٧)</sup> على غير<sup>(٨)</sup> هذا الوجه ولا يقع فيها تلبس ، وأما قوله : ﴿ فِي ظُلُلٍ مِّنَ

= الصواب بدلالة ما سيأتي بعده .

(١) في « ت » : « الإحاد » .

(٢) في « ت » : « تحصر » وفي « ن » : « يحصر » ، والمثبت من « د » وهو الموافق لما في الأضحوية (ص ٤٥) .

(٣) في النسخ الخطية : « هذا » ، والمثبت من الأضحوية (ص ٤٥) .

(٤) في « د » و « ن » : « يقول » . والمثبت من « ت » وهو الموافق للأضحوية (ص ٤٦) .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٧) في « ن » : « يستعمل » .

(٨) قوله : « غير » ليست في الأضحوية .

الْفَعْمَارِ ﴿١﴾ ، وقوله : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِكَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ ﴾ ﴿٢﴾ على القسمة المذكورة وما جرى مجراه ، فليس تذهب الأوهام فيه البتة إلى أن العبارة ﴿٣﴾ مستعارة أو مجازية ، فإن كان أريد فيها ذلك إضمارا فقد رضي بوقوع الغلط والتشبيه والاعتقاد المعوج بالإيمان بظاها تصريحا . وأما قوله : ﴿ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ ﴿٤﴾ وقوله : ﴿ مَا فَرَطْتُ فِي جَنبِ اللَّهِ ﴾ ﴿٥﴾ فهو موضع الاستعارة والمجاز والتوسع في الكلام ، ولا يشك في ذلك اثنان من فصحاء العرب ، ولا يلتبس ﴿٦﴾ على ذي معرفة في لغتهم كما تلتبس في تلك الأمثلة ، فإن هذه الأمثلة لا تقع ﴿٧﴾ شبهة أنها مستعارة مجازية ، كذلك في تلك لا تقع ﴿٨﴾ شبهة في أنها ليست استعارية ولا مجازية ولا مرادا فيها شيء غير الظاهر .

ثم هب أن هذه كلها (موجودة فأين التوكيد والعبارة المشيرة بالتصريح إلى التوحيد) ﴿٩﴾ الذي يدعو ﴿١٠﴾ إليه حقيقة هذا الدين المعترف بجلالته على لسان

(١) سورة البقرة آية (٢١٠) .

(٢) سورة الأنعام آية (١٥٨) .

(٣) في « ت » : « العبارة فيه » .

(٤) سورة الفتح آية (١٠) .

(٥) سورة الزمر آية (٥٦) .

(٦) في النسخ الخطية : « ولا تليس » ، والمثبت من الأضحوية (ص ٤٨) .

(٧) في النسخ الخطية : « لا يقع » ، والمثبت من الأضحوية (ص ٤٨) .

(٨) في النسخ الخطية : « لا يقع » ، والمثبت من الأضحوية (ص ٤٨) .

(٩) في الأضحوية (ص ٤٨) : « مأخوذة على الاستعارة ، فأين النصوص المشيرة إلى

التصريح بالتوحيد المحض » .

(١٠) في « ت » : « تدعو » .

حكماء العالم قاطبة ؟ » .

ثم قال في ضمن كلامه : « إن الشريعة الجائية على لسان نبينا جاءت أفضل ما يمكن<sup>(١)</sup> أن تجيء بمثله الشرائع وأكمله ، ولهذا صلحت أن تكون<sup>(٢)</sup> خاتمة الشرائع وآخر الملل » قال : « وأين الإشارة إلى الدقيق من المعاني الميسرة<sup>(٣)</sup> إلى علم التوحيد ، مثل : إنه عالم بالذات ، أو عالم بعلم قادر [ بالذات ، أو قادر ]<sup>(٤)</sup> بقدره واحد بالذات ، على كثرة الأوصاف<sup>(٥)</sup> أو قابل للكثرة ، تعالى عنها بوجه من الوجوه ، متحيز الذات أو منزّه عن الجهات ، فإنه لا يخلو إما أن تكون<sup>(٦)</sup> هذه المعاني واجبا تحققها وإتقان المذهب الحق فيها ، أو يسع الصدوف عنها وإغفال البحث والروية فيها ، فإن كان البحث عنها معفوا عنه وغلط الاعتقاد الواقع فيها غير مؤاخذ به ، فجل مذهب هؤلاء القوم المخاطبين بهذه الجملة تكلف وعنه غنية ، وإن كان [ ٧٠/ب ] فرضا محكما فواجب أن<sup>(٧)</sup> يكون بما صرح به في الشريعة ، وليس التصريح المعمي [ أو ]<sup>(٨)</sup> الملبس أو المقتصر [ فيه ]<sup>(٩)</sup>

(١) في « ت » : « ما يكون » .

(٢) في « ن » : « يكون » .

(٣) في الرسالة الأضحوية (ص ٤٨) : « المستندة » .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من « ن » .

(٥) في « ت » : « الأوصاف له » .

(٦) في « ن » : « يكون » .

(٧) في « د » و « ن » : « أو » . والمثبت من « ت » وهو الموافق لما في الأضحوية (ص ٤٩)

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من « د » .

(٩) ما بين المعقوفين أثبتته من الأصل : الصواعق (٣/١١٠٢) وهو في الأضحوية

بالإشارة والإيماء ، بل التصريح المستقصي فيه والمنبه عليه والموفي حق<sup>(١)</sup> البيان والإيضاح والتعريف على معانيه ، فإن المبرزين المنفقين أيامهم ولياليهم وساعات عمرهم على تمرين أذهانهم وتذكية أفهامهم وترشيح نفوسهم لسرعة الوقوف على المعاني الغامضة يحتاجون في تفهم هذه المعاني إلى فضل<sup>(٢)</sup> بيان وشرح عبارة ، فكيف عُثم<sup>(٣)</sup> العبرانيين وأهل الوبر من العرب ؟ لعمرى<sup>(٤)</sup> لو كلف الله رسولاً من الرسل أن يلقي حقائق هذه الأمور إلى الجمهور من العامة الغليظة طباعهم ، المتعلقة بالمحسوسات الصرفة أو هامهم ، ثم سامه أن ينتجز منهم الإيمان والإجابة غير متمهل فيه ، وسامه أن يتولى رياضة نفوس الناس قاطبة حتى (تستعد للوقوف)<sup>(٥)</sup>

- (١) في « ت » : « في حق » ، والمثبت من « د » و « ن » والأضحوية (ص ٤٩) .
- (٢) في « ن » و « ت » : « فصل » . والمثبت من « د » . وهو الصواب كما في الأضحوية (ص ٤٩)
- (٣) في « ت » : « غنم » ، وهو خطأ .
- والغنم والأغنام جمع أغتم ، يقال : غتم غتما من باب تعب وغتمة : أي لا يفصح شيئاً لعجمة في منطق . ينظر : القاموس المحيط ومختار الصحاح والمصباح المنير مادة (غتم) .
- (٤) لشيخنا العلامة حماد بن محمد الأنصاري رحمه الله تعالى رسالة لطيفة في جواز التلطف بهذا « لعمرى » على أنه ليس يميناً شرعياً ، بل هو يمين لغوية لخلوه من حروف القسم المعروفة المحصورة في الواو والباء والتاء ، ولعدم الكفارة على من أقسم بها ، هذا مع ثبوت الحديث بأن النبي ﷺ نطق بها ، وضح عن بعض أصحابه رضي الله عنهم التفوه بها ، وكذلك صح عن التابعين لهم بإحسان استعمالها .. . ثم ذكر الشيخ النصوص والآثار لصحة ما قاله وقرره .
- انظر رسالة الشيخ : « لعمرى » المنشورة في مجلة الجامعة السلفية بنارس الهند ، العدد ١١ ، ١٢ المجلد ١٥ (ص ٥٢ - ٨١) .
- (٥) في « د » و « ن » : « يستعد الموقوف » . والمثبت من « ت » والأضحوية (ص ٥٠) .

عليها لكلفه شططا وأن يفعل ما ليس في قوة البشر ، إلا أن تدركهم<sup>(١)</sup> خاصة<sup>(٢)</sup> إلهية وقوة علوية وإلهام سماوي ، فتكون<sup>(٣)</sup> حينئذ وساطة الرسول مستغنى عنها وتبليغه<sup>(٤)</sup> غير محتاج إليه . وهب أن الكتاب العربي<sup>(٥)</sup> جاء على لغة العرب وعادة لسانهم في الاستعارة والمجاز فما قولهم في الكتاب العبراني<sup>(٦)</sup> وكله من أوله إلى آخره تشبيهه صرف ؟ وليس لقائل أن يقول : ذلك الكتاب محرف ، وأنى يحرف كلية كتاب منتشر في أمم<sup>(٧)</sup> لا يطاق تعدادهم ، وبلادهم متباينة وأوهامهم متباينة ، منهم يهودي ونصراني ، وهم أمتان متعاديتان . فظاهر من هذا كله أن الشرائع واردة بخطاب الجمهور بما يفهمون مقربا ما لا يفهمون إلى أفهامهم<sup>(٨)</sup> بالتمثيل والتشبيه ، ولو كان غير ذلك لما أغنت الشرائع البتة .

قال : « فكيف يكون ظاهر الشرائع حجة في هذا الباب ؟ - يعني أمر

(١) في الأضحوية (ص ٥٠) : « يدركه » .

(٢) في النسخ الخطية : « حاجة » والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/ ١١٠٣) ومن الرسالة الأضحوية (ص ٥٠) .

(٣) في « ن » : « فيكون » .

(٤) في « د » و « ن » : « وتبلغه » . والمثبت من « ت » وهو الموافق للرسالة الأضحوية (ص ٥٠) .

(٥) في « ت » : « العزيز » .

(٦) الظاهر أنه يعني التوراة والإنجيل . وانظر : اليهودية والمسيحية لضياء الرحمن الأعظمي (ص ١٠٢) .

(٧) في « ت » : « في الأمم » والصحيح المثبت كما في « د » و « ن » والرسالة الأضحوية (ص ٥٠) .

(٨) في « ت » : « أمثالهم » ، والمثبت من « د » و « ن » والأضحوية (ص ٥٠) .

المعاد - ولو فرضنا الأمور الأخروية روحانية غير مجسمة ، بعيد<sup>(١)</sup> عن إدراك بداية الأذهان تحقيقها ولم يكن سبيل للشرائع إلى الدعوة إليها والتحذير عنها إلا بالتعبير عنها بوجوه من التمثيلات المقربة إلى الأفهام ، فكيف يكون وجود شيء [ حجة على وجود شيء ]<sup>(٢)</sup> آخر لو لم يكن الشيء الآخر على الحالة المفروضة لكان الشيء الأول على حالته .

فهذا هو الكلام على تعريف من طلب أن يكون خاصاً من الناس لا عاما أن ظاهر الشرائع غير محتج به في مثل هذه الأبواب<sup>(٣)</sup> .

فتأمل كلام هذا الملحد ، بل رأس ملاحدة الملة ودخوله في الإلحاد من باب نفي الصفات ، وتسطله في إلحاده على المعطلة النفاة بما وافقوه عليه من النفي والزامه لهم أن يكون الخطاب [ ٧١ / أ ] بالمعاد جمهوريا أو مجازا أو استعارة ، كما قالوا في نصوص الصفات التي اشترك هو وهم في تسميتها تشبيها وتجسيما مع أنها أكثر تنوعا وأظهر معنى وأبين دلالة من نصوص المعاد ، فإذا ساغ لكم أن تصرفوها عن ظاهرها بما لا تحتمله اللغة فصرف هذه عن ظواهرها أسهل .

ثم زاد هذا الملحد عليهم باعترافه بأن نصوص الصفات لا يمكن حلها

(١) في « د » و « ن » : « كان بعيدة » وفي « ت » : « كان بعيد » . والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/ ١١٠٤) وهو الذي في الرسالة الأضحوية (ص ٥٠) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من النسخ الخطية ، وقد أثبتته من الأصل : الصواعق (٣/ ١١٠٤) وهو في الرسالة الأضحوية (ص ٥١) .

(٣) إلى هنا انتهى كلام ابن سينا نقلا من رسالته الأضحوية في أمر المعاد (ص ٤٤ - ٥١) مع شيء من التصرف حذفاً وزيادة ، وقد قابلت بعض عباراتها مع ما ذكره المؤلف ابن القيم ، وربما كانت له نسخة غير هذه التي بأيدينا ، أو أن هذه الموجودة فيها شيء من التحريفات والأخطاء المطبعية .

كلها على الاستعارة والمجاز ، وأن يقال إن ظاهرها غير مراد ، وأن لذلك الاستعمال مواضع تليق به بحيث<sup>(١)</sup> يكون دعوى ذلك في غيرها غلطا محضا كما في مثل قوله : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِكَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ ﴾<sup>(٢)</sup> ، فمع هذا التقسيم والتنوع يمتنع المجاز ، وإنما أريد ما دل اللفظ عليه ظاهرا ، ومع هذا فقد ساعدتم على امتناعه لقيام الدليل العقلي عليه . فهكذا نفعل نحن في نصوص المعاد سواء . فهذا حاصل كلامه والزامه ودخوله إلى الإلحاد من باب نفي الصفات والتجهم . وطريق الرد المستقيم في إبطال قوله وقول المعطلة جميعا أن يقال<sup>(٣)</sup> : لا يخلو إما أن يكون الرسول يعرف ما دل عليه العقل بزعمكم من إنكار علو الله على خلقه واستوائه على عرشه وتكليمه لرسله وملائكته ، أو لم يعرف ذلك ؟ فإن قلت لم يكن يعرفه كانت الجهمية المعطلة والملاحدة والمعتزلة والقرامطة والباطنية والنصيرية والإسماعيلية<sup>(٤)</sup> وأمثالهم أعلم بالله وأسمائه وصفاته وما يجب له ويمتنع عليه من رسله وأتباعهم ، وإن كان يعرفه امتنع أن لا يتكلم به يوما من الدهر مع أحد من خاصته وأهل سره . ومن المعلوم قطعا أن الرسول ﷺ لم يتكلم مع أحد بما يناقض ما أظهره<sup>(٥)</sup> للناس ، ولا كان خواص أصحابه يعتقدون فيه نقيض ما أظهره

[ الرد  
المستقيم  
على النفاة  
والملاحدة ]

- (١) في « ت » : « حيث » .
- (٢) سورة الأنعام آية (١٥٨) .
- (٣) قوله : « أن يقال . . » الخ . هو بداية الوجه الرابع والتسعون في الأصل : الصواعق (١١٠٧/٣) .
- (٤) تقدم التعريف بهذه الفرقة فانظر ص (٢١ ، ١٢١ ، ١٢٤ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ٤٥٤) .
- (٥) في « ت » : « ما ظهر » .

للناس ، بل كل من كان به أخص وبحاله أعرف ، كان أعظم موافقة له وتصديقا له على ما أظهره وبينه وأخبر به . فلو كان الحق في الباطن خلاف ما أظهره لزم أحد أمرين : إما أن يكون جاهلا به أو كاتما له عن الخاصة والعامه ومظهرا خلافه للخاصة والعامه ، وهذا من أعظم الأمور امتناعا ، ومدعيه في غاية الوقاحة والبهت . ولهذا لما علم هؤلاء أنه يستحيل كتمان ذلك عن خواصه وضعوا أحاديث بينوا فيها أنه كان له خطاب مع خاصته غير الخطاب العامي ، مثل الحديث المخلتق المفترى عن عمر أنه قال : « كان رسول الله ﷺ يتحدث [ ٧١/ب ] مع أبي بكر وكنت كالزنجي بينهما »<sup>(١)</sup> ، ومثل ما يدعيه الرافضة<sup>(٢)</sup> : أنه كان عند علي علم خاص [ باطن ]<sup>(٣)</sup> يخالف هذا الظاهر . ولما علم الله تعالى أن ذلك يُدعى في علي وَفَّق من سأله<sup>(٤)</sup> : « هل عندكم من رسول الله ﷺ شيء خصكم به دون الناس ؟ » فقال : « لا ، والذي فلق الحبة وبرأ النسمة<sup>(٥)</sup> ما أسر إلينا رسول الله ﷺ شيئا كتمه عن غيرنا ، إلا فهماً يؤتاه الله عبدا في كتابه وما

(١) حديث موضوع ، قال ابن تيمية رحمه الله تعالى : « فهذا كذب مخلتق » .

مجموع الفتاوى (١٨/٣٣٩) .

وانظر : المنار المنيف رقم ٢٤٤ (ص١١٥) والفوائد المجموعة للشوكاني رقم ١٠٥٣

(ص٣٣٥) .

(٢) تقدم تعريفهم ص ( ١٧٢ ) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) وهو أبو جحيفة رضي الله عنه .

(٥) أي خلق النَّفْس .

تفسير غريب ما في الصحيحين (ص٥٥) .

في هذه الصحيفة « ، وكان فيها العقول <sup>(١)</sup> - الديات <sup>(٢)</sup> - وفكاك الأسير وأن لا يقتل مسلم بكافر . وهذا الحديث في الصحيحين <sup>(٣)</sup> .  
وما ذكره ابن سينا <sup>(٤)</sup> من أنه لم يرد في القرآن من الإشارة إلى توحيدهم شيء فكلام صحيح ، وهذا دليل على أنه باطل لا حقيقة له ، وأن من وافقهم عليه فهو جاهل ضال .

وكذلك ما ذكره من أن من المواضع التي ذكرت فيها الصفات ما لا يحتمل اللفظ فيها <sup>(٥)</sup> إلا معنى واحدا ، كما ذكر في قوله ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، فهو حجة على من نفى حقيقة ذلك ومدلوله من المعطلة نفاة الصفات ، وهو حجة عليه وعليهم جميعا وموافقتهم <sup>(٧)</sup> له على التعطيل .

(١) العقول جمع عقل وهو الدية ، وأصله أن القاتل كان إذا قتل قتيلًا جمع الدية من الإبل فعقلها ببناء أولياء المقتول : أي شدها في عقلها ليسلمها إليهم ويقبضوها منه ، فسميت الدية عقلا بالمصدر . النهاية لابن الأثير (٣/٢٧٨) .  
وينظر : الصحاح واللسان والتاج جميعهم في مادة (عقل) .

(٢) في النسخ الخطية : « والديات » بالعطف ، والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/١١٠٨) .

(٣) هو في البخاري فقط دون مسلم بهذه الألفاظ وانظر فتح الباري (١/٢٠٥) ، وقد تقدم ص (٤١٥) .

(٤) قوله : « ما ذكره ابن سينا . . » الخ هو بداية الوجه السادس والتسعين في الأصل : الصواعق (٣/١١١٠) .

(٥) في « ت » : « فيه » .

(٦) سورة الأنعام آية (١٥٨) .

(٧) في « د » و « ن » : « وموافقهم » والمثبت من « ت » وهو الموافق للأصل : =

لا تنفعه<sup>(١)</sup> ، فإن ذلك حجة جدلية لا علمية ، إذ تسليمهم له ذلك لا يوجب على غيرهم أن يسلم ذلك له ، فإذا تبين بالعقل الصريح ما يوافق النقل الصحيح دل ذلك على فساد قوله وقولهم جميعا .

وكذلك قوله : « هب أن هذه كلها موجودة على الاستعارة فأين التوحيد والدلالة بالتصريح على التوحيد المحض الذي يدعو إليه حقيقة هذا الدين القيم المعترف بجلالته على لسان حكماء العالم قاطبة ؟ » كلام صحيح لو كان ما قاله النفاة حقا ، فإنه على قولهم لا يكون هذا الدين القيم قد بين التوحيد الحق أصلا ، وحيثئذ فنقول :

إن<sup>(٢)</sup> التوحيد الذي دعا إليه هؤلاء الملاحدة هو من أعظم الإلحاد في أسماء الرب وصفاته وأفعاله ، وهو حقيقة الكفر وتعطيل العالم عن صناعه ، وتعطيل الصانع الذي أثبتوه عن صفات كماله ، فشرك عبّاد الأصنام والأوثان والكواكب (والشمس والقمر)<sup>(٣)</sup> خير من توحيد هؤلاء بكثير ، فإنه شرك في الإلهية مع إثبات صانع العالم وصفاته وأفعاله وقدرته ومشيتته وعلمه بالكليات والجزئيات ، وتوحيد هؤلاء تعطيل لربوبيته وإلهيته وسائر صفاته ، وهذا التوحيد ملازم لأعظم أنواع الشرك ، ولهذا كلما كان الرجل أعظم تعطيلًا كان أعظم شركا .

وتوحيد الجهمية والفلاسفة مناقض لتوحيد الرسل من كل وجه ، فإن مضمونه إنكار حياة الرب وعلمه وقدرته وسمعه وبصره وكلامه واستوائه

= الصواعق (٣/ ١١١٠) .

(١) في « ن » و « ت » : « لا ينفعه » .

(٢) من هنا بداية الوجه السابع والتسعين في الأصل : الصواعق (٣/ ١١١١) .

(٣) في « ت » : « والقمر والشمس » بالتقديم والتأخير .

[ بيان أن  
توحيد  
الملاحدة من  
أعظم  
الإلحاد في  
الأسماء  
والصفات  
والأفعال ]

[ بيان أن  
توحيد  
الجهمية  
والفلاسفة  
مناقض  
لتوحيد  
الرسل من  
كل وجه ]

على عرشه ورؤية المؤمنين له بأبصارهم عيانا من فوقهم يوم القيامة ، وإنكار وجهه الأعلى ويديه ومجيئه وإتيانه [ ٧٢/أ ] ومحبته ورضاه وغضبه وضحكه ، وسائر ما أخبر به الرسول عنه ، ومعلوم أن هذا التوحيد هو نفس تكذيب الرسول فيما أخبر به عن الله ، فاستعار له أصحابه اسم التوحيد .

ثم يقال : لو كان الحق <sup>(١)</sup> فيما يقوله هؤلاء النفاة المعطلون لكان قبول الفطر له <sup>(٢)</sup> أعظم من قبولها للإثبات الذي هو ضلال وباطل عندهم ، فإن الله تعالى نصب للحق الأدلة والأعلام الفارقة بين الحق والباطل ، وجعل فطر عباده مستعدة لإدراك الحقائق ، ولولا ما في القلوب من الاستعداد لمعرفة الحقائق لم يمكن النظر والاستدلال ، ولا الخطاب والكلام والفهم والإفهام ، وكما أنه سبحانه جعل الأبدان مستعدة للاغتذاء بالطعام والشراب ، ولولا ذلك لما أمكن تغذيتها وتربيتها ، فكما أن في الأبدان قوة تفرق بين الغذاء الملائم والمنافي ، ففي القلوب قوة تفرق بين الحق والباطل أعظم من ذلك ، فخاصة العقل التفريق بين الحق والباطل ، كما أن خاصة السمع التفريق بين الأصوات حسننها وقيحها ، وخاصة البصر التمييز بين المرئيات وأشكالها وألوانها ومقاديرها ، فإذا ادعيتم على العقول أنها لا تقبل الحق ، وأنها لو صرح لها به لأنكرته ولم تدعن إلى الإيمان ، فقد سلبتم العقول خاصتها وقلبتم الحقيقة التي خلقها الله وفطرها عليها ، وكان نفس ما ذكرتم أن الرسل لو خاطبت به الناس لنفروا عن الإيمان من أعظم الحجج عليكم وأنه مخالف للعقل والفطرة كما هو مخالف للسمع والوحي .

[ الرد على  
النفاة  
والمعتلين ]

(١) من هنا بداية الوجه الثامن والتسعين في الأصل : الصواعق (٣/١١١٢) .

(٢) في النسخ الخطية : « لها » والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/١١١٢) ولعله

فتأمل هذا الوجه فإنه كاف في إبطال قولهم ، ولهذا إذا أراد أهله أن يدعوا الناس إليه ويقبلوه منهم وطؤوا له توطئات وقدموا له مقدمات يبنونها<sup>(١)</sup> في القلب درجة بعد درجة ولا يصرحون به أولاً ، حتى إذا أحكموا ذلك البناء استعاروا له ألفاظا مزخرفة ، واستعاروا لما خالفه ألفاظا شنيعة ، فتجتمع تلك المقدمات التي قدموها ، وتلك الألفاظ التي زخرفوها ، وتلك الشناعات التي على من خالفهم شنعوها ، فهناك إن لم يمسك الإيمان من يمسك السموات والأرض أن تزولا ، وإلا ترحل عن القلب ترحل الغيث [ إذا ]<sup>(٢)</sup> استديرته الريح<sup>(٣)</sup> .

[ الوجه الحادي والأربعون بيان أن لوازم قول المعطلة البطلان بالضرورة من دين الإسلام وإيضاح ذلك ]

الوجه الحادي والأربعون<sup>(٤)</sup> : أن لوازم هذا القول معلومة البطلان بالضرورة من دين الإسلام ، وهي من أعظم الكفر ، وبطلان اللازم يستلزم بطلان ملزومه ، فإن من لوازمه ألا يستفاد من خبر الرسول عن الله في هذا الباب علم ولا هدى ولا بيان الحق في نفسه ، ومن لوازمه أن يكون كلامه متضمنا لضد ذلك في ظاهره وحقيقته ، ومن لوازمه القدح في معرفته وعلمه ، أو في فصاحته وبيانه ، أو في نصحه وإرادته كما تقدم

(١) هكذا في « ت » : « يبنونها » . وفي « د » و « ن » : « يثبتونها » . ولعل الثبت هو الصواب بدليل ما سيأتي بعده في السياق .

(٢) ما بين المعقوفتين أثبتته من « ت » ولا يوجد في باقي النسخ ولا في الأصل : الصواعق

(٣) الريح التي تأتي بالغيث هي الجنوب والصبأ والشمال ، وأما الدَّبُور فقل أن تأتي بذلك ، بل قال بعضهم هي أحيث الرياح لأنها لا تلقح شجرا ولا تنشئ سحابا ، ويكون فيها الرهج والغبرة .. ولهذا كرهتها العرب وأنشدوا في ذمها الأشعار .

ينظر : الكامل للمبرد (٢/٩٥٤) وما بعدها ، والريح لابن خالويه (ص٥٦) وما بعدها ، ولسان العرب وتاج العروس في مادة (دبر) .

(٤) هذا الوجه هو الحادي عشر بعد المائة في الأصل : الصواعق (٣/١١٥٠) .

تقريره مرارا ، ومن لوازمه [ ٧٢ / ب ] أن يكون المعطلة النفاة أعلم بالله منه أو أفصح أو أنصح ، ومن لوازمه أن يكون أشرف الكتب وأشرف الرسل قد قصر في هذا الباب غاية التقصير ، وأفرط في التجسيم والتشبيه غاية الإفراط ، وتنوع فيه غاية التنوع ، فمرة يقول : « أين الله »<sup>(١)</sup> ، ومرة يقر عليها لمن سأله ولا ينكرها<sup>(٢)</sup> ، ومرة يشير بإصبعه<sup>(٣)</sup> ، ومرة يضع يده على عينه وأذنه حين يخبر عن سمع الرب وبصره<sup>(٤)</sup> ، ومرة يصفه بالنزول<sup>(٥)</sup> (والمجيء والإتيان)<sup>(٦)</sup> والانطلاق<sup>(٧)</sup> والمشى

- (١) كما في حديث الجارية عند الإمام مسلم ، وقد تقدم ص ( ١٠٥ ) .  
 (٢) لعله يشير إلى حديث أبي رزين العقيلي ، وقد تقدم ص ( ٣٣٠ ) تعليق (٥) .  
 (٣) كما في حديث جابر بن عبد الله في صفة حجة النبي ﷺ عند الإمام مسلم ، وقد تقدم ص ( ١٠٥ ) .  
 (٤) يشير إلى حديث أبي هريرة عند أبي داود وغيره . وقد تقدم ص ( ١٤٢ ) .  
 (٥) حديث النزول متفق عليه وقد بلغ حد التواتر . وقد تقدم ص ( ١٣٣ ، ١٣٤ ) .  
 (٦) في « ت » : « بالمجيء والنزول والإتيان » .

وصفتا المجيء والإتيان دل عليهما الكتاب والسنة ، قال تعالى : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلُلٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالسَّمَاءِ وَفُضِيَ الْأَمْرُ إِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ ﴾ سورة البقرة آية (٢١٠) . وقال : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ ﴾ سورة الأنعام آية (١٥٨) .

وفي الحديث القدسي : « إن الله قال : إذا تلقاني عبيد بشر تلقيته بذراع ، وإذا تلقاني بذراع تلقيته بياح ، وإذا تلقاني بياح جنته أتيته بأسرع » .  
 أخرجه مسلم في الذكر والدعاء ح ٣ ( ٢٠٦١ / ٤ - ٢٠٦٢ ) .

(٧) لعل الإمام ابن القيم يشير إلى حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه وفيه : « . . ثم يأتينا ربنا بعد ذلك فيقول : من تنظرون ، فيقولون : نظركم ، فيقول : أنا ربكم ، فيقولون : حتى ننظر إليك ، فيتجلى لهم ويضحك ، قال : فينطلق بهم ويتبعونه . . » الحديث ، =

والهرولة<sup>(١)</sup> .

ومرة يثبت له الوجه والعين واليد والإصبع والقدم والرجل والضحك والفرح والرضى والغضب والكلام والتكليم والنداء بالصوت<sup>(٢)</sup> ، والمناجاة<sup>(٣)</sup> ، ورؤيته مواجهة عيانا بالأبصار من فوقهم<sup>(٤)</sup> ، ومحاضرته لهم محاضرة<sup>(٥)</sup> ،

= أخرجه مسلم في الإيمان ح ٣١٦ (١٧٧/١ - ١٧٨) .

(١) ثبتت صفة الهرولة لله تبارك وتعالى بقوله سبحانه في الحديث القدسي ، وفيه :

« .. وإن أتاني يمشي أتيته هرولة » . أخرجه البخاري في التوحيد ح ٧٤٠٥

(ص ١٥٥١) وح ٧٥٣٦ ، ومسلم في الذكر والدعاء ح ٢ (٢٠٦١/٤) .

والهرولة : المشي السريع بين المشي والعدو . المجموع المغيث للمحافظ أبي موسى المدني

(٣/٤٩٦) . وينظر : غريب الحديث لأبي إسحاق الحربي (٢/٦٨٤) .

(٢) سبق ذكر هذه الصفات مع الأدلة عليها في مواضع عدة .

وللمزيد ينظر كتاب صفات الله عز وجل الواردة في الكتاب والسنة (ص ٤٥ ، ١٢٤ ،

١٢٨ ، ١٦٧ ، ١٨٩ ، ١٩٥ ، ٢٦٨ ، ٢٧٤) .

(٣) كما قال تعالى في حق موسى عليه الصلاة والسلام : ﴿ وَنَدَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ

وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا ﴾ سورة مريم آية (٥٢) . قال المحافظ ابن كثير في تفسيره (٣/١٣١) عند

هذه الآية : « .. فكلمه الله تعالى وناداه وقربه فناجاه » .

(٤) لعله يقصد حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - رفعه : « بينا أهل الجنة في

نعيمهم إذ سطع لهم نور فوفعوا رؤوسهم فإذا الرب تبارك وتعالى قد أشرف

عليهم .. » الحديث أخرجه ابن ماجه وغيره ، وسيأتي لاحقا عند المؤلف

ص ( ٥٢٤ ) ، وسوف أذكر هناك المزيد ممن خرجه وبيان حاله ودرجته .

(٥) كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، في نص طويل وفيه : « .. قلت : يا

رسول الله وهل نرى ربنا ؟ قال : نعم ، هل تتمارون في رؤية الشمس والقمر ليلة

البدر ؟ قلنا : لا ، قال : كذلك لا تتمارون في رؤية ربكم ، ولا يبقى في ذلك المجلس

رجل إلا حاصره الله محاصرة ، حتى يقول للرجل منهم : يا فلان ابن فلان أتذكر يوم

=

كذا وكذا ؟ .. » الحديث .

## ورفع الحجب بينه وبينهم وتجليه

= أخرجه الترمذي في صفة الجنة ح ٢٥٤٩ (٦٨٥/٤ - ٦٨٦) وابن ماجه في الزهد ح ٤٣٣٦ (١٤٥٠/٢ - ١٤٥٢) وابن أبي عاصم في السنة ح ٥٩٨ (٤٠٢/١ - ٤٠٣) وابن حبان في صحيحه ح ٧٤٣٨ (٤٦٦/١٦ - ٤٦٨) والآجري في الشريعة (مختصراً) ح ٥٩٩ (١٠٠٤/٢ - ١٠٠٦) وتقام في الفوائد ح ١٥٨٦ (٢٢٣/٢ - ٢٢٥).

وفي بعض نسخ الترمذي : « ومحاضرتهم لمحاضرة » ، أعني بالحاء المهملة والضاد المعجمة ، كما في تحفة الأحوذى رقم ٢٦٧٣ (٢٦١/٧) وفوائد تمام في الموضوع المشار إليه فيه ، وفي بعضها الآخر : « ومحاضرتهم لمحاصرة » بالحاء والصاد المهملتين كما في السنة وصحيح ابن حبان .

قال الترمذي : « هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وقد روى سويد بن عمرو عن الأوزاعي شيئاً من هذا الحديث » .

وقد ضعفه الشيخ الألباني بسبب عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين وسويد بن عبد العزيز ، وكلاهما متكلم فيه كما في ترجمتهما من كتب الرجال ، وكما ذكر الشيخ ذلك في السلسلة الضعيفة رقم ١٧٢٢ (٢١١/٤ - ٢١٢) .

وينظر له : ضعيف سنن الترمذي رقم ٤٦٢ (ص ٢٩٥ - ٢٩٦) وضعيف سنن ابن ماجه رقم ٤٩٧ (ص ٣٥٤ - ٣٥٥) وتخرىج المشكاة رقم ٥٦٤٧ (٣/١٥٦٩ - ١٥٧٠) وظلال الجنة رقم ٥٨٥ (ص ٢٥٨ - ٢٦٠) .

إلا أن الحافظ المنذري قال في الترغيب والترهيب (٥٤١/٤) بعد إيرادته للحديث : « رواه الترمذي وابن ماجه كلاهما من رواية عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين عن الأوزاعي عن حسان بن عطية عن سعيد ، وقال الترمذي حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، [قال الحافظ] وعبد الحميد هو كاتب الأوزاعي مختلف فيه كما سيأتي ، وبقية رواة الإسناد ثقات ، وقد رواه ابن أبي الدنيا عن هقل بن زياد كاتب الأوزاعي أيضاً واسمه محمد وقيل عبد الله ، وهو ثقة ثبت احتج به مسلم وغيره ، عن الأوزاعي قال : نبئت أن سعيد بن المسيب لقي أبا هريرة ، فذكر الحديث » .

قلت : والظاهر أن الإمام ابن القيم يصححه ، فقد قال في النونية (٩٣/١ - ٩٤) بشرح الهراس :

وزعمت أن الناس يوم مزيردهم كل يحاضر ربه ويداني =

لهم<sup>(١)</sup> واستدعاءهم لزيارته<sup>(٢)</sup> وسلامه عليهم سلاما حقيقيا : ﴿ قَوْلًا مِّن رَّبِّ رَجِيمٍ ﴾<sup>(٣)</sup> ، واستماعه وَأَذْنِهِ لحسن الصوت إذا تلا كلامه<sup>(٤)</sup> ، وخلقته

= بالحاء مع ضاد وجامع صادها وجهان في ذا اللفظ محفوظان في الترمذي ومسند وسواهما من كتب تجسيم بلا كتمان وقال فيها في موضع آخر وهو يتحدث عن يوم المزيد وما أُعد فيه من الفضل والكرامة (٤٢٢/٢) :

ويحاضر الرحمن واحدهم محاضرة الحبيب يقول يا ابن فلان (١) لعل المؤلف ابن القيم يشير إلى حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه ، وفيه : « .. فيتجلى لهم يضحك .. » الحديث ، وقد سبق قريبا ذكر جزء منه في الصفحة قبل هذه ، تعليق (٤) .

وانظر : حادي الأرواح ، الباب الخامس والستون في رؤيتهم ربهم تبارك وتعالى وتجليه لهم ضاحكا إليهم (ص ٣٦١) وما بعدها ، ومنه (ص ٣٩١) . (٢) كما في حديث أنس بن مالك رضي الله عنه ، ويسمى بحديث المزيد ، وسيأتي لاحقا ص (١١٥٣) .

وانظر للمصنف : حادي الأرواح ، الباب الحادي والستون في ذكر زيارة أهل الجنة ربهم تبارك وتعالى (ص ٣٤١) وما بعدها . (٣) سورة يس آية (٥٨) .

(٤) ففي حديث أبي هريرة رضي الله عنه يبلغ به النبي ﷺ : « ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي يتغنى بالقرآن » .

أخرجه البخاري في فضائل القرآن ح ٥٠٢٣ و ٥٠٢٤ (ص ١٠٩٣) وفي التوحيد ح ٧٤٨٢ و ٧٥٤٤ ، ومسلم في صلاة المسافرين واللفظ له ، ح ٢٣٢ - ٢٣٤ (١/٥٤٥ - ٥٤٦) . قال أبو عبيد القاسم بن سلام في مصنفه غريب الحديث (١٣٩/٢) : « يعني ما استمع الله لشيء كاستماعه لنبي يتغنى بالقرآن ، وعن مجاهد في قوله تعالى : ﴿ وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّت ﴾ قال : سمعت ، أو قال : استمعت - شك أبو عبيد - ، يقال : أذنت للشيء أذن له أذنا : إذا استمعته .. » .

ما شاء بيده<sup>(١)</sup> وكتابه كلامه بيده<sup>(٢)</sup> ، ويصفه بالإرادة والمشئمة والقدرة والقوة والحياء وقبض السموات وطبها بيده والأرض بيده الأخرى<sup>(٣)</sup> ، ووضع السموات على إصبع والأرض على إصبع والجبال على إصبع والشجر على إصبع<sup>(٤)</sup> ، إلى أضعاف ذلك مما إذا سمعه المعطلة سبحوا الله ونزهوه جحودا وإنكارا لا إيمانا وتصديقا ، كما ضحك منه رسول الله ﷺ تعجبا وتصديقا لقائله<sup>(٥)</sup> ، وما شهد لقائله بالإيمان<sup>(٦)</sup> (شهد هؤلاء له)<sup>(٧)</sup> بالكفر والضلال ، وما أوصى<sup>(٨)</sup> بتبليغه إلى الأمة وإظهاره ، يوصي هؤلاء بكتمانه وإخفائه ، وما أطلقه على ربه لتلا يطلق عليه ضدته وتقيضه ، يطلق هؤلاء عليه ضدته وتقيضه ، وما نزهه عنه من العيوب والنقائص ، يمسكون عن تنزيهه [ عنه ]<sup>(٩)</sup> ، وإن اعتقدوا أنه منزّه عنه وببالغون في

= وانظر : غريب الحديث للخطابي (٢٥٦/٣) وفضائل القرآن لابن كثير (ص ١٧٩ - ١٨٢) .

- (١) كخلقه سبحانه آدم بيده وغيره مما ورد فيه النص ، راجع ما سبق ص ( ٨٠ ) .
- (٢) كما في الحديث : « كتب التوراة بيده » وقد تقدم ص ( ٨٠ ) .
- (٣) كما في الحديث الصحيح ، وقد سبق ص ( ٧٨ ) .
- (٤) كما في الحديث المتفق عليه وقد سبق ص ( ١٦٦ ) .
- (٥) يعني حديث عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - في ضحكه ﷺ من قول الخبر اليهودي ، وقد تقدم ص ( ١٦٦ ) .
- (٦) كشهادته ﷺ بإيمان الجارية ، وتقدمت الإشارة إليه ص ( ١٠٥ ) .
- (٧) في « ت » : « شهد له هؤلاء » بالتقديم والتأخير .
- (٨) في الأصل : الصواعق (١١٥٢/٣) : « أوحى » ، ورسم الكلمة متقارب ، ولعل ما أثبتته هو الصواب بدليل السياق بعده .
- (٩) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

تنزيهه عما وصف به نفسه ، فتراهم يبالغون أعظم المبالغة في تنزيهه (عن علوه على عرشه)<sup>(١)</sup> وعلوه على خلقه وتكلمه بالقرآن حقيقة ، وإثبات الوجه واليدين والعين له ، ما لا يبالغون مثله ولا قريبا منه في تنزيهه عن الظلم والعبث والفعل لا لحكمة ، والتكلم بما ظاهره ضلال ومحال ، وتراهم إذا أثبتوا أثبتوا مجملا لا تعرفه القلوب ولا تميز بينه وبين العدم ، وإذا نفوا نفوا نفيًا مفصلا يتضمن تعطيل ما أثبتته الرسول حقيقة .  
فهذا وأضعاف أضعافه من لوازم قول المعطلة .

ومن لوازمه أن القلوب لا تحبه ولا تريده ولا تبتهج له ولا تشتاق إليه ، ولا تلتذ بالنظر إلى وجهه الكريم في دار النعيم ، صرحوا بذلك وقالوا : هذا كله إنما يصح تعلقه بالمحدث لا بالقديم ، قالوا : وإرادته ومحبه محال ، لأن الإرادة إنما تتعلق بالمعدوم لا بالموجود ، والمحبة إنما تكون لمناسبة بين [ ٧٣ / أ ] المحب والمحبوب ، ولا مناسبة بين القديم والمحدث . ومن لوازمه أعظم العقوق لأبيهم آدم ، فإن من خصائصه أن الله خلقه بيده<sup>(٢)</sup> ، فقالوا إنما خلقه بقدرته<sup>(٣)</sup> ، فلم يجعلوا له مزية على إبليس في خلقه .

ومن لوازمه - بل صرحوا به - جحدهم خلة إبراهيم الخليل ، وقالوا : هي حاجته وفقره وفاقته إلى الله<sup>(٤)</sup> ، فلم يثبتوا له بذلك مزية على أحد من

(١) في « ت » : « عن استوائه على عرشه » ، وفي الأصل : الصواعق (٣/ ١١٥٢) :

« عن علوه على خلقه واستوائه على عرشه » . والمثبت من « د » و « ن » .

(٢) كما سبق ذكره ودليله ص ( ٨٠ ) .

(٣) راجع ما سبق ص ( ٢٩ ) .

(٤) وفي هذا يقول المؤلف رحمه الله تعالى عنهم في النونية (١/ ٢٩) :

الخلق ، إذ كل أحد فقير إليه<sup>(١)</sup> [ بالذات وإن غاب شعوره بفقره عن قلبه أحيانا ، فهو يعلم أنه فقير إليه ]<sup>(٢)</sup> في كل نفس وطرفة عين .  
ومن لوازمه - بل صرحوا به - أن الله تعالى لم يكلم موسى تكليما ، وإنما خلق كلاما في الهواء أسمعه إياه فكلمه في الريح<sup>(٣)</sup> لا أنه أسمعه كلامه الذي هو صفة من صفاته قائم بذاته ، لا يصدق الجهمي بهذا أبدا .  
ومن لوازمه - بل صرحوا به - أن رسول الله ﷺ لم يعرج به إلى الله حقيقة ، ولم يدن من ربه حتى كان منه قاب قوسين أو أدنى ، ولم يرفع من

= وكذلك قالوا ماله من خلقه أحد يكون خليله النفساني وخليله المحتاج عندهم وفي ذا الوصف يدخل عابد الأوثان فالكل مفتقر إليه لذاته في أسر قبضته ذليل عان قال شارحه محمد خليل الهراس : « أنكر الجهمية صفة الخلة التي هي كمال المحبة المستغرقة للمحب ، بدعوى أن المحبة لا تكون إلا لمساكلة ومناسبة بين المحب والمحبوب ومعلوم أنه لا مناسبة بين القديم والحادث توجب ذلك ، وحرفوا الكلم عن مواضعه فقالوا : إن معنى الخليل في قوله تعالى : ﴿ وَأَخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴾ : الفقير المحتاج ، ولا شك في فساد هذا التأويل ، إذ لا يكون حينئذ لتخصيص إبراهيم بالخلة معنى ، فإن الفقر والاحتياج لازم لجميع الخلق لزوما ذاتيا لا يمكن الانفكاك عنه ، وبذلك يكون وصف الخلة متناولا لجميعهم حتى عبدة الأوثان الذين هم ألد أعداء الرحمن . . » الخ .  
(١) في « ت » : « إلى الله » والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق للأصل : الصواعق (١١٥٣/٣) .

(٢) ما بين المعقوفتين ثابت في نسخ المختصر ولا يوجد في أصله المطبوع : الصواعق (٣/١١٥٣) .

(٣) انظر : كتاب التوحيد للماتريدي (ص ٥٩) وتفسير الرازي (١٤/١٨٦) عند قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ ﴾ وإشارات المرام (ص ١٨١ - ١٨٢) والعقيدة السلفية في كلام رب البرية (ص ٢٩٧) وما بعدها .

عند موسى إلى عند ربه مرارا يسأل التخفيف لأتمته ، فإن « من » و « إلى » عندهم في حق الله تعالى محال ، فإنها تستلزم المكان ابتداء وانتهاء .  
ومن لوازمه أن الله تعالى لم يفعل شيئاً ولا يفعل شيئاً البتة ، فإن الفعل عندهم عين المفعول وهو غير قائم بالرب ، فلم يقيم به عندهم فعل أصلاً وسموه فاعلاً من غير فعل يقوم به ، كما سموه مريداً من غير إرادة تقوم به ، وسموه متكلماً من غير كلام يقوم به ، وسماه زعيمهم المستأخر عند الله وعند عباده : عالماً من غير علم يقوم به ، حيث قال : « العلم هو المعلوم كما قالوا الفعل هو المفعول »<sup>(١)</sup> .

ومن لوازمه أنه لا يسمع ولا يبصر ، ولا يرضى ولا يغضب ولا يحب ولا يبغض ، فإن ذلك من مقولة « أن يفعل »<sup>(٢)</sup> .  
وهذه المقولة لا تتعلق<sup>(٣)</sup> به وهي في [ حقه ]<sup>(٤)</sup> محال ، كما نفوا علوه على خلقه واستواءه على عرشه لكون<sup>(٥)</sup> ذلك من مقولة

(١) لعل الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى يعني بهذا الزعيم : الطوسي كما سيأتي لاحقاً ص (٨٣٧) . وقد قال العلامة الألويسي في مؤلفه جلاء العينين (ص ٢٩٣) - وهو يتحدث عن تأويلات المؤولة - : « ومنهم من يقول بل العلم هو المعلوم كما يقوله الطوسي صاحب شرح الإشارات فإنه أنكر على ابن سينا إثباته لعلمه بنفسه وما يصدر عن نفسه ، وابن سينا أقرب إلى الصواب . . . الخ - وينظر : درء التعارض (٣٥/١٠) وما بعدها ومسائل الخلاف بين فخر الدين الرازي ونصير الدين الطوسي (ص ١٧٧ - ١٨٥) .

(٢) في « ت » : « أن يفعل » .

ومقولة « أن يفعل » إحدى المقولات العشر ، وقد سبق ذكرها ص (٢٦١) .

(٣) في « د » و « ن » : « لا يتعلق » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) في النسخ الخطية : « يكون » ، والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/١١٥٤) .

« الأين »<sup>(١)</sup> وهي ممتنعة عليه ، كما نفوا استواءه على عرشه لأن ذلك من مقولة « الوضع »<sup>(٢)</sup> المستحيل (ثبوتها)<sup>(٣)</sup> له .  
ولو ازم قولهم أضعاف أضعاف ما ذكرناه<sup>(٤)</sup> .

الوجه الثاني والأربعون<sup>(٥)</sup> : أن هؤلاء المعارضين للوحي<sup>(٦)</sup> بآرائهم جعلوا كلام الله ورسوله ﷺ من الطرق الضعيفة المزيفة التي لا يتمسك فيها في العلم واليقين . قال الرازي في نهايته<sup>(٧)</sup> : « الفصل السابع في تزييف الطرق الضعيفة » وهي أربع : فذكر<sup>(٨)</sup> نفي الشيء لانقضاء دليله ، وذكر القياس ، وذكر الإلزامات<sup>(٩)</sup> ، ثم قال : « والرابع : هو التمسك بالسمعيات »<sup>(١٠)</sup> .

وهذا تصريح بأن التمسك بكلام الله ورسوله من الطرق الضعيفة

[ الوجه الثاني والأربعون بيان أن المعارضين للوحي جعلوا كلام الله ورسوله من الطرق الضعيفة في الاستدلال على مسائل الأسماء والصفات ]

- (١) مقولة « الأين » من المقولات العشر ، وقد سبق ذكرها وعدها ص ( ٢٦١ ) .
- (٢) مقولة « الوضع » من المقولات العشر ، وقد سبق ذكرها وعدها ص ( ٢٦١ ) .
- (٣) في النسخ الخطية : « ثبوتها » والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/١١٥٤) ، ولعله الصواب .
- (٤) في « د » و « ن » : « ما ذكرنا » . والمثبت من « ت » وهو الموافق للأصل : الصواعق (٣/١١٤٥) .
- (٥) هذا الوجه هو الثاني والعشرون بعد المائة في الأصل : الصواعق (٣/١١٧٠) .
- (٦) في « د » و « ن » : « الوحي » . والمثبت من « ت » وهو الموافق للأصل : الصواعق (٣/١١٧٠) .
- (٧) راجع ما ذكرته سابقا عن هذا الكتاب ص ( ٢١٣ ) تعليق ( ١ ) .
- (٨) في « ت » : « قد ذكر » .
- (٩) نهاية العقول (١/ق/٥/ب) .
- (١٠) في النهاية : « والرابعة وهي التمسك بالسمعيات » .

المزيفة ، وأخذ في تقرير ذلك فقال : « المطالب على أقسام ثلاثة : منها ما يستحيل [ حصول ]<sup>(١)</sup> العلم بها بواسطة السمع ، ومنها [ ٧٣ / ب ] ما يستحيل [ حصول ]<sup>(٢)</sup> العلم بها إلا من السمع ، ومنها ما يصح حصول العلم بها من السمع تارة ومن العقل أخرى . »

قال : « أما القسم الأول فكل ما يتوقف العلم بصحة السمع على العلم بصحته ، استحال تصحيحه بالسمع (مثل)<sup>(٣)</sup> العلم بوجود الصانع وكونه مختارا وعالما بكل المعلومات وصدق الرسول<sup>(٤)</sup> . »

قال : « وأما القسم الثاني : (فهو ترجيح)<sup>(٥)</sup> أحد طرفي الممكن على الآخر إذا لم يجده الإنسان من نفسه ولا يدركه بشيء من حواسه . فإن (جلوس)<sup>(٦)</sup> غراب على قُلة<sup>(٧)</sup> جبل قاف<sup>(٨)</sup> ، إذا كان جائز الوجود

(١) ما بين المعقوفتين أثبتته من النهاية ، والسياق قبلُ وبعدُ يقتضيه .

(٢) ما بين المعقوفتين أثبتته من النهاية ، والسياق قبلُ وبعدُ يقتضيه .

(٣) في النسخ الخطية : « من قبل » والمثبت من النهاية .

(٤) في النهاية : « قول الرسول » .

(٥) في النهاية : « وهو يرجح » .

(٦) في النسخ الخطية : « حصول » والمثبت من النهاية .

(٧) القُلة بالضم : أعلى الرأس والستام والجبل . أو كل شيء كما عممه بعضهم .

ينظر : لسان العرب وتاج العروس مادة (قلل) .

(٨) جاء في بعض التفاسير عند قوله تعالى : ﴿ قَدْ وَالْقُرْآنَ الْمَجِيدِ ﴾ أن « قاف » جبل محيط

بالعالم وأن عروقه إلى الصخرة التي عليها الأرض . . إلى غير ما ذكروا عنه من الأمور

التي لم يصح فيها شيء ، ولهذا قال الحافظ ابن كثير رحمه الله تعالى في تفسيره (٤) /

(٢٣٦) : « وقد روي عن بعض السلف أنهم قالوا ﴿ قَدْ ﴾ جبل محيط بجميع

الأرض . . وكان هذا والله أعلم من خرافات بني إسرائيل التي أخذها عنهم =

والعدم مطلقا ، وليس هناك ما يقتضي وجوب أحد طرفيه أصلا وهو غائب عن (الحس والنفس)<sup>(١)</sup> ، استحال العلم بوجوده إلا من قول الصادق .  
وأما القسم الثالث : وهو معرفة وجوب الواجبات وإمكان الممكنات واستحالة المستحيلات (التي لا يتوقف)<sup>(٢)</sup> العلم بصحة السمع على العلم بوجودها وإمكانها واستحالتها ، مثل مسألة الرؤية والصفات والوحدانية وغيرها . ثم عدد أمثلة<sup>(٣)</sup> .

ثم قال : « إذا عرفت ذلك فنقول<sup>(٤)</sup> : إما أن الأدلة السمعية لا يجوز استعمالها [ في الأصول ]<sup>(٥)</sup> في القسم الأول فهو ظاهر وإلا وقع الدور ، وإما أنه يجب استعمالها في القسم الثاني فهو ظاهر كما<sup>(٦)</sup> سلف .

وأما [ القسم ]<sup>(٧)</sup> الثالث ففي جواز استعمال الأدلة السمعية فيه إشكال ،

= بعض الناس لما رأى من جواز الرواية عنهم مما لا يصدق ولا يكذب ، وعندي أن هذا وأمثاله وأشباهه من اختلاق بعض زنادقتهم يلبسون به على الناس أمر دينهم .. « إلى آخر ما ذكره من قول ابن عباس عن هذا الجبل وأن إسناده إليه منقطع .

(١) في النهاية : « النفس والحس » بالتقديم والتأخير .

(٢) في النسخ الخطية : « التي يتوقف » والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/١١٧٢) ومن النهاية .

(٣) لم يذكر شيء في النهاية بعد قول الرازي المذكور .

(٤) في النهاية : « وإذا عرفت هذا التفصيل فنقول » .

(٥) ما بين المعقوفين لا يوجد في النهاية .

(٦) في النهاية : « مما » .

(٧) ما بين المعقوفين أثبتته من الأصل : الصواعق (٣/١١٧٢) ومن النهاية .

وذلك لأننا لو قدرنا قيام الدليل (القاطع العقلي)<sup>(١)</sup> على خلاف ما أشعر به ظاهر الدليل السمعي فلا خلاف بين أهل التحقيق بأنه<sup>(٢)</sup> يجب تأويل الدليل السمعي .

لأنه إذا لم يمكن<sup>(٣)</sup> الجمع بين ظاهر النقل وبين مقتضى (الدليل العقلي)<sup>(٤)</sup> ، فإما أن نكذب<sup>(٥)</sup> بالعقل ، (وإما أن نؤول)<sup>(٦)</sup> النقل .

فإن كذبنا العقل مع أن النقل لا يمكن إثباته إلا بالعقل ، فإن الطريق إلى إثبات الصانع ومعرفة النبوة ليس إلا العقل ، فحينئذ يكون<sup>(٧)</sup> صحة النقل متفرعة على ما يجوز فساده وبطلانه .

(فإذاً لا يكون العقل مقطوع الصحة)<sup>(٨)</sup> ، فإذا تصحيح النقل يرد العقل ويتضمن<sup>(٩)</sup> القدح في النقل ، وما أدى ثبوته إلى انتفائه كان باطلاً<sup>(١٠)</sup> وتعين تأويل النقل .

(١) في النهاية : « العقلي القاطع » بالتقديم والتأخير .

(٢) في النهاية : « أنه » بحذف الباء من أوله .

(٣) في النهاية : « يكن » .

(٤) في النهاية : « دليل العقل » .

(٥) في « ن » و « ت » : « يكذب » .

(٦) في النهاية : « أو يؤول » .

(٧) في « ت » : « تكون » .

(٨) في النهاية : « فحينئذ لا يكون دليل النقل مقطوع الصحة » .

(٩) في النهاية : « يتضمن » بحذف الواو .

(١٠) زاد في النهاية : « ولما بطل ذلك تعين » .

فإذا الدليل السمعي لا يفيد اليقين بوجود مدلوله إلا بشرط أن لا يوجد (دليل عقلي)<sup>(١)</sup> على خلاف ظاهره ، فحيث لا يكون الدليل النقلي مفيدا للمطلوب إلا إذا تبيّن<sup>(٢)</sup> أنه ليس في العقل ما يقتضي خلاف ظاهره . (ولا سبيل)<sup>(٣)</sup> لنا إلى إثبات ذلك إلا من وجهين ، إما أن نقيم دلالة عقلية<sup>(٤)</sup> على صحة ما أشعر به ظاهر الدليل النقلي ، وحيث يصير الاستدلال بالنقل فضلا غير محتاج إليه ، وإما بأن نزيّف<sup>(٥)</sup> [ ٧٤ / أ ] أدلة المنكرين لما دل عليه ظاهر النقل ، وذلك ضعيف لما بينا [ من ]<sup>(٦)</sup> أنه لا يلزم من فساد ما ذكره أن لا يكون هنالك<sup>(٧)</sup> معارض أصلا . (إلا أن نقول)<sup>(٨)</sup> إنه لا دليل (على هذه المعارضات)<sup>(٩)</sup> ، فوجب نفيه .

لكننا<sup>(١٠)</sup> زيفنا هذه الطريقة - يعني انتفاء الشيء لانتفاء دليله -<sup>(١١)</sup> أو نقيم

- (١) في النهاية : « دليل العقل » .
- (٢) في الأصل : الصواعق (٣ / ١١٧٣) : « أثبتنا » ، والمثبت من المختصر يوافق الذي في النهاية .
- (٣) في النهاية : « ولا طريق » .
- (٤) زاد في النهاية : « قاطعة » .
- (٥) في « ت » : « تزيف » .
- (٦) ما بين المعقوفين لا يوجد في النهاية .
- (٧) في النهاية : « هناك » .
- (٨) في النهاية : « اللهم إلا أن يقولوا » .
- (٩) في النهاية : « على هذا المعارض » .
- (١٠) في النهاية : « ولكننا » .
- (١١) ما بين المعارضتين لا يوجد في النهاية ، والظاهر أنه من الإمام ابن القيم للإيضاح .

دلالة قاطعة على أن المقدمة الفلانية غير معارضة لهذا النص ولا المقدمة<sup>(١)</sup> الأخرى .

وحيتذ يحتاج إلى إقامة الدلالة على أن كل واحدة من [ هذه ]<sup>(٢)</sup> المقدمات التي لا نهاية لها (غير معارضة لهذا)<sup>(٣)</sup> الظاهر .

ثبت أنه لا يمكن حصول اليقين بعدم ما يقتضي خلاف الدليل النقلي ، وثبت أن الدليل النقلي تتوقف إفادته لليقين<sup>(٤)</sup> على مقدمة غير يقينية ، وهي عدم دليل عقلي<sup>(٥)</sup> ، وكل ما تنبني صحته على ما لا يكون يقيناً<sup>(٦)</sup> (لا يكون هو أيضاً يقيناً)<sup>(٧)</sup> .

ثبت أن<sup>(٨)</sup> الدليل النقلي من<sup>(٩)</sup> هذا القسم لا يكون مفيداً لليقين « . قال : « وهذا بخلاف الأدلة العقلية ، فإنها مركبة من مقدمات لا يكتفى منها<sup>(١٠)</sup> بأن لا يعلم فسادها ، بل لا بد وأن يعلم بالبدئية صحتها (إذ يعلم)<sup>(١١)</sup> بالبدئية لزومها مما علم صحته بالبدئية .

(١) في النهاية : « ولا المقدمة الفلانية » .

(٢) ما بين المعقوفتين لا يوجد في النهاية .

(٣) في النهاية : « غير معارض لذلك » .

(٤) في النهاية : « اليقين » .

(٥) زاد في النهاية : « يوجب تأويل ذلك النقل » .

(٦) في النهاية : « يقيناً » .

(٧) في النهاية : « لم يكن هو أيضاً يقيناً » .

(٨) في النهاية : « أن ذلك » .

(٩) في النهاية : « في » .

(١٠) في النهاية : « فيها » .

(١١) في النهاية : « ونعلم » .

ومتى كان كذلك استحال أن يوجد<sup>(١)</sup> ما يعارضه لاستحالة التعارض في العلوم البديية .

ثم قال : « فإن قيل : إن الله سبحانه<sup>(٢)</sup> لما أسمع المكلف الكلام الذي يشعر ظاهره بشيء فلو كان في العقل ما يدل على بطلان ذلك الشيء وجب عليه سبحانه<sup>(٣)</sup> أن يخطر ببال المكلف ذلك الدليل وإلا كان ذلك تلبيسا من الله تعالى وأنه غير جائز .

قلنا<sup>(٤)</sup> : هذا بناء على قاعدة الحسن والقبیح<sup>(٥)</sup> وأنه يجب على الله سبحانه شيء (ونحن لا نقول بذلك)<sup>(٦)</sup> [ ثم إن ]<sup>(٧)</sup> سلمنا ذلك فلم قلت<sup>(٨)</sup> إنه يجب على الله أن يخطر ببال المكلف ذلك الدليل العقلي ؟ وبيانه<sup>(٩)</sup> أن الله تعالى إنما يكون ملبسا على المكلف لو أسمعاه كلاما يمتنع عقلا أن يريد<sup>(١٠)</sup> به إلا ما أشعر به ظاهره ، وليس الأمر كذلك ، لأن المكلف إذا سمع ذلك الظاهر ، [ ثم إنه يجوز أن يكون هناك دليل عقلي على خلاف ذلك

(١) في النهاية : « يوجد له » .

(٢) في النهاية : « تعالى » .

(٣) في النهاية : « تعالى » .

(٤) القائل هو الرازي .

(٥) مسألة الحسن والقبیح تقدمت ص ( ٢٠٦ ) .

(٦) في النهاية : « ولا نقول نحن به » .

(٧) ما بين المعقوفين أثبتته من النهاية .

(٨) في النهاية : « قلت » .

(٩) في النهاية : « بيانه » بحذف الواو .

(١٠) في النهاية : « يراد » .

الظاهر [١] ، فبتقدير (٢) أن يكون الأمر كذلك لم يكن مراد الله من ذلك الكلام ما أشعر به الظاهر (٣) .

فعلى هذا إذا أسمع الله المكلف ذلك الكلام ، فلو قطع المكلف بحمله على ظاهره مع قيام الاحتمال الذي ذكرنا (٤) كان ذلك التقصير واقعا (من المكلف) (٥) لا من قبل الله تعالى حيث قطع لا في موضع القطع .

فثبت أنه لا يلزم من عدم إخطار الله تعالى ببال المكلف ذلك الدليل العقلي المعارض للدليل السمعي (٦) (أن يكون) (٧) ملبسا .

قال : « فخرج مما (٨) ذكرنا أن الأدلة النقلية لا يجوز التمسك بها في [ باب ] (٩) المسائل العقلية (١٠) ، نعم يجوز التمسك بها في المسائل النقلية تارة لإفادة اليقين كما في مسألة [ ٧٤/ب ] الإجماع وخبر الواحد ، وتارة

(١) ما بين المعقوفتين أثبتته من النهاية ، لكونه يوضح المعنى ، والغالب أن سقوطه من النسخ لاتفاق الكلمتين في آخر كل من العبارتين .

(٢) في النهاية : « وبتقدير » .

(٣) في النهاية : « ظاهره » .

(٤) في النهاية : « ذكرناه » .

(٥) في النهاية : « من قبل المكلف » .

(٦) في النهاية : « النقلية » بدل قوله : « السمعي » .

(٧) في النهاية : « كونه تعالى » .

(٨) في « ت » : « بما » ، والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق لما في النهاية .

(٩) ما بين المعقوفتين لا يوجد في النهاية .

(١٠) بعد هذا في النهاية : « ولعله يمكن أن يجاب عن هذا السؤال بما به يجاب عن تجويز

ظهور المعجزات على أيدي الكاذبين » .

لإفادة الظن كما في الأحكام الشرعية . انتهى كلامه (١) .  
 فليتدبر المؤمن هذا الكلام [ وليرد ] (٢) أوله على آخره وآخره على أوله ،  
 ليتبين له ما ذكرناه عنهم من العزل التام للقرآن والسنة من أن يستفاد منهما  
 علم أو يقين في باب معرفة الله وما يجب له وما يمتنع عليه ، وأنه لا يجوز  
 أن يحتج بكلام الله ورسوله في شيء من هذه المسائل ، وأن الله تعالى يجوز  
 عليه التدليس والتليس على الخلق وتوريطهم في طرق الضلال ،  
 وتعريضهم لاعتقاد الباطل والمحال ، وأن العباد مقصرون غاية التقصير إذا  
 حلوا كلام الله ورسوله على حقيقته ، ونطقوا بمضمون ما أخبر به حيث لم  
 يشكوا في ذلك ، أو قد يكون في العقل ما يعارضه ويناقضه ، وأن غاية ما  
 يمكن أن يحتج بكلام الله ورسوله عليه من الجزئيات ما كان مثل الإخبار  
 بأن على قُلة جبل قاف (٣) غراباً صفتة كيت وكيت ، أو على مسألة الإجماع  
 وخبر الواحد ، وأن مقدمات أدلة القرآن والسنة غير معلومة ولا متيقنة  
 الصحة ، ومقدمات أدلة أرسطو (٤) صاحب المنطق ، والفارابي وابن سينا (٥)  
 وإخوانهم قطعية معلومة الصحة ، وأنه لا طريق لنا إلى العلم بصحة الأدلة  
 في باب الإيمان بالله وأسمائه وصفاته البتة ، لتوقفها على انتفاء ما لا طريق  
 لنا إلى العلم بانتفائه ، وأن الاستدلال بكلام الله ورسوله في ذلك فضلة لا  
 يحتاج إليها ، بل هي مستغنى عنها إذا كان موافقا للعقل .

(١) نهاية العقول (١/٩ق - ١/١٠ق) .

(٢) ما بين المعقوفين أثبتته من الأصل : الصواعق (٣/١١٧٧) .

(٣) ينظر ما سبق ذكره عن جبل قاف ص (٤٦٩) تعليق (٨) .

(٤) تقدمت ترجمته ص (٢٤٠) .

(٥) تقدمت ترجمتهما ص (١٧ ، ٢٤١) .

فتأمل هذا البناء الذي بنوه هل في قواعد الإلحاد أعظم هدما منه لقواعد الدين ، وأشد مناقضة منه لوحي رب العالمين ؟ وبطلان هذا الأصل معلوم بالاضطرار من دين جميع الرسل وعند جميع أهل الملل .

وهذه الوجوه المتقدمة التي ذكرناها هي قليل من كثير مما يدل على بطلانه ، ومقصودنا من ذكره اعترافهم به بألستهم لا بإلزامنا لهم به ، وتام إبطاله أن نبين فساد كل مقدمة من مقدمات الدليل الذي عارضوا به النقل وأنها مخالفة للعقل كما هي مناقضة للوحي .

الوجه الثالث والأربعون<sup>(١)</sup> : أن السمع حجة الله على خلقه وكذلك العقل ، فهو سبحانه أقام عليهم حجته بما ركب<sup>(٢)</sup> فيهم من العقل ، وإنما<sup>(٣)</sup> أنزل إليهم من السمع ما لا يدفعه العقل ، فإن العقل الصريح لا يتناقض في نفسه ، كما أن السمع الصحيح لا يتناقض في نفسه ، وكذلك العقل مع السمع ، فحجج الله وبياناته لا تتناقض ولا تتعارض ، ولكن تتوافق وتتعاقد ، وأنت لا تجد سمعا صحيحا عارضه معقول مقبول عند كافة العقلاء أو أكثرهم ، بل العقل الصريح يدفع المعقول المعارض للسمع الصحيح ، وهذا [ ٧٥/أ ] يظهر بالامتحان في كل مسألة عورض فيها السمع بالمعقول ، ونحن نذكر من ذلك مثلا واحدا يعلم به ما عداه ، فنقول :

قالت الفرقة الجامعة بين التجهم ونفي القدر معطلة الصفات<sup>(٤)</sup> : صدق

(١) هذا الوجه هو السادس والعشرون بعد المائة في الأصل : الصواعق (٣/١١٨٧) .

(٢) في « ت » : « ركب » .

(٣) في الأصل : الصواعق (٣/١١٨٧) : « وبما » .

(٤) وهم المعتزلة .

[ الوجه الثالث والأربعون بيان أن السمع والعقل حجة الله على خلقه ]

[ بيان طريقة المعتزلة في إثبات النبوة وحدوث العالم وإمكان المعاد ]

الرسول عليه الصلاة والسلام موقوف على قيام المعجزة الدالة على صدقه ،  
 وقيام المعجزة موقوف على العلم بأن الله لا يؤيد الكذاب بالمعجزة الدالة على  
 صدقه ، والعلم بذلك موقوف (على العلم)<sup>(١)</sup> [ بقبحه ]<sup>(٢)</sup> ، وعلى أن الله  
 تعالى لا يفعل القبيح ، وتنزيهه عن فعل القبيح موقوف على العلم بأنه غني  
 عنه ، عالم بقبحه ، والغني عن القبيح العالم بقبحه لا يفعله ، وغناه عنه  
 موقوف على أنه ليس بجسم ، وكونه ليس بجسم موقوف على عدم قيام  
 الأعراض والحوادث به ، وهي الصفات والأفعال ، ونفي ذلك موقوف  
 على ما دل عليه حدوث الأجسام ، والذي دلنا على حدوث الأجسام أنها لا  
 تخلو عن الحوادث ، وما لا يخلو عن الحوادث لا يسبقها ، وما لا يسبق  
 الحوادث فهو حادث ، وأيضا فإنها لا تخلو عن الأعراض ، والأعراض لا  
 تبقى<sup>(٣)</sup> زمانين فهي حادثة ، فإذا (لم تخل)<sup>(٤)</sup> الأجسام عنها لزم حدوثها ،  
 وأيضا فإن الأجسام مركبة من الجواهر الفردة<sup>(٥)</sup> والمركب مفتقر إلى جزئه ،  
 وجزؤه غيره ، وما افتقر إلى غيره لم يكن إلا حادثا مخلوقا ، فالأجسام  
 متماثلة كل ما صح على بعضها صح على جميعها ، وقد صح على بعضها  
 التحليل والتركيب والاجتماع والافتراق ، فيجب أن يصح على جميعها .  
 قالوا : وبهذا الطريق أثبتنا حدوث العالم ونفي كون الصانع جسما  
 وإمكان المعاد ، فلو بطل الدليل الدال على حدوث الجسم بطل الدليل الدال

(١) في الأصل : الصواعق (٣/١١٨٧) : « على الصحة » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) في « د » و « ن » : « لا يبقى » .

(٤) في « د » و « ن » : « لم تخل » .

(٥) انظر ما سبق في تعريفها ص (٣١٩) .

على ثبوت الصانع وصدق الرسول ، فصار العلم بإثبات الصانع وصدق الرسول وحدث العالم وإمكان المعاد موقوفا على نفي الصفات ، فإذا جاء في السمع ما يدل على إثبات الصفات والأفعال (لم يمكن) <sup>(١)</sup> القول بموجبه ، ويعلم أن الرسول لم يرد إثبات ذلك ، لأن إرادته لإثباته تنافي <sup>(٢)</sup> تصديقه ، ثم إما أن يكذب الناقل وإما أن يتأول المنقول وإما أن يعرض عن ذلك جملة ويقول لا يعلم المراد .

فهذا أصل ما بنى عليه القوم دينهم وإيمانهم ، ولم يقيض لهم من يبين لهم فساد هذا الأصل ومخالفته لصريح العقل ، بل قيض لهم من المنتسبين إلى السنة من وافقهم عليه ، ثم أخذ يشنع عليهم القول بنفي الصفات والأفعال وتكليم الرب لخلقه ورؤيتهم له في الدار الآخرة وعلوه على خلقه واستوائه على عرشه ونزوله إلى سماء الدنيا ، فأضحكهم عليه وأغراهم به ونسبوه <sup>(٣)</sup> إلى ضعف العقل والحشو والبله <sup>(٤)</sup> . والمصيبة مركبة من عدوان

(١) في الأصل : الصواعق (٣/١١٨٨) : « لم يكن » .

(٢) في « د » و « ن » : « ينافي » .

(٣) في « د » و « ن » : « فنسبوه » .

(٤) الظاهر أنه يقصد الإمام أبا الحسن الأشعري ، لكونه كان معتزليا في أول أمره موافقا لهم ، ذابا عنهم ، متصرا لمقالاتهم ، ثم خرج عليهم معارضا مشنعا مناظرا ، فاحتج عليهم في كثير من مسائلهم بالحجة والبرهان والجدال ، إلا أنه كما قال شيخ الإسلام فيه : « .. لكن كانت خبرته بالكلام خيرة مفصلة ، وخبرته بالسنة خيرة مجملة ، فلذلك وافق المعتزلة في بعض أصولهم التي التزموا لأجلها خلاف السنة ، واعتقد أنه يمكنه الجمع بين تلك الأصول وبين الانتصار للسنة كما فعل في مسألة الرؤية والكلام والصفات الخبرية وغير ذلك .. » .

هؤلاء وبغيتهم (١) وتقصير أولئك (٢) وموافقتهم لهم في الأصل ثم تكفيرهم وتبديعهم .

[ ٧٥/ب ] وهذا الطريق (٣) من الناس من يظنها من لوازم الإيمان وأن الإيمان لا يتم إلا بها ، ومن لم يعرف ربه بهذه الطريق لم يكن مؤمنا به ولا بما جاء به رسوله ، وهذا يقوله الجهمية والمعتزلة ومتأخرو الأشعرية ، بل أكثرهم وكثير من المتسيين إلى الأئمة الأربعة وكثير من أهل الحديث والصوفية (٤) .

[ بيان طريق  
التكلمين في  
إثبات  
حدوث  
العالم الدال  
عندهم على  
معرفة الله  
تعالى ]

ومن الناس من يقول : ليس الإيمان موقوفا عليها ولا هي من لوازمه وليست طريق الرسل ، ويحرم سلوكها لما فيها من الخطر والتطويل وإن لم يعتقد بطلانها ، وهذا قول أبي الحسن الأشعري (٥) نفسه ، فإنه صرح بذلك في رسالته إلى أهل الثغر (٦) ويبيّن أنها طريق خطيرة مذمومة محرمة وإن كانت غير باطلة ، ووافقها على هذا جماعة من أصحابه من أتباع الأئمة .  
وقالت طائفة أخرى : بل هي طريق في نفسها متناقضة مستلزمة لتكذيب

= وينظر : عيون المناظرات (ص ٢٢٣) وما بعدها ، وطبقات الشافعية لابن السبكي (٣)

. (٣٥٧ - ٣٥٦)

(١) وهم المعتزلة .

(٢) وهم الأشاعرة .

(٣) يعني الطريق الذي أحدثه المتكلمون الموصل إلى إثبات حدوث العالم الدال على معرفة الله تعالى وإثبات وحدانيته ووجوده .

(٤) تقدم تعريف هذه الفرق ، فانظر : ص ( ١٥٤ ) .

(٥) تقدمت ترجمته ص ( ٦٨ ) .

(٦) انظر منها (ص ١٨٥ - ١٨٨) .

الرسول ، لا يتم سلوكها إلا بنفي ما أثبتته ، وهي مستلزمة لنفي الصانع بالكلية ، كما هي مستلزمة لنفي صفاته ونفي أفعاله ، وهي مستلزمة لنفي المبدأ والمعاد ، فإن هذا الطريق لا يتم إلا بنفي سمع الرب وبصره وقدرته وحياته وإرادته وكلامه ، فضلا عن نفي علوه على خلقه ، ونفي الصفات الخبرية من أولها إلى آخرها ، ولا تتم إلا بنفي أفعاله جملة وأنه لا يفعل شيئا البتة إذ لم يقم به فعل فاعل وفاعل بلا فعل محال في بدائه<sup>(١)</sup> العقول ، فلو صحت هذه الطريق نفت الصانع وأفعاله وصفاته وكلامه وخلقته للعالم وتدييره له ، وما يثبت أصحاب هذه الطريق من ذلك لا حقيقة له ، بل هو لفظ لا معنى له ، فأنتم تثبتون ذلك وتصرحون بنفي لوازمه البينة التي لا ريب فيها وفي لزومها ، فتثبتون ما لا حقيقة له ، بل يخالف العقول ، كما تفنون ما يدل العقل الصريح على إثباته . ولوازمها الباطلة أكثر من مائة لازم بل لا يحصى إلا بكلفة<sup>(٢)</sup> .

فأول لوازم هذه الطريقة نفي الصفات والأفعال ، ونفي العلو والكلام ونفي الرؤية .

ومن لوازمها القول بخلق القرآن ، وبهذه الطريق استجازوا ضرب الإمام أحمد<sup>(٣)</sup> لما قال بما يخالفها من إثبات الصفات وتكلم الله بالقرآن ورؤيته في الدار الآخرة ، وكان أرباب هذه الطريق هم المستولون<sup>(٤)</sup>

(١) في النسخ الخطية : « بداية » . والمثبت من الأصل : الصواعق (٣/١١٩١) ولعله الصواب .

(٢) في بيان هذا الطريق وتقريره وما قيل فيه إضافة لما ذكره المؤلف ، ينظر : كتاب « الإمام الخطابي ومنهجه في العقيدة » (ص ٩٣ - ١٠٧) .

(٣) تقدمت ترجمة الإمام أحمد ص (٢١) .

(٤) في « ت » : « المستولون » .

على الخليفة<sup>(١)</sup> قالوا له : اضرب عنقه فإنه كافر مشبه مجسم ، فقيل له : إنك إن قتلته ثارت عليك العامة ، فأمسك عن قتله بعد الضرب الشديد<sup>(٢)</sup> .  
ومن لوازمه<sup>(٣)</sup> أن الرب كان معطلا عن الفعل من الأزل ، والفعل ممتنع عليه ، ثم انقلب<sup>(٤)</sup> من الامتناع الذاتي إلى الإمكان الذاتي بدون موجب في ذلك الوقت دون ما قبله ، وهذا مما أغرى<sup>(٥)</sup> الفلاسفة بالقول بقديم العالم ورأوا أنه خير من القول بذلك ، بل حقيقة هذا القول أن الفعل لم يزل ممتنعا منه أزلا وأبدا ، إذ استحيل قيامه به .  
[ ٧٦ / أ ] وعن هذه الطريق قال جهنم<sup>(٦)</sup> ومن وافقه<sup>(٧)</sup> بقاء الجنة وفناء أهلها وعدمهم عدما محضاً<sup>(٨)</sup> .

(١) يعني المعتصم ، وقد تقدمت ترجمته ص ( ٤٢٦ ) .

(٢) تقدمت الإشارة إلى محنة الإمام أحمد رحمه الله تعالى ص ( ٤٢٦ ) .

(٣) أي الطريق الذي سلكه المتكلمون في حدوث العالم وإثبات الوجدانية ، والطريق يذكر ويؤنث ، يقال الطريق الأعظم والطريق العظمى ، ومن أدلة تذكيره قوله تعالى : ﴿ فَأَضْرَبَ لَهِمَّ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا ﴾ وقوله : ﴿ يَدْيِهِ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِنَّ طَرِيقَ مُسْتَقِيمٍ ﴾ وينظر : القصيدة الموشحة لابن الحاجب (ص ١١٦ - ١١٧) والمعجم المفصل في المذكر والمؤنث (ص ٢٧٦ - ٢٧٧) .

(٤) في الأصل : الصواعق (٣/ ١١٩٢) : « انتقل » .

(٥) في الأصل : الصواعق (٣/ ١١٩٢) : « اعترى » ، والمثبت هو الصواب .

(٦) تقدمت ترجمته ص ( ٢٤٢ ) .

(٧) من المعتزلة .

(٨) وكذا قولهم : بقاء النار وأهلها .

ينظر : خلق أفعال العباد للإمام البخاري (ص ١٢) ، والسنة لعبد الله بن الإمام أحمد (١/ ١٣٠ - ١٣١) ، والتنبيه والرد للملطي (ص ١١٢ - ١١٣) ، والفرق بين الفرق للبخاري (ص ٢١١) ، والفصل لابن حزم (٥/ ٧٣) ، =

وعنها قال أبو الهذيل العلاف<sup>(١)</sup> بقاء حركاتهم دون ذواتهم ،  
فإذا رفع اللقمة إلى فيه وفتت الحركات بقيت يده ممدودة لا تتحرك ويبقى<sup>(٢)</sup>  
كذلك أبد الأبدين<sup>(٣)</sup> .

وعن هذه الطريق قالت الجهمية : إن الله في [ كل ]<sup>(٤)</sup> مكان بذاته ،  
وقال إخوانهم : ليس في العالم ولا خارج العالم ، ولا متصلاً به ولا  
منفصلاً عنه ، ولا مبايناً له ولا محايثاً<sup>(٥)</sup> له ، ولا فوقه ولا خلفه ، ولا

= والتبصير في الدين للإسفرائيني (ص ١٠٨) ، والمثل والنحل للشهرستاني (٩٩/١) ،  
والبرهان للسكسكي (ص ٣٥) ، ودرء التعارض (٣٤٥/٨) ، ومجموع الفتاوى (١٢/  
٤٥) ، وحادي الأرواح (ص ٤٢٩ - ٤٣٠) .

(١) تقدمت ترجمته ص ( ٢٤٢ ) .

(٢) في « ن » : « وينفى » ، وفي الأصل : الصواعق (٣/١١٩٢) : « وتبقى » والمثبت هو  
القريب إلى الصواب .

(٣) وفي مذهب جهم وقول العلاف يقول المؤلف رحمه الله تعالى في نونيته (٣٥/١ - ٣٦)  
بشرح الهراس :

وقضى بأن النار لم تخلق ولا جنات عدن بل هما عدمان  
فإذا هما مخلقا ليوم معادنا فهما على الأوقات فانيتان  
وتلطف العلاف من أتباعه فأثنى بضحكة جاهل مجان  
قال الفناء يكون في الحركات لا في الذات واعجباً لذا الهذيان  
إلى قوله :

وكذاك ما حال الذي رفعت يدا ه أكلة من صفحة وخبوان  
فتناهت الحركات قبل وصولها للقم عند تفتح الأسنان  
وكذاك ما حال الذي امتدت يد منه إلى قنور من القنوران  
فتناهت الحركات قبل الأخذ هل يبقى كذلك سائر الأزمان

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من « د » و « ن » .

(٥) سبق بيان المحايثة ص ( ٧١ ) .

أمامه ولا وراءه<sup>(١)</sup> .

وعنها قال من قال : إن ما شاهده من الأعراض الثابتة كالألوان والمقادير والأشكال تتبدل في كل نفس ولحظة ويخلفها غيرها ، حتى قال من قال : إن الروح عرض وإن الإنسان يستحدث في كل ساعة عدة أرواح ، تذهب له روح وتجيء<sup>(٢)</sup> غيرها<sup>(٣)</sup> .

وعنها قال من قال : إن جسم أتن الرجيع وأخبثه مماثل لجسم أطيب الطيب في الحد<sup>(٤)</sup> والحقيقة لا فرق بينهما إلا بأمر عرضي وإن جسم النار مساوٍ لجسم الماء في الحد والحقيقة .

وعنها قالوا : إن الروائح والأصوات والمعارف والعلوم ، تؤكل وتشرب وترى وتسمع وتلمس ، وإن الحواس الخمس تتعلق بكل موجود<sup>(٥)</sup> .

(١) ينظر مجموع الفتاوى (٢/٢٩٧ - ٢٩٨) والنونية (١/٧٢ - ٧٤) بشرح الهراس .

(٢) في « ت » : « ويجيء » .

(٣) راجع ما سبق ص (٤٤٢) تعليق (٢) .

(٤) في « د » : « في الجذ » والمثبت من « ن » و « ت » ، وهو الموافق للأصل : الصواعق (٣/١١٩٣) .

(٥) الحواس الخمس : وتسمى الحواس الظاهرة وهي في العرف العام : السمع والبصر والشم والذوق واللمس ، وتقابلها الحواس الباطنة وهي الحس المشترك والخيال والروهم والحافظة والمتصرفة .

و« الحاسة » في الأصل : قوة طبيعية في الجسم ، بها يدرك الإنسان والحيوان الأشياء الخارجة عنه وما يطرأ على جسمه من تغيرات . المعجم الفلسفي (ص ٦٤) .

وينظر : مفتاح دار السعادة (٢/٢٠٣ - ٢٠٤) ودستور العلماء (٢/٤ - ٥) وكشاف اصطلاحات الفنون (١/٦٧٤ - ٦٧٥) .

وعنها نفوا عنه تعالى الرضى والغضب والمحبة والرحمة والرأفة والضحك والفرح ، بل ذلك كله عندهم إرادة محضة أو ثواب منفصل مخلوق .  
وعنها قالوا : إن الكلام معنى واحد بالعين لا ينقسم ولا يتبعض ولا له جزء ولا كل ، وهو الأمر بكل شيء مأمور والنهي عن كل منهي ، والخبر عن كل مخبر عنه . وكذلك قالوا في العلم : إنه أمر واحد ، فالعلم بوجود الشيء هو عين العلم بعدمه لا فرق بينهما البتة إلا بالتعلق . وكذلك قالوا : إن إرادة إيجاد الشيء هي نفس إرادة إعدامه ، ليس هنا إرادتان <sup>(١)</sup> . وكذلك رؤية زيد هي نفس رؤية عمرو ، ومعلوم أن هذا لا يعقل ، بل هو مخالف لصريح العقل .

ومن العجب أنهم لم يشبوا بها في الحقيقة صانعا ولا صفة من صفاته ولا فعلا من فعله ولا نبوة ولا مبدأ ولا معادا ولا حكمة ، بل هي مستلزمة لنفي ذلك كله صريحا أو لزوما بيّنا .

وجاء آخرون فراموا إثبات الصفات والأفعال وموافقتهم في هذه الطريق ، فتجشموا أمرا ممتعنا واشتقوا طريقة لم يمكنهم الوفاء بها ، فجاءوا (بطريقة) <sup>(٢)</sup> بين النفي والإثبات لم يوافقوا فيها المعطلة النفاة ، ولم يسلكوا فيها مسلك أهل الإثبات ، وظنوا أنهم بذلك يجمعون بين المعقول والمنقول ، ويصلون في هذه الطريق إلى تصديق الرسول عليه الصلاة والسلام ، وصار كثير من الناس يجب النظر والبحث والمعقول ، وهو مع ذلك يريد ألا يخرج عما جاء به الرسول عليه الصلاة والسلام ، ثم أصلوا تأصيلا مستلزما لبطلان التفصيل ، ثم فصلوا تفصيلا دل على بطلان الأصل

(١) في الأصل : الصواعق (٣/١١٩٤) : « إرادات » .

(٢) في « ت » : « بطريق » .

فصاروا [ ٧٦ / ب ] حائرين بين التأصيل والتفصيل ، وصار من طرد منهم هذا الأصل خارجا عن العقل والسمع بالكلية ، ومن لم يطرده متناقضا مضطرب الأقوال .

وقد سلك الناس في إثبات الصانع وحدث العالم طرقا متعددة سهلة قريبة موصلة إلى المقصود ، لم يتعرضوا فيها لطريقة هؤلاء بوجه . قال الخطابي <sup>(١)</sup> : « وإنما سلك المتكلمون هذه الطريقة في الاستدلال بالأعراض مذهب الفلاسفة وأخذوه عنهم ، وفي الأعراض اختلاف كثير ، منهم من ينكرها ولا يثبتها رأساً ، ومنهم من لا يفرق بينها وبين الجواهر في أنها قائمة بأنفسها كالجواهر » <sup>(٢)</sup> .

قلت <sup>(٣)</sup> : ومنهم من يقول بكمونها وظهورها ، ومنهم من يقول بعدم بقائها ، ثم سلك طرقا في إثبات الصانع منها الاستدلال بأحوال الإنسان من مبدئه إلى غايته والاستدلال بأحوال الحيوان والنبات والأجرام العلوية وغير ذلك .

ثم قال : « والاستدلال بطريق الأعراض لا يصح إلا بعد استبراء هذه

(١) هو حمّد - بفتح الحاء وسكون الميم - بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب أبو سليمان الخطابي البستي الشافعي ، إمام حافظ فقيه أديب ، ولد في مدينة بست من بلاد كابل سنة (٣١٩) وبها مات سنة (٣٨٨) .

تيممة الدهر (٣/ ٣٣٤ - ٣٣٦) والسير (١٧/ ٢٣ - ٢٨) وطبقات الشافعية لابن السبكي (٣/ ٢٨٢ - ٢٩٠) ولابن كثير (١/ ٣٠٧ - ٣٠٩) .

(٢) شعار الدين وبراهين المسلمين ، وهو من مؤلفات أبي سليمان المفقودة ، والنقل المذكور عنه سرده ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية (١/ ٢٥٠) .

(٣) القائل هو الإمام ابن القيم .

الشبه<sup>(١)</sup> ، وطريقنا الذي سلكناه بريء من هذه الآفات سليم من هذه الريب<sup>(٢)</sup> .

قال : « وقد سلك بعض مشايخنا في هذه الطريق الاستدلال بمقدمات النبوة ومعجزات الرسالة التي دلائلها مأخوذة من طريق الحس لمن شاهدها ، ومن طريق استفاضة الخبر لمن غاب عنها ، فلما ثبتت النبوة صارت أصلا في وجوب قبول ما دعا إليه النبي ﷺ » .

قال : « وهذا النوع مُقنع في الاستدلال لمن لم يتسع فهمه لإدراك وجوه الأدلة ، ولم يتبين معاني تعلق الأدلة بمدلولاتها ، ولا يكلف الله نفسها إلا وسعها<sup>(٣)</sup> » .

[ تعليق ابن  
القيم على ما  
ذكره  
الخطابي ]

قلت : وهذه الطريق من أقوى الطرق وأصحها وأدلها على الصانع وصفاته وأفعاله ، وارتباط أدلة هذه الطريق بمدلولاتها أقوى من ارتباط الأدلة العقلية الصريحة بمدلولاتها ، فإنها جمعت بين دلالة الحس والعقل ، ودلائلها ضرورية بنفسها ، ولهذا يسميها الله تعالى آيات بينات ، وليس في طرق الأدلة أوثق ولا أقوى منها ، فإن انقلاب عصا ثقلها<sup>(٤)</sup> اليد ثعبانا عظيما يتلع ما يمر به ثم يعود عصا كما كانت<sup>(٥)</sup> من أدل الدليل على وجود

(١) في شعار الدين وبراهين المسلمين - كما في بيان تليس الجهمية (١/٢٥٠) - : « الشبهة » .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق (١/٢٥١) مع اختلاف يسير جدا في بعض الألفاظ .

(٤) أي : تحملها ، يقال لكل شيء حملته : أقلته ، وأقلته عن الأرض : رفعته .

ينظر : تهذيب اللغة والصحاح واللسان وتاج العروس ، جميعهم في مادة (قلل) .

(٥) كما قال تعالى بشأن موسى عليه الصلاة والسلام وعصاه : ﴿ قَالَ أَلْقَهَا يَمُوسَى \* فَأَلْقَاهَا فَإِذَا مِنْ حَيْثُ سَعَى \* قَالَ خُذْهَا وَلَا تَحْفَ سَعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَى ﴾ سورة طه =

الصانع وحياته وقدرته ومشيتته وإرادته وعلمه بالكليات والجزئيات ، وعلى رسالة الرسول ، وعلى المبدأ والمعاد ، فكل قواعد الدين في هذه العصا ، وكذلك اليد<sup>(١)</sup> ، وقلق البحر طرقا والماء قائم بينها<sup>(٢)</sup> كالحيطان<sup>(٣)</sup> ، وتنق الجبل من موضعه ورفعه على قدر العسكر العظيم فوق رؤوسهم<sup>(٤)</sup> ، وضرب حجر مربع بعصا فتسيل اثنتا عشرة عينا تكفي أمة عظيمة<sup>(٥)</sup> ، وكذلك سائر آيات الأنبياء [ ٧٧/أ ] ، فأخراج ناقة عظيمة من صخرة تخضت بها ثم انصدعت عنها والناس حولها ينظرون<sup>(٦)</sup> ، وكذلك تصوير

= الآيات (١٩ - ٢١) .

(١) وهي من الآيات التي أوتيتها نبي الله ورسوله موسى عليه الصلاة والسلام ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَأَضْمَمُ يَدَكَ إِلَى جَنَاحِكَ تَخْرُجُ بَيْعًا مِنْ غَيْرِ سَوْءٍ آيَةً أُخْرَى ﴾ سورة طه آية (٢٢) .

وكذا ذكرت هذه المعجزة له في سورة الأعراف آية (١٠٨) . وفي سورة الشعراء آية (٣٣) . وفي سورة النمل آية (١٢) . وفي سورة القصص آية (٣٢) .

(٢) في الأصل : الصواعق (٣/١١٩٧) : « بينهما » .

(٣) قال تعالى : ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ ﴾ سورة الشعراء آية (٦٣) .

(٤) قال تعالى : ﴿ وَإِذْ نَفَقْنَا الْجِبَلِ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُمْ ظُلَّةٌ وَظَنُوا أَنَّهُمْ وَافِعٌ بِهِمْ ﴾ سورة الأعراف آية (١٧١) .

(٥) قال تعالى عن موسى عليه الصلاة والسلام : ﴿ وَإِذْ أَسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرِبَهُمْ ﴾ سورة البقرة آية (٦٠) .

(٦) يعني ناقة الله لنيبه صالح عليه الصلاة والسلام ، وهي المذكورة في قوله تعالى : ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ هِنْدِيَةٌ نَاقَةٌ اللَّهُ لَكُمْ آيَةٌ ﴾ الآية (٧٣) من سورة الأعراف . وكذا الآية (٧٧) ، وفي سورة هود آية (٦٤) . وفي سورة الإسراء =

طائر من طين ثم ينفخ فيه النبي فينقلب طائرا ذا لحم ودم وريش وأجنحة ، يطير بمشهد من الناس<sup>(١)</sup> ، وكذلك إيماء الرسول إلى القمر فينشق نصفين بحيث يراه الحاضر والغائب فيخبر به كما رآه الحاضرون<sup>(٢)</sup> ، وأمثال ذلك

= آية (٥٩) . وفي سورة الشعراء آية (١٥٥) . وفي سورة القمر آية (٢٧) . وفي سورة الشمس آية (١٣) .

وقد أخرج عبد الرزاق الصنعاني في التفسير (٢٣٠/٢/١) وابن جرير في التفسير ط . شاعر (٥٢٥/١٢) وابن أبي حاتم في التفسير (١٥١٢/٥) عن أبي الطفيل رضي الله عنه قال : « قالت ثمود لصالح : اتنا بآية إن كنت من الصادقين ، قال : فقال لهم صالح اخرجوا إلى هضبة من الأرض ، فخرجوا فإذا هي تتمخض كما تتمخض الحامل ، ثم إنها انفرجت فخرجت من وسطها الناقة ، فقال صالح : ﴿ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ فذُرُّوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللَّهِ وَلَا تَمْسُوهَا يُسَوِّ بِأَعْدَابِكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ . . الخ .

ونسبه السيوطي أيضاً في الدر المنثور (٤٩١/٣) : إلى الفريابي وابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن المنذر .

(١) وهو من الآيات البينات التي أعطيها نبي الله ورسوله عيسى عليه الصلاة والسلام ، كما قال تعالى على لسان ابن مريم : ﴿ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ آيَةٌ أَنْخُلُ لَكُمْ مِنَ الطَّيْرِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ سورة آل عمران آية (٤٩) ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ نَخَلْنَا مِنْ الطَّيْرِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِ فَتَنْفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ ﴾ سورة المائدة آية (١١٠) .

(٢) قال تعالى : ﴿ أَقْرَبَ السَّاعَةِ وَأَنْشَقَّ الْقَمَرُ ﴾ سورة القمر آية (١) .

وهذا الانشقاق للقمر قد حصل في عهده عليه الصلاة والسلام وهو من معجزاته كما هو ثابت بالأحاديث الصحيحة المتواترة وانعقد عليه الإجماع ، فقد روى أنس بن مالك رضي الله عنه أن أهل مكة سألوا رسول الله ﷺ آية فأراه انشقاق القمر .

أخرجه البخاري في المناقب ح ٣٦٣٧ (ص ٧٤٥) وفي مناقب الأنصار ح ٣٨٦٨ وفي التفسير ح ٤٨٦٧ و ٤٨٦٨ ، ومسلم في صفات المنافقين ح ٤٦ - ٤٧ (٢/٤) ، وفي الباب عن ابن مسعود وابن عباس وجبير بن مطعم وابن عمر وحذيفة ، بعضها يخرج في الصحيحين .

بما هو من أعظم الأدلة على الصانع وصفاته وأفعاله وصدق رسله واليوم الآخر .

وهذه من طرق القرآن التي أرشد إليها عباده ودلهم بها ، كما دلهم بما يشاهدونه من أحوال الحيوان والنبات والمطر والسحاب والحوادث التي في الجو وأحوال المعلومات من السماء والشمس والقمر والنجوم<sup>(١)</sup> وأحوال النطفة وتقلبها طبقا بعد طبق حتى صارت إنسانا سميعا بصيرا حيا متكلمنا عالما قادرا يفعل الأفعال العجيبة ويعلم العلوم العظيمة<sup>(٢)</sup> .

فكل<sup>(٣)</sup> طريق من هذه الطرق أصح وأقرب وأوصل من طرق المتكلمين

(١) كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُجَاةِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَّاءٍ فَأَنْبَتَ بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَشَّرْنَا فِيهَا مِنَ الشُّجَرِ بِمَا يُصْرِفُونَ الرِّيحَ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ سورة البقرة آية (١٦٤) إلى غير هذه الآية الكريمة من آيات كثيرة أخرى دالة على هذا المعنى .

وانظر للمؤلف مفتاح دار السعادة (٢/٢٦) وما بعدها .

(٢) كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سَلْمَلٍ مِنْ طِينٍ \* ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ \* ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْمَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْلًا فَكَسَوْنَا الْفُطْرَةَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾ سورة المؤمنون الآيات (١٢ - ١٤) .

وقوله : ﴿ هَلْ أُنَبِّئُكَ عَلَىٰ الْإِنْسَانِ حِينٍ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا \* إِنَّآ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ . سورة الإنسان الآيتان (١ ، ٢) .

وينظر : رسالة أبي الحسن إلى أهل الثغر (ص ١٤٣) والتوحيد لابن منده (١/ ٢١٨ - ٢٢١) وما بعدها ، وشرح حديث النزول (ص ٢٧ - ٢٨) ومفتاح دار السعادة (٢/ ٢٣) وما بعدها .

(٣) في « ت » : « وكل » .

التي لو صحت لكان فيها من التطويل والتعقيد والتعسير ما يمنع الحكمة الإلهية والرحمة الربانية أن يدل بها عباده عليه وعلى صدق رسله وعلى اليوم الآخر ، فأين هذه الطريق العسرة<sup>(١)</sup> الباطلة المستلزمة لتعطيل الرب عن صفاته وأفعاله وكلامه وعلوه على خلقه وسائر ما أخبر به عن نفسه وأخبر به عنه رسوله ﷺ إلى طرق القرآن التي هي ضد هذه الطريق من كل وجه ؟ وكل طريق منها كافية شافية هادية .

هذا وإن القرآن وحده لمن جعل الله له نورا أعظم آية ودليل على هذه المطالب ، وليس في الأدلة أقوى ولا أظهر ولا أصح دلالة منه من وجوه متعددة ، فأدلته مثل ضوء الشمس للبصر لا يلحقها إشكال ولا يغير في وجه دلالتها إجمال ، ولا يعارضها تجويز واحتمال ، تلج الأسماع بلا استئذان ، وتحل من العقول محل الماء الزلال من الصادي<sup>(٢)</sup> الظمآن ، لا يمكن أحدا أن يقدر فيها قدحا يوقع في اللبس ، إلا إن أمكنه أن يقدر بالظهيرة صحوا في طلوع الشمس ، ومن عجيب شأنها أنها تستلزم المدلول استلزاما بينا ، (وتنبه)<sup>(٣)</sup> على جواب المعترض تنبيها لطيفا ، وهذا الأمر إنما هو لمن نور الله بصيرته وفتح عين قلبه لأدلة القرآن ، فلا تعجب من منكر أو معترض أو معارض .

وقل للعيون العمي للشمس أعين سواك تراها في مغيب ومطلع

(١) في « د » : « العثرة » .

(٢) الصدى : العطش الشديد ، فهو صدّ وصادٍ وصديان . وامرأة صديده وصادية وصديا

انظر : مختار الصحاح والمصباح المنير والقاموس المحيط في مادة (صدي) .

(٣) في « د » و « ن » : « ونبه » .

وسامح نفوساً أطفأ الله نورها بأهوائها لا تستفيق ولا تعي (١)  
 [ ٧٧/ب ] فأي دليل على الله أصح من الأدلة التي تضمنها كتابه ؟  
 كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْبَاطِنُ إِذَا يَجْعَلُ أَمْثَلًا مِمَّا يَدْعُونَهُمْ لِيَتَّخِذَ الْفِتْيَانَ زُجُجًا ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ۝ (٢) وقوله :  
 ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَتَمُونَ ۚ فَأَخْبَعْتُمْ أَمْثَلًا مِمَّا يَدْعُونَهُمْ لِيَتَّخِذَ الْفِتْيَانَ زُجُجًا ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ۝ (٣) وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ  
 اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ  
 مِنْ مَّاءٍ فَأَخْبَا بِهِنَّ الْأَرْضَ بِعَدَمِ مَوْتِهِنَّ وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ  
 وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ۝ (٤) وما يحصى  
 من الآيات الكريمة .

الوجه الرابع والأربعون (٥) : أنك إذا أخذت (لوازم المشترك المطلق والمقيد

[ الوجه  
 الرابع  
 والأربعون  
 بيان لوازم  
 الصفة من  
 حيث  
 الإيجاب  
 والنفي ]

(١) البيتان ذكرهما المؤلف أيضاً في مصنفه شفاء العليل (ص ٤٨٠) إلا أن البيت الثاني فيه هكذا :

وسامح نفوساً لم تؤهل لبهم فما يحسن التخصيص في كل موضع  
 وكذا ذكرهما في كتابه إعلام الموقعين (٣٢/٤) بلفظ :

فقل للعيون الرمد للشمس أعين سواك تراها في مغيب ومطلع  
 وسامح نفوساً بالقشور قد ارتضت وليس لها لب من متطبع  
 وأوردهما في الكتاب نفسه (٧٥/٢) من غير قافيتهما واختلاف بعض ألفاظهما :

وقل للعيون الرمد لا تتقدمي إلى الشمس واستغشي ظلام الليالي  
 وسامح ولا تنكر عليها وخلها وإن أنكرت حقاً فقل خلّ ذا ليا

(٢) سورة إبراهيم آية (١٠) .

(٣) سورة البقرة آية (٢٨) .

(٤) سورة البقرة آية (١٦٤) .

(٥) هذا الوجه هو الثاني والثلاثون بعد المائة في الأصل : الصواعق (٤/١٢١٨) .

المميز<sup>(١)</sup> ، وميزت هذا من هذا صح نظرك ومناظرتك ، وذلك أن الصفة تلزمها لوازم من حيث هي [ هي ]<sup>(٢)</sup> ، فهذه اللوازم يجب إثباتها ولا يصح نفيها ، إذ نفيها ملزم لنفي<sup>(٣)</sup> الصفة .

مثاله : الفعل والإدراك للحياة ، فإن كل حي فعال مدرك ، وإدراك المسموعات لصفة<sup>(٤)</sup> السمع وإدراك المبصرات لصفة<sup>(٥)</sup> البصر وكشف المعلومات لصفة<sup>(٦)</sup> العلم ، والتميز لهذه الصفات ، فهذه اللوازم يمتنع رفعها عن الصفة ، فإنها ذاتية لها ، ولا ترتفع إلا برفع الصفة ، ويلزمها لوازم من حيث كونها صفة للقديم<sup>(٧)</sup> ، مثل كونها واجبة قديمة عامة

(١) في « د » و « ن » : « لوازم المشترك والمميز » وكتب في هامشهما : « المطلق والمقيد » ، وانظر الأصل : الصواعق (١٢١٨/٤) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) في الأصل : الصواعق (١٢١٨/٤) : « كفي »

(٤) في الأصل : الصواعق (١٢١٨/٤) : « بصفة » .

(٥) في الأصل : الصواعق (١٢١٨/٤) : « بصفة » .

(٦) في الأصل : الصواعق (١٢١٨/٤) : « بصفة » .

(٧) يجوز الإخبار عن الله تعالى بأنه قديم ، لا على أنه صفة له أو يُسمى به ، هذا على القول الواضح الراجح ، يقول المؤلف رحمه الله تعالى في كتابه بدائع الفوائد (١/١٦٢) : « إن ما يطلق عليه في باب الأسماء والصفات توقيفي ، وما يطلق عليه من الأخبار لا يجب أن يكون توقيفياً كالقديم والشيء الموجود والقائم بنفسه ، فهذا فصل الخطاب في مسألة أسمائه هل هي توقيفية أو يجوز أن يطلق عليه منها بعض ما لم يرد به السمع » وينظر : مجموع الفتاوى (٩/٣٠٠ - ٣٠١) وشرح العقيدة الطحاوية (١/٧٧ - ٧٨) وتعليق الشيخ العلامة عبد الله بابطين على لوامع الأنوار (١/٣٨) ، تعليق (١) والصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية (ص ١٧٥) .

التعلق ، فإن صفة العلم واجبة لله ، قديمة غير حادثة ، متعلقة بكل معلوم على التفصيل ، وهذه اللوازم متتفة عن العلم الذي هو صفة للمخلوقين ، ويلزمها لوازم من حيث كونها [ صفة للمخلوق مثل كونها ]<sup>(١)</sup> ممكنة حادثة بعد أن لم تكن مخلوقة غير صالحة للعموم مفارقة له ، فهذه اللوازم يستحيل إضافتها إلى القديم<sup>(٢)</sup> .

واجعل هذا التفصيل ميزانا لك في جميع الصفات والأفعال ، واعتصم به في نفي التشبيه والتمثيل ، وفي بطلان النفي والتعطيل ، واعتبره في العلو والاستواء تجد هذه الصفة يلزمها كون العالي فوق السافل في القديم والحديث<sup>(٣)</sup> ، فهذا اللازم حق لا يجوز نفيه ، ويلزمها كون السافل حاوياً<sup>(٤)</sup> للأعلى محيطاً به حاملاً له ، والأعلى مفتقر إليه ، وهذا في بعض المخلوقات لا في كلها ، بل بعضها لا يفتقر فيه الأعلى إلى الأسفل ، ولا يحويه الأسفل ولا يحيط به ولا يحمله ، كالسما مع الأرض ، فالرب تعالى أجل شأنًا وأعظم أن يلزم من علوه ذلك ، بل لوازم علوه من خصائصه ، وهي حملة للسافل وفقر السافل إليه ، وغناه سبحانه عنه ، وإحاطته عز وجل به ، فهو فوق العرش ، مع حملة العرش وحملته ، وغناه عن العرش

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » . وينظر الأصل : الصواعق (٤/١٢١٩) .

(٢) انظر ما سبق ذكره وبيانه قريباً عن هذا الاسم .

(٣) في « د » : « و » « ن » : « والحادث » ، والمثبت من « ت » ، وهو الموافق لما في الأصل : الصواعق : (٣/١٢١٩) .

(٤) في « د » : « حادثاً مفتقراً » ، ثم ضرب بخط على كلمة « مفتقراً » وصححت في الهامش « حاوياً » ، وفي « ن » - أيضاً - : « حادثاً حاوياً » ، والمثبت من « ت » .  
وينظر الأصل : الصواعق (٤/١٢١٩) .

وفقر العرش إليه ، وإحاطته بالعرش [ ٧٨/أ ] وعدم إحاطة العرش به ،  
وحصره للعرش وعدم حصر العرش له ، وهذه اللوازم منتفية عن  
المخلوق<sup>(١)</sup> ، ولو ميز أهل التعطيل هذا التمييز لهدوا إلى سواء السبيل ولما  
فارقوا الدليل .

[ الوجه  
الخامس  
والأربعون  
بيان الأصل  
والسبب في  
ضلال النفاة  
وغيرهم في  
هذا الباب ]

الوجه الخامس والأربعون<sup>(٢)</sup> : أن الأصل الذي قادهم إلى التعطيل  
واعتقاد المعارضة بين الوحي والعقل أصل واحد ، وهو منشأ ضلال بني  
آدم ، وهو الفرار من تعدد صفات الواحد وتكثر أسمائه الدالة على صفاته  
وقيام الأمور المتجددة به ، وهذا لا محذور فيه ، بل هو الحق الذي لا يثبت  
كونه سبحانه رباً وإلهاً وخالقاً إلا به ، ونفيه جحد للصانع بالكلية ، وهذا  
القدر اللازم لجميع طوائف أهل الأرض على اختلاف مللهم وعلومهم ،  
حتى لمن أنكر الصانع بالكلية وأنكره رأساً ، فإنه يضطر إلى الإقرار بذلك  
وإن قام عنده ألف شبهة أو أكثر على خلافه ، وأما من أقر بالصانع فهو  
مضطر إلى أن يقر كونه حياً عالماً قادراً مريداً حكيماً فعالاً ، ومع إقراره  
بهذا<sup>(٣)</sup> فقد اضطر إلى القول بتعدد صفات الواحد وتكثر أسمائه وأفعاله ،  
فلو تكثرت ما تكثرت لم يلزم من تكثرها وتعددتها محذور بوجه من الوجوه .  
وإن قال : أنا أنفيها جملة<sup>(٤)</sup> ولا أثبت تعددها بوجه ، قيل له : فهو هذه  
الموجودات أو غيرها ؟ فإن قال : غيرها ، قيل : هو خالقها أم لا ؟ فإن  
قال : هو خالقها ، قيل له : فهل هو قادر عليها عالم بها مريد لها أم لا ؟

(١) في « ت » : « المخلوقين » .

(٢) هذا الوجه هو الثالث والثلاثون بعد المائة في الأصل : الصواعق (٤/١٢٢٠)

(٣) في « ت » : « بذلك » .

(٤) في « ت » : « بالجملة » .

فإن قال : نعم هو كذلك ، اضطر إلى تكثير صفاته وتعددتها ، وإن نفى ذلك كان جاحدا للصانع بالكلية ، فيستدل عليه بما يستدل على الزنادقة الدهرية<sup>(١)</sup> ، ويقال لهم ما قالت الرسل لأممهم : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ شَكُّهُ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وهل يستدل عليه بدليل هو أظهر للعقول من إقرارها به وبربوبيته ؟

وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل<sup>(٣)</sup> وإن<sup>(٤)</sup> قال : أنا أثبتته موجودا واجب الوجود لا صفة له ، قيل له : فكل موجود على قولك أكمل منه ، وضلَّال اليهود والنصارى وعباد الأصنام أعرف به منك وأقرب إلى الحق والصواب منك .

وأما فرارك من قيام الأمور المتجددة به ففرت من أمر لا يثبت كونه إلهاً ورباً وخالقاً إلا به ، ولا يتقدر كونه صانعا لهذا العالم مع نفيه أبداً ، وهو لازم لجميع طوائف أهل الأرض ، حتى الفلاسفة الذين هم أبعد الخلق من إثبات الصفات ، ولهذا قال بعض عقلاء الفلاسفة : إنه لا يتقرر كونه رباً للعالمين إلا بإثبات ذلك ، قال : والإجلال من هذا [ ٧٨ / ب ] الإجلال واجب ، والتنزيه من هذا التنزيه متعين .

قال بعض العلماء : وهذه المسألة يقوم عليها قريب من ألف دليل عقلي وسمعي ، والكتب الإلهية والنصوص النبوية ناطقة بذلك ، وإنكاره إنكار لما علم بالضرورة من دين الرسل أنهم جاءوا به .

(١) تقدم تعريف الدهرية ص ( ٤٣ ) .

(٢) سورة إبراهيم آية (١٠) .

(٣) البيت لأبي الطيب المتنبي وهو في ديوانه (١٤٢/٢) آخر أبيات أربعة ، وروايته فيه : وليس يصح في الأفهام شيء .. الخ .

(٤) في « ت » : « فإن » .

ونحن نقول : إن كل سورة من القرآن تتضمن إثبات هذه المسألة ، وفيها أنواع من الأدلة عليها ، فأدلتها تزيد على عشرة آلاف دليل .

فأول سورة (من القرآن) <sup>(١)</sup> تدل عليها من وجوه كثيرة وهي سورة أم الكتاب ، فإن قوله : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ يدل <sup>(٢)</sup> عليها ، فإنه سبحانه يحمده على أفعاله كما حمد نفسه عليها في كتابه ، وحمده عليها رسوله وملائكته والمؤمنون من عباده ، فمن لا فعل له البتة كيف يحمده على ذلك ؟ فالأفعال هي المقتضية للحمد ، ولهذا تجده مقرونا بها كقوله : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا ﴾ <sup>(٤)</sup> ، ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

الثاني : قوله : ﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ، وربوبيته للعالم تتضمن تصرفه فيه وتدبيره له ، ونفاذ أمره كل وقت فيه ، وكونه معه كل ساعة في شأن ، يخلق ويرزق ، ويميت ويحيي ، ويخفض ويرفع ، ويعطي ويمنع ، ويعز ويذل ، ويصرف الأمور بمشيئته وإرادته ، وإنكار ذلك إنكار لربوبيته وإلهيته وملكوته .

الثالث : ﴿ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ ، وهو الذي يرحم بقدرته ومشيئته من لم يكن له راحما قبل ذلك .

الرابع : قوله : ﴿ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ ، والملك هو المتصرف فيما هو

(١) في « ت » : « في القرآن » .

(٢) في « د » و « ن » : « تدل » .

(٣) سورة الأنعام آية (١) .

(٤) سورة الأعراف آية (٤٣) .

(٥) سورة الكهف آية (١) .

ملك عليه ومالك له ، ومن لا له تصرف ولا يقوم به فعل البتة لا يعقل له ثبوت ملك .

الخامس : قوله : ﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ ، فهذا سؤال لفعل يفعله لهم لم يكن موجودا قبل ذلك ، وهي الهداية التي هي فعله .  
السادس : قوله : ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ ، وفعله القائم به وهو الإنعام ، فلو لم يقم به فعل الإنعام لم يكن للنعمة وجود البتة .  
السابع : قوله : ﴿ غَيْرِ الْمَفْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ ، وهم الذين غضب الله عليهم بعدما أوجدهم وقام بهم سبب الغضب ، إذ الغضب على المعدوم محال .

وقد ثبت عن النبي ﷺ : أن العبد إذا قال : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ يقول الله تعالى : « حمدي عبدي » ، وإذا قال : ﴿ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ قال الله تعالى : « أثنى علي عبدي » ، فإذا قال : ﴿ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ قال الله تعالى : « مجدي عبدي » ، فإذا قال : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ قال الله تعالى : « هذه بيني وبين عبدي نصفين ، نصفها لي ونصفها لعبدي ولعبدي ما سأل » ، [ ٧٩/أ ] فإذا قال : ﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ إلى آخرها قال الله تعالى : « هذا لعبدي ولعبدي ما سأل »<sup>(١)</sup> .

فهذه أدلة من الفاتحة وحدها .

فتأمل أدلة الكتاب العزيز على هذا الأصل تجدها فوق عد العادين حتى إنك تجد في الآية الواحدة على اختصار لفظها عدة أدلة كقوله : ﴿ إِنَّمَا

(١) أخرجه مسلم ، وقد سبق ص ( ٣٢٥ ) .

أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴿١﴾ ، ففي هذه الآية عدة أدلة :

أحدها : قوله : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ ﴾ ، وهذا أمر التكوين الذي لا يتأخر عنه أمر المكون بل يتعقبه (٢) .

الثاني : ﴿ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا ﴾ ، و« إذا » ، تخلص الفعل للاستقبال (٣) .

الثالث : ﴿ أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ ، و« أن » تخلص المضارع للاستقبال (٤) .

الرابع : ﴿ أَنْ يَقُولَ ﴾ ، فعل مضارع إما للحال وإما للاستقبال .

الخامس : قوله ﴿ كُنْ ﴾ وهما حرفان يسبق أحدهما الآخر ، ويتعقبه الثاني .

السادس : قوله ﴿ فَيَكُونُ ﴾ ، والفاء للتعقيب يدل على أنه يكون

عقب قوله ﴿ كُنْ ﴾ سواء لا يتأخر عنه .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَلَّتِنَا وَلَكَلَّمُهُ رَبُّهُ ﴾ (٥) ، فهو سبحانه

إنما كلمه ذلك الوقت .

وقوله تعالى : ﴿ وَنَدَّيْتَهُ ﴾ (٦) ، ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ

(١) سورة يس آية (٨٢) .

(٢) في الأصل : الصواعق (٤/١٢٢٥) : « يعقبه » .

(٣) لأنها ظرف زمان للاستقبال .

(٤) وهي تدخل على الفعل الماضي والمستقبل .

وللمزيد والاطلاع على أحوال « إذا » و« أن » وإعمالهما ينظر :

كتاب الأزمية للهروي ورفض المباني للمالقي والجنى الداني للمراي ومغني اللبيب لابن

هشام ، جميعهم في موضع (إذا) و(أن) .

(٥) سورة الأعراف الآية : (١٤٣) .

(٦) سورة مريم الآية : (٥٢) والصفات آية : (١٠٤) .

فَيَقُولُ ﴿ (١) .

وقوله : ﴿ وَنَادَيْتُهُمَا رَهْمًا لَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكَ الشَّجَرَةِ ﴾ (٢) فالنداء إنما

حصل ذلك الوقت .

وقوله : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ ﴾ (٣) ، ﴿ وَجَاءَ رُبُّكَ ﴾ (٤)

﴿ ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ﴾ (٥) ، ﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَوْمًا ﴾ (٦)

﴿ فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾ (٧) ، ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ ﴾ (٨) ، ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ

يُخَفِّفَ عَنْكُمْ ﴾ (٩) ، ﴿ وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ ﴾ (١٠) ﴿ وَيُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ

عَلَى الَّذِينَ اسْتَضَعُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَيْمَةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ \* وَنَمَكِّنَ

لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَنُرِي فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُمْ مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ ﴾ (١١)

﴿ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ ﴾ (١٢) ، ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ

(١) سورة القصص الآية : (٦٢) .

(٢) سورة الأعراف الآية : (٢٢) .

(٣) سورة البقرة الآية : (٢١٠) .

(٤) سورة الفجر الآية : (٢٢) .

(٥) سورة الأعراف الآية : (٥٤) ، ويونس الآية : (٣) ، والرعد : الآية : (٢) ،

والفرقان الآية : (٥٩) ، والسجدة الآية : (٤) ، والحديد الآية : (٤) .

(٦) سورة الإسراء الآية : (١٦) .

(٧) سورة البروج الآية : (١٦) .

(٨) سورة البقرة الآية : (١٨٥) .

(٩) سورة النساء الآية : (٢٨) .

(١٠) سورة النساء الآية : (٢٧) .

(١١) سورة القصص الآيتان : (٥ - ٦) .

(١٢) سورة الأحزاب الآية : (٤) .

فِي زَوْجِهَا ﴿١﴾ ، ﴿كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ ﴿٢﴾ .

وهذا عند النفاة لا حقيقة له ، بل الشؤون للمفعولات ، وأما هو فله شأن واحد قديم ، فهذه الأدلة السمعية وأضعاف أضعافها مما يشهد بها صريح العقل ، فإنكار ذلك وإنكار تكثر الصفات وتعدد الأسماء هو أفسد العقل والنقل وفتح ﴿٣﴾ باب المعارضة .

الوجه السادس والأربعون ﴿٤﴾ : أن يقال لهؤلاء المعارضين للوحي بعقولهم : إن من أتمتكم من يقول : إنه ليس في العقل ما يوجب تنزيه الرب سبحانه عن النقائص ، ولم يقم على ذلك دليل عقلي أصلا ، كما صرح به الرازي ﴿٥﴾ وتلقاه عنه الجويني ﴿٦﴾ وأمثاله ، قالوا : وإنما نفينا عنه النقائص بالإجماع ﴿٧﴾ ، وقد قدح الرازي وغيره من النفاة في دلالة الإجماع وبينوا أنها ظنية لا قطعية [ ٧٩/ب ] فالقوم ليسوا قاطعين تنزيهه ﴿٨﴾ الله عن النقائص ، بل غاية ما عندهم في ذلك الظن .

(١) سورة المجادلة الآية : (١) . وقوله ﴿فِي زَوْجِهَا﴾ لا يوجد في « د » و « ن » .

(٢) سورة الرحمن الآية : (٢٩) .

(٣) في « ت » : « وأفتح » .

(٤) هذا الوجه هو الرابع والثلاثون بعد المائة في الأصل : الصواعق (٤/١٢٢٨) .

(٥) تقدمت ترجمته ص (١٤) . وينظر : فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية ص (٢٤٨) وما بعدها .

(٦) تقدمت ترجمته ص (١٥) .

(٧) انظر : لمع الأدلة ص : (٩٦) ، ودرء التعارض (٨/٩٥) وما بعدها ، ومنهج إمام الحرمين في دراسة العقيدة ص (٤٥٩) وما بعدها .

(٨) في الأصل : الصواعق (٤/١٢٢٨) : « بتنزيه » .

[ الوجه السادس والأربعون بيان تصريح بعض المعارضين ، أنه ليس في العقل ما يوجب تنزيه الرب سبحانه عن النقائص ]

فيا أولى الألباب كيف تقوم الأدلة القطعية على نفي صفات كمال الله ونعوت جلاله وعلوه على خلقه واستوائه على عرشه ، وتكلمه بالقرآن حقيقة ، وتكليمه لموسى ، حتى يدعى أن الأدلة السمعية على ذلك قد عارضها صريح العقل ، وأما تنزيهه عن العيوب والنقائص فلم يقم عليه دليل عقلي ولكن علمناه بالإجماع ، وقلتم إن دلالة ظنية ، وكيفيك ( من فساد )<sup>(١)</sup> عقل معارض الوحي أنه لم يقم عنده دليل عقلي على تنزيه ربه عن العيوب والنقائص .

الوجه السابع والأربعون<sup>(٢)</sup> : أن الله تعالى جعل بعض مخلوقاته عاليا على بعض ، ولم يلزم من ذلك مماثلة العالي للسافل ومشابته له ، فهذا الماء فوق الأرض والهواء فوق الماء والنار فوق الهواء والأفلاك فوق ذلك ، وليس عاليتها مماثلا لسافلها ، والتفاوت الذي بين الخالق والمخلوق أعظم من التفاوت الذي بين المخلوقات ، فكيف يلزم من علوه تشبيهه بخلقه ؟ فإن قلتم : وإن لم يلزم التشبيه لكن يلزم التجسيم ، قيل : انفصلوا أولا عن قول المعطلة للصفات لكم : لو كان له سمع أو بصر أو حياة أو علم أو قدرة أو كلام لزم التجسيم ، فإذا انفصلتم منهم [ وتخلصتم من أسرهم لكم عاد عليكم أهل السنة بالرفقة والرحمة وجبروكم وخلصوكم من هذا الوثاق الذي شدكم به الملاحدة المعطلة ]<sup>(٣)</sup> فإن أبيتم إلا الجواب قيل لكم : ما تعنون بالتجسيم ؟ أتعونون به العلو على العالم والاستواء على العرش وهذا

[ الوجه السابع والأربعون بيان أن التفاوت بين المخلوقات لا يستلزم مماثلتها ومشابتهها فمع الخالق تعالى أعظم من ذلك وأبعد ]

(١) في « ت » : « في فساد » .

(٢) هذا الوجه هو التاسع والخمسون بعد المائة في الأصل : الصواعق (٤/١٣١٤) .

(٣) ما بين المعقوفين أثبتته من الأصل : الصواعق (٤/١٣١٥) لكون المقام والسياق يقتضيانه .

حاصل قولكم ؟ وحينئذ فما زدتم على إبطال ذلك بمجرد الدعوى التي اتحد فيها اللازم والملزوم بتغيير العبارة ، وكأنكم قلتُم لو كان فوق العالم مستويا على عرشه لكان فوق العالم ولكنكم لبستم وأوهتمتم ، وإن عنيتُم بالجسم المركب من الجواهر الفردة<sup>(١)</sup> فجمهور العقلاء ينازعونكم في إثبات الجوهر الفرد فضلا عن تركيب<sup>(٢)</sup> الأجسام من ذلك ، فأنتم أبطلتم هذا التركيب الذي تدعيه الفلاسفة ، وهم أبطلوا التركيب الذي تدعونه من الجواهر الفردة ، وجمهور العقلاء أبطلوا هذا وهذا ، فإن كان هذا غير لازم في الأجسام المحسوسة المشاهدة بل هو باطل ، فكيف يدعى لزومه فيمن ليس كمثله شيء ؟ وإن عنيتُم بالتجسيم تميز شيء منه عن شيء ، قيل لكم<sup>(٣)</sup> : انفصلوا أولا عن قول نفاة الصفات : لو كان له سمع وبصر وحياة وقدرة لزم أن يتميز منه شيء عن شيء ، وذلك عين التجسيم ، فإذا انفصلتم منهم<sup>(٤)</sup> أجبناكم بما تحييونهم به ، فإن أبيتُم إلا الجواب منا قلنا<sup>(٥)</sup> : إنما قام الدليل على إثبات إله قديم غني بنفسه عن كل ما سواه ، وكل ما سواه فقير إليه ، وكل أحد محتاج إليه وليس محتاجا إلى أحد ،

(١) تقدم التعريف بالجواهر الفرد ص ( ٣١٩ ) .

(٢) في « ت » : « تركيب » . والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق للأصل : الصواعق (١٣١٥/٤) .

(٣) في « د » و « ن » : « لهم » . والمثبت من « ت » ، وهو الموافق للأصل : الصواعق (١٣١٥/٤) .

(٤) في « ت » : « عنها » . والمثبت من « د » و « ن » ، وهو الموافق للأصل : الصواعق (١٣١٦/٤) .

(٥) في « ت » : « قلنا لكم » ، والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق للأصل : الصواعق (١٣١٦/٤) .

وجود كل أحد [ ٨٠/أ ] يستفاد منه ، ووجوده ليس مستفادا من غيره ، ولم يقيم الدليل على استحالة تكثر أوصاف كماله وتعدد أسمائه الدالة على صفاته وأفعاله ، بل هو إله واحد ورب واحد وإن تكثرت أوصافه وتعددت أسماءه .

## فَصَّكَ

[ اتفاق  
الحكماء  
على أن الله  
تعالى  
وملائكته في  
السماء ]

أخيراً<sup>(١)</sup> الناس بمقالات الفلاسفة<sup>(٢)</sup> قد حكى اتفاق الحكماء على أن الله والملائكة في السماء كما اتفقت على ذلك الشرائع<sup>(٣)</sup> وقرر<sup>(٤)</sup> ذلك بطريق عقلي من جنس تقرير ابن كلاب<sup>(٥)</sup> ، والحارث

(١) هذا الفصل هو الوجه الستون بعد المائة في الأصل : الصواعق (٤/١٣١٦) وهو الطريق الثالث عشر في إثبات صفة العلو بالأدلة العقلية الصريحة .

(٢) يقصد أبا الوليد ابن رشد الحفيد الفيلسوف الشهير (٥٩٥) ، وقد تقدمت ترجمته ص (٤٤١) تعليق (٤) .

(٣) ينظر : مناهج الأدلة : ص (١٧٦) ، وقد تقدم هذا النص ص (١٤٦) .

(٤) في النسخ الخطية : « وورد » . والمثبت من الأصل : الصواعق (٤/١٣١٦) ولعله الصواب كما يأتي في السياق نفسه .

(٥) هو عبد الله بن سعيد ، ويقال : عبد الله بن محمد بن كلاب أبو محمد القطان ، رأس المتكلمين بالبصرة في زمانه ، وإليه تنسب الكلاية ، قال فيه شيخ الإسلام في شرح حديث النزول (ص ١٧٢) : « وابن كلاب أحدث ما أحدثه لما اضطره إلى ذلك من دخول أصل كلام الجهمية في قلبه ، وقد بين فساد قولهم بنفي علو الله ونفي صفاته ، وصنف كتبا كثيرة في أصل التوحيد والصفات ، وبين أدلة كثيرة عقلية على فساد قول الجهمية ، وبين فيها أن علو الله على خلقه ومبايئته لهم من المعلوم بالفطرة والأدلة العقلية القياسية كما دل على ذلك الكتاب والسنة » .

وقال فيه الذهبي : « وصنف في التوحيد وإثبات الصفات وأن علو الباري على خلقه =

المحاسبيني<sup>(١)</sup> ، وأبي العباس القلانسي<sup>(٢)</sup> ، وأبي الحسن الأشعري<sup>(٣)</sup> ، والقاضي أبي بكر بن الباقلاني<sup>(٤)</sup> ، وأبي الحسن ابن

- = معلوم بالفطرة والعقل على وفق النص . وقد كانت وفاته فيما يظهر بعد الأربعين ومائتين بقليل . السير : (١١/ ١٧٤ - ١٧٦) والروافي بالوفيات (١٧/ ١٩٧ - ١٩٨ ، ٤٢٩) وطبقات الشافعية لابن السبكي : (٢/ ٢٩٩ - ٣٠٠) ، ولسان الميزان (٣/ ٢٩٠ - ٢٩١) .
- (١) هو الحارث بن إسماعيل بن أسد أبو عبد الله المحاسبي البصري ، الشافعي ، المشهور بالزهد والتصوف والمواظ ، أحد المتكلمين ، ولد في البصرة حوالي سنة (١٦٥) ومات في بغداد سنة (٢٤٣) ، قال فيه الذهبي : « صدوق في نفسه ، وقد نعموا عليه بعض تصوفه وتصانيفه » حلية الأولياء (١٠/ ٧٣ - ١١٠) والسير : (١٢/ ١١٠ - ١١٢) وميزان الاعتدال (١/ ٤٣٠ - ٤٣١) وطبقات الشافعية لابن السبكي : (٢/ ٢٧٥ - ٢٨٤) وكلامه في إثبات العلو والاستواء ذكر في مصنفه (فهم القرآن) (ص ٣٤٦ - ٣٥٢) . وينظر مجموع الفتاوى (٥/ ٥٥٧) واجتماع الجيوش الإسلامية ص (٢٧٢) وما بعدها .
- (٢) لم أستطع تعيينه ، لكون هذه الكنية والنسبة يحملها غير واحد ، كأحمد بن عبد الرحمن ابن خالد ، وأحمد بن إبراهيم ، وكلاهما أبو العباس القلانسي ، فانظر : تبصرة الأدلة للنسفي : (١/ ١٤٦ ، ٢٤١ ، ٢٨١ ، ٤٣٨) و(٢/ ٧٩٨) وفي مواضع أخرى من هذا الكتاب ، وتبين كذب المفتري ص (٣٩٨) مع التعليق رقم (١) ودرء التعارض : (١/ ٢٤٥ - ٢٤٦) مع التعليق رقم (١) .
- (٣) تقدمت ترجمته ص ( ٦٨ ) وانظر ص(١٤٥) تعليق(٢) وص(٤٧٩) تعليق(٤) .
- (٤) هو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم أبو بكر القاضي المعروف بالباقلاني ، البصري ، المالكي ، الأشعري ، علم متكلم شهير ، ولد في البصرة وأقام ببغداد حتى وفاته بها سنة (٤٠٣) .
- تاريخ بغداد (٥/ ٣٧٩ - ٣٨٣) وترتيب المدارك (٤/ ٤٤ - ٧٠) وتبين كذب المفتري ص (٢١٧ - ٢٢٦) والديباج المذهب ص (٣٦٣) .
- وقد أثبت الباقلاني في كتابه التمهيد ط مكارثي ص (٢٦٠ - ٢٦٢) صفة العلو والاستواء لله تعالى وساق نصوصا في ذلك ، كما أبطل تأويل الاستواء بالاستيلاء ، وكذا القول بأنه سبحانه في كل مكان ، وقد نقل قوله هذا ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل : =

الزاغوني<sup>(١)</sup> وغيرهم ممن يقول إن الله فوق العرش وليس بجسم ، قال هؤلاء : وإثبات صفة العلو والفوقية له سبحانه لا يوجب الجسمية ، بل ولا إثبات المكان .

وبنى الفلاسفة ذلك على ما ذكره ابن رشد<sup>(٢)</sup> أن المكان هو السطح الباطن من الجسم الحاوي الملاقي للسطح الظاهر من الجسم المحوي ، فكان الإنسان عندهم هو باطن الهواء المحيط به ، وكل سطح باطن فهو مكان للسطح الظاهر مما<sup>(٣)</sup> يلاقيه ، ومعلوم أنه ليس وراء الأجسام سطح جسم باطن يحوي شيئا ، فلا مكان هناك إذ لو كان هناك مكان حاو لسطح الجسم لكان الحاوي جسما ، ولهذا قال : فإذا قام البرهان على وجود موجود في هذه الجهة فواجب أن يكون غير جسم ، فالذي يمتنع وجوده هناك هو وجود جسم لا وجود ما ليس بجسم ، وقرر إمكان ذلك كما قرر إثباته بما ذكر من أنه لا بد من نسبة بينه وبين العالم المحسوس ، فيجب أن يكون في جهة العلو ، والذي يمكن منازعوه من الفلاسفة والجهمية والمعتزلة أن

= (٢٠٦/٦ - ٢٠٧) وابن القيم في الصواعق : (الأصل) (٤/١٢٥٢ - ١٢٥٤) وفي اجتماع الجيوش الإسلامية ص (٢٩٩) وما بعدها .

(١) هو علي بن عبيد الله بن نصر بن السري أبو الحسن الزاغوني ، نسبة إلى قرية زاغون من أعمال بغداد ، الفقيه العلامة الواعظ من أعيان الحنابلة ، مولده سنة (٤٥٥) ووفاته سنة (٥٢٧) .

السير : (١٩/٦٠٥ - ٦٠٧) والذيل على طبقات الحنابلة : (١/١٨٠ - ١٨٤) والمقصد الأرشد : (٢/٢٣٢ - ٢٣٣) والمنهج الأحمد : (٢/٢٧٧ - ٢٧٩) .

وينظر : درء التعارض : (١/٢٤٥ - ٢٤٦ ، ٢٧٠ ، (٢/١٢) ، (٣/٣٨٠ - ٣٨١) .

(٢) انظر : مناهج الأدلة ص (١٧٧) .

(٣) في الأصل : الصواعق (٤/١٣١٧) : « فيما » .

يقولوا : لا يمكن أن يوجد هناك شيء لا جسم ولا غير جسم ، ( أما غير الجسم فلما ذكر ، وأما الجسم )<sup>(١)</sup> فلأن كونه مشارا إليه بأنه هناك يستلزم أن يكون جسما ، وحيثذ فيقول هؤلاء المثبتون لمن نازعهم<sup>(٢)</sup> في ذلك وجود موجود قائم بنفسه ليس وراء أجسام العالم ولا داخلا في العالم ، إما أن يكون ممكنا أو لا يكون ، فإن لم يكن ممكنا بطل قولكم ، وإن كان ممكنا فوجود موجود وراء أجسام العالم وليس بجسم أولى بالجواز .

(ثم إذا عرضنا)<sup>(٣)</sup> على العقل وجود موجود قائم بنفسه لا في العالم ولا خارجا عنه ولا يشار إليه وعرضنا عليه وجود موجود يشار إليه فوق العالم ليس بجسم كان إنكار العقل للأول أعظم وامتناعه فيه أظهر من إنكاره للثاني وامتناعه فيه ، فإن كان حكم العقل في الأول مقبولا وجب قبول الثاني ، وإن كان الثاني مردودا وجب رد الأول ، ولا يمكن العقل الصريح أن يقبل الأول ويرد الثاني أبدا .

## فَصَلِّ

ثم<sup>(٤)</sup> إنه سبحانه لو لم يقبل<sup>(٥)</sup> الإشارة الحسية إليه كما أشار إليه النبي

- (١) في الأصل : الصواعق : (٤/١٣١٧) : « أما الجسم فلما ذكر ، وأما غير الجسم » .
- (٢) في « ت » : « ينازعهم » . والمثبت من « د » و « ن » ، وهو موافق لما في الأصل : الصواعق (٤/١٣١٨) .
- (٣) في الأصل : الصواعق (٤/١٣١٨) : « وهو إذا عرضنا » .
- (٤) هذا الفصل هو الوجه الثاني والستون بعد المائة في الأصل : الصواعق (٤/١٣١٨) . وهو الطريق الخامس عشر في إثبات صفة العلو لله تعالى بالأدلة العقلية الصريحة .
- (٥) في « ت » : « تقبل » .

عَلَيْهِ السَّلَامُ [ ٨٠/ب ] حَسْبًا بِإِصْبَعِهِ بِمَشْهَدِ الْجَمْعِ الْأَعْظَمِ <sup>(١)</sup> ، وَقَبْلَ مَنْ شَهِدَ لَهَا بِالْإِيمَانِ الْإِشَارَةَ الْحَسِيَّةَ إِلَيْهِ <sup>(٢)</sup> ، فَمَا أَنْ يُقَالَ : إِنَّهُ يَقْبَلُ الْإِشَارَةَ الْمَعْنَوِيَّةَ فَقَطْ أَوْ لَا يَقْبَلُهَا أَيْضًا كَمَا لَا يَقْبَلُ الْحَسِيَّةَ ، فَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ لَا هَذِهِ وَلَا هَذِهِ فَهُوَ عَدَمٌ مَحْضٌ ، بَلِ الْعَدَمُ الْمَقِيدُ الْمُضَافُ يَقْبَلُ الْإِشَارَةَ الْمَعْنَوِيَّةَ دُونَ الْحَسِيَّةِ ، وَإِنْ <sup>(٣)</sup> قَبْلَ الْإِشَارَةِ الْمَعْنَوِيَّةِ [ دُونَ الْحَسِيَّةِ ] <sup>(٤)</sup> لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي لَا ذَاتًا خَارِجِيَّةً ، وَهَذَا عَمَّا لَا حِيلَةَ فِي دَفْعِهِ ، فَمَنْ أَنْكَرَ جَوَازَ الْإِشَارَةَ الْحَسِيَّةَ إِلَيْهِ فَلَا يَبْدُ لَهُ مِنْ أَحَدٍ أَمْرَيْنِ : إِمَّا أَنْ يَجْعَلَهُ مَعْدُومًا أَوْ مَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي لَا ذَاتًا قَائِمَةً بِنَفْسِهَا .

الثَّامِنُ وَالْأَرْبَعُونَ <sup>(٥)</sup> : إِنْ مِنْ أَعْجَبِ الْعَجَبِ أَنْ هُوَ لِأَنَّ الَّذِينَ فَرَّوْا مِنْ الْقَوْلِ بَعَلُّوْا اللَّهَ وَاسْتَوَاتَهُ عَلَى عَرْشِهِ خَشِيَّةَ التَّشْبِيهِ وَالتَّجْسِيمِ ، قَدْ اعْتَرَفُوا بِأَنَّهُمْ لَا يُمْكِنُ لَهُمْ إِثْبَاتُ الصَّانِعِ إِلَّا بِنَوْعٍ مِنَ التَّشْبِيهِ وَالتَّمْثِيلِ كَمَا قَالَ الْأَمْدِيُّ <sup>(٦)</sup>

(١) يُشِيرُ إِلَى حَدِيثِ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي حُجَّةِ الْوُدَاعِ وَفِيهِ : « فَقَالَ بِإِصْبَعِهِ السَّبَابَةَ يَرْفَعُهَا إِلَى السَّمَاءِ وَيُنَكِّتُهَا إِلَى النَّاسِ : اللَّهُمَّ اشْهَدْ اللَّهُمَّ اشْهَدْ » الْحَدِيثُ ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَقَدْ تَقَدَّمَ ص ( ١٠٥ ) .

(٢) يُشِيرُ إِلَى حَدِيثِ مَعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ السَّلْمِيِّ ، الشَّهِيرِ بِحَدِيثِ الْجَارِيَةِ ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَقَدْ تَقَدَّمَ ص ( ١٠٥ ) .

(٣) فِي هَامِشِ « ت » : « وَإِذَا » . بَدَلَ قَوْلِهِ : « وَإِنْ » السَّاقِطَةُ مِنَ الْمُتَن .

(٤) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ « ت » .

(٥) هَذَا الْوَجْهُ هُوَ الثَّلَاثُ وَالسِّتُونَ بَعْدَ الْمِائَةِ فِي الْأَصْلِ : الصَّوَاعِقُ ( ٤/١٣١٩ ) ، وَهُوَ فَصْلٌ تَحْتَهُ الطَّرِيقُ السَّادِسُ عَشَرَ الْمَعْقُودُ لِتَقْرِيرِ مَسْأَلَةِ الْعُلُوِّ بِالْأَدَلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ الصَّرِيحَةِ .

(٦) هُوَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمِ أَبِي الْحَسَنِ ، سَيْفِ الدِّينِ الْأَمْدِيِّ ، نَسَبُهُ لِمَدِينَةِ أَمْدٍ مَسْقُطُ رَأْسِهِ ، وَهِيَ فِي أَعَالِي مَنْطِقَةِ الْجَزِيرَةِ شِمَالِ الْعِرَاقِ عَلَى نَهْرِ دَجْلَةَ ، الْأَصُولِيُّ الْمُتَكَلِّمُ ، الْخَنْبَلِيُّ ، ثُمَّ الشَّاقِعِيُّ ، الْأَشْعَرِيُّ ، وَوُلِدَ بَعْدَ الْخَمْسِينَ وَخَمْسَمِائَةَ ، =

في مسألة حدوث الأجسام لما ذكر شبه القائلين بالقدم ، قال (١) :  
 « الوجه (٢) العاشر : لو كان العالم محدثا فمحدثه إما أن يكون مساويا له من كل  
 وجه ، أو مخالفا له من كل وجه ، أو مماثلا له من وجه ( ومخالفا له من وجه ) (٣) .  
 فإن كان الأول فهو حادث ، والكلام فيه كالكلام في الأول ( ويلزم  
 التسلسل الممتنع ) (٤) .

وإن كان الثاني فالمحدث [ له ] (٥) ليس بموجود ، وإلا لما كان مخالفا  
 له من كل وجه وهو خلاف العرض (٦) وإذا لم يكن موجودا امتنع أن  
 يكون ( موجبا للموجود ) (٧) .

وإن كان الثالث فمن جهة ما هو مماثل للحادث يجب أن يكون حادثا ،  
 والكلام فيه (٨) كالأول ، وهو ( التسلسل المحال ) (٩) .

= ومات بدمشق سنة (٦٣١) .

وفيات الأعيان : (٢٩٣/٣ - ٢٩٤) والسير (٣٦٤/٢٢ - ٣٦٦) وطبقات الشافعية لابن

السبكي : (٣٠٦/٨ - ٣٠٧) ولابن كثير (٨٣٣/٢ - ٨٣٥) .

(١) في كتابه « أبكار الأفكار في أصول الدين » .

(٢) لفظ : « الوجه » لا يوجد في الأبكار : (٢/٩٥ ل/ب) .

(٣) في الأبكار : (٢/٩٦ أ) : « دون وجه » .

(٤) في الأبكار : (٢/٩٦ أ) : « وهو تسلسل ممتنع » .

(٥) ما بين المعقوفتين لا يوجد في الأبكار : (٢/٩٦ أ) .

(٦) في النسخ الخطية : « الفرض » ، والمثبت من الأبكار (٢/٩٦ أ) .

(٧) في « د » و « ن » : « مفيدا للوجود » . وفي « ت » : « مقيدا للوجود » . والمثبت من

أبكار الأفكار وزاد : « كما سبق » .

(٨) زاد في الأبكار : « أيضا » .

(٩) في الأبكار : « تسلسل محال » .

وهذه المحالات إنما نشأت<sup>(١)</sup> من القول (بكونه محدثا للعالم) (٢) « (٣) .

قال : « ( والجواب عن هذه الشبهة أن المختار )<sup>(٤)</sup> من أقسامها إنما هو القسم الثالث<sup>(٥)</sup> .

ولا يلزم من كون القديم [ مماثلا للحوادث من وجه<sup>(٦)</sup> أن يكون ]<sup>(٧)</sup> مماثلا للحوادث من جهة كونه حادثا .

بل لا مانع من الاختلاف بينهما في صفة القدم<sup>(٨)</sup> والحدوث ، وإنما تماثلا بأمر آخر ، وهذا (كالسواد والبياض يختلفان)<sup>(٩)</sup> من وجه دون وجه لاستحالة اختلافهما من كل وجه ، وإلا لما اشتركا في العرضية والكونية والحدوث واستحالة تماثلهما من كل وجه ، وإلا كان السواد بياضا .

ومع ذلك فما<sup>(١٠)</sup> لزم من مماثلة السواد للبياض من وجه أن يكون مماثلا له في صفة البياضية<sup>(١١)</sup> .

(١) في الأبيكار : « لزمتم » .

(٢) في الأبيكار : « بحدوث العالم ولا حدوث » .

(٣) أبكار الأفكار (٢/ل ١/٩٥ ، ٩٦/ب) .

(٤) في الأبيكار : « وأما الشبهة العاشرة فالمختار » .

(٥) في الأبيكار : « الأخير » .

(٦) في الصواعق الأصل : (٤/١٣٢٠) : « من وجهة » .

(٧) ما بين المعقوفتين لا يوجد في الأبيكار .

(٨) في « ت » وكذا في الأبيكار : « القدم » .

(٩) في الأبيكار : « كما أن السواد والبياض يختلفان » .

(١٠) في الأبيكار : « ما » .

(١١) أبكار الأفكار : (٢/ل ١٠٠/ب) .

فيقال : يا لله العجب ، هلا طردتم هذا الجواب في إثبات علو الله على خلقه واستوائه على عرشه وإثبات صفات كماله كلها ، وأجبتكم بهذا الجواب من قال لكم من المعطلة والنفاة : لو كان له صفات لزم مماثلته للمخلوقات ؟ وهلا تقنعون من أهل السنة المثبتين لصفات كماله هذا الجواب الذي أجبتكم به من أنكروا حدوث العالم ؟ بل إذا أجابوكم به قلبتم لهم ظهر المجن<sup>(١)</sup> وصرحتهم بتكفيرهم وتبديعهم ، وإذا أجبتكم أنتم بعينه كنتم موحدين .

## فَصَلِّ

يقال<sup>(٢)</sup> : هل للرب ماهية<sup>(٣)</sup> [ ٨١/أ ] متميزة عن سائر الماهيات يختص بها لذاته أم تقولون<sup>(٤)</sup> لا ماهية له ؟ فإن قلت بالثاني كان هذا إنكارا له

(١) هذا مثل عربي سائر ، يقال : « قلب له ظهر المجن » ، أي تغير وانقلب عما كان عليه من وده وساء رأيه فيه وحال عن العهد .

ينظر : جهرة الأمثال : (١٢٥/٢) ومجمع الأمثال (١٠١/٢) والمستقصى في أمثال العرب (١٩٨/٢) .

(٢) هذا الفصل هو الوجه الرابع والستون بعد المائة في الأصل : الصواعق (١٣٢١/٤) وهو الطريق السابع عشر في تقرير الأدلة العقلية الصريحة لعلو الله تعالى على خلقه .

(٣) الماهية : مشتقة من « ماهو » وهي ما به يجاب عن السؤال بـ ( ماهو ) . والماهية والحقيقة والذات قد تطلق على سبيل الترادف ، والحقيقة والذات تطلقان غالبا على الماهية مع اعتبار الوجود الخارجي .

وللاستزادة يراجع : الرد على المنطقيين : (٨٤/١) وتعريفات الجرجاني ص (١٩٥ - ١٩٦) وكشاف اصطلاحات الفنون : (٦٨٥/١ - ٦٨٧) ، (١٤٢٣/٢ - ١٤٢٦) والكليات لأبي البقاء (٩٢/٤ ، ٢٨٧) .

(٤) في « ن » : « يقولون » .

وجحودا وجعله وجودا مطلقا لا ماهية له .  
 وإن قلتُم : بل له ذات مخصوصة وماهية متميزة عن سائر الذوات  
 والماهيات .

قيل لكم : فماهيته وذاته غير متناهية ، بل ذاهبة في الإبعاد إلى غير نهاية  
 أم متناهية ؟ فإن قلتُم بالأول لزم منه محالات غير واحدة .  
 وإن قلتُم بالثاني بطل قولكم ولزم إثبات المبينة والجهة ، وهذا لا محيد عنه  
 وإن قلتُم : لا نقول له ماهية ولا ليست له ماهية .  
 قيل : لا يليق بالعقول المخالفة لما جاءت به الرسل إلا هذا المحال  
 والباطل .

وإن قلتُم : بل له ذات مخصوصة وماهية متميزة عن سائر الماهيات ولا  
 نقول إنها متناهية ولا غير متناهية لأنها لا تقبل واحدا من الأمرين .  
 قيل<sup>(١)</sup> : التناهي وعدم التناهي يتقابلان تقابل السلب والإيجاب فلا  
 واسطة بينهما ، كما لا واسطة بين الوجود والعدم ، والقدم والحدوث ،  
 والسبق والمقارنة ، والقيام بالنفس والقيام بالغير ، وتقدير قسم آخر لا يقبل  
 واحدا من الأمرين تقدير ذهني يفرضه الذهن كما يفرض سائر المحالات  
 ولا يدل ذلك على وجوده في الخارج ولا إمكانه .

ألا ترى أن قائلا لو قال : التقسيم يقتضي أن المعلوم إما قديم وإما  
 حادث ، وإما قديم حادث ، وإما لا قديم ولا حادث ، كان  
 التقسيم ذهنيا لا خارجيا ، وإن سلب النقيضين في ذلك كله في  
 الإحالة كإثبات النقيضين .

(١) في الأصل : الصواعق (٤/١٣٢٢) : « قلنا » .

## فَصَلِّ

يقال (١) : ذاته سبحانه إما (أن تكون) (٢) قابلة العلو على العالم أو (لا تكون) (٣) قابلة ، فإن كانت قابلة وجب وجود المقبول لأنه صفة كمال ، وإلا لم يقبله (٤) لأن قبولها لذلك هو من لوازمها ، كقبول الذات للعلم والحياة والقدرة والسمع والبصر ، فوجود هذا لازم للذات ضرورة ، ولأنها إذا قبلته فلو لم تتصف به لاتصفت بضده ، وهو نقص يتعالى ويتقدس عنه ، وإن لم تكن (٥) قابلة للعلو لزم أن يكون قابل العلو أكمل منها ، لأن ما يقبل أن يكون عاليا وإن لم يكن عاليا أكمل ممن لا يقبل العلو ، وما قبله وكان عاليا أكمل ممن قبله ولم يكن عاليا ، فالمراتب ثلاثة : أدناها ما لا يقبل العلو ، وأعلاها ما قبله واتصف به ، والذي يوضح ذلك : أن ما لا يقبل أن يكون فوق غيره ولا عاليا عليه إما أن يكون عرضا (٦) من الأعراض لا يقوم بنفسه ولا يقبل أن يكون عاليا على غيره ، وإما أن يكون أمرا عدميا لا يقبل ذلك ، وإما إثبات ذات قائمة (٧) بنفسها متصفة بالسمع والبصر

(١) هذا الفصل هو الوجه الخامس والستون بعد المائة في الأصل : الصواعق (١٣٢٣/٤) ، وهو الطريق الثامن عشر الدال على إثبات علو الله تعالى على خلقه بالأدلة العقلية الصريحة .

(٢) في « ن » : « أن يكون » .

(٣) في « ن » : « لا يكون » .

(٤) في « ت » : « تقبله » .

(٥) في « ن » : « يكن » .

(٦) تقدم تعريف العرض ص ( ٤٧ ) .

(٧) في « د » و « ن » : « متصفة » ، والمثبت من « ت » ، وهو الموافق للأصل : =

والقدرة والحياة والإرادة والعلم والفعل ، ومع ذلك لا تقبل (أن تكون) (١) عالية على غيرها ، فهذا بإمكان تصوره قبل التصديق بوجوده ، وليس مع من ادعى إمكانه إلا الكليات (٢) والمجردات (٣) ، وكلاهما وجوده ذهني لا وجود له في الخارج ، وإلا فما له وجود خارجي ، وهو قائم بنفسه له ذات يختص بها [ ٨١ / ب ] عن سائر الذوات ، موصوف بصفات الحي الفعال لا يمكن إلحاقه بالكليات والمجردات التي هي خيالات ذهنية لا أمور خارجية ، وقد اعترف المتكلمون بأن وجود الكليات والمجردات إنما هو في الأذهان لا في الأعيان (٤) .

## فَصَلِّ

الجهمية (٥) المعطلة معترفون بوصفه تعالى بعلو القهر وعلو القدر (٦) وأن ذلك كمال لا نقص وأنه من لوازم ذاته ، فيقال : ما أثبت

[ اعتراف  
النفاة بعلو  
القهر  
والقدر ،  
وهذا يستلزم  
علو الذات ]

= الصواعق (٤/ ١٣٢٣) ، ولعله الصواب كما يظهر في السياق .

(١) في « ن » : « أن يكون » .

(٢) قال الغزالي في معيار العلم : ص (٦٤) : « اعلم أن الموجودات تنقسم إلى موجودات شخصية معينة ، وتسمى أعيانا وأشخاصا وجزئيات ، وإلى أمور غير متعينة وتسمى الكليات والأمور العامة »

(٣) في « د » و « ن » : « المجردات » بحذف واو العطف والصواب إثباتها كما في « ت » .  
والمجرد هو ما عزل عزلا ذهنيا ، ويقابله المعين أو المحسوس . . .

المعجم الفلسفي : ص (١٧١) وانظر : التعريفات للجرجاني ص (٢٠٢) .

(٤) يراجع كشف اصطلاحات الفنون (٢/ ١٧٦٧) وما بعدها .

(٥) هذا الفصل هو الوجه السادس والستون بعد المائة في الأصل : الصواعق (٤/ ١٣٢٤) وهو الطريق التاسع عشر من الأدلة العقلية الصريحة على علوه تعالى على خلقه .

(٦) ينظر : مشكل الحديث وبيانه ص (٦٤ ، ٦٥ ، ١٩٥) وأساس التقديس =

به هذين النوعين من العلو والفوقية هو بعينه حجة خصومكم عليكم في إثبات علو الذات له سبحانه ، وما نفيتم به علو الذات يلزمكم أن تنفوا به ذينك الوجهين من العلو فأحد الأمرين لازم لكم ولا بد ، إما أن تثبتوا له سبحانه العلو المطلق من كل جهة <sup>(١)</sup> ذاتا وقهرا وقدرا ، وإما أن تنفوا ذلك كله ، فإنكم إنما نفيتم علو ذاته سبحانه بناء على لزوم التجسيم ، وهو لازم فيما أثبتموه من وجهي العلو ، فإن الذات القاهرة لغيرها التي هي أعلى قدرا من غيرها إن لم يعقل كونها غير جسم لزمكم التجسيم ، وإن عقل كونها غير جسم فكيف لا يعقل أن تكون الذات العالية على سائر الذوات غير جسم ؟ وكيف لزم التجسيم من هذا العلو ولم يلزم من ذلك العلو ؟ فإن قلت : لأن هذا العلو يستلزم تميز شيء عن شيء منه ، قيل لكم : في الذهن أو في الخارج ؟ فإن قلت : في الخارج ، كذبتم وافترتتم وأضحكتكم عليكم العقلاء ، وإن قلت : في الذهن ، فهو اللازم لكل من أثبت للعالم ربا خالقا ، ولا خلاص من ذلك إلا بإنكار وجوده رأسا ، يوضحه : أن الفلاسفة <sup>(٢)</sup> لما أوردوا عليكم هذه الحجة بعينها في نفي الصفات أجبتم عنها بأن قلت - واللفظ للرازي في نهايته <sup>(٣)</sup> - فقال : « قوله : يلزم من

= ص (٢٠٤ - ٢٠٥) وإيضاح الدليل ص (١٠٨ - ١١١) والسيف الصقيل ص (١٠٠ - ١٠١) وشرح الفقه الأكبر ص (١٧١) وإشارات المرام ص (٩٨) .

(١) في « ت » : « وجه » . والمثبت من « د » و « ن » ، وهو الموافق للأصل : الصواعق : (١٣٢٤/٤) .

(٢) هذا بداية الوجه السابع والستين بعد المائة في الأصل : الصواعق (١٣٢٥/٤) ، وتحتة الطريق العشرون في تقرير مسألة علو الله تعالى على خلقه بالأدلة العقلية الصريحة .

(٣) (١/ق ١٢١ / ب) .

إثبات الصفات وقوع الكثرة في الحقيقة الإلهية ، فتكون<sup>(١)</sup> تلك الحقيقة ممكنة ، قلنا : إن عنيتم به احتياج تلك الحقيقة إلى سبب خارجي (فلا يلزم احتياج)<sup>(٢)</sup> تلك الصفات إلى الذات الواجبة لذاتها ، وإن عنيتم به توقف الصفات في ثبوتها على تلك الذات المخصوصة فذلك مما يلزمه<sup>(٣)</sup> فأين المحال ؟ .

قال : « وأيضاً : فعندكم الإضافات صفات وجودية في الخارج فيلزمكم ما ألزمتونا<sup>(٤)</sup> في الصفات في الصور<sup>(٥)</sup> المرتسمة في ذاته من المعقولات » .  
قال<sup>(٦)</sup> : « وما<sup>(٧)</sup> يحقق فساد قول الفلاسفة أنهم<sup>(٨)</sup> قالوا<sup>(٩)</sup> : إن الله عالم بالكليات .

[ وقالوا : إن العلم بالشيء عبارة عن حصول صورة مساوية للمعلوم ]<sup>(١٠)</sup> .

(١) في « د » و « ن » : « فيكون » .

(٢) في النهاية : « فلا يلزم لاحتمال استناد » .

(٣) في النهاية : « نلتزمه » .

(٤) زاد في هامش النهاية : « ويلزمكم أيضاً » .

(٥) في النهاية : « في الصورة » .

(٦) يعني الرازي ، وقوله الآتي هو مذكور قبل الكلام الذي نقله ابن القيم ، كما في النهاية (١/١٢١ ب) .

(٧) في النهاية : « ثم الذي » .

(٨) في النهاية : « أن الشيء الواحد لا يكون مؤثراً وقابلاً أنهم » .

(٩) في النهاية : « اتفقوا على أن » .

(١٠) ما بين المعقوفتين لا يوجد في النهاية .

وقالوا <sup>(١)</sup> إن صورة المعلومات موجودة (في ذات الله تعالى) <sup>(٢)</sup> .  
 حتى [ أن ] <sup>(٣)</sup> ابن سينا <sup>(٤)</sup> قال : إن تلك الصفة <sup>(٥)</sup> إذا كانت غير داخلية  
 في الذات كانت <sup>(٦)</sup> من لوازم الذات <sup>(٧)</sup> ( ومن كان هذا ) <sup>(٨)</sup> مذهبا له كيف  
 يمكنه ( أن ينكر ) <sup>(٩)</sup> الصفات ؟  
 قال : ( وفي الجملة فلا فرق ) <sup>(١٠)</sup> بين الصفاتية <sup>(١١)</sup> وبين الفلاسفة .

- 
- (١) في النهاية : « واففقوا على أن » .  
 (٢) في النهاية : « في ذات الباري » .  
 (٣) ما بين المعقوفتين أثبتته من النهاية .  
 (٤) تقدمت ترجمته ص ( ٢٤١ ) .  
 (٥) في النهاية : « الصورة » .  
 (٦) في النهاية : « بل كانت » .  
 (٧) زاد في النهاية : « لم يلزم منها محال ، وإذا كان كذلك كانت ذاته مؤثرة في تلك الصورة وقابلة لها » .  
 (٨) في النهاية : « وإذا كان ذلك مذهبا له » .  
 (٩) في النهاية : « إنكار » .  
 (١٠) في النهاية : « وبالجملة لا فرق » .  
 (١١) الصفاتية : نسبة لمن يثبت صفات الخالق تعالى على ما يليق به من الكمال والجلال ، وهو مما أطلق على أهل السنة والجماعة من سلف هذه الأمة مقابل المعتزلة وغيرهم ممن ينفي الصفات ويعطلها ، وقد تطلق هذه التسمية أيضا على من يؤمن ببعض الصفات ويحدد بعضها كما سيأتي عند المؤلف قريبا ص (٥٣٦) .  
 وينظر : الفرق بين الفرق ص ( ٣١٣ ) والملل والنحل ( ١٠٤ / ١ ) ومجموع الفتاوى ( ٤٠ / ٦ ، ٥٢٠ ) وشرح الأصبهانية ص ( ١٨ ، ٢٠ ) ومعجم الفرق والمذاهب الإسلامية ( ص ٢٤٨ - ٢٤٩ ) .

إلا أن الصفاتية يقولون إن<sup>(١)</sup> الصفات قائمة بالذات<sup>(٢)</sup> .  
 والفلاسفة يقولون : هذه الصور<sup>(٣)</sup> العقلية عوارض متقومة<sup>(٤)</sup> بالذات .  
 والذي يسميه الصفاتية<sup>(٥)</sup> صفة يسميه الفيلسوف عارضا .  
 والذي يسميه الصفاتي قياما يسميه الفيلسوف قواما (ومقوما)<sup>(٦)</sup> (ولا فرق  
 إلا في العبارات)<sup>(٧)</sup> ، وإلا (فلا فرق)<sup>(٨)</sup> في المعنى « هذا لفظه<sup>(٩)</sup> .  
 فيقول له مثبتو العلو : هلا قنعت منا لهذا الجواب بعينه حتى قلت يلزم  
 من علوه أن يتميز منه شيء عن شيء ، ويلزم وقوع الكثرة في الحقيقة  
 الإلهية ، وتكون<sup>(١٠)</sup> قد وافقت السمع ونصوص الأنبياء وكتب الله كلها  
 وأدلة العقول والفطر الصحيحة وإجماع أهل السنة قاطبة<sup>(١١)</sup> .

(١) « إن » : لاتوجد في النهاية .

(٢) إلى هنا انتهت اللوحة رقم ( ٨١ ) من نسخة « د » التي هي أهم النسخ وأجودها  
 وأقدمها ، وبعدها مباشرة اللوحة ( ٨٣ ) وقد سقطت بينهما اللوحة ( ٨٢ ) . إلا أنها  
 مذكورة برمتها في نسخة « ن » ( ق ٦١ - ٦٢ - أ ) ونسخة « ت » ( ص ١٨٩ - ١٩١ ) .

(٣) في النهاية : « الصورة » ، وفي « ت » : « الصفات الصور » .

(٤) في « ت » : « متقدمة » .

(٥) في النهاية : « صفاتي » .

(٦) في النهاية : « أو تقويما » .

(٧) في النهاية : « فلا فرق في العبارة » .

(٨) في النهاية : « فلا نزاع » .

(٩) نهاية العقول خ ( ١ / ق ١٢١ / ب ) .

(١٠) في « ن » : « ويكون » .

(١١) ينظر شرح الأصبهانية ص ( ٧٠ ) .

## فَصَّكُ

هذه<sup>(١)</sup> الحجة العقلية القطعية وهي الاحتجاج بكون الرب قائما بنفسه على كونه مباينا للعالم ، وذلك ملزوم لكونه فوقه عاليا عليه بالذات ، لما كانت حجة صحيحة لا يمكن مدافعتها ، وكانت ممن ناظر بها الكرامية<sup>(٢)</sup> لأبي إسحاق الإسفرائيني<sup>(٣)</sup> فرّ أبو إسحاق إلى كون الرب قائما بنفسه بالمعنى المعقول ، وقال : « لا نسلم أنه قائم بنفسه إلا بمعنى أنه غني عن المحل »<sup>(٤)</sup> .

(١) هذا الفصل هو الوجه الثامن والستون بعد المائة في الأصل : الصواعق ( ٤ / ١٣٢٨ ) . وهو الطريق الحادي والعشرون في إقامة الأدلة العقلية الصريحة على إثبات علو الله تعالى على خلقه .

(٢) الكرامية : فرقة من المرجئة ، أتباع محمد بن كرام بن عبد الله السجستاني النيسابوري ، أحد شيوخهم ومصنفي كتبهم مع كونه عاميا لا يقرأ ولا يكتب (كذا قالوا) ، وقد ذهب هو وفرقته إلى أن الإيمان قول باللسان فقط دون التصديق بالقلب ، فمن نطق بالشهادتين فهو مؤمن وإن لم يعتقد ذلك بقلبه ، وجملتهم ثلاث فرق ، حقائقية ، وطرائقية ، وإسحاقية .

ينظر : مذاهب الإسلاميين : (١/ ٢٢٣) والتبصير في الدين ص ( ١١١ - ١١٧ ) والبرهان للسكسكي ص ( ٣٥ - ٣٦ ) وذكر مذاهب الفرق الثنتين وسبعين ص ( ١٣٦ - ١٣٧ ) .

(٣) هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران ، أبو إسحاق الملقب بركن الدين الإسفرائيني الشافعي الأشعري ، فقيه ، متكلم ، أصولي ، مات بنيسابور ، يوم عاشوراء سنة (٤١٨) وقيل : في التي قبلها .

تبيين كذب المفتري : ص ( ٢٤٣ - ٢٤٤ ) والسير ( ١٧ / ٣٥٣ - ٣٥٦ ) وطبقات الشافعية لابن السبكي ( ٤ / ٢٥٦ - ٢٦٢ ) ولابن كثير ( ١ / ٣٦٧ - ٣٦٨ ) .

(٤) ذكر هذه المناظرة أبو المظفر الاسفرائيني في كتابه : التبصير في الدين ص ( ١١٢ ) وأنها كانت في مجلس السلطان محمود سبكتكين وبين يديه .

فجعل قيامه بنفسه وصفا عدميا لا ثبوتيا ، وهذا لازم لسائر المعطلة النفاة لعلوه ، ومن المعلوم أن كون الشيء قائما بنفسه أبلغ من كونه قائما بغيره ، وإذا كان قيام العرض بغيره يمتنع أن يكون عدميا بل وجوديا ، فقيام الشيء بنفسه أحق أن لا يكون أمرا عدميا بل وجوديا ، وإذا كان قيام المخلوق بنفسه صفة كمال وهو مفتقر بالذات إلى غيره فقيام الغني بذاته بنفسه أحق وأولى .

## فَصَّاكُ

[ بيان أن  
القيام  
بالنفس  
صفات  
كمال ]

القيام<sup>(١)</sup> بالنفس صفة كمال ، فالقائم<sup>(٢)</sup> بنفسه أكمل ممن لا يقوم بنفسه ، ومن كان غناه من لوازم ذاته فقيامه بنفسه من لوازم ذاته ، وهذه حقيقة قيوميته سبحانه وهو الحي القيوم ، فالقيوم<sup>(٣)</sup> : القائم بنفسه المقيم لغيره ، فمن أنكر قيامه بنفسه بالمعنى المعقول فقد أنكر قيوميته وأثبت له قياما بالنفس يشاركه فيه العدم المحض ، بل جعل قيوميته أمرا عدميا لا وصفا ثبوتيا ، وهي عدم الحاجة إلى المحل ؟ ومعلوم أن المحل لا يحتاج إلى محل ، وأيضا : فإنه يقال له : ما تعني بعدم الحاجة إلى المحل ، أتعني به الأمر المعقول من قيام الشيء بنفسه الذي يفارق به العرض القائم بغيره أم تعني به أمرا آخر ؟

(١) هذا الفصل تابع لما قبله وهو الطريق الثاني والعشرون في تقرير مسألة علو الله على خلقه ، وهو تحت الوجه التاسع والستين بعد المائة في الأصل : الصواعق (٤/١٣٢٨)

(٢) في « ن » : « بالقائم » . والمثبت من « ت » ، وهو الموافق للأصل : الصواعق (٤/١٣٢٨)

(٣) في « ت » : « والقيوم » . والمثبت من « ن » ، وهو الموافق للأصل : الصواعق (٤/١٣٢٩)

فإن عنيت الأول فهو المعنى المعقول ، والدليل<sup>(١)</sup> قائم والإلزام صحيح ، وإن عنيت به أمراً آخر فإما أن يكون وجودياً أو عدمياً ، فإن كان عدمياً فالعدم لا شيء كاسمه ، فتعود قيوميته تعالى إلى لا شيء ، وإن عنيت به أمراً وجودياً غير المعنى المعقول الذي يعقله<sup>(٢)</sup> الخاصة والعامة فلا بد من بيانه لينظر فيه هل يستلزم المباينة أم لا ؟

## فَصَلِّ

كل<sup>(٣)</sup> من أقر بوجود رب [ خالق ]<sup>(٤)</sup> للعالم مدبر له ، لزمه الإقرار بمباينته لخلقته وعلوه عليهم ، وكل من أنكر مباينته وعلوه لزم إنكاره وتعطيله ، فهاتان دعويان في جانب النفي والإثبات .

أما الدعوى الأولى فإنه أولاً أقر بالرب فإما أن يقر بأن له ذاتاً وماهية مخصوصة أو لا ، فإن لم يقر بذلك لم يقر بالرب ، فإن ربا لا ذات له ولا ماهية<sup>(٥)</sup> له سواء هو والعدم ، وإن أقر بأن له ذاتاً مخصوصة وماهية فإما أن يقر بتعيينها أو يقول : إنها غير معينة<sup>(٦)</sup> ، ( فإن قال :

(١) في « ن » : « في الدليل » . والمثبت من « ت » ، وهو الموافق للأصل : الصواعق (٤) / ١٣٢٩ .

(٢) في « ت » : « تعقله » .

(٣) هذا الفصل هو الطريق الثالث والعشرون تحت الوجه السابع بعد المائة في الأصل : الصواعق (٤) / ١٣٢٩ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٥) تقدم تعريف الماهية ص ( ٥١١ ) .

(٦) في « ن » : « متعينة » ، والمثبت من « ت » ، وهو الموافق للأصل : الصواعق (٤) / ١٣٣٠ .

[ بيان أن كل من أقر بوجود الرب وخلقته للعالم لزمه الإقرار بعلوه على خلقه ومباينته لهم ]

إنها غير (١) معينة (٢) كانت خيالا في الذهن لا في الخارج ، فإنه لا يوجد في الخارج إلا معين لاسيما وتلك الذات أولى من تعين كل معين (٣) ، فإنه يستحيل وقوع الشركة فيها وأن يوجد لها نظير فتعين ذاته سبحانه واجب ، وإذا أقر بأنها معينة لا كلية والعالم المشهود معين لا كلي ، لزم قطعاً مباينة أحد المعينين (٤) للآخر ، [ لأنه ] (٥) إذ [ لو ] (٦) لم يباينه لم يعقل تميزه عنه وتعيينه .

فإن قيل : هو يتعين بكونه لا داخلاً فيه ولا خارجاً عنه .  
 قيل : هذا والله حقيقة قولكم وهو عين المحال ، وهو تصريح منكم بأنه لا ذات له ولا ماهية تخصه ، فإنه لو كان له ماهية يختص بها لكان تعيينه لماهيته وذاته المخصوصة ، وأنتم إنما جعلتم تعيينه بأمر عدمي محض ونفي صرف وهو كونه لا داخل العالم ولا خارجاً عنه ، وهذا التعيين (٨) لا يقتضي وجوده فإنه يصح على العدم المحض ، وأيضا فالعدم المحض لا يعين المتعين ، فإنه لا شيء وإنما يعينه ذاته المخصوصة وصفاته ، فلزم قطعاً

- 
- (١) في الأصل : الصواعق (٤/١٣٣٠) : « فإن لم يقر بأنها » .  
 (٢) في « ن » : « متعينة » . ، والمثبت من « ت » ، ولعله الصواب كما في سابقه مثله .  
 (٣) في الأصل : الصواعق (٤/١٣٣٠) : « متعين » .  
 (٤) في الأصل : الصواعق : (٤/١٣٣٠) : « المعينين » ولعل المثلث هو الصواب .  
 (٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .  
 (٦) في « ت » : « وإذا » .  
 (٧) ما بين المعقوفتين أثبتته من الأصل : الصواعق (٤/١٣٣٠) .  
 (٨) في « ن » : « التعين » والمثبت من « ت » وهو الموافق للأصل : الصواعق (٤/١٣٣٠) .

من إثبات ذاته تعين تلك الذات تعينها<sup>(١)</sup> ومن تعينها مبايئتها للمخلوقات ، ومن المباينة العلو عليها لما تقدم من تقريره وصح مقتضى العقل والنقل والفترة ، ولزم من صحة هذه الدعوى صحة الدعوى الثانية ، وهي أن من أنكر مبايئته للعالم وعلوه عليه لزمه إنكار ربوبيته وكونه إلها للعالم .

## فَصْلٌ

ثبت<sup>(٢)</sup> بالعقل إمكان رؤيته تعالى ، وبالشرع وقوعها [ في الدار ]<sup>(٣)</sup> الآخرة ، فاتفق العقل والشرع على إمكان الرؤية ووقوعها ، فإن الرؤية أمر وجودي لا يتعلق إلا بوجود ، وما كان أكمل وجودا كان أكمل أحق أن يرى ، فالباري سبحانه<sup>(٤)</sup> أحق بأن<sup>(٥)</sup> يرى من كل ما سواه ، لأن وجوده أكمل من كل موجود سواه ، يوضحه : أن تعذر الرؤية إما لخفاء المرئي وإما لآفة وضعف في الرائي ، والرب سبحانه أظهر من كل موجود ، وإنما

[ اتفاق  
العقل  
والشرع على  
إمكان الرؤية  
ووقوعها ]

(١) هكذا في النسخ الخطية : « تعينها » وفي الأصل : الصواعق (٤/ ١٣٣٠) : « بعينها » .

(٢) هذا الفصل هو الطريق الخامس والعشرون في تقرير مسألة علو الله على خلقه بالأدلة العقلية الصريحة وهو مندرج تحت الوجه الثاني والسبعين بعد المائة في الأصل : الصواعق (٤/ ١٣٣١) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

والنصوص الشرعية القاطعة برؤية المؤمنين ربهم في الدار الآخرة كثيرة جدا ، واردة في الكتاب والمتواتر من السنة وكلام السلف رحمهم الله تعالى ، وقد تولى جمع ذلك وطلب تقصيه بعض أهل العلم قديما وحديثا ، فانظر أسامي تلك المصنفات في كتاب الإمام الخطابي ومنهجه في العقيدة ص (٤٦٤) تعليق (٢) .

(٤) في « ن » : « تعالى » .

(٥) في « ت » : « أن » .

تعذرت رؤيته في الدنيا لضعف القوة الباصرة عن النظر إليه ، فإذا كان الرائي في دار البقاء كانت قوته الباصرة في غاية القوة ، لأنها دائمة فقويت على رؤيته تعالى ، وإذا جاز أن يرى فالرؤية المعقولة<sup>(١)</sup> عند جميع بني آدم عربهم وعجمهم وتركهم وسائر طوائفهم أن يكون المرئي مقابلاً للرائي مواجهها له مباينا عنه ، لا تعقل الأمم رؤية غير ذلك .

وإذا كانت الرؤية مستلزمة لمواجهة الرائي ومبايته للمرئي لزم ضرورة أن يكون مرئيا له من فوقه<sup>(٢)</sup> [ ٨٣ / أ ] أو من تحته أو عن يمينه أو عن شماله أو خلفه أو أمامه ، وقد دل النقل الصريح على أنهم إنما يرونه سبحانه من فوقهم لا من تحتهم ، كما قال رسول الله ﷺ : « بينا أهل الجنة في نعيمهم إذ سطع لهم نور فرفعوا رؤوسهم فإذا الجبار جل جلاله قد أشرف عليهم من فوقهم وقال<sup>(٣)</sup> : يا أهل الجنة سلام عليكم ثم قرأ ﴿ سَلَّمَ قَوْلًا مِّن رَّبِّ رَجِيمٍ ﴾<sup>(٤)</sup> ، ثم يتوارى عنهم وتبقى رحمته وبركته عليهم في ديارهم »<sup>(٥)</sup>

(١) في « ت » : « المعقولة له » . والمثبت من « ن » وهو الموافق للأصل : الصواعق (٤) / (١٣٣٢) .

(٢) إلى هنا انتهت اللوحة رقم (٨٢) الساقطة من نسخة « د » التي أشرت إليها قبل ص (٥١٨) .

(٣) في الأصل : الصواعق (٤) / (١٣٣٣) : « فقال » وهي هكذا في بعض مصادر النص ، وفي بعضها : « فيقول » .

(٤) سورة يس الآية : (٥٨) .

(٥) أخرجه ابن ماجه في المقدمة من سننه ح ١٨٤ (١/٦٥ - ٦٦) من حديث جابر بن عبد الله

وابن أبي الدنيا في صفة الجنة رقم ٩٨ (ص ٩٩) ، والبخاري كما في كشف الأستار رقم ٢٢٥٣

(٣/٦٧) ، والعقيلي في الضعفاء رقم ٨٣٧ (٢/٢٧٤ - ٢٧٥) وابن أبي حاتم كما في

الدر المنثور (٧/٦٥) والأجري في الشريعة رقم ٦١٥ (٢/١٠٢٧ - ١٠٢٨) =

فلا يجتمع الإقرار بالرؤية وإنكار الفوقية والمباينة ، ولهذا الجهمية

= وابن عدي في الكامل (٦/١٣ - ١٤) في ترجمة الفضل بن عيسى الرقاشي ، والدارقطني في الرؤية رقم ٥١ ص (١٦٥ - ١٦٦) وابن مردويه كما في الدر المنثور : (٧/٦٥) . واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد رقم ٨٣٦ (٣/٥٣٤) وأبو نعيم في الحلية (٦/٢٠٨ - ٢٠٩) بسياقة أطول مما هنا ، وفي صفة الجنة رقم ٩١ (١/١١٨ - ١١٩) والبيهقي في البعث والنشور رقم (٤٩٣) ص (١٢٣ - ١٢٤) وفيه زيادة ، وقوام السنة في الحجة رقم ٢١٦ (٢/٢٤١ - ٢٤٢) وابن الجوزي في الموضوعات (٣/٥٩٢ - ٥٩٥) رقم ١٨٢١ - ١٨٢٣ . وابن قدامة في إثبات صفة العلور رقم ٣٢ ص (١٢٣ - ١٢٤) ، والذهبي في العلو ص (٢٣) وقد ذكره المؤلف في مصنفه حادي الأرواح ص (٣٩٧) . والحديث ضعيف جدا ، آفته راويان ضعيفان : الأول : الفضل بن عيسى بن أبان أبو عيسى الرقاشي البصري الراعظ ، لم يخرج له من الستة إلا ابن ماجه ، وهو منكر الحديث ورمي بالقدر ونص على تضعيفه غير واحد ، ينظر في شأنه تهذيب الكمال (٢٣/٢٤٤ - ٢٤٨) وتقريب التهذيب ص (٣٨٢) . والثاني : العباداني ، وهو عبد الله ابن عبيد الله (أو بالعكس) ويقال : ابن عبد من غير إضافة ، أبو عاصم البصري ، وهاهن الذهبي في الميزان (٢/٤٥٨) ، وانظر في ترجمته وما قيل في ضعفه تهذيب الكمال (٣٤/٨٧) وتقريب التهذيب ص (٥٧٤) .

بل حكم ابن الجوزي على هذا الحديث بالوضع في موضوعاته رقم ١٨٢١ - ١٨٢٣ (٣/٥٩٢ - ٥٩٥) ، إذ أخرجه من ثلاث طرق ثم قال : « هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ ، ومدار طرقها كلها على الفضل بن عيسى الرقاشي ، قال يحيى : كان رجل سوء ، ثم في طريقه الأول والثاني : عبد الله بن عبيد الله ، قال العقيلي : لا يعرف إلا به ولا يتابع عليه ، وفي طريقه الثالث : محمد بن يونس الكديمي ، وقد ذكرنا أنه كذاب ، وقال ابن حبان : كان يضع الحديث » .

ومن ضعفه الذهبي في العلو ص (٢٣) وقال فيه الحافظ ابن كثير في تفسيره : (٣/٥٨٣) عند الآية المذكورة : « وفي إسناده نظر » وكذا ضعفه البوصيري في مصباح الزجاجة رقم ٦٩ (١/٨٥ - ٨٦) والهيثمي في مجمع الزوائد رقم ١١٣٠٠ (٧/٢١٩) والسيوطي في اللآلئ المصنوعة : (٢/٤٦٠) والألباني في ضعيف الجامع رقم (٢٣٦٣) ص (٣٤٩) =

المغل<sup>(١)</sup> تنكر علوه على خلقه ورؤية المؤمنين له في الآخرة ، ومخائبيهم<sup>(٢)</sup> يقررون بالرؤية وينكرون العلو ، وقد ضحك جمهور العقلاء من القائلين بأن الرؤية تحصل من غير مواجهة للمرئي ومباينته ، وهذا رد لما هو مركز في الفطر والعقول .

قال المنكرون : الإنسان يرى صورته في المرآة وليست صورته في جهة منها<sup>(٣)</sup> ، قال العقلاء : هذا تليس ، فإنه إنما يرى خيال صورته وهو عرض منطبع في الجسم الصقيل وهو في جهة منها<sup>(٤)</sup> (ولا

= وضعيف ابن ماجه برقم ٣٣ ص (١٧) وتخريج المشكاة رقم ٥٦٦٤ (٣/١٥٧٧) . وقد قال شيخنا الدكتور أحمد بن عطية بن علي الغامدي - حفظه الله تعالى - في تعليقه على إثبات صفة العلو لابن قدامة المقدسي ص (١٢٤ - ١٢٥) - بعد أن ذكر ما قيل في سند الحديث : « والحديث وإن كان ضعيف الإسناد فإنه يشتمل على أمرين ثابتين بأدلة دامغة من الكتاب والسنة ، أما الأمر الأول فعلو الله تعالى وهو الذي من أجله أورد المصنف هذا الحديث هنا .. أما المسألة الثانية فهي مسألة الرؤية ، وهذه المسألة من أعظم المسائل التي بحثها السلف ، لأن الكتاب والسنة متظافران على إثبات رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة ، وأن ذلك أعلى نعيم أهل الجنة ... » إلخ .

(١) في القاموس مع شرحه التاج مادة (مغل) : « المغالة : الخيانة والغش ، يقال : إنه لصاحب مغالة ، وقال حسان رضي الله عنه :

إن الخيانة والمغالة والخنى واللؤم أصبح ساوياً بالأبطح  
والمغلة : الفساد ، ومنه حديث الصوم : « يذهب بمغلة الصدر » أي يشغله وفساده » إلخ

(٢) يعني بهم : الأشاعرة . قال شيخ الإسلام : « .. ويقولون إن المعتزلة مخائبي الفلاسفة ، والأشعرية مخائبي المعتزلة » . مجموع الفتاوى (٦/٣٥٩) .

(٣) في الأصل : الصواعق (٤/١٣٣٣) : « منه » .

وانظر : الإرشاد للجويني ص (١٦٤) وما بعدها ، والاقتصاد في الاعتقاد للغزالي ص (٤٢) وما بعدها وشرح المواقف (ص ٢٣١) .

(٤) في الأصل : الصواعق (٤/١٣٣٣) : « منه » .

يرى<sup>(١)</sup> حقيقة صورته القائمة به ، والذين قالوا يرى من غير مقابلة ولا مباينة قالوا : الصحيح الرؤية في الوجود وكل موجود يصح أن يرى ، فالتزموا رؤية الأصوات والروائح والعلوم والإرادات والمعاني كلها ، وجواز أكلها وشربها وشمها ولسها ، فهذا منتهى عقولهم<sup>(٢)</sup> .

التاسع والأربعون<sup>(٣)</sup> : أن من ادعى معارضة الوحي بعقله لم يقدر الله حق قدره ، وقد ذم الله تعالى من لم يقدر الله حق قدره في ثلاثة مواضع [ من كتابه : أحدها ]<sup>(٤)</sup> قوله : ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ ﴾<sup>(٥)</sup> .

الثاني : قوله تعالى : ﴿ يَكْفُرُ النَّاسُ بِحُجَّتِهِمْ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ ﴾<sup>(٦)</sup> .

الثالث : قوله تعالى : ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾<sup>(٧)</sup> .

[ بيان أن من ادعى المعارضة بين النقل والعقل لم يقدر الله حق قدره وبيان ذم الله تعالى له في كتابه العزيز ]

(١) في « د » و « ن » : « ولا ترى » .

(٢) ينظر في مبحث الرؤية والمخالفين فيها لمذهب السلف : بيان تلبيس الجهمية (١/٣٥٧) وما بعدها ، و (٢/٣٩٦) وما بعدها ، ودره التعارض (٧/٢٣٩) وشرح المواقف ص (١٨٥ - ٢٣١) ورؤية الله تعالى وتحقيق الكلام فيها للدكتور أحمد بن ناصر بن محمد آل حمد .

(٣) هذا الوجه هو السادس والثمانون بعد المائة في الأصل : الصواعق (٤/١٣٥٨) .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٥) سورة الأنعام آية (٩١) .

(٦) سورة الحج الآيتان (٧٣ - ٧٤) .

يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴿١﴾

فأخبر أنه لم يقدره حق قدره من أنكر إرساله للرسول وإنزاله الكتب (٢) عليهم ، فهذا حقيقة قول من قال : إنه لا يتكلم ولم ينزل له إلى الأرض كلام ، ومعلوم أن هذا الإنكار لكمال ربوبيته وحقيقة إلهيته ولحكمته ورحمته ، ولم يقدره حق قدره من عبد إلهاً غيره ، ولم يقدره حق قدره من جحد صفات كماله .

وقد وصف سبحانه نفسه (٣) بأنه العلي العظيم ، فحقيقة قول النفاة المعطلة أنه ليس بعلي ولا عظيم ، فإنهم يردّون علوه وعظمته إلى مجرد أمر معنوي ، كما يقال : الذهب أعلى وأعظم من الفضة ، وقد صرحوا بذلك فقالوا : معناه عليُّ القدر عظيم [ ٨٣ / ب ] القدر (٤) .

قال شيخنا (٥) : فيقال لهم : أتريدون أنه في نفسه علي الذات عظيم القدر وأن له في نفسه قدراً عظيماً ، أم تريدون أن عظمته وقدره في النفوس فقط ؟ فإن أردتم الأول فهو الحق الذي دل عليه الكتاب والسنة والعقل ، وإذا كان في نفسه عظيم القدر فهو في قلوب الخلق كذلك ، فلا يحصي أحد ثناء عليه ، بل هو كما أثنى على نفسه ، ولا يقدر أحد قدره ولا يعلم عظم قدره إلا هو ، وتلك صفة يمتاز بها ويختص بها عن خلقه (٦) ،

(١) سورة الزمر آية (٦٧) .

(٢) في « ت » : « للكتب » .

(٣) في « ت » : « نفسه سبحانه » بالتقديم والتأخير .

(٤) انظر ما سبق ص (٥١٤) مع الهامش (٦) .

(٥) يعني شيخ الإسلام أبا العباس ابن تيمية - رحمه الله تعالى .

(٦) في الأصل : الصواعق (٤/ ١٣٦٠) تنمة للكلام : « إذ هي من لوازم ماهيته وذاته التي اختص بها عن خلقه » .

كما قال الإمام أحمد لما قالت الجهمية : إنه في المخلوقات : « نحن نعلم مخلوقات كثيرة ليس فيها من عظم الرب شيء »<sup>(١)</sup> وإن أضفتم ذلك إلى مجرد تعظيم القلوب له من غير أن يكون هناك صفات ثبوتية وقدر عظيم يختص به فذاك اعتقاد لا حقيقة له ، وصاحبه قد عظمه بأن اعتقد فيه عظمة لا حقيقة لها ، وذلك اعتقاد يضاهي اعتقاد المشركين في آلهتهم .

وإن قالوا : بل نريد<sup>(٢)</sup> معنى ثالثاً لا هذا ولا هذا وهو أن له في نفسه قدراً يستحقه لكنه قدر معنوي ، قيل لهم : أتريدون أن له حقيقة عظيمة يختص بها عن غيره ، وصفات عظيمة يتميز بها ، وذاتا عظيمة يمتاز بها عن الذوات ، وماهية أعظم من كل ماهية<sup>(٣)</sup> ونحو ذلك من المعاني المعقولة ؟ فذلك أمر وجودي محقق ، وإذا أضيف ذلك إلى الرب كان بحسب ما يليق به ولا يشركه فيه المخلوق ، فهو في حق الخالق تعالى قدر يليق بعظمته وجلاله ، وفي حق المخلوق قدر يناسبه كما قال تعالى : ﴿ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا ﴾<sup>(٤)</sup> فما من مخلوق إلا وقد جعل الله له قدراً يخصه ، والقدر يكون علمياً ويكون عينياً ، فالأول هو التقدير العلمي ، وهو تقدير<sup>(٥)</sup> الشيء في العلم واللفظ والكتاب ، كما يقدر العبد في نفسه ما يريد أن يقوله ويكتبه ويفعله فيجعل له قدراً ، ومن هذا تقدير الله سبحانه لمقادير الخلق في علمه وكتابه قبل تكوينها ، ثم كونها على ذلك القدر الذي

(١) انظر الرد على الجهمية والزنادقة ص (١٣٥) .

(٢) في الأصل : الصواعق (٤/١٣٦٠) : « يزيد » ولعل الصواب ما أثبت .

(٣) تقدم بيان معنى الماهية ص (٥١١) تعليق (٣) .

(٤) سورة الطلاق آية (٣) .

(٥) في « د » و « ت » : « تقدر » .

علمه وكتبه (١) .

فالقدر (٢) الإلهي نوعان : أحدهما في العلم والكتابة ، والثاني خلقها وبرءها وتصويرها بقدرته التي يخلق بها الأشياء ، والخلق يتضمن الإبداع والتقدير جميعاً .

والعباد لا تقدر الخالق قدره ، والكفار منهم لا يقدرونه حق قدره ، ولهذا لم يذكر ذلك سبحانه إلا في حقهم كما قال تعالى : ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَيْنَا بَشَرًا مِّنْ شَيْءٍ ﴾ (٣) وهذا إنما وصف به الذين لا يؤمنون بجميع كتبه المنزلة من المشركين واليهود [ ٨٤ / أ ] وغيرهم ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ ﴾ (٤) ولم يقل : وما قدروا الله قدره ، فإن حق قدره هو الحق الذي لقدره ، فهو حق عليهم لقدره سبحانه ، فوجدوا ذلك الحق وأنكروه ، وما قاموا بذلك الحق معرفة ولا إقراراً ولا عبودية ، وذلك إنكار لبعض قدره من صفات كماله وأفعاله ، كجحودهم أنه يتكلم أو يعلم الجزئيات (٥) أو يقدر على إحداث فعل ، فشبهات منكري الرسالة ترجع إلى ذلك ، فمن أقر بما أرسل به رسله وأنه عالم متكلم بكتبه التي أنزلها عليهم قادر على الإرسال فقد قدره حق قدره من هذا الوجه وإن لم يقدره حق قدره مطلقاً .

(١) انظر : مراتب الإيمان بالقدر المستنبطة من الكتاب والسنة في العقيدة الواسطية مع

شرحها للهراس ص (٢٢٠) وما بعدها ، وشفاء العليل ص (٦١ - ١٤٠) .

(٢) في « ت » : « والقدر » .

(٣) سورة الأنعام آية (٩١) .

(٤) سورة الأنعام آية (٩١) ، وسورة الزمر آية (٦٧) .

(٥) كما تقولها الفلاسفة ، انظر تهافت الفلاسفة ص (٢٠٦) وما بعدها .

ولما كان أهل العلم والإيمان قد قاموا في ذلك حسب قدرتهم وطاقتهم التي أعانهم بها ووقفهم بها لمعرفة وعبادته وتعظيمه لم يتناولهم هذا الوصف ، فإن التعظيم له سبحانه : المعرفة والعبادة ، ووصفه بما وصف به نفسه قد أمر به عباده وأعانهم عليه ورضي بمقدورهم من ذلك وإن كانوا لا يقدرونه حق قدره ، ولا يقدر أحد من العباد قدره ، فإنه إذا كانت السموات السبع في يده كالحردلة في يد أحدنا والأرضون السبع في يده الأخرى كذلك<sup>(١)</sup> فكيف يقدره حق قدره من عبد معه غيره وجعل له ندا وأنكر صفاته وأفعاله ؟ بل كيف يقدره حق قدره من أنكر أن يكون له يدان فضلا عن أن يقبض بهما شيئا ؟ فلا يد عند المعطلة ولا قبض في الحقيقة ، وإنما ذلك مجاز .

وقد شرع الله تعالى لعباده ذكر هذين الاسمين : العلي العظيم في الركوع والسجود كما<sup>(٢)</sup> ثبت في الصحيح<sup>(٣)</sup> : لما نزلت ﴿ فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ ﴾<sup>(٤)</sup> قال النبي ﷺ : « اجعلوها في ركوعكم » ، فلما نزلت : ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾<sup>(٥)</sup> قال : « اجعلوها في سجودكم »<sup>(٦)</sup> .

(١) كما في الأثر وقد تقدم ص ( ١٦٦ ) .

(٢) في « د » و « ن » : « وكما » .

(٣) لعله يقصد الحديث الصحيح ، لا الصحيح الذي هو كتاب البخاري ، لعدم وجوده فيه كما سيأتي عند التخريج .

(٤) سورة الواقعة آية (٧٤) و (٩٦) . وسورة الحاقة آية (٥٢) .

(٥) سورة الأعلى آية (١) .

(٦) أخرجه أبو داود في الصلاة من حديث عقبه بن عامر الجهني رضي الله عنه ح ٨٦٩

(١/٥٤٢) وابن ماجه في إقامة الصلاة ح ٨٨٧ (١/٢٨٧) والدارمي في الصلاة

ح ١٣٠٥ (١/٣٤١) وأحد في المسند (٤/١٥٥) والطيالسي في مسنده =

وهو سبحانه كثيرا ما يقرن في وصفه بين هذين الاسمين كقوله تعالى :  
 ﴿ وَهُوَ الْمَلِكُ الْعَظِيمُ ﴾ (١) ، وقوله : ﴿ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ ﴾ (٢) ، وقوله :  
 ﴿ عَلَيْهِ الْغَيْبُ وَالشَّهَادَةُ الْكَبِيرُ الْمَتَعَالِ ﴾ (٣) .  
 يثبت (٤) بذلك علوه على المخلوقات وعظمته ، فالعلو (٥) رفعته والعظمة  
 [ عظمة ] (٦) قدره ذاتا ووصفا .

الخمسون (٧) : أن هؤلاء المعارضين بين الوحي والعقل إنما يدلون بنفي  
 التشبيه والتمثيل ويجعلونه جنة لتعطيلهم ، فأنكروا علوه وكلامه وتكليمه  
 وغير ذلك مما أخبر الله به عن نفسه وأخبر به رسوله ﷺ حتى آل ذلك  
 ببعضهم إلى نفي ذاته وماهيته خشية التشبيه ، وقالوا : هو وجود محض لا  
 ماهية له ، ونفى آخرون وجوده بالكلية خشية التشبيه وقالوا : يلزمنا في  
 الوجود ما يلزم مثبتي الصفات والكلام والعلو ، فنحن [ ٨٤/ب ] نسد

[ بيان أن  
 النفاة  
 المعارضين  
 لنصرص  
 الوحي  
 يحتجون  
 لدعواهم  
 بنفي التشبيه  
 والتمثيل ]

= رقم ١٠٠٠ (ص ١٣٥) وابن حبان في الصحيح ح ١٨٩٨ (٥/٢٢٥) وابن خزيمة في  
 صحيحه ح ٦٠٠ - ٦٠١ و ٦٧٠ (١/٣٠٣ ، ٣٣٤) والحاكم في المستدرک (١/٢٢٥) و  
 (٢/٤٧٧) وصححه في الموضوعين وواقفه الذهبي في الأخير ، كما صححه المؤلف ابن  
 القيم كما هنا .

(١) سورة البقرة آية (٢٥٥) ، وسورة الشورى آية (٤) .

(٢) سورة سبأ آية (٤٣) .

(٣) سورة الرعد آية (٩) .

(٤) في « ن » و « ت » : « ثبت » .

(٥) في « ت » : « والعلو » .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٧) هذا الوجه هو السابع والثمانون بعد المائة في الأصل : الصواعق (٤/١٣٦٦) .

الباب بالكلية<sup>(١)</sup> .

فينبغي أن يعلم في هذا قاعدة عظيمة نافعة جدا وهي أن نفي الشبيه<sup>(٢)</sup> والمثل والنظير ليس في نفسه صفة مدح ولا كمال ولا يمدح به المنفي عنه ذلك بمجرد ، فإن العدم المحض الذي هو أحسن المعلومات وأنقصها ينفي عنه<sup>(٣)</sup> الشبيه والمثل والنظير ، ولا يكون ذلك كاملا ولا مدحا إلا إذا تضمن كون من نفي عنه ذلك قد اختص من صفات الكمال بأوصاف باين بها<sup>(٤)</sup> غيره وخرج بها عن أن يكون له فيها نظير أو مثل ، فهو لتفرده بها عن غيره صح أن ينفي عنه الشبه والمثيل ، ولا يقال لمن لا سمع له ولا بصر ولا حياة ولا علم ولا كلام ولا فعل : ليس له مثل ولا شبه ولا نظير ، إلا في باب الذم والعيب . هذا الذي عليه فطر الناس وعقولهم واستعمالهم في المدح والذم ، كما قال شاعر القوم<sup>(٥)</sup> :

- (١) مما كان يقول جهم : « لا أقول إن الله سبحانه شيء ، لأن ذلك تشبيه له بالأشياء » .  
مقالات الإسلاميين (١/٣٣٨) ، وانظر منه أيضاً (١/٢٥٩) .  
وقد قالت فرقة من الجهمية : « إن الله لا شيء ، وما من شيء ، ولا في شيء ، لا يقع عليه صفة شيء ، ولا معرفة شيء ولا توهم شيء » .  
قال الملطي : « ولا يعرفون الله فيما زعموا إلا بالتخمين ، فوقعوا عليه اسم الألوهية ، ولا يصفونه بصفة يقع عليه الألوهية .. » .  
التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع (ص ١١٠) .
- (٢) في « د » و « ن » : « التشبيه » . وفي الأصل : الصواعق (٤/١٣٦٧) : « الشبه » .
- (٣) في « د » و « ن » : « عنها » .
- (٤) في « ت » : « فيها » .
- (٥) هو أوس بن حجر شاعر جاهلي ، قاله أبو حيان والسمين الحلبي والألوسي وغيرهم ، وانظر التعليق بعد الآتي .

ليس كمثله الفتي زهير خلق يساويه<sup>(١)</sup> في الفضائل<sup>(٢)</sup> وقال الفرزدق<sup>(٣)</sup> :

فما مثله في الناس إلا مملكا أبو أمه حي أبوه<sup>(٤)</sup> يقاربه<sup>(٥)</sup>

(١) في المصادر التي وقفت عليها : « يوازيه » .

(٢) ذكره شيخ الإسلام في درء التعارض (١١٤/٧) بدون نسبة ، وقد استشهد به جماعة منهم : أبو حيان في تفسير البحر المحيط (٥١٠/٧) والسمين الحلبي في الدر المنصون (٥٤٥/٩) والألوسي في روح المعاني (١٨/٢٥) جميعهم عند قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ في سورة الشورى آية (١١) . وقد نسبوه لأوس بن حجر ولم أجده في ديوانه المطبوع .

(٣) هو همام بن غالب بن صعصعة وجده هذا صحابي رضي الله عنه ، أبو فراس التميمي الملقب بالفرزدق لتجهمه وغلظ وجهه ، تشبها له بالفرزدق الذي هو العجين أو الرغيف الضخم المجفف ، شاعر خطير شهير ، يُعد في الطبقة الأولى من شعراء الإسلام في عهد الدولة الأموية ، وهو صاحب الأخبار الطوال مع جرير والأخطل في القدح والهجو مما هو معلوم مسطور . مات بيادية البصرة سنة (١١٠) وقد قارب المائة الشعر والشعراء (٤٧٨/١ - ٤٨٩) ومعجم الشعراء للمرزباني (ص ٤٨٦ - ٤٨٧) ومعاهد التنصيص (٤٥/١ - ٥١) والعصر الإسلامي لشوقي ضيف (ص ٢٦٥ - ٢٧٦) .

(٤) في النسخ الخطية : « أخوه » والمثبت من الديوان والمصادر التي ذكرت البيت .

(٥) الديوان (١٠٨/١) ، وهو فيه بيتا مفردا ، وقد أفاد جامعه أنه لم يرد في أصول الديوان لكنه ورد في مراجع عدة موثوق بها .

وانظر : الكتاب لسبويه (٣٢/١) تعليق (٣) والمعاني الكبير (٥٠٦/١) وكتاب الشعر للفارسي (٢٦٧/١) وأسرار البلاغة للجرجاني (ص ٢٠) والنكت للشتمري (١٦١/١) وتحصيل عين الذهب (ص ٧٠) والمدخل لعلم تفسير كتاب الله تعالى للحدادي (ص ١٩٦) ومقدمة تفسير ابن النقيب (ص ١٧١) وغير هذه الكتب من مصنفات البلاغة والنحو والأدب .

أي فما مثله في الناس حي يقاربه إلا مملك هو خاله<sup>(١)</sup> ، فعكس المعطلة المعنى فجعلوا ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾<sup>(٢)</sup> جنة يتترسون بها لنفي علوه سبحانه على عرشه وتكليمه لرسله وإثبات صفات كماله .

ومما ينبغي أن يعلم أن كل سلب ونفي لا يتضمن إثباتا فإن الله لا يوصف به ، لأنه عدم محض ونفي صرف لا يقتضي مدحا ولا كمالا ، ولهذا كان تسييحه وتقديسه مستلزما لعظمته ومتضمنا لصفات كماله ، وإلا فالمدح بالعدم المحض كلا مدح ، ولهذا كان عدم السنة والنوم<sup>(٣)</sup> مدحا وكمالا في حقه لتضمنه أو استلزامه كمال حياته وقيوميته ، ونفي اللغوب عنه<sup>(٤)</sup> كمالا<sup>(٥)</sup> لاستلزامه كمال قدرته وقوته ، ونفي النسيان عنه<sup>(٦)</sup> كمالا<sup>(٧)</sup> لتضمنه كمال علمه ، وكذلك نفي عزوب الشيء عنه<sup>(٨)</sup> ونفي

(١) في النسخ الخطية : « أخوه » والمثبت من الديوان (١/١ - ١٠٨) وجميع المصادر الواردة فيها . ومعنى البيت كما في تحصيل عين الذهب (ص ٧٠) : « وما مثله في الناس حي يقاربه إلا مملكا أبو أم هذا المملك أبو هذا المدوح ، وأراد بالمملك الخليفة هشام بن عبد الملك ، وخاله الذي أبوه أبو أمه إبراهيم بن هشام المخزومي » .

(٢) سورة الشورى آية (١١) .

(٣) المنفيان في قوله تعالى : ﴿ لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ سورة البقرة آية (٢٥٥) .

(٤) المنفي في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ ﴾ . سورة ق آية (٣٨) .

(٥) في « د » و « ن » : « كمال » .

(٦) المنفي في قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ سورة مريم آية (٦٤) . وفي قوله تعالى : ﴿ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى ﴾ سورة طه آية (٥٢) .

(٧) في « د » و « ن » : « كمال » .

(٨) المنفي في قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَسْتَرْثِي عَنْ رَبِّكَ مِنْ يَشْقَالٍ ذَرَفٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ ﴾ =

الصاحبة والولد<sup>(١)</sup> كمالاً<sup>(٢)</sup> لتضمنه كمال غناه وتفرده بالربوبية ، وأن من في السموات والأرض عبيد له ، وكذلك نفي الكفو والسمي والمثل عنه<sup>(٣)</sup> كمالاً<sup>(٤)</sup> لأنه مستلزم ثبوت جميع أوصاف الكمال له على أكمل الوجوه واستحالة مشارك له فيها .

فالذين يصفونه بالسلوب من الجهمية والفلاسفة لم يعرفوه من الوجه الذي عرفته به الرسل وعرفوه به إلى الخلق ، وهو الوجه الذي يحمد به ويعرف به عظمته وجلاله ، وإنما عرفوه من الوجه الذي يقودهم إلى تعطيل العلم والمعرفة والإيمان به لعدم اعتقادهم الحق ، وحقيقة أمرهم أنهم لم يشبوا لله عظمة إلا ما تخيلوه في نفوسهم من السلوب والنفي الذي لا عظمة فيه ولا مدح فضلاً عن أن يكون كمالاً ، بل ما أثبتوه مستلزم لنفي ذاته رأساً .  
وأما الصفاتية<sup>(٥)</sup> الذين يؤمنون ببعض ويحذون بعضاً [ ٨٥/أ ] فإذا

= سورة يونس آية (٦١) .

وفي قوله تعالى : ﴿ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ ﴾ سورة سبأ آية (٣) .  
(١) النفيان في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةً ﴾ سورة الأنعام آية (١٠١) .

وفي قوله تعالى : ﴿ مَا أَقْبَدَ صَاحِبَةً وَلَا وُلْدًا ﴾ سورة الجن آية (٣) .  
ونظير هذا في سورة الإسراء آية (١١١) وفي سورة مريم آية (٣٥) وفي سورة المؤمنون آية (٩١) وفي سورة الفرقان آية (٢) وفي سورة الإخلاص آية (٣) .

(٢) في « د » و « ن » : « كمال » .

(٣) كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ سورة الإخلاص آية (٤) ، وفي قوله تعالى : ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾ سورة مريم آية (٦٥) ، وفي قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ سورة الشورى آية (١١) .

(٤) في « د » و « ن » : « كمال » .

(٥) تقدم التعريف بهم ص (٥١٧) .

أثبتوا علما وقدرة وإرادة وغيرها تضمن ذلك إثبات ذات تقوم [ بها ]<sup>(١)</sup> هذه الصفات وتتميز بحقيقتها وماهيتها ، سواء سموه قدرا أو لم يسموه ، فإن لم يثبتوا ذاتا متميزة بحقيقتها وماهيتها كانوا قد أثبتوا صفات بلا ذات كما أثبت إخوانهم ذاتا بغير صفات وأثبتوا أسماء بلا معان ، وذلك كله مخالف لصريح العقول ، فلا بد من إثبات ذات محققة لها الأسماء الحسنى وإلا فأسماء فارغة لا معنى لها لا توصف بحسن فضلا عن كونها أحسن من غيرها ، يوضحه :

[ بيان اقتران  
هذين  
الاسمين  
الجليلين  
العلي  
والعظيم ]

الوجه الحادي والخمسون<sup>(٢)</sup> : أنه سبحانه قرن<sup>(٣)</sup> بين هذين الاسمين الدالين على علوه وعظمته في آخر آية الكرسي<sup>(٤)</sup> وفي سورة الشورى<sup>(٥)</sup> وفي سورة الرعد<sup>(٦)</sup> وفي سورة سبأ في قوله : ﴿ قَالُوا [ قَالُوا ]<sup>(٧)</sup> مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ ﴾<sup>(٨)</sup> .

ففي آية الكرسي ذكر الحياة التي أصل جميع الصفات وذكر معها قيوميته

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) هذا الوجه هو الثامن والثمانون بعد المائة في الأصل : الصواعق (٤/١٣٧١) .

(٣) في الأصل : الصواعق (٤/١٣٧١) : « فرق » ولعل الصواب ما أثبت من المختصر بدليل ما سبق قريبا ص ( ) من قول المؤلف : « . . وهو سبحانه كثيرا ما يقرن في وصفه بين هذين الاسمين » الخ . ثم إن السياق يقتضي هذا .

(٤) وهو قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ﴾ الآية (٢٥٥) من سورة البقرة .

(٥) وهو قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَأْتِ فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ﴾ الآية .

(٦) ﴿ عَلِيُّ الْعَلِيِّ وَالشَّهَادَةُ الْكَبِيرُ الْمَتَعَالِ ﴾ الآية .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٨) سورة سبأ آية (٢٣) .

المقتضية لدوامه وبقائه ، وانتفاء الآفات جميعها عنه من النوم والسنة والعجز وغيرها ، ثم ذكر كمال ملكه ثم عقبه بذكر وحدانيته في ملكه وأنه لا يشفع عنده أحد إلا بإذنه ، ثم ذكر سعة علمه وإحاطته ، ثم عقبه بأنه لا سبيل للخلق إلى علم شيء من الأشياء إلا بعد مشيئته لهم أن يعلموه ، ثم ذكر سعة كرسيه منها به على سعته سبحانه وعظمته وعلوه ، وذلك توطئة بين يدي علوه وعظمته ، ثم أخبر عن كمال اقتداره وحفظه للعالم العلوي والسفلي من غير اكتراث ولا مشقة ولا تعب ، ثم ختم الآية بهذين الاسمين الجليلين الدالين على علو ذاته وعظمته في نفسه .

وقال في سورة طه : ﴿ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ- عَلَمًا ﴾<sup>(١)</sup> ، وقد اختلف في تفسير<sup>(٢)</sup> الضمير في ﴿ بِهِ- ﴾ فقيل : هو الله سبحانه ، أي ولا يحيطون بالله علما ، وقيل : هو ﴿ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> ، (فعلى الأول)<sup>(٤)</sup> [ يرجع إلى العالم وعلى الثاني ]<sup>(٥)</sup> يرجع إلى المعلوم<sup>(٦)</sup> ، وهذا القول يستلزم الأول من غير عكس ، لأنهم إذا لم يحيطوا

(١) سورة طه آية (١١٠) .

(٢) في « د » و « ت » : « في مفسر » .

(٣) قال العلامة ابن الجوزي في زاد المسير (٣٢٣/٥) - عند هذه الآية - « وفي هاء ﴿ به ﴾ قولان : أحدهما أنها ترجع إلى الله تعالى ، قاله مقاتل . والثاني إلى ﴿ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ﴾ ، قاله ابن السائب » .

وينظر : تفسير البغوي (٢٩٦/٥) وتفسير القرطبي (٢٤٨/١١) وفتح القدير للشوكاني (٣٨٨/٣) وروح المعاني للألوسي (٢٦٥/١٦) جميعهم عند الآية المذكورة .

(٤) في « ت » : « فعلى الثاني » .

(٥) ما بين المعقوفين أثبتته من الأصل : الصواعق (١٣٧٢/٤) .

(٦) في « د » و « ن » : « المعلوم » . والمثبت من « ت » وهو الموافق للأصل : =

ببعض معلوماته المتعلقة بهم فإن لا يحيطون [ علما ]<sup>(١)</sup> به سبحانه أولى .  
وكذلك الضمير في قوله : ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ ﴾<sup>(٢)</sup> يجوز أن  
يرجع إلى الله ، ويجوز أن يرجع إلى ﴿ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ﴾ [ أي ]<sup>(٣)</sup>  
ولا يحيطون بشيء من علم ذلك إلا بما شاء ، فعلى الأول يكون المصدر  
مضافا إلى الفاعل ، وعلى الثاني يكون مضافا إلى المفعول<sup>(٤)</sup> .

والمقصود أنه لو كان ﴿ أَلْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ﴾ إنما يريد به اتصافه بالعلم والقدرة  
والملك وتوابع<sup>(٥)</sup> ذلك كان تكريرا ، فإن ذكر ذلك مفصلا أبلغ من الدلالة  
عليه بما لا يفهم إلا بكلفة .

وكذلك إذا قيل : إن علوه وعظمته مجرد كونه أعظم من مخلوقاته وأفضل  
منها ، فهذا هضم عظيم لهاتين الصفتين العظيمتين ، وهذا لا يليق ولا  
يجسن [ ٨٥/ب ] أن يذكر ويخبر به عنه إلا في معرض الرد لمن سوى بينه  
وبين غيره في العبادة والتأله .

كقوله تعالى : ﴿ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَىٰ ۗ اللَّهُ خَيْرٌ مَّا  
يُشْرِكُونَ ﴾<sup>(٦)</sup> .

= الصواعق (٤/١٣٧٢) .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) سورة البقرة آية (٢٥٥) .

(٣) ما بين المعقوفتين أثبتته من الأصل : الصواعق (٤/١٣٧٢) .

(٤) لم أقف على ما ذكره هنا الإمام ابن القيم من تفصيل في هذا الإعراب وتوجيهه عند غيره

(٥) في النسخ الخطية : « ومواضع » والمثبت من الأصل : الصواعق (٤/١٣٧٢) ولعله

الصواب .

(٦) سورة النمل آية (٥٩) .

وقول يوسف الصديق : ﴿ أَرَأَيْتَ مُتَّفِقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴾ (١) .

فهذا السِّيَاق يقال في مثله : إن الله خير مما سواه ، وأما بعد أن يذكر مالك الكائنات ويقال مع ذلك إنه أفضل من مخلوقاته وأعظم من مصنوعاته فهذا ينزه عنه كلامه ، وإنما يليق هذا بهؤلاء الذين يجعلون لله مثل السوء في كلامه ، ويجعلون ظاهره كقرا تارة ، وضلالة أخرى ، وتارة تجسيما وتشبيها ، ويقولون فيه ما لا يرضى أحدهم (٢) أن يقوله في كلامه .

## فَصَلِّكَ

في ذكر حجة الجهمي على أنه سبحانه لا يرضى ولا يغضب  
ولا يحب ولا يسخط ولا يفرح والجواب عنها (٣)

احتج الجهمي على امتناع ذلك عليه بأن هذا انفعال وتأثير عن العبد ، والمخلوق لا يؤثر في الخالق ، فلو أغضبه أو فعل ما يفرح به لكان المحدث قد أثر في القديم تلك الكيفيات وهذا محال ، وهذه الشبهة من جنس شبههم التي تدهش السامع أول ما تطرق سمعه وتأخذ منه وتروعه ، كالسحر الذي يدهش الناظر أول ما يراه .

والجواب من وجوه :

[ دعوى  
الجهمي  
امتناع  
الصفات عن  
الخالق لما فيها  
من الانفعال  
والتأثير  
المنفيين عنه  
والجواب عن  
دعواه من  
وجوه ]

(١) سورة يوسف آية (٣٩) .

(٢) في « ت » : « أحد » .

(٣) قوله « فصل » مع عنوانه المذكور من وضع المختصر للكتاب ، وهو في الأصل : الصواعق (٤/١٤٦٢) : الوجه العاشر والمائتان ، تبعاً للوجوه المذكورة السابقة .

[ الوجه  
الأول ]

أحدها : أن الله تعالى خالق كل شيء وربّه ومليكه ، وكل ما في الكون من أعيان وأفعال وحوادث فهي بمشيئته وتكوينه ، فما شاء [ الله ] <sup>(١)</sup> كان وما لم يشأ لم يكن ، قضيتان <sup>(٢)</sup> لا تخصيص فيهما <sup>(٣)</sup> بوجه من الوجوه ، وكل ما يشاؤه فإنما يشاؤه لحكمة اقتضاها حمده ومجده ، فحكمته البالغة أوجبت كل ما في الكون من الأسباب والمسببات <sup>(٤)</sup> ، فهو سبحانه [ هو ] <sup>(٥)</sup> خالق الأسباب التي ترضيه وتغضبه وتسخطه وتفرحه ، والأشياء التي يحبها ويكرهها سبحانه خالق ذلك كله ، فالمخلوق أضعف وأعجز أن يؤثر فيه سبحانه ، بل هو الذي خلق ذلك كله على علمه بأنه يجب هذا ويرضى ويغض هذا ، ويسخط به ويفرح بهذا ، فما أثر فيه غيره بوجه من الوجوه .

الثاني : أن التأثير لفظ فيه اشتباه وإجمال <sup>(٦)</sup> ، أتريد به أن غيره لا يعطيه كمالا لم يكن له ولا يوجد فيه صفة كان فاقدها ؟ فهذا معلوم بالضرورة ، أم تريد أن غيره لا يسخطه ولا يغضبه ولا يفعل ما يفرح به أو يحبه أو يكرهه أو نحو ذلك ؟ فهذا غير ممتنع وهو أول المسألة ، وليس معك في نفيه إلا مجرد الدعوى بتسمية ذلك تأثيرا في الخالق ، وليس الشأن في الأسماء إنما الشأن في المعاني والحقائق ، وقد قال تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ

(١) لفظ الجلالة لا يوجد في « ت » .

(٢) هذه الكلمة ليست واضحة في « ت » ، والمثبت من « د » و « ن » وهو موافق للأصل : الصواعق (٤/١٤٦٣) .

(٣) في « ت » : « فيها » .

(٤) في الأصل : الصواعق (٤/١٤٦٣) : « والمشيئات » . ولعله خطأ طبعي .

(٥) ما بين المعقوفين لا يوجد في « ت » ولا في الأصل : الصواعق (٤/١٤٦٣) .

(٦) انظر مجموع الفتاوى (٨/١٣٤ - ١٣٥) ورسالة الإرادة والأمر ضمن مجموعة الرسائل الكبرى (١/٣٦٦) .

[ الوجه  
الثاني ]

اتَّبِعُوا مَا آسَخَطَ اللَّهُ ﴿١﴾ .

وقال النبي ﷺ لأبي بكر في أهل الصفة<sup>(٢)</sup> : « لئن كنت أغضبتهم لقد أغضبت ربك »<sup>(٣)</sup> .

الثالث : أن هذا يبطل محبته [ ١/٨٦ ] لطاعة المؤمنين وبغضه لمعاصي المخالفين ، وهذا معلوم البطلان بالضرورة والعقل والفطر الإنسانية واتفاق أهل الأديان كلهم ، بل هذا حقيقة دعوة الرسل بعد التوحيد .

[ الوجه الثالث ]

الرابع : أن<sup>(٤)</sup> هذا ينتقض بإجابة دعواتهم وسماع أصواتهم ورؤية أفعالهم وحركاتهم ، فإن هذه كلها أمور متعلقة بأفعالهم ، فما كان جوابك عنها فهو جوابنا في محل الإلزام .

[ الوجه الرابع ]

الخامس : أنه<sup>(٥)</sup> سبحانه إذا كان يجب أمورا ، وتلك الأمور المحبوبة لها

[ الوجه الخامس ]

(١) سورة محمد آية (٢٨) . وأكملت الآية في « ت » : ﴿ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ فَأَحْبَطْ أَعْمَلَهُمْ ﴾ .

(٢) الصفة : على وزن غرقة - تجمع على صُفِف كغرف .

قال القاضي عياض في المشرق (٢/٥٥) : « الصفة : بضم الصاد وتشديد الفاء : ظلة في مؤخر مسجد النبي ﷺ يأوي إليها المساكين ، وإليها ينسب أهل الصفة على أشهر الأقاويل » .

وقال ابن حجر في الفتح (٦/٥٩٥) : « الصفة مكان في مؤخر المسجد النبوي مظلل أعد لنزول الغرباء فيه عن لا مأوى له ولا أهل ، وكانوا يكثرون فيه ويقبلون بحسب من يتزوج منهم أو يموت أو يسافر .. » .

(٣) هو جزء من حديث أخرجه مسلم في فضائل الصحابة ح ١٧٠ (٤/١٩٤٧) من حديث عائذ بن عمرو رضي الله عنه ، وفيه قصة .

(٤) في « د » و « ن » : « بأن » .

(٥) هذا بداية الوجه الخامس عشر بعد المائتين في الأصل : الصواعق (٤/١٤٦٧) ، تابع للوجوه السابقة قبله .

لوازم يمتنع وجودها بدونها ، كان وجود تلك الأمور مستلزماً للوازمها التي لا توجد بدونها ، مثاله : محبته للعتو والمغفرة والتوبة ، فهذه المحبوبات تستلزم وجود ما يعفو عنه ويغفره ويتوب إليه العبد منه ، ووجود الملزوم بدون لازمه محال ، فلا يمكن حصول محبوباته سبحانه من التوبة والعفو والمغفرة بدون الذي يتاب منه ويغفره ويعفو عنه ، ولهذا قال النبي ﷺ : « لو لم تذبوا لذهب الله بكم وجاء بقوم يذنبون فيستغفرون <sup>(١)</sup> فيغفر لهم <sup>(٢)</sup> » وهذا هو الذي وردت الأحاديث الصحيحة بالفرح به ، وهذا المفروح به يمتنع وجوده قبل الذنب فضلاً [ عن <sup>(٣)</sup> ] أن يكون [ قديماً ] <sup>(٤)</sup> ، فهذا المفروح به يجب تأخره <sup>(٥)</sup> قطعاً ، ومثل هذا ما روي : « أن آدم لما رأى بنيه ورأى تفاوتهم قال يا رب هلا سويت بين عبادك ؟ قال إني أحب <sup>(٦)</sup> أن أشكر <sup>(٧)</sup> » ، ومعلوم أن محبته للشكر على ما فضل به

(١) في رواية مسلم : « فيستغفرون الله » .

(٢) أخرجه مسلم في التوبة من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ح ١١ (٢١٠٦/٤) وأوله : « والذي نفسي بيده لو لم تذبوا . . . الحديث » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » .

(٤) ما بين المعقوفتين لا يوجد في النسخ الخطية ، وقد أثبتته من الأصل : الصواعق (٤/١٤٦٧) .

(٥) في « ن » : « باخره » .

(٦) في هامش نسخة « د » : « أحببت » . وقد وردت اللفظتان معاً في النص كما هو في مصادره .

(٧) هو جزء من حديث طويل موقوف على أبي بن كعب رضي الله عنه وهو في حكم المرفوع ، رواه عبد الله بن الإمام أحمد في زياداته على مسند أبيه (١٣٥/٥) ومختصراً في كتاب الزهد عن بكر - وهو ابن عبد الله المزني - مثله (ص ٤٤) وأخرجه الحاكم =

بعضهم على بعض ، ولا يحصل ذلك بالتسوية بينهم ، فإن الجمع بين التسوية والتفضيل جمع بين النقيضين وذلك محال .

الثاني والخمسون<sup>(١)</sup> : [ أن هذه المعارضة بين العقل والنقل هي أصل كل فساد في العالم ، وهي ضد دعوة الرسل من كل وجه ، فإنهم دعوا إلى تقديم الوحي على الآراء والعقول ، وصار خصومهم إلى ضد ذلك ، فأتباع الرسل قدموا الوحي على الرأي والمعقول ، وأتباع إبليس أو نائب من نوابه قدموا العقل على النقل .

قال محمد بن عبد الكريم الشهرستاني<sup>(٢)</sup> في كتابه « الملل والنحل »<sup>(٣)</sup> : « اعلم أن أول شبهة وقعت في الخلق شبهة إبليس ، ومصدرها استبداده

[ بيان أن المعارضة بين العقل والنقل أصل كل فساد ]

[ بيان أول شبهة وقعت في الخلق ]

= في المستدرك (٢/٣٢٣ - ٣٢٤) وصححه وأقره الذهبي ، كما ذكره المؤلف ابن القيم في مصنفه شفاء العليل (ص ٤٣٣ ، ٤٥٠) ، وابن كثير في تفسيره (٢/٢٧٤) عند قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ الآيات من سورة الأعراف . ثم قال عقبه : « رواه عبد الله بن الإمام أحمد في مسند أبيه ، ورواه ابن أبي حاتم وابن جرير وابن مردويه في تفاسيرهم من رواية ابن جعفر الرازي به ، وروي عن مجاهد وعكرمة وسعيد بن جبيرة والحسن وقتادة والسدي وغير واحد من علماء السلف سياقات توافق هذه الأحاديث .. » الخ .

وقال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/٩٦) بعد أن ذكره بطوله : « رواه عبد الله بن أحمد عن شيخه محمد بن يعقوب الربالي وهو مستور ، وبقية رجاله رجال الصحيح » . وانظر : الدر المنثور (٣/٦٠٣) والفتح الرباني للساعاتي رقم ٢٨٠ (١٨/١٤٦) ورقم ٩٧ (٢٠/٣٠) ، وزوائد عبد الله بن أحمد بن حنبل في المسند رقم (١٤٥) (ص ٣٥١ - ٣٥٣) .

(١) هذا الوجه لا يوجد في الأصل : الصواعق (٤/١٥٣٨) وهو ساقط منه كما هو ظاهر في النص ، فانظره في موضعه المشار إليه .

(٢) تقدمت ترجمته ص (٤٣٥) .

(٣) انظره (١/٢٣ - ٢٨) وهو فيه مع اختلاف يسير في بعض الألفاظ .

بالرأي في مقابلة النص واختياره الهوى في معارضة الأمر<sup>(١)</sup> واستكباره بالمادة التي خلق منها وهي النار على مادة آدم وهي الطين ، وتشعبت عن هذه الشبهة سبع شبهات حتى<sup>(٢)</sup> صارت مذاهب بدعة وضلالة ، وتلك الشبهات مسطورة في شرح الأناجيل الأربعة<sup>(٣)</sup> ومذكورة في التوراة متفرقة على شكل مناظرة بينه وبين الملائكة بعد الأمر بالسجود والامتناع منه<sup>(٤)</sup> .

قال<sup>(٥)</sup> - كما نقل عنه - : إني سلمتُ أن البارئ إلهي وإله الخلق ، عالم قادر ، (ولا يسأل)<sup>(٦)</sup> عن قدرته ومشيتته وأنه إذا أراد شيئاً قال له كن فيكون ، وهو حكيم ، إلا أنه يتوجه<sup>(٧)</sup> على مساق حكمته أسئلة<sup>(٨)</sup> سبعة : أولها : قد علم قبل خلقي أي شيء يصدر عني ويحصل فلم خلقي [ ٨٦/ب ] أولاً ؟ وما الحكمة في خلقه إياي ؟

الثاني : إذ خلقي على مقتضى إرادته ومشيتته فلم كلفني لمعرفته وطاعته ؟ وما الحكمة في التكليف بعد أن لا يتنفع بطاعة ولا يتضرر بمعصية ؟

(١) في النسخ الخطية : « الرأي » ، والمثبت من الملل والنحل (٢٣/١) ولعله الصواب .

(٢) في « ت » : « هي » .

(٣) أضاف في الملل والنحل (٢٣/١) : « إنجيل لوقا ومارقوس ويوحنا ومتى » .

وراجع عن هذه المناظرة كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في رسالته الإرادة والأمر ضمن مجموعة الرسائل الكبرى (١/٣٥٤-٣٥٥) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل : الصواعق (٤/١٥٣٨) كما أشار إليه محققه .

(٥) أي إبليس عليه لعائن الله تعالى .

(٦) في النسخ الخطية : « ولا تسأل » . والمثبت من الملل والنحل (١/٢٤) .

(٧) في « ن » : « تتوجه » ، وليست واضحة في « د » .

(٨) أي : أسئلة ، وهي لغة فيها ، وينظر ما سبق ص (٢٠٨) مع التعليق (١) .

[ مناظرة بين  
إبليس  
والملائكة  
وذكر أسئلته  
لهم  
وأجوبتهم  
عنها ]

[ السؤال  
الأول ]

[ السؤال  
الثاني ]

[ السؤال  
الثالث ]

والثالث : إذ خلقتني وكلفني فالتزمت تكليفه بالمعرفة والطاعة فعرفت وأطعت فلم كلفني بطاعة آدم والسجود له ؟ وما الحكمة في هذا التكليف على الخصوص بعد أن لا يزيد ذلك في طاعتي ومعرفتي ؟

[ السؤال  
الرابع ]

والرابع : إذ خلقتني وكلفني على الإطلاق وكلفني هذا التكليف على الخصوص فإذا<sup>(١)</sup> لم أسجد [ فلم ]<sup>(٢)</sup> لعني وأخرجني من الجنة ؟ وما الحكمة في ذلك بعد أن<sup>(٣)</sup> لم أرتكب قبيحا إلا قولي لا أسجد إلا لك ؟

[ السؤال  
الخامس ]

والخامس : إذ خلقتني وكلفني مطلقا وخصوصا ولم أطع فلعنتني وطردي ، فليَمَ طَرَّقَنِي<sup>(٤)</sup> إلى آدم حتى دخلت الجنة ثانياً<sup>(٥)</sup> وغررته بوسوستي فأكل من الشجرة المنهي عنها وأخرجه من الجنة معي ؟ وما الحكمة في ذلك بعد

[ السؤال  
السادس ]

أن لو منعني من دخول الجنة استراح مني آدم وبقي خالدا في الجنة ؟  
والسادس : إذ خلقتني وكلفني عموما وخصوصا ولعنتي ثم طَرَّقَنِي إلى

(١) في « ت » : « فإذ » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) في « د » و « ن » : « إذ » والمثبت من « ن » وهو يوافق ما في الملل والنحل (٢٤/١) .

(٤) أي : فليَمَ جعل لي طريقاً إلى آدم ، وهذه الكلمة (طَرَّقَ) و (يُطَرِّقُ) من العبارات المستعملة قليلا ، فانظر ورودها مثلا في مقدمة شرح صحيح مسلم للإمام النووي (١/٢٥) على لسان أبي زرعة الرازي ، وقد نقلها عن النووي أيضاً الصنعاني في توضيح الأفكار (١/٥١ - ٥٢) .

(٥) كان دخوله بالوسوسة والتزيين والغواية والإغراء ، كما ذهب إليه طائفة من أهل العلم ، والعلم عند الله .

وانظر : تفسير الرازي (٣٨/١٤) عند قوله تعالى ﴿ فَوَسَّوْنَا لَهُمُ الشَّيْطَانَ ﴾ سورة الأعراف آية (٢٠) ، ومفتاح دار السعادة (١/١٢٨) وما بعدها ، ومصائب الإنسان من مكاييد الشيطان (ص ٤٢ - ٤٣) .

الجنة وكانت الخصومة بيني وبين آدم ، فلم سلطني على أولاده حتى أراهم من حيث لا يروني<sup>(١)</sup> وتؤثر فيهم وسوستي ولا يؤثر فيّ حولهم وقوتهم وقدرتهم واستطاعتهم ؟ وما الحكمة في ذلك بعد أن لو خلقهم على الفطرة دون من يجتالهم<sup>(٢)</sup> عنها ، فيعيشوا طاهرين سامعين مطيعين كان أخرى وأليق بالحكمة ؟

[ السؤال السابع ]

والسابع<sup>(٣)</sup> : سلمت هذا كله ، خلقتني وكلفني مطلقا ومقيدا ، وحيث لم أطع لعنتي وطردي ومكنتني من دخول الجنة وطرقتني<sup>(٤)</sup> ، وإذ عملت عملي أخرجني ثم سلطني على بني آدم ، فلم إذ استمهلتهم أمهلني فقلت : ﴿ فَأَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴾<sup>(٥)</sup> فقال : ﴿ فَإِنَّكَ مِنَ الْمُنظَرِينَ \* إِلَى يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ ﴾<sup>(٦)</sup> ؟ وما الحكمة في ذلك بعد أن لو أهلكني في الحال استراح

(١) كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّكُمْ بِرَبِّكُمْ هُمْ وَرَقِيبُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا تُرِيدُونَ ﴾ الآية (٢٧) من سورة الأعراف .

(٢) في « ن » : « يجتالهم » وفي الملل والنحل (٢٥/١) : « يجتالهم » .

وقد ورد في الحديث القدسي ، وفيه : « وإنني خلقت عبادي حنفاء كلهم وإنهم أتتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم . . » الحديث ، أخرجه مسلم في الجنة وصفة نعيمها ح ٦٣ (٢١٩٧/٤) .

قال النووي في شرحه له (١٩٧/١٧) : « هكذا هو في نسخ بلادنا : « فاجتالتهم » بالجيم ، وكذا نقله القاضي عن رواية الأكثرين ، وعن رواية الحافظ أبي علي الغساني « فاجتالتهم » بالخاء المعجمة ، قال : والأول أصح وأوضح ، أي استخفوهم فذهبوا بهم وأزالوهم عما كانوا عليه وجالوا معهم في الباطل ، كذا فسره الهروي وآخرون . . » .

(٣) في « ت » : « السابع » بحذف واو العطف قبلها .

(٤) أي جعل لي طريقا .

(٥) سورة ص آية (٧٩) .

(٦) سورة ص الآيتان (٨٠ - ٨١) ، ولهذه الآيات نظائر ، في الأعراف =

الخلق مني ، وما بقي شر في العالم ؟ أليس بقاء<sup>(١)</sup> العالم على نظام الخير خيرا<sup>(٢)</sup> من امتزاجه بالشر ؟ قال : فهذه حجتي على ما ادعيته في كل مسألة .

قال شارح الإنجيل : فأوحى الله تعالى إلى الملائكة : قولوا له : (إن في مسألتك الأولى)<sup>(٣)</sup> إني إلهك وإله الخلق غير صادق ولا مخلص ، إذ لو صدقت أني رب العالمين ما احتكمت عليّ بِلِمِّمْ ، فأنا الله الذي لا إله إلا أنا لا أسأل عما أفعل والخلق مسؤولون .

[ الجواب  
عن أسئلة  
إيليس ]

قال<sup>(٤)</sup> : هذا مذكور في التوراة ومسطور في الإنجيل على الوجه الذي ذكرته ، وكنت برهة من الزمان أتفكر وأقول : من المعلوم الذي لا مرية<sup>(٥)</sup> فيه أن كل شبهة وقعت لبني آدم وإنما وقعت من إضلال الشيطان ووساوسه نشأت من شبهاته ، وإذا كانت الشبهات محصورة في سبع عادت كبار البدع والضلال إلى سبع ، ولا يجوز أن (تعدوها شبه أهل الزيغ والكفر)<sup>(٦)</sup> وإن اختلفت العبارات وتباينت الطرق ، فإنها بالنسبة إلى أنواع الضلالات

= الآيتان (١٤ ، ١٥) وفي الحجر الآيات (٣٦ - ٣٨) .

- (١) في « ن » : « نفى » .
- (٢) في النسخ الخطية : « خير » .
- (٣) في « ت » : « إنك أقررت في مسألتك الأولى » . وفي الملل والنحل (٢٥/١) : « إنك في تسليمك الأول » .
- (٤) أي الشهرستاني في كتابه الملل والنحل (٢٥/١) .
- (٥) في « د » و « ن » : « لافرية » والمثبت من « ت » وهو الموافق للملل والنحل (٢٥/١) .
- (٦) في الأصل : الصواعق (٤/١٥٤١) : « أن تعدو شبهات فرق أهل الزيغ والكفر هذه الشبهات » وهو قريب مما في الملل والنحل (٢٥/١) .

[ ٨٧/أ ] كالبذر يرجع جملتها إلى إنكار الأمر بعد الاعتراف بالحق<sup>(١)</sup> وإلى الجنوح إلى الهوى والرأي في مقابلة النص ، والذين جادلوا هودا ونوحا وصالحا وإبراهيم ولوطا وشعيبا وموسى وعيسى ومحمدا صلوات الله وسلامه عليهم كلهم نسجوا على منوال اللعين الأول في إظهار شبهاته ، وحاصلها يرجع إلى دفع<sup>(٢)</sup> التكليف عن أنفسهم ، وجحد أصحاب التكاليف والشرائع عن هذه الشبهة نشأ ، فإنه لا فرق بين [ قولهم ]<sup>(٣)</sup> ﴿ أَبَشْرٌ يَهْدُونَنَا ﴾<sup>(٤)</sup> وبين قوله<sup>(٥)</sup> : ﴿ ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴾<sup>(٦)</sup> .  
ومن هذا قوله تعالى : ﴿ وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشْرًا رَسُولًا ﴾<sup>(٧)</sup> .  
فبين أن المانع من الإيمان هو هذا المعنى كما قال للمتقدم<sup>(٨)</sup> [ الأول ]<sup>(٩)</sup>

(١) في النسخ الخطية : « بالخلق » . والمثبت من الأصل : الصواعق (٤/١٥٤١) والمثل والنحل (١/٢٥) .

(٢) في النسخ الخطية : « رفع » . والمثبت من الأصل : الصواعق (٤/١٥٤٢) والمثل والنحل (١/٢٦) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) سورة التغابن آية (٦) .

(٥) في « د » و « ن » : « أقواله » . والمثبت من « ت » وهو الموافق للأصل : الصواعق (٤/١٥٤٢)

(٦) سورة الإسراء آية (٦١) .

(٧) سورة الإسراء آية (٩٤) .

(٨) في النسخ الخطية : « المتقدم » والمثبت من الأصل : الصواعق (٤/١٥٤٢) . وفي المثل والنحل (١/٢٦) : « كما قال المتقدم في الأول » .

(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

﴿ مَا مَنَّكَ إِلَّا <sup>(١)</sup> تَسْبَدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ ﴾ <sup>(٢)</sup> .  
 وقال الآخر <sup>(٣)</sup> من ذريته <sup>(٤)</sup> كما قال المتقدم : ﴿ أَرَأَى أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي  
 هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ﴾ <sup>(٥)</sup> .  
 وكذلك لو تعقبنا أقوال <sup>(٦)</sup> (التأخرين منهم وجدناها مطابقة لأقوال  
 المتقدمين) <sup>(٧)</sup> : ﴿ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَبَهتْ  
 قُلُوبُهُمْ ﴾ <sup>(٨)</sup> ، ﴿ فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا بِهِ مِنْ قَبْلُ ﴾ <sup>(٩)</sup> .  
 فاللعين الأول كما حكم العقل على من لا يحكم <sup>(١٠)</sup> عليه العقل  
 أجرى حكم الخالق في الخلق وحكم الخلق في الخالق ، والأول غلو  
 والثاني تقصير ، فثار من الشبهة الأولى مذاهب الحلولية <sup>(١١)</sup>

(١) في النسخ الخطية : « أن » والمثبت هو الصواب .

(٢) سورة الأعراف آية (١٢) .

(٣) هو عدو الله فرعون .

(٤) أي في الاتباع والتأسي .

(٥) سورة الزخرف آية (٥٢) .

(٦) في الأصل : الصواعق (٤/١٥٤٣) : « أحوال » ، والمثبت يوافق ما في الملل والنحل  
 (٢٦/١) .

(٧) في الأصل : الصواعق (٤/١٥٤٣) : « المتقدمين منهم وجدناها مطابقة لأقوال  
 التأخرين » ، وهكذا في الملل والنحل (٢٦/١) ، والمعنى صحيح مع كلتا العبارتين .

(٨) سورة البقرة آية (١١٨) .

(٩) سورة يونس آية (٧٤) .

(١٠) في النسخ الخطية : « لا يحكم » ، والمثبت من الملل والنحل (٢٦/١) ولعله  
 الصواب . وينظر : الأصل : الصواعق (٤/١٥٤٣) .

(١١) الحلولية : من الفرق الضالة المارقة ، يزعمون أنه تعالى وتقدس يحل في مخلوقاته ، =

## والتناسخية<sup>(١)</sup> والمشبهة<sup>(٢)</sup> والغلاة من الرافضة<sup>(٣)</sup> من<sup>(٤)</sup> حيث غلوا في حق

= وهم طوائف ونحل ، منهم من يقول : إن روح الإله حلت في آدم ثم صارت إلى الأنبياء والأئمة في أزمانهم إلى أن انتهت إلى علي رضي الله عنه وأولاده ، وهذا معتقد غلاة الرافضة . . ومن أشهر القائلين بمذهب الحلولية من الصوفية الحللاج وابن عربي ، وجملة القائلين بهذا المعتقد الفاسد عشر فرق ، غرضها جميعا إفساد توحيد المسلمين وإبطال عقيدتهم .

انظر : الفرق بين الفرق (ص ٢٥٤) وما بعدها ، والتبصير في الدين (ص ١٣٠) وما بعدها واعتقادات فرق المسلمين والمشركين (ص ١١٦) . والغللو والفرق الغالية (ص ١٢٥ - ١٢٨) .

وراجع ما سبق ص (٢٤٤) تعليق (٩) وص (٣٢٠) من كلام ابن القيم .

(١) التناسخية : نسبة لمن يقول بتناسخ الأرواح في الأجساد وانتقالها من شخص لآخر وهو مذهب قديم في الهند كانت تعتقده طوائف كالسمنية والمناوية .

قال ابن الجوزي : « وقد لبس إبليس على أقوام فقالوا بالتناسخ وأن أرواح أهل الخير إذا خرجت دخلت في أبدان خيرة فاستراحت ، وأرواح أهل الشر إذا خرجت تدخل في أبدان شريرة فيتحمل عليها المشاق . . الخ . تليس إبليس (ص ٧٧) .

وينظر : الفصل لابن حزم (١/١٦٥ - ١٦٩) وكشاف اصطلاحات الفنون (١/٥١١ - ٥١٢) والغللو والفرق الغالية (ص ١٢٩ - ١٣٤) .

(٢) المشبهة : هم الذين شبهوا صفات الله سبحانه بصفات خلقه ، فيقولون مثلا : له يد كيد المخلوق ورجل كرجله تعالى المولى وتقدس عما يقولون علوا كبيرا . وكان أول ظهور التشبيه في الإسلام من الروافض وهو مما شاركوا فيه اليهود ، والمشبهة صنفان : صنف شبهوا ذات الباري بذات غيره ، وصنف شبهوا صفاته بصفات غيره ومنهم المعتزلة البصرية وغلاة الرافضة والكرامية .

ينظر : الفرق بين الفرق (ص ٢٢٥) وما بعدها ، و الملل والنحل (١/١١٨ - ١٢٣) والخطط للمقريزي (٢/٣٤٨ - ٣٤٩) ورسالة المقدسي في الرد على الرافضة (ص ١٦٥) .

(٣) سبق ذكرهم ص (١٧٢) .

(٤) حرف « من » لا يوجد في الأصل : الصواعق (٤/١٥٤٤) ولا في الملل والنحل (١/٢٧)

شخص من الأشخاص حتى وصفوه بأوصاف الجلال<sup>(١)</sup> ، وثار من الشبهة الثانية مذاهب القدرية والجبرية<sup>(٢)</sup> والمجسمة<sup>(٣)</sup> حيث قصروا في وصفه تعالى [ حتى وصفوه ]<sup>(٤)</sup> بصفات المخلوقين ، والمعتزلة<sup>(٥)</sup> مشبهة الأفعال [ والمشبهة ]<sup>(٦)</sup> مشبهة الصفات ، وكل منهما أعور<sup>(٧)</sup> ، فإن من قال : يحسن منه ما يحسن منا ويقبح منه ما يقبح منا فقد شبه الخالق بالخلق ، ومن قال : يوصف البارئ بما يوصف به الخلق أو يوصف الخلق بما يوصف به البارئ [ الخالق ]<sup>(٨)</sup> فقد اعتزل عن الحق ، وسنخ<sup>(٩)</sup> القدرية طلب العلة في

(١) وهو الخليفة الراشد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، إذ قد غلت فيه الرافضة وغيرهم حتى ادعى فيه بعضهم أنه هو الإله .

انظر : مقالات الإسلاميين (٨٣/١) والفرق بين الفرق (ص ٢٥١) وأصول مذهب الشيعة للقفاري (٥١٠/٢) وما بعدها .

(٢) تقدم تعريف القدرية والجبرية ص ( ٢٠٣ ، ٣١٨ ) .

(٣) المجسمة : هم القائلون بتجسيم البارئ تعالى ، ويطلق عليهم أيضاً المشبهة ، وقد سبق قريبا تعريفهم ص ( ٥٥١ ) .

(٤) ما بين المعقوفتين أثبتته من الملل والنحل (٢٧/١) .

(٥) سبق تعريفهم ص ( ٢١ ) .

(٦) ما بين المعقوفتين أثبتته من الأصل : الصواعق (٤/١٥٤٤) و الملل والنحل (٢٧/١) .

(٧) زاد في الملل والنحل (٢٧/١) : « بأي عينه شاء » .

والمقصود أن هؤلاء لا ينظرون إلى النصوص جميعها ، بل ينظرون إلى بعضها دون كليتها كأنهم يبصرون بعين واحدة .

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من « ن » و « ت » . وهو ملحق في متن « د » وكذا موجود بالأصل : الصواعق (٤/١٥٤٤) .

(٩) في النسخ الخطية : « وشيخ » ، والثبت من الأصل : الصواعق (٤/١٥٤٤) و الملل والنحل (٢٧/١) .

كل شيء وذلك [ من ]<sup>(١)</sup> سينخ<sup>(٢)</sup> اللعين الأول ، إذ طلب العلة في الخلق أولاً ، والحكمة في التكليف ثانياً ، والفائدة<sup>(٣)</sup> في تكليف السجود لآدم ثانياً « ثم ذكر<sup>(٤)</sup> الخوارج والمعتزلة والروافض وقال : « رأيت شبهاتهم كلها نشأت من شبهات اللعين الأول ، وإليه أشار التنزيل بقوله : ﴿ وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴾<sup>(٥)</sup> ، وقال ﷺ : « لتسلكن سبل الأمم قبلكم حذو القذة بالقذة والنعل بالنعل حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه »<sup>(٦)</sup> .<sup>(٧)</sup>

فهذه القصة في المناظرة هي نقل أهل الكتاب ، ونحن لا نصدقها ولا نكذبها<sup>(٨)</sup> ، وكأنها والله أعلم مناظرة وضعت على لسان إبليس ،

= والسِّنْخ بالكسر : الأصل من كل شيء ، يجمع على أسناخ ، كحمل وأحمال ، وسنوخ ، والحاء لغة فيه . ينظر : تاج العروس والمصباح المنير مادة (سنخ) .

(١) ما بين المعقوفين ساقط أثبتته من الأصل : الصواعق (٤/١٥٤٤) و الملل والنحل (١/٢٧) وفي « ت » كتب بدل ذلك : « مشيمة » .

(٢) في « د » و « ن » : « شيخ » . وفي « ت » : « الشيخ » . وما أثبتته من الأصل : الصواعق والملل والنحل . كما في التعليق السابق (٢) .

(٣) في النسخ الخطية : « والمعاندة » والمثبت من الأصل : الصواعق (٤/١٥٤٤) و الملل والنحل (١/٢٧) .

(٤) أي الشهرستاني .

(٥) سورة البقرة آية (١٦٨) .

(٦) أخرجه البخاري في أحاديث الأنبياء ح ٣٤٥٦ (ص ٧١١) وفي الاعتصام بالسنة ح ٧٣٢٠ ومسلم في العلم ح ٦ (٤/٢٠٥٤) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه بألفاظ قريبة مما ذكر المؤلف .

(٧) إل هنا انتهى كلام الشهرستاني وقد سبقت الإشارة إلى موضعه في أول النقل عنه .

(٨) لقوله عليه الصلاة والسلام : « لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم » ،

وعلى<sup>(١)</sup> كل حال فلا بد من الجواب عنها سواء صدرت عنه أو قيلت على لسانه ، فلا ريب أنها من كيدته ، وقد أخبر الله تعالى : ﴿ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا ﴾<sup>(٢)</sup> ، فهذه الأسولة<sup>(٣)</sup> والشبهات من أضعف الأسولة [ ٨٧ / ب ] عند أهل العلم والإيمان وإن صعب موقعها عند من أصل أصولا فاسدة كانت سدا بينه وبين ردها .

وقد اختلفت طرق الناس في الأجوبة عنها [ أشد الاختلاف ]<sup>(٤)</sup> . فقال المنجمون<sup>(٥)</sup> وزنادقة الطبايعين<sup>(٦)</sup> والفلاسفة<sup>(٧)</sup> : لا حقيقة لآدم ولا لإبليس ولا لشيء من ذلك ، بل لم يزل الوجود هكذا ، ولا يزال نسلا بعد نسل وأمة بعد أمة ، وإنما ذلك أمثال مضروبة لانفعال القوى النفسانية الصالحة لهذا البشر ، وهذه القوى هي المسماة في الشرائع بالملائكة

= ﴿ قَوْلًا ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا ﴾ الآية . أخرجه البخاري في التفسير ح ٤٤٨٥ (ص ٩٢٥) وفي الاعتصام بالكتاب والسنة ح ٧٣٦٢ و ٧٥٤٢ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(١) في « ت » : « وعلى على » .

(٢) سورة النساء آية (٧٦) .

(٣) أي الأسئلة ، وانظر ما سبق ص ( ٢٠٨ ) تعليق ( ١ ) .

(٤) ما بين المعرفتين ساقط من « ت » . وفي « ن » : « أشد اختلاف » .

(٥) سبق التعريف بالتنجيم والمنجمين ص ( ٤٤٣ ) .

(٦) في الأصل : الصواعق (٤/١٥٤٦) : « والطبايعين » .

قال التهانوي في كشفه (٢/١١٣٠) : « والطبايعيون هم أهل العلم الطبيعي ، ويطلق الطبايعيون أيضاً على فرقة يعبدون الطبايع الأربع ، أي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة لأنها أصل الوجود ، إذ العالم مركب منها ، وتسمى هذه الفرقة بالطبايعية . »

(٧) تقدم التعريف بهم ص ( ٣١ ) .

واستعصاء<sup>(١)</sup> القوى الغضبية والشهوانية عليه ، وهي المسماة بالشياطين ، فعبر عن خضوع القوى الخيرة الفاضلة بالسجود ، وعبر عن إباء القوى الشريرة بالإباء والاستكبار وترك السجود ، قالوا والحكمة الإلهية اقتضت تركيب الإنسان على هذا الوجه ، وإسكان هذه القوى فيه ، وانقياد بعضها له وإباء بعضها ، فهذا شأن الإنسان ولو كان على غير هذا التركيب لم يكن إنسانا . قالوا : وبهذا تندفع الأسئلة<sup>(٢)</sup> كلها وأنها بمنزلة أن يقال : لم أحوج الإنسان إلى الأكل والشرب واللباس ؟ ولما أحوجه إليه ، فلم جعله يبول ويتغوط ويمخط ؟ ولم جعله يمرض ويهرم<sup>(٣)</sup> ويموت ؟ فإن هذه الأمور من لوازم النشأة الإنسانية .

فهذه الطائفة رفعت القواعد من أصلها وأبطلت آدم وإبليس والملائكة ، وردت الأمر إلى مجرد قوى نفسانية وأمور معنوية .

وقالت الجبرية ومنكرو العلل والحكم : هذه الأسئلة إنما ترد على من يفعل لعله أو غرض أو لغاية ، فأما من لا علة لفعله ولا غاية ولا غرض ، بل يفعل بلا سبب ، وإنما مصدر مفعولاته محض مشيئته وغايتها مطابقتها لعلمه وإرادته ، فيجيء فعله على وفق إرادته وعلمه ، وعلى هذا فهذه الأسئلة فاسدة كلها ، إذ مبناها على أصل واحد ، وهو تعليل أفعال من لا تعلل أفعاله ، ولا يوصف بحسن ولا قبح عقليين<sup>(٤)</sup> ، بل الحسن ما فعله ،

(١) في « ت » : « واستعصت » .

(٢) أي الأسئلة ، وراجع ما سبق ص ( ٢٠٨ ) تعليق ( ١ ) .

(٣) في « ت » : « يهرم ويمرض » بالتقديم والتأخير .

(٤) تقدمت مسألة التحسين والتقيح العقليين ص ( ٢٠٦ ) تعليق ( ٧ ) .

وما فعله فكله حسن ، ﴿ لَا يَسْتَلُّ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْتَلُونَ ﴾ (١) . قالوا :  
والقبح والظلم هو تصرف الإنسان في غير ملكه ، فأما تصرف الملك (٢)  
الحق في ملكه من غير أن يكون تحت حجر حاجر أو أمر أمر أو نهي ناه فإنه  
لا يكون ظلما ولا قبيحا .

فرفع هؤلاء الأصول من أصلها والتزموا لوازم هذا الأصل بأنه لا يجب  
على الله شيء ولا يجرم عليه شيء ولا يقبح منه ممكن .

وقالت القدريّة (٣) : هذا لا يرد على أصولنا ، وإنما يرد على أصول  
الجبرية القائلين بأن الله تعالى خالق أفعال العباد طاعتهم ومعاصيهم  
وإيمانهم وكفرهم ، وأنه قدر ذلك عليهم قبل أن يخلقهم وعلمه منهم  
وخلقهم له ، فخلق أهل الكفر للكفر وأهل الفسوق للفسوق وقدر ذلك  
عليهم وشاء منهم وخلقهم فيهم ، فهذه الأصول [ ٨٨ / أ ] واردة عليهم ،  
وأما نحن فعندنا أن الله تعالى عرضهم للطاعة والإيمان وأقدرهم عليه  
ومكنهم منه ، ورضيه لهم وأحبه ، ولكن هم اختاروا لأنفسهم الكفر  
والعصيان ، والله تعالى لم يكرههم على ذلك ولم يُلجئهم (٤) إليه ، ولا شاء  
منهم ولا كتبه عليهم ، ولا قدره ولا خلقهم له ولا خلقه فيهم ، ولكنها  
أعمال هم لها عاملون وشروور هم لها فاعلون ، فإنما خلق إبليس لطاعته  
وعبادته ، ولم يخلق لمعصيته والكفر به .

وصرح قدماء هذه الفرقة بأنه سبحانه لم يكن يعلم من إبليس حين خلقه

(١) سورة الأنبياء آية (٢٣) .

(٢) في الأصل : الصواعق (٤/١٥٤٧) : « الملك » وكلاهما صحيح .

(٣) وهم المعتزلة ، وقد سبق التعريف بهذا اللقب ص ( ٢١ ) تعليق ( ٥ ) .

(٤) في « ت » : « يجبلهم » .

أنه يصدر منه ما صدر ، ولو علم ذلك منه لم يخلقه ، وأبى متأخروهم ذلك وقالوا : بل كان سبحانه عالماً به وخلقه امتحاناً لعباده ليظهر المطيع له من العاصي ، والمؤمن من الكافر ، وليثيب عباده على معاداته ومحاربتة ومعصيته أفضل الثواب ، (قالوا وهذه)<sup>(١)</sup> الحكمة اقتضت بقاءه حتى تنقضي الدنيا وأهلها .

قالوا وأمره بالسجود ليطيعه فيثيبه ، فاختر لنفسه المعصية والكفر من غير إكراه من الرب ولا (إلجاء له)<sup>(٢)</sup> إلى ذلك<sup>(٣)</sup> ، ولا حال بينه وبين السجود ، ولا سلطه على آدم وذريته قهراً ، وقد اعترف عدو الله بذلك حيث يقول : ﴿ هَوَسَ اللَّيْلَانُ الْهَدَىٰ <sup>(٤)</sup> إِلَّا أَنْ ﴾ <sup>(٥)</sup> وقال تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لَكُمْ عَلَيْهِمْ مِنْ سُلْطَانٍ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، قالوا فاندفعت تلك الأسولة<sup>(٧)</sup> وظهر أنها [ إنما ]<sup>(٨)</sup> ترد على أصول الجبرية لا على أصولنا<sup>(٩)</sup> .

وقالت الفرقة الناجية حزب الله تعالى ورسوله عليه الصلاة والسلام :

(١) في « ن » : « وقالوا هذه » .

(٢) في الأصل : الصواعق (١٥٤٩/٤) : « إلجاء » .

(٣) في « ت » : « غير ذلك » .

(٤) في « د » و « ن » : « عليهم » وهو خطأ .

(٥) سورة إبراهيم آية (٢٢) .

(٦) سورة سبأ آية (٢١) .

(٧) أي الأسئلة ، وراجع ما سبق ص (٢٠٨) تعليق (١) .

(٨) ما بين المعقوفتين ثابت في « د » و « ن » ، ولا يوجد في « ت » ولا في الأصل :

الصواعق (١٥٤٩/٤) .

(٩) انظر : رسالة إبليس إلى إخوانه المناجيس (ص ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٥٢) .

كيف يطمع في الرد على عدو الله من قد شاركه في أصله أو في بعض شعبه؟ فإن عدو الله أصل معارضة النص بالرأي، فرتب على تأصيله هذه الأسولة<sup>(١)</sup> وأمثالها، فمن عارض النقل بالعقل فهو شريكه من هذا الوجه فلا يتمكن من الرد التام عليه.

ولهذا لما شاركة زنادقة الفلاسفة والمنجمين والطبائعين<sup>(٢)</sup> في هذا الأصل أنكروا وجوده ووجود آدم والملائكة فضلاً عن قصة أمره بالسجود وإبائه وما ترتب عليها<sup>(٣)</sup>.

ولما أنكرت الجبرية الحكمة<sup>(٤)</sup> والتعليل والأسباب عجزوا عن جواب أسولته<sup>(٥)</sup>، وسدوا على نفوسهم باب استماعها والجواب عنها، وفتحوا باب مكابرة العقول الصريحة في إنكار تحسين العقل وتقييحه، وإنكار الأسباب والقوى والطبائع والحكم والغايات المحمودة التي لأجلها يفعل الرب ما يفعله، وجوزوا عليه أن يفعل كل شيء وأن يأمر بجميع ما نهى عنه وينهى عن كل ما أمر به، ولا فرق عنده<sup>(٦)</sup> البتة بين المأمور والمحذور، والكل سواء في نفس الأمر، ولكن هذا صار حسناً بأمره لا أنه في نفسه وذاته حسن، وهذا صار قبيحاً بنهيه لا أنه في نفسه وذاته قبيح ولما أصلت القدرية إنكار عموم قدرة الرب سبحانه ومشيتته لجميع

(١) أي الأسئلة، وراجع ما سبق ص (٢٠٨) تعليق (١).

(٢) راجع ما سبق ص (٥٥٤) تعليق (٦).

(٣) في «ت»: «عليه».

(٤) في «ت»: «للحكم».

(٥) في «ت»: «أسئلته»، وراجع ما سبق ص (٢٠٨) تعليق (١).

(٦) في «ت»: «عندهم».

الكائنات ، وأخرجت أفعال عباده<sup>(١)</sup> خيرا وشرا عن قدرته ومشيته لخلقه ، وأثبتت لله تعالى شريعة بعقولهم حكمت عليه بها ، واستحسننت منه ما استحسنته<sup>(٢)</sup> من أنفسها ، واستقبحت منه ما استقبحت [ ٨٨ / ب ] من أنفسها ، وعارضت بين الأدلة السمعية الدالة على خلاف ما أصلوه وبين العقل<sup>(٣)</sup> ثم راموا الرد على عدو الله فعجزوا عن الرد التام عليه . وإنما يتمكن من الرد عليه كل الرد من تلقى أصوله عن مشكاة الوحي ونور النبوة ولم يؤصل أصلا برأيه .

فأول ذلك : أنه علم أن هذه الأسولة<sup>(٤)</sup> ليست من كلام الله الذي أنزله على موسى وعيسى خيرا بها عن عدوه كما أخبر عنه في القرآن بكثير من أقواله وأفعاله ، وإدخال بعض أهل الكتاب لها في تفسير التوراة والإنجيل هو كما (تجد بالمسلمين)<sup>(٥)</sup> من يدخل في تفسير القرآن كثيرا من الأحاديث والأخبار والقصص التي لا أصل لها ، وإذا كان هذا في هذه الأمة التي هي أكمل الأمم علوماً وعقولاً فما<sup>(٦)</sup> الظن بأهل الكتاب ؟

(١) في « د » و « ن » : « عبده » ، والمثبت من « ت » ، وهو الموافق للأصل : الصواعق (١٥٥٠/٤) .

(٢) في « ت » : « ما استحسنت » .

(٣) في النسخ الخطية : « الفعل » ، والمثبت من الأصل : الصواعق (١٥٥١/٤) ولعله الصواب .

(٤) في « ت » : « الأسئلة » ، وراجع ما سبق ص (٢٠٨) تعليق (١) .

(٥) في « ت » : « نجد المسلمين » ، وفي الأصل : الصواعق (١٥٥١/٤) : « تجد في المسلمين » .

(٦) في « ت » : « فمن » .

[ أجوبة ابن  
القيم عن  
الشبه  
الإبلسية  
والرد عليها  
من وجوه ]  
[ الوجه  
الأول ]

[ الوجه  
الثاني ]

الوجه الثاني : أن يقال لعدو الله : قد ناقضت في أسولتك<sup>(١)</sup> ما اعترفت به غاية المناقضة ، وجعلت ما أسلفته من التسليم والاعتراف مبطلاً لجميع أسولتك<sup>(٢)</sup> متضمناً للجواب عنها قبل ذكرها ، وذلك أنك قلت : ﴿ رَبِّ يَا أَعْوَيْنِي لِأُزَيِّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَا أُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ \* إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ ﴾<sup>(٣)</sup> فاعترفت بأنه ربك وخالقك ومالكك ، وأنت مخلوق له ، مربوب تحت أوامره ونواهيه ، إنما شأنك أن تتصرف في نفسك تصرف العبد المأمور المنهي المستعد لأوامر سيده ونواهيه ، وهذه [ هي ]<sup>(٤)</sup> الغاية التي خلقت لها ، وهي غاية الخلق وكمال سعادتهم ، وهذا الاعتراف منك بربوبيته وقدرته وعزته يتضمن<sup>(٥)</sup> إقرارك بكمال علمه وحكمته وغناه ، وأنه في كل ما أمر عليم حكيم لم يأمر عبده لحاجة منه إلى ما أمر به عبده ، ولا نهاه بخلاً عليه بما نهاه ، بل أمره رحمة منه به وإحساناً إليه ، بما فيه صلاحه في معاشه ومعاده وما لا صلاح له إلا به ، ونهاؤه عما في ارتكابه فساده في معاشه ومعاده ، فكانت نعمته<sup>(٦)</sup> عليه بأمره ونهيه (أعظم من)<sup>(٧)</sup> نعمته عليه

(١) في « ت » : « أسئلتك » ، راجع ما سبق ص ( ٢٠٨ ) تعليق ( ١ ) .

(٢) في « ت » : « أسئلتك » . انظر التعليق السابق .

(٣) سورة الحجر الآيتان ( ٣٩ ، ٤٠ ) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) في « د » و « ن » : « تتضمن » ، والمثبت من « ت » وهو الموافق للأصل : الصواعق ( ١٥٥٢ / ٤ ) .

(٦) في « د » و « ن » : « نعمه » ، والمثبت من « ت » وهو الموافق للأصل : الصواعق ( ١٥٥٢ / ٤ ) .

(٧) في « د » و « ن » : « من أعظم » بالتقديم والتأخير .

بماكله ومشربه ولباسه وصحة بدنه بما لا نسبة بينهما ، كما قال سبحانه في آخر قصتك<sup>(١)</sup> مع الأبوين<sup>(٢)</sup> : ﴿ يَبْنِيْءَ آدَمَ قَدْ أَرْزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا يُؤْرِي سَوْءَ تَكْمٍ وَرِيْشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِك خَيْرٌ ذَلِك مِنْ آيَاتِ اللّٰهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، فأخبر سبحانه أن لباس التقوى وزيتها خير من المال والرياش والجمال الظاهر ، فالله تعالى خلق عباده وجمل ظواهرهم بأحسن تقويم ، وجمل بواطنهم بهدايتهم إلى الصراط المستقيم ، ولهذا كانت صورتك قبل معصية ربك من أحسن الصور وأنت مع ملائكته الأكرمين<sup>(٤)</sup> ، فلما وقع ما وقع جعل قبح صورتك وشناعة منظرك مثلا يضرب لكل قبيح ، كما قال تعالى : ﴿ طَلَعَهَا كَأَنَّهٗ رُءُوسُ الشَّيْطَانِ ﴾<sup>(٥)</sup> ، فهذه أول نقدة<sup>(٦)</sup> تعجلتها من معصيته ، ولا ريب أنك تعلم أنه أحكم الحاكمين وأعلم العالمين وأغنى الأغنياء وأرحم الراحمين ، وأنه لم يأمر العباد إلا بما فعله خير لهم وأصلح وأنفع وأحسن تأويلا وأعظم عائدة من تركه ، كما أنه لم يرزقهم إلا ما [ ٨٩/أ ] تناوله أنفع لهم من تركه ، فأمرهم بما أمرهم لمصلحة عائدة عليهم<sup>(٧)</sup> كما رزقهم الطعام والشراب وغيّرهما من النعم ، فالسعداء

(١) في النسخ الخطية : « فصل » بدل قوله : « قصتك » والمثبت من الأصل : الصواعق (١٥٥٢/٤) ولعله الصواب .

(٢) يعني آدم وحواء عليهما السلام .

(٣) سورة الأعراف آية (٢٦) .

(٤) في النسخ الخطية : « الأكبرين » والمثبت من الأصل : الصواعق (١٥٥٣/٤) ولعله الأولى .

(٥) سورة الصافات آية (٦٥) .

(٦) في الأصل : الصواعق (١٥٥٣/٤) : « فقرة » .

(٧) في « ن » : « عليه » وهو خطأ ظاهر .

استعملوا أمره وشرعه لحفظ صحة قلوبهم وكمالها وصلاحها بمنزلة استعمالهم رزقه لحفظ صحة أجسامهم وصلاحها ، وتيقنوا أنه كما لا بقاء للبدن ولا صحة ولا صلاح إلا بتناول غذائه الذي جعل له ، فكذلك لا صلاح للقلب والروح ولا فلاح ولا نعيم إلا بتناول غذائه الذي جعل له . هذا وإن ألقيت إلى طائفة من الناس أنه لا مصلحة للمكلفين فيما أمروا به ونهوا عنه ، ولا منفعة لهم فيه ولا خير ولا فرق في نفس الأمر بين فعله هذا وترك هذا ولكن أمروا ونهوا لمجرد الامتحان والاختبار ولا فرق ، فلم يؤمروا بحسن ولم ينهوا عن قبيح ، بل ليس في نفس الأمر لا حسن ولا قبيح . ومن عجيب أمرك وأمرهم أنك أوحيت إليهم هذا فردوا به عليك وجعلوه<sup>(١)</sup> جواب أسئلتك<sup>(٢)</sup> فدفعوها كلها وقالوا : إنما تتوجه هذه الأسئلة<sup>(٣)</sup> في حق من يفعل لعله أو غرض ، وأما من فعله بريء من العلل والأغراض فلا يتوجه<sup>(٤)</sup> عليه سؤال واحد<sup>(٥)</sup> من هذه الأسئلة<sup>(٦)</sup> ، فإن كانت هذه القاعدة حقا فقد اندفعت أسئلتك<sup>(٧)</sup> كلها ، وإن كانت باطلا والحق في خلافها فقد بطلت أسئلتك<sup>(٨)</sup> أيضاً لما تقدم ، يوضحه :

(١) في « ت » : « فجعلوه » .

(٢) في « ت » : « أسئلتك » ، راجع ما سبق ص ( ٢٠٨ ) تعليق ( ١ ) .

(٣) في « ت » : « الأسئلة » .

(٤) في « ن » : « تتوجه » .

(٥) في « ت » : « واحدة » .

(٦) في « ت » : « الأسئلة » .

(٧) في « ت » : « أسئلتك » . وراجع ما سبق ص ( ٢٠٨ ) تعليق ( ١ ) .

(٨) في « ت » : « أسئلتك » . انظر التعليق السابق .

[ الوجه  
الثالث ]

الوجه الثالث : أن نقول لعدو الله : إما أن تسلم حكمة الله (في خلقه وأمره)<sup>(١)</sup> وإما أن تجحدها وتنكرها ، فإن سلمتها وأنه سبحانه حكيم في خلقك ، حكيم في أمرك بالسجود بطلت الأسولة<sup>(٢)</sup> . وكنت معترفاً بأنك أوردتها على من تبهر حكمته العقول ، فتسليمك هذه الحكمة التي لا سبيل للمخلوقين إلى المشاركة فيها يعود على أسولتك<sup>(٣)</sup> الفاسدة بالنقض ، وإن رجعت عن الإقرار له بالحكمة وقلت لا يفعل لحكمة البتة بل ﴿ لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> فما وجه إيراد هذه الأسولة<sup>(٥)</sup> على من لم يفعل لحكمة ؟ فقد أوردت الأسولة<sup>(٦)</sup> على من لا يسأل عما يفعل وطعنت في حكمة من كل أفعاله حكمة ومصلحة وعدل وخير بمعقولك الفاسد .

[ الوجه  
الرابع ]

الوجه الرابع<sup>(٧)</sup> : أن الله فطر عباده حتى الحيوان على استحسان وضع الشيء في موضعه والإتيان به في وقته ، وحصوله على الوجه المطلوب منه ، وعلى استقباح ضد ذلك وخلافه ، وأن الأول دال على كمال فاعله وعلمه وقدرته ، وضده دال على نقصه ، وهذه فطرة لا يمكنهم الخروج

(١) في « د » و « ن » : « في أمره وخلقته » وأثبت ما في « ت » لكونه يوافق الأصل : الصواعق (٤/١٥٥٤) .

(٢) في « ت » : « الأسئلة » ، وراجع ما سبق ص (٢٠٨) تعليق (١) .

(٣) في « ت » : « أسئلتك » ، انظر التعليق السابق .

(٤) سورة الأنبياء آية (٢٣) .

(٥) في « ت » : « الأسئلة » ، وراجع ما سبق ص (٢٠٨) تعليق (١) .

(٦) في « ت » : « الأسئلة » ، انظر التعليق السابق .

(٧) هذا الوجه هو الخامس عشر من وجوه رد ابن القيم على شبهات إبليس في الأصل : الصواعق (٤/١٥٦٥) .

عن موجبها ، فهو سبحانه يضع الأشياء في مواضعها التي لا يليق بها سواها ، ويخصها من الصفات والأشكال والهيئات والمقادير بما هو أنسب لها من غيره ، ويبرزها<sup>(١)</sup> في أوقاتها المناسبة لها .  
ومن له نظر صحيح وأعطى التأمل حقه شهد بذلك فيما رآه وعلمه ، واستدل بما شاهده على ما خفي عنه ، وقد ندب سبحانه عباده إلى ذلك فقال : ﴿ وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> .

ومن نظر في هذا العالم وتأمله حق التأمل وجده كالبيت المبني المعد فيه جميع عتاده ، فالسما [ ٨٩/ب ] مرفوعة كالسقف ، والأرض ممدودة<sup>(٣)</sup> كالبساط ، والنجوم منضودة كالمصابيح ، والمنافع مخزونة كالذخائر ، كل شيء منها لأمر يصلح له ، والإنسان [ كالمالك ]<sup>(٤)</sup> المخول<sup>(٥)</sup> فيه ، وضروب النبات مهياة<sup>(٦)</sup> لمآربه ، وصنوف الحيوان مصرفة في مضالجه ، فمنها ما هو للدر والنسل والغذاء فقط ، ومنها ما هو للركوب والحمولة فقط ، ومنها ما هو للجمال والزينة ، ومنها ما يجمع ذلك كله كالإبل وجعل أجوافها خزائن لما هو شراب وغذاء ودواء وشفاء ، ففيها عبرة للناظرين وآيات للمتوسمين ، وفي الطير واختلاف أنواعها وأشكالها

[ بيان بعض  
حكم الله  
تعالى في  
بعض  
مخلوقاته ]

- (١) في النسخ الخطية : « وأبرزها » والمثبت من الأصل : الصواعق (٤/١٥٦٦) .
- (٢) سورة الذاريات آية (٢١) .
- (٣) في « د » و « ن » : « ممدود » .
- (٤) ما بين المعرفتين أثبتته من الأصل : الصواعق (٤/١٥٦٧) ، وينظر كتاب : الإمام الخطابي ومنهجه في العقيدة (ص ٨٦) .
- (٥) في « ت » : « المنجول » ، وهو خطأ .
- (٦) في « ت » : « مهيات » .

وألوانها ومقاديرها ومنافعها وأصواتها صافات وقابضات ، وغاديات ورائحات ، ومقيمات وظاعنات ، أعظم عبرة وأعظم دلالة على حكمة الخلاق العليم .

( وكل ما أخذه الناس وأدركوه بالأفكار )<sup>(١)</sup> الطويلة والتجارب المتعددة من أصناف الآلات والمصانع وغيرها إذا فكر فيها المتفكر وجدها مشتقة من الخلقة مستنبطة من الصنع الإلهي ، مثال ذلك أن القَبَّان<sup>(٢)</sup> مستنبط من خِلْقَةِ البعير ، فإنهم لما رأوه ينهض بحمله وينوء به ويمد عنقه ويوازن حمله برأسه استنبطوا القَبَّان من ذلك ، وجعلوا طول حديدته في مقابلة طول العنق ، ورمانة القَبَّان في مقابلة رأس البعير فتم لهم ما استنبطوه .

وكذلك استنبطوا بناء الأقباء<sup>(٣)</sup> من ظهره ، فإنهم وجدوه يحمل ما لا يحمل غيره فتأملوا ظهره فإذا هو كالقبو ، فعلموا أن القبو يحمل ما لا يحمل السطح . وكذلك ما استنبطه الخذاق لكل من كلَّ بصره أن يديم النظر إلى إِجَانَةِ<sup>(٤)</sup>

(١) في الأصل : الصواعق (٤/١٥٦٧) : « وكل ما أوجده الناس وألوه بالآب بالأفكار » .

(٢) القَبَّان : كَشَدَّاد ويقال : القفان : الميزان الذي يوزن به ، فارسي معرب .

ينظر : المعرب للجواليقي رقم ٥٥١ (ص٥٢٦) وشفاء الغليل للخفاجي (ص٢٣٨) وقصد السبيل فيما في اللغة العربية من الدخيل للمحبي (٢/٥٣٧) والصحاح واللسان مادة (قبن) .

(٣) الأقباء : جمع قبو وهو كل بناء مرتفع مدور على شكل قوس ، وفي اللسان مادة (قبو) : « هو الطاق المعقود بعضه إلى بعض » وفي التاج : « وتقبي الشيء صار كالقبة في الارتفاع والانضمام » ، ومما جاء في المعجم الوجيز في المادة نفسها (ص٤٨٩) : « القبو : بناء تحت الأرض تنخفض حرارته في الصيف فيحفظ فيه الجبن والزبد والفواكه وغيرها » .

(٤) الإِجَانَةِ : بالكسر والتشديد ، فارسي معرب (إكائة) : إناء تغسل فيه الثياب . =

خضراء مملوءة ماء استنباطاً من حكمة الخلاق العليم في لون السماء ، فإن لونها أشد الألوان موافقة للبصر ، فجعل أديمها بهذا اللون ليمسك الأبصار ولا ينكأ<sup>(١)</sup> فيها بطول مباشرتها لها<sup>(٢)</sup> .

وإذا فكرت في طلوع الشمس وغروبها لإقامة دولتي الليل والنهار ، ولولا طلوعها لبطل أمر هذا العالم ، فكم في طلوعها من الحكمة والمصالح وكيف يكون حال الحيوان لو أمسكت عنه ؟ وجعل الليل عليه سرمداً والدنيا مظلمة عليه فبأي نور كانوا يتصرفون ؟ وكيف كانت تنضج ثمارهم وتكمل أقواتهم وتعتمد صورهم وأبدانهم ؟ فالحكم في طلوعها أعظم من أن تخفى<sup>(٣)</sup> أو تحصى ، ولكن تأمل الحكمة في غروبها ، فلولا غروبها لم يكن للحيوان هدوء ولا قرار مع شدة حاجتهم إلى الهدوء والراحة ، وأيضا لو دامت على الأرض لاشتد حرها بدوام طلوعها عليها فاحترق كل ما عليها من حيوان ونبات ، فاقتضت حكمة الخلاق العليم والعزيز الحكيم أن جعلها تطلع عليهم في وقت دون وقت بمنزلة سراج يرفع لأهل الدار مليا ليقضوا مآربهم ثم تغيب<sup>(٤)</sup> عنهم مثل ذلك ليقروا ويهدؤوا ، وصار ضياء

= والإجانة : الحوض حول الشجرة (على التشبيه) .

ينظر : اللسان وقصد السبيل والتاج والمعجم الوسيط جميعهم في مادة (أجن) .

(١) أي لا يصاب بوجع ولا ضر ، ومنه قولهم : هُتيت ولا تُنكأ ، أي هناك الله بما نلت ولا أصابك بوجع ، أو : أصبت خيراً ولا أصابك الضر .

انظر : اللسان والتاج مادة (نكأ) .

(٢) ينظر : القانون لابن سينا (١٤٨/٢) وكشف الرين في أحوال العين (ص ٢٦) وشفاء العليل للمؤلف (ص ٤٧١) .

(٣) في « ن » : « يخفى » .

(٤) في « ت » : « يغيب » وكلاهما صحيح على معنى عود الضمير للشمس أو للسراج .

النهار وحرارته وظلام [ ٩٠/أ ] الليل وبرده على تضادهما وما فيهما متظاهرين متعاونين على ما فيه صلاح العالم وقوامه .  
 ثم اقتضت حكمته أن جعل للشمس ارتفاعاً وانحطاطاً لإقامة هذه الفصول الأربعة من السنة وما فيها من قيام الحيوان والنبات ، ففي زمن الشتاء تغور<sup>(١)</sup> الحرارة في الشجر والنبات ، فيتولد فيها مواد الثمار<sup>(٢)</sup> ويغلظ الهواء بسبب البرد فيصير مادة للسحاب ، فيرسل العزيز الحكيم الريح المثيرة فتثيره<sup>(٣)</sup> قزعا<sup>(٤)</sup> ثم يرسل عليه المؤلفة فتؤلف بينه حتى يصير طبقاً واحداً ثم يرسل<sup>(٥)</sup> عليه الريح اللاقحة التي فيها مادة الماء فتلقحه كما يلقح الذكر الأنثى فيحمل الماء من وقته ، فإذا كان بروز الحمل وانفصاله أرسل عليه الريح الذارية فتذروه وتفرقه في الهواء لثلا يقع صبة واحدة فيهلك ما على الأرض وما أصابه ويقل الانتفاع به<sup>(٦)</sup> ، فإذا أسقى<sup>(٧)</sup> ما أمر

- (١) في « ن » : « تعور » والمثبت من باقي النسخ . وانظر : مفتاح دار السعادة للمؤلف (٥٢/٢) .
- (٢) في النسخ الخطية : « النار » ، والمثبت من الأصل : الصواعق (٤/١٥٧٠) . وانظر : مفتاح دار السعادة (٥٢/٢) .
- (٣) في « ت » : « فتشره » .
- (٤) في الأصل : الصواعق (٤/١٥٧٠) : « قزعا » ، والمثبت من نسخ المختصر ولعله الصواب ، فالقزع ، محركة : قطع من السحاب رفاق كأنها ظل إذا مرت من تحت السحابة الكبيرة ، الواحدة قزعة بهاء .
- تاج العروس مادة (قزع) .
- (٥) في « د » : « ترسل » .
- (٦) انظر : مفتاح دار السعادة (٢/٣٥) .
- (٧) في « ت » : « استقى » .

بسقيه وفرغت حاجتهم منه أرسل عليه الرياح السائقة فتسوقه وترجيه<sup>(١)</sup> إلى قوم آخرين وأرض أخرى محتاجة إليه ، فإذا جاء الربيع تحركت الطبايع وظهرت المواد الكامنة في الشتاء فخرج النبات وأخذت<sup>(٢)</sup> الأرض زخرفها وازينت وأنبتت من كل زوج كريم ، فإذا جاء الصيف سخن الهواء وتحللت فضلات الأبدان ، فإذا جاء الخريف كسر ذلك السموم والحرور وبرد الهواء وأخذت الأرض والشجر في الراحة والجموم والاستعداد للحمل الآخر . واقتضت حكمته سبحانه أن أنزل الشمس والقمر في البروج وقدر لهما المنازل ليعلم العباد عدد السنين والحساب من الشهور والأعوام فتم<sup>(٣)</sup> بذلك مصالحهم وتعلم<sup>(٤)</sup> آجال معاملاتهم ومواقيت حجهم وعباداتهم ومدد أعمارهم وغير ذلك من مصالح حسابهم ، فالزمان مقدار الحركة ، ألا ترى أن السنة الشمسية [ مقدار ]<sup>(٥)</sup> مسير الشمس من الحمل إلى الحمل ، واليوم مقدار مسيرها من الشرق إلى الغرب<sup>(٦)</sup> ، وبحركة الشمس والقمر

(١) في الأصل : الصواعق (٤/١٥٧٠) : « وترجيه » والمثبت من نسخ المختصر ، وقد قال تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُرْسِلُ سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُمْ مِمَّا جَعَلَهُ رُكُومًا فَدَفَىٰ أَلْوَدَكُ يَخْرُجُ مِنْ خَلْقِهِ .. ﴾ الآية (٤٣) من سورة النور .

ومعنى (ترجيه) : تسوقه وتسيره وتدفعه . انظر : مفردات الراغب وعمدة الحفاظ كلاهما في مادة (ز ج ي) .

(٢) في « د » و « ن » : « فأخذت » .

(٣) في الأصل : الصواعق (٤/١٥٧١) : « قسم » بدل قوله : « فتم » ، والمثبت من نسخ المختصر ، ولعله الصواب .

(٤) في « ت » : « وتعلم بذلك » ، وفي الأصل : الصواعق (٤/١٥٧١) : « ويعلم » .

(٥) ما بين المعقوفين أثبتته من الأصل : الصواعق (٤/١٥٧١) .

(٦) في « ت » : « المغرب » .

يكال<sup>(١)</sup> الزمان من يوم خلقا إلى أن يجمع الله بينهما ويعزلهما عن سلطانهما ويُرِي عابديهما أنهم عبدوا الباطل من دونه ، قال تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> وقال تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَاتٍ فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً لِّتَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ وَكُلَّ شَيْءٍ فَضَّلْنَاهُ تَفْصِيلًا ﴾<sup>(٣)</sup> واقتضت حكمته سبحانه في تدبيره أن [ ٩٠/ب ] فاوت بين مقادير الليل والنهار ولم يجعلهما دائما على حد سواء ولا أطول مما هما عليه وأقصر<sup>(٤)</sup> ، بل جاء استواؤهما وأخذ أحدهما من الآخر على وفق الحكمة حتى إن المكان الذي يقصر أحدهما فيه جدا لا يتكون فيه حيوان (ولا نبات)<sup>(٥)</sup> كالمكان الذي لا تطلع عليه الشمس أو لا تغرب عنه ، فلو كان النهار مقدار مائة ساعة أو أكثر ، أو كان الليل كذلك لتعطلت المصالح التي نظمها الله بهذا المقدار في الليل والنهار .

ثم تأمل الحكمة في إنارة القمر والكواكب في ظلمة الليل ، فإنه مع الحاجة إلى الظلمة لهدوء الحيوان وبرد الهواء لم تقتض المصلحة أن يكون الليل ظلمة داجية<sup>(٦)</sup> لا ضياء فيها ، فلا يمكن فيه شيء من العمل ، وربما

(١) في الأصل : الصواعق (٤/١٥٧١) : « كان » .

(٢) سورة يونس آية (٥) .

(٣) سورة الإسراء آية (١٢) .

(٤) في « ت » : « واقتصر » .

(٥) في « د » و « ن » : « ونبات » والمثبت من « ن » ولعله الأولى . وانظر : مفتاح دار السعادة (٢/٥٦ - ٥٧) .

(٦) قال في التاج مادة (دجو) : « الدجا : سواد الليل مع غيم ، وأن لا ترى نجما =

احتاج الناس إلى العمل بالليل لضيق الوقت عليهم في النهار ، أو لإفراط الحر فيه فاحتاجوا إلى العمل في الليل في نور القمر ، من حرث الأرض وقطع الزرع وغير ذلك ، فجعل ضوء القمر في الليل معونة للناس على هذه الأعمال ، وجعل في الكواكب جزءاً يسيراً من النور ليسد مسد القمر إذا لم يكن ، وجعلت زينة للسماء ومعالم يهتدى بها في ظلمات البر والبحر ، ودلالات واضحات على الخلاق العليم ، وغير ذلك من الحكم التي بها انتظام هذا العالم ، وجعلت الشمس على حالة واحدة لا تقبل الزيادة والنقصان لثلاث تعطل الحكمة<sup>(١)</sup> المقصودة [ منها ، وجعل القمر يقبل الزيادة والنقصان لثلاث تعطل الحكمة المقصودة ]<sup>(٢)</sup> من جعله كذلك ، وكان في نوره من التبريد والتصلب ما يقابل ما في ضوء الشمس من التسخين والتحليل ، فتنظم<sup>(٣)</sup> المصلحة وتتم الحكمة من هذا في هذا التسخين والتبريد .

ثم تأمل اللطف<sup>(٤)</sup> والحكمة الإلهية في جعل الكواكب السيارة ومنازلها تظهر في بعض السنة وتختبئ في بعضها ، لأنها لو ظهرت دائماً أو اختفت دائماً لفاتت<sup>(٥)</sup> الحكمة المطلوبة منها ، كما اقتضت الحكمة أن يظهر

= ولا قمرا . وقيل : هو إذا ألبس كل شيء وليس هو من الظلمة . ويقال : ليلة دُجا وليالٍ دُجا ، لا يجمع لأنه مصدر وصف به .

(١) في « ت » : « الحكم » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) في « ت » : « فتنظم » .

(٤) في الأصل : الصواعق (٤/١٥٧٣) : « اللفظ » . والظاهر أنه خطأ .

(٥) في الأصل : الصواعق (٤/١٥٧٣) : « لذابت » ، ولعل الصواب ما أثبتته من نسخ المختصر .

بعضها ويحتجب بعضها ، فلا تظهر كلها دفعة واحدة ، (ولا تحتجب)<sup>(١)</sup> دفعة واحدة ، بل ينوب ظاهرها عن خفيها في الدلالة ، وجعل بعضها ظاهراً (لا يحتجب)<sup>(٢)</sup> أصلاً بمنزلة الأعلام المنصوبة التي يهتدي بها الناس في الطرق المجهولة في البر والبحر ، فهم ينظرون [إليها]<sup>(٣)</sup> متى أرادوا ، ويهتدون بها حيث شاءوا .

ثم تأمل حال النجوم واختلاف مسيرها ، ففرقة منها لا تريم<sup>(٤)</sup> مراكزها من الفلك ، ولا تسير إلا مجتمعة كالجيش الواحد ، وفرقة منها مطلقة تتقل<sup>(٥)</sup> في البروج وتفترق<sup>(٦)</sup> في مسيرها ، فكل واحد منها يسير سيرين مختلفين ، أحدهما عام مع الفلك نحو المغرب ، والآخر خاص لنفسه نحو [٩١/أ] المشرق ، وذلك من أعظم الدلالة<sup>(٧)</sup> على الفاعل المختر العليم الحكيم ، على كمال علمه وقدرته وحكمته .

(١) في « ن » : « ولا يحتجب » .

(٢) في « د » : « لا تحتجب » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) في « ت » : « لا تريم » ، والمثبت من « د » و « ن » ، وهو يوافق الأصل : الصواعق (١٥٧٣/٤) .

ومعنى : « لا تريم مراكزها » : أي لا تبرحها وتتعداها ، بل تقيم بها ولا تتجاوزها .  
انظر : مختار الصحاح وتاج العروس جميعهما في مادة (ريم) .

(٥) في « ت » : « يتقل » ، وفي « ن » : « يتقل » .

(٦) في « ن » و « ت » : « ويفترق » .

(٧) في « ت » : « الدلالات » ، والمثبت من « د » و « ن » ، وهو يوافق الأصل : الصواعق (١٥٧٣/٤) .

وتأمل كيف صار هذا الفلك بشمسه<sup>(١)</sup> وقمره ونجومه وبروجه يدور على هذا العالم هذا الدوران العظيم السريع المستمر بتقدير محكم لا يزيد ولا ينقص ولا يختل نظامه ، بل هو تقدير العزيز العليم كما أشار تعالى إلى أن ذلك التقدير صادر<sup>(٢)</sup> عن كمال عزته وعلمه ، قال تعالى : ﴿ فَالِقُ الْإِصْبَاحِ ] وَجَعَلَ<sup>(٣)</sup> اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ<sup>(٤)</sup> ﴾ [٥] .

[ وتأمل الحكمة ]<sup>(٦)</sup> في تعاقب الحر والبرد على هذا العالم وتعاورها<sup>(٧)</sup> عليه في الزيادة والنقصان والاعتدال ، وما فيهما من المصالح والحكم لأبدان الشجر والحيوان والنبات ، ولولا تعاقبهما لفسدت الأبدان والأشجار وانتكست .

(١) في « د » و « ن » : « لشمسه » ، والمثبت من « ت » وهو يوافق الأصل : الصواعق (١٥٧٤/٤) .

(٢) في « د » و « ن » : « صار » ، والمثبت من « ت » . وانظر الأصل : الصواعق (٤) / (١٥٧٤) .

(٣) في « د » : ﴿ وجاعلُ الليل ﴾ أعني بالالف وكسر العين ورفع اللام وخفض الليل ، وهي قراءة سبعة قرأ بها الجميع ما عدا الكوفيين .

ينظر : التبصرة (ص ٥٠٠) واليسير (ص ١٠٥) والنشر (٢/ ٢٦٠) .

(٤) سورة الأنعام آية (٩٦) .

(٥) ما بين المعقوفين لا يوجد في « ت » وهو مثبت في « د » و « ن » والأصل الصواعق (١٥٧٤/٤) .

وإلى هنا انتهى ما وجد من أصل كتاب الصواعق المرسل على الجهمية والمعطلة (٤) / (١٥٧٤) المطبوع بدار العاصمة في الرياض في أربعة أجزاء بتحقيق الدكتور علي بن محمد الدخيل الله .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٧) في « ت » : « وتعاورها » .

ثم تأمل دخول أحدهما على الآخر بهذا التدرج والترسل ، فإنك ترى أحدهما ينقص شيئاً بعد شيء ، والآخر يزيد مثل ذلك حتى ينتهي كل واحد منهما في الزيادة والنقصان ، ولو دخل أحدهما على الآخر فجأة لأضر ذلك بالأبدان وأسقمها ، كما لو خرج الرجل من مكان شديد الحر إلى مكان مفرط في البرد وهلة ، فإن ذلك يضر به جدا ، ولولا الحر لما نضجت هذه الشماز المرة العَفِصَة<sup>(١)</sup> القاسية ، ولا كانت تلين وتطيب وتحسن وتصلح لأن يتفكه<sup>(٢)</sup> بها الناس رطبة ويابسة .

وتأمل الحكمة في خلق النار على ما هي عليه ، فإنها لو كانت ظاهرة كالماء والهواء لكانت محرقة للعالم وما فيه ، ولو كانت كامنة لا سبيل إلى ظهورها لفاتت المصلحة المطلوبة منها ، فاقتضت الحكمة أن تجعلت كامنة قابلة للظهور عند الحاجة إليها ، ولبطلانها عند الاستغناء عنها ، فجعلت مخزونة في محلها تخرج عند الحاجة ، وتمسك بالمادة من الحطب وغيره ما احتيج إلى بقائها ، ثم تحب<sup>(٣)</sup> إذا استغني عنها ، فخلقت على وضع وتقدير اجتمع فيه الانتفاع بها والسلامة من ضررها ، قال تعالى : ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ \* ءَأَنْتُمْ أَنْشَأْتُمْ شَجَرَهَا أَمْ نَحْنُ الْمُنشِئُونَ \* نَحْنُ جَعَلْنَاهَا تَذْكَرًا وَرِغَابًا لِلْمُقْبِينَ ﴾<sup>(٤)</sup> .<sup>(٥)</sup>

(١) يقال : عَفِصَ الطعام يَغْفِصُ عَفْصًا وَعُفُوصَةً : كان فيه مرارة وتقبض .

المعجم الوسيط مادة (عفص) .

(٢) في « ن » : « تفكه » .

(٣) أي تسكن ويحمد لهما ، قال تعالى : ﴿ مَا أَوْهَبَهُمْ جَهَنَّمَ كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا ﴾

الآية (٩٧) من سورة الإسراء .

وراجع : تفسير ابن كثير عند هذه الآية (٦٩/٣) .

(٤) سورة الواقعة الآيات (٧١ - ٧٣) .

(٥) للمؤلف ابن القيم رحمه الله تعالى كلام بديع رفيع في فصول مفيدة شائقة تتعلق =

[ الوجه  
الخامس أنه  
سبحانه له  
الكمال  
المطلق  
المستحق عليه  
الحمد ]

(الوجه الخامس)<sup>(١)</sup> : أن الرب سبحانه له الكمال المطلق الذي يستحق عليه الحمد التام ، لا يصدر منه إلا ما يحمد عليه ، [ وحمد الله على ]<sup>(٢)</sup> نوعين من الحمد ، حمداً يستحقه لذاته وصفاته وأسمائه الحسنى ، وحمداً يستحقه على أفعاله التي مدارها على الحكمة والمصلحة والعدل والإحسان والرحمة ، فإذا كان محموداً على أفعاله كلها لم يكن فيها ما هو منافي للحكمة ، إذ لو كان فيها ما هو كذلك لم يكن محموداً عليه ، وهو سبحانه له الملك وله الحمد ، فحمده شامل لما شمله ملكه ، فلا يخرج شيء عن حمده كما لا يخرج شيء عن ملكه ، يوضحه :

[ الوجه  
السادس  
تلازم أدلة  
الحكمة  
والحمد  
والملك لله  
تعالى ]

(الوجه السادس)<sup>(٣)</sup> : أن أدلة [ ٩١/ب ] حكمته وحمده وأدلة ملكه وقدرته متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر ، وكل ما دل على عموم قدرته ومشيئته وملكه وتصرفه المطلق فهو دال على عموم حمده وحكمته ، إذ إثبات قدرة وملك بلا حكمة ولا حمد ليس كاملاً ، وكل ما دل على عموم حكمته وحمده فهو دال على عموم ملكه وقدرته ، فإن الحمد والحكمة إن لم يستلزما

= بخلق السموات والأرض والشمس والقمر والنجوم وسائر الكواكب ، وكذا خلق الليل والنهار وهبوب الرياح ونزول الأمطار وإنبات الحبوب والفواكه وكافة الأوقات .. وما في كل ذلك من تمام الحكمة ودقة الخلقة وإتقان الصنعة .. وكذا ما في الخرز والقر والنار وغير ذلك من المنافع الدنيوية والحكم العالية الربانية .. في مصنفه مفتاح دار السعادة (٢٣/٢ - ١٢٢) وشفاء العليل (ص ٤٧٠ - ٤٧٥) .

(١) في النسخ الخطية : « الوجه الرابع » ، والصواب ما أثبتته لكون الوجه الرابع تقدم قبل هذا ، انظر ص ( ٥٦٣ ) .

(٢) ما بين المعقوفتين أثبتته من مختصر الصواعق المطبوع (٣٠٩/١) ولكون السياق يقتضيه .

(٣) في النسخ الخطية : « الوجه الخامس » ، والمثبت هو الصواب لكون الوجه الخامس تقدم قبله .

كمال القدرة لم يكن فيهما كمال مطلق ، وهذا برهان قطعي .  
ثم يقال : إن جاز القدح في حكمته وحمده جاز القدح في ملكه  
وربوبيته ، بل هو عين القدح في الملك والربوبية ، كما أن القدح في ملكه  
وربوبيته قدح في حمده وحكمته ، وهذا ظاهر جدا ، وهذا شأن كل  
متلازمين لا ينفك<sup>(١)</sup> أحدهما عن الآخر .

(الوجه السابع)<sup>(٢)</sup> : أن هذه الأسئلة<sup>(٣)</sup> لا يتوجه إيرادها على العلم ولا  
على القدرة ، وغاية ما توردها<sup>(٤)</sup> على العدل والحكمة ، وأنها كيف تجامع  
عدله وحكمته فنقول<sup>(٥)</sup> : قد اتفق أهل الأرض والسموات على أن الله  
تعالى عدل لا يظلم أحدا حتى أعداؤه<sup>(٦)</sup> المشركون [ به ]<sup>(٧)</sup> الجاحدون  
لصفات كماله مقرون له بالعدل ومنزهون له عن الظلم حتى إنهم ليدخلون  
النار وهم معترفون بعدله ، كما قال تعالى : ﴿ فَأَعْرِفُوا بِذُنُوبِهِمْ ﴾<sup>(٨)</sup> ، وقال

(١) في « ن » : « لا تنفك » وهو خطأ .

(٢) في النسخ الخطية : « الوجه السادس » ، والصواب ما أثبتته لكون الوجه السادس تقدم  
قبله .

(٣) في « ت » : « الأسئلة » ، راجع ما سبق ص ( ٢٠٨ ) تعليق ( ١ ) .

(٤) في « ن » : « ما يورد » .

(٥) في « ن » : « فيقول » .

(٦) في « ن » : « أعداءه » والمثبت من « د » و « ت » ، على أن « حتى » هنا حرف ابتداء  
لا عمل لها .

انظر : رصف المباني للمالقي (ص ٢٥٧) وما بعدها ، ومغني اللبيب (١/١٢٨) وما  
بعدها .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٨) سورة الملك آية (١١) .

تعالى : ﴿ يَمَعَشَرَ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي <sup>(١)</sup> وَرُسُدُورُكُمْ لِقَاءَهُ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا شَهِدْنَا <sup>(٢)</sup> عَلَيَّ أَنْفُسًا وَعَرَّتْنَاهُمْ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَشَهِدُوا عَلَيَّ أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وهو <sup>(٤)</sup> سبحانه قد حرم الظلم على نفسه <sup>(٥)</sup> ، وأخبر أنه لا يهلك القرى بظلم وأهلها غافلون <sup>(٦)</sup> ، فلا يصح إيراد هذه الأسولة <sup>(٧)</sup> مع اعترافه <sup>(٨)</sup> بعدله ، يوضحه :

( الوجه الثامن ) <sup>(٩)</sup> : أن طرق الناس اختلفت في حقيقة الظلم الذي (تنزه عنه الرب) <sup>(١٠)</sup> :

فقالته الجبرية <sup>(١١)</sup> : هو المحال الممتنع لذاته كالجمع بين الضدين وكون

[ الوجه الثامن في ذكر الاختلاف في حقيقة الظلم المنزه عنه الرب سبحانه ]

[ قول الجبرية والجهمية وغيرهم من المتكلمين ]

(١) في « ت » : « آيات ربكم » وليس بصواب في هذه الآية .

(٢) في « ت » : « بلى شهدنا » وليس بصواب في هذه الآية .

(٣) سورة الأنعام آية (١٣٠) .

(٤) في « ت » : « فهو » .

(٥) كما قال تعالى في الحديث القدسي : « يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي . . . الحديث ، أخرجه مسلم في البر والصلة والآداب ح ٥٥ (٤/١٩٩٤ - ١٩٩٥) .

(٦) كما قال تعالى : ﴿ ذَلِكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَفِلُونَ ﴾ الآية (١٣١) من سورة الأنعام .

(٧) في « ت » : « الأسئلة » ، راجع ما سبق ص (٢٠٨) تعليق (١) .

(٨) في « ت » : « اعترافهم » ، وتصح الكلمتين باعتبار عود الضمير إلى إبليس لعنه الله تعالى أو عودته للمعترفين بعدله سبحانه من المشركين والجاحدين وغيرهما .

(٩) في النسخ الخطية : « الوجه السابع » ، وما أثبتته هو الصواب لكون الوجه السابع تقدم قبله .

(١٠) في « ت » : « ينزه الرب عنه » .

(١١) تقدم تعريفهم ص (٣١٨) .

الشيء موجودا معدوما ، قالوا لأن الظلم إما التصرف في ملك الغير بغير إذنه وإما مخالفة الأمر ، وكلاهما في حق الله تعالى محال ، فإن الله مالك كل شيء ، وليس فوقه أمر تجب<sup>(١)</sup> طاعته ، قالوا وأما تصور وجوده وقدر وجوده فهو عدل كائناً ما كان ، وهذا قول جهم ومن اتبعه ، وهو قول كثير من الفقهاء أصحاب الأئمة الأربعة وغيرهم من المتكلمين<sup>(٢)</sup> .

وقالت القدرية<sup>(٣)</sup> : الظلم إضرار غير مستحق ، أو عقوبة العبد على ما ليس من فعله ، أو عقوبته على ما هو مفعول منه ونحو ذلك ، قالوا فلو كان سبحانه خالقاً لأفعال العبيد مريداً لها قد شاءها وقدرها عليهم ثم عاقبهم عليها كان ظالماً ، ولا يمكن إثبات كونه سبحانه عدلاً لا يظلم إلا بالقول بأنه لم يرد وجود الكفر والفسوق والعصيان ولا شاءها ، بل العباد فعلوا ذلك بغير مشيئته وإرادته ، كما فعلوه بغير إذنه وأمره ، وهو سبحانه لم يخلق [ ٩٢/أ ] شيئاً من أفعال العباد لا خيرها ولا شرها ، بل هم أحدثوا

(١) في « ن » : « يجب » .

(٢) كالقاضي أبي بكر وأبي المعالي الجويني والقاضي أبي يعلى وأبي الوليد الباجي وابن الزاغوني وغيرهم .

وينظر لهذه المسألة : منهاج السنة لابن تيمية (١/١٣٤) وما بعدها ، (٢/٣٠٤) وما بعدها ، (٣/٢٠) وما بعدها ، وشرح حديث أبي ذر الغفاري : « يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي . . » الحديث ، وهو ضمن مجموع الفتاوى (١٨/١٣٦ - ٢٠٩) وضمن مجموعة الرسائل النيرية (٣/٢٠٥) وما بعدها ورسالة في معنى كون الرب عادلاً وفي تنزهه عن الظلم ، وهي ضمن جامع الرسائل (١/١٢١) وما بعدها ، وشفاء العليل لابن القيم (ص ٢٣٧) و(٥٤٧) وما بعدها ، ومفتاح دار السعادة (٢/٥٤٣) وما بعدها ، وشرح الطحاوية لابن أبي العز (٢/٦٥٩ - ٦٦٣) .

(٣) تقدم تعريفهم ص (٢٠٣) .

أعمالهم بأنفسهم ، ولذلك استحقوا العقوبة عليها ، فإذا عاقبهم لم يكن ظالماً لهم ، وعندهم أنه يكون ما لا يشاء ، ويشاء ما لا يكون ، فإن المشيئة عندهم بمعنى الأمر (١) .

وهاتان الطائفتان متقابلتان غاية التقابل ، وكل منهما تدم الأخرى وقد تكفرها وتسميها قدرية (٢) .

وقال أهل السنة والحديث ومن وافقهم : الظلم وضع الشيء في غير موضعه (٣) ، وهو سبحانه حكم عدل ، لا يضع الشيء إلا في موضعه الذي يناسبه ويقتضيه العدل والحكمة والمصلحة ، وهو سبحانه لا يفرق بين متماثلين ولا يسوي بين مختلفين (٤) ، ولا يعاقب إلا من يستحق العقوبة فيضعها [ في ] (٥) موضعها لما في ذلك من الحكمة ، ولا يعاقب أهل البر والتقوى ، وهذا قول أهل اللغة قاطبة ، وتفسير الظلم بذنك التفسيرين اصطلاح حادث ووضع جديد .

[ قول أهل السنة والحديث ومن وافقهم في معنى الظلم المنزه عنه تعالى ]

(١) ينظر : شرح الأصول الخمسة (ص ٣٤٥) وما بعدها ، ومتشابه القرآن (ص ١٥٥ - ١٥٧) ، (١٧٥ - ١٧٦) ، (١٨٥ - ١٨٦) ، (٥٤٩) .

(٢) ينظر : المحيط بالتكليف (ص ٤٢١) ورسالة إبليس إلى إخوانه المناجيس (ص ٦٤) والمثل والنحل (٥٦/١) .

(٣) كما سيأتي الدليل عليه في وضع اللغة وأصلها .

(٤) قال تعالى : ﴿ أَمْ يَجْعَلُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ يَجْعَلُ الْمُؤْمِنِينَ كَالْفُجَّارِ ﴾ . الآية (٢٨) من سورة ص . وقال : ﴿ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً نَجْعَلُهُمْ وَمَا نُنصِرُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ الآية (٢١) من سورة الجاثية . وقال : ﴿ أَتَجْعَلُ الْمُتَّبِعِينَ كَالْمُتَّبِعِينَ ﴾ الآية (٣٥) من سورة القلم .

وينظر : مفتاح دار السعادة (٣٣٩/٢) .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

قال [ ابن ] (١) الأنباري (٢) : « الظلم وضع الشيء في غير موضعه (٣) ، يقال : ظلم الرجل سقاه إذا سقى منه قبل أن يخرج زبده ، قال (٤) الشاعر : وصاحب صدق لم تنلني (٥) شكاته (٦) ظلمت وفي ظلمي (٧) له عامداً أجر (٨) »

(١) ما بين المعقوفين ساقط من « ن » .

(٢) هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار أبو بكر الأنباري ، الإمام العلامة اللغوي النحوي المقرئ الحافظ ، ولد في الأنبار - بلد على الفرات - سنة (٢٧١) أو (٢٧٢) ومات ببغداد سنة (٣٢٨) .

تاريخ بغداد (٣/١٨١ - ١٨٦) وطبقات الحنابلة (٢/٦٩ - ٧٣) والسير (١٥/٢٧٤ - ٢٧٩) والمقصد الأرشد (٢/٤٨٨ - ٤٨٩) .

(٣) قاله في شرح القصائد السبع الطوال (ص٢٠٩) عند شرحه لبيت طرفة بن العبد : وظلم ذوي القربى أشد مضاضة على المرء من وقع الحسام المهند . وقال في كتاب الزاهر (١/١١٦) : « قال أهل اللغة : الأصمعي وأبو عبيدة وغيرهما : الظالم معناه في كلامهم الذي يضع الأشياء في غير مواضعها .. » .

(٤) في « ت » : « وقال » .

(٥) في النسخ الخطية : « ينلني » والمثبت من مصادر البيت .

(٦) في النسخ الخطية : « شكايه » والمثبت من مصادر البيت .

(٧) الظلم بالفتح : مصدر ظلم ، وبالضم : الاسم منه .

انظر شرح القصائد السبع الطوال (ص٢٠٩) ، ولسان العرب مادة (ظلم) .

(٨) في « ن » : « آخر » ، وهو خطأ .

والبيت لم أقف على قائله ، وقد ذكره غير واحد منهم الجاحظ في كتاب الحيوان (١/٣٣١) والسكري في شرح أشعار الهذليين (٣/١١٩٠) وابن قتيبة في المعاني الكبير (١/٤٠٤) وتعلب في مجالسه (١/٨٥) وابن الأنباري في الزاهر (١/١١٧) وأبو علي القالي في الأمالي (٢/١٨) وابن سيده في المحكم (١٠/٢٥) والزخشي في الأساس (ص٢٩٠) وابن الجوزي في زاد المسير (١/٦٧) عند قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَأْ هَٰذَا الشَّجْرَةَ فَقَدْ كُتِبَ مِنَّا لِلَّذِينَ يُظَلِّمُونَ ﴾ ، وابن منظور في اللسان مادة (ظلم) . وفي بعض هذه المصادر : « أذاته » =

أراد بالصاحب : وَطَبَ<sup>(١)</sup> اللبِن ، وظلمه إياه : أن يسقيه قبل أن يخرج زيده «<sup>(٢)</sup> .

قال<sup>(٣)</sup> : « والعرب تقول : هو أظلم من حية<sup>(٤)</sup> ، لأنها تأتي<sup>(٥)</sup> الحفر الذي لم تحفره<sup>(٦)</sup> فتسكنه ، ويقال : قد ظلم الماء الوادي<sup>(٧)</sup> : إذا وصل منه إلى مكان لم يكن يصل إليه فيما مضى «<sup>(٨)</sup> .

وقال الحسين<sup>(٩)</sup> بن مسعود الفراء<sup>(١٠)</sup> : « أصل الظلم وضع الشيء في

= بدلاً من قوله : « شكاته » ، و « لم تربني » بدلاً من قوله : « لم تتلني » .

(١) في هامش « د » : « الوطب : الزق الذي يكون فيه السمن واللبن » .

(٢) إلى هنا انتهى كلام ابن الأنباري ، وهو في كتابه : الزاهر في معاني كلمات الناس (١/١١٦ - ١١٧) .

(٣) يوهم أن القائل هو ابن الأنباري والصحيح أنه ابن الجوزي كما في تفسيره زاد المسير (١/٦٧) ، وأصل النقل كله منه ابتداء من قوله : قال ابن الأنباري . . إلى آخر القول المذكور . وانظر : رسالة ابن تيمية في معنى كون الرب عادلا وفي تنزهه عن الظلم ضمن جامع الرسائل (١/١٢٤) .

(٤) هذا من الأمثال العربية وذلك أن الحية تجميء إلى حجر غيرها فتدخله وتقلب عليه .

انظر : سوائر الأمثال على أفعل لحمزة الأصبهاني (ص ٢٥٤) وثمار القلوب للشعالبي (٢/٦٢٧) وفصل المقال لأبي عبيد البكري (ص ٤٩٢) والمستقصى للزنجشيري (١/٢٣١) .

(٥) في « ن » : « يأتي » .

(٦) في « د » و « ن » : « يحفره » .

(٧) ومثله : ظلم السيل البطاح : بلغها ولم يبلغها قبل فخذد .

أساس البلاغة (ص ٢٩٠) ، وانظر : غراس الأساس (ص ٣١٥) .

(٨) زاد المسير (١/٦٧) .

(٩) في « ت » : « الحسن » وهو خطأ .

(١٠) هو الحسين بن مسعود بن محمد أبو محمد الملقب بمحبي السنة وركن الدين ، الفراء =

غير موضعه»<sup>(١)</sup> . قال<sup>(٢)</sup> : « ومنه قولهم : ( من أشبه أباه فما ظلم )<sup>(٣)</sup> ، وقولهم : « من استرعى الذئب فقد ظلم »<sup>(٤)</sup> ، يعنون : من أشبه أباه فما وضع الشبه في غير موضعه »<sup>(٥)</sup> .

وهذا القول هو الصواب المعروف في لغة العرب والقرآن والسنة ، وإنما<sup>(٦)</sup> تحمل ألفاظهما على لغة القوم لا على الاصطلاحات الحادثة ، فإن هذا أصل كل فساد وتحريف وبدعة ، وهذا شأن أهل البدع دائماً يصطلحون على معان<sup>(٧)</sup> (يضعون لها)<sup>(٨)</sup> ألفاظاً من ألفاظ العرب ثم

= البغوي الشافعي ، إمام علم ، كان محدثاً فقيهاً مفسراً ، ولد سنة (٤٣٦) وتوفي سنة (٥١٦) .

السير (٤٣٩/١٩ - ٤٤٣) وطبقات الشافعية لابن السبكي (٧/٧٥ - ٨٠) ولابن كثير (٢/٥٤٨ - ٥٤٩) ولابن قاضي شعبة (١/٣١٠ - ٣١١) .

(١) معالم التنزيل (١/٦٣) عند تفسير قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونُوا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ من سورة البقرة .

(٢) يوهم أن القائل هو البغوي ، وليس كذلك وإنما هو شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى ، فانظر رسالته المشار إليها قبل (في معنى كون الرب عادلاً وفي تنزهه عن الظلم) جامع الرسائل (١/١٢٥) .

(٣) هو من الأمثال العربية ، انظر : جبهة الأمثال (٢/٢٢٥ ، ٢٤٤) ومجمع الأمثال (٢/٣٠٠) والمستقصى (٢/٣٥٢) .

(٤) هو من الأمثال العربية ، انظر : ثمار القلوب للثعالبي (١/٥٨٢) والمستقصى للزحشري (٢/٣٥٢) ولسان العرب مادة (ظلم) .

(٥) جامع الرسائل (١/١٢٤ - ١٢٥) .

(٦) في « ت » : « إنما » بحذف الواو من أولها .

(٧) في « ت » : « معاني » .

(٨) في « ن » و « ت » : « لها يضعون » ، بالتقديم والتأخير .

يحملون ألفاظ القرآن والسنة على تلك الاصطلاحات الحادثة .  
 فأما الجبرية فعندهم : لا حقيقة للظلم الذي نزه الرب نفسه عنه البتة ،  
 بل هو المحال لذاته الذي لا يتصور وجوده ، وكل ممكن عندهم فليس  
 بظلم ، حتى إنه لو عذب رسله وأنبياءه وأوليائه أبد الآبدين وأبطل جميع  
 حسناتهم وحملهم أوزار غيرهم وعاقبهم عليها ، وأثاب أولئك على طاعات  
 غيرهم وحرَم ثوابها لفاعلها - لكان ذلك عدلا محضا ، فإن الظلم من الأمور  
 الممتنعة لذاتها في حقه وهو غير مقدور له ، بل هو كقلب المحدث قديما  
 والقديم محدثا .

[ عودة لقرول  
 الجبرية  
 وذكر  
 احتجاجهم  
 والرد عليهم ]

واحتج هؤلاء بأن الظلم التصرف في غير الملك أو مخالفة الأمر ، قالوا :  
 ويدل على هذا الحديث الذي رواه الإمام أحمد في مسنده عن عبد الله بن  
 مسعود - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : [ ٩٢/ب ] « ما  
 أصاب عبداً<sup>(١)</sup> قط هم ولا حزن فقال : اللهم إني عبدك ابن عبدك ابن  
 أمتك ناصيتي بيدك [ ماضٍ فيَّ حكمك ]<sup>(٢)</sup> عدل فيَّ قضاؤك أسألك بكل  
 اسم هو لك سميت به نفسك أو أنزلته في كتابك أو علمته أحداً من خلقك  
 أو استأثرت به في علم الغيب عندك أن تجعل القرآن [ العظيم ]<sup>(٣)</sup> ربيع  
 قلبي ونور صدري وجلاء حزني وذهاب همي وغمي ، إلا أذهب الله همه  
 وغمه وأبدله مكانه فرحاً » ، قالوا يا رسول الله أفلا نتعلمهن ؟ قال : « بلى  
 ينبغي لمن سمعهن أن يتعلمهن »<sup>(٤)</sup> .

(١) في « ت » : « العبد » .

(٢) ما بين المعقوفين أثبتته من مصادر النص ، وانظر ما سيأتي ص ( ٥٩٣ ) .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » مثبت في « د » و « ن » .

(٤) حديث صحيح ، وقد تقدم تخريجه ص ( ٢٩٧ ) .

فأخبر أن جميع أفضيته في عبده عدل منه ، وهذا يعم قضاء المصائب وقضاء المعايب وقضاء العقوبات على الجرائم ، ولهذا قال العارفون بالله : « كل نعمة منه فضل وكل نقمة منه عدل »<sup>(١)</sup> ، [ ولهذا ]<sup>(٢)</sup> قال إياس بن معاوية<sup>(٣)</sup> : « ما ناظرت بعقلي كله إلا القدريّة ، قلت لهم ما الظلم ؟ قالوا : أن تأخذ ما ليس لك ، قلت : فله كل شيء »<sup>(٤)</sup> . وقال عمران بن حصين<sup>(٥)</sup> رضي الله عنه لأبي الأسود الدؤلي<sup>(٦)</sup> :

(١) هذا من الكلام المحمود الجاري على ألسنة السلف ، وقد ذكره شيخ الإسلام في مواضع كثيرة من مؤلفاته منها على سبيل المثال لا الحصر : « قاعدة في معنى كون الرب عادلا وفي تنزهه عن الظلم .. » ضمن جامع الرسائل (١٢١/١) ومجموع الفتاوى (٧٣/٨ ، ٩٥ ، ٢٣٧) و(٨٥/١٠ ، ٢٤٩) و(١١/١٤٠ ، ٢٠٢) ومنهاج السنة (١٣٩/١) و(٣١١/٢) و(١٤٨/٣) و(٤١٠/٥) و(٣٩٧/٦) .

(٢) ما بين المعقوفتين مثبت من « د » و « ن » .

(٣) هو إياس بن معاوية بن قرّة بن إياس أبو وائلة ، المزني البصري القاضي الشهير ، تابعي ثقة . ولجده صحبة ، ولد باليمامة سنة (٤٦) ومات بقرية (عبدسا) بين البصرة وخوزستان سنة (١٢٢) وقيل قد مات بواسط ، أخرج له البخاري تعليقا ومسلم في المقدمة .

الجرح والتعديل (٢٨٢/٢) وتهذيب الكمال (٤٠٧/٣ - ٤٤٠) والسير (١٥٥/٥) وتقريب التهذيب (ص٥٦) .

(٤) أخرجه وكيع في أخبار القضاء (٣٤٥/١) وأبو نعيم في الحلية (١٢٤/٣) والبيهقي في الاعتقاد (ص١١٩) وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٥/١٠) وذكره ابن تيمية في شرح حديث أبي ذر الغفاري ضمن مجموع الفتاوى (١٣٩/١٨) وفي منهاج السنة (٢/٣٠٤ - ٣٠٥) و(٢٢/٣) والمزني في تهذيب الكمال (٤١٦/١) والمؤلف ابن القيم في مفتاح دار السعادة (٥٤٥/٢ - ٥٤٦) وابن حجر في تهذيب التهذيب (٣٩١/١) .

(٥) تقدمت ترجمته ص (٦١) .

(٦) هو ظالم بن عمرو بن سفيان على الأشهر ، أبو الأسود الدؤلي ، ويقال الديلي . =

« رأيت ما يكدح <sup>(١)</sup> الناس اليوم ويعملون فيه أشياء قضي عليهم ومضى <sup>(٢)</sup> من قدر قد سبق ؟ أو فيما يستقبلون <sup>(٣)</sup> فيما أتاهم به نبيهم فأخذت عليهم به الحجة ؟ قال <sup>(٤)</sup> : فهل يكون ذلك ظلماً ؟ » قال <sup>(٥)</sup> : « ففزعت من ذلك فزعاً شديداً ، وقلت : إنه ليس شيء إلا وهو خلق الله ومملك يده ، ولا يُسأل عما يفعل وهم يُسألون » [ فقال <sup>(٦)</sup> : سدّدك الله ، إني والله ما سألتك إلا لأحزر <sup>(٧)</sup> عقلك <sup>(٨)</sup> .

= أحد التابعين ، عالم البصرة وقاضياها ، معدود في الفقهاء والقراء والمحدثين والشعراء ، ثقة فاضل ، أخرج حديثه الجماعة ، وكان أول من وضع علم النحو وأسس قواعد العربية ، أخباره كثيرة شهيرة ، مولده في عهد النبوة ووفاته بالبصرة في طاعون الجارف سنة (٦٩) .

الجرح والتعديل (٥٠٣/٤) وتهذيب الكمال (٣٧/٣٣ - ٣٨) والسير (٨١/٤ - ٨٦) وتقريب التهذيب (ص ٥٤٦) .

(١) قال النووي في شرح صحيح مسلم (١٩٩/١٦) : « .. والكدح هو السعي في العمل سواء كان للأخرة أم الدنيا » .

(٢) في « د » و « ن » : « ونص » وهو خطأ .

(٣) في « ت » : « يستقبلونه » والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق للرواية في صحيح مسلم .

(٤) في « ت » : « قالوا » ، والمثبت هو الصواب .

(٥) القائل هو أبو الأسود الدؤلي .

(٦) القائل هو عمران بن الحصين .

(٧) في « د » و « ن » : « لأحزر » ، والمثبت من « ت » وهو الصواب لغة ورواية .

ومعنى قوله : « لأحزر عقلك » : « أي لأمحن عقلك وفهمك ومعرفتك » قاله النووي في شرح صحيح مسلم (١٩٩/١٦) .

(٨) أخرجه مسلم في القدر حديث ١٠ (٢٠٤١ - ٢٠٤٢) بأطول مما هنا مع اختلاف في بعض الألفاظ وتقديم وتأخير .

قالوا<sup>(١)</sup> : ويكفي في هذا قوله تعالى : ﴿ لَا يَسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> [٣] ، وقالوا : ونحن نرى في الشاهد أن السيد إذا مكن عبيده من الفساد وأنواع القبائح والشرور ، وسفك بعضهم دماء بعض ، وأخذ بعض أموال بعض ، وهو قادر على منعهم وكفهم عن ذلك فلم يفعل ، بل خلى بينهم وبين ذلك ، ومكنهم منه وأعانهم عليه وأعطاهم أسبابه ، ثم عاقبهم على ذلك - كان ظالماً لهم ، والله تعالى قد فعل ذلك بعبيده وهو أعدل العادلين وليس بظلام للعبيد ، فعلمنا أن الظلم المنزه عنه هو المحال لذاته<sup>(٤)</sup> وأنه غير مقدور .

وأصحاب هذا القول إنما نزهوا الله عن المستحيل لذاته الذي لا يتصور وجوده ، ومعلوم أن هذا التنزيه يشترك فيه كل أحد ، ولا يمدح به أصلاً ، فإنه لا مدح في كون المدوح منزهاً عن الجمع بين التقيضين ، والله تعالى قد تمدح بعدم الظلم وأنه لا يريد<sup>(٥)</sup> ، ومحال أن يتمدح بكونه لا يريد الجمع بين التقيضين ، وأنه لا يريد قلب الحادث قديماً ولا قلب القديم حادثاً ، ولا جعل الشيء موجوداً معدوماً في آنٍ واحدٍ .

وأيضاً فإنه سبحانه قال : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴾<sup>(٦)</sup> ، قال المفسرون من السلف قاطبة والخلف : « الظلم

[ سرد أدلة  
أهل السنة  
والحديث  
في تنزيهه  
تعالى عن  
الظلم ]

(١) أي الجبرية .

(٢) سورة الأنبياء آية (٢٣) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) في « ت » : « بذاته » .

(٥) كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلصَّالِحِينَ ﴾ الآية (١٠٨) من سورة آل عمران وقوله : ﴿ وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلصَّالِحِينَ ﴾ الآية (٣١) من سورة غافر .

(٦) سورة طه آية (١١٢) .

أن يحمل عليه سيئات غيره ، والهضم أن ينقص من حسنات ما عمل «(١) ، وعند الجبرية أن هذا لو وقع لم يكن ظلماً ، ومن المعلوم أن الآية [ ٩٣ / ١ ] لم ترفع عنه خوف المحال لذاته ، وأنه لا يخاف الجمع بين النقيضين ، فإنه لا يخاف ذلك ولو أتى بكل كفر وإساءة . فلا يجوز تحريف كلام الله بحمله على هذا ، فإن الخوف من الشيء يستلزم تصور وجوده وإمكانه ، وما لا يمكن وجوده يستحيل خوفه . وأيضاً فإنه لا يحسن أن ينفي الجمع بين النقيضين في السياق الذي نفى الله فيه الظلم ، كقوله تعالى : ﴿ مَن عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَن أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ (٢) ، فلا يحسن بوجه أن يقال عقيب هذه الجملة : وما ربك بجامع للعييد بين الوجود والعدم في آن واحد . وإنما الظلم المنفي هو خلاف ما اقتضاه قوله : ﴿ مَن عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَن أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ﴾ (٣) وكذلك قوله : ﴿ وَلَا تُظَلَّمُونَ فَنِيلاً ﴾ (٤) ﴿ وَلَا يُظَلَّمُونَ نَقِيرًا ﴾ (٥) ﴿ وَلَا يُظَلَّمُونَ شَيْئًا ﴾ (٦) ، أي لا يترك من أعمالهم ما

(١) ينظر : تفسير الطبري (٢١٨/١٦) وتفسير الماوردي (٤٢٨/٣) وتفسير البغوي (٣/٢٣٢) والمحرر الوجيز (١٠٨/١١) ومدارج السالكين (٢٥١/١) ومفتاح دار السعادة (٥٤٧/٢) وتفسير ابن كثير (١٧٥/٣) والدر المنثور (٦٠١/٥) جميعهم عند الآية المذكورة .

(٢) سورة فصلت آية (٤٦) .

(٣) سورة فصلت آية (٤٦) وسورة الجاثية آية (١٥) .

(٤) سورة النساء آية (٧٧) .

(٥) سورة النساء آية (١٢:٤) .

(٦) سورة مريم آية (٦٠) .

هو بقدر الفتيل والنفير<sup>(١)</sup> فيكون ظلماً .

وعند الجبرية يجوز أن يترك ثواب جميع أعمالهم من أولها إلى آخرها بغير سبب يقتضي تركها إلا مجرد المشيئة والقدرة ، ولا يكون ذلك ظلماً .  
وكذلك قوله : ﴿ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمْ الظَّالِمِينَ ﴾<sup>(٢)</sup> ، ﴿ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> ، يبين أنه لم يعاقبهم بغير جرم فيكون ظلماً لهم ، بل عاقبهم بظلمهم أنفسهم ، والمعنى عند الجبرية : أنا تصرفنا فيهم بقدرتنا ومشيتنا وملكننا فلم نظلمهم وإن كانوا مؤمنين محسنين ، وليست الأعمال والسيئات والكفر عندهم أسباباً للإهلاك ولا مقتضية له ، وإنما هو محض المشيئة .

والقرآن يكذب هذا القول ويرده ، [ كقوله تعالى ]<sup>(٤)</sup> : ﴿ فِظْلٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمًا عَلَيْهِمْ طَيْبَاتٌ أُحِلَّتْ لَهُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> ، وقوله : ﴿ فِيمَا نَقَضِهِمْ مِيثَقَهُمْ وَكَفَرِهِمْ بِآيَاتِ اللَّهِ وَقَتْلِهِمُ الْأَنْبِيَاءَ بَغْيًا حَقًّا وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾<sup>(٦)</sup> ،

(١) الفتيل « قيل هو ما في شق النواة مما يشبه الخط الرقيق ، وقيل : ما يخرج من الوسخ عند فتلك أصابعك . والنفير : الوفة في ظهر النواة ، ومنها تبت النخلة . . . » .

عمدة الحفاظ للسمين الحلبي (٢٣٦/٣) و (٢٤٥/٤) .

(٢) سورة الزخرف آية (٧٦) .

(٣) سورة هود آية (١٠١) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) قوله ﴿ حَرَّمًا ﴾ لا يوجد في « ت » .

(٦) سورة النساء آية (١٦٠) . وفي « د » و « ن » اقتصر على قوله : ﴿ فِظْلٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمًا ﴾ دون بقية ما بعدها .

(٧) سورة النساء آية (١٥٥) .

وقوله : ﴿ فَآخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ ﴾ (١) ﴿ فَأَهْلَكْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ ﴾ (٢) ، ﴿ وَمَا خَطِيئَتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأَذَلُّوا نَارًا ﴾ (٣) ، ﴿ وَوَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ بِمَا ظَلَمُوا ﴾ (٤) ، ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ ﴾ (٥) ،  
والقرآن مملوء من هذا .

فالظلم الذي أثبتته (٦) الله لهم وجعله نفس فعلهم وسبب هلاكهم نفوه ، وقالوا ليس [ هو ] (٧) من فعلهم ولا سبب إهلاكهم ، والظلم الذي نفاه عن نفسه وهو عقوبتهم بلا سبب أثبتوه له وقالوا ليس بظلم فإنه مقدور ممكن ، فتزهوه عما عابهم به ، ووصفوه بما نزه نفسه عنه ، واعتقدوا بذلك أنهم به عارفون ولأهل السنة ناصرُونَ (٨) .

ولا يليق به سبحانه أن ينفى عنه الجمع بين النقيضين ، فإن ما لا يمكن تعلق القدرة به لا يمدح المدوح بعدم إرادته ، وإنما يكون المدح بترك ما يقدر المدوح على فعله وتركه تنزيها عن (٩) فعله ، وإلا فكيف يُمدح الموت (١٠) بترك الأفعال القبيحة ؟ وكيف يمدح الزَّمن بترك طيرانه إلى

(١) سورة آل عمران آية (١١) وفي الأنفال آية (٥٢) وفي غافر آية (٢١) .

(٢) سورة الأنعام آية (٦) .

(٣) سورة نوح آية (٢٥) .

(٤) سورة النمل آية (٨٥) .

(٥) سورة الشورى آية (٣٠) .

(٦) في « ت » : « أثبت » .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٨) في « د » : « ناصرين » .

(٩) في « ت » : « عما » .

(١٠) الموت بالفتح كسحاب : هو ما لا روح فيه .

السماء ؟ وأيضا فإنه سبحانه يمدح نفسه بتحريمه الظلم [ على نفسه كما في الحديث الإلهي <sup>(١)</sup> ] : « يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي » <sup>(٢)</sup> ، فهذا التحريم <sup>(٣)</sup> لا يجوز أن [ ٩٣/ب ] يكون لما هو ممتنع في نفسه غير مقدور بوجه إذ يكون معنى ذلك أي حرمت على نفسي أن أخلق مثلي أو أجمع بين النقيضين أو أقلب القديم حادثاً والحادث قديماً ونحو ذلك من الممتنع لذاته وهذا لا يجوز أن ينسب التكلم به إلى آحاد العقلاء فضلاً عن رب العالمين . وغاية ما يقال في تأويل ذلك على هذا القول بعد تحسين العبارة وزخرفتها أي أخبرت عن نفسي أن ما لا يكون مقدوراً أو يكون مستحيلاً لا يقع مني ، وهذا مما يقطع من له فهم عن الله تعالى ورسوله ﷺ أنه غير مراد ، وأنه يجب تنزيه الله تعالى ورسوله ﷺ عن إرادة هذا المعنى الذي لا يليق التمدح والتعرف إلى عبادته بمثله .

= انظر : مختار الصحاح وتاج العروس مادة (موت) .

(١) أي الحديث القدسي .

(٢) هو مطلع الحديث القدسي الطويل الشهير عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه عن النبي ﷺ فيما روى عن الله تعالى ، وقد أخرجه مسلم في البر والصلة والآداب ح ٥٥ (٤/١٩٩٤ - ١٩٩٥) .

ولعظيم مكانة هذا الحديث الشريف وما تضمنه من فوائد وأمور خصه شيخ الإسلام بالشرح والبيان ، وهو ضمن مجموع الفتاوى (١٨/١٣٦ - ٢٠٩) وضمن مجموعة الرسائل المنيرية (٣/٢٠٥) وما بعدها ، وطبع مستقلاً مرات عديدة . وكذا شرحه العلامة الشوكاني في مصنفه : « نثر الجواهر في شرح حديث أبي ذر » وهو مخطوط لم ينشر بعد ، ولسعيد عبدالعظيم : « شرح أشرف حديث لأهل الشام » نشرته دار الإيمان بالقاهرة عام ١٤١٠ هـ . كما تولى شرحه العلامة الحافظ ابن رجب الحنبلي في كتابه « جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم » وهو فيه الحديث الرابع والعشرون .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

فإن قيل : حاصل هذا أنه لا يُعقل التمدح بترك ما يستحيل وقوعه ، وهذا فاسد ، فقد حَمِدَ سبحانه نفسه وتمدح بعدم اتخاذ الولد وعدم الشريك والولي من الذل<sup>(١)</sup> ، وهذه الأشياء مستحيلة في حقه ، فهكذا حَمِدَ نفسه على تنزهه من الظلم وإن كان مستحيلا غير مقدور .

قيل : الفرق بين ما هو محال لذاته في نفس الأمر وبين ما هو ممكن أو واقع لكن يستحيل وصف الرب به ونسبته إليه ، فالأول لا يتمدح به ، بل العبد لا يرضى أن يمدح (نفسه به)<sup>(٢)</sup> ، فلا يتمدح عاقل بأنه لا يجمع بين النقيضين ولا يجعل الشيء متحركا ساكنا ، وأما الثاني فإنه ممكن واقع لكن يستحيل اتصاف من له الكمال المطلق به ، كالولد والصاحبة والشريك ، فإن نفي هذا من خصائص الربوبية ، فنفي سبحانه عن نفسه ما هو ثابت لخلقه وهم متصفون به لمنافاته لكماله ، كما نزه نفسه عن السنة والنوم واللغوب والنسيان والعجز والأكل والموت وغير ذلك مما هو مستحيل عليه ممتنع في حقه ، ولكنه واقع من العباد ، فكان في تنزيهه عنه ما يبين انفراده بالكمال وعدم مشابهته لخلقه ، بخلاف ما لا يتصور وقوعه في نفس الأمر وهو مستحيل في نفسه ، كجعل المخلوق خالقا وجعل الخالق مخلوقا ، فإن هذا لا يتمدح سبحانه بنفيه ، ولهذا لا يتمدح (مخلوق به)<sup>(٣)</sup> فضلا عن الخالق .  
يوضحه : أن ما تمدح<sup>(٤)</sup> به سبحانه فهو من خصائصه التي لا يشركه فيها

(١) قال تعالى : ﴿ وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَمْ شَرِيكًا فِي الْمَلِكِ وَلَمْ يَكُنْ لَمْ وَكِيْلًا مِنَ الذَّلِّ وَكَوْزُؤُهُ تَكْبِيْرًا ﴾ الآية (١١١) من سورة الإسراء .

(٢) في « ت » : « به نفسه » بالتقديم والتأخير .

(٣) في « ت » : « به مخلوق » بالتقديم والتأخير .

(٤) في « ن » : « ما يمدح » .

أحد وسلب فعله المستحيل<sup>(١)</sup> الذي لا يدخل تحت القدرة ولا يتصور وقوعه ليس من خصائصه ولا هو كمال في نفسه ولا يستلزم كمالا ، فإذا مدح نفسه بكونه لا يجمع بين النقيضين كان كل أحد مشاركا<sup>(٢)</sup> له في هذا المدح ، بخلاف ما إذا مدح نفسه بكونه لا يأكل ولا يشرب ولا ينام ولا يموت ولا ينسى ولا يخفى عليه شيء ، ولا يظلم أحدا ، وهو سبحانه يثني على نفسه بفعل ما لو ترك كان تركه [ ٩٤/أ ] نقصا ، وبترك ما لو فعل كان فعله نقصا<sup>(٣)</sup> .

وهذا لا حقيقة له عند الجبرية ، والاعتبار عندهم بكون المفعول والمتروك ممكنا ، فقابلتهم القدرية فجعلوا الظلم الذي تنزه سبحانه عنه مثل الظلم الذي يكون من العباد ، وشبهوا فعله بفعل عبيده ، فتسلط عليهم الجبرية بأنواع المناقضات والمعارضات ، وكان غاية ما عند كل واحد من الفريقين مناقضة الآخر وإفساد قوله ، فكفوا أهل السنة مؤنتهم .

## فَصَلِّ

وأما ما احتج به الجبرية من قوله تعالى : ﴿ لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> فدليل حق استدل به على باطل ، فإن الآية إنما سيقت لبيان توحيده سبحانه وبطلان إلهية ما سواه ، وأن كل من عداه مربوب مأمور منه مستول عن

(١) في « د » و « ن » : « للمستحيل » والمثبت من « ت » ولعله الصواب .

(٢) في « د » و « ن » : « مشارك » .

(٣) في « ن » : « نقضا » ، والمثبت من « د » و « ت » وهو الصواب .

(٤) سورة الأنبياء آية (٢٣) وقد اقتصر في « د » و « ت » على قوله : ﴿ لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ ﴾

دون ذكر باقي الآية .

فعله ، وهو سبحانه ليس فوقه من يسأله عما يفعله ، قال تعالى : ﴿ أَمِ اتَّخَذُوا إِلَهًا مِّنَ الْأَرْضِ هُمْ يُنشِرُونَ \* لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسَبَّحَنَّا اللَّهَ رَبَّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ \* لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ ﴾ (١) فلم تكن الآية مسوقة لبيان أنه لا يفعل لحكمة ولا لغاية محمودة مطلوبة بالفعل ، وأنه يفعل ما يفعله بلا حكمة ولا سبب ولا غاية ، بل الآية دلت على نقيض ذلك ، وأنه لا يسأل عما يفعل لكمال حكمته وحده ، وأن أفعاله صادرة عن تمام الحكمة والرحمة والمصلحة ، فكمال علمه وحكمته وربوبيته ينافي اعتراض المعارضين عليه وسؤال السائلين له .  
 وهم حملوا الآية على أنه لا يسأل عما يفعله لقهره وسلطانه ، ومعلوم أن هذا ليس بمدح من كل وجه وإن تضمن مدحاً من جهة القدرة والسلطان ، وإنما المدح التام أن يتضمن ذلك حكمته وحده ووقوع أفعاله على أتم المصالح ومطابقتها للحكمة والغايات المحمودة ، فلا يسأل عما يفعله لكمال ملكه وكمال حمده ، فله الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير .

فاستدل نفاة الحكمة بهذه الآية كاستدلال نفاة الصفات بقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ (٢) ، والآيتان دالتان على ضد قول الطائفتين ، فليس كمثل شيء لكمال صفاته التي بكمالها وقيامها به لم يكن كمثل شيء ، ولا يسأل عما يفعل لكمال حكمته وحده .

(١) سورة الأنبياء الآيات (٢١ - ٢٣) .

(٢) سورة الشورى آية (١١) .

وانظر على سبيل المثال لما ذكره المؤلف : التمهيد لقواعد التوحيد (ص ٥٨) والتوحيد للماتريدي (ص ٧٤) وتبصرة الأدلة (١/١٢٩) .

## فَصَلِّ

[ معنى قوله  
عليه الصلاة  
والسلام :  
ما ض في  
حكمك  
عدل في  
قضاؤك ]

. وأما قوله في حديث ابن مسعود : « ما ض في حكمك عدل في قضاؤك »<sup>(١)</sup> فعند أهل السنة : الجميع قضاؤه ، والجميع عدل منه في عبده ، لا بمعنى كونه متصرفا فيه بمجرد القدرة والمشيئة ، بل بوضع القضاء في موضعه وإصابة محله به ، فكل ما قضاه على عبده فقد وضعه موضعه اللاتق به وأصاب به محله الذي هو أولى به من غيره فلم يظلمه به . أما العقوبات والمصائب فالأمر فيها ظاهر ، إذ هي عدل محض كما قال تعالى : ﴿ وَمَا أَصَبَكُمْ مِنْ مِّصِيبَةٍ فِيمَا [ ٩٤ / ب ] كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> .

[ ذكر مسألة  
إيلام غير  
المكلفين  
وغيرهم من  
الجهانين  
والبهائم  
والأقوال في  
ذلك ]

وأما الآلام التي تصيب العبد بغير ذنب كالآلام التي تنال غير المكلفين كالأطفال والمجانين والبهائم ، فقد خاض الناس في أسبابها وحكمها قديما وحديثا ، وتباينت طرقهم فيها بعد اتفاقهم على أنها عدل وإن اختلفوا في وجه كونها عدلا<sup>(٣)</sup> .

(١) قد تقدم بتمامه مع تحريجه ص ( ٢٩٧ ) .

(٢) سورة الشورى آية ( ٣٠ ) .

(٣) ينظر آراء الفرق لهذه المسألة في اللمع للأشعري (ص ١١٦) وما بعدها ، والإبانة (ص ١٩٣ - ١٩٤) ، ومقالات الإسلاميين (١/ ٣١٨ - ٣٢٠ ، ٣٤١) والاقتصاد للغزالي (ص ١١٤ - ١١٥) والتمهيد للباقلاني ط مكارثي (ص ٢٥٤) والمختصر في أصول الدين للقاضي عبد الجبار (ضمن رسائل العدل والتوحيد) (١/ ٢٥٥ - ٢٥٦) ، وشرح الأصول الخمسة (ص ٤٨٣) وما بعدها ، والإرشاد للجويني (ص ٢٣٧ - ٢٤٦) ورسالة الإرادة والأمر لابن تيمية (ضمن مجموعة الرسائل الكبرى) (١/ ٣٦١ - ٣٦٢) ، وشفاء العليل (ص ٤٤٠ ، ٤٩٦) وما بعدها ، وقضية الخير والشر في الفكر الإسلامي (ص ٢١٤ - ٢٢٦) .

فالجبرية تثبت ذلك على أصولها في أن كل واقع أو ممكن عدل .  
والقدرية جعلت وجه كونه عدلا وقوعها بسبب جرم سابق أو عوض  
لاحق ، ثم منهم من يعتبر مع ذلك أن يشتمل على غيره ، قالوا فوقوعها  
على وجه العقوبة بالجرم والتعويض يخرجها<sup>(١)</sup> عن كونها ظلما ، وبقصد  
العبرة تخرج عن كونها سفها .

وأما الفلاسفة فإنهم جعلوا ذلك من لازم الخلقة ومقتضيات النشأة  
الحيوانية ، وقالوا ليس في الإمكان إلا ذلك ، ولو فرض غير ذلك لكان  
غير هذا العالم ، فإن تركيب الحيوان الذي يكون ويفسد يقتضي أن تعرض  
له الآلام ، كما يعرض له الجوع والعطش والضجر ونحوها ، وقالوا : رفع  
هذا بالكلية إنما يكون برفع أسبابه ، والخير الذي في أسبابه أضعاف  
أضعاف الشر الحاصل بها ، فاحتمال الشر القليل الجزئي في جنب المصلحة  
العامة الكلية أولى من تعطيل الخير الكثير لما يستلزمه من المفسدة اليسيرة  
الجزئية ، قالوا : ومن تأمل أسباب الآلام وجد ما في ضمنها من اللذات  
والخيرات والمصالح أضعاف أضعاف ما في ضمنها من الشرور ، كالحر  
والبرد والمطر والثلج والريح ، وتناول الأغذية والفواكه وأنواع الأطعمة  
وصنوف المناكح وأنواع الأعمال والحركات ، فإن الآلام إنما تتولد غالبها  
عن هذه الأمور التي مصالحها ولذاتها وخيراتها أكثر من مفسدها وشرورها  
وآلامها<sup>(٢)</sup> .

وهذه الطرق الثلاثة سلكها طوائف من المسلمين ، وفي كل طريق منها

(١) في « ت » : « بخروجها » .

(٢) وينظر : شفاء العليل للمؤلف ابن القيم رحمه الله تعالى (ص ٤٩٦) وما بعدها .

حق وباطل ، فإذا أخذت من طريق حقها ورميت باطلها كنت أسعد الناس بالحق :

فأصحاب<sup>(١)</sup> المشيئة المحضة أصابوا في إثبات عموم المشيئة والقدرة ، وأنه لا يقع في الكون شيء إلا بمشيئته ، فخذ من قولهم هذا القدر وألق منه إبطال الأسباب والحكم والتعليل ومراعاة مصالح الخلق .

والقدرية أصابوا في إثبات ذلك وأخطؤوا في مواضع .

أحدها : إخراج أفعال عباده عن ملكه وقدرته ومشيئته .

الثاني : تعطيلهم عود الحكمة والغاية المطلوبة إلى الفاعل ، وإنما أثبتوا

نوع حكمة تعود إلى المفعول لا إلى الفاعل .

والثالث : أنهم شبهوا الله بخلقه فيما يحسن منهم وما يقبح ، فقاسوه في

أفعاله على خلقه ، واعتبروا حكمته بالحكمة التي لعباده ، فخذ من قولهم

إنه حكيم لا يفعل إلا لمصلحة وحكمة ، وأنه لا يفعل الظلم مع قدرته

عليه ، بل تنزهه عنه لغناه [ ٩٥/أ ] وكماله ، وأنه لا يعاقب أحداً بغير ذنب

ولا يعاقبه لما لم يفعله ، فضلاً أن يعاقبه بفعل هو فعله فيه أو فعل غيره فيه ،

وأنه جعل الأسباب مقتضيات لغاياتها ، وألق من قولهم إنكارهم خلقه

لأفعال عباده ، وإنكار عود الحكمة إليه ، وقياس أفعاله على أفعال عباده .

والفلاسفة [ أصابوا ]<sup>(٢)</sup> فيما أصلوه من أن تعطيل أسباب الخيرات والمصالح

العظيمة لما في ضمنها من الشرور والآلام الجزئية منافية للحكمة ، فهذا أصل

في غاية الصحة ، لكن أخطؤوا في ذلك أعظم خطأ وجعلهم ذلك من لوازم

(١) في « ت » : « وأصحاب » .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

الطبيعة المجردة من غير (أن يكون متعلقاً) <sup>(١)</sup> بفاعل مختار قدر ذلك بمشيئته وقدرته واختياره ، ولو شاء لكان الأمر على خلاف ذلك كما يكون في الجنة ، فإنها مشتملة على الخيرات المحضة البريئة من هذه العوارض من كل وجه ، فاقتضت حكمته أن تكون <sup>(٢)</sup> هذه الدار على ما هي عليه ممزوجة خيرا بشرها ، ولذا بنا بالآلها ، وأن تكون دار القرار خالصة من شوائب الآلام والشورور خلاصا تاماً ، (وأن تكون) <sup>(٣)</sup> دار الشقاء خالصة للآلام والشورور .

فإذا <sup>(٤)</sup> جمعت حق هذه الطائفة وأثبت لله تعالى صفات الكمال وأنه يجب ويُحِب ، ويفرح بتوبة عباده وطاعتهم ويرضى بها ويضحك ، ويشي عليهم بها ويجب أن يُثنى عليه ويُحمد ويشكر ، ويفعل ما له في فعله غاية وحكمة يجيها ويرضاها فيفعل لأجلها ، كنت أسعدَ بالحق من هؤلاء [ كلهم ] <sup>(٥)</sup> .

## فَصَلِّ

ذووا <sup>(٦)</sup> الأرواح الذين تلحقهم <sup>(٧)</sup> اللذة والآلم <sup>(٨)</sup> أربعة أصناف : الإنس

[ بيان من  
تلحقهم  
اللذة والآلم  
من  
الخلوقات ]

- (١) في « ت » : « أن تكون متعلقة » .
- (٢) في « ن » : « أن يكون » .
- (٣) في « ن » : « وأن يكون » .
- (٤) في « ت » : « وإذا » .
- (٥) ما بين المعرفتين ساقط من « ت » .
- (٦) في النسخ الخطية : « ذوات » ، ولعل الصواب ما أثبتته بدليل قوله : « الذين تلحقهم » ولم يقل « التي تلحقها أو يلحقهن » ، وكذا من باب تغليب الإنس والجن والملائكة على البهائم فخطبوا مخاطبتهم .
- (٧) في « ن » : « يلحقهم » .
- (٨) في « ت » : « والآلام » .

والجن والبهائم والملائكة عند من يقول إن فيهم من يعصي ويعاقب<sup>(١)</sup> .  
فأما الإنس والجن فالمكلفون فيهم يحصل لهم بالطاعات والمعاصي  
لذات وآلام تناسبها وأما الأطفال والمجانين فنوعان : نوع يدخلون  
الجنة إما بطريق التبعية<sup>(٢)</sup> أو بعد التكليف يوم القيامة كما جاءت به  
الآثار<sup>(٣)</sup> ، فهؤلاء إذا حصل لهم آلام يسيرة منقطعة كانت مصلحة لهم

(١) القول الصحيح أن جميع الملائكة ﴿ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ .  
وراجع : الفصل لابن حزم (٣/٣٠٣) وما بعدها ، وتفسير الرازي (١٥٢/٢ - ١٥٧)  
عند قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً .. ﴾ الآية .  
و(٧/١١٥) عند قوله تعالى : ﴿ كُلُّ عَا مَنَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ . وروضة المحيين  
للمؤلف (ص٥٦) والحجائب في أخبار الملائك للسيوطي (ص٢٥٢ - ٢٥٤) .

(٢) كما في قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ حَتَّى إِذَا طَرَفْتُمْ فِي الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّمَرِ وَمَا عَلَى الثَّمَرِ وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ وَمَا كَانَ يُدْرِكُهُمْ فِي الْمَوْتِ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ حَتَّى إِذَا طَرَفْتُمْ فِي الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّمَرِ وَمَا عَلَى الثَّمَرِ وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ وَمَا كَانَ يُدْرِكُهُمْ فِي الْمَوْتِ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ حَتَّى إِذَا طَرَفْتُمْ فِي الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّمَرِ وَمَا عَلَى الثَّمَرِ وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ وَمَا كَانَ يُدْرِكُهُمْ فِي الْمَوْتِ ﴾ .  
الذرية على الصغار ، قال ابن القيم رحمه الله تعالى في رسالته التبوكية (ص١٨١) : «  
.. وأما النوع الثاني من الأتباع فهم أتباع المؤمنين من ذريتهم الذين لم يثبت لهم حكم  
التكليف في دار الدنيا وإنما هم مع آبائهم تبع لهم .. » . ثم ساق الآية المذكورة  
وكلاما في تفسيرها . ولزيد الوقوف على قول أهل العلم في هذه المسألة راجع ما سبق  
ص ( ) وطريق الهجرتين (ص٣٧٥ - ٣٧٦) وحادي الأرواح (ص٤٧٩ - ٤٨٢) .  
وأما المجانين فقد قال أبو محمد بن حزم رحمه الله تعالى في الفصل (٤/١٣٥) : «  
المجانين الذين لا يعقلون حتى يموتوا فإنهم كما ذكرنا يولدون على الفطرة حنفاء مؤمنين ولم  
يغيروا ولا بدلوا فماتوا مؤمنين فهم في الجنة .. » .

(٣) قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٣/٢٤٦) - بعد إشارته إلى بعض من هذه الآثار - :  
« وقد صحت مسألة الامتحان في حق المجنون ومن مات في الفترة من طرق  
صحيحة .. » .

وينظر : الإبانة للأشعري (ص٣٣) والاعتقاد للبيهقي (ص١٣٥ - ١٣٦) ومختصر الفتاوى  
المصرية (ص٦٤٣) وطريق الهجرتين (ص٣٦٦) وما بعدها ، وأحكام أهل الذمة =

ورحمة ونعمة في جنب ما ينالهم من السعادة العظيمة والنعيم المقيم ، فما ينالهم من الآلام يجري مجرى إيلام الأب الشفيق لولده الطفل بكّي أو بَطَّ (١) أو قطع سلعة (٢) يعقبه كمال عافية وانتفاعه بنفسه وحياته ، فهذا الإيلام [ محض الإحسان إليه وما يقدر من حصول النعيم واللذة في الجنة بدون هذه الآلام ] (٣) فهذا نوع آخر غير النوع الحاصل بعد الألم ، ولهذا كانت اللذة الحاصلة بالأكل والشرب بعد شدة الجوع والظماً أضعاف اللذة الحاصلة بدون ذلك ، وكذلك لذة الوصل بعد الهجران والبعاد المؤلم والشوق الشديد أعظم من اللذة الحاصلة بدونه ، ووجود الملزم بدون [ ٩٥/ب ] لازمه محال ، ولا ريب أن لذة آدم بعوده إلى الجنة بعد أن خرج منها إلى دار التعب أعظم من اللذة التي كانت حاصلة له أولاً .

وأما غير المكلفين من الحيوانات فقد يقال إنه ما من حيوانٍ إلا ويحصل له من اللذة والخير والنعيم ما هو أعظم مما يحصل له من الألم بأضعاف مضاعفة ، فإنه يلتذ بأكله وشربه ونومه وحركته وراحته وجماعه الأنثى وغير

= (٢/ ١١٣٧ - ١١٥٨) وأهل الفترة ومن في حكمهم (ص ٧٧) وما بعدها .

(١) بَطَّ الجرح أو الدَّمْل وغيرهما بَطَّ من باب رد : شقه ، وكذلك بَجَّ بَجًا ، وفي الحديث : « أنه دخل على رجل به ورم فما برح حتى بَطَّ » أي شق .

تاج العروس مادة (ببطط) وكذا : مختار الصحاح والمصباح المنير والمعجم الوسيط .

(٢) السَّلعة بالكسر : « خُراج كهيئة الغُدّة تتحرك بالتحريك ، قال الأطباء : هي ورم غليظ غير ملتزم باللحم يتحرك عند تحريكه وله غلاف وتقبل التزايد لأنها خارجة عن اللحم ولهذا قال الفقهاء يجوز قطعها عند الأمن » .

أفاده جميعا الفيومي في المصباح المنير مادة (سَلع) .

وانظر المصادر السابقة في المادة نفسها .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

ذلك ، فعنيمه ولذته أضعاف أضعاف ألمه ، وحيثذ فالأقسام أربعة ، إما أن يعطل الجميع بترك خلق الحيوان لئلا يحصل له الألم ، أو يخلق على نشأة لا يلحقه بها ألم ، أو على صفة لا ينال بها لذة ، أو على هذه الصفة والنشأة التي هو عليها .

فالقسم الأول : ممتنع لمنافاته للحكمة ، فإنه يستلزم تعطيل الخير الكثير والنفع العظيم ، لما يستلزمه من مفسدة قليلة ، كتعطيل الأمطار والثلوج والرياح والحر والبرد لما يتضمنه من الآلام ، ولا ريب أن الحكمة والرحمة والمصلحة تأبى ذلك ، فترك الخير الكثير لأجل ما فيه من الشر القليل شر كثير .

وأما القسم الثاني : فكما أنه ممتنع في نفسه إذ من لوازم إنشائه في هذا العالم أن يكون عرضة للألم (من الحر)<sup>(١)</sup> والبرد والجوع والعطش والكلال والتعب وغيرها ، فإنه منشأ من هذا العالم الذي مزج خيره بشره ، والمنشأ خير منه كذلك ، فالحكمة تأبى إنشاءه كذلك<sup>(٢)</sup> في هذا العالم الذي مزج رخاؤه بشدته ، وبلاؤه بعافيته ، وألمه بلذته ، وسروره بغمه وهمه ، فلو اقتضت الحكمة تخليص نوع الحيوان من آلامه لكان النوع الإنساني الذي هو خلاصته وأفضله أولى بذلك ، ولو فعل ذلك سبحانه لفاتت مصلحة العبرة والدلالة على الآلام العظيمة الدائمة في الدار الآخرة ، فإن الله تعالى أشهد عباده بما أعد لهم من أنواع اللذات والآلام في الدار الآخرة بما أذاقهم إياه في هذه الدار ، فاستدلوا بالشاهد على الغائب ، واشتاقوا بما باشروه من

(١) في « ت » : « للحر » .

(٢) في « ت » : « لذلك » .

اللذات إلى ما وصف لهم هناك منها ، واحتموا بما ذاقوه من الآلام هاهنا عما وُصف لهم منها هناك ، ولا ريب أن هذه المصلحة العظيمة أرجح من تفويتها بما فيها من المفسدة اليسيرة .

وأما القسم الثالث : فلا ريب أنه مفسدة خالصة أو راجحة فلا تقتضيه حكمة الرب سبحانه ولا يكون إيجادها مصلحة ، فلم يبق إلا القسم الرابع وهو خلقه على هذه النشأة .

فإن قيل : فقد ظهرت الحكمة في إيلاء غير المكلفين ، فتعذيب المكلفين على ذنوبهم كيف تستقيم الحكمة فيه على قولكم بأن الله تعالى خلقها فيهم ؟ فأين العدل في تعذيبهم على ما هو فاعله وخالقه فيهم ؟ [ ٩٦ / أ ] وإنما يستقيم ذلك على قول القدرية وأصولهم ، فإن العدل في ذلك ظاهر ، فإنه إنما عذبهم على ما أحدثوه هم وكان بمشيئتهم وقدرتهم .

قيل : هذا السؤال لم يزل مطروقا<sup>(١)</sup> بين العالم ، واختلف الناس فيه ، فطائفة أخرجت أفعالهم عن ملك الرب وقدرته<sup>(٢)</sup> ، وطائفة أنكرت الحكمة والتعليل وسدت باب السؤال<sup>(٣)</sup> ، وطائفة أثبتت كسبا لا يعقل ، جعلت

[ بيان  
الاختلاف  
في أفعال  
المعبود ]

(١) في « ت » : « مطرقا » .

(٢) وهم المعتزلة كما هو مقرر في صلب عقيدتهم وياتفاق قولهم ما عدا ضرار بن عمرو وحفص الفرد من رجالاتهم ، فانظر من كتبهم : شرح الأصول الخمسة (ص ٣٢٣، ٣٦٣) والمغني في أبواب التوحيد والعدل (٣/٨) والمختصر في أصول الدين (ضمن رسائل العدل والتوحيد) (١/٢٣٢، ٢٣٨) وما بعدها ، والمحيط بالتكليف (ص ٣٨٠) وما بعدها ، ورسالة إبليس إلى إخوانه المناhuis (ص ٧٥ - ٨٢) والرد على المجبرة القدرية (ضمن رسائل العدل والتوحيد) (٢/٣٩ - ٥٣) وإنقاذ البشر من الجبر والقدر (ضمن رسائل العدل والتوحيد) (١/٢٨٥ - ٣٢٧) .

(٣) وهم الجهمية والأشاعرة ومن وافقهما كأبي محمد بن حزم ، فانظر من كتب القوم : =

الثواب والعقاب عليه<sup>(١)</sup> ، وطائفة التزمت لأجله وقوع مقدور بين مقدرين ومفعول بين فاعلين<sup>(٢)</sup> ، وطائفة التزمت الجبر وأن الله يعذبهم على ما لا يقدرون عليه<sup>(٣)</sup> .

والجواب الصحيح عنه أن يقال : إن ما يتلى به العبد من الذنوب الوجودية وإن كانت خلقاً لله تعالى فهي عقوبة له على ذنوب قبلها ، فالذنب يكسب الذنب ، ومن عقاب السيئة السيئة بعدها بالذنوب<sup>(٤)</sup> والأمراض التي يورث بعضها بعضاً .

= اللمع للأشعري (ص ١١٥ - ١٢٢) والتمهيد للباقلاني ط مؤسسة الكتب الثقافية (ص ٥٠ - ٥٣) والأصول والفروع لابن حزم (١/١٨١) ، والفصل (١/٥١ ، ١٠١ ، ١٣٨) (٣/٢١٠) ونهاية الإقدام (ص ٣٩٧) والمحصل للرازي (ص ٤٨٣ - ٤٨٤) وله الأربعين في أصول الدين (١/٣٥٠ - ٣٥٤) ، وغاية المرام في علم الكلام (ص ٢٢٤) وشرح المواقف (ص ٣٣٥ - ٤٤٢) .

(١) وهم جمهور الأشاعرة ، وكسب الأشعري هو الذي قيل فيه وفي مثله :

« ما يقال ولا حقيقة تحتمه معقولة تدنو إلى الأفهام الكسب عند الأشعري والحال عند البهشمي وطفرة النظام ونظرية الكسب هذه عجز عن فهمها الأشاعرة أنفسهم ، ومن ثم اختلفوا في تعريفها وحدها ولم يصلوا فيها لقول واضح سليم تتفق فيه كلمتهم ويُعلم مرادهم حتى قال الجويني : « إن الكسب لفظ لا معنى له » .

انظر : مجموع الفتاوى (٨/١٢٨) والنبوات (ص ٢٢٥ - ٢٢٦) وشرح الأصفهانية (ص ١٥٠ - ٣٥٠) والصفدية (١/١٥٠) وما بعدها ، ودرء التعارض (٩/١٦٧) وشفاء العليل (ص ١٠٩) والنشر الطيب على شرح الشيخ الطيب (١/٤٥٩) وما بعدها .

(٢) ومنهم الغزالي كما في كتابه : الأربعين في أصول الدين (ص ١٠ - ١١) والاعتقاد (ص ٥٨ - ٥٩) ، وانظر أربعين الرازي (١/٣٢٦) وشرح المواقف (ص ٢٣٨) .

(٣) وهم الجبرية .

(٤) في « ت » : « فالذنوب » والمثبت من « د » و « ن » ولعله الصواب .

بقي<sup>(١)</sup> أن يقال : فالكلام في الذنب الأول الجالب لما بعده من الذنوب ،  
يقال : هو عقوبة أيضاً على عدم ما خلق له وفطر عليه ، فإن الله تعالى  
سبحانه خلقه لعبادته وحده لا شريك له ، وفطره على محبته وتألهه والإجابة  
إليه كما قال النبي ﷺ : « ما من مولود يولد إلا على الفطرة »<sup>(٢)</sup> ، وقال :  
« يقول الله تعالى : إني خلقت عبادي حنفاء فأنتهم الشياطين فاجتالهم عن  
دينهم وحرمت عليهم ما أحللت لهم وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به  
سلطاناً »<sup>(٣)</sup> ، وقد قال الله تعالى : ﴿ فَأَقْرَعُ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ  
الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ﴾<sup>(٤)</sup> فلما لم يفعل ما خلق له وفطر عليه من محبة الله  
وعبوديته والإجابة إليه فعوقب على ذلك بأن زين له الشيطان ما يفعله من  
الشرك والمعاصي ، فإنه صادف قلباً فارغاً خالياً قابلاً للخير والشر ، ولو  
كان فيه الخير الذي يمنع ضده لم يتمكن منه الشر كما قال تعالى :  
﴿ كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ ﴾<sup>(٥)</sup> ،  
وقال إبليس : ﴿ فِعْرَنَكَ لَأَعْوَبُنَّهُمْ أَجْمَعِينَ \* إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ ﴾<sup>(٦)</sup>

(١) في « ت » : « يبقى » ، وهي كذلك في « د » و « ن » إلا أنها صححت في هامشهما  
بما هو مثبت .

(٢) هو جزء من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً أخرجه البخاري في الجنائز  
ح ١٣٥٨ ، ١٣٥٩ (ص ٢٦٧) وح ١٣٨٥ وفي التفسير ح ٤٧٧٥ وفي القدر ح ٦٥٩٩  
ومسلم في القدر ح ٢٢ وما بعده (٤/٢٠٤٧ - ٢٠٤٨) .

(٣) هو جزء من حديث عياض بن حمار المجاشعي رضي الله عنه ، أخرجه مسلم ، وقد  
تقدم ص ( ٤٢٠ ) .

(٤) سورة الروم آية (٣٠) .

(٥) سورة يوسف آية (٢٤) .

(٦) سورة ص الآيتان (٨٢ ، ٨٣) .

قال تعالى : ﴿ هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ \* إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ ﴾ (١) والإخلاص : خلوص القلب من تأله من سوى الله وإرادته ومحبه فخلص لله (٢) فلم يتمكن الشيطان من إغوائه ، وأما إذا صادفه فارغاً من ذلك تمكن منه بحسب فراغه وخلوه فيكون جعله مذنباً مسيئاً في هذه الحال عقوبة على عدم هذا الإخلاص وهي محض العدل (٣) .  
فإن قلت : فذلك العدم من خلقه فيه .

قلت : هذا سؤال فاسد ، فإن العدم كاسمه لا يفتقر إلى تعلق التكوين والإحداث به ، فإن عدم الفعل [ ٩٦ / ب ] ليس أمراً وجودياً حتى يضاف إلى الفاعل ، بل هو شر محض ، والشر ليس إلى الرب سبحانه وتعالى كما قال النبي ﷺ في حديث الاستفتاح : « لبيك وسعديك والخير في يديك والشر ليس إليك » (٤) ، ولذلك يقوله ﷺ في حديث الشفاعة يوم القيامة إذ يقول الله : « يا محمد فيقول لبيك وسعديك والخير في يديك والشر ليس إليك » (٥) .

(١) سورة الحجر الآيتان (٤١ - ٤٢) .

(٢) في « ت » : « الله » .

(٣) للمؤلف رحمه الله تعالى كلام فائق رائق عن الإخلاص ومنزله وما يتعلق به يحسن الوقوف عليه في مصنفه مدارج السالكين (٢ / ٨٨ - ٩٧) .

(٤) هو جزء من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه في نص طويل أخرجه مسلم ، وقد تقدم ص ( ٨١ ) .

(٥) أخرجه النسائي في تفسيره من الكبرى (٦ / ٣٨١) عند قوله تعالى : ﴿ عَمَّيْ أَنْ يَبَعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا ﴾ من طريق خالد حدثنا شعبة عن أبي إسحاق سمعه يقول : سمعت صلة بن زفر يقول : سمعت حذيفة يقول : « يجمع الناس في صعيد واحد ولا تكلم نفس ، فأول مدعو محمد ﷺ فيقول : لبيك وسعديك والخير في يديك والشر ليس =

وقد أخبر تعالى أن تسليط الشيطان إنما هو على الذين يتولونه والذين هم مشركون<sup>(١)</sup> ، فلما تولوه دون الله وأشركوه معه عوقبوا على ذلك بتسليطه عليهم ، وكانت [ هذه ]<sup>(٢)</sup> الولاية والإشراك عقوبة خلو القلب وفراغه من الإخلاص والإنابة العاصمة من ضدها . فقد بين أن إخلاص الدين يمنع من سلطان الشيطان ، لا فعل<sup>(٣)</sup> السيئات التي توجب العذاب ، فإن إخلاص القلب لله مانع له من فعل ما يضاده ، وإلهامه البر والتقوى ثمرة هذا الإخلاص ونتيجته ، وإلهام الفجور عقوبة خلوه من الإخلاص .

= إليك . . الحديث . وكذا أخرجه الطيالسي في مسنده (ص ٥٥) رقم ٤١٤ عن شعبة ، والبزار في مسنده رقم ٢٩٢٦ (٣٢٩/٧) ، والطبري في التفسير من طرق عن أبي إسحاق (١٤٤/١٥ ، ١٤٥) وأبو نعيم في الحلية (٢٧٨/١) وأفاد أنه رواه عن أبي إسحاق جماعة ، وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة رقم ٨٠٨ (٥٢٩/١ - ٥٣٠) والحاكم في المستدرک (٣٦٣/٢ - ٣٦٤) .

قال الحاكم عقبه : « هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذه السياقة » وواقفه الذهبي .

وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد (٦٨٤/١٠) ثم قال : « رواه البزار موقوفاً ورجاله رجال الصحيح » .

وصححه الألباني في تخريج أحاديث : ظلال الجنة رقم ٧٨٩ (ص ٣٥٣) المنشور مع كتاب السنة لابن أبي عاصم وقال : « . . وهو وإن كان موقوفاً فإنه في حكم الرفع لأنه لا يقال مثله بالرأي ، على أنه قد رواه ليث بن أبي سليم أيضاً عن أبي إسحاق به مرفوعاً . . . أخرجه الحاكم (٥٧٣/٤) والطبراني أيضاً كما في المجمع (٣٧٧/١٠) وليث بن أبي سليم وإن كان ضعيفاً فإنه يستشهد به . . »

(١) قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا سُلِّطْتُمْ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُمُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ ﴾ سورة النحل آية (١٠٠) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) في « د » و « ن » : « لأن أفعل » ولعل الصواب ما أثبتته من « ت » .

فإن قلت : هذا الترك إن كان أمراً وجودياً عاد السؤال ، وإن كان أمراً  
عدمياً فكيف يعاقب على العدم ؟

قلت : ليس هنا ترك ، هو كف النفس ومنعها عما تريده وتجه ، فهذا  
قد يقال : إنه أمر وجودي ، وإنما هنا عدم وخلو من<sup>(١)</sup> أسباب الخير ،  
وهذا العدم ليس بكف للنفس ومنع لها عما تريده وتجه ، بل هو محض  
خلوه مما هو أنفع شيء لها ، والعقوبة على الأمر العدمي هي بفعل السيئات  
لا بالعقوبات التي تناله بعد إقامة الحجة عليه بالرسول .

فله سبحانه عقوبتان : إحداها جعله خاطئاً مُذنباً لا يحس بألمها ومضرتها  
لموافقتها شهوته وإرادته ، وهي في الحقيقة من أعظم العقوبات ،  
والثانية<sup>(٢)</sup> : العقوبات المؤلمة بعد فعله للسيئات ، وقد قرن الله تعالى بين  
هاتين العقوبتين في قوله : ﴿ فَلَمَّا سَأَوْا مَا دُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمَ أَبْوَابَ  
كُلِّ شَأْنٍ ﴾<sup>(٣)</sup> ، فهذه العقوبة الأولى ، ثم قال : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا فَرِحُوا بِمَا  
أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً ﴾<sup>(٤)</sup> ، فهذه العقوبة الثانية .

وأعطى هذا الموضع حقه من التأمل وانظر كيف ترتبت (هاتان  
العقوبتان)<sup>(٥)</sup> إحداها على الأخرى ، لكن العقوبة الأولى عقوبة  
موافقته<sup>(٦)</sup> لهواه وإرادته ، والثانية مخالفة لما يجبه ويلتذ<sup>(٧)</sup> به ، وتأمل

(١) في « ت » : « عن » .

(٢) في « د » و « ن » : « والثاني » .

(٣) سورة الأنعام آية (٤٤) .

(٤) سورة الأنعام آية (٤٤) .

(٥) في النسخ الخطية : « هاتين العقوبتين » .

(٦) في « ن » : « موافقة » .

(٧) في « ت » : « ويلتذ » وكلاهما صحيح .

عدل الرب تعالى في هذه وهذه وأنه سبحانه إنما وضع العقوبة (في التي بها أولى)<sup>(١)</sup> لا يليق بها غيره ، وهذا أمر لو لم تشهد<sup>(٢)</sup> القلوب وتعرفه لما جاز أن ينسب إلى الله تعالى سواه ولا يظن به غيره ، فإنه من ظن السوء بمن يتعالى ويتقدس عن كل سوء وعيب .

فإن قلت : هل كان يمكنهم [ ٩٧ / أ ] أن يأتوا بالإخلاص والإنابة والمحبة له وحده من غير أن يخلق ذلك في قلوبهم ويجعلهم مخلصين له ؟ أم ذلك محض جعله في قلوبهم ؟

قلت : لا ، بل هو محض منته وفعله ، وهو من أعظم الخير الذي هو في يده ، والخير<sup>(٣)</sup> كله في يديه ، ولا يقدر أحد أن يأخذ من الخير إلا ما أعطاه ، ولا يتقي من الشر إلا ما وقاه .

فإن قلت : فإذا لم يخلق ذلك في قلوبهم ، ولم يوفقوا له ولا سبيل لهم إليه بأنفسهم ، عاد السؤال ، وكان منعهم منه ظلماً ولزمكم القول بأن العدل هو تصرف المالك في ملكه بما شاء<sup>(٤)</sup> .

قيل : لا يكون بمنعه سبحانه لهم من ذلك ظالماً ، وإنما يكون المانع ظالماً إذا منع غيره حقاً لذلك الغير عليه ، وهذا هو الذي حرمه الرب على نفسه ، وأما إذا منع غيره ما ليس حقاً له ، بل محض فضله ومنته عليه لم يكن ظالماً بمنعه .

(١) في النسخ الخطية : « في أولى بها التي » ، إلا أنه في « د » أشار الناسخ بعلامة تدل على نقل أول الكلمة لآخرها وآخرها لأولها كما أثبتته ، ولعله الصواب .

(٢) في « ن » : « يشهده » .

(٣) في « ت » : « فالخير » .

(٤) في « ت » : « يشاء » .

فإن قلت : فإذا كان العطاء والبذل والتوفيق إحساناً ورحمة وفضلاً فهلا كان الغلبة [ له ] <sup>(١)</sup> ، كما أن رحمته تغلب غضبه <sup>(٢)</sup> ؟

قيل : المقصود في هذا <sup>(٣)</sup> المقام بيان أن هذه العقوبة المترتبة <sup>(٤)</sup> على هذا المنع ، والمنع المستلزم للعقوبة ليس بظلم ، وهذا سؤال عن الحكمة التي أوجبت تقديم العدل على الفضل في بعض المحال ، وهلا سوى بين العباد في الفضل . وهذا السؤال حاصله : لِمَ تفضل على هذا ولم يتفضل على هذا ؟ وقد تولى سبحانه الجواب عنه بقوله : ﴿ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ﴾ <sup>(٥)</sup> وقوله : ﴿ إِثْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ إِلَّا يَفْقِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، وليس في الحكمة اطلاع كل فرد من أفراد الناس على كمال حكمته في عطائه ومنعه ، بل إذا كشف الله عن بصيرة العبد حتى أبصر طرفاً يسيراً من حكمته في خلقه وأمره وثوابه وعقابه ، وتأمل أحوال محال ذلك ، واستدل بما علمه على ما لم يعلمه ، وتيقن أن مصدر ما علم وما لم

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » مثبت من « د » و « ن » .

(٢) إشارة إلى قوله ﷺ : « لما قضى الله الخلق كتب في كتابه فهو عنده فوق العرش : إن رحمتي غلبت غضبي » .

أخرجه البخاري في بدء الخلق ح ٣١٩٤ (ص ٦٥٣) وفي التوحيد ح ٧٤٠٤ و ٧٤٢٢ و ٧٥٥٣ و ٧٥٥٤ ، ومسلم في التوبة ح ١٤ - ١٦ (٢١٠٧/٤) كلاهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) في « ت » : « من هذا » .

(٤) في « ت » : « المرتبة » .

(٥) سورة الحديد آية (٢١) والجمعة آية (٤) .

(٦) سورة الحديد آية (٢٩) .

يعلم لحكمة بالغة لا توزن بعقول المخلوقين فقد وفق للصواب .  
ولما استشكل المشركون هذا التخصيص قالوا : ﴿ أَهْتَوَلَاءَ مِنْ اللَّهِ عَلَيْهِمْ  
مِنْ بَيْنِنَا ﴾ (١) فقال [ الله ] (٢) مجيباً لهم : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ  
بِالشَّاكِرِينَ ﴾ (٣) ، وهذا جوابٌ شافٍ كافٍ ، وفي ضمنه أنه سبحانه أعلم  
بالمحل الذي يصلح لغرس شجرة النعمة فتثمر بالشكر من المحل الذي لا  
يصلح لغرسها ، فلو غرست فيه لم تثمر ، فكان غرسها هناك ضائعاً لا يليق  
بالحكمة كما قال تعالى : ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾ (٤) (٥) .

## فَصَّكُ

فلنرجع إلى تمام المقصود فنقول : اختلف الناس في العقوبة على الأمور  
العدمية (٦) : فمنكروا الحكم والتعليل لا ضابط للعقوبة عندهم إلا محض  
المشيئة . وأما مثبتوا الحكمة والتعليل [ ٩٧/ب ] فالأكثر منهم يقولون لا

[ مسألة  
الترك هل  
هو أمر  
وجودي أو  
عدمي ؟ ]

- (١) سورة الأنعام آية (٥٣) .
- (٢) لفظ الجلالة لا يوجد في « ت » .
- (٣) سورة الأنعام آية (٥٣) .
- (٤) في « ن » و « ت » : ﴿ رِسَالَتَهُ ﴾ أعني بالتوحيد والتاء المفتوحة ، وهي قراءة سبعية  
قرأ بها ابن كثير وحفص ، وقرأ الباقر بن الجهم والتاء المكسورة .
- ينظر : التبصرة لمكي بن أبي طالب (ص ٥٠٣) والتيسير للداني (ص ١٠٦) والنشر لابن  
الجزري (٢/٢٦٢) .
- (٥) سورة الأنعام آية (١٢٤) .
- (٦) ينظر لمسألة الترك هل هو أمر وجودي أو عدمي : الفرق بين الفرق (ص ١٨٦) والحسنة  
والسيئة لابن تيمية (ص ٤٦) ورسالة الحقيقة والمجاز (ضمن مجموع الفتاوى) (٢٠/  
٤١٥) وشفاء العليل لابن القيم (ص ٣٤٧) وما بعدها .

يعاقب على عدم المأمور لأنه عدم محض ، وإنما يعاقب على تركه ، والترك أمر وجودي . وطائفة منهم أبو هاشم<sup>(١)</sup> وغيره يقولون : يعاقب على هذا العدم كما يعاقب على الأمور الوجودية ، فيكون عقابه بالآلام<sup>(٢)</sup> . وهذا القول الذي ذكرناه قول وسط بين القولين ، وهو أن العقوبة نوعان : فيعاقب على هذا العدم بفعل السيئات لا بالعقوبة المؤلمة ، ثم يعاقب على فعل السيئات بالآلام ، ولا يعاقب عليها حتى تقوم الحجة عليه بالرسالة ، فإذا عصى الرسول استحق العقوبة التامة ، وهو أولاً إنما عوقب بما يمكن أن ينجو من شره بعدم<sup>(٣)</sup> قيام الحجة عليه أو بالتوبة بعد قيام الحجة عليه ، فإذا لم تقم عليه الحجة كان كالصبي الذي يشتغل بما لا ينفعه ، بل بما هو من أسباب ضرره ، ولا يكتب عليه قلم الإثم حتى يبلغ ، فإذا بلغ عوقب ، ثم يكون ما اعتاده من فعل القبائح قبل البلوغ وإن لم يعاقب عليها سبباً لمعصيته بعد البلوغ ، فتكون<sup>(٤)</sup> تلك المعاصي الحادثة منه قبل بلوغه<sup>(٥)</sup> فلم يعاقب العقوبة المؤلمة إلا على معصية ، وأما العقوبة الأولى فلا يلزم أن تكون<sup>(٦)</sup> على ذنب ، بل هي جارية مجرى تولد الآلام عما

(١) المعتزلي ابن المعتزلي ، وقد تقدمت ترجمته ص ( ٢٤٣ ) .

(٢) هذه من المسائل التي خالف فيها أبو هاشم أباه أبا علي الجبائي ، وقد انتصر فيها القاضي عبد الجبار لأبي هاشم في شرح الأصول الخمسة (ص ٦٣٨) وما بعدها ، وانظر :  
مذاهب الإسلاميين (١/ ٣٧٣ - ٣٧٤) .

(٣) في « ت » : « بعد » .

(٤) في « ن » و « ت » : « فيكون » .

(٥) في « ت » : « البلوغ » .

(٦) في « ن » : « أن يكون » .

يأكله ويشربه ويتمتع به ، فتولدت تلك الذنوب بعد البلوغ عن تلك الأسباب المتقدمة قبله ، وهذا القول الوسط في العقوبة على العدم هو الذي دل عليه القرآن ، قال الله تعالى : ﴿ وَنَقَلِبْ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَرَهُمْ كَمَا لَوْ يُؤْمِنُونَ بِهِ أُولَئِكَ مَرَوِّعٌ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ (١) ، فأخبر سبحانه عن عقوبتهم على عدم الإيمان بتقليب أفئدتهم وأبصارهم .

فإن قلت : هذه عقوبة على أمرٍ وجودي وهو تركهم الإيمان بعد إرسال الرسول ودعائه لهم

قلت : الموجب لهذه العقوبة الخاصة هو عدم الإيمان ، ولكن إرسال الرسول وترك طاعته شرط في وقوع العذاب ، فالمقتضي قائم وهو عدم الإيمان ، لكنه مشروط ووقوعه بشرط وهو إرسال الرسول ، ففرق بين انتفاء الشيء لانتهاء موجبه ومقتضيه ، وانتفائه لانتهاء شرطه بعد قيام المقتضي .

## فَصَّكَ

وكذلك قوله في الحديث الذي رواه أبو داود (٢) والحاكم في مستدركه (٣) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ : « إن الله لو عذب

[ بيان كمال  
عدل الله  
تعالى  
وفضله على  
عباده ]

(١) سورة الأنعام آية (١١٠) .

(٢) في السنة من كتابه السنن ح ٤٦٩٩ (٧٥/٥) موقوفا على أبي بن كعب رضي الله عنه وفيه زيادة ، وقد جاء في آخره من قول ابن الدليمي : « .. ثم أتيت عبد الله بن مسعود فقال مثل ذلك ، قال : ثم أتيت حذيفة بن اليمان فقال مثل ذلك ، ثم أتيت زيد بن ثابت فحدثني عن النبي ﷺ مثل ذلك » .

(٣) لم أجده فيه .

أهل سمواته [ وأهل ]<sup>(١)</sup> أرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم ، ولو رحمهم كانت رحمة (خيرا لهم)<sup>(٢)</sup> من أعمالهم<sup>(٣)</sup> ، وهو مما يحتاج به الجبرية ، وأسعد الناس به أهل السنة الذين قابلوه بالتصديق وتلقوه بالقبول ، وعلموا من عظمة الله وجلاله وقدر نعمه على خلقه وعدم قيام الخلق بحقوق نعمه عليهم ، إما عجزاً وإما جهلاً وإما تفريطاً وإضاعة وإما تقصيراً في المقدور من الشكر ولو من بعض الوجوه ، فإن حقه على أهل السموات [ ٩٨/أ ]

- (١) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » مثبت من « ت » .
- (٢) في « د » و « ن » : « لهم خيرا » بالتقديم والتأخير ، وهي هكذا في بعض روايات الحديث .
- (٣) الحديث أخرجه أيضاً ابن ماجه في المقدمة ح ٧٧ (٢٩/١ - ٣٠) والإمام أحمد في المسند (١٨٢/٥ - ١٨٣ ، ١٨٥ ، ١٨٩) موقوفا ومرفوعا ، وابن أبي عاصم في السنة ح ٢٥٢ (١٨٧/١) من حديث زيد بن ثابت يرفعه ، وعبد الله بن أحمد في السنة كرواية أبي داود وابن ماجه وأحمد ، وكذا أخرجه الأجرى في الشريعة ح ٣٧٣ (٧٩٣/٢) وح ٤٢٤ (٨٤٨ - ٨٤٩) والطبراني في الكبير ح ٤٩٤٠ (١٦٠/٥) وابن بطة في الإبانة (كتاب القدر) ح ١٤٤٣ ، ١٤٤٤ ، ١٥٨٨ ، ١٥٨٩ (٤٩/٢ - ٥٠ ، ١٤٤ ، ١٤٥ - ١٤٦) واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد ح ١٠٩٣ و ١٢٣٢ (٦٧٦/٤ - ٦٧٧) ، (٧٤٤ - ٧٤٥) والبيهقي في الكبرى (٢٠٤/١٠) وفي الاعتقاد (ص ١١٨ - ١١٩) وابن حبان في صحيحه ح ٧٢٧ (٥٠٥/٢ - ٥٠٦) وليس عند هؤلاء جميعاً أنه من حديث ابن عباس كما ذكره المؤلف ، بل ورد من حديث سعد بن أبي وقاص وعمران بن حصين إضافة إلى من ذكر أولاً ، وقد قال البيهقي في الكبرى (٢٠٤/١٠) - بعد أن أخرجه - : « وروينا في ذلك عن علي بن أبي طالب وعبادة بن الصامت وسلمان الفارسي وغيرهم رضي الله عنهم » . وانظر : مجمع الزوائد (٤٠٦/٧ - ٤٠٧) .
- والحديث صححه الألباني في ظلال الجنة في تخريج السنة ط المكتب الإسلامي ح ٢٤٥ (ص ١٠٩) وفي تخريج أحاديث المشكاة ح ١١٥ (٣٠/١ - ٣١) وفي صحيح سنن أبي داود ح ٣٩٣٢ (٨٩٠/٣) وفي صحيح سنن ابن ماجه رقم ٦٢ (٤٢/١ - ٤٤) .

والأرض أن يطاع فلا يعصى ، ويذكر فلا ينسى ، ويشكر فلا يكفر ،  
وتكون (١) قوة الحب (٢) كلها ، وقوة الإنابة والتوكل ، والخشية والمراقبة ،  
والخوف والزجاء ، جميعها متوجهة إليه ومتعلقة به ، بحيث يكون القلب  
عاكفا على محبته وتألوه ، بل على إفراده بذلك ، واللسان محبوسا على ذكره  
والجوارح وقفا على طاعته ، قد استسلمت له القلوب أتم استسلام ، وذلت  
له أكمل ذل ، وخضعت له أعظم خضوع ، وقد فنيت بمراده ومحابه عن  
مرادها ومحابها ، فلم يكن لها مراد محبوب غير مراده ومحبوه البتة .

ولا ريب أن هذا مقدور في الجملة ولكن النفوس تشح به ، وهي في  
الشح على مراتب لا يحصيها إلا الله تعالى ، وأكثر المطيعين يشح به من وجه  
وإن أتى به من وجه ، ولعل ما لا تسمح به نفسه أكثر مما تسمح به مع فضل  
زهده وعبادته وعلمه وورعه ، فأين الذي لا يقع منه إرادة تزاحم إرادة الله  
وما يجبه منه ، فلا تعتريه (٣) غفلة واسترسال مع حكم الطبيعة والميل إلى  
داعيها وتقصير في حق الله تعالى معرفة ومراعاة وقيام به ؟ ومن الذي ينظر  
في كل نعمة من النعم دقيقها وجليلها إلى أنها [ من ] (٤) منة ربه وفضله  
وإحسانه ؟ فيذكره بها ويحبه عليها ويشكره عليها ويستعين بها على طاعته  
ويعترف مع ذلك بقصوره وتقصيره وأن حق الله تعالى عليه أعظم مما أتى  
به ؟ ومن الذي يوفي حقا واحدا من الحقوق ، وعبودية واحدة حقها من  
الإجلال والتعظيم والنصح لله تعالى فيها ، وبذل الجهد في وقوعها على ما

(١) في « ن » : « ويكون » .

(٢) في « ت » : « القلب » .

(٣) في « ت » : « يعتريه » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

ينبغي لوجهه الكريم مما يدخل على قدرة العبد ظاهراً وباطناً ؟ ومع هذا فإراها محض منة الله عليه وفضله عليه ، وأن ربه هو المستحق عليها الحمد ، وأنه لا وسيلة توسل بها إلى ربه حتى نالها ، وأنه يقابلها بما تستحق أن تقابل به من كمال الذل والخضوع والمحبة والبراءة من حوله وقوته ، ومحو<sup>(١)</sup> نفسه من البين ، وأن يكون فيها بالله لا بنفسه ولله لا لنفسه ؟ ومن الذي لم يصدر منه خلاف ما خلق له ولو في وقت من الأوقات من حركة نفسه وجوارحه أو بترك<sup>(٢)</sup> [ بعض ]<sup>(٣)</sup> ما خلق له ، أو يؤثر بعض حظوظه ومراده على مراد الله تعالى ومرضاته ويزاحمه<sup>(٤)</sup> به ؟ ومن المعلوم عقلاً وشرعاً وفطرة أن الله تعالى يستحق على عبده غاية التعظيم والإجلال والعبودية التي تصل<sup>(٥)</sup> إليها قدرته ، وكل ما ينافي التعظيم والإجلال يستحق عليه من العقوبة ما يناسبه ، والشرك والمعصية والغفلة واتباع الهوى وترك بذل الجهد والنصيحة في القيام بحق الرب<sup>(٦)</sup>

(١) في « ت » : « ويمحو » .

« والمحو من مصطلحات الصوفية ، وهو رفع أوصاف العادة بحيث يغيب العبد عندها عن عقله ويحصل منه أفعال وأقوال لا مدخل لعقله فيها كالسكر من الخمر . وهو أيضاً أنواع : محو أرباب الظاهر ، ومحو أرباب السراير ، ومحو الجمع ، والمحو الحقيقي ومحو العبودية » . معجم مصطلحات الصوفية (ص ٢٣٩ - ٢٤٠) واصطلاحات الصوفية للقاشاني (ص ٩٠ - ٩١) .

(٢) في « ت » : « يترك » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) في « ن » : « وتزاحمه » .

(٥) في « ن » : « يصل » .

(٦) في « ت » : « الله » .

تعالى باطنا وظاهرا وتعلق<sup>(١)</sup> القلب بغيره والتفاتة إلى ما سواه ، ومنازعة ما هو من خصائص ربوبيته ، ورؤية النفس والمشاركة في الحول والقوة ، ورؤية الملكة في شيء من الأشياء فلا ينسلخ منها بالكلية ، كل ذلك ينافي التعظيم والإجلال ، فلو وضع [ الرب ]<sup>(٢)</sup> سبحانه العدل على العباد لعذبهم [ ٩٨/ب ] بعذله فيهم ولم يكن ظالما ، وغاية ما يقدر توبة العبد من ذلك واعترافه به وقبول التوبة محض فضله وإحسانه ، وإلا فلو عذب عبده على جنايته لم يكن ظالما له ، ولو قدر أنه تاب منها لكان أوجب على نفسه بمقتضى فضله ورحمته ألا يعذب من تاب من ذنبه واعترف به رحمة وإحسانا ، وقد كتب على نفسه الرحمة ، فلا يسع الخلائق إلا رحمته وعفوه ، ولا يبلغ عمل أحدٍ منهم أن ينجو به من النار أو يدخل به الجنة كما قال أطوع الخلق لربه وأفضلهم عملا وأشدهم تعظيما له : « لن ينجي أحدا منكم عمله » ، قالوا ولا أنت يا رسول الله ؟ قال : « ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمةٍ منه وفضل »<sup>(٣)</sup> .

وكان ﷺ أكمل الخلق استغفاراً وكانوا يعدون عليه في المجلس الواحد مائة مرة : « رب اغفر لي وتب علي إنك أنت التواب الغفور »<sup>(٤)</sup> ، وكان

[ بيان ما كان عليه النبي وإخوانه الرسل عليهم الصلاة والسلام من دعائهم بالتوبة والاستغفار ]

- (١) في « ن » : « ويعلق » .  
 (٢) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .  
 (٣) أخرجه البخاري في الرقاق ح ٦٤٦٣ (ص ١٣٦٥) وفيه زيادة ، وفي المرضي ح ٥٦٧٣ ، ومسلم في صفات المنافقين وأحكامهم ح ٧١ - ٧٦ (٤/٢١٦٩ - ٢١٧٠) ، كلاهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، كما صح نحوه من حديث عائشة وسواها في الصحيحين وغيرهما .

(٤) هو من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، أخرجه أبو داود في الصلاة ح ١٥١٦ (٢/١٧٨) والنسائي في عمل اليوم والليلة من الكبرى ح ١٠٢٩٢ (٦/١١٩) =

يقول : « يا أيها الناس توبوا إلى ربكم فوالله إنني لأتوب إليه »<sup>(١)</sup> ، وفي لفظ : « إنني لأستغفر الله في اليوم واللييلة أكثر من سبعين مرة »<sup>(٢)</sup> .  
 وكان إذا سلم من صلاته استغفر ثلاثا<sup>(٣)</sup> ، وكان يقول بين السجدين :  
 « رب اغفر لي »<sup>(٤)</sup> ، وكان يقول في سجوده : « اللهم اغفر لي خطيئتي

= والترمذي في الدعوات ح ٣٤٣٤ (٥/٤٩٤ - ٤٩٥) وابن ماجه في الأدب ح ٣٨١٤ (٢/١٢٥٣) وابن حبان في صحيحه ح ٩٢٧ (٣/٢٠٦ - ٢٠٧) والإمام أحمد في المسند (٢/٢١ ، ٦٧) والبخاري في الأدب المفرد ح ٦١٨ (ص ٢١٧) وفي بعض رواياته :  
 « التواب الرحيم » بدل قوله : « التواب الغفور » . وقد صححه الترمذي وابن حبان .  
 وقال أحمد شاكر في تعليقه على المسند ح ٤٧٢٦ (٦/٣٢٨) وح ٥٣٥٤ (٧/١٩٠) : « إسناده صحيح » . وكذا صححه الألباني في صحيح الأدب المفرد ح ٤٨١ (ص ٢٣٠ - ٢٣١) وفي السلسلة الصحيحة ح ٥٥٦ (٢/٩٦ - ٩٨) ورجح رواية : « التواب الرحيم » .

(١) أخرجه مسلم في الذكر والدعاء من حديث الأغر بن يسار رضي الله عنه ح ٤٢ (٤/٢٠٧٤) بلفظ : « يا أيها الناس توبوا إلى الله فإني أتوب في اليوم إليه مائة مرة » .  
 (٢) أخرجه البخاري في الدعوات ح ٦٣٠٧ (ص ١٣٣٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : « والله إنني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم أكثر من سبعين مرة » .

(٣) كما في حديث ثوبان رضي الله عنه قال : « كان رسول الله ﷺ إذا انصرف من صلاته استغفر ثلاثا . . » الحديث أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة ح ١٣٥ (١/٤١٤)

(٤) هو جزء من حديث حذيفة رضي الله عنه أخرجه أبو داود في الصلاة ح ٨٧٤ (١/٥٤٤ - ٥٤٥) والنسائي في التطبيق ح ١٠٦٩ (٢/١٩٩ - ٢٠٠) وح ١١٤٥ (٢/٢٣١) وابن ماجه في إقامة الصلاة ح ٨٩٧ (١/٢٨٩) والدارمي في الصلاة ح ١٣٢٤ (١/٣٤٨ - ٣٤٩) وأحمد في المسند (٥/٣٩٨) . وقد صح نحوه من حديث ابن عباس وغيره والحديث صححه الألباني في صحيح سنن أبي داود ح ٧٧٧ (١/١٦٦) وفي صحيح سنن النسائي ح ١٠٢٤ (١/٢٣٠ - ٢٣١) وح ١٠٩٧ (١/٢٤٧) وفي صحيح سنن ابن ماجه ح ٧٣٩ (١/٢٧٠) وفي إرواء الغليل رقم ٣٣٥ (٢/٤١ - ٤٣) .

وجاهلي وإسرافي في أمري وما أنت أعلم به مني ، اللهم اغفر لي جدي وهزلي وخطئي وعمدي ، وكل ذلك عندي ، اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت ، وما أسررت وما أعلنت ، وما أنت أعلم به مني ، أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت» (١) .

وكان يستغفر في استفتاح الصلاة<sup>(٢)</sup> وفي خاتمة الصلاة<sup>(٣)</sup> ، وعلم أفضل الأمة<sup>(٤)</sup> أن يستغفر في صلاته ويعترف على نفسه بظلم كثير<sup>(٥)</sup> .

(١) أخرجه البخاري في الدعوات ح ٦٣٩٨ ، ٦٣٩٩ (ص ١٣٥٢ - ١٣٥٣) ومسلم في الذكر والدعاء ح ٧٠ (٤/٢٠٨٧) كلاهما من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ، وفي آخره : « وأنت على كل شيء قدير » بدل قوله : « لا إله إلا أنت » ، ثم هو فيهما مطلق غير مقيد بالسجود ، ولهذا قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١١/١٩٧) : « لم أر في شيء من طرقه محل الدعاء بذلك » .

وانظر : تمام المنة للألباني (ص ٢٠٩) .

(٢) كما هو في بعض دعاء أدعية الاستفتاح من حديث عبد الله بن عباس وعلي بن أبي طالب في مسلم وغيره ، فانظر منه كتاب صلاة المسافرين وقصرها ح ١٩٩ ، ٢٠١ (١/٥٣٢ - ٥٣٣) و(٥٣٤ - ٥٣٦) .

(٣) كما في حديث علي رضي الله عنه في وصف صلاته عليه الصلاة والسلام وفيه : « .. ثم يكون من آخرها ما يقول بين التشهد والتسليم اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت .. » الحديث أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها ح ٢٠١ (١/٥٣٤ - ٥٣٦) .

(٤) يعني أبا بكر الصديق رضي الله عنه .

(٥) عن أبي بكر رضي الله عنه أنه قال لرسول الله ﷺ : علمني دعاء أدعوه به في صلاتي ، قال : « قل اللهم إني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب إلا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم » .

أخرجه البخاري في الأذان ح ٨٣٤ (ص ١٦٦) وفي الدعوات ح ٦٣٢٦ وفي التوحيد ح ٧٣٨٨ ومسلم في الذكر والدعاء ح ٤٨ (٤/٢٠٧٨) .

وقد قال الله تعالى [ له ]<sup>(١)</sup> : ﴿ وَأَسْتَغْفِرُ لِدَيْكَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقال : ﴿ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، فأهل السموات والأرض محتاجون إلى مغفرته كما هم محتاجون إلى رحمته ، ومن ظن أنه يستغني عن مغفرة الله فهو كمن ظن أنه يستغني عن رحمته ، فلا يستغني أحد عن مغفرته ورحمته كما لا يستغني عن نعمته وامتته ، فلو أمسك عنهم فضله ورحمته لهلكوا وعذبوا ولم يكن ظالماً [ بإمساك ذلك عنهم ، فإن أسباب النعم واللذة هي من فضله ومحض منته ، إذ كل نعمة منه فضل ، فإذا أمسك فضله لم يكن ظالماً ]<sup>(٤)</sup> ، وحيثُ فتصيبهم النعمة بإمساك فضله ، وكل نعمة منه عدل<sup>(٥)</sup> .

ومما يوضح هذا أن الظلم الذي تقدس عنه أن يعاقبهم بما لم يعملوا أو يمنهم ثواب ما يستحقون ثوابه ، وهو سبحانه لا يعذب إلا بسبب ، كما إذا أراد تعذيب الأطفال والمجانين ومن لم تقم عليه حجته في الدنيا امتحنهم في الآخرة ، فعذب من عصاه منهم بأسباب أظهرها الامتحان<sup>(٦)</sup> ، كما أظهر امتحان إبليس سبب عقوبته ، فلو أراد تعذيب أهل سمواته وأرضه كلهم لامتحنهم امتحاناً يظهر أسباب تعذيبهم ، فيكون عدلاً منه ، فإنه يعلم من العبد ما لا يعلمه العبد من نفسه .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٢) سورة محمد آية (١٩) .

(٣) سورة الفتح آية (٢) .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٥) يراجع ما سبق ص (٥٨٣) مع التعليق رقم (١) .

(٦) سبقت الإشارة إلى هذه المسألة ص (٥٩٧) والتعليق عليها .

قال الحسن البصري<sup>(١)</sup> : « لقد دخلوا [ ٩٩/أ ] النار وإن حمده لفي قلوبهم ما وجدوا عليه سيلا »<sup>(٢)</sup> .

ومما يوضح ذلك أن مذهب أهل السنة أن الأنبياء والمرسلين أفضل من الملائكة<sup>(٣)</sup> وقد طلبوا كلهم منه المغفرة والرحمة ، فقال أول الأنبياء وأبو البشر : ﴿ رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَّا تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾<sup>(٤)</sup> فهو ﷺ خلقه الله بيده<sup>(٥)</sup> ونفخ فيه من روحه وأسجد له ملائكته<sup>(٦)</sup> ، وأسكنه جنته<sup>(٧)</sup> ، وعلمه أسماء كل شيء<sup>(٨)</sup> ، وإنما انتفع في المحنة باعترافه وإقراره على نفسه بالظلم وسؤاله المغفرة والرحمة<sup>(٩)</sup> ، وهذا نوح

(١) تقدمت ترجمته ص (٣١٣) .

(٢) هذا الأثر ذكره المؤلف في الأصل : الصواعق (٤/١٤٩٧) وفي كتابه شفاء العليل (ص ٢٨١) وروضة المحبين (ص ٦١) إلا أنه قال في هذا الأخير : « قال الحسن أو غيره » .

(٣) تقدم ذكر هذه المسألة ص (٣٧٧) .

(٤) سورة الأعراف آية (٢٣) .

(٥) كما في قوله تعالى : ﴿ قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيْدِي ﴾ الآية (٧٥) من سورة « ص » ، وكما صح بذلك الخبر عن رسول الله ﷺ .

(٦) كما دل عليه قوله تعالى : ﴿ إِذَآ سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُمُ سَاجِدِينَ ﴾ الآية (٢٩) من سورة الحجر ، والآية (٧٢) من سورة « ص » ، وغيرهما من الآيات .

(٧) كما في قوله تعالى : ﴿ أَسْكُنْ أَنتَ وَرُوحُكَ الْجَنَّةَ ﴾ الآية (٣٥) من سورة البقرة ، والآية (١٩) من سورة الأعراف .

(٨) قال تعالى : ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾ الآية (٣١) من سورة البقرة .

(٩) كما في قوله تعالى : ﴿ قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَّا تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ سورة الأعراف آية (٢٣) ، وقوله : ﴿ فَلَقَّحَ آدَمُ مِنْ رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾ سورة البقرة آية (٣٧) .

أول رسول بعثه الله تعالى إلى أهل الأرض يسأله المغفرة ويقول : ﴿ وَآلَا تَتَعَفَّرُ لِي وَتَرْحَمَنِي أَكُنْ مِنَ الْخَيْرِينَ ﴾<sup>(١)</sup> ، وهذا يونس يقول : ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وإبراهيم الخليل يقول : ﴿ وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ ﴾<sup>(٣)</sup> ، ويقول : ﴿ رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَمِنْ دُرَيْدِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾<sup>(٤)</sup> ، وكليم الرحمن موسى يقول : ﴿ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي ﴾<sup>(٥)</sup> ، ويقول : ﴿ أَنْتَ وَلِيْنَا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الْغَافِرِينَ ﴾<sup>(٦)</sup> ، ومحمد ﷺ أكملهم وأفضلهم وقد تقدم بعض ما كان يستغفر به ربه ، وسأله الصديق رضي الله عنه أن يعلمه دعاء يدعو به في صلاته فقال : « قل اللهم إني ظلمت نفسي ظلما كثيرا<sup>(٧)</sup> ولا يغفر الذنوب إلا أنت ، فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم »<sup>(٨)</sup> ، فإذا كان هذا حال الصديق الذي هو أفضل الخلق بعد الأنبياء والمرسلين<sup>(٩)</sup>

(١) سورة هود آية (٤٧) .

(٢) سورة الأنبياء آية (٨٧) .

(٣) سورة الشعراء آية (٨٢) .

(٤) سورة البقرة آية (١٢٨) .

(٥) سورة القصص آية (١٦) .

(٦) سورة الأعراف آية (١٥٥) .

(٧) في « ن » : « كبيرا » وهي إحدى روايات الحديث .

(٨) الحديث متفق عليه وقد سبق تخريجه قريبا ص ( ٦١٦ ) .

(٩) ومعه الصحابة رضي الله عنهم جميعا ، قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى : « .. ومن نظر في سيرة القوم بعلم وبصيرة وما من الله عليهم به من الفضائل علم يقينا أنهم خير الخلق بعد الأنبياء ، لا كان ولا يكون مثلهم ، وأنهم الصفوة من قرون هذه الأمة التي هي =

وأفضل من الملائكة عند أهل السنة<sup>(١)</sup> وهو يجبر بما هو صادق فيه من ظلم نفسه ظلما كثيرا<sup>(٢)</sup> فما الظن بسواه ؟ بل إنما صار صديقا بتوفية<sup>(٣)</sup> هذا المقام حقه الذي يتضمن معرفة ربه وحقه وعظمته وجلاله وما ينبغي له وما يستحقه على عبده ومعرفة تقصيره في ذلك ، وأنه لم يقم به كما ينبغي ، فأقر على نفسه إقرارا هو صادق فيه أنه ظلم نفسه ظلما كثيرا وسأل ربه أن يغفر له ويرحمه .

فسحقاً وبعداً لمن زعم أن المخلوق يستغني عن مغفرة ربه ولا يكون به حاجة إليها ، وليس وراء هذا الجهل بالله وعظمته وحقه غاية .

## فَصَلِّ

فإن كَثَّفَ<sup>(٤)</sup> علمك عن هذا ولم يتسع له عقلك ، فاذا ذكر النعم وما عليها

[ بيان نعم  
الله تعالى  
وما يجب  
عليها من  
الحقوق ]

= خير الأمم وأكرمها على الله .

العقيدة الواسطية مع شرحها للهراس (ص ٢٥٠) .

وقال في رده على الحلي وسائر الرافضة في طعنهم وعدائهم للصحابة : « .. فإنهم عمدوا إلى خيار أهل الأرض من الأولين والآخرين بعد النبيين والمرسلين وإلى خيار أمة أخرجت للناس فجعلوهم شرار الناس .. » .

منهاج السنة (١٦٠/٥) .

(١) سبق ذكر مسألة المفاضلة بين الملائكة وصالحى البشر ، ص (٣٧٧) .

(٢) في « ت » : « كبيرا » وراجع ما سبق قريبا في ص (٦١٩) تعليق (٩) .

(٣) في « ت » : « بتوفيته » .

(٤) كَثَّفَ الشيءُ كَثْرَمَ : غلظ وثخن ، فهو كثيف : غليظ ثخين .

انظر : الصحاح واللسان والتاج مادة (كثف) .

وكأن المؤلف يقصد إلى معنى قصور العلم وعدم إحاطته لما ذكر ، وكذا عدم استيعاب العقل لذلك وبعُد إدراكه له .

من الحقوق ووازن بين شكرها وكفرها ، فحيثذ تعلم أنه لو عذب أهل السموات والأرض لعذبهم وهو غير ظالم لهم<sup>(١)</sup> .

قال أنس بن مالك<sup>(٢)</sup> رضي الله عنه : « ينشر للعبد يوم القيامة ثلاثة دواوين : ديوان فيه ذنوبه ، وديوان فيه النعم ، وديوان فيه العمل الصالح ، فيأمر الله تعالى أصغر نعمة من نعمه فتقوم فتستوعب عمله كله ثم تقول : أي ربي وعزتك وجلالك ما استوعبت ثمني وقد بقيت الذنوب والنعم ، فإذا أراد الله بعبد<sup>(٣)</sup> خيراً قال : ابن آدم ضَعَفْتُ حسناتك وتجاوزتُ عن سيئاتك ووهبتُ لك نعمي فيما بيني وبينك »<sup>(٤)</sup> .

ومما يوضح الأمر أن من حق الله على عبده أن يرضى به ربا [ ٩٩/ب ] وبالإسلام ديناً ويمحمد رسولا ، وهذا الرضى يقتضي رضاه بربوبيته له في

(١) كما ثبت بذلك الخبر النبوي ، وقد سبق ص(٦١٠) .

(٢) تقدمت ترجمته ص ( ٧٩ ) .

(٣) في « ت » : « بعبده » .

(٤) ذكره المؤلف رحمه الله تعالى أيضاً في رسالته إلى كل مسلم (ص٤٤ - ٤٥) باختلاف وتقديم وتأخير في بعض ألفاظه . وقد أخرجه البزار بنحوه في مسنده كما في كشف الأستار (٤/١٦٠) رقم ٣٤٤٤ عن أنس يرفعه : حدثنا إسماعيل بن أبي الحارث ، ثنا داود بن المحبر ، ثنا صالح المري ، عن جعفر بن زيد العبدي ، عن أنس عن النبي ﷺ وقد أورده الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/٦٤٧ - ٦٤٨) رقم ١٨٤٣٤ وقال عقبه : « رواه البزار ، وفيه صالح المري وهو ضعيف » .

قلت : وفيه داود بن المحبر بن قحذم أبو سليمان الثقفي البكرابي البصري نزيل بغداد صاحب كتاب العقل (المتوفى سنة ٢٠٦) ، وهآه الإمام أحمد واتهمه ابن حبان بالوضع وقال فيه ابن حجر : متروك .

ترجمته في الجرح والتعديل (٤/٤٢٤) وفي تهذيب الكمال (٨/٤٤٣ - ٤٤٩) وفي التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة (١/٤٥٢) وفي تقريب التهذيب (ص١٤٠) .

كل ما يقضيه ويقدره عليه في عطائه له ومنعه ، وفي قبضه وبسطه ، ورضاه بالإسلام ديناً يوجب عليه رضاه به وعنه في كل ما يأمره [ به ]<sup>(١)</sup> وينهاه عنه ويحبه منه ويكرهه له ، فلا يكون في صدره من ذلك حرج بوجه ما ، ورضاه بمحمد رسولا يوجب أن يرضى بحكمه له وعليه ، وأن يسلم لذلك وينقاد له ولا يقدم عليه غيره ، وهذا يوجب أن يكون حبه كله لله ، وبغضه كله في الله<sup>(٢)</sup> ، وعطاؤه لله ومنعه لله ، وفعله لله وتركه لله ، وإذا قام بذلك كانت نعم الله عليه أكثر من عمله ، بل فعله ذلك من أعظم نعم الله عليه حيث وفقه له ويسره له ، وأعاناه عليه وجعله من أهله وخصه به ، فهو يستدعي شكراً آخر عليه ، فلا سبيل له إلى القيام بما (يجب لله)<sup>(٣)</sup> تعالى عليه من الشكر أبداً ، فنعم الله تطالبه بالشكر ، وأعماله لا تقابلها ، وذنوبه وغفلته وتقصيره قد يستنفد عمله ، فديوان النعم وديوان الذنوب يستنفدان طاعاته كلها ، هذا وأعمال العبد مستحقة عليه بمقتضى كونه عبداً مملوكاً مستعملاً فيما يأمره به سيده ، فنفسه مملوكة وأعماله مستحقة عليه بموجب العبودية فلا يستحق ثواباً ولا جزاءً ، فلو أمسك الثواب والجزاء الذي يتنعم به لم يكن ظلماً<sup>(٤)</sup> ، فإنه يكون قد فعل ما وجب عليه بحق كونه عبداً ، ومن لم يحكم هذا الموضع فإنه عند الذنوب وعقوباتها تصدر<sup>(٥)</sup> منه

(١) ما بين المعقوفين مثبت من « ت » .

(٢) في « ت » : « لله » .

(٣) في « ن » : « يجب الله » والكلمة ليست واضحة في « د » والمثبت من « ت » ولعله الصواب .

(٤) في « ت » : « ظلماً » .

(٥) في « ت » : « يصدر » .

من الأقوال ما يكون فيها أو في بعضها خصماً لله متظلماً منه شاكياً له ، وقد وقع في هذا من شاء الله من الناس ، ولو حركت النفوس لرأيت العجب .

ومما يوضح ذلك أنه سبحانه عادل ، لو عم أهل السموات والأرض بالعذاب لكان عادلاً ، فهو إنما ينزل العذاب بسبب من يستحقه منهم ثم يعم العذاب من لا يستحقه ، كما أهلك سبحانه الأمم المكذبين بعذاب الاستتصال وأصاب العذاب الأطفال والبهائم ومن لم يذنب<sup>(١)</sup> . وكذلك إذا عصاه أهل الأرض أمسك عنهم قطر السماء ، فيصيب ذلك العذاب البهائم والوحوش في الفلوات ، فتموت الحبارى<sup>(٢)</sup> في وكرها<sup>(٣)</sup> هُزلاً بخطايا بني آدم ، ويموت الضب في جحره جوعاً ، وقد أغرق الله أهل الأرض كلهم بخطايا قوم نوح وفيهم الأطفال والبهائم ، ولم يكن ذلك ظلماً منه سبحانه ، فإن العقوبة<sup>(٤)</sup> الإلهية التي اشترك الناس في أسبابها تأتي عامة ، وقد كُسر الصحابة يوم أُحد بذنوب أولئك الذين عصوا رسول الله

(١) كما دل عليه قوله تعالى : ﴿ وَأَتَقُوا فِتْنَةَ لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاسِرَةً ﴾ الآية (٢٥) من سورة الأنفال .

ومن أقوال أهل العلم في تفسير الفتنة أنها القتال أو نزول البلاء كما ذكره ابن الجوزي في زاد المسير (٣/٣٤١) .

(٢) الحبارى بضم الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة : طائر معروف ، وهو اسم جنس يقع على الذكر والأنثى ، واحده وجمعه سواء ، ويجمع أيضاً على حباريات ، ومن أوصافه أنه رمادي اللون طويل العنق وكذا في منقاره بعض الطول .

انظر : حياة الحيوان الكبرى (١/٢٨٦) وما بعدها .

(٣) في « ن » : « في ذكرها » وهو خطأ .

(٤) في « ت » : « فالعقوبة » .

ﷺ وأخلوا مركزهم (١) ، وانهمزوا يوم حنين (٢) لما حصل لبعضهم من الإعجاب بكثرتهم فعمت عقوبة ذلك الإعجاب (٣) ، وهذا عين [ ١٠٠ / أ ] العدل والحكمة ، لما في ذلك من المصالح التي (٤) لا يعلمها إلا الله تعالى . وغاية ما يقال : فهلا خصت العقوبة صاحب الجريمة ؟ فيقال : العقوبة العامة التي تبقى (٥) آية وعبرة وموعظة لو وقعت خاصة لارتفعت الحكمة المقصودة منها ، وفاتت العبرة ، ولم يظهر للناس أنها بذلك السبيل ، بل لعل قائلًا يقول : قدرًا اتفق . وإذا أصاب العذاب من لا يستحقه فمن يثاب في الآخرة معجل له الراحة في الدنيا بالموت الذي لا بد منه ويتداخل

(١) وفي هذا يقول عز وجل : ﴿ وَلَقَدْ مَكَنَّاكُمْ آلَ اللَّهِ وَعَدَّهُ إِذْ تَحُسُّونَهُمْ بِإِذْنِهِ حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَزَّعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا أَرْسَلْنَا مَا تُحِبُّونَ مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ .. ﴾ الآية (١٥٢) من سورة آل عمران . قال المؤلف في مصنفه عدة الصابرين (ص ٢٥٦) - عند هذه الآية - : « وهذا خطاب للذين شهدوا معه الواقعة ولم يكن فيهم منافق .. والذين أريدوا في هذه الآية هم الذين أخلوا مركزهم الذي أمرهم رسول الله ﷺ بحفظه وهم من خيار المسلمين .. »

(٢) حنين كزبير : موضع بين الطائف ومكة ، وقيل : هو وادٍ قبل الطائف ، وقيل : وادٍ بجانب ذي المجاز ، قال البلادي في معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية (ص ١٠٧) : « وهو وادٍ من أودية مكة ، يقع شرقها بقراة ثلاثين كيلا يسمى اليوم وادي الشرائع .. »

وانظر : معجم البلدان وتاج العروس وأودية مكة المكرمة جميعهم في مادة (حنين) .

(٣) قال تعالى : ﴿ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْيَجْتُمْ كُرُوكَكُمْ فَلَمْ تَمْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا وَصَافَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَابَسَتْ مَذْرِبَاتِكُمْ ﴾ الآية (٢٥) من سورة التوبة .

(٤) في « د » و « ن » : « الذي » .

(٥) في « ن » : « يبقى » .

الثواب في الآخرة ، ومن لا يثاب كالبهائم التي لا بد من موتها ، فإنها تتعجل الراحة ، وما يصيبها من ألم الجوع والعطش فهو من لوازم العدل والحكمة ، مثل الذي يصيبها من ألم الحر والبرد والحبس في بيوتها الذي مصلحته أرجح من مفسدة ما ينالها ، فهكذا مصلحة هذه العقوبة العامة وجعلها عبرة للأمم لأرجح من مفسدة تألم تلك الحيوانات .

## فَصَّكَ

[ بيان  
حكّمه  
تعالى في  
خلق  
الضدين  
كالليل  
والنهار والحر  
والبرد  
والسفل  
والعلو  
وغیرها ]

اعلم أن من أعظم حكمة الرب وكمال قدرته ومشيئته خلق الضدين ، إذ بذلك تعرف ربوبيته وقدرته وملكوته ، كالليل والنهار ، والحر والبرد ، والعلو والسفل ، والسماء والأرض ، والطيب والخبيث ، والداء والدواء ، والألم واللذة ، والحسن والقبيح ، فمن كمال قدرته وحكّمته خلق جبريل وخلّقك ، فخلق أطيب الأرواح وأزكاها وأطهرها وأفضلها ، وأجرى على يديه كل خير ، وخلق أنجس الأرواح وأخبثها وأرداها وأجرى على يديه كل شر وكفر وفسوق ومعصية ، وجعل الطيب منحازا إلى تلك الروح ، فتلك مغناطيس<sup>(١)</sup> كل طيب ، وهذه مغناطيس كل خبيث ، وأي حكمة أبلغ من هذا ؟

يوضحه : أن المادة<sup>(٢)</sup> الأرضية مشتملة على الطيب والخبيث ، وقد اقتضت الحكمة أن خلق منها آدم وذريته ، فلا بد أن تأتي بنو آدم كذلك

(١) المغناطيس والمغنتيس : لفظة معرّبة : حجر يجذب الإبر ونحوها من خفيف الحديد لخاصة فيه .

المعجم الوسيط (ص ٨٧٩) ، وانظر : قصد السبيل للمحبي (٢/٤٨٦) .

(٢) في « د » : « المادة » وقد صححت في الهامش .

مشاكلتهم لمادتهم ، والمادة النارية فيها الخير والشر ، فلا بد أن يأتي المخلوق منها كذلك ، والله تعالى يريد تخلص الطيب من المادة الأرضية من الخبيث ليجعل الطيب مجاوراً له في دار كرامته مختصاً برؤيته والقرب منه ، ويجعل الخبيث في دار الخبيث ، حظه البعد منه والهوان والطرود والإبعاد ، إذ لا يليق بحمده وحكمته وكماله أن يكون مجاوراً له في داره مع الطيبين ، فأخرج من المادة النارية من جعله محرّكاً للنفوس داعياً لها إلى محل الخبيث لتتجذب<sup>(١)</sup> إليه النفوس الخبيثة بالطبع وتميل<sup>(٢)</sup> إليه بالمناسبة ، فتتحيز<sup>(٣)</sup> إلى ما يناسبها وما هو أولى بها حكمة ومصصلحة وعدلا ، لا يظلمها في ذلك باريها وخالقها ، بل أقام داعياً يظهر بدعوته إياها واستجابتها له ما كان معلوماً لبارئها وخالقها من أحوالها ، وكان خفياً على العباد فلما استجابت لأمره ولبت دعوته وآثرت طاعته على طاعة ربها ووليها الحق الذي تتقلب<sup>(٤)</sup> في نعمه وإحسانه ظهر للملائكته ورسله وأوليائه حكمته وعدله في تعذيب [ ١٠٠ / ب ] هذه النفوس وطردها عنه وإبعادها عن رحمته ، وأقام للنفوس الطيبة داعياً يدعوها إليه وإلى مرضاته وكرامته ، فظهر لهم حمده التام وحكمته البالغة في الأمرين ، وعلموا أن خلق عدو الله إبليس وجنوده وحزبه ، وخلق وليه وعبدته جبريل وجنوده وحزبه ، هو عين الحكمة والمصلحة ، وأن تعطيل ذلك منافعٍ لمقتضى حكمته وحمده .

يوضحه : أن من لوازم ربوبيته تعالى وإلهيته إخراج الخبء في السموات

[ بيان  
الحكمة في  
خلق أسباب  
الاستسلام  
والاعتبار ]

(١) في « ن » : « لينجذب » .

(٢) في « ن » : « ويميل » .

(٣) في « ن » : « فيتحيز » وفي « ت » : منقوطة بالياء والتاء .

(٤) في « ن » : « تتقلب » .

والأرض من النبات والأقوات والحيوان والمعادن وغيرها ، وخبء السموات ما أودعها من أمره الذي يخرج كل وقت بفعله وأمره ، وهذا من تديره لملائكته وتصرفه في العالم العلوي والسفلي ، فإخراج هذا الخبء تظهر قدرته ومشيتته وعلمه وحكمته ، وكذلك النفوس فيها خبء كامن يعلمه سبحانه منها ، فلا بد أن يقيم أسبابا يظهر بها خبء النفوس الذي كان كامنا فيها ، فإذا صار ظاهرا عيانا ترتب عليه أثره ، إذ لم يكن يترتب على نفس العلم به دون أن يكون معلوما واقعا في الوجود . قال تعالى :

﴿ مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ ﴾ (١)

وقال تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَىٰ الْمَاءِ لِيَبْلُوكُمْ بِإِكْمٍ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ (٢) ، فأخبر أنه خلق العالم العلوي والسفلي ليلو عباده ، فيظهر من يطيعه ويحبه ويجله ويعظمه ممن يعصيه ويخالفه ، وهذا الابتلاء والامتحان يستلزم أسبابا يحصل لها ، فلا بد من خلق أسبابه ، ولهذا لما كان من أسبابه خلق الشهوات وما يدعوا إليها وتزيينها فعل ذلك فقال تعالى : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لِّهَا لِنَبْلُوهُنَّ أَيُّهُنَّ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ (٣) ، فهذه ثلاث مواضع في القرآن تبين حكمته في خلق أسباب الابتلاء والاختبار ، فظهر أن من بعض الحكم في خلق عدو الله إخراج خبء النفوس الخبيثة التي شرها وخبئها كامن فيها ، فأخرج خباها بزناد<sup>(٤)</sup> دعوته ، كما يخرج خبء النار بقدح الزناد ، وكما يخرج خبء

(١) سورة آل عمران آية (١٧٩) .

(٢) سورة هود آية (٧) .

(٣) سورة الكهف آية (٧) .

(٤) في « ن » : « بزناد » وهو خطأ .

الأرض بإنزال الماء عليها ، وكما يخرج حَبء الأثنى بلفاح الذكر لها ،  
وكما يخرج حَبء<sup>(١)</sup> القلوب الزاكية بإنزال وحيه وكلامه عليها .  
فكم له سبحانه من حكمة بالغة وآية ظاهرة في خلق عدوه إبليس .  
فإن من كمال الحكمة والقدرة إظهار شرف الأشياء الفاضلة بأضدادها ،  
فلولا الليل لم يظهر فضل النهار ونوره وقدره ، ولولا الألم لم يعرف فضل  
اللذة وشرفها وقدرها ، [ ١٠١ / أ ] (ولولا المرض)<sup>(٢)</sup> لم يعرف فضل  
العافية ، ولولا وجود قبح<sup>(٣)</sup> الصور<sup>(٤)</sup> لم يظهر فضل الحسن والجمال .  
ولهذا كان خلق النار وعذاب أهلها فيها أعظم لنعيم أهل الجنة وأبلغ في  
معرفة قدرها وخطرها ، فكان خلق هذا القبيح الشنيع المنظر  
والمخبر<sup>(٥)</sup> الذي صورته أشنع من باطنه ، وباطنه أقبح من صورته ،  
مكملاً لحسن تلك الروح الزكية الفاضلة ، التي كمل الله تعالى لصورتها  
جمال الظاهر والباطن .

فلو كان الخلق كلهم على حُسن يوسف مثلاً فأى فضيلة وتمييز يكون له ؟  
ولو كانت الكواكب كلها شموساً وأقماراً فأى مزية كانت تكون<sup>(٦)</sup>  
للنيرين<sup>(٧)</sup> ؟

(١) في « ت » : « ضوء » وهو خطأ .

(٢) في « د » : « المرض » بحذف « لولا » .

(٣) في « د » و « ن » : « قبيح » .

(٤) في « د » و « ن » : « الصورة » .

(٥) في « ت » : « والمخبر » وهو خطأ .

(٦) في « ن » : « يكون » .

(٧) النيران هنا : الشمس والقمر ، أطلق عليهما معاً من باب تغليب نور القمر على ضوء  
الشمس .

## فَصَلِّ

[ اعلم ]<sup>(١)</sup> أن كمال العبودية والمحبة والطاعة [ إنما ]<sup>(٢)</sup> يظهر<sup>(٣)</sup> عند المعارضة والدواعي إلى الشهوات والإرادات المخالفة للعبودية ، وكذلك الإيمان إنما يتبين<sup>(٤)</sup> حقيقته عند المعارضة والامتحان وحينئذ يتبين الصادق من الكاذب ، قال تعالى : ﴿ اَللّٰهُمَّ اَحْسِبِ النَّاسَ اَنْ يُّرَكِّوْا اَنْ يَقُوْلُوْا ءَاْمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْقَهُوْنَ ﴾ \* وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِيْنَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلْيَعْلَمَنَّ اللّٰهُ الَّذِيْنَ صَدَقُوْا وَلْيَعْلَمَنَّ الْكٰذِبِيْنَ ﴾<sup>(٥)</sup> ، وقال تعالى : ﴿ اَمْ حَسِبْتُمْ اَنْ تَدْخُلُوْا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللّٰهُ الَّذِيْنَ جَاهَدُوْا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصّٰبِرِيْنَ ﴾<sup>(٦)</sup> ، وقال تعالى : ﴿ اَمْ حَسِبْتُمْ اَنْ تَدْخُلُوْا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَّثَلُ الَّذِيْنَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبٰسَآءُ وَالضَّرَآءُ وَزُلْزَلُوْا ﴾<sup>(٧)</sup> ، فالجنة لا ينالها المكلفون إلا بالجهاد والصبر ، فخلق الشياطين وأوليائهم وجندهم من أعظم النعم في حق المؤمنين ، فإنهم بسبب وجودهم صاروا مجاهدين في سبيل الله ، يحبون لله ويبغضون لله ،

= ينظر الكامل للمبرد (١٨٧/١) وجنى الجنتين في تمييز نوعي المثنيين للمحبي (ص ١١٢)

ومعجم الألفاظ المثناة (ص ٤٩٧) .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » ، مثبت من « ت » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ن » .

(٣) في « د » : « تظهر » .

(٤) في « د » و « ن » : « يتبين » .

(٥) سورة العنكبوت الآيات (١ - ٣) .

(٦) سورة آل عمران آية (١٤٢) .

(٧) سورة البقرة آية (٢١٤) .

[ بيان أن كمال العبودية والمحبة والطاعة يظهر عند الاختبار بما يعارضها من الشهوات والإرادات المخالفة لها ]

ويوالون فيه ويعادون فيه ، ولا تكمل نفس العبد ولا يصلح لها الزكاء والفلاح إلا بذلك ، وفي التوراة : إن الله تعالى قال لموسى : « اذهب إلى فرعون فإني سأقسي قلبه لتظهر آياتي وعجائبي ويتحدث بها جيلا بعد جيل » (١) .

وتكذيب المشركين لمحمد ﷺ وسعيهم في إبطال دعوته ومحاربتة كانت من أعظم النعم عليه وعلى أمته ، وإن كان من أعظم النقم على الكافرين ، فكم حصل (٢) في ضمن هذه المعاداة والمحاربة لرسول الله ﷺ ولأصحابه ولأمتة من نعمة ، وكم رفعت لهم بها درجة ، وكم قامت بها لدعوته من حجة ، وكم أعقب ذلك من نعيم مقيم وسرور دائم ، ولله كم من فرحة وقررة عين في مغايظة العدو وكتبته ، فما طاب العيش إلا بذلك ، فمعظم اللذة في غيظ عدوك ، فمن أعظم نعم الله على عباده المؤمنين أن خلق لهم مثل هذا العدو ، وإن القلوب المشرقة بنور الإيمان والمعرفة لتعلم أن النعمة بخلق هذا العدو ليست (٣) بدون النعمة بخلق أسباب [ ١٠١ / ب ] اللذة والنعمة ، فليست بأدنى نعمتين عليهم وإن كانت مقصودة لغيرها ، فإن الذي يترتب عليها من الخير المقصود لذاته أنفع وأفضل وأجل من فواته .

فإن قيل : إذا كان خلق إبليس وجنوده من أعظم النعم على المؤمنين فأبي حكمة ومصلحة حصلت لهؤلاء بخلقهم ؟ فكيف اقتضت الحكمة أن

[ من حكم  
الله تعالى  
في خلق  
إبليس  
وجنوده ]

- (١) الذي وقفت عليه في التوراة ، سفر الخروج ، الإصحاح السابع (ص ٩٦) من الكتاب المقدس عندهم : « ولكنني أقسي قلب فرعون وأكثر آياتي وعجائبي في أرض مصر » .  
(٢) في « د » : « تحصل » ، وفي « ن » : « يحصل » ، والمثبت من « ت » ولعله الأولى .  
(٣) في « د » و « ن » : « وليست » بزيادة واو في أولها ، والمثبت من « ت » ولعله الصواب .

خلقهم لضررهم المحض لأجل منفعة أولئك ؟ وإذا أثبتتم اقتضاء الحكمة لذلك طولبتم بأمرٍ هو أشكلٌ عليكم من هذا ، وهو (أن ما) <sup>(١)</sup> جعل من المضار وسيلة إلى حصول غيره إن لم تكن الغاية حاصلة منه وإلا كان تفويته أولى لما في تفويته من عدم الشر والفساد ، وهذه الوسيلة قد ترتب عليها دخول واحدٍ من الألف إلى الجنة وتسعمائة وتسعة وتسعين إلى النار <sup>(٢)</sup> ، فأين الحكمة والمصلحة التي حصلت للمكلفين بخلق الشياطين ؟ فهذان سؤالان في هذا المقام لا يتم مقصودكم إلا بالجواب عنهما .

قيل : حاصل السؤالين أنه أي مصلحة في خلق الشياطين والكفرة لأنفسهم ، وأن مفسدة من خلقوا لمصلحته بهم أضعاف ما حصل لهم من المصلحة ، والجواب عنه من عدة مسالك :

المسلك الأول : إنا وإن عللنا أفعال الرب بالحكم فإننا لا نوجب عليه رعاية المصالح ، بل نقول : إن له في كل ما خلقه حكمة تعجز العقول عن الإحاطة بها ، وحكمته أعلى وأعظم أن توزن بعقولنا ، وقد بينا بعض الحكم في خلقهم وما يترتب عليها مما هو أحب إليه من فواته ، وهذا المحبوب له وإن استلزم وجوده مفسدة في حق ذلك المخلوق ، فالحكمة

(١) في « ت » : « أنما » .

(٢) إشارة إلى الحديث القدسي : « يقول الله تعالى يا آدم ، فيقول : لييك وسعديك والخير في يديك فيقول : أخرج بعث النار ، قال : وما بعث النار ؟ قال : من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعين . . » الحديث .

أخرجه البخاري في أحاديث الأنبياء ح ٣٣٤٨ (ص ٦٨٤) وفي التفسير ح ٤٧٤١ ، وفي الرقاق ح ٦٥٢٩ ، ٦٥٣٠ ، وفي التوحيد مختصراً ح ٧٤٨٣ ، ومسلم في الإيمان ح ٣٧٩ (١/٢٠١ - ٢٠٢) وفي الفتن ح ١١٦ .

[ المصلحة في خلق الشياطين والكفرة لأنفسهم وغيرهم والجواب عن ذلك ]

الحاصلة بخلقه أعظم من تلك المفسدة ، وهذا كما أن المصلحة والحكمة<sup>(١)</sup> الحاصلة من ذبح القرابين والهدي والأنساك والضحايا وغيرها أعظم من المفسدة الحاصلة للحيوان بالذبح ، والكفار قرابين أهل الإيمان .

المسلك الثاني : إنا نعلل أفعاله سبحانه بالمصالح ، لكن [ لا ]<sup>(٢)</sup> على الوجه الذي يسلكه أهل القدر والاعتزال من رعاية المصالح التي اقترحتها عقولهم وحكمت بأنه هو الأصلح ، وهذا مسلك باطل يقابل في البطلان مسلك خصومهم من الجبرية الذين ينكرون أن يفعل لغاية أو يكون لفعله علة البتة . فنقول : نعم في خلقهم أعظم المصالح التي هي فعل من ليس كمثل شيء في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله ، بل هو منزّه عن مشابهة خلقه في شيء من ذلك ، ثم لنا في هذا المسلك طريقان ، أحدهما : أن نقول خلقوا لمصلحتهم من معرفته سبحانه وعبادته وطاعته ، وفطروا على ذلك وهيتوا له ومكنوا منه ، وجعل فيهم الاستعداد له والقبول ، وبهذا قامت حجة الله عليهم وظهر عدله فيهم ، فلما أبوا واستكبروا أن يتقادوا لطاعته وتوحيده ومحبته كانوا [ ١٠٢/أ ] هم الظالمين المعتدين المستحقين للعذاب ، فجعل تعذيبهم من تمام نعيم أوليائه ومصلحة محضة في حقهم ، فإنهم لما فوتوا المصالح التي خلقوا لأجلها واستحقوا عليها العقوبة صارت تلك العقوبة مصالح لأوليائه ، وهذا بمنزلة ملك له عبيد هيا كل واحد منهم لخدمته والقرب منه والحظوة بكرامته ، فأبى بعضهم ذاك ولم يرض به ، فسلط الملك عبيده المطيعين له عليهم ، وقال أبحتكم دماءهم وأموالهم

(١) في « ت » : « والمفسدة » بدل قوله : « والحكمة » ، والمثبت من « د » و « ن » وهو الصواب .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

ونساءهم ومساكنهم شكراً لكم على طاعتي ، وعقوبة لهم على الاستكبار عنها ، وأريتكم عظيم نعمتي عليكم بما أنزلت بهم من نعمتي ، فإنكم لو عملتم مثل عملهم جعلتكم بمنزلتهم ، فكلما شاهدوا عقوبتهم ازدادوا عجة ورغبة وذكرأ وشكراً للملك واجتهاداً في طاعته وبلوغ مرضاته ، وتلك العقوبة التي نالتهم إنما هي بسبب أعمالهم لم يظلمهم الملك شيئاً ، ولله المثل الأعلى والنعمة السابعة والحجة البالغة ، قال الله تعالى : ﴿ مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِنْ شَكَرْتُمْ وَءَامَنْتُمْ وَكَانَ اللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا ﴾ (١) .

فتأمل ما تحت هذا الخطاب من العدل واللطف والرحمة ، وأنه سبحانه ليس له غرض في تعذيبكم ، ولا يعذبكم تشفياً ولا حاجة به إلى ذلك ، ولا هو ممن يعذب سدى وباطلاً بلا موجب ولا سبب ، ولكن لما تركتم الشكر والإيمان واستبدلتم بهما (٢) الكفر والشرك وجحود حقه عليكم وإنكار كماله ، وبدلتم نعمته كفرأ ، أحللتهم بأنفسكم جزاء ذلك وعقوبته ، وسعيتم بجهدكم إلى دار العقوبة طالين لها ساعين في أسبابها ، بل دعائه ورسله تمسك بأيديكم وحجزكم عن الطريق الموصلة إلى محل عذابه ، وأنتم تجاذبونهم أشد المجاذبة وتتهافتون فيها ، ولم يكفكم ذلك حتى بغيتم طريق رضاه ورحمته عوجاً ، وصددتم عنها ونفرتم عباده عنها بجهدكم ، وآثرتم موالاته عدوه على موالاته وطاعته ، فتحيزتم إلى أعدائه متظاهرين عليه ، ساعين في إبطال دعوته الحق ، فما يفعل سبحانه بعذابكم لولا أنكم أوقعتم أنفسكم فيه بما ارتكبتم .

وهذا المسلك ظاهر المصلحة والحكمة والعدل في حقهم وإن كانوا هم

(١) سورة النساء آية (١٤٧) .

(٢) في « د » و « ن » : « بها » والمثبت من « ت » .

الذين فوتوا على أنفسهم المصلحة ، قال الله تعالى : ﴿ وَمَا ظَلَمْتَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ (١) ، وهذا أمر لا بد أن يشهدوه إذا بعث ما في القبور وحصل ما في الصدور ، ويقروا به ولا يبقى عندهم [ فيه ] (٢) رب ولا شك .

وتأمل قوله الحق : ﴿ سَأُوا اللَّهَ فَغَسِبَتْهُمْ ﴾ (٣) ، وقوله : ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ سَأُوا اللَّهَ فَأَنْسَهُمْ أَنْفُسَهُمْ ﴾ (٤) ، كيف عدل فيهم كل العدل بأن نسيهم كما نسوه ، وأنساهم حُطُوظ أنفسهم ونعيمها وكمالها وأسباب لذاتها وفرحها ، عقوبة لهم على نسيان المحسن إليهم بصنوف النعم ، المتحجب إليهم بآلائه ، فقابلوا ذلك بنسيان ذكره [ ١٠٢ / ب ] والإعراض عن شكره ، فعدل فيهم بأن أنساهم مصالح أنفسهم فعطلوها ، وليس بعد تعطيل مصلحة النفس إلا الوقوع فيما تفسد (٥) به وتتألم بفوته غاية الألم (٦) .

(١) سورة النحل آية (١١٨) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) سورة التوبة آية (٦٧) .

(٤) سورة الحشر آية (١٩) .

(٥) في « ن » : « يفسد » .

(٦) قال المؤلف رحمه الله تعالى في كتابه « الداء والدواء » (ص ١٦٠ - ١٦١) - وقد ذكر الآيتين المذكورتين - : « .. فعاقب سبحانه من نسيه عقوبتين : إحداهما أنه سبحانه نسيه ، والثانية أنه أنساه نفسه ، ونسيانه سبحانه للعبد إهماله وتركه وتحليه عنه وإضاعته ، فالهلاك أدنى إليه من اليد للقم ، وأما إنساؤه نفسه فهو إنساؤه لحظوظها العالية وأسباب سعادتها وفلاحها وصلاحتها وما تكمل به نفسه ، ينسيه ذلك جميعه فلا يخطره بباله ، ولا يجعله على ذكره ، ولا يصرف إليه همته فيرغب فيه ، فإنه لا يمر بباله حتى يقصده ويؤثره .. » الخ .

ونحن في هذا المسلك عن غنية أن نقول : إن تعذيبهم غير مصلحتهم كما قاله غير واحد من أرباب المقالات كما حكاه عنهم الأشعري وغيره<sup>(١)</sup> ، فإن هؤلاء لم يثبتوا وجه المصلحة لهم في تعذيبهم ، بل أرسلوا القول بذلك إرسالا ، وكأنهم حاموا حول أمر لم يمكنهم وروده ، وهو أن هؤلاء وإن كانوا به مشركين ولحقه جاحدين ، فإنهم إنما خلقوا على الفطرة السليمة التي هي دين الله ، ولكن عرض لهم ما نقلهم عنها حتى فسدت وبطل حكمها ، وصار الناقل لهم عنها هو الحاكم عليها العامل فيهم ، وهذا أمر خارج عن مقتضى الخلق وأصل الفطرة ، كما أخبر به النبي ﷺ في الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه عن عياض بن حمار المجاشعي<sup>(٢)</sup> رضي الله عنه عن النبي ﷺ فيما يرويه<sup>(٣)</sup> عن ربه تبارك وتعالى أنه قال : « إني خلقت عبادي حنفاء كلهم ، وإنهم أتتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم وحرّمت عليهم ما أحللت لهم ، وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطانا »<sup>(٤)</sup> .

وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال : « ما من

(١) انظر ما سبق ص ( ٥٩٣ ) مع التعليق رقم (٣) .

(٢) هو عياض بن حمار بن حمار بن ناجية بن عقال بن محمد بن سفيان بن مجاشع التميمي المجاشعي ، سكن البصرة . قال الحافظ ابن عبد البر : « وكان صديقا لرسول الله ﷺ قديما ، وكان إذا قدم مكة لا يطوف إلا في ثياب رسول الله ﷺ لأنه من الجملة الذين لا يطوفون إلا في ثوب أحسي » .

الاستيعاب (٣/ ١٢٣٢ - ١٢٣٣) وأسد الغابة (٤/ ٣٢٢ - ٣٢٣) والإصابة (٤/ ٧٥٢) .

(٣) في « د » و « ن » : « يروي » .

(٤) أخرجه مسلم وقد تقدم ص ( ) .

مولود يولد إلا على الفطرة فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه» (١) ، فأخبر أن أصل ولادتهم ونشأتهم على الفطرة ، وأن التهود والتنصير والتمجيس طارئ طراً على الفطرة وعرض لها ، واقتضى هذا العارض الذي عرض للفطرة أموراً استلزم ترتب آثارها عليها بحسب قوتها وضعفها ، فالآلام والعقوبات المترتبة على ذلك من جنس الآلام والعقوبات المترتبة على خروج البدن عن صحته ، وهو إنما خلق على الصحة والاعتدال ، فإذا استمر كذلك لم يعرض له ألم ، وكذلك القلب فطر على الفطرة الصحيحة ، فلما عرض له الفساد ترتب على ذلك العارض أثره من الآلام والعقوبات . ولا ريب أن ذلك العارض ليس في أصل الفطرة بحيث يستحيل زواله ، بل هو ممكن الزوال ، والناس في زواله والسرعة والبطء فيه متفاوتون أعظم تفاوت ، فمنهم من زال عنه بمجرد الدعوة ، فحين دعي إلى موجب الفطرة أجاب الداعي من غير توقف ، ومنهم من توقف لقوة العارض فاحتاج مع الدعوة إلى موعظة تتضمن ترهيبه وترغيبه ، ومنهم من غلبت عليه المادة الفاسدة فاحتاج مع ذلك إلى المجادلة ، ومنهم من كان العارض له أشد من ذلك فعدل معه إلى الجلال والمحاربة ونوع من العقوبة ، فأزال ذلك تلك المادة وأعاد الفطرة إلى صحتها ، ومنهم من كان فساد فطرته قد استحکم وتمكن ، فصار له بمنزلة الصفة الثابتة ، فلم يكن بد من أن يحتمي عليه ليزول (٢) ذلك الخبث ويتخلص منه ويعود إلى ما خلق عليه أولاً ، ولهذا لما خرج خبث الموحدين [ ١٠٣ / أ ] من أهل الكباثر بسرعة تعجل خروجهم

(١) هو جزء من الحديث ، أخرجه البخاري في الجائز ح ١٣٥٨ و ١٣٥٩ (ص ٢٦٧) وفي التفسير ح ٤٧٧٥ وفي القدر ٦٥٩٩ ومسلم في القدر ح ٢٢ (٤ / ٢٠٤٧ - ٢٠٤٨) .

(٢) في « د » و « ن » : « ليدوب » .

من النار وعادوا إلى ما خلقوا عليه أولاً من كمال النشأة وزوال موجب العذاب ، فلم يبق لهم مصلحة في التعذيب بعد ذلك<sup>(١)</sup> .  
وأما المشركون فلما كان العارض<sup>(٢)</sup> قد استحکم فيهم وصار كالهية والصفة استمروا في النار تحمى<sup>(٣)</sup> عليهم أشد الحمو لقوة ذلك الخبث ولزومه لهم ، ومعلوم أنه لو فارقهم في الدنيا وانسلخوا منه لم يعذبوا ، فإذا فارقهم في النار وانسلخوا منه زال موجب العذاب ، فعمل مقتضى الفطرة عمله وأيدوا ذلك بوجوه هذا أحدها .

الوجه الثاني : أن الله تعالى لم يخلق شيئاً يكون شراً محضاً من كل وجه من الوجوه ، فإن هذا ليس في الحكمة ، بل ذلك لا يكون إلا عدماً محضاً ، والعدم ليس بشيء ، والوجود إما خير محض وإما خير غالب وإما أن يكون فيه خير من وجه وشر من وجه ، فأما أن يكون شراً من كل وجه فهذا

[ من وجوه  
استدلال  
القول بفناء  
النار كونه  
تعالى لم  
يخلق شيئاً  
يكون شراً  
محضاً من  
كل الوجوه ]

(١) قال المؤلف رحمه الله تعالى في كتابه «الوابل الصيب من الكلم الطيب» (ص ٣٢) : «ولما كان الناس على ثلاث طبقات : طيب لا يشينه خبث ، وخبث لا طيب فيه ، وآخرون فيهم خبث وطيب ، كانت دورهم ثلاثة : دار الطيب المحض ، ودار الخبيث المحض ، وهاتان الداران لا تفنيان ، ودار لمن معه خبث وطيب وهي الدار التي تفنى وهي دار العصاة ، فإنه لا يبقى في جهنم من عصاة الموحدين أحد ، فإنهم إذا عذبوا بقدر جزائهم أخرجوا من النار فأدخلوا الجنة ، ولا يبقى إلا دار الطيب المحض ودار الخبث المحض » . وانظر له : زاد المعاد (١/٦٧) فيه هذا التقرير والحكم نفسه ، وما سيأتي لاحقاً ص ( ٦٨٥ ) تعليق (٧) .

(٢) في النسخ الخطية : «العذاب» ، ولعل الصواب ما أثبتته لاستقامة المعنى به ، وبدليل ما سبق قريبا من قول المؤلف : « فلما عرض له الفساد ترتب على ذلك العارض » . وقوله : « ومنهم من توقف لقوة العارض » . وقوله : « ومنهم من كان العارض له أشد » . وانظر ما سيأتي ص ( ٦٤٤ ) .

(٣) في «د» و«ن» : «يمحى» .

ممتنع ، ولكن قد يظهر ما فيه من الشر ويخفى ما في خلقه من الخير ، ولهذا قال [ الله ] (١) تعالى للملائكة وقد سألوا عن خلق هذا القسم فقالوا : ﴿ أَتَجْمَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (٢) .

فإذا (٣) كانت الملائكة مع قريهم من الله وعلمهم بأسمائه وصفاته ، وما يجب له ويمتنع عليه ، لم تعلم حكمته سبحانه في خلق من يفسد كما يعلمها الله ، بل هو سبحانه متفرد بالعلم الذي لا يعلمونه ، فالبشر أولى بأن لا يعلموا ذلك ، فالخير كله في يدي الرب والشر ليس إليه (٤) ، فلا يدخل في أسمائه ولا في صفاته ولا في أفعاله ، وإن دخل في مفعولاته بالعرض لا بالذات (٥) ، وبالقصد الثاني لا الأول ودخولا إضافيا (٦) .

وأما الخير فهو داخل في أسمائه وصفاته وأفعاله ومفعولاته بالذات والقصد الأول ، فالشر إنما يوصف به مفعوله لا فعله ،

(١) لفظ الجلالة لا يوجد في « ت » .

(٢) سورة البقرة آية (٣٠) .

(٣) في « د » و « ن » : « وإذا » .

(٤) كما صح بذلك الخبر النبوي ، وقد سبق ذكره من حديث علي وحذيفة رضي الله عنهما ، انظر ص ( ٨١ ) .

(٥) « الأمور الوجودية ليست شرورا بالذات بل بالعرض من حيث إنها تتضمن عدم أمور ضرورية أو نافعة . . . » .

شفاء العليل (ص ٣٦٩) .

(٦) مثل : « السجود ليس هو شراً من حيث ذاته ووجوده ، فإذا أضيف إلى غير الله كان شراً بهذه النسبة والإضافة » .

المصدر السابق (ص ٣٧٠) .

وفعله خير محض ، وهذا من معاني أسمائه المقدسة ، كالقدوس والسلام والمتكبر ، فالقدوس الذي تقدس عن كل سوء وعيب ، وكذلك السلام وكذلك المتكبر . قال ميمون بن مهران<sup>(١)</sup> : « تكبر عن السوء والسيئات »<sup>(٢)</sup> فلا يصدر منه إلا الخيرات ، والخيرات كلها منه ، فهو الذي يأتي بالحسنات ويذهب بالسيئات ، ويصلح الفاسد ولا يفسد الصالح ، بل ما أفسد إلا فاسدا وإن كان ظاهرا الذي يبدو للناس صالحا فهو يعلم منه ما لا يعلم عباده .

والمقصود أن الشرور هي الأعدام ولوازمها ، فالشر ليس إلا الذنوب وموجباتها ، وسيئات<sup>(٣)</sup> الأعمال وسيئات الجزاء ، وهي مرتبة على عدم الإيمان والطاعة وموجباتها<sup>(٤)</sup> ، فإذا أراد الله بعبده الخير أراد من نفسه

(١) هو ميمون بن مهران أبو أيوب الجزري الرقي التابعي ، كان مملوكا لامرأة من أهل الكوفة من بني نصر فاعتقه ، نشأ بالكوفة ثم نزل الرقة فسكنها ، إمام حجة ثقة فقيه مفتي الجزيرة ، وقد وليها لعمر بن عبد العزيز ، أخرج له البخاري في الأدب المفرد ومسلم في الصحيح والأربعة في سنتهم ، مات سنة (١١٧) وقيل في التي تليها . الجرح والتعديل (٢٣٣/٨ - ٢٣٤) وتهذيب الكمال (٢١٠/٢٩ - ٢٢٧) والسير (٧١/٥ - ٧٨) وتقريب التهذيب (ص٤٨٨) .

(٢) الذي وقفت عليه من قول ميمون ما ذكره عنه المؤلف ابن القيم في مصنفه شفاء العليل (ص٣٦٥) : « سبحان الله كلمة يُعظَّم بها الرب ويحاشى بها من كل سوء » .

وفي المصدر نفسه (ص٣٦٦) - عند ذكر اسمه سبحانه المتكبر - : « قال قتادة وغيره : هو الذي تكبر عن السوء ، وقال أيضا : الذي تكبر عن السيئات » اهـ . وكذا ذكره ابن تيمية في رسالته في معنى كون الرب عادلا وفي تنزهه عن الظلم (جامع الرسائل ١/١٣٠) .

(٣) في « د » و « ن » : « سيئات » بحذف الواو من أولها ، ولعل المثبت من « ت » هو الصواب ، ويكون معنى « موجباتها » : العقوبات .

(٤) في « د » و « ن » : « وموجباته » والمثبت من « ت » ، ومعنى « موجباتها » هنا : الثواب .

سبحانه أن يوفقه له ويعينه عليه فيوجد منه ، فيترتب [ له ]<sup>(١)</sup> عليه من الأمور الوجودية ما فيه صلاحه وسعادته ، فإذا لم يرد به خيرا لم يرد من نفسه أن يعينه ويوفقه [ ١٠٣ / ب ] فيبقى مستمرا على عدم الخير الذي هو الأصل ، فيترتب على هذا العدم فقد الخير وأسبابه وذلك هو الشر والألم ، فإذا بقيت النفس على عدم كمالها الأصلي وهي متحركة بالذات لم تخلق ساكنة تحركت في أسباب مضرتها وألمها ، فتعاقب بخلق أمور وجودية يريد الله سبحانه تكوينها عدلاً منه في هذه النفس وعقوبة لها وذلك خير من جهة كونه عدلاً وحكمة وعبرة ، وإن كان شراً بالإضافة إلى المعذب والمعاقب ، فلم يخلق سبحانه شراً مطلقاً ، بل الذي خلقه من ذلك خير في نفسه وحكمة وعدل ، وهو شر نسبي إضافي في حق من أصابه ، كما إذا أنزل المطر والثلج والرياح وأطلع الشمس كانت هذه خيرات في نفسها وحكم ومصالح وإن كانت شراً نسبياً إضافياً في حق من تضرر بها .

وبالجمله فالكلمة الجامعة لهذا هي الكلمة التي أثنى بها رسول الله ﷺ على ربه حيث يقول : « والشر ليس إليك »<sup>(٢)</sup> ، فالشر لا يضاف إلى من الخير بيديه ، وإنما ينسب إلى المخلوق كقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ أَلْفَلَقِ \* مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ ﴾<sup>(٣)</sup> فأمره أن يستعيذ به من الشر الذي في المخلوق ، فهو الذي يعيذ منه وينجي منه<sup>(٤)</sup> ، فإذا<sup>(٥)</sup> أخلى العبد قلبه من

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) تقدم ذكره وتخرجه ص ( ٨١ ) وانظر ص ( ٦٠٣ ) .

(٣) سورة الفلق الآيات ( ١ ، ٢ ) .

(٤) انظر للمؤلف : بدائع الفوائد ( ٢ / ٢١٤ - ٢١٥ ) .

(٥) في « ت » : « وإذا » .

محبتة والإنابة إليه وطلب مرضاته ، وأخلى لسانه من ذكره والثناء عليه ، وجوارحه من شكره وطاعته ولم يرد من نفسه ذلك ونسي ربه لم يرد الله سبحانه أن يعيده من ذلك الشر ، ونسيه<sup>(١)</sup> كما نسيه ، وقطع الإمداد الواصل إليه منه كما قطع العبد العبودية والشكر والتقوى التي تناله من عباده ، قال [ الله ]<sup>(٢)</sup> تعالى : ﴿ لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا وَلَا دِمَائُهَا وَلَكِنَّ يَنَالُهُ النَّقْوَىٰ مِنكُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> ، فإذا أمسك العبد عما ينال ربه منه أمسك الرب عما ينال العبد من توفيقه ، وقد صرح سبحانه بهذا المعنى بعينه في قوله تعالى : ﴿ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> ، أي نخلي بينهم وبين نفوسهم التي ليس لهم منها إلا الظلم والجهل ، وقال تعالى : ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ فَأَنسَهُمْ أَنفُسَهُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> ، وقال تعالى : ﴿ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَظْهِرْ قُلُوبَهُمْ ﴾<sup>(٦)</sup> ، فعدم إرادته تطهيرهم وتخليته بينهم وبين نفوسهم أوجب لهم من الشر ما أوجبه ، فالذي إلى الرب وبيديه ومنه هو الخير ، والشر كان منهم مصدره وإليهم كان متناه ، فمنهم ابتدأت أسبابه بخذلان الله تعالى لهم تارة ، وبعقوبته لهم به تارة ، وإليهم انتهت غايته ووقوعه ، فتأمل هذا الموضع كما ينبغي ، فإنه يحل عنك إشكالات حار فيها أكثر الناس ولم يهتدوا إلى الجمع بين الملك والحمد والعدل والحكمة .

(١) أي تركه وأهمله كما سبق بيانه ص ( ٦٣٤ ) مع التعليق رقم (٦) .

(٢) لفظ الجلالة لا يوجد في « ت » .

(٣) سورة الحج آية (٣٧) .

(٤) سورة الأنعام آية (١١٠) .

(٥) سورة الحشر آية (١٩) .

(٦) سورة المائدة آية (٤١) .

المسلك الثالث : مسلك الرحمة فإنها هي المسئولية الشاملة العامة للموجودات كلها وبها قامت الموجودات ، فهي التي وسعت كل شيء ، والرب وسع كل شيء رحمة وعلماً<sup>(١)</sup> ، فوصلت رحمته إلى حيث [ ١٠٤ / أ ] وصل علمه ، فليس موجود سوى الله تعالى إلا وقد وسعته رحمته وشملته وناله منها حظ ونصيب ، ولكن المؤمنون اكتسبوا أسباباً استوجبوا بها تكميل الرحمة ودوامها ، والكفار اكتسبوا أسباباً استوجبوا بها صرف الرحمة عنهم إلى غيرهم ، فأسباب الرحمة مُتصلة دائمة لا انقطاع لها لأنها من صفة الرحمة ، والأسباب التي عارضتها مضمحلة زائلة لأنها عارضة على أسباب الرحمة طارئة عليها ، وإذا كان كل مخلوق قد انتهت إليه الرحمة ووسعته فلا بد أن يظهر أثرها فيه آخراً كما ظهر أثرها فيه أولاً ، فإن أثر الرحمة ظهر فيه أول النشأة ثم اكتسب ما يقتضي آثار الغضب ، فإذا ترتب على الغضب أثره عادت الرحمة فاقتضت أثرها آخراً كما اقتضته أولاً لزوال المانع وحصول المقتضى في الموضوعين .

ومما يوضح هذا المعنى أن الجنة مقتضى رحمته ومغفرته ، والنار من عذابه وهو<sup>(٢)</sup> مخلوق منفصل عنه ، ولهذا قال [ الله تعالى ]<sup>(٣)</sup> : ﴿ نَبِيٌّ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ \* وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ الْعَذَابُ الْأَلِيمُ ﴾<sup>(٤)</sup> ، وقال : ﴿ أَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ وَأَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾<sup>(٥)</sup> ، وقال تعالى :

[ من الاستدلال على القول بقاء النار أن الجنة مقتضى الرحمة والغفرة والنار من عذابه المخلوق المنفصل عنه ]

(١) قال تعالى : ﴿ رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا ﴾ سورة غافر آية (٧)

(٢) أي العذاب .

(٣) ما بين المعقوفين لا يوجد في « ت » .

(٤) سورة الحجر الآيتان (٤٩ ، ٥٠) .

(٥) سورة المائدة آية (٩٨) .

﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (١) .

فالنعم موجب أسمائه وصفاته ، وأما العذاب (فإنما هو) (٢) من مخلوقاته المقصودة لغيرها بالقصد الثاني ، فهو سبحانه إذا ذكر الرحمة والإحسان والعفو نسبه إلى ذاته وأخبر أنه من صفاته ، وإذا ذكر العقاب نسبه إلى أفعاله ولم يتصف به ، فرحمته من لوازم ذاته ، وليس غضبه وعقابه من لوازم ذاته ، فهو سبحانه لا يكون إلا رحيمًا ، كما [ أنه ] (٣) لا يكون إلا حيا عليما قديرا سميعا ، وأما كونه لا يكون إلا غضبان (٤) معذبا فليس ذلك من كماله المقدس ، ولا هو مما أثنى به على نفسه وتمدح به .

يوضح هذا المعنى أنه كتب على نفسه الرحمة (٥) ولم يكتب عليها الغضب ، وسبقت رحمته غضبه وغلبته (٦) ، ولم يسبقها الغضب ولا غلبها ، ووسعت رحمته كل شيء (٧) ولم يسع غضبه وعقابه كل شيء ، وخلق الخلق ليرحمهم لا ليعاقبهم ، والعفو أحب إليه من الانتقام ، والفضل أحب إليه من العدل ، والرحمة أثر عنده من العقوبة ، ولهذا لا يخلد في النار من في قلبه

[ من الاستدلال على القول بفناء النار أنه تعالى كتب على نفسه الرحمة ولم يكتب عليها الغضب ]

(١) سورة الأعراف آية (١٦٧) .

(٢) في « ت » : « فإنه » .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من « د » و « ن » مثبت من « ت » .

(٤) في « ت » : « غضبانا » والمثبت من « د » و « ن » وهو الصواب لكون الكلمة ممنوعة من الصرف .

(٥) كما في قوله عز وجل : ﴿ كَتَبَ عَلَيَّ نَفْسِي الرَّحْمَةَ ﴾ الآية (١٢) من سورة الأنعام ، وقوله : ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَيَّ نَفْسِي الرَّحْمَةَ ﴾ الآية (٥٤) من السورة نفسها .

(٦) ينظر : الرد على من قال بفناء الجنة والنار لابن تيمية (ص ٨٢) .

(٧) قال تعالى : ﴿ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَلْتُمْنَاهَا لِلَّذِينَ يَنْقُوتُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ ﴾ الآية (١٥٦) من سورة الأعراف .

أدنى مثقال ذرة من خير<sup>(١)</sup> وجعل جانب الفضل الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف إلى أضعاف كثيرة<sup>(٢)</sup> ، وجانب العدل السيئة فيه بمثلها<sup>(٣)</sup> وهي معرضة للزوال بأيسر شيء ، وكل هذا ينفي أن يخلق خلقاً لمجرد عذابه السرمد الذي لا انقضاء له ولا انتهاء ، لا لحكمة مطلوبة إلا لمجرد التعذيب والألم الزائد على الحد ، فما قدر الله حق قدره من نسب إليه ذلك ، بخلاف ما إذا خلقهم ليرحمهم ويحسن إليهم وينعم عليهم ، فاكتسبوا ما أغضبه وأسخطه فأصابهم من عذابه وعقوبته بحسب ذلك العارض الذي اكتسبوه ، ثم اضمحل سبب العقوبة وزال وعاد مقتضى الرحمة ، فهذا هو الذي يليق برحمة أرحم الراحمين وحكمة [ ١٠٤ / ب ] أحكم الحاكمين .  
وما يبين هذا أن الجنة يدخلها من لم يعمل خيراً قط<sup>(٤)</sup> .

[ من الاستدلال على القول بقاء النار أن الجنة يدخلها من لم يعمل خيراً قط وكذا يدخلها غيرهم ، وهذا منتف عن النار ]

- (١) كما في قوله عليه الصلاة والسلام : « يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن شعيرة من خير ، ويخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن ذرة من خير » .  
أخرجه البخاري في الإيمان ح ٤٤ (ص ١٣) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه ، وفي التوحيد مطولاً ح ٧٤١٠ ، ٧٥١٠ وفي مواضع أخرى من الصحيح (انظر الإحالات إليها في الموضع الأول في الصحيح) . ومسلم في الإيمان ح ٣٢٥ (١/١٨٢) .
- (٢) كما في قوله عليه الصلاة والسلام : « إذا أسلم العبدُ فحسن إسلامه يكفر الله عنه كل سيئة كان زلفها وكان بعد ذلك القصاص : الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف والسيئة بمثلها إلا أن يتجاوز الله عنها » .
- (٣) أخرجه البخاري في الإيمان ح ٤١ (ص ١٢) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال الله تعالى : ﴿ وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْرَىٰ إِلَّا بِمِثْلِهَا وَهُمْ لَا يَظْلَمُونَ ﴾ الآية (١٦٠) من سورة الأنعام ، وقال : ﴿ مَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً فَلَا يُجْرَىٰ إِلَّا بِمِثْلِهَا ﴾ الآية (٤٠) من السورة نفسها ، وقال : ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ﴾ الآية (٤٠) من سورة الشورى .
- (٤) كما يشهد له حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في نص طويل وفيه من =

- ويدخلها من ينشئه الله تعالى فيها<sup>(١)</sup> .  
 ويدخلها من دخل النار أولاً<sup>(٢)</sup> .  
 ويدخلها الأبناء بعمل الآباء<sup>(٣)</sup> .

= قول النبي ﷺ : « .. فيقول الله عز وجل : شفعت الملائكة وشفعت النبيون وشفعت المؤمنون ولم يبق إلا أرحم الراحمين ، فيقبض قبضة من النار فيخرج منها قوماً لم يعلموا خيراً قط .. » الحديث .

أخرجه البخاري في التوحيد ح ٧٤٣٩ (ص ١٥٥٩ - ١٥٦٠) ومسلم في الإيمان (واللفظ له) ح ٣٠٢ (١٦٧/١ - ١٧١) .

(١) عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « لا تزال جهنم يلقى فيها وتقول ﴿ هَلْ مِنْ مَّرِيءٍ ﴾ حتى يضع رب العزة فيها قدمه فينزوي بعضها إلى بعض وتقول : قط قط بعزتك وكرمك ، ولا يزال في الجنة فضل حتى ينشئ الله لها خلقاً فيسكنهم فضل الجنة » .

وفي لفظ : « يبقى من الجنة ما شاء الله أن يبقى ثم ينشئ الله تعالى لها خلقاً بما يشاء » .  
 أخرجهما مسلم في الجنة وصفة نعيمها وأهلها ح ٣٤ ، ٣٥ (٢١٨٦/٤) .  
 وأخرجا من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً وفيه : « .. وأما الجنة فإن الله عز وجل ينشئ لها خلقاً » .  
 البخاري في التفسير ح ٤٨٥٠ ص (١٠٣٩) ومسلم في الجنة وصفة نعيمها وأهلها ح ٣٦ (٢١٨٧ - ٢١٨٦/٤) .

(٢) كما في حديث أنس رضي الله عنه مرفوعاً : « يخرج قوم من النار بعد ما مسهم منها سَفْعٌ ، فيدخلون الجنة ، فيسميهم أهل الجنة الجهنمين » .  
 أخرجه البخاري في الرقاق ح ٦٥٥٩ ص (١٣٨٢) وفي التوحيد بلفظ مقارب ح ٧٤٥٠ ، ومسلم نحوه مختصراً ومطولاً من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما في الإيمان ح ٣١٩ و٣٢٠ (١٧٨/١ - ١٨٠) .

(٣) بدليل قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ ﴾ الآية (٢١) من سورة الطور . على قول من فسر الذرية بالصغار ، ينظر : ما سبق ص (١٣٩) مع التعليق (٦) .

وأما النار فذلك كله متنفٍ فيها ، ولا يدخلها من لم يعمل شرا قط ، ولا ينشئ الله تعالى فيها خلقاً يعذبهم من غير جرم ، ولا يدخلها من يدخل الجنة أولاً ، ولا يدخلها الذرية بكفر الآباء وعملهم ، وهذا يدل على أنها خلقت لمصلحة من دخلها لتذيب فضلاته وأوساخه وأدرانته ، وتطهره من خبثه ونجاسته ، كالكبير الذي يخرج خبث الجواهر المتفع بها ، ولمصلحة من (لم يدخلها) (١) ليردعه ذكرها والخبر عنها (عن غيه وظلمه) (٢) ، فليست

الداران عند الله سواء في الأسباب والغايات والحكم والمصالح .  
يوضح ذلك أن الله تعالى لا يعذب أحداً إلا لحكمة ، ولا يضع عذابه إلا في المحل الذي يليق به ، كما اقتضى شرعه العقوبات الدنيوية بالحدود التي أمر بإقامتها لما فيها من المصالح والحكم في حق صاحبها وغيره ، وكذلك ما يقدر من المصائب والآلام فيها من الحكم ما لا يحصيه إلا الله من تزكية النفوس وتطهيرها ، والردع والزجر ، وتعريف قدر العاقبة ، وامتحان الخلق ، ليظهر من يعبد على السراء والضراء ممن يعبد على حرف ، إلى أضعاف أضعاف ذلك من الحكم ، فكيف (٣) يخلو أعظم العقوبات عن حكمة ومصلحة ورحمة ؟ إن مصدرها عن تقدير أحكم الحاكمين وأرحم الراحمين ، والجنة طيبة لا يدخلها إلا طيب ، ولهذا يدخل النار من أهل التوحيد من فيه خبث وشر حتى يتطهر فيها ويطيب (٤) ، ومن كان فيها دون ذلك حبس على قنطرة بين الجنة والنار ، حتى إذا هذب ونقي أذن له في

[ من الاستدلال على القول بفناء النار أنه سبحانه لا يعذب أحداً إلا لحكمة ومصلحة ورحمة ]

(١) في « ت » : « لا يدخلها » .

(٢) في « ت » : « عن ظلمه وغيه » بالتقديم والتأخير .

(٣) في « ت » : « وكيف » .

(٤) انظر ما سبق ص ( ٦٣٧ ) تعليق ( ١ ) والروابل الصيب (ص ٣٢) .

الدخول<sup>(١)</sup> ، ومعلوم أن النفوس الشريرة الظالمة المظلمة اللثيمة لا تصلح لتلك الدار التي هي دار الطيبين ، ولو ردت إلى الدنيا قبل العذاب لعادت لما نهيت عنه ، فلا تصلح لدار السلام التي سلمت من كل عيب وآفة ، فاقتضت الحكمة تعذيب هذه النفوس عذاباً يطهر<sup>(٢)</sup> نفوسهم من ذلك الشر والخبث ، ويكون مصلحة لهم ورحمة بهم ذلك العذاب وهذا معقول في الحكمة .

أما خلق نفوس لمجرد العذاب السرمد لا لحكمة ولا لمصلحة فتأباه حكمة أحكم الحاكمين وأرحم الراحمين .

[ من الاستدلال على القول بفناء النار أنه تعالى قيد دار العذاب بما لم يقيد به دار النعيم ]

يوضحه : أن الله تعالى قيد دار العذاب ووقتها بما لم يقيد به دار النعيم ويوقتها ، فقال تعالى في دار العذاب : ﴿ لَيْسَ فِيهَا أَحْقَابًا ﴾<sup>(٣)</sup> ، وقال : ﴿ النَّارُ مَثْوًى لَكُمْ فَخَلِيدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴾<sup>(٤)</sup> ، فقيدها بالمشيئة ، وأخبر أن ذلك صادر عن حكمته وعلمه ، وقال : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ \* خَلِيدِينَ فِيهَا [ مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ ] إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾<sup>(٥)</sup> .

(١) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال : « إذا خلاص المؤمنون من النار حبسوا بقنطرة بين الجنة والنار فيتقاصون مظالم كانت بينهم في الدنيا ، حتى إذا نُقوا وهذبوا أُذن لهم بدخول الجنة .. » الحديث .

أخرجه البخاري في المظالم ح ٢٤٤٠ (ص ٤٨٣ - ٤٨٤) ، وفي الرقاق ح ٦٥٣٥ .

(٢) في « د » و « ن » : « تطهر » .

(٣) سورة النبا آية (٢٣) .

(٤) سورة الأنعام آية (١٢٨) .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٦) سورة هود الآيات (١٠٦ - ١٠٧) .

وأما الجنة فإنه أخبر ببقاء نعيمها ودوامه وأنه لا نفاذ له ولا [ ١٠٥ / أ ] انقطاع فقال : ﴿ أَكُلُهَا دَائِبٌ وَظِلُّهَا ﴾ <sup>(١)</sup> ، وقال : ﴿ إِنَّ هَذَا لَرِزْقُنَا مَا لَكُمْ مِنْ نَفَادٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وأما النار فغاية ما أخبر به عنها أن أهلها لا يخرجون منها وأنهم خالدون فيها وما هم منها بمخرجين ، وهذا مجموع عليه بين أئمة الإسلام <sup>(٣)</sup> وهو معلوم بالضرورة أن الرسول جاء به ، ولكن الكلام في مقام آخر أن النار أبدية لا تفتنى أصلا ، كما أن الجنة كذلك ، فهذا الذي تكلم فيه الصحابة والتابعون ومن بعدهم .

قال حرب <sup>(٤)</sup> في مسأله <sup>(٥)</sup> : « سألت إسحاق <sup>(٦)</sup> عن قول الله تعالى :

(١) سورة الرعد آية (٣٥) .

(٢) سورة ص آية (٥٤) .

(٣) انظر : الرد على من قال بفناء الجنة والنار (ص ٥٦) .

(٤) هو حرب بن إسماعيل بن خلف أبو محمد ، وقيل : أبو عبد الله الحنظلي (نسبة إلى حنظلة بن مالك بن زيد مناة) الكرماني - نسبة لمحلة كبيرة يقال لها مربعة كرمانية بنيسابور - الإمام العلم الحافظ الفقيه ، تلميذ الإمام أحمد وناقل الكثير من مسأله ، مات سنة (٢٨٠) .

طبقات الحنابلة (١/١٤٥ - ١٤٦) وتذكرة الحفاظ (٢/٦١٣) والمقصد الأرشد (١/٣٥٤ - ٣٥٥) والمنهج الأحمد (١/٣٩٤ - ٣٩٥) .

(٥) وهو من المصنفات المفقودة فيما أعلم وقد بلغت مسأله أربعة آلاف مسألة عن الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه ، ووصفها الذهبي بقوله : « مسأله حرب من أنفس كتب الحنابلة وهو كبير في مجلدين » .

ينظر : معجم الكتب لابن المبرد (ص ٣٤) والسير للذهبي (١٣/٢٤٥) .

(٦) هو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن راهويه أبو يعقوب الحنظلي المروزي ، أحد الأئمة الكبار ، ثقة حافظ مجتهد قرين الإمام أحمد ، أخرج له الجماعة ما عدا ابن ماجه ، =

﴿ خَلِيدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ ﴾<sup>(١)</sup> ، قال :  
« أتت هذه الآية على كل وعيد في القرآن » .

قال إسحاق : حدثنا عبيد الله<sup>(٢)</sup> بن معاذ ، حدثنا معتمر  
ابن سليمان<sup>(٣)</sup> قال : قال أبي<sup>(٤)</sup> حدثنا أبو نصر<sup>(٥)</sup> عن

= مات في نيسابور سنة (٢٣٨) ، وقد كان مولده بعد سنة (١٦٠) .

الجرح والتعديل (٢٠٩/٢ - ٢١٠) وتهذيب الكمال (٣٧٣/٢ - ٣٨٨) والسير  
(٣٥٨/١١ - ٣٨٣) وتقريب التهذيب (ص٣٩) .

(١) سورة هود آية (١٠٧) .

(٢) في النسخ الخطية : « عبد الله » مكبرا ، والصواب ما أثبتته كما في الرد على من قال  
بفناء الجنة والنار (ص٦٨) ، وكما سيأتي قريبا عند المؤلف ص (٦٥٣) .

وهو عبيد الله بن معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان أبو عمرو العنبري البصري ثقة حافظ ،  
أخرج حديثه الشيخان وأبو داود والنسائي مات سنة (٢٣٧) .

الجرح والتعديل (٣٣٥/٥) وتهذيب الكمال (١٥٨/١٩ - ١٦٠) والسير  
(٣٨٤/١١ - ٣٨٥) وتقريب التهذيب (ص٣١٩) .

(٣) هو المعتمر بن سليمان بن طرخان أبو محمد التيمي البصري الملقب بالطفيل ، إمام حافظ  
ثقة قدوة ، ولد سنة (١٠٦) ومات في البصرة سنة (١٨٧) في خلافة هارون الرشيد ،  
أخرج له الجماعة .

الجرح والتعديل (٤٠٢/٨ - ٤٠٣) وتهذيب الكمال (٢٥٠/٢٨ - ٢٥٦) والسير  
(٤٧٧/٨ - ٤٧٩) وتقريب التهذيب (ص٤٧١) .

(٤) هو سليمان بن طرخان أبو المعتمر التيمي البصري ، إمام ثقة عابد ، أخرج حديثه  
الجماعة ، مات في البصرة سنة (١٤٣) .

الجرح والتعديل (١٢٤/٤ - ١٢٥) وتهذيب الكمال (٥/١٢ - ١٢) والسير  
(١٩٥/٦ - ٢٠٢) وتقريب التهذيب (ص١٩٢) .

(٥) هو المنذر بن مالك بن قطعة - بكسر القاف وسكون الطاء - كما قيده غير واحد ، أبو  
نصرة العبدي ثم العوفي - والعوقة بطن من عبد القيس - مشهور بكنيته ، تعداده في =

جابر<sup>(١)</sup> أو أبي سعيد<sup>(٢)</sup> أو بعض أصحاب النبي ﷺ قال : « هذه الآية تأتي على القرآن كله : ﴿ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾<sup>(٣)</sup> .  
قال المعتمر : قال أبي : [ عَنِّي ]<sup>(٤)</sup> كل وعيد في القرآن<sup>(٥)</sup> .

= التابعين ، محدث إمام ثقة ، أخرج له البخاري في الصحيح معلقا ، وفي الأدب المفرد وجزء القراءة ، وروى له الباقون ، مات سنة (١٠٨) أو (١٠٩) .

الجرح والتعديل (٢٤١/٨) وتهذيب الكمال (٥٠٨/٢٨ - ٥١١) والسير (٥٢٩/٤ - ٥٣٢) وتقريب التهذيب (ص٤٧٨) .

(١) يعني جابر بن عبدالله رضي الله عنهما ، وقد تقدمت ترجمته ص (٣٢١) .

(٢) يعني أبا سعيد الخدري رضي الله عنه ، وهو سعد بن مالك بن سنان بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي كان من الملازمين للنبي ﷺ وأحد المكثرين عنه الرواية ، مات في المدينة سنة (٧٤) .

الاستيعاب (٦٠٢/٢) وأسد الغابة (٣٦٥/٢) والإصابة (٧٨/٣ - ٨٠) .

(٣) سورة هود آية (١٠٧) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من النسخ الخطية ، وقد أثبتته من مصادر الأثر .

(٥) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (١/قسم ٢/٣١٣) عند الآية المذكورة ، ومن طريقه أخرجه ابن جرير في تفسيره طبعة شاكر (٤٨٣/١٥) كما سيأتي نصاً عنه ، وكذا أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (١/٤١٤ - ٤١٥) رقم ٣٣٦ وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٤/٤٧٦) - إضافة لمن ذكرت - : لابن الضريس وابن المنذر والطبراني .

قلت : وقد ذكره شيخ الإسلام في الرد على من قال بقاء الجنة والنار (ص٦٧ - ٦٨) والمؤلف ابن القيم في حادي الأرواح (ص٤٣٩ - ٤٤٠) وفي شفاء العليل (ص٥١٤) والأمير الصنعاني في رفع الأستار (ص٧٧) نقلا عن شيخ الإسلام ابن تيمية ، وهو صحيح الإسناد .

قال الألباني في تحقيقه لرفع الأستار (ص٧٨) تعليق (٣٧) : « وإسناده صحيح موقوف ، والتردد الذي فيه لا يضر لأنه انتقال من ثقة إلى ثقة ، والصحابة كلهم عدول حتى من لم يسم منهم كما ذكر المصنف .. » .

وقال ابن جرير في تفسيره<sup>(١)</sup> : « حدثنا الحسن بن يحيى<sup>(٢)</sup> حدثنا عبد الرزاق<sup>(٣)</sup> حدثنا ابن التيمي<sup>(٤)</sup> عن أبيه عن أبي نصره<sup>(٥)</sup> عن جابر أو أبي سعيد (أو عن)<sup>(٦)</sup> رجل من أصحاب النبي ﷺ في قوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾<sup>(٧)</sup> ، قال : هذه الآية تأتي على القرآن كله حيث يقول في القرآن : ﴿ خَلِّدِينَ فِيهَا ﴾ تأتي عليه<sup>(٨)</sup> .  
قال ابن جرير : « حدثت عن ابن المسيب<sup>(٩)</sup> عن ذكره عن ابن عباس

(١) (٤٨٣/١٥) طبعة شاكر .

(٢) هو الحسن بن أبي الربيع ، واسمه يحيى بن الجعد بن نشيط العبدي بن أبي الربيع الجرجاني ، نزيل بغداد ، إمام حافظ محدث صدوق ، ولد سنة (١٨٠) أو قبلها ، وقد أخرج له ابن ماجه ، مات سنة (٢٦٣) . الجرح والتعديل (٤٤/٣) وتهذيب الكمال (٦/٣٣٤ - ٣٣٥) والسير (١٢/٣٥٦ - ٣٥٧) وتقريب التهذيب (ص ١٠٤) .

(٣) هو عبد الرزاق بن همام بن نافع أبو بكر الحميري مولاهم الصنعاني ، الحافظ الإمام الثقة الشهير عالم اليمن ، كان يميل إلى التشيع ، ولد سنة (١٢٦) وتوفي سنة (٢١١) وقد عمي في آخر عمره . أخرج له الجماعة .

الجرح والتعديل (٦/٣٨ - ٣٩) وتهذيب الكمال (١٨/٥٢ - ٦٢) والسير (٩/٥٦٣ - ٥٨٠) وتقريب التهذيب (ص ٢٩٦) .

(٤) هو المعتمر بن سليمان ، وقد تقدمت ترجمتهما قريبا قبل هذه الصفحة .

(٥) هو المنذر بن مالك ، وقد تقدمت ترجمته قريبا قبل هذه الصفحة .

(٦) في « د » و « ن » : « وعن » والمثبت من « ت » وهو الصواب كما في كافة مصادر الأثر .

(٧) سورة هود آية (١٠٧) .

(٨) وانظر : الرد على من قال بقاء الجنة والنار لابن تيمية (ص ٦٨) وحادي الأرواح (ص ٤٤٠ - ٤٤١) والدر المنثور (٤/٤٧٦) .

(٩) هو سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب أبو محمد القرشي المخزومي ، الفقيه =

قال (١) : ﴿ حَلِيدِيكَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ ﴾ (٢) [ قال : استثناء الله ] (٣) ، قال : أمر (٤) النار أن تأكلهم . قال (٥) : وقال ابن مسعود (٦) : « ليأتين على جهنم زمان تخفق أبوابها ليس فيها أحد ، وذلك بعد ما يلبثون فيها أحقابا » (٧) .  
وقال (٨) : حدثنا ابن حميد (٩) حدثنا

= التابعي الثقة عالم المدينة وأحد فقهاءها السبعة ، اتفق على إمامته وعلو مكانته ، ومرسلاته أصح المراسيل . ولد لستين مضتا من خلافة عمر رضي الله عنه وقيل لأربع سنين من ذلك . أخرج حديثه الجماعة ومات بالمدينة سنة (٩٤) وقيل غير ذلك . الجرح والتعديل (٤/٥٩ - ٦١) وتهذيب الكمال (١١/٦٦ - ٧٥) والسير (٤/٢١٧ - ٢٤٦) وتقريب التهذيب (ص ١٨١) .

(١) « قال » لا توجد في التفسير .

(٢) سورة هود آية (١٠٧) .

(٣) ما بين المعقوفتين أثبتته من التفسير ، كما أثبتته ابن تيمية في الرد على من قال بفناء الجنة والنار (ص ٦٨) .

(٤) في التفسير طبعة شاكر (١٥/٤٨٤) : « يأمر » .

(٥) يعني ابن المسيب كما هو ظاهر السياق وليس ابن جرير كما قال محقق كتاب الرد على من قال بفناء الجنة والنار لشيخ الإسلام (ص ٦٩) تعليق (١) .

(٦) تقدمت ترجمته ص (٥٩) .

(٧) تفسير ابن جرير الطبري طبعة شاكر (١٥/٤٨٤) ، وذكره المؤلف ابن القيم في شفاء العليل (ص ٥١١ ، ٥١٧) .

(٨) أي ابن جرير الطبري .

(٩) هو محمد بن حميد بن حيان التميمي أبو عبد الله الرازي من شيوخ الإمام أحمد وابنه عبد الله وابن معين وأبي القاسم البغوي وغيرهم ، ولد في حدود (١٦٠) ، وقد أخرج له أبو داود والترمذي وابن ماجه ، قال فيه ابن حجر : « حافظ ضعيف وكان ابن معين حسن الرأي فيه » . مات سنة (٢٤٨) .

جرير<sup>(١)</sup> عن بيان<sup>(٢)</sup> عن الشعبي<sup>(٣)</sup> قال : « جهنم أسرع الدارين عمراناً وأسرعهما<sup>(٤)</sup> خراباً »<sup>(٥)</sup> .

وقال حرب عن إسحاق بن راهويه حدثنا عبيد الله بن معاذ<sup>(٦)</sup> حدثنا أبي<sup>(٧)</sup>

= الجرح والتعديل (٧/ ٣٣٢ - ٣٣٣) وتهذيب الكمال (٩٧/٢٥ - ١٠٨) والسير (١١/ ٥٠٣ - ٥٠٦) وتقريب التهذيب (ص٤١٠) .

(١) هو جرير بن عبد الحميد بن قرط أبو عبد الله الضبي الكوفي الرازي القاضي ، إمام حافظ ثقة حجة ، ولد بالري سنة (١١٠) على الراجح ، ومات سنة (١٨٨) ، أخرج له الجماعة .

الجرح والتعديل (٢/ ٥٠٥ - ٥٠٧) وتهذيب الكمال (٤/ ٥٤٠ - ٥٥١) والسير (٩/ ١٨ - ٩/٩) وتقريب التهذيب (ص٧٨) .

(٢) في « د » و « ن » : « بناق » وهو خطأ ، صوابه ما أثبت من « ت » .

وهو بيان بن بشر أبو بشر الأحسي الكوفي المؤدب ، إمام ثقة ثبت ، قال فيه الذهبي : « وهو حجة بلا تردد » . أخرج له الجماعة ، ولم أقف على تاريخ مولده ووفاته .

الجرح والتعديل (٢/ ٤٢٤ - ٤٢٥) وتهذيب الكمال (٤/ ٣٠٣ - ٣٠٥) والسير (٦/ ١٢٤) وتقريب التهذيب (ص٦٨) .

(٣) هو عامر بن شراحيل ، قد تقدمت ترجمته ص ( ٦٠ ) .

(٤) في النسخ الخطية : « وأسرعها » والمثبت من مصادر الأثر .

(٥) تفسير الطبري طبعة شاكر (١٥/ ٨٨٤) .

وينظر : الرد على من قال بفناء الجنة والنار لابن تيمية (ص٦٩) وحادي الأرواح (ص٤٤١) وشفاء العليل (ص٥١٧) والدر المشور (٤/ ٤٧٨) .

(٦) حرب وإسحاق وعبيدالله بن معاذ تقدمت ترجمتهم قريبا ص ( ٦٤٨ ، ٦٤٩ ) .

(٧) هو معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان أبو المثني النعمي العنبري البصري قاضيها ، علامة حافظ ثقة متقن ، ولد سنة (١٢٠) ومات سنة (١٩٦) ، أخرج حديثه الجماعة .

الجرح والتعديل (٨/ ٢٤٨ - ٢٤٩) وتهذيب الكمال (٢٨/ ١٣٢ - ١٣٧) والسير (٩/ ٥٤ - ٥٧) وتقريب التهذيب (ص٤٦٩) .

حدثنا شعبة<sup>(١)</sup> عن أبي بلج<sup>(٢)</sup> سمع عمرو بن ميمون<sup>(٣)</sup> يحدث عن عبد الله ابن عمرو<sup>(٤)</sup> قال : « ليأتين على جهنم يوم تصفق فيه أبوابها ليس فيها أحد وذلك بعدما يلبثون فيها أحقابا »<sup>(٥)</sup> .

(١) هو شعبة بن الحجاج بن الورد أبو بسطام الأزدي العتكي مولاهم الواسطي ، عالم البصرة وشيخها ، ثقة مأمون ثبت حافظ متقن أمير المؤمنين في الحديث ، ولد سنة (٨٠) وقيل (٨٢) ومات في البصرة سنة (١٦٠) ، أخرج له الجماعة .

الجرح والتعديل (٣٦٩/٤ - ٣٧١) وتهذيب الكمال (٤٧٩/١٢ - ٤٩٥) والسير (٢٠٢/٧ - ٢٢٨) وتقريب التهذيب (ص٢٠٨) .

(٢) أبو بلج : بفتح أوله وسكون ثانيه واسمه يحيى بن سليم أو ابن أبي سليم ، ويقال يحيى ابن أبي الأسود الفزاري الواسطي ، وثقه ابن سعد وابن معين والنسائي والدارقطني ، وقال البخاري : « فيه نظر » ، وقال فيه ابن حجر : « صدوق ربما أخطأ » . أخرج له الأربعة ، ولم أقف على تاريخ مولده ووفاته .

الجرح والتعديل (١٥٣/٩) وتهذيب الكمال (١٦٢/٣٣ - ١٦٣) وميزان الاعتدال (٤/٣٨٤) وتقريب التهذيب (ص٥٥٢) .

(٣) هو عمرو بن ميمون أبو عبد الله ويقال : أبو يحيى الأودي المذحجي الكوفي ، إمام حجة ثقة عابد مخضرم مشهور ، أدرك الجاهلية وأسلم في الأيام النبوية ولم يلق النبي ﷺ ، قدم الشام مع معاذ بن جبل ثم سكن الكوفة ، مات سنة (٧٤) وقيل بعدها ، أخرج له الجماعة . الجرح والتعديل (٢٥٨/٦) وتهذيب الكمال (٢٦١/٢٢ - ٢٦٧) والسير (١٥٨/٤ - ١٦١) وتقريب التهذيب (ص٣٦٤) .

(٤) عبد الله بن عمرو بن العاص تقدمت ترجمته ص (٧٥) .

(٥) أخرجه البزار كما قال الحافظ ابن حجر في الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف رقم ١٩٤ (ص٨٧) وفيه زيادة ، والفسوي في المعرفة والتاريخ (١٠٣/٢) . وذكره ابن تيمية في الرد على من قال ببناء الجنة والنار (ص٦٩) والذهبي في ميزان الاعتدال (٤/٣٨٥) في ترجمة أبي بلج وعده من بلاياه وأنه منكر ، وكذا ذكر الأثر المؤلف ابن القيم في الحادي (ص٤٤٠) والأمير الصنعاني في رفع الأستار (ص٨١) في معرض رده =

وقال إسحاق : حدثنا عبيد الله بن معاذ حدثنا أبي حدثنا شعبة<sup>(١)</sup> عن يحيى بن أيوب<sup>(٢)</sup> عن أبي زرعة<sup>(٣)</sup> عن أبي هريرة قال : « ما أنا بالذي لا أقول<sup>(٤)</sup> : إنه سيأتي على جهنم يوم لا يبقى فيها أحد ، وقرأ : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَنِيَ النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ \* خَلِيلِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾<sup>(٥)</sup> »<sup>(٦)</sup> .

= على ابن تيمية ، ونقل الألباني كلام أهل العلم فيه ثم قال : « وجملة القول أن هذا الحديث لا يصح مرفوعا ولا موقوفا » . سلسلة الأحاديث الضعيفة (٧٢/٢) تحت رقم ٦٠٧ .

- (١) إسحاق وعبيد الله وأبيه وشعبة تقدمت تراجمهم قريبا ص (٦٤٩) .
- (٢) هو يحيى بن أيوب بن أبي زرعة بن عمرو بن جرير بن عبد الله البجلي الكوفي ، وثقه أبو عبيد الآجري ، وذكره ابن حبان في الثقات (٥٩٤/٧) وقال يحيى بن معين : « ليس به بأس » وكذا قال ابن حجر في التقريب ، ولم أقف على تاريخ مولده ووفاته . الجرح والتعديل (١٢٧/٩) وتهذيب الكمال (٢٣١/٣١ - ٢٣٣) والسير (١٠/٨) وتقريب التهذيب (ص٥١٨) .
- (٣) هو أبو زرعة بن عمرو بن جرير بن عبد الله البجلي الكوفي ، واسمه كنيته على الأشهر ، وقيل : اسمه هرم ، وقيل عمر ، وقيل عبد الله ، وقيل عبد الرحمن ، وقيل جرير ، وهو من ثقات التابعين وعلمائهم ، أخرج له الجماعة ، ولم أقف على مولده ووفاته .
- طبقات ابن سعد (٢٩٧/٦) وتهذيب الكمال (٣٢٣/٣٣ - ٣٢٦) والسير (٨/٥) وتقريب التهذيب (ص٥٦٤) .
- (٤) في بعض المراجع : « أما الذي أقول » . والمعنى واحد .
- (٥) سورة هود آية (١٠٦ - ١٠٧) .
- (٦) ذكره ابن تيمية عن إسحاق بن راهويه بإسناده إلى أبي هريرة - كما هو هنا - في الرد على من قال بفناء الجنة والنار (ص٧٠) نقلا عن مسائل حرب ، وكذا ذكره المؤلف ابن القيم في كتابيه الحادي (ص٤٤٠) وشفاء العليل (٥١٥) والسيوطي في الدر المنثور (٤/٤٧٨) .

## فَصْلُكَ

ومن عدله سبحانه أن<sup>(١)</sup> لا يزيد أحداً في العذاب على القدر الذي يستحقه ، وهذا أمر يشهده أهل النار في النار ، [ قالوا ]<sup>(٢)</sup> ومدة الكفر والشرك منقطعة ، فكيف يكون العذاب على المنقطع سرمداً أبداً الأبدية لا انقطاع له البتة ؟ بخلاف النعمة فإنه محض فضله فدوامه لا ينافي الحكمة . فإن قيل : لما كان من نيته أن يستمر على الشرك والكفر [ ١٠٥ / ب ] ولو عاش أبداً كان عقابه موافقاً لهذه النية والإصرار .

فالجواب<sup>(٣)</sup> أن العقوبة الدائمة إما أن تكون<sup>(٤)</sup> مصلحة للمعاقب أو للمعاقب أو لهما أو لغيرهما أو لا مصلحة فيها البتة ، والأقسام كلها باطلة ؛ أما المعاقب فإنه (إنما تكون)<sup>(٥)</sup> العقوبة مصلحة في حقه إذا كان محتاجاً إليها لشفاء غيظه وإطفاء نار غضبه التي يتأذى ببقائها ، والله تعالى منزه عن ذلك كله ، فلن<sup>(٦)</sup> يبلغ العباد ضره فيضروه ولا نفعه فينفعوه ، ولو أن أول خلقه وآخرهم وإنسهم وجنهم كانوا على أفجر قلب رجل واحد منهم ما ضره ذلك شيئاً ولا نقصه من ملكه شيئاً<sup>(٧)</sup> ، وأما أنه لا مصلحة

[ من الاستدلال على القول بقاء النار عدله سبحانه في عدم زيادة العذاب على القدر المستحق ]

(١) في « ن » : « أنه » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » مثبت من « د » و « ن » .

والقائلون يعني بهم من يذهب إلى القول بقاء النار .

(٣) في « ن » : « والجواب » .

(٤) في « ن » : « يكون » .

(٥) في « ن » : « يكون » .

(٦) في « ت » : « فلم » .

(٧) إشارة إلى الحديث القدسي عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه عن النبي ﷺ فيما =

للمعاقب ولا لغيره في ذلك فظاهر ، فتعين القسم الأخير وهو أنه لا مصلحة فيها ، وما كان كذلك فهو عبث يتعالى الله عنه ، سبحانه أن يخلق شيئاً باطلاً أو سدئاً أو عبثاً أو خالياً عن مصلحة وحكمة . وهذا بخلاف ما إذا قيل : وضعت العقوبة لمصلحة وتقدرت بقدرها ، فإذا حصلت الحكمة والغاية المطلوبة منها وترتبت المصلحة التي قصدت بها عباد الأمر إلى الرحمة والجلود . ثم إن هذه النفوس الظالمة الكافرة لها بداية وتوسط ونهاية ، فهي في بدايتها قابلة للحق والعدل ، ولهذا لم يعذبها الله في هذه الحال وإن علم منها أنها إنما تختار الكفر ، وأما في حال توسطها من حيث عقلت وقامت عليها الحجة فإنها استحقت العذاب حيثئذ لأن العقوبة مع الجناية ، فاقضت الحكمة (تأخير عقوبتها)<sup>(١)</sup> إلى دار الجزاء لعلها أن تراجع الحق ، فضرب لها مدة الحياة أجلاً وأمداً تتمكن<sup>(٢)</sup> فيه من الرجوع إلى الحق واستدراك الفارط ، فلما لم تفعل<sup>(٣)</sup> ذلك ختم عليها العقوبة ، ومعلوم أنها إنما استمرت في مدة الحياة على غيها وكفرها لقيام الأسباب التي زينت لها ذلك ، ولولا تلك الأسباب لآثرت رشدتها فإنه مقتضى فطرتها ، ولا ريب أن تلك الأسباب تبطل وتضمحل في الآخرة ولا سيما في دار العذاب ، بل إنما وضعت تلك الدار لإزالة تلك الشرور ، وكيف تدوم تلك الأسباب وقد ذاقوا عقوبتها وألمها الشديد وتيقنوا أنها كانت أضرب شيء عليهم وندموا

= يرويه عن ربه عز وجل ، خرجه مسلم وغيره ، وقد سبق تحريجه وذكر من خصه بالتأليف والتصنيف ص ( ٥٨٩ ) .

(١) في « ت » : « تأخيرها » بدل قوله : « تأخير عقوبتها » .

(٢) في « ن » : « يتمكن » .

(٣) في « ن » : « يفعل » .

عليها أعظم الندم ؟ وليس في الطبيعة الإنسانية الإصرار على تلك الأسباب وإيثارها بعد طول التألم الشديد بها ، نعم العذاب باقٍ ما بقيت ، فإذا قدر زوالها وتبدلها وإقرار أصحابها على أنفسهم أنهم كانوا ظالمين ، وأن الله تعالى إنما عذبهم بعدله ، وشهدوا على أنفسهم أنهم لا يصلح لهم غير ما هم فيه من العقوبة ، وأن حمده سبحانه أنزلهم تلك الدار ، فقام بقلوبهم حمده وشكره والثناء عليه بموجب أسمائه وصفاته التي كانت في فطرتهم أولاً ، وحمدوا حَمْدًا مَحْبُوبًا مُعْتَرِفًا بِالْجُنَايَةِ ، وآثروا [ ١٠٦ / أ ] رضاه على كل شيء ، فلو قام هذا بقلوبهم حقيقة وعلمه الله منهم لصارت النار برداً وسلاماً عليهم ، كما في الأثر المرفوع الذي ذكره ابن أبي الدنيا في كتاب حُسن الظن بالله : « أن رجلين من دخلا النار اشتد<sup>(١)</sup> صياحهما ، فقال الرب تعالى : أخرجوهما فأخرجنا ، فقال : لأي شيء اشتد صياحكما ؟ قالا : فعلنا ذلك لترحمنا ، قال : رحمتي بكما أن تنطلقا فتلقيا أنفسكما حيث كنتما من النار ، قال : فينطلقان فيلقي أحدهما نفسه فيها فيجعلها الله عليه برداً وسلاماً ، ويقوم الآخر فلا يلقي نفسه فيقول له الرب : ما منعك أن تلقي نفسك كما ألقى صاحبك ؟ فيقول : رب إنني أرجو أن لا تعيدني فيها بعد ما أخرجتني ، فيقول الرب : لك رجاؤك ، فيدخلان جميعاً الجنة »<sup>(٢)</sup> .

(١) في النسخ الخطية : « يشتد » ، والمثبت من مصادر النص .

(٢) حُسن الظن بالله عز وجل (ص ٦٨) .

وقد أخرجه أيضاً الترمذي في صفة جهنم ح ٢٥٩٩ (٧١٤/٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وابن المبارك في الزهد (فيما رواه نعيم بن حماد في نسخته وزاده على ما رواه المروزي) ح ٤١٠ (ص ١٢٣) . وكذا ذكره المؤلف في حادي الأرواح (ص ٤٥٦) . قال الترمذي عقبه : « إسناد هذا الحديث ضعيف لأنه عن رشدين بن سعد ، ورشدين بن =

وذكر ابن الدنيا أيضاً حديثاً آخر مرفوعاً إلى النبي ﷺ قال : « يؤمر بإخراج رجلين من النار ، فإذا أخرجا وقفا فقال<sup>(١)</sup> الله لهما : كيف وجدتما مقيلكما وسوء مصيركما ؟ فيقولان : شر مقيل وأسوأ مصير صار إليه العباد ، فيقول لهما : بما قدمت أيديكما وما أنا بظلام للعبيد ، قال : فيؤمر بصرفهما إلى النار ، قال : فأما أحدهما فيعدوا في أغلاله وسلاسله حتى يقتحمها ، وأما الآخر فيتلكأ ، فيؤمر بردهما ، فيقول للذي عدا في أغلاله وسلاسله حتى اقتحمها ما حملك على ما صنعت وقد خبرتها ؟ فيقول : إني قد خبرت من وبال المعصية (ما لم)<sup>(٢)</sup> أكن لأتعرض لسخطك ثانية ، ويقول الله للثاني : ما حملك على ما صنعت ؟ فيقول : حسن ظني بك حين أخرجتني منها ألا تردني إليها ، فيرحمهما<sup>(٣)</sup> الله تعالى ويأمر<sup>(٤)</sup> بهما إلى الجنة<sup>(٥)</sup> .

= سعد هو ضعيف عند أهل الحديث عن ابن نعيم وهو الإفريقي ، والإفريقي ضعيف عند أهل الحديث .

وضعهف الألباني في ضعيف سنن الترمذي ح ٤٨٧ (ص ٣٠٩) وفي السلسلة الضعيفة ح ١٩٧٧ (٤/٤٤٥) وفي ضعيف الجامع ح ١٨٥٩ (ص ٢٦٨) .

(١) في « ت » : « وقال » .

(٢) في « د » و « ن » : « لم » بحذف « ما » قبلها ، والمثبت من « ت » وهو الموافق للسياق ولما في مصدر النص .

(٣) في « ت » : « فرحمهما » والمثبت من « د » و « ن » ، وهو الموافق لما في مصدر النص

(٤) في « ت » : « وأمر » والمثبت من « د » و « ن » ، وهو الموافق لما في مصدر النص .

(٥) حسن الظن بالله عزّ وجلّ (ص ٦٩) باختلاف يسير في بعض ألفاظه .

وقد أخرجه أبو نعيم في الحلية (٥/٢٢٦) ، وذكره المؤلف في حادي الأرواح (ص ٤٥٦ - ٤٥٧) .

وفي رواية : « أنه يقول للأول : لو حَدَرْتَنِي [ في الدنيا ] <sup>(١)</sup> مثل حَدَرِكَ في الآخرة لم أدخلك النار ، ويقول للآخر : لو أحسنت ظنك بي في الدنيا مثل حسن ظنك بي اليوم ما أدخلتك النار » <sup>(٢)</sup> .

وفي المسند وغيره [ من ] <sup>(٣)</sup> حديث الذين يدلون على الله بالحجة يوم القيامة : المعتوه والأصم والمتوفى في الفترة وأن الله تعالى يؤجج لهم ناراً ويقول : اقتحموها ، فمن دخلها كانت عليه برداً وسلاماً ، ومن امتنع جُرَّ إليها <sup>(٤)</sup> .

= والأثر ليس مرفوعاً إلى النبي ﷺ كما قال المؤلف ، بل هو من قول بلال بن سعد أحد التابعين ، لأبيه سعد صحبة ، فيكون من قبيل المقطوع ، ثم إن في إسناده منصور بن عمار وهو أبو السري الواعظ ، قال فيه أبو حاتم : « ليس بالقوي » ، وقال ابن عدي : « منكر الحديث » وقال العقيلي : « فيه تجهيم من مذهب جهيم » ، وقال الدارقطني : « يروي عن ضعفاء أحاديث لا يتابع عليها » .

الضعفاء للعقيلي (٤/١٩٣ - ١٩٤) والكامل لابن عدي (٦/٣٩٣ - ٣٩٥) وميزان الاعتدال (٤/١٨٧ - ١٨٨) ولسان الميزان (٦/٩٨ - ١٠٠) .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) لم أقف عليه .

(٣) ما بين المعقوفتين أثبتته من « ت » .

(٤) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٤/٢٤) ومن طريقه أخرجه الضياء في المختارة رقم ١٤٥٤ (٤/٢٥٤ - ٢٥٥) وكذا أخرجه الطبراني في الكبير (١/٢٨٧) والبيزار في مسنده كما في كشف الأستار رقم ٢١٧٤ (٣/٣٣) وابن حبان في صحيحه رقم ٧٣٥٧ (١٦/٣٥٦ - ٣٥٧) والبيهقي في الاعتقاد (ص ١٣٥) جميعهم من حديث الأسود ابن سريع رضي الله عنه رفعه : « أربعة يجتجون يوم القيامة رجل أصم لا يسمع شيئاً ، ورجل أحمق ، ورجل هرم ، ورجل مات في الفترة .. » الحديث .

قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/٤٣٧) - بعد أن ذكر رواية أحمد - : « هذا لفظ أحمد ورجاله في طريق الأسود بن سريع وأبي هريرة رجال الصحيح وكذلك رجال =

فهؤلاء لما آثروا مرضاته بالعذاب على مرضاة أنفسهم وقام بقلوبهم أن رضاه في تعذيبهم أحب إليهم من رضاهم في خلافه استحالت النار في حقهم وانقلبت بردا وسلاماً ، وهذا أمر مشاهد في الواقع بين الناس ، وهو في اقتضائه رفع العقوبة<sup>(١)</sup> نظير [ اقتضاء ]<sup>(٢)</sup> التوبة الصادقة لرفعها ، فإن المذنب لو بلغت ذنوبه عنان السماء إذا ألقى نفسه بفناء من أساء إليه ، وتوسد عتبة بابه فوضع خده عليها ، مستسلماً مسلماً نفسه إليه ليقضي فيها ما أراد ، راضياً بما يقتضيه فيه ، حامداً له عليه ، عالماً أن الحق له ، وقد سلم إليه محل الحق يستوفيه منه ، فإنه متى فعل ذلك أذهب ما في قلب من أساء إليه من الحق والغيط ، وعاد مكان الغضب عليه رقة ورحمة ، هذا مع حاجته وبلوغ آذاه ووصوله إليه وقلة صبره وضعف احتمالته ، فكيف [ ١٠٦ / ب ] بالغني الحميد الذي لن يبلغ العباد ضره ولا نفعه ، فلا تزيد عقوبتهم في ملكه شيئا وهو أرحم الراحمين .

فهذا القدر من وجدته في قلبه في الدنيا لم يدخل دار الشقاء إلا تحلة القسم<sup>(٣)</sup>

= البزار فيهما .

وقد صححه أيضاً العلامة الألباني في السلسلة الصحيحة رقم ١٤٣٤ (٣/٤١٨ - ٤١٩) . وفي الباب عن أبي هريرة وأنس وأبي سعيد الخدري ومعاذ بن جبل فلتنظر في مجمع الزوائد (٧/٤٣٧ - ٤٣٩) والسلسلة الصحيحة في الموضوع المشار إليه ، وكذا ح ٢٤٦٨ (٥/٦٠٣ - ٦٠٥) .

(١) في « ت » : « للعقوبة » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه يرفعه : « لا يموت لمسلم ثلاثة من الولد فيلج النار إلا تحلة القسم » .

أخرجه البخاري في الجنازح ١٢٥١ (ص ٢٤٦) وفي الأيمان والنذور ح ٦٦٥٦ ، =

ومن لم يظهر له هذا في الدنيا فإنه سيعلمه<sup>(١)</sup> يقيناً في الآخرة كما قال تعالى : ﴿ فَاعْتَرَفُوا بِذَنبِهِمْ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقال : ﴿ فَعَلِمُوا أَنَّ الْحَقَّ لِلَّهِ ﴾<sup>(٤)</sup> ، وقال تعالى : ﴿ قَالُوا رَبَّنَا أَمَتْنَا اثْنَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ فَاعْتَرَفْنَا بِذُنُوبِنَا فَهَلْ إِلَى خُرُوجٍ مِن سَبِيلٍ ﴾<sup>(٥)</sup> ، فلا شيء أنفع لهم في عذابه من حمده والثناء عليه ومحبته على كماله وعدله فيهم ، وقولهم إن كان هذا رضاءك فلا نطلب غيره ويشدد غضبهم على نفوسهم ومقتهم لها موافقة لغضب ربهم ومولاهم .

ولكن هذا القدر لا تسمح به النفوس اللثيمة الجاهلة الظالمة اختياراً ، فإذا عوقبت بما تستحقه وبلغ منها العذاب مبلغه وكسرهما وأذلها ، فإن أراد بها خيراً أشهدا ذلك وجعله حاضراً عندها ، فالرحمة حينئذٍ أدنى إليها من العقوبة ، والعفو أقرب إليها من الانتقام ، فإن أراد باريها وفاطرها أن يرحمها ألهمها ذلك فانتقلت به من حال إلى حال ، فإن شاء أنشأها بعد ذلك نشأة أخرى وطبعها على غير طبيعتها الأولى ، فهو على كل شيء قدير ، وهو الحكيم العليم .

فلا يظن به من ساء فهمه أن هذا يناقض ما أخبر الله ورسوله ﷺ واتفق عليه سلف الأمة أنهم مخلدون في النار وما هم منها بمخرجين ، وكلما

= ومسلم في البر والصلوة ح ١٥٠ (٤/٢٠٢٨) وينظر فتح الباري (٣/١٢٣ - ١٢٤) في

بيان القسم المذكور وأقوال أهل العلم في ذلك .

(١) في « د » و « ن » : « يستعمله » .

(٢) في « د » : « بذنوبهم » .

(٣) سورة الملك آية (١١) .

(٤) سورة القصص آية (٧٥) .

(٥) سورة غافر آية (١١) .

أرادوا أن يخرجوا منها أعيديا فيها ، فمن رد ذلك وكذبه فهو كافر جاحد لما علم بالاضطرار أن الرسول ﷺ أخبر به ، فليس في هذا نظر ولا شك ، وإنما الشأن في كون النار أبدية كالجنة لا تفنى أبدا ، وإلا فمتى دامت ناراً فهم فيها خالدون .

## فَصَلِّ

ولنرجع إلى المقصود وهو أن الذين قالوا عذاب الكفار مصلحة لهم ورحمة لهم حاموا حول هذا المعنى ولم يقتحموا لجته<sup>(١)</sup> ، وإلا فأي مصلحة لهم في عذاب لا ينقطع وهو دائم بدوام الرب تعالى ، فتأمل هذا الوجه حق التأمل وأعطه حقه من النظر ، واجمع بين ذلك وبين معاني أسمائه وصفاته وما دل عليه كلامه<sup>(٢)</sup> وكلام رسوله ﷺ وما قاله الصحابة ومن بعدهم ، ولا تبادر إلى القول بلا علم ولا إلى الإنكار ، فإن أسفر لك صبح<sup>(٣)</sup> الصواب وإلا فرد الحكم إلى ما رده الله إليه بقوله : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾<sup>(٤)</sup> ، وتمسك بقول علي بن أبي طالب رضي الله عنه وقد ذكر دخول أهل الجنة الجنة ودخول أهل النار النار ووصف حالهما ثم قال : « ويفعل الله بعد ذلك ما يشاء »<sup>(٥)</sup> .

(١) اللجة بالضم : معظم الأمر ، كما يقال : لجة الظلام لمعظمه ، ولُج البحر للماء الكثير الذي لا يرى طرفاه .

انظر : لسان العرب وتاج العروس مادة (لجج) .

(٢) في « ت » : « كلام الله » .

(٣) في « د » و « ن » : « جنح » .

(٤) سورة هود آية (١٠٧) .

(٥) أثر علي بن أبي طالب رضي الله عنه ذكره أيضاً المؤلف في كتابيه : شفاء العليل =

الوجه الرابع : أن الذي يخلقه الله سبحانه ويقدره من الأمور نوعان :  
 غايات ووسائل ، وقد اقتضت حكمته أن الوسائل تضحل وتبطل إذا  
 حصلت غاياتها كما يبطل السفر عند بلوغ المنزل ، ويزول الأكل والشرب  
 عند حصول [ ١٠٧ / أ ] الشبع والخيرات ، والمنافع هي الغايات المقصودة  
 لنفسها ، والشروع والآلام إنما تقصد قصد الوسائل لإفضائها إلى الخيرات  
 والمنافع ، وما كان مقصوداً لنفسه فإن بقاءه ودوامه هو مقتضى الحكمة ،  
 وأما إذا كان مقصوداً لغيره فإذا حصل ذلك المقصود به لم يكن في دوامه  
 وبقائه حكمة ولا مصلحة ، والله تعالى خلق النار سوطاً يسوق بها عباده إلى  
 رحمته وجنته ، ويخوفهم بها من معصيته ، ويظهر بها من اكتسب من عباده  
 خبثاً ونجاسة ، ولا يصلح إلا بها لمساكته في جنته ، وعقوبة يعاقب بها  
 أعداءه على مقادير جرائمهم ، وهذه كلها أمور مقصودة لغيرها مفضية إلى  
 مصالح مقصودة لنفسها ، يوضحه :

[ من  
 الاستدلال  
 على القول  
 بفناء النار أن  
 المخلوقات وما  
 يقدر من  
 الأمور  
 نوعان :  
 غايات  
 ووسائل ،  
 فالوسائل  
 تزول عند  
 حصول  
 الغايات الباقية  
 الدائمة ]

الوجه الخامس : أن الله سبحانه جعل الشدائد والآلام والشروع في هذه  
 الدار بتراء لا دوام لها ، وجعل الشدة بين فرجين ، فرج قبلها وفرج  
 بعدها ، والعسر بين يسرين ، والبلاء بين عافيتين ، فليس عنده شدة دائمة  
 ولا بلاء دائم ولا كرب دائم في هذه الدار التي هي دار ظلم وبلاء ،  
 وخيراتها ممزوجة بشروعها ، وذلك أن الآلام والشدائد شرور ، والشر ليس  
 إلى الله بخلاف الخيرات والنعم ، فإنها من مقتضى أسمائه وصفاته ، فهي  
 دائمة بدوامه ، ومعلوم أن الدار التي هي حق من كل وجه أولى أن يكون  
 الدوام لخيراتها ولذاتها ومسراتها ، (وأن تكون) <sup>(١)</sup> شرورها إلى اضمحلال

[ من  
 الاستدلال  
 على القول  
 بفناء النار  
 أنه تعالى  
 جعل حدا  
 للشدائد  
 والآلام  
 والشرور ]

= (ص ٥٢٥ - ٥٢٦) وحادي الأرواح (ص ٤٧١) .

(١) في « ن » : « يكون » .

وزوال ، يوضحه :

الوجه السادس : أن القضاء الإلهي خير كله ، فإن مصدره علم الله وحكمته وكمال المقدس ، فهو خير كله ومصلحة وحكمة وعدل ورحمة ، ودخول الشر فيه بالعرض لا بالذات كالشر العارض في الحر والبرد والمطر والأكل والشرب والأعمال النافعة ، وما بالعرض لا يقصد لذاته فلا يجب دوامه كدوام ما يقصد لذاته من الخيرات والمنافع .

الوجه السابع : أنك إذا اعتبرت هذه الآلام والشدائد رأيت النعمة والرحمة حشوها ، فظاهرها نعمة وباطنها نعمة ، فكم نعمة جلبت نعمة ، وكم من بلاء جلب عافية ، وكم من ذل جلب عزا ، وكسر جلب جبلا ، إذا اعتبرت أكثر الخيرات والمسرات واللذات وجدتها إنما ترتبت على الآلام والمشاق ، وأعظم اللذة وأجلها ما كان سببه أعظم ألماً ومشقة ، وهذا مشاهد في هذه الدار بالعيان ، ولما كانت أعلى الدرجات درجة أهل الجهاد كان أشق شيء على النفوس وأكرهه إليها ، قال الله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾<sup>(١)</sup> ، ولهذا قيل : وربما<sup>(٢)</sup> كان مكروه النفوس إلى محبوبها سبباً ما مثله سبب<sup>(٣)</sup>

(١) سورة البقرة آية (٢١٦) .

(٢) في « د » و « ن » : « ربما » بدون واو في أولها ، وفي مصدر النص الآتي ذكره : « فربما » .

(٣) البيت ذكره المؤلف أيضاً في كتابه : إغاثة اللهفان (١٤٦/٢) وشفاء العليل (ص٤٥٦) ، وقد وجدته آخر أبيات هو سابعا مذكورة في كتاب بغية الطلب في تاريخ حلب لابن العديم (٣٧٩٢/٨) .

[ من الاستدلال على القول بفناء النار أن القضاء الإلهي خير كله ودخول الشر فيه بالعرض لا بالذات ]

[ من الاستدلال على القول بفناء النار أن المصائب والآلام في حشوها نعم ولذات ومسرات ]

فلا يوصل إلى الراحة واللذة إلا على جسر التعب والألم ، وهذا يريك أن المصائب والآلام حشوها نعم ولذات ومسرات ، وهذا لأن الرحمة [ ١٠٧ / ب ] لها سبق والغلبة ، فما في طي النقم والعقوبات من الرحمة أسبق من العقوبة وهي الغالبة <sup>(١)</sup> للغضب ، فلا بد أن يغلب أثرها أثر الغضب كما غلبت الصفة للصفة ، يوضحه :

الوجه الثامن : أن الرحمة سبقت إلى هذا المعاقب وظهر أثرها فيه ، فوجد بها وعاش [ بها ] <sup>(٢)</sup> وسمع وأبصر بها ، ويطش بها ومشى بها وتحرك بها ، ولولا أنها سبقت إليه لم يكن له قيام ولا حياة ، بل إنما استظهر على معاصي الرب ومخالفته بالرحمة التي سبقت إليه ووسعته فغلبت أسباب هلاكه وتلفه ، فلما تمكنت أسباب التلف والهلاك اقتضت الرحمة أن جعل لها أسباباً في مقابلتها تكون <sup>(٣)</sup> من موجبها ومقتضاها تزيلها وتمحو أثرها ليخلص موجب الرحمة فيظهر أثره ، ودوام العذاب بدوام تلك الأسباب ، فلو زالت لزال العذاب . يوضحه :

الوجه التاسع : أن هذه النفوس فيها ما يقتضي الرحمة من إقرازها بفاطرها وربوبيته ، وعلمه وقدرته ، وسمعه وبصره ومحبته ، وتعظيمه وإجلاله وسؤاله ، وفيها ما يقتضي [ الغضب ] <sup>(٤)</sup> والعقوبة كالشرك به وإيثار هواها <sup>(٥)</sup> على طاعته ومرضاته ، ولما كان مقتضى العقوبة فيها أقوى كان

[ من الاستدلال على القول بفناء النار أن رحمته تعالى سبقت المعاقب ووسعته ]

[ من الاستدلال على القول بفناء النار ما في النفوس مما يقتضي الرحمة والغضب والغلبة تكون للرحمة وأسبابها ]

(١) في « ت » : « الغاية » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) في « ن » : « يكون » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) في « ت » : « هواه » .

الحكم له ، ومعلوم أن العقوبة إن لم تذهب الأسباب المقتضية لها ولم تزلها بالكلية فإنها تخفضها وتضعفها ، فإما أن تقاوم<sup>(١)</sup> أسباب الرحمة وإما أن تترجح عليها ، وعلى التقديرين يبطل أثرها ، قال تعالى : ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقال : ﴿ قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ \* سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ﴾<sup>(٣)</sup> إلى آخر الآيات ، فهم يعلمون أن الأرض ومن فيها له ، وأنه رب السموات والأرض ورب العرش العظيم ، وأن بيده ملكوت كل شيء وهو يجير ولا يجار عليه ، وإذا مسهم الضر في البر والبحر تضرعوا إليه وفزعوا إليه وقالوا : إنما نعبد من دونه هذه الآلهة لتقربنا إليه وتسمع لنا عنده وهو يملكها ونواصيها بيده ، ويجبونه ويقصدون التقرب إليه ، وهذا مما وضعه فيهم برحمته ونعمته ، فعلم فيهم ما يقتضي رحمته ونعمته ، ولكن لما غلبت أسباب النعمة كان الحكم للغالب ، وذلك لا يمنع اقتضاء المغلوب أثره وترتبه عليه .

وقد ثبت في الصحيح أن الله يقول للملائكة : « أخرجوا من النار من في قلبه من الخير ما يزن ذرة أو برة ، وأنه يخرج منها من في قلبه أدنى مثقال ذرة من إيمان »<sup>(٤)</sup> .

فانظر هذا الجزء اللطيف جدا كيف غلب تلك الأسباب الكثيرة القوية وأبطلها وعاد الحكم له ، وثبت في الصحيح : « أنه يخرج منها من لم يعمل

(١) في « ت » : « تقام » .

(٢) سورة لقمان آية (٢٥) والزمر آية (٣٨) .

(٣) سورة المؤمنون الآيتان (٨٤ ، ٨٥) .

(٤) كما في حديث أنس بن مالك رضي الله عنه وقد سبق ذكره . ص ( ٦٣ ) .

خيراً قط»<sup>(١)</sup> ، ولكن هذا إخراج منها وهي باقية على حقيقتها وناريتها ، فأخرج منها بهذا الجزء اليسير ، ومعلوم أن أعداءه المشركين لن تخلو قلوبهم من إيمان<sup>(٢)</sup> به ، قال الله تعالى : ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ [ ١٠٨ / أ ] إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، فأثبت لهم إيماناً مع الشرك ، وهذا الإيمان وإن لم يؤثر في إخراجهم من النار كما أثر إيمان أهل التوحيد ، بل كانوا معه خالدين فيها بشركهم وكفرهم ، فإن النار إنما سعتها عليهم الشرك والظلم فلا يمتنع في الرحمة والحكمة والعدل أن يطفئها ويذهبها بعد أخذ الحق منهم فيجتمع ضعف أسباب تسعيرها وقوة أسباب زوالها ، فهذا غير ممتنع في الحكمة الإلهية ولم يخبر الرسول بامتناعه ، وأنه لا يكون في موضع واحد ، ولا دل على ذلك نقل ولا عقل ، بل الذي دل عليه النقل والإجماع أنهم خالدون فيها أبداً ، وأنهم ليسوا بخارجين منها ، ولا يموتون فيها ولا يحيون ، وهذا متفق عليه بين المسلمين ، وإنما الشأن في أمر آخر<sup>(٤)</sup> .

الوجه العاشر : أن أسباب العذاب من النفس وغايتها اتباع أهوائها ، وأما أسباب الخير فمن ربها وفاطرها ، وهو الغاية والمقصود بها ، فهي به وله ، قال تعالى : ﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ

[ من الاستدلال على القول ببقاء النار أن أسباب العذاب من النفس وأسباب الخير من الخالق تعالى ]

(١) كما هو في رواية أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في نص طويل جداً متعلق بحديث الشفاعة أخرجه الشيخان في صحيحهما ، وفيه : « . . فيقبض - يعني الله عز وجل - قبضة من النار فيخرج منها قوما لم يعملوا خيراً قط » الحديث .

وهذه اللفظة مما انفرد به مسلم عن البخاري ، فانظر كتاب الإيمان من صحيحه ح ٣٠٢ (١٧٠ / ١) والبخاري في التوحيد ح ٧٤٣٩ (ص ١٥٥٩ - ١٥٦٠) .

(٢) في « ت » : « الإيمان » .

(٣) سورة يوسف آية (١٠٦) .

(٤) وهو بقاء النار ودوامها أو فناؤها وانتهائها .

نَفْسِكَ ﴿١﴾ فالحسنات مصدرها من الله وغايتها منتهية إليه ، والسيئات من النفس وهي غايتها ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ (٢) فليس للحسنات [ والنعم ] (٣) سبب إلا مجرد فضل الله ومنته ، والأعمال الصالحة وإن كانت من أسباب النعم والخيرات ، فمن وفقه لها وأعانه عليها وشاءها له سواء ؟! فالنعم وأسبابها من الله .

وأما السيئات التي يفعلها (٤) العبد فمن نفسه ، وسببها جهله وظلمه ، فإذا ترتب (٥) [ له ] (٦) عليها سيئات الجزاء كان السبب والمسبب من نفسه ، فليس للجزاء السيء في الدنيا والآخرة سبب إلا ذنوب العبد التي [ هي ] (٧) من نفسه ، فالشر كله من نفسه والخير كله من ربه ، فإن أكثره ليس للعبد فيه مدخل ، فإن الله هو الذي أنعم عليه به ، ولهذا قال بعض السلف : « لا يرجوَّ عبد إلا ربه ولا يخافن إلا ذنبه » (٨) ، ولهذا قال

(١) سورة النساء آية (٧٩) .

(٢) سورة النحل آية (٥٣) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) في « ت » : « أسلفها » .

(٥) في « ت » : « ترتبت » .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٨) هذا الأثر أخرجه الحافظ العدني في كتاب الإيمان (ص ٨٥) رقم ١٩ مسندا إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه في نص أوله : « خذوا مني هذه الكلمات الخمس فإنكم والله لو ركبتم المطي حتى تنصبوها ما أدركتم مثلهن : لا يرجو عبد إلا ربه ولا يخافن إلا ذنبه ، ولا يستحي إذا ستل عما لا يعلم أن يقول لا أعلم ، ولا يستحي أن يتعلم إذا لم يعلم ، وأن الصبر من الإيمان بمنزلة الرأس من الجسد ، لا خير في جسد لا رأس له » اه . =

تعالى : ﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ ﴾ (١) ،  
فُخِّصَ بِالْحُطَابِ تَنْبِيهاً عَلَى الْأَدْنَى وَلَمْ يَخْرُجْ فِي صُورَةِ الْعُمومِ لِثَلَايْتِهِمْ  
مَتوهم أَنَّهُ عَامٌ مَخْصُوصٌ ، فَكَانَ ذِكْرُ الْخَاصِّ أَبْلَغَ فِي الْعُمومِ وَقَصْدُهُ مِنْ  
ذِكْرِ الْعَامِ ، فَتَأَمَّلْهُ فَإِنَّهُ أَسْلُوبٌ عَجِيبٌ فِي الْقُرْآنِ (٢) .  
والمَقْصُودُ أَنَّ سَبَبَ الْحَسَنَاتِ كُلِّهَا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ الَّذِي لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ ،  
وَهُوَ الْغَايَةُ الْمَقْصُودَةُ مِنْ فَعْلِهَا فَتَدُومُ بِدَوَامِ سَبَبِهَا ، وَأَمَّا السَّيِّئَاتُ فَسَبَبُهَا  
وِغَايَتُهَا مَنقَطِعٌ هَالِكٌ فَلَا يَجِبُ دَوَامُهَا ، فَتَأَمَّلْ هَذَا الْوَجْهَ فَإِنَّهُ مِنْ الْطَفِ  
الْوَجُوهِ ، فَإِنَّ الْأَسْبَابَ تَضْمَحَلُّ بِأَضْمَحَلَالِ غَايَاتِهَا وَتَبْطُلُ بِبَطْلَانِهَا ،  
وَلِهَذَا كَانَ كُلُّ عَمَلٍ بَاطِلًا ، إِلَّا مَا أُرِيدَ بِهِ وَجْهَ اللَّهِ ، فَإِنَّ جِزَاءَهُ وَثَوَابَهُ  
يَدُومُ بِدَوَامِهِ ، وَمَا لَمْ يَرُدْ بِهِ وَجْهَهُ وَأُرِيدَ بِهِ مَا يَضْمَحَلُّ وَيَفْنَى فَإِنَّهُ يَفْنَى  
بِفَنَائِهِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً  
مَّنثُورًا ﴾ (٣) ، وَهَذِهِ هِيَ الْأَعْمَالُ الَّتِي كَانَتْ [ ١٠٨ / ب ] لِغَيْرِهِ ، فَكَمَا أَنَّ  
مَا لَا يَكُونُ بِهِ لَا يَكُونُ ، فَمَا كَانَ لِغَيْرِهِ لَا يَدُومُ ، وَلِهَذَا كَانَ مِنْ بَعْضِ  
حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى فِي تَخْرِيبِ هَذَا الْعَالَمِ أَنَّ يَشْهَدُ مِنْ عَبْدٍ شَيْئًا غَيْرَهُ أَنَّهُ لَا

= وَفِي سَنَدِهِ السَّرِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلِ الْهَمْدَانِيِّ الْكُوفِيِّ مَتْرُوكٌ كَمَا فِي تَرْجُمَتِهِ فِي تَقْرِيبِ  
التَّهْذِيبِ (ص ١٧٠) .

وَقَدْ أوردَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي مَوَاضِعٍ مِنْ كِتَابِهِ مَنْسُوبًا إِلَىٰ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَمَنْسُوبًا إِلَىٰ السَّلْفِ  
فِي مَوَاضِعٍ أُخْرَى ، فَانظُرْ مِنْ ذَلِكَ كِتَابَ النِّبَوَاتِ (ص ١٣٧) وَبِمَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (٨ / ١٦١  
و ٢٢٥) .

كَمَا أوردَهُ ابْنُ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيُّ فِي الصَّوَاعِقِ الْمَحْرُوقَةِ (٢ / ٣٨١) .

(١) سُورَةُ النِّسَاءِ آيَةٌ (٧٩) .

(٢) يَنْظُرُ لِلْمُؤَلِّفِ : شِفَاءُ الْعَلِيلِ (٣٤٠) وَمَا بَعْدَهَا .

(٣) سُورَةُ الْفُرْقَانِ آيَةٌ (٢٣) .

يصلح للعبادة والإلهية ويشهد للعباد<sup>(١)</sup> حال معبوده ، والمقصود أن النعم تدوم بدوام سببها وغايتها ، وأن الشرور والآلام تبطل وتضمحل باضمحل سببها .

فهذه الوجوه وغيرها تبين<sup>(٢)</sup> أن الحكمة والمصلحة في خلق النار تقتضي<sup>(٣)</sup> بقاءها ببقاء السبب والحكمة التي خلقت له ، فإذا زال السبب وحصلت الحكمة عاد الأمر إلى الرحمة السابقة الغالبة الواسعة ، يزيده وضوحا :

الوجه الحادي عشر : أن الرب يستحيل أن يكون إلا رحيمًا ، فرحمته من لوازم ذاته ، ولهذا كتب على نفسه الرحمة<sup>(٤)</sup> ولم يكتب على نفسه الغضب ، فهو لم يزل ولا يزال رحيمًا ، ولا يجوز أن يقال إنه لم يزل ولا يزال غضبان ، ولا أن غضبه من لوازم ذاته ، ولا أنه كتب على نفسه العقوبة والغضب ، ولا أن غضبه يغلب رحمته ويسبقها . وتأمل قوله ﷺ في حديث الشفاعة : « إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله »<sup>(٥)</sup> ، فإذا كان ذلك الغضب الشديد لا يدوم ولا يستمر

(١) في « ت » : « العابد » .

(٢) في « ن » : « بين » .

(٣) في « ن » : « يقتضي » .

(٤) كما قال سبحانه : ﴿ كَتَبَ عَلَيَّ نَفْسِي الرَّحْمَةَ .. ﴾ الآية (١٢) من سورة الأنعام ، وقال : ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَيَّ نَفْسِي الرَّحْمَةَ ﴾ الآية (٥٤) من السورة المذكورة .

(٥) هو جزء من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً ، أخرجه البخاري في أحاديث الأنبياء ح ٣٣٤٠ (ص ٦٧٩ - ٦٨٠) وح ٣٣٦١ مختصراً ، وفي التفسير ح ٤٧١٢ مطولاً ، ومسلم في الإيمان ح ٣٢٧ (١/ ١٨٤ - ١٨٦) .

[ من الاستدلال على القول بفناء النار أن الحكمة والمصلحة تقتضيان بقاء السبب الخلوقة من أجله فإذا زال السبب عاد الأمر إلى الرحمة السابقة الواسعة ]

[ من الاستدلال على القول بفناء النار رحمته سبحانه التي هي من لوازم ذاته العلية ]

بل يزول ، وهو الذي سعر النار ، فإنها إنما سعرت بغضب الجبار تبارك وتعالى ، فإذا زال السبب الذي سعرها فكيف لا تطفأ وقد طفق غضب الرب وزال ؟ وهذا بخلاف رضاه فإنه من لوازم ذاته دائم بدوامه ، ولهذا أدام نعيم أهل الجنة والرضى ، كما يقول لهم في الجنة : « إني أحل عليكم رضواني فلا أسخط عليكم أبدا »<sup>(١)</sup> ، فكيف يسوى بين موجب رضاه وموجب سخطه في الدوام ولم يستو الموجبان ؟

الوجه الثاني عشر : أنه كما قيد الغضب الشديد بذلك اليوم قيد العذاب المرتب عليه به كما في قوله : ﴿ فَأَخْتَلَفَ الْأَحْزَابُ مِنْ بَيْنِهِمْ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْ عَذَابٍ يَوْمِ إِلَهِمْ ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله : ﴿ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ مَّشْهَدِ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾<sup>(٣)</sup> ، فجعل العذاب والمشهد واقعين في ذلك اليوم العظيم ، بل جعل العذاب عذاب يوم لا عذاب أبدا ، ولا يقال في الشيء الأبدي الذي لا يفنى ولا يبيد إنه عمل يوم ، وطعام يوم ، وعذاب يوم .

ولا يتقضى هذا بقوله سبحانه : ﴿ عَظِيمٍ صَبَّحَهُمْ بُكْرَةً عَذَابٌ مُسْتَقَرٌّ ﴾<sup>(٤)</sup> ولا بقوله : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا<sup>(٥)</sup> عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي يَوْمِ نَحْسٍ

[ من الاستدلال على القول بفناء النار تقيد العذاب الأخروي بما يدل على أنه ليس بأبدي سمردي ]

(١) هو جزء من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعا ، أخرجه البخاري في الرقاق ح ٦٥٤٩ ص ( ١٣٨١ ) وفي التوحيد ح ٧٥١٨ ، ومسلم في الجنة وصفة نعيمها ح ٩ ( ٢١٧٦/٤ ) ، ولفظه فيهما : « .. أحل عليكم رضواني فلا أسخط عليكم بعده أبدا »

(٢) سورة الزخرف آية (٦٥) .

(٣) سورة مريم آية (٣٧) . وقد ذكر في نسخة « ت » بعد هذه الآية بعض كلام يأتي بعد وهو في أقل من سطر ، ثم استؤنف في أول السطر الذي يليه على وجه الضواب ، فاقضى التشبيه .

(٤) سورة القمر آية (٣٨) .

(٥) في النسخ الخطية : « فأرسلنا » وهو خطأ .

﴿مُسْتَمِرٌّ﴾<sup>(١)</sup> ، فإن استقراره واستمراره لا يقتضي أبديته لغةً ولا عرفاً ولا عقلاً ، وقد أخبر سبحانه عن بطن الأم أنه مستقر الجنين بقوله : ﴿وَنَقَرُ فِي الْأَرْحَامِ [ ١٠٩ / أ ] مَا نَشَاءُ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقال تعالى : ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجَدَةٍ فَتَسْتَفِرُّ وَمُسْتَوْدِعٌ﴾<sup>(٣)</sup> ، سواء كان المستقر صلب الأب والمستودع بطن الأم أو عكس ذلك ، أو دار الدنيا ودار البرزخ كما هي أقوال المفسرين في الآية<sup>(٤)</sup> ، فالمستقر لا يدل على أنه أبدي وكذلك المستمر لا يدل على الأبدية ، فاستقرار كل شيء واستمراره ودوامه وخلوده وثباته بحسب ما يليق به من البقاء والإقامة .

وقد قال تعالى : ﴿لَيْثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا﴾<sup>(٥)</sup> ، وهذا لا يقال في لبث لا انتهاء له ، وتأويل الآية عند من تأولها أنهم يلبثون فيها أحقاباً لا يذوقون فيها برداً ولا شراباً<sup>(٦)</sup> أي لا يذوقون في تلك الأحقاب برداً ولا شراباً - لا يفيد

(١) سورة القمر آية (١٩) .

(٢) سورة الحج آية (٥) .

(٣) سورة الأنعام آية (٩٨) .

(٤) ينظر تفسير ابن كثير عند هذه الآية (٢/١٦٤ - ١٦٥) والدر المنثور (٣/٣٣١ - ٣٣٢) .

(٥) سورة النبا آية (٢٣) .

(٦) هذا قول الزجاج ، ذكره عنه ابن الجوزي في زاد المسير (٨/٩) وابن تيمية في الرد على من قال بقاء الجنة والنار (ص٦٣) ، وابن منظور في اللسان مادة (حقب) .

قال شيخ الإسلام في الموضوع المذكور : « قال الزجاج : وبيانه أن الأحقاب حد لعذابهم بالحميم والغساق ، فإذا انقضت الأحقاب عذبوا بغير ذلك من العذاب » أه . ثم قال شيخ الإسلام : « وهذا الذي قاله الزجاج شاذ خلاف ما عليه الأولون والآخرون ، وهو خلاف ما دل عليه القرآن ، فإن هذا يقتضي أنهم يقون بعد الأحقاب فيها ، ولكن لا يذوقون البرد والشراب حيثئذ ، وهذا باطل قطعاً ، ثم إذا ذاقوا البرد والشراب فهذا نعيم ، فكيف يكونون معذبين فيها بعد ذلك » .

شيئا ، فإنه يلزم على تأويله أنهم يذوقون البرد والشراب بعد مضي تلك الأحقاب ، ومتى ذاقوا البرد والشراب انقطع عنهم العذاب .

الوجه الثالث عشر : أنه سبحانه وتعالى يذكر نعيم أهل الجنة فيصفه بأنه غير منقطع وأنه <sup>(١)</sup> ما له من نفاذ ، ويذكر عقاب أهل النار ثم يخبر معه أنه فعال لما يريد أو يطلقه .

فالأول كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ سَقَوْا فِي النَّارِ لَمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشِهيقٌ \* خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ \* وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرٌ مَجْذُورٌ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وأما الثاني فكقوله : ﴿ هَذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لِحُسْنَ مَتَابٍ \* جَنَّاتٍ عَدْنٍ مُمْنَحَةٌ لَّهُمُ الْأَنْبُوبُ \* مُتَّكِينَ فِيهَا يُدْعَوْنَ فِيهَا بِفَلَاحِهِمْ كَثِيرَةٍ وَشَرَابٍ \* وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ الْأَرْبُ \* هَذَا مَا تُوعَدُونَ لِيَوْمِ الْحِسَابِ \* إِنَّ هَذَا لَرِزْقُنَا مَا لَمْ يَمُنْ مِن نَّفَادٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> [ ثم قال في أهل النار ] <sup>(٤)</sup> : ﴿ هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَتَابٍ \* جَهَنَّمَ يَصَلَوْنَهَا فَيَنْسَأُونَ الْهَادُ \* إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، ولم يقل فيه ما قال في النعيم .

وقريب من هذا أنه سبحانه وتعالى يذكر خلود أهل النعيم فيه فيقيده بالتأييد ، ويذكر معه خلود أهل العذاب فلا يقيده بالتأييد ، بل يطلقه ،

[ من الاستدلال على القول ببقاء النار وصفه تعالى نعيم أهل الجنة بعدم الانقطاع والنفاذ ، ويخبر عن عقاب أهل النار فيذكر أنه فعال لما يريد ، أو يطلقه من غير تقييد ]

(١) في « ت » : « أو أنه » .

(٢) سورة هود الآيات ( ١٠٦ ، ١٠٧ ) .

(٣) سورة ص الآيات ( ٤٩ - ٥٤ ) .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٥) سورة ص الآيات ( ٥٥ - ٦٤ ) .

وهذا كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أُولَئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ \* إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ \* جَزَاءُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ عَدْنٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ لِمَنْ حَسِيَ رَبُّهُ ﴾ (١) .

ولا ينتقض هذا بقوله : ﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا أَبَدًا ﴾ (٢) ، فإن تأييد الخلود فيها لا يستلزم أبديتها ودوام بقائها ، بل يدل على أنهم خالدون [ ١٠٩ / ب ] فيها أبدا ما دامت كذلك ، فالأبد استمرارهم فيها ما دامت موجودة ، وهو سبحانه لم يقل إنها باقية أبدا ، وفرق بين الأمرين فتأمله . على أن التأييد قد جاء في القرآن فيما هو منقطع كقوله عن اليهود : ﴿ وَلَنْ يَتَمَنَّوهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ﴾ (٣) ، وهذا إنما هو أبد مدة حياتهم في الدنيا ، وإلا فهم في النار يتمنون الموت حين يقولون : ﴿ يَمْلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ (٤) ، وقول العرب : لا أفعل هذا أبدا ، ولا أتزوج أبدا ، أشهر من أن تذكر (٥) شواهد ، وإنما يريدون مدة منقطعة ، وهي أبد الحياة ومدة عمرهم ، فهكذا الأبد في العذاب هو أبد مدة بقاء النار ودوامها .

الوجه الرابع عشر : أنه لو كانت دار الشقاء دائمة دوام دار النعيم وعذاب

(١) سورة البينة الآيات (٦ - ٨) .

(٢) سورة الجن آية (٢٣) .

(٣) سورة البقرة آية (٩٥) .

(٤) سورة الزخرف آية (٧٧) .

(٥) في « ن » : « يذكر » .

أهلها فيها مساويا<sup>(١)</sup> لتعيم أهل الجنة دائما بدوامه لم تكن الرحمة غالبية للغضب ، بل يكون الغضب قد غلب الرحمة ، وانتفاء اللازم يدل على انتفاء ملزومه ، والشأن في بيان الملازمة وأما انتفاء اللازم فظاهر ، وقد دل عليه الحديث المتفق على صحته من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « لما قضى الله الخلق كتب في كتاب فهو عنده فوق العرش : إن رحمتي تغلب غضبي »<sup>(٢)</sup> .

وبيان الملازمة أن المعذنين في دار الشقاء أضعافُ أضعافِ أهل النعيم كما ثبت في الصحيح : « إن الله تعالى يقول : يا آدم فيقول : لبيك وسعديك والخير في يديك ، فيقول : إن الله يأمرك أن تبعث من ذريتك بعث النار ، فيقول : ربي وما بعثُ النار ؟ فيقول : من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعون إلى النار وواحد إلى الجنة<sup>(٣)</sup> » فقال الصحابة : يا رسول الله وأينا ذلك الواحد ؟ فقال : « إن معكم خليقتين ما كانتا مع<sup>(٤)</sup> شيء إلا كثرتاه : ياجوج ومأجوج »<sup>(٥)</sup> .

(١) في « د » و « ن » : « مساو » . والمثبت من « ت » .

(٢) أخرجه البخاري في بدء الخلق ح ٣١٩٤ (ص ٦٥٣) وفي التوحيد ح ٧٤٠٤ و ٧٤٢٢ و ٧٥٥٣ و ٧٥٥٤ ومسلم في التوبة ح ١٤ - ١٦ (٤/٢١٠٧ - ٢١٠٨) .

(٣) في « ت » : « في الجنة » ، وهي هكذا في بعض روايات الحديث .

(٤) في « د » و « ن » : « في » بدل قوله : « مع » ، والمثبت من « ت » وهو الموافق للرواية عند الترمذي وأحمد .

(٥) المؤلف ابن القيم رحمه الله تعالى أدخل حديثا في حديث ونسبه للصحيح ، فإن أوله صح من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أخرجه البخاري في أحاديث الأنبياء ح ٣٣٤٨ (ص ٦٨٤) وفي التفسير ح ٤٧٤١ وفي الرقاق ح ٦٥٣٠ وفي التوحيد مختصرا ح ٧٤٨٣ ، ومسلم في الإيمان ح ٣٧٩ (١/٢٠١ - ٢٠٢) . وبعضه صح من حديث =

فعلی هذا أهل الجنة عشرُ عشرٍ أهل النار ، وإنما دخلوها بالغضب ، فلو دام هذا العذاب دوام النعيم وسأواه<sup>(١)</sup> في وجوده لكانت الغلبة للغضب ، وهذا بخلاف ما إذا كانت الرحمة هي الغالبة ، فإن غلبتها تقتضي نقصان عدد<sup>(٢)</sup> المعذبين أو مدتهم ، يوضحه :

الوجه الخامس عشر : أن الله تعالى جعل الدنيا مثالا وأنموذجا وعبرة لما أخبر به في الآخرة ، فجعل آلامها ولذاتها وما فيها من النعيم والعذاب وما فيها من الثمار والحريير والذهب والفضة والنار تذكرة ومثالا وعبرة ، ليستدل العباد بما شاهدوه على ما أخبروا به ، (وقد أنزل في هذه الدار)<sup>(٣)</sup> رحمته وغضبه ، وأجرى عليهم آثار الرحمة [ ١١٠ / أ ] والغضب ، ويسر لأهل الرحمة أسباب الرحمة ولأهل الغضب أسباب الغضب ، ثم جعل سبحانه الغلبة والعاقبة لما كان عن رحمته ، وجعل الاضمحلال والزوال لما كان عن غضبه ، فلا بد من حين قامت الدنيا وإلى<sup>(٤)</sup> أن يرثها الله تعالى ومن عليها أن تغلب آثار رحمته لآثار غضبه ولو في العاقبة ، فلا بد أن يغلب الرخاء الشدة ، والعاقبة البلاء ، والخير وأهله الشر وأهله ، وإن

= عمران بن حصين رضي الله عنه ، أخرجه الترمذي في موضعين في سننه من كتاب تفسير القرآن ح ٣١٦٨ و ٣١٦٩ (٥ / ٣٢٢ - ٣٢٤) والإمام أحمد في المسند (٤ / ٤٣٥) .  
فقوله : « وواحد إلى الجنة » وقوله : « إن معكم خليقتين ما كانتا مع شيء إلا كثرته » هو من رواية عمران بن حصين عند الترمذي وأحمد دون الصحيحين .

(١) في النسخ الخطية : « وسأوقه » وما أثبتته هو الصواب الموافق للسياق والمعنى .

(٢) في « د » و « ن » : « عدة » والمثبت من « ت » .

(٣) في « د » و « ن » : « وقد أنزل رحمته في هذه الدارين » وفي « ت » : « وقد أنزل في هذين الدارين » . ولعل ما أثبتته هو الصواب لسياق الكلام عليه .

(٤) في « ت » : « إلى » بدون واو في أولها .

[ من الاستدلال على القول بفناء النار أنه سبحانه جعل الغلبة والعاقبة لما كان عن رحمته ، وجعل الاضمحلال والزوال لما كان عن غضبه ]

أدبلوا<sup>(١)</sup> أحيانا فإن الغلبة المستقرة الثابتة للحق وأهله ، وَأَخْرُ أمر المبتلين الظالمين إلى زوال وهلاك ، فما قام للشر والباطل جيش إلا أقام الله سبحانه للحق جيشا يظفر به ويكون له العلو والغلبة ، قال [ الله ]<sup>(٢)</sup> تعالى :

﴿ وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَاتُنَا لِإِعَادِنَا الْمُتْرَسِينَ \* إِنَّهُمْ لَكُمُ الْمَصُورُونَ \* وَإِنَّ جُنَدَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، فكما غلبت الرحمة غلب جندها ، وإذا كان هذا مقتضى حمده وحكمته في هذه الدار ، فهكذا في دار الحق المحض تكون<sup>(٤)</sup> الغلبة لما خلق بالرحمة والبقاء لها .

وسر هذا الوجه وما يتصل به أن الخير هو الغالب للشر ، وهو المهيمن عليه الذي لو دخل جحر ضب لدخل خلفه حتى يخرج به ويغيره ، وإن<sup>(٥)</sup> كانت للشر دولة وصوله لحكمة مقصودة لغيرها قصد الوسائل ، فالخير مقصود مطلوب لنفسه قصد الغايات .

الوجه السادس عشر : أنه [ قد ]<sup>(٦)</sup> ثبت في الصحيح : أن الجنة يبقى فيها فضل ، فينشئ الله لها خلقاً يسكنهم إياها بغير عمل كان منهم<sup>(٧)</sup> ، محبة منه للوجود والإحسان والرحمة ، فإذا كان جوده ورحمته قد اقتضى<sup>(٨)</sup> أن

[ من الاستدلال على القول بفتاء النار محبته سبحانه للوجود والإحسان والرحمة ]

(١) في « ن » : « أدبلوا » بالذال المعجمة ، ولعل الصواب ما أثبتته من « د » و « ت » والمعنى : كانت لهم الدولة والغلبة والنصر .

(٢) لفظ الجلالة لا يوجد في « د » « ن » .

(٣) سورة الصافات الآيات (١٧١ - ١٧٣) .

(٤) في « ن » : « يكون » .

(٥) في « ت » : « وإذا » .

(٦) ما بين المعقوفتين أثبتته من « ت » .

(٧) قد سبق ذكر النص الدال على ذلك ص (٦٤٤) تعليق (٤) .

(٨) هكذا في النسخ الخطية : « اقتضى » ولم يقل : « اقتضيا » وهذا من باب الاكتفاء كما =

يدخل هؤلاء الجنة بغير تقدم عمل منهم ولا معرفة ولا إقرار ، فما المانع أن تدرك رحمته لمن قد أقر به في دار الدنيا واعترف بأنه ربه ومالكة ، واكتسب ما أوجب غضبه عليه فعاقبه بما اكتسبه ، وعرفه حقيقة ما اجترحه وأشهده أنه كان كاذبا مبطلا ، وأن رسله هم الصادقون المحقون ، فشهد ذلك وأقر على نفسه وتقطعت نفسه حسرةً وندما ، وأخرجت النار منه خبثه كما يخرج الكيرُ خبث الحديد .

ولا يقال : الخبث لا يفارقهم والإصرار لا يزول عنهم كما قال تعالى : ﴿ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ ﴾ <sup>(١)</sup> ، فإن هذا ليس في حكم الطبيعة الحيوانية ، ولهذا في الدنيا لما يمسه العذاب تجدد عقدة الإصرار قد انحلت عنهم وانكسرت نخوة الباطل ، ولكن لم تطهر قلوبهم بذلك وحده .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ ﴾ <sup>(٢)</sup> فذلك قبل دخول النار ﴿ فَقَالُوا يَلَيِّنَا نُرِّدُ وَلَا نَكْذِبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَكُنَّا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ \* بَلْ بَدَأ لَهُمْ مَا كَانُوا يُخْفُونَ مِنْ قَبْلُ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وهذا إخبار عن حالهم قبل أن [ ١١٠ / ب ] يدخلوا النار وقبل أن تذيب لحومهم ونفوسهم التي نشأت على الكفر ، فالخبث بعدُ كامنٌ فيها ، فلو ردوا والحالة هذه لعادوا لما نهوا عنه ، والحكمة والرحمة تقتضي <sup>(٤)</sup> أن النار تأكل تلك اللحوم

= في قوله عز وجل : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُفْقَرُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ ، وقوله : ﴿ فَلَا يُخْرِجَنَّكَ مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى ﴾ .

(١) سورة الأنعام آية (٢٨) .

(٢) سورة الأنعام آية (٢٨) .

(٣) سورة الأنعام الآيتان (٢٧ - ٢٨) .

(٤) في « ن » : « يقتضي » وانظر ما سبق قريبا . ص ( ٦٧٨ ) قبل هذه تعليق ( ٨ ) .

التي نشأت من أكل الحرام ، وتنضج تلك الجلود التي باشرت محارمه تعالى ، وتطلع على الأفئدة التي أشركت به وعبدت معه غيره ، فتسليط النار على هذه القلوب والأبدان من غاية الحكمة ، حتى إذا أخذت المسألة حقها وأخذت العقوبة منهم مأخذها وعادوا إلى ما فطروا عليه وزال ذلك الخبث والشر الطارئ على الفطرة وللعزيز الحكيم حيثُذِّحْكُم هو أعلم به وهو الفعال لما يريد<sup>(١)</sup> .

الوجه السابع عشر : أن أبدية النار كأبدية الجنة إما أن يتلقى القول بذلك من القرآن أو من السنة أو من إجماع الأمة أو من أدلة المعقول أو من القياس على الجنة ، والجميع متنفذ .

أما القرآن فإنما يدل على أنهم غير خارجين منها ، فمن<sup>(٢)</sup> أين يدل على دوامها وبقاء أبديتها ؟ فهذا كتاب الله وسنة رسوله أرونا ذلك منهما ، وهذا بخلاف الجنة ، فإن القرآن والسنة قد دلا على أنها لا تبيد ولا تفتنى . وأما الإجماع فلا إجماع في المسألة وإن كان قد حكاه غير واحد وجعلوا القول بفنائها من أقوال أهل البدع<sup>(٣)</sup> فقد رأيت بعض ما في هذا الباب عن

[ من الاستدلال على القول بفناء النار عدم النص الصريح بذلك كما هو الشأن بأبدية الجنة ]

(١) ينظر للمؤلف أيضاً مصنفه حادي الأرواح (ص ٤٥٠ - ٤٥٢ ، ٤٦٣) حيث قرز فيه ما ذكره هنا ، وموجَّهاً الآيات الدالة على خلود الكفار والمشركين في النار ، وكذا يراجع كتابه شفاء العليل (ص ٥١٩) وما بعدها .

(٢) في النسخ الخطية : « من » ولعل الصواب ما أثبتته بزيادة فاء في أولها .

(٣) قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى : « والذين قطعوا بدوام النار لهم أربع طرق ، أحدها : ظن الإجماع فإن كثيرا من الناس يعتقد أن هذا مجمع عليه ولا خلاف فيه بين السلف ، وإن كان فيه خلاف حادث فهو من أقوال أهل البدع . . . فأما الإجماع فهو أولاً غير معلوم ، فإن هذه المسائل لا يقطع فيها بإجماع ، نعم قد يُظن فيها الإجماع وذلك قبل أن يعرف النزاع ، وقد عرف النزاع قديما وحديثا . . . » =

الصحابة والتابعين ومن بعدهم . وأما من حكى الإجماع فإما أن يكون قد حكاه بموجب علمه ، كما يحكى الإجماع كثيرا على ما الخلاف فيه مشهور غير خفي ، وأبلغ من هذا حكاية الإجماع كثيرا على ما الإجماع القديم على خلافه ، وهذا كثير جدا إنما يعلمه أهل العلم ، ولو تتبعناه لزاد على مائتي موضع . وإما أن يكون من حكى الإجماع أراد أن الأمة اجتمعت على بطلان قول الجهمية بفناء الجنة والنار ، وأنهما يشتركان في ذلك ، فنعم اجتمعت الأمة على خلاف هذا القول ، فلما قال السلف إن الأمة مجمعة على خلاف ذلك ظن من تلقى منهم ذلك أن الإجماع على خلافه في الموضعين ، وأيضا فإن الأمة مجمعة على خلاف قولهم في الدارين ، فإنهم يقولون : إن الله تعالى لا يقدر على إبقائهما أبداً إذ يلزم من ذلك وجود حوادث لا نهاية لها ، قالوا وهذا ممتنع كما أن وجود حوادث لا بداية لها ممتنع ، فيفنيان بأنفسهما من غير أن يفنيهما الله . وهذا القول لم يقل به أحد من أهل الإسلام سوى هذه الفرقة الضالة<sup>(١)</sup> . أو يكون حكايتهم الإجماع على أن أهل النار لا يخرجون منها أبداً ، فهذا مما أجمع عليه سلف الأمة . فهذه ثلاث محامل<sup>(٢)</sup> للإجماع ، ولكن أين الإجماع على أن النار باقية [ ١١١ / أ ] ببقاء الجنة ؟ وأن كليهما في البقاء سواء ؟

وأما أدلة العقول فلا مدخل لها في ذلك ، وإن كان لا بد من دخولها

= الرد على من قال بفناء الجنة والنار (ص ٧١ - ٧٢) ، وانظر للمؤلف حادي الأرواح (ص ٤٤٢) .

(١) يعني الجهمية ، وينظر : الرد على من قال بفناء الجنة والنار (ص ٤٤) وما بعدها ، وحادي الأرواح (ص ٤٤٤) .

(٢) في « ت » : « محال » .

فهي من هذا الجانب كما ذكرناه .

وأما قياس النار على الجنة فقد تقدم الفرق بينهما من وجوه عديدة<sup>(١)</sup> وكيف يُقاس الغضبُ على الرحمة ، والعدلُ على الفضل ، والمقصود لغيره على المقصود لنفسه ؟

الوجه الثامن عشر : أنه لو لم يكن من الأدلة على عدم أبدية النار إلا استثناءه<sup>(٢)</sup> سبحانه بمشيئته في موضعين من كتابه ، أحدهما : قوله : ﴿ قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴾<sup>(٣)</sup> ، فما هاهنا مصدرية وقتية<sup>(٤)</sup> وهو استثناء مما<sup>(٥)</sup> دل عليه الأول ، وهو كونها مثوأم بوصف الخلود ، فلا بد أن يكون المستثنى مخرجا لما دخل في المستثنى منه وهو خلودهم فيها ، فلا بد أن يكون المستثنى مخالفاً لذلك ، إذ يمتنع تماثلهما وتساويهما .

[ من الاستدلال على القول بقاء النار استثناءه سبحانه بمشيئته في موضعين من القرآن الكريم ]

وغاية ما يقال : إن المستثنى واقع على ما قبل الدخول لا على ما بعده وهو مدة لبثهم في البرزخ وفي موقف القيامة ، وهذا لا يتأتى هاهنا ، فإن هذا قد علم انتفاء الدخول في وقته قطعا ، فليس في الإخبار به فائدة ، وهو بمنزلة أن يقال : أنتم خالدون فيها أبداً إلا المدة التي كتتم فيها في الدنيا ،

(١) ينظر ما سبق مما ذكره المؤلف من الوجوه المتقدمة .

(٢) في « د » و « ن » : « استثناءه » .

(٣) سورة الأنعام آية (١٢٨) .

(٤) أي مصدرية ظرفية ، سميت بالمصدرية لأنها تقدر بالمصدر وهو الدوام ، وبالظرفية لكونها نابعة عن الظرف وهو المدة .

راجع أوضح المسالك لابن هشام (١/١٦٦ - ١٦٧) .

(٥) في « ت » : « ما » .

وهذا ينزه عنه كلام الفصحاء البلغاء فضلا عن كلام رب العالمين ، وهو بمنزلة أن يقال للميت : أنت مقيم في البرزخ إلا مدة بقاتك<sup>(١)</sup> في الدنيا .  
وليس هذا مثل قوله : ﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَىٰ ﴾<sup>(٢)</sup> ، فإن هذا استثناء منقطع قصد به تقرير المستثنى منه ، وأنه عام محفوظ لا تخصيص فيه ، إذ من الممتنع أن يكون تخصيص باستثناء فيعدل عن ذكره إلى غير جنسه<sup>(٣)</sup> ، ونظيره قولهم : « ما زاد إلا نقص »<sup>(٤)</sup> ، فإنه يفيد القطع بعدم زيادته ، وأنه إن كان ثم تغير فبالنقصان ، وليس هذا مخرج قوله : ﴿ خَلْدَيْنَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ ﴾<sup>(٥)</sup> ، ولو أريد هذا لقليل : لا يخرجون منها أبداً

(١) في النسخ الخطية : « بقاته » ولعل الصواب ما أثبتته لدلالة السياق عليه .

(٢) سورة الدخان آية (٥٦) .

(٣) قال المؤلف رحمه الله تعالى في مؤلفه مدارج السالكين - وقد ذكر هذه الآية - (٣٢٦/١) : « فهذا الاستثناء هو لتحقيق دوام الحياة وعدم ذوق الموت ، وهو يجعل النفي الأول العام بمنزلة النص الذي لا يتطرق إليه استثناء البتة ، إذ لو تطرق عليه استثناء فرد من أفراده لكان أولى بذكره من العدول عنه إلى الاستثناء المنقطع ، فجرى هذا الاستثناء مجرى التأكيد والتنصيص على حفظ العموم ، وهذا جار في كل منقطع ، فتأمل فإنه من أسرار العربية » .

وينظر له أيضاً حادي الأرواح (ص ٤٢٨) .

(٤) هذا من أمثلتهم على أن الاستثناء المنقطع إن لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب اتفاقاً فيقولون : « ما زاد هذا المال إلا ما نقص » . ويصح فيه : « ما زاد هذا المال إلا نقصاً » و« ما زاد إلا النقص » .

راجع : أوضح المسالك لابن هشام (٦٣/٢) باب الاستثناء ، والدر المصون للسمين الحلبي (٢٨٢/٨) وشرح الأشموني على الألفية مع حاشية الصبان عليه (١٤٨/٢) .

(٥) سورة الأنعام آية (١٢٨) .

إلا مدة مقامهم في الدنيا ، فهذا يكون وزان قوله : ﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى ﴾ <sup>(١)</sup> ، وكان يفيد ذلك تقرير عدم خروجهم منها البتة ، وأما إذا قيل : خالدين فيها إلا ما شاء الله أن لا يخلدوا فإن ذلك يفيد أن لهم حالين .

فإن قيل : هذا يتقضى عليكم بالاستثناء في أهل الجنة فإن هذا وارد فيه بعينه ، قيل : قد اقترن بالاستثناء في أهل الجنة ما ينفي ذلك وهو قوله : ﴿ عَطَاءٌ غَيْرٌ مَجْذُورٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ولهذا - والله أعلم - عقب الاستثناء بهذا رفعا لهذا التوهم <sup>(٣)</sup> ، وعقب الاستثناء في أهل النار بالإخبار بأنه يفعل ما يريد ، ولا حجر عليه سبحانه فيما يريد بهم من عذاب أو إخراج منه ، فإن <sup>(٤)</sup> الأمر راجع إلى إرادته ومشيئته التي لا تخرج عن علمه وحكمته ، كما عقب الاستثناء في سورة الأنعام بقوله : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴾ ، فدل بذلك على أنه أدخلهم النار بحكمته وعلمه بأنهم لا يصلح لهم سواها وله حكمة [ ١١١ / ب ] وعلم فيهم لا يبلغه العباد ، فإن اقتضت حكمته وعلمه فيهم غير ذلك لم تقصر <sup>(٥)</sup> عنه مشيئته النافذة وقدرته التامة .

ومما يوضح الأمر في ذلك أنه في آية الأنعام خاطبهم بذلك إما في النار وإما في موقف القيامة ، ولم يقيد مدة الخلود بدوام السموات والأرض

(١) سورة الدخان آية (٥٦) .

(٢) سورة هود آية (١٠٨) .

(٣) انظر حادي الأرواح (ص ٤٢٧، ٤٤٧) .

(٤) في « د » و « ن » : « وأن » .

(٥) في « ن » : « يقصر » .

فقال : ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ <sup>(١)</sup> جَمِيعًا يَمْعَشَرِ الْجِنَّ قَدِ اسْتَكْبَرْتُمْ مِنَ الْإِنْسِ وَقَالَ أَوْلِيَاؤُهُمْ مِنَ الْإِنْسِ رَبَّنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَّغْنَا أَلْفَاظَنَا الَّذِي أَجَلْتَنَا قَالَ النَّارُ مَثْوِيكُمْ خَلِيدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، [ وهذا بخلاف الاستثناء في سورة هود فإنه أخبر عنهم بأنهم ﴿ خَلِيدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ] <sup>(٤)</sup> فأمكن أن يكون هذا الاستثناء هو مدة مقامهم <sup>(٥)</sup> في البرزخ وفي موقف <sup>(٦)</sup> القيامة ، وأما أن يقول لهم وهم في النار : ﴿ النَّارُ مَثْوِيكُمْ خَلِيدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ ﴾ وهو يريد مدة لبثهم في البرزخ وفي الموقف - فهذا أمر قد علموه وشاهدوه فأبي فائدة حصلت في الإخبار به <sup>(٧)</sup> ؟

(١) هكذا في النسخ الخطية : « نحشرهم » وهي قراءة سبعية ، وقرأ حفص : « يحشرهم » بالياء وقرأها الباقون بالنون .

التبصرة لمكي (ص ٥٠٣) والتيسير للداني (ص ١٠٧) والنشر لابن الجزري (٢/٢٦٢) .

(٢) سورة الأنعام آية (١٢٨) .

(٣) سورة هود آية (١٠٧) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) في « ت » : « بقائهم » .

(٦) في « ت » : « ومدة » .

(٧) إلى هنا انتهى كلام ابن القيم رحمه الله تعالى عن مسألة فناء النار وعدم دوامها . وهي

مسألة مشكلة عويصة كما عرضها ابن القيم وعرض نصوصها ، وقد حل بعض أهل العلم كلامه على فناء نار العصاة من الموحدين دون غيرها من نار الكفار والمشركين ، بدليل تصريحه بذلك في مواضع من كتبه ، وقد أشرت إلى ذلك سابقا وذكرته في ص (٦٣٧) تعليق (١) نقلا من كتابه : « الوابل الصيب ، وزاد المعاد » ، وهو قول

موافق لنصوص الكتاب والسنة وعليه عامة السلف .

وذهب آخرون من العلماء إلى حمل قول ابن القيم على أنه كان أول قوله ثم رجع عنه =

[ عودة إلى  
الأسئلة  
الإبليسية  
والجواب  
عنها ]

الوجه التاسع عشر : قوله (١) : « وإذ خلقني فلم كلفني السجود لآدم وقد علم أني أعصيه ؟ فيقال له : كفى بك جهلاً ولؤماً أن سميت أمره وطاعته التي هي قرة العيون وحياة النفوس تكليفاً ، والتكليف إلزام الغير بما يشق عليه ويكرهه ولا يجبه كما يقول القائل : لا أفعل هذا إلا تكلفاً ، ولا ريب أن هذا لما كان كامناً في قلبك ظهر أثره في امتناعك من الطاعة ، ولو علمت أن أمره سبحانه هو غاية مصلحة العبد وسعادته وفلاحه وكمال له لم تقل إنه كلفك بالسجود ، ولعلمت أنه أراد به مصلحتك ورحمتك (٢) وسعادتك الأبدية ، وقد سمي الله تعالى أوامره عهوداً ووصايا ورحمة وشفاء ونورا وهدى وحياة ، قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ﴾ (٣) فتأمل الفرق بين هذا الخطاب وبين قول القائل إنه دعاهم بأمره إلى تكليف ما لا يطيقونه ولا يقدرون عليه لا لحكمة ولا لمصلحة ولا لصفة حسنة في الأمر تقتضي دعاءهم إليه ، ولم يأمرك حاجة منه إليك ، ولا عبثاً ولا سدى ، وكأنك لم تعرف أن أوامره رحمة ونعمة ومصلحة ، ونواهيه حمية وصيانة وحفظاً ، وهل وفق للصواب من أمره

= وقال بالأبدية والدوام .

ويظهر جلياً في بعض المواضع توقعه في المسألة وتفويضها لمشيئة الله تعالى كما انتهى في ذلك قدم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، كما صرح به حادي الأرواح (ص ٤٧١) وفي شفاء العليل (ص ٥٢٥ - ٥٢٦) ، وأوماً إليه فيما سبق ص (٦٦٣) .

(١) أي عدو الله إبليس اللعين والشيطان المرید الرجيم في مناظرته الملائكة في أمر السجود لآدم عليه الصلاة والسلام وقد سبق عرض ذلك ص (٥٤٥) وما بعدها وانظر منه ص (٥٤٦) .

(٢) في هامش « د » و « ن » : « ولعلمت أنه أراد به مصلحتك ورحمتك ، فيه نظر لأنه لو أراد بها ذلك لحصل منه مراده والله أعلم » .

(٣) سورة الأنفال آية (٢٤) .

سيده بأمر ينفذه فقال له : لم أمرتني بذلك وهلا تركتني ولم تأمرني ؟ فمن أضل من هذا العبد سييلا ؟

[ من أجوبة  
ابن القيم  
عن الأسئلة  
الإلبسية ]

الوجه العشرون : أنه سبحانه لما كان يعلم منك من الخبث والشر الكامن في نفسك ما لا يعلمه غيره وكان ذلك موجبا لمقتته لك ولم يكن يجري عليك ما تستحقه بمجرد علمه السابق قبل من غير أن تظهر الملائكة ما يحمد به ويشئى عليه ويعذر به إذا طردك عن قربه وأخرجك من جنته فأمرك بأمره ، فخرج منك الداء الدفين بمقابله بالمعصية ومنازعتة سبحانه رداء الكبرياء ، فاستخرج أمره منك الكفر الخفي والداء الدوي<sup>(١)</sup> [ ١١٢ / أ ] وقام عُذره في نفوس أوليائه وملائكته بما أصابك من لعنته وجرى عليك من نكاله وعقوبته ، وصرت في ذلك إماماً لمن كان حاله حالك ، فهذا من بعض حكمه في أمره لمن علم أنه لا يطيعه فإنه لو عذبه وطرده بما يعلمه منه من غير أن يظهر عليه غيره لوجد هو وغيره للقول سييلا ، وقال : لو أمرتني لأطعتك ولكن عذبتني قبل أن تجربني ، ولو تجربتني لوجدتني سامعا مطيعا ، بل من تمام حكمته ورحمته أنه لا يعذبه بمعصيته حتى يدعو إلى الرجوع إليه مرة بعد مرة ، حتى إذا استحکم إباؤهُ ومعصيته ولم يبق للقول فيه مطمع ولا للوعظ<sup>(٢)</sup> والتخويف فيه تأثير<sup>(٣)</sup> ، وأيس منه حق عليه القول وظهر عذر من عذبه للخليفة وحده وكماله المقدس .

قال مختصره محمد بن الموصلي عفا الله عنه : هذا<sup>(٤)</sup> الوجه أحسن من

(١) الداء الدوي : الداء الشديد .

انظر : المعجم الوسيط مادة (دوي) (ص ٣٠٦) .

(٢) في « ت » : « للموعظة » .

(٣) في « ت » : « تأثيراً » .

(٤) في « ت » : « وهذا » .

الوجه الأول وأصوب والله تعالى أعلم .

الوجه الحادي والعشرون : قوله <sup>(١)</sup> : (وإذا أبيت) <sup>(٢)</sup> السجود له فلم طردني وذنبني أي لم أر السجود لغيره ، فيقال لعدو الله : هذا تلييس (إنما يروج على أشباه) <sup>(٣)</sup> الأنعام من أتباعك حيث أوهمتهم أنك تركت السجود لآدم تعظيماً لله وتوحيداً له وصيانة لعزته أن تسجد لغيره ، فجازاك على هذا الإجلال والتعظيم بغاية الإهانة والطرده ، وهذا أمر لم يخطر ببالك ولم تعتذر <sup>(٤)</sup> به إلى ربك ، وإنما كان الحامل لك على ترك السجود الكبير والكفر والنخوة الإبلية ، ولو كان في نفسك التعظيم والإجلال لله وحفظ جانب التوحيد لحملك على المبادرة إلى طاعته ، وهل التعظيم والإجلال إلا في امثال أمره ؟ وقد قام لك من إخوانك أصحاب يحامون عنك ويخاصمون ربهم فيك ، وينوحون عليك اعتذاراً عنك وتظلاً من ربك كما فعل صاحب « تفلين إبليس » في كتابه <sup>(٥)</sup> فإنه يقول فيه ما ترعد منه قلوب أهل الإيمان فرقاً وتعظيماً لله من الاعتذار عنك ، وأن ما فعلته هو وجه الصواب إذ غرت على التوحيد أن يملك على السجود لغيره ، وأنت لم تزل

[ من أجوبة  
ابن القيم  
عن الأسئلة  
الإبلية ]

(١) أي عدو الله إبليس لعنه الله تعالى في مناظرته الملائكة ، وقد سبق عرضها ص (٥٤٥) وما بعدها وانظر منه ص (٥٤٦) .

(٢) في « د » و « ن » : « وإذا أبيت » والمثبت من « ت » وهو الصواب .

(٣) في « د » و « ن » : « إنما يروج عن انتباه » وفي « ت » : « إنما يروج عن أشياء » ، ولعل ما أثبتته هو الصواب .

(٤) في « ن » : « يعتذر » .

(٥) الظاهر أنه يقصد كتاب تفلين إبليس لمؤلفه عز الدين عبد السلام بن أحمد المقدسي المتوفى سنة (٦٧٨) ، وهو مطبوع متداول في جزء صغير .

رأس المحيين وقائد المطيعين<sup>(١)</sup> ، ولكن :

إذا كان المحب قليل حظ فما حسناته إلا ذنوب<sup>(٢)</sup>  
وبالله لقد قال هذا الخليفة منك والولي لك ما لم تستحسن أن تقوله لربك  
ولا تظنه فيه .

[ من الأسئلة  
الإليسية  
والجواب  
عنها ]

الوجه الثاني والعشرون : قوله<sup>(٣)</sup> : « وإذ قد أبعدي وطردي فلم سلطني  
على آدم حتى دخلت إليه وأغويته فيها » ؟ فيقال له . هذا تلبس منك على  
من لا علم له بكيفية قصتك ، خلق الله تعالى آدم وقد علم سبحانه أنه خلقه  
ليجعله خليفة في الأرض ويستخلف أولاده إلى أن يرثها ومن عليها  
[ ١١٢ / ب ] ولم يكن سبحانه لينزله إلى الأرض بغير سبب ، فإنه الحكيم  
في كل ما يأمر به ويقدره ويقضيه ، فأباح لآدم جميع ما في الجنة ، وحى  
عنه<sup>(٤)</sup> شجرة واحدة ، وقد وكل الله تعالى بكل واحد من البشر قريناً من  
الشياطين لتمام حكمته التي لأجلها خلق الجن والإنس وكنت أنت قرين  
الأب لتمام الابتلاء ، فاقتضت حكمته وحده سبحانه أن يتلي بك الأبوين  
لسعادتهما وتمام شقوتك ، فخلى بينك وبين الوسوسة لهما لينفذ قضاؤه

(١) انظر : تفليس إبليس (ص ٣٦ ، ٤٣ ، ٥٠) .

(٢) البيت ذكره المصنف أيضاً في كتابه مدارج السالكين (١/٤٠٨) ، وهو للشاعر منصور  
ابن محمد بن علي أبي نصر الخباز المعروف بالنيري من أهل واسط ، المتوفى سنة  
(٤٥٠) ، أورده ابن شاعر الكتبي في ترجمته له من كتابه فوات الوفيات (٤/١٧٢)  
ضمن أربعة أبيات هو آخرها ، وكذا ذكره مفرداً بدون نسبة كل من خليل المرادي في  
سلك الدرر (٤/١٣٤) والسيد أحمد الهاشمي في السحر الحلال (ص ٢٩) .

(٣) أي عدو الله إبليس في مناظرته للملائكة التي سبق عرضها ص ( ٥٤٥ ) وما بعدها  
فانظر من ذلك ص ( ٥٤٦ ) .

(٤) في « ت » : « منه » .

وقدره السابق فيك وفيهما وفي الذرية ، وإذا كان سبحانه قد أجرى ذريتك من ذريته مجرى الدم <sup>(١)</sup> امتحاناً لهم وابتلاء ، فهكذا امتحن بك الأبوين مدة حياتهما (فلم تكن لتفارقهما) <sup>(٢)</sup> إلا بالموت كحال ذريتك مع ذريتهما .

## فَصَّكَ

في كسر الطاغوت الثالث الذي وضعته الجهمية

لتعطيل حقائق الأسماء والصفات وهو طاغوت المجاز

هذا الطاغوت لهج <sup>(٣)</sup> به المتأخرون والتجأ إليه المعطلون ، جعلوه جنة يترسون (بها) <sup>(٤)</sup> من سهام الراشقين ويصدون به عن حقائق الوحي المبين . فمنهم من يقول : الحقيقة هي اللفظ المستعمل فيما وضع له أولاً <sup>(٥)</sup> ، ومنهم من يقول : الحقيقة هي المعنى الذي وضع له اللفظ أولاً <sup>(٦)</sup> والمجاز

[ كسر  
الطاغوت  
الثالث وهو  
طاغوت  
المجاز ]

[ تعريف  
الحقيقة  
والمجاز عند  
القاتلين به ]

(١) كما في قوله عليه الصلاة والسلام : « .. إن الشيطان يجري من الإنسان مجرى الدم .. » الحديث . أخرجه البخاري في الاعتكاف ح ٢٠٣٨ (ص ٤٠١) وح ٢٠٣٥ ، ٢٠٣٩ ، وفي فرض الخمس ح ٣١٠١ وفي بدء الخلق ح ٣٢٨١ وفي الأدب ح ٦٢١٩ وفي الأحكام ح ٧١٧١ .

(٢) في « د » و « ن » : « فلم يكن ليفارقهما » .

(٣) لهج بالأمر لهجا من باب تعب وطرب : أولع به فتأثر عليه واعتاده ، فهو لهج ولاهج . مختار الصحاح والمصباح المنير والمعجم الوسيط جميعهم في مادة (لهج) .

(٤) في « ت » : « به » .

(٥) كما في كتاب المثل السائر لابن الأثير (١/١٣١) وعامة من عرف الحقيقة .

(٦) كما نقله العلوي في الطراز (١/٤٧) عن أبي الحسين البصري .

وللوقوف على تعريفات الحقيقة ينظر المصدر السابق (١/٤٨ - ٥٠) .

استعمال اللفظ فيما وضع له ثانياً ، فهاهنا ثلاثة أمور : لفظ ومعنى واستعمال ، فمنهم من جعل مورد التقسيم هو الأول ، ومنهم من جعله الثاني ، ومنهم من جعله الثالث ، والقائلون حقيقة اللفظ كذا ومجازه كذا يجعلون الحقيقة والمجاز من عوارض المعاني ، فإنهم إذا قالوا مثلاً : حقيقة الأسد هو الحيوان المفترس ومجازه الرجل الشجاع ، جعلوا الحقيقة والمجاز (للمعاني)<sup>(١)</sup> لا للألفاظ ، وإذا قالوا هذا الاستعمال حقيقة وهذا الاستعمال مجاز جعلوا ذلك من توابع الاستعمال ، وإذا قالوا هذا اللفظ حقيقة في كذا مجاز في كذا جعلوا ذلك من عوارض الألفاظ ، وكثير منهم يوجد في كلامه هذا وهذا وهذا .

والمقصود أنهم سواء قسموا اللفظ ومدلوله أو استعماله في مدلوله طولبوا بثلاثة أمور :

أحدها : تعيين مورد<sup>(٢)</sup> التقسيم .

الثاني : صحته بذكر ما يشترك<sup>(٣)</sup> فيه الأقسام وما ينفصل ويتميز به ، فلا بد من ذكر المشترك والمميز ضرورة صحة التقسيم .

الثالث : التزام الطرد والعكس<sup>(٤)</sup> ، فإن التقسيم من جنس التحديد إذ

(١) في « ت » : « للمعنى » .

(٢) في « ت » : « ورود » .

(٣) في « ت » : « ما تشترك » .

(٤) الطرد والعكس : هو المعبر عنه أيضاً بالدوران ، وهو عبارة عن الوجود مع الوجود والعدم مع العدم أي دوران الحكم مع الوصف وجوداً وعدمًا .

ينظر : الإيضاح لقوانين الاصطلاح ليوסף بن عبد الرحمن بن الجوزي (ص ٤١ ، ١٨٦)

والمستصفي للغزالي (٣١٥/٢) والتعريفات للجرجاني (ص ١٤١ ، ١٥٣) .

هو مشتمل على القدر المشترك والقدر المميز الفارق ، فإن لم يطرد التقسيم وينعكس [ وإلا ]<sup>(١)</sup> كان تقسيماً فاسداً .

فنقول : تقسيمكم الألفاظ ومعانيها واستعمالها فيها إلى حقيقة ومجاز إما أن يكون عقلياً أو شرعياً [ ١١٣ / أ ] أو لغوياً أو اصطلاحياً ، والأقسام الثلاثة الأول باطلة ، فإن العقل لا مدخل له في دلالة اللفظ وتخصيصه بالمعنى المدلول عليه حقيقة كان أو مجازاً ، فإن دلالة اللفظ على معناه ليست<sup>(٢)</sup> كدلالة الانكسار على الكسر والانفعال على الفعل ، ولو كانت عقلية لما اختلفت باختلاف الأمم ولما جهل أحد معنى لفظ ، والشرع لم يرد بهذا التقسيم ولا دل عليه ولا أشار إليه ، وأهل اللغة لم يصرح أحد منهم بأن العرب قسمت لغاتها إلى حقيقة ومجاز ، ولا قال أحد من العرب قط : هذا اللفظ حقيقة وهذا مجاز ، ولا يوجد<sup>(٣)</sup> في كلام من نقل لغتهم عنهم مشافهة ولا بواسطة ذلك ، ولهذا لا يوجد في كلام الخليل<sup>(٤)</sup> وسيبويه<sup>(٥)</sup> والضرأ<sup>(٦)</sup> وأبي عمرو بن العلاء<sup>(٧)</sup>

[ تقسيم  
الألفاظ إلى  
حقيقة  
ومجاز  
تقسيم باطل ]

[ عدم  
إطلاق لفظ  
الحقيقة  
والمجاز على  
لفظ دون  
آخر عند  
المقدمين ]

(١) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٢) في « د » و « ن » : « وليست » والثبت من « ت » ولعله الصواب .

(٣) في « ت » : « ولا وُجد » .

(٤) تقدمت ترجمته ص ( ٢٢٥ ) .

(٥) تقدمت ترجمته ص ( ٢٢٥ ) .

(٦) تقدمت ترجمته ص ( ٢٢٦ ) .

(٧) هو أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن عبد الله المازني البصري ، اختلف في اسمه اختلافاً كثيراً بينا منها أن اسمه كنيته ، كان إماماً مُقرئاً نحوياً لغوياً ثقة أحد القراء السبعة المشاهير ، يقال إن مولده بمكة سنة ( ٦٨ ) أو ( ٧٠ ) وكانت نشأته في البصرة ، مات بالكوفة سنة ( ١٥٤ ) وقيل ( ١٥٩ ) . أخرج حديثه البخاري تعليقا وأبو داود في القدر =

والأصمعي<sup>(١)</sup> وأمثالهم ، كما لم يوجد ذلك في كلام رجل واحد من الصحابة ولا من التابعين ولا تابعي التابعين ولا في كلام أحد من الأئمة الأربعة ، وهذا الشافعي<sup>(٢)</sup> وكثرة مصنفاته<sup>(٣)</sup> ومباحثه مع محمد بن الحسن<sup>(٤)</sup> وغيره لا يوجد فيها ذكر المجاز البتة ، وهذه رسالته التي هي كأصول الفقه<sup>(٥)</sup> لم ينطق فيها بالمجاز في موضع واحد ، وكلام الأئمة مُدون بحروفه لم يحفظ عن أحد منهم تقسيم اللغة إلى حقيقة ومجاز ، بل أول من

[ إطلاق  
لفظ مجاز  
القرآن عند  
المتقدمين  
معناه التفسير  
والبيان ]

= وابن ماجه في التفسير .

الجرح والتعديل (٦١٦/٣) وتهذيب الكمال (١٢٠/٣٤ - ١٣٠) والسير (٤٠٧/٦ - ٤١٠) وتقريب التهذيب (ص٥٨٢) .

(١) تقدمت ترجمته ص (٢٢٦) .

(٢) تقدمت ترجمته ص (٦) .

(٣) نقل الإمام النووي في تهذيب الأسماء واللغات (٥٣/١) عن القاضي الإمام أبي محمد الحسن بن محمد المروزي في خطبة تعليقه : قيل إن الشافعي رحمه الله صنف مائة وثلاثة عشر كتاباً في التفسير والفقه والأدب وغير ذلك « اهـ . ونقل ابن العماد الحنبلي في الشذرات (١٠/٢) عن ابن زولاق قال : صنف الشافعي نحواً من مائتي جزء » .

(٤) هو محمد بن الحسن بن فرقد أبو عبدالله القاضي ، من موالى بني شيان وأصله من دمشق ، صاحب الإمام أبي حنيفة ومن أخص تلامذته ، إمام علامة في الفقه والأصول ، ولد بواسطة سنة (١٣١) ونشأ في الكوفة ومات بالري سنة (١٨٩) .

تاريخ بغداد (١٧٢/٢ - ١٨٢) والجواهر المضية (١٢٢/٣ - ١٢٧) وتاج التراجم (ص٢٣٧ - ٢٤٠) والفوائد البهية (ص١٦٣) .

ومناظرات الشافعي لمحمد بن الحسن ومباحثه معه كثيرة جداً ، تجدها في كتابه الأم والرسالة وغيرهما من مصنفاته ، وقد ساق البيهقي في كتابه مناقب الشافعي طرفاً منها (١٧٨/١) وما بعدها .

(٥) هي كتابه الشهير بالرسالة وهي مطبوعة متداولة ، وقد سبق القول فيها ص (٦) تعليق (٣) ، وينظر ما سيأتي لاحقاً ص (١٦٣٤) مع التعليق (٤) .

عرف عنه في الإسلام أنه نطق بلفظ المجاز أبو عبيدة معمر بن المثنى (١) ، فإنه صنف في تفسير القرآن كتاباً مختصراً سماه : « مجاز القرآن » (٢) وليس مراده به تقسيم الحقيقة ، فإنه تفسير لألفاظه بما هي موضوعة له ، وإنما عنى بالمجاز ما يعبر به عن اللفظ ويفسر به (٣) كما سمي غير كتابه « معاني القرآن » (٤) أي ما يعنى بألفاظه ويراد (٥) بها ، وكما يسمي ابن جرير الطبري (٦) وغيره ذلك تأويلاً (٧) .

[ توجيه  
كلام الإمام  
أحمد في  
ذكره المجاز ]

وقد وقع في كلام أحد شيء من ذلك فإنه قال في الرد على الجهمية فيما شككت فيه من مشابهة القرآن : « وأما قوله : ﴿ إِنَّا مَعَكُمْ ﴾ (٨) فهذا من مجاز اللغة ، يقول الرجل للرجل : سيجرى عليك رزقك ، أنا مشغول بك » ،

(١) تقدمت ترجمته ص ( ١٨ ) .

(٢) وهو مطبوع متداول .

(٣) يراجع كتاب الإيمان لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص ٨٤) .

(٤) كما فعل واصل بن عطاء (ت ١٣١) وأبو الحسن الكوفي الرقاسي (ت ١٨٧) والكسائي (ت ١٨٩) والفراء (ت ٢٠٧) والأخفش (ت ٢١٥) وأبو بكر الجعد (ت ٢٢٨) وأبو العباس ثعلب (ت ٢٩١) وابن كيسان (ت ٢٩٩) وسلمة بن عاصم النحوي (ت ٣١٠) والزجاج (ت ٣١١) وأبو بكر بن الخياط (ت ٣٢٠) وابن الجراح (ت ٣٣٤) وأبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨) .

انظر : معجم مصنفات القرآن الكريم (٤/ ٢٠٩ - ٢١٩) .

(٥) في « د » و « ن » : « وتراد » .

(٦) تقدمت ترجمته ص ( ٢٠ ) .

(٧) ينظر ما سبق ص ( ٢١ ) مع التعليق (١) .

(٨) في النسخ الخطية : « إني معكم » والمثبت من كتاب الرد على الجهمية والزنادقة (ص ١٠١) وقام الآية : ﴿ إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ ﴾ الشعراء آية (١٥) .

وفي نسخة : « وأما قوله : ﴿ إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى ﴾ <sup>(١)</sup> فهو جائز في اللغة يقول الرجل للرجل : سأجري عليك رزقك وسأفعل بك خيراً <sup>(٢)</sup> قلت : مراد أحمد أن هذا الاستعمال مما يجوز في اللغة ، أي هو من جائز اللغة ، لا من ممتنعها ، ولم يرد بالمجاز أنه ليس بحقيقة وأنه يصح فيه ، وهذا كما قال أبو عبيدة في تفسيره إنه مجاز القرآن ، ومراد أحمد أنه يجوز في اللغة أن يقول الواحد المعظم نفسه : نحن فعلنا كذا ، فهذا مما يجوز في اللغة ، ولم يرد أن في القرآن ألفاظاً استعملت في غير ما وضعت له وأنها تفهم <sup>(٣)</sup> منها خلاف حقائقها .

وقد تمسك بكلام أحمد هذا من نسب إلى مذهبه أن في القرآن مجازاً كالقاضي أبي يعلى <sup>(٤)</sup> وابن عقيل <sup>(٥)</sup> وأبي الخطاب <sup>(٦)</sup>

(١) سورة طه آية (٤٦) .

(٢) الرد على الجهمية والزنادقة (ص ١٠١) باختلاف يسير في بعض الألفاظ .

(٣) في « ت » : « يفهم » .

(٤) تقدمت ترجمته ص ( ٢٤ ) .

(٥) هو علي بن عقيل بن محمد بن عقيل أبو الوفاء البغدادي الفقيه الأصولي الواعظ المتكلم قاضي القضاة واسع التأليف ذائع الصيت ، ولد في بغداد سنة (٤٣١) أو في التي تليها ومات سنة (٥١٣) .

طبقات الحنابلة (٢/٢٥٩) والذيل على طبقات الحنابلة (١/١٤٢ - ١٦٥) والمقصد الأرشد (٢/٢٤٥ - ٢٥٠) والمنهج الأحمد (٢/٢٥٢ - ٢٧٠) .

(٦) هو محفوظ بن أحمد بن الحسن أبو الخطاب الكلوذاني - قرية أسفل بغداد - الأزجي البغدادي الحنبل الفقيه الإمام ، أحد الأعيان ، ولد في قريته المذكورة سنة (٤٣٢) وقيل غير ذلك ، وتوفي ببغداد سنة (٥١٠) .

طبقات الحنابلة (٢/٢٥٨) والذيل عليها (١/١١٦ - ١٢٧) والمقصد الأرشد (٣/٢٠ - ٢٣) والدر المنضد (١/٢٣٣) .

وغيرهم<sup>(١)</sup> ، ومنع [ ١١٣/ب ] آخرون من أصحابه ذلك كأبي عبد الله بن حامد<sup>(٢)</sup> وأبي الحسن الجزري<sup>(٣)</sup> وأبي الفضل التيمي<sup>(٤)</sup> .

وكذلك أصحاب مالك مختلفون ، فكثير من متأخريهم يثبت في القرآن

[ السؤال  
العلماء في  
إثبات المجاز  
في القرآن  
أو نفيه ،  
وكذا في  
اللغة العربية ]

(١) قال أبو الخطاب في التمهيد (٢/٢٥٦ - ٢٦٦) : « فصل نص أحمد رحمه الله على أن في القرآن مجازا فيما خرج من متشابه القرآن » .

وينظر : العدة لأبي يعلى (٢/٦٩٥) والإيمان لابن تيمية (ص ٨٤ - ٨٥) والمسودة (ص ١٦٤) وشرح الكوكب المنير (١/١٩٢) .

(٢) هو الحسن بن حامد بن علي بن مروان أبو عبد الله البغدادي العلامة ، إمام الحنابلة في زمانه ومؤدبهم ومعلمهم ومفتيهم ، له المصنفات في العلوم المختلفة ، مات راجعا من مكة المكرمة سنة (٤٠٣) .

طبقات الحنابلة (٢/١٧١ - ١٧٧) والسير (١٧/٢٠٣ - ٢٠٤) والمقصد الأرشد (١/٣١٩ - ٣٢٠) والمنهج الأحمد (٢/٩٨ - ١٠١) .

(٣) هو أبو الحسن الجزري البغدادي ، تخصص بصحبة أبي علي النجاد ، قال القاضي أبو يعلى : « .. كان له قدم في المناظرة ومعرفة الأصول والفروع صحب جماعة من شيوخنا .. ومن جملة اختياراته أنه لا مجاز في القرآن .. » اهـ . لم أقف على تاريخ مولده ووفاته .

طبقات الحنابلة (٢/١٦٧) والمقصد الأرشد (٣/١٥٩) والمنهج الأحمد (٢/١١٠ - ١١١) والدر المنضد (١/١٨٦) .

(٤) هو عبد الواحد بن عبد العزيز بن الحارث بن أسد أبو الفضل التيمي البغدادي الإمام العلم الصدوق الثقة رئيس الحنابلة أحد المشاهير ، مات في بغداد سنة (٤١٠) .

طبقات الحنابلة (٢/١٧٩) والسير (١٧/٢٧٣) والمنهج الأحمد (٢/١٠٢ - ١٠٣) والدر المنضد (١/١٨٣) .

وللمزيد في ذكر مذهب هؤلاء ينظر : العدة لأبي يعلى (٢/٦٩٧) والإيمان لابن تيمية (ص ٨٥) والمسودة (ص ١٦٥) ومذكرة أصول الفقه لمحمد الأمين الشنقيطي (ص ٥٨) .

مجازاً ، وأما المتقدمون كابن وهب<sup>(١)</sup> وأشهب<sup>(٢)</sup> وابن القاسم<sup>(٣)</sup> فلا يعرف عنهم في ذلك لفظة واحدة ، وقد صرح بنفي المجاز في القرآن محمد بن خواز منداد البصري المالكي<sup>(٤)</sup> وغيره من المالكية<sup>(٥)</sup> .

(١) تقدمت ترجمته ص ( ٩٢ ) .

(٢) هو أشهب بن عبد العزيز بن داود بن إبراهيم أبو عمر أو أبو عمرو القيسي ثم العامري الجعدي المصري المالكي ، يقال اسمه مسكين وأشهب لقب له ، إمام علامة فقيه ثقة مفتي الديار المصرية ، مولده سنة (١٤٠) ووفاته في مصر سنة (٢٠٤) ، وقد أخرج له أبو داود والنسائي .

الجرح والتعديل (٣٤٢/٢) وتهذيب الكمال (٢٩٦/٣ - ٢٩٩) والسير (٥٠٠/٩ - ٥٠٣) وتقريب التهذيب (ص ٥٢) .

(٣) هو عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة أبو عبد الله مولى زيد بن الحارث العتقي ، علامة فقيه مشهور ثقة مأمون تلميذ الإمام مالك وعالم الديار المصرية ومفتيها ، ولد سنة (١٢٨) وقيل (١٣٢) وتوفي بمصر سنة (١٩١) . أخرج حديثه البخاري وأبو داود في المراسيل والنسائي في السنن .

الجرح والتعديل (٢٧٩/٥) وتهذيب الكمال (٣٤٤/١٧ - ٣٤٧) والسير (١٢٥ - ١٢٠/٩) وتقريب التهذيب (ص ٢٩٠) .

(٤) هو محمد بن أحمد بن عبد الله ، ويقال محمد بن أحمد بن علي بن إسحاق بن خُوَيز بالخاء المعجمة والياء للتصغير والزاي ، علي وزن فُليس ، ويقال خواز ، أبو بكر ويقال : أبو عبد الله ، عالم من كبار مالكية العراق ، كان يُجانب الكلام ويُنافر أهله ، مات سنة (٣٩٠) تقريبا .

ترتيب المدارك (٧٧/٧ - ٧٨) والوافي بالوفيات (٥٢/٢) والديباج المذهب (ص ٣٦٣ - ٣٦٤) وشجرة النور الزكية (١٠٣/١) .

(٥) كما جنح إليه الحافظ ابن عبد البر (ت ٤٦٥) رحمه الله تعالى ، فقد قال في مصنفه التمهيد (١٦/٥) : « .. وحمل كلام الله تعالى وكلام نبيه ﷺ على الحقيقة أولى بذوي الدين والحق ، لأنه يقص الحق وقوله الحق تبارك وتعالى علوا كبيرا » . =

وشرح بنفيه داود بن علي الإصبهاني<sup>(١)</sup> وابنه أبوبكر<sup>(٢)</sup> ومنذر بن سعيد البلوطي<sup>(٣)</sup> وصنف في نفيه مصنفاً<sup>(٤)</sup> .  
ويعرض الناس يحكي في ذلك عن أحمد روايتين<sup>(٥)</sup> .

= وانظر : تفسير القرطبي (٢٦/١١) عند تفسير قوله تعالى : ﴿ يُرِيدُ أَنْ يَبْقِضَ فَأَكَامَهُ ﴾ من سورة الكهف .

(١) هو داود بن علي بن خلف أبو سليمان البغدادي الإصبهاني رئيس أهل الظاهر وإمامهم ، قال فيه الذهبي : « . . فداود بن علي بصير بالفقه ، عالم بالقرآن ، حافظ للأثر ، رأس في معرفة الخلاف ، من أوعية العلم ، له ذكاء خارق ، وفيه دين متين . . » اهـ . مولده سنة (٢٠٠) وقيل (٢٠٢) ووفاته سنة (٢٧٠) .

تاريخ بغداد (٣٦٩/٨ - ٣٧٥) ووفيات الأعيان (٢٥٥/٢ - ٢٥٧) . والسير (٩٧/١٣ - ١٠٨) وطبقات الشافعية لابن السبكي (٢٨٤/٢ - ٢٩٣) .

(٢) هو محمد بن داود بن علي بن خلف أبوبكر الظاهري علامة كآبيه ، صاحب علوم وفنون ، قال فيه ابن خلكان : « كان فقيهاً أديباً شاعراً ظريفاً » ، وهو صاحب كتاب « الزهرة » في الآداب والشعر ، مات سنة (٢٩٦) وقيل في التي تليها .

تاريخ بغداد (٢٥٦/٥ - ٢٦٣) ووفيات الأعيان (٢٥٩/٤ - ٢٦١) والوفائي بالوفيات (٣/٥٨ - ٦١) والسير (١٠٩/١٣ - ١١٦) .

(٣) هو منذر بن سعيد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن قاسم أبو الحكم البلوطي - نسبة لموضع قريب من قرطبة يقال له فحص البلوط - ثم الكُزني - نسبة لفخذ من البربر يسمى كزنة - إمام عالم فقيه محقق خطيب مفوه بليغ قاضي الجماعة بقرطبة . ولد سنة (٢٧٣) ومات سنة (٣٥٥) .

قضاة قرطبة (ص١٢٠) وتاريخ علماء الأندلس (١٤٢/٢ - ١٤٣) وبغية الملتصق (ص٤٦٥ - ٤٦٦) وتاريخ قضاة الأندلس (ص٦٦ - ٧٥) .

(٤) انظر : الإيمان لابن تيمية (ص٨٥) والبرهان للزركشي (٢/٢٥٥) وكشاف اصطلاحات الفنون (٢/١٤٧٠) ومذكرة أصول الفقه لمحمد الأمين الشنقيطي (ص٥٨) .

(٥) انظر : الإيمان لابن تيمية (ص٨٥) وشرح الكوكب المنير (١/١٩٢) .

وقد أنكرت طائفة أن يكون في اللغة مجاز بالكلية ، كأبي إسحاق الإسفرائيني<sup>(١)</sup> وغيره<sup>(٢)</sup> . وقوله له عَوَزٌ لم يفهمه كثير من المتأخرين وظنوا أن النزاع لفظي ، وسنذكر أن مذهبه أسدّ وأصح عقلاً ولغة من مذهب أصحاب المجاز . وطائفة أخرى غلت في ذلك الجانب وادعت أن أكثر اللغة مجاز بل كلها<sup>(٣)</sup> ، وهؤلاء أقبح قولاً وأبعد عن الصواب من قول من نفى المجاز بالكلية ، بل من نفاه أسعد بالصواب .

(١) تقدمت ترجمته ص ( ٥١٩ ) .

(٢) كأبي علي الفارسي النحوي اللغوي (ت ٣٧٧) وابن عقيل (ت ٥١٣) في أحد قوله وشيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨) والمؤلف ابن القيم .

انظر : الإحكام للأمدي (٧٢/١) وشرح مختصر الروضة (٥٣٢/١) والإيمان لابن تيمية (ص ٨٥) والمسودة (ص ٥٦٤) ومجموع الفتاوى (٤٠٠/٢٠ - ٤٩٠) وبيان المختصر للأصفهاني (٢٣٠/١) وجمع الجوامع مع شرحه (٣٠٨/١) والبحر المحيط (١٨٠/٢) وتشنيف المسامع (٤٥١/١) وتيسير التحرير (٢١/٢) والمزهر (٣٦٤/١) وكشاف اصطلاحات الفنون (١٤٦٩/٢) وإرشاد الفحول (١١٥/١ ، ١١٦) ومنع جواز المجاز (ص ٦) .

(٣) كابن جني ادعاه في الخصائص (٤٤٧/٢) قائلاً : « اعلم أن أكثر اللغة مع تأمله مجاز لا حقيقة » . وتبعه على هذا تلميذه عبد الله بن متويه فقال : « الكل مجاز » ، وكذا ادعاه أبو زيد الدبوسي ، ونصره العلوي اليمني في الطراز (٤٤/١) .

قال الزركشي في البحر المحيط (١٨١/٢ - ١٨٢) : « بالغ ابن جني فادعى أن الغالب على اللغة المجاز ، ونقله ابن السمعاني عن أبي زيد الدبوسي ، وقال تلميذ ابن جني عبد الله ابن متويه : الكل مجاز ، وهما شاذان ، وعبرة ابن جني : وأكثر اللغة لمن تأمله مجاز لا حقيقة وذلك عامة الأفعال . . وغرض ابن جني من هذا أن الله غير خالق لأفعال العباد كما صرح به بعد حيث قال : « وكذلك أفعال القديم نحو خلق الله السموات والأرض ونحوه ، قال : لأنه تعالى لم يكن بذلك خالفاً لأفعالنا ولو كان حقيقة لا مجازاً لكان خالفاً للكفر والعصيان وغيرهما من أفعالنا ، ويتعالى عن ذلك . قال : وكذلك علم الله بقيام =

## فَصَّكَ

إذا علم أن تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز ليس تقسيماً شرعياً ولا لغوياً فهو اصطلاح محض ، وهو اصطلاح حدث بعد القرون الثلاثة المفضلة بالنص<sup>(١)</sup> ، وكان منشؤه من جهة المعتزلة والجهمية ومن سلك طريقهم من المتكلمين<sup>(٢)</sup> .

وأشهر ضوابطهم قولهم : « إن الحقيقة هي اللفظ المستعمل فيما وضع له

[ تقسيم  
الألفاظ إلى  
حقيقة  
ومجاز ليس  
تقسيمًا  
شرعياً ولا  
عقلياً ولا  
لغوياً ، وإنما  
هو اصطلاح  
حادث ]

= زيد مجازاً أيضاً ، لأنها ليست على الحالة التي علم عليها قيام عمرو ، ولنا ثبت له تعالى علماً ، لأنه تعالى عالم بنفسه إلا مع ذلك ، فعلم أنه ليست حالة علمه بجلوس عمرو هي حالة علمه بقيام زيد ، قال : وكذلك ضربت عمراً مجازاً ، لأن الضرب إنما وقع على بعضه . قال الزركشي : « وقد استدرج بهذا المركب الصعب إلى أمور قبيحة تنزه الله عنها » . وسيأتي لاحقاً عند المؤلف ابن القيم نقله كلام ابن جني والرد عليه من خمسة وعشرين وجهاً ، فانظر ص ( ٧٧١ ) .

(١) وذلك في قوله عليه الصلاة والسلام : « خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم .. » الحديث .

أخرجه البخاري في الشهادات ح ٢٦٥٢ (ص ٥٢٨) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، وفي فضائل أصحاب النبي ﷺ ح ٣٦٥١ وفي الرقاق ح ٦٤٢٩ وفي الأيمان والنذور ح ٦٦٥٨ كما أخرجه من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه في الشهادات أيضاً ح ٢٦٥١ وفي مواضع أخرى من الصحيح ح ٣٦٥٠ ، ٦٤٢٨ ، ٦٦٩٥ ، ومسلم في فضائل الصحابة ح ٢١٠ (٤/١٩٦٢ - ١٩٦٣) وح ٢١١ ، ٢١٢ من حديث ابن مسعود وح ٢١٣ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وح ٢١٤ من حديث عمران بن حصين

(٢) لعل أول من استعمل لفظ المجاز بمعناه الاصطلاحي عند هؤلاء هو الجاحظ المتوفى سنة (٢٥٥) ، وهو كما لا يخفى من المعتزلة وصاحب فرقة منهم تنسب إليه ، فانظر كتابه : الحيوان (٤/٢٧٣) ، (٥/٢٣ - ٢٥) وما بعدها ، والبيان والتبيين (١/١٥٣)

أولاً ، والمجاز هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له أولاً<sup>(١)</sup> « ثم زاد بعضهم : في العرف الذي وقع به التخاطب لتدخل الحقائق الثلاث وهي : اللغوية والشرعية والعرفية ، والكلام على ذلك من وجوه :

أحدها : ما تعنون بالوضع<sup>(٢)</sup> ، سواء كانت اللغات توقيفية كما هو قول جمهور الناس ، أو اصطلاحية كما هو قول أبي هاشم الجبائي<sup>(٣)</sup> ومن تبعه<sup>(٤)</sup> ، أتعون به جعل اللفظ دليلاً على المعنى ؟ أم تعنون به غلبة استعمال اللفظ في المعنى حتى تصير فيه أشهر من غيره ؟ أم تعنون به مطلق الاستعمال ولو مرة واحدة في صورة واحدة كما قلتم من شرط المجاز الوضع فإن الوضع في كلامكم يدور على هذه المعاني الثلاثة ؟

وهذا كله إنما يصح إذا علم أن الألفاظ العربية وضعت أولاً لمعانٍ ثم استعملت فيها ثم وضعت لمعانٍ آخر بعد الوضع الأول والاستعمال بعده ، والوضع الثاني والاستعمال بعده ، ولا تتم<sup>(٥)</sup> لكم دعوى المجاز إلا بهذه المقامات الأربع ، وليس معكم ولا مع غيركم سوى استعمال

(١) تتقارب تعريفات البلاغيين والأصوليين للحقيقة والمجاز لا تخرج جميعها عما ذكره هنا المؤلف رحمه الله تعالى .

(٢) في « ت » : « باللفظ » والمثبت من « د » و « ن » ، وهو الصواب بدليل ما بعده .

(٣) تقدمت ترجمته ص ( ٢٤٣ ) .

(٤) كأبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني .

وينظر تحقيق هذه المسألة والقول فيها في المستصفى ( ٩ / ٢ - ١١ ) وروضة الناظر ( ٢ /

٢ - ٤ ) والإيمان لابن تيمية ( ص ٨٦ ) وما بعدها ، والمسودة ( ص ٥٦٢ - ٥٦٣ ) والمحلي

على جمع الجوامع ( ١ / ٢٦٩ - ٢٧١ ) والمزهر ( ٨ / ١ ) وما بعدها ، وإرشاد الفحول ( ١ /

٨٠ - ٨٥ ) ومذكرة أصول الفقه لمحمد الأمين الشنقيطي ( ص ١٧١ - ١٧٢ ) .

(٥) في « د » و « ن » : « يتم » .

[ الرد على  
القائلين  
بالمجاز بأكثر  
من خمسين  
وجهاً ]

[ عدم  
استعمال  
العرب لمعنى  
لفظ لم  
استعمالهم له  
لمعنى آخر غير  
الأول ]

اللفظ في المعنى .

وأما أنهم وضعوه لمعنى ثم استعملوه فيه ثم وضعوه بعد ذلك لمعنى آخر غير معناه الأول ثم استعملوه [ ١١٤ / أ ] فيه ، فدعوى ذلك قول بلا علم وهو حرام في حق المخلوق ، فكيف في كلام الله ورسوله ﷺ ؟ فمن يمكنه من بني آدم أن يثبت ذلك ؟ وهذا لو أمكن العلم به لم يكن له طريق إلا الوحي وخبر الصادق المعلوم بالضرورة صدقه .

الوجه الثاني : أن هذا إنما يمكن دعواه إذا ثبت أن قوماً من العقلاء اجتمعوا واصطلحوا على أن يسموا هذا بكذا وهذا بكذا ، ثم استعملوا تلك الألفاظ في تلك المعاني ، ثم بعد ذلك اجتمعوا وتواطؤوا على أن يستعملوا تلك الألفاظ بعينها في معانٍ أخرى غير المعاني الأولى لعلاقة بينها وبينها ، وقالوا هذه الألفاظ حقيقة في تلك المعاني مجاز في هذه . وهذا لا نعرف أحداً من العقلاء قاله قبل أبي هاشم الجبائي ، فإنه زعم أن اللغات اصطلاحية ، وأن أهل اللغة اصططلحوا على ذلك ، وهذا مجاهرة بالكذب وقول بلا علم ، والذي يعرفه الناس استعمال هذه الألفاظ في معانيها المفهومة منها .

الوجه الثالث : أن قولكم : الحقيقة هي اللفظ المستعمل في موضوعه يلزم<sup>(١)</sup> منه انتفاء كونه حقيقة قبل الاستعمال وليس بمجاز ، فتكون<sup>(٢)</sup> الألفاظ قبل استعمالها لا حقيقة ولا مجازاً ، هذا وإن التزموه فإنه مستلزم<sup>(٣)</sup> لأصل فاسد ومستلزم لأمر فاسد .

[ القول  
بالمجاز  
مستلزم  
لأصل وأمر  
فاسدين ]

(١) في « ت » : « فلزم » .

(٢) في « ن » : « فيكون » .

(٣) في « ت » : « يستلزم » .

أما الأصل الفاسد فهو أن هاهنا وضعنا سابقا على الاستعمال ثم طرأ عليه الاستعمال فصار باعتباره حقيقة ومجازا ، وهذا مما لا سبيل إلى العلم به كما تقدم ، ولا يعرف تجرد هذه الألفاظ عن الاستعمال ، بل تجردها عن الاستعمال محال وهو كتجرد الحركة عن المتحرك ، نعم إنما تتجرد<sup>(١)</sup> في الذهن وهي حيثئذ ليست ألفاظا وإنما هي تقدر ألفاظا لا حكم لها ، وثبوتها في الرسم مسبوق بالنطق بها ، فإن الخط يستلزم اللفظ من غير عكس .

وأما استلزامه للأمر<sup>(٢)</sup> الفاسد فإنه إذا تجرد الوضع عن الاستعمال جاز أن يوضع للمعنى الثاني من غير أن يستعمل في معناه الأول ، وحيثئذ فيكون مجازاً لا حقيقة له ، فإذا الحقيقة هي اللفظ المستعمل في موضوعه وقد نقل عنه إلى مجازه ، وهل هذا إلا نوع من الكهانة الباطلة ، اللهم إلا أن يأتي وحي بذلك فيجب المصير إليه .

الوجه الرابع : أن هذا يستلزم تعطيل الألفاظ عن دلالتها على المعاني وذلك ممتنع ، لأن الدليل يستلزم مدلوله من غير عكس .

فإن قيل : لا يلزم من عدم الاستعمال عدم الدلالة فإنهما غير متلازمين . قيل : بلى<sup>(٣)</sup> يلزم لزوما بينا ، فإن دلالته عليه إنما تتحقق<sup>(٤)</sup> باستعماله ، فإن الدلالة هي فهم المعنى من اللفظ عند إطلاقه فلا تحقق لها بدون الاستعمال البتة ، والاستعمال إما أن يكون هو معنى الحقيقة والمجاز كما يقوله من يقول : إن الحقيقة استعمال اللفظ في موضوعه ، أو جزء مسمى

(١) في « د » و « ن » : « يتجرد » .

(٢) في « ت » : « الأمر » .

(٣) هكذا في النسخ الخطية : « بلى » ، ولعلها « بل » .

(٤) في « ن » : « يتحقق » .

الحقيقة كما يقوله من يقول [ ١١٤/ب ] : إنها اللفظ المستعمل في موضوعه .

وعلى (١) التقديرين فيلزم تجرد اللفظ عن حقيقته ومجازه قبل الاستعمال مع وجود دلالة على أحدهما ، وهذا جمع بين النقيضين فتأمله .

الوجه الخامس : أن القائلين بالمجاز مختلفون هل يستلزم المجاز الحقيقة أم لا ؟ على قولين (٢) ، ولم يختلفوا أن الحقيقة لا تستلزم المجاز ، فإنه لا يجب أن يكون لكل حقيقة مجاز ، والذين قالوا باللزوم احتجوا بأنه لو لم يكن المجاز مستلزماً للحقيقة لعرى وضع اللفظ للمعنى عن الفائدة وكان وضعه عبثاً ، والحقيقة عندهم إما استعمال اللفظ وإما [ وضع ] (٣) اللفظ المستعمل في موضوعه ، فلا يتصور عندهم مجاز حتى يسبقه استعمال في الحقيقة ، وهذا السبق مما لا سبيل لهم العلم [ به ] (٤) بوجه من الوجوه ، فيستحيل على أصلهم التمييز بين الحقيقة والمجاز .

فإن قالوا : نحن نختار القول الأول وأن المجاز لا يستلزم الحقيقة ، فإن العرب تقول : شابت لمة الليل (٥) ، وقامت الحرب على

[ اختلاف  
القائلين  
بالمجاز في  
استلزامه  
الحقيقة أم لا ،  
بخلاف  
اتفاقهم على  
الحقيقة في  
كونها لا  
تستلزم المجاز ]

(١) في « د » و « ن » : « على » بحذف الواو من أولها .

(٢) انظر دلائل الإعجاز للجرجاني (ص ٢٩٦) وما بعدها مقارنة بنهاية الإيجاز للرازي (ص ١٧٦ - ١٧٩) .

(٣) ما بين المعقوفتين لا يوجد في النسخ الخطية ، وقد أثبتته من النسخة المطبوعة (٨/٢) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » مثبت من « ت » .

(٥) هذا من الأمثلة التي ذكرها ابن برهان في كتابه الوصول إلى الأصول (٩٨/١) في إثبات

المجاز ، وكذا ذكره الآمدي في الإحكام (٧٢/١) ، ونقله السيوطي عن الأول من مصنفه المذكور في كتابه الزهر (٣٦٤/١) ، وكذا ذكره البيضاوي في تفسيره (١/

٢٨٣) في سورة المائدة وفي (٣٢٨/٢) في سورة الزمر .

ساق<sup>(١)</sup> ، وهذه مجازات لم يسبق لها استعمال في حقائقها ولم تستعمل في غير مدلولاتها المجازية .

قيل لهم : الجواب من وجهين : أحدهما : أن المجاز وإن لم يستلزم استعمال اللفظ في حقيقته فلا بد أن يستلزم وضع اللفظ لمعناه الحقيقي ، فلو لم يتقدم وضع هذه الألفاظ لحقائقها لكانت قد وضعت لهذه المعاني وضعا أوليا فتكون<sup>(٢)</sup> حقيقة لا مجازا ، فإذا لم يكن لهذه الألفاظ موضوع سوى معناها (لم تكن)<sup>(٣)</sup> مجازاً وإن كان لها موضوع سواء بطل الدليل .  
الثاني : أنكم إما أن تعنوا<sup>(٤)</sup> بقولكم : لو استلزم المجاز الحقيقة لكان كنعو : قامت الحرب على ساق ، وشابت لمة الليل ، حقيقة أنه لا بد لمفرداتها من حقيقة ، أو لا بد للتركيب من حقيقة ، فإن أردتم الأول فمسلم ، وهذه المفردات لها حقائق فبطل الدليل ، وإن أردتم الثاني فهو بناء على أن دلالة المركب تنقسم<sup>(٥)</sup> إلى

(١) كما في قول الشاعر الجاهلي سعد بن مالك جد طرفة بن العبد من قصيدة له في حرب البسوس :

كشفت لهم عن ساقها وبدا من الشر الصراح  
قال المرزوقي في شرح ديوان الحماسة (٢/٥٠٤ - ٥٠٥) : « وقوله : (كشفت لهم عن ساقها) مثل يضرب لشدة الحرب وإنما أهلها في ذلك الوقت يكشفون عن الساق ، فجعل الفعل لها ، والمراد انكشفت الحرب لهم عن تشمر أهلها واشتدادها . . اهـ .  
ومن أورد البيت المذكور الأزهري في تهذيب اللغة (٩/٢٣٣) ، وابن سيده في المحكم وابن منظور في اللسان والزبيدي في التاج جميعهم في مادة (سوق) .

(٢) في « ن » : « فيكون » .

(٣) في « ن » : « يكن » .

(٤) في « ت » : « تعنون » .

(٥) في « د » و « ن » : « ينقسم » .

حقيقية<sup>(١)</sup> ومجازية ، وهذا ينازع فيه جمهور القائلين بالمجاز ويقولون إن المجاز في المفردات لا في التركيب ، إذ لا يعقل وقوعه في التركيب لأنه لا يتصور أن يكون للإسناد جهتان ، إحداهما : جهة حقيقة ، والأخرى جهة مجاز بخلاف المفردات ، والفرق بينهما أن الإسناد لم يوضع أولاً لمعنى ثم نقل عنه إلى غيره ولا يتصور فيه ذلك وإن تصور في المفرد .

الوجه السادس : أن تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز لا يدل على وجود المجاز بل ولا على إمكانه ، فإن التقسيم لا يدل على ثبوت كل واحد من الأقسام في الخارج [ بل ]<sup>(٢)</sup> ولا على إمكانها ، فإن التقسيم يتضمن حصر المقسوم في تلك الأقسام وهي أعم من أن تكون<sup>(٣)</sup> موجودة أو معدومة ممكنة أو ممتنعة ، فهانئ أمران :

[ تقسيم  
الكلام إلى  
حقيقة  
ومجاز لا  
يدل على  
وجود المجاز  
ولا على  
إمكانه ]

أحدهما : انحصار المقسوم [ ١١٥ / أ ] في أقسامه ، وهذا يعرف بطرق منها : أن يكون التقسيم دائراً بين النفي والإثبات ، ومنها : أن يجزم العقل بنفي قسم آخر غيرها ، ومنها : أن يحصل الاستقراء التام المفيد للعلم أو الاستقراء المفيد للظن .

والثاني : ثبوت تلك الأقسام أو بعضها في الخارج ، وهذا لا يستفاد من التقسيم بل يحتاج إلى دليل منفصل يدل عليه ، وكثير من أهل النظر يغلط في هذا الموضع ويستدل بصحة التقسيم على الوجود الخارجي وإمكانه ، وهذا غلط محض كما يغلط كثير منهم في حصر ما ليس بمحصور ، فإن الذهن يقسم المعلوم إلى موجود ومعدوم ، وما ليس بموجود ولا معدوم ،

(١) في « ت » : « حقيقة » .

(٢) ما بين المعقوفين مثبت من « د » و « ن » .

(٣) في « د » و « ن » : « يكون » .

والموجود إما قائم بنفسه وإما قائم بغيره ، وإما لا قائم بنفسه ولا قائم بغيره ، وإما قائم بنفسه وبغيره ، وإما داخل العالم أو خارجه ، أو داخله وخارجه ، أو لا داخله ولا خارجه ، وأمثال ذلك من التقسيمات الذهنية التي يستحيل ثبوت بعض أقسامها في الخارج .

[ التقسيم  
الذهني لا  
يلزم منه  
وجود  
الأقسام في  
الخارج ]

إذا عرف ذلك فالذين قسموا الكلام إلى حقيقة ومجاز إن أرادوا بذلك التقسيم الذهني لم يفدهم ذلك شيئاً ، وإن أرادوا التقسيم الخارجي لم يكن معهم دليل يدل على وجود الجميع في الخارج سوى مجرد التقسيم وهو لا يفيد الثبوت الخارجي ، فحينئذ لا يتم لهم مطلوبهم حتى يثبتوا<sup>(١)</sup> أن هاهنا ألفاظاً وضعت لمعانٍ حتى تقلب عنها بوضع ثانٍ على معانٍ آخر غيرها ، وهذا مما لا سبيل لأحدٍ إلى العلم به .

[ القول  
بتقسيم  
الألفاظ إلى  
حقيقة  
ومجاز  
يتضمن إثبات  
الشيء ونفيه ]

الوجه السابع : أن تقسيم الألفاظ إلى ألفاظ مستعملة فيما وضعت له وألفاظ مستعملة في غير ما وضعت له تقسيم فاسد يتضمن إثبات الشيء ونفيه ، فإن وضع اللفظ للمعنى هو تخصيصه به بحيث إذا استعمل فهم منه ذلك المعنى ولا يعرف للوضع معنى غير ذلك ، ففهم المعنى الذي سميتوه أو سميتم اللفظ الدال عليه أو استعماله [ فيه ]<sup>(٢)</sup> على حسب اصطلاحكم مجازاً مع نفي الوضع جمع بين النقيضين ، وهو يتضمن أن يكون اللفظ موضوعاً غير موضوع .

فإن قلت : لا تناقض في ذلك فإننا نفينا الوضع الأول وأثبتنا الوضع الثاني ، قيل لكم : هذا دور ممتنع ، فإن معرفة كونه مجازاً متوقف على معرفة الوضع الثاني ومستفاد منه ، فلو استفيد معرفة الوضع من كونه مجازاً

(١) في « ن » : « يتبينوا » .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

لزم الدور الممتنع ، فمن أين علمتم أن هذا وضع ثانٍ للفظ وليس معكم إلا أن ادعيتم أنه مجاز ؟ ثم قلتُم : فيلزم أن يكون موضوعاً وضعاً ثانياً ، فإنكم إنما استفدتم كونه مجازاً من كونه مستعملاً في غير موضوعه من كونه مجازاً ، يوضحه :

الوجه الثامن : أنه <sup>(١)</sup> ليس معكم إلا الاستعمال ، وقد استعمل في هذا وهذا ، فمن أين لكم أن وضعه لأحدهما سابق على وضعه للآخر ؟ ولو ادعى آخر أن الأمر بالعكس كانت دعواه من جنس دعواكم ، وسيأتي الكلام على الإطلاق والتقييد الذي هو حقيقة ما تفرقون <sup>(٢)</sup> به وأنه لا يفيدكم [ ١١٥ / ب ] شيئاً البتة .

[ استعمال  
اللفظ لأكثر  
من معنى لا  
يحكم  
بسبقه  
لأحدهما دون  
الأخرى ]

الوجه التاسع : أن هذا يتضمن التفريق بين المتماثلين ، فإن اللفظ إذا أفهم هذا المعنى تارة وهذا تارة فدعوى المدعي أنه موضوع لأحدهما دون الآخر وأنه عند فهم أحدهما يكون مستعملاً في غير ما وضع له تحكم محض وتفريق بين المتماثلين .

[ القول  
بالتقسيم  
المذكور يلزم  
منه التفريق  
بين المتماثلين ]

الوجه العاشر : أن هذا تقسيم فاسد لا ينضبط بضابط صحيح ، ولهذا عامة ما يسميه بعضكم مجازاً يسميه غيره حقيقة ، وهذا يدعي أنه استعمل فيما لم يوضع له ، وذاك <sup>(٣)</sup> يدعي أن هذا موضوعه ، وذلك أنه ليس في نفس الأمر فرق يتميز به أحد النوعين عن الآخر ، فإن <sup>(٤)</sup> الفرق إما في نفس اللفظ وإما في المعنى ، وكلاهما متفٍ قطعاً ، أما انتفاء الفرق اللفظي

[ القول  
بالتقسيم  
المذكور  
فاسد لا  
ينضبط  
بضابط  
صحيح ]

(١) في « ت » : « أن » .

(٢) في « ن » : « ما يفرقون » .

(٣) في « ت » : « وذلك » .

(٤) في « د » و « ن » : « فيما » ، والمثبت من « ت » وهو الصواب .

فظاهر ، فإن اللفظ بما سميتومه حقيقة وما سميتومه مجازاً واحد ، وأما الفرق المعنوي فمتنفٍ أيضاً ، إذ ليس بين المعنيين من الفرق ما يدل على أنه وضع لهذا ولم يوضع لهذا بوجه من وجوه الدلالة ، ولهذا لما تفتن بعض الفضلاء لذلك قال : « إنما يعرف الفرق بين الحقيقة والمجاز بنص أهل اللغة على أن هذا حقيقة وهذا مجاز »<sup>(١)</sup> .

فإن أراد بأهل اللغة العرب العاربة<sup>(٢)</sup> الذين نقلت عنهم الألفاظ ومعانيها ، فلم ينص أحد منهم البتة على ذلك ، وإن أراد من نقل عنهم الألفاظ ومعانيها مشافهة من أئمة اللغة كالأصمعي والخليل والفراء<sup>(٣)</sup> وأمثالهم فكذلك ، وإن أراد المتأخرين منهم الذين قسموا اللفظ إلى حقيقة ومجاز كابن جنبي<sup>(٤)</sup> والزخشي<sup>(٥)</sup>

(١) انظر : المعتمد في أصول الفقه (٣٢/١) وشرح اللمع (١٢٢/١) والتمهيد لأبي الخطاب (٢٧١/٢) والمحصل (١/قسم ١/٤٨٠) . وتيسير التحرير (٢٧/٢) والمزهر (٣٦٣/١) وإرشاد الفحول (١٢٢/١) .

(٢) العرب العاربة : هم الخلفاء منهم ، وأكد من لفظه فأكد به .  
تاج العروس مادة (عرب) .

(٣) تقدمت ترجمتهم ص (٢٢٥) .

(٤) هو عثمان بن جنبي - بكسر الجيم وتشديد النون وبعدها ياء - وهو معرب كني ، أبو الفتح النحوي اللغوي المعتزلي الموصل ، مشهور مذكور ، صاحب التصانيف ، علمه بالتصريف أقوى وأكمل منه بالنحو ، صحب أبا علي الفارسي ولازمه . مولده في الموصل قبل (٣٣٠) وقيل غير ذلك ، ووفاته ببغداد سنة (٣٩٢) في خلافة القادر . تاريخ بغداد (٣١١/١١ - ٣١٢) ووفيات الأعيان (٢٤٦/٣ - ٢٤٨) وإنباه الرواة (٢/٣٣٥ - ٣٤٠) وبغية الوعاه (١٣٢/٢) .

(٥) هو محمود بن عمر بن محمد بن عمر أبو القاسم الزخشي الحنفي المعتزلي ، علامة شهير نحوي لغوي أديب ، قال فيه الذهبي : « صالح ، لكنه داعية إلى الاعتزال أجارنا الله ، =

وأبي علي<sup>(١)</sup> وأمثالهم ، فهذا اصطلاح منهم لا إخبار عن العرب ، ولا عن نقله اللغة أنهم نقلوه عن العرب ، وحينئذ فتعود المطالبة لهم بالفرق المطرد المنعكس بين ما سموه حقيقة وما سموه مجازاً وسندكر إن شاء الله تعالى فروقهم ونبطلها ، يوضحه :

الوجه الحادي عشر : أن تمييز الألفاظ والتفريق بينها تابع لتمييز المعاني والتفريق بين بعضها وبعض ، فإذا لم يكن المعنى الذي سموه حقيقة منفصلاً متميزاً من المعنى الذي سموه مجازياً بفصل يعلم به أن استعماله في هذا حقيقة واستعماله في الآخر مجاز لم يصح التفريق في اللفظ ، وكان تسميته لبعض الدلالة حقيقة ولبعضها مجازاً (تحكما محضاً)<sup>(٢)</sup> .

الوجه الثاني عشر : أنهم اختلفوا هل يفتقر صحة (استعمال المجاز)<sup>(٣)</sup> إلى النقل في كل صورة كما تفتقر<sup>(٤)</sup> إلى ذلك الحقيقة أم لا ؟ على قولين ، والصحيح عندهم أنه لا يشترط ، قالوا وليس مورد النزاع في الأشخاص

= فكن حذراً من كشافه « اه . مولده بزخشر من قرى خوارزم سنة (٤٦٧) وجاور بمكة زماناً فلقب بجار الله ، مات بجرجانية خوارزم بعد رجوعه سنة (٥٣٨) .  
ميزان الاعتدال (٧٨/٤) والجواهر المضية (٣/٤٤٧ - ٤٤٨) ولسان الميزان (٤/٦) وتاج التراجم (ص ٢٩١ - ٢٩٣) .

(١) لعله يقصد أبا علي الجبائي المعتزلي المتوفى سنة (٣٠٣) وقد تقدمت ترجمته ص (٢٤٣) ولا يقصد أبا علي الفارسي النحوي لكونه لا يقول بالمجاز أصلاً ، فراجع ما سبق ص (٦٩٩) تعليق (٢) ، والله أعلم .

(٢) في النسخ الخطية : « تحكم محض » وما أثبتته هو الصواب لكونه خبر كان و « محضاً » نعتة .

(٣) في « ت » : « الاستعمال المجازي » .

(٤) في « ن » : « يفتقر » .

[ إطلاق التسمية على بعض الدلالات حقيقة وعلى بعضها مجازاً بغير فاصل حقيقي بينهما فحكم محض ]

[ لا يكفي في استعمال اللفظ في كل صورة ظهور نوع من العلاقة المجازية لتعدد العلاقات وتعدد عدم الضباطها ]

كزيد وأسد وبحر وغيث ، إذ لا تتوقف<sup>(١)</sup> صحة هذا الإطلاق على كل شخص على النقل ، فنقول : لا يتحقق ذلك في الأشخاص ولا في الأنواع أما الأشخاص فظاهر ، فإنه لا يشترط في استعمال اللفظ في كل واحد منها النقل عن أهل اللغة إذا كانت العلاقة موجودة في الأفراد ، [ ١١٦ / أ ] وأما الأنواع فلا يكفي في استعمال اللفظ في كل صورة ظهور نوع من العلاقة المعتبرة<sup>(٢)</sup> ، فإن من العلاقات عندهم علاقة اللزوم ، بحيث يتجاوز عن الملزوم إلى لازمه وعكسه ، وعلاقة الضد بأن يتجاوز من أحد الضدين إلى الآخر ، وعلاقة المشابهة ، وعلاقة الجوار والقرب ، وعلاقة تقدم ثبوت الصفة للحمل ، وعلاقة كونه آيلا إليها<sup>(٣)</sup> ، فبعضهم جعل أنواع العلاقات أربعة<sup>(٤)</sup> ، وبعضهم أوصلها<sup>(٥)</sup>

(١) في « ن » : « لا يتوقف » .

(٢) العلاقة عندهم هي الصلة والارتباط بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي ليصح الانتقال من الأول إلى الثاني ، وتكون هذه العلاقة مشابهة كما هي الحال في الاستعارة وتكون غيرها كما في المجاز المرسل . قال الطوفي في شرح مختصر الروضة (١/٥٠٦) : « والعلاقة هاهنا بكسر العين ، وهي في الأصل ما تعلق الشيء بغيره نحو علاقة السوط والقوس وغيرهما ، وكذلك علاقة المجاز تعلقه بمحل الحقيقة وتعليقها به هو ما ذكرناه من انتقال الذهن بواسطتها عن محل المجاز إلى الحقيقة . أما العلاقة بفتح العين فهي علاقة الخصومة والحب ، وهي تعلق الخصم بخصمه والمحب بمحبوبه » اهـ . وانظر : كشاف اصطلاحات الفنون (٢/١٢٠٦) ومعجم البلاغة العربية لطبانة (ص٤٤٦) والمعجم المفصل في علوم البلاغة (ص٦٠٦) .

(٣) ينظر التعليق الآتي بعد قليل ففي إحصائه بيان أنواع هذه العلاقات المذكورة .

(٤) كابن الحاجب في مختصره كما في بيانه للأصفهاني (١/١٨٧ - ١٨٨) .

(٥) في « ت » : « أوصلها آخر » .

إلى (اثني عشرة)<sup>(١)</sup> علاقة ، وبعضهم أوصلها إلى خمسة وعشرين<sup>(٢)</sup> ، ولو أوصلها آخر إلى خمسة وسبعين لقبولوا منه . ومن المعلوم أنه ما من شيئين إلا وبينهما علاقة من هذه العلاقات ، فإذا لم يشترط النقل في آحاد الصور واكتفي بنوع العلاقة لزم من ذلك صحة التجوز بإطلاق كل ملزوم على لازمه ، وكل لازم على ملزومه ، وكل ضد على ضده ، وكل مجاور على مجاوره ، وكل شيء كان على صفة ثم فارقها على ما اتصف بها ، وكل مشبه على مشبهه ، وفي ذلك من الخبط وفساد اللغات وبطلان التفاهم ووقوع اللبس والتلبيس ما يمنع منه العقل والنقل ومصالح الأدميين ، فيجوز<sup>(٣)</sup> تسمية الليل نهارا والنهار ليلا ، والمؤمن كافرا والكافر مؤمنا ، والصادق كاذبا والكاذب صادقا ، والمسك نتنا والنتن مسكا ، والبول طعاما والطعام بولا ، وتسمية كل شيء باسم ضده ومجاوره ومشبهه ولازمه وملزومه ،

- (١) في النسخ الخطية : « اثني عشر » والصواب ما أثبتته لكون العدد مؤنثا .  
 (٢) قال التهانوي في كشافه (١٢٠٦/٢) : « .. والعمدة في حصر أنواعها الاستقراء ، ويرتقي ما ذكره القوم إلى خمسة وعشرين وضبطه ابن الحاجب في خمسة .. وصاحب التوضيح في تسعة .. الخ .

قلت : وللوقوف على بيان هذه العلاقات وعدها بين مختصر ومطول ينظر :  
 الإحكام للآمدي (٥٤/١) وشرح مختصر الروضة (٥٠٧/١ - ٥١٤) وبيان المختصر (١/١٨٧ - ١٨٨) وتشنيف المسامع (٤٥٩/١ - ٤٦٦) والبرهان للزركشي (٢٥٩/٢ - ٢٩٩)  
 وشرح الكوكب المنير (١٥٦/١ - ١٧٨) والحدائق في أنواع العلاقة للدمهري (ص ٢٠ - ٢١) والرسالة البيانية للصبان مع حاشية عليش عليها (ص ١٥٢ - ١٧٦) وإرشاد الفحول (١١٨/١ - ١٢٠) وحسن المجاز بضبط علاقات المجاز لسليمان المزني ضمن مجموع مهمات التون (ص ٦٠٥) وما بعدها .

- (٣) في « ن » : « فتجوز » .

فهل يقول هذا أحد من عقلاء بني آدم ؟ وهل في العالم قول أفسد من قول  
هذا لازمه ؟

ولما أورد عليهم [ هذا ] <sup>(١)</sup> وعرفوا أنه وارد لا محالة قالوا : المانع يمنع من ذلك ولولا المانع لقلنا به ، فيقال : يا الله العجب ما أسهل الدعاوى التي لا حقيقة لها عليكم ، أليس من المعلوم أن إضافة الحكم إلى المانع يستلزم أمرين ، أحدهما قيام المقتضي والآخر إثبات المانع ، فقد سلمتم حينئذ أن المقتضي للتجوز المذكور موجود ، وادعيتم على العرب وأهل اللغة أن هذه العلاقات عندهم مقتضية لإطلاق اسم الضد على ضده ، واللازم على ملزومه ، والمجاور على مجاوره ، ثم ادعيتم أنهم منعوكم من هذا التجوز فيما لا يحصيه إلا الله تعالى ، فمن أين لكم الشهادة عليهم بهذا المقتضي وهذا المانع ؟ وأين قالوا لكم : أبحنا لكم إطلاق هذه الأضداد الخاصة على أضدادها وهذه اللوازم على ملزوماتها وحرمتنا عليكم ما عداها ؟ وهل معكم غير الاستعمال الثابت عنهم ؟ وذلك الاستعمال لا يفيد <sup>(٢)</sup> أن ذلك بوضعهم وعرفهم من خطابهم فما لم يستعملوه ولم يتفاهموه من مخاطباتهم علمنا أنه ليس من لغتهم ، وما فهموه واستعملوه فهو من لغتهم ، وإذا دار الأمر بين إضافة الحكم إلى عدم مقتضيه وإضافته إلى وجود مانعه تعينت حوالبه على عدم مقتضيه تخلصاً من دعوى التعارض والتناقض ، فإن الصورة الممنوع منها إذا كانت مثل الصورة [ ١١٦ / ب ] المستعملة كان التفريق بينها تفریقاً بين التماثلين والعقل يأباه ويمنع منه ، وهذه المحاولات إنما لزمتم من تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز ، وفساد اللازم يدل على فساد

(١) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٢) في « د » و « ن » : « يفيد » والمثبت من « ت » .

الملزوم ، يوضحه :

الوجه الثالث عشر : أن الذين اشترطوا النقل قالوا : لو جاز الإطلاق من غير نقل<sup>(١)</sup> لكان ذلك إما قياساً إن كان مستنداً إلى وصف ثبوتي مشترك بين صورة الاستعمال وصورة الإلحاق ، وإما اختراعاً إن لم يستند إلى ذلك ، فأجابهم من لم يشترط النقل بأن قالوا : العلاقة مصححة للتجوز ، كرفع الفاعل ونصب المفعول ، فإنَّ لَمَّا استقرينا<sup>(٢)</sup> لغتهم فوجدناهم يرفعون ما نطقوا به من أسماء الفاعلين وينصبون ما نطقوا به من أسماء المفعولين ، علمنا أن سبب الرفع هو الفاعلية<sup>(٣)</sup> وسبب النصب هو المفعولية ، فهكذا استقراء علاقات المجاز ، وهذا الجواب من أفسد الأجوبة ، فإننا نعلم بالضرورة من لغتهم رفع كل فاعل ونصب كل مفعول وجر كل مضاف ، (ولا يتخلف)<sup>(٤)</sup> ذلك في صورة من الصور ، وليس كذلك إطلاقهم اسم كل ضد على ضده ، وكل لازم على لازمه ، فإننا لم نجد ذلك بنقل تواتر ولا آحاد ولا استقراء يفيد علماً ولا ظناً ولا اطراد استعمال ، فقياس التجوز بكل ضد على ضده وبكل لازم على ملزومه على رفع الفاعل ونصب المفعول من أفسد القياس .

الوجه الرابع عشر : أنهم قالوا : يعرف المجاز بصحة نفيه<sup>(٥)</sup> ، أي إذا

[ تعريف  
أجاز بصحة  
نفيه بخلاف  
الحقيقة  
فاسد يلزم  
منه الدور ]

(١) في « ت » : « فعل » .

(٢) في « ت » : « استقرأنا » ، والمثبت من « د » و « ن » وهو الصواب لأن استقراً طلب القراءة ، واستقرى : تتبع ، وهو المراد هنا .

(٣) انظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير (١/٢٣٥) وما بعدها .

(٤) في « ت » : « ولا يختلف » .

(٥) وهذا بإجماع القائلين بالمجاز .

فانظر : الإحكام للأمدي (١/٥٥) وشرح مختصر الروضة (١/٥٢٠) والمسودة =

صح نفيه عما أطلق عليه كان مجازاً كما يقال لمن قال : فلان بحر وأسد وشمس أو حمار (وكلب)<sup>(١)</sup> وميت : ليس كذلك ، وهذا بخلاف الحقيقة ، فإنه لا يصح أن ينفى عما أطلق عليه لفظاً ، فلا يقال للحمار والأسد والشمس والبحر ليس كذلك فإنه يكون كذبا .

وقد اعترفوا هم ببطلانه فقالوا : هذا فرق يلزم منه الدور ، وذلك أن صحة النفي وامتناعه يتوقف على معرفة الحقيقة والمجاز ، فلو عرفناهما بصحة النفي وامتناعه لزم الدور .

الوجه الخامس عشر : أن كثيرا من الحقائق يصح إطلاق النفي عليها باعتبار عدم فائدتها وليست مجازاً كقوله ﷺ عن الكهان : « ليسوا بشيء »<sup>(٢)</sup> ، ومن هذا سلب الحياة والسمع والبصر والعقل عن الكفار<sup>(٣)</sup> ، ومن هذا

= (ص ٥٧٠) وبيان المختصر (١/١٩٤ - ١٩٥) وجمع الجوامع مع الشرح والحاشية للبناني (١/٣٢٣ - ٣٢٤) والبحر المحيط (٢/٢٣٦) ، وتشنيف المسامع (٢/٤٧٢) وشرح الكوكب المنير (١/١٨٠) ، وإرشاد الفحول (١/١٢٣) ومنع جواز المجاز لمحمد الأمين الشنقيطي (ص ٤ ، ٨) .

(١) في « ت » : « أو كلب » .

(٢) أخرجه البخاري في الأدب ح ٦٢١٣ (ص ١٣١٦) وفي الطب ح ٥٧٦٢ وفي التوحيد ح ٧٥٦١ ومسلم في السلام ح ١٢٣ (٤/١٧٥٠) جميعهما من حديث عائشة رضي الله عنها .

(٣) قد ورد هذا في القرآن الكريم في مواضع عدة منها قوله تعالى : ﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَتَّقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءَ وَنِدَاءَ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْى فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ ﴾ الآية (١٧١) من سورة البقرة . وقال : ﴿ وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوًا وَلَعِبًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَهْتَدُونَ ﴾ الآية (٥٨) من سورة المائدة . وقال : ﴿ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آفَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا ﴾ الآية (١٧٩) من سورة الأعراف .

[ بيان أن كثيرا من الحقائق يصح إطلاق النفي عليها باعتبار ما وليست مجازا ]

سلب الإيمان عمّن لا أمانة له<sup>(١)</sup> ، وسلبه عن الزاني والسارق وشارب الخمر والمنتهب<sup>(٢)</sup> وسلب الصلاة عن الفذ خلف الصف<sup>(٣)</sup> ، وسلب الصلاة عمّن لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب<sup>(٤)</sup> ولم يطمئن في صلاته عند كثير من

(١) وهو في قوله عليه الصلاة والسلام : « لا إيمان لمن لا أمانة له ، ولا دين لمن لا عهد له » أخرجه أحمد في المسند (٣/١٣٥ ، ١٥٤ ، ٢١٠ ، ٢٥١) وابن أبي شيبة في الإيمان ح ٧ (ص ٦) والقضاعي في مسند الشهاب رقم ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ (٢/٤٣) والبغوي في شرح السنة ح ٣٨ (١/٧٤ - ٧٥) وابن حبان في صحيحه ح ١٩٤ (١/٤٢٢ - ٤٢٣) وعبد بن حميد في المنتخب رقم ١١٩٨ (ص ٣٦١) وأبو يعلى في المسند ح ٢٨٦٣ (٥/٢٤٦ - ٢٤٧) والبيهقي في الكبرى (٦/٢٨٨) و (٩/٢٣١) .

وقد حسنه البغوي وصححه ابن حبان ، وقال الشيخ الألباني في تخريج أحاديث المشكاة رقم ٣٥ (١/١٧) : « وهو حديث جيد أحد إسناده حسن وله شواهد » .

(٢) كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن ، ولا ينتهب ثبّة يرفع الناس إليه فيها أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن » .

أخرجه البخاري في المظالم ح ٢٤٧٥ (ص ٤٩٢) وفي الأشربة ح ٥٥٧٨ وفي الحدود ح ٦٧٧٢ و ٦٨١٠ ، ومسلم في الإيمان ح ١٠٠ (١/٦٧) .

(٣) كما في حديث علي بن شيان الحنفي رضي الله عنه وفيه : « .. فإنه لا صلاة لفرد خلف الصف » .

أخرجه ابن ماجه في إقامة الصلاة ح ١٠٠٣ (١/٣٢٠) وأحمد في المسند (٤/٢٣) وابن أبي شيبة في المصنف (٢/١٩٣ - ١٩٤) وابن خزيمة في صحيحه رقم ١٥٦٩ (٣/٣٠) وابن حبان في صحيحه ح ٢٢٠٢ ، ٢٢٠٣ (٥/٥٧٩ - ٥٨١) .

وقد صححه ابن خزيمة وابن حبان ، وقال البوصيري في المصباح (١/٣٣٩) : « هذا إسناد صحيح رجاله ثقات » ، وكذا قال الشيخ الألباني في إرواء الغليل (٢/٣٢٩) عند تخريجه للحديث رقم ٥٤١ .

(٤) وذلك في قوله ﷺ : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » .

هؤلاء ، فإن هذه الحقائق ثابتة عندهم وقد أطلق عليها السلب .  
وليس من هذا قوله ﷺ : « ليس المسكين بالطواف [ ١١٧/أ ] الذي  
ترده اللقمة واللقمتان »<sup>(١)</sup> و « ليس الشديد بالصُّرَعَة »<sup>(٢)</sup> ، ونحو ذلك ،  
فإن هذا لم ينف فيه صحة إطلاق الاسم ، وإنما نفى اختصاص الاسم بهذا  
الاسم وحده ، وإن غيره أولى بهذا الاسم منه ، فتأمله فإن بعض الناس  
نقض به عليهم قولهم : إن المجاز ما صح نفيه وهو نقض باطل ، وأما  
النقض الصحيح فما صح نفيه لنقضه وعدم حصول المطلوب منه مع إطلاق  
الاسم عليه حقيقة والله تعالى أعلم .

[ الجواب  
عن القول  
بصحة نفي  
المجاز ]

الوجه السادس عشر : أن يقال : ما تعنون بصحة النفي ، نفي المسمى عند  
الإطلاق أم المسمى عند التقييد أم القدر المشترك أم أمراً رابعاً ؟ فإن أردتم  
الأول كان حاصله أن اللفظ له دالتان : دلالة عند الإطلاق ودلالة عند  
التقييد ، بل المقيّد مستعمل في موضوعه ، وكل منهما منفي عن الآخر ،  
وإن أردتم الثاني لم يصح نفيه ، فإن المفهوم منه هو المعنى المقيّد فكيف يصح  
نفيه ؟ وإن أردتم القدر المشترك بين ما سميتموه حقيقة ومجازاً لم يصح نفيه

= أخرجه البخاري في الأذان ح ٧٥٦ (ص ١٥١) ، ومسلم في الصلاة ح ٣٦ (١/٢٩٥)  
جميعهما من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه .

(١) هو جزء من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه البخاري في الزكاة ح ١٤٧٩  
(ص ٢٩٥) وح ١٤٧٦ ، وفي التفسير ح ٤٥٣٩ ، ومسلم في الزكاة ح ١٠١ ، ١٠٢ ،  
(٧١٩/٢) .

(٢) أخرجه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً ، وبقيته : « إنما الشديد الذي  
يملك نفسه عند الغضب » البخاري في الأدب رقم ٦١١٤ (ص ١٢٩٧) ومسلم في البر  
والصلة ح ١٠٧ ، ١٠٨ (٤/٢٠١٤) .

أيضاً ، وإن أردتم أمراً رابعاً فبينوه لنحكم عليه بصحة النفي (أو عدمه) <sup>(١)</sup> ، وهذا ظاهر جدا لا جواب عنه كما ترى .

الوجه السابع عشر : أن هذا النفي الذي جعلتم صحته عياراً <sup>(٢)</sup> على المجاز وفرقاً بينه وبين الحقيقة هو الصحة عند أهل اللسان أو عند أهل الاصطلاح على التقسيم إلى الحقيقة والمجاز أو عند أهل العرف ؟ فمن هم الذين يستدل بصحة نفيهم ويجعل عياراً على كلام الله ورسوله ﷺ ؟ بل كلام كل متكلم ؟ فإن كان الاعتبار نفي أهل اللسان طولبت بصحة النقل عنهم بأن هذا يصح نفيه وهذا لا يصح نفيه ، ولن تجدوا إلى ذلك سبيلاً ، وإن كان الاعتبار نفي أهل الاصطلاح لم يفد ذلك شيئاً ، لأنهم [ هم ] <sup>(٣)</sup> اصطلاحوا على أن هذا مجاز فيصح لهم نفيه ، وهذا حقيقة فلا يصح لهم نفيه ، فكان ماذا ؟ وهل استفدنا بذلك شيئاً ؟ وإن كان الاعتبار بصحة نفي أهل العرف فنفيهم تابع لعرفهم وفهمهم فلا يكون عياراً <sup>(٤)</sup> على أصل اللغة .

الوجه الثامن عشر : أن صحة النفي مدلول عليه بالمجاز فلا يكون دليلاً عليه إذ يلزم منه أن يكون الشيء دليلاً على نفسه ومدلولاً لنفسه ، وهذا عين لزوم الدور .

الوجه التاسع عشر : أنكم فرقتم أيضاً بينهما بأن المجاز ما يتبادر غيره إلى الذهن ، فالمدلول إن تبادر إلى الذهن عند الإطلاق كان حقيقة ، وكان غير

[ من  
الأجوبة عن  
القول  
بصحة نفي  
المجاز ]

[ من  
الأجوبة عن  
القول  
بصحة نفي  
المجاز ]

[ القول  
بالتفريق بين  
الحقيقة  
والمجاز  
بالتبادر إلى  
الذهن  
والجواب عن  
ذلك ]

(١) في « د » و « ن » : « أو عدمها » .

(٢) العيار : المعيار ، وهو كل ما تقدر به الأشياء من كيل أو وزن . وانظر ما تقدم ص ( ٥٠ )

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) أي معياراً ، كما سبق بيانه قريباً .

المتبادر مجازاً<sup>(١)</sup> ، فإن الأسد إذا أطلق تبادر منه الحيوان المفترس دون الرجل الشجاع ، فهذا الفرق مبني على دعوى باطلة وهو تجريد اللفظ عن القرائن بالكلية والنطق به وحده ، وحينئذ فيتبادر [ ١١٧/ب ] منه الحقيقة عند التجرد ، وهذا الفرض هو الذي أوقعكم في الوهم ، فإن اللفظ بدون القيد والتركيب بمنزلة الأصوات التي ينطق بها لا تفيد فائدة ، وإنما يفيد<sup>(٢)</sup> تركيبه مع غيره تركيباً إسنادياً يصح السكوت عليه ، وحينئذ فإنه يتبادر منه عند كل تركيب بحسب ما قيد به فيتبادر منه في هذا التركيب ما لا يتبادر منه في هذا التركيب الآخر . فإذا قلت : « هذا الثوب خطته لك بيدي » تبادر من هذا أن اليد آلة الخياطة لا غير ، وإذا قلت : « لك عندي يدُ الله يجزيك بها » تبادر من هذا النعمة والإحسان ، ولما كان أصله الإعطاء وهو باليد عبر عنه بها لأنها آتته ، وهي حقيقة في هذا التركيب وهذا التركيب ، فما الذي صيرها حقيقة في هذا مجازاً في الآخر ؟

فإن قلت : لأننا إذا أطلقنا لفظة « يد » تبادر منها العضو المخصوص ، قيل : لفظة (يد) بمنزلة صوت ينطق به لا يفيد شيئاً البتة حتى تقيد به بما يدل على المراد منه ، ومع التقييد بما يدل على المراد لا يتبادر سواه ، فتكون<sup>(٣)</sup> الحقيقة حيث استعملت في معنى يتبادر إلى الفهم ، وكذلك لفظة « أسد » لا تفيد<sup>(٤)</sup> شيئاً ولا يعلم مراد المتكلم به حتى إذا قال : زيد أسد ، ورأيت

(١) ينظر : الإحكام للآمدي (٥٦/١) وشرح مختصر الروضة (٥١٧/١) وبيان المختصر (١٩٥/١-١٩٦) وحاشية الباني على شرح المحلى على جمع الجوامع (٣٢٣/١) وتشنيف السامع (٤٧٢/١) والمزهر (٣٦٣/١) وشرح الكوكب المنير (١٨١/١) .

(٢) في « د » و « ن » : « تفيد » .

(٣) في « د » و « ن » : « فيكون » .

(٤) في « ن » : « لا يفيد » .

أسدا يصلي ، أو فلان افترسه الأسد فأكله ، أو الأسد ملك الوحوش ونحو ذلك - علم المراد به (في كلام) <sup>(١)</sup> المتكلم وتبادر في كل موضع إلى ذهن السامع بحسب ذلك التركيب والتقييد ، فلا يتبادر من قولك : رأيت أسدا يصلي إلا الرجل الشجاع ، فلزم أن يكون حقيقة .

فإن قلت : نعم ذلك هو المتبادر ، ولكن لا يتبادر إلا بقريئة بخلاف الحقيقة فإنها يتبادر معناها بغير قريئة ، بل بمجرد الإطلاق ، قيل لكم : عاد البحث جذعا <sup>(٢)</sup> وهو أن اللفظ بغير قريئة ولا تركيب لا يفيد شيئا ولا يستعمل في كلامنا <sup>(٣)</sup> في الألفاظ المقيدة المستعملة (في التخاطب) <sup>(٤)</sup> .

فإن قلت : ومع ذلك فإنها عند التركيب تحتل <sup>(٥)</sup> معنيين ، أحدهما أسبق إلى الذهن من الآخر ، وهذا الذي نعني بالحقيقة . مثاله أن القائل إذا قال : رأيت اليوم أسداً تبادر إلى ذهن السامع الحيوان المخصوص دون الرجل الشجاع . هذا غاية ما تقدر <sup>(٦)</sup> عليه من الفرق وهو أقوى ما عندكم ونحن لا ننكره ولكن نقول : اللفظ الواحد يختلف <sup>(٧)</sup> دلالاته عند الإطلاق والتقييد ، ويكون حقيقة في المطلق والمقيد ، مثاله لفظ « العمل » فإنه عند

(١) في « ت » : « من كلام » .

(٢) أي عاد البحث معكم من جديد ، كما في قولهم : « أعدناها جذعة » أي جديدة من رأسها ، كما في غراس الأساس (ص ٥٧) . وانظر التاج مادة (جذع) .

(٣) في « د » و « ن » : « وكلامنا » .

(٤) في « ت » : « في المخاطب » .

(٥) في « ن » : « يحتمل » .

(٦) في « ن » : « ما يقدر » .

(٧) في « ن » : « يختلف » .

الإطلاق إنما يفهم منه عمل الجوارح ، فإذا قيد بعمل القلب كانت دلالة عليه أيضاً حقيقة ، فاختلفت دلالة بالإطلاق والتقييد ولم يخرج بذلك عن كونه حقيقة .

وكذلك لفظ « الإيمان » عند الإطلاق يدخل فيه الأعمال كقوله ﷺ : « الإيمان بضع وسبعون شعبة ، أعلاها قول لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق والحياء شعبة [ ١١٨ / أ ] من الإيمان »<sup>(١)</sup> ، فإذا قرن بالأعمال كانت دلالة على التصديق بالقلب ، كقوله : ﴿ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾<sup>(٢)</sup> ، فاختلفت دلالة بالإطلاق والتقييد وهو حقيقة في الموضوعين . وكذلك لفظ « الفقير » و« المسكين » يدخل فيه الآخر عند الإطلاق ، فإذا جمع بينهما لم يدخل مسمى أحدهما في مسمى الآخر<sup>(٣)</sup> . وكذلك لفظ « التقوى » و« القول السديد » ، إذا أطلق لفظ التقوى تناول تقوى القلب والجوارح واللسان ، فإذا جمع بينهما تقيدت دلالة ، كقوله تعالى : ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴾<sup>(٤)</sup> ، وكذلك لفظ « التقوى » عند الإطلاق يدخل فيه « الصبر » ، فإذا قرن بالصبر لم يدخل فيه كقوله : ﴿ بَلَىٰ إِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا ﴾<sup>(٥)</sup> وقوله : ﴿ وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ

(١) أخرجه البخاري في الإيمان مختصراً من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً ح ٩ (ص ٦) . ومسلم في الإيمان مختصراً ومطولاً ح ٥٧ ، ٥٨ (١/٦٣) .

(٢) هذا اللفظ القرآني ورد في مواضع كثيرة جداً في القرآن الكريم ، آخرها قوله تعالى : ﴿ وَالصَّبْرِ \* إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُ خَسِيرٍ \* إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَّصَوْا بِالصَّبْرِ ﴾ سورة العصر الآيات (١ - ٣) .

(٣) انظر : الإيمان لابن تيمية (ص ١٥٩) .

(٤) سورة الأحزاب آية (٧٠) . وانظر المصدر السابق (ص ١٥٦) .

(٥) سورة آل عمران آية (١٢٥) .

عَزَمَ الْأُمُورَ <sup>(١)</sup> ، ونظائر ذلك أكثر من أن تذكر .  
وأخص (من ذلك) <sup>(٢)</sup> أن يكون اللفظ لا يستعمل إلا مقيدا كالرأس  
والجوارح واليد وغير ذلك ، فإن العرب (لم تستعمل) <sup>(٣)</sup> هذه الألفاظ  
مطلقة ، بل (لا تنطق) <sup>(٤)</sup> بها إلا مقيدة ، كرأس الإنسان ورأس الطائر  
ورأس الدابة ورأس الماء <sup>(٥)</sup> ورأس الأمر <sup>(٦)</sup> ورأس المال <sup>(٧)</sup> ورأس  
القوم <sup>(٨)</sup> ، فهانئ المضاف والمضاف إليه جميعا حقيقة وهما موضوعان <sup>(٩)</sup> ،  
ومن توهم أن الأصل في الرأس للإنسان وأنه نقل منه إلى هذه الأمور فقد  
غلط أقبح غلط وقال ما لا علم له به بوجه من الوجوه ، ولو عارضه آخر  
بضد ما قاله كان قوله من جنس قوله لا فرق بينهما ، (فالمقيد موضع  
النزاع) <sup>(١٠)</sup> والمطلق غير مستعمل ولا يفيد فتأمله .

(١) سورة آل عمران آية (١٨٦) .

(٢) في « ت » : « من هذا » .

(٣) في « ن » : « يستعمل » .

(٤) في « ن » : « لا ينطق » .

(٥) أي أصل منبعه .

(٦) أي أوله .

(٧) أي أصله ، ومنه قولهم : « وما أريد رأسا » أي أصلاً .

(٨) أي سيدهم .

ينظر لهذه المعاني اللسان والتاج والأساس وغراسه وغيرها في مادة (رأس) .

(٩) في « ت » : « موضعان » والمثبت من « د » و « ن » ولعله الصواب .

(١٠) في النسخ الخطية : « فالمقيد موضوع » ، والمثبت من النسخة المطبوعة (٢٠/٢) ولعله

الصواب .

وكذلك « الجناح » لجناح الطائر حقيقة ، (وجناح السفر)<sup>(١)</sup> [ حقيقة ]<sup>(٢)</sup> فيه ، وجناح الذل حقيقة فيه ، فإن قيل : ليس للذل جناح ، قلنا : ليس له جناح ريش وله جناح معنوي يناسبه ، كما أن الأمر والدَّرب<sup>(٣)</sup> والمال والماء ليس لها رأس الحيوان ولها رأس بحسبها ، وهذا حكم عام في جميع الألفاظ المضافة كاليد والعين وغيرهما ، فيد البعوضة حقيقة ويد الفيل حقيقة وليست مجازاً في أحد الموضوعين حقيقة في الآخر ، وليست اليد مشتركة بينهما اشتراكاً لفظياً ، وكذلك إرادة البعوضة وحياتها وقوتها حقيقة ، وإرادة الملك وقوته وحياته حقيقة ، ومعلوم أن القدر المشترك بين الأسد والرجل الشجاع وبين البليد والحمار أعظم من القدر المشترك الذي بين البعوضة والفيل وبين البعوضة والملك ، فإذا<sup>(٤)</sup> جعلتم اللفظ حقيقة هناك باعتبار القدر المشترك فهلا جعلتموه حقيقة باعتبار القدر المشترك فيما هو أظهر وأبين ، وهذا يدل على تناقضكم وتفريقكم بين التماثلين وسلبكم

(١) في النسخ الخطية : « وجناح السقف » وهو خطأ ، صوابه ما أثبت ، قال ابن برهان في كتابه الوصول إلى الأصول (٩٧/١ - ٩٨) : « وفلان على جناح السفر ولا جناح للسفر » اهـ . وقال في التاج مادة (جناح) : « ويقولون نحن على جناح السفر ، أي نريده ، وهو مجاز أيضاً » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) الدَّرب : يطلق على الزقاق ، والعرب تستعمله في معنى الباب ، فيقال لباب السكة : درب ، كما يقال للمدخل الضيق درب لأنه كالباب لما يفضي إليه ، وأصله المضيق في الجبل .

ينظر : تاج العروس والمصباح المنير والمعجم الوسيط جميعهم في مادة (درب) .

والمراد هنا برأس الدرب : أوله .

(٤) في « ت » : « وإذا » .

الحقيقة عما هو أولى بها ، يوضحه :

الوجه العشرون : وهو أنكم فرقتم بقولكم : [ ١١٨ / ب ] إن المجاز يتوقف على القرينة والحقيقة لا تتوقف<sup>(١)</sup> على القرينة<sup>(٢)</sup> ، ومرادكم أن إفادة الحقيقة لمعناها الإفرادي غير مشروط بالقرينة ، وإفادة المجاز لمعناه الإفرادي مشروط بالقرينة .

[ بيان أنه لا يصح الكلام مطلقاً بغير قرينة تدل على المراد منه ]

فيقال لكم : اللفظ عند تجرده عن جميع القرائن التي تدل على مراد المتكلم بمنزلة الأصوات التي ينطق بها ، فقولك : تراب ، ماء ، حجر ، رجل ، بمنزلة قولك : طَقَّ غاقُ<sup>(٣)</sup> ونحوهما<sup>(٤)</sup> من الأصوات ، فلا يفيد اللفظ (ولا يصير)<sup>(٥)</sup> كلاماً إلا إذا اقترن به ما يبين المراد ، ولا فرق بين ما يسمى حقيقة في ذلك وما يُسمى مجازاً ، وهذا لا نزاع فيه بين منكري المجاز ومثبتيه ، فإن أردتم بالمجاز احتياج اللفظ المفرد في إفادته المعنى إلى قرينة لزم

(١) في « ن » : « لا يتوقف » .

(٢) أي أن المجاز لا يتبادر إلى ذهن السامع إلا بقرينة حاضرة ، وقد سبق من المؤلف ذكر هذا الفرق فراجع ص ( ٧١٩ ) مع التعليق رقم (١) .

(٣) طَقَّ : بفتح الطاء المهملة : حكاية صوت وقع الحجارة بعضها على بعض ، وإن ضوعف قيل : طَقَطَقُ أو طَقَّ طَقَّ . و« طاق » : حكاية صوت الضرب . و« غاق » بالفتح المعجمة والقاف : حكاية صوت الغراب . ومعلوم أن الأصوات المحكية كلها مبنية لشبهها بالحروف المهملة .

ينظر : الخصائص (١/ ٦٥ - ٦٦) وشرح الفصل (٤/ ٨٥) واللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ٩٣ - ٩٤) وأوضح المسالك (٣/ ١٢٦) والتصريح بمضمون التوضيح (٤/ ١٧٣ - ١٧٤) .

(٤) في « ت » : « ونحوها » .

(٥) في « د » و« ن » : « ويصير » بحذف (لا) النافية .

أن تكون<sup>(١)</sup> اللغات كلها مجازا ، وإن فرقتم بين بعض القرائن وبعض كان ذلك تحكما محضا لا معنى له .

وإن قلت : القرائن نوعان لفظية وعقلية ، فما توقف فهم المراد منه على القرائن العقلية فهو المجاز ، وما توقف على اللفظية فهو الحقيقة ، قيل : هذا لا يصح فإن العقل المجرد لا مدخل له في إفادة اللفظ لمعناه سواء كان حقيقة أو مجازاً ، وإنما يفهم معناه بالنقل والاستعمال ، وحينئذ يفهم العقل المراد بواسطة أمرين ، أحدهما : أن هذا اللفظ اطرده استعماله في عرف الخطاب في هذا المعنى . الثاني : علمه بأن المخاطب له أراد إفهامه ذلك المعنى ، فإن تخلف واحد من الأمرين لم يحصل الفهم لمراد المتكلم ، وأما القرينة المجردة بدون اللفظ فإنها لا تدل على حقيقة ولا مجاز ، وإن دلت على مراد الحي فتلك دلالة عقلية بمنزلة الإشارة والحركة والأمارات الظاهرة .

وإن أردتم أن المعنى الإفرادي تفيده الحقيقة بمجرد لفظها ولا يفيد المجاز إلا بقرينة (تقترن)<sup>(٢)</sup> بلفظه ، قيل لكم : المعنى الإفرادي نوعان : مطلق ومقيد ، فالمطلق يفيد اللفظ المطلق ، والمقيد يفيد اللفظ المقيد ، وكلاهما حقيقة فيما دل عليه ، فمعنى الأسد المطلق يفيد لفظه المطلق ، والأسد المشبه وهو المقيد يفيد اللفظ المقيد ، وليس المراد هنا بالمطلق الكلي الذهني ، بل المراد به المجرد عن القرينة وإن كان شخصا ، وهذا أمرٌ معقول مضبوط يطرد وينعكس .

(١) في « د » و « ن » : « يكون » .

(٢) في « ن » : « يقترن » .

فإن قيل : فلم تشاححونا<sup>(١)</sup> فإننا اصطالحنا على تسمية المطلق بالاعتبار الذي ذكرتموه حقيقة وعلى تسمية المقيّد مجازاً . قيل : لم نشاححكم في مجرد الاصطلاح والتعبير ، بل بيّنا أن هذا الاصطلاح غير منضبط ولا مطرد ولا منعكس ، بل هو متضمن للتفريق بين المتماثلين من كل وجه ، فإنكم لا تقولون إن كل ما اختلفت دلالاته بالإطلاق والتقيّد فهو مجاز ، إذ عامة الألفاظ كذلك ، ولهذا لما تفتن بعضهم لذلك التزمه وقال : أكثر اللغة مجاز<sup>(٢)</sup> ، وكذلك الذين صنّفوا في مجاز القرآن [ ١١٩ / أ ] هم بين خطتين ، إحداهما التناقض البين ، إذ يحكمون على اللفظ بأنه مجاز وعلى نظيره بأنه حقيقة أو يجعلون الجميع مجازاً ، فيكون القرآن كله إلا القليل منه مجازاً لا حقيقة له ، وهذا من أبطل الباطل .

والمقصود أنه إن كان كل ما دل بالقرينة (دلالته)<sup>(٣)</sup> غير دلالاته عند التجرد منها مجازاً لزم أن تكون<sup>(٤)</sup> اللغة كلها مجازاً ، فإن كل لفظ يدل عند الاقتران دلالة خاصة غير دلالاته عند الإطلاق ، وإن فرقتم بين [ بعض ]<sup>(٥)</sup> القرائن اللفظية وبعض لم يمكنكم أن تذكروا أنواعاً منها إلا عرف به بطلان قولكم ، إذ ليس في القرائن التي تعينوها ما يدل على أن هذا اللفظ مستعمل

(١) يقال شاحَّ فلاناً : خاصمه وماحكه ، وقولهم : لا مشاحة في الاصطلاح : أي لا مجادلة ولا ضنة فيما تعارفوا عليه .

انظر : التاج والمعجم الوسيط مادة (شحج) .

(٢) انظر ما سبق ص ( ٦٩٩ ) مع التعليق رقم (٣) .

(٣) في « ت » : « دلالة » .

(٤) في « د » و « ن » : « يكون » .

(٥) ما بين المعرفتين مثبت من « ت » ساقط من « د » و « ن » .

في موضوعه وفيها ما يدل على أنه غير مستعمل في [ غير ]<sup>(١)</sup> موضوعه ، وإن طردتم ذلك وقلتم نقول إن الجميع مجاز كان هذا معلوماً كذبه وبطلانه بالضرورة واتفاق العقلاء ، إذ من المعلوم بالاضطرار أن أكثر الألفاظ المستعملة فيما وضعت له (لم تخرج)<sup>(٢)</sup> عن أصل وضعها ، وجمهور القائلين بالمجاز معترفون بأن كل مجاز لا بد له من حقيقة<sup>(٣)</sup> ، فالحقيقة عندهم أسبق وأعم وأكثر استعمالاً وقد اعترفوا بأنها الأصل والمجاز على خلاف الأصل ، فلا يصر إليه إلا عند تعذر الحمل على الحقيقة ، ولو كانت اللغة أو أكثرها مجازاً كان المجاز هو الأصل وكان الحمل عليه متعيناً ، ولا يحمل اللفظ على حقيقته ما وجد إلى المجاز سبيلاً ، وفي هذا من إفساد اللغات والتفاهم ما لا يخفى .

[ القول  
بالضيق بين  
الحقيقة  
والمجاز  
بالاطراد  
وعدمه  
والجواب  
عنه ]

الوجه الحادي والعشرون : أنكم فرقتم بين الحقيقة والمجاز بالاطراد وعدمه ، فقلتم يعرف المجاز بعدم اطراده دون العكس<sup>(٤)</sup> ، أي لا يكون

(١) ما بين المعقوفين مثبت من « د » و « ن » ، ساقط من « ت » .

(٢) في « ن » : « لم يخرج » .

(٣) لكون المجاز عندهم فرع عن الأصل الذي هو الحقيقة .

انظر : شرح اللمع (١٢٤/١) والمستصفي (٢٦/٢) وشرح مختصر الروضة (٥٢٣/١) وشرح الكوكب المنير (١٨٩/١) .

(٤) أي فمتى اطرد الاسم في معنى على الحد الذي استعمل فيه من غير منع شرعي كان حقيقة فيه ، ومتى لم يطرد فيه من غير منع كان مجازاً لأن المجاز لا يطرد .

كتاب المعتمد للبصري (٣٢/١ - ٣٣) .

وانظر : شرح اللمع (١٢٣/١) وبيان المختصر (١٩٧/١) وجمع الجوامع مع شرحه للمحلي وحاشية البناني (٣٢٣/١ - ٣٢٤) والبحر المحيط (٢٣٦/٢ - ٢٣٧) وتشنيف المسامع (٤٧٢/١ - ٤٧٣) والمزهر (٣٦٢/١) وشرح الكوكب المنير (١٨١/١) وإرشاد الفحول (١٢٤/١) .

الاطراد دليل الحقيقة ، أو لا يلزم من وجود المجاز عدم الاطراد ، وعلى التقديرين فالعلامة يجب طردها ولا يجب عكسها . وهذا الفرق غير مطرد ولا منعكس ، ونطالبكم قبل البيان بفساد الفرق بمعنى الاطراد الثابت للحقيقة والمنفي عن المجاز ، ما تعنون به أولاً ؟ فإن الاطراد نوعان : اطراد سماعي واطراد قياسي ، فإن عنيتم الأول كان معناه ما اطرده السماع باستعماله في معناه فهو حقيقة ، وما لم يطرده السماع باستعماله فهو مجاز ، وهذا لا يفيد فرقا البتة ، فإن كل مسموع فهو مطرد في موارد استعماله ، وما لم يسمع فهو مطرد الترك ، فليس في السماع مطرد الاستعمال وغير مطرده ، وإن عنيتم الاطراد القياسي فاللغات لا تثبت قياسا ، إذ يكون ذلك إنشاء واختراعا ، ولو جاز للمتكلم أن يقيس على المسموع ألفاظا يستعملها في خطابه نظما ونثرا لم يجز له أن يحمل كلام الله ورسوله ﷺ وكلام العرب على ما قاسه على لغتهم ، فإن هذا كذب ظاهر على المتكلم بتلك الألفاظ أولاً ، فإنه ينشئ من عنده قياسا يضع به ألفاظا لمعان بينها وبين تلك [ ١١٩/ب ] المعاني قدر مشترك ثم يخير عن المتكلم أولاً أنه أراد تلك المعاني ، وهذا كثيرا ما تجده في كلام من يدعي التحقيق والنظر وهو من أبطل الباطل والقول به حرام ، وهو قول على الله تعالى ورسوله ﷺ بلا علم .

وإن أردتم بالاطراد وعدمه اطراد الاشتقاق فيصدق اللفظ حيث وجد المعنى المشتق منه ، قيل لكم الاشتقاق نوعان : وصفي لفظي (وحكمي)<sup>(١)</sup> معنوي ، فالأول : كاشتقاق اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة

(١) في النسخ الخطية : « وحكم » والمثبت هو الصواب كما سيأتي في الصفحة التالية .

وأمثلة المبالغة من مصادرها ، والثاني : كاشتقاق الخائية<sup>(١)</sup> من الخبء ، والقارورة من الاستقرار<sup>(٢)</sup> ، والنكاح من الضم<sup>(٣)</sup> ونظائر ذلك ، فإن أردتم بالاطراد النوع الأول فوجوده لا يدل على الحقيقة ، وعدمه لا يدل على المجاز ، أما الأول فلأنه يجري مجرى الألفاظ المجازية عندكم ، ولا سيما من قال : إن ضربت زيدا أو رأيت ، وأكلت وشربت مجاز فإنها مستعملة في غير ما وضعت له ، فإنها وضعت للمصادر المطلقة العامة ، فإذا استعملت في فرد من أفرادها فقد استعملت في غير موضعها كما قاله<sup>(٤)</sup> ابن جني وغيره<sup>(٥)</sup> ، ومعلوم أن هذه الألفاظ مطردة في مجاري استقاماتها ، فقد اطرده المجاز ، فأين عدم الاطراد الذي هو فرق بين الحقيقة والمجاز ؟ وكذلك حقائق كثيرة من الأفعال لا تطرد ولا يشتق منها اسم الفاعل ولا مفعول ولا تدل على مصدر ، كالأفعال التي لا تتصرف مثل « نعم » و « بشس » و « ليس » و « حبذا » وفعل التعجب .

وإن أردتم بالاطراد الاشتقاق الحكمي المعنوي فلا يدل عدم اطراده على

(١) في « ت » : « الخائبة » ، وكلاهما صحيح ، تركت الهمزة تخفيفا لكثرة الاستعمال ، وربما همزت على الأصل .

والخائية : الجرة الكبيرة ، ووعاء الماء الذي يحفظ فيه ، تُجمع على خوابي .

ينظر : اللسان والتاج والمصباح المنير والمعجم الوسيط جميعهم في مادة (خبأ) .

(٢) أي استقرار الشراب فيها .

ينظر : المصادر السابقة مادة (قرر) .

(٣) كما في قولهم : تناكحت الأشجار إذا انضم بعضها إلى بعض .

انظر : لسان العرب وتاج العروس مادة (نكح) .

(٤) في « ت » : « قال » .

(٥) انظر : الخصائص (٤٤٧/٢) وما بعدها .

المجاز إذ يلزم منه أن تكون<sup>(١)</sup> الألفاظ المستعملة في موضوعاتها الأول (مجازات)<sup>(٢)</sup> كالحناية والقارورة والبركة<sup>(٣)</sup> والنجم والمعدن وغيرها ، فإنها لم يطرد استعمالها فيما شاركها في أصل معناها .

فإن قلت : منع المانع من الاطراد كما منع من اطراد الفاضل والسخي والعارف في حق الله تعالى<sup>(٤)</sup> ، قيل لكم : هذا دور ممتنع لأن عدم الاطراد حيثئذ إنما يكون علامة المجاز إذا علم أنه لمانع ، ولا يعلم أنه لمانع إلا بعد العلم بالمجاز ، (وتقرير)<sup>(٥)</sup> الدور أن يقال : عدم الطرد له موجب وليس موجب منع الشرع ولا اللغة ، إذ التقدير بخلافه ولا العقل قطعاً ، فتعين أن يكون موجب عدم الطرد كون اللفظ مجازاً فيلزم الدور ضرورة .

الوجه الثاني والعشرون : تفريقكم بين الحقيقة والمجاز بجمع مفرديهما ، فإذا جمع لفظ الحقيقة على (صيغة)<sup>(٦)</sup> ثم جمع ذلك اللفظ على (صيغة)<sup>(٧)</sup> أخرى كان مجازاً ، مثاله لفظ « الأمر » فإنه يجمع إذا استعمل في القول

[ فساد  
القول في  
التفريق بين  
الحقيقة  
والمجاز بجمع  
مفرديهما ]

(١) في « ن » : « يكون » .

(٢) في « ت » : « مجازاً » ، وفي « د » و « ن » : « مجاز » ثم صوت في هامشهما كما هو مثبت

(٣) البركة : على زنة سنذرة تُجمع على بَرَك كَسِيدِر وهي كالحوض للماء ، سميت بذلك لإقامة الماء فيها .

انظر : مختار الصحاح والمصباح المنير مادة (برك) .

(٤) انظر : المحصول (١/ قسم ١/ ٤٨٤) .

(٥) في النسخ الخطية : « وتقدير » والمثبت من النسخة المطبوعة (٢٤/٢) ولعله الصواب .

(٦) في « ت » : « صفة » .

(٧) في « ت » : « صفة » .

المخصوص على « أوامر » ، ويجمع إذا استعمل في الفعل على « أمور »<sup>(١)</sup> ، وهذا التفريق من أفسد شيء وأبطله ، فإن اللفظ يكون له عدة جموع باعتبار مفهوم واحد كشيخ مثلا ، فإنه يجمع على عدة جموع ، أنشدنا شيخنا أبو عبد الله محمد بن أبي الفتح البعلي<sup>(٢)</sup> قال : [ ١٢٠ / أ ] أنشدنا شيخنا أبو عبد الله محمد بن مالك<sup>(٣)</sup> لنفسه :

شَيْخٌ شَيْوُخٌ وَمَشْيُوخَاءُ مَشَيْخَةٌ شَيْخَةٌ شَيْخَانٌ أَشْيَاخٌ<sup>(٤)</sup>

(١) انظر : المعتمد في أصول الفقه (٣٣/١) وشرح اللمع (١٢٤/١) والمستصفي (٢٥/٢) والمحصل (١/قسم/٤٨٥) والإحكام للأمدى (٥٧/١ - ٥٨) وشرح مختصر الروضة (٥١٨/١) وبيان المختصر (١٩٩/١) وحاشية البناني على شرح المحلي على جمع الجوامع (٣٢٤/١) والبحر المحيط (٢٣٧/٢) وتشنيف المسامع (٤٧٢/١ - ٤٧٣) والمزهر (١/٣٦٢ ، ٣٦٤) وشرح الكوكب المنير (١٨٣/١) وإرشاد الفحول (١٢٥/١) .

(٢) هو محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل أبو عبد الله شمس الدين البعلي الحنبلي الفقيه العلامة المحدث النحوي ، أخذ العلم عن جماعة وقرأ العربية على ابن مالك ولازمه مدة ، ولد سنة (٦٤٥) ومات بالقاهرة سنة (٧٠٩) .

ذيل طبقات الحنابلة (٢/٣٥٦ - ٣٥٧) ومعجم شيوخ الذهبي (٢/٣٢٤ - ٣٢٥) والروافي بالوفيات (٤/٣١٦ - ٣١٧) والمقصد الأرشد (٢/٤٨٥ - ٤٨٦) .

(٣) هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك أبو عبد الله جمال الدين الطائي الجبالي الأندلسي الإمام العلامة النحوي اللغوي المقرئ المصنف الشهير ، نزل دمشق ، ولد في جيان شرقي قرطبة سنة (٥٩٨) وقيل غير ذلك ، وتوفي بدمشق سنة (٦٧٢) .  
الروافي بالوفيات (٣/٣٥٨ - ٣٦٤) والبلغة للقيروزي (ص ٢٠١) ونفح الطيب (٢/٢٢٢ - ٢٣٤) وبغية الرواة (١/١٣٠ - ١٣٧) .

(٤) وزاد غيره : شَيْوُخٌ بكسر الشين وهي لغة في شيوخ ، كعيون لغة في عُيون ، وبيوت لغة في بُيوت ، وكذا مشيخاء (بحذف الواو منها) ، ومشايخ ، والأشايخ كأنابيب ، ومشيخة بفتح الميم وكسر المعجمة .

وكذلك « عَبْدٌ » فإنه يجمع على عبيد وعباد وعبدان وعبداء<sup>(١)</sup> ، وهذا أكثر من أن يذكر ، فإذا اختلفت صيغة الجمع باعتبار المدلول الواحد لم يدل اختلافها على خروج المفرد<sup>(٢)</sup> عن حقيقته ، فكيف يدل اختلافها مع تعدد المدلول على المجاز ؟ وأيضا فإن المشترك قد يختلف جمعه باختلاف مفهوماته ولا يدل ذلك على المجاز ، وأيضا فإنه ليس ادعاء كون أحدهما مجازا لمخالفة جمعه جمع الآخر أولى من العكس .

فإن قلتم : بل إذا علمنا أن أحدهما حقيقة علمنا أن الآخر الذي خالفه في صفة جمعه مجاز ، فحينئذ يكون باعتبار مخالفة الجمع لا فائدة فيه ، فإنما متى علمنا كون أحدهما حقيقة وأنه ليس مشتركا بينه وبين الآخر كان استعماله فيه مجازا ، فالحاصل أنه إن توقف ذلك على اختلاف الجمع لم يكن معرفا ، وإن لم يتوقف عليه لم يكن معرفا ، فلا يحصل به التعريف على التقديرين .

وأیضا فإن رأس مالكم في هذا التعريف هو لفظ « أوامر » و « أمور » ، فادعيتم أن « أوامر » جمع أمر القول ، و « أمور »<sup>(٣)</sup> جمع أمر الفعل<sup>(٤)</sup>

= انظر : شرح الفصيح المنسوب للزنجشيري (١/٢٨٣ ، ٢٨٩) والمصباح المنير وتاج العروس في مادة (شيخ) .

(١) للعبد جموع كثيرة بلغت أكثر من خمسة وعشرين وجها .

ينظر : لسان العرب وتاج العروس مادة (عبد) .

(٢) في « ت » : « الفرد » .

(٣) في النسخ الخطية : « وأموزكم » ولعل الصواب ما أثبتته ، كما هو في النسخة المطبوعة (٢٧/٢) .

(٤) راجع ما تقدم قريبا ص (٧٣١) مع التعليق (١) .

وغركم في ذلك قول الجوهري<sup>(١)</sup> في الصحاح : « تقول<sup>(٢)</sup> أمرته أمراً وجمعه أوامر<sup>(٣)</sup> » وهذا من إحدى غلطاته فإن هذا لا يعرف عند أهل العربية واللغة ، وفعل له جموع عديدة ليس منها فواعل البتة<sup>(٤)</sup> .

وقد اختلفت طرق المتكلمين لتصحيح ذلك ، فقالت طائفة منهم جمعوا أمراً على أمر كأفلس ، ثم جمعوا هذا الجمع على أفاعل لا فواعل ، فكان أصلها أمر فقلبوا الهمزة الثانية واوا كراهية النطق بالهمزتين فصار في هذا أوامر ، وفي هذا من التكلف ودعوى ما لم تنطق<sup>(٥)</sup> به العرب عليهم ما فيه ، فإن العرب لم يسمع<sup>(٦)</sup> [ منهم جمع ]<sup>(٧)</sup> أمر على أفعال البتة ، ولا

(١) تقدمت ترجمته ص ( ١٧ ) .

(٢) في « ن » : « يقول » .

(٣) عبارة الصحاح في مادة (أمر) : « وأمرته بكذا أمراً ، والجمع أوامر » .

(٤) قال الزبيدي في التاج مادة (أمر) : « وقد وقع في مصنفات الأصول الفرق في الجمع فقالوا : الأمر إذا كان بمعنى ضد النهي فجمعه أوامر ، وإذا كان بمعنى الشأن فجمعه أمور ، وعليه أكثر الفقهاء وهو الجاري في ألسنة الأقوام ، وحقق شيخنا - يعني محمد ابن الطيب الفاسي - في بعض الحواشي الأصولية ما نصه : اختلفوا في واحد أمور وأوامر ، فقال الأصوليون : إن الأمر بمعنى القول المخصص يجمع على أوامر ، وبمعنى الفعل أو الشأن يجمع على أمور ، ولا يعرف من وافقهم إلا الجوهري في قوله : « أمره بكذا أمراً وجمعه أوامر » ، وأما الأزهرى فإنه قال : الأمر ضد النهي واحد الأمور ، وفي المحكم : لا يجمع الأمر إلا على أمور ، ولم يذكر أحد من النحاة أن فعلاً يجمع على فواعل ، أو أن شيئاً من الثلاثيات يجمع على فواعل ، ثم نقل شيخنا عن شرح البرهان كلاماً ينبغي التأمل فيه . . الخ .

(٥) في « ن » : « ينطق » .

(٦) في « د » و « ن » : « تسمع » .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

أوامر أيضاً ، فلم ينطقوا بهذا ولا هذا .

ولما علم هؤلاء أن هذا لا يتم في النواهي تكلفوا لها تكلفاً آخر فقالوا : حملوها على نقيضها ، كما قالوا : الغدايا والعشايا<sup>(١)</sup> ، وقالوا : قَدُمَ وحدث ، فضموا الدال من حدث حملاً على قَدُمَ<sup>(٢)</sup> .

وقالت طائفة أخرى : بل أوامر ونواهي جمع أمرٍ وناوٍ ، فسمى القول أمراً وناهياً توسعاً ثم جمعوها على فواعل ، كما قالوا فارس وفوارس ، وهالك وهوالك ، وهذا أيضاً متكلف ، فإن فاعلاً نوعان : صفة واسم ، فإن كان صفة لم يجمع على فواعل ، فلا يقال : قائم وقوائم ، وأكل وأواكل ، وضارب وضوارب ، وعابد وعوابد ، وإن كان اسماً فإنه يجمع على فواعل نحو خاتم وخواتم ، وقد شذ فارس وفوارس وهالك وهوالك فجمعاً على فواعل مع كونهما صفتين ، أما فارس فلعدم اللبس لأنه لا يتصف به المؤنث ، وأما هالك [ ١٢٠/ب ] فقصدوا [ النفس ]<sup>(٣)</sup> وهي مؤنثة ، فهو في الحقيقة جمع هالكة ، فإن فاعلة يجمع على فواعل في الأسماء والصفات

(١) قال الحريري في درة الغواص (ص ٢٢٦ - ٢٢٧) : « وقد نطقت العرب بعدة ألفاظ غيرت مبانيها لأجل الازدواج ، وأعادتها إلى أصولها عند الانفراد ، فقالوا : (الغدايا والعشايا) إذا قرنوا بينهما ، فإذا أفردوا الغدايا ردوها إلى أصلها فقالوا : الغدوات » .  
انظر شرح الخفاجي على الدرّة في الموضع المذكور .

(٢) في الصحاح للجوهري مادة (حدث) : « يقال : أخذني ما قَدُمَ وما حَدَّتْ ، لا يُضم حدث في شيء من الكلام إلا في هذا الموضع ، وذلك لمكان قَدُمَ على الازدواج » .  
وانظر : (ص ٢٢٥ - ٢٢٦) والمزهر (٢/٩٣) .

(٣) ما بين المعقوفين لا يوجد في النسخ الخطية ، وقد أثبتته من النسخة المطبوعة (٢/٢٨) إذ به يستقيم الكلام ويصلح السياق .

كفاطمة وفواطم وعابدة وعوايد<sup>(١)</sup> .

فسمعت هذا طائفة أخرى فقالت : أوامر ونواه جمع آمرة وناهية ، أي كلمة أو وصية آمرة وناهية .

والتحقيق أن العرب سكتت عن جمع الأمر والنهي فلم ينطقوا لهما بجمع لأنهما في الأصل مصدران ، والمصادر لا حظ لها في التثنية والجمع إلا إذا تعددت أنواعها ، والأمر والنهي وإن تعددت متعلقتهما ومحالهما فحقيقتهما غير متعددة ، فإن تعدد المحال لا يوجب تعدد الصفة ، فقد منع سيبويه<sup>(٢)</sup> جمع « العلم » ولم يعتبر تعدد المعلومات<sup>(٣)</sup> ، فتبين بطلان هذا الفرق الذي اعتمدتم عليه من جميع الوجوه .

الوجه الثالث والعشرون : تفريقكم بين الحقيقة والمجاز بالتزام التقييد في أحد اللفظين كـ « جناح الذل » و « نار الحرب » ونحوهما ، فإن العرب لم تستعملها إلا مقيدة<sup>(٤)</sup> ، وهذا الفرق من أفسد الفروق ، فإن كثيرا من الألفاظ التي لم تستعمل إلا في موضوعها قد التزموا تقييدها كالرأس والجناح واليد والساق والقدم ، فإنهم لم يستعملوا هذه الألفاظ وأمثالها إلا

(١) وفي هذا يقول ابن مالك في ألفيته في جمع التكسير (ص ٦١) :

فَوَاعِلٌ لِفَقْوَعِلٍ وَفَاعِلٍ وَفَاعِلَةٌ مَعَ نَحْوِ كَاهِلٍ  
وَحَائِضٍ ، وَصَاهِلٍ ، وَفَاعِلَةٌ وَشَدُّ فِي الْفَارِسِ مَعَ مَا مَائِلَةٌ

وانظر : شرح ابن عقيل على الألفية (٤/١٣١) وكذا شرح الأشموني (٤/١٤٠ - ١٤١) .

(٢) تقدمت ترجمته ص (٢٢٥) .

(٣) انظر له الكتاب (٣/٦١٩) .

(٤) انظر : بيان المختصر (١/١٩٩ - ٢٠٠) والمحلي على جمع الجوامع وحاشية الباني عليه

(١/٣٢٥) والبحر المحيط (٢/٢٣٩) وتشنيف المسامع (١/٤٧٣ - ٤٧٤) وشرح

الكوكب المنير (١/١٨١) وإرشاد الفحول (١/١٢٥) .

مقيدة بمحالها وما تضاف إليه كرأس الحيوان ورأس الماء ورأس المال ورأس الأمر ، وكذلك الجناح لم يستعملوه إلا مقيدا بما يضاف إليه كجناح الطير وجناح الذل ، فإن أخذتم الجناح مطلقا مجردا عن الإضافة لم يكن مقيدا لمعناه الإفرادي أصلا عن أن يكون حقيقة أو مجازاً ، وإن اعتبرتموه مضافا مقيدا فهو حقيقة فيما أضيف إليه ، فكيف يجعل حقيقة في مضاف مجازاً في مضاف آخر ونسبته إلى هذا المضاف كنسبة الآخر إلى المضاف الآخر ؟ فـجناح المَلِكِ حقيقة فيه ، قال تعالى : ﴿ جَاعِلِ الْمَلَكِ رُسُلًا أُولَئِكَ أَجْنَحُ مَنَى وَوَلَّتْ رِجْعًا ﴾ (١) ، فمن قال : ليس للملك جناح حقيقة فهو كاذب مفتر نافٍ لما أثبتته الله تعالى ، وإن قال : ليس له جناح من ريش ، قيل له : من جهلك اعتقادك أن الجناح الحقيقي هو ذو الريش وما عداه مجاز ، لأنك لم تألف إلا الجناح الريش ، وطرده هذا الجهل العظيم أن يكون كل لفظ أطلق على الملك وعلى البشر أن يكون مجازاً في حق الملك كحياته وسمعه وبصره وكلامه ، فكيف بما أطلق على الرب سبحانه من الوجه واليدين والسمع والبصر والكلام والغضب والرضى والإرادة ، فإنها لا تماثل المعهود في المخلوق ، ولهذا قالت الجهمية المعطلة إنها مجازات في حق الرب لا حقائق لها ، وهذا هو الذي حدانا على تحقيق القول في المجاز ، (وأن) (٢) أربابه ليس لهم فيه ضابط مطرد ولا منعكس ، وهم متناقضون غاية التناقض ، خارجون عن اللغة والشرع وحكم العقل إلى اصطلاح فاسد [ ١٢١/أ ] (يفرقون به) (٣) بين المتماثلين ويجمعون بين المختلفين ، فهذه فروقهم قد رأيت حالها

(١) سورة فاطر آية (١) .

(٢) في «ت» : «فإن» .

(٣) في «د» و«ن» : «فيه» .

وتبينت محالها ، يوضحه :

الوجه الرابع والعشرون : أن العرب لم تضع « جناح الذل » لمعنى نقلته (من موضعه)<sup>(١)</sup> إلى غيره ، ومن زعم ذلك فهو غالط ، فليس لجناح الذل مفهومان هو حقيقة في أحدهما مجاز في الآخر ، كما يمكن ذلك في لفظ « أسد » و « بحر » و « شمس » ونحوها ، وإنما نشأ الغلط (مِنْ ظَنٍّ)<sup>(٢)</sup> الظان أنهم وضعوا لفظة « جناح » مطلقا هكذا غير مقيد ثم خصوه في أول وضعه بذوات الريش ثم نقلوه إلى المَلَك والذَّل ، فهذه ثلاث مقدمات (لا يمكن بشرا)<sup>(٣)</sup> على وجه الأرض إثباتها ، ولا سبيل إلى العلم بها إلا بوحى من الله تعالى .

الوجه الخامس والعشرون : قولكم نفرق بين الحقيقة والمجاز (بتوقف)<sup>(٤)</sup> المجاز على المسمى الآخر بخلاف الحقيقة ، ومعنى ذلك أن اللفظ إذا كان إطلاقه على أحد مدلوليه متوقفا على استعماله في المدلول الآخر كان بالنسبة إلى مدلوله الذي يتوقف على المدلول الآخر مجازا ، وهذا مثل قوله : ﴿ وَمَكْرُؤًا وَّمَكْرَ اللَّهِ ﴾<sup>(٥)</sup> فإن إطلاق المكر على المعنى المتصور من الرب سبحانه يتوقف على استعماله في المعنى المتصور من الخلق ، فهو حيثُ مجاز بالنسبة إليه ، حقيقة بالنسبة إليهم<sup>(٦)</sup> .

(١) في « د » و « ن » : « موضعه » .

(٢) في « ت » : « في ظن » .

(٣) في « ت » : « بشر » .

(٤) في « ت » : « يتوقف » .

(٥) سورة آل عمران آية (٥٤) .

(٦) انظر : بيان المختصر (٢٠٠/١) وشرح المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناي =

[ بيان فساد  
التفريق بين  
الحقيقة  
والمجاز  
بتوقف الأخير  
على مسمى  
آخر بخلاف  
الحقيقة ]

وهذا أيضاً من النمط الأول في الفساد ، أما أولاً فإن دعواكم أن إطلاقه على أحد مدلوليه متوقف على استعماله في الآخر دعوى باطلة مخالفة لصريح الاستعمال .

[ معنى وصفه تعالى بالمكر والكيد والخذاع ]

ومنشأ الغلط فيها أنكم نظرتم إلى قوله تعالى : ﴿ وَمَكْرُؤًا وَمَكْرَ اللَّهِ ﴾ وقوله : ﴿ وَمَكْرُؤًا مَكْرًا وَمَكْرَنَا مَكْرًا ﴾ <sup>(١)</sup> وذهلتم عن قوله تعالى : ﴿ أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> فأين المسمى الآخر ؟ وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ شَدِيدُ الْحَالِ ﴾ <sup>(٣)</sup> فسر بالكيد والمكر <sup>(٤)</sup> ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ \* وَأَمَلَى لَهُمْ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

فإن قلت : يتعين تقدير المسمى الآخر ليكون إطلاق المكر عليه سبحانه من باب المقابلة ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا \* وَأَكِيدُ كَيْدًا ﴾ <sup>(٦)</sup> ،

= (١/٣٢٥) والبحر المحيط (٢/٢٣٩) وتشنيف المسامع (١/٤٧٤) وشرح الكوكب المنير (١/١٨٢) وإرشاد الفحول (١/١٢٥) .

- (١) سورة النمل آية (٥٠) .
- (٢) سورة الأعراف آية (٩٩) .
- (٣) سورة الرعد آية (١٣) .
- (٤) ذكر السيوطي في الدر المنثور (٤/٦٢٧) عند الآية المذكورة تفسير ابن عباس ﴿ وَهُوَ شَدِيدُ الْحَالِ ﴾ : « شديد المكر شديد القوة » ونسبه لابن أبي حاتم ، ولم أجده فيه ، وكذا ذكر عن مجاهد قوله في الآية : « شديد الانتقام » ، وعن عكرمة : « شديد الحقد » ، وعن قتادة : « شديد القوة والحيلة » .
- (٥) سورة الأعراف الآيتان (١٨٢ - ١٨٣) .
- (٦) سورة الطارق الآيتان (١٥ ، ١٦) .

وقوله : ﴿ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ ﴾ (١) ، وقوله تعالى : ﴿ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ ﴾ (٢) ، فهذا كله إنما يحسن على وجه المقابلة ، ولا يحسن أن يضاف إلى الله تعالى ابتداء فيقال إنه يمكر ويكيد ويخادع وينسى ، ولو كان حقيقة لصلح إطلاقه مفردا عن مقابله ، كما يصح أن يقال : يسمع ويرى ويعلم ويقدر .

فالجواب أن هذا الذي ذكرتموه مبني على أمرين : أحدهما معنوي والآخر لفظي ، فأما المعنوي فهو أن مسمى هذه الألفاظ ومعانيها مذمومة فلا يجوز اتصاف الرب تعالى بها ، وأما اللفظي فإنها لا تطلق (٣) عليه إلا على سبيل المقابلة فتكون مجازاً ، ونحن نتكلم معكم في الأمرين جميعاً .

فأما الأمر المعنوي فيقال لا ريب أن هذه المعاني يذم بها كثيرا ، فيقال فلان صاحب مكر وخداع وكيد واستهزاء ، ولا تكاد تطلق على سبيل [ ١٢١ / ب ] المدح بخلاف أضدادها ، وهذا هو الذي غرّ من جعلها مجازاً في حق من يتعالى ويتقدس عن كل ذم وعيب ، والصواب أن معانيها تنقسم إلى محمود ومذموم ، فالمذموم منها يرجع إلى الظلم والكذب ، فما يذم منها إنما يذم لكونه متضمنا للكذب أو الظلم أو لهما جميعاً ، وهذا هو الذي ذم الله تعالى لأهله كما في قوله تعالى : ﴿ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ (٤) فإنه ذكر هذا عقب قوله : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ

(١) سورة النساء آية (١٤٢) .

(٢) سورة التوبة آية (٦٧) .

(٣) في « ن » : « لا يطلق » .

(٤) سورة البقرة آية (٩) .

وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴿١﴾ ، فكان هذا القول منهم كذبا وظلما في حق التوحيد والإيمان والرسول (٢) وأتباعه ، وكذلك قوله : ﴿ أَفَأَمِنَ الَّذِينَ مَكَّرُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ يَخْفَى اللَّهُ بِهِمُ الْأَرْضَ ﴾ (٣) ، وقوله : ﴿ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ ﴾ (٤) وقوله : ﴿ وَمَكَّرُوا مَكْرًا وَمَكَّرْنَا مَكْرًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ \* فَأَنْظُرْ كَيْفَ كَانَتْ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ ﴿٥﴾ ، فلما كان غالب استعمال هذه الألفاظ في المعاني المذمومة ظن الغالطون (٦) أن ذلك هو حقيقتها ، فإذا أطلقت لغير الذم كانت مجازاً ، والحق خلاف هذا الظن وأنها منقسمة إلى محمود ومذموم ، فما كان منها متضمنا للكذب والظلم فهو مذموم ، وما كان منها بحق وعدل ومجازاة على القبيح فهو حسن محمود ، فإن المَخَادِعَ إِذَا خَدَعَ (٧) بباطل وظلم حَسُنَ من المجازي له أن يخدعه بحق وعدل ، وكذلك إذا مكر واستهزأ ظلماً معتدياً (٨) كان المكر به والاستهزاء عدلاً حسناً كما فعله الصحابة بكعب بن الأشرف (٩) (وابن أبي الحقيق

(١) سورة البقرة آية (٨) .

(٢) في « ت » : « بالرسول » .

(٣) سورة النحل آية (٤٥) .

(٤) سورة فاطر آية (٤٣) .

(٥) سورة النمل الآيتان (٥٠ ، ٥١) .

(٦) في « ت » : « العاطلون » .

(٧) في « ت » : « خادع » .

(٨) في « ت » : « متعدياً » وكلاهما صحيح .

(٩) هو كعب بن الأشرف يكنى أبا ليلي ، الطائي اليهودي ، شاعر عربي من بني نبهان أحد بطون طيء وأمه من يهود بني النضير الذين سادهم ورأسهم ، أدرك الإسلام ولم يسلم بل كان يؤذي النبي عليه الصلاة والسلام ويهجو أصحابه ويتشبه بنساء المسلمين =

وأبي رافع<sup>(١)</sup> وغيرهم ممن كان يعادي رسول الله ﷺ ، فخدعوه حتى كفوا شره وأذاه بالقتل ، وكان هذا الخداع والمكر نصرة لله ورسوله ﷺ .

= ويحرض عليهم أعداءهم ، فأمر الرسول ﷺ بقتله وانتدب لذلك محمد بن مسلمة مع رهط من الأنصار رضي الله عنهم جميعا فقتلوه ليلا ظاهر حصنه بعد أن احتيل عليه في الخروج من قصره وذلك في ربيع الأول من السنة الثالثة للهجرة .  
ينظر : طبقات ابن سعد (٣١/٢ - ٣٤) والسيرة لابن إسحاق (ص ٢٩٧ - ٣٠١) وزاد المعاد (٩١/٣ - ٩٢) وفتح الباري (٣٣٦/٧ - ٣٤٠) .

(١) هكذا في النسخ الخطية : « وابن أبي الحقيق وأبي رافع » ، ولعل الصواب هكذا : « وابن أبي الحقيق أبي رافع » أو : « وابني أبي الحقيق وأبي رافع » ، فعلى التوجيه الأول يكون ابن أبي الحقيق واسمه عبد الله ويقال سلام ويكنى بأبي رافع من يهود خيبر ، وكان ممن يؤذي الرسول ﷺ ويُعين عليه ، فبعث إليه رجالا من الأنصار وأمر عليهم عبد الله بن عتيك رضي الله عنه فقتله في بيته داخل حصنه ، وقصة قتله ذكرها البخاري في المغازي من صحيحة ويوب عليها بقوله : « باب قتل أبي رافع عبد الله بن أبي الحقيق ، ويقال سلام بن أبي الحقيق . . » . ثم ساق ثلاثة أحاديث في ذلك : ح ٤٠٣٨ ، ٤٠٣٩ ، ٤٠٤٠ ، وكذا أوردها في الجهاد ح ٣٠٢٢ ويوب عليها بقوله : « باب قتل المشرك النائم » .

وانظر : المحبر (ص ٢٨٢ - ٢٨٣) والسيرة لابن هشام (٣/١٠٩٤ - ١٠٩٨) وزاد المعاد (٢٧٥/٣ - ٢٧٦) .

وعلى التوجيه الآخر يكون لابني أبي الحقيق : وهما كنانة والربيع ، قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٣٤٢/٧) : « ولأبي رافع المذكور أخوان مشهوران من أهل خيبر ، أحدهما كنانة ، وكان زوج صفية بنت حبي قبل النبي ﷺ ، وأخوه الربيع بن أبي الحقيق ، وقتلها النبي ﷺ جميعا بعد فتح خيبر » .

وانظر : طبقات ابن سعد (١١٢/٢) ودلائل النبوة لليهقي (٤/٢٣٢) وزاد المعاد (٣/٣٢٧ - ٣٢٦) .

ولعل مقصود المؤلف الأول لكون المذكور قُتل غيلة واحتيالا .

وكذلك ما خدع به نعيم بن مسعود<sup>(١)</sup> المشركين عام الخندق حتى انصرفوا<sup>(٢)</sup> ، وكذلك خداع الحجاج بن علاط<sup>(٣)</sup> لامراته وأهل مكة حتى أخذ ماله<sup>(٤)</sup> .

(١) هو نعيم بن مسعود بن عامر بن أنيف بن ثعلبة أبو سلمة الأشجعي ، صحابي مشهور ، أسلم في وقعة الخندق وأوقع الخلف بين قريظة وغطفان وقريش وخذل بينهم حتى انصرفوا عن المدينة ، وقد قيل : إنه الذي نزلت فيه : ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَبَعُوا لَكُمْ ﴾ ، يعني نعيم بن مسعود وحده . مات بالمدينة في خلافة عثمان ، وقيل : قتل يوم الجمل في أول خلافة علي وقبل قدومه البصرة .  
الاستيعاب (٤/ ١٥٠٨ - ١٥٠٩) وأسد الغابة (٥/ ٣٤٨) والإصابة (٦/ ٤٦١) .

(٢) انظر تفصيل ذلك في الدرر لابن عبد البر (ص ١٩٨ - ٢٠٠) والسيرة لابن هشام (٣/ ١٠٤٠ - ١٠٤٢) وزاد المعاد (٣/ ٢٧٣ - ٢٧٤) .

(٣) هو الحجاج بن علاط (بكسر المهملة وتخفيف اللام) بن خالد بن ثويرة بن حنتر بن هلال أبو كلاب ، ويقال : أبو محمد ، وقيل : أبو عبد الله ، السلمي ثم البهزي ، معدود في أهل المدينة ، قدم على النبي ﷺ وهو في خيبر فأسلم فيها وحسن إسلامه وشهد الواقعة ، له قصة في سبب إسلامه ، مات في أول خلافة عمر وقيل في خلافة علي رضي الله عنهما .

الاستيعاب (١/ ٣٢٥ - ٣٢٦) وأسد الغابة (١/ ٤٥٦ - ٤٥٨) والإصابة (٢/ ٣٣ - ٣٥) .

(٤) الخبر في ذلك طويل وقد أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ح ٩٧٧١ (٥/ ٤٦٦ - ٤٦٩) ومن طريقه أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣/ ١٣٨ - ١٣٩) وعبد بن حميد في المنتخب رقم ١٢٨٨ (ص ٣٨٥) والبخاري كما في كشف الأستار ح ١٨١٦ (٢/ ٣٤٠ - ٣٤٢) وأبو يعلى في المسند ح ٣٤٧٩ (٦/ ١٩٤ - ١٩٧) والطبراني في الكبير ح ٣١٩٦ (٣/ ٢٢٠ - ٢٢١) وابن حبان في صحيحه ح ٤٥٣٠ (١٠/ ٣٩٠ - ٣٩٣) ، والنسائي في السير من الكبرى مختصراً ح ٨٦٤٦ (٥/ ١٩٤) .

وإسناده صحيح ، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٦/ ٢٢٧) بعد أن عزاه لأحد وأبي يعلى والبخاري والطبراني : « رجاله رجال الصحيح » .

وقد قال النبي ﷺ : « الحرب خدعة »<sup>(١)</sup> .  
 وجزاء المسيء بمثل إساءته في جميع الملل مستحسن في جميع العقول ،  
 ولهذا كاد سبحانه ليوسف<sup>(٢)</sup> حين أظهر لإخوته ما أبطن خلافه جزاء لهم  
 على كيدهم له مع أبيه حيث أظهروا له أمراً وأبطنوا خلافه ، وكان هذا من  
 أعدل الكيد ، فإن إخوته فعلوا به مثل ذلك حتى فرقوا بينه وبين أبيه وادعوا  
 أن الذئب أكله<sup>(٣)</sup> ، ففرق بينهم وبين أخيهم بإظهار أنه سرق الصواع<sup>(٤)</sup> ،

(١) أخرجه البخاري في الجهاد والسير ح ٣٠٢٩ ، ٣٠٣٠ (ص ٦١٤) وكذا مسلم في الجهاد  
 والسير ح ١٧ ، ١٨ (٣/ ١٣٦١ - ١٣٦٢) جميعهما من حديث أبي هريرة وجابر بن  
 عبد الله رضي الله عنهم .

قال الخطابي في معالم السنن (٣/ ٩٩ - ١٠٠) : « وقوله : « الحرب خدعة » معناه إباحة  
 الخداع في الحرب وإن كان محظوراً في غيرها من الأمور ، وهذا الحرف يروى على ثلاثة  
 أوجه : خدعة بفتح الخاء وسكون الدال ، وخدعة بضم الخاء وسكون الدال ، وخدعة  
 الخاء مضمومة والدال منصوبة ، وأصوبها « خدعة » بفتح الخاء ، بلغنا أنها لغة النبي  
 ﷺ . . الخ . ثم ذكر معنى الوجوه الثلاثة المذكورة .

(٢) قال تعالى : ﴿ كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ ﴾ سورة يوسف آية (٧٦) .

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله تعالى في تفسيره عند هذه الآية (٢/ ٥٠٣) : « وهذا من  
 الكيد المحبوب المراد الذي يحبه الله ويرضاه لما فيه من الحكمة والمصلحة المطلوبة » .  
 وللمؤلف ابن القيم كلام نفيس يتعلق بهذه الآية في كتابه إعلام الموقعين (٣/ ٢٢٨) وما  
 بعدها وفي إغاثة اللهفان (٢/ ١٤٥) وما بعدها .

(٣) قال تعالى مخبراً عنهم : ﴿ قَالُوا يَا أَبَانَا إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَقِئُ وَنَرَكِنَّا يُوسُفَ عِنْدَ مَتْعِنَا  
 فَاكْكَلُوهُ الذَّئْبُ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾ الآية (١٧) من سورة يوسف .

(٤) في « ن » : « صواعا » .

وفي شأن الصواع يقول تعالى مخبراً عن يوسف عليه الصلاة والسلام مع إخوته : ﴿ فَلَمَّا  
 جَهَّزَهُمْ بِجَهَّازِهِمْ جَمَعَ السِّقَايَةَ فِي رَحْلِ أَبِيهِ ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَيَّتُهَا الْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ ﴾ \* قَالُوا  
 وَأَقْبَلُوا عَلَيْهِمْ مَاذَا تَفْعَدُونَ \* قَالُوا نَفَعْدُ صُوعًا الْمَلِكِ وَلِمَنْ جَاءَ بِهِ جِمْلَ بَعِيرٍ وَأَنَا =

ولم يكن ظالماً لهم بذلك الكيد ، حيث كان مقابلة ومجازاة ، ولم يكن أيضاً ظالماً لأخيه الذي لم يكده ، بل كان إحساناً إليه وإكراماً له في الباطن وإن كانت طريق ذلك مستهجنة ، لكن لما ظهر بالآخرة براءته ونزاهته مما قذف به وكان ذلك سبباً إلى اتصاله<sup>(١)</sup> بيوسف واختصاصه به لم يكن في ذلك ضرر عليه .

يبقى أن يقال : فقد تضمن هذا الكيد إيذاء أبيه وتعريضه لألم الحزن على حزنه السابق ، فأى مصلحة كانت ليعقوب في ذلك ؟ فيقال : هذا من [ ١٢٢ / أ ] امتحان الله تعالى له ، ويوسف إنما فعل ذلك بالوحي ، والله تعالى لما أراد كرامته كمل له مرتبة المحنة والبلوى ليصبر فينال الدرجة التي لا يوصل إليها إلا على جسر الابتلاء ، ولو لم يكن في ذلك إلا تكميل فرحه وسروره باجتماع شمله بحبيبه بعد الفراق<sup>(٢)</sup> ، وهذا من كمال إحسان الرب تعالى أن يذيق عبده مرارة الكسر قبل حلاوة الجبر ، ويعرفه قدر نعمته عليه بأن يبتليه بضدها ، كما أنه سبحانه وتعالى لما أراد أن يكمل لآدم نعيم الجنة أذاقه مرارة خروجه منها ومقاساة هذه الدار المزوج رخاؤها بشدتها ، فما كسر عبده المؤمن إلا ليجبره ، ولا منعه إلا ليعطيه ، ولا ابتلاه إلا ليعافيه ، ولا أماته إلا ليحييه ، ولا نغص عليه الدنيا إلا ليرغبه في الآخرة ، ولا ابتلاه بجفاء الناس إلا ليرده إليه .

= يَوْءَ رَعِيٍّ ﴿ الآيات (٧٠ - ٧٢) وما بعدها من سورة يوسف .

(١) في « د » و « ن » : « اتصافه » وهو خطأ ظاهر .

(٢) كتب في هامش « د » و « ن » عند هذا الموضع :

لا بد قبل الوصل من جفوة تذكي غليل الشوق والوجد من لم يذق طعم الجفالم يكد يفرق بين الوصل والصد

فعلم أنه لا يجوز ذم هذه الأفعال على الإطلاق ، كما لا تمدح على الإطلاق ، والمكر والكيد والخداع لا يذم من جهة العلم ولا من جهة القدرة ، فإن العلم والقدرة من صفات<sup>(١)</sup> الكمال ، وإنما يذم ذلك من جهة سوء القصد وفساد الإرادة ، وهو أن الماكر المخادع يجور ويظلم بفعل ما ليس له فعله أو ترك ما يجب عليه فعله .

إذا عرف ذلك فنقول : إن الله تعالى لم يصف نفسه بالكيد والمكر والخداع والاستهزاء مطلقا ، ولا ذلك داخل في أسمائه الحسنى<sup>(٢)</sup> ، ومن ظن من الجهال المصنفين في شرح الأسماء الحسنى أن من أسمائه الماكر ، المخادع ، المستهزئ ، الكايد ، فقد فاه بأمر عظيم تقشعر منه الجلود وتكاد الأسماع تصم عند سماعه ، وغرّ هذا الجاهل أنه سبحانه أطلق على نفسه هذه الأفعال فاشتق له منها أسماء ، وأسماءه كلها حسنى فأدخلها في الأسماء الحسنى ، وأدخلها وقرنها بالرحيم الودود الحكيم الكريم . وهذا جهل عظيم ، فإن هذه الأفعال ليست ممدوحة مطلقا بل (تمدح)<sup>(٣)</sup> في موضع وتذم في موضع ، فلا يجوز إطلاق أفعالها على الله مطلقا ، فلا يقال إنه تعالى يمكر ويخدع ويستهزئ ويكيد ، فكذلك بطريق الأولى لا يشتق له

(١) في « ت » : « صفة » .

(٢) قال المؤلف رحمه الله تعالى في كتابه بدائع الفوائد (١/١٦٢) - وهو يتحدث عن أمور وفوائد تتعلق بالأسماء والصفات - : « إنه لا يلزم من الإخبار عنه بالفعل مقيدا أن يشتق له منه اسم مطلق كما غلط فيه بعض المتأخرين فجعل من أسمائه الحسنى المضل الفاتن الماكر ، تعالى الله عن قوله ، فإن هذه الأسماء لم يطلق عليه سبحانه منها إلا أفعال مخصوصة معينة ، فلا يجوز أن يسمى بأسمائها المطلقة ، والله أعلم » .

(٣) في « د » و « ن » : « تحمد » .

منها أسماء يسمى بها ، بل إذا كان لم يأت في أسمائه الحسنى المرید ولا المتكلم ولا الفاعل ولا الصانع ، لأن مسمياتها تنقسم إلى ممدوح ومذموم ، وإنما يوصف بالأنواع المحمودة منها ، كالحكيم [ والحليم ]<sup>(١)</sup> والعزيز والفعال لما يريد ، فكيف يكون فيها الماكر المخادع المستهزئ ؟ ثم يلزم هذا الغالط أن يجعل من أسمائه الحسنى الداعي والجائي والآتي والذاهب والقادم والرائد والناسي والقاسم والساخط والغضبان واللاعن إلى أضعاف أضعاف ذلك من الأسماء التي أطلق على نفسه أفعالها في القرآن ، وهذا لا يقوله مسلم ولا عاقل .

والمقصود أن الله سبحانه لم يصف نفسه بالكيد والمكر والخداع إلا على وجه الجزاء لمن فعل ذلك [ ١٢٢/ب ] بغير حق ، وقد علم أن المجازاة على ذلك حسنة من المخلوق فكيف من الخالق سبحانه ؟ وهذا إذا نزلنا ذلك على قاعدة التحسين والتقيح العقلين<sup>(٢)</sup> ، وأنه سبحانه منزّه عما يقدر عليه مما لا يليق بكماله ، ولكنه لا يفعله لقبحه وغناه عنه ، وإن نزلنا ذلك على نفي التحسين والتقيح عقلا وأنه يجوز عليه [ كل ]<sup>(٣)</sup> ممكن ولا يكون قبيحا فلا يكون الاستهزاء والمكر والخداع منه قبيحا البتة ، فلا يمتنع وصفه به ابتداء لا على سبيل المقابلة على هذا التقدير ، وعلى التقديرين فإطلاق ذلك عليه سبحانه على حقيقته دون مجازه ، إذ الموجب للمجاز متف على التقديرين ، فتأمل فإنه قاطع . فهذا ما يتعلق بالأمر المعنوي .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٢) مسألة التحسين والتقيح العقلين تقدمت ص ( ٢٠٦ ) .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من النسخ الخطية ، وقد أثبتته من النسخة المطبوعة ( ٣٥ / ٢ ) ،

وبه يستقيم الكلام ويصح المعنى .

وأما الأمر اللفظي فإطلاق هذه الألفاظ عليه سبحانه لا يتوقف على إطلاقها على المخلوق ليعلم أنها مجاز لتوقفها على المسمى الآخر كما قدمنا من قوله : ﴿ وَهُوَ شَدِيدُ الْحَالِ ﴾<sup>(١)</sup> ، وقوله : ﴿ أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا أَلْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> ، فظهر أن هذا الفرق الذي اعتبروه فاسد لفظا ومعنى ، يوضحه :

الوجه السادس والعشرون : أن ههنا ألفاظا تطلق على الخالق والمخلوق أفعالها ومصادرهما وأسماء الفاعلين والصفات المشتقة منها ، فإن كانت حقائقها ما يفهم من صفات المخلوقين وخصائصهم وذلك منتفٍ في حق الله تعالى قطعا لزم أن تكون<sup>(٣)</sup> مجازاً في حقه لا حقيقة ، فلا يوصف بشيء من صفات الكمال حقيقة وتكون<sup>(٤)</sup> أسماؤه الحسنى كلها مجازات ، فتكون<sup>(٥)</sup> حقيقة للمخلوق مجازا للخالق ، وهذا من أبطل الأقوال وأعظمها تعطيلاً ، وقد التزمه مُغل<sup>(٦)</sup> الجهمية وغمهم<sup>(٧)</sup> ، فلا يكون رب العالمين

(١) سورة الرعد آية (١٣) . وقد سبق تفسير بعض السلف لها بالكيد والمكر كما حكاها عنهم المؤلف رحمه الله تعالى ، فانظر ما مضى ص ( ٧٣٨ ) مع التعليق (٤) .

(٢) سورة الأعراف آية (٩٩) . وانظر ما سبق ص ( ٧٣٨ ، ٧٣٩ ) .

(٣) في « ن » : « يكون » .

(٤) في « ن » : « ويكون » .

(٥) في « ن » : « فيكون » .

(٦) في « ت » : « معطلوا » ، وسيعيد المؤلف ذكر هذه الكلمة كما هو مثبت أعلاه : « مغل » ص ( ٧٧٢ ) .

قال الزبيدي في التاج مادة (مغل) : « المُغْل بالضم : قوم بالمعجم » ، وقبه : « والمغالة : الحيانة والغش » ، يقال : إنه لصاحب مغالة .

(٧) في « ن » : « وغمهم » وفي « ن » : « وعمهم » ، والمثبت من « د » وهو الصواب =

[ التفريق بين  
بعض  
الألفاظ  
وجعلها  
حقيقة وبين  
أخرى  
وجعلها مجازاً  
تحكم محض  
باطل ]

موجودا حقيقة ، ولا حيا حقيقة ، ولا مريدا حقيقة ، ولا قادرا حقيقة ،  
 ولا ملكا حقيقة ، ولا ربا حقيقة ، وكفى أصحاب هذه المقالة بها كفرا ،  
 فهذا القول لازم لكل من ادعى المجاز في شيء من أسماء الرب وأفعاله  
 لزوما لا محيص له عنه ، فإنه إنما فر إلى المجاز لظنه أن حقائق ذلك مما  
 يختص بالمخلوقين ولا فرق بين صفة وصفة وفعل وفعل ، فإما أن يقول  
 الجميع مجاز<sup>(١)</sup> أو الجميع حقيقة ، وأما التفريق بين البعض وجعله حقيقة  
 وبين البعض وجعله مجازاً فتحكم محض باطل ، فإن زعم هذا المتحكم أن ما  
 جعله مجازاً هو ما يفهم من خصائص المخلوقين وما جعله حقيقة ليس  
 مفهومه مما يختص بالمخلوقين طوبى بالتفريق بين النفي والإثبات وقيل له :  
 بأي طريق اهتديت إلى هذا التفريق ؟ بالشرع أم بالعقل أم باللغة ؟ فأبي شرع  
 أو عقل أو لغة أو (فعل)<sup>(٢)</sup> على أن الاستواء والوجه واليدين والفرج  
 والضحك والغضب والنزول حقيقة (فيما)<sup>(٣)</sup> [ ١/١٢٣ ] يفهم من  
 خصائص المخلوقين ، والعلم والقدرة والسمع والبصر والإرادة حقيقة فيما  
 لا يختص به المخلوق .

فإن قال : أنا لا أفهم من الوجه واليد<sup>(٤)</sup> والقدم إلا خصائص المخلوق

= والغتمة بالضم : العجمة في المنطق ، والأغتم : الأعجم ، وهو من لا يفصح شيئا ،  
 جمع غُتم بالضم .

ينظر لسان العرب وتاج العروس مادة (غتم) .

(١) في « د » : « مجازاً » .

(٢) هكذا في النسخ الخطية (فعل) ، ولعلها محرفة عن كلمة (فطرة) .

(٣) في « ن » و « ت » : « ما » وليست واضحة في « د » والمثبت من النسخة المطبوعة (٢) /

(٣٦) . ولعله الصواب .

(٤) في « ت » : « واليدين » .

وأفهم من السمع والبصر والعلم والقدرة ما لا يختص به المخلوق ، قيل له : [ فبم تنفصل ]<sup>(١)</sup> عن شريكك في التعطيل إذا ادعى في السمع والبصر والعلم مثل ما ادعيت أنت في الاستواء والوجه واليدين ؟ ثم يقال لك : هل تفهم<sup>(٢)</sup> مما جعلته حقيقة خصائص المخلوق تارة وخصائص الخالق تارة أو القدر المشترك أو لا تفهم منها إلا خصائص الخالق ؟ فإن قال بالثاني كان مكابرا جاهلا ، وإن قال بالأول قيل له : فهلا جعلت الباب كله بابا واحدا وفهمت ما جعلته مجازاً خصائص المخلوق تارة والقدر المشترك تارة ، فظهر للعقل أنكم متناقضون ، يوضحه :

[ بيان أن  
الألفاظ  
المتعملة في  
حق الخالق  
سبحانه وحق  
المخلوق لها  
ثلاث  
اعتبارات ]

الوجه السابع والعشرون : أن هذه الألفاظ التي تستعمل في حق الخالق والمخلوق لها ثلاث اعتبارات .: أحدها : أن تكون<sup>(٣)</sup> مقيدة بالخالق كسمع الله وبصره ووجهه ويديه واستوائه ونزوله وعلمه وقدرته وحياته . الثاني : أن تكون<sup>(٤)</sup> مقيدة بالمخلوق كيد الإنسان ووجهه ويديه واستوائه . الثالث : أن تجرد عن كلا الإضافتين وتوجد مطلقة ، فإثباتكم لها حقيقة إما أن يكون بالاعتبار الأول أو الثاني أو الثالث إذ لا رابع هناك ، فإن جعلتم جهة كونها حقيقة تقيدها بالخالق لزم أن تكون<sup>(٥)</sup> في المخلوق مجازاً ، وهذا مذهب قد صار إليه أبو العباس الناشي<sup>(٦)</sup> ووافق عليه

(١) في « د » : « فيما لا ينفصل » وفي « ن » : « فيما لا ينفصل » ، وفي « ت » : « فيما لا ينفصل » ، ولعل الصواب ما أثبتته كما هو في النسخة المطبوعة (٣٦/٢) .

(٢) في « ن » : « يفهم » .

(٣) في « ن » : « يكون » .

(٤) في « ن » : « يكون » .

(٥) في « ن » : « يكون » .

(٦) هو عبد الله بن محمد بن شرشير أبو العباس الملقب بالناشي ، الأنباري المعتزلي =

جماعة<sup>(١)</sup> ، وإن جعلتم جهة كونها حقيقة تقيدها بالمخلوق لزم أن تكون<sup>(٢)</sup> في الخالق مجازاً ، وهذا مذهب قد صار إليه إمام المعطلة جهم بن صفوان ودرج أصحابه على أثره<sup>(٣)</sup> ، وإن جعلتم جهة كونها حقيقة القدر المشترك ولم تدخلوا القدر المميز في موضوعها لزم أن تكون<sup>(٤)</sup> حقيقة في الخالق والمخلوق ، وهذا قول عامة العقلاء وهو الصواب ، وإن فرقتم بين بعض الألفاظ وبعض وقعتم في التناقض والتحكم المحض ، يوضحه :

الوجه الثامن والعشرون : أن خصائص الإضافات لا تخرج اللفظ عن حقيقته وتوجب<sup>(٦)</sup> جعله مجازاً عند إضافته إلى محل الحقيقة ، وهذا من مثار أغلاط القوم ، مثاله لفظ « الرأس » فإنه يستعمل مضافاً إلى الإنسان والطائر والسماك والماء<sup>(٧)</sup> والطريق<sup>(٨)</sup> والإسلام<sup>(٩)</sup> والمال وغير ذلك ، فإذا قيد

[ خصائص  
الإضافات  
لا تخرج  
اللفظ عن  
حقيقته  
وتوجب  
جعله مجازاً  
عند إضافته  
إلى محل  
الحقيقة ]

= المتكلم الشاعر المصنف ، سكن مصر ومات بها سنة (٢٩٣) .

تاريخ بغداد (٩٢/١٠ - ٩٣) ووفيات الأعيان (٩١/٣ - ٩٣) والسير (٤٠/١٤ - ٤١)

وطبقات المعتزلة (ص ٩٢ - ٩٣) .

(١) ينظر : مجموع الفتاوى (٤٤١/٢٠) .

(٢) في « ن » : « يكون » .

(٣) ينظر المصدر السابق .

(٤) في « ن » : « يكون » .

(٥) في « ن » : « لا يخرج » .

(٦) في « د » و « ن » : « ويوجب » .

(٧) رأس الماء : يعني أصل منبعه .

(٨) رأس الطريق : يعني أوله .

(٩) كما في الخبر النبوي : « رأس الأمر الإسلام .. » الحديث ، وقد أخرجه الترمذي في

الإيمان وصححه ح ٢٦١٦ (١١/٥ - ١٢) والنسائي في التفسير من الكبرى رقم =

بمضاف إليه تعين ولم يتناول غيره من الأمور المضاف إليها ، بل هذا القيد غير هذا القيد ، ومجموع اللفظ الدال في هذا التقييد غير مجموع اللفظ الدال في هذا [ ١٢٣ / ب ] التقييد الآخر وإن اشتركا في جزء اللفظ كما اشتركت الأسماء المعروفة باللام فيها ، فلم تَضَع<sup>(١)</sup> العربُ لفظ « الرأس » لرأس الإنسان مثلا وحده ، ثم إنهم وضعوه لرأس الطائر والماء والمال وغيرها<sup>(٢)</sup> فهذا لا يمكن أحدا أن يدعيه إلا أن يكون مباحتا ، وكذلك لفظ « البطن » و« الظهر » و« الخطم »<sup>(٣)</sup> و« الفم » ، فإنه يقال : ظهر الإنسان وبطنه ، وظهر الأرض وبطنها ، وظهر الطريق وظهر الجبل وخطم الجبل<sup>(٤)</sup> ، وفم الوادي وبطن الوادي ، وذلك حقيقة في الكل ، فالظاهر لما ظهر فتيين ، والباطن لما بطن فخفي ، فالحسي للحسي والمعنوي للمعنوي ، ونسبة كل منهما إلى ما يضاف إليه ، والعرب لم تضع فم الوادي وخطم الجبل وظهر

= ١١٣٩٤ (٤٢٨/٦) وابن ماجه في الفتن ح ٣٩٧٣ (٢/١٣١٤ - ١٣١٥) ، وقد أورده النووي في الأربعين ، فانظر : جامع العلوم والحكم (٢/١٣٤) وقد ذكر محققه عددا من مخرجه سوى من ذكرت .

(١) في « د » و « ن » : « يضع » .

(٢) في « د » و « ن » : « وغيرهما » .

(٣) جاء في التاج مادة (خطم) : « الخطم منقار الطائر ، ومن الدابة : مُقدم أنفها وفمها ، والخطم : مقدم وجه الإنسان .. » .

والمخطم : الأنف كما في كتابي خلق الإنسان لثابت (ص ١٤٤) ولأبي محمد الحسن بن أحمد (ص ٢٧٤) .

(٤) قال ابن سيده في مصنفه المحكم مادة (خطم) : « والخَطْمَةُ رَعْنُ الجبل » اهـ . وفي المصدر نفسه في مادة (رعن) : « والرعن : أنف يتقدم الجبل ، والجمع رعان ورعون » .

الطريق لغير مفهومه حتى يكون استعماله في ذلك استعمالاً له في غير موضوعه ، ولم تتكلم بلفظ فم وظهر ورأس مفرداً مجرداً عن جميع الإضافات ، (فتكون)<sup>(١)</sup> إضافته مجازاً في جميع موادها ، ولم تضعه لمضاف إليه معين يكون حقيقة فيه ، ثم وضعته لغيره وضعا ثانياً ، فأين محل الحقيقة والمجاز من هذه الألفاظ المقيدة ؟

الوجه التاسع والعشرون : أن من الأسماء ما تكلمت به العرب مفرداً مجرداً عن الإضافة وتكلمت به مقيداً بالإضافة كالإنسان مثلاً والإبرة ، فإنهم يقولون : إنسان العين<sup>(٢)</sup> وإبرة الذراع<sup>(٣)</sup> ، وقد ادعى أرباب المجاز أن هذا مجاز ، وهذا غلط ، فإنهم قد قرروا أن المجاز هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له أولاً ، وهنا لم يستعمل اللفظ المجرد في غير ما وضع له ، بل ركب مع لفظ آخر ، فهو وضع أول بالإضافة ، ولو أنه استعمل مضافاً في معنى ثم استعمل بتلك الإضافة بعينها في معنى آخر أمكن أن يكون مجازاً ، بل إذا كان « بعلبك »

[ بيان أن من الأسماء ما تكلم به مفرداً مجرداً عن الإضافة ، وما تكلم به مقيداً بالإضافة ]

(١) في « ن » : « فيكون » .

(٢) إنسان العين هو ناظرها ، أي موضع البصر الذي يُرى كأنه صورة في السواد الأصغر ، ويقال له أيضاً : إنسان الخدقة ، قال الأعشى يصف زرقاء اليمامة :

وَقَلَّبَتْ مُقَلَّةً لَيْسَتْ بِفَاجِشَةٍ إِنْسَانَ عَيْنٍ وَمُؤَقَّأً لَمْ يَكُنْ قَمْعًا  
ديوانه (ص ٢٢٢) .

وينظر : خلق الإنسان لثابت (ص ١٠٧) ولأبي محمد الحسن بن أحمد (ص ٥٢ - ٥٣) .

(٣) إبرة الذراع : طرفه مما يلي العضد ، قال أبو النجم :

وقد رأى من دمها وضوحاً حيث تلاقى الإبرة القبيحاً  
ديوانه (ص ٧٠ - ٧١) .

وينظر المصدران السابقان على التواني (ص ٢٢٠) ، و(ص ٥٧) وأساس البلاغة (ص ١) .

و « حضرموت » ونحوهما من المركب تركيب مزج بعد أن كان أصله الأفراد وعدم الإضافة لا يقال فيه إنه مجاز ، فما لم تنطق به إلا مضافا أولى أن لا يكون مجازاً ، فتأمله

[ دعوى أن  
ألفاظا  
وضعت في  
موضوعها  
وأخرى  
وضعت في  
غير  
موضوعها  
تحكم بارد ]

الوجه الثالثون : أن مثبت المجاز والاستعارة<sup>(١)</sup> قد ادعى أن المتكلم وضع هذه اللفظة في غير موضوعها (ولا سيما)<sup>(٢)</sup> الاستعارة ، فإن المستعير هو أخذ ما ليس له في الحقيقة ، فإذا قيل : هذه اللفظة مجاز أو استعارة فقد ادعى أنها وضعت في غير موضوعها ، فيقال له : هاهنا أمران مستعار ومستعار منه ، فلا تحلو الكلمة التي جعلت الأخرى مستعارة منها وهي أصلية غير مستعارة أن تكون<sup>(٣)</sup> قد جعلت كذلك لخاصة فيها اقتضت أن تكون<sup>(٤)</sup> هي الأصل [ ١٢٤/أ ] المستعار منه أو تكون<sup>(٥)</sup> كذلك لأن لغة العرب جاءت بها وثبت استعمالهم لها .

فإن قلت : إنما كانت مستعاراً منها وهي الأصل لعللة أوجبت لها ذلك في نفس لفظها ، قيل لكم : ما هي تلك العلة وما حقيقتها ؟ ولن تجدوا إلى

(١) الاستعارة من أقسام المجاز ، وقد تنوعت العبارة في حدها ، فقيل : « هي استعمال العبارة لغير ما وضعت له في أصل اللغة » . وقيل : « هي ادعاء معنى الحقيقة في الشيء للمبالغة في التشبيه مع طرح المشبه » . وقيل : « هي ذكر الشيء باسم غيره وإثبات ما لغيره له لأجل المبالغة في التشبيه » . وقيل غير ذلك .

ينظر : أسرار البلاغة (ص ٣٠) ونهاية الإيجاز (ص ٢٣١ - ٢٣٣) ومفتاح العلوم (ص ٣٦٩) والعمدة لابن رشيق (١/٤٦٠ - ٤٦٣) .

(٢) في « ت » : « لا سيما » بحذف الواو من أولها .

(٣) في « ن » : « يكون » .

(٤) في « ن » : « يكون » .

(٥) في « ن » : « يكون » .

تصحيح ذلك سيلا .

وإن قلتُم : إنما كانت أصلا مستعارا منها لأن العرب تكلمت بها (واستعملتها)<sup>(١)</sup> في خطابها ، قيل لكم : فهذه العلة بعينها موجودة في الكلمة التي ادعيتُم أنها مستعارة وأنها مجاز ، (فالعرب)<sup>(٢)</sup> تكلمت بهذا وهذا ، فإما أن تكونا<sup>(٣)</sup> مستعارتين أو تكونا<sup>(٤)</sup> أصليتين ، وأما أن تجعل إحداهما أصلا للأخرى ومعيرة لها الاستعمال فهذا تحكم بارد .

فإن قلتُم : إنما جعلنا هذه أصلا لكثرتها في كلامهم ، وهذه مستعارة لقلتها في كلامهم ، قيل : هذا باطل من وجوه : أحدها : أن كثيرا من الحقائق نادرة الاستعمال في كلامهم وهي الألفاظ الغريبة جدا التي لا يعرف معناها إلا الأفراد من أهل اللغة مع كونها حقائق . وثانيها : أن كثيرا من المجازات عندكم قد غلب على الحقيقة بحيث صارت مهجورة أو مغمورة ، ولم يدل ذلك على أن الغالب هو الحقيقة والمغلوب هو المجاز . وثالثها : أن هذا لا يمكن ضبطه ، فإن الكثرة والغلبة أمر نسبي يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة والأشخاص ، فيكثر عند هؤلاء ما يقل بل يعدم عند غيرهم ، فما الذي يضبط به الكثرة الدالة على الحقيقة والقلة الدالة على المجاز ؟ ولن تجدوا لذلك ضابطا أصلا .

الوجه الحادي والثلاثون : أن حكمكم (على بعض)<sup>(٥)</sup> الألفاظ أنه مستعمل

[ هذا الوجه  
تابع لما قبله ]

(١) في « ت » : « أو استعملتها » .

(٢) في « ت » : « والعرب » .

(٣) في « ن » : « يكونا » .

(٤) في « ن » : « يكونا » .

(٥) في « ت » : « في بعض » .

في موضوعه وعلى بعضها أنه مستعمل في غير موضوعه تحكم بارد ، فإننا إنما نعلم أن هذا المفهوم موضوع اللفظ باستعماله فيه ، فإذا (رأيناهم)<sup>(١)</sup> في نظمهم ونثرهم وقديم كلامهم وحديثه قد استعملوا هذا اللفظ في هذا المعنى وفي هذا المعنى كان دعوى أنه مستعمل في موضوعه في هذا دون الآخر دعوى باطلة متضمنة للتحكم والحرص والكذب .

فإن قلت : لما رأيناها إذا أطلق فهم منه معنى وإذا قيد (يفهم)<sup>(٢)</sup> منه معنى آخر علمنا أن موضوعه هو الذي يدل عليه إطلاقه . قيل لكم : هذا خطأ فإن اللفظ المفرد لا يفيد بإطلاقه وتجرده شيئا البتة ، فلا يكون كلاما ولا جزء كلام فضلا أن يكون حقيقة أو مجازاً ، ومعلوم أن تركيب التركيب الإسنادي تقييد له ، وإذا ركب فهم المراد منه بتركيبه ، فالذي يسمونه مجازاً عند [ ١٢٤ / ب ] تركيبه لا يفهم منه غير معناه وذلك [ هو ]<sup>(٣)</sup> موضوعه في لغتهم ، فدعوى انتقاله عن موضوعه إلى موضوع آخر وهم إنما استعملوه هكذا دعوى باطلة ، ولنذكر لذلك مثالا : ففي الصحيح عن أنس بن مالك قال : كان فَرَعٌ بالمدينة فاستعار النبي ﷺ فرسا لأبي طلحة يقال له « مندوب » فركبه فقال : « ما رأينا من فرع وإن وجدناه لبحرا »<sup>(٤)</sup>

(١) في « ت » : « رأينا » .

(٢) في « د » و « ن » : « نفهم » .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٤) أخرجه البخاري في مواضع من صحيحه : في الهبة وفضلها ح ٢٦٢٧ (ص ٥٢٢) وفي الجهاد والسير ح ٢٨٢٠ ، ٢٨٥٧ ، ٢٨٦٢ ، ٢٨٦٦ ، ٢٨٦٧ ، ٢٩٠٨ ، ٢٩٦٨ ، ٢٩٦٩ ، ٣٠٤٠ ، وفي الأدب ح ٦٠٣٣ ، ٦٢١٢ ، ومسلم في الفضائل ح ٤٨ ، ٤٩ ، (١٨٠٣ - ١٨٠٢ / ٤) .

فادعى المدعى أن هذا مجاز<sup>(١)</sup> وكأنه ظن أن العرب وضعت البحر لهذا الماء المستبحر ثم نقلته إلى الفرس لسعة جريه فشبّهته به فأعطته اسمه ، وهذا وإن كان محتملا فلا يتعين ولا يصر إلى القول به (بمجرد)<sup>(٢)</sup> الاحتمال ، فإنه من الممكن أن يكون البحر اسماً لكل واسع ، فلما كان خطأ الفرس واسعا سمي بحرا ، وقد تقيّد<sup>(٣)</sup> الكلام بما (عين)<sup>(٤)</sup> مراد (قائله)<sup>(٥)</sup> بحيث لا يحتمل غيره ، فهذا التركيب والتقيّد معين لمقصوده وأنه بحر في جريه لا أنه بحر ماء نقل إلى الفرس .

يوضحه أنهم قصدوا تسمية الخيل بذلك فقالوا للفرس جواد وسابح<sup>(٦)</sup> وَطِرْف<sup>(٧)</sup> ، ولو عري الكلام من سياق يوضح الحال لم يكن من كلامهم وكان فيه من الإلباس ما تاباه لغتهم ، ألا ترى أنك لو قلت رأيت بحرا وأنت تريد الفرس ، أو رأيت أسدا وأنت تريد الرجل الشجاع لم يكن ذلك جاريا على طريق البيان فكان بالإلغاز والتلبيس أشبه منه بالفائدة ، وهؤلاء المتكلمون المتكلمون بلا علم يقدرّون كلاما يحكمون عليه بحكم ثم ينقلون ذلك الحكم إلى الكلام المستعمل وهذا غلط ، فإن الكلام المستعمل لا بد أن يقترن به من البيان والسياق ما يدل على مراد المتكلم ، وذلك الكلام المقدر

(١) ينظر : شرح اللمع (١/١٦٨) وأساس البلاغة (ص١٦) .

(٢) في « ت » : « لمجرد » .

(٣) في « ن » : « يقيد » .

(٤) في « ن » : « غير » . وهو خطأ .

(٥) في « ن » : « قابلة » . وهو خطأ .

(٦) قال في الأساس (ص٢٠٠) : « ومن المجاز : فرس سابح وسبوح ، وخيل سوابح

وسبوح » .

(٧) الطرف : « الفرس الكريم » . المصدر السابق (ص٢٧٩) .

مجرد عن ذلك ، ولا ريب أن الكلام يلزمه في تجرده لوازم (لا تكون) <sup>(١)</sup> له عند اقتترانه وكذلك بالعكس ، ونظير هذا الغلط أيضاً أنهم يجردون اللفظ المفرد عن كل قيد ثم يحكمون عليه بحكم ثم ينقلون ذلك الحكم إليه عند تركيبه مع غيره ، فيقولون الأسد من حيث هو بقطع النظر عن كل قرينة هو الحيوان المخصوص ، والبحر بقطع النظر عن كل تركيب هو الماء الكثير وهذا غلط ، فإن الأسد والبحر وغيرهما بالاعتبار المذكور ليس بكلام ولا جزء كلام ولا يفيد فائدة [ أصلاً ] <sup>(٢)</sup> ، وهو صوت ينطق به ، يوضحه :

الوجه الثاني والثلاثون : أنكم إما أن تعتبروا تحقيق الوضع الأول الذي يكون اللفظ بالخروج عنه مجازاً أو تعتبروا تقديره ، فإن اشترطتم تحقيقه بطل التقسيم إلى الحقيقة والمجاز ، لأن الحكم المشروط بشرط لا [ ١٢٥ / أ ] يتحقق إلا عند تحقق شرطه ، ولا سبيل لبشر إلى العلم بتحقيق هذين الأمرين وهما الوضع الأول والنقل عنه ، وإن اعتبرتم تقديره وإمكانه فهو ممتنع أيضاً ، إذ مجرد التقدير والاحتمال لا يوجب تقسيم الكلام إلى مستعمل في موضوعه الأول ومستعمل في موضوعه الثاني ، فهب أن هذا ممكن (أفيجوز) <sup>(٣)</sup> الحكم (بهذا) <sup>(٤)</sup> الحكم والتقسيم بمجرد الاحتمال والإمكان ؟ يوضحه :

الوجه الثالث والثلاثون : أن هذا التقسيم إما أن تخصونه بلغة العرب خاصة أو تدعون عمومها لجميع لغات بني آدم ، فإن ادعيتم خصوصه بلغة

(١) في « ن » : « لا يكون » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) في « د » و « ن » : « أفتجوز » وفي « ت » : « فيجوز » ولعل المبتدئ هو الأولى .

(٤) في النسخ الخطية : « هذا » ولعل الصواب المبتدئ ليستقيم السياق .

[ لا يصح  
تقسيم  
اللفظ إلى  
حقيقة  
ومجاز باعتبار  
تحقيق وضعه  
الأول الزعوم  
أو باعتبار  
تقديره  
وإمكانه ]

[ لا يثبت  
تقسيم  
الكلام إلى  
حقيقة  
ومجاز في لغة  
العرب ولا  
في غيرها من  
اللغات  
الأخرى ]

العرب كان ذلك تحكما فاسدا ، فإن التشبيه والمبالغة والاستعارة التي هي جهات التجوز عندكم مستعملة في سائر اللغات ، وإن كانت لغة العرب في ذلك أوسع وتصورهم المعاني أتم ، فإذا قلت : زيد أسد أمكن التعبير عن هذا المعنى بكل لغة ، وإن ادعيتم عموم ذلك لجميع اللغات فقد حكمتم على لغات الأمم على أن كلها أو أكثرها مجازات لا حقيقة لها ، وأنها قد نقلت عن موضوعاتها الأصلية إلى موضوعات غيرها ، وهذا أمر ينكره أهل كل لغة ولا يعرفونه ، بل يجزمون بأن لغاتهم باقية على موضوعاتها (لم تخرج) <sup>(١)</sup> عنها ، وإنهم نقلوا لغتهم عن قبلهم ومن قبلهم كذلك على هذا الوضع لم ينقل إليهم أحد أن لغتهم كلها أو أكثرها خرجت عن موضوعاتها إلى غيرها .

[ لا يتصور  
دعوى المجاز  
في كلام  
الله تعالى  
إلا على  
أصول  
الجهمية  
والمعطلة ]

الوجه الرابع والثلاثون : أنه قد علم بالاضطرار من دين الرسل أن الله تعالى متكلم حقيقة وأنه تكلم بالكتب التي أنزلها على رسله كالنوراة والإنجيل والقرآن وغيرها <sup>(٢)</sup> ، وكلامه لا ابتداء له ولا انتهاء <sup>(٣)</sup> ، فهذه الألفاظ التي تكلم الله بها وفهم عباده مراده منها لم يضعها سبحانه لمعان ثم نقلها عنها إلى غيرها ، ولا كان تكلمه سبحانه بتلك الألفاظ تابعا لأوضاع المخلوقين ، فكيف يتصور دعوى المجاز في كلامه سبحانه إلا على أصول الجهمية المعطلة الذين يقولون إن كلامه مخلوق من جملة المخلوقات ولم يقم به سبحانه كلام ، وهؤلاء اتفق السلف والأئمة على تضليلهم وتكفيرهم <sup>(٤)</sup> .

(١) في « ن » : « يخرج » .

(٢) كالزبور المنزل على رسول الله داود عليه الصلاة والسلام .

(٣) لأنه من صفاته العلية .

(٤) نقل الإمام اللالكائي رحمه الله تعالى تكفير الجهمية عن حسين وخسمائة من علماء =

وأما من أقر أن الله تعالى تكلم بالقرآن والتوراة والإنجيل وغيرها حقيقة وأن موسى سمع كلامه منه إليه بلا واسطة ، وأنه يكلم عباده يوم القيامة ، ويكلم ملائكته ، فإنه لا يتصور على أصله دخول المجاز في كلامه ، ولو كان ثابتاً ولا سيما على أصول من يجعل كلام الله معنى واحداً لا تعدد فيه<sup>(١)</sup> ، وهذه العبارات دالة على ذلك المعنى فليس بعضها أسبق من بعض ولا بعض تلك المفهومات له بالوضع الأول وبعضها بالوضع الثاني ، وكذلك من يجعل الألفاظ [ ١٢٥/ب ] الدالة على المعاني قديمة لا يسبق بعضها بعضاً فكيف يعقل عند هؤلاء وضع أول يكون حقيقة ، ووضع ثانٍ يكون مجازاً؟ وسنذكر إن شاء الله تعالى فساد دعواهم في ألفاظ القرآن أنها مجاز لو كان المجاز حقاً .

فإن قيل : الرب سبحانه خاطبهم بما ألفوه من لغاتهم واعتادوه من التفاهم منها ، فلما كان من خطابهم فيما بينهم الحقيقة والمجاز جاء خطاب الله لهم بذلك ليحصل لهم الفهم والبيان ، قيل : خطاب الله تعالى

= أهل السنة والجماعة ، وأن القرآن كلام الله غير مخلوق ، ومن قال مخلوق فهو كافر .  
انظر : شرح أصول الاعتقاد (٢/ ٢٦٠ - ٣٤٤) .

وقد قال المؤلف رحمه الله عليه في نونته بشرح الهراس (١/ ١٢٦) :  
ولقد تقلد كفرهم خمسون في عشر من العلماء في البلدان  
واللالكائي الإمام حكاه عندهم بل حكاه قبله الطبراني  
وراجع : إجماع أهل السنة النبوية على تكفير المعطلة الجهمية (مجموعة رسائل) .

(١) هو قول ابن كلاب والماتريدي والأشعري ومن اتبعهم .

ينظر : كتاب التوحيد للماتريدي (ص ٥٨ - ٥٩) والأسماء والصفات لليهقي (٢/ ٢٥)  
والإرشاد للجويني (ص ١٣١ - ١٣٢) وتبصرة الأدلة للنسفي (١/ ٢٥٩) وما بعدها وشرح  
المقاصد للفتزاني (٤/ ١٤٤) .

سابق على مخاطبة بعضهم بعضا ، فهل كان في كلامه سبحانه ألفاظ وضعت لمعان ثم نقلها سبحانه عنها إلى معانٍ آخر؟ فهل يتصور هذا القدر في كلامه وإن كان ذلك ممكنا في مخاطبة بعضهم بعضا؟ يوضحه :

الوجه الخامس والثلاثون : وهو (أن الله)<sup>(١)</sup> سبحانه هو الذي علمهم البيان بألفاظهم عما في أنفسهم فعلمهم المعاني وصورها في نفوسهم وعلمهم التعبير عنها بتلك الألفاظ كما قال تعالى : ﴿الرَّحْمَنُ \* عَلَّمَ الْقُرْآنَ \* خَلَقَ الْإِنْسَانَ \* عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾<sup>(٢)</sup> ، فهو سبحانه علم الإنسان أن يبين عما في نفسه وأقدره على ذلك وجعل بيانه تابعا لتصوره واحتياجه إلى التعبير عما في نفسه ، وذلك من لوازم نشأته وتمام (مصالحه)<sup>(٣)</sup> ، والمعاني التي يدعى فيها أو في الألفاظ الدالة عليها المجاز قد تكون<sup>(٤)</sup> أسبق إلى قلوبهم من المعاني التي يدعى أن اللفظ حقيقة فيها أو يكون معها ، وحاجتهم إلى التعبير عن الجميع سواء فكيف يدعى أن اللفظ وضع لبعضها دون بعض مع شدة الحاجة إلى التعبير عن الجميع؟ هذا مما يبابه العقل والعادة ، ولا سيما على قول الغلاة الذين يدعون أن أكثر اللغة مجاز وأن الأفعال كلها مجاز ، فهل كانت الطبيعة والاستعمال والألسن معطلة عن استعمال تلك المجازات حتى أحدث لها وضع ثان ، ولا ريب أن الذين قسموا الكلام إلى حقيقة ومجاز لم يتصوروا لوازم قولهم ، ولو تصوروه حق التصور لما تكلموا به .

[ القائلون  
بتقسيم  
الكلام إلى  
حقيقة  
ومجاز لم  
يتصوروا ما  
في لوازم  
هذا التقسيم  
من فساد ]

(١) في «ت» : «أنه» .

(٢) سورة الرحمن الآيات (١ - ٤) .

(٣) في «ت» : «مصلحته» .

(٤) في «ن» : «يكون» .

[ بيان أن  
الاختلاف  
في العام  
المختص  
هل يكون  
حقيقة في  
الباقى أو  
مجازا ]

الوجه السادس والثلاثون : مما يبين بطلان هذا التقسيم أن أصحابه متنازعون في أشهر الكلام وأظهره استعمالا نزاعا كثيرا لا يمكن معه الحكم لطائفة على طائفة ، فلو كان الفرق الذي ادعيتموه ثابتا في نفس الأمر أمكن الحكم بينكم ، مثال ذلك أن العام المخصوص إما أن يقال كله حقيقة وإما أن يقال كله مجاز وإما أن يقال بعضه حقيقة وبعضه مجاز ، (سواء قيل)<sup>(١)</sup> : إن التخصيص [ ١٢٦ / أ ] المتصل حقيقة والمنفصل مجاز والباقي حقيقة ، أو قيل : الاستثناء وحده حقيقة دون سائر المتصلات ، فأبي قول من هذه الأقوال (قيل)<sup>(٢)</sup> على تقدير التقسيم إلى الحقيقة والمجاز فهو باطل إلا قول من جعل الجمع حقيقة ، فيلزم بطلان التقسيم على التقديرين .

بيان ذلك أن الذين قالوا العام المخصوص كله حقيقة وهم أكثر العلماء من أصحاب الأئمة الأربعة وغيرهم بل (أكثرهم)<sup>(٣)</sup> أصحاب مالك والشافعي وأحمد ، ولم يذكروا في ذلك نزاعا واحتجوا بحجج (تستلزم)<sup>(٤)</sup> نفي المجاز .

[ قول أبي  
حامد  
الإسفرائيني  
في مسألة  
العموم إذا  
خص منه  
شيء وفيما  
حكاه عن  
غيره ]

قال الشيخ (أبو حامد الإسفرائيني)<sup>(٥)</sup> : « مسألة في العموم إذا خص هل

(١) في « د » و « ن » : « سواء أن قيل » والمثبت من « ت » .

(٢) في « د » و « ن » : « قبل » .

(٣) في « د » و « ن » : « أكثر » .

(٤) في « ن » : « يستلزم » .

(٥) في النسخ الخطية : « أبو إسحاق الإسفرائيني » ، والصواب ما أثبتته بدليل ما سيأتي من قول المصنف نفسه في آخر النقل ص ( ٧٦٥ ) : « وقد وافق أبا حامد على ذلك أئمة أصحاب الشافعي . . الخ . ولم يتقدم ذكر لأبي حامد ، فعلم أنه المقصود . ثم إن جماعة من أهل العلم نقلوا النص المذكور أو بعضه عن أبي حامد لا عن أبي إسحاق كما هو في البحر المحيط ( ٢ / ٢٥٩ ) وما بعدها ، وتشنيف المسامع ( ٢ / ٧٢٣ ) وشرح الكوكب =

يكون حقيقة في الباقي أو مجازاً؟ اختلف الناس في ذلك ، فذهبت طائفة إلى أنه يكون حقيقة فيما بقي سواء خص بدليل متصل كالأستثناء أو بدليل منفصل كدليل العقل والقياس وغير ذلك ، قال : وهذا مذهب الشافعي وأصحابه ، وهو قول مالك وجماعة من أصحاب أبي حنيفة ، قال : وذهبت طائفة إلى أنه يكون مجازاً في الثاني ، سواء خص بدليل متصل أو منفصل ، وهذا مذهب المعتزلة بأسرها وهو قول عيسى بن أبان<sup>(١)</sup> وأكثر أصحاب أبي حنيفة ، وحكى بعض الأشعرية أنه مذهب الأشعري أيضاً ، وذهبت طائفة إلى أنه إن خص بدليل متصل كان حقيقة في الباقي ، وإن خص بدليل منفصل كان مجازاً ، ذهب إلى هذا الكرخي<sup>(٢)</sup> وبعض أصحاب

= المير (١٦٠/٣) وغيرهم .

وأبو حامد هو أحمد بن محمد بن أحمد ويقال بن أبي طاهر الإسفرائيني ، العلامة الفقيه الشافعي الأصولي حافظ المذهب وشيخ طريقة العراق ، مولده سنة (٣٤٤) ، ووفاته سنة (٤٠٦) .

تاريخ بغداد (٣٦٨/٤ - ٣٧٠) وطبقات الفقهاء للشيرازي (ص١٢٣ - ١٢٤) وطبقات الشافعية لابن السبكي (٦١/٤ - ٧٤) ولابن هداية الله (ص١٢٧ - ١٢٨) .

(١) هو عيسى بن أبان بن صدقة أبو موسى أحد الأعلام ، من أئمة الحنفية وشيوخهم وقضاةهم ، ولي قضاء البصرة فلم يزل عليه حتى مات سنة (٢٢١) وقيل في التي تليها تاريخ بغداد (١٥٧/١١ - ١٦٠) والجواهر المضية (٦٧٨/٢ - ٦٨٠) وتاج التراجم (ص٢٢٦ - ٢٢٧) والفوائد البهية (ص١٥١) .

(٢) هو عبيد الله بن الحسين بن دلال بن دلهم أبو الحسن الكرخي (نسبة إلى كرخ جُردان بنواحي العراق) ، من مشاهير الحنفية وأعلامهم وعن انتهت إليه رئاستهم ، مولده سنة (٢٦٠) ووفاته سنة (٣٤٠) .

تاريخ بغداد (٣٥٣/١٠ - ٣٥٥) والجواهر المضية (٤٩٣/٢ - ٤٩٤) وتاج التراجم (ص٢٠٠ - ٢٠١) والفوائد البهية (ص١٠٨ - ١٠٩) .

أبي حنيفة . قال : وفائدة الخلاف في هذه المسألة أن من يقول إن ذلك حقيقة في الثاني يحتج بلفظ العموم فيما لم يخص منه بمجرد من غير دليل يدل عليه ، ومن يقول إنه يكون مجازاً لا يمكنه الاحتجاج بالعموم المخصوص فيما بقي إلا بدليل يدل على أنه محمول على ذلك . قال : وهذا الذي حكى عن الأشعري لا يجيء على قوله من وجهين : أحدهما : أن اللفظ المشترك عنده بين العموم والخصوص إذا دل الدليل على العموم كان حقيقة فيه ، وإذا دل الدليل على الخصوص كان حقيقة [ فيه ] <sup>(١)</sup> ، فكيف يصح على قوله أن يقال إنه حقيقة فيما بقي بعد التخصيص . والثاني : أنه يقول إن اللفظ المستعمل فيما بقي يحتج فيه بمجرد من غير دلالة ، وهذا معنى قولنا إنه حقيقة في الثاني ، فإذا سلم هذا لم يكن تحت قولنا إنه جاز فيما بقي معنى ، فإن من قال إن ذلك يكون مجازاً فيما بقي استدل بنكته واحدة وهي أن لفظ العموم موضوع للاستغراق بتجريده ، فإذا دل الدليل على تخصيصه فإنه يحمل على الخصوص ويعدل به [ ١٢٦ / ب ] عن موضوعه بالقرينة التي دلت على خصوصية اللفظ ، وإذا <sup>(٢)</sup> عدل به عن موضوعه إلى غيره كان استعماله فيه مجازاً لا حقيقة ، ألا ترى أن اسم الأسد موضوع في الحقيقة للبهيمة ، وإذا استعمل بقرينة في الرجل الشجاع كان مجازاً ، وكذلك الحمار اسم في الحقيقة للبهيمة ، وإذا استعمل بقرينة في الرجل البليد كان مجازاً ، وكذلك لفظ العموم إذا استعمل في الخصوص بقرينة كان مجازاً ، قال : ودليلنا أن لفظ العموم إذا ورد مطلقاً فإنه يقتضي استغراق الجنس ، فإذا ورد دليل التخصيص فإن ذلك الدليل يبين ما ليس

(١) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٢) في « ن » : « إذا » .

بمراد باللفظ يخرج منه ليكون هذا الدليل قد أثر فيما يخرج منه وبين أنه ليس بمراد به فلم يؤثر فيما بقي ، بل يكون ما بقي الحكم ثابتاً فيه باللفظ فحسب ، والذي يدل على هذا أن دليل التخصيص منافٍ لحكم ما بقي من اللفظ ومضاد له فلا يجوز أن يؤثر فيه ويثبت الحكم مع مصادته له ومنافاته ، فإنما يؤثر في إسقاط الحكم عما أخرجه وخصه ، إذا كان كذلك كان الحكم ثابتاً فيما لم يدخله التخصيص بنفس اللفظ من غير قرينة وكان حقيقة فيه لا مجازاً فيصير لأهل الحرب عندنا اسمان كل واحد منهما حقيقة فيهم ، أحدهما حقيقة فيهم بمجردة و [ هو ] <sup>(١)</sup> قوله : اقتلوا أهل الحرب ، والآخر حقيقة فيهم عند وجود القرينة ، وهو أن يقول : اقتلوا المشركين إلا أهل الذمة ، وليس يمتنع مثل هذا ، ألا ترى أنه إذا قال : اعطوا فلانا ثوباً أصفر كان ذلك حقيقة في الثوب الأصفر بهذا اللفظ ، وإذا قال : اعطه ثوباً ولا تعطه غير الأصفر كان ذلك حقيقة فيه عند وجود القرينة ، فكذلك هذا مثله ، ويخالف هذا إذا استعمل اسم الحمار في الرجل البليد ، واسم الأسد في الرجل الشجاع ، لأن ذلك اللفظ يحمل عليه بالقرينة الدالة عليه لا بمجرد اللفظ ، فإن القرينة تدل على المراد باللفظ وهي مماثلة له في الحكم ، فهي دالة على ما أريد به ، فكان اللفظ مستعملاً فيه بالقرينة فكان مجازاً ، وليس كذلك استعمال لفظ العموم في الخصوص ، فإن القرينة ما بينت المراد باللفظ وإنما بينت <sup>(٢)</sup> ما ليس بمراد ، فكان استعمال اللفظ في المراد بنفسه لا بالقرينة ، فإنه لا يجوز أن يكون مستعملاً بالقرينة والقرينة مضادة له ، فكان ذلك حقيقة فيما استعمل فيه لا مجازاً . قال : ودلالة ثانية على

(١) ما بين المعقوفين أثبتته من هامش نسخة « ت » .

(٢) في « د » : « تثبت » وفي « ن » : « يثبت » والمثبت من « ت » ولعله الصواب .

من سوى بين القرينة المتصلة [ ١٢٧/أ ] والمنفصلة يعني فجعل الجميع مجازاً وهو أنا نقول لا فرق عند أهل اللغة بين قول القائل لفلان خمسة دراهم وبين قوله عشرة إلا خمسة في أن كل واحد من اللفظين يعبر به عن الخمسة ويدل عليها ، فلما كان لفظ الخمسة [ حقيقة ]<sup>(١)</sup> فيها كذلك قالوا عشرة إلا خمسة يجب أن يكون حقيقة فيها وهكذا يجب حكم كل دليل على تخصيص اللفظ بما يتصل به ، فأما من فرق بين الدليل المتصل والمنفصل فإنه فصل بين الموضوعين بأن قال : الكلام إذا اتصل بعضه ببعض بني بعضه على بعض فكان ذلك حقيقة فيما بقي ، وإذا انفصل بعضه عن بعض لم يبين وكان<sup>(٢)</sup> مجازاً فيه .

(قال : وهذا غلط)<sup>(٣)</sup> لأنه (لا فرق)<sup>(٤)</sup> بين القرينة المتصلة وبين المنفصلة في أن اللفظ مبني عليها ودلالة على ما ليس بمراد منه وما بقي يكون ثابتاً فيها باللفظ لا بقرينة ، فيجب أن لا يفترق حالهما بوجه . وقد وافق أبا حامد<sup>(٥)</sup> على ذلك أئمة أصحاب الشافعي ، كالقاضي أبي الطيب الطبري<sup>(٦)</sup>

(١) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٢) في « ت » : « فكان » .

(٣) ما بين القوسين مكرر في « د » .

(٤) في « د » و « ن » : « فرق » بحذف لام النفي من أولها .

(٥) انظر ما سبق ص ( ٧٦١ ) مع التعليق ( ٥ ) .

(٦) هو طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر أبو الطيب الطبري القاضي ، أحد كبار الشافعية في عصره إمامة وعلماً ، ولد بأمل طبرستان سنة ( ٣٤٨ ) وتوفي في بغداد سنة ( ٤٥٠ ) تاريخ بغداد ( ٣٥٨/٩ - ٣٦٠ ) وطبقات الشافعية لابن السبكي ( ١٢/٥ - ٥٠ ) والنجوم الزاهرة ( ٦٣/٥ ) وطبقات ابن هداية الله ( ص ١٥٠ - ١٥١ ) .

وأبي إسحاق الشيرازي<sup>(١)</sup> وأبي نصر بن الصباغ<sup>(٢)</sup> .  
 قال أبو الطيب<sup>(٣)</sup> : « فصل ، إذا خص من العموم شيء لم تبطل دلالاته  
 في الثاني ، وقال عيسى بن أبان<sup>(٤)</sup> يصير مجازاً وتبطل دلالاته ، واحتج من  
 نصر قوله بأن اللفظ صار مستعملاً في غير ما وضع له فاحتاج إلى دليل يدل  
 على المراد به ، فإن لفظه لا يدل عليه وصار بمنزلة المجرى الذي لا يدل على  
 المراد بلفظه ويحتاج إلى قرينة تفسره وتدل على المراد به ، قال وهذا عندنا غير  
 صحيح لأن فاطمة<sup>(٥)</sup> احتجت بقوله تعالى : ﴿ يُوَصِّيكُمْ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ  
 لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ﴾<sup>(٦)</sup> فلم ينكر أحد احتجاجها بهذه الآية وإن كان  
 قد خص منها الولد القاتل والرقيق والكافر ، وإنما خصوا منها ميراث

[ قول أبي  
 الطيب  
 الطبري في  
 مسألة  
 العموم إذا  
 خص منه  
 شيء هل  
 يكون حقيقة  
 في الباقي أو  
 مجازاً؟ ]

- (١) هو إبراهيم بن علي بن يوسف بن عبد الله أبو إسحاق جمال الدين الفيروزآبادي  
 الشيرازي الشافعي ، أحد المشاهير الأعلام ، حلاه الذهبي « بالشيخ الإمام القدوة  
 المجتهد شيخ الإسلام » ، مولده سنة (٣٩٣) ووفاته في بغداد سنة (٤٧٦) .  
 تبين كذب المفتري (ص ٢٧٦ - ٢٧٨) والسير (١٨/٤٥٢ - ٤٦٤) وطبقات الشافعية لابن  
 السبكي (٤/٢١٥ - ٢٥٦) وطبقات ابن هداية الله (ص ١٧٠ - ١٧١) .
- (٢) هو عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد بن أحمد أبو نصر البغدادي المعروف بابن  
 الصباغ ، إمام علامة فقيه ، مولده سنة (٤٠٠) ووفاته سنة (٤٧٧) .  
 السير (١٨/٤٦٤ - ٤٦٥) وطبقات الشافعية لابن السبكي (٥/١٢٢ - ١٣٤) ولابن قاضي  
 شهية (١/٢٦٩ - ٢٧٠) ولابن هداية الله (ص ١٧٣) .  
 وقول ابن القيم هنا : « وقد وافق أبا حامد . . . إلى آخر الكلام هو نص برمته ذكره  
 الزركشي في البحر المحيط (٣/٢٦٠) .
- (٣) المتقدم ترجمته قريبا .
- (٤) المتقدم ترجمته قريبا ص (٧٦٥) .
- (٥) يعني فاطمة بنت رسول الله ﷺ .
- (٦) سورة النساء آية (١١) .

رسول الله ﷺ بسنة خاصة<sup>(١)</sup> ، فدل هذا على أن تخصيص العموم لا يمنع من الاحتجاج به فيما يخص منه .

قال : وأيضا فإن دلالة اللفظ سقطت فيما عارضه الخاص لأنه أقوى منه وفيما عداه باقية ، لأنه لا معارض له فجاز الاحتجاج به فيما لم يخص منه .

فإن قال : هذا مُتَقَضُّ على أصلك بالعلة إذا خصت فإنه لا يجوز الاحتجاج بها فيما لم يخص منها .

فالجواب أن العلة إذا خصت كانت متقضة فلم تكن<sup>(٢)</sup> علة لذلك الحكم ، وليس كذلك العموم فإنه إذا خص منه شيء كانت دلالة باقية فيما لم يخص منه ، لأنه إنما كان دليلا في جميع ما تناوله من الجنس لكونه قولاً لصاحب الشريعة لا معارض له فيه ، وهذا المعنى يوجد فيما لم يخص منه ، لأن التخصيص يحصل باقتران الشرط أو الصفة أو الغاية ولا يمنع [ ١٢٧/ب ] الاحتجاج به ، فكذلك التخصيص باللفظ المنفصل .

قال : وأما الجواب عن قول المخالف إنه مستعمل في غير ما وضع له

(١) وهي قوله عليه الصلاة والسلام : « لا نورث ما تركناه صدقة » .

أخرجه البخاري في فرض الخمس ح ٣٠٩٣ (ص ٦٢٨) وفي فضائل أصحاب النبي ﷺ ح ٣٧١٢ وفي المغازي ح ٤٠٣٧ و ٤٢٤١ وفي الفرائض ح ٦٧٢٦ ، ومسلم في الجهاد والسير ح ٤٩ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٦ (٣/١٣٧٧ - ١٣٨٣) .

قلت : وهو من الأحاديث المتواترة ، إذ رواه من الصحابة ثلاثة عشر نفساً منهم الخلفاء الأربعة رضي الله عن جميعهم ، فانظر : قطف الأزهار المتناثرة رقم ١٠٠ (ص ٢٧٣) ولقط اللآلي المتناثرة رقم ٢٦ (ص ٨٨ - ٩٠) ونظم المتناثر رقم ٢٧٢ (ص ٢٢٧ - ٢٢٨) .

(٢) في « ن » : « يكن » .

وإنه غير دال على المراد به ويحتاج إلى قرينة فلا نسلم أنه غير مستعمل في غير ما وضع له ، لأن هذا اللفظ موضوع للعموم بمجردده وللخصوص بقرينة وهذا غير ممتنع في اللغة لأننا أجمعنا على أنه موضوع بمجردده للعموم وللخصوص بقرينة متصلة به مثل الاستثناء ، فإنه قوله : « اقتلوا المشركين إلا أهل الكتاب » ليس مجازاً وهو مستعمل فيما وضع له ، والقرينة المنفصلة في معنى القرينة المتصلة ، والخاص مع العام بمنزلة الاستثناء مع المستثنى منه ، وكذلك قول القائل : « خرج زيد » يكون إخباراً عن خروجه وتضم إليه لفظة « ما » فيكون إخباراً عن ضده ، وتضيف إليه الهمزة فيكون استفهاماً ، وكل ذلك حقيقة ، فكذلك في مسألتنا قال : « هذا يؤدي إلى أن لا يكون في اللغة مجاز ، إذ قولنا « بحر » موضوع للماء الكثير بمجردده ، وللعام أو الجواد بقرينة ، والأسد موضوع للبهيمة وللرجل<sup>(١)</sup> الشديد بقرينة ، والحمار للبهيمة ، وللرجل البليد بقرينة ، وإذا كان كذلك (سقط)<sup>(٢)</sup> هذا الجواب .

قيل : لو لزمنا في هذا في التخصيص لزمه في الاستثناء ، فإن المخالف يقول في الاستثناء مثل ما نقول نحن في التخصيص ولا فرق بينهما .

وجواب آخر : وهو أن هذه المواضع إثباتها مجازاً بالتوقف من جهة أهل اللغة

(١) في « ت » : « والرجل » .

(٢) في « ت » : « بطل » .

(٣) في « ت » : « إما بالتوقف » ، والمثبت هو الأولى لعدم إعادة « إما » مرة أخرى لكونها هنا يكون معناها للشك .

وليس في تخصيص العموم أنه مجاز توقيف فلم يجعله مجازاً لأن<sup>(١)</sup> ظاهر الاستعمال الحقيقية . وجواب آخر : وهو أن هذا كلام في العبارة لا يجدي شيئاً ، وإنما المقصود هل يبطل التخصيص دلالة اللفظ ويمنع الاحتجاج به أم لا ؟ وعند المخالف تبطل دلالة اللفظ ويمنع الاحتجاج به وهذا ظاهر الفساد . وقوله : إن اللفظ لا ينبئ عن المراد وهو بمنزلة المجمل خطأ لأن المجمل غير دال بلفظه على شيء ، والعموم دال على ما تناوله ، وإنما أخرج بعضه بدليل أقوى منه وبقي الباقي على موجب اللفظ وبيانه<sup>(٢)</sup> .

وقال الشيخ أبو إسحاق<sup>(٣)</sup> في اللمع<sup>(٤)</sup> : « فصل ، وإذا خص من العموم شيء لم يصر اللفظ مجازاً فيما بقي ، وقالت المعتزلة يصير مجازاً » . وكذلك الشيخ أبو نصر بن الصباغ<sup>(٥)</sup> صرح بذلك في كتابه العمدة في أصول الفقه<sup>(٦)</sup> .

[ قول أبي إسحاق الشيرازي في مسألة العموم إذا خص منه شيء هل يكون حقيقة في الباقي أو مجازاً ؟ ]

(١) في « ت » : « إلا » .

(٢) لعل هذا النقل من كتاب الكفاية والجدل لأبي الطيب الطبري ، وهو من مصنفاته المفقودة .

(٣) تقدمت ترجمته قريباً ص ( ٧٦٦ ) .

(٤) اللمع (ص ١٠٠ - ١٠١) .

(٥) تقدمت ترجمته قريباً ص ( ٧٦٦ ) .

(٦) اضطرب قول أهل العلم في تسمية هذا الكتاب ، إذ سماه بعضهم « العمدة في أصول الفقه » كما قاله المؤلف هنا والحافظ ابن كثير في البداية والنهاية (١٢/١٢٦) والعماد الحنبلي في الشذرات (٣/٣٥٥) والمراغي في طبقات الأصوليين (١/٢٧٢) . وسماه آخرون : « عدة العالم » كالسبكي في تكملة المجموع (١٠/٤١ ، ٥٣) وابنه في طبقات الشافعية الكبرى (٥/١٢٢) وفي الإبهاج (٢/٦ ، ٤٣ ، ٤٩) والزرکشي في البحر المحيط (٣/٥٤) ، ويختصرونه باسم : « العمدة » كما عند ابن خلكان في الوفيات (٣/٢١٧) والصفدي في نكت الهميان (ص ١٩٣) والزرکشي في البحر المحيط في =

ولا نزاع بين المتقدمين من أصحاب الشافعي وأحمد أن العام المخصوص حقيقة ، وكذلك أصحاب مالك وإن كان بين المتأخرين منهم نزاع في ذلك ، كما لا نزاع بين الصحابة والتابعين والأئمة الأربعة أنه حجة ، ومن نقل عن أحد منهم أنه لا يحتج بالعام المخصوص فهو غلط أقبح غلط وأفحشه ، وإذا لم يحتج بالعام المخصوص ذهبت أكثر الشريعة وبطل (١) أعظم أصول الفقه .

وهاهنا مسألتان : إحداهما : أنه هل يصير مجازاً بعد [ ١٢٨/أ ] التخصيص أم هو حقيقة ؟ والثانية : هل يحتج به بعد التخصيص أم لا ؟ وبعض المصنفين الغالطين يجعلهما واحدة ويبنى إحداهما على الأخرى ، فيقول (٢) إذا بقي مجازاً صار مجملاً فلا يحتج به ، وهذا غلط يتركب منه أن العام المخصوص بالاستثناء والشرط والغاية والصفة وبدل البعض من الكل لا يحتج به عند من يجعل ذلك مجازاً ، ومن نسب إلى الأئمة هذا (أو هذا) (٣) فقد كذب عليهم .

[ يلزم أرباب  
الجاز أن  
تكون « لا  
إله إلا الله »  
مجازاً وكذا  
قولنا « محمد  
رسول الله »

ويلزم هؤلاء أن يكون أفضل الكلام وأعلاه الذي لا يدخل في الإسلام إلا به وهو كلمة لا إله إلا الله مجازاً ، وأن يكون : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَى سَبِيلٍ ﴾ (٤) مجازاً ، وأن يكون قوله : ﴿ يَتَأْتِيهَا النَّاسُ

= مواطن كثيرة جدا منها على سبيل المثال (٧٥/١) ، (٢٩/٢) ، (٣٧/٣) ، (٤١/٤) ، (١٠٩/٥) .

فانظر فهرس أسماء الكتب الواردة في منه (٥٦٥/٦) .

(١) في « ت » : « وبطلت » .

(٢) في « ت » : « فنقول » .

(٣) في « ت » : « وهذا » .

(٤) سورة آل عمران آية (٩٧) .

﴿عَبُدُوا رَبَّكُمْ﴾<sup>(١)</sup> مجازاً ، وأن يكون قوله : ﴿يَكْفُرُوا بِالَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَوَدَّعُوا﴾<sup>(٢)</sup> مجازاً ، وفساد هذا معلوم بالضرورة لغة وشرعاً وعقلاً ، وقبح الله قولاً يتضمن أن يكون لا إله إلا الله مجازاً ، فلا كان المجاز ولا يكون ولا هو كائن ، وسيأتي بيان أن أرباب المجاز يلزمهم أن يكون قولنا « محمد رسول الله » مجازاً ، بل ذلك صريح قولهم فإنهم صرحوا أن الإضافة تقييد وأصابوا في ذلك وصرحوا بأن اللفظ وضع مطلقاً لا مقيداً ، فاستعماله في المقيد استعماله في غير ما وضع له ، كاستعمال<sup>(٣)</sup> العام في الخاص وذلك المجاز بعد التخصيص كهذا المجاز بعد التقييد ، فإن الإضافة تقييد<sup>(٤)</sup> المطلق كما أن الاستثناء والشرط والغاية والبدل والصفة تخص العموم .

[ تصریح  
ابن جنی  
بأن أكثر  
اللغات  
مجاز ]

وقد صرح ابن جنی أن أكثر اللغة مجاز<sup>(٥)</sup> ، قال : « وكذلك عامة الأفعال كقام وقعد وانطلق وجاء » قال : « لأن الفعل يستفاد منه الجنسية<sup>(٦)</sup> ومعلوم أن الفاعل لم يكن منه جميع القيام<sup>(٧)</sup> . وسيأتي تمام كلامه والبيان الواضح في فساده .

والمقصود أن على هذا القول الفاسد يكون قوله تعالى : ﴿هُوَ<sup>(٨)</sup> الَّذِي

(١) سورة البقرة آية (٢١) .

(٢) سورة الجمعة آية (٩) .

(٣) في النسخ الخطية : « فاستعمال » والمثبت من النسخة المطبوعة (٥٢/٢) ولعله الصواب .

(٤) في « ن » : « يقيد » .

(٥) ينظر ما سبق ص (٦٩٩) مع التعليق (٣) .

(٦) الجنسية : أي المصدرية المطلقة بدون تقييد بالوحدة ولا غيرها .

(٧) الخصائص (٤٤٧/٢ - ٤٤٨) مع شيء من التصرف والاختصار .

(٨) في « د » و « ن » : « وهو » والمثبت هو الصواب .

أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْمُهْدَى وَدِينِ الْحَقِّ ﴿١﴾ ، ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ ﴿٢﴾ ، [ وقوله ] ﴿٣﴾ : ﴿ فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيَّ مُبَشِّرًا وَمُنذِرًا ﴾ ﴿٤﴾ كل ذلك مجازاً لا حقيقة له ، بل كل فعل أضافه الرب إلى نفسه وإلى خلقه مجاز لا حقيقة له على قول هذا المتدع الضال ، فإن الفعل جنس ، والجنس يطلق على جميع الماضي وجميع الحاضر وجميع الأمور الكائنات من كل من وجد منه القيام ، ومعلوم أنه لا يجتمع لإنسان واحد في وقت واحد ولا في مائة سنة مضاعفة ﴿٥﴾ القيام كله الداخل تحت [ ١٢٨ / ب ] الوهم ، هذا محال ، وإذا كان كذلك علمت أن « قام زيد » مجاز لا حقيقة .

فانظر كيف أقر واستدل وقرر أن أفعال الله كلها مجاز ، فخلق السموات والأرض عنده مجاز ﴿٦﴾ ، وقد صرح بأن المجاز يصح نفيه ، و ﴿ أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْمُهْدَى وَدِينِ الْحَقِّ ﴾ ﴿٧﴾ مجاز عنده ، فقبح الله هذا القول ولا بارك الله في أصل يتضمن هذا الكفر والجنون ، وقد صرَّح مُعَلُّ ﴿٨﴾ الجهمية بأن « خلق » و« استوى » مجاز ، فلا خلق في الحقيقة ولا استوى

(١) في « د » و « ن » اقتصر على قوله ﴿ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ ﴾ والآية من سورة التوبة آية (٣٣) وفي الفتح آية (٢٨) وفي الصف آية (٩) .

(٢) سورة النساء آية (٧٩) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) سورة البقرة آية (٢١٣) .

(٥) في « د » و « ن » : « يضاعفه » والمثبت من « ت » . وانظر الخصائص (٤٤٨/٢) .

(٦) انظر : الخصائص (٤٤٩/٢) .

(٧) سورة التوبة آية (٣٣) والفتح آية (٢٨) والصف آية (٩) .

(٨) سبق ذكرها وشرحها ص (٧٤٧) مع التعليق (٦) .

على عرشه ، فإن الخلق فعل ولا<sup>(١)</sup> يصح قيامه به عندهم ، لأنه حادث ، فلم يقم به خلق البتة ، وإنما يقال خلق على سبيل المجاز للتعلق العدمي بين المخلوق وبينه سبحانه .

وابن جني وذووه<sup>(٢)</sup> لو اعترفوا بأن له سبحانه أفعالا حقيقة لكانت كلها مجازاً عندهم لما قرروه<sup>(٣)</sup> من دلالة الفعل على جميع الأفراد والجنس ، وأما أن يستحيوا من العقلاء ويقولوا إن ذلك حقيقة فيلزمهم التناقض وهو أيسر اللازمين ، فالأفعال دالة على المصادر المطلقة لا العامة ، فإذا التزم<sup>(٤)</sup> هؤلاء أنها مجازات لتقيدها بفاعلها كان ذلك كالالتزام أولئك [ أن الألفاظ العامة ] إذا<sup>(٥)</sup> خصت صارت مجازات ، فكما لزم أولئك [ أن تكون<sup>(٦)</sup> ] لا إله إلا الله مجازاً لزم هؤلاء أن يكون محمد رسول الله مجازاً إذ تقييد هذا المطلق قد أخرجهم عندهم عن موضوعه ، كما أن تخصيص ذلك العام قد أخرجهم عند أولئك عن موضوعه ، والطائفتان مخطئتان [ أقبح<sup>(٨)</sup> خطأ ، فإن اللفظ لم يخرج عن موضوعه بالتخصيص ولا بالتقييد ، ويزيده إيضاحاً : الوجه السابع والثلاثون : أن اللفظ لو كان يخرج بالتخصيص والتقييد عن

[ اختلاف  
دلالة اللفظ  
باختلاف  
قيوده لا  
تخرجه عن  
كونه حقيقة  
في الجميع  
كل حسب  
موضوعه ]

- (١) في « ت » : « فلا » .
- (٢) في النسخ الخطية : « وذويه » .
- (٣) في « د » و « ن » : « قرره » .
- (٤) في « ن » : « القوم » وهو خطأ .
- (٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » .
- (٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ن » .
- (٧) في « ن » : « يكون » .
- (٨) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

موضوعه لكان له عدة موضوعات بحسب تعدد قيوده ، فإما أن يدعى أنه مجاز في ذلك كله أو حقيقة في الجميع أو يفرق بين بعض المحال وبعض ، فالأول والثالث باطلان فيتعين الثاني ، مثال ذلك في الأفعال أنهم يقولون : « قام » فيفيد إثبات القيام ، ويقولون : « ما قام » فيفيد انتفاء القيام ، ويقولون : « أقام » فيفيد معنى آخر وهو الاستفهام عن وجود القيام ، ويقولون : « متى قام » فيفيد السؤال عن زمن قيامه ، ويقولون : « أين قام » فيفيد السؤال عن مكان قيامه ، ويقولون : « يقوم » فيفيد [ غير <sup>(١)</sup> ] معنى قام ، ويقولون : « قم » فيفيد غير <sup>(٢)</sup> المعنيين ، فقد اختلفت دلالة اللفظ باختلاف هذه القيود وهي حقيقة في الجميع ، وكذلك إذا قلت : المسلمون [ ١٢٩/أ ] كلهم في الجنة كان حقيقة ، فإذا قلت : الناس كلهم في النار إلا المسلمين كان حقيقة ، وإذا قلت : « أعتق رقبة » كان حقيقة ، وإذا قلت : « رقبة مؤمنة » كان حقيقة ، وكذلك إن زدت في تقسيدها بالغة عاقلة عربية ناطقة ونحو ذلك نقضت دلالة اللفظ المطلق ولم يخرج عن حقيقته ، ومن زعم أنه قد خرج عن حقيقته وموضوعه فقد أخطأ ، فهكذا إذا قلت : « ركبنا البحر فهاج بنا » كان حقيقة ، فإذا قلت : « أتينا البحر فاقتبسنا منه علما » كان حقيقة ، وكذلك إذا قلت : « خرجنا في السفر فعرض لنا الأسد فقطع علينا الطريق » كان كلاماً بيّناً بنفسه في المراد منه ، فإذا قلت : « نزلنا على الأسد فحمانا وأقرانا » كان بيّناً بنفسه وكان حقيقة ، وهو موضوع لكلا المعنيين مستعمل في موضوعه كالمطلق والمقيد سواء ، فأبي فرق بين ذلك حتى يدعى المجاز في بعض الاستعمالات والحقيقة في

(١) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٢) في « ت » : « عن » .

بعضها . ولهذا لما تفتن لهذا من تفتن له من الأذكاء صاروا فرقتين<sup>(١)</sup> :  
فرقة أنكرت المجاز بالكلية ، وفرقة ادعت أن اللغة كلها إلا النادر منها  
مجاز<sup>(٢)</sup> ، فإنهم رأوا فساد تلك الفروق وتناقضها فلم يرضوا لأنفسهم  
بالتناقض والتحكم البارد ، يوضحه :

[ بيان أن  
اللغة إما أن  
تكون كلها  
حقيقة أو  
كلها مجازاً ]

الوجه الثامن والثلاثون : أنه إن كان في اللغة مجاز على الوجه الذي  
يذكرونه لزم أن تكون كلها مجازاً ، وإن كانت مشتملة على الحقيقة فكلها  
حقيقة .

بيان ذلك أن المفردات ثلاثة أنواع : أسماء وأفعال وحروف ، وهي  
روابط بين الأسماء والأفعال ، وهذه الروابط دلالتها على معناها الإفرادي  
مشروط بذكر متعلقها وهو القرينة المبينة لمعناها ، فدلالتها موقوفة<sup>(٣)</sup> على  
القرينة لا تدل<sup>(٤)</sup> بمطلقها ، وذلك أمانة المجاز عندهم ، بل هذا أبلغ في  
ثبوت المجاز حيث كانت القرينة شرطاً في إفادتها ، فهم بين أمرين : إما أن  
يدعوا أن الحروف كلها مجاز فهذا غلط ، لو كان المجاز ثابتاً فإنها لم يسبق لها  
موضوع غير موضوعها الذي<sup>(٥)</sup> هي مستعملة فيه ، بل استعمالها في  
موضوعاتها ، وإما أن يقولوا : إن توقف<sup>(٦)</sup> فهم معناها على القرينة لا  
يوجب لها أن تكون<sup>(٧)</sup> مجازاً ، فيقال لهم : وهكذا الأسماء والأفعال التي

(١) في « ت » : « فريقين » ، وكلاهما صحيح .

(٢) انظر ما سبق ص ( ٦٩٩ ) .

(٣) في « ت » : « الموقوفة » .

(٤) في « ن » : « لا يدل » .

(٥) في « د » و « ن » : « التي » والمثبت من « ت » ، وهو الصواب لكونه صفة للموضوع

(٦) في « د » و « ن » : « يتوقف » .

(٧) في « ن » : « يكون » .

لها دلالة عند الاقتران ودلالة عند التجرد لا يؤدي توقف فهم معناها عند الاقتران على القرينة أن تكون<sup>(١)</sup> مجازاً ، [ ١٢٩ / ب ] وهل الفرق إلا تحكم محض .

فإن قلت : الأسماء والأفعال لها دالتان : دلالة عند التجرد ودلالة عند الاقتران ، فأمكن أن يكون لها جهتان ، وأما الحروف فلا تدل إلا مع الاقتران فليس لها جهة حقيقة ومجاز ، قيل لكم : دلالة الأسماء والأفعال عند التجرد عن كل قيد كدلالة الحروف سواء لا فرق بينهما لغة ولا عقلاً ، فإن قولك : « رجل » و « ماء » و « تراب » كقولك « في » و « على » و « ثم » و « قام » و « قعد » و « ضرب » فالجميع أصوات ينطق بها لا تفيد شيئاً وشرط إفادتها تركيبها ، فكما أن شرط إفادة الحرف تركيبه مع غيره ، فشرط إفادة الاسم والفعل تركيبهما .

فإن قلت : أنا أفهم من « رجل » و « ماء » و « تراب » مسمى هذه الألفاظ بمجرد ذكرها ، قيل : فافهم من قولك « في » و « على » و « ثم » مسمى تلك الحروف بمجرد ذكرها ، وهي الظرفية والاستعلاء والترتيب والتراخي .

فإن قلت : لا يعقل معنى الظرفية إلا بالمظروف والظرف ، ولا معنى الاستعلاء إلا بالمستعلي والمستعلي عليه ، ولا معنى الترتيب إلا بالمرتب والمرتب عليه ، وهذه هي متعلقات الحروف ، قيل : لا فرق بينهما فإنه يفهم من « في » ظرفية مطلقة ، ومن « على » استعلاء مطلق ، ومن « ثم » ترتيب مطلق ، كما يفهم من « رجل » و « ماء » و « تراب » معاني مطلقة ،

(١) في « ن » : « يكون » .

وهي صور ذهنية مجردة لا يقارنها علم بوجودها في الخارج ولا عدمها ولا وجود شيء لها ولا سلب شيء عنها ، بل هي تخيلات ساذجة ، وفهم معانيها المخصوصة المقيدة متوقف على تركيبها . فإذا قلت : « جاءني رجل فأكرمته » كانت دلالة على المعنى المقيد كدلالة الحرف على معناه المقيد عند تركيبه ، كقولك : « علوت على السطح » وتقول : « على » للاستعلاء ، و « في » للوعاء ، فتفيد<sup>(١)</sup> الحكم على معناها المطلق ، كما تقول : « الذكر أشرف من الأنثى » و « الرجل أنفع من المرأة » ، فيفيد الحكم على المعنى المطلق .

فها هنا ثلاثة أمور وهي معتبرة في الحروف وقسيميتها<sup>(٢)</sup> ، فإنك تقول : « على » مجردة ، وتقول « على » للاستعلاء ، وتقول : « زيد على السطح » كما تقول « رجل » ، و « الرجل خير من المرأة » ، فدعوى المجاز في بعض ذلك دون بعض تحكم لا وجه له ، فدلالة الاسم والفعل على المعنى المطلق من غير تقييد إن كانت هي حقيقة اللفظ كان كل مقيد مجازاً ، وإن كانت دلالتهما عند التقييد لم توجب<sup>(٣)</sup> لهما مفارقة الحقيقة ، فكل مقيد حقيقة . ألا ترى أنك تقول : « عندي رجل » ، فيكون له دلالة ، فإذا قلت : « الرجل عندي » تغيرت دلالاته وانتقلت من التنكير [ ١٣٠ / أ ] إلى التعريف ، فإذا قلت : « عندي رجل عالم » تقييد<sup>(٤)</sup> بقيد منع دلالاته على غيره ، فإذا قلت : « عندي رجلان » كان له دلالة أخرى ، فإذا قلت :

(١) في « ن » : « فيقيد » .

(٢) وهما الاسم والفعل .

(٣) في « ن » : « يوجب » .

(٤) في « ن » : « بقيد » .

« رجال » تغيرت الدلالة ولم يخرج في ذلك<sup>(١)</sup> عن حقيقته وموضوعه ، بل اختلفت دلالاته بحسب القرائن التي تكون<sup>(٢)</sup> في أوله تارة وفي وسطه تارة وفي آخره تارة ، وهي متصلة به وتكون منفصلة عنه تارة إما لفظية وإما عرفية وإما عقلية ، فهذا أمر معلوم عند الناس في مخاطبات بعضهم مع بعض وهو من ضرورة الفهم والتفهم لا يختص بلغة دون لغة ، فالفرق بين المعاني المطلقة والمقيدة أمر ضروري ، والحاجة في التمييز بينهما في العبارة من لوازم النطق ، فمن ادعى أن بعضها هو الأصل وأن اللفظ وضع له أولاً ، ثم نقل عنه بعد ذلك إلى المعاني الأخر فهو مكابر ، إذ تصور تلك المعاني والتعبير عنها أمر لازم للناطق ونطقه ، بل نقول<sup>(٣)</sup> إن لزوم المقيد له وحاجته إلى التعبير عنه وإفهامه فوق حاجته إلى المطلق ، فإن القصد من الخطاب قيام مصالح النوع الإنساني بالفهم والتفهم ، والمطلق صورة ذهنية لا وجود لها في الخارج ، وكذلك اللفظ المطلق المجرد لا يفيد فائدة ، وإنما محل الإفادة والاستفادة هو طلب المعاني المقيدة والألفاظ المقيدة ، فهي التي تشتد<sup>(٤)</sup> الحاجة إلى طلبها والخبر عنها ، فهؤلاء عكسوا الأمر فجعلوا ما لا غنى للناطق عنه مجازاً وما لا يحتاج إليه أو لا تشتد<sup>(٥)</sup> حاجته إلى فهمه وتفهمه حقيقة .

والمقصود أنه إن كان المجاز حقاً ثابتاً فاللغة كلها مجاز ، فإن الألفاظ لا

- 
- (١) في « ت » : « بذلك » .
  - (٢) في « ن » : « يكون » .
  - (٣) في « ن » : « يقول » .
  - (٤) في « ن » : « يشتد » .
  - (٥) في « ن » : « لا يشتد » .

تستعمل إلا مقيدة ، ودلالاتها عند التقييد تخالف دلالتها عند الإطلاق ، وإن كانت الحقيقة موجودة ، فإن اللغة كلها حقيقة ما دلت على المراد بتركيبها ، وهذا شأن جميع الألفاظ ، يوضحه :

[ بيان الغلط  
والفساد في  
تجريد  
الألفاظ عن  
قيودها  
وتركيبها  
وكذا تجريد  
المعاني  
وإخراجها  
عن كل قيد ]

الوجه التاسع والثلاثون : أن هؤلاء أتوا من تقدير في الذهن لا حقيقة له ، فإنهم أصابهم في تجريد الألفاظ عن قيودها وتركيبها ثم الحكم عليها مجردة بحكم<sup>(١)</sup> ، وعليها<sup>(٢)</sup> عند تقييدها<sup>(٣)</sup> بحكم غيره ما أصاب المنطقيين ومن سلك سبيلهم من الملاحدة في تجريد المعاني وأخذها مطلقة عن كل قيد ، ثم حكموا عليها في تلك الحال بأحكام ورأوا [ أن ]<sup>(٤)</sup> وجودها الخارجي مع قيودها يستلزم ضد تلك الأحكام ، فبقوا حائرين بين إنكار الوجود الخارجي وبين إبطال تلك الحقائق التي اعتبروها مجردة مطلقة ، فصاروا تارة [ ١٣٠ / ب ] يشتون تلك المجردات في الخارج مجردة مطلقة ويسمونها المثل ، أي المثالات التي تشبه الحقائق الخارجية ، وتارة يشتونها مقارنة للمشخصات (لا تفارقها)<sup>(٥)</sup> ، وتارة يجعلونها جزءاً من المعينات ، وتارة يرجعون إلى حكم العقل ويقولون إن وجودها ذهني لا وجود لها في الخارج ، ولا يوجد في الخارج إلا مشخص معين مختص بأحكام ولوازم لا يكون المطلق<sup>(٦)</sup> ، وهؤلاء الذين

(١) في « ن » : « تحكم » .

(٢) في « ن » : « عليها » بحذف الواو من أولها .

(٣) في « د » : « تقيدها » .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٥) في « ن » : « لا يفارقها » .

(٦) في « ت » : « المطلوب » والمثبت من « د » و « ن » ولعله الصواب ، إذ المقصود

بالمطلق الذي هو الذهني .

جردوا الحقائق عن قيودها وأخذوها مطلقة أخرجوا عن مسمياتها وماهياتها جميع القيود الخارجة فلم يجعلوها داخلية في حقيقتها فأثبتوا إنساناً لا طويلاً ولا قصيراً ، ولا أسود ولا أبيض ، ولا في زمان ولا في مكان ، ولا ساكناً ولا متحركاً ، ولا هو في العالم ولا خارجه ، ولا له لحم ولا عظم ولا عصب ولا ظفر ، ولا له شخص ولا ظل ، ولا يوصف بصفة ولا يتقيد بقيد ، ثم رأوا الإنسان الخارجي بخلاف ذلك كله ، فقالوا هذه عوارض خارجة عن حقيقته ، وجعلوا حقيقة تلك الصورة الخيالية التي جردوها ، فهي المعنى (والحقيقة عند هؤلاء)<sup>(١)</sup> الذين اعتبروها مجردة عن سائر القيود ، وجعلهم تلك الأمور التي لا تكون إنساناً في الخارج لأنها خارجة عن حقيقته ، كجعل هؤلاء القيود التي لا يكون اللفظ مفيداً إلا بها مقتضية لمجازها .

فتأمل هذا التشابه والتناسب بين الفريقين ، هؤلاء في تجريد المعاني وهؤلاء في تجريد الألفاظ ، وتأمل ما دخل على هؤلاء وهؤلاء من الفساد في اللفظ والمعنى ، وبسبب هذا الغلط دخل من الفساد في العلوم ما لا يعلمه إلا الله تعالى .

[ وجوب  
الاستمران  
اللفظ بقربة  
ما تدل على  
المراد به ]  
الوجه الأربعون : أن اللفظ لا بد أن يقترن به ما يدل على المراد به ،  
والقرائن ضربان : لفظية ومعنوية ، واللفظية نوعان : متصلة ومنفصلة ،  
والمتصلة ضربان : مستقلة وغير مستقلة ، والمعنوية إما عقلية وإما عرفية ،  
والعرفية إما عامة وإما خاصة ، وتارة يكون العرف عرف المتكلم وعادته ،

(١) في النسخ الخطية : « الحقيقة هؤلاء » ، والمثبت من النسخة المطبوعة (٥٩/٢) ولعله الصواب .

وتارة عرف المخاطب وعادته ، فما الذي تعتبرونه<sup>(١)</sup> في المجاز من تلك القرائن هل هو الجميع ؟ فكل ما اقترن به شيء من ذلك كان مجازاً ، فجميع لغات بني آدم مجاز ، أو اللفظية دون المعنوية أو العكس ؟ أو بعض اللفظية<sup>(٢)</sup> دون بعض ؟ فلا يذكرون نوعاً من ذلك إلا طولبوا بالفرق بينه وبين بقية الأنواع لغة أو عقلاً أو شرعاً ، وكانوا في ذلك متحكمين مفرقين بين ما لا يسوغ التفريق بينه .

الوجه الحادي والأربعون : أن جمهور الأمة [ ١٣١/أ ] على أن العام المخصوص حقيقة ، سواء خص بمتصل أو منفصل ، بعقلي أو لفظي كما تقدم<sup>(٣)</sup> ، وأنه حجة بإجماع الصحابة والتابعين وتابعيهم ، وإنما حدث الخلاف في ذلك بعد انقراض العصور المفضلة التي شهد لها رسول الله ﷺ بأنها خير القرون<sup>(٤)</sup> ، وقالوا إنه يصير بعد التخصيص مجازاً<sup>(٥)</sup> ، وقال

(١) في « ت » : « تعتبرون » .

(٢) في « ت » : « أو بعض اللفظ » .

(٣) ص ( ٧٦١ - ٧٦٢ ) .

(٤) كما تقدم الخبر النبوي في ذلك ص ( ٧٠٠ ) تعليق (١) .

(٥) وإليه ذهب عيسى بن أبان من الحنفية وأبو ثور وأبو الخطاب وأكثر الأشعرية وكافة المعتزلة واختاره الجويني والغزالي والبيضاوي وابن الحاجب والصفى الهندي ورجحه الآمدي . وجلة الأقوال في هذه المسألة ثمانية ، انظرها مع ذكر قائلها في :

المعتمد في أصول الفقه (١/ ٢٨٢ - ٢٨٣) والعدة لأبي يعلى (٢/ ٥٣٣) وشرح اللمع (٢/

٩) والمستصفي (٢/ ١٢٦) والتمهيد لأبي الخطاب (٢/ ١٣٨) وما بعدها ، والإحكام

للآمدي (٢/ ٢٤٧) وما بعدها ، وشرح مختصر الروضة (٢/ ٥٣٤ - ٥٣٦) والمسودة

(ص ١١٥ - ١١٦) وبيان المختصر (٢/ ١٣٢ - ١٣٤) وتشنيف المسامع (٢/ ٧٢٢ - ٧٢٥)

وشرح الكوكب المنير (٣/ ١٦١) .

بعضهم : يبقى مجملاً لا يحتاج به<sup>(١)</sup> ، فقال لهم الجمهور : هو بعد التخصيص مستعمل فيما وضع له ، قالوا فإنه موضوع للعموم بمجردة وللخصوص بقرينة متصلة به مثل الاستثناء ، فإن قوله « اقتلوا المشركين إلا أهل الكتاب » ليس مجازاً وهو مستعمل في ما وضع له ، والقرينة المنفصلة في معنى القرينة المتصلة ، والخاص مع العام بمنزلة الاستثناء مع المستثنى منه ، ولذلك يقول القائل : خرج زيد ، فيكون إخباراً عن خروجه ، ويضم إليه « ما » فيكون إخباراً عن ضده ، ويضيف إليه الهمزة فيكون استفهاماً ، وكل ذلك حقيقة ، فكذا في مسألتنا .

هذه ألفاظ القاضي أبي الطيب<sup>(٢)</sup> ، فتأمل كيف هي صريحة في نفي المجاز ، وأن اللفظ موضوع بمطلقه لمعنى وبالقرينة لغيره ، وأن ذلك كله حقيقة ، وهذا هو التحقيق دون التحكم والتناقض ، ولهذا لما فهم القائلون بأنه يصير مجازاً بعد التخصيص<sup>(٣)</sup> [ عن<sup>(٤)</sup> ] ذلك ألزموا الجمهور بنفي المجاز ، فقالوا هذا يؤدي إلى أن لا يكون في اللغة مجاز ، قالوا : لأن قولنا : « بحر » موضوع للماء الكثير بمجردة ، وللعالم والجواد بقرينة ، و« الأسد » موضوع للحيوان المفترس بمجردة ، وللرجل الشجاع<sup>(٥)</sup> بقرينة ، وإذا كان كذلك ارتفع المجاز في اللغة ، وهذا سؤال صحيح ،

(١) انظر المصادر السابقة .

(٢) لعلها من كتابه الكفاية والجدل وهو من مؤلفاته المفقودة فيما أعلم .

(٣) قوله « التخصيص » ليست واضحة في « ت » ، ولهذا كتبت في النسخة المطبوعة (٢) /

(٦١) : « التحقيق » والظاهر أن ما أثبتته من « د » و « ن » هو الصواب .

(٤) ما بين المعقوفين مثبت من « ت » .

(٥) في « د » و « ن » : « الشديد » ، بدل « الشجاع » .

ولهذا لم يجبههم عنه منازعوهم إلا بأنه مشترك الإلزام ، فقالوا في جوابهم : إن هذا وإن لزمنا في التخصيص لزمكم في الاستثناء ، فإنكم تقولون في الاستثناء ما نقوله نحن في التخصيص .

هذا لفظ جوابهم ، فقد اعترف الفريقان بأن القول بكون<sup>(١)</sup> العام المخصوص حقيقة ينفي المجاز بالكلية ، ولم يكن عند القائلين جواب سوى أن هذا يلزمنا ويلزمكم جميعا ، فثبت باعتراف الفريقين لزوم نفي المجاز لكون العام المخصوص حقيقة ، وجمهور أهل الأرض على أنه حقيقة ، بل لا يعرف في ذلك خلاف متقدم البتة ، وإذا<sup>(٢)</sup> كان الحق أنه حقيقة ولازمه نفي المجاز ولازم الحق حق فنفي المجاز هو الحق ، فهذا تقرير نفي المجاز من نفس قولهم تقريراً لا حيلة لهم في دفعه .

الوجه الثاني والأربعون : أن القائلين بالمجاز قالوا - واللفظ لأبي الحسين<sup>(٣)</sup> - : « يعرف المجاز بالاستدلال ، وذلك بأن يسبق إلى أذهان أهل اللغة عند سماع اللفظ من غير قرينة معنى من المعاني دون معنى آخر ، فعلموا بذلك أنه حقيقة فيما [ ١٣١/ب ] سبق إلى الفهم لأنه لولا أنه قد اضطر السامع من قصد الواضعين إلى أنهم وضعوا اللفظ لذلك المعنى ما

[ استدلال  
القائلين  
بالمجاز على  
أن الحقيقة  
بما سبق إلى  
الألفاظ ]

(١) في « ن » و « ت » : « يكون » ، وليست واضحة في « د » .

(٢) في « ت » : « فإذا » .

(٣) هو محمد بن علي بن الطيب أبو الحسين القاضي البصري الحنفي المعتزلي ، صاحب المصنفات ، ولد بالبصرة ونشأ بها ثم رحل إلى بغداد فسكنها حتى توفي فيها سنة (٤٣٦) .

تاريخ بغداد (٣/١٠٠) والوافي بالوفيات (٤/١٢٥) وطبقات المعتزلة (ص١١٨ - ١١٩) والجواهر المضية (٣/٢٦١) .

سبق إلى فهمه ذلك المعنى دون غيره» (١).

فهذا الكلام يتضمن أمرين : أحدهما : أن يكون السابق يسبق إلى أفهام أهل اللغة دون غيرهم ، فمن لم يكن من أهل اللغة العربية التي بها نزل القرآن لم يكن من أهل هذه اللغة كالنبط<sup>(٢)</sup> الذين أكثر عاداتهم استعمال كثير من الألفاظ في غير ما كانت العرب تستعمله<sup>(٣)</sup> فيها ، وحيث لا عبرة بالسبق إلى أفهام النبط الذين ليسوا من هؤلاء العرب العرباء ، فأكثر القائلين بالمجاز أو كلهم ليسوا من أولئك العرب ، بل من النبط الذين لا يحتاج بفهمهم باتفاق العقلاء ، وأما العرب الذين نزل القرآن بلسانهم ففهمهم هو الحجة . فقولكم : « أمانة الحقيقة للسبق<sup>(٤)</sup> إلى الفهم » أفهم هؤلاء تريدون أم فهم النبط ؟ وإذا كانت العبرة بفهم العرب فالله يعلم وملائكته وكتبه ورسله والعقلاء أن أحداً منهم لم يقل قط إن هذا اللفظ مستعمل فيما وضع له ، وهذا غير مستعمل فيما وضع له ، ولا قال عربي واحد منهم إن هذا حقيقة وهذا مجاز ، ولا قال أحد منهم إن هذا المعنى هو السابق إلى الفهم من هذا اللفظ دون المعنى ، بل هم متفقون من أولهم إلى آخرهم على أن كل لفظٍ معه قرينة يسبق إلى الفهم ما يدل عليه مع تلك القرينة ، وذلك كالأضطراد<sup>(٥)</sup> لهم لم يُوقَفْهم عليه مُوقِفٌ ، بل هو معهم من أصل النشأة

(١) انظر : المعتمد في أصول الفقه (٣٢/١) فمنه النقل مع بعض التصرف .

(٢) سبق التعريف بهم ص (٧٣) .

(٣) في « ن » : « يستعمله » .

(٤) هكذا في النسخ الخطية : « للسبق » ولعل صوابها : « السابق » .

(٥) في « ت » : « بالأضطرار » ، وفي « د » : « كالأضطرار » والمثبت من « ن » ولعله

وهم أكمل عقولا وأصح أذهانا أن يجردوا الألفاظ عن جميع القرائن وينعقوا بها كالأصوات الغُفل<sup>(١)</sup> التي (لا تفيد)<sup>(٢)</sup> شيئا .

الأمر الثاني : قولكم أن يسبق إلى أفهام أهل اللغة عند سماع اللفظة من غير قرينة معنى فهذا نكرة في سياق النفي يعم<sup>(٣)</sup> كل قرينة ، وليس شيء من الكلام المؤلف المفيد يفيد بغير قرينة ، بل [ لا بد ]<sup>(٤)</sup> أن يكون مؤلفاً بين اسمين أو من اسم وفعل أو من اسم وحرف على رأي<sup>(٥)</sup> ، ولا بد أن تعرف عادة المتكلم في خطابه ، ولا بد من سياق يدل على المراد ، ولا بد من قيد يعين المراد ، فإن أردتم السبق إلى الفهم بدون كل قرينة فهذا غير موجود في الكلام المؤلف المنظوم ، يوضحه :

الوجه الثالث والأربعون : أن القائلين بالمجاز قالوا : الحقيقة هي اللفظ المستعمل فيما وضع له أولاً ، والمجاز اللفظ المستعمل في غير ما وضع له أولاً بقرينة ، ومنهم من قال : الحقيقة استعمال اللفظ في موضوعه ، والمجاز استعماله في غير موضوعه<sup>(٦)</sup> ، وعلى التقديرين فالاستعمال عندكم داخل في حد الحقيقة ، والمجاز إما بالتضمن [ ١/١٣٢ ] على الرأي الأول وإما بالمطابقة على الرأي الثاني ، وإذا كان كذلك فاللفظ المجرد عن جميع

[ من مسائل  
التفريق بين  
الحقيقة  
والمجاز ]

(١) في « ن » : « العقل » ، وليست واضحة في « د » ، والمثبت من « ت » ولعله الصواب قال في اللسان : مادة (غفل) : « والغفل المقيد الذي أغفل فلا يرجى خيره ولا يخشى شره » .

(٢) في « ن » : « لا يفيد » .

(٣) في « ن » : « نعم » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) ينظر : التبصرة والتذكرة للصيمري (٧٥/١) وجمع الهوامع للسيوطي (٣٤/١) .

(٦) انظر ما سبق ص ( ٦٩٠ ) .

القرائن لا يستعمله العقلاء لا من العرب ولا من غيرهم ، ولا يستعمل إلا مقيدا ، فالاستعمال <sup>(١)</sup> يقيد قطعا ، ولا يجتمع قولكم إن الحقيقة هي اللفظ المستعمل فيما وضع له ، وقولكم هي ما يسبق إلى الفهم من اللفظ عند تجرده عن كل قرينة فتأمله ، يوضحه :

الوجه الرابع والأربعون : وهو مما يرفع المجاز بالكلية أنهم قالوا : إن من علامة الحقيقة السبق إلى الفهم ، وشرطوا في كونها حقيقة الاستعمال كما تقدم ، وعند الاستعمال لا يسبق إلى الفهم غير المعنى الذي استعمل اللفظ فيه فيجب أن يكون حقيقة ، فلا يسبق إلى فهم أحد من قول النبي ﷺ في الفرس الذي ركبه : « إن وجدناه لبحرا » <sup>(٢)</sup> الماء الكثير المستبحر ، فإن في « وجدناه » ضميرا يعود على الفرس يمنع أن يراد به الماء الكثير . ولا يسبق إلى فهم أحد من قوله ﷺ : « إن خالداً سيف سله الله على المشركين » <sup>(٣)</sup>

[ عودة إلى القول بأن من علامة الحقيقة السبق إلى الفهم ومناقشة ذلك ]

(١) في « ت » : « والاستعمال » .

(٢) تقدم ذكره وتخريجه ص ( ٧٥٥ ) .

(٣) ذكره بهذا اللفظ شيخ الإسلام ابن تيمية في السياسة الشرعية (ضمن مجموع الفتاوى ٢٨/٢٥٥) والذهبي في السير (١/٣٦٦) ، وقد أخرج الترمذي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا « . . نعم عبد الله خالد بن الوليد سيف من سيوف الله » كتاب المناقب ح ٣٨٤٦ (٥/٦٨٨ - ٦٨٩) .

وقد صححه الألباني في السلسلة الصحيحة ح ١٢٣٧ (٣/٢٣٩ - ٢٤٢) ، وفي صحيح سنن الترمذي ح ٣٠٢١ (٣/٢٣٦ - ٢٣٧) .

وفي الباب عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أخرجه الإمام أحمد في المسند (٨/١) والطبراني في الكبير ح ٣٧٩٨ (٤/١٠٣) والحاكم في المستدرک (٣/٢٩٨) ، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٩/٥٨٠) بعد أن نسبه لأحد والطبراني : « ورجالهما ثقات » ، وصحح إسناده أحمد شاكر في تعليقه على المسند ح ٤٣ (١/١٧٣) . وفي الباب أيضاً عن أبي هريرة وعبد الله بن أبي أوفى وعبد الله بن جعفر وأنس بن مالك وأبي عبيدة رضي الله =

أن خالداً حديدة طويلة لها شفرتان ، بل السابق إلى الأفهام من هذا التركيب نظير السابق من قولهم : « يا رسول الله إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء »<sup>(١)</sup> ، ونظير السابق إلى الفهم من قوله : « إنه قال لا إله إلا الله بعد ما علوته بالسيف »<sup>(٢)</sup> ، فكيف كان هذا حقيقة وذاك مجازاً والسبق إلى الفهم في الموضوعين واحد ؟ وكذلك قوله ﷺ في حمزة : « إنه أسد الله وأسد رسوله »<sup>(٣)</sup> . وقول أبي بكر رضي الله عنه في أبي قتادة :

= عنهم جميعا . ينظر : مجمع الزوائد (٩/ ٥٨٠ - ٥٨٢) وفتح الباري (٧/ ١٠٠ - ١٠١) (١) هو بداية حديث ، وتمته : « فإن توضعنا به عطشنا أفتوضأ بماء البحر ؟ فقال رسول الله ﷺ : « هو الطهور ماؤه الحل ميتته » . أخرجه أبو داود في الطهارة ح ٨٣ (١/ ٦٤) والنسائي في الطهارة ح ٥٩ (١/ ٥٠) وفي المياه ح ٣٣٢ وفي الصيد ح ٤٣٥٠ والترمذي في الطهارة ح ٦٩ (١/ ١٠١) وابن ماجه في الطهارة ح ٣٨٦ (١/ ٢٣٦) ومالك في الطهارة من موطنه رقم ١٢ (١/ ٥٠) وذكره في الصيد رقم ١٢ (٢/ ٣٩٥) والدارمي في الطهارة ح ٧٢٩ (١/ ٢٠١) وفي الصيد ح ٤٣٥٠ وأحمد في المسند (٢/ ٢٣٧ ، ٢٣٦ ، ٣٧٨ ، ٣٩٢) والحاكم في المستدرک (١/ ١٤٠ - ١٤١) قال الترمذي عقبه : « هذا حديث حسن صحيح ، وكذا صححه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما » انظر : المسند طبعة شاكر ح ٧٢٣٢ (١٢/ ٢٢٢ - ٢٢٣) .

(٢) يشير إلى حديث أسامة بن زيد رضي الله عنهما لما قتل رجلاً من المشركين بعد ما قال لا إله إلا الله ، وفي بعض ألفاظه : « وإنني حملت عليه فلما رأى السيف قال لا إله إلا الله » الحديث . أخرجه البخاري في المغازي ح ٤٢٦٩ (ص ٨٧٨) وفي الدييات ح ٦٨٧٢ ، ومسلم واللفظ له : في الإيمان ح ١٥٨ - ١٦٠ (١/ ٩٦ - ٩٨) .

(٣) الذي وقفت عليه ما أخرجه الطبراني في الكبير ح ٢٩٥٢ (٣/ ١٤٩) وذكره الشوكاني في در السحابة (ص ٣٣٢) من قوله عليه الصلاة والسلام : « والذي نفسي بيده إنه لمكتوب عند الله في السماء السابعة : حمزة بن عبد المطلب أسد الله وأسد رسوله » . وقد أخرج طرفه الأخير الحاكم في المستدرک (٣/ ١٩٤) . قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٩/ ٤٣٤) : « رواه الطبراني ويحيى وأبوهم لم أعرفهما ، وبقيّة رجاله رجال الصحيح » . =

« لا يعتمد إلى أسد من أسد الله يقاتل عن الله ورسوله فيعطيك سلبه »<sup>(١)</sup> ،  
لم يسبق إلى فهمه أنه الحيوان الذي يمشي على أربعة ، بل يسبق إلى فهمه  
معناه ، كما يسبق من قوله : « إن ثلاثة حضروا زبية أسد فوقعوا<sup>(٢)</sup> فيها فقتلهم  
الأسد »<sup>(٣)</sup> معناه ، ولا يفهم أحد من قوله تعالى : ﴿ فَأَذَقَهَا اللَّهُ لِيَاسَ

= وأخرج الحاكم في المستدرك (٣/١٩٤) عن سعد بن أبي وقاص قال : كان حزة يقاتل  
يوم أحد بين يدي رسول الله ﷺ ويقول : أنا أسد الله . قال الحاكم : « صحيح على  
شرط الشيخين ولم يخرجاه » ووافقه الذهبي .

(١) هو جزء من حديث أبي قتادة رضي الله عنه في قصة قتله لرجل من المشركين يوم  
حنين ، أخرجه البخاري في فرض الخمس ح ٣١٤٢ (ص ٦٤٠) وفي المغازي  
ح ٤٣٢١ ، ٤٣٢٢ وفي الأحكام ح ٧١٧٠ وفي البيوع مختصرا ح ٢١٠٠ ، ومسلم في  
الجهاد والسير ح ٤١ (٣/١٣٧٠ - ١٣٧١) .

(٢) في « د » و « ن » : « فسقطوا » .

(٣) لعل المؤلف رحمه الله تعالى يشير إلى ما رواه غير واحد من أهل العلم أن عليا رضي الله  
عنه لما كان بأرض اليمن وقد سئل عن زبية أصبح الناس يتدافعون فيها فسقط رجل فيها  
فتعلق بأخر ، وتعلق الثاني بثالث ، والثالث برابع ، فخدشهم الأسد فماتوا جميعا ،  
فقال : على حافرها الدية ، للأول ربعها ، وللثاني ثلاثة أرباعها ، وللثالث نصفها ،  
وللرابع جميع الدية ، فأخبر النبي ﷺ بقضائه فأجازته وأمضاه .

أخرجه الشافعي في اختلاف علي وابن مسعود رضي الله عنهما في باب الديات من كتابه  
الأم (٧/١٦٤) ، وأبو داود الطيالسي في المسند رقم ١١٤ (ص ١٨) ، وابن أبي شيبة في  
المصنف رقم ٧٩٢١ (٩/٤٠٠) ، وأحمد في المسند مطولا ومختصرا في مواضع منه  
(٧٧/١ ، ١٢٨ ، ١٥٢) ، وابن أبي عاصم في الديات (ص ١٠٤ - ١٠٥) ، والبخاري في  
المسند (البحر الزخار) رقم ٧٣٢ (٢/٣٠٦ - ٣٠٧) ، ووكيع في أخبار القضاة  
(٩٥ - ٩٧) ، والطحاوي في شرح مشكل الآثار رقم ٢٢٠٠ و ٢٢٠١  
(٥/٤٤٨ - ٤٥٠) ، وابن حزم في المحلى (٩/٣٦٨) ، والبيهقي في الكبرى (٨/  
١١١) ، والذهبي في الميزان (١/٦١٩ - ٦٢٠) جميعهم من طريق سماك بن حرب عن  
حنش بن المعتمر الصنعاني أن عليا . . فذكره . وأورده ابن الأثير في النهاية مادة (زبا) =

الْجُوعِ وَالْخَوْفِ ﴿١﴾ أن (الجوع والخوف) <sup>(٢)</sup> طعام يؤكل بالفم ، بل هذا التركيب لهذا المفعول مع هذا الفعل حقيقة في معناه كالتركيب في قوله : ﴿ أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، فنسبة هذا إلى معناه المراد به كنسبة الآخر إلى معناه ، وفهم أحد المعنيين من هذا العقد والتركيب كفهم المعنى الآخر والسبق كالسبق والتجريد عن كل قرينة ممتنع . وكذلك من سمع قوله : « الحجر الأسود يمين الله في الأرض ، فمن صافحه وقبله فكأنما صافح الله وقبل يمينه » <sup>(٤)</sup> ،

= (٢/٢٩٥) وكذا الأصفهاني في المجموع المغيث (٦/٢) وابن القيم في الإعلام (٢/٣٩) والفتني في مجمع البحار (٢/٤١٩) .

قلت : وقد تكلم في حنش غير واحد وضعفه جماعة من علماء الجرح والتعديل ، كما وثقه آخرون وحسنوا حديثه ، يضيق المقام هنا لذكر ذلك كله وتفصيل القول فيه ، والقصة سابقها بعض أهل العلم مساق الصحة والاحتجاج منهم المؤلف ابن القيم في كتابه إعلام الموقعين (٢/٣٩) وما بعدها .

(١) سورة النحل آية (١١٢) .

(٢) في « ت » : « الخوف والجوع » بالتقديم والتأخير .

(٣) سورة قريش آية (٤) .

(٤) ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى بهذا اللفظ في مواضع من مصنفه دره تعارض العقل والنقل ، وما قال فيه (٥/٢٣٩) : « وحديث الحجر الأسود يمين الله في الأرض هو معروف من كلام ابن عباس ، وروي مرفوعاً وفي رفعه نظر ، ولفظ الحديث : « الحجر الأسود يمين الله في الأرض فمن صافحه أو قبله فكأنما صافح الله وقبل يمينه » ، ففي لفظ هذا الحديث أنه يمين الله في الأرض ، وأن المصافح له كأنما صافح الله وقبل يمينه ، ومعلوم أن المشبه ليس هو المشبه به ، فهذا صريح في أنه ليس هو نفس صفة الله . الخ . وقال أيضاً في المصدر المذكور (٥/٢٣٦) : « وأما قوله : « الحجر الأسود يمين الله في الأرض » فهو أولاً ليس من الحديث الصحيح الثابت عن النبي ﷺ . وانظر منه (٣/٣٨٤) وكذا إبطال التأويلات للقاضي أبي يعلى (١/١٨٢) وما بعدها ، والسلسلة الضعيفة ح ٢٢٣ (١/٣٩٠ - ٣٩٢) إذ حكم عليه =

لم يسبق إلى فهمه من هذا اللفظ غير معناه الذي سيق له وقصد به ، وأن تقبيل الحجر الأسود ومصافحته [ ١٣٢/ب ] منزل منزلة تقبيل يمين الله ومصافحته ، فهذا حقيقة هذا اللفظ فإنه المتبادر السابق إلى الفهم منه لا يفهم الناس منه غير ذلك ، ولا يفهم أحد منه أن الحجر الأسود [ هو ]<sup>(١)</sup> صفة الله القديمة القائمة به ، فهذا لا يخطر ببال أحد عند سماع هذا اللفظ أصلاً ، فدعوى أن هذا حقيقة وأنه خرج إلى مجازه بهذا التركيب خطأ<sup>(٢)</sup> ، ونكتة هذا الوجه أن المجرد لا يستعمل فلا يكون حقيقة ولا مجازاً ، والمستعمل معه من القرائن ما يدل على المراد منه ويكون هو السابق إلى الفهم ، والمقدمتان لا ينكرهما المنازع ولا أحد من العقلاء وذلك مما يرفع المجاز بالكلية .

[ ذكر أحد  
الفروق بين  
الحقيقة  
والمجاز  
وإبطاله ]

الوجه الخامس والأربعون : أن القائلين بالمجاز قد أبطل بعضهم ضوابط بعض ، قال أبو الحسين<sup>(٣)</sup> : « وقد قيل : إن الشيء إذا سمي باسم ما هو جزء عنه كقوله تعالى : ﴿ وَجَزَأُوا لِسِنِّ سَيْتِهِ مِثْلَهَا ﴾<sup>(٤)</sup> أو باسم ما يؤدي إليه كالنكاح ، أو باسم ما يشبهه كتسمية البليد حماراً كان مجازاً » قال أبو الحسين : « ولقائل أن يقول : لا يمتنع أن يستعملوا في الشيء وفيما يشبهه وفيما هو جزء عنه وفيما يؤدي إليه في أصل الوضع »<sup>(٥)</sup> .

= الألباني بالنكارة وذكر من خرجه .

(١) ما بين المعقوفين أثبتته من « ت » .

(٢) انظر : المجازات النبوية رقم ٣٦١ (ص ٤٤٤ - ٤٤٥) .

(٣) يعني القاضي البصري المعتزلي ، وقد تقدمت ترجمته قريبا ص ( ٧٨٣ ) .

(٤) سورة الشورى آية (٤٠) .

(٥) المعتمد في أصول الفقه (١/ ٣٣ - ٣٤) مع شيء من التصرف .

قال شيخنا<sup>(١)</sup> : وقول هؤلاء باطل بل هو بالضد أحق ، فإن الشيء يسمى باسم ما هو جزاء عنه ويكون حقيقة كقوله تعالى : ﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقوله ﷺ : « من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ، ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة ، ومن ستر مسلما ستره الله في الدنيا والآخرة »<sup>(٣)</sup> ، وقال تعالى : ﴿ وَإِذَا حُيِّتُمْ بِنَجِيتٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا ﴾<sup>(٤)</sup> ، وقال تعالى : ﴿ فَمَا اسْتَقْتُمُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> وقال تعالى : ﴿ إِنْ نَصَرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ ﴾<sup>(٦)</sup> ﴿ وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ ﴾<sup>(٧)</sup> ، وكذلك يسمى الشيء باسم ما يشبهه ويكون حقيقة ، بل عامة أسماء الحقائق وأسماء الأجناس معلقة على الشيء وعلى ما يشبهه ، فكون الشيء يشبه المعنى يقتضي كون اللفظ حقيقة فيهما متواطئا أو مشككا لا يقتضي أن يكون مجازاً في أحد المتشابهين كما سيأتي تقريره إن شاء الله تعالى .  
وكذلك لفظ « النكاح » فلم يقع في القرآن إلا والمراد به العقد أو العقد

(١) يعني ابن تيمية رحمه الله تعالى ، ولم يتبين لي نهاية النقل عنه حيث لم أقف عليه في مظانه

(٢) سورة الرحمن آية (٦٠) .

(٣) هو جزء من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا ، أخرجه مسلم في الذكر والدعاء ح ٣٨ (٤/٢٠٧٤) ، وأخرج الشيخان نحوه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما ، البخاري في المظالم ح ٢٤٤٢ (ص ٤٨٤) وفي الإكراه ح ٦٩٥١ ، ومسلم في البر والصلة ح ٥٨ (٤/١٩٩٦) .

(٤) سورة النساء آية (٨٦) .

(٥) سورة التوبة آية (٧) .

(٦) سورة محمد آية (٧) .

(٧) سورة الحج آية (٤٠) .

والوطء فيتناولهما جميعا ، وأما اختصاصه بالوطء وحده فليس في القرآن ولا في موضع واحد<sup>(١)</sup> ، لكن اللفظ العام لشيئين<sup>(٢)</sup> في النهي يتناول النهي عن كل واحد منهما بخلاف الأمر ، فإنه يتناولهما جميعا فلا يكون ممثلا للنهي حتى يتركهما جميعا ولا للأمر حتى يفعلهما [ ١/١٣٣ ] جميعا ، فقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾<sup>(٣)</sup> يقتضي المنع من نكاح من عقد عليها الآباء ولم يدخلوا بهن وتحريم من وطئن الآباء ولم يعقدوا عليهن ، وقوله : ﴿ فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾<sup>(٤)</sup> و﴿ وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنْكُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> و﴿ فَأَنْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ ﴾<sup>(٦)</sup> ، ليس المراد به عقدا مجردا عن وطء ، ولا وطئا مجردا عن عقد ، بل هما جميعا ، وقد تقدم ذكر فروقهم وإبطالها ، وإنما أعدنا هذا الفرق لبيان أن القائلين بالمجاز قد أبطلوه وأنه باقتضاء ضد قولهم أولى .

[ بيان أن معاني الكلام إما خبر وإما طلب وإما استفهام ، والطلب أمر ونهي وإنشاء ، وهذه حقائق ثابتة في أنفسها معقولة متميزة يميز العقل بينها<sup>(٧)</sup> ويحكم بصحة أقسامها ، وكذلك كان تقسيم الكلام إليها صحيحا ، لأنه لما صح تقسيم معناه صح تقسيم لفظه . فإذا

استفهام ]

(١) انظر : مجموع الفتاوى (٤٢١/٧) و (٨٦/٢١) و (٩٢/٣٢) ، ١١٣ - ١١٤ .

(٢) في « د » و « ن » : « لسبيين » والمثبت من « ت » ولعله الصواب .

(٣) سورة النساء آية (٢٢) .

(٤) سورة النساء آية (٣) .

(٥) سورة النور آية (٣٢) .

(٦) سورة النساء آية (٢٥) .

(٧) في « د » و « ن » : « بينهما » .

قيل : الطلب ينقسم إلى أمر ونهي كان كل من القسمين متميزا بحقيقة عن الآخر لفظا ومعنى ، وهذا بخلاف تقسيم المعنى المدلول عليه إلى حقيقة ومجاز ، فإنه أمر لا يعقل ولا ينفصل فيه أحد القسمين عن الآخر ، فإن المعاني المتصورة إما أن تكون<sup>(١)</sup> مفردة كتصور الماهيات<sup>(٢)</sup> تصورا ساذجا من غير أن يحكم عليها بنفي أو إثبات ، فهذه لا يتصور فيها التقسيم إلى حقيقة ومجاز ، فإنها مجرد صور ذهنية تنتقش في النفس الناطقة<sup>(٣)</sup> ، وإما أن ينسب الذهن بعضها إلى بعض نسبة خبرية أو طلية ، وهذه حقيقة الكلام المركب ، وهذه النسبة إما من باب العلوم إن كانت خبرية وإما من باب الإيرادات إن كانت طلية ، والنسبة الخبرية إما صادقة إن طابقت متعلقها وإما كاذبة إن لم تطابقه ، والنسبة الطلية إما أن يكون المطلوب بها معدوما فيطلب إيجاداه وهو الأمر ، أو موجودا فيطلب إعدامه ، أو معدوما فيطلب إبقاؤه على العدم وكف النفس عنه وهو النهي<sup>(٤)</sup> ، وهذه المعاني لا يتصور انقسامها في أنفسها إلى حقيقة ومجاز انقساما معقولا ، فلا يصح انقسام اللفظ الدال عليها ، وهذا عكس انقسام اللفظ إلى خبر وطلب ، والطلب

(١) في « ن » : « يكون » .

(٢) تقدم تعريف الماهية ص ( ٥١١ ) .

(٣) النفس الناطقة ، وتسمى قوة النفس التي هي مبدأ الفكر بالنفس الإنسانية أو المفكرة : مصطلح فلسفي معناه عندهم الجوهر المجرد عن المادة في ذواتها مقارنة لها في أفعالها وكذا النفوس الفلكية .

التعريفات (ص ٢٤٤) ، وينظر : مفاتيح العلوم (ص ١٦٦) والحدائق في المطالب العالية (ص ٤٩) والمعجم الفلسفي (٢/ ٤٩٢ - ٤٩٣) .

(٤) في « د » و « ن » : « النهي » .

إلى أمر ونهي وإنشاء ، فإن صحة هذا التقسيم اللفظي تابع لصحة انقسام المدلول المعنوي ، وحيثُ فنقول في :

الوجه السابع والأربعون : إنه لو صح تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز كان ذلك إما باعتبار لفظه فقط أو باعتبار معناه فقط أو باعتبارهما معاً ، فالتقسيم إما في الدليل أو في المدلول وإما في الدلالة والكل باطل ، فالتقسيم باطل . أما بطلانه باعتبار لفظه فقط فظاهر ، فإنه لم يقل عاقل إن اللفظ بقطع النظر في معناه ومدلوله ينقسم إلى حقيقة [ ١٣٣ / ب ] ومجاز ، وأما بطلانه باعتبار المعنى فقط فلما قررناه من [ أن ]<sup>(١)</sup> المعاني لا يتصور فيها الحقيقة والمجاز ، فإنها إما ثابتة وإما متفتية ، وإذا<sup>(٢)</sup> بطل التقسيم باعتبار كل من اللفظ والمعنى بطل باعتبارهما معاً .

[ علم صحة  
تقسيم اللفظ  
أو المعنى  
وكذا  
الدلالة إلى  
حقيقة ومجاز  
لاعتبارات  
قائمة ]

فإن قيل : بل التقسيم صحيح باعتبار الدلالة فإنها إما حقيقية<sup>(٣)</sup> وإما مجازية ، قيل : هذا أيضاً لا يصح ، فإن الدلالة يراد بها أمران : أحدهما : فعل الدال وهو دلالاته للسامع بلفظه ، يقال دله<sup>(٤)</sup> دلالة . والثاني : فهم السامع ذلك المعنى من اللفظ كما يقال حصلت له الدلالة ، والأشهر أن الأول بكسر الدال والثاني بفتحها<sup>(٥)</sup> ، وعلى التقديرين فالمعنى المقصود من اللفظ هو حقيقة وإن اختلفت وجوه دلالاته بحسب غموض المعنى وخفائه ،

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) في « ت » : « فإذا » .

(٣) في « ت » : « حقيقة » .

(٤) في « ت » : « دلّ » .

(٥) ويُضم أيضاً ، قال ابن السيد البطلوسي في المثلث (٤/٢) « ويقال : دليل بين الدلالة والدلالة والدولة » اهـ . وانظر الغرر المثلثة والدرر المبتة (ص ٢٨٨) .

واقترار المتكلم على البيان وعجزه ، ومعرفة السامع بلغته وعادة خطابه وتقصيره في ذلك ، فإذا فهم السامع مقصود المتكلم فقد فهم حقيقة كلامه ، ولهذا يقال : علمت حقيقة مقصودي وفهمت حقيقة كلامي ، فإذا قال : « اقطع عني لسان فلان الشاعر » و « إذا دخلت (بلد كذا) <sup>(١)</sup> فإن فيه بحراً فاقتبس منه العلم » ونحو ذلك ، ففعل ما أمر به صح أن يقال : فهمت حقيقة قولي ، وصاحبُ المجاز يقول : ما لقولك حقيقة ولا يصح أن يقال فيه فهمت حقيقة قولي ، فالدلالة هي الفهم ، والإفهام ينقسم إليهما ، فتقسيم [ الدلالة إلى حقيقة ومجاز ] <sup>(٢)</sup> لا يعقل البتة .

[ من وجوه الرد على القائلين بتقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز ]

الوجه الثامن والأربعون : وهو أيضاً يجتث المجاز من أصله ويبين أنه لا حقيقة له ، وهو أن تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز فرع ثبوت الوضع المتغير للاستعمال ، فكأن أصحابه توهموا أن جماعة من العقلاء اجتمعوا ووضعوا ألفاظاً لمعانٍ ثم نقلوا هُم أو غيرهم تلك الألفاظ أو أكثرها عند من يقول : أكثر اللغة مجاز أو بعضها إلى معانٍ آخر فوضعوها لتلك المعاني أولاً ، ولهذه المعاني ثانياً ، وهذا غير معلوم وجوده ، بل الإلهامُ كافٍ في النطق باللغات من غير مواضعة متقدمة وإن سمي ذلك توقيفا ، فمن ادعى وضعاً متقدماً على استعمال جميع الأجناس فقد قال ما لا علم له به ، وإنما المعلوم الاستعمال ، والقول بالمجاز إنما يصح على قول من يجعل اللغات اصطلاحية ، وأن العقلاء اجتمعوا واصطلحوا على أن يسموا هذا بكذا وهذا بكذا ، وهذا مما لا يمكن بشراً على وجه الأرض ولو عمّر عمراً نوح أن يثبت أن جماعة من العرب اجتمعوا ووضعوا جميع هذه الأسماء المستعملة

(١) في النسخ الخطية : « بكذا وكذا » والمثبت من النسخة المطبوعة (٦٨/٢) ولعله الصواب

(٢) ما بين المعرفتين أثبتته من النسخة المطبوعة (٦٨/٢) .

في اللغة ثم استعملوها بعد الوضع ثم نقلوها بعد الاستعمال ، وإنما المعروف المنقول بالتواتر استعمال هذه الألفاظ فيما عنوه بها من المعاني .  
فإن قيل : نحن ثبت الوضع بالدليل العقلي فإن الاستعمال يستلزم سابقة الوضع ، [ ١٣٤/أ ] ووجود الملزوم بدون لازمه محال ، قيل : الجواب من وجهين :

أحدهما : أن دعوى اللزوم دعوى لا دليل عليها فلا تكون (١) مقبولة ، فمن أين لكم أن الاستعمال مستلزم سابقة الوضع والاصطلاح أبالعقل علم هذا اللزوم أم بالشرع ؟ وبالضرورة عرف أم بالنظر ؟

الثاني : أنا نعلم بالمشاهدة ما يدل على خلاف ذلك ، فإن الله سبحانه يلهم الحيوانات والطيور ما يعرف به بعضها مراد بعض ، والإنسان أشد قبولاً للإلهام من الحيوان ، وقد سمي الله ذلك منطقاً في قوله عن نبيه سليمان : ﴿ عَلِمْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ ﴾ (٢) ، وحكى عن النملة قولها : ﴿ يَتَأْتِيهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسْكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ (٣) ، وأوحى إلى الجبال والطيور أن تسبح (٤) مع نبيه داود (٥) .

وكذلك الآدمي فإن المولود إذا ظهر منه التمييز سمع أبويه أو من يريه ينطق باللفظ ويشير إلى المعنى فيفهم أن اللفظ متى أطلق أريد به ذلك المعنى ثم لا يزال يسمع لفظاً بعد لفظ ويعقل معنى دون معنى على التدرج حتى

[ إلهام  
سبحانه  
للحيوانات  
والطيور بما  
يعرف بعضها  
مراد بعض ]

[ تعليم  
المولود  
الصبي لغة  
قومه الذين  
نشأ فيهم ]

(١) في « ن » : « يكون » .

(٢) سورة النمل آية (١٦) .

(٣) سورة النمل آية (١٨) .

(٤) في « ن » : « يسبح » .

(٥) قال عز وجل : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا يَا جِبَالُ أَوِّبِ مَعَهُ وَالطَّيْرَ ﴾ سورة سبأ آية (١٠)

يعرف لغة القوم الذين نشأ بينهم من غير أن يكونوا قد اصطَلحوا معه على وضع متقدم ولا وقفوه على معاني الأسماء ، وإن كان أحيانا قد يسأل عن مسمى بعض الأسماء فيوقف عليها ، كما يترجم للرجل اللغة التي لا يعرفها فيوقف على معانيها لا أنه يصطلح معه على وضع ألفاظها لمعانيها ، ولا ننكر أن يحدث في كل زمان أوضاع لما يحدث من المعاني التي لم تكن قبل ولا سيما أرباب كل صناعة ، فإنهم يضعون لآلات صناعاتهم من الأسماء ما يحتاجون إليه في تفهيم بعضهم مراد بعض عند التخاطب ولا تتم مصلحتهم إلا بذلك ، وهذا أمر عام لأهل كل صناعة مقترحة وغير مقترحة بل أهل كل علم من العلوم قد اصطَلحوا على ألفاظ يستعملونها في علومهم تدعو حاجتهم إليها للفهم والتفهم ، فهذه الاصطلاحات الحادثة هي التي يعرف فيها الوضع السابق على الاستعمال ، وليس الكلام فيها ، والظاهر والله أعلم أن أرباب المجاز قاسوا أصول اللغة عليها وظنوا أن التخاطب العام بأصل اللغة جار هذا المجرى ، وإدخال المجاز في كلام الله ورسوله ﷺ وكلام العرب بهذا الطريق باطل قطعاً . وكأني ببعض أصحاب القلوب الغلف<sup>(١)</sup> يقول : وهل يحل لأحد أن يحمل قول رسول الله ﷺ : « اقطعوا عني لسانه »<sup>(٢)</sup> لمن امتدحه ، وقوله : « إن خالدا سيف من

(١) أي منغطة ومسترة عن قبول الحق ، يقال : غلف قلبه : لم يع الرشد كأن على قلبه غلافاً .

ينظر : عمدة الحفاظ والمعجم الوسيط جيعهما في مادة (غلف) .

(٢) ذكره ابن هشام في السيرة (٤/١٣٤٦) نقلاً عن أبي إسحاق في قصة توزيع غنائم حنين على المؤلفات قلوبهم فقال في ذلك عباس بن مرداس السلمى أحياناً يعاتب رسول الله ﷺ فقال عليه الصلاة والسلام : « اذهبوا به فاقطعوا عني لسانه » ، فأعطوه حتى رضي ، فكان ذلك قطع لسانه الذي أمر به رسول الله ﷺ .

سيوف الله» (١) وقوله في الفرس : « إن وجدناه لبحرا» (٢) ، وقوله عن حمزة : « إنه أسد الله وأسد رسوله ﷺ» (٣) ، وقوله عن الحجر الأسود : « إنه يمين الله في الأرض» (٤) ، وقوله : « الآن حمي الوطيس» (٥) ،

= وانظر : غريب الحديث للخطابي (١٦/٢) ودلائل النبوة لليهقي (١٨١/٥ - ١٨٢) والدرر لابن عبد البر (ص ٢٧٨ - ٢٧٩) ، وأصل الخبر في مسلم من حديث رافع بن خديج رضي الله عنه أخرجه في الزكاة ح ١٣٧ (٧٣٧/٢ - ٧٣٨) وليس فيه النص المذكور ، ولهذا لما عزاه العراقي في تخريج أحاديث الإحياء (المغني عن حمل الأسفار في الأسفار . . .) (٢٧٢/٣) إلى مسلم قال : « وأما زيادة اقطعوا عني لسانه فليست في شيء من الكتب المشهورة » .

ثم وقفتُ بعد كتابتي هذه على ما ذكره الخطابي في غريب الحديث (١٧/٢) والبيهقي في الكبرى (٢٤١/١٠) والحافظ المعافى بن زكريا في مصنفه الجليس الصالح (٢٦٠/١) بإسنادهم إلى عكرمة مولى ابن عباس قال : أتى شاعر النبي ﷺ فقال رسول الله ﷺ لبلال : « يا بلال اقطع عني لسانه » ، قال فأعطاه أربعين درهما وحلة ، فذهب وهو يقول : قطعت والله لساني . اهـ

قلت : وعكرمة مع الاختلاف في حاله فإنه لم يدرك النبي ﷺ فحديثه عنه مرسل ، ولهذا قال البيهقي عقبه : « هذا منقطع » اهـ .

(١) تقدم تخريجه ص (٧٨٦) .

(٢) تقدم تخريجه ص (٧٥٥) .

(٣) تقدم تخريجه ص (٧٨٧) .

(٤) تقدم تخريجه ص (٧٨٩) .

(٥) قاله عليه الصلاة والسلام يوم حنين ، وقد أخرجه مسلم في الجهاد والسير ح ٧٦٦/٣ .  
١٣٩٨ - ١٣٩٩) ولفظه فيه : « هذا حين حمي الوطيس » .

قال الأصمعي : « . . . ولم يسمع هذا الكلام من أحد قبل النبي ﷺ وهو من فصيح الكلام عبر به عن اشتباك الحرب وقيامها على ساق » . النهاية لابن الأثير (٢٠٤/٥) . وقال ابن النقيب في مقدمة تفسيره (ص ١٣٦) : « رسول الله ﷺ أول من فاه بهذا المثل ثم صار مثلاً سائراً » . وانظر منه (ص ٣٢٥ - ٣٢٦) . =

وقوله : « اللهم اغسلني من خطاياي بالماء والثلج والبرد »<sup>(١)</sup> ونحو ذلك على حقيقته .

فيقال له : وما حقيقة ذلك عندك ؟ فإنك أخطأت [ ١٣٤ / ب ] كل الخطأ إذ ظننت أن حقيقته غير المعنى المراد به والمفهوم منه وهو إسكات المادح عنه بالعطاء فيقطع لسان مقاله ، وكون خالد يقتل في المشركين كما يقتل السيف المسلول الذي لا يحتاج إلى أن ينتضى<sup>(٢)</sup> ، بل هو مسلول مستعد للقتل ، وكون حمزة مفترسا لأعداء الله إذا رأى المشرك لم يلبث أن يفترسه كما أن الأسد إذا رأى الغير لم يدعه حتى يفترسه ، وكون مقبل الحجر الأسود بمنزلة مقبل يمين الرحمن لا أنه نفس صفته القديمة وعين يده التي خلق بها آدم ويطوي بها السموات والأرض<sup>(٣)</sup> ، وكون الحرب بمنزلة التنور الذي يسجر قليلا قليلا حتى يشتد حموه فيحرق ما يلقي فيه ، وكون الخطايا بمنزلة الوسخ والدرن يوسخ البدن ويوهنه ويضعف قواه ، والثلج والبرد والماء البارد يزيل درنه ويعيد قوته ويزيده صلابة وشدة ، فهل لهذه

= ويراجع : المجتنب لابن دريد (ص ٢٢) والمجازات النبوية (ص ٤٥ - ٤٧) رقم ٢٦ والمزهر (٢٠٩/١) وتاج العروس مادة (وطس) .

(١) هو جزء من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا ، وهو وارد في أدعية الاستفتاح أخرجه البخاري في الأذان ح ٧٤٤ (ص ١٤٩) ومسلم في المساجد ومواضع الصلاة واللفظ له ح ١٤٧ (٤١٩/١) .

(٢) أي لا يحتاج أن يخرج من غمده لكونه مسلولا ، يقال نضى الشيء من الشيء ينضيه نضياً وكذا ينضوه نضواً : أخرجه منه ، كما يقال : نضاه من ثوبه ، ونضاه سيفه من جفنه .

انظر : تاج العروس والمعجم الوسيط في مادة (نضو) .

(٣) انظر ما سبق نقله عن شيخ الإسلام ابن تيمية ص ( ٧٨٩ ) هامش ( ٤ ) .

الألفاظ حقيقة إلا ذلك وما استعملت إلا في حقائقها ؟ فهذا التقييد والتركيب عين المراد منها بحيث لا تحتمل<sup>(١)</sup> غيره ، كما أن التقييد والتركيب في قولك « جاء الثلج حتى عم الأرض » ، و« أصاب البرد الزرع » ، و« الماء البارد يروي الظمآن » ، و« الأسد ملك الوحوش » ، و« السيف ملك السلاح » و« في قطع اللسان الدية » و« إذا حمي الوطيس<sup>(٢)</sup> فضع فيه العجين » لا يحتمل غير المراد منه في هذا التركيب ، فهذا مقيد وهذا مقيد ، وهذا موضوع وهذا موضوع ، وهذا مستعمل وهذا مستعمل ، وهذا لا يحتمل غير معناه وهذا لا يحتمل غير معناه ، فأبي كتاب أو سنة أو عقل أو نظير أو قياس صحيح أو مناسبة معتبرة أو قول من يحتاج بقوله جعل هذا حقيقة وهذا مجازاً ؟ وهذا يتبين ويظهر جدا .

بالوجه التاسع والأربعين : وهو أن الخائضين بالمجاز تارة يخوضون فيه إخباراً وحملًا لكلام المتكلم عليه ، وتارة يخوضون فيه استعمالاً في الخطب والرسائل والنظم والنثر ، فينقلون ألفاظها لها معانٍ في اللغة إلى معانٍ آخر تشابهها ، ويقولون استعرنا هذه الألفاظ لهذه المعاني ، ولا يخرج كلامهم في المجاز عن هذين الأصلين البتة ، فيجب التمييز بين الحمل والاستعمال ، فإذا قالوا نحمل هذا اللفظ في كلام المتكلم على مجازه إما أن يريدوا به الإخبار عنه بأنه صرفه عن معناه المفهوم منه في أصل التخاطب إلى غيره فهذا خبر ، وهو إما صدق إن طابق الواقع ، وإما كذب إن لم يطابق ، فمن أين لكم أنه لم يرد به معناه المفهوم منه عند الخطاب .

[ استعمال  
المجاز عند  
القائلين به  
لا يخرج  
عن أصلين :  
الحمل أو  
الاستعمال ،  
والرد على  
ذلك ]

(١) في « ن » : « لا يحتمل » .

(٢) الوطيس : التنور ، وقال الأصمعي : « الوطيس حجارة مدورة ، فإذا حميت لم يمكن أحداً الوطء عليها » .

وإن عنيتم بالحمل أنا ننشئ له من عندنا وضعا لمعنى يصح أن يستعمل فيه ثم نعتقد أن المتكلم أراد ذلك المعنى كان هذا خطأ من وجهين : أحدهما : إنشاء وضع جديد لذلك اللفظ .

والثاني : اعتقاد إرادة المتكلم لذلك المعنى وتنزيل كلامه على ذلك الوضع فإذا قال القائل : اليد مجاز في القدرة ، [ ١٣٥ / أ ] والاستواء مجاز في الاستيلاء ، والرحمة مجاز في الإنعام ، والغضب مجاز في الانتقام ، والتكلم مجاز في الإفهام ، والقرب مجاز في الإكرام ، قيل : تعنون<sup>(١)</sup> بكونها مجازاً في ذلك أن لكم أن تستعملوها في هذه المعاني وتعبرون<sup>(٢)</sup> عنها بهذه العبارات ، أم تعنون<sup>(٣)</sup> أنها إذا وردت في كلام الله ورسوله ﷺ كان المفهوم منها هذه المعاني وهي مجازات فيها ، فإن أردتم الأول فأنتم وذاك فاستعملوها فيما أردتم وسموا ذلك الاستعمال ما شئتم ، وإن أردتم الثاني كتتم مخطئين من وجهين : أحدهما : حكمكم على الله ورسوله ﷺ أنه أراد بهذه الألفاظ خلاف معانيها المفهومة منها عند التخاطب ، فإن هذا ضد البيان والتفهم وهو بالتلبس أشبه منه بالتبيين ، فتعالى عنه أحكم الحاكمين وأرحم الراحمين ، وقد صرح الناس قديما وحديثا بأن الله لا يجوز أن يتكلم بشيء ويعني به خلاف ظاهره .

قال الشافعي : « وكلام رسول الله ﷺ على ظاهره »<sup>(٤)</sup> ، وقال صاحب

= لسان العرب وتاج العروس مادة (وطس) .

(١) في « ن » : « يعنون » .

(٢) في « ن » : « ويعبرون » .

(٣) في « ن » : « يعنون » .

(٤) قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى في كتابه الرسالة (ص ٣٤١) : « فكل كلام كان عاماً

ظاهراً في سنة رسول الله فهو على ظهوره وعمومه ... الخ .

« المحصول »<sup>(١)</sup> في الباب التاسع من أحكام اللغات ، المسألة الثانية : « لا يجوز أن يعني الله سبحانه بكلامه خلاف ظاهره والخلاف فيه مع المرجئة » قال : « لنا أن اللفظ بالنسبة إلى غير ظاهره مهمل والتكلم به غير جائز على الله تعالى » . ثم أجاب عن شبه المنازعين بأن قال : « لو صح ما ذكرتموه لم يبق لنا اعتماد على شيء من أخبار الله تعالى ، لأنه ما من خبر إلا ويحتمل أن يكون المراد به غير ظاهره وذلك ينفي الوثوق »<sup>(٢)</sup> .

وعلى هذا فنقول : إذا كان ظاهر كلام الله ورسوله ﷺ والأصل فيه الحقيقة لم يجوز أن يحمل على مجازه وخلاف ظاهره البتة لما ذكره من الدليل ، فإن المجاز لو صح كان خلاف الأصل والظاهر ، ولا يجوز الشهادة على الله سبحانه ولا على رسوله ﷺ أنه أراد بكلامه خلاف ظاهره وحقيقته ولا في موضع واحد البتة ، بل كل موضع ظهر فيه المراد بذلك التركيب والاقتران فهو ظاهره وحقيقته لا ظاهر له سواء<sup>(٣)</sup> ولا حقيقة له غيره<sup>(٤)</sup> .

فقوله تعالى : ﴿ فَأَذَقَهَا اللَّهُ لِيَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ ﴾<sup>(٥)</sup> حقيقته وظاهره أنه أجاجها بعد شبعها ، وأخافها بعد أمنها ، وألبس بواطنهم ذل الجوع وذل

(١) في النسخ الخطية : « المحصل » وإنما هو « المحصول في أصول الفقه » أو « المحصول في علم الأصول » كما سماه به مؤلفه الفخر الرازي ، وكما هو مثبت في ظاهر نسخه الخطية . انظر مقدمة محققه في الكلام على تسميته (١/ قسم ١/ ٥٤ - ٧٥) . ولعله اشتبه على المؤلف أو الناسخ بكتاب « المحصل » لمؤلفه الرازي أيضاً . وانظر ما سيأتي لاحقاً ص ( ٩٣٣ ) تعليق ( ٤ ) .

(٢) المحصول (١/ قسم ١/ ٥٤ - ٥٧) .

(٣) في « ت » : « غيره » .

(٤) في « ت » : « سواء » .

(٥) سورة النحل آية (١١٢) .

الخوف ، فصار ذلك لباساً لبواطنهم تذوقه وتباشره ، ولباس كل شيء بحسبه ، فلباس الظاهر ظاهر ولباس الباطن باطن ، وذوق كل شيء بحسبه ، فذوق الطعام والشراب بالفم ، وذوق الجوع والخوف بالقلب ، وذوق الإيمان بالقلب أيضاً ، كقوله ﷺ : « ذاق طعم الإيمان من رضي بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد رسولا »<sup>(١)</sup> ، فهذا الذوق الباطن بالحاسة الباطنة ، والذوق الظاهر بالحاسة الظاهرة ، وهذا حقيقة في مورده ، وكذلك الحلاوة والطعم [ ١٣٥ / ب ] هي بحسب المضاف إليه ، فحلاوة الإيمان وطعمه معنويان وحلاوة العسل وطعمه حسيان ، وكل منهما حقيقة فيما أضيف إليه .

والمقصود بهذا الوجه أنه إن ظهر مراد المتكلم لم يجوز أن يحمل على خلاف ظاهره ويدعى أنه مجاز بالنسبة إلى ذلك المجمل ، إذ حقيقته هو المفهوم منه ، فدعوى المجاز باطلة وإن ادعى صرفه عن ظاهره إلى خلافه ، وأن ذلك مجاز فهو باطل أيضاً . فبطلت دعوى المجاز على التقديرين ، فإن ظاهر اللفظ ومفهومه وحقيقته لا يكون مجازاً البتة ، وهؤلاء تارة يجعلونه مجازاً فيما لا ظاهر له غير معناه ، فيكون خطأهم في اللفظ والتسمية ، وتارة يجعلونه مجازاً في خلاف ظاهره والمفهوم منه ويدعون أنه المراد ، فيكونون مخطئين من وجهين ، من جهة اللفظ والمعنى .

[ دعوى أن  
أكثر اللغة  
وأكثر أفاظ  
القرآن مجاز  
والرد على  
ذلك ]

الوجه الخمسون : أن القائلين بالمجاز منهم من أسرف فيه وغلا حتى ادعى أن أكثر أفاظ القرآن بل أكثر اللغة مجاز ، واختار هذا جماعة<sup>(٢)</sup> ممن

(١) أخرجه مسلم في الإيمان ح ٥٦ (١/٦٢) من حديث العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه .

(٢) كابن جنبي وابن متويه وأبي زيد الدبوسي والعلوي صاحب الطراز ، انظر ما سبق ص ( ٦٩٩ ) مع التعليق ( ٣ ) .

ينسب إلى التحقيق والتدقيق ، ولا تحقيق ولا تدقيق ، وإنما هو خروج عن سواء الطريق ومفارقة للتوفيق ، وهؤلاء إذا ادعوا أن المجاز هو الغالب صار هو الأصل ولا يصح قولهم أصل الحقيقة ، وإذا تعارض المجاز والحقيقة تعينت الحقيقة ، إذ الإلحاق بالغالب الكثير أولى منه بالنادر الأقل ، فإن الأصل يطلق على معانٍ أربعة ، أحدها : ما منه الشيء ، وهذا أولى معانيه باللغة كالخشب أصل السرير ، والحديد أصل السيف . الثاني : دليل الشيء كأصول الفقه أي أدلته . (الثالث : الصورة)<sup>(١)</sup> المقيس عليها والمقيسة هي الفرع . الرابع : الأكثر أصل للأقل والغالب أصل للمغلوب ، ومنه أصل الحقيقة ، فإذا كان المجاز هو الأكثر الغالب بقي هو الأصل ، وحينئذٍ فطرد قول هؤلاء أنه إذا ورد لفظ يحتمل الحقيقة والمجاز يحمل على مجازه لأنه الأكثر والغالب ، وفي هذا فساد<sup>(٢)</sup> العلوم والأديان وفساد البيان الذي علمه الرحمن الإنسان وعدده عليه من جملة الإحسان والامتنان ما لا يخفى ، وإذا قد انتهى الأمر إلى هذا فلا بد من ذكر قول هذا القائل وبيان فساده فنقول في :

الوجه الحادي والخمسين : قال ابن جنى<sup>(٣)</sup> : « باب في المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة : اعلم أن أكثر اللغة مع تأمله مجاز لا حقيقة ، وذلك عامة الأفعال نحو قام زيد ، وقعد عمرو ، وانطلق بشر ، وجاء الصيف<sup>(٤)</sup> ، وانصرم<sup>(٥)</sup> »

[ قول ابن جنى إن أكثر اللغة مجاز ]

(١) في « ت » : « الثالثة المصورة » .

(٢) في « ت » : « من فساد » .

(٣) تقدمت ترجمته ص ( ٧٠٩ ) .

(٤) في « د » : « الضيف » ، والمثبت هو الصواب كما في الخصائص ( ٤٤٧ / ٢ ) .

(٥) في النسخ الخطية : « وانهمز » ، وليس لها معنى هنا ، فالظاهر أنها محرفة عن =

الشتاء ، ألا ترى أن الفعل يفاد منه معنى الجنسية ، فقولك قام زيد أي كان منه القيام أي هذا الجنس من الفعل ، ومعلوم أنه لم يكن منه جميع القيام ، وكيف يكون ذلك وهو جنس والجنس يُطَبَّقُ<sup>(١)</sup> جميع الماضي وجميع الحاضر وجميع الآتي الكائنات من كل مَنْ وُجِدَ منه القيام ، [ ١٣٦ / أ ] فمعلوم أنه لا يجتمع لإنسان واحد في وقت واحد ولا في مائة ألف سنة مضاعفة القيام كله الداخلة تحت الوهم ، هذا محال عند كل ذي لب ، فإذا كان كذلك علمت أن « قام زيد » مجاز لا حقيقة ، وإنما هو على وضع الكل موضع البعض للاتساع<sup>(٢)</sup> والمبالغة وتشبيهه<sup>(٣)</sup> القليل بالكثير ، ويدل على انتظام ذلك لجميع جنسه أنك تُعمله في جميع أجزاء ذلك الفعل ، فتقول: قمت قومة وقومتين<sup>(٤)</sup> وقياماً حسناً ، وقياماً قبيحاً. فإعمالك<sup>(٥)</sup> إياه في جميع أجزائه يدل على أنه موضوع عندهم على صلاحه لتناول جميعها ، وإنما يعمل الفعل من المصادر فيما فيه عليه دليل ، (ألا تراك)<sup>(٦)</sup> لا تقول: قمت

= « انصرم » لتشابههما في الرسم ، وستأتي لاحقاً عند المؤلف ص ( ٨٠٧ ) على وجه الصواب في قوله: « وانصرم النهار » .

- (١) أي: يعم ، يقال: طبق الغيث الأرض: عمها وغطها.  
انظر: تاج العروس مادة (طبق) .
- (٢) في النسخ الخطية: « للاتباع » والمثبت من الخصائص (٤٤٨/٢) .
- (٣) في النسخ الخطية: « ونسبة » والمثبت من الخصائص (٤٤٨/٢) .
- (٤) بعد هذا في الخصائص (٤٤٨/٢): « ومائة قومة » ، كما سيذكره المؤلف ابن القيم فيما يأتي في معرض الرد ص ( ٨٢٦ ) .
- (٥) في « ن »: « وإعمالك » ، والمثبت من « د » و « ت » .
- (٦) في « ن »: « ألا ترى » .

جلوسا ولا ذهبت مجيئا (ولا نحو)<sup>(١)</sup> ذلك لما لم يكن فيه دليل عليه ، ألا ترى إلى قوله :

لعمرى لقد أحبتك الحب كله<sup>(٢)</sup>

فانتظامه لجميعه يدل على وضعه على اغتراقه<sup>(٣)</sup> واستيعابه ، وكذلك قول الآخر<sup>(٤)</sup> :

وقد يجمع الله بين الشئيتين بعد ما يظنان كل الظن أن لا تلاقيا<sup>(٥)</sup>  
فقوله « كل الظن » يدل على صحة ما ذهبنا إليه ، قال أبو علي<sup>(٦)</sup> : « قولنا  
قام زيد بمنزلة قولنا خرجت فإذا الأسد<sup>(٧)</sup> ، تعريفه هنا تعريف جنس ،

(١) في « ت » : « ولا يجوز » ، والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق لما في الخصائص (٤٤٨/٢) .

(٢) هذا صدر بيت ، وعجزه : « وزدتك حبا لم يكن قط يعرف » .

البيت لابن المعتز كما في ديوانه (٢٣٢/٢) ضمن أبيات ثمانية هو ثانيها ، مطلعها :  
قويت على الهجران حين ملكتني ولكنتي عن حمل هجرك أضعف  
ثم وجدت الحافظ ابن عساكر أورده في تاريخ مدينة دمشق (٢٦٣/٦٨) معزوا لرجل  
شريف شاعر ضمن قصيدة له في خمسة عشر بيتا كتبها إلى الشيخ أبي الحسن أحمد بن  
عبد الله بن الران وسأله الإجازة . مطلع القصيدة :

أحبك يا ابن الران في الله خالصا محبة من في دينه يتلطف  
وقد ذكر البيت ابن جني في الخصائص (٤٤٨/٢) دون أن ينسبه .

(٣) في « ن » : « اعترافه » والمثبت من « د » و « ت » وهو الموافق لما في الخصائص (٢/٢) (٤٤٨) .

(٤) هو قيس بن الملوح الشهير بالمجنون .

(٥) ديوانه (ص ١٢٢) .

(٦) يعني شيخه أبا علي الفارسي (ت ٣٧٧) ، وفي الخصائص (٤٤٩/٢) : « قال لي أبو علي »

(٧) بعده في الخصائص (٤٤٩/٢) : « ومعناه أن قولهم : خرجت فإذا الأسد » .

كقولك : الأسد أشد من الذئب وأنت لا تريد [ أنك ]<sup>(١)</sup> خرجت وجميع الأسد التي يتناولها الوهم على الباب ، هذا محال واعتقاده اختلال ، وإنما أردت : خرجت فإذا واحد من [ هذا ]<sup>(٢)</sup> الجنس بالباب ، فوضعت لفظ الجماعة على الواحد مجازاً لما فيه من الاتساع والتوكيد<sup>(٣)</sup> ، أما الاتساع فإن وضعت اللفظ المعتاد للجماعة على الواحد ، وأما التوكيد فلأنك عظمت قدر ذلك الواحد بالجماعة لأن كل واحدٍ منها مثله في كونه أسداً . وإذا كان كذلك فمثله « قعد جعفر » و « انطلق محمد » و « جاء الليل » و « انصرم النهار » .

[ كلام ابن جنبي في أن أفعال الخالق سبحانه وكذا علمه مجاز ]

وكذلك أفعال القديم<sup>(٤)</sup> سبحانه ، نحو : خلق [ الله ]<sup>(٥)</sup> السموات<sup>(٦)</sup> والأرض ، وما كان مثله ، ألا ترى أنه عز اسمه لم يكن بذلك<sup>(٧)</sup> خلق

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) بعد هذا في الخصائص (٤٤٩/٢) : « والتشبيه » .

(٤) لم يصح لفظ القديم من الأسماء الحسنى لعدم وروده بنص شرعي ، وأسماءه تعالى وصفاته توقيفية ، إلا أنه يصح إطلاق هذا اللفظ من باب الإخبار كالثيء والموجود والقائم بنفسه والدائم .

ولهذه المسألة ينظر : منهاج السنة (٢/١٢٣ ، ١٣١) ومجموع الفتاوى (١/٢٤٥) (١٧/

١٦٨) (٩/٣٠٠-٣٠١) وبدائع الفوائد (١/١٦١-١٦٢) وشرح العقيدة الطحاوية (١/

٧٨-٧٥) والدررة فيما يجب اعتقاده (ص ٢٤٧-٢٤٨) .

(٥) لفظ الجلالة لا يوجد في « ت » .

(٦) في الخصائص (٢/٤٤٩) : « السماء » وهكذا ستأتي عند ابن القيم أثناء الرد ص (٨٣٠) .

(٧) في الخصائص (٢/٤٤٩) : « منه بذلك » وهو ما سيثبته المؤلف ابن القيم فيما يأتي ص

أفعالنا ، ولو كان [ خالفاً ]<sup>(١)</sup> حقيقة (لا مجازاً)<sup>(٢)</sup> (لكان خالفاً للكفر)<sup>(٣)</sup> والعدوان وغيرهما من أفعالنا<sup>(٤)</sup> ، وكذلك علم الله قيام زيد مجاز أيضاً ، لأنه ليست الحال التي علم الله<sup>(٥)</sup> عليها قيام زيد هي [ الحال ]<sup>(٦)</sup> التي علم الله عليها (قعود)<sup>(٧)</sup> عمرو ، ولسنا نثبت له سبحانه علماً لأنه عالم لنفسه<sup>(٨)</sup> ، إلا أنا مع ذلك نعلم أنه ليست<sup>(٩)</sup> حال علمه بقعود<sup>(١٠)</sup> زيد هي حال علمه بجلوس عمرو ونحو ذلك . وكذلك قولك : ضربت عمرا مجاز أيضاً من غير جهة التجوز في الفعل وأنت<sup>(١١)</sup> إنما فعلت بعض الضرب لا جميعه ، ولكن من جهة أخرى وهي<sup>(١٢)</sup> أنك إنما ضربت بعضه لا جميعه ،

(١) ما بين المعقوفين لا يوجد في الخصائص .

(٢) في النسخ الخطية : « لا محالة » ، والمثبت من الخصائص (٤٤٩/٢) .

(٣) في « ت » : « لكان خالق الكفر » والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق للخصائص (٤٤٩/٢) .

(٤) زاد في الخصائص (٤٤٩/٢) : « عز وعلا » .

(٥) لفظ الجلالة لا يوجد في الخصائص وسيأتي عند المؤلف مثبتاً ومخدوفاً ص (٨٣٦ ، ٨٣٥) .

(٦) ما بين المعقوفين أثبتته من الخصائص (٤٤٩/٢) وسيأتي مثبتاً عند المؤلف أثناء الرد ص (٨٣٥) .

(٧) في النسخ الخطية : « قيام » وما أثبتته من الخصائص (٤٤٩/٢) وسيأتي عند المؤلف ابن القيم وفاق المثبت أثناء رده ص (٨٣٥) .

(٨) في الخصائص (٤٤٩/٢) : « بنفسه » ، وذكر محقق الكتاب بالهامش أن في إحدى النسخ « لنفسه » .

(٩) في « ت » : « ليس » .

(١٠) في الخصائص (٤٥٠/٢) : « بقيام » بدل قوله « بقعود » .

(١١) في الخصائص (٤٥٠/٢) : « وذلك أنك » .

(١٢) في الخصائص (٤٥٠/٢) : « وهو » .

ألا تراك تقول: ضربت زيداً ، ولعلك إنما ضربت يده أو إصبعه أو ناحية من نواحي جسده ، ولهذا إذا احتاط الإنسان أو استظهر<sup>(١)</sup> جاء ببدل البعض ، فقال: (ضربت زيداً رأسه أو وجهه)<sup>(٢)</sup> ، [ ١٣٦ / ب ] نعم ثم إنه مع ذلك متجاوز ، ألا تراه يقول<sup>(٣)</sup> ضربت زيدا رأسه فيدل للاحتياط ، وهو إنما ضرب ناحية من رأسه لا رأسه كله ، ولهذا مما<sup>(٤)</sup> يحتاط بعضهم في نحو هذا فيقول: ضربت زيداً جانب وجهه الأيمن أو ضربته على رأسه<sup>(٥)</sup> .

(وإذ عرفت التوكيد ولم وقع في الكلام)<sup>(٦)</sup> نحو نفسه ، وعينه ، وأجمع ، وكله ، وكلهم ، وكليهما ، وما أشبه ذلك عرفت منه حال سعة المجاز في هذا الكلام ، ألا تراك تقول<sup>(٧)</sup>: قطع الأمير اللص ويكون القطع [ له ]<sup>(٨)</sup> بأمره لا بيده ، فإذا قلت: قطع الأمير نفسه اللص رفعت المجاز من جهة الفعل وصرت إلى الحقيقة ، لكن بقي<sup>(٩)</sup> عليك التجوز<sup>(١٠)</sup> (من

(١) في الخصائص (٢/٤٥٠): « واستظهر » .

(٢) في الخصائص (٢/٤٥٠): « ضربت زيداً وجهه أو رأسه » أعني بالتقديم والتأخير .

(٣) في « ن » : « تقول » ، وفي الخصائص (٢/٤٥٠): « قد يقول » .

(٤) في الخصائص (٢/٤٥٠): « ما » .

(٥) بعد هذا في الخصائص (٢/٤٥٠): « الأسبق » ، لأن أعلى الرأس قد تختلف أحواله ، فيكون بعضه أرفع من بعض » .

(٦) في الخصائص (٢/٤٥٠): « وبعد فإذا عرف التوكيد لم وقع في الكلام » وهكذا سيأتي عند ابن القيم لاحقاً ص ( ٨٤١ ) .

(٧) في الخصائص (٢/٤٥٠): « قد تقول » .

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٩) في الخصائص (٢/٤٥٠): « يبقى » .

(١٠) في « ت » : « التجوز » .

مكان<sup>(١)</sup> آخر وهو قطع اللص ، وإنما لعله قطع يده أو رجله ، فإذا احتطت قلت : قطع الأمير نفسه يد اللص أو رجله .

قلت<sup>(٢)</sup> : وبقي عليه أن يقول<sup>(٣)</sup> وذلك مجاز أيضاً من جهة أخرى وهو أن اليد اسم للعضو إلى المنكب<sup>(٤)</sup> وهو لم يقطعها كلها إنما قطع بعضها ، فإذا احتاط ينبغي له أن يقول : قطع الأمير نفسه من يد اللص ما بين الكوع والأصابع ، وذلك مجاز أيضاً (من جهة أخرى)<sup>(٥)</sup> وهو أنه سماه لصاً ، وذلك يقتضي أنه أوجد<sup>(٦)</sup> جميع أفراد اللصوصية كما قرره في أول كلامه وذلك محال ، فقد أوقع البعض موقع الكل وذلك مجاز ، فإذا احتاط قال : قطع الأمير نفسه من يد من وجد منه بعض اللصوصية ما بين الكوع والأصابع ، ويبقى عليه مجاز آخر عنده من جهة أخرى وهو أن القطع عنده دال على جميع أفراد الجنس ولم يوجد ذلك فأوقع القطع على فرد من أفراد القطع لمن وجد منه بعض أفراد اللصوصية أوقعه في جزء من أجزاء يده .  
فيا ضحكة العقلاء ويا شماتة الأعداء بهذه العقول السخيفة التي كادها باريها ويأبى الله أن يوفق عقل من أنكر علمه وقدرته ويكذب عليه حيث يزعم أن غالب كلامه مجاز لا حقيقة له ، لشهود هذا الذي هو بأقبح الهديان أشبه منه بالفصاحة والبيان .

(١) في « ت » : « في مكان » .

(٢) القائل هو الإمام ابن القيم .

(٣) في « ن » : « نقول » .

(٤) في « ت » : « المنكب » .

(٥) في « ت » : « من وجه آخر » .

(٦) في « ت » : « وجد » .

قال<sup>(١)</sup>: « وكذلك قولك<sup>(٢)</sup> جاء الجيش أجمع ، ولولا أنه قد كان يمكن أن يكون إنما جاء بعضهم<sup>(٣)</sup> وإن أطلقت المجيء على جميعهم<sup>(٤)</sup> لما كان لقولك أجمع معنى ، ففوق التوكيد في هذه اللغة أقوى دليل على شياع المجاز فيها واشتماله عليها ، حتى إن أهل العربية أفردوا لذلك<sup>(٥)</sup> بابا لعنايتهم به ، وكونه مما لا يضاع ولا يهمل مثله ، كما أفردوا لكل معنى أهمهم بابا ، كالصفة والعطف والإضافة والنداء والندبة (والقسم وغير ذلك)<sup>(٦)</sup> . »

قال ابن جني<sup>(٧)</sup>: « وكذلك أيضاً حذف المضاف أيضاً<sup>(٨)</sup> مجاز لا حقيقة<sup>(٩)</sup> ، وقد كثر حتى إن في القرآن وهو أفصح الكلام منه أكثر من مائة موضع ، بل ثلاثمائة موضع ، وفي الشعر منه ما لا أحصيه . »  
قال<sup>(١٠)</sup> [ ١٣٧ / أ ] :

- (١) أي ابن جني مواصلا كلامه السابق .
- (٢) لفظ « قولك » لا يوجد في الخصائص .
- (٣) في الخصائص (٤٥١/٢) : « بعضه » .
- (٤) في الخصائص (٤٥١/٢) : « جميعه » .
- (٥) في الخصائص (٤٥١/٢) : « له » .
- (٦) في الخصائص (٤٥١/٢) : « والقسم والجزاء ونحو ذلك » .
- (٧) بعد كلام له بمقدار ثمانية سُطور .
- (٨) كلمة « أيضاً » لا توجد في الخصائص ، وهو الصواب كما سيأتي عند المؤلف نفسه لاحقا ص ( ٨٤٣ ) .
- (٩) بعد هذا كلام في الخصائص بمقدار أربعة أسطر .
- (١٠) أي ابن جني ، وقد تصرف الإمام ابن القيم في هذا الموضوع فقدم وأخر واختصر في النقل .

« وهذا<sup>(١)</sup> يدفع دفع أبي الحسن<sup>(٢)</sup> القياس عن<sup>(٣)</sup> حذف المضاف وإن لم يكن حقيقة ، أولاً يعلم أبو الحسن كثرة المجاز عليه<sup>(٤)</sup> وسعة استعماله وانتشار مواقعه ، « كقام أخوك » و « جاء الجيش » و « ضربت زيدا » ونحو ذلك ، كل<sup>(٥)</sup> ذلك مجاز<sup>(٦)</sup> ، وهو على غاية الانقياد والاطراد ، فكذلك<sup>(٧)</sup> حذف المضاف .

« فإن قيل : يجيء من هذا أن تقول<sup>(٨)</sup> : ضربتُ زيدا وإنما ضربت غلامه وولده ، قيل : هذا الذي شنت به بعينه جائز ، ألا تراك تقول : إنما ضربت زيدا (لضربك لغلامه)<sup>(٩)</sup> ، وأهنته<sup>(١٠)</sup> بإهانتك ولده ، وهذا بابٌ إنما يصلحه ويفسده المعرفة به ، فإن فهم عنك في قولك : « ضربت زيدا » أنك إنما أردت بذلك : ضربت غلامه أو أخاه أو نحو ذلك جاز ، وإن لم يفهم عنك لم يجز ، كما أنك إن فهم<sup>(١١)</sup> بقولك : أكلت

(١) لفظ « هذا » لا يوجد في الخصائص ، وربما جيء به ليشق الكلام ، وانظر الخصائص (٤٥١/٢) .

(٢) يعني سعيد بن مسعدة الأخفش (الأوسط) (ت ٢١٥) .

(٣) في الخصائص (٤٥١/٢) : « على » .

(٤) في الخصائص (٤٥١/٢) : « غيره » .

(٥) في الخصائص (٤٥١/٢) : « وكل » .

(٦) زاد في الخصائص (٤٥١/٢) : « لا حقيقة » .

(٧) في الخصائص (٤٥١/٢) : « وكذلك أيضاً » .

(٨) في « د » و « ن » : « تقول » .

(٩) في الخصائص (٤٥٢/٢) : « بضربك غلامه » .

(١٠) في « د » : « وأهنتك » .

(١١) في الخصائص (٤٥٢/٢) : « إن فهم عنك » .

الطعام أكلت<sup>(١)</sup> بعضه لم يحتج<sup>(٢)</sup> إلى البدل ، وإن لم يفهم عنك وأردت إفهام المخاطب إياه لم تجد بدا من البيان وأن تقول بعضه أو نصفه أو نحو ذلك ، ألا ترى أن الشاعر لما فهم عنه ما أراد بقوله :

صَبَّحَنَ من كاظمة (الخص الخرب)<sup>(٣)</sup> يحملن عباس بن عبد الطلب<sup>(٤)</sup>  
وإنما أراد عبد الله بن عباس ، ولو لم يكن من<sup>(٥)</sup> الثقة بفهم ذلك لم يجد بدا من البيان .

وعلى ذلك قول الآخر<sup>(٦)</sup> :

عليمٌ بما أَعْيَا النَّطَاسِيَّ<sup>(٧)</sup> حَذِيْمًا<sup>(٨)</sup>

(١) في الخصائص (٤٥٢/٢) : « أنك أكلت » .

(٢) في الخصائص (٤٥٢/٢) : « تحتج » .

(٣) في بعض المصادر : « الحصن الخرب » .

(٤) لم ينسبه ابن جني في الخصائص (٤٥٢/٢) ، وهو أيضاً بدون نسبة في الكامل (٣/١١٢٥) وفي الجمهرة (٣/١٣٢٨) وفي اللسان مادة (وصي) وشطره الأخير في مادة (نطس) . والبيت في وصف الإبل كما في الخزانة (٤/٣٧٢) .

(٥) في الخصائص (٤٥٣/٢) : « على » بدل « من » .

(٦) وهو أوس بن حجر بن مالك أبو شريح شاعر بني تميم في الجاهلية ، من فحول الشعراء ومتقدميهم ، وفي نسبه خلاف بين بعد اسم أبيه ، عمّر طويلاً ولم يدرك الإسلام . طبقات فحول الشعراء (١/٩٧) وسمط اللآلي (١/٢٩٠) ومعاهد التنصيص (١/١٣٢-١٣٥) وخزانة الأدب (٤/٣٧٩-٣٨٠) .

(٧) قال في الصحاح مادة (نطس) : « التنطس المبالغة في التطهر ، وكل من أدق النظر في الأمور واستقصى علمها فهو متنطس .. يقال منه رجل نَطَسٌ ونَطَسٌ وقد نَطَسَ بالكسر نَطَسًا ، ومنه قيل للمتطبب : نَطِيسٌ مثال فَيْسِقٍ ، ونَطَاسِيٌّ أيضاً .. » وانظر لسان العرب المادة نفسها ، وخزانة الأدب (٤/٣٧٤) .

(٨) هو عجز بيت ، وصدوره : « فهل لكم فيها إلي فأني » =

وإنما أراد ابن حذيم<sup>(١)</sup>.  
قال<sup>(٢)</sup>: « (ويدل على إلحاق)<sup>(٣)</sup> المجاز بالحقيقة عندهم وسلوكه  
(طريقتهم في نفوسهم)<sup>(٤)</sup> أن العرب قد وكدته كما وكدت الحقيقة وذلك  
قول الفرزدق<sup>(٥)</sup> :

عَشِيَّةَ سَأَلَ الْمُؤْتِدَانِ كِلَاهُمَا سَحَابَةَ<sup>(٦)</sup> مَوْتٍ بِالسُّيُوفِ الصَّوَارِمِ<sup>(٧)</sup>  
وإنما هو مربد واحد<sup>(٨)</sup> فثناه مجازاً لما يتصل به من مجاوره ، ثم إنه مع  
ذلك وكده وإن كان مجازاً ، وقد يجوز أن يكون سمي كل واحد من جانبيه  
مربداً .  
وقال الآخر :

= ديوانه (ص ١١١) من قصيدة مطلعها :

فإن يأتكم مني هجاء فإيما حباكم به مني جميل بن أرقم  
(١) قال في الخزانة (٤/٣٧٠) : « قال أبو الندى: ابن حذيم رجل من تميم الرباب كان  
أطب العرب ، وكان أطب من الحارث بن كلدة » . وانظر منه أيضاً (٤/٣٧٣)  
والمرصع لابن الأثير (ص ١١٩) .

(٢) أي ابن جني .

(٣) في الخصائص (٢/٤٥٣) : « ويدل على إلحاق » .

(٤) في الخصائص (٢/٤٥٣) : « طريقتهم في أنفسهم » .

(٥) الشاعر المعروف ، وقد تقدمت ترجمته ص (٥٣٤) .

(٦) في الديوان (ص ٣١٩/٢) : « عَجَاجَةٌ » بدل قوله هنا : « سحابة » .

(٧) ديوانه (٢/٣١٩) ، والبيت من قصيدة في هجو جرير والتعريض بالبعث الشاعر المجاشعي  
مطلعها : وَدَّ جَرِيرُ اللَّؤْمِ لَوْ كَانَ عَانِيَاً وَكَمْ يَدُنُّ مِنْ زَأْرِ الْأَسْوَدِ الصَّرَاغِمِ

(٨) وهو موضع بالبصرة ، سمي بذلك لأنه كانت تُحْبَسُ به الإبل .

انظر : معجم البلدان (٥/٩٨) والروض المعطار (ص ٥٣٢) كلاهما في مادة (مربد) .

إذا البيضة الصماء عضت صفيحة بحرياتها صاحت صياحا وصلت<sup>(١)</sup>  
 فأكد « صاحت » وهو مجاز بقوله « صياحا » .  
 وأما قول الله عز وجل : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾<sup>(٢)</sup> فليس هو<sup>(٣)</sup>  
 من باب المجاز<sup>(٤)</sup> ، بل هو حقيقة . قال أبو الحسن<sup>(٥)</sup> : خلق الله<sup>(٦)</sup> كلاما  
 في الشجرة فكلم به موسى ، وإذا أحدثه كان متكلمًا به ، وأما<sup>(٧)</sup> أن يحدثه  
 (في فم أو شجرة)<sup>(٨)</sup> أو غيرهما فهو شيء آخر ، لكن الكلام واقع ، ألا  
 ترى أن المتكلم منا إنما يستحق هذه الصفة لكونه<sup>(٩)</sup> متكلمًا لا غير ، لا

(١) لم ينسب ابن جنى عند إيراده له في الخصائص (٤٥٣/٢-٤٥٤) ولم أقف على قائله .  
 قال محققه في الموضوع المذكور هامش (١) : « البيضة : الخوذة توضع على الرأس لتقيها  
 السلاح ، والحرباء : مسمار الدرع ، وصليل الحرباء صوته ، وذلك أن يضرب الدرع  
 بالسيف فلا تنفذ فيه الضربة وترتد فيكون لذلك صوت ، وقد جعل الحرباء كما ترى  
 للبيضة ، والصفيحة : السيف العريض » .

(٢) سورة النساء آية (١٦٤) .

(٣) لفظة « هو » لا توجد في الخصائص .

(٤) زاد في الخصائص (٤٥٤/٢) : « في الكلام » .

(٥) يعني سعيد بن مسعدة الأخفش (الأوسط) (ت٢١٥) .

ولم أقف على قوله المذكور ، فلعله في بعض مصنفاته المفقودة ، لكن في كتابه معاني  
 القرآن (٢٧٠/١) ما يؤيده ويعضده ، وانظر كتاب « أبو علي الفارسي » لعبد الفتاح شليبي  
 (ص٦٤٤) .

(٦) في الخصائص (٤٥٤/٢) : « خلق الله لموسى » .

(٧) في الخصائص (٤٥٤/٢) : « فأما » .

(٨) في الخصائص (٤٥٤/٢) : « في شجرة أو فم » أعني بالتقديم والتأخير .

(٩) في الخصائص (٤٥٤/٢) : « بكونه » .

لأنه أحدثه (من آلة) <sup>(١)</sup> نطقه ، وإن كان لا يكون متكلما حتى يحرك به آلة <sup>(٢)</sup> نطقه ، فإن قلت : أرأيت لو أن أحدنا عمل [ له ] <sup>(٣)</sup> مصوتة وحركها واحتذى <sup>(٤)</sup> بأصواتها [ ١٣٧/ب ] عن <sup>(٥)</sup> أصوات الحروف المقطعة المسموعة في كلامنا أكنت تسميه متكلما وتسمي تلك الأصوات كلاما؟ <sup>(٦)</sup> (وذلك) <sup>(٧)</sup> المصوت بها <sup>(٨)</sup> متكلما ، وذلك أنه ليس في قوة البشر (أن يوردوا الكلام) <sup>(٩)</sup> بالآلات التي يصنعونها على سمت الحروف المنطوق بها وصورتها <sup>(١٠)</sup> لعجزهم عن ذلك ، وإنما يأتون بأصوات فيها الشبه <sup>(١١)</sup> اليسير من حروفها <sup>(١٢)</sup> فلا يستحق لذلك أن

(١) في الخصائص (٢/٤٥٤) : « في آلة » .

(٢) في الخصائص (٢/٤٥٤) : « آلات » .

(٣) ما بين المعرفتين ساقط من « ت » ، وفي الخصائص (٢/٤٥٤) : « آلة » بدل قوله : « له » .

(٤) في « د » و « ن » : « واحتزى » وفي « ت » : « واجتزى » ، وما أثبت فمن الخصائص (٢/٤٥٤) ولعله الصواب .

(٥) لفظة « عن » لا توجد في الخصائص .

(٦) بعد هذا في الخصائص (٢/٤٥٤) : « فجوابه ألا تكون تلك الأصوات كلاما » .

(٧) في « د » و « ن » : « ولا ذلك » والمثبت من « ت » ، ولعله الصواب فليأمل .

(٨) في « ت » : « به » ، وفي الخصائص (٢/٤٥٤) : « لها » .

(٩) في الخصائص (٢/٤٥٤) : « أن يوردوه » .

(١٠) في الخصائص (٢/٤٥٥) : « وصورتها في النفس » . وأفاد محقق الكتاب أن كلمة « في النفس » ثابتة في نسخ الكتاب إلا واحدة منها .

(١١) في « د » و « ن » : « المشبه » .

(١٢) في الخصائص (٢/٤٥٥) : « حروفنا » ، وأفاد محقق الكتاب في الهامش أن كلمة « حروفنا » ثابتة في نسخ الكتاب ما عدا واحدة منها .

يكون<sup>(١)</sup> كلاما ، (ولا)<sup>(٢)</sup> يكون الناطق بها متكلمها ، كما أن الذي يصور الحيوان تجسيما (أو تزويقا)<sup>(٣)</sup> لا يقال<sup>(٤)</sup> خالقا للحيوان ، وإنما يقال مصور وحالكٍ ومُشَبِّهٍ ، وأما القديم<sup>(٥)</sup> سبحانه فإنه قادر على إحداث الكلام على صورته الحقيقية وأصواته الحيوانية في الشجرة والهواء (وما شاء ، وهذا فرق)<sup>(٦)</sup> .

فإن قلت : فقد أحال سيويه<sup>(٧)</sup> قولنا : أشربُ ماء البحر<sup>(٨)</sup> ، وهذا منه حظر للمجاز الذي أنت مدع شياعه وانتشاره .

قيل : إنما أحال ذلك على أن المتكلم يريد به الحقيقة ، وهذا مستقيم إذ الإنسان الواحد (لا يشرب ماء البحر كله)<sup>(٩)</sup> ، فأما إن أراد به بعضه ثم أطلق<sup>(١٠)</sup> اللفظ [ ولا ]<sup>(١١)</sup> يريد به جميعه فلا محالة في جوازه<sup>(١٢)</sup> ، (ألا

(١) في الخصائص (٤٥٥/٢) : « تكون » .

(٢) في الخصائص (٤٥٥/٢) : « ولا أن » .

(٣) في الخصائص (٤٥٥/٢) : « أو ترقِما » .

(٤) في الخصائص (٤٥٥/٢) : « لا يسمى » بدل « لا يقال » .

(٥) انظر ما سبق ص ( ٤٩٣ ) تعليق ( ٧ ) عن هذا الاسم .

(٦) في الخصائص (٤٥٥/٢) : « وما أحب سبحانه وشاء فهذا فرق » .

(٧) تقدمت ترجمته ص ( ٢٢٥ ) .

(٨) انظر : الكتاب (٢٦/١) وعبارته فيه : « وأما المحال الكذب فإن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمس » .

(٩) في الخصائص (٤٥٥/٢) : « لا يشرب جميع ماء البحر » .

(١٠) في الخصائص (٤٥٥/٢) : « أطلق هناك » .

(١١) ما بين المعقوفتين لا يوجد في الخصائص .

(١٢) في الخصائص (٤٥٥/٢) : « من جوازه » .

ترى إلى قوله<sup>(١)</sup> :

نزلوا بأنقرة<sup>(٢)</sup> يسيل عليهم ماء الفرات يجيء (من أطواد)<sup>(٣)</sup>  
 (أنه لم يرد جميعه)<sup>(٤)</sup> لأنه قد يمكن أن يكون بعض مائه مختلجا قبل  
 وصوله إلى أرضهم بشرب أو سقي<sup>(٥)</sup> زرع ونحوه ، (فسيبويه إنما وضع  
 اللفظة)<sup>(٦)</sup> في هذا الموضع على أصل وضعها في اللغة من العموم واجتنب  
 المستعمل فيه من الخصوص .

ومثل توكيده<sup>(٧)</sup> المجاز فيما مضى قولنا: قام زيد قياما (وجلس  
 جلوسا)<sup>(٨)</sup> ، (فقد قدمنا الدليل على أن قام وقعد مجاز)<sup>(٩)</sup> ، وهو مع ذلك

(١) في الخصائص (٢/٤٥٥) : « ألا ترى قول الأسود بن يعفر » . وأفاد محقق الكتاب أن  
 في بعض نسخه نحو ما ذكر ابن القيم .

(٢) أنقرة بكسر القاف وبضمها: بلد بالحيرة بالقرب من الشام ، وهي غير أنقرة التي في  
 بلاد الروم . أفاده محقق « المفضليات » (ص ٢١٧) تعليق (١٣) .

(٣) في النسخ الخطية : « في أطواد » والمثبت من الديوان وكافة مصادر تخريجه  
 والبيت من قصيدة الأسود بن يعفر التميمي النهشلي أحد شعراء الجاهلية ، بلغت ستة  
 وثلاثين بيتا ، مطلعها :

نام الخلي وما أحس رقادي والههم محتضر لدى وسادي  
 ديوانه (ص ٢٧) ، والمحقق بكتاب الصبح المنير في شعر أبي بصير (ص ٢٩٦) .

(٤) في الخصائص (٢/٤٥٥) : « فلم يحصل هنا جميعه » .

(٥) في الخصائص (٢/٤٥٥) : « بسقي » .

(٦) في الخصائص (٢/٤٥٥) : « فسيبويه إذا إنما وضع هذه اللفظة » .

(٧) في الخصائص (٢/٤٥٦) : « توكيد » .

(٨) في الخصائص (٢/٤٥٦) : « وجلس عمرو جلوسا » .

(٩) في الخصائص (٢/٤٥٦) : « وذهب سعيد ذهابا ونحو ذلك ، لأن قولنا قام زيد ونحو  
 ذلك قد قدمنا الدليل على أنه مجاز » .

يؤكد (١) بالمصدر (٢).

وكذلك يكون قوله (٣): ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ (٤) من هذا الوجه مجازاً على ما مضى.

ومن التوكيد في المجاز قوله تعالى: ﴿وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ (٥)، (ولم تؤت لحية رجل ولا ذكره) (٦)، قال (٧): ووجه هذا عندي أن يكون مما حذفته صفته حتى كأنه قال: وأوتيت من كل شيء تؤتاه المرأة الملكة، ألا ترى أنها لو أوتيت لحية وذكرها لم تكن امرأة أصلاً، ولما قال فيها أوتيت (٨) وقيل فيها أوتي (٩). ومنه (١٠) قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ (١٢)، وهو سبحانه شيء، وهو (١٣) مما يستثنيه العقل ببديته ولا يجوز إلى

(١) في الخصائص (٤٥٦/٢): «مؤكد».

(٢) زاد في الخصائص (٤٥٦/٢): «فهذا توكيد المجاز كما ترى».

(٣) في الخصائص (٤٥٦/٢): «وكذلك أيضاً يكون قوله سبحانه».

(٤) سورة النساء آية (١٦٤).

(٥) سورة النمل آية (٢٣).

(٦) في الخصائص (٤٥٦/٢): «ولم تؤت لحية ولا ذكراً».

(٧) أي ابن جنبي.

(٨) في «ت»: «وأوتيت».

(٩) في «ت»: «وأوتي»، وفي الخصائص (٤٥٦/٢): «ولقيل أوتي».

(١٠) في الخصائص (٤٥٦/٢): «ومثله بدل «ومنه»».

(١١) لفظ الجلالة لا يوجد في «ت».

(١٢) سورة الرعد آية (١٦) وسورة الزمر آية (٦٢).

(١٣) في الخصائص (٤٥٦/٢): «وهذا بدل «وهو»».

التشاغل باستثنائه ، (فإن الشيء) <sup>(١)</sup> كائنا ما كان لا يخلق نفسه <sup>(٢)</sup> .  
فأما قوله تعالى: ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ <sup>(٣)</sup> فحقيقة لا مجاز ،  
وذلك أنه سبحانه ليس عالماً بعلم <sup>(٤)</sup> ، فهو إذاً العليم الذي فوق ذوي  
العلوم أجمعين ، ولذلك لم يقل: وفوق كل عالم عليم ، لأنه سبحانه  
وتعالى <sup>(٥)</sup> عالم ولا عالم فوقه .

فإن قلت: (ليس قوله) <sup>(٦)</sup>: ﴿ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ  
شَيْءٍ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ <sup>(٨)</sup> اللفظ المعتاد للتوكيد ،  
قيل: هو وإن لم يأت تابعاً على سمت التوكيد فإنه بمعنى التوكيد <sup>(٩)</sup> ، ألا  
ترى أنك إذا قلت: عممت <sup>(١٠)</sup> بالضرب [ ١٣٨ / أ ] جميع القوم ففائدته

(١) في الخصائص (٤٥٦/٢): « ألا ترى أن الشيء » .

(٢) زاد في الخصائص (٤٥٦/٢): « كما أن المرأة لا تؤتى لحيه ولا ذكراً » .

(٣) سورة يوسف آية (٧٦) .

(٤) قال محقق الخصائص (٤٥٧/٢) تعليق (٣) عند هذا الموضع: « يريد المؤلف أن الله  
سبحانه لا يشمله ذو العلم ، فهو غير داخل في مدلول الآية ، وبني كلامه على أصل المعتزلة  
أنه عالم بذاته وليس له صفة العلم ، وفاته أن اللسان العربي لا يعرف العالم إلا لذي العلم ،  
كما لا يعرف القائم إلا لذي القيام ، وكان خيراً له أن ينأى عن هذه المسائل الكلامية » .

(٥) في « ت »: « لأنه سبحانه » ، وفي الخصائص (٤٥٧/٢): « لأنه عز اسمه » .

(٦) في الخصائص (٤٥٧/٢): « فليس في شيء مما أوردته من قولك » .

(٧) سورة النمل آية (٢٣) . وزاد في الخصائص (٤٥٧/٢) - بعد الآية المذكورة:

« وَخَلَقَ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ .

(٨) سورة يوسف آية (٧٦) .

(٩) زاد في الخصائص (٤٥٧/٢): « البتة » .

(١٠) في « ن »: « غمرت » وكذا في « د » إلا أنه قد صحح في الهامش فكتب: « لعله

عممت » ، والمثبت من « ت » ومن الخصائص (٤٥٧/٢) .

فائدة قولك : ضربت القوم كلهم ، فإذا كان المعنيان واحداً كان ما وراء ذلك (لغوا غير معتد به) <sup>(١)</sup> .  
هذا آخر كلامه <sup>(٢)</sup> .

والكلام عليه من وجوه :

أحدها : أن تعلم أن هذا الرجل <sup>(٣)</sup> وشيخه أبا علي <sup>(٤)</sup> من كبار أهل البدع والاعتزال المنكرين لكلام الله تعالى وتكليمه ، فلا يكلم أحداً البتة ، ولا يحاسب عباده يوم القيامة بنفسه وكلامه ، وأن القرآن والكتب السماوية مخلوق من بعض مخلوقاته ، وليس له صفة تقوم به ، فلا علم له عندهم ولا قدرة ولا حياة ولا إرادة ولا سمع ولا بصر ، وأنه لا يقدر على خلق أفعال عباده وأنها واقعة منهم بغير اختياره ومشيتته ، وأنه شاء منهم خلافها وشاءوا هم خلاف ما شاء فغلبت مشيتهم مشيتته ، وكان ما شاءوه هم دون ما شاءه هو ، فيكون ما لا يشاء ويشاء ما لا يكون ، وهو خالق عند هذا الضال المضل وعالم مجازاً لا حقيقة ، والمجاز يصح نفيه ، فهو إذاً عنده لا خالق ولا عالم إلا على وجه المجاز ، فَمَنْ هذا خطؤه وضلاله في أصل

(١) في الخصائص (٢/٤٥٧) : « غير معتد به ولغوا » .

(٢) ينظر الخصائص (٢/٤٤٧-٤٥٧) ، وقد تمت مقابله مع النص المطبوع .

(٣) يعني ابن جنبي وقد تقدمت ترجمته ص (٧٠٩) .

(٤) في « د » و « ن » : « أبو علي » .

وهو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان أبو علي الفارسي الفسوي النحوي الشهير المولود في فسا (إحدى مدن فارس) سنة (٢٨٨) ومات في بغداد سنة (٣٧٧) .

تاريخ بغداد (٧/٢٧٥-٢٧٦) وإنباه الرواه (١/٣٠٨-٣١٠) ووفيات الأعيان (٢/٨٠-٨٢) وبغية الوعاة (١/٤٩٦-٤٩٨) .

[ الرد على  
ابن جنبي  
وبيان حاله  
وحال شيخه  
أبي علي  
الفارسي ]

دينه ومعتقده في ربه وإلهه فما الظن بخطئه وضلاله في ألفاظ القرآن ولغة العرب ، فحقيق بمن هذا مبلغ علمه ونهاية فهمه أن يدعي أن أكثر اللغة مجاز ويأتي بذلك الهذيان ، ولكن سنة الله جارية أن يفضح من استهزأ بحزبه وجنده ، وكان الرجل وشيخه كانا في زمن قوة شوكة المعتزلة وكانت الدولة دولة رفض واعتزال<sup>(١)</sup> ، وكان السلطان عضد الدولة ابن بويه<sup>(٢)</sup> ، وله صنف أبو علي : « الإيضاح »<sup>(٣)</sup> ، وكان الوزير إسماعيل بن عباد<sup>(٤)</sup>

(١) عاصر أبو علي الفارسي دولة بني العباس وهم في حالة قهر وضعف وانحلال وعصر سيطرة ابن بويه وهم في حالة قوة وتمكين .

ينظر كتاب : أبو علي الفارسي لعبد الفتاح شلبي (ص ٣٥) وما بعدها ، والتاريخ الإسلامي لمحمود شاکر (١٤٧/٦) وما بعدها .

(٢) هو فناخسرو أبو شجاع صاحب العراق وفارس ابن السلطان ركن الدولة الحسن بن بويه الديلمي ، قال فيه الذهبي : « وكان بطلاً شجاعاً مهيباً نحوياً أديباً عالماً جباراً عسوقاً شديد الوطأة .. وكان شيعياً جلداً ، أظهر بالنجف قبراً زعم أنه قبر الإمام علي ، وبنى عليه المشهد ، وأقام شعار الرفض ومأتم عاشوراء والاعتزال .. الخ . مات في بغداد سنة (٣٧٢) بعلّة الصرع وعمل في تابوت ونقل إلى النجف بالكوفة . السير (٢٤٩-٢٥٢) والبدایة والنهاية (١١/٢٩٩-٣٠١) والنجوم الزاهرة (٤/١٤٣-١٤٢) وشذرات الذهب (٣/٧٨-٧٩) .

(٣) وهو كتاب في النحو ، قال في مقدمته (٥/١) : « .. أما علي إثر ذلك أطال الله بقاء الأمير الجليل عضد الدولة مولانا وأدام عزه وتأييده ونصره وتمكينه ، وأسبغ عليه طوله وفضله ، فإني جمعت في هذا الكتاب أبواباً من العربية متحريراً في جمعها على ما ورد به أمره أعلاه الله ، فإن وافق اجتهادي ما رسم فذلك بيمن نقيته وحسن تنبيهه وهدايته .. الخ .

(٤) هو إسماعيل بن عباد بن عباس أبو العباس الطالقاني المعروف بالصاحب ، وزير شهير ، شيعي معتزلي ، له مشاركة في فنون كثيرة مع تأليف له عديدة ، قال فيه الذهبي : « وكان شيعياً معتزلياً مبتدعاً تياها صلفاً جباراً ، قيل إنه ذكر له البخاري فقال : =

معتزليا ، وقاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد<sup>(١)</sup> معتزليا .  
 وأول من عرف منه تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز هم المعتزلة والجهمية ،  
 وهذا الوجه مقدمة بين يدي رد ما في كلامه من باطل ، فإنه يشتمل على  
 حق وباطل .

الوجه الثاني: أن ما ادعى فيه أنه مجاز دل على المراد منه بمطلقه<sup>(٢)</sup> من غير  
 توقفه على قرينة ، وهذا حد الحقيقة عندهم ، فإن المعنى يسبق إلى الفهم من  
 هذا اللفظ بمجرد ولا يصح نفيه ولا يتوقف على قرينة فكيف يكون مجازاً ؟  
 فإن قال: تركيبه مع المسند والمسند إليه واتصاله بالمفعول والحال والتمييز  
 والتوابع والاستثناء ونحوها من القرائن التي تدل على المعنى . قيل له: فلا  
 يخلو كلام مفيد من هذا التركيب البتة ، أفتقول: إن الجميع مجاز أو النصف  
 مجاز والنصف حقيقة ؟ فإن قلت: الجميع مجاز كنت مبطلا رافعا للحقيقة  
 بالكلية ومدّع على خطاب الله ورسوله ﷺ وخطاب الأمم أنه كله مجاز لا  
 حقيقة ، ويكفيك هذا جهلا وكذبا .

= ومن البخاري ؟ حشوي لا يعول عليه « اهـ . مات في الري سنة (٣٨٥) .

السير (٥١١/١٦-٥١٤) والبداية والنهاية (٣١٤/١١-٣١٦) ولسان الميزان  
 (٤١٣-٤١٦) والإمتاع والمؤانسة (٥٣/١) وما بعدها .

(١) هو عبد الجبار بن أحمد بن خليل أبو الحسن القاضي الهمداني الأسدي التكملي شيخ  
 المعتزلة في عصره والمصنف على نهجهم وطريقتهم ، ولد في ضواحي مدينة همدان  
 بإقليم خراسان ، وقيل في بلدة أسدآباد ، قال فيه الذهبي: « تخرج به خلق في الرأي  
 المقنوت ، مات في ذي القعدة سنة (٤١٥) من أبناء التسعين » .

تاريخ بغداد (١١٣/١١-١١٥) والسير (٢٤٤/١٧-٢٤٥) والطبقات الكبرى لابن  
 السبكي (٩٧-٩٨) ولسان الميزان (٣٨٦-٣٨٧) .

(٢) في « ت » : « مطلقا » .

وإن قلت : بل البعض حقيقة والبعض مجاز ، قيل لك : فما ضابط ذلك ؟ ولا يمكنك [ ١٣٨ / ب ] أن تأتي بضابط أبدا ، وقد أغلقت على نفسك باب الحقيقة بالكلية ، فإن كل لفظ تقر بأنه حقيقة يلزمك فيه نظير ما ادعيت أنه مجاز ، ولا شيء أبلغ من خلق الله تعالى وعلم الله ، ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ ، وقد ادعيت أنه مجاز لا حقيقة ، ولا شيء أظهر من طلوع الشمس على الخلائق عيانا جهرة ، فإذا رآها الناس وقالوا: طلعت الشمس كان هذا عندك مجازاً ، لأن الشمس لم يحصل منها جميع أفراد الطلوع الماضي والحاضر والآتي في آن واحد وذلك عندك هو الحقيقة ، فإذا كان هذا كله مجازاً عندك فما الظن بغير ذلك من الألفاظ ؟

الوجه الثالث : أن الفعل لا عموم له ولا دلالة له على وحدة ولا كثرة ولا عموم ولا خصوص ، بل هو دال على القدر المشترك من ذلك وهو مطلق الحقيقة ، فإذا أرادوا تقييده بشيء من ذلك أتوا بما يدل على مرادهم ، فيأتون بالمرءة بقاء التأنيث نحو ضربت ضربة ، وفي المرتين بلفظ الشنية ، وفي الجمع بما يدل على ذلك ، والجميع<sup>(١)</sup> حقيقة. فدعواك أن (ضربت) موضوع لجميع أفراد الضرب الموهومة التي لا تدخل تحت الحصر كذب على اللغة ، فإن العرب لم تضع الفعل لذلك البتة ولا أفادته به ولا دلت به عليه ، وإنما وضعت الفعل للإخبار<sup>(٢)</sup> عن فعل صدر عن الفاعل أو يصدر منه أو يطلبه ، يوضحه :

الوجه الرابع : أن دلالة الماضي والمضارع والأمر على المصدر واحدة ، فلو كان (ضربت) موضوعاً لجميع أفراد الضرب كلها من أولها إلى آخرها لكان

[ انتفاء  
دعوى  
مجازية  
الفعل ]

[ دلالة  
الفعل  
بأقسامه  
الثلاثة على  
المصدر  
واحدة ]

(١) في « ت » : « والجمع » .

(٢) في « ت » : « الأخبار » .

(اضرب) كذلك ، فيكون موضوع لفظة (اضرب) أوقع كل فرد من أفراد الضرب كلها من أولها إلى آخرها الموهومة في جميع الماضي والحاضر والمستقبل إلى ما لا نهاية له ، وأي فرية على اللغة وواضعها أعظم من ذلك ؟ وهذا أمر يقطع العاقل بأن هذا لم يخطر ببال المتكلم ولا السامع ، ولا قصده الواضع أصلا ، ومن نسب الأمر به إلى ذلك فقد نسبه إلى أعظم الجهل وإلى العجز عن التكلم بالحقيقة ، [ فإنه لا سبيل له عند هذا القائل إلى التخلص من المجاز والتكلم بالحقيقة البتة ]<sup>(١)</sup> ، فإن غاية ما يقدر أن يقال أوقع فردا من أفراد الضرب على جزء من المضروب ، ومع هذا فلم يخلص عنده لأن أوقع فعل وهو دال على جميع أنواع الإيقاع في الماضي والحاضر والأمر ، يوضحه :

[ دعوى ابن جني تستلزم تعجيز الخالق سبحانه عن التكلم بالحقيقة أمرا وخبرا ]

الوجه الخامس : أن هذا يستلزم تعجيز الخالق سبحانه عن التكلم بالحقيقة أمرا وخبرا ، فإن أوامره سبحانه كلها بالأفعال ، وإخباره عن نفسه وخلقها عامة بالأفعال ، وقد صرح هذا بأنها [ ١٣٩/أ ] مجاز ، فقد عجز الله بأن يأمر بلفظ الحقيقة أو يجبر عن نفسه أو عن أحد من خلقه بلفظ حقيقة ، فإن قوله : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ ، و ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ ﴾ و ﴿ ءَامِنُوا ﴾ ، ﴿ وَأَسْمَعُوا ﴾ و ﴿ أَطِيعُوا ﴾ ، و ﴿ وَجَاهِدُوا ﴾ ، و ﴿ أَصْبِرُوا ﴾ ، و ﴿ اذْكُرُوا اللَّهَ ﴾ و ﴿ فَارْهَبُونِ ﴾ ، و ﴿ وَأَخْشَوْنِ ﴾ ، و ﴿ فَأَعْبُدُونِ ﴾ ، وأمثال ذلك عندهم مجاز ، فلو أراد أن يأمر بلفظ الحقيقة أو يجبر عن نفسه أو عن فعله أو [ عن ]<sup>(٢)</sup> فعل خلقه بها ، ماذا يقول سبحانه حتى يكون متكلمًا بالحقيقة ، وكذلك قوله لرسوله ﷺ : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ،

(١) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٢) ما بين المعقوفين مثبت من « ت » .

﴿ قُلْ يَتَّيِبُهَا لَكُمْ رَبِّي فَأَتُوا مِنْهَا خِيفًا ﴾ ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ ﴾ وأضعاف ذلك كله مجاز ، وكذلك في جانب الخبر نحو: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِكَةِ ﴿١﴾ ، ﴿ قَالَتِ الْمَلَأِكَةُ يَمْرُؤٌ ﴿٢﴾ ، ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾ ﴿٣﴾ ، [وقوله] ﴿٤﴾: ﴿ إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ ﴾ ﴿٥﴾ ، وأكثر من مائة ألف فعل ومائة ألف خبر ، فإذا كانت هذه مجازاً عندك فكيف يصنع من أراد أن يتكلم بالحقيقة . الوجه السادس: قوله ﴿٦﴾: « ويدل على انتظامه لجميع جنس المصدر أنك تعمله في جميع أجزاء ذلك الفعل نحو: قمت قومة وقومتين ومائة قومة ، وقياماً حسناً وقيحاً » ﴿٧﴾ .

[ دلالة  
الفعل على  
الحقيقة  
ولفي الجاز  
عنه ]

فهذا من أعظم ما يبطل قوله ، فإن العرب وضعت مطلقاً غير عام بل صالحاً للعمل في الواحد والاثنين ، والكثير والقليل ، وهو في كل ذلك حقيقة لم يخرج عن موضوعه ويستعمل في غيره ، والعجب أنك صرحت في آخر كلامك بأنه موضوع لصلاحيته لذلك كله ، فدل على أنه ليس بموضوع للعموم ، فبطل قولك إنه موضوع لجميع الجنس بقولك إنه موضوع لأن يكون صالحاً للواحد والاثنين والقليل والكثير ، وهذا هو الحق ، وهو ينفي المجاز ويبين أنه حقيقة في الجميع وهذا يعقله بنو آدم .

(١) سورة البقرة آية (٣٠) والحجر آية (٢٨) .

(٢) سورة آل عمران آية (٤٢) و (٤٥) .

(٣) سورة البقرة آية (٣١) .

(٤) ما بين المعقوفين مثبت من « ت » .

(٥) سورة البقرة آية (٣٤) .

(٦) أي ابن جنى .

(٧) قد سبق ص ( ٨٠٥ ) .

وأما استدلالك على ذلك بإعمال الفعل فيه ، فمن أعجب العجب فإنه يعمل في المرة الواحدة والمرتين والمرات والمطلق والعام ، فإن كان إعماله في العام نحو: (يظنان كل الظن) وبابه دليلاً على أنه موضوع له فهلا كان إعماله في الخاص دليلاً على أنه موضوع له ، فما خرج عن موضوعه حيث أعمل ، وهذا ظاهر بحمد الله .

[ الرد على  
أبي علي  
الفارسي  
وبيان أنواع  
التعريف ]

الوجه السابع: قول أبي علي<sup>(١)</sup> أن : « قام زيد بمنزلة خرجت فإذا الأسد تعريفه هنا تعريف الجنس ، كقولك : الأسد أشد من الذئب وأنك لا تريد خرجت وجميع الأسد التي يتناولها الوهم على الباب ، وإنما تريد : فإذا واحداً من هذا الجنس بالباب ، فوضعت لفظ الجماعة على الواحد مجازاً » . خطأ منه ووهم ظاهر ينقض آخر كلامه فيه أولاً ، فإنه صرح أولاً بأن التعريف المذكور هنا تعريف الجنس وهذا حق ، فإن التعريف ثلاثة أنواع : تعريف الشخص ، وتعريف الجنس ، وتعريف [ ١٣٩/ب ] العموم ، وليس المراد تعريف الشخص ولا تعريف العام قطعاً ، وكل واحد من هذه الأنواع حقيقة فيما استعمل فيه ، وليس لفظ الأسد في قولك : (خرجت فإذا الأسد) لفظ جماعة وضع على الواحد حتى يكون مجازاً ، فإن اسم الجنس المعرف باللام لم يوضع للجماعة حتى يكون استعماله في الواحد المطلق مجازاً ، ولو كان استعماله في التعريف المطلق مجازاً لكان استعماله في التعريف الشخصي أولى بالمجاز ، لأنه أبعد عن العموم من تعريف الجنس ، فيكون كل اسم معرف باللام التي للعهد أو للجنس مجازاً ، وهذا لا يقوله من يدري ما يقول ، يوضحه :

(١) يعني الفارسي وقد تقدمت ترجمته قريباً ص (٨٢١) وقوله المذكور تقدم ص (٨٠٦) -

[ بيان أن الأصل في اللام يفيد تعريف الماهية ]  
 الوجه الثامن : أن هذا قلب للحقائق ، فإن الأصل في اللام أن تفيد تعريف الماهية ، فالعهد أولى بها من الجنس لكمال التعريف به ، والجنس أولى بها من العموم لأنها تفيد [ فيه ]<sup>(١)</sup> تعريف الماهية الذهنية ، فهي في الحقيقة للعهد الذهني فإنه نوعان شخصي وجنسي ، فالقائل : اشتر اللحم واستق الماء ، يريد باللام تعريف الجنس المعهود بينه وبين المخاطب ، كما أن القائل : (قال الرجل) و (دخلت البيت) يريد تعريف الشخص المعهود بينه وبين المخاطب ، فمن ادعى أنهم نقلوا هذا اللفظ من الجمع إلى الواحد فهو مخطئ ، يوضحه :

[ بيان وضع المفرد المعرف باللام ]  
 الوجه التاسع : وهو أن أكثر الناس لا يرون المفرد المعرف باللام من ألفاظ العموم بحال ، وإنما يثبتون العموم للجمع المعرف باللام ، سواء كان جمع قلة نحو: المسلمين والمسلمات ، أو جمع كثرة نحو : الرجال والعباد<sup>(٢)</sup> . فالأسد بمنزلة الرجل ، وإذا كان ليس من ألفاظ العموم فلم يوضع في غير موضعه ولا استعمل إلا في موضوعه ، ومن يجعله للعموم من أهل الأصول والفقهاء يقولون: إنما يكون للعموم حيث يصلح أن تخلف اللام فيه « كل » نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ ﴾<sup>(٣)</sup> ونحو قوله: ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴾<sup>(٤)</sup> ، ولهذا صح الاستثناء منه ، وذلك حيث (لا يكون عهد ، والقرينة والسياق دالان)<sup>(٥)</sup> على إرادة جميع أفراد الجنس ، وهذا

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) ينظر لهذه المسألة : شرح الكوكب المنير (١٢٩/٣) وما بعدها .

(٣) سورة العصر آية (٢) .

(٤) سورة المعارج آية (١٩) .

(٥) في « ت » : « لا يكون عهد القرينة والسياق دالاً » .

متنّف في قولك : (خرجتُ فإذا الأسد) ، فهو إنما يدل على العموم بقريّة ، كما يدل على العهد بقريّة . فدعوى المجاز في بعض مواردّه دون بعض تحكّم بارد لا معنى له ، ودعوى المجاز في جميعها باطل ، فلم يبق إلا أنه حقيقة حيث استعمل وهو الصواب .

[ عودة للرد  
على ابن  
جنّي في  
دعواه ]

الوجه العاشر : قوله<sup>(١)</sup> : « (خرجت فإذا الأسد) اتساع وتوكيد وتشبيه ، أما الاتساع فإنه وضع اللفظة المعتادة للجماعة على الواحد وأما التوكيد فلأنه عظم قدر ذلك الواحد بأن جاء بلفظه على اللفظ المعتاد للجماعة ، وأما التشبيه فلأنه شبه الواحد بالجماعة » .

ثم قال : « وإذا كان كذلك فمثله (قعد جعفر) [ ١٤٠ / أ ] و(انطلق محمد) و(جاء الليل) و(انصرم النهار) » .

خطأ من وجهين : أحدهما : أنه مبني على أن الأسد دال<sup>(٢)</sup> على الجمع وأنه تجوز<sup>(٣)</sup> ، فاستعمله في الواحد وقد عرفت ما فيه . الثاني : أنه لو صح له ذلك لم يكن (قعد جعفر) و (انطلق محمد) و (جاء الليل) مثله ، فإن هذه الأفعال لا تدل على قعود وانطلاق ومجيء عام لكل فرد البتة ، بحيث يكون استعمالها فيمن وجد منه بعض ذلك الجنس مجازاً ، فليس دالتان خاصة وعمامة ، بخلاف الأسد فإنه يمكن تقدير دلالة عامة وخاصة له ، فإذا استعمل في أحدهما يكون استعماله له في غير مدلوله الآخر ، فكيف يكون مثل ذلك في الأفعال ؟ فهل يعقل ذو تحصيل لقام ، وقعد ، وانطلق دالتين قط عامة وخاصة ، وليس العجب من تسويد الورق بهذا الهذيان ،

(١) أي ابن جنّي ، وقوله قد سبق ص ( ٨٠٦-٨٠٧ ) .

(٢) في « ت » : « دل » .

(٣) في « ن » : « يجوز » .

وإنما العجب من أذهان تقبله وتستحسنه .

الوجه الحادي عشر : قوله : « وكذلك أفعال القديم <sup>(١)</sup> نحو : خلق الله السماء <sup>(٢)</sup> والأرض وما كان مثله » <sup>(٣)</sup> .

[ فساد  
دعوى أن  
أفعال الخالق  
سبحانه  
مجاز ]

فيقال : الله أكبر كبيرا ، والحمد لله كثيرا ، وسبحان الله عما يقول الجاحدون لخلقه وربوبيته ، وتعالى علوا كبيرا ، وقبح الله قولاً يتضمن أن يكون الله خالفاً مجازاً لا حقيقة ، وأن يكون خلق الله السموات والأرض مجازاً لا حقيقة ، ومن هاهنا قال السلف الذين بلغتهم مقالة هؤلاء : « إنهم شر قولاً من اليهود والنصارى » <sup>(٤)</sup> وقالوا : « إنا نحكي كلام اليهود

(١) سبق البيان عن هذا اللفظ ص (٤٩٣) تعليق (٧) .

(٢) في « ت » : « السموات » وانظر ما سبق ص (٨٠٧) تعليق (٦) .

(٣) سبق ص (٨٠٧) .

(٤) هو من قول الإمام الحافظ الثقة سعيد بن عامر أبي محمد الضُّبَعِي البصري من شيوخ الإمام أحمد وابن المديني وابن معين وغيرهم ، وعن أخرج له الجماعة ، وقد كانت وفاته سنة (٢٨٠) .

ترجمته في الجرح والتعديل (٤٨/٤-٤٩) وتهذيب الكمال (١٠/٥١٠-٥١٤) والسير (٣٨٥/٩-٣٨٧) وتقريب التهذيب (١٧٧) .

وتتمة قوله المذكور : « وقد اجتمع اليهود والنصارى وأهل الأديان مع المسلمين على أن الله على العرش ، وقالوا هم - يعني الجهمية - : ليس على شيء » . أخرجه ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية نقله عنه ابن تيمية في الحموية (ص ٣١) وفي درة التعارض (٦/٢٦١) والذهبي في العلو (ص ١١٧) وابن القيم في اجتماع الجيوش (ص ٢١٥) كما نسب ابن تيمية في الدرء (٦/٢٦١) لعبد الله بن أحمد في السنة ولم أجده فيه . وقد ذكره البخاري في خلق أفعال العباد رقم ١٣ (ص ١١) وابن تيمية في القاعدة المراكشية (ضمن مجموع الفتاوى (٥/١٨٤) والذهبي (مختصراً) في الأربعين (ص ٨٢) .

والنصارى ولا نستطيع أن نحكي كلام هؤلاء»<sup>(١)</sup> وقالوا: «إنهم مليشون معطلون نافون للمعبود عز وجل وتبارك وتعالى». «مليشون» أي يصفونه<sup>(٢)</sup> بصفة لا شيء.

الوجه الثاني عشر: أن المجاز لا بد أن يكون له استعمال<sup>(٣)</sup> في الحقيقة أو وضع سابق وإن لم يستعمل عند القائلين به ، فيكون للفظ جهتان: جهة حقيقة ، وجهة مجاز كالأسد والحمار ونحو ذلك ، فيتجاوز من حقيقته التي وضع لها أولاً إلى مجازه الذي استعمل فيه ثانياً لعلاقة بينهما. فأين سبق لقولنا (خلق الله السموات والأرض) ، و(علم الله ما تكسب كل نفس) استعماله في غير هذا المفهوم ليكون إطلاقه عليه بطريق المجاز؟ فلم يستعمل (خلق) إلا في موضوعه الأصلي ، ولا اسم (الله) إلا في موضوعه ، ولا (السموات والأرض) إلا في موضوعهما. فإما أن يكون هذا القائل يرى المجاز في النسبة كما يختاره جماعة من الناس ، أو ليس ممن يرى المجاز في النسبة ، فإن لم ير في النسبة مجازاً فالمفردات مستعملة في موضوعاتها ولا مجاز في النسبة ، فكيف يكون (خلق الله) مجازاً؟ وإن كان

(١) هو قول عبد الله بن المبارك رحمه الله تعالى أخرجه أبو داود في مسائل الإمام أحمد (ص ٢٦٩) وعبد الله بن أحمد في السنة رقم ٢٣ (١/١١١) والآجري في الشريعة رقم ٥٧٩ (٢/٩٨٧) والدارمي في الرد على الجهمية رقم ٢٤ (ص ٢١) ورقم ٣٩٤ (ص ١٨٤) ، وذكره البخاري في خلق أفعال العباد رقم ١١ (ص ١٠) والآجري في الشريعة (٣/١٠٧٤) وابن عبد البر في التمهيد (٧/١٤٣) وابن القيم في الاجتماع (ص ١٣٥) ، وإسناده صحيح ، وكذا صححه ابن القيم.

(٢) في «ن»: «يصفوه» .

(٣) في «ن»: «في استعمال» ، وهي كذلك في «د» إلا أنه وضعت إشارة على حرف الفاء علامة على إلغائها.

من يرى المجاز في النسبة كأنبت<sup>(١)</sup> الماء البقل ، فأضاف<sup>(٢)</sup> الإنبات [ ١٤٠/ب ] إلى الماء وليس<sup>(٣)</sup> له في الحقيقة [ بل لله ]<sup>(٤)</sup> ، فهذه النسبة في قولنا (خلق الله) أصدق النسب الحقيقة التي إن كانت مجازاً لم يتصور أن يكون في الكلام نسبة حقيقية<sup>(٥)</sup> البتة لا في القديم ولا في الحديث ، وهذا من أعظم الضلال .

[ إقرار الأمم  
على كونه  
تعالى خالفاً ]

الوجه الثالث عشر : أنه ليس في المعلومات أظهر من كون الله خالفاً ، ولهذا أقرت به جميع الأمم مؤمنهم وكافرهم ، ولظهور ذلك وكون العلم به بديهياً فطرياً احتج الله به على من أشرك به في عبادته فقال : ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ في غير موضع من كتابه<sup>(٦)</sup> فعلم أن كونه سبحانه خالفاً من أظهر شيء عند العقول ، فكيف يكون الخبر عنه بذلك مجازاً وهو أصل كل حقيقة ؟ فجميع الحقائق تنتهي إلى خلقه وإيجاده ، فهو الذي خلق وهو الذي علم كما قال تعالى : ﴿ أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ \* خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ \* أَقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ \* الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴾<sup>(٧)</sup> ، فجميع الموجودات انتهت إلى خلقه وتعليمه ، فكيف يكون كونه خالفاً عالماً مجازاً ؟ وإذا كان كونه (خالفاً عالماً)<sup>(٨)</sup> مجازاً لم يبق له فعل حقيقة ولا اسم حقيقة ،

(١) في « ت » : « كما ينبت » .

(٢) في « ت » : « بإضافة » .

(٣) في « ت » : « فليس » .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٥) في « ن » و « ت » : « حقيقة » .

(٦) في سورة لقمان آية (٢٥) والزمز آية (٣٨) والزخرف آية (٩) .

(٧) سورة العلق الآيات (١-٤) . وفي « ت » زيدت الآية بعدها : ﴿ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ .

(٨) في « ت » : « عالماً خالفاً » بالتقديم والتأخير .

فصارت أفعاله كلها مجازات ، وأسماءه الحسنى كلها مجازات .

[ عودة للرد  
على ابن  
جنبي في  
دعواه أنه  
سبحانه خالق  
على الجاز ]

الوجه الخامس عشر<sup>(١)</sup> : قوله<sup>(٢)</sup> : « ألا ترى أنه لم<sup>(٣)</sup> يكن منه بذلك خلق أفعالنا ، ولو كان خالقا حقيقا (لا مجازا)<sup>(٤)</sup> لكان خالقا للكفر والعدوان وغيرهما من أفعالنا » .

كلام باطل على أصل أصحابه القدرية<sup>(٥)</sup> وعلى أصل أهل السنة ، بل وعلى أصول جميع الطوائف ، فإن جميع أهل الإسلام متفقون على أن الله خالق حقيقة لا مجازاً ، بل وعباد الأصنام وجميع الملل . وأما إخوانه القدرية فإنهم [ وإن ]<sup>(٦)</sup> قالوا : إنه غير خالق لأفعال الحيوان الاختيارية فإنه لا يقول أحد منهم إنه خالق السموات والأرض وما بينهما مجازاً لكونه غير خالق لأفعال الحيوان ، فإنها لم تدخل تحت قوله : ﴿ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾<sup>(٧)</sup> ، بل (لم تدخل)<sup>(٨)</sup> عندهم تحت قوله : ﴿ اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ

(١) هكذا في كل النسخ الخطية : « الوجه الخامس عشر » ، وحقه أن يكون : « الوجه الرابع عشر » ، وقد استمر تعداد الوجوه تبعا لهذا الوجه إلى الآخر ، إلا أن الكلام ظاهر الاتصال ليس فيه حذف ولا اقتصار كما يظهر في الرد على فقراته .

(٢) أي ابن جنبي وقوله المذكور قد سبق ص ( ٨٠٧ ) .

(٣) في النسخ الخطية : « لو لم » والمثبت هو الصواب كما في الخصائص (٤٤٩/٢) وكما قد سبق ص ( ٨٠٧ ) .

(٤) في النسخ الخطية : « لا محالة » وما أثبت فهو من الخصائص (٤٤٩/٢) ولعله الصواب ، وقد سبق إصلاحه ص ( ٨٠٨ ) تعليق ( ٢ ) .

(٥) يعني المعتزلة ، وقد سبق التعريف بهم ص ( ٢١ ) .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٧) سورة العنكبوت آية (٤٤) .

(٨) في « ن » : « لم يدخل » .

شَيْءٍ ﴿١﴾ ، وإن دخلت تحت هذا اللفظ فهو عندهم عام مخصوص بالعقل نحو [ قوله ] (٢) : ﴿ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ (٣) و ﴿ تُدِيرُ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ (٤) ، فإن ادعوا المجاز فهم يدعون في مثل هذا لكونه عاما مخصوصاً ، وأما نحو قوله : ﴿ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ (٥) فلم يقل أحد قط إنه مجاز قبل ابن جني بناء على ما أصله من الأصل الفاسد : « إن الفعل موضوع لجميع أفراد المصدر ، فإذا استعمل في بعضها كان مجازاً » (٦) .

[ ما أثبت به  
المجاز إنكار  
عموم قدرته  
سبحانه  
ومشيئته ]

الوجه السادس عشر : [ ١٤١ / أ ] أنه أثبت المجاز بإنكار عموم قدرة الله ومشئته للكائنات وإثبات عدة خالقين معه ، فكان دليلاً أحبث من الحكم المستدل عليه .

وقد اتفقت الرسل كلهم وجميع كتب الله المنزلة على إثبات القدر ، وأن الله تعالى على كل شيء قدير ، وأنه خالق كل شيء ، وأنه بكل شيء عليم ، وأنه كتب في الذكر كل شيء ، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، وأنه لا يكون في ملكه ما لا يشاؤه ، وأنه لو شاء لما عصاه أحد ، ولو شاء لآمن أهل الأرض كلهم ، وأنه أعان أهل طاعته بما لم يعن به أهل معصيته ، ووفق أهل الإيمان لما لم يوفق له أهل الكفر ، وأنه هو الذي جعل المسلم مسلماً ، وأنه يضل من يشاء ويهدي من يشاء ، وبالجملة فلا يخرج

[ اتفاق  
الرسول  
والكتب  
المنزلة على  
إثبات القدر  
والمشيئة لله  
تعالى ]

(١) سورة الرعد آية (١٦) والزمر آية (٦٢) .

(٢) ما بين المعقوفين مثبت من « ت » .

(٣) سورة النمل آية (٢٣) .

(٤) سورة الأحقاف آية (٢٥) .

(٥) سورة العنكبوت آية (٤٤) .

(٦) انظر الخصائص (٢/٤٤٨) .

حادث من الأعيان والأفعال عن قدرته وخلقه كما لا يخرج عن علمه ومشيئته ، هذا دين جميع المرسلين .

فاستدل هذا القائل على أن (خلق الله السموات والأرض) مجاز<sup>(١)</sup> بإنكار ذلك ودفعه<sup>(٢)</sup> وإخراج أشرف ما في مملكته عن قدرته ، وهو طاعات أنبيائه ورسله وأوليائه وملائكته ، فلم يجعله قادراً عليها ولا خالقاً لها ، وكان سلفه الأولون يقولون (ولا يعلمها)<sup>(٣)</sup> قبل كونها ، فانظر إلى إثبات المجاز ماذا جنى على أهله وإلى أين ساقهم وماذا هدم من معاقل الإيمان ، واعجب من هذا الحكم ودليله!

[ إنكار علم  
الله على  
الحقيقة  
والرد على  
ذلك ]

الوجه السابع عشر : قوله : « وكذلك علم الله قيام زيد مجازاً أيضاً لأنه ليست الحالة التي علم الله عليها قيام زيد هي الحال التي علم [ الله ]<sup>(٤)</sup> عليها قعود عمرو »<sup>(٥)</sup>.

يريد أنه ليس لله علم في الحقيقة كما صرح به بقوله : « ولسنا نثبت لله سبحانه علماً لأنه عالم لنفسه »<sup>(٦)</sup>.

وهذه [ هي ]<sup>(٧)</sup> مسألة إنكار صفات الرب سبحانه وأنه لا علم له ولا قدرة ولا سمع ولا بصر ولا حياة ولا إرادة ، فلا يقولون عالم بعلم ، ولا

(١) في « د » و « ن » : « مجازاً » .

(٢) في « ن » : « ورفع » .

(٣) في « ت » : « لا يعلمها » .

(٤) لفظ الجلالة لا يوجد في الخصائص ، وانظر ما سبق ص ( ٨٠٨ ) مع التعليق ( ٥ ) .

(٥) كما سبق نقله عنه ص ( ٨٠٨ ) .

(٦) كما سبق نقله عنه ص ( ٨٠٨ ) .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

قادر بقدرة ، ولا سميع بسمع ، ويقولون : يعلم ويقدر ويسمع بلا علم ولا قدرة ولا سمع ، وإذا كان كذلك فكان قولنا : علم الله قيام زيد مجازاً عندهم إذ لا علم له ، وعلمه فعل يدل على المصدر والصفة ، وليس في نفس الأمر لله عندهم علم ولا قدرة فجاء المجاز وانتفت الحقيقة .

فيقال لهم : قولكم : « إن الحال التي علم<sup>(١)</sup> عليها قيام زيد ليست هي الحال التي [ علم ]<sup>(٢)</sup> عليها ( قعود )<sup>(٣)</sup> عمرو » .

هذه<sup>(٤)</sup> الحال أمر وجودي أم عدمي ؟ فإن كانت عدمياً فهي لا شيء كاسمها ، وإن كانت وجودياً فيما أن تقوم بالعالم أو بالمعلوم أو بنفسها ، وقيامها بنفسها محال لأنها معنى ، وقيامها أيضاً بالمعلوم محال لأنها لو قامت به لكان هو العالم [ ١٤١ / ب ] المدرك فتعين قيامها بالعالم ، وهذه هي صفة العلم التي أنكرونها ، وهذا مما لا سبيل لكم إلى دفعه . ولهذا لما أقر به ابن سينا<sup>(٥)</sup> ألزمه ابن الخطيب<sup>(٦)</sup> بثبوت الصفات إلزاماً لا محيد له عنه<sup>(٧)</sup> فجاء

(١) في « ت » : « علم الله » ، والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق لما في الخصائص (٤٤٩/٢) وانظر ما سبق ص (٨٠٨) هامش (٥) وكذا ص (٨٣٥) تعليق (٤) .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٣) في النسخ الخطية : « قيام » والمثبت من الخصائص (٤٤٩/٢) ولما سبق عند المؤلف ابن القيم نفسه قريباً ص (٨٣٥) ، وقد مضى إصلاحه أيضاً ص (٨٠٨) تعليق (٧) .

(٤) في « ن » : « وهذه » .

(٥) تقدمت ترجمته ص (٢٤١) .

وينظر كلامه في هذه المسألة كتابه الإشارات والتنبيهات (٢٩٠-٢٩٤/٣) .

(٦) يعني الفخر الرازي ، وقد تقدمت ترجمته ص (١٤) .

(٧) ينظر شرح الإشارات للرازي (٧٥-٧٦/٢) .

ثور طوس<sup>(١)</sup> وعلم أن ذلك يلزمه ففر إلى ما أضحك منه العقلاء عليه وقال: « أقول إن العلم هو نفس المعلوم »<sup>(٢)</sup>. فاعجب من ضلال هؤلاء القوم وفساد عقولهم ، أيكون الضارب هو نفس المضروب ، والشاتم نفس<sup>(٣)</sup> المشتوم ، والذابح نفس المذبوح ، والناكح نفس المنكوح ؟ وهذا<sup>(٤)</sup> أشد مناقضة للمعقول من قول من قال: « الخلق نفس المخلوق »<sup>(٥)</sup>. فهؤلاء جعلوا الفعل هو عين المفعول ولم يثبتوا للفاعل فعلا يقوم به ، وهذا جعل العلم نفس المعلوم ، لم يجعل للعالم علما يقوم به .

[ لم تضع  
العرب  
الفعل لمعنى  
ثم نقلته إلى  
معنى آخر  
غيره ]

الوجه الثامن عشر : قوله : « وكذلك أيضاً ضربت عمراً مجازاً من غير جهة التجوز في الفعل وأنت إنما فعلت بعض الضرب لا جميعه ولكن من جهة أخرى وهي أنك إنما ضربت بعضه لا جميعه »<sup>(٦)</sup>.

فيقال : الأمر وإن كان كذلك فإن العرب لم تضع لفظة (ضربتُ زيداً) لغير هذا المعنى ثم نقلته إلى غيره حتى يكون مجازاً فيه ، بل لم تضعه ولم تستعمله قط إلا فيما يفهمه<sup>(٧)</sup> منه كل أحد ، فدعوى أن ذلك مجاز كذب ظاهر على

(١) الظاهر أنه يقصد نصير الدين الطوسي ، وقد تقدمت ترجمته ص ( ٢٨٨ ) ، ويراجع ما تقدم سالفا ص ( ٤٦٧ ) مع التعليق ( ١ ) .

(٢) لم أقف عليه نصا فيما بين يدي من كتبه ، وخاصة أن له مصنفا أفرد له مسألة العلم ، ولينظر شرحه لإشارات ابن سينا (٢/٧٥-٧٦) .

(٣) في « ت » : « هو نفس » .

(٤) في « ت » : « هذا » .

(٥) وهم أهل الاتحاد والحلول .

(٦) قارن مع ما سبق ص ( ٨٠٨ ) .

(٧) في « ت » : « يفهم » .

اللغة ، فلو أنهم وضعوا (ضربت زيدا) لوقوع الضرب على جميع أجزائه الظاهرة والباطنة ثم نقلوه إلى استعماله في إيقاعه على جزء من أجزاء بدنه أمكن أن يكون مجازاً فيه ، بل استعماله في هذا المفهوم لا يختص باللغة العربية ، بل جميع الأمم على اختلاف لغاتها لا يريدون غير هذا المفهوم ، فدعوى أن الحقيقة التي وضع لها اللفظ تخالف<sup>(١)</sup> ذلك دعوى كاذبة ، بل حقيقة هذا اللفظ التي وضع لها واستعمل فيها في كل لسان هي إمساس بعض المضروب بألة الضرب لا يعرف له حقيقة غير ذلك البتة .

الوجه التاسع عشر : أن الأفعال تختلف<sup>(٢)</sup> باختلاف محالها ومتعلقاتها ، فمنها ما يكون الفعل فيه شاملاً لجميع أجزاء المفعول ظاهره وباطنه كقولك : (خلق الله زيدا وأوجده وكونه وأحدثه) ، ومنها ما يقع الفعل فيه على ظاهر المحل دون باطنه كقولك : (اغتسل زيد) ، ومنها ما يقع على باطنه دون ظاهره نحو : (فرح زيد ورضي وغضب وأحب وأبغض) ، ومنها ما يقع على بعض جوارحه نحو : (قام وتكلم وحدث<sup>(٣)</sup> وأبصر وجامع وقبل وخالط وكتب) ، فينسب الفعل في ذلك كله إلى جملة وهو حاصل ببعض أعضائه . ومن قال : إن كل ذلك مجاز جاهر بالبهت والكذب ، فإن العرب لم تضع هذه الألفاظ قط لغير معانيها المفهومة منها ولم تنقلها عن موضوعها إلى غيره .

ونظير هذا أن الصفات [ ١٤٢ / أ ] تجري على موصوفاتها حقيقة ، فمنها

[ بيان  
اختلاف  
الأفعال  
حسب  
محالها  
ومتعلقاتها ]

(١) في « د » و « ن » : « يخالف » .

(٢) في « ن » : « يختلف » .

(٣) في « ت » : « وأحدث » .

ما يكون لباطنه دون ظاهره كعالم ، وعاقل ، ومحب ، ومبغض ، وحسود ونحو ذلك . ومنها ما يكون صفة للظاهر دون الباطن كأسود وأبيض وأحمر وطويل وقصير . ومنها ما يعم الظاهر كله كهذه الصفات ، ومنها ما يخص بعضه كأعرج وأحدب وأسهل<sup>(١)</sup> وأقرع وأخرس وأعمى وأصم . وكذلك أسماء الفاعلين منها ما يعم جميع الذات كمسافر ومنتقل ، ومنها ما يخص بعض الذات ككاتب وصانع . والفعل صادق في ذلك كله واسم الفاعل حقيقة (لا مجاز)<sup>(٢)</sup> باتفاق العقلاء ، ولم يشترط أحد [ قط ]<sup>(٣)</sup> في وجود النسبة حقيقة أن يصدر الفعل عن اليد والرجل وجميع الأجزاء الظاهرة والباطنة ، وهذا كما أنه لا يشترط في الفاعل فلا يشترط في المفعول أن يعم الفعل أجزاءه جميعها ، بل من الأفعال ما يعم جميع المفعول نحو: (أكلت الرغيف) ، ومنها ما يختص بجزء من أجزائه نحو: (قطعت الخشبة والعمامة) ، إذا أوقعت القطع في وسطها أو جزء منها ، ولو حاول إنسان [ نفي ]<sup>(٤)</sup> ذلك لكونه مجازاً وقال ما قطع الخشبة ولا العمامة لعد كاذبا ، ولما قال الله تعالى لموسى : ﴿ أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ ﴾<sup>(٥)</sup> لم يفهم موسى أن حقيقة ذلك ضرب جميع أجزاء البحر بعصاه ، بل الذي امتثله هو حقيقة الضرب المأمور به ، وعندهم أن هذا مجاز من جهة الضرب ومن جهة

(١) الأشهل: مَنْ في عينه شُهلة وهي أن يشوب سوادها زُرقة.

انظر: اللسان والتاج مادة (شهل) .

(٢) في « د » و « ت » : « لا مجازاً » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) سورة الشعراء آية (٦٣) .

العصا ومن جهة المضروب ، وطريق التخلص إلى الحقيقة عندهم في مثل هذا أن يأتي كلام في غاية العي والاستكراه (تعالى الله) <sup>(١)</sup> عنه علواً كبيراً ، فيقول: أوقع فرداً من أفراد الضرب بجزء من أجزاء عصاك على جزء من أجزاء البحر ، فهذه السماجة والغثاثة عندهم هي الحقيقة ، وتلك الفصاحة والبلاغة عندهم هي المجاز .

وقد زعم بعض المتحذلقين <sup>(٢)</sup> أن قولك: (جاء زيد) ، و (كلمت زيدا) ، ونحوه مجاز من وجه آخر وهو أن زيدا اسم لهذا الموجود وهو من وقت الولادة إلى الآن قد ذهبت أجزاؤه واستخلف غيرها ، فإنه لا يزال في تحلل واستخلاف ، فليس زيد الآن هو الموجود وقت التسمية ، فقد أطلق الاسم على غير ما وضع له اللفظ أولاً ، وأثبت هذا المتحذلق المجاز في الأعلام بهذه الطريق <sup>(٣)</sup> . وعلى هذا التقدير فيكون (محمد رسول الله) مجازاً أيضاً من هذا الوجه ، ويكون كل اسم لمسماه من بني آدم مجازاً ولا يتصور أن يكون حقيقة البتة ، وكفى بهذا القول سخفاً وحمقا . وتكاييس بعضهم وأجاب عنه بأن قال: زيد اسم للنفس الناطقة <sup>(٤)</sup> وهي لا تتحلل ولا تتغير ، بل هي ثابتة من حين الولادة إلى حين الموت ، فلزمه ما هو أطم من ذلك وهو أن

(١) في « د » و « ن » : « تعالى الله تعالى » .

(٢) قال في التاج مادة (حذلق) : « والمتحذلق المتكيس ، وقيل: هو الذي يريد أن يزداد على قدره ، وإنه ليتحذلق في كلامه ويتبذع أي يتظرف ويتكيس ، ورجلٌ جذلق كزبرج : كثير الكلام صلف ، وليس وراء ذلك شيء » .

وانظر: أساس البلاغة (ص ٧٨) .

(٣) قال في المحصول (١/١ قسم ١/٤٥٦) : « .. أما العلم فلا يكون مجازاً لأن شرط المجاز أن يكون النقل لأجل علاقة بين الأصل والفرع ، وهي غير موجودة في الأعلام » .

(٤) تقدم تعريف النفس الناطقة ص (٧٩٣) تعليق (٣) .

يكون (رأيت زيدا) و (ضربت زيدا) و (مرض زيد ، وأكل وشرب ، وركب ، وقام ، وقعد) كله مجازاً ، فإن الرؤية إنما وقعت على البدن لا على النفس ، وكذلك الضرب وبقية الأفعال .

والمقصود أن جعل ذلك كله مجازاً [ ١٤٢ / ب ] خطأ<sup>(١)</sup> محض ، فإنه لا حقيقة للفظ سوى ذلك ولا يعرف له حقيقة خرج عنها إلى هذا الاستعمال حتى تصح<sup>(٢)</sup> دعوى المجاز فيه ، بل هكذا وضع وهكذا استعملته العرب وجميع الأمم على اختلاف لغاتها ، وليس لها عندهم مفهوم حقيقي ومفهوم مجازي . وأما كون أجزاء البدن في التحلل والاستخلاف فذاك أمر طبيعي لا تعلق له بالحقيقة والمجاز ، وإنما فسدت العلوم لما أدخل<sup>(٣)</sup> فيها مثل هذه الهذيانات .

الوجه العشرون : قوله : « وإذا عرف التوكيد لِمَ<sup>(٤)</sup> وقع في الكلام نحو : نفسه ، وعينه ، وأجمع ، وكله ، وكلهم ، و كليهما ، عرفت منه حال سعة المجاز في هذا الكلام » .

فيقال له : ليس ذلك من أجل المجاز ، كما أن التوكيد<sup>(٥)</sup> الذي يلحق الكلام من أوله بأنّ ، وبالقسم<sup>(٦)</sup> ، وبلام الابتداء ، ليس لرفع المجاز

(١) في « ت » : « خبط » .

(٢) في « د » و « ن » : « يصح » .

(٣) في « ت » : « دخل » .

(٤) في « ت » : « ثم » والثبت من « د » و « ن » وهو الموافق لما في الخصائص (٤٥٠/٢) ، وانظر ما سبق ص (٨٠٩) مع التعليق (٦) .

(٥) في « ت » : « التوحيد » وهو خطأ ظاهر .

(٦) في « ت » : « وباء القسم » .

[ وقوع  
التوكيد  
في  
الكلام  
لا  
يثبت  
له  
المجاز ]

نحو: ﴿ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (١) « ولأنت تفري ما خلقت » (٢) ، و ﴿ تَأْتِيهِمْ لِقْدًا أُرْسِلْنَا إِلَيْكَ ﴾ (٣) . وإنما هو الاعتناء به وتقويته في قلب السامع وتثبيت مضمونه ، وكذلك ما يلحقه في آخره من التأكيد (بالنفس) و(العين) و(الكل) و(أجمع) . كقوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ (٤) فإن اللفظ بمجموعه دال على نسبة الفعل إلى كل فرد من أفراد الملائكة هذا حقيقته ، وتكون (٥) دلالاته على المجموع كدلالة المقيد بالبعض على ما قيد به ، نحو قوله: ﴿ قُرْ الْآيَلِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ \* ﴿ نَصَفَهُ ﴾ (٦) ، فهذا حقيقة في الجميع وهذا حقيقة في النصف ، فإن أطلق حمل على ما يدل عليه اللفظ من عموم أو إطلاق أو عهد ، فالأول كقوله: ﴿ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (٧) وقوله: ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ﴾ (٨) .  
والثاني كقوله: [ ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ ﴾ (٩) وقوله: ﴿ نَزَّلَ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا ﴾ (١٠) وقوله: ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ

(١) ورد هذا اللفظ في مواضع كثيرة من القرآن الكريم .

(٢) هو جزء من بيت شعر لزهير بن أبي سلمى ، وتامه كما في الديوان (ص ٢٩) :

ولأنت تفري ما خلقت وبعض القوم يخلق ثم لا يفري

(٣) سورة النحل آية (٦٣) .

(٤) سورة الحجر آية (٣٠) وسورة ص آية (٧٣) .

(٥) في « ن » : « ويكون » .

(٦) سورة المزمل ، الآيتان (٢ ، ٣) .

(٧) سورة المطففين آية (٦) .

(٨) سورة الناس آية (١) .

(٩) سورة آل عمران آية (١٧٣) .

(١٠) سورة القدر آية (٤) .

الْمَلَأِكَةُ ﴿١﴾ و ﴿لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا الْمَلَأِكَةَ﴾ (٢) .  
 والثالث : كقوله : [ (٣) ﴿إِذْ يُوحَىٰ رَبُّكَ إِلَى الْمَلَأِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبَّتُوا الَّذِينَ  
 ءَامَنُوا﴾ (٤) ، فهؤلاء ملائكة معينون وهم الذين أنزلهم الله تعالى يوم بدر  
 للقتال مع المؤمنين ، واللفظ حقيقة في كل موضع من هذه المواضع مؤكداً  
 ومجردها ، عامها ومطلقها ، فيأتي المتكلم باللفظ المطابق للمعنى الذي  
 يريده ، ولو أتى بغيره لم يكن قاصداً لكمال البيان ، فقد ظهر لك أن وقوع  
 التوكيد في هذه اللغة أقوى دليل على الحقيقة وقصدها عند الإتيان به وعند  
 حذفه بحسب غرض المتكلم .

[ ما ادعاه  
 ابن جنبي  
 وغيره في  
 مجاز  
 الحذف والرد  
 على ذلك ]

الوجه الحادي والعشرون : قوله : « وكذلك أيضاً حذف المضاف مجاز ،  
 وقد كثر حتى إن في القرآن الذي هو أفصح الكلام منه أكثر من ثلاثمائة  
 موضع » (٥) .

جوابه من وجهين :

أحدهما : أن أكثر المواضع الذي (٦) ادعى فيها الحذف في القرآن  
 لا يلزم فيها الحذف ولا دليل على صحة دعواه ، كقوله : ﴿وَكَمْ مِّنْ  
 قَرِيْبٍ أَهْلَكْنَهَا﴾ (٧) ، ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ قَرِيْبٍ عَنَّتْ عَنِّ أَمْرِ رَبِّهَا﴾

[ بيان أن  
 أكثر  
 المواضع  
 المدعى فيها  
 الحذف في  
 القرآن لا  
 يلزم ذلك  
 لها ]

(١) سورة الفرقان آية (٢٢) .

(٢) سورة الفرقان آية (٢١) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) سورة الأنفال آية (١٢) .

(٥) قارن مع ما سبق ص ( ٨١١ ) .

(٦) في « ت » : « التي » .

(٧) سورة الأعراف آية (٤) .

وَرَسُولِهِ ﴿<sup>(١)</sup>﴾ ، إلى أمثال ذلك [ ١/١٤٣ أ ] فادعى أهل المجاز أن ذلك [ كله ] <sup>(٢)</sup> من مجاز الحذف ، وأن التقدير في ذلك كله : (أهل قرية) <sup>(٣)</sup> ، وهذا غير لازم فإن القرية اسم للقوم المجتمعين في مكان واحد <sup>(٤)</sup> ، فإذا نُسب إلى القرية فعل أو حُكِمَ عليها بحكم أو أُخبر عنها بخبر كان في الكلام ما يدل على إرادة المتكلم من نسبة ذلك إلى الساكن أو المسكن ، وهو حقيقة في هذا وهذا وليس ذلك من باب الاشتراك اللفظي ، بل القرية موضوعة للجماعة الساكنين بمكان واحد ، فإذا أطلقت تناولت الساكن والمسكن ، وإذا قيدت بتركيب خاص واستعمال خاص كانت حقيقة فيما قيدت به <sup>(٥)</sup> فقوله تعالى : ﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُطْمَئِنَّةً ﴾ <sup>(٦)</sup> حقيقة في الساكن ، وكذلك لفظ القرية في عامة القرآن إنما يراد بها الساكن فتأمله ، وقد يراد بها المسكن خاصة فيكون في السياق ما يعينه

(١) سورة الطلاق آية (٨).

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من « ن » .

(٣) تجد هذا في كتب القائلين بالمجاز من مفسرين وأصوليين ولغويين وغيرهم ، فانظر على سبيل المثال: تلخيص البيان في مجازات القرآن (ص ١٧٣) وشرح اللمع (١/١١٦) ودلائل الإعجاز (ص ٣٠١) ونهاية الإعجاز (ص ١٨٤-١٨٥) والمثل السائر (١/١٣٥) وتحرير التحبير (ص ٤٦٢) والإشارة إلى الإيجاز ص ( ٨ ، ١٦٠ ) ومقدمة تفسير ابن النقيب (ص ٦٤ ، ١٥٤) وشرح الكوكب المنير (١/١٧٥) .

(٤) انظر: تلخيص البيان في مجازات القرآن (ص ١٧٣-١٧٤) والإيمان لابن تيمية (ص ١٠٧-١٠٨) ومجموع الفتاوى (٢٠/٤٦٣ ، ٤٨٥-٤٨٦) وبدائع الفوائد (٢/٦٤) (٣/٢٤-٢٥) ومنع جواز المجاز (ص ٣٥-٣٦) وبطلان المجاز (ص ٩٩-١٠١) .

(٥) في « ت » : « له » .

(٦) سورة النحل آية (١١٢) .

كقوله : ﴿ أَوْ كَأَلْدَىٰ مَرَّ عَلَىٰ قَرِيْبٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرْوِشِهَا ﴾ <sup>(١)</sup> ، أي ساقطة على سُقوفها . وهذا التركيب يعطي المراد <sup>(٢)</sup> ، فدعوى أن هذا حقيقة القرية وأن قوله : ﴿ وَكَأَيِّن مِّن قَرِيْبٍ عَنَّتْ عَن أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> ونحوه [ مجاز ] <sup>(٤)</sup> تحكم بارد لا معنى له وهو بالضد أولى إذ قد اطرده استعمال القرية (إلى الساكن) <sup>(٥)</sup> ، وحقيقة الأمر أن اللفظة موضوعة للساكن باعتبار المسكن ثم قد يقصد هذا دون هذا ، وقد يُرادان معاً فلا مجاز هاهنا ولا حذف ، وتخلصت بهذا من ادعاء الحذف فيما شاء الله من المواضع التي زعم أنها تزيد على ثلاثمائة <sup>(٦)</sup> .

الوجه الثاني : أن هذا الحذف الذي يزعمه هؤلاء ليس بحذف في الحقيقة فإن قُوَّة الكلام تعطيه ، ولو صرح المتكلم بذكره كان عيًّا وتطويلاً مَخْلًا

[ ذكر  
المواضع  
المدعى فيها  
الحذف  
وبيان أن  
الكلام  
يستقيم فيها  
بدون تقدير ]

(١) سورة البقرة آية (٢٥٩) .

(٢) انظر ما ذكر في الصفحة السابقة مع التعليق عليه رقم (٤) .

(٣) سورة الطلاق آية (٨) .

(٤) ما بين المعرفتين أثبتته لكون السياق يقتضيه ولعله سقط من النسخ ، ثم إنني لم أقف على من قال إن القرية في قوله تعالى : ﴿ أَوْ كَأَلْدَىٰ مَرَّ عَلَىٰ قَرِيْبٍ ﴾ مجاز ، بل قالوا المراد بها بيت المقدس ، وأما القرية في قوله تعالى : ﴿ وَكَأَيِّن مِّن قَرِيْبٍ عَنَّتْ عَن أَمْرِ رَبِّهَا ﴾ فحملوها على المجاز وأن المراد أهلها ، فانظر : تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم (٣/٣٧٦) والوجيز للواحدي (٢/١١٠٩) وتفسير الوازي (٣٠/٣٤) وتفسير النسفي (٣/٥٠١) وتفسير أبي السعود (٨/٢٦٣) وفتح القدير للشوكاني (٥/٢٤٤) وروح المعاني للألوسي (٢٨/١٤٠) وتفسير التحرير والتنوير لابن عاشور (٢٨/٣٣٤) جميعهم عند الآية المذكورة من سورة الطلاق .

(٥) هكذا في النسخ الخطية : « إلى الساكن » ولعل الصواب : « في الساكن » فليتأمل .

(٦) كما ذكره في الخصائص (٢/٤٥٢) ، وينظر مقدمة تفسير ابن النقيب (ص١٤٦) ومعتزك الأقران (١/٣٢٣) .

بالفصاحة ، كقوله : ﴿ مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى ﴾ (١) ، قالوا هذا مجاز تقديره : ما آفاء الله من أموال أهل القرى (٢) وهذا غلط وليس بمجاز ولا يحتاج إلى هذا التقدير والمعنى مفهوم بدون هذا التقدير ، فالقائل : « اتصل إلي من فلان ألف » ، يصح كلامه لفظاً ومعنى بدون تقدير ، فإن (من) لا ابتداء الغاية ، فابتداء الحصول من المجرور بمن ، وكذلك في الآية . يوضحه : أن التقدير إنما يتعين حيث لا يصح الكلام بدونه ، فأما إذا استقام الكلام بدون التقدير من غير استكراه ولا إخلال بالفصاحة كان التقدير غير مفيد ولا يحتاج إليه وهو على خلاف الأصل ، فالحذف المتعين تقديره كقوله : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ﴾ (٣) وقوله : ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلِمَةٌ بِهِ أَلْمَوْنُ ﴾ (٤) ونحو ذلك .

(١) سورة الحشر آية (٧) .

(٢) انظر : الإشارة إلى الإيجاز (ص ٤ ، ١٩٨) .

(٣) سورة النور آية (١٠) .

وجواب « لولا » محذوف تقديره : لهلكتم ، أو لم يبق لكم باقية ، أو لم يصلح أمركم ونحوه من الوعيد الموجه ، فحذف لأنه لا يشكل ، قاله المبرد . وقيل غير ذلك . البرهان للزركشي (٣/١٨٧) .

وينظر : التبيان للعكبري (٢/٩٦٦) والفريد للهمداني (٣/٥٩١) والإشارة إلى الإيجاز (ص ١٤) وتفسير البحر المحيط لأبي حيان (٦/٤٣٥) والدر المصون للسمين الحلبي (٨/٣٨٨) .

(٤) سورة الرعد آية (٣١) .

وجواب « لو » محذوف تقديره : لكان هذا القرآن ، لكونه غاية في التذكير ونهاية في الإنذار والتخويف ، أو : لما آمنوا به . الفريد في إعراب القرآن المجيد (٣/١٣٧) .

وأما نحو قوله: ﴿ فَأَتَرَحْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ أَضْرِبَ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَأَنْفَلَقَ ﴾ (١) ،  
فليس هناك تقدير أصلاً (٢) إذ الكلام مستغن بنفسه غير محتاج إلى التقدير ،  
فإن [ ١٤٣ / ب ] الذي يدعى تقديره قد دل اللفظ عليه باللزوم ، فكأنه  
مذكور لأن اللفظ يدل بلازمه كما يدل بحروفه ، ولا يقال لما دل عليه دلالة  
الالتزام (٣) إنه محذوف ، فتأمله فإنه منشأ غلط هؤلاء في كثير مما يدعون فيه  
الحذف ، نعم هاهنا قسم آخر مما يدعى فيه حذف المضاف وتقديره كقوله:  
﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ (٤) أي أمره ، و ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ  
الْعَمَاءِ ﴾ (٥) أي أمره ، وقوله: ﴿ فَأَتَىٰ اللَّهُ بُيُوتَهُمُ ﴾ (٦) أي أمره ،  
وقوله: «ينزل ربنا كل ليلة» (٧) وأمثال ذلك ، فهذا قد ادعى تقدير المضاف

= وينظر: التبيان للعكبري (٧٥٨-٧٥٩/٢) وتفسير البحر المحيط لأبي حيان (٣٩١/٥)  
والدر المصون للسمين الحلبي (٥٠٧-٥١) .

(١) سورة الشعراء آية (٦٣) .

(٢) وقد قالوا: هذا مجاز من باب حذف المعطوف عليه ، أي: فضرب فانفلق .

انظر: البرهان للزركشي (١٥٨/٣) ومعتك الأقران (٣٢٥/١) والإتقان (١٧٢/٢)  
كلاهما للسيوطي .

(٣) في «ت» : «التزام» .

(٤) سورة الفجر آية (٢٢) .

(٥) سورة البقرة آية (٢١٠) .

(٦) سورة النحل آية (٢٦) .

(٧) هو جزء من حديث أبي هريرة رضي الله عنه يرفعه ، أخرجه في الصحيحين وقد تقدم  
ص (١٣٣) وفي غيرها .

وهذا المحذوف المقدر الذي ذكره ابن القيم عن هؤلاء المؤولة تجده في كافة كتبهم  
وتصانيفهم ، فانظر منها : شرح الأصول الخمسة (ص٣٢٩-٣٣٠) ومتشابه القرآن  
(ص٦٨٩) وأساس التقديس (ص١٣٥) وما بعدها ، والإشارة إلى الإيجاز =

فيه ، ولكن دعوى مجردة مستندة إلى قاعدة من قواعد التعطيل وهي إنكار أفعال الرب تعالى وأنه لا يقوم به فعل البتة ، بل هو فاعل بلا فعل . وأما من أثبت أن الرب فاعل حقيقة وأنه يستحيل أن يكون الفعل عين المفعول ، بل هي حقائق معتبرة: فاعل وفعل ومفعول ، هذا هو المعقول في فطر بني آدم ، فإنه لا يحتاج إلى هذا التقدير ولا يجوز ، فإن حذفه يكون من باب التليس ويرفع الوثوق بكلام المتكلم ويوقع التحريف ، فإنه لا يشاء أحد أن يقدر مضافا يخرج به الكلام عن مقتضاه إلا فعل ، وارتفع الوثوق والفهم والتفهم ، فيقدر الملحد في قوله: ﴿ وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ ﴾ (١) مضافا تقديره: أرواح من في القبور ، وفي قوله تعالى: ﴿ يُحْيِي الْمَوْتَى ﴾ (٢) أي: أرواح الموتى ، وقوله: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ﴾ (٣) وأمثال ذلك مما يقدر فيه مضاف يخرج الكلام عن ظاهره .

فهذا مما ينبغي التنبيه له ، وأنه ليس كل موضع يقبل تقدير المضاف ، ولا كل ما قبله جاز تقديره حتى يكون في الكلام ما يدل على التقدير دلالة ظاهرة ولا توقع في اللبس بحيث لا يجد السامع بداً من التقدير كما يقول القائل: سافرنا في الثريا أي في نوئها ، وجلسنا في الشمس أي في حرها . وهذا مما يعلم بالسياق ، فكأنه مذكور لم يفت إلا التلطف به ، ومثل هذا لا

= (ص ٤ ، ١٠٦-١٠٧) وإيضاح الدليل (ص ١١٦-١١٧) ومعتبرك الأقران

(١/٣١١-٣١٢) .

(١) سورة الحج آية (٧) .

(٢) سورة الحج آية (٦) .

(٣) سورة آل عمران آية (٩٧) . قال في الإشارة إلى الإيجاز (ص ١٢٩) : « أي ولله على

الناس حج البيت من استطاع إلى حجه سيلا » .

يقال إنه مجاز ، فإن اللفظ بمجموعه دال على المراد ، والمتكلم قد يختصر ليحفظ كلامه ، وقد يبسط ويطيل ليزيد في الإيضاح والبيان ، والإيجاز والاختصار ، والإسهاب والإطناب ، طريقتان للمتكلم يسلك هذه مرة وهذه مرة ، وهذا في كل لغة ، فإذا اختصر ودل على المراد لا يقال : [ إنه ] <sup>(١)</sup> تكلم بالمجاز ، يوضحه :

الوجه الثاني والعشرون : أن أكثر ما يدعى فيه الحذف لا يحتاج فيه إليه ، ولا على صحة دعواه دليل سوى الدعوى المجردة .

فمن أشهر ما يدعى فيه الحذف التحريم والتحليل المضاف إلى الأعيان [ ١/١٤٤ ] نحو : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> و ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، و ﴿ أُحِلَّتْ لَكُمْ [ بَيْمَاتُ ] <sup>(٤)</sup> الْأَنْعَامِ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، ونظائره <sup>(٦)</sup> ، قالوا لأن التحريم والإباحة والكراهة والإيجاب طلب لا يتصور تعلقه بالأعيان لاستحالة إيجاد المكلف لهما ، وإنما يتعلق بالأفعال الواقعة فيها ،

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) سورة المائدة آية (٣) .

(٣) سورة النساء آية (٢٣) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) سورة المائدة آية (١) .

(٦) نحو : ﴿ كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حَلَالًا لِيَبَىٰ إِسْرَائِيلَ ﴾ الآية (٩٣) من سورة آل عمران ، و ﴿ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَكُمْ ﴾ الآية (١٦٠) من سورة النساء ، و ﴿ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُلْفُرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالنَّعِيرِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا ﴾ الآية (١٤٦) من سورة الأنعام ، و ﴿ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَاتِ ﴾ الآية (١٥٧) من سورة الأعراف ، و ﴿ وَأُحِلَّتْ لَكُمْ الْأَنْعَامُ ﴾ الآية (٣٠) من سورة الحج .

[ بيان أن  
أكثر ما  
يدعى فيه  
الحذف لا  
يحتاج إليه  
فيه والأمثلة  
على ذلك ]

فهي التي توصف بالحل والحرمة والكراهة. وأما الأعيان فلا (توصف)<sup>(١)</sup> بذلك إلا مجازاً<sup>(٢)</sup> ، فإذا قال: ﴿ حَرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلَيْتَهُ ﴾ كان التقدير: (أكلها) كما صرح به النبي ﷺ: «إنما حرم من الميتة أكلها»<sup>(٣)</sup> ، وحرمت الخمر: أي شربها ، والحريز: أي لبسه ، وأمهااتكم : أي نكاحهن . ولما كان في الكلام محذوف قالت<sup>(٤)</sup> طائفة: لا يمكن إضمار كل فعل ، إذ العموم من عوارض الألفاظ ، ودلالة الحذف والإضمار لا عموم لها فيكون مجملاً .

وقالت طائفة: بل المقدر كالمفوظ ، فتارة يكون عاماً وتارة يكون خاصاً ، وهذا بحسب الفعل المطلوب من تلك العين ، فتحريم ما يشرب تحريم شربه ، وما يؤكل تحريم أكله ، وما يلبس تحريم لبسه ، وما يركب تحريم ركوبه من غير أن توصف<sup>(٥)</sup> الأعيان بالحل والحرمة . وقالت طائفة: هذا ثابت من جهة اللزوم وإلا فالتحريم والإباحة واقع على نفس الأعيان ويصح وصف الأعيان بذلك حقيقة باعتبار الأفعال المطلوبة منها ، قالوا: وهذا كما توصف بأنها محبوبة أو مكروهة في أنفسها ، وإنما الحب والكراهة والبغض متعلق بأفعالنا فيها .

(١) في « د » و « ن » : « يوصف » .

(٢) انظر الإشارة إلى الإيجاز (ص ٢) والإتقان للسيوطي (٢/١٦٢) .

(٣) هو جزء من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أخرجه الشيخان بألفاظ متقاربة ، فرواه البخاري في الزكاة ح ١٤٩٢ (ص ٢٩٨) وفي البيوع ح ٢٢٢١ وفي الذبائح والصيد ح ٥٥٣١ ، ٥٥٣٢ ، ومسلم في الحيض ح ١٠٠ (١/٢٧٦) .

(٤) في « د » و « ن » : « وقالت » .

(٥) في « ن » : « يوصف » .

قيل : هذا مكابرة ظاهرة ، فإننا نجد من أنفسنا وجداناً ضرورياً بمحبة<sup>(١)</sup> بعض الأعيان وبغض بعضها ، ويعلم كل عاقل صحة قول القائل هذا الشيء محبوب وهذا مكروه ، وذلك حقيقة لا مجاز ، فأبي عقل أو شرع أو لغة يمنع من اتصاف الأعيان أنفسها بكونها مباحة ومحرمة ، كما توصف<sup>(٢)</sup> بكونها محبوبة ومكروهة ؟

وقول القائل : إن الأعيان لا تدخل<sup>(٣)</sup> تحت الطلب ، يقال له : هذا من وهمك حيث ظننت أن تحريمها وتحليلها طلب لإيجادها وعدمها فإن هذا لا يفهمه أحد ولا يخطر ببال السامع أصلاً ، وإنما يفهم من كونها حلالاً وحراماً الإذن في تناولها والمنع منه ، هذا حقيقة اللفظ وموضوعه وعُرف استعماله ، والتركيب مرشد إلى فهم المعنى ، ولم يوضع لفظ التحريم والتحليل لإحداث الأعيان (ولا لإعدامها)<sup>(٤)</sup> ، ولا استعمل في ذلك ولا فهمه أحد أصلاً ، وإنما حقيقته ما يفهم المخاطب منه ، فله وضع وفيه استعمال ومنه فهم ، فإذا سمع المخاطب : هذه المرأة حرام عليك ، لم يشك في المعنى ولم يتوقف فهمه له على تقدير محذوف وإضمار مضاف ، [ ١٤٤ / ب ] ولم يخطر بباله أن هذا الكلام مجاز لا حقيقة .

ولما سمع المؤمنون قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> إلى آخره لم يقع في قلوبهم أن هذا مجاز ولا خطر ببالهم غير حقيقته ومفهومه ،

(١) في « ت » : « محبة » بحذف الباء من أولها .

(٢) في « د » و « ن » : « يوصف » .

(٣) في « ن » : « لا يدخل » .

(٤) في « ت » : « ولا إعدامها » .

(٥) سورة النساء آية (٢٣) .

وهذا كله إنما نشأ من قبل المتولجين المتكلفين ، ألا ترى أن الذين نزل القرآن بلغتهم لم يختلفوا في ذلك ولم يتكلفوا هذه التقادير ، بل كانوا أفاقه من ذلك وأصح أفهاماً وأعلى طلباً ، وإنما لهج المتأخرون بذلك لما نزلت مرتبتهم وتقاصرت أفهامهم وعلومهم عن علوم أولئك .

وهل سمع أعرابي قط ولو من أجلاف العرب قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ (١) ، ﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيِّدُ الْبَرِّ مَا دُمَّتْ حُرْمَتُهُ ﴾ (٢) ، ﴿ وَأَجَلٌ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ ﴾ (٣) ، ونظائره فأصابهم ما أصاب هؤلاء من البحث عن كون ذلك حقيقة أو مجازاً أو مجملاً لا يدري المراد منه ، وهل توقف (٤) في فهم المراد على إضمارٍ وحذفٍ ثم فكر وقدر في تعيينه ؟ ولما قال سبحانه : ﴿ وَحُرِّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِنْ قَبْلُ ﴾ (٥) فهم السامع المراد من غير أن يخطر بباله حذف ولا إضمار ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾ (٦) فإذا ظهر مراد المتكلم وفهمه السامع فأبي حاجة إلى دعوى محذوف يحكم على المتكلم أنه أراد أنه لا يصح الكلام بدونه ، يوضحه :

الوجه الثالث والعشرون : أن الأعيان توصفُ بكونها طيبة وخبيثة ، ونافعة وضارة ، فكذلك توصف (٧) بكونها حلالاً وحراماً ،

[ بيان  
وصف  
الأعيان  
بالطيب  
والخبث  
والنفع والضر  
والحلال  
والحرمة ]

- (١) سورة النساء آية (٢٣) .
- (٢) سورة المائدة آية (٩٦) .
- (٣) سورة النساء آية (٢٤) .
- (٤) في « ن » : « يوقف » .
- (٥) سورة القصص آية (١٢) .
- (٦) سورة المائدة آية (٢٦) .
- (٧) في « ن » : « يوصف » .

(إذ الحل)<sup>(١)</sup> والحرمة تبع طيبها وخبيثها وكونها ضارة ونافعة ، كما قال تعالى : ﴿ وَيُحَدِّثُ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهُمُ الْخَبِيثَاتِ ﴾<sup>(٢)</sup> ، ولا بد أن يكون الحلال طيباً في نفسه والمحرم<sup>(٣)</sup> خبيثاً في نفسه ، فوصفه بكونه حلالاً أو حراماً جارٍ مجرى وصفه بكونه طيباً أو خبيثاً ، ودلالة تحريم العين وتحليلها على الفعل المتعلق بها من باب دلالة الالتزام ، وقد علمت أن ما يدل بالالتزام لا يقال فيه إنه محذوف مُقَدَّر ، فالقائل لغيره : « اصعد السطح » قد دله بالالتزام على الصعود في السلم ، ولا يقال : إن في الكلام (مضمراً محذوفاً)<sup>(٤)</sup> هو بدون ذكره مجاز ، ولو كان كذلك لكان كل كلام له لازم لم يذكر لازمه معه مجازاً ، وهذا لا يقوله من يدري ما يقول ، فإن الرجل إذا قال : (تعال) فله لازم وهو قطع المسافة ، وإذا قال : (كل) فله لازم وهو تناول المأكول . وكذلك كل خطاب في الدنيا له لازم يدل عليه باللزوم ، فافتحوا باب الحذف والإضمار في ذلك كله وقولوا إن الكلام بدون ذكره مجاز ، وإلا فما الفرق بين ما ادعيتم إضماره وبين ما ذكرنا ؟ [ ١٤٥ / أ ] فأبي فرق بين (اصعد السطح) ، وبين (اطبخ اللحم) ، و (اخبز العجين) ، و (ابن الحائط) ؟ فهذا له لوازم وهذا له لوازم ، والمتكلم لا يجب عليه ذكر اللزوم ، بل ذكرها عي وتطويل .

الوجه الرابع والعشرون: قوله<sup>(٥)</sup> : « وأما قول الله عز وجل : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ

[ دعوى ابن  
جنبي أن  
كلام الله  
تعالى مجاز  
والرد عليه ]

(١) في « د » : « إذا الحل » .

(٢) سورة الأعراف آية (١٥٧) .

(٣) في « ت » : « والحرام » .

(٤) في « د » و « ن » : « مضمراً محذوفاً » .

(٥) أي ابن جنبي .

مُوسَى تَكْلِيمًا ﴿١﴾ فليس هو من باب المجاز ، بل هو حقيقة ﴿٢﴾ .  
 فيقال له : ما أسرع ما هدمت جميع ما بنيتَه ونقضت كل ما أصلته ، فإنك  
 قدمت في أول الباب ﴿٣﴾ أن الفعل يقتضي جميع أفراد المصدر ، وهذا محال .  
 فالأفعال عامتها مجاز ، وقدمت أن « خلق الله السموات والأرض » مجاز  
 و« علم الله » مجاز ، فمال بال ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى ﴾ وحده حقيقة من بين  
 سائر الأفعال ؟ ومن العجب أن يكون « خلق الله السموات والأرض »  
 و« علم الله » عندك مجازاً وهو أظهر للأمم من كل ظاهر ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى  
 تَكْلِيمًا ﴾ حقيقة وفيه من الخلاف والخفاء ما لا يخفى ، ونحن لا نشك أن  
 الجميع حقيقة ، ومن قال إن ذلك أو بعضه مجاز فهو ضال ، (ولكن  
 القائلين) ﴿٤﴾ بأن كلام الله موسى مجاز ﴿٥﴾ يقولون : إن « خلق الله »  
 و« علم الله » حقيقة ، وهم الجهمية والكلابية ﴿٦﴾ . وأما القائلون بخلق

(١) سورة النساء آية (١٦٤) .

(٢) سبق ص ( ٨١٥ ) .

(٣) ينظر الخصائص (٤٤٧/٢) وما بعدها ، وكذا ما سبق ص ( ٨٠٤ ) وما بعدها .

(٤) في « د » و « ن » : « ولكن القائلون » .

(٥) في « د » و « ن » : « مجازاً » .

(٦) سبق تعريف الجهمية ص ( ٢١ ) .

وأما الكلابية فهم أتباع عبد الله بن سعيد بن كلاب البصري المتوفى بعد (٢٤٠) بقليل ،  
 وما انفردت به هذه الطائفة قولهم ليس لله كلام مسموع ، وأن جبريل ليس يسمع  
 من الله شيئاً مما أداه إلى رسله عليهم الصلاة والسلام وإنما هو إلهام ألهمه ذلك من غير  
 كلام .

عقائد الثلاث والسبعين فرقة (١/٢٧٩) .

وينظر : المقالات (١/٢٤٩) وما بعدها ، و(٢/٢٢٥-٢٢٦) والبرهان للسكسكي

(ص٣٦-٣٨) ومعجم الفرق والمذاهب الإسلامية (ص٣١٧-٣١٨) .

القرآن فلهم قولان ، أكثرهم يقول إنه مجاز ، وبعضهم يقول : إنه [ هو ]<sup>(١)</sup> حقيقة ، ويقول : كلم الله ويكلم حقيقة في خلق حروف وأصوات يكون متكلماً ومكلماً ، فالتكلم عندهم حقيقة من فعل الكلام ، وحقيقة الكلام عندهم هي الحروف والأصوات ، وأصابوا في ذلك لكن أخطؤوا في اعتقادهم أن المتكلم مَنْ فَعَلَ الكلام في غيره ولم يقم به ، فالكلام عندهم مخلوق ، والرب لم يقم به عندهم كلام ولا أمر ولا نهي ، وهؤلاء الذين اتفق السلف وأئمة الإسلام على تكفيرهم<sup>(٢)</sup> .

الوجه الخامس والعشرون : أنهم إذا قالوا: المتكلم من فعل الكلام في غيره فصار بذلك متكلماً دون المحل الذي قام به الكلام ، فقد قلبوا أوضاع اللغات وخرجوا عن المعقول [ والمنقول ]<sup>(٣)</sup> وعن لغات الأمم قاطبة ، فإن الله تعالى لو اتصف بما يحدثه في غيره من الأعراض والصفات لكان أسود بالسواد الذي يخلقه في المحل ، وكذلك إذا خلق في محل بياضاً أو حمرة أو طولاً أو قصرًا أو حركة كان المحل الذي قامت به هذه الصفات والأعراض هو الموصوف بها حقيقة لا الخالق لها ، فالصفة إذا قامت بمحل عاد حكمها إلى ذلك لا إلى غيره واشتق له منها اسم ولم يشتق لغيره ، وأخطأ القائلون بخلق القرآن في هذه المسائل الأربع وأخلوا المحل عن حكم الصفة وأعادوه إلى غير من قامت به ، واشتقوا الاسم [ لمن ]<sup>(٤)</sup> لم تقم<sup>(٥)</sup> به

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ن » .

(٢) انظر ما سبق ص ( ٧٥٨ ) مع التعليق ( ٤ ) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) في « ن » و « ت » : « يقم » ، ولعل الصواب ما أثبت لعود الضمير إلى الصفة .

[ إظهار  
فساد قول  
من قال: إن  
المتكلم  
من فعل  
الكلام  
في غيره ]

دون من قامت به فقلبوا الحقائق .

## فَصَّكَ

فهذا الكلام في المجاز على وجه كلي ، ونحن نذكر بطلان ما ادعوا فيه المجاز [ ١٤٥ / ب ] من كلام الله ورسوله <sup>(١)</sup> على وجه التفصيل ، وذلك إنما يتبين بذكر أمثلة ادعوا فيها المجاز .

المثال الأول : قوله : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ

فِي ظُلْمٍ مِّنَ الْعَمَاءِ ﴾ <sup>(٣)</sup> ونظائره ، قيل هو من مجاز الحذف ، تقديره وجاء أمر ربك <sup>(٤)</sup> ، وهذا باطل من وجوه :

أحدها : أنه إضمار ما لا يدل اللفظ عليه بمطابقة ولا تضمن ولا لزوم <sup>(٥)</sup> ، وادعاء حذف ما لا دليل عليه يرفع الوثوق من الخطاب ويُطَرِّق <sup>(٦)</sup> كل مبطل على ادعاء إضمار ما يصحح باطله .

(١) في « ت » : « وكلام رسوله » .

(٢) سورة الفجر آية (٢٢) .

(٣) سورة البقرة آية (٢١٠) .

(٤) راجع ما سبق ص ( ٨٤٧ ) مع التعليق ( ٧ ) .

(٥) نص علماء الأصول على أن دلالة اللفظ على المعنى تنحصر في ثلاثة أوجه : المطابقة والتضمن والالتزام ، قال في جمع الجوامع (ص١٣٢) : « ودلالة اللفظ على معناه مطابقة وعلى جزئه تضمن ولازمه الذهني التزام » .

وينظر : المستصفي (٧٤/١) والمحصول (١/قسم ١/ص٢٩٩) وما بعدها ، والإحكام للآمدي (٣٦-٣٧/١) والمحلي على جمع الجوامع (١/٢٣٧-٢٣٨) .

(٦) في « د » و « ن » : « وتطرق » والمعنى : يهيم ويتخذ منه ذريعة . وينظر ما سبق ص ( ٥٤٦ ) تعليق ( ٤ ) .

[ ذكر ما ادعي فيه اجاز من كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ وبطلان ذلك على وجه التفصيل ]

[ المثال الأول مما ادعي فيه اجاز : صفة الجيء وإبطاله من عشرة وجوه ]

الثاني : أن صحة التركيب واستقامة اللفظ لا تتوقف<sup>(١)</sup> على هذا المحذوف ، بل الكلام مستقيم تام قائم المعنى بدون إضمماره ، فإضمماره مجرد خلاف الأصل فلا يجوز .

الثالث : أنه إذا لم يكن في اللفظ دليل على تعيين المحذوف كان تعيينه قولاً على المتكلم بلا علم ، وإخباراً عنه بإرادة ما لم يقم دليل على إرادته وذلك كذب عليه .

الرابع : أن في السياق ما يبطل هذا التقدير وهو قوله : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ ﴾<sup>(٢)</sup> ، فعطف مجيء الملك على مجيئه سبحانه يدل على تغاير المجيئين ، وأن مجيئه سبحانه حقيقة كما أن مجيء الملك حقيقة ، بل مجيء الرب سبحانه أولى بأن يكون حقيقة من مجيء الملك . وكذلك قوله : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، ففرق بين إتيان الملائكة وإتيان الرب وإتيان بعض آياته ، فقسم ونوع ، ومع هذا التقسيم يمتنع أن يكون القسمان واحداً فتأمله .

ولهذا منع عقلاء الفلاسفة حمل مثل هذا اللفظ على مجازه<sup>(٤)</sup> وقالوا : هذا يأباه التقسيم والترديد والاطراد<sup>(٥)</sup> .

(١) في « ن » : « لا يتوقف » .

(٢) سورة الفجر آية (٢٢) .

(٣) سورة الأنعام آية (١٥٨) .

(٤) انظر الرسالة الأضحوية (ص ٤٧-٤٨) .

(٥) تقدم التعريف بالتقسيم والترديد ص (٢٩) .

والاطراد من اطراد الشيء إذا تبع بعضه بعضاً وجرى ، وفي الاصطلاح : « هو أن تطرد الأسماء من غير كلفة ولا حشو فارغ » . كذا عرفه ابن رشيق في العمدة (٢/٦٩٨) . وينظر : تحرير التعبير (ص ٣٥٢) والمعجم المفصل في علوم البلاغة (ص ١٥٨-١٥٩) .

الخامس : أنه لو صرح بهذا المحذوف المقدر لم يحسن وكان كلاما ركيكا ، فادعاء صدق ما يكون النطق به مشتركا باطل ، فإنه لو قال : هل ينظرون إلا أن تأتيهم الملائكة أو يأتي ملك ربك أو أمر ربك أو يأتي بعض آيات ربك كان مستهجنا .

السادس : أن اطراد نسبة المجيء والإتيان إليه سبحانه دليل الحقيقة ، وقد صرحتم بأن من علامات الحقيقة الاطراد<sup>(١)</sup> ، فكيف كان هذا المطرد مجازاً ؟ السابع : أنه لو كان المجيء والإتيان مستحيلا عليه لكان كالأكل والشرب والنوم والغفلة ، وهكذا هو عندكم سواء ، فمتى عهدتم إطلاق الأكل والشرب والنوم والغفلة عليه<sup>(٢)</sup> ونسبتها إليه نسبة مجازية وهي متعلقة بغيره ؟ وهل في ذلك شيء من الكمال البتة ؟ [ ١٤٦ / أ ] فإن قوله : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ ، وأتى ويأتي : عندكم في الاستحالة مثل نام وأكل وشرب ، والله لا يطلق على نفسه هذه الأفعال ولا رَسُوْلُهُ (لا بقرينة)<sup>(٣)</sup> ولا مطلقة فضلاً عن أن تطرد نسبتها إليه ، وقد اطرد نسبة المجيء والإتيان والنزول والاستواء إليه مطلقاً من غير قرينة تدل على أن الذي نسب إليه ذلك غيره من مخلوقاته ، فكيف تسوغ دعوى المجاز فيه ؟

الثامن : أن المجاز لو كان ثابتاً فإنما يصر إليه عند تعذر الحمل على الحقيقة إذ هي الأصل ، فما الذي أحال حمل ذلك على حقيقته من عقل أو نقل أو اتفاق من اتفاقهم حجة ؟ فأما النقل والاتفاق فهو من جانب الحقيقة بلا ريب ، وأما العقل فإنكم تزعمون أنكم أولى به منهم ، وهم قد أبطلوا

(١) راجع ما سبق ص ( ٧٢٧ ) مع التعليق ( ٤ ) .

(٢) في « ت » : « عليها » .

(٣) في « ت » : « إلا بقرينة » . والمثبت من « د » و « ن » وهو الصواب .

جميع عقلياتكم التي لأجلها ادعيتم أن نسبة المجيء والإتيان والنزول والاستواء إلى الله مجاز من أكثر من ثلاثمائة وجه ، وقد ذكرناها فيما تقدم .  
فسلم لهم النقل واتفاق السلف ، فكيف والعقل الصريح من جانبهم كما تقدم تقريره ، فإن من لا يفعل شيئاً ولا يتمكن من فعل يقوم به بمنزلة الجماد .

التاسع : أن هذا الذي ادعوا حذفه وإضمماره يلزمهم فيه كما لزمهم فيما أنكروه ، فإنهم إذا قدروا : (وجاء أمر ربك) و (يأتي أمره) و (يجيء أمره) و (ينزل أمره) فأمره هو كلامه وهو حقيقة ، فكيف تجيء<sup>(١)</sup> الصفة وتأتي وتنزل<sup>(٢)</sup> دون موصوفها ؟ وكيف ينزل الأمر عن ليس هو فوق سمواته على عرشه . ولما تفتن بعضهم لذلك قال : أمره بمعنى مأموره<sup>(٣)</sup> ، كالخلق<sup>(٤)</sup> بمعنى المخلوق والرزق بمعنى المرزوق فركب مجازاً على مجاز بزعمه ولم يصنع شيئاً ، فإن مأموره هو الذي يكونه ويخلقه بأمره ، وليس له عندهم أمر يقوم به ، ولا<sup>(٥)</sup> كلام يقوم به ، وإنما ذلك مجاز من مجاز الكناية عن سرعة الانفعال لمشيئته<sup>(٦)</sup> تشبيهاً بمن يقول : كن ، فيكون الشيء عقيب تكوينه ، فركبوا مجازاً على مجاز ولم يصنعوا شيئاً ، فإن هذا المأمور الذي يأتي إن كان ملكاً فهو داخل في قوله : ﴿ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ ﴾<sup>(٧)</sup> ، وإن كان شيئاً

(١) في « ن » : « يجيء » .

(٢) في « ن » : « وينزل » .

(٣) انظر شرح حديث النزول (ص ٣٥) .

(٤) في « ت » : « فالخلق » .

(٥) في « ت » : « فلا » .

(٦) في « ت » : « بمشيئته » .

(٧) في « ن » : « يأتيهم الملائكة » . وفي « ت » : « أو تأتيهم الملائكة » والمثبت =

غير الملك فهو آية من آياته فيكون داخلا في قوله: ﴿ أَوْ يَأْتِكُ بَعْضُ مَائِكَ رَبِّكَ ﴾ .

العاشر : أن ما ادعوه من الحذف والإضمار إما أن يكون في اللفظ ما يقتضيه ويدل عليه أو لا ، فإن كان الثاني لم يجز ادعاؤه ، وإن كان الأول كان كالملفوظ به ، وعلى التقديرين فلا يكون مجازاً ، فإن المدلول عليه [ بالسباق حقيقة وغير المدلول عليه <sup>(١)</sup> ] يمتنع تقديره . [ ١٤٦/ب ]

المثال الثاني : مما ادعوه أنه مجاز : (اسمه سبحانه الرحمن) <sup>(٢)</sup> وقالوا: وصفه بالرحمة مجاز ، قالوا لأن الرأفة والرحمة هي رقة تعتري القلب وهي من الكيفيات النفسية والله منزه عنها <sup>(٣)</sup> . وهذا باطل من وجوه :

أحدها : أنهم جحدوا حقيقة الرحمة وقالوا: إن نسبتها إلى الله تعالى محال ، وأنه ليس برحيم بعباده على الحقيقة ، وقد سبقهم إلى هذا النفي = هو الصواب كما في الآية .

- (١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .  
 (٢) في « د » و « ن » : « اسمه الرحمن سبحانه » ، بالتقديم والتأخير .  
 (٣) مذهب المتكلمين من الأشاعرة والماتريدية ومن وافقهم تفسير اسمه تعالى « الرحمن » بالإحسان أو اللطف أو الإنعام أو الإعانة والرفق أو إرادة هذه المسميات أو بعضها . وللوقوف على قولهم وتأويلهم لصفة رحمة عز وجل ينظر: الإنصاف للباقلاني (ص ٢٦) ومشكل الحديث وبيانه (ص ١٨٢-١٨٣) والإرشاد للجويني (ص ١٤٥) والمقصد الأسنى للغزالي (ص ٦١-٦٣) وشرح أسماء الله الحسنی للرازي (ص ١٦٦) وتفسير البيضاوي (٧/١) وتفسير النسفي (٢٨/١) وتفسير البحر المحيط (١٧/١) وعمدة الحفاظ (٨٧/٢) وعمدة القاري للعيني (١١٥/٢٥) وتفسير أبي السعود (١/١) وأقاويل الثقات (ص ٧٤-٧٥) وشرح جوهرة التوحيد لليجوري (ص ٣) وتفسير التحرير والتنوير (١/١٦٩-١٧٠) .

[ المثال الثاني  
 مما ادعي فيه  
 المجاز : اسمه  
 تبارك وتعالى  
 (الرحمن) ،  
 وبطلاله من  
 عشرين  
 وجها ]

[ الرد على  
 من جحد  
 حقيقة  
 الرحمة  
 ونفاها عن  
 الله سبحانه ]

مشركو العرب الذين قال الله فيهم: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ؟ ﴾ (١) ، فأنكروا حقيقة اسمه الرحمن وأن يسمى بذلك (٢) ولم يكونوا ينكرون ذاته وربوبيته ولا ما يجعله المعطلة معنى اسم الرحمن من الإحسان ، فإن أحداً لم ينكر إحسان الله إلى خلقه .

فإن قيل: فلو كان هذا كما ذكرتم لأنكروا اسم الرحيم لأن المعنى واحد . قيل: إنما لم ينكروا الرحيم لأن ورود الرحمن في أسمائه أكثر من ورود الرحيم ، ولهذا قال: ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْمَرْشِ اسْتَوَى ﴾ (٣) ، ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْمَرْشِ ﴾ (٤) ، ﴿ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ الرَّحْمَنِ ﴾ (٥) ، ﴿ رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنُ ﴾ (٦) ، ﴿ الرَّحْمَنُ \* عَلَّمَ الْقُرْآنَ ﴾ (٧) . وإنما جاء الرحيم مقيداً كقوله: ﴿ وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ﴾ (٨) وقوله: ﴿ إِنَّهُمْ بِهِمْ رَهُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ (٩) ، أو مقروناً باسم الرحمن كما في الفاتحة (١٠) أو باسم

(١) سورة الفرقان آية (٦٠) .

(٢) راجع تفسير ابن كثير عند هذه الآية (٣/٣٣٥-٣٣٦) .

(٣) سورة طه آية (٥) .

(٤) سورة الأعراف آية (٥٤) ويونس آية (٣) والرعد آية (٢) والفرقان آية (٥٩) والسجدة آية (٤) والحديد آية (٤) .

(٥) سورة مريم آية (٤٥) .

(٦) سورة النبا آية (٣٧) .

(٧) سورة الرحمن الآيتان (١ ، ٢) .

(٨) سورة الأحزاب آية (٤٣) .

(٩) سورة التوبة آية (١١٧) .

(١٠) في قوله تعالى: ﴿ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ .

آخر نحو: ﴿الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾<sup>(١)</sup> ، وأيضا فالرحمن جاء على بناء فعلان الدال على الصفة الثابتة اللازمة الكاملة كما يشعر به هذا البناء ، نحو: غضبان وندمان وحيران ، فالرحمن من صفته الرحمة ، والرحيم من يرحم بالفعل<sup>(٢)</sup> ، وأيضا فلا يخلو إنكارهم لهذا الاسم إما أن يكون لدلالته على حقيقة الرحمة أو لا ، فإن كان الأول فمن أنكر أن يكون حقيقة فقد وافقهم ، وإن لم يكن كذلك فمن المعلوم أن موضوع الاسم وحقيقته صفة الرحمة القائمة بموصوفها ، فلو كانت حقيقة الاسم منتفية في نفس الأمر لكان طعنهم أقوى وكان ذلك بمنزلة وصفه بالأكل والشرب والنوم والجور ونحوها مما لا يليق به ، وبالجملته فالذي أنكر أن يكون الله رحماناً على الحقيقة هو جهم بن صفوان وشيعته. قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾<sup>(٣)</sup>.

ومن أعظم الإلحاد في أسمائه إنكار حقائقها ومعانيها والتصريح بأنها مجازات وهو أنواع هذا أحدها.

[ ذكر أنواع  
الإلحاد في  
الأسماء  
الحسنى ]

الثاني : جحدها وإنكارها بالكلية. والثالث: تشبيهه فيها بصفات المخلوقين ومعاني أسمائهم ، وأن الثابت له<sup>(٤)</sup> منها مماثل للثابت لخلقه<sup>(٥)</sup> ،

(١) في مواضع كثيرة من القرآن الكريم.

(٢) ينظر للمؤلف: بدائع الفوائد (١/٢٣-٢٤) ومدارج السالكين (١/٥٦-٥٧) ففيهما بحث جيد وكلام بديع عن هذين الاسمين الكريمين.

(٣) سورة الأعراف آية (١٨٠).

(٤) في «ت» : «لهم» .

(٥) انظر للمؤلف رحمه الله تعالى مصنفه بدائع الفوائد (١/١٦٩-١٧٠) في بيان معنى الإلحاد وأنواعه في أسماء الله الحسنى.

وهذا يذكره المتكلمون في كتبهم ويجعلونها مقالة لبعض الناس ، وهذه كتب المقالات بين أظهرنا لا نعلم ذلك مقالة لطائفة من الطوائف البتة ، وإنما المعطلة الجهمية يسمون كل من أثبت صفات الكمال لله تعالى مشبها ومثلا ، ويجعلون التشبيه [ ١٤٧/أ ] لازم قولهم ويجعلون لازم المذهب مذهباً ، ويسرعون في الرد عليهم وتكفيرهم .

[ والمقصود أن هؤلاء المعطلة الملحدون في أسماء الرب تعالى هم المشبهون في الحقيقة ]<sup>(١)</sup> ، لا من أثبت ألفاظها وحقائقها من غير تمثيل ولا تشبيه ، ولهذا لا يأتي الرد في القرآن على هذه الفرقة التي انتصب لها هؤلاء ، فإنها فرقة مقدره في الأذهان ولا وجود لها في الأعيان ، وإنما القرآن مملوء من الرد على من شبه المخلوق بالخالق في صفات الإلهية حتى عبده من دونه ، لأنه هو الواقع من بني آدم يشبهون أوثانهم ومعبودهم بالخالق في الإلهية ، قال تعالى : ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾<sup>(٢)</sup> أي من يساميه ويمثله ، وقال تعالى : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾<sup>(٣)</sup> ، وقال : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾<sup>(٤)</sup> فنفى عن المخلوق مماثلته ومكافأته ومشابته ومساماته الذي هو أصل شرك بني آدم ، فضرب المتكلمون عن ذلك صفحاً وأخذوا في المبالغة في الرد على من شبه الله بخلقه ، ولا نعلم فرقة من فرق بني آدم استقلت بهذه النحلة وجعلتها مذهباً تذهب<sup>(٥)</sup> إليه حتى ولا المجسمة المحضة الذين حكى

(١) في النسخ الخطية : « والمقصود أن هؤلاء المعطلة الملحدون في أسماء الرب في الحقيقة » والمثبت من المطبوع (١١١/٢) ولعله الأولى فلي تأمل .

(٢) سورة مريم آية (٦٥) .

(٣) سورة الإخلاص آية (٤) .

(٤) سورة الشورى آية (١١) .

(٥) في « ن » : « يذهب » .

أرياب المقالات مذاهبيهم كالهشامية<sup>(١)</sup> والكرامية<sup>(٢)</sup> الذين قالوا إن الله جسم لم يقولوا إنه مماثل للأجسام ، بل صرحوا بأن معنى كونه جسماً أنه قائم بنفسه موصوف بالصفات ، ومثبو الصفات لا ينازعونهم في المعنى وإن نازعوه في بعض المواضع<sup>(٣)</sup>.

(١) في النسخ الخطية : « كالهشامية » والثبت هو الصواب ، نسبة للهشامين : هشام بن الحكم المتوفى سنة (١٩٠) أو (١٩٩) ، وهشام بن سالم الجواليقي المتوفى سنة (١٩٩) ، وهما من أئمة الرفض والتشبيه والتجسيم ولهما في ذلك مقالات ، للاطلاع على عقائدهم الفاسدة وأقوالهم الكاسدة ينظر :

مقالات الإسلاميين (١٠٦/١-١٠٩) والملل والنحل (٢١٦/١-٢١٨) والفرق بين الفرق (ص ٦٥-٦٩) والتبصير في الدين (ص ٣٩-٤٠) .

(٢) سبق تعريفها ص (٥١٩) .

(٣) يقرر هنا الإمام ابن القيم رحمة الله عليه أن المشبهة هم من شبه المخلوق بالخالق تعالى في صفاته الإلهية ، وهو ما قرره أيضاً في بعض مصنفاته كإغاثة اللهفان (٢/٣٢٢) وما بعدها ، وهو الحق لكونه الأصل في التشبيه الواقع في الأمم ، إلا أن هذا الوصف يصدق كذلك باللزوم على طوائف و فرق شبهت الخالق سبحانه بالمخلوق ، كالهشامية أتباع هشام بن الحكم وهشام بن سالم الجواليقي المذكورين قريبا ، والمغيرية أتباع المغيرة ابن سعيد العملي الرافضي المتوفى سنة (١١٩) ، واليونسية أصحاب يونس بن عبد الرحمن القمي المتوفى سنة (٢٠٨) . . وغير هؤلاء مما هو مذكور في كتب الفرق والمقالات ، وقد قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى في رواية حنبل : « المشبهة تقول : بصر كبصري ويد كيدي وقدم كقدمي ، ومن قال ذلك فقد شبه الله بخلقه » . ذكره أبو يعلى في إبطال التاويلات (٤٣/١) وكذا نقله عنه غير واحد ، والله سبحانه أعلم .

وللمزيد ينظر : مقالات الإسلاميين (١٠٦/١-١٠٩) والتبصير في الدين (ص ١١٩) وما بعدها ، والملل والنحل (٢٢٠/١) ومجموع الفتاوى (٣/١٨٥-١٨٦) و (٤/١٥٤) ومنهاج السنة (١/٧٢-٧٣) والخطط للمقرئزي (٢/٣٤٨-٣٤٩) ومعجم الفرق والمذاهب الإسلامية (ص ٣٤٠-٣٤١) .

[ دعوى أن اسم (الرحمن) مجاز هو من الإلحاد في الأسماء الحسنی ] الوجه الثاني : أن الإلحاد إما أن يكون بإنكار لفظ الاسم أو بإنكار معناه ، فإن كان إنكار لفظه إلحاداً فمن ادعى أن الرحمن مجاز لا حقيقة فإنه يجوز إطلاق القول بنفيها فلا يستنكف أن يقول ليس برحمن ولا رحيم ، كما يصح أن يقال للرجل الشجاع ليس بأسد على الحقيقة ، وإن قالوا نتأدب في إطلاق هذا النفي فالأدب لا يمنع صحة الإطلاق ، وإن كان الإلحاد هو إنكار معاني أسمائه وحقائقها فقد أنكرتم معانيها التي تدل عليها بإطلاقها ، وما صرفتموها إليها من المجاز فتقيض معناها وليس هو الحقيقة ، ولهذا يصرح غلاتهم بإنكار معانيها بالكلية ويقولون هي الألفاظ لا معاني لها .

[ بيان أن الحامل للدعوى المجاز في اسم ( الرحمن ) موجود في بقية الأسماء الحسنی مما يلزم عنه لوازم وتناقض ] الوجه الثالث : أن هذا الحامل لكم على دعوى المجاز في اسم الرحمن هو بعينه موجود في اسم العليم والقدير والسميع والبصير وسائر الأسماء ، فإن المعقول من العلم صفة عرضية تقوم<sup>(١)</sup> بالقلب إما ضرورية وإما نظرية ، والمعقول من الإرادة حركة النفس الناطقة<sup>(٢)</sup> لجلب ما ينفعها ودفع ما يضرها أو ينفع غيرها ويضره ، والمعقول من القدرة قوة قائمة بجسم تتأتى<sup>(٣)</sup> به الأفعال الاختيارية ، فهل تجعلون<sup>(٤)</sup> إطلاق هذه الأسماء والصفات على الله حقيقة أم مجازاً ؟ فإن قلت حقيقة تناقضتم [ ١٤٧ / ب ] أقبح التناقض إذ عمدتم إلى صفاته سبحانه فجعلتم بعضها حقيقة وبعضها مجازاً مع وجود المحذور فيما جعلتموه حقيقة ، وإن قلت لا يستلزم ذلك محذورا فمن أين استلزام اسم الرحمن المحذور ؟ وإن قلت الكل مجاز (لم

(١) في « ن » : « يقوم » .

(٢) تقدم تعريف النفس الناطقة ص ( ٧٩٣ ) .

(٣) في « د » و « ن » : « يتأتى » .

(٤) في « ن » : « يجعلون » .

تتمكنوا<sup>(١)</sup> بعد ذلك من إثبات حقيقة لله البتة لا في أسمائه ولا في الإخبار عنه بأفعاله وصفاته ، وهذا انسلاخ من العقل والإنسانية .  
 الوجه الرابع : أن نفاة الصفات يلزمهم نفي الأسماء من جهة أخرى ، فإن العليم والقدير والسميع والبصير أسماء تتضمن ثبوت الصفات في اللغة لمن وصف بها ، فاستعمالها لغير من وصف بحقائقها<sup>(٢)</sup> استعمال للاسم في غير ما وضع له ، فكما انتفت عنه حقائقها فإنه تنتفي<sup>(٣)</sup> عنه أسماؤها<sup>(٤)</sup> ، فإن الاسم المشتق تابع للمشتق منه في النفي والإثبات ، فإذا انتفت حقيقة الرحمة والعلم والقدرة والسمع والبصر ، انتفت الأسماء المشتقة منها عقلا ولغة ، فيلزم من نفي الحقيقة أن تُنفي<sup>(٥)</sup> الصفة والاسم جميعا ، فالمعتزلة لا تقر بأن الأسماء [ الحقيقية تستلزم الصفات ، ثم ينفون الصفات ويثبتون ]<sup>(٦)</sup> الأسماء بطريق الحقيقة كما قالوا في المتكلم والمريد<sup>(٧)</sup> وبعض الجهمية يساعد على أن الاسم يستلزم الصفة ثم ينفي الصفة وينفي حقيقة الاسم ويقول هو مجاز ، فهو شر من المعتزلة من هذا الوجه ، وخير منهم من وجه آخر وهو أنه يتناقض فيثبت بعض الصفات وحقائق الأسماء وينفي نظيرها وما يدل عليها من حقيقة الاسم ، وأهل السنة يثبتون الصفات

[ نفاة  
الصفات  
يلزمهم نفي  
الأسماء من  
جهة أخرى ]

(١) في « ن » : « لم يتمكنوا » ، وفي « ت » : « لم يمكنوا » والمثبت من « د » .

(٢) في « ت » : « بها » بدل قوله : « بحقائقها » .

(٣) في « ن » : « ينتفي » .

(٤) في « ن » : « أسماءها » .

(٥) في « ن » : « ينفي » .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٧) انظر المغني في أبواب العدل والتوحيد (٣/٦) .

وحقائق الأسماء ، فالأسماء عندهم حقائق وهي متضمنة للصفات .

الوجه الخامس : أنه كيف يكون أظهر الأسماء التي افتتح الله بها كتابه في أم القرآن ، وهي من أظهر شعار التوحيد والكلمة الجارية على ألسنة أهل الإسلام وهي ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ التي هي مفتاح الطهور<sup>(١)</sup> والصلاة<sup>(٢)</sup> وجميع الأفعال<sup>(٣)</sup> كيف يكون مجازاً ؟ هذا من أشنع

[ اسم  
الرحمن  
استفتح به  
القرآن  
الكرم وذكر  
في مواضع  
كثيرة في  
الشرع  
فكيف يكون  
مجازاً لا

حقيقة ؟ ]

(١) وردت في ذلك أحاديث كثيرة منها حديث سعيد بن زيد رضي الله عنهما مرفوعاً : « لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » . أخرجه الترمذي في أبواب الطهارة ح ٢٥ (١/١) ٣٧-٣٨) ونقل عنده قول البخاري : إنه أحسن شيء في هذا الباب . وقال الحافظ ابن أبي شيبة فيما نقله ابن حجر في التلخيص الحبير (١/٧٥) : « ثبت لنا أن النبي ﷺ قاله » . وقد حسنه الحافظ ابن كثير في تفسيره (١/٤٣٢) وكذا جود إسناده وحسنه أحمد شاكر في شرحه للترمذي وصححه الألباني في صحيح الجامع رقم ٧٥٧٣ (٢/١٢٥٦) وفي صحيح سنن الترمذي ح ٢٤ (١/١٠) . وفي الباب عن أبي بكر الصديق وعلي بن أبي طالب وأبي سعيد الخدري وأبي هريرة وأنس بن مالك وسهل بن سعد وعائشة وأبي سبرة وأمه رضي الله عنهم . وقد أوضح المؤلف رحمه الله تعالى في المنيف (ص ١٢٠) : أن أحاديث التسمية على الوضوء أحاديث حسان .

ولمزيد البحث المستفيض في ذكر نصوص المسألة وعزوها لمصادرها والحكم عليها ينظر كتاب « كشف المخبوء بثبوت حديث التسمية عند الوضوء » لأبي إسحاق الحويني .

(٢) لعله يقصد قراءتها مع الفاتحة في الصلاة وهي مسألة خلافية قديمة تضاربت فيها مذاهب أهل العلم وأقوالهم ، وقد ذهب الإمام الشافعي وأصحابه إلى وجوب قراءتها في صلاة الجهر والسر على أنها آية من الفاتحة وعدم صحة صلاة من لم يقرأ بها . وقد أفردت تواليف خاصة تقارب ثلاثين كتاباً أو تزيد عليها لهذه المسألة ، منها كتاب الإنصاف فيما بين علماء المسلمين في قراءة ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ في فاتحة الكتاب من الاختلاف لابن عبد البر (ت ٤٦٣) وهو مطبوع متداول .

(٣) كما صح في مشروعية التسمية عند الأكل والجماع وغيرها .

الأقوال . فهذان الاسمان اللذان افتتح الله بهما أم القرآن وجعلهما عنوان ما أنزله (١) من الهدى والبيان ، وضمنهما الكلمة التي لا يثبت لها شيطان ، وافتتح بها كتابه نبي الله سليمان (٢) ، وكان جبريل ينزل بها على النبي ﷺ عند افتتاح كل سورة من سور القرآن (٣) .

الوجه السادس : قولهم : « الرحمة رقة القلب » (٤) تريدون (٥) رحمة المخلوق أم رحمة الخالق أم كل ما يسمى رحمة [ ١/١٤٨ ] شاهداً أو غائباً ؟ فإن قلتم بالأول صدقتم ولم ينفعكم ذلك شيئاً ، وإن قلتم بالثاني والثالث كنتم قائلين غير الحق ، فإن الرحمة صفة الرحيم وهي (٦) في كل موصوف بحسبه ، فإن كان الموصوف حيواناً له قلب فرحمته من جنسه رقة قائمة بقلبه ، وإن كان ملكاً فرحمته تناسب ذاته ، فإذا اتصف أرحم الراحمين

[ الرد على  
تأويل  
الرحمة بأنها  
رقة قائمة  
بالقلب ]

(١) في « ن » : « ما أنزلهما » ، وفي « د » وضعت علامة على الكلمة إشارة إلى تصويبها كما أثبتته من « ت » .

(٢) كما أخبر بذلك في قوله تعالى : ﴿ قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُوٓءَىٰ إِنِّي إِلَىٰكَ كَيْنُتٌ كَرِيمٌ \* إِنَّهُ مِن سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ \* أَلَا تَتْلُوا عَلَيَّ وَأَتُوفِّي سُلَيْمِينَ ﴾ سورة النمل الآيات (٢٩-٣١) .

(٣) أخرج أبو داود في الصلاة ح ٧٨٨ (١/٤٩٩) عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال : « كان النبي ﷺ لا يعرف فصل السورة حتى تنزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم . . . » ، وأخرجه في المراسيل ح ٣٦ (ص ٩٠) مرسلًا عن سعيد بن جبيرة ثم قال عقبه : « قد أسند هذا الحديث وهذا أصح » .

وقد أخرجه البيهقي في الكبرى (٢/٤٢) وابن عبد البر في التمهيد (٢٠/٢١٠) من طريق أبي داود موصولاً وصحح إسناده الحافظ ابن كثير في تفسيره (١/١٧) .

(٤) انظر ما سبق قريباً ص ( ٨٦٠ ) مع التعليق ( ٣ ) .

(٥) في « ن » و « ت » : « يريدون » وليست منقوطة في « د » .

(٦) في « د » و « ن » : « فهي » وفي « ت » : « هي » ولعله الصواب المثبت .

بالرحمة حقيقة لم يلزم أن تكون رحمته من جنس (رحمة مخلوق لمخلوق) (١) ، وهذا يطرد في سائر الصفات كالعلم والقدرة والسمع والبصر والحياة والإرادة إلزاماً وجواباً ، فكيف تكون (٢) [ رحمة ] (٣) أرحم الراحمين مجازاً دون السميع العليم ؟

[ الفرق بين  
رحمة الخالق  
جل وعلا  
ورحمة  
المخلوق ]

الوجه السابع : أن اسم الرحمة استعمل في صفة الخالق وصفة المخلوق ، فإما أن يكون حقيقة في الموصوفين ، أو حقيقة في الخالق مجازاً في المخلوق أو عكسه ، فإذا كانت حقيقة فيهما فإما حقيقة واحدة وهو التواطؤ ، أو حقيقتان وهو الاشتراك ، ومحال أن تكون (٤) مشتركة لأن معناها يفهم عند الإطلاق ويجمعها معنى واحد ويصح تقسيمها ، وخواص المشترك منفية عنها ولأنها لم يشتق لها وضع في حق المخلوق ، ثم استعيرت من المخلوق للخالق ، تعالى الله عما يقول أهل الزيغ والضلال ، فبقي قسمان : أحدهما : أن يكون (٥) حقيقة في الخالق مجازاً في المخلوق ، والثاني : أن يكون (٦) حقيقة [ واحدة ] (٧) متواطئة أو مشتركة ، وعلى التقديرين فبطل أن يكون إطلاقها على الله سبحانه مجازاً .

[ استحالة  
كون رحمة  
الخالق  
مجازاً  
ورحمة  
المخلوق  
حقيقة ]

الوجه الثامن : أنه من أعظم المحال أن تكون (٨) رحمة أرحم الراحمين التي

(١) في « ت » : « رحمة الخلق لمخلوق » .

(٢) في « د » و « ن » : « يكون » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) في « ن » و « ت » : « يكون » وقد تكررت كلمة : « ومحال أن يكون » في « ت » .

(٥) في « ت » : « تكون » .

(٦) في « ت » : « تكون » .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٨) في « د » و « ن » : « يكون » .

وسعت كل شيء مجازاً ، ورحمة العبد الضعيفة المخلوقة القاصرة المستعارة من ربه التي هي من آثار رحمته حقيقة ، وهل في قلب الحقائق أكثر من هذا ؟ فالعباد إنما حصلت لهم هذه الصفات التي هي كمال في حقهم من آثار صفات الرب تعالى ، فكيف تكون (١) لهم حقيقة وله مجازاً ؟ يوضحه :

الوجه التاسع : وهو ما رواه أهل السنن عن النبي ﷺ أنه قال : « يقول الله تعالى أنا الرحمن خلقت الرحم وشققت لها اسماً من اسمي ، فمن وصلها وصلته ، ومن قطعها قطعته » (٢) ، فهذا صريح في أن اسم الرحمة مشتق من اسمه الرحمن تعالى ، فدل على أن رحمته هي الأصل في المعنى كما كانت هي الأصل في اللفظ ، ومثل هذا قول حسان (٣) رضي الله عنه في النبي ﷺ :

[ بيان اشتقاق اسم الرحمة من اسمه سبحانه الرحمن ]

(١) في « ن » : « يكون » .

(٢) أخرجه أبو داود في الزكاة ح ١٦٩٤ (٣٢٢/٢) والترمذي في البر والصلة ح ١٩٠٧ (٣١٥-٣١٦/٤) وابن حبان في صحيحه ح ٤٤٣ (١٨٧-١٨٦/٢) وأحمد في المسند (١٩٤/١) والبخاري في الأدب المفرد رقم ٥٣ (١٣٢/١) والحاكم في المستدرک (٤/١٥٨) جميعهم من حديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه . وقد صححه الترمذي ، وكذا صحح إسناده أحمد شاكر في تعليقه على المسند ح ١٦٥٩ (١٢٥/٣) وح ١٦٨٧ (٣/١٤١-١٤٢) وصححه الألباني في صحيح الأدب المفرد رقم ٣٨ (ص ٤٩) وفي السلسلة الصحيحة ح ٥٢٠ (٤٩-٥٢) .

(٣) هو حسان بن ثابت بن المنذر بن حرام بن عمرو بن زيد مائة ، يكنى أبا الوليد وهي الأشهر وأبا عبد الرحمن وأبا الحسام وأبا المضرب ، الأنصاري الخزرجي ثم التجاري ، شاعر الرسول ﷺ والمنافع والمفاخر عنه ، توفي في المدينة قبل الأربعين في خلافة علي ابن أبي طالب رضي الله عنه ، وقيل سنة (٤٠) وقيل (٥٠) وقيل (٥٤) ، وهو ابن عشرين ومائة سنة .

الاستيعاب (١/٣٤١-٣٥١) وأسد الغابة (٢/٥-٧) والإصابة (٢/٦٢-٦٤) .

[ ١٤٨ / ب ] وَشَقَّ لَهُ مِنْ اسْمِهِ لِجِلَّةِ قَدْوِ الْعَرْشِ مَحْمُودٌ وَهَذَا مُحَمَّدٌ (١)

فإذا كانت أسماء الخلق الممدوحة مشتقة من أسماء الله الحسنى كانت أسماؤه يقينا سابقة ، فيجب أن تكون حقيقة ، لأنها لو كانت مجازاً لكانت الحقيقة سابقة لها ، فإن المجاز هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له ، فيكون اللفظ قد سمي به المخلوق ثم نقل إلى الخالق وهذا باطل قطعاً .

الوجه العاشر : ما في الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال : « لما قضى الله الخلق كتب كتاباً فهو موضوع عنده فوق العرش إن رحمتي سبقت غضبي » (٢) ، وفي لفظ : « غلبت » (٣) . وقال تعالى : ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ ﴾ (٤) ، فوصف نفسه سبحانه بالرحمة وتسمى بالرحمن قبل أن يكون بنو آدم ، فادعاء المدعي أن وصفه بالرحمن مجاز من أبطل الباطل .

الوجه الحادي عشر : أن أسماء الرب قديمة (٥) لم يتحدثها من جهة خلقه ، بل لم يزل موصوفاً بها ، والمجاز مسبوق بالحقيقة وضعا أو استعمالاً أو مرتبة وذلك كله ممتنع بالنسبة إلى أسماء الله تعالى .

فإن قيل : بل بعضها مستعار من بعض ففيها (٦) الحقيقة وفيها المجاز ،

(١) من قصيدة له في مدح النبي عليه الصلاة والسلام مطلعها :

أَعْرُو عَلَيْهِ لِلْبُرُوقِ خَائِمٌ مِنَ اللَّوْءِ مَشْهُودٌ يَلُوحُ وَيَشْهَدُ  
ديوانه (ص ١٣٤) .

(٢) متفق عليه وقد تقدم ص ( ٦٧٦ ) .

(٣) انظر كتاب التوحيد من صحيح البخاري ح ٧٤٥٣ ، ورواية مسلم المذكورة « .. إن رحمتي تغلب غضبي » .

(٤) سورة الأنعام آية (٥٤) .

(٥) أي أزلية أبدية ليس لأوليئها ابتداء ولا لآخرتها انقضاء .

(٦) في « ت » : « وفيها » .

[ الإعلام بأن  
تسميته تعالى  
بالرحمن  
ووصفه  
بالرحمة قبل  
وجود الخلق ]

[ أسماؤه  
سبحانه  
قديمة أزلية ]

ومجازها مستعار من حقائقها كالرحمن مستعار من اسم المحسن وذلك لا محذور فيه .

قيل : هذا لا يصح لأن الحقيقة والمجاز من عوارض الوضع أو الاستعمال أو هما معاً (وأيّاً ما كان) (١) لم تصح (٢) دعوى المجاز فيه بوجه .

الوجه الثاني عشر : أنه من المعلوم أن المعنى المستعار يكون في المستعار منه أكمل منه في المستعار له ، وأن المعنى الذي دل عليه اللفظ بالحقيقة أكمل من المعنى الذي دل عليه بالمجاز ، وإنما يستعار لتكميل المعنى المجازي وتشبيهه بالحقيقي كما يستعار الأسد والشمس والقمر والبحر للرجل الشجاع والجميل والجواد ، فإذا جعل الرحمن والرحيم والودود وغيرها (٣) من أسمائه سبحانه حقيقة في العبد مجازاً في الرب لزم أن تكون (٤) هذه الصفات في العبد أكمل منها في الرب .

الوجه الثالث عشر : أن وصفه تعالى بكونه رحماناً رحيماً حقيقة أولى من وصفه بالإرادة ، وذلك أن من أسمائه الحسنى الرحمن الرحيم ، وليس في أسمائه الحسنى المريد ، والمتكلمون يقولون مريد لبيان إثبات الصفة ، وإلا فليس ذلك من أسمائه الحسنى ، لأن الإرادة تتناول ما يحسن إرادته وما لا يحسن ، فلم يوصف بالاسم المطلق منها . كما ليس في أسمائه الحسنى الفاعل ولا المتكلم ، وإن كان فعالاً [ أ / ١٤٩ ] مريداً متكلماً (٥) بالصدق

[ من اللوازم  
الفاصلة في  
حمل رحمته  
سبحانه على  
المجاز ]

[ وصفه  
تعالى  
بالرحمة  
أولى من  
وصفه  
بالإرادة  
ليثبت اسمه  
الرحمن من  
أسمائه  
الحسنى دون  
المريد ]

(١) في النسخ الخطية : « وأيما كان » .

(٢) في « د » و « ن » : « يصح » .

(٣) في « ت » : « وغيرهما » .

(٤) في « ن » : « يكون » .

(٥) قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى : « وأما تسميته سبحانه بأنه مريد وأنه متكلم =

والعدل ، فليس الوصف بمطلق الكلام ومطلق الإرادة ، ومطلق الفعل يقتضي مدحا وحدا حتى يكون ذلك متعلقا بما يحسن تعلقه به ، بخلاف العليم والقدير والعدل والمحسن والرحمن والرحيم<sup>(١)</sup> ، فإن هذه كمالات في أنفسها (لا تكون نقصا ولا مستلزما لنقص)<sup>(٢)</sup> البتة ، فإذا قيل إنه مرید حقيقة وله إرادة حقيقة وليس من أسمائه الحسنی المرید فأن يكون رحمانا رحیما حقيقة وهو موصوف بالرحمة حقيقة ومن أسمائه الرحمن الرحيم أولى وأحرى .

[ استفاء  
لوازم النقص  
والضعف  
وغيرهما عن  
الله تعالى  
الثابتة في  
حق المخلوق ]

الوجه الرابع عشر : أن الرحمة مقرونة في حق العبد بلوازم المخلوق من الحدوث والنقص والضعف وغيره ، وهذه اللوازم ممتنعة على الله تعالى ، فإما أن تكون<sup>(٣)</sup> الرحمة اسماً للقدر المدوح فقط أو المدوح وما يلزمه من النقص ، فإن كانت اسماً للقدر الكامل الذي لا يستلزم نقصاً وذلك ثابت للرب تعالى كانت حقيقة في حقه قطعاً ، وإن كانت اسماً للمجموع فالثابت للرب تعالى هو القدر الذي لا نقص فيه ، وغاية ذلك أن يكون قد استعمل لفظها في بعض مدلوله كالعام إذا استعمل في الخصوص ، والأمر إذا استعمل في الندب ، وذلك لا يخرج اللفظ عن حقيقته عند جمهور الناس ، بل<sup>(٤)</sup> هو

= فإن هذين الاسمين لم يردا في القرآن ولا في الأسماء الحسنی المعروفة ، ومعناها حق ولكن الأسماء الحسنی هي التي يدعى الله تعالى بها وهي التي جاءت في الكتاب والسنة وهي التي تقتضي المدح والثناء بنفسها . . الخ . شرح الأصبهانية (ص ٥-٦) .

(١) في « ت » : « الرحيم » بحذف الواو العاطفة قبلها .

(٢) في « ن » : « لا يكون نقصاً ولا مستلزماً لنقص » والثبت هو الصواب .

(٣) في « ن » : « يكون » .

(٤) في « ت » : « قيل » وهي كذلك في « د » و « ن » إلا أنها صُححت في هامشها كما هو مثبت .

حقيقة عندهم ، فإن اللفظ يستعمل في المجموع عند إطلاقه ، وفي البعض عند تقييده ، والمطلق موضوع والمقيد موضوع كما تقدم ، لا سيما وأكثر الناس يقولون : إن بعض الشيء وصفته ليس غيراً له كما أجاب<sup>(١)</sup> به مثبتو الصفات لثباتها ، وحينئذٍ فلا يكون اللفظ مستعملاً في غير موضوعه فلا يكون مجازاً .

الوجه الخامس عشر : أن هذا النَّقْصَ<sup>(٢)</sup> اللازم للصفة ليس هو من موضوعها ولا مسمى لفظها ، وإنما هو من خصوص الإضافة ، فالقدر المدوح والذي<sup>(٣)</sup> هو موضوع الصفة والنقص<sup>(٤)</sup> اللازم غير داخل في موضوعها ، وكذلك لا دلالة في لفظها على العدم والوجود<sup>(٥)</sup> وغاية الكمال الذي لا كمال فوقه ، وإنما ذلك من لوازم إضافتها ونسبتها إلى الرب سبحانه ، فإذا موضوع لفظها مطلق المعنى المدوح ، وخصوص الإضافة غير داخل في اللفظ المطلق ، وعلى هذا فإذا استعملت في حق الرب سبحانه كانت حقيقة ، وإذا استعملت للعبد كانت حقيقة . فتدبر هذا فإنه فصل الخطاب فيما يطلق على الرب والعبد ، واعتبر هذا فيما يطلق على المخلوق نفسه ، فإنه حقيقة [ ١٤٩ / ب ] مع دلالة على غاية المدح في المحل وغاية الذم في محل آخر . مثاله قولك : هذا كلام رسول الله ﷺ وهدية وسمته ، وهذا كلام الصديق ، وهذا كلام المفتري . فهذا حقيقة

[ خصوص  
الإضافة غير  
داعل في  
اللفظ  
المطلق ]

- (١) في « د » و « ن » : « أجابت » .
- (٢) في « ن » : « النقص » وفي « ت » : « لا لنقص » ، والمثبت من « د » وهو الصواب .
- (٣) في « ت » : « الذي » .
- (٤) في « ن » : « والنقص » .
- (٥) في « د » و « ن » : « والوجوب » والمثبت من « ت » ولعله الصواب .

وهذا حقيقة ، وهما في غاية التضاد والاختلاف ، وهذا التعريف بالإضافة نظير التعريف باللام ينصرف إلى كل محل بحسبه : ﴿ فَصَّيْ فِرْعَوْنَ الرَّسُولَ ﴾ (١) هو موسى (٢) و ﴿ لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ ﴾ (٣) هو محمد ﷺ . (٤) فرسولٌ دال على القدر المشترك واللام تدل على تعريفه وتعيينه ، وكل من الموضوعين حقيقة ، هذا مع أن اللفظ يستعمل مجرداً عن التعريف كثيراً (٥) .  
وأما لفظ الرحمة والسمع والبصر واليد والوجه والكلام فلا تكاد تستعمل إلا مضافة إلى محلها ، فلزوم الإضافة فيها نحو لزومها في الأسماء الأعلام ولا سيما المضاف إلى الرب كقوله : ﴿ وَرَحِمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ (٦) ﴿ إِنَّ رَحِمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ (٧) ﴿ وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ ﴾ (٨) ﴿ إِلَّا آيَاتَهُ وَجُو رَبِّهِ الْأَعْلَى ﴾ (٩) ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ (١٠) ﴿ خَلَقْتُ يَدَيَّ ﴾ (١١) .

- (١) سورة الزمل آية (١٦) .
- (٢) بدلالة ما قبلها : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكَ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكَ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴾ . وانظر : إعلام الموقعين (١/١٣٨) وتفسير ابن كثير عند هذه الآية (٤/٤٦٧) .
- (٣) سورة النور آية (٦٣) .
- (٤) انظر : تفسير الطبري (١٨/١٧٧) عند هذه الآية ، ومدارج السالكين (٢/٣٦٧) .
- (٥) في « ن » : « كبيراً » .
- (٦) سورة الأعراف آية (١٥٦) .
- (٧) سورة الأعراف آية (٥٦) .
- (٨) سورة الرحمن آية (٢٧) ، وقد اقتصر في « د » و « ن » على قوله : ﴿ وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ﴾
- (٩) سورة الليل آية (٢٠) .
- (١٠) سورة المائدة آية (٦٤) .
- (١١) سورة ص آية (٧٥) .

فهذه الإضافة تمنع أن يدخل في اسم الصفة شيء من خصائص المخلوقين بوجه من الوجوه. فالمحذور الذي أوجب لهم دعوى المجاز فيها متنبّ بالإضافة قطعاً فلا وجه لدعوى المجاز فيها البتة ، وهذا ظاهر جداً فإنها بإضافتها الخاصة دلت على ما لا تسعه العبارة من الكمال الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه .

الوجه السادس عشر : أن يقال لمن أثبت شيئاً من الصفات بالعقل لا بد أن يأتي <sup>(١)</sup> في الدلالة على ذلك بقياس شمولي <sup>(٢)</sup> أو قياس تمثيلي <sup>(٣)</sup> فنقول في الشمولي <sup>(٤)</sup> : كل فعل متقن محكم فإنه يدل على علم فاعله وقدرته وإرادته ، وهذه المخلوقات كذلك فهي دالة على علم الرب تعالى وقدرته ومشيتته .

[ إِبْتِ  
الصفات  
بقياس  
الشمول أو  
قياس  
التمثيل ]

(١) في « ت » : « تأتي » .

(٢) قياس الشمول هو انتقال الذهن من المعين إلى المعنى العام المشترك الكلي المتناول له وغيره والحكم عليه بما يلزم المشترك الكلي بأن ينتقل من ذلك الكلي اللازم إلى الملزوم الأول وهو المعين .

الرد على المنطقيين (ص ١١٩) .

وينظر: العقيدة الواسطية مع شرحها للهراس (ص ٧٣-٧٤) وتحرير القواعد المنطقية (ص ١٣٨) والتذهيب للخبيصي مع حاشيته (ص ٣٦٣) وما بعدها ، وإيضاح المبهم (ص ١٧) .

(٣) في النسخ الخطية : « تخيلي » وهو خطأ ، صوابه ما أثبت كما سيذكره المؤلف قريباً ويشرحه ، وقياس التمثيل هو إثبات الحكم في جزئي لثبوته في جزئي آخر لمعنى مشترك بينهما هو علة الحكم ، كإلحاق النيذ بالخمير في الحرمة لاشتراكهما في علة الحكم التي هي الإسكار .

المصادر السابقة وفق ترتيبها: (ص ١٢٠) ، (ص ٧٣) ، (ص ١٦٦) ، (ص ٤١٤-٤١٥) ، (ص ١٧) .

(٤) في « ت » : « الشمولي » .

ونقول<sup>(١)</sup> في التمثيلي : الفعل المحكم المتقن يدل على علم فاعله وقدرته في الشاهد ، فكان دليلا في الغائب ، والدلالة العقلية لا تختلف شاهدا وغائبا فلا يمكنك أن تثبت له سبحانه صفة أو فعلا بالعقل إلا بالقياس المتضمن قضية كلية إما لفظا كما في قياس الشمول وإما معنى كما في قياس التمثيل . فإذا كنت لا يمكنك إثبات الصانع ولا صفاته إلا بالقياس الذي لا بد فيه من إثبات قدر مشترك بين المقيس والمقيس عليه وبين أفراد القضية الكلية ولم يكن هذا عندك تشبيها<sup>(٢)</sup> [ ١٥٠ / أ ] ممتنعا ، فكيف تنكر معاني ما وصف الله به نفسه ووصفه به رسوله ﷺ وحقائقه بزعمك أنه يتضمن تشبيها ، وهذا من أنفع الأشياء لمن له فهم ، فإن الله تعالى أخبر في كتابه بما هو عليه من أسمائه وصفاته ، ولا بد في الأسماء المشتقة المتواطئة من معنى مشترك بين أفرادها ، فوجد المعطلة حقائقها لما زعموا أن فيها من التشبيه ، وهم لا يمكنهم إثبات شيء يعتقدونه إلا بنوع من القياس المتضمن التشبيه الذي فروا منه ، لا في جانب النفي ولا في جانب الإثبات ، فهم ينكرون ما جاءت به الرسل عليهم الصلاة والسلام بما هو من نوعه أو دونه ، وهذا غاية الضلال فليتأمل ذلك .

[ إثبات  
حقيقة رحمة  
الله لا  
تتضمن  
محدورا ]

الوجه السابع عشر : أن من ادعى أن رحمة الله مجاز واسمه الرحمن الرحيم ، إما أن يثبت لهذا اللفظ معنى أو لا ، والثاني يقر المنازع ببطلانه ، وإذا كان لا بد من إثبات معنى لهذا اللفظ فإما أن يتضمن محدورا أو لا ، فإن تضمن محدورا لم يجز إثباته ، وإن لم يتضمن محدورا لم يكن إثباته إخراج اللفظ عن حقيقته [ أولى من بقاء اللفظ على حقيقته وإثبات معناه الأصلي ،

(١) في « ت » : « وتقول » .

(٢) كلمة « تشبيها » مكررة في « د » .

إذ انتفاء المحذور عن الحقيقة والمجاز واحد وتسلم<sup>(١)</sup> الحقيقة وهي الأصل .  
فأما إخراج اللفظ عن حقيقته [ <sup>(٢)</sup> لأمر لا يتخلص <sup>(٣)</sup> به في المجاز ولا  
محذور منه في الحقيقة ولا في المجاز فلا معنى له بل هو خطأ محض .  
الوجه الثامن عشر : أن الله سبحانه فرق بين رحمته ورضوانه وثوابه  
المنفصل ، فقال تعالى : ﴿ يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُمْ بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَانٍ وَجَنَّاتٍ لَّهُمْ  
فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، فالرحمة والرضوان <sup>(٥)</sup> صفتة والجنة ثوابه ، وهذا

[ الفرق بين  
رحمته تعالى  
ورضوانه  
ولثوابه  
المنفصل ]

(١) في « ن » : « وسلم » .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٣) في « ت » : « لا يتخلص » .

(٤) سورة التوبة آية (٢١) .

(٥) قال في القاموس مادة (رضو) : « رضي عنه ورضي عليه يرضى رضى ورضوانا  
ويُرضمان ، ومرضاة: ضد سخط... » .

وقد ثبتت صفة الرضى في حقه تعالى بنصوص قرآنية وأخرى حديثة وعدها السلف  
الصالح قاطبة من صفاته سبحانه الفعلية اعتماداً على تلك النصوص ، إلا أن المؤولة  
حلوها على ظهور رحمته ولطفه وثوابه بمن أراد به الخير والسعادة والكرامة ، أو أن ذلك  
راجع إلى إرادة الإثابة والنفع والعناية ، والسبب الذي أوقعهم في حاة هذا التأويل ما  
ذكروه من أن الرضى انفعال النفس وتغير من حال إلى حال وهو مما يستحيل في حقه تعالى  
ويُنزّه عنه .

انظر: التمهيد (ص٤٧) والإنصاف (ص٢٦ ، ٣٩) كلاهما للباقلاني ، والأسماء  
والصفات (٢/٤٧٧-٤٧٨) والمححر الوجيز (١٤/٦٤) وشرح مسلم للنووي (٣/  
٦٨-٦٩) ، (١٢/١٠-١١) ، (١٧/٦٨) وتفسير القرطبي (١٥/٢٣٧) وتفسير النسفي  
(٣/١٧١) وإيضاح الدليل لابن جماعة (ص١٤٣-١٤٤) وتفسير البحر المحيط (٧/٤١٧)  
وشرح المواقيت (ص٢٩٢) وفتح الباري (١١/٤٠٤) وأقاويل الثقات (ص٧٥) وتفسير  
التحرير والتوير (٧/١١٩) ، (١١/١٩) ، (٣٠/٤٨٦) .

يبطل قول من جعل الرحمة والرضوان ثواباً منفصلاً مخلوقاً ، وقول من قال : هي إرادته الإحسان<sup>(١)</sup> ، فإن إرادته الإحسان هي من لوازم الرحمة ، فإنه يلزم من الرحمة أن يريد الإحسان إلى المرحوم ، فإذا انتفت حقيقة الرحمة انتفى لازمها وهو إرادة الإحسان ، وكذلك لفظ اللعنة والغضب والمقت هي أمور مستلزمة للعقوبة ، فإذا انتفت حقائق تلك الصفات انتفى لازمها ، فإن ثبوت لازم الحقيقة مع انتفائها ممتنع ، فالحقيقة لا توجد منفكة عن لوازمها .

الوجه التاسع عشر : أن ظهور أثر هذه الصفة في الوجود كظهور أثر صفة الربوبية والملك والقدرة ، فإن ما لله على خلقه من الإحسان والإنعام شاهد برحمة تامة وسعت كل شيء [ ١٥٠ / ب ] كما أن الموجودات كلها شاهدة له بالربوبية التامة الكاملة ، وما في العالم من آثار التدبير والتصريف الإلهي شاهد بملكه سبحانه ، فَجَعَلُ صفة الرحمة واسم الرحمن<sup>(٢)</sup> مجازاً كجعل صفة الملك والربوبية مجازاً ولا فرق بينهما (في عقل ولا شرع)<sup>(٣)</sup> ولا لغة . وإذا أردت أن تعرف بطلان هذا القول فانظر إلى ما في الوجود<sup>(٤)</sup> من آثار الرحمة الخاصة والعامة ، وبرحمته أرسل إلينا رسوله ﷺ ، وأنزل علينا كتابه ، وعلمنا من الجهالة ، وهدانا من الضلالة ، وبصرنا من العمى ، وأرشدنا من الغي ، وبرحمته عرفنا من أسمائه وصفاته وأفعاله ما عرفنا به أنه ربنا ومولانا ، وبرحمته علمنا ما لم نكن نعلم ، وأرشدنا لمصالح ديننا ودنيانا

(١) يراجع ما سبق عن تأويل الرحمة بإرادة الإحسان ص ( ٨٦٠ ) مع التعليق ( ٣ ) .

(٢) في « ت » : « الرحمة » .

(٣) في « ت » : « في شرع ولا عقل » بالتقديم والتأخير .

(٤) في « د » و « ن » : « الموجود » والمثبت من « ت » .

[ ظهور أثر  
صفة الرحمة  
كظهور أثر  
صفة  
الربوبية  
والملك  
والقدرة ]

وبرحمته أطلع الشمس والقمر ، وجعل الليل والنهار ، وبسط الأرض وجعلها مهادا وفراشاً وقرارا وكفاتا<sup>(١)</sup> للأحياء والأموات ، وبرحمته أنشأ السحاب وأنزل المطر ، وأطلع الأقوات والفواكه والمرعى ، وبرحمته سخر لنا الخيل والإبل والأنعام وذلكها منقادة للركوب والحمل والأكل والدر ، وبرحمته وضع الرحمة بين عباده ليتراحموا بها ، وكذلك بين سائر أنواع الحيوان<sup>(٢)</sup> ، فهذا التراحم الذي بينهم بعض آثار الرحمة التي هي<sup>(٣)</sup> صفته ونعته ، واشتق لنفسه منها اسم « الرحمن الرحيم » ، وأوصل إلى خلقه معاني خطابه برحمته ، وبصرهم ومكن لهم أسباب مصالحهم برحمته ، وأوسع المخلوقات عرشه ، وأوسع الصفات رحمته ، فاستوى على عرشه الذي وسع المخلوقات بصفة رحمته التي وسعت كل شيء ، ولما استوى على عرشه بهذا الاسم الذي اشتقه من صفته وتسمى به دون خلقه كتب بمقتضاه على نفسه يوم استوائه على عرشه حين قضى الخلق كتابا ، فهو عنده وضعه على عرشه أن رحمته سبقت غضبه<sup>(٤)</sup> ، وكان هذا الكتاب العظيم الشأن كالعهد منه سبحانه للخليقة كلها بالرحمة لهم والعفو والصفح عنهم ،

(١) أي جامعة ، والكفت: الضم والجمع ، راجع ما سبق ص ( ٣٨٠ ) تعليق ( ٥ ) .

(٢) كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: « جعل الله الرحمة في مائة جزء فأمسك عنده تسعة وتسعين جزءاً وأنزل في الأرض جزءاً واحداً ، فمن ذلك الجزء تراحم الخلق حتى ترفع الفرس حافرهما عن ولدها خشية أن تصيبه » .

أخرجه البخاري في الأدب ح ٦٠٠٠ ص ( ١٢٧٧ ) وفي الرقاق ح ٦٤٦٩ ومسلم في التوبة ح ١٧-١٩ (٢١٠٨/٤) وأخرجه أيضاً من حديث سلمان الفارسي رضي الله عنه ح ٢٠-٢١ (٢١٠٨-٢١٠٩/٤) .

(٣) في « ت » : « هو » .

(٤) سبق ذكر نصه وتخرجه ص ( ٦٧٦ ) .

والمغفرة والتجاوز والستر والإمهال والحلم والأناة ، فكان (١) قيام العالم العلوي والسفلي بمضمون هذا الكتاب الذي لولاه لكان للخلق شأن آخر ، وكان عن صفة الرحمة الجنة وسكانها وأعمالهم (٢) . فبرحمته خلقت ، [ وبرحمته عمرت بأهلها ، وبرحمته وصلوا إليها ، وبرحمته طاب عيشهم فيها ] (٣) وبرحمته احتجب عن خلقه بالنور ولو كشف ذلك الحجاب لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه (٤) . ومن رحمته أنه يعيد من سخطه برضاه ومن عقوبته بعفوه ومن نفسه بنفسه (٥) . ومن رحمته أن [ ١٥١ / أ ] خلق للذكر من الحيوان أنثى من جنسه ، وألقى بينهما المحبة والرحمة ليقع بينهما التواصل الذي به دوام التناسل وانتفاع الزوجين ويمتع كل واحد منهما بصاحبه . ومن رحمته أخرج الخلق بعضهم إلى بعض لستم (٦)

(١) في « ت » : « وكان » .

(٢) في « ت » : « وأعمالها » .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٤) يشير إلى حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال : قام فينا رسول الله ﷺ بخمس كلمات فقال : « إن الله عز وجل لا ينام ولا ينبغي له أن ينام ، يخفض القسط ويرفعه ، يرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار وعمل النهار قبل عمل الليل ، حجابه النور ، (وفي رواية أبي بكر: النار) ، لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه » .

أخرجه مسلم في الإيمان ح ٢٩٣ (١/١٦١-١٦٢) .

(٥) يشير إلى حديث عائشة رضي الله عنها قالت : فقدت رسول الله ﷺ ليلة من الفرائض فالتمسته فوقعت يدي على بطن قدميه وهو في المسجد وهما منصوبتان وهو يقول : « اللهم أعوذ برضاك من سخطك ، وبمعافاتك من عقوبتك ، وأعوذ بك منك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك » .

أخرجه مسلم في الصلاة ح ٢٢٢ (١/٣٥٢) .

(٦) في « ن » : « ليتم » .

بينهم مصالحهم ، ولو أغنى بعضهم عن بعض لتعطلت مصالحهم وفسد<sup>(١)</sup> نظامهم ، وكان من تمام رحمته بهم أن جعل فيهم الغني والفقير ، والعزيز والذليل ، والعاجز والقادر ، والراعي والمرعى ، ثم أفقر الجميع إليه<sup>(٢)</sup> ثم عم الجميع برحمته<sup>(٣)</sup> . ومن رحمته أنه خلق مائة رحمة ، كل رحمة منها طباق ما بين السماء والأرض فأنزل منها إلى الأرض رحمة واحدة نشرها بين الخليفة ليراحوا بها فيها تعطف<sup>(٤)</sup> الوالدة على ولدها ، والطير والوحش والبهائم<sup>(٥)</sup> ، وبهذه الرحمة قوام العالم ونظامه .

وتأمل قوله : ﴿ الرَّحْمَنُ \* عَلَّمَ الْقُرْآنَ \* خَلَقَ الْإِنْسَانَ \* عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ﴾<sup>(٦)</sup> ، كيف جعل الخلق والتعليم ناشئا عن صفة الرحمة متعلقا باسم الرحمن ، وجعل جميع معاني السورة مرتبطة بهذا الاسم وختمها بقوله : ﴿ نَبِّئْكَ أَنَّكَ رَبُّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾<sup>(٧)</sup> ، فالاسم الذي تبارك هو الاسم الذي افتتح به السورة ، إذ مجيء البركة كلها منه ، وبه وضعت البركة في كل

(١) في مكان هذه الكلمة في « ت » يياض ، وكُتبت في الحاشية كلمة ليست واضحة بسبب التصوير .

(٢) كما قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ﴾ الآية (١٥) من سورة فاطر . وقال : ﴿ وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ ﴾ الآية (٣٨) من سورة حمد .

(٣) من أهل التقوى والإيمان كما قال سبحانه : ﴿ وَرَحِمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ ﴾ الآية (١٥٦) من سورة الأعراف .

(٤) في « ن » : « يعطف » .

(٥) كما سبق قريبا الحديث الشريف الدال على ذلك ص ( ٨٨٠ ) مع التعليق ( ٢ ) .

(٦) سورة الرحمن الآيات (١-٤) .

(٧) سورة الرحمن آية (٧٨) .

مبارك ، فكل ما ذكر عليه بورك فيه ، وكل ما أخلي منه نزعته منه البركة ، فإن كان مذكياً وخلا من اسمه كان ميتة<sup>(١)</sup> ، وإن كان طعاماً شارك صاحبه فيه الشيطان<sup>(٢)</sup> ، وإن كان مدخلاً دخل معه فيه<sup>(٣)</sup> ، وإن كان حدثاً لم يرفع عند كثير من العلماء<sup>(٤)</sup> ، وإن كان صلاة لم تصح عند كثير منهم<sup>(٥)</sup> .  
ولما خلق سبحانه الرحم واشتق اسمها من اسمه وأراد<sup>(٦)</sup> إنزالها إلى الأرض تعلقت به سبحانه فقال لها : «مه» ، فقالت : هذا مقام العائذ بك من القطيعة ، فقال «ألا ترضين أن أصل من وصلك وأقطع من قطعك»<sup>(٧)</sup>

(١) عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكِّرْ اللَّهُ عَلَيْهِ ﴾ هي الميتة . أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره رقم ٧٨٣٣-٧٨٣٤ (٤/١٣٧٨) . وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره عند هذه الآية (٢/١٧٤) : « استدلل بهذه الآية الكريمة من ذهب إلى أن الذبيحة لا تحل إذا لم يذكر اسم الله عليها وإن كان الذابح مسلماً . . . الخ .

(٢) كما في حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه سمع النبي ﷺ يقول : « إذا دخل الرجل بيته فذكر الله عند دخوله وعند طعامه قال الشيطان : لا مبيت لكم ولا عشاء ، وإذا دخل الرجل فلم يذكر الله عند دخوله قال الشيطان : أدركتم المبيت ، وإذا لم يذكر الله عند طعامه قال : أدركتم المبيت والعشاء » .  
أخرجه مسلم في الأشربة ح ١٠٣ (٣/١٥٩٨) .

(٣) كما دل عليه الخبر النبوي المذكور في التعليق السابق .

(٤) لقوله عليه الصلاة والسلام : « لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » . وقد مضى سابقاً ص ( ٨٦٧ ) تعليق ( ١ ) .

(٥) وذلك عند من يوجب قراءة البسملة مع الفاتحة في الصلاة كالإمام الشافعي وأصحابه كما ذكرته سابقاً ص ( ٨٦٧ ) تعليق ( ٢ ) .

(٦) في « ت » : « فأراد » .

(٧) كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه يرفعه : « خلق الله الخلق فلما فرغ منه =

وهي متعلقة بالعرش لها (حُجْنَةٌ كَحُجْنَةٍ) <sup>(١)</sup> المِغْزَل ، وكان تعلقها بالعرش رحمة منه بها وإنزالتها إلى الأرض رحمة منه بخلقه ، ولما علم سبحانه ما تلقاه من نزولها إلى الأرض ومفارقتها لما اشتقت [ منه ] <sup>(٢)</sup> رحمها بتعلقها بالعرش واتصالها به ، وقوله [ لها ] <sup>(٣)</sup> : «ألا ترضين أن أصل من وصلك وأقطع من قطعك » .

= قامت الرحم فأخذت بحقو الرحمن فقال له : مه ، قالت : هذا مقام العائذ بك من القطيعة قال : ألا ترضين أن أصل من وصلك وأقطع من قطعك ، قالت : بلى يا رب ، قال فذاك « . . أخرجه البخاري في التفسير (واللفظ له) ح ٤٨٣٠ (ص ١٠٣٥) وفي الأدب ح ٥٩٧٨ وفي التوحيد ح ٧٥٠٢ ومسلم في البر والصلة ح ١٦ (٤/١٩٨٠-١٩٨١) .

(١) في النسخ الخطية : « حنجنة كحنحنة » وهو خطأ صوابه ما أثبت كما ورد النص في ذلك عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : « توضع الرحم يوم القيامة لها حُجْنَةٌ كَحُجْنَةِ المِغْزَل تتكلم بالسنة طُلُقِ ذُلُقِ ، فتصل من وصلها وتقطع من قطعها » . أخرجه الإمام أحمد في المسند (٢/١٨٩ ، ٢٠٩) والحاكم في المستدرک (٤/١٦٢) ولفظه فيه : « يجيء الرحم يوم القيامة له حجنة كحجنة المِغْزَل ، فيتكلم بلسان طلق ذلق فيصل من وصلها ويقطع من قطعها » . قال الحاكم : « هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه » ، وواقفه الذهبي .

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٨/٢٧٤) : « رواه أحمد والطبراني ورجال أحمد رجال الصحيح غير أبي ثمامة الثقفي وثقه ابن حبان » . وكذا صحح إسناده أحمد شاكر في تعليقه على المسند ح ٦٧٧٤ (١١/٤٥) وح ٦٩٥٠ (١١/١٥١-١٥٢) .

وقوله : « لها حُجْنَةٌ كَحُجْنَةِ المِغْزَل » : أي صنارته المعوجة في رأسه التي يُعَلِّقُ بها الخيط ثم يفتل للمِغْزَل . أفاده الزبيدي في التاج مادة (حجن) نقلا عن ابن سيده . وينظر نهاية ابن الأثير (١/٣٤٧) .

(٢) ما بين المعقوفين لا يوجد في النسخ الخطية ، وبه تستقيم العبارة .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

ولذلك<sup>(١)</sup> [ كان ]<sup>(٢)</sup> من وصل رَحْمَهُ رَحِمَهُ لُقْرِبِهِ مِنَ الرَّحْمَنِ ورعاية حرمة الرَّحِمِ قد عمر دنياه واتسعت له معيشته وبورك له في عمره ونسئ له في أثره<sup>(٣)</sup> ، فإن وصل ما بينه وبين الرحمن جل جلاله مع ذلك وما بينه وبين الخلق بالرحمة والإحسان تم له أمر دنياه وأخراه ، وإن قطع ما بينه وبين الرحم وما بينه وبين الرحمن جل جلاله [ ١٥١/ب ] أفسد عليه أمر دنياه وآخرته ، ومحق بركة رحمته ورزقه وأثره كما قال ﷺ : « ما من ذنب أجدر أن يعجل الله لصاحبه العقوبة في الدنيا مع ما يدخر له من العقوبة يوم القيامة من البغي وقطيعة الرحم »<sup>(٤)</sup> . فالبغي معاملة الخلق بضد الرحمة ،

(١) في « ن » : « وكذلك » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) لقوله عليه الصلاة والسلام : « من أحب أن يبسط له في رزقه وأن يُنْسَأَ له في أثره فليصل رحمه » . أخرجه البخاري في الأدب ح ٥٩٨٦ (ص ١٢٧٥) وفي السيوطي ح ٢٠٦٧ ، ومسلم في البر والصلة ح ٢١ (٤/١٩٨٢) .

وقد ذهب الجمهور إلى أن العمر لا يزيد ولا ينقص عما سبق في علم الله تعالى وقدره استدلالاً بأيات كثيرة وأحاديث ثابتة في الصحيحين وغيرها ، وأجابوا عن أدلة المخالفين بالجمع بينها وبين غيرها مما يطول بسطه هنا ، وللإطلاع على ما قيل في هذه المسألة من الأقوال ينظر :

المحرر الوجيز لابن عطية (٥١/٧) وتفسير القرطبي (٣٢٩/٩-٣٣١) ومجموع الفتاوى (٤٨٨-٤٩٢) وشرح العقيدة الطحاوية (١٢٧/١-١٣٢) وفتح الباري (٤١٦/١٠) ، (٤٨٨/١١) وإرشاد ذوي العرفان لما للعمر من الزيادة والنقصان لمرعى كرمي الحنبلي ، وتبني الأفاضل على ما ورد في زيادة العمر ونقصانه من الدلائل للشوكاني .

(٤) أخرجه أبو داود في الأدب ح ٤٩٠٢ (٢٠٨/٥) والترمذي في صفة القيامة ح ٢٥١١ (٤/٦٦٤-٦٦٥) وابن ماجه في الزهد ح ٤٢١١ (١٤٠٨/٢) والحاكم في المستدرک =

وكذا قطيعة الرحم ، وإن القوم ليتواصلون وهم فجرة فتكثر (١) أموالهم ويكثر عددهم ، وإن القوم ليتقاطعون فتقل أموالهم ويقل عددهم ، وذلك لكثرة نصيب هؤلاء من الرحمة وقلة نصيب هؤلاء منها ، وفي الحديث : «إن صلة الرحم تزيد في العمر» (٢) .

وإذا أراد الله بأهل الأرض خيراً نشر عليهم أثراً من آثار اسمه الرحمن فعمر به البلاد وأحيا به العباد ، وإذا أراد بهم شراً أمسك عنهم ذلك الأثر فحل بهم من البلاء بحسب ما أمسك عنهم من آثار اسمه الرحمن ، ولهذا إذا أراد سبحانه أن يخرّب هذه الدار ويقيم القيامة أمسك عن أهلها أثر هذا الاسم وقبضه شيئاً فشيئاً ، حتى إذا جاء وعده قبض الرحمة التي أنزلها إلى الأرض فتضع (٣) لذلك الحوامل ما في بطونها وتذهل المراضع عن أولادها (٤) فيضيف سبحانه تلك الرحمة التي رفعها وقبضها من الأرض إلى

= (٣٥٦/٢) ، (١٦٣-١٦٢/٤) وابن حبان في صحيحه ح ٤٥٥ ، ٤٥٦ (٢) ، ٢٠٠-٢٠١) والبخاري في الأدب المفرد ح ٢٩ (ص ٢٤-٢٥) وأحد في السند (٥/٣٦ ، ٣٨) جميعهم من حديث أبي بكر رضي الله عنه . قال الترمذي : « هذا حديث حسن صحيح » وقال الحاكم في الموضع الأول : « صحيح الإسناد ولم يخرجاه » ووافقه الذهبي . وكذا صححه الألباني في السلسلة الصحيحة ح ٩١٨ (٢/٥٨٨-٥٨٩) .

(١) في « ن » : « فيكثر » .

(٢) هو جزء من حديث ورد عن جمع من الصحابة من رواية أبي هريرة وعلي بن أبي طالب وابن مسعود ومعاوية ابن حيدة وأبي سعيد الخدري وأبي أمامة وعمر بن الخطاب ونييط ابن شريط ، وفي بعضها ضعف إلا أن لها شواهد تقويها وتعززها ، وقد تولى جمعها ودراسة أسانيدنا لطفي بن محمد بن يوسف الصغير في كتابه جمع جهود الحفاظ النقلة بتواتر روايات زيادة العمر بالبر والصلة ، فلتنظر هناك .

(٣) في « ن » : « فيضع » .

(٤) قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ \* =

ما عنده من الرحمة فتكمل (١) بها مائة رحمة (٢) ، فيرحم بها أهل طاعته وتوحيده وتصديق رسله وتابعيهم .

وأنت لو تأملت العالم بعين البصيرة لرأيت ممتلئاً بهذه الرحمة الواحدة كما تملأ البحر بمائه والجو بهوائه ، وما في خلاله من ضد ذلك فهو مقتضى قوله : «سبقت رحمتي غضبي» (٣) فالمسبوق لا بد لاحق وإن أبطأ ، وفيه حكمة لا تناقضها الرحمة ، فهو أحكم الحاكمين وأرحم الراحمين ، فسبحان من أعمى بصيرة من زعم أن رحمة الله مجاز .

الوجه العشرون : أن النبي ﷺ قد أقسم قسماً صادقاً باراً «أن الله أرحم بعباده من الوالدة بولدها» (٤) وفي هذا إثبات كمال الرحمة وأنها رحمة حقيقية لا مجازية ، ومر رسول الله ﷺ بامرأة أصيبت في السبي وكانت كلما مرت بطفل أرضعته ، فقال النبي ﷺ : «أترون هذه طارحة ولدها في النار؟» ، قالوا : لا يا رسول الله وهي قادرة على أن لا تطرحه (٥) فقال : «الله أرحم بعباده من هذه بولدها» (٦) . فإن كانت رحمة الوالدة حقيقة فرحمة الله أولى

= يَوْمَ تَرَوُنَّهَا تُدْهِلُ كُلُّ مَرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَرَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكَرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ ﴿١-٢﴾ سورة الحج الآيتان (١-٢) .

- (١) في «ت» : « فيكمل » .
- (٢) كما في حديث سلمان رضي الله عنه عند مسلم في التوبة ح ٢١ (٤/٢١٠٩) : « .. فإذا كان يوم القيامة أكملها بهذه الرحمة » .
- (٣) سبق ذكره وتخريجه ص ( ٦٧٦ ) .
- (٤) كما سيأتي بعده بتمامه .
- (٥) في «ن» : « لا يطرحه » والمثبت هو الصواب .
- (٦) أخرجه البخاري في الأدب ح ٥٩٩٩ (ص ١٢٧٧) ومسلم في التوبة ح ٢٢ (٤/٢١٠٩) جميعهما من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

[ من الأدلة  
على إثبات  
صفة  
الرحمة لله  
سبحانه ]

بأن تكون<sup>(١)</sup> حقيقة منها ، وإن كانت رحمة الله مجازاً فرحة الوالدة لا حقيقة لها .

**المثال الثالث :** في قوله : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾<sup>(٢)</sup> في سبع آيات من القرآن<sup>(٣)</sup> حقيقة عند جميع فرق الأمة إلا الجهمية ومن وافقهم ، فإنهم قالوا هو مجاز [ ١٥٢/أ ] ثم اختلفوا في مجازه ، فالمشهور عنهم ما حكاه الأشعري عنهم وبدعهم وضللهم فيه بمعنى استولى ، أي ملك وقهر<sup>(٤)</sup> ، وقالت فرقة [ منهم بل ]<sup>(٥)</sup> بمعنى قصد وأقبل على خلق العرش<sup>(٦)</sup> . وقالت فرقة أخرى بل هو مجمل في مجازاته يحتمل خمسة عشر وجها كلها لا يعلم أيها المراد ، إلا أنا نعلم انتفاء الحقيقة عنه بالعقل<sup>(٧)</sup> .

وهذا الذي قالوه باطل من اثنين وأربعين وجها :

**أحدها :** أن لفظ استوى<sup>(٨)</sup> في كلام العرب الذي خاطبنا الله تعالى بلغتهم وأنزل بها كلامه نوعان : مطلق ومقيد ، فالمطلق ما لم يوصل معناه بحرف مثل قوله : ﴿ وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَى ﴾<sup>(٩)</sup> وهذا معناه كمل وتم ،

[ المثال الثالث مما ادعى فيه المجاز : صفة الاستواء ، وإبطال ذلك من اثنين وأربعين وجها ]

[ دلالة لفظ (استوى) ومعناه في لغة العرب ]

(١) في « د » و « ن » : « يكون » .

(٢) سورة طه آية (٥) .

(٣) في الأعراف آية (٥٤) وفي يونس آية (٣) وفي الرعد آية (٢) وفي طه آية (٥) وفي الفرقان آية (٥٩) وفي السجدة آية (٤) وفي الحديد آية (٤) .

(٤) انظر : الإبانة (ص ١٠٨) والمقالات (١/٢٣٧) .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٦) انظر ما سبق ص (٣١) و ص (٩٦) .

(٧) انظر ما سبق ص (٣٤) مع التعليق (٨) .

(٨) في « ت » : « الاستواء » .

(٩) سورة القصص آية (١٤) .

يقال استوى النبات واستوى الطعام . وأما المقيد بثلاثة أضرب ، (أحدها) : مقيد (بإلى) كقوله : ﴿ ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ ﴾<sup>(١)</sup> ، واستوى فلان إلى السطح وإلى الغرفة ، وقد ذكر سبحانه هذا المعنى بإلى في موضعين من كتابه في البقرة في قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ ﴾<sup>(٢)</sup> ، والثاني في سورة السجدة : ﴿ ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ ﴾<sup>(٣)</sup> ، وهذا بمعنى العلو والارتفاع بإجماع السلف كما سنذكره ونذكر ألفاظهم بعد إن شاء الله . (والثاني) مقيد (بعلى) كقوله : ﴿ لِيَسْتَوُوا عَلَىٰ ظُهُورِهِ ﴾<sup>(٤)</sup> ، وقوله : ﴿ وَأَسْتَوَتْ عَلَىٰ الْجُودِيِّ ﴾<sup>(٥)</sup> وقوله : ﴿ فَأَسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوْقِهِ ﴾<sup>(٦)</sup> ، وهذا أيضاً معناه العلو والارتفاع والاعتدال بإجماع أهل اللغة . (والثالث) : المقرون بواو مع التي تعدي الفعل إلى المفعول معه نحو : استوى الماء والخشبة بمعنى ساواها<sup>(٧)</sup> .

هذه معاني الاستواء المعقولة في كلامهم وليس فيها معنى استوى البتة ، ولا نقله أحد من أئمة اللغة الذين يعتمد قولهم ، وإنما قاله متأخرو النحاة ممن سلك طريق الجهمية والمعتزلة ، يوضحه :

الوجه الثاني : أن الذين قالوا ذلك لم يقولوه نقلاً فإنه مجاهرة بالكذب

[ بيان ما  
استدل به  
على حمل  
لفظة  
(استوى)  
على كلمة  
(استوى) ]

(١) سورة البقرة آية (٢٩) ، وفصلت آية (١١) .

(٢) سورة البقرة آية (٢٩) .

(٣) الآية (١١) من سورة فصلت .

(٤) سورة الزخرف آية (١٣) .

(٥) سورة هود آية (٤٤) .

(٦) سورة الفتح آية (٢٩) .

(٧) هذا من الأساليب العربية ، وقد سبق مع التعليق عليه ص (٣٦) تعليق (١) .

وإنما قالوه استنباطاً وحملاً منهم للفظة استوى على استولى ، واستدلوا بقول الشاعر:

قد استوى بشر على العراق من غير سيفٍ ودمٍ (١) مهراقٍ (٢)  
وهذا البيت ليس من شعر العرب كما سيأتي بيانه (٣).

الوجه الثالث : أن أهل اللغة لما سمعوا ذلك أنكروه غاية الإنكار ولم يجعلوه من لغة العرب ، قال ابن الأعرابي (٤) وقد سُئل : هل يصح أن يكون استوى بمعنى استولى ؟ فقال : « لا تعرف العرب ذلك » (٥). هذا وهو من أكابر أئمة اللغة.

الوجه الرابع : ما قاله الخطابي (٦) في كتابه : « شعار الدين » (٧) قال :

[ إنكار أهل اللغة إطلاق (استوى) بمعنى (استولى) ]

[ ذكر قول الخطابي في نفي إطلاق (استوى) بمعنى

(استولى) ]

(١) في « ت » : « ولا دم » .

(٢) ذكره الجوهري في الصحاح وعنه ابن منظور في اللسان جميعهما في مادة (سوا) ولم ينسبه وقد أورده الزبيدي في التاج في المادة المذكورة منسوباً للأختل ولم أجده في ديوانه كما يوجد في عامة كتب المتكلمين تقليد اللاحق للسابق. وسوف يأتي إن شاء الله تعالى مزيد كلام عليه في ص ( ٩١٢ ) مع التعليق على ذلك .

(٣) انظر ما سيأتي ص ( ٩١٢ ) مع التعليق على ذلك .

(٤) تقدمت ترجمته ص ( ٩٧ ) .

(٥) راجع ما سبق ص ( ٩٧ ) مع التعليق ( ٤ ) .

(٦) تقدمت ترجمته ص ( ٤٨٦ ) .

(٧) وهو : « شعار الدين في أصول الدين » ، وسماه شيخ الإسلام في دره التعارض (٣١٦/٧) : « شعار الدين وبراكين المسلمين » ، وهو من مصنفات الإمام الخطابي المفقودة ، وقد نقل منه ابن تيمية في مواضع من كتبه كما في بيان تليس الجهمية (١/١٧٧ ، ٢٤٩) ودر التعارض (٣١٦/٧) وكذا ابن القيم في تهذيب السنن (١٠٨/٧) .

« القول في أن الله مستوٍ على عرشه » ، ثم ذكر الأدلة من القرآن ثم قال : « فدل ما تلوته من هذه الآي أن الله تعالى في السماء مستوٍ على العرش ، وقد جرت عادة [ ١٥٢/ب ] المسلمين خاصهم وعامهم بأن يدعوا ربهم عند الابتهاال والرغبة إليه يرفعون أيديهم إلى السماء وذلك لاستفاضة العلم عندهم بأن المدعو في السماء سبحانه » . إلى أن قال : « وزعم بعضهم أن الاستواء هاهنا بمعنى الاستيلاء ، ونزع فيه بيت مجهول<sup>(١)</sup> لم يقله شاعر معروف يصح الاحتجاج بقوله ، ولو كان الاستواء هنا بمعنى الاستيلاء لكان الكلام عديم الفائدة ، لأن الله تعالى قد أحاط علمه وقدرته بكل شيء [ من الأشياء ]<sup>(٢)</sup> ، وكل قطر وبقعة من السموات والأرضين وما تحت العرش ، فما معنى تخصيصه العرش بالذكر ؟ ثم إن الاستيلاء إنما يتحقق معناه عند المنع من الشيء ، فإذا وقع الظفر به قيل استولى عليه ، فأبي منع كان هناك حتى يوصف بالاستيلاء بعده ؟ » . هذا لفظه وهو من أئمة اللغة .

الوجه الخامس : أن هذا تفسير لكلام الله بالرأي المجرد الذي لم يذهب إليه صاحب ولا تابع ، ولا قاله إمام من أئمة المسلمين ، ولا أحد من أهل التفسير الذين يحكون أقوال السلف ، وقد قال النبي ﷺ : « من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار »<sup>(٣)</sup> .

[ تفسير  
الاستواء  
بمعنى  
الاستيلاء  
مبنى على  
الرأي الجرد ]

- (١) يشير إلى البيت المذكور سابقا المنسوب للأخطل وسيأتي الكلام عليه لاحقاً ص (٩١٢) .  
 (٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .  
 (٣) أخرجه الترمذي في التفسير ح ٢٩٥١ (١٩٩/٥) من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : « اتقوا الحديث عني إلا ما علمتم ، فمن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار ، ومن قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار » وإسناده ضعيف أفته عبد الأعلى بن عامر الثعلبي الكوفي التابعي المتوفى سنة (١٢٩) ، وضعفه الإمام أحمد وأبو زرعة ، وقال ابن معين : « ليس بذلك القوي » . =

الوجه السادس : أن إحداث القول في تفسير كتاب الله الذي كان السلف والأئمة على خلافه يستلزم أحد أمرين : إما أن يكون خطأ في نفسه أو تكون<sup>(١)</sup> أقوال السلف المخالفة له خطأ ، ولا يشك عاقل أنه أولى بالغلط والخطأ من قول السلف .

[ إظهار شيء من التفسير مخالف لسلف الأمة يحكم عليه بالخطأ والغلط ]

الوجه السابع : أن هذا اللفظ قد اطرده في القرآن والسنة حيث ورد بلفظ الاستواء دون الاستيلاء ، ولو كان معناه استولى لكان استعماله في أكثر موارد كذا ، فإذا جاء موضع أو موضعان بلفظ استوى حمل على معنى استولى لأنه المألوف المعهود ، وأما أن يأتي إلى لفظ قد اطرده استعماله في جميع موارد على معنى واحد فيدعى صرفه في الجميع إلى معنى لم يعهد استعماله فيه ففي غاية الفساد ، ولم يقصده ويفعله من يقصد البيان ، هذا لو لم يكن في السياق ما يأبى حمله على غير معناه الذي اطرده استعماله فيه ، فكيف وفي السياق ما يأبى ذلك وهو :

[ اطراد لفظ الاستواء في جميع موارد ومواضع من القرآن وكتب السنة دون لفظ الاستيلاء ]

الوجه الثامن : أنه أتى بلفظة « ثم » التي حقيقتها الترتيب والمهلة<sup>(٢)</sup> ، ولو كان معناه معنى القدرة على العرش والاستيلاء عليه لم يتأخر ذلك إلى بعد خلق السموات والأرض ، فإن العرش كان موجوداً قبل خلق السموات والأرض (بأكثر من خمسين ألف عام)<sup>(٣)</sup> كما ثبت في الصحيحين عنه صلى

[ من الأدلة على منع تفسير الاستواء بالاستيلاء ]

= انظر : الجرح والتعديل (٦/٢٥-٢٦) وديوان الضعفاء رقم ٢٣٦٢ (ص ٢٣٤) وبحر الدم رقم ٥٧٥ (ص ٢٥٣) وضعيف سنن الترمذي رقم ٥٧٠ (ص ٣٥٩) وضعيف الجامع رقم ١١٤ (ص ١٨) . وللتوسع في ذكر من أخرجه مع بيان طرقه ينظر : السلسلة الضعيفة ح ١٧٨٣ (٤/٢٦٥-٢٦٨) .

(١) في « د » و « ن » : « يكون » .

(٢) انظر شرح المفصل (٨/٩٤) ومغني اللبيب (١/١١٧) والجنى الداني (ص ٤٢٦) .

(٣) في « ت » : « بخمسين ألف عام » .

الله [ ١/١٥٣ ] عليه وسلم أنه قال : « إن الله قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة وعرشه على الماء »<sup>(١)</sup> . وقال تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ ﴾<sup>(٢)</sup> . فكيف يجوز أن يكون غير قادر ولا مستول على العرش إلى أن خلق السموات والأرض ؟

فإن قيل : تحمل « ثم » على معنى الواو وتجردها من معنى الترتيب . قيل : هذا خلاف الأصل والحقيقة ، فأخرجتم « ثم » عن حقيقتها والاستواء عن حقيقته ولفظ الرحمن عن حقيقته ، وركبتم مجازات بعضها فوق بعض . فإن قيل : فقد تأتي « ثم » لترتيب الخبر لا ترتيب المخبر فيجوز أن يكون ما بعدها سابقا على ما قبلها في الوجود وإن تأخر عنه في الإخبار . قيل : هذا لا يثبت أولاً ولا يصح به نقل ولم يأت في كلام فصيح ، ولو قدر وروده فهو نادر لا يكون قياسا مطردا تترك الحقيقة لأجله<sup>(٣)</sup> .

فإن قيل : فقد ورد في القرآن وهو أفصح الكلام ، قال الله تعالى : ﴿ وَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ ﴾<sup>(٤)</sup> ، والأمر بالسجود لآدم كان قبل خلقنا وتصويرنا<sup>(٥)</sup> . وقال تعالى : ﴿ وَإِنَّمَا زُيِّنَّاكَ

(١) أخرجه مسلم في القدر ح ٢٦٥٣ (٤/٢٠٤٤) ولم يخرج به البخاري .

(٢) سورة هود آية (٧) .

(٣) ينظر للمؤلف : بدائع الفوائد (١/١٩٥) ، وللتوسع في المسألة يراجع : نتائج الفكر (ص ٢٥٠) وشرح الكافية للرضي (٤/٤١٤) ورفض المباني (ص ٢٥٠) والجنى الداني (ص ٤٢٧-٤٢٨) ومغني اللبيب (١/١١٧-١١٨) .

(٤) سورة الأعراف آية (١١) .

(٥) انظر تفسير الرازي عند هذه الآية (١٤/٢٦) وكذا تفسير ابن كثير عند الآية نفسها (٢/٢١١) .

بَعَثَ الَّذِي نَعَدْتُمْ أَوْ نَوَفَّيْتُمْ فَلَا تَنَا مَرَّجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ ﴿١﴾  
 وشهادته تعالى على أفعالهم سابقة على رجوعهم . قيل : لا يدل ذلك على  
 تقدم ما بعد « ثم » على ما قبلها . أما قوله : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ  
 صَوَّرْنَاكُمْ ﴾ فهو خلق أصل البشر وأبيهم وجعله سبحانه خلقاً لهم وتصويراً  
 إذ هو أصلهم وهم فرعه ، وبهذا فسرها السلف ، قالوا خلقنا أباكم وخلق  
 أبي البشر خلق لهم <sup>(٢)</sup> ، وأما قوله : ﴿ فَلَا تَنَا مَرَّجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا  
 يَفْعَلُونَ ﴾ فليس ترتيباً لاطلاعه على أفعالهم وإنما هو ترتيب لمجازاتهم  
 عليها ، وذكر الشهادة التي هي علمه واطلاعه تقريراً للجزاء على طريقة  
 القرآن في وضع القدرة والعلم موضع الجزاء لأنه يكون بهما كما قال  
 تعالى : ﴿ إِلَيْنَا مَرَّجِعُهُمْ فَنُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴾ <sup>(٣)</sup>  
 وكقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمَّْا أَصَلَبْتُمْ مُصِيبَةً قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَذَا قُلْ هُوَ  
 مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ <sup>(٤)</sup> وقوله : ﴿ فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ  
 قَالُوا اللَّهُ كَانَ يَعْبَادِيهِ بَصِيرًا ﴾ <sup>(٥)</sup> ، وهو كثير في القرآن ، وهو كما

(١) سورة يونس آية (٤٦) .

(٢) قال ابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن (ص ١٥٢) : « أراد : خلقنا آدم وصورناه ،  
 فجعل الخلق لهم ، إذ كانوا منه » .

وقال ابن جرير الطبري بعد أن ذكر الأقوال في تفسير الآية ومعناها : « وأولى الأقوال  
 بالصواب قول من قال : تأويله ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ﴾ : ولقد خلقنا آدم . ﴿ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ﴾  
 بتصويرنا آدم كما قد بينا فيما مضى من خطاب العرب الرجل بالأفعال تضيفها إليه والمعنى  
 سلفه .. الخ . تفسيره طبعه شاكر (١٢/٣٢٠-٣٢١) .

وانظر : زاد المسير (٣/١٧٣) وتفسير ابن كثير (٢/٢١١) عند تفسيرهما للآية المذكورة .

(٣) سورة لقمان آية (٢٣) .

(٤) سورة آل عمران آية (١٦٥) .

(٥) سورة فاطر آية (٤٥) .

يقول السيد لعبده : اعمل ما شئت فإني أعلم ما تفعله وأنا<sup>(١)</sup> قادر عليك .  
وهذا أبلغ من ذكر العقاب وأعم فائدة  
فإن قيل : كيف تصنعون بقول الشاعر<sup>(٢)</sup> :  
قل لمن ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جده<sup>(٣)</sup>  
قلنا : أي شاعر هذا [ ١٥٣/ب ] حتى يحتج بقوله<sup>(٤)</sup> وأين صحة  
الإسناد إليه لو كان ممن يحتج بشعره ؟ وأنتم لا تقبلون الأحاديث الصحيحة  
عن رسول الله ﷺ فكيف تقبلون شعراً لا تعلمون قائله (ولا تسندون)<sup>(٥)</sup>  
إليه البتة .

(١) في « ن » : « فأنا » .

(٢) هو أبو نواس الحسن بن هانئ الشاعر الشهير في دولة بني العباس مولى الجراح بن  
عبد الله الحكمي ، ولد في البصرة وقيل بالأهواز ونشأ بالبصرة ثم خرج إلى الكوفة  
واستوطن بعدها بغداد حتى وفاته بها سنة (١٩٥) وقيل سنة ست وقيل ثمان .  
تاريخ بغداد (٧/٤٣٦-٤٤٩) وتاريخ دمشق (١٣/٤٠٧-٤٦٦) ومعاهد التنصيص (١/  
٨٣-٩٨) وخزانة الأدب (١/٣٤٧-٣٤٨) .

(٣) ديوانه (ص ٤٩٣) ، وروايته فيه :

قُلْ لِمَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبْوَهُ قَبْلَهُ ثُمَّ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ  
(٤) وأبو نواس ممن لا يحتج بقوله ، لأنه من الشعراء المولدين المحدثين ، قال فيه البغدادي  
في خزانة الأدب (١/٣٤٦) : « وهو ليس ممن يستشهد بكلامه » .

قلت : وقد ذهب مشددو النحاة إلى الوقوف في صحة الاستشهاد عند الشاعر ابن هرمة  
المتوفى سنة (١٧٦) .

وينظر : الاقتراح للسيوطي (ص ١٦٢) وما بعدها ، والخزانة (١/٥-٩) وإتحاف الأجداد  
في ما يصح من الاستشهاد للأكوسي (ص ٦٦) وفي أصول النحو لسعيد الأفغاني  
(ص ١٩-٣٧) .

(٥) في « ن » : « ولا يسندون » ، وفي « د » : « يسندونه » ، والمثبت من « ت » .

[ إبطال  
دعوى  
الإجماع  
على خلق  
العرش بعد  
خلق  
السماوات  
والأرض ]

الوجه التاسع : أن فاضلكم المتأخر<sup>(١)</sup> لما تفتن لهذا المحذور ادعى الإجماع أن العرش مخلوق بعد خلق السماوات والأرض<sup>(٢)</sup> ، فيكون المعنى أنه خلق السماوات والأرض ثم استوى على العرش ، وهذا لم يقله أحد من أهل العلم أصلا وهو مناقض لما دل عليه القرآن والسنة وإجماع المسلمين أظهر مناقضة ، فإنه تعالى أخبر أنه خلق السماوات والأرض في ستة أيام وعرشه حيثلذ على الماء<sup>(٣)</sup> ، وهذه واو الحال<sup>(٤)</sup> ، أي خلقها في هذه الحال فدل على سبق العرش والماء للسماوات والأرض ، وفي الصحيح عنه ﷺ : « قدر الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة وعرشه على الماء »<sup>(٥)</sup> ، وأصح القولين أن العرش مخلوق قبل القلم لما في السنن من حديث عبد الله بن عمرو قال : قال رسول الله ﷺ : « أول

(١) الظاهر أنه يعني الفخر الرازي المتوفى سنة (٦٠٦) لما سيأتي .

(٢) قال الرازي في أساس التقديس (ص ٤٤) : « لو كان تعالى مستقرا على العرش لكان الابتداء بتخليق العرش أولى من الابتداء بتخليق السماوات ، لأن على تقدير القول أنه مستقر على العرش يكون العرش مكانا له والسماوات مكان عبيده ، والأقرب إلى العقول : أن يكون نبيته مكان نفسه مقدما على تهيئة مكان العبيد ، لكن من المعلوم أن تخليق السماوات مقدم على تخليق العرش لقوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبِّكَ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ ﴾ . وكلمة « ثم » للتراخي » اهـ .  
وينظر : بيان تلبيس الجهمية (١/٥٧٧-٥٨٠) .

(٣) قال عز وجل : ﴿ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ ﴾ الآية (٧) من سورة هود .

(٤) ينظر : حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (٥/٧٣) وروح المعاني للالوسي (٤/١٢) وتفسير التحرير والتنوير (٧/١٢) .

(٥) أخرجه مسلم وقد تقدم قريبا ص (٨٩٣) .

ما خلق الله القلم ، قال اكتب قال ما أكتب ؟ قال اكتب القدر فجرى بما هو كائن إلى يوم القيامة»<sup>(١)</sup> . وقد أخبر أنه قدر المقادير وعرشه على الماء ، وأخبر في هذا الحديث أنه قدرها في أول أوقات خلق القلم ، فعلم أن العرش سابق على القلم ، والقلم سابق على خلق السموات والأرض

(١) لم أقف عليه من حديث عبد الله بن عمرو بل وجدته من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه رواه غير واحد بألفاظ متقاربة مختصرا ومطولا وفيه قصة ذكرها بعضهم ولم يسبقها آخرون ، فخرجه أبو داود في السنة ح ٤٧٠٠ (٧٦/٥) والترمذي في القدر ح ٢١٥٥ (٤٥٧/٤-٤٥٨) وفي التفسير (سورة القلم) ح ٣٣١٩ (٤٢٤/٥) وأحمد في المسند (٣١٧/٥) وعبد الله بن وهب في القدر ح ٢٦ ، ٢٧ (ص ١٢١-١٢٢) ، وأبو داود الطيالسي في المسند رقم ٥٧٧ (ص ٧٩) ، وابن أبي شيبة في المصنف رقم ١٧٧٧١ (١١٤/١٤) ، والبخاري في الكبير رقم ١٨٠٩ (٩٢/٦) ، وابن أبي عاصم في السنة رقم ١٠٦-١٠٩ (١٠١/١-١٠٢) ، وابن بطة في الإبانة رقم ١٣٦٣ (٣٣٤/١) ، والبيزار في مسنده (البحر الزخار) ح ٢٦٨٧ (١٣٧/٧) ، والفريابي في القدر رقم ٤٢٥ (ص ٢٣٦-٢٣٥) ، وابن جرير في التفسير (١٦/٢٩ ، ١٧) - تفسير سورة القلم آية - والشاشي في المسند رقم ١١٩٢ ، ١١٩٣ (١٢٤/٣ ، ١٢٥) ، والآجري في الشريعة ح ١٨٠ (١٠١٤-١٠١٦) وح ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ (٢/٧٩١ ، ٧٩٢ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥) واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد رقم ٣٥٧ (٢/٢٤٣-٢٤٤) و١٠٩٧ (٤/٦٧٩-٦٨٠) و١٢٣٣ (٤/٧٤٥-٧٤٦) ، وأبو نعيم في الحلية (٥/٢٤٨) وهو صحيح ورد من طرق كثيرة وله متابعات . قال الحافظ ابن حجر في النكت الظراف على الأطراف (٤/٢٦١) : « .. وجاء عن علي بن المديني أنه قال : إسناد حسن » . وقال الألباني في تخريج أحاديث المشكاة رقم ٩٤ (١/٣٤) تعليق : « .. فالحديث صحيح بلا ريب .. » ، وقد صححه في صحيح سنن أبي داود ٣٩٣٣ (٣/٨٩٠-٨٩١) وفي صحيح سنن الترمذي ح ١٧٤٩ (٢/٢٢٨-٢٢٩) وح ٢٦٤٥ (٣/١٢٣) وفي ظلال اللجنة ح ١٠٥-١٠٢ و ١٠٧ (ص ٤٨-٥٠) وفي تخريج أحاديث شرح الطحاوية (ص ٢٣٤) .

بخمسين ألف سنة . فادعى هذا الجهمي أن العرش مخلوقٌ بعد خلق السموات والأرض ، ولم يكفه هذا الكذب حتى ادعى الإجماع عليه ليتأتى له إخراج الاستواء عن حقيقته .

الوجه العاشر : أن الاستيلاء والاستواء لفظان متغايران ومعنيان مختلفان ، فحمل أحدهما على الآخر إن ادعى أنه بطريق الوضع فكذب ظاهر ، فإن العرب لم تضع لفظ الاستواء للاستيلاء البتة ، وإن كان بطريق الاستعمال في لغتهم فكذب أيضاً ، فهذا نظمهم ونثرهم شاهد بخلاف ما قالوه ، فتتبع لفظ استوى ومواردها في القرآن والسنة وكلام العرب هل تجدها في موضع واحد بمعنى الاستيلاء ، اللهم إلا أن يكون ذلك البيت المصنوع المخلوق<sup>(١)</sup> ، وإن كان بطريق المجاز القياسي<sup>(٢)</sup> فهو إنشاء من المتكلم بهذا الاستعمال فلا يجوز أن يحمل<sup>(٣)</sup> عليه كلام غيره من الناس فضلاً عن كلام الله وكلام رسوله ﷺ ، يوضحه :

[ بيان أن الاستواء والاستيلاء لفظان مختلفان لفظاً ومعنى لا يحمل أحدهما على الآخر مطلقاً ]

[ القول بأن (استوى) بمعنى استولى قول عليه سبحانه بلا علم ]

الوجه الحادي عشر : أن القائل بأن معنى استوى بمعنى استولى شاهد على الله أنه أراد بكلامه هذا المعنى ، وهذه شهادة لا علم لقائلها بمضمونها بل هي قول على الله بلا علم ، فلو كان [ ١٥٤ / أ ] اللفظ محتملاً لها في اللغة وهيئات لم يجوز أن يشهد على الله أنه أراد هذا المعنى بخلاف من أخبر عن الله أنه أراد الحقيقة والظاهر ، فإنه شاهد بما (أجرى عليه)<sup>(٤)</sup> سبحانه عادته

(١) يعني البيت المذكور سابقاً ص (٨٩٠) المنسوب للأخطل ، وسيأتي الكلام عليه في ص (٩١٢) .  
(٢) والمجاز لا يقاس عليه ، ينظر : المسودة (ص ١٧٣-١٧٤) وشرح الكوكب المنير (١٨٩/١) .

(٣) في « د » و « ن » : « تحمل » .

(٤) في « ت » : « أجرى الله » .

من خطاب خلقه بحقائق لغاتهم وظواهرها كما قال : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ ﴾ (١) وإذا (٢) كان الاستواء في لغات (٣) العرب معلوماً كان هو المراد لكون الخطاب بلسانهم هو (٤) المقتضي لقيام الحجة عليهم ، فإذا خاطبهم بغير ما يعرفونه كان بمنزلة خطاب العربي بالعجمية .

الوجه الثاني عشر : أن الإجماع منعقد على أن الله سبحانه استوى على عرشه حقيقة لا مجازاً ، قال الإمام أبو عمر الطلمنكي (٥) أحد أئمة المالكية وهو شيخ أبي عمر بن عبد البر في كتابه الكبير الذي سماه : « الوصول إلى معرفة الأصول » (٦) فذكر فيه من أقوال الصحابة والتابعين وتابعيهم وأقوال

[ المعقود  
الإجماع  
على أنه  
تعالى مستو  
على عرشه  
حقيقة لا  
مجازاً كما  
حكاه عنهم  
أبو عمر  
الطلمنكي ]

(١) سورة إبراهيم آية (٤) .

(٢) في « ت » : « فإذا » .

(٣) في « ت » : « في لغة » .

(٤) في « ت » : « وهو » .

(٥) هو أحد بن محمد بن عبد الله بن أبي عيسى أبو عمر الطلمنكي (نسبة لمدينة طلمنكة من ثغر الأندلس الشرقي) ، إمام حافظ محدث مقرئ أثري ، أحد أعيان المالكية ومشاهيرهم ، ولد سنة (٣٤٠) ومات سنة (٤٢٩) ، قال فيه ابن بشكوال : « وكان سيفاً مجرداً على أهل الأهواء والبدع قاموا لهم غيورا على الشريعة شديداً في ذات الله عز وجل » .

الصلة (١/٤٨-٥٠) وبنية الملتمس (ص١٦٢) والسير (١٧/٥٦٦-٥٦٩) والديباج المذهب (ص١٠١-١٠٣) .

(٦) وهو من كتب السلف المفيدة ، لكنه إلى الآن يعتبر من المصنفات المفقودة ، وقد ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في مواطن من كتبه ونقل منه في مواضع منها كما في درء التعارض (٢/٣٥) ، (٦/٢٥٠-٢٥١) والفتوى الحموية (ص١٥) والقاعدة المراكشية (وهي ضمن مجموع الفتاوى) (٥/١٨٩) ، وكذا ذكره الذهبي في العلو ونقل منه (ص١٧٨) والمؤلف ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص١٤٢) .

مالك وأئمة أصحابه ما إذا وقف عليه الواقف علم حقيقة مذهب<sup>(١)</sup> السلف ، وقال في هذا الكتاب : « أجمع أهل السنة على أن الله تعالى على عرشه على الحقيقة لا على المجاز »<sup>(٢)</sup> .

الوجه الثالث عشر : قال الإمام أبو عمر بن عبد البر<sup>(٣)</sup> في كتاب التمهيد في شرح حديث النزول<sup>(٤)</sup> : « وفيه دليل على أن الله تعالى<sup>(٥)</sup> في السماء على العرش من فوق سبع سموات كما قالت الجماعة » ، وقرر ذلك إلى أن قال : « وأهل<sup>(٦)</sup> السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة<sup>(٧)</sup> في القرآن والسنة والإيمان بها وحملها على الحقيقة لا على المجاز ، إلا أنهم لا يكيفون شيئاً من ذلك ولا يجدون فيه صفة مخصوصة<sup>(٨)</sup> »

[ قول الإمام  
ابن عبد البر  
في استوائه  
لله تعالى على  
عرشه ]

- (١) في « د » و « ن » : « مذاهب » .
- (٢) وكذا نقله عنه الإمام الذهبي في العلو (ص ١٧٩) والمؤلف في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص ١٤٢) .
- (٣) هو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر أبو عمر التَّمْرِي (نسبة إلى النمرين قاسط في ربيعة) القرطبي الأندلسي الإمام الشهير الأثير حافظ المغرب ويُخاربه ، أحد الكبار الأعلام المشار إليهم بالبنان حفظا وفقها وفهما ، مولده بمدينة قرطبة سنة (٣٦٨) على الصحيح ووفاته في شاطبة شرق الأندلس سنة (٤٦٣) على الراجح أيضاً .
- الصلة (٢/٦٤٠-٦٤٢) وبغية الملتبس (ص ٤٨٩-٤٩١) والسير (١٨/١٥٣-١٦٣) والدياج المذهب (ص ٤٤٠-٤٤١) .
- (٤) التمهيد (٧/١٢٩ و ١٤٥) .
- (٥) في التمهيد (٧/١٢٩) : « أن الله عز وجل » .
- (٦) في التمهيد (٧/١٤٥) : « أهل » بدون الواو قبلها .
- (٧) في التمهيد (٧/١٤٥) : « الواردة كلها » .
- (٨) في التمهيد (٧/١٤٥) : « محصورة » بدل قوله : « مخصوصة » .

وأما أهل البدع الجهمية<sup>(١)</sup> والمعتزلة<sup>(٢)</sup> والخوارج<sup>(٣)</sup> فكلهم ينكرها ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة ، ويزعمون أن من أقر بها مشبهة ، وهم عند (من أقر بها)<sup>(٤)</sup> نافون للمعبود .

[ قول الإمام  
القرطبي في  
استوائه  
تعالى على  
عرشه ]

وقال أبو عبد الله القرطبي<sup>(٥)</sup> في تفسيره المشهور<sup>(٦)</sup> في قوله : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾<sup>(٧)</sup> : « هذه المسألة للفقهاء فيها كلام » ، ثم ذكر قول المتكلمين ثم قال : « وقد كان السلف الأول لا يقولون بنفي الجهة ولا ينطقون بذلك ، بل نطقوا هم والكافة بإثباتها لله تعالى كما نطق به في كتابه وأخبرت به رسله ، ولم ينكر أحد من السلف الصالح أنه استوى على عرشه حقيقة ، وإنما جهلوا كيفية الاستواء كما قال مالك : الاستواء معلوم والكيف مجهول<sup>(٨)</sup> »<sup>(٩)</sup> .

(١) في التمهيد (٧/١٤٥) : « والجهمية » بإثبات الواو ، وقد تقدم تعريفها ص (٣١٨) .

(٢) في التمهيد (٧/١٤٥) : « والمعتزلة كلها » ، وقد تقدم تعريفها ص (٢١) .

(٣) تقدم تعريفهم ص (١٥٤) .

(٤) في التمهيد (٧/١٤٥) : « من أثبتها » .

(٥) هو محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح أبو عبد الله الأنصاري الخزرجي الأندلسي ثم القرطبي ، الإمام العلامة الفقيه المفسر المحدث ، رحل إلى الشرق فاستقر بمدينة منية ابن الخطيب من أعمال صعيد مصر حتى توفي بها سنة (٦٧١) .

الوافي بالوفيات (٢/١٢٢-١٢٣) والديباج المذهب (ص٤٠٦-٤٠٧) ونفح الطيب (٢/٢١٠-٢١٢) وشجرة النور الزكية (١/١٩٧) .

(٦) وهو المسمى : « جامع أحكام القرآن » ، والمبين لما تضمنه من السنة وآي القرآن كما في مقدمته لمؤلفه .

(٧) سورة طه آية (٥) .

(٨) تقدم تخريج هذه المقالة الحسنة ص (٣٠٩) مع التعليق (٦) .

(٩) ينظر : الجامع لأحكام القرآن (٧/٢١٩-٢٢٠) .

الوجه الرابع عشر : أن الجهمية لما قالوا إن الاستواء مجاز صرح أهل السنة بأنه مستو بذاته<sup>(١)</sup> على عرشه ، وأكثر

[ انعقاد  
الإجماع  
على أنه  
تعالى مستو  
على عرشه  
حقيقة لا  
مجازا كما  
حكاه عنهم  
أبو عمر  
الظلمكي ]

(١) هذه اللفظة (بذاته) في هذا الموطن صح ورودها عن جمع من علماء السلف رحمهم الله تعالى ، وإن كانت لم تنقل عن أحد من الصحب أو الأتباع ، قال العلامة أبو نصر السجزي (ت ٤٤٤) في رسالته في الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص ١٢٥-١٢٦) : « ونص أحمد بن حنبل رحمة الله عليه على أن الله تعالى بذاته فوق العرش وعلمه بكل مكان ، وروى ذلك هو وغيره عن عبد الله بن نافع عن مالك ابن أنس رحمة الله عليه ، وقد رواه غير واحد مع ابن نافع عن مالك بن أنس وكذلك رواه الثقات عن سفيان بن سعيد الثوري ، وروى نحوه عن الأوزاعي ، هؤلاء أئمة الآفاق . واعتقاد أهل الحق أن الله سبحانه فوق العرش بذاته من غير عاسة ، وأن الكرامية ومن تابعهم على قول المماسة ضلال . »

وقال في كتابه الإبانة فيما نقله عنه ابن تيمية في رسالته القاعدة المراكشية ضمن مجموع الفتاوى (٥/١٩٠) ، وكذا في بيان تلبس الجهمية (٢/٣٨ ، ٤١٦-٤١٧) ، وفي درء التعارض (٦/٢٥٠) ، والذهبي في العلو (ص ١٨٠) وفي السير (١٧/٦٥٦) بالفاظ متقاربة : « وأئمتنا كالثوري ومالك وابن عينة وحامد بن سلمة وحامد بن زيد وابن المبارك وفضيل بن عياض وأحمد وإسحاق متفقون على أن الله فوق العرش بذاته وأن علمه بكل مكان .. » اهـ .

قال عقبه ابن تيمية في القاعدة المراكشية : « وكذلك ذكر شيخ الإسلام الأنصاري وأبو العباس الطرقي والشيخ عبد القادر الجيلي ومن لا يحصي عدده إلا الله من أئمة الإسلام وشيوخه . »

وقال الحافظ ابن أبي شيبة (ت ٢٩٧) في كتاب العرش (ص ٢٩١) : « .. ثم توافرت (وفي طبعة أخرى ثم تواترت) الأخبار على أن الله تعالى خلق العرش فاستوى عليه بذاته .. فهو فوق السموات وفوق العرش بذاته . »

قلت : ومن أطلقها أيضاً :

- الإمام ابن أبي زيد القيرواني المتوفى سنة (٣٨٦) كما نقله عنه المؤلف ابن القيم هنا وأشار إلى كتبه ، وسوف أحيل إلى موطنه فيها قريبا بإذن الله .

## من صرح بذلك أئمة المالكية ، فصرح به الإمام أبو محمد بن

- = - الإمام محمد بن موهب المالكي المتوفى سنة (٤٠٦) كما سيأتي قريبا عند المؤلف ابن القيم وأحيل إلى موضعه .
- القاضي عبد الوهاب المالكي المتوفى سنة (٤٢٢) كما سيأتي عند المؤلف ابن القيم وأذكر موطنه .
- الإمام أحمد بن محمد أبو عمر الطلمنكي المتوفى سنة (٤٢٩) كما سيأتي قريبا عند المؤلف وأبين تخريجه .
- الإمام أبو عمرو الداني المتوفى سنة (٤٤٤) في كتابه الرسالة الوافية (ص ٥٢) .
- الإمام سعد بن علي الزنجاني المتوفى سنة (٤٧١) نقله عنه المؤلف في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص ١٩٧) .
- شيخ الإسلام أبو إسماعيل الهروي المتوفى سنة (٤٨١) ونسبه لأئمة السلف ، حكى ذلك المؤلف ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص ٢٧٩) ، وينظر : القاعدة المراكشية لابن تيمية (وهي ضمن مجموع الفتاوى) (١٩٠/٥) .
- الإمام أبو بكر الحضرمي القيرواني المتوفى سنة (٤٨٩) ونسبه لجماعة من شيوخ الفقه والحديث كما سيأتي قريبا عند المؤلف وأشير إلى ذلك في مظانه .
- الإمام محمد بن عبد الملك الكرجي الشافعي المتوفى سنة (٥٣٢) ، إذ قال في قصيدته البائية في السنة التي شرح فيها اعتقاده واعتقاد السلف :
- عقائدهم أن الإله بذاته على عرشه مع علمه بالفرائض  
مجموع فتاوى ابن تيمية (٣/٢٢٣) والعلو للذهبي (ص ١٩١) وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (١٤١/٦ ، ١٤٣) .
- الشيخ عبد القادر الجيلاني المتوفى سنة (٥٦١) في كتابه الغنية لطالبي طريق الحق (ص ٥٦) وفي مصنفه تحفة المتقين كما في الاجتماع لابن القيم (ص ٢٧٦-٢٧٧) .
- وغير هؤلاء ممن ذكرت .
- وانظر : الحجة في بيان المحجة لقوام السنة (١٠٧/٢) وبيان تلبيس الجهمية (٣٦/٢ ، ٣٩ ، ٥٢٩) ودرء التعارض (٦/٢٦٧) وشرح حديث النزول (ص ٣٨ ، ٤٥) واجتماع الجيوش الإسلامية (ص ٢٨٠) وما بعدها ، و (ص ٣١٦) ولوامع الأنوار (١/٢٠٢-٢٠٣) .

أبي زيد<sup>(١)</sup> في ثلاثة مواضع من كتبه أشهرها : « الرسالة »<sup>(٢)</sup> ، وفي كتاب : [ ١٥٤ / ب ] « جامع النوادر »<sup>(٣)</sup> وفي كتاب « الآداب »<sup>(٤)</sup> ، فمن أراد

(١) هو عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن أبو محمد النفزاوي القيرواني مولدا ومنشئا ومدفنا ، الإمام العلم القدوة الفقيه المالكي النحير كان يقال له : مالك الصغير ، قال فيه الذهبي : « وكان رحمه الله على طريقة السلف في الأصول لا يدري الكلام ولا يتأول فنسأل الله التوفيق » اهـ . مولده سنة (٣١٠) على الأرجح ووفاته سنة (٣٨٦) .  
ترتيب المدارك (٤/٤٩٢-٤٩٧) ومعالم الإيمان (٣/١٠٩-١٢١) والسير (١٧/١٠-١٣) والديباج المذهب (ص ٢٢٢-٢٢٣) .

(٢) وهي « الرسالة الفقهية » المعروفة الشهيرة في البلاد الإسلامية والتي قد بلغت شروحيها أكثر من ثلاثين ، كما نظمها غير واحد ، ونظرا لحظوتها وأهميتها واعتناء أهل العلم بها وحفاوتهم لها أصبحت مصدرا معتبرا عمدة ، وعدها القرافي في الذخيرة (١/٣٦) من جملة خمسة كتب عكف عليها المالكيون شرقا وغربا ، وقد ترجمت إلى لغات أخرى وطبعت كثيرا في فاس والقاهرة وتونس وغيرها .

انظر : كتاب العمر (٢/٦٤٤) وما كتبه الدكتور الهادي الدرقاش في مؤلفه عن ابن أبي زيد (أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني ، حياته وآثاره) (ص ٣٦٠-٣٧٠) ومقدمة الرسالة (مع شرحها غرر المقالة) (ص ٣٨-٤٨) .  
وما أشار إليه المؤلف ابن القيم هو في مقدمتها (ص ٧٦) : « .. وأنه فوق عرشه المجيد بذاته ، وهو في كل مكان بعلمه .. الخ » .

(٣) لعله يقصد كتاب « النوادر والزيادات ، على ما في المدونة وغيرها من الأمهات » من مسائل مالك وأصحابه مخطوط في مائة جزء ، توجد نسخه وكذا قطع منها في تونس وفاس والرباط وتطوان والهند وتركيا وباريس وألمانيا ، وقد طبع أخيرا عام ١٩٩٩م بدار الغرب الإسلامي ببيروت ، في خمسة عشر مجلدا ، ولم أجد فيه ما أشار إليه ابن القيم هنا .

(٤) هو « كتاب الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ وغير ذلك » .  
يقع في آخر كتاب مختصر المدونة لمؤلفه ابن أبي زيد كالتصميم له ، وهو مطبوع متداول مستقل عن المختصر ، وما جاء فيه (ص ١٠٨) : « وأنه فوق سمواته على عرشه دون =

الوقوف على ذلك فهذه كتبه .

وصرح بذلك القاضي عبد الوهاب<sup>(١)</sup> وقال : « إنه استواء الذات على العرش »<sup>(٢)</sup> ، وصرح به القاضي أبو بكر [ بن ]<sup>(٣)</sup> الباقلاني<sup>(٤)</sup> وكان مالكيًا<sup>(٥)</sup> حكاه عنه القاضي عبد الوهاب أيضاً<sup>(٦)</sup> .

وصرح به أبو عبد الله القرطبي في كتابه « شرح أسماء الله الحسنى »<sup>(٧)</sup> فقال : « ذكر أبو بكر الحضرمي<sup>(٨)</sup> من قول الطبري - يعني محمد بن

= أرضه ، وأنه في كل مكان بعلمه ، وأن لله سبحانه وتعالى كرسيًا كما قال عز وجل  
﴿ وَبِعَ كُرْسِيِّهِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ . . الخ .

(١) هو عبد الوهاب بن علي بن نصر بن أحمد أبو محمد القاضي البغدادي الإمام العلامة ، من أئمة المالكية وكبرائهم ، كان ثقة حجة نظاراً ، رحل إلى مصر وولي بها قضاء المالكية ولم يطل بها مقامه فعات ، وذلك في سنة (٤٢٢) ، وقد كان مولده سنة (٣٦٢) .  
تاريخ بغداد (٣٢-٣١/١١) وترتيب المدارك (٦٩٥-٦٩١/٤) والديباج المذهب (ص٢٦١-٢٦٢) وشجرة النور الزكية (١٠٣/١-١٠٤) .

(٢) انظر : الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى للقرطبي (١٢٣/٢) واجتماع الجيوش الإسلامية (ص١٦٤ ، ٢٨١) .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٤) تقدمت ترجمته ص (٥٠٥) .

(٥) انظر ما قيل عن مذهبه في الفروع كتاب : الباقلاني وآراؤه الكلامية (ص١٤٥-١٤٧)

(٦) انظر : اجتماع الجيوش الإسلامية (ص١٨٩) .

(٧) واسمه : « الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى » .

(٨) هو محمد بن الحسن أبو بكر الحضرمي المعروف بالمرادي ، الفقيه الأديب الشاعر ، قال فيه أبو الحسن المقرئ : « كان رجلاً نبياً عالماً بالفقه وإماماً في أصول الدين وله في ذلك تواليف حسان مفيدة » . وذكر له الإمام ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص١٩٠) رسالته : « الإيماء إلى مسألة الاستواء » ونقل منها . مات بقرية أزكي =

جرير<sup>(١)</sup> - وأبي محمد بن أبي زيد وجماعة من شيوخ الفقه والحديث وهو ظاهر كتب القاضي عن القاضي أبي بكر<sup>(٢)</sup> وأبي الحسن الأشعري ، وحكاه القاضي عبد الوهاب عن القاضي أبي بكر نصا ، وهو أنه سبحانه مستور على العرش بذاته<sup>(٣)</sup> ، وأطلقوا في بعض الأماكن فوق خلقه<sup>(٤)</sup> « قال : « وهذا قول القاضي أبي بكر في تمهيد الأوائل له<sup>(٥)</sup> وهو قول أبي عمر ابن عبد البر<sup>(٦)</sup> والظلمنكي<sup>(٧)</sup> وغيرهما من الأندلسيين ، وقول الخطابي<sup>(٨)</sup> في شعار الدين<sup>(٩)</sup> .

وقال أبو بكر محمد بن موهب المالكي<sup>(١٠)</sup> في « شرح رسالة ابن أبي

= من صحراء المغرب وهو قاض فيها سنة (٤٨٩) .

الذخيرة لابن بسام (ق/٤ ج١/٤٦٤-٤٦٧) والصلة (٥٧٢/٢) والإعلام بمن حل مراكز وأغمات من الأعلام (٤/١٢-١٣) ، وينظر كتاب بيان تليس الجهمية (٢/٣٥-٣٦) .

(١) ينظر كتابه صريح السنة (ص٢٧) وتفسيره عند أي الاستواء ، ومصنفه التبصير في معالم الدين (ص١٣٢) وما بعدها ، ففيه بيان قوله وموقفه من عموم الصفات .

(٢) يعني الباقلاني .

(٣) ينظر ما سبق ذكره قريبا عن هذه اللفظة ص (٩٠٢) مع التعليق (١) .

(٤) هكذا في النسخ الخطية : « خلقه » ، وفي الأسنى للقرطبي (٢/١٣٢) : « عرشه » .

(٥) ينظر له كتاب التمهيد طبعة المكتبة الشرقية بعناية الأب رتشرد يوسف مكارثي (ص٢٦٠) .

(٦) تقدمت ترجمته ص (٩٠٠) وكذا كلامه في علو الله تعالى .

(٧) تقدمت ترجمته وكلامه عن علوه تعالى ص (٨٩٩) .

(٨) تقدمت ترجمته ص (٤٨٦) وتقدم كلامه عن علو الله تعالى واستوائه على عرشه ص (٨٩٠) .

(٩) الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى (٢/١٢٣) .

(١٠) هو محمد بن موهب أبو بكر التميمي التجيبي الحصار القرطبي المعروف بالقبري =

زيد<sup>(١)</sup> : « قوله : إنه فوق عرشه المجيد بذاته : معنى « فوق » و « على » عند جميع العرب واحد ، وفي كتاب الله وسنة رسوله ﷺ تصديق ذلك ، ثم ذكر النصوص من الكتاب والسنة ، واحتج بحديث الجارية وقول النبي ﷺ لها : « أين الله » وقولها : « في السماء » ، وحكمه بإيمانها<sup>(٢)</sup> ، وذكر حديث الإسراء<sup>(٣)</sup> ثم قال : « وهذا قول مالك فيما فهمه عن جماعة

= (على الوجه الصحيح لا المقبري) ، نسبة لمدينة قبرة بالأندلس تتصل بقرطبة ، من العلماء الأعلام وهو جد أبي الوليد الباجي لأمه ، تفقه بالقيروان ثم رجع إلى قرطبة فلازمها حتى مات بها سنة (٤٠٦هـ) .

ترتيب المدارك (٧/١٨٨-١٩١) وبغية الملتبس (ص ١٣٠) والديباج المذهب (ص ٣٦٦) وشجرة النور الزكية (١/١١١) .

(١) هو أول شرح لها ، ويُعد من المصنفات الضائعة المفقودة لحد الآن فيما أعلم .  
وانظر : ترتيب المدارك (٧/١٨٩) .

(٢) حديث الجارية أخرجه مسلم من رواية معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه ، وقد تقدم ص (١٠٥) مع التعليق (٦) .

(٣) حديث الإسراء مروى عن جمع من الصحابة رضوان الله عليهم جميعا ، مخرج في الصحيحين وغيرهما ، وقد جمع تلك المرويات غير واحد من أهل العلم منهم الجلال السيوطي في مصنفه « الآية الكبرى في شرح قصة الإسراء » ، وهو مطبوع متداول ، ولعل المقصود من إيراده ما جاء فيه من مراجعته عليه الصلاة والسلام ربه جل وعلا في تخفيف عدد الصلوات المكتوبة على أمته رحمة بها وشفقة عليها صعودا ونزولا بينه تعالى وبين كلمه موسى عليه الصلاة والسلام مما يدل على علوه سبحانه . قال المؤلف ابن القيم في الاجتماع (ص ٩٨) : « . . . وأما الأحاديث فمنها قصة المعراج وهي متواترة ، وتجاوز النبي ﷺ السموات سماء سماء ، حتى انتهى إلى ربه تعالى فقربه وأدناه وفرض عليه الصلوات خمسين صلاة فلم يزل يتردد بين موسى عليه السلام وبين ربه تبارك وتعالى ينزل من عند ربه إلى عند موسى فيسأله كم فرض عليه فيخبره فيقول : ارجع إلى ربك فأسأله التخفيف فيصعد إلى ربه فيسأله التخفيف » .

عن أدرك من التابعين فيما فهموه عن <sup>(١)</sup> الصحابة فيما فهموه عن نبهم ﷺ أن الله في السماء بمعنى فوقها وعليها [فلذلك] <sup>(٢)</sup> قال الشيخ أبو محمد <sup>(٣)</sup> : « إنه بذاته <sup>(٤)</sup> فوق عرشه المجيد » ، فبين <sup>(٥)</sup> أن علوه على عرشه وفوقه إنما هو بذاته ، لا أنه بائن من جميع خلقه بلا كيف وهو في كل مكان من الأمكنة المخلوقة بعلمه لا بذاته ، إذ لا تحويه الأماكن لأنه أعظم منها <sup>(٦)</sup> ، إلى أن قال : « وقوله على العرش استوى <sup>(٧)</sup> إنما معناه عند أهل السنة على غير معنى الاستيلاء والقهر والغلبة والملك الذي ظنت المعتزلة ومن قال بقولهم إنه معنى الاستواء <sup>(٨)</sup> ، وبعضهم يقول إنه على المجاز لا على الحقيقة <sup>(٩)</sup> .

- (١) في « د » و « ن » : « من » ، والمثبت من « ت » كما في العلو للذهبي (ص ١٩٢) واجتماع الجيوش الإسلامية (ص ١٨٨) .
- (٢) ما بين المعقوفين أثبتته من اجتماع الجيوش الإسلامية (ص ١٨٨) لكون النص واحدا ونقله من مكان واحد .
- (٣) يعني القيرواني . وقد تقدمت ترجمته قريبا ص ( ٩٠٤ ) .
- (٤) ينظر ما سبق ذكره قريبا عن هذه اللفظة ص ( ٩٠٢ ) مع التعليق ( ١ ) .
- (٥) في « ن » و « ت » : « فتين » ، والمثبت من « د » وهو الموافق لما في العلو (ص ١٩٢) واجتماع الجيوش الإسلامية (ص ١٨٨) .
- (٦) ينظر ما زيد بعد هذا في الاجتماع (ص ١٨٨) بمقدار ثلاثة أسطر .
- (٧) أي قول الإمام ابن أبي زيد كما في رسالته (ص ٧٦) ، وقد أخطأ محقق كتاب اجتماع الجيوش الإسلامية فظن أن القصد هو الآية في سورة طه فأحال إليها ، وإنما الشارح يقصد قول المؤلف .
- (٨) الكلمة هكذا في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص ١٨٩) ، إلا أن محقق الكتاب أبدلها بكلمة « الاستيلاء » مع اعترافه أنها في الأصل : « الاستواء » على أنها تحريف عن كلمة الاستيلاء والظاهر أن الصواب بخلاف ذلك فليتأمل .
- (٩) كما سبق ذكره عن الجهمية ومن وافقهم ص ( ٨٨٨ ) .

قال : « وبين سوء تأويلهم في استوائه على عرشه على غير ما تأولوه من الاستيلاء وغيره ما قد علمه أهل المعقول أنه لم يزل مستولياً على جميع مخلوقاته بعد اختراعه لها ، وكان العرش وغيره في ذلك سواء ، فلا معنى لتأويلهم بإفراد العرش بالاستواء الذي هو في تأويلهم الفاسد استيلاء وملك وقهر وغلبة . قال : وذلك يبين أنه أيضاً على الحقيقة بقوله : ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا ﴾ (١) ، فلما رأى المنصفون (٢) إفراد ذكره بالاستواء على العرش بعد خلق [ ١٥٥ / أ ] سمواته (٣) وأرضه وتخصيصه بصفة الاستواء علموا أن الاستواء غير الاستيلاء ، فأقروا بوصفه بالاستواء على عرشه وأنه على الحقيقة لا على المجاز لأنه الصادق في قوله ، ووقفوا عن تكيف ذلك وتمثيله إذ ليس كمثله شيء » . هذا لفظه في شرحه (٤) .

[ حكاية  
الأشعري  
إجماع أهل  
السنة على  
بطلان تفسير  
الاستواء  
بالاستيلاء ]

الوجه الخامس عشر : أن الأشعري (٥) حكى إجماع أهل السنة على بطلان تفسير الاستواء بالاستيلاء ، ونحن نذكر لفظه بعينه الذي حكاه عنه أبو القاسم بن عساكر (٦) في كتاب « تبين

(١) سورة النساء آية (١٢٢) .

(٢) في النسخ الخطية : « المنصفون » ولعله خطأ من النسخ ، وما أثبتته موافق لما في العلو (ص ١٩٣) وبعض نسخ أصل اجتماع الجيوش الإسلامية كما أفاده محققه وأثبتته فيه (ص ١٨٩) .

(٣) في « ت » : « السموات » والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق لما في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص ١٨٩) .

(٤) وقد نقله أيضاً الذهبي في العلو (ص ١٩٢-١٩٣) والمصنف في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص ١٨٧-١٨٩) باختلاف يسير في بعض الألفاظ قد نهت على بعضها .

(٥) تقدمت ترجمته ص ( ٦٨ ) وانظر عنه أيضاً ص ( ٦٩ ) و ( ٩٠٦ ) تعليق ( ٧ ) .

(٦) هو علي بن الحسن بن هبة الله أبو القاسم الدمشقي الشافعي الشهير بابن عساكر ، =

كذب (١) المفتري» (٢) ، وحكاه قبله أبو بكر بن فورك (٣) وهو موجود في كتبه ، قال في كتاب الإبانة وهي آخر كتبه (٤) قال : « باب ذكر الاستواء (٥) إن قال قائل ما تقولون في الاستواء ؟ قيل نقول له إن الله تعالى مستو على عرشه كما قال : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ (٦) . وساق الأدلة على

= إمام حافظ مصنف مؤرخ ثقة ثبت ، ولد بدمشق سنة (٤٩٩) وطوف البلاد فزار مكة والمدينة والعراق وبلاد العجم فكثر سماعه وشيوخه ، مات في دمشق سنة (٥٧١) .  
وفيات الأعيان (٣/٣٠٩-٣١١) وتذكرة الحفاظ (٤/١٣٢٨-١٣٣٤) والسير (٢٠/٧٥١-٥٥٤) وطبقات الشافعية لابن السبكي (٧/٢١٥-٢٢٣) .

(١) في النسخ الخطية : « الكذب » . واسمه الكامل : « تبين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري » وهو مطبوع متداول .

(٢) الموجود في كتاب التبيين هو مقدمة كتاب الإبانة برمتها (ص ١٥٢-١٦٣) ، وقد قال ابن عساكر في أول سردها : « فاسمع ما ذكره في أول كتابه الذي سماه الإبانة . . الخ .

(٣) هو محمد بن الحسن بن فورك أبو بكر الأصفهاني ، أصولي أديب نحوي ، شافعي المذهب أشعري المعتقد رأس في الكلام ، كثير التصانيف ، مات سنة (٤٠٦) .  
المنتخب من السياق (ص ١٧-١٨) وتبين كذب المفتري (ص ٢٣٢-٢٣٣) والسير (١٧/٢١٤-٢١٦) والطبقات لابن السبكي (٤/١٢٧-١٣٥) .

وينظر ما ذكره ابن فورك عن الأشعري في مسألة الاستواء وكذا ما نقله عن غيره عنه في مصنفه مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري (ص ٣٢٥-٣٢٦) .

(٤) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتوى الحموية الكبرى (ص ٥٥) : « وقال أبو الحسن الأشعري في كتابه الذي سماه « الإبانة في أصول الديانة » وقد ذكر أصحابه أنه آخر كتاب صنفه وعليه يعتدون في الذب عنه عند من يطعن عليه » وينظر : شذرات الذهب (٢/٣٠٣) .

(٥) في الإبانة (ص ١٠٥) : « الباب الخامس : ذكر الاستواء على العرش » .

(٦) سورة طه آية (٥) .

ذلك<sup>(١)</sup> ثم قال : « وقال قائلون من المعتزلة والجهمية والحرورية<sup>(٢)</sup> : إن معنى قوله ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾<sup>(٣)</sup> أنه استولى وملك وقهر ، وجحدوا أن يكون الله عز وجل [ مستو ]<sup>(٤)</sup> على عرشه كما قال أهل الحق ، وذهبوا في الاستواء إلى القدرة . ولو كان هذا كما قالوا<sup>(٥)</sup> كان لا فرق بين العرش والأرض السابعة السفلى ، لأن الله تعالى قادر على كل شيء والأرض والسموات وكل شيء في العالم ، فلو كان الله مستويا على العرش بمعنى الاستيلاء والقدرة لكان مستويا على الأرض والحشوش والأنتان والأقذار ، لأنه قادر على الأشياء كلها ، ولم نجد أحدا من المسلمين

(١) وكلها من القرآن الكريم .

(٢) تقدم تعريف المعتزلة والجهمية ص ( ٢١ ) .

وأما الحرورية فهو من ألقاب الخوارج كما سبق ذكره في تعريفهم ص ( ١٥٤ ) إلا أن المقرئ في الخطط ( ٢ / ٣٥٠ ) عددهم فرقة مستقلة من الخوارج فقال فيهم : « الفرقة السادسة الحرورية الغلاة في إثبات الوعيد والخوف على المؤمنين والتخليد في النار مع وجود الإيمان ، وهم قوم من النواصب الخوارج ، وهم مضادون المرجئة في النفي والإثبات والوعد والوعيد ، ومن مفرداتهم أن من ارتكب كبيرة فهو مشرك ، ومذهب عامة الخوارج أنه كافر وليس بمشرك ، وقال بعضهم هو منافق في الدرك الأسفل من النار ، فعند الحرورية أن الاسم يتغير بارتكاب الكبيرة الواحدة فلا يسمى مؤمنا بل كافرا مشركا والحكم فيه أنه يخلد في النار ، وانفقوا على أن الإيمان هو اجتناب كل معصية . وقيل لهم الحرورية لأنهم خرجوا إلى حروراء لقتال علي بن أبي طالب رضي الله عنه وعدتهم اثنا عشر ألفاً ثم سار علي رضي الله عنه إليهم وناظرهم ثم قاتلهم وهم أربعة آلاف فانضم إليهم جماعة حتى بلغوا اثني عشر ألفاً .

(٣) سورة طه آية ( ٥ ) .

(٤) ما بين المعقوفتين أثبتته من الإبانة (ص ١٠٩) لكونها مصدر النص .

(٥) في « ت » : « قالوه » ، وفي الإبانة (ص ١٠٨) : « ذكروه » .

يقول إن الله مستو على الحشوش والأخلية ، فلا يجوز أن يكون معنى الاستواء على العرش على معنى هو عام في الأشياء كلها ، ووجب أن يكون معنى الاستواء يختص بالعرش دون سائر الأشياء «<sup>(١)</sup> . وهكذا قال في كتابه « الموجز »<sup>(٢)</sup> وغيره من كتبه .

الوجه السادس عشر : أن هذا البيت محرف ، وإنما هو هكذا :  
بشر قد استولى على العراق<sup>(٣)</sup>

هكذا لو كان معروفا من قائل معروف ، فكيف وهو غير معروف في شيء من دواوين العرب وأشعارهم التي يرجع إليها<sup>(٤)</sup> .

[ الكلام  
على البيت  
الشعري  
المستدل به  
على تفسير  
الاستواء  
بالاستيلاء ]

(١) ينظر الإبانة (ص ١٠٥-١٠٩) فالنص فيها مع بعض الفروق ولعل ذلك راجع إلى اختلاف النسخ الخطية للكتاب .

(٢) هو من مصنفات أبي الحسن المفقودة ، قال في وصفه ابن عساكر في التبيين (ص ١٢٩) : « وذلك أنه يشتمل على اثني عشر كتابا على حسب تنوع مقالات المخالفين من الخارجين عن الملة والداخلين فيها ، وآخره كتاب الإمامة تكلم في إثبات إمامة الصديق رضي الله عنه ، وأبطل قول من قال بالنص وأنه لا بد من إمام معصوم في كل عصر » . قلت : وقد حُفظت من هذا الكتاب نصوص ضمنها ابن فورك في مصنفه « مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري » (ص ١١ ، ٢٩ ، ٣٣ ، ٥٨ ، ٦٣ ، ٨٧ ، ١١١ ، ١٦٥ ، ٢٠١ ، ٣٢٦ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠) .

(٣) ليكون بشر قد استولى على العراق حقيقة لا أنه استوى عليه بمعنى استولى .

(٤) كما سبق قول الخطابي رحمه الله تعالى فيه ص ( ٨٩١ ) : « إن هذا البيت مجهول لم يقله شاعر معروف يصح الاحتجاج بقوله . . . إلى آخر ما قاله فيه مما ذُكر سابقا . وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عليه في مجموع الفتاوى (١٤٦/٥-١٤٧) : . . . ولم يثبت نقل صحيح أنه شعر عربي ، وكان غير واحد من أئمة اللغة أنكروه ، وقالوا : إنه بيت مصنوع لا يعرف في اللغة ، وقد علم أنه لو احتج بحديث رسول الله ﷺ لاحتاج إلى صحته ، فكيف يبيت من الشعر لا يعرف إسناده ؟ وقد طعن فيه أئمة اللغة ، وذكر =

الوجه السابع عشر : أنه لو صح هذا البيت وضح أنه غير محرف لم يكن فيه حجة ، بل هو حجة عليهم وهو على حقيقة الاستواء ، فإن بشرا هذا كان أخا عبد الملك بن مروان وكان أميراً على العراق<sup>(١)</sup> ، فاستوى على سريرها

[ بيان أن البيت المذكور ليس فيه حجة على تأويل الاستواء بمعنى الاستيلاء ]

= عن الخليل كما ذكره أبو المظفر في كتابه « الإصباح » قال : سئل خليل هل وجدت في اللغة استوى بمعنى استولى ؟ فقال : هذا ما لا تعرفه العرب ولا هو جائز في لغتها ، وهو إمام في اللغة على ما عرف من حاله ، فحيتئذٍ حمله على ما لا يعرف حمل باطل . ثم قال الشيخ : « .. إنه لو ثبت أنه من اللغة العربية لم يجب أن يكون من لغة العرب العرباء ، ولو كان من لفظ بعض العرب العرباء لم يجب أن يكون من لغة رسول الله ﷺ وقوله ، ولو كان من لغته لكان بالمعنى المعروف في الكتاب والسنة وهو الذي يراد به ولا يجوز أن يراد معنى آخر .. » الخ .

وقال ابن القيم في الصواعق (الأصل) : (٦٧٥/٢) : « فهذا شعر مولد حدث بعد كتاب الله ، ولم يكن معروفاً قبل نزول القرآن ، ولا في عصر من أنزل عليه القرآن ، فحملوا لفظ القرآن على الشعر المولد الحادث بعد نزوله ، ولم يكن من لغة من نزل القرآن عليه . وقال الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية (٨/٧) : « والجهمية تستدل على الاستواء على العرش بأنه الاستيلاء بيت الأخطل - وذكره - وليس فيه دليل ، فإن هذا الاستدلال باطل من وجوه كثيرة ، وقد كان الأخطل نصرانياً . »

وقال أيضاً في المصدر نفسه (٢٧٣/٧) : « وهذا البيت تستدل به الجهمية على أن الاستواء على العرش بمعنى الاستيلاء ، وهذا من تحريف الكلم عن مواضعه ، وليس في بيت هذا النصراني حجة ولا دليل على ذلك ، ولا أراد الله عز وجل باستوائه على عرشه استيلاءه عليه ، تعالى الله عن قول الجهمية علواً كبيراً ، فإنه إنما يقال استوى على الشيء إذا كان ذلك الشيء عاصياً عليه قبل استيلائه عليه ، كاستيلاء بشر على العراق واستيلاء عبد الملك على المدينة بعد عصابانها عليه ، وعرش الرب لم يكن ممتنعاً عليه نفساً واحداً حتى يقال استولى عليه ، أو معنى الاستواء الاستيلاء ، ولا تجب أضعف من حجج الجهمية حتى أدهم الإفلاس من الحجج إلى بيت هذا النصراني المقبوح وليس فيه حجة ، والله أعلم . »

(١) فهو بشر بن مروان بن مروان بن الحكم بن أبي العاص أبو مروان الأموي القرشي ، أحد الكرام الأجواد ، ولي لأخيه عبد الملك بن مروان العراقيين (الكوفة والبصرة) بعد مقتل =

كما هو عادة الملوك ونوابها أن يجلسوا فوق سرير الملك مستويين عليه ، وهذا هو المطابق لمعنى هذه اللفظة في اللغة كقوله تعالى : ﴿ لِيَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ ﴾ (١) ، وقوله : ﴿ وَأَسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ ﴾ (٢) ، وقوله : ﴿ فَاسْتَوَى عَلَى سُوْقِهِ ﴾ (٣) ، وفي الصحيح أن النبي ﷺ « كان إذا استوى على بعيره [ ١٥٥/ب ] خارجا إلى سفر كبر ثلاثا (٤) » (٥) .

وقال علي رضي الله عنه : أتى رسول الله ﷺ بدابة ليركبها ، فلما وضع رجله في الغرز قال : « بسم الله » ، فلما استوى على ظهرها قال : « الحمد لله » (٦) .

= مصعب بن خالد ، فلم تطل ولايته عليها . توفي في البصرة سنة (٧٥) وقيل غير ذلك تاريخ دمشق (١٠/٢٥٣-٢٦٦) والسير (٤/١٤٥-١٤٦) والنجوم الزاهرة (١/١٩١-١٩٢) وشذرات الذهب (١/٨٣) .

(١) سورة الزخرف آية (١٣) .

(٢) سورة هود آية (٤٤) .

(٣) سورة الفتح آية (٢٩) .

(٤) في « ت » : « مليا » وهو خطأ صوابه المثبت .

(٥) هو بداية حديث أخرجه مسلم في الحج من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ح ٤٢٥ (٢/٩٧٨) .

(٦) هو جزء من حديث علي رضي الله عنه أخرجه أبو داود في الجهاد ح ٢٦٠٢ (٣/٧٧) من طريق علي بن ربيعة قال : « شهدت عليا رضي الله عنه أتى بدابة ليركبها فلما وضع

رجله في الركاب قال : « بسم الله » ، فلما استوى على ظهرها قال : « الحمد لله » ثم قال : ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِبِينَ \* وَإِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ ﴾ . . .

الحديث .

وأخرجه الترمذي في الدعوات ح ٣٤٤٦ (٥/٥٠١) والنسائي في عمل اليوم والليلة من الكبرى ح ١٠٣٣٦ (٦/١٢٩) وأحمد في المسند (١/٩٧ ، ١١٥ ، ١٢٨) وابن حبان =

فهل تجد في هذه المواضع موضعا واحدا أنه بمعنى الاستيلاء والقهر .  
 الوجه الثامن عشر : أن استواء الشيء على غيره يتضمن استقراره وثباته  
 وتمكنه عليه ، كما قال تعالى في السفينة : ﴿ وَأَسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ ﴾ (١) ، أي  
 رست عليه واستقرت على ظهره ، وقال تعالى : ﴿ لِنَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ ﴾ (٢)  
 وقال في الزرع : ﴿ فَأَسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِ ﴾ (٣) ، فإنه قبل ذلك يكون فيه ميل  
 واعوجاج لأجل ضعف سوقه ، فإذا (٤) استغلظ الساق واشتد (٥) [ استوت  
 عليه ] (٦) السنبلة واستقرت ، ومنه قد استوى بشر على العراق ، فإنه  
 يتضمن استقراره وثباته عليها ودخوله دخول مستقر ثابت غير مزلزل ،  
 وهذا يستلزم الاستيلاء أو يتضمنه ، فالاستيلاء لازم معنى الاستواء لا في  
 كل موضع ، بل في الموضع الذي يقتضيه . ولا يصلح (فيه) (٧) الاستيلاء

= في صحيحه ح ٢٦٩٨ (٤١٥/٦) والبيهقي في الكبرى (٥٥٢/٥) وفي الأسماء  
 والصفات رقم ٩٨١ (٤٠٥-٤٠٦/٢) والحاكم في المستدرک (٩٨-٩٩/٢) .  
 قال الترمذي : « حديث حسن صحيح » وكذا صححه الحاكم ، وقال النووي في الأذکار  
 (ص ٣١٧-٣١٨) : « وروينا في كتب أبي داود والترمذي والنسائي بالأسانيد الصحيحة  
 عن علي بن ربيعة قال . . . ثم ذكره . وقال أحمد شاکر في تعليقه على المسند ح ٧٥٣  
 (٧٥٤-٧٥٣/٢) : « إسناده صحيح » . وانظر : صحيح كتاب الأذکار وضعيفه ٦٠٣  
 (٥٥٧-٥٥٥/١) .

- (١) سورة هود آية (٤٤) .
- (٢) سورة الزخرف آية (١٣) .
- (٣) سورة الفتح آية (٢٩) .
- (٤) في « ت » : « وإذا » .
- (٥) في « ت » : « اشتدت » .
- (٦) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .
- (٧) هكذا مكتوب في كل النسخ الخطية ولعل حذفه أولى فليتأمل .

[ بيان أن  
 استواء  
 الشيء على  
 غيره يتضمن  
 استقراره  
 وثباته وتمكنه  
 عليه ]

في كل موضع يصلح فيه الاستواء ، بل هذا له موضع وهذا له موضع ، ولهذا لا يصلح أن يقال : استولت السنبلة على ساقها ، ولا استولت السفينة على الجودي ، ولا استولى الرجل على السطح إذا ارتفع فوقه .

الوجه التاسع عشر : أنه لو كان المراد بالبيت استيلاء الملك والقهر لكان المستوي على العراق عبد الملك بن مروان لا أخوه بشر ، فإن بشرا لم يكن ينازع أخاه الملك ولم يكن ملكا مثله ، وإنما كان نائبا [ له ]<sup>(١)</sup> عليها وواليا من جهته ، فالمستوي عليها هو عبد الملك لا بشر ، بخلاف الاستواء الحقيقي وهو الاستقرار فيها والجلوس على سريرها ، فإن نواب الملك تفعله<sup>(٢)</sup> بإذن الملوك .

[ ما يُبَيَّنُّ أن البيت المذكور لا يدل على معنى الاستيلاء ]

الوجه العشرون : أنه لا يقال لمن استولى على بلدة ولم يدخلها ولم يستقر فيها بل بينه وبينها بُعد كثير : إنه استوى عليها ، فلا يقال استوى أبو بكر على الشام ، ولا استوى عمر على مصر والعراق ، ولا قال أحد قد استوى رسول الله ﷺ على اليمن ، مع أنه استوى عليها<sup>(٣)</sup> واستولى خلفاؤه على هذه البلاد ، ولم يزل الشعراء يمدحون الملوك والخلفاء بالفتوحات

[ بيان أنه لا يقال لمن استولى على مدينة أو بلدة ولم يدخلها أنه استوى عليها ]

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) في « ن » : « يفعله » .

(٣) أي بإسلام أهل اليمن ودخولهم في دين الله طوعا ورضا وانبياهم لبعث رسول الله ﷺ إليهم وقبول دعوتهم وذلك في السنة العاشرة من الهجرة قبل حجة الوداع ، وقيل قبل ذلك .

انظر : صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري (٣/٣٥٧-٣٥٨) و (٨/٦٠-٦٦) والسيرة لابن هشام (٤/١٤٩٩) والبداية والنهاية (٥/٩٩-١٠٨) واليمن عبر التاريخ (ص ١٦٥) وما بعدها .

ويتوسعون في نظمهم واستعاراتهم فلم يسمع عن قديم منهم جاهلي ولا إسلامي ولا مُحدث أنه مدح أحداً قط بأنه استوى على البلد الفلاني الذي فتحه واستولى عليه ، فهذه دواوينهم وأشعارهم موجودة .

[ حمل  
اللفظ على  
حذف  
المضاف  
المألوف  
المعهد أولى  
من حملة  
على المعنى  
البعيد غير  
المعهد ]

الوجه الحادي والعشرون : أنه إذا دار الأمر بين تحريف لغة العرب وحمل لفظها على معنى [ ١٥٦/أ ] لم يعهد استعماله فيه البتة ، وبين حمل المضاف المألوف حذفه كثيراً إيجازاً واختصاراً فالحمل على حذف المضاف أولى ، وهذا البيت كذلك فإننا إن حملنا لفظ استوى فيه على استولى حملناها على معنى لم يعهد استعمالها فيه البتة ، وإن حملناها على حذف المضاف وتقديره قد استوى على سرير العراق حملنا على معهد مألوف ، فيقولون قعد فلان على سرير الملك ، فيذكرون المضاف إيضاحاً وبيانا ، ويجذفونه تارة إيجازاً واختصاراً ، إذ قد علم المخاطب أن القعود والاستواء والجلوس الذي يضاف إلى الملك ويقصد به الملك يستلزم سرير الملك ، فحذف المضاف أقرب إلى لغة القوم من تحريف كلامهم ، وحمل لفظ على معنى لفظ آخر لم يعهد استعماله فيه .

الوجه الثاني والعشرون : أنه كيف يجوز أن ينزل الله آيات متعدّدات في كتابه الذي أنزله بلسان العرب ، ويكون معنى ذلك الخطاب مشهوراً في لغتهم معروفاً في عادة نظامهم لمعنى فلا يريد ذلك المعنى ويأتي بلفظ يدل على خلافه ، ويترد استعماله في موارد كلها بذلك اللفظ الذي لم يرد معناه ولا يذكر في موضع واحد باللفظ الذي يريد<sup>(١)</sup> معناه ، فمن تصور هذا جزم ببطلانه وإحالة نسبته إلى من قصده البيان والهدى .

[ بيان أنه  
تعالى لم  
يخاطب  
عباده بغير  
لغتهم الجارية  
على  
الستهم ]

(١) في «د» و«ن» : «أريد» .

الوجه الثالث والعشرون : أنه لو أريد ذلك المعنى المجازي لذكر في اللفظ قرينة تدل عليه ، فإن المجاز إن لم يقترب به قرينة وإلا كانت دعواه باطلة لأنه خلاف الأصل ولا قرينة معه ، ومعلوم أنه ليس في موارد الاستواء في القرآن والسنة موضع واحد قد اقترنت به قرينة تدل على المجاز ، فكيف إذا كان السياق يقتضي بطلان ما ذكر من المجاز وأن المراد هو الحقيقة .

[ ليس في القرآن والسنة موضع واحد يدل على مجاز الاستواء بالاستيلاء ]

الوجه الرابع والعشرون : أن تجريد الاستواء من اللام واقتزانه بحرف « على » وعطف فعله « بثم » على خلق السموات والأرض ، وكونه بعد أيام التخليق ، وكونه سابقاً في الخلق على السموات والأرض ، وذكر تدبير أمر الخليقة معه الدال على كمال الملك ، فإن العرش سرير المملكة فأخبر أن له سريراً كما قال أمية<sup>(١)</sup> :

[ من القرائن الدالة على حمل الاستواء على حقيقته ]

(١) هو أمية بن عبد الله بن أبي الصلت بن أبي ربيعة بن عوف أبو عثمان ويقال أبو الحكم الثقفني الشاعر الجاهلي ، كان حكيماً داهية مُتعبداً مؤمناً بالبعث والنشور ، مطلعاً على الكتب القديمة ، أخباره كثيرة ، ساق طرفاً منها ابن عساكر في تاريخ دمشق وابن كثير في البداية والنهاية ، وقد ثبت في صحيح مسلم في كتاب الشرح ١ (٤/١٧٦٧) عن عمرو بن الشريد عن أبيه قال : « ردف رسول الله ﷺ يوماً فقال : « هل معك من شعر أمية بن أبي الصلت شيئاً ؟ » قلت : نعم ، قال : « هيه » ، فأنشدته بيتاً ، فقال : « هيه » حتى أنشدته مائة بيت . زاد في رواية من قوله عليه الصلاة والسلام : « إن كاد يسلم » . وفي أخرى : « فلقد كاد يسلم في شعره » .

هلك أمية في الطائف سنة خمس من الهجرة .

الشعر والشعراء (١/٤٦٦-٤٦٩) وسمط اللاكبي (١/٣٦٢) وتاريخ دمشق (٩/٢٥٥-٢٨٧) وتهذيب الأسماء واللغات (١/١٢٦) .

قلت : قوله « شيئاً » : قال فيه النووي في شرح صحيح مسلم (١٥/١٢) : « فهكذا وقع في معظم النسخ « شيئاً » بالنصب ، وفي بعضها « شيء » بالرفع ، وعلى رواية =

مجدوا الله فهو للمجد أهل ربنا في السماء أمسى كبيراً  
بالبناء الأعلى الذي سبق الخلق وسوى فوق السماء سريراً<sup>(١)</sup>  
وصدقه رسول الله ﷺ واستنشده الأسود بن سريع<sup>(٢)</sup> .

= النصب يقدر فيه محذوف ، أي هل معك من شيء فتشذني شيئاً .

(١) البيتان مع بيتين آخرين في الديوان (ص ٣٩٩-٤٠٠) باختلاف يسير في بعض الألفاظ ، وقد أخرجهما مع بيت ثالث ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٧٧/٩) ، وذكرها غير واحد من أهل العلم منهم ابن قتيبة في الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة (ص ٤٧-٤٨) وابن الجوزي في التفسير (٢١٢/٣) وابن قدامة في إثبات صفة العلو (ص ١٤٧) رقم ٥٤ وابن تيمية في شرح حديث النزول (ص ٦٠) والذهبي في العلو (ص ٤٢-٤٣) وابن القيم أيضاً في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص ٣١٠) وابن كثير في البداية والنهاية (١٢/١) و (٢٢٩/٢) وابن أبي العز في شرح العقيدة الطحاوية (٣٦٧/١) .

(٢) هو الأسود بن سريع بن حمير بن عبادة بن النزال أبو عبد الله السعدي التميمي الشاعر المشهور وأول من قص في مسجد البصرة ، فيقال هو أول قاص في الإسلام ، غزا مع رسول الله أربع غزوات ، توفي في عهد معاوية رضي الله عنه سنة (٤٢) وقيل قُتِلَ يوم الجمل أو قُتِلَ فيه ، وقيل غير ذلك .

الاستيعاب (١/٨٩-٩٠) وأسد الغابة (١/١٠٣-١٠٤) والإصابة (١/٧٤-٧٥) .

ولم أجد أنه أنشد هذه الأبيات عند النبي عليه الصلاة والسلام ، إنما صح أنه قال : يا رسول الله ألا أنشدك عماد حدث بها ربي عز وجل ؟ فقال : « إن ريك يحب الحمد » ولم يستزده على ذلك .

أخرجه الطبراني في الكبير ح ٨٢٠ (١/٢٨٢) ومن طريقه أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة رقم ٨٩٧ (٢/٢٧٩) والحاكم في المستدرک (٣/٦١٤) وصححه وواقفه الذهبي ، وله روايات أخرى تنظر في المصادر المذكورة ، ولعل المؤلف ابن القيم رحمه الله تعالى وقف على ما لم أقف عليه ، أو أن المراد هو استنشاد الأسود بن سريع رضي الله عنه أمية بن أبي الصلت .

فقد استوى على سرير ملكه يدبر أمر الممالك ، وهذا حقيقة الملك ، فمن أنكر عرشه أو أنكر استواءه عليه [ ١٥٦ / ب ] أو أنكر تدبيره فقد قذح في ملكه . فهذه القرائن تفيد القطع بأن الاستواء على حقيقته كما قال أئمة الهدى .

الوجه الخامس والعشرون : أنه لو كان الاستواء بمعنى الملك والقهر لجاز أن يقال : استوى على ابن آدم ، وعلى الجبل ، وعلى الشمس والقمر ، وعلى البحر والشجر والدواب ، وهذا لا يطلقه مسلم .

[ من اللوازم على حمل معنى الاستواء بالملك والقهر ]

فإن قيل : هذا جائز وإنما خص العرش بالذكر لأنه أجل المخلوقات وأرفعها وأوسعها ، فتخصيصه بالذكر تنبيه على ما دونه<sup>(١)</sup> ، قيل : لو كان هذا صحيحا لم يكن ذكر الخاص منافيا لذكر العام ، ألا ترى أن ربوبيته لما كانت عامة للأشياء لم يكن تخصيص العرش بذكره منها كقوله تعالى : ﴿ رَبُّ الْعَرْشِ الْمَظِيرُ ﴾<sup>(٢)</sup> مانعا من تعميم إضافتها ، كقوله : ﴿ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ ﴾<sup>(٣)</sup> ، فلو كان الاستواء بمعنى الملك والقهر (لم يمنع)<sup>(٤)</sup> إضافته إلى العرش إضافته<sup>(٥)</sup> إلى كل ما سواه ، وهذا في غاية الظهور .

الوجه السادس والعشرون : أنه إذا فسر الاستواء بالغلبة والقهر عاد معنى هذه الآيات كلها إلى أن الله تعالى أعلم عباده بأنه خلق السموات والأرض

[ من اللوازم على تفسير الاستواء بالغلبة والقهر ]

(١) انظر : تفسير القرطبي (٢١٩/٧) والتمهيد لقواعد التوحيد (ص ٦٤) وإيضاح الدليل (ص ١٠٧) .

(٢) سورة التوبة آية (١٢٩) والمؤمنون آية (٨٦) والنمل آية (٢٦) .

(٣) سورة الأنعام آية (١٦٤) .

(٤) في « ت » : « لكان لم تمتنع » .

(٥) في « د » و « ن » : « إضافة » .

ثم غلب العرش بعد ذلك وقهره وحكم عليه ، أفلا يستحي (مَنْ لله في قلبه) <sup>(١)</sup> وقار لكلامه أن ينسب ذلك إليه ، وأنه أراد به بقوله : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ <sup>(٢)</sup> أي اعلموا يا عبادي أني بعد فراغي من خلق السموات والأرض غلبت عرشي وقهرته واستوليت عليه .

الوجه السابع والعشرون : أن أعلم الخلق به قد أطلق عليه أنه فوق عرشه كما في حديث العباس <sup>(٣)</sup> : « والله فوق العرش » <sup>(٤)</sup> .

[ بيان أن  
فوقه تعالى  
على عرشه  
هي تفسير  
لاستوائه  
سبحانه ]

(١) في « ت » : « من الله مَنْ في قلبه » .

(٢) سورة طه آية ( ٥ ) .

(٣) هو العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف أبو الفضل القرشي الهاشمي عم رسول الله ﷺ وصنو أبيه ، كان في الجاهلية رئيسا في قريش وإليه كانت عمارة المسجد الحرام والسقاية ، وقد حضر بيعة العقبة مع الأنصار قبل إسلامه ، ثم شهد بدرا مع المشركين مُكرها وأسر فيها فافتدى نفسه وابني أخويه عقيل بن أبي طالب ونوفل بن الحارث ، وأسلم في مكة عقيب ذلك وقيل غير هذا ، وهاجر قبل الفتح بقليل وشهد الفتح وحنينا . مات في المدينة سنة (٣٢) ، وكان أسن من النبي عليه الصلاة والسلام بستين .

الاستيعاب (٢/ ٨١٠-٨١٧) وأسد الغابة (٣/ ١٦٤-١٦٧) والإصابة (٣/ ٦٣١-٦٣٢) .

(٤) يشير إلى الحديث الشهير بحديث الأوعال ، وقد جاء في آخره : « . . ثم فوق ذلك ثمانية أوعال بين أظلافهم وركبهم مثل ما بين سماء إلى سماء ، ثم على ظهورهم العرش بين أسفله وأعلاه مثل ما بين سماء إلى سماء ، ثم الله تبارك وتعالى فوق ذلك » . وفي بعض روايته : « والله عز وجل فوق العرش » .

أخرجه أبو داود في السنة ٤٧٢٣ (٥/ ٩٣-٩٤) والترمذي في التفسير ح ٣٣٢٠ (٥/ ٤٢٤-٤٢٥) وابن ماجه في المقدمة ح ١٩٣ (١/ ٦٩) وأحمد في المسند (١/ ٢٠٦-٢٠٧) والدارمي في الرد على الجهمية رقم ٧٢ (ص ٤٢) وفي نقض الميرسي (١/ ٤٧٣-٤٧٤) وابن أبي عاصم في السنة رقم ٥٨٩ (١/ ٣٩٤-٣٩٥) وابن أبي شيبة في العرش رقم ٩ ، (ص ٣١٩-٣٢٧) وأبو يعلى في المسند رقم ٦٧١٣ (١٢/ ٧٥) وابن خزيمة =

وفي حديث عبد الله بن رواحة<sup>(١)</sup> الذي صححه ابن

= في التوحيد رقم ١٤٤ (٢٣٤-٢٣٧) والعقيلي في الضعفاء رقم ٨٥٢ (٢٨٤/٢) والآجري في الشريعة رقم ٦٦٣-٦٦٥ (٣/١٠٨٧-١٠٩٠) وأبو الشيخ في العظمة رقم ٢٠٤ ، ٢٠٥ (٢/٥٦٦-٥٦٨) وابن منده في التوحيد رقم ٢١ ، ٤٦ (١/١١٤ ، ١٦٣) والحاكم في المستدرک (٢/٢٨٨-٢٨٧) ، (٢/٣٧٨ ، ٤١٢) واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد رقم ٦٥٠ ، ٦٥١ (٣/٤٣٢-٤٣٣) والبيهقي في الأسماء والصفات رقم ٨٤٧ ، ٨٨٢ (٢/٢٨٥-٣١٦) وابن عبد البر في التمهيد (٧/١٤٠-١٤١) والجورقاني في الأباطيل والناكير والصحاح والمشاهير رقم ٧٢ (١/٧٧-٧٩) وابن الجوزي في العلل المتناهية رقم ٥ (١/٨) وابن قدامة في إثبات صفة العلو رقم ١٥ (ص ٩٥) والذهبي في العلو (ص ٤٩) .

والحديث حسنه الترمذي و صححه الحاكم والجورقاني و شيخ الإسلام في حكاية مناظرة الواسطية (ضمن مجموع الفتاوى (٣/١٩١-١٩٢) وابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص ١٠١ ، ١٦٢) وفي تهذيب مختصر سنن أبي داود (٧/٩١-٩٤) وأجهد رحمه الله تعالى نفسه في تصحيحه ، كما ذكره في التوبة (بشرح ابن عيسى) (١/٥١٩) وسيجود إسناده فيما يأتي لاحقاً ص ( ١٠٦٥ ) .

والحديث قد ضعفه جماعة من العلماء ، قال الذهبي في العلو (ص ٥٠) : . . . تفرد به سماك عن عبد الله ، وعبد الله فيه جهالة ، ويحيى بن العلاء متروك الحديث ، وقد رواه إبراهيم بن طهمان عن سماك ، وإبراهيم ثقة .

ولن شاء الاستزادة في الوقوف على ذكر مطاعن من ضعف الحديث فلينظر ما سطره العلامة أحمد شاکر في تعليقه على المسند ح ١٧٧٠ ، ١٧٧١ (٣/٢٠٢-٢٠٥) والشيخ الألباني في السلسلة الضعيفة ح ١٢٤٧ (٣/٣٩٨-٤٠٢) .

(١) أي في قوله .

وهو عبد الله بن رواحة بن ثعلبة أبو محمد وقيل أبو عمرو ويقال أبو رواحة ، الأنصاري الخزرجي الشاعر ، أحد النقباء ليلة العقبة ، ومن شهدوا بدرأً وأحدأً والحدنق والحديبية وعمرة القضاء وباقي المشاهد ، وقد استشهد رضي الله عنه يوم مؤتة وكان أحد أمراء =

عبد البر<sup>(١)</sup> وغيره :

وأن العرش فوق الماء طاف وفوق العرش رب العالمينا<sup>(٢)</sup>

وهذه الفوقية هي<sup>(٣)</sup> تفسير الاستواء المذكور في القرآن والسنة .

والجهمية يجعلون كونه فوق العرش بمعنى أنه خير من العرش وأفضل [ منه ]<sup>(٤)</sup> ، كما يقال : الأمير فوق الوزير والدينار فوق الدرهم<sup>(٥)</sup> ،

والمعنى عندهم أنه أعلم الأمة بأن الله خير وأفضل من العرش .

فيا للعقول أين في لغة العرب حقيقة أو مجازاً أو كناية أو استعارة بعيدة أن يقال : استوى على كذا إذا كان أعظم قدرا منه وأفضل ؟ هذا من لغة

= هذه الغزوة الشهيرة الواقعة في السنة الثامنة من الهجرة .

الاستيعاب (٣/٨٩٨-٩٠١) وأسد الغابة (٣/٢٣٤-٢٣٨) والإصابة (٤/٨٢-٨٦) .

(١) ابن عبد البر تقدمت ترجمته ص (٩٠٠) وتصحيحه المذكور هو في كتابه الاستيعاب

(٣/٩٠٠-٩٠١) حيث قال : « .. وقصته - يعني ابن رواحة - مع زوجته في حين

وقع على أمته مشهورة رويناها من وجوه صحاح .. الخ .

قلت : وهذه القصة توجد في كثير من مصنفات أهل العلم قدامى ومحدثين ذهب بعضهم

إلى تضييفها ، وقد تولى الشيخ مشهور بن حسن بيان طرقها ومخرجها وذاكرها ودراسة

أسانيدها بما قد لا يوجد عند غيره وذلك في كتابه الموسوم : « قصص لا تثبت » (٢/

٢١-٤٤) .

(٢) ينظر المرجع السابق لبيان مصادر البيت ومعه بيتان آخران سيذكرهما المؤلف جميعها

لاحقا ص (١٠٦٥) .

(٣) في « ت » : « هو » .

(٤) ما بين المعقوفتين مثبت من « د » و « ن » .

(٥) ينظر : تنزيه القرآن عن المطاعن (ص ١٧٥ ، ٢٥٣) وشرح الأصول الخمسة (ص ٢٢٧)

وأساس التقديس (ص ٢٠٣) وأبكار الأفكار (١/١١٨ق/أ) وغاية المرام في علم الكلام

(ص ١٤٢) وشرح المواقف (ص ١٧٣) .

[ معنى  
لرفيعة  
سبحانه عند  
الجهمية  
والرد  
عليهم ]

الطماطم<sup>(١)</sup> لا من لغة القوم الذين بُعث رسول الله ﷺ بلسانهم ،  
 وكتاب الله لا يحتمل هذا التأويل الباطل الذي تنفر عنه العقول ، يوضحه :  
 الوجه الثامن والعشرون : أن تفضيل الرب تعالى على شيء من خلقه لا  
 يذكر في القرآن إلا ردّاً على من اتخذ ذلك الشيء نداً لله ، فبين سبحانه أنه  
 خير من ذلك الند كقوله تعالى : ﴿ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ  
 اصْطَفَىٰ ۗ اللَّهُ خَيْرٌ مِمَّا يَشْرِكُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقوله تعالى حاكياً عن السحرة<sup>(٣)</sup> :  
 ﴿ لَنْ نُؤْمِرَكَ عَلَىٰ مَا جَاءَنَا مِنَ الْيَسَنِ وَالَّذِي فَطَرْنَا فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي  
 هَذِهِ الْحَيَاةَ [ ١٥٧ / ١ ] الْدُنْيَا \* إِنَّا ءَامَنَّا بِرَبِّنَا لِنَغْفِرَ لَنَا خَطَلِينَا وَمَا أَكْرَهْتَنَا  
 عَلَيْهِ مِنَ السِّحْرِ ۗ وَاللَّهُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ ﴾<sup>(٤)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا  
 يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾<sup>(٥)</sup> ، فأما أن يفضل نفسه على شيء معين من خلقه  
 ابتداء فهذا لم يقع في كلام الله سبحانه ولا هو مما يقصد بالإخبار ، لأن  
 قول القائل ابتداء : « الله خير من ابن آدم وخير من السماء وخير من  
 العرش » من جنس قوله : السماء فوق الأرض ، والثلج بارد ، والنار  
 حارة ، وليس في ذلك تمجيد لله ولا تعظيم ولا مدح ، ولهذا لم يجيء هذا  
 اللفظ في القرآن ولا في كلام الرسول ولا هو مما جرت عادة الناس بمدح  
 الرب تعالى به مع تفنن مدحهم ومحامدهم ، بل هو أرك الكلام وأسمجه  
 وأهجنه ، فكيف يليق بهذا الكلام الذي يأخذ بمجامع القلوب عظمة

[ لم يقع في  
 القرآن  
 والسنة  
 تفضيل  
 الرب تبارك  
 وتعالى على  
 شيء من  
 مخلوقاته  
 ابتداء ]

(١) انظر ما تقدم ص (٧٣) مع التعليق (١) .

(٢) سورة النمل آية (٥٩) .

(٣) في « ت » : « السحرة وقالوا » .

(٤) سورة طه الآيات (٧٢ ، ٧٣) .

(٥) سورة النحل آية (١٧) .

وجلالة ومعانيه أشرف المعاني وأعظمها فائدة أن لا يكون معناه إلا أن الله أفضل من العرش والسماء ؟ ومن المثل السائر نظما :

ألم تر أن السيف ينقص قدره إذا قيل إن السيف أمضى من العصا<sup>(١)</sup>  
وهذا بخلاف ما إذا كان المقام يقتضي ذلك احتجاجا على مبطل وإبطالا  
لقول مشرك ، كما إذا رأيت رجلا يعبد حجرا فقلت له : الله خير أم  
الحجر ؟ فيحسن هذا الكلام في هذا المقام ما لا يحسن في قول الخطيب  
ابتداء : الحمد لله الذي هو خير من الحجارة ، ولهذا قال يوسف الصديق  
في احتجاجه على الكفار : ﴿ يَصْحَحِي السَّجِنِ أَرْيَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَرِ اللَّهُ  
الْوَجْدُ الْقَهَّارُ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقال تعالى : ﴿ وَاللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> ،  
يوضحه :

الوجه التاسع والعشرون : أن الرجل إذا تكلم بمثل هذا الكلام في حق  
المخلوق لكان مستهجنا جدا ، فلو قال : الشمس أضوأ من السراج ،  
والسماء أكبر من الرغيف وأعلى من سقف الدار ، ونحو ذلك لكان  
مستقبحا<sup>(٤)</sup> مع قرب النسبة بين المخلوق والمخلوق ، فكيف إذا قيل ذلك  
بين الخالق والمخلوق مع التفاوت الذي بين الله وخلقه ؟

الوجه الثلاثون : أن الاستيلاء الذي فسروا به الاستواء إما أن يراد به

(١) الذي وقفت عليه ما ذكره الثعالبي في تمة التيمة (٢٩٩/٥) عند ذكره لأبي درهم  
البنديجي : أنشدني الشيخ أبو بكر أيده الله تعالى له من نعتي :

متى ما أقل مولاي أفضل منهم أكن للذي فضلته متنقصا  
ألم تر أن السيف يزرى به الفتى إذا قال هذا السيف أمضى من العصا

(٢) سورة يوسف آية (٣٩) .

(٣) سورة النمل آية (٥٩) .

(٤) في « ت » : « مستهجنا » .

[ مما يطل  
قول الجهمية  
لعنى فورية  
العرش ]

[ إبطال  
جميع  
المعاني التي  
فسر بها  
الاستواء في  
حملة على  
غير حقيقته ]

الخلق أو القهر أو الغلبة أو الملك أو القدرة عليه ، ولا يصح أن يكون شيء منها مرادا . أما الخلق فلأنه يتضمن أن يكون خلقه بعد خلق السموات والأرض ، وهذا بخلاف إجماع الأمة وخلاف ما دل عليه القرآن والسنة وإن ادعى بعض الجهمية المتأخرين أنه خلق بعد [ خلق ]<sup>(١)</sup> السموات والأرض وادعى الإجماع على ذلك<sup>(٢)</sup> ، وليس العجب من جهله بل من إقدامه على حكاية الإجماع على ما لم يقله مسلم ، ولا يصح أن يراد بقية المعاني للوجوه التي ذكرناها وغيرها ، فلا يجوز تفسير الآية به ، ولهذا لم يقله عالم من علماء السلف .

بل صرحوا بخلافه كما قال أبو العالية<sup>(٣)</sup> : « علا وارتفع »<sup>(٤)</sup> ، [ ١٥٧/ب ] وقال مجاهد<sup>(٥)</sup> : « استقر »<sup>(٦)</sup> ، وقال

[ ذكر ما  
قاله السلف  
في تفسير  
الاستواء ]

(١) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٢) لعله يقصد الرازي راجع ما سبق ص ( ٨٩٦ ) مع التعليق ( ٢ ) .

(٣) هو رفيع (بالتصغير) بن مهران أبو العالية الرياحي البصري التابعي ، إمام حافظ مقرئ فقيه مفسر ثقة كثير الإرسال ، أدرك الجاهلية وزمان النبوة ولم يسلم إلا بعد موت النبي ﷺ بستين في خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، أخرج له الجماعة . مات سنة (٩٠) وقيل (٩٣) وقيل غير ذلك .

الجرح والتعديل (٣/٥١٠) وتهذيب الكمال (٩/٢١٤-٢١٨) والسير (٤/٢٠٧-٢١٣) وتقريب التهذيب (ص ١٥٠) .

(٤) أخرجه البخاري في التوحيد معلقا (ص ١٥٥٤) ، باب : ﴿ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى السَّمَاءِ ﴾ ،

﴿ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴾ . قال أبو العالية : ﴿ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ ﴾ : « ارتفع » اهـ .

قلت : وقد أوصله ابن جرير الطبري في تفسيره كما في تغليق التعليق (٥/٣٤٤) ولم أقف عليه فيه . وذكره المؤلف في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص ٢٣٦) .

(٥) تقدمت ترجمته ص ( ٣١٢ ) .

(٦) الذي وقفت عليه ما علقه البخاري في صحيحه من كتاب التوحيد (ص ١٥٥٤) قال =

مالك<sup>(١)</sup> : « الاستواء معلوم »<sup>(٢)</sup> ، وقال يزيد بن هارون<sup>(٣)</sup> : « من زعم أن الرحمن على العرش استوى على خلاف ما يقرب<sup>(٤)</sup> في قلوب العامة فهو جهمي »<sup>(٥)</sup> . وقد تقدم حكاية قول من قال : استوى بذاته واستوى

= « وقال مجاهد : ﴿ اسْتَوَى ﴾ علا ﴿ عَلَى الْعَرْشِ ﴾ .

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٤٠٥/١٣) : « وصله الفريابي عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عنه » . وكذا قال في تعليق التعليق (٣٤٥/٥) إلا أنه عين موضع تخريج الفريابي له وهو تفسيره .

والأثر ذكره المؤلف في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص٢٣٦) نقلاً عن صحيح البخاري وكذلك الذهبي في الأربعين في صفات رب العالمين مطبوع (ضمن ست رسائل له) (ص٧٩) .

و « استقر » هو من معاني الاستواء كما ذكره بعض السلف ، ولهذا قال المؤلف رحمه الله تعالى في نونته مع شرحها للهرامس (٢٤١/١) :

فلهم عبارات عليها أربع قد حُصِّلت للفراس الطعان وهي استقر وقد علا وكذلك ار تفع الذي ما فيه من نكران وكذلك قد صعد الذي هو أربع وأبو عبيدة صاحب الشيباني يختار هذا القول في تفسيره أدري من الجهمي بالقرآن (١) تقدمت ترجمته ص (٣٠٩) .

(٢) تقدم ذكر هذه المقالة الحسنة وتخريجها ص (٣٠٩) مع التعليق (٦) .

(٣) هو يزيد بن هارون بن زاذي ويقال زاذان بن ثابت أبو خالد السلمى مولاهم الواسطي ، إمام حافظ فقيه ثقة ثبت ، قال فيه الإمام أحمد : « كان يزيد حافظاً متقناً للحديث » . أخرج له الجماعة ، مولده سنة (١١٧) أو في التي تليها ، ووفاته سنة (٢٠٦) في خلافة المأمون .

الجرح والتعديل (٢٩٥/٩) وتهذيب الكمال (٢٦١/٣٢) والسير (٣٥٨/٩-٣٧١) وتقريب التهذيب (ص٥٣٥) .

(٤) في « ن » : « ما تقر » .

(٥) أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة رقم ٥٤ (١٢٣/١) بإسناد حسن وأبو داود =

حقيقة<sup>(١)</sup> فأوجدونا عن مقتدى بقوله في التفسير أو عن رجل واحد من الصحابة أو التابعين أو تابعيهم أو عن إمام له في الأمة لسان صدق أنه فسر اللفظ باستولى ، ولن تجدوا<sup>(٢)</sup> إلى ذلك سيلا .

[ الوجه الحادي والثلاثون : إما أن يحيل العقل حمل الاستواء على حقيقته أو لا يحيله ، فإن أحاله العقل ولم يتكلم أحد من الصحابة والتابعين وأئمة الإسلام في تفسيره بخلاف ما يحيله العقل بل تفاسيرهم كلها مما يحيلها العقل ، لزم القدرح في أعلم الأمة ونسبتهم إلى أعظم الجهل لسكوتهم عن بيان الحق وتكلمهم بالباطل وهذا شر من قول الرافضة ، وإن لم يحله العقل وجب حمله على حقيقته لأنها الأصل والعقل لا يمنع منها ]<sup>(٣)</sup> .

الوجه الثاني والثلاثون<sup>(٤)</sup> : أن أئمة السنة متفقون على أن تفسير الاستواء

[ إثبات أن العقل لا يحيل حمل الاستواء على حقيقته ]

[ اتفاق أئمة السنة على أن تفسير الاستواء بالاستيلاء هو من قول الجهمية والمعتزلة والخوارج ]

= في مسائل الإمام أحمد (ص ٢٦٨-٢٦٩) وذكره البخاري في خلق أفعال العباد رقم ٤٨ (ص ١٨) وابن تيمية في القاعدة المراكشية (ضمن مجموع الفتاوى) (١٨٤/٥) والذهبي في العلو (ص ١١٦-١١٧) والمؤلف ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص ٢١٤) ، وجود الألباني إسناده في مختصر العلو (ص ١٦٨) .

وقد نقل ابن القيم في اجتماع الجيوش في الموضوع المذكور قول شيخ الإسلام بعد ذكر قول يزيد : « والذي تقرر في قلوب العامة هو ما فطر الله تعالى عليه الخليفة من توجيهها إلى ربه تعالى عند النوازل والشدائد والدعاء والرجبات إليه تعالى نحو العلو لا يلتفت يمنة ولا يسرة من غير موقف وقفهم عليه ، ولكن فطرة الله فطر الناس عليها ، وما من مولود إلا وهو يولد على هذه الفطرة حتى يجهمه وينقله إلى التعطيل من يقبض له »

(١) راجع ما سبق ص ( ٩٠٠ ) وما بعدها .

(٢) في « ن » : « يجدوا » .

(٣) ما بين المعقوفتين وهو الوجه الحادي والثلاثون ساقط كله من « ت » .

(٤) في « ت » : « الوجه الحادي والثلاثون » وهو خطأ صوابه ما أثبت لسقوط هذا الوجه

جميعه من هذه النسخة كما ذكرت في التعليق السابق .

بالاستيلاء إنما هو متلقى عن الجهمية والمعتزلة والخوارج ، وممن حكى ذلك أبو الحسن الأشعري في كتبه<sup>(١)</sup> وحكاه ابن عبد البر<sup>(٢)</sup> والظلمنكي<sup>(٣)</sup> عنهم خاصة ، وهؤلاء ليسوا ممن يحكى أقوالهم في التفسير ولا يعتمد عليها كما قال الأشعري في تفسير الجبائي<sup>(٤)</sup> : « كأن القرآن نزل<sup>(٥)</sup> بلغة أهل جباء<sup>(٦)</sup> »

- (١) كالإبانة في (ص ١٠٨) وقد سبق نقله ص (٩١١) وما بعدها .
- وينظر الرسالة إلى أهل الثغر (ص ٢٣٣-٢٣٤) .
- (٢) في كتابه التمهيد (١٤٥/٧) فانظر ما سبق ص (٩٠١) .
- (٣) في «د» و«ن» : « الطليطي » والمثبت من «ت» وهو الصواب وينظر ما سبق ص (٩٠٠) .
- (٤) الجبائي هو محمد بن عبد الوهاب أبو علي المعتزلي تقدمت ترجمته ص (٢٤٣) .
- وكتابه التفسير ذكره له غير واحد كابن النديم في الفهرست (ص ٥١) وابن المرتضى في طبقات المعتزلة (ص ٥٧) والسيوطي في طبقات المفسرين (ص ١٠٢-١٠٣) وكذا الداودي في طبقاته (٢/١٨٩) .
- (٥) في «ت» : « منزل » .
- (٦) الذي وقفت عليه من قول أبي الحسن الأشعري ما ذكره عنه ابن عساكر في « تبيين كذب المفتري » (ص ١٣٨-١٣٩) نقلا عن مقدمة تفسيره (المعروف بالمختزن) : « . . . ورأيت الجبائي ألف في تفسير القرآن كتابا أوله على خلاف ما أنزل الله عز وجل وعلى لغة أهل قرينته المعروفة بجبى ، وليس من أهل اللسان الذي نزل به القرآن ، وما روى في كتابه حرفا واحداً عن أحد من المفسرين ، وإنما اعتمد على ما وسوس به صدره وشيطانه ، ولولا أنه استغوى بكتابه كثيرا من العوام واستنزل به عن الحق كثيرا من الطعام لم يكن لتشاغلي به وجه » .
- قلت : أما كتاب المختزن لأبي الحسن الأشعري فقال فيه ابن العربي في العواصم من القواصم (ص ٩٧-٩٨) : « . . . وانتدب أبو الحسن إلى كتاب الله فشرحه في خمسمائة مجلد وسماه بالمختزن ، فمنه أخذ الناس كتبهم ، وفيه أخذ عبد الجبار الهمداني كتابه في تفسير القرآن الذي سماه بالمحيط في مائة سفر . . . الخ » .
- وقال ابن عساكر في التبيين (ص ١١٧) : « وكان ألف في القرآن كتابه الملقب بالمختزن ، =

وقد علم أن هؤلاء يحرفون الكلم ويفسرون القرآن بأرائهم ، فلا يجوز العدول عن تفسير الصحابة والتابعين إلى تفسيرهم .

الوجه الثالث والثلاثون : أن الاستيلاء يكون مع مزايمة المستولي للمستولي عليه ومفارقتة له ، كما يقال : استولى عثمان بن عفان على خراسان<sup>(١)</sup> واستولى عبد الملك<sup>(٢)</sup> على بلاد

[ إيضاح أن الاستيلاء يكون مع مزايمة المستولي للمستولي عليه ومفارقتة إياه بخلاف الاستواء ]

= ذكر لي بعض أصحابنا أنه رأى منه طرفاً وكان بلغ سورة الكهف وقد انتهى مائة كتاب ولم يترك آية تعلق بها بدعي إلا أبطل تعلقه بها وجعلها حجة لأهل الحق ، وبين المجلد وشرح المشكل ، اهـ .

وأفاد المقرئ في كتابه المواعظ والاعتبار (٣٥٩/٢) أنه في سبعين مجلداً كما قيل .  
(١) خراسان : بلاد واسعة أول حدودها عما يلي العراق وآخر حدودها عما يلي الهند وتحتها بلاد كثيرة ، غزاها الأحنف بن قيس فدخلها سنة (١٨) أو (٢٢) في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وقد انتفضت سنة (٣١) في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه ، فتوجه إليها عبد الله بن عامر بن كريز بجيش من البصرة فأعاد فتحها .

ينظر : تاريخ الطبري حوادث سنة (٢٢) (١٦٦/٤) وحوادث سنة (٣١) (٣٠٠/٤) وما بعدها ، والكامل في التاريخ حوادث سنة (٢٢) و (٣١) (٣٧-٣٣/٣ ، ١٢٣-١٢٧) ، والبداية والنهاية حوادث سنة (٢٢) (١٢٧/٧-١٢٩) وتاريخ ابن خلدون (٥٦٣/٢) والروض المعطار (ص ٢١٤) .

(٢) هو عبد الملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية أبو الوليد القرشي الأموي ثم الدمشقي أمير المؤمنين الخليفة الفقيه ، سمع عثمان وأبا هريرة وأبا سعيد وجابر وابن عمر وأم سلمة رضوان الله عليهم ، بويح بالخلافة بعد أبيه مروان بن الحكم بعهد منه ، فتملك بعده الشام ومصر وحارب ابن الزبير رضي الله عنهما واستوسقت له الممالك ، روى له البخاري في الأدب المفرد ، مات في دمشق سنة (٨٦) ، وقد كان مولده بالمدينة سنة (٢٦) .

تاريخ دمشق (٢١٧-١١٠/٣٧) وتهذيب الكمال (٤٠٨/١٨-٤١٤) والسير (٢٤٦-٢٤٩) وتقريب التهذيب (ص ٣٠٦) .

المغرب<sup>(١)</sup> ، واستولى الجواد على الأمد<sup>(٢)</sup> ، قال الشاعر<sup>(٣)</sup> :  
 إلا لمثلك أو من أنت سابقه سبق الجواد إذا استولى على الأمد<sup>(٤)</sup>  
 فجعله مستوليا عليه بعد مفارقتة له وقطع مسافته ، والاستواء لا يكون  
 إلا مع مجاورة<sup>(٥)</sup> الشيء الذي يستوي عليه كاستوت على الجودي<sup>(٦)</sup> ﴿ لَسْتَوُوا  
 عَلَى ظُهُورِهِ ﴾<sup>(٧)</sup> ، ﴿ فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفَلَاحِ ﴾<sup>(٨)</sup> . وهكذا في

(١) ينظر : الكامل في التاريخ حوادث سنة (٧٤) (٣٦٩-٣٧٢/٤) وتاريخ ابن خلدون  
 (١٧٢/٣) وما بعدها و(٢٣٨-٢٣٩/٤) و(١٤٢/٦) وما بعدها و(١٢/٧-١٣) .

(٢) قال ابن منظور في اللسان مادة (أمد) : « وأمد الخيل في الرهان : مدافعها في السباق  
 ومنتها غاياتها الذي تسبق إليه ، ومنه قول النابغة : « سبق الجواد إذا استولى على  
 الأمد » أي غلب على متها حين سبق وسيلة إليه » . وانظر ديوان النابغة (ص ٢١)  
 وشرح القصائد العشر للتبريزي (ص ٣٥٧) .

(٣) هو النابغة الذبياني ، واسمه زياد بن معاوية ، وقيل زياد بن عمرو بن معاوية بن ضباب  
 ابن جابر أبو ثمامة وأبو أمامة ، من الطبقة الأولى المقدمين على سائر الشعراء ، مات على  
 جاهليته ولم يدرك الإسلام .

طبقات فحول الشعراء (٥١/١) والشعر والشعراء (١٦٣/١-١٧٩) ومعاهد التنصيص  
 (٣٣٣-٣٣٩) والخزانة (١٣٥-١٣٦) .

(٤) ديوانه (ص ٢١) من قصيدته الشهيرة في مدح النعمان بن المنذر والاعتذار إليه ،  
 مطلعها :

يا دار مية بالعلماء فالسند أقو وثال عليها سالف الأبد

(٥) في النسخ الخطية : « مجاوزة » بالزاي المعجمة ، ولعل الصواب ما أثبتته فليتأمل .

(٦) قال تعالى : ﴿ وَيَقِيلُ يَكَارِهُ أَلَيْسَ لِي مَاءٌ لِي وَنَسَمَةٌ أَقْلِي وَغِيصَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى  
 الْجُودِيِّ ﴾ الآية (٤٤) من سورة هود .

(٧) سورة الزخرف آية (١٣) .

(٨) سورة المؤمنون آية (٢٨) .

جميع موارده<sup>(١)</sup> في اللغة التي خوطبنا بها ، ولا يصح أن يقال : استوى على الدابة والسطح إذا نزل عنها وفارقها كما يقال استولى عليها ، هذا عكس اللغة وقلب الحقائق . وهذا قطعي بحمد الله تعالى .

الوجه الرابع والثلاثون : أن نقل [ ١٥٨ / أ ] معنى الاستواء وحقيقته كنقل لفظه بل أبلغ ، فإن الأمة كلها تعلم بالضرورة أن الرسول أخبر عن ربه بأنه استوى على عرشه من يحفظ القرآن منهم ومن لا يحفظه ، وهذا المعنى عندهم كما قال مالك وأئمة السنة : « الاستواء معلوم غير مجهول »<sup>(٢)</sup> . كما أن معنى السمع والبصر والقدرة والحياة والإرادة وسائر ما أخبر به عن نفسه معلوم ، وإن كانت كلفيته غير معلومة للبشر ، فإنهم لم يخاطبوا بالكيفية ولم يرد منهم العلم بها ، فأخراج الاستواء عن حقيقته المعلومة كإنكار ورود لفظه بل أبلغ ، وهذا مما يعلم أنه مناقض لما أخبر الله به ورسوله ﷺ ، يوضحه :

الوجه الخامس والثلاثون : أن اللفظ إنما يراد لمعناه ومفهومه فهو المقصود بالذات ، واللفظ مقصود قصد الوسائل والتعريف بالمراد ، فإذا انتفى المعنى وكانت إرادته محالاً لم يبق في ذكر اللفظ فائدة ، بل كان تركه أنفع من الإتيان به ، فإن الإتيان به إنما حصل منه إيهام المحال والتشبيه ، وأوقع الأمة في اعتقاد الباطل ، ولا ريب أن هذا إذا نسب إلى آحاد الناس كان ذمه [ به ]<sup>(٣)</sup> أقرب من مدحه ، فكيف يليق نسبته إلى من كلامه هدى وشفاء وبيان ورحمة ، هذا من أجل المحال .

[ بيان أن معنى الاستواء وحقيقته نقل للأمة كما نقل لفظه ]

[ مما يطل تفسير الاستواء بالاستيلاء أن اللفظ يراد لمعناه ومفهومه لكره المقصود بالذات ]

(١) في « ت » : « مورد » .

(٢) انظر ما سبق ص ( ٣٠٩ ) مع التعليق ( ٦ ) .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

[ لا يجوز  
عليه سبحانه  
أن يتكلم  
بشيء وهو  
يريد به  
خلاف  
ظاهره ]

الوجه السادس والثلاثون : أن ظاهر الاستواء وحقيقته هو العلو والارتفاع ، كما نص عليه جميع أهل اللغة وأهل التفسير المقبول ، وقد صرح (المتكرون للاستواء)<sup>(١)</sup> بأن<sup>(٢)</sup> الله لا يجوز أن يتكلم بشيء ويعني به خلاف ظاهره كما قاله<sup>(٣)</sup> صاحب « المحصول »<sup>(٤)</sup> وغيره ، وهذا لفظه : « لا يجوز أن يتكلم الله بشيء ويعني به خلاف ظاهره ، والخلاف فيه مع المرجئة<sup>(٥)</sup> »<sup>(٦)</sup> ، ثم احتج على ذلك بأنه عبث وهو على الله محال<sup>(٧)</sup> . والذي احتج به على المرجئة يحتج به عليه أهل السنة بعينه ، وهذا الذي قاله هو الحق وهو (ما اتفق)<sup>(٨)</sup> عليه العقلاء ، فلا يجوز أن يتكلم الله بشيء ويريد به خلاف ظاهره إلا وفي السياق ما يدل على ذلك بخلاف المجمل فإنه يجوز عندهم التكلم به لأنه لم يرد به خلاف ظاهره ، والفرق بينهما إيقاع الأول في اللبس واعتقاد الخطأ بخلاف المجمل ، فكيف إذا كان مع ظاهره من القرآن ما ينفي إرادة غيره ، فدعوى إرادة غير الظاهر حيثئذ ممتنع من الوجهين .

[ ما يلزم من  
نفي حقيقة  
الاستواء من  
السوازم  
الباطلة ]

الوجه السابع والثلاثون : أن حقيقة هذا المجاز أنه ليس فوق السموات

(١) ما بين القوسين يياض في « ن » وليس بواضح في « د » .

(٢) في « د » و « ن » : « فإن » .

(٣) في « ت » : « قال » .

(٤) وهو المحصول في علم أصول الفقه للرازي (ت ٦٠٦) وقد تقدمت ترجمته ص (١٤) .

(٥) تقدم تعريف المرجئة ص (١٧٥) .

(٦) ينظر : المحصول (١/١ق/١) (٥٤٥) .

(٧) المصدر السابق (١/١ق/١) (٥٤٦-٥٤٧) .

(٨) في « ت » : « ما اتفق » .

رب ولا على العرش إلا العدم المحض ، وليس هناك من ترفع إليه الأيدي (١) ويصعد إليه الكلم الطيب (٢) وتخرج الملائكة والروح إليه (٣) ،

(١) صحت أحاديث كثيرة من قوله وفعله عليه الصلاة والسلام بشأن رفع اليدين عند الدعاء ، وعُد هذا الصنيع من آداب الدعاء وسننه ، وقد أفرد هذه النصوص الحافظ المنذري في جزء أشار إليه ابن حجر في الفتح (١١/١٤٢) . وقد قال النووي في شرح صحيح مسلم (٦/١٩٠) : « قد ثبت رفع يديه ﷺ في الدعاء في مواطن غير الاستسقاء وهي أكثر من أن تحصر ، وقد جمعت منها نحواً من ثلاثين حديثاً من الصحيحين أو أحدهما وذكرتها في أواخر باب صفة الصلاة من شرح المهذب » . وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : « وأما رفع النبي ﷺ يديه في الدعاء فقد جاء فيه أحاديث كثيرة صحيحة » . مجموع الفتاوى (٢٢/٥١٩) . وقال الشوكاني في تحفة الذاكرين (ص ٤٨-٤٩) : « أقول : يدل على ذلك ما وقع منه ﷺ من رفع يديه في نحو ثلاثين موضعاً في أدعية متنوعة » . ويراجع : المنهاج للحلي (١/٥٣٤-٥٣٥) والدعاء المأثور وآدابه (ص ٥٣) وما بعدها ، والأزمية في أحكام الأدعية (ص ٧٣) وما بعدها ، وجامع العلوم والحكم (ص ١٠٤-١٠٥) والداء والدواء (ص ١٥) وفتح الباري (١١/١٤١-١٤٣) وفض الوعاء للسيوطي . إلا أن هناك حالات لا يصح الرفع فيها لمخالفتها الهدي النبوي كرفع الخطيب يديه وهو على المنبر إلا في دعاء الاستسقاء ، وكذا رفع المصلين أيديهم تأمينا على دعاء الخطيب يوم الجمعة ، لما ثبت عن حصين بن عبد الرحمن قال : « رأى عمارة بن رؤبة بشر بن مروان وهو يدعو في يوم الجمعة فقال : قبح الله هاتين اليدين ، لقد رأيت رسول الله ﷺ وهو على المنبر ما يزيد على هذه يعني السبابة التي تلي الإبهام » أخرجه مسلم في الجمعة ح ٥٣ (٢/٥٩٥) .

وينظر : الباعث لأبي شامة (ص ٢٦٣) وشرح صحيح مسلم للنووي (٦/١٦٢) والاختيارات الفقهية لابن اللحام (ص ٨٠) والأمر بالاتباع للسيوطي (ص ١٨٢) وحاشية ابن عابدين (٢/١٥٨) وإقامة الحججة للكنوي (ص ٢٧) .

(٢) كما دل عليه قوله تعالى : ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْمَعْمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ آية (١٠) من سورة فاطر .

(٣) كما دل عليه قوله تعالى : ﴿تَخْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ =

وينزل الوحي من عنده<sup>(١)</sup> ، ويقف العباد بين يديه<sup>(٢)</sup> ، ولا عرج برسوله إليه [ ١٥٨ / ب ] حقيقة<sup>(٣)</sup> ، ولا رفع المسيح إليه حقيقة<sup>(٤)</sup> ، ولا يجوز أن

= الآية من سورة المعارج .

(١) وردت نصوص كثيرة في القرآن والسنة دالة على تنزيل الوحي من عنده تبارك وتعالى ، قال عز وجل : ﴿ قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ ﴾ الآية (١٠٢) من سورة النحل ، وقال في أول سورة السجدة : ﴿ أَلَمْ نَكْتُبْ لَكَ فِي الْقُرْآنِ أَنْ تَقُولَ لَا مَشِيءَ لَنَا بِشَيْءٍ وَلَا سُلْطَانًا عِنْدَ رَبِّكَ ﴾ وفي أول سورة غافر : ﴿ حَمْدٌ مِمَّا نَزَّلَ الْكِتَابَ مِنْ أَفْوَاهٍ نَبِيٍّ مِمَّنْ نَزَّلَ الْكِتَابَ مِنْ رَبِّكَ ﴾ وفي أول فصلت : ﴿ حَمْدٌ مِمَّا نَزَّلَ الْكِتَابَ مِنْ رَبِّكَ ﴾ وفي أول الزمر : ﴿ نَزَّلَ الْكِتَابَ مِنْ رَبِّكَ الْحَكِيمِ ﴾ وهكذا في أول الجاثية والأحقاف .

وانظر للمؤلف كتابه بدائع الفوائد فيه كلام بديع عن هذا الموضوع (١٩٣/١) . وفي حديث عائشة عند البخاري في كتاب الوحي : « ولقد رأيت يزل عليه الوحي . . . الحديث .

(٢) وقوف العباد بين يدي ربهم عز وجل نطقت به آيات قرآنية وأحاديث نبوية ، قال سبحانه : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَقُولُ عَلَىٰ رَبِّهِمْ ﴾ الآية (٣٠) من سورة الأنعام ، وقال : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ الظَّالِمُونَ مَوْتُوفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ الآية (٣١) من سورة سبأ .

قال الحافظ ابن كثير عند تفسيره للآية الأولى (١٣٣/٢) : « أي وقفوا بين يديه » ، وقال في تفسيره للآية الثانية (٥٤٧/٣) : « قال الله عز وجل متهدداً لهم ومتوعداً ومخبراً عن مواقفهم الذليلة بين يديه . . الخ .

وفي حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه يرفعه : « . . ثم ليقفن أحدكم بين يدي الله ليس بينه وبينه حجاب ولا ترجمان يترجم له . . » الحديث أخرجه البخاري في مواضع من صحيحه أولها في الزكاة ح ١٤١٣ ، (ص ٢٨٠) وتنظر الإحالة لبقيتها في الموضوع المذكور .

(٣) أحاديث الإسراء والمعراج ثابتة في الصحيحين وغيرهما وقد بلغت حد التواتر ، وراجع ما سبق ص (٩٠٧) مع التعليق (٣) .

(٤) قال تعالى : ﴿ بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴾ آية (١٥٨) من سورة النساء .

يشير إليه أحدها بإصبعه إلى فوق كما فعل النبي ﷺ. (١) ولا يجوز أن يقال : أين هو كما قاله النبي ﷺ. (٢) ولا يجوز أن يسمع من يقول : أين الله ، ويقره عليه كما سمع [ ذلك ] (٣) رسول الله ﷺ من السائل وأقره عليه (٤) ، ولا يراه المؤمنون بأبصارهم عياناً فوقهم (٥) ، ولا له حجاب حقيقة يحتاج به عن خلقه (٦) ، ولا يقرب منه شيء ولا يبعد منه شيء ، ونسبته من فوق السموات كلها إلى القرب منه كنسبة من في أسفل سافلين كلاهما في القرب من ذاته سواء .

فهذا حقيقة هذا المجاز وحاصله ، ومعلوم أن هذا أشد مناقضة لما جاءت به الرسل منه للمعقول الصريح فيكون من أبطل الباطل .

الوجه الثامن والثلاثون : أن الله سبحانه ذم المحرفين للكلم ، والتحريف نوعان : تحريف اللفظ وتحريف المعنى ، فتحريف اللفظ : العدول به عن

[ تحريف  
الكلام على  
نوعين :  
تحريف  
اللفظ  
وتحريف  
للمعنى ]

(١) وذلك في خطبة حجة وداعه عليه الصلاة والسلام ، وقد سبق ذكره ص ( ١٠٥ ) .

(٢) بدلالة حديث الجارية المشهور وقد مضى ذكره في مواضع فانظر ص ( ١٠٥ ) .

(٣) ما بين المعقوفين سناقت من « ت » .

(٤) إشارة إلى حديث أبي رزين العقيلي رضي الله عنه ، وقد تقدم ص ( ٣٣٠ ) تعليق ( ٥ ) .

(٥) رؤية المؤمنين ربهم تعالى في الدار الآخرة ثابتة بنص الكتاب والسنة والإجماع ، راجع ما سبق ص ( ٥٢٣ ) تعليق ( ٣ ) ، ولعل المصنف هنا يقصد حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يرفعه : « بينا أهل الجنة في نعيمهم إذ سطع لهم نور ، فرفعوا رؤوسهم فإذا الجبار جل جلاله وقد أشرف عليهم من فوقهم . . » الحديث ، وسوف يذكره بتمامه لاحقاً ص ( ١٠٣٨ ) مع بيان من أخرجه من أهل العلم .

(٦) كما في الخبر النبوي وفيه : « حجابه النور لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه » أخرجه مسلم في الإيمان ح ٢٩٣ ( ١ / ١٦٢ ) .

جهته إلى غيرها إما بزيادة وإما بنقصان وإما بتغيير حركة [ إعرابية ]<sup>(١)</sup> وإما غير إعرابية ، فهذه أربعة أنواع ، وقد سلكها الجهمية والرافضة<sup>(٢)</sup> ، [ فإنهم حرفوا نصوص ]<sup>(٣)</sup> الحديث ولم يتمكنوا من ذلك في ألفاظ القرآن ، وإن كان الرافضة<sup>(٤)</sup> حرفوا كثيرا من لفظه وادعوا أن أهل السنة غيره عن وجهه<sup>(٥)</sup> .

وأما تحريف المعنى فهذا الذي جالوا فيه وصالوا وتوسعوا وسموه تأويلا ، وهو اصطلاح فاسد حادث لم يعهد به استعمال في اللغة ، وهو العدول بالمعنى عن وجهه وحقيقته وإعطاء اللفظ معنى لفظ آخر لقدر ما مشترك بينهما<sup>(٦)</sup> . وأصحاب تحريف الألفاظ شر من هؤلاء من وجه ، وهؤلاء شر منهم من وجه ، فإن أولئك عدلوا باللفظ والمعنى جميعا عما هما عليه

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » وفي مكانه بياض في « ن » ، وفيه شيء من المحو في « د » .

(٢) تقدم تعريفهم ص ( ١٧٢ ) .

(٣) ما بين المعقوفتين في مكانه بياض في « ن » وأصابه محو في « د » .

(٤) بعد كلمة الرافضة بياض في « ن » و « ت » ومحو في « د » بمقدار ثلاث كلمات .

(٥) وقد صرحوا بهذا في كتبهم ، بل أفردوه بالتأليف والتصنيف كما فعل صاحب كتاب

« فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب » وضمنه مئات النصوص عن

علمائهم وأشياخهم في إثبات هذه الدعوى والجزم بها . ولمزيد الاطلاع على هذه المسألة

الخطيرة التي يعتقدها الرافضة ويؤمنون بها إلا من شذ منهم ينظر كتاب « أصول مذهب

الشيعة الإمامية الاثني عشرية » ( ١ / ٢٠٠-٣٠٣ ) ففيه بالتفصيل تاريخ هذه المقالة

عندهم وشيوعها فيهم وبثها في توأليفهم وكتبهم ، وكذا كتاب : الشيعة الاثنا عشرية

وتحريف القرآن لمحمد عبد الرحمن السيف ، وكتاب : مع الاثني عشرية في الأصول

والفروع لمؤلفه الدكتور علي السالوس ( ٢ / ١٤٩-١٥٩ ) .

(٦) يراجع ما سبق ص ( ٦٩٠ ) وما بعدها .

فأفسدوا اللفظ والمعنى ، وهؤلاء أفسدوا المعنى وتركوا اللفظ على حاله ، فكانوا خيرا من أولئك من هذا الوجه ، ولكن أولئك لما أرادوا المعنى الباطل حرفوا له لفظا يصلح له لثلا يتنافر اللفظ والمعنى ، بحيث إذا أطلق ذلك اللفظ المحرف فهم منه المعنى المحرف ، فإنهم رأوا أن العدول بالمعنى عن وجهه وحقيقته مع بقاء اللفظ على حاله مما لا سبيل إليه ، فبدؤوا بتحريف اللفظ ليستقيم لهم حكمه على المعنى الذي قصدوا .

الوجه التاسع والثلاثون : أن استواء الرب المعدى [ ١٥٩ / أ ] بأداة (على) المعلق بعرشه ، المعرف باللام ، المعطوف بـ « ثم » على خلق السموات والأرض ، المطرد في موارده على أسلوب واحد ونمط واحد ، لا يحتمل إلا معنى واحدا لا يحتمل معنيين البتة ، فضلا عن ثلاثة أو خمسة عشر .

كما قال صاحب « القواصم والعواصم »<sup>(١)</sup> : « إذا قال لك الجسم ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾<sup>(٢)</sup> فقل : استوى على<sup>(٣)</sup> العرش تستعمل على خمسة عشر وجها فأياها تريد ؟ »<sup>(٤)</sup>

فيقال له : كلا والذي استوى على عرشه<sup>(٥)</sup> لا يحتمل هذا اللفظ معنيين البتة ، والمدعي للاحتمال عليه بيان الدليل ، إذ الأصل عدم الاشتراك والمجاز ، فلم يذكر على دعواه دليلا ولا بين الوجوه المحتملة حتى يصح

[ من القرائن  
الدالة على  
حمل  
الاستواء  
على حقيقته ]

[ الرد على  
ابن العربي  
في دعواه  
تعدد معاني  
الاستواء ]

(١) هكذا قال المؤلف واسم الكتاب : « العواصم من القواصم » لمؤلفه القاضي أبي بكر بن العربي المالكي (ت ٥٤٣هـ) ، ومصنّفه هذا مشهور مطبوع متداول .

(٢) سورة طه آية ( ٥ ) .

(٣) في حاشية « د » : « مع » .

(٤) ينظر : العواصم من القواصم ( ٢ / ٢٨٩ ) ويراجع ما سبق ص ( ٣٤ ) تعليق رقم ( ٨ ) .

(٥) في « ت » : « العرش » .

قوله فأيا تريدون وأيا تعنون ؟

وكان ينبغي له أن يبين كل احتمال ويذكر الدليل على ثبوته ، ثم يطالب حزب الله ورسوله ﷺ بتعيين أحد الاحتمالات ، وإلا فهم يقولون لا نسلم احتمالاه لغير معنى واحد ، فإن الأصل في الكلام الأفراد والحقيقة دون الاشتراك والمجاز ، فهم في منعهم أولى بالصواب منك في تعدد الاحتمالات ، فدعواك أن هذا اللفظ يحتمل خمسة عشر معنى دعوى مجردة ليست معلومة بضرورة ولا نظر ولا نص ولا إجماع ، يوضحه :

[ من أوجه الرد على ابن العربي في دعواه تعدد معاني الاستواء ]

الوجه الأربعون : وهو أن يقال : الاحتمالات التي ادعيتها تتطرق إلى لفظ استوى وحده المجرد عن اتصاله بأداة ، أم إلى المقترن بواو المصاحبة ، أم المقترن بـإلى ، أم إلى المقترن بـعلى ، أم إلى كل واحد من ذلك ، وكذلك العرش الذي ادعيت أنه يحتمل عدة معان هو العرش المنكر غير المعرف بأداة تعريف ولا إضافة ، أم المضاف إلى العبد كقول عمر<sup>(١)</sup> : « كاد عرشي أن يُثَلَّ »<sup>(٢)</sup> ، أم إلى عرش الدار وهو سقفها في قوله : ﴿ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ

(١) أمير المؤمنين ابن الخطاب رضي الله عنه ، وقد تقدمت ترجمته ص ( ١٠ ) .

(٢) يُثَلَّ : يُهْدَم ويكسر ، قاله ابن الأثير في النهاية (١/٢٢٠) وزاد : « وهو مثل يضرب للرجل إذا ذل وهلك » .

وقول عمر جزء من أثر مروى عنه في قصة شهيرة منامية أخرجه وذكره غير واحد من أهل العلم بالفاظ متقاربة : « .. وإن كاد عرشي ليهد .. » ، و « وإن كاد عرشي أن يهوي » ، « كاد عرشي يهوي بي » الخ .

رواه ابن سعد في الطبقات من طرق (٣/٣٧٥) وابن شبة في تاريخ المدينة المنورة (٣/٩٤٥-٩٤٦) وابن أبي الدنيا في المنايا رقم ٢٢ (ص٣٢-٣٣) وأبو نعيم في الحلية (١/٥٤) وقوام السنة في سير السلف الصالحين (١/٨٨-٨٩) وابن عساکر في تاريخ دمشق (٤٤/٤٨٢-٤٨٣) وممن ذكره : ابن الجوزي في تاريخ عمر بن الخطاب =

عُرُوشَهَا ﴿١﴾ ، أم إلى عرش الرب تبارك وتعالى الذي هو فوق سمواته ، أم إلى كل واحد من ذلك ؟ فأين موارد (٢) الاحتمال حتى يعلم هل هي صحيحة أم باطلة ؟ فلا يمكنك أن تدعي ذلك في موضع معين من هذه المواضع ودعواه بهت صريح ، وغاية (ما تقدر) (٣) عليه أنك تدعي مجموع الاحتمالات في مجموع المواضع بحيث يكون [ كل ] (٤) موضع له معنى ، فأى شيء ينفعك هذا في الموضع المعين ، فسبحان الله أين هذا من القول السيد الذي أوصانا الله تعالى به في كتابه حيث يقول : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴾ (٥) ، والسديد هو الذي يسد موضعه ويطابقه فلا يزيد عليه ولا ينقص منه ، وسداد السهم هو مطابقتها وإصابته الغرض من غير علو ولا انحطاط ولا تيامن ولا [ ١٥٩ / ب ] تياسر .

= (ص ٢٦٤-٢٦٥) والغزالي في الإحياء (١٤٧/٦) وابن الأثير في النهاية (١/٢٢٠) والعز بن عبد السلام في الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز (ص ١١١) والمؤلف ابن القيم في الروح (١/٢١٧) وابن المبرد في محض الصواب (٣/٧٨١-٨٧٣) والسيوطي في شرح الصدور (ص ٢٧٦) ونسبه لأحمد في الزهد ، ولم أجده فيه ، وكذا قال الزبيدي في الإتحاف (١٤/٣٩١) ولعله نقله منه ، كما ذكره الفتني في مجمع بحار الأنوار (١/٣٠١)

(١) سورة البقرة آية (٢٥٩) وفي الكهف آية (٤٢) وفي الحج آية (٤٥) .

قال الراغب في المفردات (ص ٥٥٨) : « العرش في الأصل : شيء مُسَقَف ، وجمعه عروش قال تعالى : ﴿ وَهِيَ حَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا ﴾ » اهـ . وانظر عمدة الحفاظ (٣/٦٣) .

(٢) كأن رسمها في « ت » : « مواد » .

(٣) في « ن » : « ما يقدر » .

(٤) ما بين المعرفتين أثبتته من المطبوع (٢/١٤٩) ، وهو موافق لموضعه مناسب لمحلّه ، فليتأمل .

(٥) سورة الأحزاب آية (٧٠) .

والمقصود أن استواء الرب على عرشه المختص به الموصول بأداة (على) نص في معناه لا يحتمل سواه .

[ بيان أن  
معنى  
الاستواء  
واحد في  
جميع موارد  
استعماله ]

الوجه الحادي والأربعون : أنا نمنع الاحتمال في نفس لفظ الاستواء مع قطع النظر عن صلاته المقرون بها وأنه ليس له إلا معنى واحد وإن تنوع بتنوع صلته كظواهره من الأفعال التي تنوع<sup>(١)</sup> معانيها بتنوع صلاتها كملت عنه ومِلْتُ إليه ورغبتُ عنه ورغبتُ فيه ، وعدلت عنه وعدلت إليه ، وفررت منه وفررت إليه ، فهذا لا يقال له مشترك ولا مجاز بل حقيقة واحدة تنوعت دلالتها بتنوع صلاتها ، وهكذا لفظ الاستواء هو بمعنى الاعتدال حيث استعمل مجردا أو مقرونا ، تقول سويته فاستوى كما يقال عدلته فاعتدل فهو مطاوع الفعل المعدى ، وهذا المعنى عام في جميع موارد استعماله في اللغة ، ومنه استوى إلى السطح أي ارتفع في اعتدال ، ومنه استوى على ظهر الدابة أي اعتدل عليها ، قال تعالى : ﴿ لِنَسْتَوُوا عَلَىٰ ظُهُورِهِ ﴾<sup>(٢)</sup> ، و« أَهْلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لما استوى على راحلته »<sup>(٣)</sup> فهو يتضمن اعتدالا واستقرارا عند تجرده ، ويتضمن المقرون مع ذلك معنى

(١) في « ن » : « يتنوع » .

(٢) سورة الزخرف آية (١٣) .

(٣) صح هذا الخبر عن جمع من الصحابة رضوان الله عليهم بسياقات متقاربة لمعنى واحد في الصحيحين وغيرهما ، قال الإمام البخاري في صحيحه : « باب من أهل حين استوت به راحلته قائمة ، حدثنا أبو عاصم أخبرنا ابن جريج قال أخبرني صالح بن كيسان عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : أهل النبي ﷺ حين استوت به راحلته قائمة » ، كتاب الحج ح ١٥٥٢ (ص ٣٠٨) وينظر خبر حجة الوداع في البداية والنهاية (١١٧/٥) وما بعدها .

العلو والارتفاع ، وهذه <sup>(١)</sup> حقيقة واحدة تتنوع بتنوع قيودها كما تتنوع دلالة الفعل بحسب مفعولاته وصلاته وما يصاحبه من أداة نفي أو استفهام أو نهي أو إغراء فيكون له عند كل أمر من هذه الأمور دلالة خاصة والحقيقة واحدة . فهذا هو التحقيق لا الترويج والتزويق ، وادعاء خمسة عشر معنى لما ليس له إلا معنى واحد ، وهذا شأن جميع الألفاظ المطلقة إذا قيدت ، فإنها تتنوع دلالتها بحسب قيودها ولا يخرجها ذلك عن حقائقها ، « فضرب » مع المثل له معنى <sup>(٢)</sup> وفي الأرض له معنى <sup>(٣)</sup> ، والبحر له معنى <sup>(٤)</sup> ، والدابة له معنى إذ هو إمساس بإيلام ، فإن صاحبه <sup>(٥)</sup> أداة النفي صار له معنى آخر ، فإن <sup>(٦)</sup> كانت أداة استفهام أو نهي أو تمنٍّ أو تخصيص اختلفت دلالاته وحقيقته واحدة ، وفي كل <sup>(٧)</sup> موضع يقترن به ما

(١) في « ت » : « وهذا » .

(٢) كما في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً .. ﴾ الآية (٢٤) من

سورة إبراهيم . وقوله : ﴿ ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِنْ أَنْفُسِكُمْ .. ﴾ الآية (٢٨) من سورة

الروم . وأخواتهما في القرآن ، فضرب المثل هنا : ذكر شيء أثره يظهر في غيره .

(٣) كما في قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ الآية (١٥٦) من سورة آل

عمران . وقوله : ﴿ وَإِنَّا ضَرَبْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ ﴾ الآية (١٠١) من سورة النساء . وأخواتهما

في القرآن ، فالضرب في الأرض هنا : الذهاب فيها وضربها بالأرجل .

(٤) كما في قوله تعالى : ﴿ فَأَضْرِبْ لَنْفُسِكُمْ فِي الْأَرْضِ ﴾ الآية (٧٧) من سورة طه .

ومعناه كسابقه .

مفردات الراغب (ص ٥٠٥-٥٠٦) .

(٥) أي الفعل .

(٦) في « ت » : « وإن » .

(٧) في « ت » : « في كل » .

يبين المراد . فإذا قال القائل في قوله تعالى : ﴿ وَأَصْرُهُنَّ ﴾<sup>(٢)</sup> : إن « ضرب » له عدة معان فأياها المراد ، كان كتنظير قول هذا القائل<sup>(٤)</sup> : إن الرحمن على العرش استوى له خمسة عشر وجها ، والفرق بين هذا الوجه والذي قبله أن في الوجه الأول يتبين أن مجموع اللفظ وصلته يدلان على غير ما دل عليه اللفظ مع الصلة الأخرى ، وفي هذا الوجه يتبين أن مطلق [ ١/١٦٠ ] اللفظ يدل على المعنى المشترك وأن اختصاصه في محاله هو من اقتترانه بتلك الصلة ولا منافاة بينهما ، فالتركيب يحدث للمركب حالة أخرى سواء [ أن ]<sup>(٥)</sup> كان المركب من المعاني أو من الألفاظ أو الأعيان أو الصفات مخلوقها ومصنوعها . فعلى هذا إذا اقترن استوى بحرف الاستعلاء دل على الاعتدال بلفظ الفعل وعلى العلو بالحرف الذي وصل به ، فإن اقترن بالواو دل على الاعتدال بنفسه وعلى معادلته بعد الواو بواسطتها ، وإذا قرن بحرف الغاية دل على الاعتدال بلفظه وعلى الارتفاع قاصدا لما بعد حرف الغاية بواسطتها .

وزال بحمد الله الاشتراك والمجاز ووضح المعنى وأسفر صبحه ، وليس الفاضل من يأتي إلى الواضح فيعقده ويعميه ، بل من يأتي إلى المشكل فيوضحه ويبينه ، و « من الله سبحانه البيان وعلى رسوله البلاغ وعلينا

(١) في النسخ الخطية : « فاهجروهن » .

(٢) في « د » و « ن » : « واضرب » .

(٣) سورة النساء آية (٣٤) .

(٤) وهو ابن العربي المالكي ، وقد تقدم قوله ص (٩٣٨) مع تعليق (١) وترجمته ص (١٠٤٥) .

(٥) ما بين المعقوفتين لا يوجد في « ت » .

التسليم»<sup>(١)</sup> . ونحن نشهد أن الله قد بين غاية البيان الذي لا بيان فوقه ، وبلغ رسوله البلاغ المبين فبلغ المعاني كما بلغ الألفاظ ، والصحابة بلغوا عنه الأمرين جميعا ، وكان تبليغه للمعاني أهم من تبليغه للألفاظ ، ولهذا اشترك الصحابة في فهمها ، وأما حفظ القرآن فكان في بعضهم . قال أبو عبد الرحمن السلمي<sup>(٢)</sup> : « حدثنا الذين كانوا يقرئونا القرآن كعثمان وعبد الله بن مسعود أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل جميعا »<sup>(٣)</sup> .

(١) هذا من قول الإمام الزهري وقد تقدم ص ( ٢١٧ ) .

(٢) هو عبد الله بن حبيب بن ربيعة (بالتصغير) أبو عبد الرحمن السلمي الكوفي التابعي القارئ الإمام العلم الثقة الثبت ، لأبيه صحبة ، ولد في حياة النبي ﷺ ومات سنة (٧٤) وقيل غير ذلك ، أخرج له الجماعة .

الجرح والتعديل (٣٧/٥) وتهذيب الكمال (٤٠٨-٤١٠) والسير (٢٦٧/٤-٢٧٢) وتقريب التهذيب (ص ٢٤٢) .

(٣) أخرجه غير واحد بألفاظ متقاربة مع زيادة بعضها على بعض ، وإسناده صحيح ، فرواه ابن سعد في الطبقات (١٧٢/٦) والإمام أحمد في المسند (٤١٠/٥) وابن أبي شيبة في المصنف رقم ٩٩٧٨ (١٠/٤٦٠-٤٦١) والفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/٥٩٠) والفريابي في فضائل القرآن (ص ٢٤١) وابن جرير في التفسير طبعة شاكر (١/٨٠) وابن وضاح في البدع والنهي عنها (ص ١٧٠-١٧١) تحت رقم ٢٥٣ ، وذكره ابن تيمية في تفسير سورة الإخلاص (ضمن مجموع الفتاوى ٤٠٧/١٧) وفي مقدمة أصول التفسير (ضمن مجموع الفتاوى ١٣/٣٣١) وفي القاعدة المراكشية ضمن مجموع الفتاوى (١٥٦/٥) والذهبي في السير (٤/٢٦٩) .

قال أحد شاكر في تعليقه على تفسير ابن جرير في الموضوع المذكور : « هذا إسناد صحيح متصل ، أبو عبد الرحمن هو السلمي واسمه عبد الله بن حبيب وهو من كبار التابعين ، وقد صرح بأنه حدثه الذين كانوا يستقرئون من النبي ﷺ ، فهم الصحابة ، وإبهام الصحابة لا يضر بل يكون حديثه مسندا ومتصلا » .

وهذه الآثار المحفوظة عن الصحابة والتابعين كلها متفقة على أن الله نفسه فوق العرش<sup>(١)</sup> . وقال أئمة السنة : إنه بذاته<sup>(٢)</sup> فوق عرشه وإن ذلك حقيقة لا مجاز ، وأكثر من صرح بذلك أئمة المالكية كما تقدم حكاية ألفاظهم<sup>(٣)</sup> .

الوجه الثاني والأربعون : أنا لو فرضنا احتمال اللفظ في اللغة لمعنى الاستيلاء وخمسة عشر معنى فالله ورسوله ﷺ قد عين بكلامه منها معنى واحداً ونوع الدلالة عليه أعظم تنوع حتى يقارب ذلك ألف دليل<sup>(٤)</sup> .

فالصحابه كلهم متفقون لا يختلفون في ذلك المعنى ولا التابعون ولا أئمة الإسلام ، ولم يقل أحد منهم أنه بمعنى استولى وأنه مجاز ، فلا يضر الاحتمال بعد ذلك في اللغة لو كان حقاً ، ولما سئل مالك وسفيان بن عيينة وقبلهما ربيعة بن أبي عبد الرحمن<sup>(٥)</sup> عن الاستواء فقالوا : « الاستواء معلوم »<sup>(٦)</sup> ، تلقى ذلك عنهم جميع أئمة الإسلام ، ولم يقل أحد منهم إنه يحتاج إلى صرفه عن حقيقته [ ١٦٠ / ب ] إلى مجازه ، ولا إنه مجمل له مع العرش خمسة عشر معنى ، وقد حرف بعضهم كلام هؤلاء<sup>(٧)</sup> الأئمة على عادته فقال : معناه الاستواء معلوم لله<sup>(٨)</sup> فنسبوا السائل إلى أنه كان يشك

(١) في « ت » : « عرشه » .

(٢) يراجع ما سبق ذكره عن هذه اللفظة ص ( ٢٠٩ ) مع التعليق ( ١ ) .

(٣) ينظر ما سبق ص ( ٩٠٣ ) وما بعدها .

(٤) انظر ما سبق ص ( ٩٩ ) مع التعليق ( ٣ ) .

(٥) تقدمت تراجم هؤلاء الأئمة الأعلام ، انظر ص ( ٣٠٨ ، ٣٠٩ ) .

(٦) مضى قولهم هذا مع تحريمه ص ( ٣٠٩ ) مع التعليق ( ٦ ) .

(٧) في « د » و « ن » : « هذه » والمثبت من « ت » وهو الصواب .

(٨) انظر : عيون المناظرات ( ص ٢٠١ ) .

[ بيان أن  
معنى  
الاستواء  
مبين في  
كلام الله  
تعالى وكلام  
رسوله عليه  
الصلوة  
والسلام ]  
[ اتفاق  
الصحابه  
ومن بعدهم  
من التابعين  
والأئمة على  
معنى  
الاستواء ]

هل يعلم الله استواء نفسه أو لا يعلمه ، ولما رأى بعضهم فساد هذا التأويل قال إنما أراد به أن ورود لفظه في القرآن معلوم ، فنسبوا السائل والمجيب إلى الغفلة ، فكأن السائل لم يكن يعلم أن هذا اللفظ في القرآن وقد قال : « يا أبا عبد الله : الرحمن على العرش استوى كيف استوى ؟ » ، فلم يقل هل هذا اللفظ في القرآن أم لا ؟ ونسبوا المجيب إلى أنه أجابه بما يعلمه الصبيان في المكاتب ولا يجمله أحد ولا هو مما يحتاج إلى السؤال عنه ، ولا استشكله السائل ولا خطر بقلب المجيب أنه يسأل عنه ، والله تعالى أعلم .

المثال الرابع : قوله تعالى : ﴿ مَا مَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيْ ﴾ (١)  
﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ (٢)

قالت الجهمية : مجاز في النعمة أو القدرة (٣) وهذا باطل من وجوه :

أحدها : أن الأصل الحقيقة ، فدعوى المجاز مخالفة للأصل .  
 الثاني : [ أن ] (٤) ذلك خلاف الظاهر ، فقد اتفق الأصل والظاهر على إبطال (٥) هذه الدعوى .

الثالث : أن مدعي المجاز المعين يلزمه أمور :  
 ( أحدها ) : إقامة الدليل الصارف عن الحقيقة ، إذ مدعيها معه الأصل والظاهر ، ومخالفها مخالف لهما جميعا .

(١) سورة ص آية (٧٥) .

(٢) سورة المائدة آية (٦٤) .

(٣) انظر ما سبق ص (٢٩) مع التعليق (٣) و ص (٣٢) مع التعليق (٦) .

(٤) ما بين المعقوفتين لا يوجد في « د » و « ن » .

(٥) في « ت » : « بطلان » .

[ المثال الرابع مما ادعى فيه اجاز : صفة السيدين وإبطال ذلك من عشرين وجوها ]

[ الوجه الأول في الرد على الجهمية ]

[ الوجه الثاني في الرد على الجهمية ]

[ الوجه الثالث في الرد على الجهمية ]

(وثانيها) <sup>(١)</sup> : بيان احتمال اللفظ لما ذكره من المجاز لغة وإلا كان منشأ من عنده وضعاً جديداً .

(وثالثها) : احتمال ذلك المعنى في هذا السياق المعين ، فليس كل ما احتمله اللفظ من حيث الجملة يحتمله هذا السياق الخاص ، وهذا موضع غلط فيه من شاء الله ، ولم يبينوا ويميزوا بين ما يحتمله [ اللفظ في أصل اللغة وإن لم يحتمله في هذا التركيب الخاص وبين ما يحتمله ] <sup>(٢)</sup> فيه .  
(ورابعها) <sup>(٣)</sup> : بيان القرائن الدالة على المجاز الذي عينه بأنه المراد ، إذ استحيل أن يكون هذا هو المراد من غير قرينة في اللفظ تدل <sup>(٤)</sup> عليه البتة ، وإذا طولبوا بهذه الأمور الأربعة يتبين عجزهم .

الوجه الرابع : أن اطراد لفظها في موارد الاستعمال وتنوع ذلك وتصريف استعماله يمنع المجاز ، ألا ترى إلى قوله : ﴿ خَلَقْتُ يَدَيَّ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، وقوله : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، وقوله : ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَتَّى قَدَرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾ <sup>(٧)</sup> . فلو كان مجازاً في القدرة والنعمة لم يستعمل منه لفظ يمين ، وقوله في الحديث الصحيح : « المقسطون عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن

(١) في « ت » : « ثانيها » بحذف الواو من أولها .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) في « ت » : « رابعها » بحذف الواو من أولها .

(٤) في « د » و « ن » : « يدل » .

(٥) سورة ص آية (٧٥) .

(٦) سورة المائدة آية (٦٤) .

(٧) سورة الزمر آية (٦٧) .

[ اطراد لفظ  
اليدين في كافة  
الموارد  
والاستعمال  
يبين كونها  
حقيقة في  
حقه تعالى ]

وكلتا يديه يمين»<sup>(١)</sup> ، فلا يقال : هذا في النعمة والقدرة . [ أ / ١٦٦ ]  
 وقوله : « يقبض الله سمواته بيده والأرض باليد الأخرى ثم يهزهن ثم  
 يقول أنا الملك »<sup>(٢)</sup> . فهنا (قبض وهز)<sup>(٣)</sup> وذكر يدين ، ولما أخبرهم  
 رسول الله ﷺ جعل يقبض يديه ويبسطهما تحقيقاً للصفة لا تشبيهاً لها<sup>(٤)</sup> .  
 كما قرأ : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾<sup>(٥)</sup> ووضع يديه على عينيه وأذنيه<sup>(٦)</sup>  
 تحقيقاً لصفة السمع والبصر وأنها حقيقة لا مجاز .

وقوله : « لما خلق الله آدم قبض بيديه قبضتين وقال اختر ، فقال اخترت  
 يمين ربي ففتحها فإذا فيها أهل اليمين من ذريته »<sup>(٧)</sup> . وأضعاف أضعاف  
 ذلك من النصوص الصحيحة الصريحة في ثبوت هذه الصفة كقوله في  
 الحديث الصحيح : « إن الله يبسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار ، ويبسط  
 يده بالنهار ليتوب مسيء الليل حتى تطلع الشمس من مغربها »<sup>(٨)</sup> ، وقوله

(١) أخرجه مسلم ، وقد تقدم تخريجه ص ( ٨٢ ) .

(٢) إشارة إلى حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في قصة الخبر اليهودي ، وقد  
 أخرجه الشيخان بأطول مما هنا وأتم ، إلا أن المؤلف اقتصر فيه على محل الشاهد ، فرواه  
 البخاري في التوحيد ح ٧٥١٣ ، ومسلم في صفات المناقين ح ١٩ ( ٤ / ٢١٤٧ ) .

(٣) في « ت » : « هز وقبض » بالتقديم والتأخير .

(٤) إشارة إلى حديث ابن عمر رضي الله عنهما ، وقد مضى ذكره في ص ( ٧٨ ) .

(٥) سورة النساء آية ( ١٣٤ ) .

(٦) سبق ذكره مع تخريجه ص ( ١٤٢ ) .

(٧) هو جزء من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه الترمذي وغيره ، وقد تقدم بتمامه  
 ص ( ٨٢ ) .

(٨) هو حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أخرجه مسلم ، وقد تقدم ص ( ٨١ ) .

في الحديث المتفق على صحته : « من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب ولا يقبل الله إلا الطيب فإن الله يقبلها بيمينه »<sup>(١)</sup> .

وقوله : « ما السموات السبع والأرضون السبع في كف الرحمن إلا كخردلة في كف أحدكم »<sup>(٢)</sup> . وقوله في الحديث الذي رواه الإمام أحمد في مسنده من حديث أبي رزين : « فيأخذ ربك [ بيده ]<sup>(٣)</sup> غرفة من الماء فينضح بها قبلكم<sup>(٤)</sup> فلا يخطئ وجه أحدكم »<sup>(٥)</sup> يعني في الموقف .

فهل يمكن أن يكون هذا [ كله ]<sup>(٦)</sup> من أوله إلى آخره وأضعافه وأضعاف أضعافه مجازاً لا حقيقة وليس معه قرينة واحدة تبطل الحقيقة وتبين<sup>(٧)</sup> المجاز ؟ الوجه الخامس : أن اقتران لفظ الطي والقبض [ والبسط ]<sup>(٨)</sup> والإمساك باليد يصير المجموع حقيقة ، هذا في الفعل وهذا في الصفة ، بخلاف اليد

[ ما احتضت  
به اليد من  
القرائن  
يجعلها  
حقيقة في  
حقه تعالى لا  
مجازاً ]

(١) قد تقدم ص ( ٨٨ ) .

(٢) أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد وغيره ، وقد تقدم ص ( ٩٠ ) .

(٣) ما بين المعقوفين لا يوجد في النسخ الخطية ، أثبتته من مصادر النص .

(٤) هكذا في النسخ الخطية : « قبلكم » وفيما سيأتي عند المؤلف ص ( ١١٧٧ ) تعليق (٣) ، وفي المسند (٤/١٤) : « قبلكم » وهو ما أثبتته أيضاً محقق كتاب مجمع الزوائد فيه (١٠/٦١٣) ونبه في الحاشية على أنها في الأصل : « قبلكم » . وفي المعجم الكبير (١٩/٢١٣) : « قلبكم » ولعله تحريف أو خطأ مطبعي .

(٥) هو جزء من حديث طويل جداً من رواية لقيط بن عامر وهو أبو رزين العقيلي رضي الله عنه . سيأتي بطوله مع ذكر مخرجه وبيان الحكم عليه ص ( ١١٧٠ ) .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٧) في « ن » : « وبين » .

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

المجازية فإنها إذا أريدت لم يقترن<sup>(١)</sup> بها ما يدل على اليد حقيقة ، بل ما يدل على المجاز كقولهم : « له عندي يد » و « أنا تحت يده » ونحو ذلك ، وأما إذا قيل : « قبض بيده » و « أمسك بيده » أو « قبض بإحدى يديه » فهذا لا يكون إلا حقيقة ، وإنما أتى هؤلاء من جهة أنهم رأوا اليد تطلق على النعمة والقدرة في بعض المواضع فظنوا أن كل تركيب وسياق صالح لذلك فوهوا وأوهوا ، فهب أن هذا يصلح في قوله : « لولا يد لك لم أجرك بها »<sup>(٢)</sup> ، أفصلح في قوله : ﴿ وَمَا كُنْتَ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّمْ بِيَمِينِكَ ﴾<sup>(٣)</sup> وفي قول عبد الله بن عمرو<sup>(٤)</sup> : « إن الله لم يياشر بيده أو لم يخلق بيده إلا ثلاثا ، خلق آدم بيده ، وغرس جنة عدن بيده ، وكتب التوراة بيده »<sup>(٥)</sup> أفصح في عقل أو نقل أو فطرة أن يقال : لم يخلق بقدرته أو بنعمته إلا ثلاثا [ ١٦٦ / ب ] الوجه السادس : أن مثل هذا المجاز لا يستعمل بلفظ الثنية ولا يستعمل إلا مفردا أو مجموعا كقولك : « له عندي يد يجزيه الله بها » و « له عندي أياد » . وأما إذا جاء بلفظ الثنية لم يعرف استعماله قط إلا في اليد الحقيقية ، وهذه موارد الاستعمال أكبر شاهد فعليك بتبعتها .

الوجه السابع : أنه ليس من المعهود أن يطلق الله على نفسه معنى القدرة والنعمة بلفظ الثنية بل بلفظ الأفراد الشامل لجميع الحقيقة كقوله تعالى :

[ بيان أن  
المجاز لا  
يستعمل في  
لفظ الثنية  
الذي ورد  
في اليد  
الحقيقية ]

[ لم يعد  
إطلاق معنى  
القدرة  
والنعمة  
بلفظ الثنية  
في حقه  
سبحانه ]

(١) في « د » و « ن » : « تقرن » .

(٢) راجع ما سبق ص ( ٣٣ ) مع التعليق ( ٢ ) .

(٣) سورة العنكبوت آية ( ٤٨ ) .

(٤) هكذا في النسخ الخطية : « عبد الله بن عمرو » ، والذي وقفت عليه هو من قول عبد الله

ابن عمر وعبد الله بن الحارث وغيرهما ، كما نبهت عليه سابقا ص ( ٧٥ ) تعليق ( ٤ ) .

(٥) سبق ص ( ٨٠ ) .

﴿ أَنْ أَلْقَوَهُ لِرَبِّهِ جَمِيماً ﴾<sup>(١)</sup> وقوله : ﴿ وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقد يجمع النعم كقوله : ﴿ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعْمَهُ ظَهْرَهُ وَبِاطِنَهُ ﴾<sup>(٣)</sup> ، وأما أن يقول : خلقته<sup>(٤)</sup> بقدرتين أو بنعمتين فهذا لم يقع في كلامه ولا كلام رسوله ﷺ .

[ حمل اليد  
على القدرة  
يبطل فائدة  
تخصيص  
آدم على سائر  
البشر ]

الوجه الثامن : أنه لو ثبت استعمال ذلك بلفظ التثنية لم يجوز أن يكون المراد به هاهنا القدرة ، فإنه يبطل فائدة تخصيص آدم ، فإنه وجميع المخلوقات حتى إبليس مخلوق بقدرته سبحانه ، فأبي مزية لآدم على إبليس في قوله : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ ﴾<sup>(٥)</sup> يوضحه :

[ اختصاص  
آدم بخلق  
الله تعالى له  
بيده ينفي  
عنها الجاز ]

الوجه التاسع : أن الله جعل ذلك خاصة خص بها آدم دون غيره ، ولهذا قال له موسى وقت المحاجة : « أنت الذي خلقك الله بيده ، ونفخ فيك من روحه ، وأسجد لك ملائكته ، وعلمك أسماء كل شيء »<sup>(٦)</sup> . وكذلك يقوله<sup>(٧)</sup> أهل الموقف إذا سألوه الشفاعة . فهذه أربع خصائص له ،

(١) سورة البقرة آية (١٦٥) .

(٢) سورة إبراهيم آية (٣٤) .

(٣) سورة لقمان آية (٢٠) .

(٤) في « ت » : « خلقتك » .

(٥) سورة ص آية (٧٥) .

(٦) لم أقف عليه من قول نبي الله موسى عليه الصلاة والسلام بل الثابت أنه من حديث أنس رضي الله عنه يرفعه : « يجمع المؤمنون يوم القيامة فيقولون : لو استشفعنا إلى ربنا فيريحنا من مكاننا هذا ، فيأتون آدم فيقولون له : أنت آدم أبو البشر ، خلقك الله بيده ، وأسجد لك الملائكة ، وعلمك أسماء كل شيء . . » الحديث ، أخرجه البخاري في التوحيد ح ٧٥١٦ (ص ١٥٧٦) . ويشير إليه المؤلف بعد ذلك .

(٧) في « ت » : « يقول له » .

فلو كان المراد باليد القدرة لكان بمنزلة أن يقال له : خلقت الله بقدرته ،  
فأي فائدة في ذلك ؟ يوضحه :

الوجه العاشر : أنك لو وضعت الحقيقة التي يدعي هؤلاء أن اليد مجاز  
فيها موضع اليد لم يكن في الكلام فائدة ، ولم يصح وضعها هناك ، فإنه  
سبحانه لو قال : ما منعك أن تسجد لما خلقت بقدرتي ، وقال له موسى :  
أنت أبو البشر الذي خلقتك الله بقدرته ، وقال له أهل الموقف ذلك ، لم  
يحسن هذا الكلام ولم يكن فيه من الفائدة شيء ، وتعالى الله أن ينسب إليه  
مثل ذلك ، فإن مثل هذا التخصيص إنما خرج مخرج الفضل له على غيره ، وأن  
ذلك أمر اختص به لم يشاركه فيه غيره ، فلا يجوز حمل الكلام على ما يبطل ذلك  
الوجه الحادي عشر : أن نفس هذا التركيب المذكور في قوله : ﴿ خَلَقْتُ

[ حمل اليد  
على المجاز  
فيما يدعي  
فيه أنه  
الحقيقة  
يسقط عنه  
الفائدة ]

بِيَدِي ۖ ﴿<sup>(١)</sup> يأبى حمل الكلام على القدرة ، لأنه نسب الخلق إلى نفسه سبحانه  
ثم عدى الفعل إلى اليد ، ثم ثناها ، ثم أدخل عليها الباء التي تدخل على  
قولك « كتبت بالقلم » ، ومثل هذا [ نص ] <sup>(٢)</sup> صريح لا يحتمل [ ١٦٢ / أ ]  
المجاز بوجه ، بخلاف ما لو قال عملت ، كما قال تعالى : ﴿ فِيمَا كَسَبَتْ  
أَيْدِيكُمْ ۖ ﴿<sup>(٣)</sup> و ﴿ يَمَا قَدَمَت يَدَاكَ ۖ ﴿<sup>(٤)</sup> ونحوه ، فإنه نسب الفعل إلى اليد  
ابتداءً وخصها بالذكر لأنها آلة الفعل في الغالب ، ولهذا لما لم يكن خلق  
الأنعام مساويا لخلق أبي الأنعام قال الله تعالى : ﴿ أَوْلَتْ بَرَوًا<sup>(٥)</sup> أَنَا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا

[ من القرآن  
الدالة على  
نفي حمل  
اليد على  
القدرة في  
بعض الآيات  
القرآنية ]

(١) سورة ص آية (٧٥) .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٣) سورة الشورى آية (٣٠) .

(٤) سورة الحج آية ( ١٠ ) .

(٥) في « د » و « ن » : « وآية لهم » وهو خطأ هنا ، بل هو في آية أخرى .

عَمِلَتْ أَيْدِيَنَا أَنْعَمًا ﴿١﴾ ، فأضاف الفعل إلى الأيدي وجمعها ولم يدخل عليها الباء ، فهذه ثلاثة فروق تبطل إلحاق أحد<sup>(٢)</sup> الموضوعين بالآخر ، ويتضمن التسوية بينهما عدم مزية أينا آدم [ عليه السلام ]<sup>(٣)</sup> على الأنعام ، وهذا من أبطل الباطل وأعظم العقوق للأب إذ ساوى المعطل بينه وبين إبليس والأنعام في الخلق باليدين .

[ بيان أن يد  
النعمة  
والقدرة لا  
يتجاوز بها  
لفظ اليد فلا  
يصرف فيها  
بما يتصرف  
في اليد  
الحقيقية ]

الوجه الثاني عشر : أن يد النعمة والقدرة لا يتجاوز بها لفظ اليد فلا يتصرف فيها بما يتصرف في اليد الحقيقية ، فلا يقال فيها كف لا للنعمة ولا للقدرة ، ولا أصبع ولا أصبعان ولا يمين ولا شمال ، وهذا كله ينفي أن يكون اليد يد نعمة أو [ يد ]<sup>(٤)</sup> قدرة ، وقد قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح : « يد الله ملأى لا يغيضها<sup>(٥)</sup> نفقة<sup>(٦)</sup> » وقال : « المقسطون على منابر من نور عن يمين الرحمن<sup>(٧)</sup> » [ و ]<sup>(٨)</sup> في حديث الشفاعة : « فأقوم عن يمين الرحمن مقاما لا يقومه غيري<sup>(٩)</sup> » .

(١) سورة يس آية (٧١) .

(٢) في « د » و « ن » : « إحدى » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) في « ن » و « ت » : « لا يغيضها » .

(٦) أخرجه البخاري في التفسير ح ٤٦٨٤ (ص ٩٧٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٧) أخرجه مسلم وقد تقدم ص ( ٨٢ ) .

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من « ن » .

(٩) الذي وقفت عليه ما أخرجه الإمام أحمد في المسند (١/٣٩٨-٣٩٩) والبخاري في مسنده

(البحر الزخار) رقم ١٥٣٤ (٤/٣٣٩-٣٤١) والطبراني في الكبير رقم ١٠٠١٧ ،

١٠٠١٨ (١٠/٨٠-٨١) وابن جرير في التفسير (مختصرا) (١٥/١٤٦) عند قوله =

وإذا ضمنت قوله تعالى : ﴿ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ ﴾

= تعالى : ﴿ عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴾ من سورة الإسراء ، جميعهم من طريق سعيد بن زيد عن علي بن الحكم البُناني عن عثمان بن عمير عن إبراهيم عن علقمة والأسود عن ابن مسعود رضي الله عنه في خبر طويل وفيه من قوله عليه الصلاة والسلام : « .. إذا جاء بكم عراة حفاة غرلا فيكون أول من يكسى إبراهيم ، يقول : اكسوا خليلي ، فيؤتى بريطين يضاوين فيلبسهما ثم يقعد مستقبل العرش ، ثم أوتى بكسوتي فالبسها فأقوم عن يمينه مقاما لا يقومه أحد غيري يغبطني به الأولون والآخرون .. » الحديث . وإسناده ضعيف ، قال البزار : « وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ من حديث علقمة عن عبد الله إلا من هذا الوجه ، وقد روى الصعق بن حزن عن علي بن الحكم عن عثمان بن عمير عن أبي وائل عن عبد الله هذا وأحسب أن الصعق غلط في هذا الإسناد . » وقال الطبراني : « وروى هذا الحديث الصعق بن حزن عن علي بن الحكم فخالف سعيد بن زيد في إسناده » . قلت : وقد أخرجه الطبراني من طريق الصعق به كما أشرت إليه قبل في الموضوع الثاني ، وكذا رواه الحاكم في المستدرک من هذا الطريق أيضاً (٢/٣٦٤-٣٦٥) وقال : « هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، وعثمان بن عمير هو ابن اليقظان » . فتعقبه الذهبي بقوله : « لا والله ، فعثمان ضعفه الدارقطني ، والباقي ثقات » . وقد أورده الهيثمي في المجمع (١٠/٦٥٦-٦٥٧) وقال : « رواه أحمد والبزار والطبراني ، وفي أسانيدهم كلهم عثمان بن عمير وهو ضعيف » . وكذا ضعف إسناده أحمد شاكر في تعليقه على المسند رقم ٣٧٨٧ (٥/٢٩٧-٢٩٨) .

ثم وقفت على حديث آخر أخرجه عبد الرزاق في التفسير (١/قسم ٢/٣٨٧) وكذا ابن جرير في التفسير (١٥/١٤٦) كلاهما عند قوله تعالى من سورة الإسراء : ﴿ عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴾ عن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب أن النبي ﷺ قال : « إذا كان يوم القيامة مد الله الأرض مد الأديم حتى لا يكون لبشر من الناس إلا موضع قدميه » قال النبي ﷺ : « فأكون أول من يدعى ، وجبريل عن يمين الرحمن ، والله ما رآه قبلها ... » الحديث ، وهو مرسل كما قاله الحافظ ابن كثير في التفسير (٣/٦٢) . ففي النص الأول أنه عليه الصلاة والسلام يقف عن يمين إبراهيم الخليل ﷺ ، وفي =

أَلْفَيْمَةً ﴿<sup>(١)</sup>﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﷺ : « يَأْخُذُ الْجَبَّارُ سَمَوَاتِهِ وَأَرْضَهُ بِيَدِهِ ثُمَّ يَهْزِنُ » <sup>(٢)</sup> ، وَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبِضُ يَدَهُ وَيَبْسِطُهَا <sup>(٣)</sup> .  
 وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ يَحْكِي [ عَنْ <sup>(٤)</sup> ] رَبِّهِ بِهَذَا اللَّفْظِ <sup>(٥)</sup> وَقَالَ : « مَا مِنْ قَلْبٍ إِلَّا وَهُوَ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ (إِنْ شَاءَ) <sup>(٦)</sup> أَنْ يَقِيمَهُ أَقَامَهُ وَإِنْ شَاءَ أَنْ يَزِيغَهُ أَزَاغَهُ » <sup>(٧)</sup> .

= الخبر الثاني يقف جبريل عن يمين الرحمن عز وجل ، وليس فيهما معا أنه ﷺ يقف عن يمين الرحمن كما قاله المؤلف ابن القيم رحمه الله تعالى ، والعلم عند الله سبحانه .

(١) سورة الزمر آية (٦٧) .

(٢) سبق نحوه ، راجع ص (٦٣) وص (٩٤٨) .

(٣) سبق نحوه .

(٤) ما بين المعقوفتين لا يوجد في النسخ الخطية ، أثبتته ليستقيم الكلام .

(٥) إشارة إلى حديث ابن عمر رضي الله عنهما وقد مضى ص (٩٤٨) .

(٦) في « د » و « ن » : « إِنْ شَاءَ اللَّهُ » .

(٧) أخرجه بهذا اللفظ النسائي في النعوت من الكبرى ح ٧٧٣٨ (٤/٤١٤) وابن ماجه في

المقدمة ح ١٩٩ (١/٧٢) وأحد في المسند (٤/١٨٢) والحاكم في المستدرک (١/٥٢٥)

(٢/٢٨٩) ، (٤/٣٢١) وابن أبي عاصم في السنة رقم ٢٢٦ (١/١٧٣-١٧٤) وابن

خزيمة في التوحيد ح ١٠٨ (١/١٨٨-١٨٩) والآجري في الشريعة ح ٧٣٤ (٣/

١١٦٢) والدارمي في نقض الريسي (١/٣٧٨) وابن حبان في صحيحه رقم ٩٤٣ (٣/

٢٢٢-٢٢٣) والطبراني في الدعاء رقم ١٢٦٢ (٣/١٣٩١) والدارقطني في الصفات

ح ٤٣ (ص ٥٥) وابن منده في الرد على الجهمية رقم ٦٨ (ص ٨٧) وفي التوحيد رقم

١٢٠ (١/٢٧٢-٢٧٣) والبيهقي في الأسماء والصفات ح ٢٩٩ (١/٣٧٢) وفي

الاعتقاد (ص ١٢٢) ، جميعهم من حديث النواس بن سمعان رضي الله عنه يرفعه ،

وقد صححه الحاكم ووافقه الذهبي وقال ابن منده في الرد على الجهمية (ص ٨٨) :

« .. وكذلك حديث النواس بن سمعان حديث ثابت رواه الأئمة المشاهير عن لا يمكن

الطمعن على واحد منهم » . وقال في التوحيد (١/٢٧٣) : « هذا حديث ثابت روي =

ولفظه « بين » لا تقتضي (١) المخالطة ولا المماسة والملاصقة (٢) لغة ولا عقلا ولا عرفا ، قال تعالى : ﴿ وَالسَّعَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾ (٣) وهو لا يلاصق السماء والأرض .

وقال في حديث الشفاعة : « وعدني ربي أن يدخل الجنة من أمتي أربعمائة ألف » ، فقال أبو بكر رضي الله عنه : زدنا يا رسول الله ، قال : « وثلاث حثيات من حثيات ربي » فقال عمر رضي الله عنه : حسبك يا أبا بكر ، فقال أبو بكر : دعني يا عمر ، وما عليك أن يدخلنا الجنة كلنا ، فقال عمر : إن شاء الله أدخل خلقه الجنة بكف واحدة ، فقال رسول الله ﷺ : « صدق عمر » (٤) . فصدقه في إثبات الكف لله وسعتها وعظمتها .

فهذا القبض ، والبسط ، والطبي باليمين ، والأخذ ، والوقوف عن يمين الرحمن ، والكف ، وتقليب القلوب بأصابعه ، ووضع السموات على إصبع والأرض على إصبع والجبال على إصبع ، فذكر إحدى اليدين ، ثم قوله :

[ ما يمنع حمل اليد على الجواز ما ورد في بعض النصوص ]

= من وجوه .. وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (١/٨٧) : « هذا إسناد صحيح رواه النسائي في النعوت عن محمد بن حاتم عن حبان عن ابن المبارك عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر به » ، وكذا صححه الألباني في ظلال الجنة رقم ٢١٩ (ص ٩٨) .

(١) في « ن » و « ت » : « لا يقتضي » .

(٢) في « ن » : « ولا الملاصقة » .

(٣) سورة البقرة آية (١٦٤) .

(٤) هذا الحديث تضمن ألفاظا وردت في أحاديث أخرى بدل ألفاظ بمعناها واردة في مصادره ، كقوله : « وثلاث حثيات من حثيات ربي » فهي من حديث ثلاثة من الصحابة رضي الله عنهم في نصوص أخرى انظرها فيما يأتي ص (٩٨٥) تعليق (٢) وقد تقدم ذكر هذا الحديث وتخريجه ص (٨٩) .

« ويده الأخرى »<sup>(١)</sup> ، ممتنع فيه اليد المجازية ، سواء كانت بمعنى القدرة أو [ ١٦٢ / ب ] بمعنى النعمة ، فإنها لا يتصرف فيها هذا التصرف ، هذه لغة العرب ونظمهم ونثرهم هل تجدون<sup>(٢)</sup> فيها ذلك أصلاً ؟

الوجه الثالث عشر : أن الله تعالى أنكر على اليهود نسبة يده إلى النقص والعيب ولم ينكر عليهم إثبات اليد له فقال تعالى : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُوبَةٌ غَلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾<sup>(٣)</sup> فلعنهم على وصف يده بالعيب دون إثبات يده وقدر إثباتها له زيادة على ما قالوا<sup>(٤)</sup> بأنهما يدان مبسوطتان ، وبهذا يعلم تلبس الجهمية المعطلة على أشباه<sup>(٥)</sup> الأنعام حيث قالوا : إن الله لعن اليهود على إثبات اليد له سبحانه وأنهم مشبهة ، وهم أئمة المشبهة ، فتأمل هذا الكذب من هذا القائل والتلبس<sup>(٦)</sup> ، وأن الآية صريحة بخلاف قوله .

الوجه الرابع عشر : أن يد القدرة والنعمة لا تعرف<sup>(٧)</sup> في الاستعمال أن يقال فيها يد فلان هكذا ، فضلاً أن يقال فعل كذا يمينه ، فضلاً عن أن يقال فعله بيديه ، فضلاً عن أن يقال فعله يمينه ، وإنما المستعمل في يد القدرة والنعمة أن تكون<sup>(٨)</sup> مجردة عن الإضافة وعن التثنية وعن نسبة الفعل

(١) سبق ذكر النصوص الدالة على هذه المسائل كلها .

(٢) في « ت » : « تجد » .

(٣) سورة المائدة آية (٦٤) .

(٤) في « ت » : « ما قالوه » .

(٥) في « ن » : « أشباه » .

(٦) لم أقف على هذا القائل .

(٧) في « ت » : « لا يعرف » .

(٨) في « ن » : « يكون » .

[ بيان أن يد  
النعمة  
والقدرة لا  
يتجاوز بها  
لفظ اليد  
بخلاف اليد  
الحقيقية ]

[ إيضاح أن  
يد القدرة  
والنعمة لا  
يعرف في  
الاستعمال  
إلا كونها  
مجردة عن  
الإضافة  
والثنية ونسبة  
الفعل إليها ]

إليها ، فيقال : لفلان عندي يد ، ولولا يد له عندي ، ولا يكادون يقولون : يده أو يده عندي ، وله عندي يده ويده ، يوضحه :

الوجه الخامس عشر : أن اليد حيث أريد بها النعمة أو القدرة فلا بد أن يقترن باللفظ<sup>(١)</sup> ما يدل على ذلك ليحصل بيان المراد ، فأما أن تطلق<sup>(٢)</sup> ويراد بها ذلك فهذا لا يجوز ، كما إذا أطلق البحر والأسد وادعى بذلك أنه أريد به الرجل الجواد والشجاع فهذا لا يبيزه عاقل ولا يتكلم به إلا من قصد<sup>(٣)</sup> التليس والتعمية ، وحيث أراد تلك المعاني فإنه يأتي من القرائن بما يدل على مراده ، فأين معكم في قوله : ﴿ لِمَا خَلَقْتُ يَدَيَّ ﴾<sup>(٤)</sup> و ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾<sup>(٥)</sup> ، وقوله : « يقبض الله سمواته بيده والأرض باليد الأخرى »<sup>(٦)</sup> ، وقوله : « فأقوم عن<sup>(٧)</sup> يمين الرحمن »<sup>(٨)</sup> ، وقوله : « فيوقف بين يدي الرحمن »<sup>(٩)</sup> ما يدل على إرادة المجاز ؟

[ بيان أنه  
عد الإرادة  
باليد النعمة  
أو القدرة  
فلا بد من  
القربة ]

[ لا يعرف  
استعمال يد  
القدرة  
والنعمة إلا  
في حق من  
له يد حقيقية ]

الوجه السادس عشر : أن يد القدرة والنعمة لا يعرف استعمالها البتة إلا

(١) في « ن » : « بلفظ » .

(٢) في « د » و « ن » : « يطلق » .

(٣) في « ت » : « قصده » .

(٤) سورة ص آية (٧٥) .

(٥) سورة المائدة آية (٦٤) .

(٦) تقدم ص (٦٨) و (١٤٣) .

(٧) في « ت » : « عين » وهو تحريف .

(٨) راجع ما سبق عن هذا النص ص (٩٥٣) مع التعليق عليه رقم (٩) .

(٩) الذي وقتت عليه نصا وقوف العباد بين يدي الله عز وجل وإن كان المعنى بين النصين

واحدا ، فانظر ما سبق ص (٩٣٥) تعليق (٢) .

في حق من له يد حقيقية<sup>(١)</sup> ، فهذه موارد استعمالها من أولها إلى آخرها مطردة في ذلك ، (فلا تعرف العرب العربا)<sup>(٢)</sup> خلاف ذلك ، فاليد المضافة إلى الحي إما أن تكون<sup>(٣)</sup> يدا حقيقية<sup>(٤)</sup> أو مستلزمة للحقيقة<sup>(٥)</sup> ، وإما أن تضاف إلى من ليس له يد حقيقية<sup>(٦)</sup> وهو حي مُتصِف بصفات الأحياء ، فهذا لا يعرف البتة .

وسرُّ هذا أن الأعمال والأخذ والعطاء والتصرف لما كان باليد وهي التي تباشره عبروا<sup>(٧)</sup> بها عن الغاية الحاصلة [ ١٦٣ / أ ] بها ، وهذا يستلزم ثبوت أصل اليد حتى يصح استعمالها في مجرد القوة والنعمة والإعطاء ، فإذا انتفت حقيقة اليد امتنع استعمالها فيما يكون باليد ، فثبوت هذا الاستعمال المجازي من أدل الأشياء على ثبوت الحقيقة ، فقوله تعالى في حق اليهود ﴿ عُلَّتْ أَيْدِيهِمْ ﴾<sup>(٨)</sup> هو دعاء عليهم بغل اليد المتضمن للجبن والبخل ، وذلك لا ينفي ثبوت أيديهم حقيقة ، وكذلك قوله في المنافقين :

(١) في « ت » : « حقيقة » .

(٢) في « د » و « ن » : « فلا يعرف في العربية العربا » . قال في الصحاح مادة (عرب) : « والعرب العاربة هم الخلف من لفظه فأكد به ، كقوله ليل لائل ، وربما قالوا : العرب العرباء » . وينظر ما سبق ص ( ٧٠٩ ) مع التعليق ( ٢ ) .

(٣) في « ن » : « يكون » .

(٤) في « ت » : « حقيقة » .

(٥) في « د » و « ن » : « للحقيقية » .

(٦) في « ت » : « حقيقة » .

(٧) في « د » و « ن » : « غيروا » وهو تصحيف والمثبت من « ت » وهو الصواب .

(٨) سورة المائدة آية (٦٤) .

﴿ وَيَقِضُونَ أَيَدِيَهُمْ ﴾<sup>(١)</sup> كناية عن البخل ، ولا ينفي أن يكون لهم أيد حقيقة ، وكذلك [ قوله ]<sup>(٢)</sup> ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ ﴾<sup>(٣)</sup> المراد به النهي عن البخل والتقتير والإسراف ، وذلك مستلزم لحقيقة اليد ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ أَوْ يَعْقُوا الَّذِي يَبْدُوهُ عِقْدَةً الْتِكَاحِ ﴾<sup>(٤)</sup> أي الذي يتولى عقدها ، وهو إنما يعقدها بلسانه ، ولكن لا يقال ذلك إلا لمن له يد حقيقة ، وكذلك قوله : ﴿ وَكَمَا سَقَطَ فِي سَبْطِ أَيَدِيَهُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> هو<sup>(٦)</sup> كناية عن الندم وتيقن التفريط والإضاعة بمنزلة من سقط الشيء من يده فحيل بينه وبينه وأتى في هذا بلفظ « في » دون « من » كأن الندم سقط في أيديهم وثبت فيها واستقر ، ولو قيل : سقط من أيديهم لم يدل على هذا المعنى ، وعين لفظ اليد لهذا المعنى لوجهين :

أحدهما : أنه يقال لمن حصل له شيء وإن لم يقع في نفس يده : حصل في يده كذا وكذا من الخير والشر ، كما يقال : كسبت يده<sup>(٧)</sup> وفعلت يده وإن كان لغيرها من الجوارح .

الوجه الثاني : أن الندم حدث يحصل في القلب وأثره يظهر في اليد ، لأن النادم يعض يديه تارة ، ويضرب إحدهما بالأخرى تارة ، قال تعالى :

(١) سورة التوبة آية (٦٧) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) سورة الإسراء آية (٢٩) .

(٤) سورة البقرة آية (٢٣٧) .

(٥) سورة الأعراف آية (١٤٩) .

(٦) في « ت » : « وهو » .

(٧) في « ت » : « كتبت » .

﴿ فَأَصْبَحَ يَقِيبُ كَتَبِهِ عَلَى مَا أَنْفَقَ فِيهَا ﴾<sup>(١)</sup> ، وقال تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ ﴾<sup>(٢)</sup> . فلما كان أكثر الندم يظهر على اليد أضيف سقوط الندم إليها لأن الذي يظهر للعيان من فعل النادم هو تقليب الكف وعض الأنامل ، وأتى بهذا الفعل على بناء ما لم يسم فاعله<sup>(٣)</sup> إبهاماً<sup>(٤)</sup> لشأن الفعل<sup>(٥)</sup> كقولهم : دهى فلان (وأصيب)<sup>(٦)</sup> بأمر عظيم .  
والمقصود أن مثل ذلك لا يقال إلا لمن له يد حقيقة ، فإذا قيل سقط في يده عرف السامع أن هذا الكلام مستلزم لحقيقة اليد ، ومن هذا قول النبي ﷺ : « أسرعكن لحاقاً<sup>(٧)</sup> بي أطولكن يداً »<sup>(٨)</sup> ، فكن يخرجن أيديهن

(١) سورة الكهف آية (٤٢) .

(٢) سورة الفرقان آية (٢٧) .

(٣) قال الرضي في شرح الكافية (١/١٨٩) : « وقولهم : فعل ما لم يسم فاعله ، أي : فعل المفعول الذي لم يسم فاعله ، أضيف الفعل إلى المفعول لأنه صيغ له » . وانظر لهذا الاصطلاح : ارتشاف الضرب (٣/١٣٢٥) .

(٤) في « ن » و « ت » : « إبهاماً » وليست منقوطة في « د » ، ولعل ما أثبتته هو الصواب لأن من أغراض حذف الفاعل الإبهام ، نص عليه غير واحد كما في كتاب كشف المشكل في النحو (١/٣٠٥-٣٠٦) وشرح الأشموني على الألفية وحاشية الصبان عليه (٦١/٢) والحقائق المكملة (ص١٣١) .

(٥) ينظر في إعراب الآية المذكورة : التبيان للعكبري (١/٥٩٥) والفريد للهمداني (٢/٣٦٢) والدر المصون (٥/٤٦١) .

(٦) لعله « أي أصيب » .

(٧) في « ت » : « لحوقاً » والمثبت من « د » و « ن » .

(٨) أخرجه البخاري في الزكاة ح١٤٢٠ (ص٢٨١) ومسلم في فضائل الصحابة ح١٠١ (٤/١٩٠٧) .

ليعلمن أيهن أطول يدا ، فلما سبقتهن زينب إلى اللحاق به ولم تكن<sup>(١)</sup> يدها الذاتية أطول من أيديهن علموا أنه أراد (طول يدها)<sup>(٢)</sup> بالصدقة ، وكانت تسمى أم المساكين لكثرة صدقتها ، ومثل هذا اللفظ يحتمل المعنيين [ ١٦٣ / ب ] ، ولهذا فهم نساؤه منه وهن أفصح النساء اليد الحقيقية<sup>(٣)</sup> حتى تبين لهن أخيراً أنه طولها بالصدقة ، وهذا من التعريض المباح بأن يذكر لفظاً محتملاً للمعنيين ومراده أحدهما كقوله : « نحن من ماء »<sup>(٤)</sup> ، وقوله : « ذلك

= قال النووي في شرح صحيح مسلم (٩/١٦) : « وقع هذا الحديث في كتاب الزكاة من البخاري بلفظ متعقد يومهم أن أسرعن لحاقاً سودة ، وهذا باطل بالإجماع » .

(١) في « ن » : « يكن » .

(٢) في « د » و « ن » : « طولها » .

(٣) في « ت » : « الحقيقة » .

(٤) ذكره ابن هشام في السيرة (٢/٦٥٤) وابن كثير في البداية والنهاية (٣/٢٦٤)

والصالحى في سبل الهدى والرشاد (٤/٤٣-٤٤) جميعهم نقلوه عن ابن إسحاق ، قال ابن هشام في الموضع المذكور : « قال ابن إسحاق : كما حدثني محمد بن يحيى بن حبان حتى وقف على شيخ من العرب فسأله عن قريش وعن محمد وأصحابه وما بلغه عنهم ، فقال الشيخ : لا أخبركما حتى تحبراني عن أنتما ؟ فقال رسول الله ﷺ : « إذا أخبرتنا أخبرناك » قال : أو ذلك بذلك ؟ قال : « نعم » ، قال الشيخ : فإنه يعني أن محمداً وأصحابه خرجوا يوم كذا وكذا ، فإن كان صدق الذي أخبرني فهم اليوم بمكان كذا وكذا ، للمكان الذي به رسول الله ﷺ ، وبلغني أن قريشاً خرجوا يوم كذا وكذا ، فإن كان الذي أخبرني صدقني فهم اليوم بمكان كذا وكذا ، للمكان الذي به قريش ، فلما فرغ من خبره قال : عن أنتما ؟ فقال رسول الله ﷺ : « نحن من ماء » ، ثم انصرف عنه قال : يقول الشيخ : ما من ماء ؟ أم من ماء العراق ؟ قال ابن هشام : ويقال : الشيخ سفيان الضمري » .

قلت : محمد بن يحيى بن حبان (بفتح المهملة وتشديد الموحدة) هو ابن منقذ بن عمرو بن مالك أبو عبد الله الأنصاري النجاري المازني المدني ، ثقة فقيه أخرج له الجماعة مات =

الذي في عينيه بياض»<sup>(١)</sup> ، وقوله : « الجنة لا يدخلها العُجُز »<sup>(٢)</sup> ، وقول

= سنة (١٢١) مترجم في التقريب وأصوله ، وروايته هنا منقطعة لكونه لم يدرك زمن القصة ولم يذكر عن رواها .

(١) ذكره الغزالي في الإحياء (٢٧٤/٣) من حديث زيد بن أسلم قال : إن امرأة يقال لها أم أيمن جاءت إلى النبي ﷺ فقالت : إن زوجي يدعوك ، قال : « ومن هو ؟ أهو الذي بعينه بياض ؟ » قالت : والله ما بعينه بياض ، فقال : « بلى إن بعينه بياضا » ، فقالت : لا والله ، فقال ﷺ : « ما من أحد إلا وبعينه بياض » .

قال الحافظ العراقي في تخريجه لأحاديث الإحياء في الموضوع المذكور : « حديث زيد بن أسلم في قوله لامرأة يقال لها أم أيمن .. الحديث . الزبير بن بكار في كتاب الفكاهة والمزاح ، ورواه ابن أبي الدنيا من حديث عبده بن سهم الفهري مع اختلاف » . قلت : لعل ابن أبي الدنيا أخرجه في كتابه معارض الكلام وهو مما لم يظهر إلى الآن . وقد أفاد الزبيدي في الإتحاف (٢٢٦/٩) أن المرأة المذكورة هي بركة الحبشية مولاة رسول الله ﷺ وأن زوجها عَنَّتْ به زيد بن حارثة وأنه عليه الصلاة والسلام أراد البياض المحيط بالخدقة لا البياض العارض على الخدقة كما يتبادر إليه الفهم .

(٢) هو جزء من حديث عائشة رضي الله عنها ورد بالفاظ متقاربة ، أخرجه الطبراني في الأوسط ح ٥٥٤١ (٢٥٤-٢٥٥/٦) عن سعيد بن المسيب عنها أن نبي الله ﷺ أتته عجوز من الأنصار فقالت يا رسول الله ادع الله أن يدخلني الجنة ، فقال نبي الله ﷺ : « إن الجنة لا يدخلها عجوز » ، فذهب نبي الله ﷺ فصلى ثم رجع إلى عائشة فقالت عائشة : لقد لقيتُ من كلمتك مشقة وشدة ، فقال نبي الله ﷺ : « إن ذلك كذلك ، إن الله إذا أدخلهن الجنة حولهن أبكارا » . ومن طريق الطبراني أخرجه أبو نعيم في صفة الجنة رقم ٣٩١ (٢٢٣/٣) . قال الهيثمي في المجمع (٧٧٦/١٠) : « وفيه مسعدة بن اليسع الباهلي وهو ضعيف » ، قلت : بل كذبه أبو داود ، وقال فيه الإمام أحمد : خرقنا حديثه منذهر ، وقال الذهبي فيه : هالك . ميزان الاعتدال (٤/٩٨) ولسانه (٢٣/٦) . وفي سننه أيضاً : سعيد بن أبي عروبة وقتادة وهما مدلسان وقد عنعنا ، فانظر ترجمتهما في التقريب وأصوله ، وقد ذكرهما الحافظ في الموصوفين بالتدليس (ص ١١٢ ، ١٤٦) وشيخنا العلامة حماد الأنصاري في إتحاف ذوي =

الصديق : « هذا هادٍ يهديني السبيل » (١) .

ولكن لا يستعمل طول اليد بالصدقة إلا في حق من له يد ذاتية ، فسواء

= الرسوخ فيمن رمي بالتدليس من الشيوخ (ص ٢٦ ، ٤٢) .  
وأخرجه أيضاً أبو نعيم في أخبار أصبهان (١٤٢/٢) وأبو الشيخ في أخلاق النبي ﷺ  
وأدابه رقم ١٨٦ (ص ٨٨) والبيهقي في البعث والنشور رقم ٣٧٩ (ص ١٩٩) وعزاه له  
السيوطي في الدر (١٥/٨) في الشعب ، ولم أقف عليه فيه . وهو كسابقه ضعيف آفته  
الليث بن أبي سليم بن زعيم ، قال فيه ابن حجر في التقريب (ص ٤٠٠) : « صدوق  
اختلط جدا ولم يتميز حديثه فترك ، من السادسة .. » .

كما أنه روي من حديث الحسن مرسلًا أخرجه عبد بن حميد كما في تفسير ابن كثير (٤/  
٣١٢) عند قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنشَأْنَهُمْ إِنثَاءً \* فَمَعَلَكُنَّ أَبْكَارًا ﴾ من سورة الواقعة ، ومن  
طريق ابن حميد أخرجه الترمذي في الشمائل رقم ٢٤٠ (ص ٢٩٧-٢٩٨) والبيهقي في  
البعث والنشور رقم ٣٨٢ (ص ٢٠٠) وابن المنذر كما في الدر المشور (١٥/٨) ، وذكره  
البغوي في شرح السنة (١٨٣/١٣) بصيغة التمريض ، وإسناده مع إرساله ضعيف فيه  
المبارك بن فضالة البصري صدوق يدلّس ويسوي ، قاله الحافظ ابن حجر في التقريب من  
ترجمته له (ص ٤٥٢) ، وقد عنعن هنا ولم يصرح بالتحديث ، وينظر كتاب الموصوفين  
بالتدليس (ص ١٤٦) وإتحاف ذوي الرسوخ (ص ٤٢) .

وقد حسن الألباني الحديث في مختصر الشمائل رقم ٢٠٥ (ص ١٢٨) وفي غاية المرام  
رقم ٣٧٥ (ص ٢١٥) بذكر شاهد له .

(١) هذا الأثر عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أخرجه البخاري في المناقب ح ٣٩١١  
(ص ٨٠٣-٨٠٤) من نص طويل عن أنس بن مالك رضي الله عنه أوله : « أقبل  
نبي الله ﷺ إلى المدينة وهو مردف أبا بكر ، وأبو بكر شيخ يعرف ونبي الله ﷺ شاب  
لا يعرف ، قال : فيلقى الرجل أبا بكر فيقول : يا أبا بكر من هذا الرجل الذي بين  
يديك ؟ فيقول : هذا الرجل يهديني السبيل ، قال : فيحسب الحاسب أنه إنما يعني  
الطريق وإنما يعني سبيل الخير .. » الحديث .

وينظر الطبقات لابن سعد (١/٢٣٣-٢٣٤) والمعجم الكبير للطبراني رقم ٢٨٤ (٢٤/  
١٠٦-١٠٨) .

كان المراد بقوله : « أطولكن يدا » : اليد الذاتية أو اليد المعنوية فهو مستلزم لثبوت يد الذات وإن أطلق على ما تباشره ويكون بها من الصدقة والإحسان ، فإن كان في اللفظ ما يعين ذلك فهو حقيقة في المراد ، وإن لم يكن في اللفظ ما يعينه فهو الكناية المستعملة في المصلحة ، فليس في ذلك ما ينفي إثبات حقيقة اليد لله بوجه من الوجوه .

فإن قيل : كيف تصنعون بيد (الشَّمال)<sup>(١)</sup> في قول لبيد<sup>(٢)</sup> :  
إذ<sup>(٣)</sup> أصبحت بيد الشَّمال زمامها<sup>(٤)</sup>  
وقول (المتنبي)<sup>(٥)</sup> :

(١) في النسخ الخطية : « الحائط » ، ولعل الصواب ما أثبتته كما في البيت المذكور ، وسيأتي قريبا عند المؤلف على الصواب ويذكر معه يد الحائط وغيرها .

(٢) هو لبيد بن ربيعة بن عامر بن مالك بن جعفر أبو عقيل العامري ، من فحول شعراء الجاهلية وأجاويدهم ، وأحد أصحاب قصائد المعلقات الشهيرة ، أدرك الإسلام فوفد إلى النبي ﷺ مع قومه فأسلم وحسن إسلامه ثم نزل الكوفة فسكنها حتى وفاته بها سنة (٤١) يوم أن دخلها معاوية رضي الله عنه .

الاستيعاب (٣/١٣٣٥-١٣٣٨) وأسد الغابة (٤/٥١٤-٥١٧) والإصابة (٥/٦٧٥-٦٨٠) .

(٣) في « د » و « ن » : « إذا » والمثبت من « ت » وهو الصواب الموافق لرواية الديوان .

(٤) هذا عجز بيت صدره : « وغداؤ ربيع قد وزعتُ وقرّة » .

وهو من معلقته الشهيرة التي مطلعها :

عفت الديار محلها فمقامها بمنى تأبى غولها فرجامها  
ديوانه (ص٣١٥) بشرح الطوسي ، فانظر شرحه هناك ، وكذا في شرح القصائد الطوال (ص٥٧٨) وأسرار البلاغة (ص٤٥-٤٦) وشرح القصائد العشر (ص١٩٤-١٩٥) .  
والمقصود بيد الشمال أي : أصبحت الغداة الغالب عليها رياح الشمال وهي أبرد الرياح وجعل للشَّمال يداً وللغداة زماما .

(٥) في النسخ الخطية : « المعري » والصواب ما أثبتته .

وكم لظلام الليل عندي<sup>(١)</sup> من يد تُخبر أن المانوية<sup>(٢)</sup> تكذب<sup>(٣)</sup> .  
وقد استعملت اليد في ذلك كله في مواضع ليس فيها يد حقيقة .  
قيل : لا يلزمنا هذا السؤال لأننا قلنا متى أضيفت يد القدرة والنعمة إلى الحي  
استلزمت اليد الحقيقية<sup>(٤)</sup> ، وهذا استعمال مطرد غير متقصص<sup>(٥)</sup> ، وهذا يتيقن :  
بالوجه السابع [ عشر ]<sup>(٦)</sup> : وهو أن الإضافة في يد الشَّمال ويد الحائط<sup>(٧)</sup>

[ بيان أن  
الإضافة  
تكون من  
جنس  
المضاف إليه ،  
وهي في ذلك  
على وجه  
الحقيقة ]

= والمتنبى هو أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد أبو الطيب الجعفي الكندي نسبة  
لمحلة بالكوفة يقال لها كنده ، الشاعر الشهير الخطير العلم ، ولد في الكوفة سنة (٣٠٣)  
ومات قتيلًا بالنعمانية قريبا من دير العاقول في الجانب الغربي من سواد بغداد سنة (٣٥٤)  
تاريخ بغداد (١٠٢/٤-١٠٥) ووفيات الأعيان (١٢٠/١-١٢٥) ومعاهد التنصيص (١/  
٢٧-٣٣) وخزانة الأدب (٣٤٧/٢-٣٦٣) .

(١) في الديوان : « عندك » .  
(٢) المانوية أصحاب ماني بن فتق بن بابك بن أبي برزام الشوي ، فارسي الأصل أحدث دينا  
بين المجوسية والنصرانية وخرج عن الملة الخنيفية والشريعة الإسلامية ، ثم ادعى النبوة  
وزعم أن العالم مصنوع مركب من أصلين قديمين أحدهما نور والآخر ظلمة وأنهما  
أزليان ولم يزالا قوتين حساسيتين سميعين بصيرين . . إلى آخر ما في مذهبه من  
الأباطيل الهدامة والدعوات الخاطئة ، وقد قتل ماني وعلق جسده على باب مدينة  
جنديسابور .

الفهرست لابن النديم (ص٤٥٦-٤٧٤) والفرق بين الفرق (ص٢٧١) والفصل  
(١/٩٠-٩١) وسرح العيون (ص٢٨٦-٢٨٩) .

(٣) ديوانه بشرح اليازجي (٢/٣٣٦) من قصيدة له في مدح كافور الإخشيدي مطلعها :  
أغالبُ فيك الشوق والشوقُ أغلبُ وأعجبُ من ذا الهجر والوصلُ أعجبُ  
(٤) في « ت » : « الحقيقة » .

(٥) في « ن » : « متقصص » ، والكلمة ليست واضحة في « د » .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » .

ويد الليل<sup>(١)</sup> بينت أن الإضافة من جنس المضاف إليه ، والإضافة [ في يد  
 البعير والفرس وغيرهما من الحيوان كذلك ، والإضافة في يد الملك<sup>(٢)</sup>  
 والجنين<sup>(٣)</sup> تبين أيضاً أن أيديهما<sup>(٤)</sup> من جنسهما ، وكذلك الإضافة في يد  
 الإنسان . وكل ذلك حقيقة ، وكذلك إضافة اليدين إلى الرحمة في  
 قوله : ﴿ بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ ﴾<sup>(٥)</sup> ، وإلى النجوى في قوله : ﴿ فَقَدَّمُوا بَيْنَ  
 يَدَيْكَ بُحْرًا مَدَدَةً ﴾<sup>(٦)</sup> فإن بين يدي الشيء أمامه وقدامه ، فهذا مما يتنوع  
 فيه المضاف بتنوع المضاف إليه [ وإن اختلفت ماهية الحقيقة وصفتها وتنوعت  
 بتنوع المضاف إليه ]<sup>(٧)</sup> . فإذا قيل : يد الله ووجهه ، وسمعه وبصره ،  
 وحياته وعلمه ، وقدرته ومشيتته ، وإتيانه واستواؤه كان ذلك حقيقة ،  
 والمضاف فيه بحسب المضاف إليه ، فإذا لم يكن المضاف إليه مماثلاً لغيره لزم  
 أن يكون المضاف كذلك ضرورة ، فدعوى لزوم التشبيه والتمثيل في إثبات  
 المضاف حقيقة زعم كاذب ، فإن لزم من إثبات اليد حقيقة لله التمثيل

(١) لم أفق على إطلاق اليد مجازاً على يد الحائط .

(٢) كقول ابن أبي فتن :

أقول وجنح الدجى ملبد ولليل في كل فج يد  
 ديوان المعاني لأبي هلال (ص ٣٣٤) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) في « د » و « ن » : « والجنين » . ولعل صوابها : « والجن » .

(٥) في « ت » : « يديهما » .

(٦) سورة الأعراف آية (٥٧) وسورة الفرقان آية (٤٨) وسورة النمل آية (٦٣) .

(٧) سورة المجادلة آية ( ١٢ ) .

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من « ن » .

والتشبيه لزم ذلك (في إثبات) <sup>(١)</sup> سائر الصفات [ ١٦٤ / أ ] له حقيقة ويلزم ذلك (من إثبات) <sup>(٢)</sup> ذاته ، فإن الصفة القديمة متى أشبهت صفات المحدثين <sup>(٣)</sup> لزم وقوع الشبه <sup>(٤)</sup> بين الذاتين .

الوجه الثامن عشر : أن يقال : ما الذي يضركم من إثبات اليد [ لله ] <sup>(٥)</sup> حقيقة ، وليس معكم ما ينفي ذلك من أنواع الأدلة لا نقلها ولا عقليها ولا ضرورها ولا نظريها ، فإن فررتم من الحقيقة خشية التشبيه والتمثيل ففروا من إثبات السمع والبصر والحياة والعلم والإرادة والكلام خشية هذا المحذور .

[ ليس هناك ما ينفي إثبات نسبة اليد لله تعالى على وجه الحقيقة ]

ثم يقال لكم توهمكم لزوم التشبيه والتمثيل من إثبات هذه الصفة وغيرها وهم باطل وليس في المخلوقات يد تمسك السموات السبع وتطويها ويد تقبض <sup>(٦)</sup> الأرضين السبع ، ولا إصبع توضع عليها الأرض ، وإصبع توضع عليها الجبال ، فلو كان في المخلوقات يد وإصبع يد هذا شأنها لكان لكم عذر ما في توهم التشبيه [ والتمثيل ] <sup>(٧)</sup> من إثبات اليد والإصبع لله حقيقة ، وإنما هذا تليس منكم على ضعفاء العقول . وإن فررتم خشية التجسيم والتركيب ففروا من سائر الصفات من أولها إلى آخرها لأجل هذا

- (١) في « د » و « ن » : « من إثبات » ، وفي « ت » : « في سائر » بحذف « إثبات » .
- (٢) في « ت » : « في إثبات » .
- (٣) في « ت » : « المخلوق » .
- (٤) في « ت » : « التشبيه » .
- (٥) لفظ الجلالة لا يوجد في « ت » .
- (٦) في « ن » : « يقبض » .
- (٧) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

المحذور فإن ادعيتم أن التجسيم والتركيب يلزم مما فررتم منه دون ما لم [ تفروا منه ظهر بطلان دعواكم للعقلاء قاطبة فإن الصفات أعراض لا <sup>(١)</sup> تقوم بنفسها ، وقيامها بمحلها مستلزم لما تدعون أنه تجسيم وتركيب .

ثم يقال لكم : ما تريدون بالتجسيم والتركيب اللازم ؟ أتريدون به ما تقوم به الصفات ، فكأنكم قلتم لا تقوم <sup>(٢)</sup> به ، لأنها لو قامت به لزم قيامها به ، هذا حقيقة قولكم عند العقلاء ، فسويتم بين اللازم والملزوم ونفيتم الشيء بنفسه ، أم تريدون به التركيب من الجواهر الفردة <sup>(٣)</sup> ؟ أو من المادة والصورة ؟ فالملازمة ممنوعة ، وأكثر العقلاء على أن الأجسام المحدثة غير مركبة لا من هذا ولا من هذا ، فكيف يلزم من ثبوت الصفات للرب تعالى ؟ وإن أردتم مماثلته لسائر الأجسام فهذا بناء منكم على أصلكم الفاسد عند كافة العقلاء أن الأجسام متماثلة فادعيتم دعويين <sup>(٤)</sup> كاذبتين : لزوم التجسيم من إثبات صفاته ولزوم تماثل الأجسام . والمقصود أن ما فررتم منه إن كان محذورا فهو غير لازم لإثبات (الوجه واليد) <sup>(٥)</sup> والسمع والبصر والعلو وسائر الصفات ، وإن لم يكن محذورا فلا وجه للفرار بل هو لازم لإثبات الصفات الذي هو حق ، ولازم الحق حق ، فأنتم بين دعويين <sup>(٦)</sup> كاذبتين : إحداهما : دعوى ملازمة كاذبة أو دعوى [ ١٦٤ / ب ] انتفاء

(١) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٢) في « ن » : « لا يقوم » .

(٣) تقدم تعريف الجواهر الفردة ص ( ٣١٩ ) .

(٤) في النسخ الخطية : « دعواتين » .

(٥) في « ن » : « اليد والوجه » بالتقديم والتأخير .

(٦) في « د » و « ت » : « دعواتين » وفي « ن » : « دعواين » .

لازم الحق في ثبوته ، فإما أن (تُحْطُوا) (١) في المقدمة اللزومية أو في الاستثنائية أو فيهما ، وهذا مطرد في كل ما ادعيتم فيه .

[ من اللوازم  
على حمل  
يده تعالى  
على المجاز ]

الوجه التاسع عشر : أن هذه الألفاظ كلفظ اليدين والوجه إما أن يكون لها معنى أو تكون ألفاظاً مهملة (لا معنى لها) (٢) ، والثاني ظاهر الاستحالة ، وإذا لم يكن بد من إثبات معنى لها فلا ريب أن ذلك المعنى قدر زائد على الذات وله مفهوم غير مفهوم الصفة الأخرى ، فأى محذور لزم في إثبات حقيقة اليد لزم مثله في مجازها ولا خلاص لكم من ذلك إلا بإنكار أن يكون لها معنى أصلاً وتكون (٣) ألفاظاً مجردة ، فإن المعنى المجازي إما القدرة وإما الإحسان ، وهما صفتان قائمتان بالموصوف ، فإن كانتا حقيقتين (٤) غير مستلزمتين لمحذور فهلا حملتم اليد على حقيقتها وجعلتم الباب باباً واحداً ، وإن كانت مجازاً وهو حقيقة قولكم فلا يد ولا قدرة ولا إحسان في الحقيقة ، وإنما ذلك مجاز محض ، والفرق بين هذا الوجه والذي قبله أن ذلك إلزام المجاز في الصفات التي وافقوا على أنها حقيقة وهذا إلزام نفي ما ادعوه أنه نفي مجاز اليد فيلزمهم نفي ذلك كله إن استلزم تشبيهاً أو تجسيماً ، أو إثبات الجميع إن لم يستلزم ذلك . وأما كون بعض الصفات يستلزم التشبيه والتجسيم وبعضها لا يستلزمه فهذا غير معقول ولا معلوم بضرورة ولا نظر ولا نص ولا قياس .

الوجه العشرون : أن إبطال حقيقة اليد وجعلها مجازاً هو في الأصل قول

[ الأشعري  
وقدماء  
أصحابه  
يُطعون لله  
اليد على  
الحقيقة ]

(١) في « ت » : « تحيطوا به » .

(٢) في « ت » : « ولا معنى لها » .

(٣) في « ن » : « ويكون » .

(٤) في « ن » : « حقيقتين » .

الجهمية المعطلة وتبعهم عليه المعتزلة وبعض المتأخرين ممن ينسب إلى الأشعري ، والأشعري وقدماء أصحابه يردون على هؤلاء ويبدعونهم ويثبتون اليد حقيقة .

[ كلام عبد العزيز الكناي في الرد على الجهمية ]

قال عبد العزيز بن يحيى المكي<sup>(١)</sup> الكناي جليس الشافعي والخصيص به ومات قبل الإمام أحمد في كتابه الرد على الجهمية والزنادقة<sup>(٢)</sup> قال : « يقال للجهمي : أتقول<sup>(٣)</sup> إن لله وجها وله نفس ولد يد ؟ فيقول نعم ، ولكن معنى وجه الله هو الله ، ومعنى نفسه عينه ، ومعنى يده نعمته ، قال : والجواب أن يقال له (فذكر كلاما يتعلق بالوجه والنفس) ثم قال : وأما قوله في اليد إنها يد نعمة كما تقول<sup>(٤)</sup> العرب : لك عندي يد<sup>(٥)</sup> ، فقد قال الله

(١) في النسخ الخطية : « المالكي » ولعل الصواب ما أثبتته إذ الظاهر أن الكلمة تحرفت عن المكي إلى المالكي ، ولكون المذكور مكيًا شافعيًا بإجماع من ترجموه ، وهو : عبد العزيز ابن يحيى بن عبد العزيز بن مسلم بن ميمون أبو الحسن الكناي المكي إمام من أهل العلم والفضل ، وهو صاحب المناظرة الكبرى مع بشر المريسي في مسألة خلق القرآن المحكية في كتابه الشهير : الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن ، توفي سنة (٢٤٠) .

تاريخ بغداد (١٠/٤٤٩) وتهذيب الكمال (١٨/٢٢٠-٢٢١) وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٢/١٤٤-١٤٥) وتقريب التهذيب (ص ٣٠٠) .

(٢) هو من مصنفات الكناي غير كتابه الحيدة ، وقد ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل (٦/١١٥) ونقل منه ، كما أشار إليه في الرسالة التسعينية (ضمن الفتاوى الكبرى) (٦/٣٣٦) وكذا المؤلف ابن القيم أورده في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص ٢١٩) ونقل منه .

(٣) في « ن » : « أتقولون » .

(٤) في « ن » : « يقول » .

(٥) ينظر ما سبق ص (٣٣) من قول عروة بن مسعود .

تعالى : ﴿ بِيَدِكَ الْخَيْرُ ﴾ (١) ، وقال : ﴿ فَسَبَّحْنِ الَّذِي بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ (٢) ، وقال : ﴿ تَبَرَّكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ ﴾ (٣) ، وقال : ﴿ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ (٤) ، وقال : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ (٥) . قال : فرغم الجهمي أن يد الله نعمته فبدل قولاً غير الذي قيل له ، فأراد الجهمي أن يبدل كلام الله إذ (٦) أخبر الله أن له يداً بها (٧) ملكوت كل شيء [ ١/١٦٥ ] . فبدل مكان اليد نعمة وقال : العرب تسمي اليد نعمة ، قلنا له : العرب تسمي النعمة يداً وتسمي يد الإنسان يداً ، فإذا أرادت يد الذات جعلت على قولها علماً ودليلاً يعقل بها السامع عنها أنها أرادت يد الذات ، وإذا أرادت يد النعمة جعلت على قولها علماً ودليلاً يعقل السامع كلامها أنها تريد باليد النعمة ، ولا تجعل كلامها مشتبهاً على سامعه ، ومن ذلك قول الشاعر :

ناولت زيداً (بيدي) (٨) عطية يرعى بها زمنا كنا نأكل مخصباً (٩)

فدل بهذا القول على يد الذات بالمناولة وبالياء حين قال « بيدي » ، فجعل الياء استقصاء للعدد حين لم يكن له غير يدين .

(١) سورة آل عمران آية (٢٦) .

(٢) سورة يس آية (٨٣) .

(٣) سورة الملك آية (١) .

(٤) سورة الفتح آية (١٠) .

(٥) سورة المائدة آية (٦٤) .

(٦) في « د » و « ن » : « إذا » .

(٧) في « د » و « ن » : « أنها » .

(٨) في « د » و « ن » : « عن يدي » ، والمثبت من « ت » ، ولعله الصواب .

(٩) لم أقف على قائله .

وقال الآخر حين أراد يد النعمة :

اشكر يدين لنا<sup>(١)</sup> عليك وأنعمما شكرا يكون مكافيا للمنعم<sup>(٢)</sup>  
 فدل على يد النعمة<sup>(٣)</sup> بقوله [ « اشكر » وبقوله ]<sup>(٤)</sup> « لنا عليك » ، ثم  
 قال : « يدين » ، فجعل النون مكان الياء لم يستقص بهما العدد .  
 فهذا معنى قول العرب ومذهبها في لغاتها ، والله تعالى لم يسم في كتابه  
 يدا بنعمة ، ولم يسم نعمة<sup>(٥)</sup> يدا ، بل سمي سبحانه اليد يدا والنعمة نعمة  
 في جميع القرآن ، فأما ما ذكره سبحانه من يديه ويده فقد ذكرت ذلك في  
 صدر هذا الكلام ، وأما النعمة التي هي غير اليد فمن ذلك قوله تعالى :  
 ﴿ وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾<sup>(٦)</sup> ، وقوله : ﴿ وَمَا بِكُمْ مِّنْ نِّعْمَةٍ ﴾  
 ﴿ فَمِنَ اللَّهِ ﴾<sup>(٧)</sup> ، وقوله : ﴿ وَأَنْمَتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ﴾<sup>(٨)</sup> ، وقوله : ﴿ وَإِذْ  
 نَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ ﴾<sup>(٩)</sup> . فسمى الله تعالى النعم

(١) في « د » و « ن » : « الما » ، والمثبت من « ت » وهو الصواب كما سيأتي في شرح المؤلف نفسه للييت .

(٢) لم أقف على قائله .

(٣) كلمة « النعمة » مكررة في « ت » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) في « ن » : « بنعمة » .

(٦) سورة البقرة آية (٢٣١) وسورة آل عمران آية (١٠٣) وسورة المائدة آية (٧) .

(٧) سورة النحل آية (٥٣) .

(٨) سورة المائدة آية (٣) .

(٩) في « ن » : « يقول » .

(١٠) سورة الأحزاب آية (٣٧) .

باسم النعمة ولم يسمها بغير أسمائها ، ومثل هذا في القرآن كثير . وذكر تعالى أيدي<sup>(١)</sup> المخلوقين فسمها بالأيدي فقال تعالى : ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقال تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾<sup>(٣)</sup> ، وقال : ﴿ وَالْمَلِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيَهُنَّ ﴾<sup>(٤)</sup> ، فهذه أيدي لا نعمة ، وذكر نعمته على زيد ونعمة النبي ﷺ فسمها نعمة ولم يسمها يدا ، ثم أخبر سبحانه عن يديه أنهما يدان لا ثلاثة ، وجعل الياء استقصاء للعدد حين قال : ﴿ مَا مَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ ﴾<sup>(٥)</sup> فدل على أنهما يدي الذات لا يتعارف العرب في لغاتها ولا أشعارها ، إلا أن هاتين اليدين يدا الذات لاستقصاء العدد بالياء ، وأما أنعم<sup>(٦)</sup> الله فهي أكثر وأعظم من أن تحصر أو تعدد كما قال تعالى : ﴿ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا ﴾<sup>(٧)</sup> .

قال : واعلم رحمك الله أن قائل هذه المقالة جاهل بلغة القرآن وبلغة العرب ومعانيها وكلامها ، وذلك أن الله إذا افتتح الخبر عن نفسه بلفظ الجمع ختم الكلام بلفظ الجمع ، وإذا افتتح الكلام بلفظ الواحد ختم الكلام بلفظ الواحد وإنما يعني الخبر عن نفسه وإن كان اللفظ جميعا ، (فأما ما)<sup>(٨)</sup> كان مِنْ لفظ الواحد [ ١٦٥ / ب ] فهو قوله تعالى : ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا

- (١) في « ن » : « أيدي » .
- (٢) سورة الإسراء آية (٢٩) .
- (٣) سورة المائدة آية (٣٨) .
- (٤) سورة الأنعام آية (٩٣) .
- (٥) سورة ص آية (٧٥) .
- (٦) في « ت » : « نعم » .
- (٧) سورة إبراهيم آية (٣٤) .
- (٨) في « ت » : « فأما إن » .

تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴿١﴾ فافتح الخبر عن نفسه بلفظ الواحد ويمثله ختم الكلام فقال : ﴿ أَلَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ ، وقال : ﴿ رَبِّ أَرْحَمُهُمَا ﴾ (٢) ، وقال : ﴿ رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ ﴾ (٣) . وأما ما افتتحه بلفظ الجمع فهو قوله : ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَيْنَ بَيْتَ إِسْرَائِيلَ فِي آلِ كَتَّابٍ ﴾ (٤) فافتتحه (٥) بلفظ الجمع ثم ختمه بمثل ما افتتحه به تعالى [ فقال ] (٦) : ﴿ فَإِذَا جَاءَ وَعَدُ أُولَئِنَّمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَنَا ﴾ (٧) وإنما عني بذلك نفسه لأنها كلمة ملوكية تقولها العرب (٨) ،

(١) سورة الإسراء آية (٢٣) .

(٢) سورة الإسراء آية (٢٤) .

(٣) سورة الإسراء آية (٥٤) .

(٤) سورة الإسراء آية (٤) .

(٥) في « ت » : « فافتح » .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٧) سورة الإسراء آية (٥) .

(٨) إطلاق الجمع وإرادة الواحد سائغ في كلام العرب كثيرا وله نظائر في القرآن الكريم في مواضع عدة كثيرة أيضاً ، كقوله سبحانه : ﴿ فَنَادَتْ الْمَلَأِكَةَ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْيَحْرَابِ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَأِكَةُ يَمُرُّ بِكُمْ إِنَّ اللَّهَ اسْمَعُنَا وَطَهَّرَكَ وَطَهَّرَكَ عَلَنَ نِسَاءً الْمَكَلِيمَاتِ ﴾ ، وأجمع المفسرون على أن المنادي هو جبريل ، وقوله : ﴿ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ وهذا مما لا شريك فيه ، وقوله : ﴿ وَجَمَلُ الْقَمَرِ فِيهِنَّ نُورًا ﴾ وإنما المراد سماء واحدة ، إلى غير هذا من الآيات ، ومن كلام العرب وهو أيضاً كثير كقول المعجاج في ديوانه (١٩١/١) :

تسمع للحلي إذا ما وسوسا والتئج في أجيادها وأجرسا

يعني في جيدها .

وقول ذي الرمة في ديوانه (ص٧) :

براقة الجيد واللبات واضحة كأنها ظبية أفضى بها لبب

وروي أن ابن عباس لقي أعرابيا ومعه ناقة ، فقال : لمن هذه ؟ فقال [ له ]<sup>(١)</sup> الأعرابي : لنا ، فقال له ابن عباس : كم أنتم ؟ قال<sup>(٢)</sup> : أنا وحدي ، فقال ابن عباس : هكذا قول الله تعالى : ﴿ تَحْنُ ﴾ [ و ]<sup>(٣)</sup> ﴿ خَلَقْنَا ﴾ ﴿ وَقَضَيْنَا ﴾ إنما يعني نفسه<sup>(٤)</sup> ، والمبهم يرد إلى المحكم ، فكل كلمة في القرآن من لفظ جمع قبلها محكم من التوحيد ترد<sup>(٥)</sup> إليه ، فمن ذلك قوله : ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾<sup>(٦)</sup> يرد إلى قوله : ﴿ وَقَضَى رَبُّكَ ﴾<sup>(٧)</sup> . وقوله : ﴿ وَخَلَقْنَاكُمْ أَزْوَاجًا ﴾<sup>(٨)</sup> يرد إلى قوله : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ ﴾<sup>(٩)</sup> وقوله : ﴿ لَمَّا جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ ﴾<sup>(١٠)</sup> . وكذلك قوله :

= وإنما هي لبة واحدة .

وانظر : المدخل لعلم تفسير كتاب الله تعالى للحدادي (ص ٢٨٣-٢٨٦) والبرهان للزركشي (٦/٣-٨) والمزهر للسيوطي (١/٣٣٣) .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » .

(٢) في « ت » : « فقال » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) لم أقف عليه .

(٥) في « ن » : « يرد » .

(٦) سورة الإسراء آية ( ٤ ) .

(٧) سورة الإسراء آية (٢٣) .

(٨) سورة النبأ آية ( ٨ ) .

(٩) سورة يس آية (٨٢) .

(١٠) في « ت » : « ولما » وهو خطأ .

(١١) سورة هود آية (١٠١) .

﴿ أَوْلَتْ<sup>(١)</sup> يَرَوُا أَنَا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلْتُمْ أَيْدِينَا أَنْعَمَّا ﴾<sup>(٢)</sup> يرد إلى قوله : ﴿ لِمَا خَلَقْتُ يَدَيَّ ﴾<sup>(٣)</sup> . فلما افتتح الكلام بلفظ الجمع فقال : ﴿ أَوْلَتْ يَرَوُا أَنَا خَلَقْنَا لَهُمْ ﴾ قال : ﴿ أَيْدِينَا ﴾ ، ولما افتتح [ الكلام ]<sup>(٤)</sup> بقوله : ﴿ قَالَ [ يَتَأَلَّمُ ]<sup>(٥)</sup> مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ يَدَيَّ ﴾<sup>(٦)</sup> ختم الكلام على ما افتتحه به . فهذا بيان لقوم يفقهون .

و [ قد ]<sup>(٧)</sup> كان أكثر قسم النبي ﷺ إذا أقسم أن يقول : « والذي نفس محمد بيده »<sup>(٨)</sup> ، وهذا لا يليق به النعمة ، (وهذا قول

(١) في « د » و « ن » : « أفلم » .

(٢) سورة يس آية (٧١) .

(٣) سورة ص آية (٧٥) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » .

(٥) ما بين المعقوفتين جزء من الآية وهو ساقط من النسخ الخطية .

(٦) سورة ص آية (٧٥) .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٨) كما في حديث رفاة الجهني رضي الله عنه قال : كان النبي ﷺ إذا حلف قال : « والذي نفس محمد بيده » ، وفي لفظ له : كانت يمين رسول الله ﷺ التي يحلف بها : « أشهد عند الله والذي نفسي بيده » .

أخرجه ابن ماجه في الكفارات ح ٢٠٩٠ و ٢٠٩١ (١/٦٧٦) والإمام أحمد في المسند (٤/١٦) وأخرجه البزار مطولا كما في كشف الأستار ح ٣٥٤٣ (٤/٢٠٦-٢٠٧) وكذا ابن خزيمة في التوحيد رقم ٣٧ (١/٣١٢) وما بعدها وابن حبان في صحيحه رقم ٢١٢ (١/٤٤٤-٤٤٥) والطبراني في الكبير ح ٤٥٥٦ وما بعده (٥/٤٩) وما بعدها .

قال الهيثمي في المجمع (١٠/٧٥٤) - بعد أن ذكره - : « قلت عند ابن ماجه طرف منه يسير ، رواه الطبراني والبزار بأسانيد ورجال بعضها عند الطبراني والبزار رجال الصحيح » وقد صححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه ح ١٧١٣ و ١٧١٤ (٢/١٩٤) =

رسول الله<sup>(١)</sup> - ﷺ - يصدق كتاب الله « انتهى كلامه<sup>(٢)</sup> .

ولو ذكرنا كلام السلف في ذلك لطال جدا ، والأشعري في كتبه يُصرح بإثبات الصفات الخيرية في كتبه كلها ، ومعلوم أن أحداً لا ينكر لفظها ، وإنما أنكروا معانيها وحقائقها الظاهرة ، وكلام الأشعري موجود في « الإبانة » و« الموجز » و« المقالات »<sup>(٣)</sup> ، وموجود في تصانيف أئمة أصحابه ، وأجلهم على الإطلاق القاضي أبو بكر بن الطيب<sup>(٤)</sup> ؛ وقد ذكر ذلك في كتاب « الإبانة » و« التمهيد »<sup>(٥)</sup> وغيرهما ، [ وذكره ابن فورك<sup>(٦)</sup>

[ تصریح  
أبي الحسن  
الأشعري  
بإثبات  
الصفات  
الخيرية  
وحكاية جمع  
من الأئمة  
إثباته اليدين  
صفة لله  
تعالى ]

= وفي السلسلة الصحيحة ح ٢٠٦٩ (١٠١/٥) .

- (١) في « ت » : « وهذا قول النبي » .
- (٢) لم أقف عليه عند غير ابن القيم ، وقد نسبة إليه المؤلف في مطلع كلامه إلى كتابه « الرد على الجهمية والزنادقة » وهو من مؤلفاته المقفودة .
- (٣) كتاب « الإبانة » و« المقالات » مطبوعان متداولان ، وأما « الموجز » فهو من تأليف أبي الحسن المقفودة لحد الآن ، ويراجع ما ذكرته عنه سابقا ص (٩١٢) تعليق (٢) .
- (٤) في النسخ الخطية : « ابن أبي الطيب » والصواب « ابن الطيب » بحذف « أبي » كما هو عند كافة من ترجمه إجماعا واتفاقا ، وسوف يأتي عند المؤلف قريبا ص (٩٨١) على وجه الصواب وترجمته تقدمت ص (٥٠٥) .
- (٥) كتاب « الإبانة عن إبطال مذهب أهل الكفر والضلالة » من مصنفات الباقلاني المقفودة لحد الآن ، وقد ذكره له غير واحد كالقاضي عياض في ترتيب المدارك (٦٩/٤) نقلًا عن شيخه أبي علي الصديقي ، وابن تيمية في درء التعارض (٣/٣٨٢) و (٦/٢٠٦) وفي التسعينية (ضمن الفتاوى الكبرى) (٥/٩٨-٩٩) ونقل منه في الفتوى الحموية (ص٥٧-٥٨) ، وكذا نقل منه المؤلف ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص٣٠٣) وفي الصواعق المرسله (٤/١٢٥٢) .
- وأما كتاب التمهيد فقد طبع مرات بتحقيقات مختلفة أفضلها طبعة المكتبة الشرقية ببيروت سنة (١٩٥٧)م على نقص فيها ، بتحقيق ريتشارد يوسف مكارتي النصراني .
- (٦) تقدمت ترجمته ص (٩١٠) .

فيما جمعه من كلام ابن كلاب<sup>(١)</sup> وكلام الأشعري<sup>(٢)</sup> ، وذكره البيهقي<sup>(٣)</sup> في « الأسماء والصفات » و« الاعتقاد »<sup>(٤)</sup> وذكره القشيري<sup>(٥)</sup> في كتاب الشكاية<sup>(٦)</sup> له ، وذكره ابن عساكر<sup>(٧)</sup> في كتاب « تبين كذب المفترى » ،

(١) تقدمت ترجمته ص ( ٥٠٤ ) .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

وما ذكره المؤلف ابن القيم عن ابن فورك فيما جمعه من كلام ابن كلاب والأشعري ، فعله يقصد مصنفه الذي سماه : « مقالات أبي محمد ابن كلاب وأبي الحسن الأشعري » ، وذكر فيه اتفاقهما إلا فيما ندر من الأمور اللفظية ، كما سيأتي ذكره وينقل منه نصا طويلا .

(٣) هو أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله أبو بكر ، إمام حافظ فقيه أصولي مصنف ، ولد بخسروجرد من قرى يهق بنواحي نيسابور سنة (٣٨٤) ومات في نيسابور سنة (٤٥٨) .

المنتخب من السياق (ص١٠٣-١٠٤) وتبين كذب المفترى (ص٢٦٥-٢٦٧) والسير (١٨/١٦٣-١٧٠) وطبقات الشافعية لابن السبكي (٤/٨-١٦) .

(٤) كتاب « الأسماء والصفات » و« الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد » مطبوعان متداولان

(٥) هو عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك بن طلحة أبو القاسم القشيري النيسابوري الخراساني الشافعي ، الصوفي المفسر ، صاحب الرسالة القشيرية ، ولد سنة (٣٧٥) أو في التي تليها ، ومات بنيسابور سنة (٤٦٥) .

تاريخ بغداد (١١/٨٣) وتبين كذب المفترى (ص٢٧١-٢٧٦) والسير (١٨/٢٢٧-٢٣٣) وطبقات الشافعية لابن السبكي (٥/١٥٣-١٦٢) .

(٦) واسمه : « شكاية أهل السنة بحكاية ما نالهم من المحنة » طبع ضمن الرسائل القشيرية ، وأودعه برمته ابن السبكي في طبقات الشافعية (٣/٣٩٩-٤٢٣) ، وذكر ابن عساكر في التبيين (ص١٠٩-١١٢) بعضا منه .

(٧) تقدمت ترجمته ص ( ٩٠٩ ) .

حتى ابن الخطيب<sup>(١)</sup> والسيف الأمدي<sup>(٢)</sup> حكوا ذلك عن الأشعري وأنه أثبت اليدين صفة لله ، ولكن غلطوا حيث ظنوا أن له قولين في ذلك ، وهذه كتبه كلها ليس فيها إلا الإثبات ، فهو الذي يحكيه عن أهل السنة وينصره ، ويحكي خلافه عن الجهمية والمعتزلة . نعم كان قبل ذلك يقول بقول المعتزلة ثم رجع [ ١/١٦٦ ] عنه وصرح بخلافهم واستمر على ذلك حتى مات<sup>(٣)</sup> .

[ قول أبي الحسن الأشعري في إثبات اليد لله تعالى على وجه الحقيقة ]

قال الأشعري في كتابه الذي ذكره ابن عساكر أنه آخر كتبه وعليه اعتمد في ذكر مناقبه واعتقاده<sup>(٤)</sup> قال : « فإن سألنا سائل فقال : تقولون<sup>(٥)</sup> إن لله يدين ؟ قيل : نعم نقول ذلك لقوله<sup>(٦)</sup> تعالى : ﴿ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾<sup>(٧)</sup> (ولقوله)<sup>(٨)</sup> - وَيَدُ اللَّهِ - : « خلق الله آدم بيده وعرس جنة طوبى بيده »<sup>(٩)</sup> وقال تعالى : ﴿ بَلْ يَدَاهُ

(١) يعني الرازي (ت ٦٠٦) وقد تقدمت ترجمته ص (١٤) .

(٢) تقدمت ترجمته ص (٥٠٨) .

(٣) راجع ما سبق ص (١٤٥) تعليق (٢) وص (٤٧٩) تعليق (٤) .

(٤) وهو كتاب الإبانة عن أصول الديانة . وانظر : تبين كذب المقري (ص ١٥٢) وما بعدها ، ومقدمة شيخنا العلامة الشيخ حماد الأنصاري رحمه الله تعالى لكتاب الإبانة (ص ١٠) وما بعدها .

(٥) في « ت » : « ما تقولون » . وفي « ن » : « يقولون » . وفي الإبانة (ص ١٢٥) : « أتقولون » .

(٦) في « ت » : « لقول الله » .

(٧) سورة الفتح آية (١٠) .

(٨) في « ن » : « وكقوله » .

(٩) هو جزء من حديث عبد الله بن الحارث ، وقد مضى ص (٧٩) وانظر ص (٧٥) مع التعليق (٤) .

مَبْسُوطَتَانِ ﴿١﴾ ، وفي الحديث : « كلتا يديه يمين » ﴿٢﴾ وليس يجوز في لسان العرب ولا في عادة أهل الخطاب أن يقول القائل عملتُ كذا وكذا بيدي وهو بمعنى النعمة ، إذ كان الله خاطب العرب بلغاتها وما تجده مفهوما في كلامها ومعقولا في خطابها ﴿٣﴾ ، وإذ لا يجوز في خطابها أن يقول القائل فعلتُ بيدي ويعني النعمة ، بطل أن يكون معنى بيدي النعمة ﴿٤﴾ . وساق الكلام في إنكار هذا التأويل وإطاله جداً وقرر أن لفظ اليدين على حقيقته وظاهره ، وبين أن اللغة التي نزل بها القرآن لا تحتل ما تأولت الجهمية . وقال لسان أصحابه وأجلهم ابن الطيب ﴿٥﴾ في كتاب التمهيد ﴿٦﴾ وهو أشهر كتبه : « فإن قال قائل فما الحجة في أن لله وجها ويدين ؟ قيل له : قوله تعالى : ﴿ وَيَسْتَوِي وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ ﴾ ﴿٧﴾ ، وقوله : ﴿ مَا مَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيْ ﴾ ﴿٨﴾ . فأثبت لنفسه وجها ويدين ، فإن قالوا : فما ﴿٩﴾ أنكرتم أن يكون المعنى [ في قوله ] ﴿١٠﴾ : ﴿ خَلَقْتَ بِيَدَيْ ﴾ أنه خلقه

[ قول  
الباقلاني في  
إبانت الوجه  
واليدين لله  
تعالى على  
وجه الحقيقة ]

(١) سورة المائدة آية (٦٤) .

(٢) هو جزء من حديث عبد الله بن عمرو ، أخرجه مسلم في صحيحه ، وقد سبق ص (٨٢) .

(٣) في « ت » : « من خطابها » ، والمثبت من « د » و « ن » وهو يوافق ما في الإبانة (ص ١٢٦) .

(٤) انظر : الإبانة (ص ١٢٥) وما بعدها .

(٥) يعني الباقلاني وقد تقدمت ترجمته ص ( ٥٠٥ ) .

(٦) (ص ٢٥٨-٢٦٠) باختلاف يسير في بعض الألفاظ .

(٧) سورة الرحمن آية (٢٧) .

(٨) سورة ص آية (٧٥) .

(٩) في النسخ الخطية : « بما » والمثبت من التمهيد (ص ٢٥٨) .

(١٠) ما بين المعقوفتين أثبتته من التمهيد (ص ٢٥٨) .

بقدرته أو بنعمته ، لأن اليد<sup>(١)</sup> في اللغة تكون<sup>(٢)</sup> بمعنى النعمة وبمعنى القدرة ، كما يقال : لفلان عندي يد بيضاء ، وهذا الشيء في يد فلان وتحت يده ، ويقال : رجل أيد إذا كان قادرا كما قال تعالى : ﴿ خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِيئُنَا أَنْعَمًا ﴾<sup>(٣)</sup> ، يريد عملنا<sup>(٤)</sup> بقدرتنا .  
وقال الشاعر<sup>(٥)</sup> :

إذا ما رايَةٌ رُفِعَتْ لِمَجْدٍ تَلَقَّاهَا عَرَابَةٌ بِالْيَمِينِ<sup>(٦)</sup>  
وكذلك قوله : ﴿ خَلَقْتُ يَدَيَّ ﴾ يعني بقدرته [ ونعمته ]<sup>(٧)</sup> .

قال : فيقال لهم : هذا باطل ، لأن قوله ﴿ يَدَيَّ ﴾ يقتضي إثبات يدين هما صفة له ، فلو كان المراد بهما القدرة لوجب أن يكون له قدرتان ولا تزعمون أن لله تعالى قدرة واحدة ، فكيف يجوز أن تثبتوا<sup>(٨)</sup> قدرتين ، وقد

(١) في « ت » : « اليدين » .

(٢) في « ن » : « يكون » .

(٣) سورة يس آية (٧١) .

(٤) في « د » و « ن » : « علمنا » .

(٥) هو الشماخ بن ضرار الديباني الغطفاني ، يكنى أبا سعيد وأبا كثير ، أحد الشعراء المخضرمين في طبقة لبيد والناطقة ، ويقال : إن له صحبة ، شهد وقعة القادسية وتوفي في غزوة موقان في زمن عثمان بن عفان رضي الله عنه .

الشعر والشعراء (١/٣٢١-٣٢٥) والمؤتلف والمختلف (ص١٣٨) والإصابة (٣/٣٥٣-٣٥٧) وخزانة الأدب (٣/١٩٦-١٩٧) .

(٦) ديوانه (ص٣٣٦) من قصيدة في مدح عرابة بن أوس رضي الله عنه ، مطلعها :

كَلَّا يَزْمِنِي طَوْلَانَةٌ وَضَلُّ أَرْوَى ظُئُونٌ أَنْ مَطْرَحَ الظُّئُونِ

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٨) في « ن » : « يثبتوا » .

أجمع المسلمون المثبتون للصفات والنافون لها على أنه لا يجوز أن يكون لله تعالى قدرتان ، فبطل ما قلتم . وكذلك لا يجوز أن يكون خلق الله آدم بنعمتين ، لأن نعم الله تعالى على آدم وغيره لا تحصى ، ولأن القائل لا يجوز أن يقول : « رفعتُ الشيء أو وضعته بيدي أو توليته بيدي » وهو يريد نعمته ، وكذلك لا يجوز أن يقال : « لي عند فلان يدان » يعني نعمتين ، وإنما يقال : « لي عنده يدان بيضاوان » ، ولأن « فعلته بيدي » لا يستعمل إلا في اليد التي هي صفة الذات .

ويدل [ ١٦٦ / ب ] على فساد تأويلهم أيضاً أنه لو كان الأمر على ما قالوه لم يغفل عن ذلك إبليس وأن يقول : « وأي فضل لآدم علي يقتضي أن أسجد له وأنا أيضاً بيدك<sup>(١)</sup> خلقتني » . وفي العلم بأن الله فضل آدم عليه بخلقه بيديه دليل على فساد ما قالوه .

فإن قال القائل : فما أنكرتم أن يكون يده ووجهه جارحة إذ كنتم لا تعقلون يداً ووجهها هما صفة (لا جارحة)<sup>(٢)</sup> .

قلنا : لا يجب ذلك كما لا يجب إذا لم نعقل<sup>(٣)</sup> [ حيا ]<sup>(٤)</sup> عالماً قادراً إلا جسماً أن نقضي<sup>(٥)</sup> نحن وأنتم ذلك على الله تعالى ، وكما لا يجب إذا كان قائماً بذاته أن يكون جوهرًا ، لأننا وإياكم لم نجد قائماً بنفسه في شاهدنا إلا

(١) في « ت » : « بيدك » .

(٢) في « د » و « ت » : « إلا جارحة » . والمثبت من « ن » وهو الموافق لما في التمهيد (ص ٢٦٠) .

(٣) في « ن » : « يعقل » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) في « ن » : « يقضي » .

كذلك ، [ وكذلك ]<sup>(١)</sup> الجواب لهم إن قالوا : فيجب أن يكون علمه وحياته وكلامه وسائر صفاته أعراضاً وأجناساً<sup>(٢)</sup> أو حوادث أو أغياراً له تعالى ومحتاجاً إلى قلب .  
ولو تتبعنا القول عن أهل السنة لزادت على المثين .

### خاتمة لهذا الفصل

ورد لفظ اليد في القرآن والسنة وكلام الصحابة والتابعين في أكثر من مائة موضع وروداً متنوعاً متصرفاً فيه مقروناً بما يدل على أنها يد حقيقة من الإمساك<sup>(٣)</sup> ، والطي<sup>(٤)</sup> ، (والقبض والبسط)<sup>(٥)</sup> ،

[ ذكر جملة  
من  
النصوص  
الشرعية  
الواردة في  
إثبات اليد  
الحقيقية له  
سبحانه ]

- (١) ما بين المعقوفين أثبتته من التمهيد (ص ٢٦٠) .
- (٢) في « د » : « وأجساماً » ثم صححت في الحاشية : « وأجناساً » . وفي « ت » أثبت الناسخ في الأصل : « أجناساً » وأشار في الحاشية إلى « أجساماً » في نسخة أخرى ، أما في « ن » ففيها الكلمتان معا « أجناساً وأجساماً » ، والمثبت يوافق ما في نص « د » و « ت » وهو الموافق لما في التمهيد (ص ٢٦٠) .
- (٣) كما في حديث ابن مسعود رضي الله عنه ، وفي بعض ألفاظه : « إن الله يمسك السموات على إصبع والأرضين على إصبع . . » الحديث ، متفق عليه وقد مضى ذكره ص ( ١٦٦ ) ، وقد قال الإمام ابن خزيمة في التوحيد (١/١٧٨) : « باب ذكر إمساك الله تبارك وتعالى اسمه وجل ثناؤه السموات والأرض وما عليها على أصابعه » . وساق حديث ابن مسعود المذكور من عدة طرق ، وعقد الإمام الأجرى باباً في الشريعة (٣/١١٦٤) بمتن هذا الحديث فقال : « باب الإيمان بأن الله عز وجل يمسك السموات على إصبع والأرضين على إصبع . . » الخ .
- (٤) كما في قوله سبحانه : ﴿ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾ الآية (٦٧) من سورة الزمر ، وينظر ما سبق ص ( ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ) .
- (٥) كما في قوله سبحانه : ﴿ وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ ﴾ الآية (٢٤٥) من سورة البقرة ، وقوله : ﴿ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ الآية (٦٧) من سورة الزمر ، =

والمصافحة<sup>(١)</sup> ، والحشيات<sup>(٢)</sup> ، والنضج

= وينظر ما سبق ص ( ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ) .

(١) لعل المؤلف رحمه الله تعالى يشير إلى حديث أبي بن كعب رضي الله عنه يرفعه : « أول من يصافحه الحق عمر ، وأول من يسلم عليه ، وأول من يأخذ بيده فيدخله الجنة » . أخرج ابن ماجه في المقدمة ح ١٠٤ (٣٩/١) وابن أبي عاصم في السنن ح ١٢٨٠ (٢/٨٣٦) والقطيعي في زوائد الفضائل رقم ٦٣٠ (١/٤٠٨) وابن الجوزي في العلل المتناهية رقم ٣٠٨ (١/١٩٢) والحاكم في المستدرک (٣/٨٤) وابن عساکر في تاريخ دمشق (٤٤/١٥٧) . وإسناده ضعيف فيه داود بن عطاء أبو سليمان المدني ، قال فيه الإمام أحمد : « لا يحدث عنه ، ليس بشيء » ، وقال البخاري : « منكر الحديث » . العلل رواية عبد الله رقم ١٨٥٢ (٢/٢٥٦) وكتاب بحر الدم رقم ٢٧٠ (ص ١٤٠) والتاريخ الكبير رقم ٨٣٦ (٣/٢٤٣ - ٢٤٤) ، وينظر : الجرح والتعديل (٣/٣٢٠ - ٣٢١) وميزان الاعتدال (٢/١٢) . قال الذهبي في الميزان (٢/١٢) - بعد أن ذكر هذا الحديث - : « هذا منكر جدا » ، وقال في تلخيصه للمستدرک (٣/٢١) : « موضوع ، في سنه كذاب » يعني سند الحاكم في المستدرک ، وقال الحافظ ابن كثير في جامع المسانيد (١/١٠٣) : « هذا الحديث منكر جدا ، وما أبعد أن يكون موضوعا ، والآفة فيه من داود بن عطاء هذا » . ويراجع مصباح الزجاجة للبوصيري ح ٤٠ (١/٦٤) والسلسلة الضعيفة رقم ٢٤٨٥ (٥/٥٠٦ - ٥٠٨) .

ثم إنني وقفت على ما ذكره ابن الجوزي في دفع شبه التشبيه (ص ٢٠٤) قال : « وفي حديث سوق الجنة : « فلا يبقى في ذلك المجلس أحد إلا حاضره الله محاضرة » ويروى « خاصره » بالخاء المعجمة ، ومثل هذا لا يثبت ، والمخاصرة : المصافحة » اهـ .

قلت : قدمضى ذكر هذا الحديث ص (٤٦١) مع تعليق (٥) ، وليس فيه اللفظ بالضبط المذكور .

(٢) كما في حديث ثلاثة من الصحابة رضي الله عنهم ، الأول : حديث أبي أمامة من طرق يرفعه : « وعدني ربي أن يدخل الجنة من أمتي سبعين ألفا لا حساب عليهم ولا عذاب ، مع كل ألف سبعون ألفا وثلاث حثيات من حثياته » .

أخرجه الترمذي في صفة القيامة ح ٢٤٣٧ (٤/٦٢٦) وابن ماجه في الزهد ح ٤٢٨٦ (٢/١٤٣٣) وأحد في المسند مختصرا ومطولا (٥/٢٥٠ - ٢٥١ ، ٢٦٨) وابن أبي شيبة =

باليـد<sup>(١)</sup> ، والخلق باليدين والمباشرة

= في المصنف ح ١١٧٦٠ (٤٧١/١١) وابن أبي عاصم في السنة ح ٦٠٢ (٤٠٥/١ - ٤٠٦) والطبراني في الكبير ح ٧٥٢٠ (١١٠/٨) وبأطول مما هنا ح ٧٦٦٥ ، ٧٦٧٢ (١٥٥/٨ ، ١٥٩ - ١٦٠) وكذا في مسند الشاميين مختصراً ومطولاً ح ٨٢٠ (٢/٨ - ٧) و٩٥٤ (٢/٨٠ - ٨١) و١٩٦٨ (١٤٨/٣).

وإسناده صحيح ، انظر : ظلال الجنة تحت رقم ٥٨٩ (ص ٢٦١ - ٢٦٢) وصحيح سنن الترمذي تحت رقم ١٩٨٤ (٢/٢٩٥) وصحيح سنن ابن ماجه رقم ٣٤٧٨ (٣/٣٩٥) والسلسلة الصحيحة (٥/٢١٢) .

الثاني : حديث عتبة بن عبد السلمي قال رسول الله ﷺ : « إن ربي وعدني أن يدخل من أمتي الجنة سبعين ألفاً بغير حساب ثم يتبع كل ألف بسبعين ألفاً ، ثم يحشي بكفه ثلاث حثيات ، فكبر عمر . . . الحديث ، أخرجه الدارمي في نقض المريسي (١/٢٧٦ - ٢٧٧) والطبراني في نص طويل في المعجم الكبير ح ٣١٢ (١٧/١٢٦ - ١٢٧) وفي الأوسط ح ٤٠٤ (١/٢٥٤ - ٢٥٦) وابن حبان في صحيحه رقم ٧٢٤٧ (١٦/٢٣١ - ٢٣٢) والفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/٣٤١ - ٣٤٢) .

قال الهيثمي في المجمع (١٠/٧٦٤) - بعد أن ذكره - : « رواه الطبراني في الأوسط واللفظ له ، وفي الكبير وأحمد باختصار عنهما ، وفيه : عامر بن البكالي ، وقد ذكره ابن أبي حاتم ولم يجرحه ولم يوثقه ، وبقية رجاله ثقات . »

الثالث : حديث أبي سعيد الخير الأنماري يرفعه : « إن ربي وعدني أن يدخل الجنة من أمتي سبعين ألفاً ، ويشفع كل ألف لسبعين ألفاً ، ثم يحشي لي ثلاث حثيات بكفيه . . . » الحديث . أخرجه الدارمي في نقض المريسي (١/٢٧٨ - ٢٨١) وابن أبي عاصم في السنة ح ٨٣٥ (١/٥٥٤ - ٥٥٥) والطبراني في الكبير ح ٧٧١ (٢٢/٣٠٤ - ٣٠٥) وفي الأوسط ح ٤٠٦ (١/٢٥٧) وفي مسند الشاميين ح ٢٨٦٣ (٤/١٠٦) وفي سنده اضطراب . قال الحافظ الهيثمي في المجمع (١٠/٧٥٧) : « رواه الطبراني في الأوسط والكبير إلا أنه قال في الأوسط : أبو سعيد الأنماري ، ورجاله ثقات . »

وينظر : الإصابة في ترجمة أبي سعيد الأنماري ، وظلال الجنة تحت رقم ٨١٤ (ص ٣٧١ - ٣٧٢) .

(١) المؤلف رحمه الله تعالى يشير إلى ما ورد في حديث لقيط بن عامر بن المنتفق في =

بهما<sup>(١)</sup> ، وكتب التوراة بيده<sup>(٢)</sup> ، وغرس جنة عدن بيده<sup>(٣)</sup> ،  
وتخمير طينة آدم بيده<sup>(٤)</sup> ، ووقوف العبد بين يديه<sup>(٥)</sup> ، وكون  
المقسطين عن يمينه<sup>(٦)</sup> ، وقيام رسول الله ﷺ يوم القيامة عن  
يمينه<sup>(٧)</sup> وتخمير آدم بين ما في يديه فقال اخترت يمين ربي<sup>(٨)</sup> ،  
وأخذ الصدقة بيمينه يرببها لصاحبها<sup>(٩)</sup> ، وكتابته بيده على نفسه أن رحمته  
تغلب غضبه<sup>(١٠)</sup> ، (وأنه مسح ظهر آدم بيده)<sup>(١١)</sup> ثم قال له ويداه

- = نص طويل جدا وفيه : « .. يأخذ ربك عز وجل بيده غرفة من الماء فينضح بها  
قبلكم .. » الحديث ، وسيأتي بعد بطوله ص ( ١١٧٠ ) مع بيان قول العلماء فيه وحكمهم  
عليه وقد أورده ابن القيم أيضاً في زاد المعاد ( ٦٧٣ / ٣ ) وما بعدها وتولى شرحه فيه ، وما قاله  
عند هذه الفقرة : « فيه إثبات صفة اليد له سبحانه بقوله ، وإثبات الفعل الذي هو النضح » .
- (١) كما دل عليه قوله سبحانه : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيْكَ ﴾ الآية (٧٥) من سورة  
ص ، وينظر ما سبق ص ( ٧٤ ) وما بعدها .
- (٢) كما في حديث عبد الله بن الحارث وزيد بن أسلم ، وقد تقدم ص ( ٨٢ ) .
- (٣) كما في حديث أنس ، وقد تقدم ص ( ٨٠ ) .
- (٤) كما في حديث سلمان الفارسي ، وقد تقدم ص ( ٨٧ ) .
- (٥) تقدم ذكر الأدلة عليه ص ( ١٤٢ ) تعليق ( ٢ ) .
- (٦) كما في حديث عبد الله بن عمرو ، وقد تقدم ص ( ٨٢ ) .
- (٧) ينظر ما ذكر سابقا عن هذا الخبر ص ( ٩٥٣ ) مع التعليق ( ٩ ) .
- (٨) هو جزء من حديث أبي هريرة ، وقد تقدم ص ( ٨٢ ) .
- (٩) هو من حديث أبي هريرة متفق عليه ، وقد تقدم ص ( ٨٨ ) .
- (١٠) هو من حديث أبي هريرة أخرجاه في الصحيحين ، وقد تقدم ص ( ٦٧٦ ) .
- (١١) قوله : « مسح ظهر آدم بيده » هو جزء من حديث عمر بن الخطاب يرفعه ، وقد تقدم  
ص ( ٨٣ ) .

مقبوضتان<sup>(١)</sup> : اختر فقال اخترت يمين ربي وكلتا يدي ربي يمين مباركة<sup>(٢)</sup> ، وأن يمينه ملأى لا تغيضها<sup>(٣)</sup> نفقة سحاء الليل والنهار<sup>(٤)</sup> ، وييده الأخرى القسط يخفض ويرفع<sup>(٥)</sup> ، وأنه خلق آدم [ من ]<sup>(٦)</sup> قبضة قبضها من جميع الأرض<sup>(٧)</sup> ، وأنه يطوي السموات يوم القيامة ثم يأخذهن بيده اليمنى ثم يطوي الأرض<sup>(٨)</sup> بيده الأخرى<sup>(٩)</sup> ، وأنه خط الألواح التي كتبها لموسى بيده<sup>(١٠)</sup> .

وذكر عثمان بن سعيد الدارمي<sup>(١١)</sup> رحمه الله تعالى بإسناد صحيح عن عبد الله بن عمرو بن العاص<sup>(١٢)</sup> أن الملائكة قالت : يا رب قد أعطيت بني آدم الدنيا يأكلون فيها ويشربون ويلبسون ، فاجعل لنا الآخرة كما جعلت لهم الدنيا ، فقال : « لا أفعل » فأعادوا ذلك فقال : « لا أفعل » ، فأعادوا

(١) في النسخ الخطية : « مفتوحتان » والمثبت من مصادر النص جميعها .

(٢) هو جزء من حديث أبي هريرة ، وقد تقدم ص ( ٨٢ ) .

(٣) في « ت » : « لا يغيضها » .

(٤) هو جزء من حديث أبي هريرة أخرجاه في الصحيحين وقد تقدم ص ( ٩٥٣ ) .

(٥) هو جزء من حديث أبي هريرة أخرجاه في الصحيحين وقد تقدم ص ( ٧٨ ) .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٧) تقدم من حديث أبي موسى الأشعري ص ( ٨٦ ) .

(٨) في « ت » : « الأرضين » .

(٩) ينظر ما تقدم ص ( ٧٨ ) مع التعليق رقم ( ٥ ) .

(١٠) هو من حديث أبي هريرة أخرجاه في الصحيحين وقد تقدم ص ( ٧٦ ) تعليق ( ٢ ) .

(١١) تقدمت ترجمته ص ( ٥٨ ) .

(١٢) تقدمت ترجمته ص ( ٧٥ ) .

ذلك عليه فقال : « وعزتي لا أجعل صالح ذرية من خلقت بيدي كمن قلت له كن فكان » . ورواه عبد الله بن أحمد في كتاب السنة عن النبي ﷺ مرسلًا<sup>(١)</sup> .

وقوله : « الأيدي ثلاثة ، فيد الله العليا ويد المعطي [ ١٦٧ / أ ] التي تليها ويد السائل السفلى »<sup>(٢)</sup> فهل يصح في عقلٍ أو لغةٍ أو عرفٍ أن يقال : قدرة الله أو نعمته العليا ويد المعطي التي تليها ؟ فهل يحتمل هذا التركيب غير يد الذات بوجهٍ ما ؟ وهل يصح أن يراد به غير ذلك ؟ وكذلك قوله : « اليد العليا خير من اليد السفلى ، واليد العليا هي المنفقة واليد السفلى هي السائلة »<sup>(٣)</sup> فضم هذا إلى قوله : « الأيدي ثلاثة فيد الله العليا ويد المعطي هي التي تليها »<sup>(٤)</sup> ، وإلى قوله : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾<sup>(٥)</sup> تقطع<sup>(٦)</sup> بالضرورة أن المراد يد الذات لا يد القدرة والنعمة ، فإن التركيب والقصد والسياق لا يحتمله البتة . وتأمل قوله : ﴿ إِنَّ الَّذِيكُ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَكَ اللَّهُ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾<sup>(٧)</sup> فلما كانوا يبايعون رسول الله ﷺ بأيديهم ويضرب بيده على أيديهم وكان رسول الله ﷺ هو السفير بينه

(١) قد تقدم باختلاف يسير في بعض ألفاظه ص ( ٧٦ ) تعليق (٤) ، وهو موضوع كما بيته في الموضع المذكور .

(٢) تقدم من حديث عبد الله بن مسعود ص ( ٨١ ) .

(٣) أخرجه البخاري في الزكاة ح ١٤٢٩ (ص ٢٨٣ - ٢٨٤) .

(٤) مضى قريبا وقد تقدم ص ( ٨١ ) .

(٥) سورة المائدة آية (٦٤) .

(٦) في « ن » : « يقطع » .

(٧) سورة الفتح آية (١٠) .

وبينهم كانت مبايعتهم له مبايعة لله ، ولما كان الله سبحانه فوق سماواته على عرشه وفوق الخلائق كلهم كانت يده فوق أيديهم كما أنه سبحانه فوقهم ، فهل يصح هذا لمن ليس له يد حقيقة ؟ فكيف يستقيم أن يكون المعنى قدرة الله ونعمته فوق قدرهم ونعمهم ، أم تقتضي المقابلة أن يكون المعنى هو الذي يسبق إلى الأفهام من هذا الكلام .

وكذلك قوله : « ما تصدق أحد بصدقة من طيب ولا يقبل الله إلا الطيب إلا أخذها الرحمن بيمينه وإن كانت تمرة فتربو في كف الرحمن حتى تكون<sup>(١)</sup> أعظم من الجبل »<sup>(٢)</sup> ، فهل يحتمل هذا الكلام غير الحقيقة ؟ وهب أن اليد تستعمل<sup>(٣)</sup> في اللغة في النعمة أفسمعتم أن اليمين والكف يستعملان في النعمة في غير الوضع الجديد الذي اخترعتموه وحلتم عليه كلام الله ورسوله ﷺ .

وكذلك : « ويده الأخرى القسط »<sup>(٤)</sup> هل يصح أن يكون المعنى : ويقدرته الأخرى ؟ وهل يصح في قوله : « إن المقسطين عن يمين الرحمن »<sup>(٥)</sup> أنه [ عن ]<sup>(٦)</sup> قدرته في لغة من اللغات ؟ وهل سمعتم باستعمال اليمين في النعمة والكف في النعمة ؟ وكيف يحتمل قوله : « إن الله أخذ ذرية آدم من ظهره ثم أفاض بهم في كفه »<sup>(٧)</sup> كف النعمة

(١) في « ن » : « يكون » .

(٢) تقدم من حديث أبي هريرة ص ( ٨٨ ) وهو مخرج في الصحيحين .

(٣) في « ن » : « يستعمل » .

(٤) هو جزء من حديث أبي هريرة المخرج في الصحيحين وقد تقدم ص ( ٧٨ ) تعليق (٥) .

(٥) سبق ذكره من حديث عبد الله بن عمرو ص ( ٨٢ ) .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٧) هو جزء من حديث هشام بن حكيم وقد سبق ص ( ٨٤ ) .

والقدرة ؟ هذا<sup>(١)</sup> لم تعهدوا أنتم ولا أسلافكم به استعمالا البتة سوى الوضع الجديد الذي اخترعتموه .

وكذلك قوله : « خمر الله طينة آدم أربعين ليلة [ ثم ]<sup>(٢)</sup> ضرب بيده فيها فخرج كل طيب يمينه وكل خبيث بيده الأخرى ثم خلط بينهما »<sup>(٣)</sup> فهل يصح في هذا السياق غير الحقيقة ؟ فضع لفظة<sup>(٤)</sup> النعمة أو القدرة هاهنا ثم انظر هل يستقيم ذلك . وهل يصح في قوله : « والخير كله في يدك »<sup>(٥)</sup> أن يكون في نعمتيك أو في قدرتيك ؟

وقال عبد الله بن الحارث<sup>(٦)</sup> عن النبي ﷺ : « إن الله خلق آدم بيده ، وكتب التوراة بيده ، وغرس جنة عدن بيده »<sup>(٧)</sup> ، أفصح أن يخص الثلاثة<sup>(٨)</sup> بقدرته ولا سيما لفظ الحديث : « إن الله لم يخلق بيده إلا ثلاثة أشياء »<sup>(٩)</sup> ، أفصح [ ١٦٧ / ب ] أن توضع<sup>(١٠)</sup> النعمة (أو القدرة)<sup>(١١)</sup>

- (١) في « ت » : « وهذا » .
- (٢) ما بين المعقوفين ساقط من « ن » .
- (٣) تقدم من حديث سلمان الفارسي ص ( ٨٧ ) ، وهو موقوف كما بيته في موضعه .
- (٤) في « ت » : « لفظ » .
- (٥) هو جزء من حديث علي بن أبي طالب ، وقد تقدم ص ( ٦٤٠ ) .
- (٦) تقدمت ترجمته ص ( ٧٩ ) .
- (٧) سبق ذكره وتخريجه ص ( ٨٠ ) .
- (٨) في « ت » : « الثلاث » ويصح هنا حذف التاء ويقاؤها لعدم ذكر المعدود وحذفه .  
ينظر : شرح الأشموني للألفية مع حاشية الصبان عليه ( ٦١ / ٤ ) .
- (٩) تقدم من حديث جمع من الصحابة ص ( ٧٥ ) مع التعليق ( ٤ ) .
- (١٠) في « ن » : « يوضع » .
- (١١) في « ت » : « والقدرة » .

موضع اليد هاهنا .

[ المثال الخامس مما ادعى فيه الجاز : صفة الوجه ، وإبطال ذلك من ستة وعشرين وجهاً ]

المثال الخامس : وجه الرب جل جلاله حيث ورد في الكتاب والسنة فليس بمجاز بل على حقيقته .

واختلف المعطلون في جهة التجوز في هذا ، فقالت طائفة : لفظ الوجه زائد ، والتقدير : ويبقى ربك<sup>(١)</sup> ، إلا ابتغاء ربه الأعلى<sup>(٢)</sup> ، ويريدون ربهم . وقالت فرقة أخرى منهم : الوجه بمعنى الذات ، وهذا قول أولئك وإن اختلفوا في التعبير عنه . وقالت فرقة : ثوابه وجزاؤه ، فجعله هؤلاء مخلوقاً منفصلاً ، قالوا لأن الذي يراد هو الثواب . وهذه أقوال نعوذ بوجه الله العظيم أن يجعلنا من أهلها<sup>(٣)</sup> .

[ اختلاف المعطلين في جهة تجوز الوجه ]

قال عثمان بن سعيد الدارمي<sup>(٤)</sup> وقد حكى قول بشر المريسي<sup>(٥)</sup> أنه قال في قول النبي ﷺ : « إذا قام العبد يصلي أقبل الله عليه بوجهه »<sup>(٦)</sup> :

[ قول المريسي في صفة الوجه ورد الدارمي عليه ]

(١) أي في قوله تعالى : ﴿ وَبَيْنَ يَدَيْهِ رَبُّكَ ﴾ الآية (٢٧) من سورة الرحمن .

(٢) أي في قوله تعالى : ﴿ إِلَّا آيَاتَهُ وَيَدُّوهُ الْأَعْلَى ﴾ الآية (٢٠) من سورة الليل .

(٣) تنظر أقول المتكلمين في تأويلهم لهذه الصفة : مقالات الإسلاميين (١/ ٢٦٥ - ٢٦٦) وتأويلات أهل السنة للماتريدي (١/ ٢٦٣ - ٢٦٤) ومتشابه القرآن (٢/ ٦٣٧ - ٦٣٨) وشرح الأصول الخمسة (ص ٢٢٧) وأصول الدين (ص ١١٠) والفصل (٢/ ٣٤٧ - ٣٤٨) والمعتمد في أصول الدين (ص ٥٢) والإرشاد للجويني (ص ١٥٧) ودفع شبه التشبيه (ص ١١٣) وأساس التقديس (ص ١٥١ - ١٥٦) وغاية المرام (ص ١٤٠) وأبكار الأفكار (ق/ ١١٥ ب) وإيضاح الدليل لابن جماعة (ص ١٢٠ - ١٢٢) وشرح المواقف (ص ١٧٤ - ١٧٥) وأقاويل الثقات (ص ١٤١) وما بعدها .

(٤) تقدمت ترجمته ص (٥٨) .

(٥) تقدمت ترجمته ص (٣٤٣) .

(٦) هو جزء من حديث أخرجه ابن ماجه في إقامة الصلاة والسنة فيها ح ١٠٢٣ (١/ ٣٢٧) وفيه قصة ، وأخرجه ابن خزيمة في كتابه التوحيد مطولاً (١/ ٣٤ - ٣٦) بإسنادين قال =

يحتمل أن يقبل الله عليه بنعمته وإحسانه (وإفضاله)<sup>(١)</sup> وما أوجب للمصلي من الثواب . فقوله : ﴿ وَبَقِيَ وَجْهٌ رَّبِّكَ ﴾<sup>(٢)</sup> أي ما توجه به إلى ربك من الأعمال الصالحة . وقوله : ﴿ فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَثَمَّ وَجْهٌ لِلَّهِ ﴾<sup>(٣)</sup> أي قبله الله . قال الدارمي : (لما فرغ)<sup>(٤)</sup> المريسي من إنكار اليدين ونفيهما عن الله أقبل قَبِل وجهه الله ذي الجلال والإكرام لينفيه عنه كما نفى عنه اليدين ، فلم يدع

= في أحدهما : حدثنا محمد بن بشار قال ثنا يحيى قال ثنا الأعمش ، قال ثنا شقيق قال : كنا عند حذيفة فقام شبت بن ربي فصلى فبصق بين يديه ، فقال له حذيفة : يا شبت لا تبصق بين يديك ولا عن يمينك فإن عن يمينك كاتب الحسنات ولكن عن يسارك أو من ورائك ، فإن العبد إذا توضأ فأحسن الوضوء ثم قام إلى الصلاة أقبل الله عليه بوجهه فيناجيه فلا ينصرف عنه حتى ينصرف أو يحدث حدث سوء . وفي صحيحه رقم ٩٢٤ (٦٢/١) وأخرجه عبد الرزاق في المصنف رقم ١٦٨٩ (٤٣٢/١ - ٤٣٣) وكذا ابن أبي شيبة في المصنف (٣٦٤/٢) والبيهقي في الأسماء والصفات رقم ٦٥٥ (٨٨/٢) وهو صحيح عن حذيفة ، كما أنه صح نحوه من حديث الحارث الأشعري يرفعه أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات رقم ٦٥٤ وقال بعده : « وروي في مثل هذا عن حذيفة بن اليمان وعبد الله بن عمر رضي الله عنهم من قولهما » ثم ساقهما . وقال البوصيري في زوائد ابن ماجه (٣٤٤/١) : « هذا إسناد صحيح رجاله ثقات ، وله شاهد في الصحيحين والموطأ من حديث ابن عمر » اهـ . وقد حسنه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه ح ٨٤٥ (٣٠٤/١) وفي الصحيحة ح ١٥٩٦ (١٢٧/٤) وفي التعليق على صحيح ابن خزيمة رقم ٩٢٤ (٦٢/٢) .

(١) في النسخ الخطية : « وأفعاله » والمثبت من بعض النسخ الخطية لكتاب نقض الدارمي على بشر المريسي كما أشار إليه محققه (٧٠٤/٢) تعليق (٤) ولعله الصواب .

(٢) سورة الرحمن آية (٢٧) .

(٣) سورة البقرة آية (١١٥) .

(٤) في « ن » : « لما فرغ من » .

غاية في إنكار وجه الله ذي الجلال والإكرام (والجحود به)<sup>(١)</sup> حتى ادعى أن وجه الله الذي وصفه بأنه ذو الجلال والإكرام مخلوق ، لأنه ادعى أنه أعمال مخلوقة يتوجه بها إليه ، وثواب وإنعام مخلوق يشيب به العامل ، وزعم أنه قبة الله ، وقبة الله لا شك مخلوقة. ثم ساق الكلام في الرد عليه<sup>(٢)</sup>.

[ الوجه الأول في إبطال كون وجهه تعالى مجازاً لا حقيقة ]

والقول بأن لفظ الوجه مجاز باطل من وجوه :

[ الوجه الثاني في إبطال كون وجهه تعالى مجازاً لا حقيقة ]

أحدها : أن المجاز لا يمتنع نفيه ، فعلى هذا لا يمتنع أن يقال : ليس لله وجه ولا حقيقة لوجهه .

[ الوجه الثالث في إبطال كون وجهه تعالى مجازاً لا حقيقة ]

وهذا تكذيب صريح لما أخبر [ به ]<sup>(٣)</sup> عن نفسه وأخبر به عنه (رسوله)<sup>(٤)</sup> - ﷺ .

الثاني : أنه خروج عن الأصل والظاهر بلا موجب .

[ الوجه الرابع في إبطال كون وجهه تعالى مجازاً لا حقيقة ]

الثالث : أن ذلك يستلزم كون حياته وسمعه وبصره وقدرته وكلامه وإرادته وسائر صفاته مجازاً<sup>(٥)</sup> لا حقيقة كما تقدم تقريره .

الرابع : أن دعوى المعطل أن الوجه صلة<sup>(٦)</sup> كذب على الله وعلى رسوله

(١) في « ت » : « واستمر وإلى الجحود به » .

(٢) انظر : نقض الإمام الدارمي على بشر المريسي (٢/٧٠٣ - ٧٢٤) .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٤) في « ت » : « رسول الله » .

(٥) في « د » و « ن » : « مجاز » .

(٦) أي أنه صلة زائدة ، فيكون معنى قوله تعالى : ﴿ فَتَمَّ وَجْهَ اللَّهِ ﴾ : قسم الله ، قالوا وهذا كقوله تعالى : ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾ أي إلا هو .

قال السمين الحلبي في الدرر المصون (٢/٨٢) بعد ذكره لهذا القول : « وليس بشيء » =

وعلى اللغة ، فإن هذه الكلمة ليست مما عهد زيادتها .

[ الوجه  
الخامس في  
إبطال كون  
وجهه تعالى  
مجازا لا  
حقيقة ]

الخامس : أنه لو ساغ ذلك لساغ لمعطل آخر أن يدعي الزيادة في قوله :  
« أعوذ بعزة الله وقدرته »<sup>(١)</sup> ، ويكون التقدير : أعوذ بالله . ويدعي معطل  
آخر الزيادة في سمعه وبصره وغير ذلك .

[ الوجه  
السادس في  
إبطال كون  
وجهه تعالى  
مجازا لا  
حقيقة ]

السادس : أن هذا يتضمن إلغاء وجهه الكريم لفظا ومعنى ، وأن لفظه  
زائد ومعناه متنف .

[ ما ذكره  
الخطابي  
والبيهقي  
وغيرهما في  
إثبات الوجه  
له سبحانه ]

السابع : ما ذكره الخطابي<sup>(٢)</sup> والبيهقي<sup>(٣)</sup> وغيرهما قالوا : لما أضاف الوجه  
إلى الذات وأضاف النعت إلى الوجه فقال : ﴿ وَيَسْمَىٰ [ ١٦٨ / أ ] وَجْهَ رَبِّكَ  
ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾<sup>(٤)</sup> دل على أن ذكر الوجه ليس بصلة ، وأن قوله :  
﴿ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾ صفة للوجه وأن الوجه صفة للذات<sup>(٥)</sup> .

= وينظر : تفسير الرازي (٢١/٤) وتفسير القرطبي (٨٤/٢) وتفسير البحر المحيط (١/٣٦١) .

(١) هو جزء من حديث عثمان بن أبي العاص الثقفي رضي الله عنه أخرجه مسلم في  
السلام ح ٦٧ (١٧٢٨/٤) وهو فيه بلفظ : « أعوذ بالله وقدرته . . » ، وأخرجه باللفظ  
المذكور : « أعوذ بعزة الله وقدرته » : أبو داود في الطب ح ٣٨٩١ (٢١٧/٤ - ٢١٨)  
والترمذي في الطب ح ٢٠٨٠ (٤٠٨/٤) وابن ماجه في الطب ح ٣٥٢٢  
(١١٦٣/٢ - ١١٦٤) ومالك في كتاب العين من الموطأ ح ٩ (٧١٨/٢) .

(٢) تقدمت ترجمته ص (٤٨٦) .

(٣) تقدمت ترجمته ص (٩٧٩) .

(٤) سورة الرحمن آية (٢٧) .

(٥) انظر : الاعتقاد للبيهقي (ص ٦٩) ، وهذا النقل عنه وعن الخطابي ذكره عنهما القرطبي  
في الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى (٢/٨٥ - ٨٧) ومرعي بن يوسف الكرمي في  
أقاويل الثقات (ص ١٤٣) .

قلت : فتأمل رفع قوله : ﴿ ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ ﴾ عند [ ذكر ] (١) الوجه ،  
وجره في قوله : ﴿ نَبَرَكَا أَنْتُمْ رَبَّنَا ذِي الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ ﴾ (٢) ، فذو (٣) الوجه  
المضاف بالجلال والإكرام لما كان القصد الإخبار عنه ، وذو (٤) المضاف إليه  
بالجلال والإكرام في آخر السورة لما كان القصد عين المسمى دون الاسم  
فتأمله .

الثامن : أنه لا يعرف في لغة من لغات الأمم وجه الشيء بمعنى ذاته  
ونفسه ، وغاية ما شبه به المعطل وجه الرب أن قال : هو كقوله : « وجه  
الحائط » و « وجه الثوب » و « وجه النهار » و « وجه الأمر » . فيقال لهذا  
المعطل المشبه : ليس الوجه في ذلك بمعنى الذات ، بل هذا مبطل  
لقولك ، فإن وجه الحائط أحد جانبيه فهو مقابل لدبره ، ومن (٥) هذا وجه  
الكعبة ودبرها ، فهو وجه حقيقة ، ولكنه بحسب المضاف إليه ، فلما كان  
المضاف إليه بناء كان وجهه من جنسه ، وكذلك وجه الثوب أحد جانبيه وهو  
من جنسه ، وكذلك وجه النهار أوله ولا يقال لجميع النهار ، وقال ابن عباس  
رضي الله عنهما : « وجه النهار أوله » (٦) ، ومنه قولهم : « صدر النهار » (٧) ،

[ بيان أن  
الوجه يكون  
بحسب ما  
أضيف إليه ]

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) سورة الرحمن آية (٧٨) .

(٣) في « د » و « ن » : « فذوي » ، والمثبت من « ت » .

(٤) في « د » و « ن » : « وذوي » ، والمثبت من « ت » .

(٥) في « ت » : « ومثل » .

(٦) لم أقف عليه من قول ابن عباس ، وإنما وجدته من قول قتادة والربيع أخرجه عنهما ابن  
جرير في تفسيره (طبعة شاكر) رقم ٧٢٣٨ ، ٧٢٣٩ (٦/٥٠٩) .

(٧) ينظر المحكم واللسان والتاج جميعهم في مادة (صدر) وشرح ديوان الحماسة للتبريزي  
(٢٦/٣) .

قال (ابن الأعرابي)<sup>(١)</sup> : « أتيته بوجه نهار و صدر نهار »<sup>(٢)</sup> ، وأنشد للربيع ابن زياد<sup>(٣)</sup> :

من كان مسروراً بمقتل مالك فليأت نسوتنا بوجه نهار<sup>(٤)</sup>  
والوجه في اللغة مستقبل كل شيء لأنه أول ما يواجه منه ، ووجه الرأي  
والأمر ما يظهر أنه صوابه ، وهو في كل محل بحسب ما يضاف إليه ، فإن  
أضيف إلى زمن كان الوجه زمنا ، وإن أضيف إلى [ حيوان كان بحسبه ،  
وإن أضيف إلى ثوب أو حائط كان بحسبه ، وإن أضيف إلى ]<sup>(٥)</sup> من ﴿ لَيْسَ

(١) في « ت » : « ابن أعرابي » .

وابن الأعرابي تقدمت ترجمته ص ( ٩٧ ) .

(٢) يراجع مجالس العلماء للزجاجي (ص ٣٠٦) .

(٣) هو الربيع بن زياد بن عبد الله بن سفيان بن ناشب العبسي الجاهلي ، كان يلقب بالكامل  
لشجاعته وذكائه ودعائه ، كما كان من ندماء النعمان بن المنذر الغساني ، هجاء عَيَاباً  
فَحَاشاً سَبَاباً ، توفي سنة (٣٠) قبل الهجرة وقيل غير ذلك .

المحبر (٢٩٩ - ٣٠٠) والأغاني (١٨/٦٤٦٨) وما بعدها والعمدة لابن رشيق  
(١٢٨/١ - ١٢٩) ومعجم الشعراء الجاهليين (ص ١٤١ - ١٤٢) .

(٤) البيت من قصيدة في رثاء مالك بن زهير العبسي مطلعها :

إنسي أرقنت فلم أغمض حار من سيء النبل الجليل الساري  
وقد ذكره غير واحد منهم : أبو عبيد في مجاز القرآن (١/٩٧) وأبو تمام في الحماسة (١/  
٤٩٤) وابن جرير في التفسير طبعة شاكر (٦/٥٠٩) والزرجاجي في مجالس العلماء  
(ص ٣٠٥) والأصفهاني في الأغاني (١٨/٦٤٨٩) والمرتضى في الأمالي (١/٢١١)  
والزخشي في الكشاف (١/١٩٥) والسخاوي في سفر السعادة (٢/٩٥٦) وابن منظور  
في اللسان مادة (وجه) ، والبغدادي في الخزانة (٧/٣٨٨) (٨/٣٦٩ ، ٣٧١) وغير هؤلاء  
كثير .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

كَمَثَلِهِ شَيْءٌ ﴿١﴾ كَانَ وَجْهَهُ تَعَالَى كَذَلِكَ .

[ لا يصح  
قطعا حمل  
وجهه تعالى  
على الثواب  
المنفصل ]

التاسع : أن حمله على الثواب المنفصل من أبطل الباطل ، فإن اللغة (لا  
تحتمل) (٢) ذلك ، ولا يعرف أن الجزاء يسمى وجهاً للمجازي .

[ الاستعانة  
بوجهه تعالى  
تنفي عنه  
الجهاز ]

العاشر : أن الثواب مخلوق ، وقد (٣) صح عن النبي ﷺ أنه استعاذ  
بوجه الله فقال : « أعوذ بوجهك الكريم أن تضلني (٤) لا إله إلا أنت الحي  
الذي لا يموت والجن والإنس يموتون » رواه أبو داود وغيره (٥) . ومن  
دعائه يوم الطائف (٦) : « أعوذ (بنور وجهك) (٧) الذي أشرفت له الظلمات  
وصلح عليه أمر الدنيا والآخرة » (٨) ، ولا يظن برسول الله ﷺ أن يستعيز

(١) سورة الشورى آية (١١) .

(٢) في « ن » : « لا يحتمل » .

(٣) في « ت » : « فقد » .

(٤) في « ن » : « يضلني » .

(٥) لم أقف عليه عند أبي داود في السنن ، وقد أخرجه البخاري مختصراً في التوحيد  
ح ٧٣٨٣ (ص ١٥٤٧) ومسلم في الذكر والدعاء ح ٦٧ (٤/٢٠٨٦) جميعهما من حديث  
عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ، وفيهما : « أعوذ بعزتك » بدل « أعوذ  
بوجهك » ، ولفظه عند مسلم : « اللهم لك أسلمت ، وبك آمنت ، وعليك  
توكلت ، وإليك أنبت ، وبك خاصمت ، اللهم إني أعوذ بعزتك ، لا إله إلا أنت أن  
تضلني ، أنت الحي الذي لا يموت ، والجن والإنس يموتون » .

(٦) يعني يوم ذهابه عليه الصلاة والسلام إلى الطائف لدعوة تقيف والتماس النصر منهم  
والمنعة .

(٧) في « د » و « ن » : « بوجهك » والمثبت من « ت » وهو الموافق لما في المصادر .

(٨) هو جزء من دعاء طويل أخرجه ابن إسحاق كما في السيرة لابن هشام (٢/

٤٤٤ - ٤٤٦) بسند صحيح عن محمد بن كعب القرظي مرسلًا في قصة ذهابه ﷺ إلى

الطائف دون بقيته ، وفيه الدعاء المذكور فذلك مما لم يسنده ابن إسحاق ، وقد أخرجه =

بمخلوق . وفي صحيح البخاري أن رسول الله ﷺ لما أنزل عليه : ﴿ قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> قال : « أعوذ بوجهك » ، ﴿ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> قال : « أعوذ بوجهك » <sup>(٣)</sup> .

وقال علي بن أبي [ ١٦٨ / ب ] طالب <sup>(٤)</sup> رضي الله عنه : أمرني رسول الله ﷺ فقال : « إذا أخذت مضجعتك فقل <sup>(٥)</sup> : أعوذ بوجهك الكريم وكلماتك التامات من شر ما أنت أخذ بناصيته ، اللهم أنت تكشف (المغرم والمأثم) <sup>(٦)</sup> ،

= من طريقه ابن جرير في التاريخ (٢/ ٣٤٤ - ٣٤٦) والطبراني في الكبير من حديث عبد الله بن جعفر مختصرا رقم ١٨١ (قطعة من الجزء ٧٣/١٣) و (٢٥/٣٤٦) وفي الدعاء له رقم ١٠٣٦ (٢/ ١٢٨٠) وذكره ابن منده في الرد على الجهمية (ص ٩٩) . قال الحافظ الهيثمي في المجمع (٦/ ٣٨) : « وفيه ابن إسحاق وهو مدلس ثقة ، وبقية رجاله ثقات » قلت : وقد عنعنه هنا فلم يصرح فيه بالسماع ، فاستوجب الضعف . وانظر : دفاع عن الحديث النبوي والسيرة للألباني (ص ١٩) وتعليقه على فقه السيرة للغزالي (ص ١٣٧) تعليق ( ١ ) ، وضعيف الجامع رقم ١١٨٢ (ص ١٦٦ - ١٦٧) .

(١) سورة الأنعام آية (٦٥) .

(٢) سورة الأنعام آية (٦٥) .

(٣) أخرجه البخاري في التفسير ح ٤٦٢٨ (ص ٩٦٠) وفي الاعتصام بالكتاب والسنة ح ٧٣١٣ وفي التوحيد ح ٧٤٠٦ من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٤) هو علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم أبو السبطين ، أمير المؤمنين ، وابن عم رسول رب العالمين ، والخليفة الرابع الراشد ، فضائله كثيرة ومناقبه جمة ، مات قتيلا شهيدا بالكوفة سنة (٤٠) .

الاستيعاب (٣/ ١٠٨٩ - ١١٣٣) وأسد الغابة (٤/ ٩١ - ١٢٥) والإصابة (٤/ ٥٦٤ - ٥٧٠) .

(٥) في « ت » : « فقال » .

(٦) في « ت » : « المأثم والمغرم » بالتقديم والتأخير ، وهي هكذا في بعض مصادر النص .

اللهم (لا يهزم جندك ولا يخلف وعدك) <sup>(١)</sup> ، ولا ينفع ذا الجد منك الجد سبحانه ويحمدك <sup>(٢)</sup> ، وإسناد كلهم ثقات .

وفي الموطأ : أنه لما كان ليلة الجن <sup>(٣)</sup> أقبل عفريت من الجن وفي يده شعلة من نار ، فجعل النبي ﷺ يقرأ القرآن فلا يزداد إلا قربا ، فقال له جبريل : ألا أعلمك كلمات تقولهن ينكب منها لفيه وتطفأ شعلته ؟ قل : أعوذ بوجه الله الكريم وكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر من شر ما ينزل من السماء ، ومن شر ما يعرج فيها ، ومن شر ما ذرأ في الأرض ،

(١) في « د » و « ن » : « لا تهزم جندك ولا تخلف وعدك » .

(٢) أخرجه الطبراني في الأوسط ح ٦٧٧٥ (٧/٣٩٨ - ٣٩٩) وفي الدعاء له ح ٢٣٨ (٢/٩٠٠ - ٩٠١) والبيهقي في الأسماء والصفات ح ٦٦٤ (٢/٩٧ - ٩٨) . وإسناده ضعيف فيه حماد بن عبد الرحمن الكلبي الشامي من أهل قنسرين ، قال فيه أبو زرعة في أجوبته (ضمن كتاب « أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية ») (٢/٤٩٥) : « يروي أحاديث منكرة » . وقال فيه أبو حاتم : « هو شيخ مجهول ، منكر الحديث ضعيف الحديث » ، الجرح والتعديل (٣/١٤٣) وقال ابن عدي في الكامل (٢/٢٤٢) : « قليل الرواية » . وينظر : مجمع الزوائد (١٠/١٧٢) وتقريب التهذيب (ص ١١٨) .

(٣) خبر ليلة الجن أخرجه الإمام مسلم وغيره ، قال رحمه الله في كتاب الصلاة من صحيحه رقم ١٥٠ (١/٣٣٢) : « حدثنا محمد بن المثني ، حدثنا عبد الأعلى عن داود عن عامر قال : سألت علقمة : هل كان ابن مسعود شهد مع رسول الله ﷺ ليلة الجن ؟ قال : فقال علقمة : أنا سألت ابن مسعود فقلت : هل شهد أحد منكم مع رسول الله ﷺ ليلة الجن ؟ قال : لا ، ولكننا كنا مع رسول الله ﷺ ذات ليلة ففقدناه ، فالتمسناه في الأودية والشعاب ، فقلنا : استطير أو اغتيل ، قال فبتنا بشر ليلة بات بها قوم ، فلما أصبحنا إذا هو جاء من قبيل حراء ، قال فقلنا : يا رسول الله فقدناك فطلبناك فلم نجدك فبتنا بشر ليلة بات بها قوم ، فقال : « أتاني داعي الجن فذهبت معه فقرأت عليهم القرآن » قال : فانطلق بنا فأرانا آثارهم وآثار نيرانهم .. » الحديث . وليس فيه ما ذكره ابن القيم ، وسيأتي مزيد بيان عند التخريج .

ومن شر ما يخرج منها ، ومن شر فتن الليل والنهار ، ومن شر طوارق الليل ، ومن شر كل طارق إلا طارقاً يطرق بخير يا رحمن . فقالها فانكبت لفيه وطففت شعلته . أرسله مالك ووصله غيره<sup>(١)</sup> .

(١) الذي في الموطأ من كتاب الشَّعْر ، باب ما يؤمر به من التعوذ ح ١٠ (٢/٩٥٠ - ٩٥١) عن مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال : أُسري برسول الله ﷺ فرأى عفريتاً من الجن يطلبه بشعلة من نار كلما التفت رسول الله ﷺ رآه فقال له جبريل أفلا أعلمك كلمات تقولهن « الحديث وهو مرسل ، وقد أوصله غيره كما سيأتي ، ومن طريق مالك أخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة من الكبرى ح ١٠٧٩٣ (٦/٢٣٧) ، وقد أخرجه باللفظ المذكور موصولاً في عمل اليوم والليلة من الكبرى أيضاً رقم ١٠٧٩٢ (٦/٢٣٧) والبيهقي في الأسماء والصفات رقم ٦٦٣ (٢/٩٥ - ٩٦) وابن عبد البر في التمهيد (٢٤/١١٢ - ١١٣) جميعهم من حديث عبد الله بن مسعود ، وكذا أخرجه الطبراني من غير بعض الألفاظ في أوله في الأوسط رقم ٤٣ (١/٥٨ - ٥٩) وفي الدعاء له رقم ١٠٥٨ (٢/١٢٩٣) كلاهما بسند واحد ، وعنه أبو نعيم في دلائل النبوة رقم ١٣٨ (١/٢٤٥) وذكره السيوطي في الخصائص (١/٣٤٣) وإسناده ضعيف ، ففي سند البيهقي من لا يعرف لجهاته كما أن في طريق النسائي وابن عبد البر عياشاً الشامي ، وهو عياش السلمى المذكور في تهذيب الكمال (٢٢/٥٦٤) وفيه : « روى عن عبد الله ابن مسعود في ذكر ليلة الجن ، روى عنه محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة الأنصاري ، روى له النسائي في اليوم والليلة » .

قلت : وقد قال فيه الحافظ في التقریب (ص ٣٧٣) : « مجهول من الثالثة » .  
وقال الهيثمي في المجمع (١٠/١٧٨) : « .. وفيه من لم أعرفه » .  
وأما إسناد الطبراني ففيه شيخه أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة البتلهي الدمشقي متكلم فيه خاصة فيما يروي عن أبيه كما هو هنا ، قال فيه الذهبي في الميزان (١/١٥١) : « له مناكير ، قال أبو أحمد الحاكم : فيه نظر وحدث عنه أبو الجهم المشغرائي ببواطيل .. » ، وانظر اللسان (١/٢٩٥) . وفي الثقات لابن حبان (٩/٧٤) في ترجمة والده محمد بن يحيى قال : « .. ثقة في نفسه يتقى من حديثه ما روى عنه أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة وأخوه عبيد فإنهما كانا يدخلان عليه كل شيء .. » .

## الحادي عشر : أن النبي ﷺ كان

[ لم يكن  
النبي عليه  
الصلاة  
والسلام  
يسأل ربه عز  
وجل لذة  
النظر إلى  
الثواب  
ولكن لذة  
النظر إلى  
الوجه  
الكريم ]

= وفيه : إبراهيم بن طريف الشامي وقد تفرد عنه الأوزاعي ، قال فيه ابن حجر في التقریب (ص ٣٠) : « مجهول تفرد عنه الأوزاعي وقد وثق » .

وللمحدث شاهد من حديث عبد الرحمن بن خنْبَش - بوزن جعفر - (وقيل في اسمه غير ذلك) التميمي رضي الله عنه أخرجه الإمام أحمد في المسند (٤١٩/٣) : « حدثنا سيار بن حاتم أبو سلمة العنزري قال حدثنا جعفر يعني ابن سليمان قال حدثنا أبو التياح قال : قلت لعبد الرحمن بن خنْبَش التميمي - وكان كبيراً - أدركت رسول الله ﷺ ؟ قال : نعم ، قال قلت : كيف صنع رسول الله ليلة كادته الشياطين ؟ فقال : إن الشياطين تحدت تلك الليلة على رسول الله ﷺ من الأودية والشعاب وفيهم شيطان بيده شعلة نار . . . فذكره . ثم رواه في الموضع المذكور عن شيخه عفان عن جعفر به ، وعن هذا الشيخ أيضاً والإسناد نفسه أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف رقم ٣٦٥٣ (٨/٦١ - ٦٢) ورقم ٩٦٧١ (١٠/٣٦٤ - ٣٦٥) ، ورواه يعقوب بن سفيان الفسوي في المعرفة والتاريخ (١/٢٨٧ - ٢٨٨) ، وأبو يعلى في المسند رقم ٦٨٤٤ (١٢/٢٣٧ - ٢٣٨) ، وعنه ابن السني في عمل اليوم والليلة رقم ٦٣٧ (ص ٣٠١ - ٣٠٢) والعقيلي فيما ذكره ابن عبد البر في التمهيد (٢٤/١١٣ - ١١٤) وساقه ، وأبو نعيم في دلائل النبوة رقم ١٣٧ (١/٢٤٣ - ٢٤٤) والبيهقي في دلائل النبوة (٧/٩٥) من طريق يعقوب بن سفيان الفسوي ، وفي الأسماء والصفات رقم ٣٥ (١/٧٢ - ٧٣) من طريق يحيى بن يحيى النيسابوري ، وابن عبد البر في التمهيد (٢٤/١١٣ - ١١٤) .

وقال الحافظ ابن حجر في الإصابة (٤/٣٠١) في ترجمة عبد الرحمن بن خنْبَش - بعد أن ذكر حديثه المذكور بسياق الإمام أحمد - : « وأخرجه ابن منده من طريق أبي قدامة الرقاشي وعلي المديني كلاهما عن جعفر . . . وأخرجه أبو زرعة في مسنده عن الوزيري عن جعفر كذلك ، وأخرجه أبو بكر بن أبي شيبة والبخاري والحسن بن سفيان من طرق كلهم عن عفان ، وحكى ابن أبي حاتم أن عفان رواه عن جعفر فقال عن عبد الله بن خنْبَش وعبد الرحمن أصح ، وفي رواية أبي بكر : سألت رجل عبد الرحمن بن خنْبَش فذكره ، قال البزار : لم يرو عبد الرحمن غيره فيما علمت ، وقال ابن منده : في حديثه إرسال ، وتعقبه أبو نعيم بأن أبا التياح صرح بسؤاله له يعني فلا إرسال فيه ، انتهى . ولعل ابن منده أراد أنه لم يصرح بسماعه لذلك من رسول الله ﷺ لكن المعتمد على من جزم بأن =

يقول<sup>(١)</sup> في دعائه : « أسألك لذة النظر إلى وجهك والشوق إلى لقائك »<sup>(٢)</sup> . ولم يكن ليسأل لذة النظر إلى الثواب المخلوق ، ولا يعرف تسمية ذلك وجهاً لله لغةً ولا عرفاً ولا شرعاً .

الثاني عشر : أن النبي ﷺ قال : « من استعاذ بالله فأعيذوه ومن سألكم بوجه الله فأعطوه »<sup>(٣)</sup> . وفي السنن من حديث جابر عن النبي ﷺ قال :

[ من النصوص الدالة على إثبات الوجه الكريم له سبحانه على وجه الحقيقة ]

= له صحبة .. ، وقال الهيثمي في المجمع (١٧٧/١٠) : « رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني بنحوه .. ورجال أحمد إسنادي أحمد وأبي يعلى وبعض أسانيد الطبراني رجال الصحيح وكذلك رجال الطبراني .. » .

(١) في « ت » : « يدعو » .

(٢) هو جزء من حديث عمار بن ياسر رضي الله عنه في دعاء طويل سمعه من رسول الله ﷺ ورد من طرق مختصراً ومطولاً ، فأخرجه النسائي في السهو رقم ١٣٠٥ و ١٣٠٦ (٣/ ٥٤ - ٥٥) وابن أبي شيبة في المصنف رقم ٩٣٩٥ (١٠/ ٢٦٤ - ٢٦٥) وأحمد في المسند (٤/ ٢٦٤) والدارمي في الرد على الجهمية (مختصراً ومطولاً) رقم ١٨٨ ، ١٩٧ (ص ١٩٨ ، ١٠١) وابن أبي عاصم في السنة مختصراً رقم ٤٣٣ ، ٤٣٤ (١/ ٣٠٢ - ٣٠٣) وعبد الله بن الإمام أحمد في السنة رقم ٤٦٦ و ٤٦٧ (١/ ٢٥٤ ، ٢٥٥) وابن خزيمة في التوحيد رقم ١٣ (١/ ٢٩ - ٣٠) والدارقطني في الرؤية رقم ١٥٨ ، ١٥٩ (ص ٢٥٦ - ٢٥٨) وابن منده في الرد على الجهمية رقم ٨٦ (ص ٩٦) والحاكم في المستدرک (١/ ٥٢٤ - ٥٢٥) واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد رقم ٨٤٥ (٣/ ٥٤١ - ٥٤٢) والبيهقي في الأسماء والصفات مطولاً ومختصراً رقم ٢٢٧ (١/ ٣٠٢ - ٣٠٣) ورقم ٦٥٨ (٢/ ٩١ - ٩٢) وابن حبان في صحيحه رقم ١٩٧١ (٥/ ٣٠٤ - ٣٠٥) .

وقد صححه الحاكم وواقفه الذهبي ، وقال الألباني في تخريج أحاديث الرد على الجهمية للدارمي (ص ٦٠) إسناد صحيح ، وكذا صححه في ظلال الجنة تحت رقم ٤٢٤ ، ٤٢٥ (ص ١٨٥) .

(٣) هو من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أخرجه أبو داود في الأدب ح ٥١٠٨ (٥/ ٣٣٤) وفيه عنده : « ومن سألكم بالله .. » ، وأحمد في المسند =

« لا ينبغي [ لأحد ]<sup>(١)</sup> أن يسأل بوجه الله إلا الجنة »<sup>(٢)</sup>. فكان<sup>(٣)</sup> طاوس<sup>(٤)</sup> يكره أن يسأل الإنسان

= (١/٢٤٩ - ٢٥٠) وكذا أبو يعلى في المسند رقم ٢٥٣٦ (٤/٤١٢) و٢٧٥٥ (٥/١٤٠) والبيهقي في الأسماء والصفات رقم ٦٦٠ (٢/٩٣) وهو صحيح.

وانظر : السلسلة الصحيحة ح ٢٥٣ (١/قسم ١/٥٠٩ - ٥١٠) وصحيح سنن أبي داود ح ٤٢٦٠ (٣/٩٦١ - ٩٦٢).

(١) ما بين المعرفتين ساقط من « ت » .

(٢) هو من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أخرجه أبو داود في الزكاة ح ١٦٧١

(٢/٣٠٩ - ٣١٠) ومن طريقه أخرجه البيهقي في الكبرى (٤/١٩٩) ويلفظه المذكور

أخرجه في الأسماء والصفات رقم ٦٦١ (٢/٩٣ - ٩٤) وكذا أخرجه ابن عدي في

الكمال (٣/٢٥٧) في ترجمة سليمان بن قرم ، وابن منده في الرد على الجهمية رقم ٨٩

(ص ٩٨) ونسبه السيوطي في الجامع الصغير (٦/٤٥١) لأبي داود والضياء في

المختارة ، ولم أجده في مطبوعة الأخير وهو غير كامل .

وإسناده ضعيف فيه سليمان بن معاذ التميمي الضبي النحوي البصري أبو داود ، وهو

سليمان بن قرم بن معاذ منسوب لجدته كما في ترجمته من تهذيب الكمال (١٢/٥١)

وغيره ، وقد تكلم فيه غير واحد وكان يفرط في التشيع ، فقد ضعفه النسائي وابن

معين ، وقال أبو زرعة : « ليس بذلك » وقال أبو حاتم : « ليس بالمتين » ، وقال ابن

حجر في التقريب (ص ١٩٣ - ١٩٤) : « سيء الحفظ يتشيع .. » .

وينظر : الكامل لابن عدي (٣/٢٥٥ - ٢٥٧) والجرح والتعديل (٤/١٣٦ - ١٣٧)

وقيض القدير للمناوي (٦/٤٥١) وضعيف الجامع رقم ٦٣٥١ (ص ٩١٦) وضعيف سنن

أبي داود رقم ٣٦٨ (ص ١٦٨ - ١٦٩) ومشكاة المصابيح بتحقيق الألباني رقم ١٩٤٤ (١/

٦٠٥).

(٣) في « ت » : « وكان » .

(٤) هو طاووس بن كيسان أبو عبد الرحمن الفارسي ثم اليمني الجندي - بفتحين ومهملة -

نسبة لجدد بلد باليمن ، مولاهم ، يقال اسمه ذكوان وطاووس لقبه ، إمام حافظ فقيه

ثقة ، روى عن جمع من الصحابة رضي الله عنهم ، ولازم ابن عباس مدة ، مات =

بوجه الله<sup>(١)</sup> . وجاء رجل إلى عمر بن عبد العزيز<sup>(٢)</sup> فرفع إليه حاجته ثم

= بمكة أيام الموسم سنة (١٠٦) ، وقد روى له الجماعة .  
الجرح والتعديل (٤/٥٠٠ - ٥٠١) وتهذيب الكمال (١٣/٣٥٧ - ٣٧٤) والسير (٥/٣٨ - ٤٩) وتقريب التهذيب (ص٢٢٣) .

(١) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات رقم ٦٦٢ (٢/٩٥) مع آثار أخرى ، فقال رحمه الله : « وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ أخبرنا أبو العباس هو الأصم حدثنا الصاغانى حدثنا حجاج بن محمد قال : قال ابن جريج : قال عطاء : بلغنا أنه يكره أن يسأل الله تعالى شيئا من الدنيا بوجهه ، قال : وقال ابن جريج : أخبرني ابن طاووس عن أبيه أنه كان يكره أن يسأل الإنسان بوجه الله ، قال : وقال ابن جريج عن عمرو بن دينار قال : بلغنا ذلك ، قال : وقال ابن جريج أخبرني عبد الكريم بن مالك قال : إن رجلا جاء إلى عمر بن عبد العزيز فرفع إليه حاجته ثم قال : أسألك بوجه الله تعالى ، فقال عمر رضي الله عنه : قد سألت بوجهه فلم يسأل شيئا إلا أعطاه إياه ، ثم قال عمر رضي الله عنه : ويحك ألا سألت بوجه الجنة » .

إسناده صحيح ، شيخ البيهقي أبو عبد الله الحافظ هو محمد بن عبد الله الحاكم صاحب المستدرک على الصحيحين ، إمام حافظ ناقد ، وشيخه أبو العباس الأصم هو محمد بن يعقوب بن يوسف محدث عصره بلا مدافعة ، لم يختلف في صدقه وصحة سماعه ، وشيخه الصاغانى هو محمد بن إسحاق بن جعفر أبو بكر أحد الحفاظ ثقة ثبت ، وشيخه حجاج بن محمد هو أبو محمد المصيصي الأعور مولى سليمان بن مجالد ثقة ثبت ، لكنه اختلط قبل موته في آخر عمره ، أخرج حديثه الجماعة .

(٢) هو عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية أبو حفص القرشي الأموي المدني ثم الدمشقي أمير المؤمنين الإمام الحافظ العلامة الخليفة العادل الصالح الزاهد أشج بني أمية ، ولد بالمدينة سنة (٦٣) وولي إمرتها للوليد بن عبد الملك سنة (٨٧) وولي الخلافة بعد ابن عمه سليمان بن عبد الملك سنة (٩٩) فلم يزل فيها إلى موته سنة (١٠١) بدير سمعان من أرض حمص ، أخرج حديثه الجماعة .

الجرح والتعديل (٦/١٢٢) وتهذيب الكمال (٢١/٤٣٢ - ٤٤٧) والسير (٥/١١٤ - ١٤٨) وتقريب التهذيب (ص٣٥٣) .

قال : أسألك بوجه الله ، فقال عمر : « قد سألت بوجه الله » فلم يسأل شيئاً إلا أعطاه إياه ، ثم قال عمر : « ويحك ألا سألت بوجه الجنة »<sup>(١)</sup> . ولو كان المراد بوجهه مخلوقاً من مخلوقاته لما جاز أن يقسم عليه ويسأل به ، ولا كان ذلك أعظم من السؤال به سبحانه .

وهذه الآثار صريحة في أن السؤال بوجهه أبلغ وأعظم من السؤال به فقد قال رسول الله ﷺ : « لا يسأل بوجه الله إلا الجنة »<sup>(٢)</sup> ، فدل على بطلان قول من قال [ إن وجه الله هو مخلوق من مخلوقاته وبطلان قول من قال ]<sup>(٣)</sup> هو ذاته<sup>(٤)</sup> .

الثالث عشر : ما رواه مسلم في صحيحه من حديث أبي موسى الأشعري<sup>(٥)</sup> قال : قال رسول الله ﷺ : « إن الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام ، يخفض القسط ويرفعه ، يرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار وعمل النهار قبل عمل الليل ، حجاب النور لو كشفه [ ١/١٦٩ ] لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه »<sup>(٦)</sup> . فإضافة<sup>(٧)</sup> السبحات التي هي الجلال والنور إلى الوجه وإضافة البصر<sup>(٨)</sup> إليه تبطل<sup>(٩)</sup> كل مجاز

[ إضافة  
السبحات  
إلى وجهه  
تعالى تنفي  
كونه مجازاً ]

(١) راجع التعليق قبل الأخير رقم (١) .

(٢) سبق تخريجه قريباً ص (١٠٠٤) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) انظر ما سبق ص (٩٩٢) مع التعليق (٣) .

(٥) تقدمت ترجمته ص (٨٦) .

(٦) سبق تخريجه منه ص (٤٣٩) .

(٧) في « ن » : « بإضافة » .

(٨) في « ن » : « البصير » وهو خطأ .

(٩) في « ن » : « يبطل » .

وتبين<sup>(١)</sup> أن المراد وجهه .

الرابع عشر : ما قاله عبد الله بن مسعود<sup>(٢)</sup> : « ليس عند ربكم ليل ولا نهار ، نور السموات والأرض من نور وجهه »<sup>(٣)</sup> . فهل يصح أن يحمل الوجه في هذا على مخلوق أو يكون صلة لا معنى له ، أو يكون بمعنى القبلة والجهة ، وهذا مطابق لقوله : « أعوذ بنور وجهك الذي أشرقت له

[ إضافة  
النور إلى  
وجهه  
سبحانه  
يؤكد  
حقيقته ]

(١) في « د » : « وبين » وفي « ن » : « وبين » ، والمثبت من « ت » وهو الصواب .  
(٢) تقدمت ترجمته ص ( ٥٩ ) .

(٣) هو جزء من أثر طويل عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أخرجه الدارمي (مختصراً) في التقصص على المريسي (٤٧٥ / ١ - ٤٧٦) و (٧٤١ / ٢ - ٨٢٩) والطبراني في الكبير رقم ٨٨٨٦ (١٧٩ / ٩) وعنه أبو نعيم في الحلية (١٣٧ / ١ - ١٣٨) وكذا أخرجه أبو الشيخ في العظمة مختصراً ومطولا رقم ١١١ (٤٠٥ / ١ - ٤٠٦) ورقم ١٤٧ (٢ / ٤٧٧ - ٤٧٨) وابن منده في الرد على الجهمية رقم ٩٠ (ص ٩٩) والبيهقي في الأسماء والصفات رقم ٦٧٤ (١١١ / ٢ - ١١٢) ، وذكره ابن تيمية مختصراً في الحموية (ص ٤٤) والمؤلف ابن القيم في مصنفه روضة المحيين بأطول مما هنا (ص ٣٦٠) وفي اجتماع الجيوش الإسلامية (ص ٤٥ - ٤٦) وقال في نونيته (١١٢ / ٢) بشرح الهراس :

قال ابن مسعود كلاما قد حكاه الدارمي عنه بلا نكران ما عنده ليل يكون ولا نهار رقلت تحت الفلك يوجدان وكذا ذكره الحافظ ابن كثير في تفسيره (٣٠١ / ٣) عند قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ بلفظ : « إن ربكم ليس عنده ليل ولا نهار ، نور العرش من نور وجهه » . وقد سبق له إيراد في سورة المؤمنون (٢٦٣ / ٣) عند قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴾ . ونسبه السيوطي في الدر المنثور أيضاً (٣٣٩ / ٧) مطولا لعبد بن حميد وابن المنذر وابن مردويه وغيرهم عن ذكرت .

قال البيهقي بعد أن ساقه : « هذا موقف وراويه غير معروف » . وقال الهيثمي في المجمع (٢٦٠ / ١) : « رواه الطبراني في الكبير وفيه عبد السلام قال أبو حاتم : مجهول ، وقد ذكره ابن حبان في الثقات ، وعبد الله بن مكرز أو عبيد الله على الشك لم أر من ذكره »

الظلمات» (١) ، فأضاف النور إلى الوجه والوجه إلى الذات واستعاذ بنور الوجه الكريم ، فعلم أن نوره صفة له كما أن الوجه صفة ذاتية ، وهذا الذي قاله ابن مسعود - رضي الله عنه - هو تفسير قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ نُورٌ أَلْسُنَاتٌ وَالْأَرْضُ ﴾ (٢) (فلا تشتغل) (٣) بأقوال المتأخرين الذين غشيت (٤) بصائرهم عن معرفة ذلك فخذ العلم عن أهله ، فهذا تفسير الصحابة رضي الله عنهم .

الخامس عشر : أن من تدبر سياق الآيات والأحاديث والآثار التي فيها ذكر وجه الله الأعلى ذي الجلال والإكرام قطع ببطان قول من حملها على المجاز ، وأنه الثواب والجزاء لو كان اللفظ صالحا لذلك في اللغة ، فكيف واللفظ لا يصلح لذلك لغة ، فمنها : قوله : ﴿ وَبَيْنَ وَجْهِ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾ (٥) وقوله : ﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَىٰ إِلَّا إِتْيَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ ﴾ [٦] الْأَعْلَىٰ ﴾ (٧) .

الوجه السادس عشر : أن الصحابة - رضي الله عنهم - والتابعين وجميع أهل السنة والحديث والأئمة الأربعة وأهل الاستقامة من أتباعهم متفقون على أن المؤمنين يرون وجه ربهم تعالى في الجنة ، وهي الزيادة التي فسر بها

[ تدبر  
النصوص  
الشرعية  
الواردة في  
ذكر وجهه  
تعالى تنفي  
كونه مجازا ]

[ اتفاق  
الصحابة  
ومن بعدهم  
من التابعين  
وأعلام الدين  
على رؤية  
المؤمنين وجه  
ربهم في  
الجنة ]

(١) تقدم ص ( ٩٩٨ ) مع تخريجه تعليق ( ٨ ) .

(٢) سورة النور آية (٣٥) .

(٣) في « ن » : « فلا يشتغل » .

(٤) في « ت » : « غشت » .

(٥) سورة الرحمن آية (٢٧) .

(٦) ما بين المعقوفتين من الآية الكريمة لا يوجد في « ت » .

(٧) سورة الليل الآيتان ( ١٩ ، ٢٠ ) .

النبي ﷺ والصحابة [ قوله ]<sup>(١)</sup> : ﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا لِمُتَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾<sup>(٢)</sup> فروى مسلم في صحيحه بإسناده عن النبي ﷺ في قوله : ﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا لِمُتَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾ قال : « النظر إلى وجه الله تعالى »<sup>(٣)</sup> .  
فمن أنكر حقيقة الوجه لم يكن للنظر عنده حقيقة ، ولا سيما إذا أنكر الوجه والعلو ، فيعود النظر عنده إلى خيال مجرد وإن أحسن العبارة قال : « هو معنى يقوم بالقلب نسبتة إليه كنسبة النظر إلى العين » . وليس في الحقيقة عنده نظر ولا وجه ولا لذة تحصل للناظر .

[ المضاف  
إلى الله  
تعالى  
نوعان :  
أعيان قائمة  
بنفسها  
وصفات لا  
تقوم بنفسها ]

الوجه السابع عشر : أن الوجه حيث ورد فإنما ورد مضافا إلى الذات في جميع موارد ، والمضاف إلى الرب تعالى نوعان : أعيان قائمة بنفسها كبيت الله ، وناقاة الله ، وروح الله ، وعبد الله ورسوله ، فهذه إضافة تشريف وتخصيص ، وهي إضافة مملوك إلى مالكة . الثاني : صفات لا تقوم بنفسها كعلم الله وحياته وقدرته وعزته وسمعه وبصره ونوره وكلامه ، فهذه إذا وردت مضافة إليه فهي إضافة صفة إلى الموصوف بها .

[ إضافة  
الوصف  
لنفسه أن  
تكون الصفة  
مخلوقة ]

إذا عرف ذلك فوجهه الكريم وسمعه وبصره إذا أضيف إليه وجب أن يكون إضافة وصف لا إضافة خلق [ ١٦٩/ب ] وهذه الإضافة تنفي<sup>(٤)</sup> أن يكون الوجه مخلوقا وأن يكون حشواً في الكلام ، وفي سنن أبي داود عنه ﷺ أنه كان إذا دخل المسجد قال : « أعوذ بالله العظيم ووجهه الكريم

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) سورة يونس آية (٢٦) .

(٣) انظر صحيح مسلم ، كتاب الإيمان ح ٢٩٧ ، ٢٩٨ (١/١٦٣) .

(٤) في « ن » : « ينفي » .

وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم<sup>(١)</sup> ، فتأمل كيف فرق<sup>(٢)</sup> في الاستعاذة بين استعاذته بالذات وبين استعاذته بالوجه الكريم ، وهذا صريح في إبطال قول من قال إنه الذات نفسها وقول من قال إنه مخلوق .

الوجه الثامن عشر : أن تفسير وجه الله بقبلة الله وإن قاله بعض السلف كمجاهد<sup>(٣)</sup> وتبعه الشافعي<sup>(٤)</sup> فإنما قالوه في موضع واحد لا غير وهو قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَمَجَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾<sup>(٥)</sup> فهب أن هذا

[ تفسير قوله تعالى : والله المشرق والمغرب ]

(١) رواه في كتاب الصلاة من السنن ح ٤٦٦ (٣١٨/١) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما ، وقد قال عنه النووي في الأذكار (ص ٨٥) : « حديث حسن رواه أبو داود بإسناد جيد » اهـ . وقال ابن حجر في نتائج الأفكار (١/٢٨١) : « هذا حديث حسن غريب ورجاله موثوقون وهم من رجال الصحيح إلا إسماعيل وعقبة » اهـ . وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود ح ٤٤١ (١/٩٣) .

(٢) في « ت » : « قرن » .

(٣) تقدمت ترجمته ص ( ٣١٢ ) وتفسيره المذكور أخرجه الترمذي في التفسير من كتاب السنن (٢٠٦/٥) قائلا : « ويروى عن مجاهد في هذه الآية : ﴿ فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَمَجَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾ قال : « ثم قبله الله » ، حدثنا بذلك أبو كريب حدثنا وكيع عن النضر بن عربي عن مجاهد بهذا » اهـ وأخرجه ابن جرير في التفسير (طبعة شاكر) رقم ١٨٤٥ (٢/٥٣٤) ورقم ١٨٤٨ (٢/٣٥٦) والبيهقي في الكبرى (٢/١٣) وفي الأسماء والصفات رقم ٦٧٠ (٢/١٠٧) . وانظر : مجموع الفتاوى (٣/١٩٣) والجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٤/٤١٤) .

(٤) الشافعي تقدمت ترجمته ص ( ٦ ) وقد قال رحمه الله في كتابه أحكام القرآن من جمع الإمام البيهقي (١/٦٤) - عند الآية المذكورة - : « يعني والله أعلم ثم الوجه الذي وجهكم الله إليه » اهـ . وذكره البيهقي أيضاً في الكبرى (٢/١٣) وفي الأسماء والصفات تحت رقم ٦٦٩ (٢/١٠٦ - ١٠٧) ، وانظر : مجموع الفتاوى (٣/١٩٣) والجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٤/٤١٤) .

(٥) سورة البقرة آية (١١٥) .

كذلك في هذا الموضع فهل يصح أن يقال ذلك في غيره في المواضع التي ذكر الله تعالى فيها الوجه ؟ فما يفيدكم هذا في قوله : ﴿ وَبَيْنَ وَجْهِ رَبِّكَ ذُرَّ الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ ﴾ (١) ، وقوله : ﴿ إِلَّا أَبْغَاءَ وَجْهِ رَبِّيَ الْأَعْلَى ﴾ (٢) ، وقوله : ﴿ إِنَّمَا تُطْمَكُّ لَوَجْهِ اللَّهِ ﴾ (٣) ، على أن الصحيح في قوله : ﴿ فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾ أنه كسائر الآيات التي ذكر فيها الوجه ، فإنه قد اطرده مجيئه في القرآن والسنة مضافا إلى الرب تعالى على طريقة واحدة ومعنى واحد (٤) فليس فيه معنيان مختلفان في جميع المواضع غير الموضع الذي ذكر في سورة البقرة وهو قوله : ﴿ فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾ وهذا لا يتعين حمله على القبلة والجهة ولا يمتنع أن يراد به وجه الرب حقيقة ، فحمله على موارده ونظائره كلها أولى ، يوضحه :

الوجه التاسع عشر : أنه لا يعرف إطلاق وجه الله على القبلة لغة ولا شرعا ولا عرفا ، بل القبلة لها اسم يخصها ، والوجه له اسم يخصه ، فلا يدخل أحدهما على الآخر [ ولا يستعار اسمه له ، نعم القبلة تسمى وجهة كما قال تعالى : ﴿ وَلِكُلِّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّئُهَا ﴾ (٥) ] (٦) وقد تسمى جهة وأصلها (٧) وجهة ولكن (٨) أعلت بحذف فائتها كزنة وعدة (٩) ، وإنما

(١) سورة الرحمن آية (٢٧).

(٢) سورة الليل آية (٢٠).

(٣) سورة الإنسان آية (٩).

(٤) في « ت » : « واحدة » .

(٥) سورة البقرة آية (١٤٨).

(٦) ما بين المعقوفتين ماقط من « ت » .

(٧) في « د » و « ن » : « وأهلها » وهو خطأ من النسخ.

(٨) في « ت » : « لكن » بحذف الواو من أولها .

(٩) انظر : شرح الكافية الشافية (٤/٢١٦٢ - ٢١٦٤) والتصريح بمضمون التوضيح =

سميت قبة ووجهة لأن الرجل يقابلها<sup>(١)</sup> ويواجهها بوجهه ، وأما تسميتها وجهاً فلا عهد به ، فكيف إذا أضيف إلى الله تعالى ؟ مع أنه لا يعرف تسمية القبة « وجهة الله » في شيء من الكلام مع أنها تُسمى وجهة ، فكيف يطلق عليها وجه الله ولا يعرف تسميتها وجهاً ؟ وأيضا فمن المعلوم أن قبة الله التي نصبها لعباده هي قبة واحدة ، وهي القبة التي أمر الله عباده أن يتوجهوا إليها حيث كانوا لا كل جهة يولي الرجل وجهه إليها ، فإنه يولي وجهه [ إلى ]<sup>(٢)</sup> (المشرق والمغرب)<sup>(٣)</sup> والشمال وما بين ذلك ، وليست تلك الجهات قبة الله ، فكيف يقال : أي وجهة وجهتموها واستقبلتموها فهي قبة الله ؟

فإن قيل : هذا عند اشتباه القبة على المصلي وعند صلاته<sup>(٤)</sup> النافلة في السفر ، قيل : اللفظ لا إشعار له بذلك البتة ، بل هو عام [ ١٧٠ / أ ] مطلق في الحضر والسفر وحال العلم والاشتباه والقدرة والعجز ، يوضحه : أن إخراج الاستقبال المفروض والاستقبال في الحضر وعند العلم والقدرة وهو أكثر أحوال المستقبل ، وحمل الآية على استقبال المسافر في التنفل على الراحلة<sup>(٥)</sup> أو على حال النعيم ونحوه بعيد جدا عن ظاهر الآية وإطلاقها وعمومها وما قصد بها ، فإن « أين » من أدوات العموم<sup>(٦)</sup> ، وقد

= (٤٦٦/٥ - ٤٦٩).

(١) في « ن » : « تقابلها » .

(٢) ما بين المعرفتين ساقط من « ت » .

(٣) في « د » و « ن » : « الشرق والغرب » .

(٤) في « د » و « ن » : « صلاة » .

(٥) في « ن » : « الراحة » .

(٦) ذهب جمهور الأصوليين إلى أن أدوات الشرط ومنها « أين » من صيغ وألفاظ العموم =

أكد عمومها بما أراده لتحقيق العموم كقوله : ﴿ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾ (١) فالآية (٢) صريحة في أنه أينما ولى العبد فشم وجه الله من حضر أو سفر في صلاة أو غير صلاة ، وذلك أن الآية لا تعرض فيها للقبلة (ولا لحكم) (٣) الاستقبال ، بل سياقها لمعنى آخر وهو بيان عظمة الرب تعالى وسعته وأنه أكبر من كل شيء وأعظم منه وأنه محيط بالعالم العلوي والسفلي ، فذكر في أول الآية إحاطة ملكه في قوله : ﴿ وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ ﴾ مُنبهاً بذلك على ملكه لما بينهما ، ثم ذكر عظمته سبحانه وأنه أكبر وأعظم من كل شيء فأينما ولى العبد وجهه فشم وجه الله ، ثم ختم باسمين دالين على السعة والإحاطة فقال : ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ (٤) فذكر اسمه الواسع عقب قوله : ﴿ فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَشِمَّ وَجْهَ اللَّهِ ﴾ (٥) كال تفسير والبيان والتقرير له فتأمل ، فهذا السياق لم يقصد به الاستقبال في الصلاة بخصوصه وإن دخل في عموم الخطاب حضراً وسفراً بالنسبة إلى الفرض والنفل

= قال ابن السبكي في جمع الجوامع (ضمن مجموع مهمات المتون) (ص ١٤٥) : « مسألة : كل والذي ، والتي ، وأي ، وما ، ومتى ، وأين ، وحيثما ، ونحوها للعموم حقيقة . . . »  
وينظر : المعتمد في أصول الفقه (٢٠٦/١) والعدة لأبي يعلى (٤٨٤/٢ - ٤٨٥) وشرح اللمع (٣١٥/١ - ٣١٧) وقواطع الأدلة (٣١٧/١) والإحكام للآمدي (٢١٩/٢ - ٢٢٠) وشرح مختصر الروضة (٤٦٧/٢) والمسودة (ص ١٠١) وشرح الكوكب المنير (١٢١/٣) ومراقي السعود إلى مراقي السعود (ص ١٩٤) .

(١) سورة البقرة آية (١٤٤).

(٢) في « ت » : « الآية » .

(٣) في « ت » : « ولا حكم » .

(٤) سورة البقرة آية (١١٥).

(٥) سورة البقرة آية (١١٥).

والقدرة والعجز . وعلى هذا فالآية باقية على عمومها وإحكامها ليست (١) منسوخة ولا مخصوصة ، بل لا يصح دخول النسخ فيها لأنها خبر (٢) عن ملكه للمشرق والمغرب وأنه أينما ولى الرجل وجهه فشم وجه الله (وعن سعته وعلمه) (٣) فكيف يمكن دخول النسخ والتخصيص في ذلك ؟ وأيضا هذه الآية ذُكرت مع ما بعدها لبيان عظمة الرب والرد على من جعل له عدلاً من خلقه أشركه معه في العبادة ، ولهذا ذكر بعدها الرد على من جعل له ولدا فقال تعالى : ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحٰنَهُۥٓ بَلْ لَّمْ يَلْحَقْ فِي السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ كُلِّ لَمَّةٍ فَلَنَنۢوۥنَّ \* بَدِيعُ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِۗنِۚ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ۝ (٥) . فهذا السياق لا تعرض فيه للقبلة ولا سيق الكلام لأجلها (٦) ، وإنما سيق لذكر عظمة الرب وبيان سعة علمه وملكه وحلمه (٧) والواسع من أسمائه ، فكيف يجعلون (٨) له شريكاً بسببه تمنعون

(١) في « ت » : « وليست » .

(٢) قال أهل العلم : الأخبار لا يدخلها النسخ إذ لو دخلها لأفضى ذلك إلى الكذب الذي هو محال في حقه سبحانه ، ويتعالى المولى أن يخبر عن الشيء على غير ما هو به .

يراجع : الإيضاح لمكي بن أبي طالب (ص ٦٦) وشرح للمع (٢/ ٢٠٠) وقواطع الأدلة (٨٦- ٨٨) والمسودة (ص ١٩٦) والمحلي على جمع الجوامع مع حاشية البناني عليه (٢/ ٨٦) والبحر المحيط للزركشي (٤/ ٩٩) .

(٣) في « ت » : « وعن سعة وعلم » .

(٤) في النسخ الخطية : « الرحمن » وهو خطأ .

(٥) سورة البقرة الآيات (١١٦ ، ١١٧) .

(٦) في « ت » : « من أجلها » .

(٧) في « ن » : « وحكمه » .

(٨) في « ن » : « يجعلون » .

بيوته ومساجده أن يذكر فيها اسمه وتسعون<sup>(١)</sup> في خرابها ؟ فهذا للمشركين ثم ذكر ما نسبه إليه النصارى من اتخاذ الولد ، ووسط بين كفر هؤلاء قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ ﴾ فاللحاق مقام تقرير لأصول التوحيد والإيمان<sup>(٢)</sup> والرد على المشركين ، لا مقام<sup>(٣)</sup> فرع مُعين جُزئي ، يوضحه : أن الله تعالى لما ذكر قبلته التي شرعها عيَّنَها دون سائر الجهات بأنها شطر المسجد الحرام ، وأكد ذكرها مرة بعد مرة تعيينا لها دون غيرها من الجهات بأنها القبلة التي رضيها وشرعها وأحبها لعباده ولم يذكر أنها [ ١٧٠ / ب ] كل جهة ، بل أخبر أنها قبلة يرضاها رسوله<sup>(٤)</sup> - ﷺ - وجعل استقبالها من أعلام نبوة رسوله ﷺ فقال تعالى : ﴿ وَإِنَّ الَّذِينَ أَوْثُوا الْكِتَابَ يَلْعَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ﴾<sup>(٥)</sup> أي ذلك الاستقبال ، وأكد أمر هذه القبلة تأكيدا أزال به استقبال غيرها وأن تكون<sup>(٦)</sup> قبلة شرعها .

الوجه العشرون : أنه سبحانه أخبر عن الجهات التي تستقبلها الأمم منكراً مطلقة غير مضافة إليه ، وأن المستقبل لها هو موليا وجهه (لا أن)<sup>(٧)</sup> الله شرعها له وأمره بها ، ثم أمر أهل قبلته بالمبادرة والمسابقة إلى الخير الذي ادخره<sup>(٨)</sup> لهم وخصهم به ، ومن جملة هذه القبلة التي خصهم دون

[ مما يدل  
على عدم  
تسمية القبلة  
وجهة الله ]

- (١) في « ن » : « ويسعون » .
- (٢) في « ن » : « وللإيمان » .
- (٣) في « ت » : « لا بيان » .
- (٤) في « ت » : « رسول الله » .
- (٥) سورة البقرة آية (١٤٤) .
- (٦) في « ت » : « يكون » .
- (٧) في « ت » : « لأن » .
- (٨) في « د » و « ن » : « ادخره » .

[ سائر ] (١) الأمم فقال تعالى : ﴿ وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ هُوَ مُوَلِّهَا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمْ اللَّهُ جَمِيعاً إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (٢) . فتأمل هذا السياق في ذكر الوجوه المختلفة التي توليها (٣) الأمم وجوههم ، ونزل عليه قوله : ﴿ وَاللَّهُ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَسَمَّ وَجْهَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَسِيعُ عَلِيمٌ ﴾ (٤) ، وانظر هل يُلائم السياق السياق والمعنى المعنى ويطابقه ، أم هما سياقان دل كل منهما على معنى غير المعنى الآخر ، فالألفاظ غير الألفاظ والمعنى غير المعنى .

الوجه الحادي والعشرون : أنه لو كان المراد بوجه الله قبلة الله لكان قد أضاف إلى نفسه القبل كلها ومعلوم أن هذه إضافة (تخصيص وتشريف) (٥) إلى إلهيته ومحبه لا إضافة عامة إلى ربوبيته ومشيتته ، وما هذا شأنها لا يكون المضاف إلا خاصا كبيت الله وناقة الله وروح الله ، فإن البيوت والنوق والأرواح كلها لله ، ولكن المضاف إليه بعضها ، فقبلة الله منها هي قبلة بيته لا كل قبلة ، كما أن بيته هو البيت المخصوص لا كل بيت .

الوجه الثاني والعشرون : أن يقال : حمل الوجه في الآية على الجهة والقبلة إما أن يكون هو ظاهر الآية أو يكون خلاف الظاهر ويكون المراد بالوجه وجه الله حقيقة ، لأن الوجه إنما يراد به الجهة والقبلة إذا جاء مطلقا غير

[ معنى قوله  
تعالى :  
﴿ فَسَمَّ وَجْهَ  
اللَّهِ ﴾ ]

[ عودة إلى  
تفسير الآية :  
﴿ فَأَيْنَمَا  
تُولَّوْا فَسَمَّ  
وَجْهَ اللَّهِ ﴾ ]

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » مثبت من « ت » .

(٢) سورة البقرة آية (١٤٨) .

(٣) في « ن » : « يوليها » .

(٤) سورة البقرة آية (١١٥) .

(٥) في « ن » : « تشريف وتخصيص » ، بالتقديم والتأخير وهي هكذا في « د » إلا أن الناسخ أشار بعلامة إلى أن الصواب العكس وهو ما أثبتته ، وهو أيضاً مثبت في « ت »

مضاف إلى الله تعالى كما في حديث الاستسقاء : « فلم يقدم [ أحد ]<sup>(١)</sup> من وجه من الوجوه إلا أخبر بالجود<sup>(٢)</sup> » أو يكون ظاهر الآية الأمرين كليهما ولا تنافي بينهما ، فأينما ولي العبد وجهه في صلته تولية مأموراً بها فهي قبلة الله وثم وجه الله فهو مستقبل قبلته ووجهه ، أو تكون<sup>(٣)</sup> الآية مجملة محتملة للأمرين ، فإن كان الأول هو ظاهرها لم يكن حملها عليه مجازاً وكان ذلك حقيقتها ، ومن يقول هذا يقول وجه الله في هذه الآية قبلته ووجهته<sup>(٤)</sup> التي أمر باستقبالها بخلاف وجهه في قوله : ﴿ وَبَيَّنَّ وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ١٧١ / أ ] وتلك النصوص التي ذكرناها .

وغاية ذلك أن يكون الوجه لفظاً مشتركاً قد استعمل في هذا تارة وفي هذا تارة ، فمن أين يلزم من ذلك أن يكون وجه الرب ذو الجلال والإكرام مجازاً وأن لا يكون له وجه حقيقة ؟ لولا التليس والترويح بالباطل . وإن كان الثاني فالأمر ظاهر . وإن كان الثالث فلا تنافي بين الأمرين فأينما ولي المصلي وجهه فهي قبلة الله وهو مستقبل وجه ربه لأنه واسع ، والعبد إذا

(١) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٢) يشير المؤلف رحمه الله تعالى إلى حديث أنس بن مالك رضي الله عنه المتفق عليه ، وفي آخره : « . . ولم يجيء أحد من ناحية إلا أخبر بجود » وفي رواية : « . . إلا حدث بالجود » . أخرجه البخاري في الجمعة ح ٩٣٣ (ص ١٨٤) وفي الاستسقاء ح ١٠٣٣ ، ومسلم في الاستسقاء ح ٩ (٢/ ٦١٤) . ورواه غيرهما باللفظ المذكور ، ولم أقف عليه بمثل ما قاله المؤلف ، والجود هو المطر الشديد السريع .

(٣) في « ن » : « يكون » .

(٤) في « ت » : « ووجهته » .

(٥) سورة الرحمن آية (٢٧) .

قام إلى الصلاة فإنه يستقبل ربه تبارك وتعالى ، والله<sup>(١)</sup> مقبل على كل مصلٍ إلى جهة من الجهات المأمور بها بوجهه كما تواترت بذلك الأحاديث الصحيحة عن النبي ﷺ مثل قوله ﷺ : « إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يبصقن قبل وجهه ، فإن الله قبل وجهه »<sup>(٢)</sup> ، وفي لفظ : « فإن ربه بينه وبين القبلة »<sup>(٥)</sup> . فقد أخبر أنه حيثما توجه العبد فإنه مستقبل وجه الله ، فإنه قد دل العقل والفطرة وجميع كتب الله السماوية على أن الله تعالى عالٍ على خلقه فوق جميع المخلوقات وهو مستوٍ على عرشه [ وعرشه ]<sup>(٣)</sup> فوق السموات كلها ، فهو سبحانه محيط بالعالم كله فأينما ولي العبد فإن الله مستقبله بل هذا شأن مخلوقه المحيط بما دونه ، فإن كل خط يخرج من المركز إلى المحيط فإنه يستقبل وجه المحيط ويواجهه والمركز يستقبل وجه المحيط<sup>(٤)</sup> . وإذا كان عالي المخلوقات المحيط يستقبل سافلها المحيط به بوجهه من جميع الجهات والجوانب فكيف بشأن من هو بكل شيء محيط ، وهو محيط<sup>(٥)</sup> ولا يحاط به كيف يمتنع أن يستقبل العبد وجهه تعالى حيث كان وأين كان .

(١) في « ت » : « وأنه » .

(٢) هما من حديث ابن عمر وأنس رضي الله عنهم ، انظر كتاب الصلاة من صحيح البخاري ح ٤٠٥ ، ٤٠٦ (ص ٨٨) وح ٤١٧ وكتاب الأذان ح ٧٥٣ والعمل في الصلاة ح ١٢١٣ ، ١٢١٤ والأدب ح ٦١١١ ، وكتاب المساجد ومواضع الصلاة من صحيح مسلم ح ٥٠ ، ٥١ ، ٥٤ (١/٣٨٨ ، ٣٩٠) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) انظر مفاتيح العلوم (ص ٢١٩) وكشاف اصطلاحات الفنون (١/٧٧٥) ، (٢/١٥١٣) والموسوعة العربية العالمية (١٠/٢٠٤) .

(٥) في « ت » : « محيط » .

وقوله : ﴿ فَتَمَّ وَجَهُ اللَّهِ ﴾ إشارة إلى مكانٍ موجود ، والله تعالى فوق  
الأمكنة كلها ليس في جوفها ، وإن كانت الآية مجملة محتملة للأمرين لم  
يصح دعوى المجاز فيها ولا في وجه الله حيث ورد ، فبطلت دعواهم أن  
وجه الله على المجاز لا على الحقيقة ، يوضحه :

[ مما يدل  
على أن  
الوجه لم  
يرد به  
الجهة ]

الوجه الثالث والعشرون : أنه لو أريد بالوجه في الآية الجهة والقبلة  
لكان<sup>(١)</sup> وجه الكلام أن يقال : « فأينما تولوا فهو<sup>(٢)</sup> وجه الله » ، لأنه إذا  
كان المراد بالوجه الجهة فهي التي تولي نفسها ، وإنما يقال : ثمَّ كذا إذا كان  
هناك أمران كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نِعْمًا وَمَلَأَ كَيْبًا ﴾<sup>(٣)</sup> فالنعيم  
والملك ثمَّ (لا أنه)<sup>(٤)</sup> نفس الظرف ، والوجه لو كان المراد به الجهة نفسها لم  
يكن ظرفاً لنفسها ، فإن الشيء لا يكون ظرفاً لنفسه فتأمله . ألا ترى أنك  
إذا أشرت إلى جهة (الغرب أو الشرق)<sup>(٥)</sup> لا يصح أن تقول<sup>(٦)</sup> : ثمَّ جهة  
الغرب وثمَّ جهة الشرق [ ١٧١ / ب ] بل تقول<sup>(٧)</sup> هذه جهة (الغرب وهذه  
جهة الشرق)<sup>(٨)</sup> ، ولو قلت : هناك جهة الشرق والغرب لكان ذكر اللفظ  
لغوا ، وذلك لأن ثمَّ إشارة إلى المكان البعيد فلا يشار بها إلى قريب ، والجهة

(١) في « ن » : « لكا » بحذف النون من آخر الكلمة .

(٢) في « ن » : « فتم » بدل قوله : « فهو » .

(٣) سورة الإنسان آية (٢٠) .

(٤) في « ت » : « لأنه » .

(٥) في « ت » : « الشرق أو الغرب » ، بالتقديم والتأخير .

(٦) في « ن » : « يقول » .

(٧) في « ن » : « يقول » .

(٨) في « ت » : « الشرق وهذه جهة الغرب » بالتقديم والتأخير .

والوجهة مما يُحاذيك إلى آخرها ، فجهة الشرق والغرب وجهة القبلة مما يتصل بك إلى حيث ينتهي ، فكيف يقال فيها ثم إشارة إلى البعيد بخلاف الإشارة إلى وجه الرب تبارك وتعالى ، فإنه يشار إلى حيث يشار إلى ذاته ، ولهذا قال غير واحد من السلف : فثم الله تحقيقاً لأن المراد وجهه الذي هو من صفات ذاته ، والإشارة إليه بأنه ثم كالإشارة إليه بأنه فوق السموات وعلى العرش وفوق العالم .

الوجه الرابع والعشرون : أن تفسير القرآن بعضه ببعض هو أولى التفاسير ما وجد إليه السبيل<sup>(١)</sup> ، ولهذا كان يعتمد الصحابة - رضي الله عنهم - والتابعون والأئمة بعدهم ، والله تعالى ذكر في القرآن القبلة باسم القبلة والوجهة ، وذكر وجهه الكريم باسم الوجه المضاف إليه ، فتفسيره في هذه الآية بنظائره<sup>(٢)</sup> ، وهو<sup>(٣)</sup> المتعين .

[ بيان أن  
تفسير  
القرآن بعضه  
ببعض أولى  
التفاسير ]

الوجه الخامس والعشرون : أن الآية لو احتملت كل واحد من الأمرين لكان الأولى بها إرادة وجهه الكريم ذي الجلال والإكرام ، لأن المصلي مقصوده التوجه إلى ربه ، فكان من المناسب أن يذكر أنه إلى أي الجهات صليت فأنت متوجه إلى ربك ، ليس في اختلاف الجهات ما يمنع التوجه إلى ربك . فجاءت الآية وافية بالمقصود فقال : ﴿ وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ ﴾<sup>(٤)</sup> ، فأخبر أن الجميع ملكه وقد خلقه ، وقد علم بالفطرة والشرع أن الله تعالى فوق العالم محيط بالمخلوقات عالٍ عليها بكل اعتبار ،

[ عودة إلى  
تفسير الآية :  
﴿ فَأَيْنَمَا  
تُوَلُّوا فَثَمَّ  
وَجْهَ اللَّهِ ﴾ ]

(١) في « ت » : « سيلا » .

(٢) في « ت » : « بنظائرها » .

(٣) في « ت » : « هو » .

(٤) سورة البقرة آية (١١٥) .

فمن استقبل جهة من الشرق أو الغرب أو الجنوب أو الشمال أو بين ذلك فإنه متوجه إلى ربه حقيقة ، والله تعالى قبل وجهه إلى أي جهة صلى ، وهو مع ذلك فوق سمواته على عرشه ، ولا يتوهم تنافي هذين الأمرين ، بل اجتماعهما هو الواقع ، ولهذا عامة أهل الإثبات جعل هذه الآية من آيات الصفات وذكرها مع نصوص الوجه مع قولهم بأن<sup>(١)</sup> الله فوق سمواته على عرشه<sup>(٢)</sup>.

[ ذكر الأحاديث المفسرة للآية: ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَسَمَّ وَجْهَ اللَّهِ ﴾ ]

الوجه السادس والعشرون : أنك إذا تأملت الأحاديث الصحيحة وجدتها مفسرة للآية مشتقة منها ، كقوله ﷺ : « إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإنما يستقبل ربه »<sup>(٣)</sup> ، وقوله : « فإن الله يقبل عليه بوجهه ما لم يصرف وجهه عنه »<sup>(٤)</sup> ، وقوله : « إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يبصقن قبل وجهه »<sup>(٥)</sup> ، وقوله : « فإن الله بينه وبين القبلة »<sup>(٦)</sup> ، وقوله : « وإن الله يأمركم بالصلاة فإذا صليتم فلا تلتفتوا ، فإن الله ينصب وجهه لوجه عبده في

(١) في « ت » : « أن » .

(٢) انظر : نقض المريسي للإمام الدرامي (١/٢١٦ - ٢١٧) ، (٢/٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٥١)

وكتاب التوحيد لابن خزيمة (١/٣٨) ، والحجة في بيان المحجة لقوام السنة (١/١٩٩)

(٣) هو جزء من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أخرجه أبو داود في الصلاة

ح ٤٨٠ (١/٣٢٣ - ٣٢٤) ، وأصله في الصحيحين من غير اللفظ المذكور وله وشواهد

عند الشيخين وغيرهما تقدم بعضها وتأتي أخرى فيما يذكره المؤلف ابن القيم .

(٤) في « ت » : « منه » .

(٥) لم أقف عليه بهذا اللفظ وقد صح معناه في نصوص حديثة أخرى يأتي بعضها قريبا .

(٦) تقدم قريبا ص ( ١١٨ ) من حديث ابن عمر وأنس رضي الله عنهم .

(٧) تقدم قريبا ص ( ١١٨ ) من حديث ابن عمر وأنس رضي الله عنهم .

صلاته ما لم يلتفت». رواه ابن حبان في صحيحه والترمذي (١)، وقال :

(١) الترمذي في الأمثال من سننه ح ٢٨٦٣ و ٢٨٦٤ (٥/١٤٨ - ١٤٩) وابن حبان في صحيحه ح ٦٢٣٣ (١٤/١٢٤ - ١٢٦)، وهو جزء من نص طويل في حديث قدسي عن الحارث الأشعري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « إن الله أمر يحيى بن زكريا بخمس كلمات أن يعمل بها ويأمر بني إسرائيل أن يعملوا بها . » الحديث أخرجه النسائي في السير من الكبرى ح ٨٨٦٦ (٥/٢٧٢) وفي التفسير من الكبرى أيضاً ح ١٣٤٩ (٦/٤١٢). وأحد في المسند (٤/١٣٠ و ٢٠٢) و (٥/٣٤٤) والطيلسي في المسند رقم ١١٦١ و ١١٦٢ (ص ١٥٩، ١٦٠) وعبد الرزاق في المصنف رقم ٢٠٧٠٩ (١١/٣٣٩ - ٣٤١) والبخاري في الكبير رقم ٢٣٩١ (٢/٢٦٠)، وأبو يعلى في المسند رقم ١٥٧١ (٣/١٤٠ - ١٤٢) وابن خزيمة في التوحيد رقم ١٠ (١/٣٦ - ٣٧) وفي الصحيح رقم ٩٣٠ (٢/٦٤ - ٦٥) و ١٨٩٥ (٣/١٩٥ - ١٩٦) والآجري في الشريعة رقم ٧ (١/٢٨٦) والطبراني في الكبير رقم ٣٤٢٧ - ٣٤٣١ (٣/٢٨٥ - ٢٨٩) وابن بطة في الإبانة رقم ١٢٤، ١٢٥ (١/٢٩١ - ٢٩٢) والحاكم في المستدرک (١/١١٧)، ١١٨، ٤٢١، ٤٢٢ (١/٤٢٢) واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد رقم ١٥٧ (١/١٢٠) والبيهقي في الأسماء والصفات رقم ٦٥٤ (٢/٨٧ - ٨٨) وفي الكبرى (٨/١٥٧). وإسناده صحيح، وقد أورده بعض من خرجه مطولاً وبعضهم مقتصراً على آخره من قول النبي ﷺ، وبعضهم على قول يحيى عليه السلام فيما أمره به ربه سبحانه وتعالى. قال الحاكم في المستدرک (١/١١٨) : « هذا حديث صحيح على ما أصلناه في الصحابة إذا لم نجد لهم إلا راوياً واحداً، فإن الحارث الأشعري صحابي معروف، سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب يقول : سمعت الدوري يقول : سمعت يحيى بن معين يقول : الحارث الأشعري له صحبة » اهـ. وقال في الموضع الأخير (١/٤٢٢) : « هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه » ووافقه الذهبي. وقد حسنه الحافظ ابن كثير في تفسيره (١/٦١) عند قوله تعالى من سورة البقرة : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَكُمْ تَنْفُؤُنَ ۝١ ﴾ . وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي ح ٢٢٩٨ (٢/٣٧٨ - ٣٧٩) وفي صحيح الترغيب والترهيب رقم ٥٥٣ (١/٢١٩ - ٢٢١) وفي صحيح الجامع رقم ١٧٢٤ (١/٣٥٤ - ٣٥٦) وفي تخريج أحاديث المشكاة رقم ٣٦٩٤ (٢/١٠٩١ - ١٠٩٢) وفي التعليق على صحيح ابن خزيمة (٢/٦٤) رقم ٩٣٠ .

« إن العبد إذا توضأ فأحسن الوضوء [ ١٧٢/أ ] ثم قام إلى الصلاة أقبل الله عليه بوجهه فلا ينصرف عنه حتى ينصرف أو يحدث حدث سوء »<sup>(١)</sup> ، وقال جابر<sup>(٢)</sup> رضي الله عنه عن النبي ﷺ : « إذا قام العبد يُصلي أقبل الله عليه بوجهه ، فإذا التفت أعرض الله تعالى عنه وقال : يا ابن آدم أنا خير ممن تلتفت<sup>(٣)</sup> إليه ، فإذا أقبل على صلاته أقبل الله عليه فإذا التفت (أعرض عنه)<sup>(٤)</sup> »<sup>(٥)</sup> .

وقال ابن عمر<sup>(٦)</sup> رضي الله عنه عن النبي ﷺ : « إذا صلى أحدكم فلا يتنخمن تجاه الرحمن »<sup>(٧)</sup> .

- (١) تقدم ص ( ٩٩٢ ) عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه .
- (٢) تقدمت ترجمته ص ( ٣٢١ ) .
- (٣) في « ن » : « يلتفت » .
- (٤) في « ت » : « أعرض الله عنه » .
- (٥) أخرجه البزار في مسنده كما في كشف الأستار ح ٥٥٢ ( ١/٢٦٧ ) : حدثنا محمد بن مرداس الأنصاري حدثنا سالم بن نوح حدثنا الفضل بن عيسى الرقاشي عن محمد بن المنكدر عن جابر قال . . فذكره مع اختلاف وزيادة في بعض ألفاظه . وهو ضعيف ، قال البزار عقبه : « لا نعلم رواه إلا جابر ، ولا عنه إلا ابن المنكدر ، ولا عنه إلا الفضل ، والفضل خال المعتمر بن سليمان ، بصري قصاص ، وأحسب أنه كان يذهب إلى القدر ولا نكتب عنه إلا ما لم نجده عند غيره » اهـ ، وقال الحافظ الهيثمي في المجمع ( ٢/٢٣٢ ) : « رواه البزار وفيه الفضل بن عيسى الرقاشي وقد أجمعوا على ضعفه » اهـ . وكذا ضعفه الألباني في ضعيف الجامع رقم ٦٢١ ( ص ٨٩ ) وفي السلسلة الضعيفة رقم ٢٦٩٤ ( ٦/٢١٨ ) .
- (٦) تقدمت ترجمته ص ( ٩٠ ) .
- (٧) أخرجه البخاري بألفاظ متقاربة من حديث ابن عمر كقوله : « إن أحدكم إذا كان في الصلاة فإن الله حيال وجهه فلا يتنخمن حيال وجهه في الصلاة » كتاب =

وقال أبو هريرة<sup>(١)</sup> عن النبي ﷺ : « إن العبد إذا قام إلى الصلاة فإنه بين عيني الرحمن ، فإذا التفت قال له : ابن آدم إلى من تلتفت ؟ إلى خير لك مني تلتفت ؟ »<sup>(٢)</sup>.

المثال السادس : قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾<sup>(٣)</sup>

ومن أسمائه النور<sup>(٤)</sup> ، وقالت المعطلة : ذلك مجاز معناه :

[ المثال  
السادس ما  
ادعي فيه  
المجاز : صفة  
النور ،  
وإبطال ذلك  
من أربعة  
عشر وجهاً ]

= الأدب ح ٦١١١ (ص ١٢٩٦) وانظر منه كتاب الصلاة ح ٤٠٦ والأذان ح ٧٥٣ والعمل في الصلاة ح ١٢١٣ ، وكذا ينظر كتاب المساجد ومواضع الصلاة من صحيح مسلم ح ٥٠ ، ٥١ (١/٣٨٨).

(١) تقدمت ترجمته ص (٦٥) .

(٢) أخرجه البزار في مسنده كما في كشف الاستار ح ٥٥٣ (١/٢٦٨) : « حدثنا يوسف بن موسى حدثنا إسحاق بن سليمان عن إبراهيم بن يزيد عن عطاء عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « إن العبد إذا قام إلى الصلاة - أحسبه قال - قائما هو بين يدي الرحمن تبارك وتعالى .. » الحديث ، وهو فيه « بين يدي الرحمن » بدل « بين عيني الرحمن » ، وقد ذكره القاضي أبو يعلى في إبطال التأويلات (٢/٣٤٧) باللفظ الأخير كما قال ابن القيم وكذا ابن الجوزي في دفع شبه التشبيه (ص ٢١٩) .

قال البزار عقبه : « رواه طلحة بن عمرو عن عطاء عن أبي هريرة موقوفا » . وقال الهيثمي في المجمع (٢/٢٣٣) : « رواه البزار ، وفيه إبراهيم بن يزيد الخوزي وهو ضعيف » (٣) سورة النور آية (٣٥) .

(٤) وهو كذلك صفة من صفاته تعالى الذاتية كما قال المؤلف ابن القيم في النونية (٢/١١٢) بشرح الهراس :

والنور من أسمائه أيضاً ومن أوصافه سبحانه ذي البرهان قال العلامة الهراس في الشرح : « ومن أسمائه سبحانه النور ، وهو أيضاً صفة من صفاته ، فيقال الله نور فيكون اسماً مخبراً به على تأويله بالمشق ، ويقال ذو نور فيكون صفة ، قال تعالى : ﴿ اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ، وقال : ﴿ وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا ﴾ .. الخ .

منور<sup>(١)</sup> السموات والأرض بالنور المخلوق ، قالوا : ويتعين المجاز لأن كل عاقل يعلم<sup>(٢)</sup> بالضرورة أن الله تعالى ليس هو هذا النور المنبسط على الجدران ، ولا هو النور الفائض من جرم الشمس والقمر والنار ، فإما أن يكون مجازه منور السموات والأرض أو هادي أهلها<sup>(٣)</sup> .  
وبطلان هذا يتبين بوجوه أحدها :

[ بيان أن  
النور من  
الأسماء  
الباركة  
الحسنى ]

الأول<sup>(٤)</sup> : أن النور جاء في أسمائه تعالى ، وهذا الاسم مما تلقته الأمة بالقبول وأثبتوه في أسمائه الحسنی<sup>(٥)</sup> ، وهو في حديث أبي هريرة

= وينظر : الفتوى الحموية (ص٤٤) واجتماع الجيوش الإسلامية (ص٤٥) . وسيأتي قريبا ذكر الأدلة الشرعية على ثبوته اسما له تبارك وتعالى .

(١) في « ت » : « نور » .

(٢) كلمة « يعلم » مكررة في « ت » .

(٣) قال القاضي ابن العربي في قانون التأويل (ص٤٧٥) : « قال علماؤنا : أراد الله منور السموات بما خلق فيها من الأنوار المحسوسة كالنجوم والكواكب ، ومنور القلوب بما خلق فيها من الهدى ، ولذلك قالوا : نور بمعنى هادي الثقات إلى هذا المعنى .. الخ .

وانظر : الأمد الأقصى (٢/ق١٢٠/ب) والإرشاد للجويني (ص١٥٨) وأسماؤنا المقدسة (ص١٢٩ - ١٣٠) ولوامع البيئات (شرح الأسماء الحسنى) للرازي (ص٣٤٨) وتفسيره (٢٣/١٩٤) وما بعدها ، وأبكار الأفكار (١/ق١٧/أ) وشرح مسلم للنووي (٣/١٢ - ١٣) وإيضاح الدليل (ص١٤١) وأقاويل الثقات (ص١٩٤) .

(٤) هكذا في النسخ الخطية : « الأول » ولعل حذفه أولى لأنه تكرر لما قبله .

(٥) بدليل الكتاب والسنة ، وسيذكر المؤلف قريبا بعض الأدلة عليه .

وانظر : اشتقاق أسماء الله (ص١٨٢) وكتاب التوحيد لابن منده (٢/١٩٤) والمقصد الأسنى للغزالي (ص١٢٩) وأحكام القرآن لابن العربي (٢/٨٠٦ ، ٨١٢) وكذا كتابه الأمد الأقصى (٢/ق١٢٠/ب) ولوامع البيئات للرازي (ص٣٤٧) ومجموع الفتاوى (٦/٣٧٤) وما بعدها ، وفتح الباري (١١/٢١٨) وتخريج حديث الأسماء الحسنى (ص١٧) .

رضي الله عنه الذي رواه الوليد بن مسلم<sup>(١)</sup> ومن طريقه رواه الترمذي<sup>(٢)</sup>

(١) هو الوليد بن مسلم أبو العباس القرشي الدمشقي مولاهم ، ولد سنة (١١٩) ومات في آخر سنة (١٩٤) أو في أول التي تليها . قال فيه الحافظ ابن حجر : « ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية . . » أخرج له الجماعة .

التاريخ الكبير (٨/١٥٢ - ١٥٣) والجرح والتعديل (٩/١٦ - ١٧) وتهذيب الكمال (٣١/٨٦ - ٩٩) وتقريب التهذيب (ص ٥١٣) .

(٢) في الدعوات ح ٣٥٠٧ (٥/٥٣٠ - ٥٣١) حدثنا إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني ، حدثني صفوان بن صالح ، حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا شعيب بن أبي حمزة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « إن لله تعالى تسعة وتسعين اسما من أحصاها دخل الجنة ، هو الله الذي لا إله إلا هو . . » الحديث ، وفيه سرد الأسماء الحسنی ، قال الترمذي عقبه : « هذا حديث غريب حدثنا به غير واحد عن صفوان بن صالح ، ولا نعرفه إلا من حديث صفوان بن صالح وهو ثقة عند أهل الحديث ، وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ولا نعلم في كثير شيء من الروايات له إسناد صحيح ذكر الأسماء إلا في هذا الحديث . وقد روى آدم بن أبي إياس هذا الحديث بإسناد غير هذا عن أبي هريرة عن النبي ﷺ وذكر فيه الأسماء وليس له إسناد صحيح » .

قلت : صفوان بن صالح والوليد بن مسلم مدلسان ، إلا أنهما هنا قد صرحا بالتحديث ، وبأقرب رجاله ثقات ، لكنه قد أعل بتفرد الوليد وبالأضطراب في مته والاختلاف بين رواياته زيادةً ونقصانا وترتيا .

نعم صح من غير ذكر الأسماء كما أخرجه الشيخان وغيرهما ، قال الحاكم في المستدرک (١٦/١) - بعد أن ساقه من طريق صفوان بن صالح عن الوليد - : « هذا حديث قد خرجاه في الصحيحين بأسانيد صحيحة دون ذكر الأسماء فيه ، والعلة فيه عندهما أن الوليد بن مسلم تفرد بسياقته بطوله وذكر الأسماء فيه ولم يذكرها غيره ، وليس هذا بعلة فإني لا أعلم اختلافا بين أئمة الحديث أن الوليد بن مسلم أوثق وأحفظ وأعلم وأجل من أبي اليمان وبشر بن شعيب وعلي بن عياش وأقرانهم من أصحاب شعيب . . » وتعبه الحافظ ابن حجر في الفتح (١١/٢١٥) بقوله : « وليست العلة عند الشيخين =

والناس<sup>(١)</sup> ، ولم ينكره أحد من السلف ولا أحد من أئمة أهل السنة

= تفرد الوليد فقط بل الاختلاف فيه والاضطراب وتدليسه واحتمال الإدراج ، قال البيهقي : يحتمل أن يكون التعيين وقع من بعض الرواة في الطريقتين معا ، ولهذا وقع الاختلاف الشديد بينهما ، ولهذا الاحتمال ترك الشيخان تخريج التعيين هـ . وما ذهب إليه ابن حجر من ضعف الرواية بذكر الأسماء هو قول المحققين الحفاظ وغيرهم من أهل العلم كما تجده مفصلا موضحا في الجزء المفرد في تخريج هذا الحديث للحافظ ابن حجر وهو مطبوع متداول ، وأن تلك الأسماء مدرجة في الحديث من بعض الرواة كما قاله البيهقي في الاعتقاد (ص ٣٥) والبغوي في شرح السنة (٣٣/٥) ، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : « إن التسعة والتسعين اسما لم يرد في تعيينها حديث صحيح عن النبي ﷺ ، وأشهر ما عند الناس فيها حديث الترمذي الذي رواه الوليد بن مسلم عن شعيب بن أبي حمزة ، وحفاظ أهل الحديث يقولون : هذه الزيادة مما جمعه الوليد بن مسلم عن شيوخه من أهل الحديث . . . » مجموع الفتاوى (٤٨٢/٢٢) هـ . وقال ابن كثير في تفسيره (٢/٢٨٠) عند قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْمُسَمَّى فَادْعُوهُ بِهَا ﴾ : « والذي عول عليه جماعة من الحفاظ أن سرد الأسماء في هذا الحديث مدرج فيه ، وإنما ذلك كما رواه الوليد بن مسلم وعبد الملك بن محمد الصنعاني عن زهير بن محمد أنه بلغه عن غير واحد من أهل العلم أنهم قالوا ذلك . . الخ .

وانظر مجموع الفتاوى (٣٧٩/٦ - ٣٨٠) والتلخيص الحبير (١٧٢/٤ - ١٧٥) وضعيف الجامع رقم ١٩٤٣ - ١٩٤٦ (ص ٢٨٠ - ٢٨٢) ومشكاة المصابيح بتحقيق الألباني ح ٢٢٨٨ (٧٠٧/٢ - ٧٠٨) .

(١) كالطبراني في الدعاء ح ١١١ (٨٢٩/٢ - ٨٣٠) والحاكم في المستدرک (١٦/١) والبيهقي في الكبرى (٢٧/١٠ - ٢٨) وفي الأسماء والصفات رقم ٦ (٢٢/١ - ٢٣) وفي الاعتقاد (ص ٣٤) وفي شعب الإيمان ح ١٠١ (٢٧٧/١ - ٢٨١) وفي الدعوات الكبير رقم ٢٦٢ (٣٠/٢ - ٣١) والبغوي في شرح السنة رقم ١٢٥٧ (٣٢/٥ - ٣٣) وابن حبان في صحيحه رقم ٨٠٨ (٨٨/٣ - ٨٩) .

وانظر : جزء فيه طرق حديث « إن لله تسعة وتسعين اسما » لأبي نعيم الأصبهاني .

والحديث ، ومحال أن يسمي سبحانه [ نفسه ]<sup>(١)</sup> نوراً وليس له نور ولا صفة النور ثابتة له ، كما أن من المستحيل أن يكون عليما (قديراً سميعاً)<sup>(٢)</sup> بصيراً ولا علم له ولا قدرة ، بل صحة هذه الأسماء عليه مستلزمة<sup>(٣)</sup> لثبوت معانيها له ، وانتفاء حقائقها عنه مستلزم لنفيها عنه ، والثاني باطل قطعاً فتعين الأول .

[الكلام على  
حديث :  
« نور أنى أراه »  
[أراه]]

الوجه الثاني : أن النبي ﷺ لما سأله أبو ذر : هل رأيت ربك ؟ قال : « نور أنى أراه » ، رواه مسلم في صحيحه<sup>(٤)</sup> ، وفي [ معنى ]<sup>(٥)</sup> الحديث قولان :

أحدهما : أن معناه : ثم نور ، أي فهناك نور منعني من رؤيته ، ويدل على هذا المعنى شيثان : أحدهما : قوله في اللفظ الآخر في هذا الحديث : « رأيت نوراً »<sup>(٦)</sup> . فهذا النور الذي رآه هو الذي حال بينه وبين رؤية الذات .

الثاني : قوله في حديث أبي موسى : « إن الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام ، يخفض القسط ويرفعه ، يرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار ، وعمل النهار قبل عمل الليل ، حجابه النور لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه » . رواه مسلم في صحيحه<sup>(٧)</sup> .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من « د » و « ن » .

(٢) في « ت » : « وقديراً وسميعاً » .

(٣) في « د » و « ن » : « مستلزم » .

(٤) في كتاب الإيمان ح ٢٩١ (١/١٦١) .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٦) هو أيضاً من حديث أبي ذر أخرجه مسلم في الإيمان ح ٢٩٢ (١/١٦١) .

(٧) في كتاب الإيمان ح ٢٩٣ - ٢٩٥ (١/١٦٢ - ١٦٢) .

وقال عثمان بن سعيد [ ١٧٢ / ب ] الدارمي (١) : حدثنا محمد بن كثير (٢) أخبرنا (٣) سفيان (٤) عن عبيد المكتب (٥) عن مجاهد عن ابن عمر رضي الله عنه قال : « احتجب الله من خلقه بأربع بنار وظلمة ونور وظلمة » (٦) .

- (١) تقدمت ترجمته ص ( ٥٨ ) .
- (٢) هو محمد بن كثير أبو عبد الله العبدي البصري ، حافظ فاضل ثقة ، قال فيه الحافظ ابن حجر : « لم يُصب من ضَعْفِهِ ما ت سنة ثلاث وعشرين ومائتين ، أخرج حديثه الجماعة .
- الجرح والتعديل (٧٠/٨) وتهذيب الكمال (٣٣٤/٢٦ - ٣٣٦) والسير (٣٨٤ - ٣٨٣/١٠) وتقريب التهذيب (ص٤٣٨) .
- (٣) في « ت » : « قال أخبرنا » .
- (٤) يعني الثوري ، وهو سفيان بن سعيد بن مسروق أبو عبد الله الكوفي العلامة الحافظ الثقة الحجة شيخ الإسلام ، ولد في الكوفة سنة (٩٧) وبها مات سنة (١٦١) ، أخرج له الجماعة .
- الجرح والتعديل (٥٥/١ - ١٢٦) وتهذيب الكمال (١٥٤/١١ - ١٦٩) والسير (٢٢٩/٧ - ٢٧٩) وتقريب التهذيب (ص١٨٤) .
- (٥) هو عبيد بن مهران المُكْتَب الكوفي ، قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن عبيد المكتب فقال : ثقة صالح الحديث .
- قلت : وكذا وثقه ابن معين وغيره ، أخرج له مسلم والنسائي وأبو داود في النسخ والنسوخ ، ولم أقف على وفاته .
- الجرح والتعديل (٢/٦) وتهذيب الكمال (٢٣٤/١٩ - ٢٣٦) وميزان الاعتدال (٢٣/٣) وتقريب التهذيب (ص٣١٨) .
- (٦) نقض الدارمي (٧٦١/٢ - ٧٦٢) وانظر منه (٧٤٨/٢ - ٧٤٩) وأخرجه بإسناد آخر حسن في الرد على الجهمية رقم ١١٨ (ص٦١) ، والأثر أيضاً أخرجه الحاكم في المستدرک (٣١٩/٢) واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد رقم ٧٢٩ (٤٧٦/٣) والبيهقي في الأسماء والصفات رقم ٦٩٣ (١٢٦/٢) وأبو الشيخ في العظمة رقم ٢٦٨ (٦٧٥/٢) قال الحاكم : « هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه » ووافقه الذهبي ، =

وقال : حدثنا موسى بن إسماعيل <sup>(١)</sup> عن حماد بن سلمة <sup>(٢)</sup> عن أبي <sup>(٣)</sup> عمران الجوني <sup>(٤)</sup> عن زرارة بن أوفى <sup>(٥)</sup> رضي الله عنه أن النبي ﷺ سأل جبريل : « هل رأيت ربك ؟ » ، فانتفض جبريل وقال : « يا محمد إن بيني وبينه سبعين حجاباً من نور ، لو دنوت من أذناها <sup>(٦)</sup> لاحتقرت » <sup>(٧)</sup> .

= وقال الألباني في تخريج أحاديث الرد على الجهمية للدارمي (ص ٣٧) : « إسناده صحيح ولكنه موقوف » .

(١) هو موسى بن إسماعيل أبو سلمة المنقري مولا هم التبوذكي البصري ، مشهور بكنيته وياسمه ، وُلد في صدر خلافة أبي جعفر المنصور ، وقد كان حافظاً ثقة ثباتاً مأموناً ، أخرج له الجماعة ، مات سنة (٢٢٣) .

الجرح والتعديل (١٣٦/٨) وتهذيب الكمال (٢١/٢٩ - ٢٧) والسير (١٠/٣٦٠ - ٣٦٥) وتقريب التهذيب (ص ٤٨١) .

(٢) هو ابن دينار أبو سلمة البصري . تقدم ص (٤١٨) تعليق (١) .

(٣) في « ت » : « ابن » . والمثبت من « د » و « ن » وهو الصواب .

(٤) واسمه عبد الملك بن حبيب الأزدي ويقال : الكندي ، مشهور بكنيته ، أحد أعلام التابعين ، إمام ثقة حديثه في الأصول الستة ، مات سنة (١٢٣) وقيل غير ذلك .

الجرح والتعديل (٣٤٦/٥) وتهذيب الكمال (١٨/٢٩٧ - ٣٠٠) والسير (٥/٢٥٥ - ٢٥٦) وتقريب التهذيب (ص ٣٠٣) .

(٥) هو زرارة بن أوفى أبو حاجب العامري الحرشي البصري ، قاضياً الإمام الكبير والعلم الشهير ، تابعي ثقة عابد ، أخرج له الجماعة ، مات فجأة وهو يصلي الفجر سنة (٩٣) .

الجرح والتعديل (٦٠٣/٣) وتهذيب الكمال (٩/٣٣٩ - ٣٤١) والسير (٤/٥١٥ - ٥١٦) وتقريب التهذيب (ص ١٥٥) .

(٦) في بعض مصادر النص : « أذناها حجاباً » .

(٧) التقص على المريسي (٢/٧٦٢ - ٧٦٣) ، وأخرجه أيضاً في الرد على الجهمية رقم ١١٩ (ص ٦١) وأخرجه ابن أبي شيبة في كتاب العرش رقم ٧٧ (ص ٤٦٦ - ٤٦٨) =

المعنى الثاني في الحديث : أنه سبحانه نور فلا يمكنني رؤيته (لأن نوره)<sup>(١)</sup> الذي لو كشف الحجاب عنه لاحتقرت السموات والأرض وما بينهما مانع من رؤيته ، فإن كان المراد هو المعنى الثاني فظاهر ، وإن كان الأول فلا ريب أنه إذا كان نور الحجاب مانعاً من رؤية ذاته فنور ذاته سبحانه أعظم من نور الحجاب ، بل الحجاب إنما استتار بنوره ، فإن<sup>(٢)</sup> نور السموات إذا كان من نور وجهه كما قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه<sup>(٣)</sup> فنور الحجاب الذي فوق السموات أولى أن يكون من نوره ، وهل يعقل أن يكون النور حجاب من ليس له نور ؟ هذا من أبين المحال ، وعلى هذا فلا تناقض بين قوله ﷺ : « رأيت نوراً »<sup>(٤)</sup> وبين قوله : « نور أنى أراه »<sup>(٥)</sup> ، فإن المنفي مكافحة<sup>(٦)</sup> الرؤية للذات المقدسة ، والمثبت رؤية ما ظهر من نور الذات ، يوضحه :

= وابن أبي زيمين في أصول السنة رقم ٤٠ (ص ١٠٧) وأبو الشيخ في العظمة رقم ٢٧١ (٢/ ٦٧٧ - ٦٧٨) . وهو ضعيف لإرساله ، زرارة بن أوفى معدود في التابعين لم ير النبي ﷺ فروايتة عنه مرسله ، قال البيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٢٩٤ - ٢٩٥) : « .. قال ابن شقيق بلغني في حديث أن جبريل عليه الصلاة والسلام قال : بيننا وبين العرش سبعون حجبا لو دنوت إلى أحدهن لاحتقرت ، قلت : وهذا الذي ذكره ابن شقيق يروى عن زرارة بن أوفى رضي الله عنه مرسلا عن النبي ﷺ » اهـ .

- (١) في « ت » : « لا نوره » .
- (٢) في « ت » : « فإنه » .
- (٣) وقد سبق ص ( ١٠٠٧ ) .
- (٤) هو في صحيح مسلم وقد سبق قريبا ص ( ١٠٢٨ ) .
- (٥) هو في صحيح مسلم وقد سبق قريبا ص ( ١٠٢٨ ) .
- (٦) أي مواجهة ومكاشفة ، ينظر اللسان والتاج مادة (كفح) .

الوجه الثالث : وهو أن ابن عباس رضي الله عنهما جمع بين الأمرين فقال : « رأى محمد ربه » ، فقيل له : أليس الله تعالى يقول : ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ ﴾ (١) ، فقال : « ويحك ، ذاك إذا تجلّى بنوره الذي هو نوره لم يقم له شيء » (٢) . فأخبر أن الأبصار لا تدرك نفس ذاته إذا تجلّى بنوره الذي هو نوره ، فهذا موافق لقول النبي ﷺ : « نور أنى أراه » ، ولقوله : « رأيت نورا » .

[ كلام ابن عباس عن نور الله تعالى ]

الوجه الرابع : أن الرب سبحانه أخبر أنه لما تجلّى للجبل وظهر له أمر ما من نور ذاته المقدسة صار الجبل دكا . فروى حماد (٣) عن ثابت (٤) عن أنس (٥) رضي الله عنه عن النبي ﷺ في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ جَمَلًا ﴾ [

[ الكلام على قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ جَمَلًا ﴾ ]

(١) سورة الأنعام آية (١٠٣) .

(٢) أخرجه الترمذي في التفسير رقم ٣٢٧٩ (٥/٣٩٥) وابن أبي عاصم في السنة رقم ٤٤٦ (١/٣٠٨ - ٣٠٩) وابن أبي حاتم في التفسير رقم ٧٧٣٨ (٤/١٣٦٣) وابن مردويه كما في تفسير ابن كثير (٢/١٦٧) وابن خزيمة في التوحيد رقم ٢٧٣ (١/٤٨١) والحاكم في المستدرک (٢/٣١٦) وصححه ، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد رقم ٩٢٠ (٣/٥٧٦) وقد ذكره المؤلف ابن القيم مقتصرًا على آخره في كتابه الوابل الصيب (ص ٨١) ، وهو أثر ضعيف آفته الحكم بن أبان سيء الحفظ ، وقد قال الترمذي عقبه : « هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه » . وكذا لم يوافق الذهبي الحاكم على تصحيحه ، وقال ابن عاصم إثره : « وفيه كلام » ، وضعفه الألباني في ظلال الجنة رقم ٤٣٧ (ص ٢٩٠) وفي ضعيف سنن الترمذي رقم ٦٤٧ (ص ٤١٩) .

(٣) في النسخ الخطية : « حميد » ، والصواب : « حماد » وهو ابن سلمة بن دينار أبو سلمة وقد تقدمت ترجمته ص (٤١٩) ووقع هناك نفس الخطأ فتم تصويبه بحمد الله فليرجع إليه .

(٤) تقدمت ترجمته ص (٤١٨) .

(٥) تقدمت ترجمته ص (٧٩) .

لِلْجَبَلِ ﴿١﴾ أشار أنس بطرف إصبعه على طرف خنصره ، وكذلك أشار ثابت ، فقال له حميد الطويل <sup>(٢)</sup> : ما تريد يا أبا محمد ؟ فرقع ثابت يده فضرب صدره ضربة شديدة وقال : من أنت يا حميد ، يحدثني أنس عن النبي ﷺ وتقول أنت ما تريد بهذا <sup>(٣)</sup> .  
ومعلوم أن الذي أصار الجبل إلى هذا <sup>(٤)</sup> الخال ظهور هذا القدر من نور الذات له بلا واسطة بل بتجلي <sup>(٥)</sup> ربه (سبحانه له) <sup>(٦)</sup> .

[ معنى الحديث : اللهم لك الحمد أنت نور السموات والأرض ومن فيهن ... ]

الوجه الخامس : ما ثبت في الصحيحين [ ١٧٣ / أ ] عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ كان يقول إذا قام من الليل : « اللهم لك الحمد أنت نور السموات والأرض ومن فيهن ، ولك الحمد أنت رب السموات والأرض ومن فيهن ، ولك الحمد أنت قيوم السموات والأرض ومن فيهن .. » الحديث <sup>(٧)</sup> . وهو يقتضي أن كونه نور السموات والأرض مغاير لكونه رب السموات والأرض ، ومعلوم أن إصلاحه السموات والأرض بالأنوار وهديته لمن فيهما هو ربوبيته ، فدل على أن معنى كونه

(١) سورة الأعراف آية (١٤٣) .

(٢) تقدمت ترجمته ص ( ٤١٩ ) تعليق (١) .

(٣) تقدم ذكر القصة مع تخريجها ص ( ٤١٨ ) تعليق (٣) .

(٤) في « د » و « ت » : « هذه » .

(٥) في « ت » : « تَجَلَّى » .

(٦) في « ت » : « له سبحانه » بالتقديم والتأخير .

(٧) أخرجه البخاري في التهجد ح ١١٢٠ (ص ٢٢٠ - ٢٢١) وفي الدعوات ح ٦٣١٧ وفي

الترحيد ٧٣٨٥ و ٧٤٤٢ و ٧٤٩٩ ، ومسلم في صلاة المسافرين ح ١٩٩

( ٥٣٢ / ١ - ٥٣٣ ) .

نور السموات والأرض أمر وراء ربوبيتهما ، يوضحه :

الوجه السادس : وهو أن الحديث تضمن ثلاثة أمور شاملة عامة للسموات والأرض وهو ربوبيتهما وقيوميتهما ونورهما ، فكونه سبحانه رباً لهما وقيوماً لهما ونوراً لهما أوصاف له ، فأثار ربوبيته وقيوميته ونوره قائمة بهما ، وصفة الربوبية والقيومية والنور قائمة به ، فنفس الصفة لا تفارقه (١) وتحل في غيره ، ولكن آثارها (٢) ومقتضاها هو المخلوق المنفصل ، وهذا كما أن صفة الرحمة والقدرة والإرادة والرضى والغضب قائمة به سبحانه ، والرحمة الموجودة في العالم والإحسان والخير والنعمة آثار تلك الصفات ، وهي منفصلة عنه . وهكذا علمه القائم به هو صفته ، وأما علوم عباده فمن آثار علمه ، وقدرتهم من آثار قدرته فتلبس (٣) هذا الموضع على منكري نوره سبحانه ولبسوا على الجهال فقالوا : كل عاقل يعلم بالبديهة أن الله سبحانه ليس هو هذا النور الفائض من جرم الشمس والقمر والنار ، فلا بد من حمل قوله : ﴿ تَوْرُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ على معنى أنه منور السموات والأرض وهادٍ لأهل السموات والأرض (٤) وحينئذ فنقول في

[ ما تضمنه الحديث المذكور السابق من أمور ]

الوجه السابع : أسأتم الظن بكلام الله ورسوله حيث فهمتم أن حقيقته ومدلوله أنه سبحانه هو هذا النور الواقع على الحيطان والجدران ، وهذا الفهم الفاسد هو الذي أوجب لكم إنكار حقيقة نوره وجحدته ، فجمعتم بين الفهم الفاسد وإنكار المعنى الحق ، وليس ما ذكرتم من النور هو نور

[ بيان الفهم الخاطئ لمن جحد نوره سبحانه وتعالى ]

(١) في « ن » : « لا يفارقه » .

(٢) في « ت » : « آثارها » .

(٣) في « ن » : « فلبس » وهو خطأ ظاهر .

(٤) انظر : شأن الدعاء للخطابي (ص ٩٥) وما سبق ص ( ١٠٢٥ ) تعليق ( ٣ ) .

الرب القائم به الذي هو صفته ، وإنما هو مخلوق له ومنفصل<sup>(١)</sup> عنه ، فإن هذه الأنوار المخلوقة إنما تكون<sup>(٢)</sup> في محل دون محل ، فالنور الفائض عن النار أو الشمس أو القمر إنما هو نور لبعض الأرض دون بعض ، فإننا نعلم أن نور الشمس الذي هو أعظم [ ١٧٣/ب ] من نور القمر والكواكب والنار ليس هو نور جميع السموات والأرض ومن فيهن ، فمن ادعى أن ظاهر القرآن وكلام الرسول<sup>(٣)</sup> - ﷺ - أن نور الرب سبحانه هو هذا النور الفائض فقد كذب على الله ورسوله ، فلو كان النص : « الله هو النور الذي تعابونه وترونه في السموات والأرض » لكان لفهم<sup>(٤)</sup> هؤلاء وتحريفهم مستند<sup>(٥)</sup> ما ، أما ولفظ النص : ﴿ اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ فمن أين يدل هذا بوجه ما أنه النور الفائض عن جرم الشمس والقمر والنار ؟ فإخراج نور الرب تعالى عن حقيقته وحمل لفظه على مجازه إنما استند<sup>(٦)</sup> إلى هذا الفهم الباطل الذي لم يدل عليه اللفظ بوجه .

الوجه الثامن : أن رسول الله ﷺ فسر هذه الآية بقوله : « أنت نور السموات والأرض »<sup>(٧)</sup> ، ولم يفهم منها أنه هو هذا النور المنبسط على الحيطان والجدران ولا فهمه الصحابة رضي الله عنهم [ عنه ]<sup>(٨)</sup> بل علموا

[ تفسيره  
عليه الصلاة  
والسلام  
للآية : ﴿ اللَّهُ  
نُورُ السَّمَوَاتِ  
وَالْأَرْضِ ﴾ ]

(١) في « ت » : « منفصل » بحذف الواو من أولها .

(٢) في « د » و « ن » : « يكون » .

(٣) في « ت » : « رسول الله » .

(٤) في « ت » : « الفهم » .

(٥) في « ت » : « مستندا » والمثبت من « د » و « ن » وهو الصواب .

(٦) في « ت » : « أسند » .

(٧) هو جزء من حديث ابن عباس رضي الله عنهما وقد مضى قريبا ص ( ١٠٣٣ ) .

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

أن لنور الرب شأنًا آخر هو أعظم من أن يكون له مثال . قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : « ليس عند ربكم ليل ولا نهار ، نور السموات والأرض من نور وجهه »<sup>(١)</sup> . فهل أراد ابن مسعود أن هذا النور الذي على الحيطان ووجه الأرض هو عين نور الوجه الكريم ؟ أو فهم هذا عنه ذو فهم مستقيم ؟ فالقرآن والسنة وأقوال الصحابة متطابقة يوافق بعضها بعضا ، وتصرح بالفرق بين النور الذي هو صفته والنور الذي هو خلق من خلقه ، كما تفرق<sup>(٢)</sup> بين الرحمة التي هي صفته والرحمة التي هي مخلوقة ، ولكن لما وُجدت برحمته سميت برحمته ، وكما أنه لا يماثل في صفات من الصفات خَلَقَهُ ، فكذلك نوره سبحانه ، فأى نور من الأنوار المخلوقة إذا ظهر للعالم وواجهه أحرقه ؟ وأي نور إذا ظهر منه للجبال الشاخحة قدرًا ما جعلها دكا<sup>(٣)</sup> . وإذا كانت أنوار الحجب لو دنا جبريل من أدناها لا تحترق<sup>(٤)</sup> فما الظن بنور الذات ؟

الوجه التاسع : أنه تعالى قال : ﴿ وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا ﴾<sup>(٥)</sup> فأخبر أن الأرض يوم القيامة تشرق بنوره ، وهو نوره الذي هو نوره ، فإنه سبحانه يأتي لفصل القضاء بين عباده وينصب كرسيه في الأرض<sup>(٦)</sup> ، فإذا

[ تفسير قوله  
تعالى :  
﴿ وَأَشْرَقَتِ  
الْأَرْضُ بِنُورِ  
رَبِّهَا ﴾ ]

- (١) تقدم ذكره وتخريجه ص ( ١٠٠٧ ) .
- (٢) في « ن » : « يفرق » .
- (٣) كما في قوله سبحانه : ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَمَلًا دَكًّا ﴾ الآية (١٤٣) من سورة الأعراف .
- (٤) كما سبق ذكره ص ( ١٠٣٠ ) .
- (٥) سورة الزمر آية (٦٩) .
- (٦) يعني أرض المحشر التي يقف عليها الخلائق لفصل القضاء والجزاء والحساب ، وقد جاء في ذكرها ما صحح من حديث سهل بن سعد رضي الله عنهما يرفعه : « مجشر =

جاء الله تعالى أشرفت الأرض وحق لها أن تشرق بنوره . وعند المعطلة لا يأتي ولا يجيء ولا له نور تشرق به الأرض .

الوجه العاشر : ما رواه محمد بن المنكدر<sup>(١)</sup> عن جابر بن عبد الله<sup>(٢)</sup> رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : « بينا [ ١٧٤ / أ ] أهل الجنة في نعيمهم إذ سطع لهم نور فرفعوا رؤوسهم فإذا الجبار جل جلاله وقد أشرف

[ تفسير قوله  
تعالى :  
﴿ سَلَّمَ قَوْلًا  
بَيْنَ رَبِّ  
رَجِيمٍ ﴾ ]

= الناس يوم القيامة على أرض بيضاء عفاء كقرصة النقي ليس فيها علم لأحد « وفي رواية : « ليس فيها معلم لأحد » . أخرجه البخاري في الرقاق ح ٦٥٢١ (ص ١٣٧٦) ومسلم في صفات المنافقين وأحكامهم ح ٢٨ (٤ / ٢١٥٠) . قال الخطابي في أعلام الحديث (٣ / ٢٢٦٨) : « العفرة بياض ليس بالناصح ، والنقي : الحوار ، نقي من القشر والنخالة . وقوله : ليس فيها معلم لأحد ، يريد أن تلك الأرض مستوية ليس فيها حذب يرد البصر ولا بناء يستر ما وراءه ، والمعلم : واحد معالم الأرض ، أي أعلامها التي يُتندى بها في الطرق » اهـ . وينظر شرح النووي لصحيح مسلم (١٧ / ١٣٤) وفتح الباري (١١ / ٣٧٥) .

وفي حديث جابر « . . إذا وضع الله الكرسي وجمع الأولين والآخرين وتكلمت الأيدي والأرجل بما كانوا يكسبون . . » الحديث بطوله وفيه قصة ، أخرجه ابن ماجه في الفتن ح ٤٠١٠ (٢ / ١٣٢٩) والذهبي في العلو (ص ٦٨) قال في زوائد ابن ماجه (٣ / ٢٤٣) : « هذا إسناد حسن سويد يختلف فيه » ، وقال الذهبي بعد ذكره : « إسناده صالح » . وكذا حسنه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه رقم ٣٢٥٥ (٣ / ٣١٤) وذكر له شواهد في مختصر العلو (ص ١٠٧) .

(١) هو محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهذير أبو عبد الله ويقال أبو بكر ، القرشي التيمي المدني أحد التابعين ، حافظ ثقة فاضل ، أخرج حديثه الجماعة ، مات سنة (١٣٠) وقيل في التي بعدها .

الجرح والتعديل (٨ / ٩٧ - ٩٨) وتهذيب الكمال (٢٦ / ٥٠٣ - ٥٠٩) والسير (٥ / ٣٥٣ - ٣٦١) وتقريب التهذيب (ص ٤٤٢) .

(٢) تقدمت ترجمته ص ( ٢٣١ ) .

عليهم من فوقهم وقال : يا أهل الجنة سلام<sup>(١)</sup> عليكم ، فذلك قوله تعالى : ﴿ سَلِّمْ قَوْلًا مِّن رَّبِّ رَحِيمٍ ﴾<sup>(٢)</sup> ، قال : ثم يتوارى عنهم وتبقى<sup>(٣)</sup> رحمته وبركته عليهم في ديارهم « . رواه الحاكم في صحيحه وابن ماجه في سننه<sup>(٤)</sup> .

فهذا نور مُشاهد قد سطع لهم حتى حركهم واستفزهم إلى رفع رؤوسهم إلى فوق .

الوجه الحادي عشر : أن النص قد ورد بتسمية الرب نورا ، وبأن له نورا مضافاً إليه ، وبأنه نور السموات والأرض ، وبأن حجاب نوره ، فهذه أربعة أنواع : فالأول : يقال عليه سبحانه بالإطلاق فإنه النور الهادي . والثاني : يضاف إليه كما يضاف إليه حياته وسمعه وبصره وعزته وقدرته وعلمه ، وتارة يضاف إلى وجهه ، وتارة يضاف إلى ذاته .

فالأول : كقوله : [ « أعوذ بنور وجهك »<sup>(٥)</sup> ] ، وقوله : « نور السموات والأرض من نور وجهه »<sup>(٦)</sup> .

[ نسبة النور إلى الله تعالى يأتي على أربعة أنواع ]

(١) هكذا في النسخ الخطية : « سلام » ، والذي وقفت عليه في المصادر : « السلام » .

(٢) سورة يس آية (٥٨) .

(٣) في « ن » : « ويبقى » .

(٤) لم أجده في المستدرک ، وأخرجه ابن ماجه في المقدمة من سننه ح ١٨٤ (١/٦٥ - ٦٦) وهو ضعيف قد تقدم ص (٥٢٤) مع بيان من أخرجه غير ابن ماجه وذكر ما فيه من علة .

(٥) لعله يشير إلى ما ورد في دعاء يوم الطائف ، وقد سبق ذكره والكلام عليه ص (٩٩٨) .

(٦) هو من أثر عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وقد سبق ص (١٠٠٧) .

والثاني : كقوله [ (١) ] : ﴿ وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا ﴾ (٢) وقول ابن عباس رضي الله عنهما : « ذاك نوره الذي إذا تجلى به » (٣) ، وقوله ﷺ في حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه : « إن الله خلق خلقه في ظلمة ثم ألقى عليهم من نوره ، فمن أصابه ذلك النور اهتدى ومن أخطأه ضل » (٤) والثالث : وهو إضافة نوره إلى السموات والأرض كقوله : ﴿ اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ (٥) ، والرابع : كقوله : « حجاب النور » (٦) ، فهذا النور المضاف إليه يجيء

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) سورة الزمر آية (٦٩) .

(٣) سبق ذكره قريبا ص ( ١٠٣٢ ) تعليق (٢) .

(٤) أخرجه الترمذي في الإيمان ح ٢٦٤٢ (٥/٢٦) وأحد في المسند مطولا وفيه قصة (٢/١٧٦) وفي مواضع أخرى متفرقة فيه وابن أبي عاصم في السنة ح ٢٤٨ - ٢٥١ (١/١٨٥ - ١٨٦) وعبد الله بن أحمد في السنة ح ٩٣٢ (٢/٤٢٤) والآجري في الشريعة ح ٣٣٧ ، ٣٣٨ (٢/٧٥٧ - ٧٥٨) والحاكم في المستدرک مطولا (١/٣٠ - ٣١) واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد رقم ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ (٤/٦٦٧) والبيهقي في الأسماء والصفات رقم ٢٢٩ (١/٣٠٤ - ٣٠٥) وفي الكبرى (٩/٤) وابن حبان في صحيحه رقم ٦١٦٩ ، ٦١٧٠ (١٤/٤٣ - ٤٥) .

قال الترمذي عقبه : « هذا حديث حسن » ، وقال الحاكم : « هذا حديث صحيح قد تداوله الأئمة ، وقد احتجا بجميع زواته ثم لم يفرجاه ولا أعلم له علة » ووافقه الذهبي ، وقال أحمد شاكر في تعليقه على المسند (١٠/١٢٧) : « إسناده صحيح » ، وكذا صححه الألباني في ظلال الجنة (ص ١٠٧ - ١٠٨) وفي السلسلة الصحيحة رقم ١٠٧٦ (٣/٦٣ - ٦٤) سورة النور آية (٣٥) .

(٦) هو جزء من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أخرجه مسلم في الإيمان ح ٢٩٣ - ٢٩٥ (١/١٦١ - ١٦٢) .

على أحد الوجوه الأربعة ، والنور الذي احتجب به سمي نورا ونازا كما وقع التردد (في لفظه في الحديث) (١) الصحيح حديث أبي موسى الأشعري وهو قوله : « حجابہ النور أو النار » (٢) ، فإن هذه النار هي نور ، وهي التي كلم الله كلمه موسى منها (٣) ، وهي نار صافية لها إشراق بلا إحراق

[ أقسام النار  
ثلاثة ]

فالأقسام ثلاثة : إشراق بلا إحراق كنور القمر ، وإحراق بلا إشراق وهي نار جهنم فإنها سوداء محرقة لا تضيء ، وإشراق بإحراق وهي هذه النار المضيئة ، وكذلك نور الشمس له الإشراق والإحراق. فهذا في الأنوار المشهورة المخلوقة ، وحجاب الرب تبارك وتعالى نور وهو نار ، وهذه الأنواع كلها حقيقة بحسب مراتبها ، فنور وجهه حقيقة لا مجاز ، وإذا كان [ نور مخلوقاته كالشمس والقمر والنار حقيقة فكيف يكون نوره الذي نسبة ] (٤) الأنوار المخلوقة إليه أقل من نسبة سراج ضعيف إلى قرص الشمس ، فكيف لا يكون هذا النور حقيقة ؟ [ ١٧٤/ب ] .

[ نور الخالق  
سبحانه  
مختص به لا  
يقوم بغيره ]

الوجه الثاني عشر : أن إضافة النور إليه سبحانه لو كان إضافة ملك وخلق لكانت الأنوار كلها نوره ، فكان نور الشمس والقمر والمصباح نوره ، فإن

(١) في « ت » : « في لفظ الحديث » .

(٢) في « د » و « ن » : « حجابہ النار أو النور » بالتقديم والتأخير .

(٣) قال الله تعالى : ﴿ وَهَلْ أُنْتِكَ حَدِيثٌ مُّوسَىٰ ۖ إِذْ رَأَىٰ نَارًا ۖ إِلَىٰ قَوْلِهِ : ﴿ فَلَمَّا أَتَتْهَا مُّوسَىٰ يُنْمَوِثٌ ۖ وَإِنِّي أَنَا رَبُّكَ ۗ ۝ ٩ - ١٢ ﴾ من سورة طه . وقال تعالى : ﴿ فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَىٰ الْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِ آنَسَ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ نَارًا ۖ إِلَىٰ قَوْلِهِ : ﴿ فَلَمَّا أَتَتْهَا مُّوسَىٰ مِنْ شَطِئِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبْرَكَةِ ۖ ﴾ الآياتان (٢٩ ، ٣٠) من سورة القصص .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

كانت حقيقة هذه الإضافة إضافة مخلوق إلى خالقه كان نور المصباح نوره حقيقة ، فيا عجباً لكم أنكرتم أن يكون الله سبحانه نور السموات والأرض حقيقة ، وأن يكون لوجهه نور حقيقة ، ثم جعلتم نور الشمس والقمر والمصابيح نوره حقيقة . (وقد علم الناس بالضرورة فساد هذا ، وأن نوره المضاف إليه مختص<sup>(١)</sup> به)<sup>(٢)</sup> لا يقوم بغيره ، فإن<sup>(٣)</sup> نور المصباح قائم بالفتيلة منبسط على السقوف والجدران ، وليس ذلك هو نور الرب تعالى الذي هو نور ذاته ووجهه الأعلى ، بل ذلك هو المضاف إليه حقيقة ، كما أن نور الشمس والقمر والمصباح مضاف إليه حقيقة . قال تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا ﴾<sup>(٤)</sup> ، وقال تعالى : ﴿ وَجَعَلَ فِيهَا سِرْبًا وَمَكْرًا مِّنِيرًا ﴾<sup>(٥)</sup> ، وقال تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾<sup>(٦)</sup> ، فهذا نور مخلوق لا يُسمى به الرب سبحانه ولا يوصف به ولا يضاف إليه إلا على جهة أنه مخلوق له مجعول ، لا على أنه وصف له قائم به ، فالتسوية بين هذا وبين نور وجهه الذي أشرقت له الظلمات وصلاح عليه أمر الدنيا والآخرة واستعاذ به العائذون من أبطل الباطل .

(١) في « ت » : « مختص » .

(٢) ما بين القوسين مكرر في « ت » .

(٣) في « ن » : « وأن » .

(٤) سورة يونس آية (٥) .

(٥) في « ت » : « نورا » وهو خطأ .

(٦) سورة الفرقان آية (٦١) .

(٧) سورة الأنعام آية (١) .

[ إثبات ابن  
كلاب  
والأشعري  
وابن فورك  
صفة النور  
لله تعالى  
على وجه  
الحقيقة ]

الوجه الثالث عشر : أن مثبتي الصفات (كأبي محمد عبد الله)<sup>(١)</sup> بن سعيد ابن كلاب<sup>(٢)</sup> وأبي الحسن الأشعري<sup>(٣)</sup> وأئمة أتباعهما لم يذكروا الخلاف في ذلك إلا عن المعتزلة ، فإنكار كونه نوراً هو قول المبتدعة ، قال ابن فورك<sup>(٤)</sup> في كتابه الذي سماه : « مقالات أبي محمد بن كلاب وأبي الحسن الأشعري »<sup>(٥)</sup> ، وذكر اتفاقهما إلا فيما ندر من الأمور اللفظية إلى أن قال : « إن المشهور من مذهبه بأن الله سبحانه نور لا كالأنوار »<sup>(٦)</sup> حقيقة لا بمعنى أنه هاد ، وعلى ذلك نص في كتاب التوحيد<sup>(٧)</sup> في باب مفرد لذلك تكلم فيه على المعتزلة إذ تأولوا ذلك على معنى أنه هاد فقال : إن سأل سائل عن الله عز وجل أنور هو ؟ قيل له : كلامك يحتمل وجهين : إن كنت

(١) في « ت » : « كأبي محمد بن عبد الله » والمثبت هو الصواب .

(٢) تقدمت ترجمته ص ( ٥٠٤ ) .

(٣) تقدمت ترجمته ص ( ٦٨ ) وينظر ص ( ٦٩ ) .

(٤) تقدمت ترجمته ص ( ٩١٠ ) .

(٥) وهو من المصنفات المفقودة وقد سبق أن ذكره ابن القيم ص ( ٦٩ ) وكذا ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية للغرض نفسه فانظر مجموع الفتاوى ( ٣٧٩ / ٦ ) .

(٦) في « ت » : « كأنوار » .

(٧) لعله يقصد « المختصر في التوحيد والقدر » ، وهو في الرد على المعتزلة ، وقد قال فيه مؤلفه الأشعري : « وألفنا كتاباً سميناه المختصر في التوحيد والقدر ، في أبواب من الكلام منها الكلام في إثبات رؤية الله بالأبصار والكلام في سائر الصفات والكلام في أبواب القدر كلها وفي التولد وفي التعجيز والتجويز وسألناهم فيه عن مسائل كثيرة ضاقوا بالجواب عنها ذرعاً ولم يجدوا إلى الانفكاك عنها بحجة سيلا » . نقلنا من تبين كذب المفتري (ص ١٣١ - ١٣٢) ، وقد أورده ابن فورك في كتابه مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن (ص ١٢) .

تريد أنه نور يتجزأ تجوز عليه الزيادة والنقصان فلا ، وهذه صفة النور المخلوق ، وإن كنت تريد معنى ما قاله الله سبحانه : ﴿ اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ (١) فالله سبحانه نور السموات والأرض على ما قال . فإن قال : فما معنى قولك نور ؟ قيل له : [ ١٧٥ / أ ] قد أخبرناك ما معنى النور المخلوق وما معنى النور الخالق وهو الله سبحانه الذي ليس كمثله شيء ، ومن تعدى أن يقول الله نور فقد تعدى إلى غير سبيل المؤمنين ، لأن الله لم يكن ليسي نفسه لعباده بما ليس هو به ، فإن قال : لا أعرف النور إلا هذا النور المضيء المتجزئ . قيل له : فإن كان (٢) لا يكون نور إلا كذلك ، فكذلك لا يكون شيئا (٣) إلا وحكمه حكم ذلك الشيء .

ثم قال ابن فورك : فإذا قال الله عز وجل إني نور ، قلت أنا : هو نور على ما قال سبحانه وتعالى ، وقلت أنت : ليس هو نور . فَمَنْ المَثْبُت له على الحقيقة أنا أو أنت ؟ وكيف يتبين الحق فيه إلا من جهة ما أخبر الله سبحانه ، والدَّافِعُ لما قال الله كافر بالله ، وإن لزمنا أن لا نقول إن الله نور لأن ذلك موجود في الخلق لزمنا أن لا نقول إن الله حي سميع بصير موجود ، لأن ذلك موجود في الخلق ، وَمَعْنَانَا في هذا الباب خلاف مَعْنَاكُمْ ، لأن مَعْنَاكُمْ في ذلك التعطيل وَمَعْنَانَا في قولنا : الله نور ثبت الله تعالى على ما ورد به في كتابه بما تسمى به عندنا ، فنحن متبعون ما أخبرنا به في كتابه ، فإن جاز لكم أن تقولوا : شيء كالأشياء ، جاز لنا

(١) سورة النور آية (٣٥) .

(٢) في « ت » : « قال » .

(٣) في « د » و « ن » : « سيبا » .

أن نقول : نور كالأنوار ، وأنتم ظلمتم فيما سألتهم جَحَدَة لما أخير به عن نفسه في كتابه ، ونحن وأنتم متفقون إن أقررتهم بالكتاب أن الله نور السموات والأرض ، ومختلفون في أن نقول نور ، فقلنا نحن نور ، وقلتم أنتم لا نقول نور . فإن زعمتم أن معنى نور معنى هاد قلنا لكم : فيجوز أن يكون غيره نورا بمعنى أنه هاد ، فإن قلتم : لا ، كذبكم <sup>(١)</sup> القياس واللغة ، وإن قلتم : نعم قلنا لكم : سويتم بين النور والهادي <sup>(٢)</sup> الذي هو غير الله وبينه إن كان هو النور الهادي ومعنى هذا نور معنى كون هذا ، فقد استويا في معنيهما وأسمائهما فدخلتم فيما عبتم على مخالفيكم .

فإن قلتم : فالنور <sup>(٣)</sup> لا يكون إلا جسدا مجسدا أو ضياء ساطعا ، قلنا : ولا يكون عالم بصيرٌ إلا (لحما ودم متجزئا متبعضا) <sup>(٤)</sup> ، فإن جاز قياسكم على مخالفيكم جاز قياسه عليكم ، فإن قلتم : يجوز أن يكون عالم لا لحم ولا دم ، قيل لكم : كذلك يجوز أن يكون نور لا جسد ولا ضوء ساطع ، وليس لكم إلا التعطيل والنفي لله سبحانه .

قال ابن فورك : وإنما استوفيت هذا الفصل من كتابه <sup>(٥)</sup> رحمه الله بألفاظه لتحقيقه هذا الوصف لله تمسكا بحكم الكتاب ، وأنه لا يرى أن يعدل عن الكتاب ما وجد السبيل إلى التمسك به لرأي وهوى لا يوجهه أصل صحيح .

(١) في « ت » : « كذبتم » .

(٢) في « د » و « ن » : « والهاد » .

(٣) في « ن » : « بالنور » ، و في « ت » : « النور » ، والمثبت من « د » .

(٤) في النسخ الخطية : « لحم ودم متجزئ متبعض » كلها بالرفع ، والصواب ما أثبتته .

(٥) يعني كتاب أبي الحسن الأشعري : « التوحيد » المذكور في مطلع كلام ابن فورك .

قال : فقد<sup>(١)</sup> كشف [ ١٧٥/ب ] عن ذلك بغاية البيان وأزال اللبس فيه ، وأن السمع هو الحجة في تسمية الله سبحانه ، ولا يجب أن يحمل على المجاز لأنه يوجب أن يحمل ما ورد به السمع<sup>(٢)</sup> من أسمائه تعالى على المجاز .  
وقال أبو بكر بن العربي<sup>(٣)</sup> : « قد اختلف الناس بعد معرفتهم بالنور على ستة أقوال :

الأول : معناه هاد ، قاله ابن عباس .  
والثاني : معناه منور ، قاله ابن مسعود ، وروي أن في مصحفه : « منور السموات والأرض » .

الثالث<sup>(٤)</sup> : مُزِين [ وهو يرجع إلى معنى منور ]<sup>(٥)</sup> ، قاله أبي بن كعب .  
الرابع : أنه ظاهر .

الخامس : [ أنه ]<sup>(٦)</sup> ذو النور .

السادس : أنه نور لا كالأنوار ، قاله أبو الحسن الأشعري .

(١) في « د » و « ن » : « وقد » .

(٢) زاد في « ن » : « والبصر » وهو خطأ .

(٣) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أحمد بن العربي أبو بكر المعافري الأندلسي ، الإمام العلم الحافظ الفقيه القاضي الشهير أحد أعيان المالكية الكبار صاحب التصانيف ، ولد في إشبيلية سنة (٤٦٨) وتوفي سنة (٥٤٣) متصرفه من مراكش بين فاس ومكناس فحمل ميتا إلى فاس ودفن بها .

مطمح الأنفس (ص ٢٩٧ - ٣٠٠) والغنية للقاضي عياض (ص ٦٦ - ٧٢) والصلة (٢/ ٥٥٨ - ٥٥٩) والسير (١٩٧/٢٠ - ٢٠٤) .

(٤) في « ت » : « والثالث » .

(٥) ما بين المعقوفتين لا يوجد في مصدر النص : الأمد الأقصى .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

قال : وقالت المعتزلة : لا يقال له نور إلا بالإضافة<sup>(١)</sup> ، قال :  
والصحيح عندنا أنه نور لا كالأنوار لأنه الحقيقة ، والعدول عن الحقيقة إلى  
أنه هاد ومنور<sup>(٢)</sup> وما أشبه ذلك هو مجاز من غير دليل لا يصح<sup>(٣)</sup> .  
قلت : أما حكايته عن ابن عباس أنه بمعنى هاد فعمدته على  
التفسير الذي رواه الناس عن عبد الله بن صالح<sup>(٤)</sup> عن معاوية بن  
صالح<sup>(٥)</sup> عن علي بن أبي طلحة الوالبي<sup>(٦)</sup> عن ابن

(١) في مصدر النص : الأمد الأقصى : « السابع : أنه لا يقال فيه إنه نور إلا بالإضافة قاله  
المعتزلة » .

(٢) في الأمد الأقصى : « أو منور » .

(٣) انظر : الأمد الأقصى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العلى (٢/ق/١٢٠ب/  
وق/١٢١ب) .

(٤) هو عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم أبو صالح الجهني مولاهم المصري ، كاتب  
الليث بن سعد ، إمام ثقة مأمون ، قال فيه الحافظ ابن حجر : « صدوق كثير الغلط  
ثبت في كتابه وكانت فيه غفلة » . ولد سنة (١٣٧) ومات سنة (٢٢٢) أو (٢٢٣) ،  
أخرج له البخاري معلقا وروى له أبو داود والترمذي وابن ماجه .

الجرح والتعديل (٨٦/٥) وتهذيب الكمال (٩٨/١٥ - ١٠٩) والسير (١٠/٤٠٥ - ٤١٦)  
وتقريب التهذيب (ص ٢٥٠) .

(٥) هو معاوية بن صالح بن حُدير بن سعيد أبو عمرو ويقال أبو عبد الرحمن ، الحضرمي  
الشامي قاضي الأندلس إمام ثقة ، قال فيه الحافظ ابن حجر : « صدوق له أوهام » .  
ولد في حياة طائفة من الصحابة في حدود سنة (٨٠) ومات سنة (١٥٨) ، وقيل غير  
ذلك . أخرج له البخاري في جزء القراءة وفي كتابه الأدب ، ومسلم في الصحيح  
والباقون في السنن . الجرح والتعديل (٨/٣٨٢ - ٣٨٣) وتهذيب الكمال (٢٨/١٨٦ -  
١٩٤) والسير (٧/١٥٨ - ١٦٣) وتقريب التهذيب (ص ٤٧٠) .

(٦) هو علي بن أبي طلحة واسمه سالم بن المخارق ، أبو الحسن ويقال أبو محمد ويقال =

عباس<sup>(١)</sup> ، وفي ثبوت ألفاظه عن ابن عباس نظر ، لأن الوالبي لم يسمعها من ابن عباس فهو منقطع<sup>(٢)</sup> ، وأحسن أحواله أن يكون منقولا عن ابن عباس بالمعنى ، ولو صح ذلك عن ابن عباس فليس مقصوده به نفي حقيقة النور<sup>(٣)</sup> عن الله وأنه ليس بنور ولا نور له ، كيف وابن عباس هو الذي سمع من النبي ﷺ قوله في صلاة الليل : « اللهم لك الحمد أنت نور السموات والأرض [ومن فيهن] »<sup>(٤)</sup> «<sup>(٥)</sup> ، وهو الذي قال لعكرمة لما سأله

= أبو طلحة ، قال فيه الحافظ ابن حجر : « .. أرسل عن ابن عباس ولم يره من السادسة ، صدوق قد يُحطى . » أخرج له مسلم حديثا واحدا ، وروى له أبو داود والنسائي وابن ماجه ، مات سنة (١٤٣) . الجرح والتعديل (١٨٨/٦) وتهذيب الكمال (٢٠/٤٩٠ - ٤٩٤) وميزان الاعتدال (٣/١٣٤) وتقريب التهذيب (ص٣٤١) .

(١) كما في تفسير ابن جرير الطبري (١٨/١٣٥) بسنده وابن أبي حاتم في تفسيره رقم ١٤٥٥٠ (٨/٢٥٩٣) وتفسير أبي بكر عبد العزيز كما في إبطال التأويلات (النسخة الخطية) (ص٣٣٨) والبيهقي في الأسماء والصفات رقم ١٣٦ (١/٢٠١) وذكره ابن كثير في التفسير (٣/٣٠٠) .

(٢) أفاد الإمام الذهبي في الميزان (٣/١٣٤) : أن علي بن أبي طلحة أخذ تفسير ابن عباس عن مجاهد ، فلم يذكر مجاهدا بل أرسله عن ابن عباس . اهـ . وقال ابن أبي حاتم في كتاب المراسيل (ص١٤٠) : « سمعتُ أبي يقول : سمعتُ دُحيما يقول : إن علي بن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس التفسير » ، وقال أيضاً : « سمعتُ أبي يقول : علي ابن أبي طلحة عن ابن عباس مرسل ، إنما يروي عن مجاهد والقاسم بن محمد وراشد بن سعد ومحمد بن زيد » اهـ . وقال ابن معين : « علي بن أبي طلحة روى عنه بُديل في التفسير ولم يسمع من ابن عباس شيئا فروى مرسلا » . انتهى من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال لابن طهمان رقم ٢٦٠ (ص٨٥) . وانظر : الجرح والتعديل (٦/١٨٨) .

(٣) في « ت » : « النور به » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » .

(٥) خرج في الصحيحين وقد سبق ص (١٠٣٣) .

عن قوله : ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ ﴾ <sup>(١)</sup> قال : « ويحك ذاك نوره الذي هو نوره ، إذا تجلى بنوره لم يدركه شيء » <sup>(٢)</sup> ، كيف ولفظ الآية والحديث ينبر عن تفسير النور بالهادي ، لأن الهداية تختص <sup>(٣)</sup> بالحيوان <sup>(٤)</sup> ، وأما الأرض نفسها والسماء فلا توصف <sup>(٥)</sup> بهدي ، والقرآن والحديث وقول <sup>(٦)</sup> الصحابة صريح في أنه سبحانه نور السموات والأرض ، ولكن عادة السلف أن يذكر أحدهم في تفسير اللفظة بعض معانيها ، أو لازما من لوازمها ، (أو الغاية) <sup>(٧)</sup> المقصودة منها ، أو مثلاً ينبه السامع على نظيره ، وهذا كثير في كلامهم لمن تأمله ، فكونه سبحانه هاديا لا ينفي كونه نورا .

وأما ذكره عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه بمعنى : منور ، وأنها في مصحفه كذلك ، فهذا لا ينافي كونه في نفسه نورا ، وأن يكون النور من أسمائه وصفاته [ ١٧٦ / أ ] ، بل يؤكد ذلك ، فإن الموجودات النورانية نوعان : منها ما هو في نفسه مُستنير ولا ينيرُ غيره كالجمره مثلا ، فهذا لا يقال له نور ، ومنها ما هو مستنير في نفسه وهو مُنير [ لغيره ] <sup>(٨)</sup> كالشمس والقمر والنار ، وليس في الموجودات ما هو منور لغيره وهو في نفسه ليس

(١) سورة الأنعام آية (١٠٣) .

(٢) سبق ذكره وتخرجه ص ( ١٠٣٢ ) .

(٣) في « ن » : « يختص » .

(٤) في « د » و « ن » : « الحيوان » ، بحذف الباء من أولها .

(٥) في « ن » : « يوصف » .

(٦) في « ت » : « وأقوال » .

(٧) في « ت » : « والغاية » .

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

بنور ، بل إنارته لغيره فرع كونه نوراً في نفسه ، فقراءة ابن مسعود : « منور » تحقيق لمعنى كونه نورا ، وهذا مثل كونه متكلماً معلماً مرشداً مقدرًا لغيره ، فإن ذلك فرع كونه في نفسه متكلماً عالماً رشيداً قادراً . وقد صرح ابن مسعود رضي الله عنه بأن نور السموات والأرض من نور وجهه تبارك وتعالى<sup>(١)</sup> .

وأما ما حكاه عن أبي بن كعب<sup>(٢)</sup> أنه بمعنى مزين فلا<sup>(٣)</sup> أصل له عن أبي ، وهو بالكذب عليه أشبه ، فإن تفسير أبي لهذه الآية معروف<sup>(٤)</sup> رواه عنه أهل الحديث من طريق الربيع بن أنس<sup>(٥)</sup> عن أبي العالية<sup>(٦)</sup> عن أبي ، ذكره ابن جريج ومعمرو وكيع وهشيم وابن المبارك وعبد الرزاق والإمام أحمد وإسحاق<sup>(٧)</sup> وخلاتق غيرهم<sup>(٨)</sup> .<sup>(٩)</sup>

(١) سبق ذكره وتخريجه ص ( ١٠٠٧ ) .

(٢) تقدمت ترجمته ص ( ٣٠٥ ) .

(٣) في « ن » : « بلا » .

(٤) في « ن » : « معروفة » .

(٥) هو الربيع بن أنس بن زياد البكري ، ويقال الخنفي البصري ثم الخراساني ، صدوق له أوهام وقد رمي بالشيعة ، أخرج حديثه الأربعة ، مات سنة (١٣٩) أو في التي بعدها . الجرح والتعديل (٤٥٤/٣) وتهذيب الكمال (٦٠/٩ - ٦٢) والسير (١٦٩/٦ - ١٧٠) وتقريب التهذيب (ص١٤٦) .

(٦) تقدمت ترجمته ص ( ٩٢٦ ) .

(٧) لم أقف عليه فيما وُجد من هذه المصادر المذكورة .

(٨) في « ت » : « وغيرهم » .

(٩) كما سيأتي بعد هذه الفقرة ، وينظر تفسير ابن أبي حاتم رقم ١٤٥٥١ ، ١٤٥٥٣ ، ١٤٥٦١ ، ١٤٥٧٢ ، ١٤٥٧٣ ، ١٤٥٧٨ ، ١٤٥٨٢ ، ١٤٥٨٧ ، ١٤٥٩١ ، =

وذكر ابن جرير (١) وسُنَيْدُ (٢) (وعبد بن مُحمَّد) (٣) وابن المنذر (٤) في تفاسيرهم من طريق (عبيد الله) (٥) بن موسى عن أبي جعفر الرازي (٦) عن الربيع بن أنس عن أبي العالية عن أبي بن كعب في قول الله تعالى : ﴿ اللَّهُ نُورُ نُورِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ (٧) قال : فبدأ بنور نفسه فذكره ، ثم ذكر نور

تفسير أبي  
ابن كعب  
للآية :  
﴿ اللَّهُ نُورُ  
السَّمَوَاتِ  
وَالْأَرْضِ ﴾ [

= ١٤٥٩٥ ، ١٤٥٩٦ ، ١٤٦١٩ ، والدر المنثور (٦/١٩٧) .

(١) انظر تفسيره (١٨/١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٨) ، ويراجع الدر المنثور (٦/١٩٧) .

(٢) في « ت » : « وسعيد » ولعل الصواب ما أثبتته من « د » و « ن » وإن كان لسعيد بن منصور تفسير القرآن ، لكن لما لم يذكره باسمه كاملاً فالظاهر أنه سُنيِد وهو الحسين بن داود أبو علي المصيصي شيخ الإمام البخاري ومن طبقة شيوخ الأئمة الستة ، توفي سنة (٢٢٦) . وتفسيره من موارد المؤلف ابن القيم في كثير من كتبه .

(٣) في « ت » : « وحيد بن عبد » وهو خطأ .

(٤) انظر : الدر المنثور (٦/١٩٧) .

(٥) في النسخ الخطية : « عبد الله » وما أثبتته هو الصواب كما في مصادر النص والترجمة ، وهو عبيد الله بن موسى بن أبي المختار واسمه باذام ، أبو محمد العباسي مولاهم الكوفي ، إمام حافظ عابد ثقة ، كان يتشيع ، ولد في حدود سنة (١٢٠) ومات سنة (٢١٣) وقيل في التي تليها ، أخرج له الجماعة .

الجرح والتعديل (٥/٣٣٤ - ٣٣٥) وتهذيب الكمال (١٩/١٦٤ - ١٧٠) والسير (٩/٥٥٣ - ٥٥٧) وتقريب التهذيب (ص ٣١٥) .

(٦) هو عيسى بن ماهان مولى بني تميم ، مروزي الأصل ، مشهور بكنيته ، يقال إنه ولد بالبصرة في حدود سنة (٩٠) في حياة بعض الصحابة . قال فيه ابن حجر : « صدوق سيء الحفظ خصوصاً عن مغيرة » . توفي في حدود سنة (١٦٠) ، أخرج له البخاري في الأدب والأربعة .

الجرح والتعديل (٦/٢٨٠ - ٢٨١) وتهذيب الكمال (٣٣/١٩٢ - ١٩٦) والسير (٧/٣٤٦ - ٣٤٩) وتقريب التهذيب (ص ٥٥٤) .

(٧) سورة النور آية (٣٥) .

المؤمن فقال : ﴿ مَثَلُ نُورِهِ ﴾ يقول : مثل نور المؤمن ، قال : وكان أبي بن كعب يقرؤها كذلك « مثل نور<sup>(١)</sup> المؤمن » قال : فهو عبد جعل الإيمان والقرآن في صدره . ﴿ كَيْشْكُورٌ ﴾ قال : المشكاة صدره<sup>(٢)</sup> .

﴿ فِيهَا مِصْبَاحٌ ﴾ قال : المصباح القرآن والإيمان الذي جعل في صدره .

﴿ أَلْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ ﴾ قال : الزجاجاة قلبه .

﴿ كَانَتْهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ ﴾ قال : قلبه لما استنار فيه الإيمان والقرآن كأنه

كوكب دري ، يقول : مضيء .

﴿ يُوقَدُ<sup>(٣)</sup> مِنْ شَجَرَةٍ مُبْرَكَةٍ ﴾ قال : فالشجرة المباركة الإخلاص لله

وحده وعبادته لا شريك له .

﴿ لَا شَرِيقَ وَلَا غَرِيْبَ ﴾ قال : فمثله كمثل شجرة التفت<sup>(٤)</sup> بها الشجر ،

فهي خضراء ناعمة لا تصيبها<sup>(٥)</sup> الشمس على أي حال كانت ، لا إذا طلعت

(١) كلمة « نور » لا توجد في تفسير الطبري .

(٢) في « ت » : « صوره » وهو خطأ .

(٣) في « د » و « ن » : « توقد » وكذلك في تفسير ابن أبي حاتم (٨/٨٥٩٩) وهكذا قرأها ابن كثير والبصريان - أبو عمرو ويعقوب - وكذا أبو جعفر ، أعني بفتح التاء والواو والذال وتشديد القاف ، وقرأ نافع وابن عامر وحفص بياء مضمومة وإسكان الواو وتخفيف القاف ، وقرأ حمزة والكسائي وعياش عن عاصم بياء مضمومة وضم الذال على المضارعة .

انظر السبعة لابن مجاهد (ص ٤٥٥ - ٤٥٦) والموضح لابن أبي مريم (٢/٩١٥ - ٩١٦) والنشر لابن الجزري (٢/٣٣٢) .

(٤) هكذا في النسخ الخطية : « التفت » وفي الدر المنثور (٦/١٩٧) فيما نقله من المصادر : « التف » .

(٥) في « د » و « ن » : « لا يصيبها » .

ولا إذا غربت ، قال : فكذلك هذا المؤمن قد أُجبر من أن يصله (١) شيء من الفتن وقد ابتلي بها فثبته الله (فيها فهو) (٢) بين أربع خلال : إن أُعطي شكر ، وإن ابتلي صبر ، وإن قال صدق ، وإن حكم عدل ، فهو في الناس كالرجل يمشي في قبور الأموات ، نور على نور ، فهو يتقلب في خمسة من النور : فكلامه نور ، وعلمه نور ، ومدخله نور ، ومخرجه نور ، ومصيره إلى النور يوم القيامة إلى الجنة . قال : ثم ضرب مثلا آخر [ مثل ] (٣) الكافر (٤) : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَصْحَابُ آيَاتٍ كَرِيمٍ بِقِيَعَةٍ ﴾ الآية (٦) قال : [ ١٧٧/ب ] فكذلك (٧) الكافر في يوم القيامة وهو يحسب أن له عند الله خيرا فلا يجده فيدخله [ الله ] (٨) النار . قال : وضرب مثلا آخر للكافر فقال : ﴿ أَوْ كَظَلَمْتُمْ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَفْشَسُهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ

(١) في « ت » : « يصله » والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق لما في بعض المصادر ، وفي بعضها : « يصيبه » . فانظر تفسير ابن كثير (٣/٣٠٢) والدر المنثور (٦/١٩٧) .

(٢) في « ت » : « فما هو » والمثبت من « د » و « ن » وهو يوافق ما في المصادر كما في المرجعين السابقين .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) في « ت » : « للكافر » .

(٥) في « د » و « ن » : « كفروا بربههم » وهو خطأ .

(٦) سورة النور آية (٣٩) .

(٧) من هنا بداية وجه « ب » من الورقة « ١٧٧ » من نسخة « د » كما أثبت أعلاه ، وكان المطلوب حسب التسلسل والتتابع أن يكون هذا الوجه « ب » من الورقة « ١٧٦ » إلا أنه حصل خلل وخطأ في ذلك وإن كان الكلام تاما لا سقط فيه ، وسيعود الترتيب واتباع الأرقام على وجه الصواب من بداية الورقة « ١٨٠ » فاقضى التنبيه .

(٨) لفظ الجلالة لا يوجد في « ت » .

ظُلُمْتُ بَعْضَهَا فَوْقَ بَعْضٍ ﴿١﴾ ، فهو يتقلب في خمسة من الظلم : فكلامه ظلمة وعمله ظلمة ، ومدخله ظلمة ، ومخرجه ظلمة ، ومصيره إلى الظلمات إلى النار ﴿٢﴾ .  
فهذا التفسير المعروف عن أبي لا ما ذكره ﴿٣﴾ .

وأما قوله ﴿٤﴾ : يصح أن يكون النور صفة فعل على معنى أنه ظاهر ، فما أبعد عن الصواب ، وكونه ظاهرا ليس بصفة فعل ، فإنه الأول والآخر والظاهر والباطن ، وتلك صفات ذاته المقدسة لا أنها أفعال .

[ قول أبي  
الحسن  
الأشعري في  
كتابه الإبانة  
عن صفة  
النور ]

قال الأشعري في الإبانة : « قال الله تعالى : ﴿ اللَّهُ نُورٌ أَلْمَسَمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ ﴾ ﴿٥﴾ فسمى نفسه نورا ، والنور عند الأمة لا يخلو من أحد معينين : إما أن يكون نورا يسمع أو نورا يرى ، فمن زعم أن الله يسمع ولا يرى كان مخطئا في نفيه رؤية ربه وتكذيبه بكتابه عز وجل وقول نبيه ﷺ « هذا لفظه ﴾ ﴿٦﴾ .

[ قول  
القاضي أبي  
يعلى في  
صفة نوره  
تعالى ]

وقال القاضي أبو يعلى ﴿٧﴾ : « فأما قوله في حديث جابر : « بينا أهل الجنة في نعيمهم إذ سطع لهم نور من فوق رؤوسهم ، فإذا الرب قد أشرف

(١) سورة النور آية (٤٠) .

(٢) انظر : تفسير ابن كثير (٣/٣٠٢) والدر المنثور (٦/١٩٧ - ١٩٨) .

(٣) يعني ابن العربي .

(٤) لعله يعني ابن العربي فيما سبق نقله عنه قريبا ص (١٠٤٥) ، وقد قال الخطابي في شأن الدعاء (٩٥) : « . . وإنما يكون ذلك صفة فعل على معنى إضافة الفعل إليه إذ هو خالق النور وموجدُه » .

(٥) سورة النور آية (٣٥) .

(٦) الإبانة (ص ١١٧ - ١١٨) .

(٧) تقدمت ترجمته ص (٢٤) .

عليهم من فوقهم وقال : السلام عليكم يا أهل الجنة . قال : فذلك قوله تعالى : ﴿ سَلَامٌ قَوْلًا مِّن رَّبِّ رَحِيمٍ ﴾ (١) قال : فينظر إليهم وينظرون إليه فلا يلتفتون إلى شيء من النعيم ما داموا ينظرون إليه « (٢) .

قال : فلا يمتنع حمله على ظاهره وأنه نور ذاته ، لأنه إذا جاز أن تظهر لهم ذاته فيرونها جاز أن يظهر لهم نوره (٣) فيرونه ، لأن النور من صفات ذاته وهو قوله : ﴿ وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا ﴾ (٤) ، (٥) .

وذكر في موضع آخر قولين في ذلك ورجح هذا القول ، قال : وهو أشبه بكلام أحمد (٦) .

الوجه الرابع عشر : أن النور صفة كمال وضده (٧) صفة نقص ، ولهذا سمى الله نفسه نورا ، وسمى كتابه نورا (٨) ، وجعل لأوليائه النور ، ولأعدائه الظلمة ، فقال : ﴿ اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الظُّلُمَاتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ ﴾ (٩) . (ويجيء الأنبياء يوم القيامة وأهمهم لكل نبي نوران ولكل

[ بيان أن  
النور صفة  
كمال  
وضده صفة  
نقص ]

(١) سورة يس آية (٥٨) .

(٢) تقدم ذكره مع تحريجه ص (٥٢٤) .

(٣) في النسخ الخطية : « نورها » والثبت من إبطال التأويلات مصدر النص (٣٦٦/٢) .

(٤) سورة الزمر آية (٦٩) .

(٥) إبطال التأويلات لأخبار الصفات (٣٦٦/٢) .

(٦) المصدر السابق (النسخة الخطية) (ص ٣٣٨) .

(٧) في « ت » : « وهذه » وهو خطأ .

(٨) قال سبحانه وتعالى : ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا ﴾ الآية ١٧٤ من سورة النساء .

(٩) سورة البقرة آية (٢٥٧) ، وأكمل بعض الآية في « ن » : ﴿ أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ﴾

واحد من أتباعهم نور ، وتجيء هذه الأمة لكل منهم نوران ولنبيهم ﷺ في كل شعرة نور<sup>(١)</sup> . ولما كانت مادة الملائكة التي خلُقوا منها

(١) الذي وقفت عليه شاهدا لما ذكره المؤلف ما ساقه الإمام الحافظ ابن عبد البر في كتابه التمهيد (٢٥٨/٢٠ - ٢٥٩) : « حدثنا خلف بن قاسم ، حدثنا محمد بن القاسم بن شعبان حدثنا محمد ابن العباس بن أسلم ، حدثنا ابن أبي ناجية ، حدثني زياد بن يونس عن مسلمة بن علي ، عن إسماعيل ، عن رافع ، عن سالم بن عبد الله بن عمر ، سمعته يحدث عن كعب ، أنه سمع رجلا يحدث أنه رأى في المنام أن الناس جُمعوا للحساب ، ثم دُعي الأنبياء مع كل نبي أمته ، وأنه رأى لكل نبي نورين يمشي بينهما ، ولئن اتبعه من أمته نوراً واحداً يمشي به ، حتى دُعي محمد ﷺ ، فإذا شعر رأسه ووجهه نور كله يراه كل من نظر إليه ، وإذا لمن اتبعه من أمته نوران كتور الأنبياء ، فقال كعب وهو لا يشعر أنها رؤيا : من حدثك بهذا الحديث وما أعلمك ؟ فأخبره أنها رؤيا ، فناشده كعب بالله الذي لا إله إلا هو : لقد رأيت ما تقول مناما ؟ فقال : نعم والله لقد رأيت كل ذلك ، فقال كعب : والذي نفسي بيده أو قال : والذي بعث محمدا بالحق إن هذه لصفة أحمد وأمته وصفة الأنبياء في كتاب الله ، لكأنما قرأته من التوراة » اهـ .

كما ذكره في كتابه الاستذكار (١٨٠/٢) فقرة رقم ١٩٣٩ بدون إسناد وقال في آخره : « وإسناد هذا الخبر في التمهيد » اهـ ، وقد نقله عن ابن عبد البر القرطبي في تفسيره (٦/ ١٠٧) عند قوله تعالى : ﴿ فَأَمْسِكُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّهُ ﴾ ، وقال في آخره : « أسنده في كتاب التمهيد » اهـ .

قلت : وفيه مسلمة بن عُلَيٍّ (مصغفر) بن خلف الحشني أبو سعيد الدمشقي البلاتي ضعيف جدا متروك الحديث ، قال فيه البخاري وأبو زرعة : « منكر الحديث » ، وقال الفسوي : « لا ينبغي لأهل العلم أن يشغلوا أنفسهم بحديثه » ، وقال النسائي : « ليس بثقة » ، وقال أبو أحمد الحاكم : « ذاهب الحديث » إلى غير هذه الأقوال من ألفاظ التجريح والذم .

الجرح والتعديل (٢٦٨/٨) وتهذيب الكمال (٥٦٧/٢٧ - ٥٧١) وميزان الاعتدال (٤/ ١٠٩ - ١١٢) وتقريب التهذيب (ص ٤٦٤) ، وبعض رجاله لم أجده والظاهر فيهم الضعف والجهالة .

نورا<sup>(١)</sup> كانوا بالمحل الذي أحلهم الله به ، وكانوا خيرا محضا . وللنور ظاهر وباطن ، فمتى حل ظاهره بجسم كساه من الجمال والجلال والمهابة والضياء والحسن والبهجة والسناء بحسب ما كسي من النور ، وزالت عنه الوحشة والثقل ، وكان مفرحا لرائيه سارا لناظريه ، وإذا حل باطنه بالباطن [ ١٧٨ / أ ]<sup>(٢)</sup> اكتسى من الخير والعلم والرحمة والهداية والعفو<sup>(٣)</sup> والجلود والصبر والحلم والتواضع والنصيحة بحسب ذلك النور ، فالنور في الحقيقة هو كمال العبد في الظاهر والباطن .

ولما كان ليوسف الصديق من هذا النور النصيب الوافر ظهر في جماله الظاهر والباطن ، فكان على الصفة التي ذكرها الله في كتابه . وكذلك رسول الله ﷺ لما كان نصيبه من هذا النور أكمل نصيب كان أجل الخلق ظاهرا وباطنا ، فكان<sup>(٤)</sup> وجهه يتلأأ تلالؤ القمر ليلة البدر ، وكان كلامه كله نورا ، وعمله نورا ، ومدخله نورا ، ومخرجه نورا ، فإذا تكلم رؤي النور يخرج من بين ثناياه ، فكان أكمل الخلق في نوره الظاهر والباطن ، وكان نوره من أكبر آيات نبوته ، قال عبد الله بن سلام<sup>(٥)</sup> : « لما قدم

[ نورانية  
الخلوقات  
تكون  
حسب  
وضعها  
ومكانتها ]

(١) كما دل عليه قوله عليه الصلاة والسلام : « خلقت الملائكة من نور . . » الحديث أخرجه مسلم في الزهد والرقائق من صحيحه ح ٦٠ (٤/٢٢٩٤) من حديث عائشة رضي الله عنها .

(٢) راجع ما سبق ص ( ١٠٥٢ ) تعليق ( ٧ ) عما وقع في اضطراب أرقام اللوحات .

(٣) في النسخ الخطية : « والغفر » ، ولعله محرف عما أثبتته .

(٤) في « ت » : « وكان » .

(٥) هو عبد الله بن سلام - بتخفيف اللام - بن الحارث أبو يوسف الإسرائيلي ثم الأنصاري حليف القوافل من الخزرج ، من ولد يوسف بن يعقوب عليهما الصلاة والسلام ، كان اسمه في الجاهلية الحصين ، فلما أسلم سماه النبي ﷺ عبد الله =

رسول الله ﷺ المدينة انجفل الناس إليه<sup>(١)</sup> فجنث حتى رأته ، فلما وقع بصري عليه عرفت أن وجهه ليس بوجه كذاب ، فكان أول ما سمعته يقول : « يا أيها الناس افشوا السلام ، وصلوا الأرحام ، وأطعموا الطعام ، وصلوا بالليل والناس نيام ، تدخلوا الجنة بسلام »<sup>(٢)</sup> . فاستدل على نبوته بنور وجهه ونور كلامه ، بنوره المرثي ونوره المسموع ، كما قال حسان بن ثابت<sup>(٣)</sup> :

لو لم تكن فيه آيات مبينة كانت بداهته تأتيك<sup>(٤)</sup> بالخبر<sup>(٥)</sup>

= وذلك عند مقدمه عليه الصلاة والسلام المدينة مهاجرا ، توفي عبد الله بالمدينة سنة (٤٣) في خلافة معاوية رضي الله عنه .  
الاستيعاب (٩٢١/٣ - ٩٢٣) وأسد الغابة (٢٦٤/٣ - ٢٦٥) والإصابة (١١٨/٤ - ١٢٠).

(١) أي انقلبوا كلهم ومضوا إليه مسرعين . انظر : الصحاح والنهاية مادة (جفل) .  
(٢) أخرجه الترمذي في صفة القيامة ح ٢٤٨٥ (٢٥٦/٤) وابن ماجه في إقامة الصلاة ح ١٣٣٤ (٤٢٣/١) وفي الأطعمة ح ٣٢٥١ (١٠٨٣/٢) وأحمد في المسند (٤٥١/٥) والدارمي في الصلاة في الصلاة ح ١٤٦٠ (٤٠٥/١) والحاكم في المستدرک (١٣/٣) .  
قال الترمذي عقبه : « هذا حديث صحيح » . وقال الحاكم : « هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه » ، ووافقه الذهبي . وقد صححه الألباني في صحيح سنن الترمذي ح ٢٠١٩ (٣٠٣/٢) وفي صحيح سنن ابن ماجه ح ١١٠٥ (٣٩٧/١) وح ٢٦٤٨ (١١٥/٣) وفي صحيح الترغيب والترهيب ح ٦١٢ (٢٥٣/١) وفي السلسلة الصحيحة ح ٥٦٩ (١١٣/٢) .

(٣) تقدمت ترجمته ص ( ٨٧٠ ) .

(٤) في الديوان (٤٨٢/١) : « تُنيك » .

(٥) ديوانه : (٤٨٢/١) . ونسب البيت أيضاً لعبد الله بن رواحة رضي الله عنه يمدح به رسول الله ﷺ كما في الإصابة (٨٦/٤) . وانظر : من الضائع من معجم الشعراء للمرزياني (ص ٩١) .

أي ما يدهك من وجهه ومنظره ونوره وبهائه ، وأخذه الصرصري<sup>(١)</sup> فقال :

لو لم يقل إنني رسول أما شاهده في وجهه ينطق<sup>(٢)</sup> فإذا كان هذا نور عبده فكيف بنوره سبحانه ؟ والرب تعالى هو الخالق للنور والظلمة ، كما استفتح سبحانه سورة الأنعام بقوله : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، فاستفتح [ السورة ]<sup>(٤)</sup> بإبطال قول أهل الشرك أجمعين من الثنوية المجوس<sup>(٥)</sup> القائلين بأن للعالم ريين : نور وظلمة ، فأخبر أنه وحده

(١) هو يحيى بن يوسف بن يحيى بن منصور أبو زكريا الأنصاري الصرصري الزريراني الضرير ، النقيه الأديب اللغوي الشاعر الزاهد ، صاحب الديوان الشهير في مدح النبي ﷺ ، مولده سنة (٥٨٨) وقتل شهيدا في بغداد بسيف التتار سنة (٦٥٦) .  
الدليل على طبقات الحنابلة (٢/٢٦٢ - ٢٦٣) والمقصد الأرشد (٣/١١٤ - ١١٥) والدر المنضد (١/٣٩٨ - ٣٩٩) وشذرات الذهب (٥/٢٨٥ - ٢٨٦) .

(٢) ديوانه (ق/٩٥ ب) .

(٣) سورة الأنعام آية (١) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) الثنوية من الفرق القديمة الكافرة ، سموا بذلك لقولهم بإثبات أصليين اثنين هما النور والظلمة وأنها أزليان قديمان ، وهذا هو الفرق بينهم وبين المجوس الذين يقولون بحدوث الظلام وخلقه ، فالثنوية تقول بتساويهما في القدم واختلافهما في الجوهر والطبع والفعل والحيز والمكان والأجناس والأبدان والأرواح ، وهم أربع فرق : المانوية والديسانية والمزدكية والمرقونية .

ينظر : الملل والنحل (١/٢٩٠ - ٣٠٢) واعتقادات فرق المسلمين والمشركين (ص١٣٨ - ١٤٢) وكشاف اصطلاحات الفنون (١/٥٤١ - ٥٤٢) ومعجم الفرق والمذاهب الإسلامية (ص٩٨ - ١٠٠) .

رب النور والظلمة وخالقهما ، كما أنه وحده خالق السموات والأرض ، والله تعالى جعل الموجودات عاليا وسافلا<sup>(١)</sup> ومتوسطا بينهما ، وجعل لسافلها الظلمة وهي مسكن أهل الظلمات من خلقه ، وجعل لعاليتها النور وهو مسكن أهل النور منهم ، وجعل هذه الأرض وما فوقها إلى العلو متوسطا بينهما ، فكلما كان أقرب إلى العرش والكرسي كان أعظم نورا ، ولهذا كان فضل نور العرش والكرسي على ما تحته كفضل نور الشمس والقمر على أخفى الكواكب ، وكلما كان أقرب إلى السفلى المطلق كان أشد ظلمة ، ولهذا [ لما ]<sup>(٢)</sup> كان محبس أهل الظلمات سجين كانت سوداء مظلمة لا نور فيها بوجه ، فكلما كان أقرب إلى الرب تعالى كان أعظم نورا ظاهرا وباطنا ، وكلما بعد عنه كان أشد ظلمة بحسب بعده عنه .

وذكر الإمام أحمد في كتاب [ ١٧٨ / ب ]<sup>(٣)</sup> الزهد أن موسى أقام أياما لا يحدث بني إسرائيل إلا متبرقا من النور الذي غشي وجهه حين كلم ربه ، فلم يكن أحد ينظر إليه<sup>(٤)</sup> .

فنسبة الأنوار كلها إلى نور الرب كنسبة العلوم إلى علمه والقوى إلى قوته

(١) في « ت » : « وسافليا » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٣) راجع ما سبق ص ( ١٠٥٢ ) تعليق ( ٧ ) عما وقع في اضطراب أرقام اللوحات .

(٤) لم أجده في مخطته من كتاب الزهد المطبوع وفيه نقص ، وقد قال عنه الحافظ ابن حجر

رحمه الله تعالى في تعجيل المنفعة ( ١ / ٢٤٣ - ٢٤٤ ) : « . . فإنه كتاب كبير يكون في قدر

ثلث المسند مع كبر المسند ، وفيه من الأحاديث والآثار مما ليس في المسند شيء كثير » .

قلت : فهذا يدل على أن النسخة المطبوعة الموجودة بيد الناس اليوم فيها نقص كبير جدا ،

والعلم عند الله تعالى .

والغنى إلى غناه والعزة إلى عزته وكذلك باقي الصفات ، والعبء إذا سما بصره صُعداً إلى نور الشمس غشي دون إدراكه وتعذر عليه غاية التعذر ، وأي نسبة لنور الشمس إلى نور خالقها ومبدعها ، وإذا كان نور البرق يكاد يلتصق البصر ويخطفه ولا يقدر العبدُ على إدراكه ، فكيف بنور الحجاب ؟ فكيف بما فوقه ؟ والأمر أعظم من أن يصفه واصف أو يتصوره عقل ، فتبارك الله رب العالمين الذي أشرقت الظلمات لنور وجهه ، وعجزت الأفكار عن إدراك كنهه ، ودلت الآيات وشهدت الفطر باستحالة شبهه ، فلولا وصف نفسه لعباده لما أقدموا على وصفه ، فهو كما وصف نفسه وكما أثنى على نفسه وفوق ما يصفه الواصفون .

المثال السابع : مما ادعى المعطلة أنه مجاز : « لفظ الفوقية »

وقد ورد به القرآن [ والسنة ]<sup>(١)</sup> مطلقاً بدون حرف ومقترناً<sup>(٢)</sup> بحرف ، فالأول كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ أَلْقَاهُ فَوْقَ عِبَادِهِ ﴾ في موضعين<sup>(٣)</sup> . والثاني كقوله : ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ ﴾<sup>(٤)</sup> . وفي [ حديث ]<sup>(٥)</sup> [ الأوعال ]<sup>(٦)</sup> ذكر السموات السبع وذكر البحر الذي فوقها والعرش فوق ذلك قال : « والله فوق ذلك لا يخفى عليه أعمالكم »<sup>(٧)</sup> .

[ المثال السابع مما ادعى فيه المجاز : صفة الفوقية ، وذلك باطل من سبعة عشر وجهاً ]

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) في « ت » : « ومقترن » .

(٣) سورة الأنعام الآيتان ( ١٨ و ٦١ ) .

(٤) سورة النحل آية ( ٥٠ ) .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٧) تقدم حديث الأوعال مع تحريمه ص ( ٩٢١ ) .

[ حقيقة  
الفرقية ]

وحقيقة القوية : علو ذات الشيء على غيره ، فادعى الجهمية<sup>(١)</sup> أنها مجاز في فوقية الرتبة والقهر ، كما يقال : الذهب فوق الفضة ، والأمير فوق نائبه<sup>(٢)</sup> . وهذا وإن كان ثابتا للرب تعالى لكن إنكار حقيقة فوقيته وحملها على المجاز باطل من وجوه عديدة :

[ الوجه الأول  
في الرد على  
الجهمية ]

أحدها : أن الأصل الحقيقة ، والمجاز على خلاف الأصل .  
الثاني<sup>(٣)</sup> : أن الظاهر خلاف ذلك .

[ الوجه الثاني  
في الرد على  
الجهمية ]

الثالث : أن هذا الاستعمال المجازي لا بد فيه من قرينة تخرجه عن حقيقته ، فأين القرينة في فوقية الرب ؟

[ الوجه الثالث  
في الرد على  
الجهمية ]

الرابع : أن القائل إذا قال : الذهب فوق الفضة فقد<sup>(٤)</sup> أحال المخاطب

[ الوجه الرابع  
في الرد على  
الجهمية ]

على ما يفهم من هذا السياق والمعتد بأمرين : عهد تساويهما في المكان وتفاوتهما في المكانة ، فانصرف الخطاب إلى ما يعرفه السامع ولا يلتبس عليه ، فهل لأحد من أهل الإسلام وغيرهم<sup>(٥)</sup> عهد بمثل ذلك في فوقية الرب تعالى [ حتى ]<sup>(٦)</sup> ينصرف فهم السامع إليها .

[ الوجه الخامس :  
بيان أن  
الفطر  
والمقول  
والشرائع  
وجميع  
الكتب المنزلة  
على أنه  
سبحانه فوق  
العالم بذاته ]

الخامس : أن العهد والفطر والعقول والشرائع وجميع كتب الله المنزلة على

(١) في « ت » : « الجهمي » .

(٢) ينظر ما مضى ص ( ٣٨ ) مع التعليق ( ٤ ) .

(٣) في « ت » : « الوجه الثاني » ، وهكذا يتسمر ذكر لفظ « الوجه » مع الوجوه المذكورة إلى غاية الوجه السابع عشر ، وهو محذوف من « د » و « ن » إلى نهاية الوجه الخامس عشر .

(٤) في « ت » : « قد » .

(٥) في « ت » : « غيرهم » بحذف الواو قبلها .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

خلاف ذلك ، وأنه سبحانه فوق العالم بذاته ، فالخطاب<sup>(١)</sup> بفوقيته<sup>(٢)</sup> ينصرف إلى المستقر في الفطر والعقول والكتب السماوية .

السادس : [ ١٧٩ / أ ]<sup>(٣)</sup> أن هذا المجاز لو صرح به في حق الله كان قبيحا ، فإن ذلك إنما يقال في المتقاربين في المنزلة وأحدهما أفضل من الآخر ، فأما<sup>(٤)</sup> إذا لم يتقاربا بوجه فإنه لا يصح فيهما ذلك ، وإذا<sup>(٥)</sup> كان يقبح كل القبح<sup>(٦)</sup> أن تقول<sup>(٧)</sup> : الجوهر فوق قشر البصل ، وإذا قلت ذلك أضحكت منك العقلاء للفتاوت العظيم الذي بينهما ، فالفتاوت الذي بين الخالق والمخلوق أعظم وأعظم ، وفي مثل هذا قيل :

ألم تر أن السيف ينقص قدره إذا قيل إن السيف أمضى من العصا<sup>(٨)</sup>  
السابع : أن الرب تعالى<sup>(٩)</sup> لم يتمدح في كتابه ولا على لسان رسوله بأنه أفضل من العرش وأن<sup>(١٠)</sup> رتبته فوق رتبة العرش ، وأنه خير من السموات والعرش والكرسي ، وحيث ورد ذلك في الكتاب فإنما هو في سياق الرد

[ الوجه  
السادس :  
قبح تأويل  
الجهمية  
للفوقية ]

[ الوجه  
السابع : لم  
يتمدح  
الرب عز  
وجل بأنه  
أفضل من  
العرش أو أن  
رتبته سبحانه  
فوق رتبته ]

(١) كلمة « فالخطاب » مكررة في « د » .

(٢) في « د » و « ن » : « بفوقية » .

(٣) راجع ما سبق ص ( ١٠٥٢ ) تعليق ( ٧ ) عما وقع في اضطراب أرقام اللوحات .

(٤) في « ت » : « وأما » .

(٥) في « ت » : « وإن » .

(٦) في « ت » : « القبيح » .

(٧) في « ن » : « يقول » .

(٨) هو للبندنجي وقد سبق ص ( ٩٢٥ ) .

(٩) في « ت » : « سبحانه » .

(١٠) في « د » و « ن » : « فإن » .

على من عبد معه غيره وأشرك في إلهيته ، فيين سبحانه أنه خير من تلك الآلهة ، كقوله : ﴿ ۞ اللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وقوله : ﴿ ۞ أَزْيَابٌ مُتَّفِرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ ﴾ <sup>(٢)</sup> وقول السحرة : ﴿ ۞ وَمَا أَكْرَهْتَنَا عَلَيْهِ مِنَ السِّحْرِ وَاللَّهُ خَيْرٌ وَأَبْقَى ﴾ <sup>(٣)</sup> . ولكن أين في القرآن مدحه نفسه وثناؤه على نفسه بأنه أفضل من السموات والعرش والكرسي ابتداء ، ولا يصح إلحاق هذا بذلك ، إذ يحسن في الاحتجاج على المنكر والزامه من الخطاب الداحض لحجته ما لا يحسن في سياق غيره ، ولا ينكر هذا إلا غبي .

[ الوجه الثامن :  
فوقية تعالى ذات وقهر وغلبة ]

الثامن : أن هذا المجاز وإن احتمل في قوله : ﴿ ۞ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup> فذلك لأنه قد علم أنهم جميعا مستقرون على الأرض ، فهي فوقية قهر وغلبة ، لم يلزم مثله في قوله : ﴿ ۞ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ﴾ <sup>(٥)</sup> إذ قد علم بالضرورة أنه وعباده ليسوا مستويين في مكان واحد حتى تكون فوقية قهر وغلبة .

[ الوجه التاسع :  
مجيء فوقية الرب مقرونة (بمن) دلالة على فوقية الذات ]

التاسع : هب أن هذا يحتمل في مثل قوله : ﴿ ۞ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ <sup>(٦)</sup> لدلالة السياق والقرائن المقترنة باللفظ على فوقية الرتبة ، ولكن هذا إنما يأتي مجردا عن « من » ولا يستعمل مقرونا بمن ، فلا يعرف في اللغة البتة أن يقال : الذهب من فوق الفضة ولا العالم من فوق الجاهل ، وقد

- (١) سورة النمل آية (٥٩) .
- (٢) سورة يوسف آية (٣٩) .
- (٣) سورة طه آية (٧٣) .
- (٤) سورة الأعراف آية (١٢٧) .
- (٥) سورة الأنعام الآيات (١٨ و ٦١) .
- (٦) سورة يوسف آية (٧٦) .

جاءت فوقية الرب مقرونة بمن ، كقوله تعالى : ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ ﴾<sup>(١)</sup> ، فهذا صريح في فوقية الذات ، ولا يصح حمله على فوقية الرتبة لعدم استعمال أهل اللغة له .

[ الوجه  
العاشر :  
حديث  
العباس يدل  
على فوقيته  
تعالى  
الذاتية ]

العاشر : أن لفظ الحديث صريح في فوقية الذات وهذا لفظه : قال العباس<sup>(٢)</sup> رضي الله عنه عم رسول الله ﷺ : « كنا بالبطحاء<sup>(٣)</sup> فمرت سحابة فقال رسول الله ﷺ : « هل تدرون بعد ما بين السماء والأرض ؟ » قالوا : لا . قال : « إما واحدة<sup>(٤)</sup> أو اثنتان أو ثلاث وسبعون سنة » . ثم عد سبع سموات ثم قال : « وبين السماء السابعة بحر بين أسفله وأعلاه كما بين [ ١٧٦ / ب ]<sup>(٥)</sup> سماء إلى سماء ، ثم فوق ذلك ثمانية أوعال ما بين أظلافهم وركبهم كما بين سماء إلى سماء ، على ظهورهم العرش ، ثم الله فوق ذلك وهو يعلم ما أنتم عليه » . رواه أبو داود بإسناد جيد<sup>(٦)</sup> .

(١) سورة النحل آية (٥٠) .

(٢) تقدمت ترجمته ص ( ٩٢١ ) .

(٣) البطحاء : « بفتح الباء وسكون الطاء : اسم مألوف لدى العرب لكل أرض في مسيل السيل ، وكان أهل مكة يعرفون أن البطحاء بين مهبط ربيع الحجون والمسجد الحرام ، فإذا تجاوزت ربيع الحجون مشرقا فهو الأبطح إلى المنحنى عند بئر الشَّيْبِي ، ويطلق عليها المعللة ، أما اليوم فهي شارع معبد وأرصفة » .

ينظر : معالم مكة التاريخية والأثرية (ص ٤٠ - ٤١) ومعجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية (ص ٤٦) .

(٤) في « ت » : « واحد » والثبت من « د » و « ن » وهو الصواب الموافق لما في مصادر النص .

(٥) راجع ما سبق ص ( ١٠٥٢ ) تعليق ( ٧ ) عما وقع في اضطراب أرقام اللوحات .

(٦) وقد تقدم ص ( ٩٢١ ) مع التعليق عليه رقم ( ت ) بمزيد تحريج .

فتأمل الفوقية في ألفاظ هذا الحديث هل أريد بها فوقية الرتبة في لفظ واحد من ألفاظها ؟

[ الوجه  
الحادي  
عشر : ما  
جاء في  
شعر عبد الله  
رضي الله عنه  
ابن رواحة في  
فوقيته تعالى  
وتصديق  
الرسول ﷺ  
له ]

الحادي عشر : أن النبي ﷺ لما أنشده عبد الله بن رواحة<sup>(١)</sup> قوله :  
شهدت بأن وعد الله حق وأن النار مشوى الكافرينا  
وأن العرش فوق الماء طاف وفوق العرش رب العالمينا  
وتحمله ملائكة كرام ملائكة الإله مسومينا<sup>(٢)</sup>  
لم ينكر عليه ذلك ، بل ضحك حتى بدت نواجذه . ومعلوم قطعاً أن ابن  
رواحة لم يرد بقوله : « فوق العرش رب العالمين » أنه أفضل من العرش  
وخير منه ، وهو كان أعلم بالله وصفاته وكماله من أن يقول ذلك ، وإنما  
أراد فوقية الذات التي هي حقيقة اللفظ ، وليس فيه ما يجب صرفه عن  
حقيقته ، وأقل الأقسام أن اللفظ يحتمل الحقيقة والمجاز وليس فيه ما يُعين  
المجاز بوجه من الوجوه ، فكيف يجوز إطلاق الحقيقة الباطلة عند الجهمية  
ويُقره<sup>(٣)</sup> الرسول ﷺ عليها ولا ينكر ذلك عليه ؟

[ الوجه  
الثاني عشر :  
ما جاء في  
شعر حسان  
رضي الله عنه  
ابن ثابت في  
فوقيته تعالى  
وتصديق  
الرسول ﷺ  
له ]

الثاني عشر : ما رويناه بإسناد صحيح ثابت عن حبيب بن أبي ثابت<sup>(٤)</sup> أن

(١) تقدمت ترجمته ص ( ٩٢٢ ) .

(٢) راجع ما تقدم ذكره عن هذه الآيات ص ( ٩٢٣ ) .

(٣) في « ن » : « وقره » وهو تصحيف .

(٤) هو حبيب بن أبي ثابت ، واسمه قيس بن دينار ، ويقال قيس بن هند أبو يحيى القرشي الكوفي الأسدي مولاهم ، إمام حافظ فقيه ثقة كثير الإرسال والتدليس روى له الجماعة ، مات سنة ( ١١٩ ) .

الجرح والتعديل ( ١٠٧/٣ - ١٠٨ ) وتهذيب الكمال ( ٣٥٨/٥ - ٣٦٣ ) والسير

( ٢٨٨ - ٢٩١ ) وتقريب التهذيب ( ص ٩٠ ) .

حسان بن ثابت<sup>(١)</sup> أنشد النبي ﷺ :

شهدتُ بإذنِ الله أن محمدا رسول الذي فوق السموات من علِّ  
وأن أبا يحيى ويحيى كلاهما له عمل من ربه متقبَّل  
وأن أخا الأحقاف إذ قام فيهم يقوم بذات الله فيهم ويعدِّل<sup>(٢)</sup>

فقال النبي ﷺ : « وأنا أشهد »<sup>(٣)</sup> . وقوله : « بإذن الله »<sup>(٤)</sup> : أي

بأمره ومرضاته . فهل شهد حسان ورسول الله ﷺ على شهادته إلا على  
فوقية ذاته ؟ وهل أراد أنه رسول الذي خير من السموات وأفضل منها ؟

الثالث عشر : ما في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن

النبي ﷺ قال : « لما قضى الله الخلق كتب في كتاب فهو عنده فوق العرش

إن رحمتي سبقت غضبي »<sup>(٥)</sup> ، وفي لفظ : « فهو عنده موضوع

على العرش »<sup>(٦)</sup> .

فتأمل قوله : « فهو عنده فوق العرش » هل يصح حمل الفوقية على المجاز

وفوقية الرتبة والفضيلة بوجه من الوجوه ؟

[ الوجه  
الثالث عشر  
ذكر  
النصوص  
الشرعية  
الدالة على  
إثبات فوقية  
سبحانه ]

(١) تقدمت ترجمته ص ( ٨٧٠ ) .

(٢) في « ت » قدم البيت الثالث على الثاني .

والأبيات في ديوان حسان (٢٠٣/١) ضمن خمسة أبيات مع بعض الاختلاف في البيت

الثالث . وقد نسب الذهبي في السير (٢٣٨-٢٣٩/١) البيت الأول والثاني لابن رواحة

، ثم قال : « وقد رُويًا لحسان » . ثم ذكرها جميعا (٥١٨-٥١٩/٢) منسوبة لحسان .

(٣) انظر : سير أعلام النبلاء (٥١٩/٢) والأغاني (١٣٦٦/٤) .

(٤) في « ت » : « بإذن الله فيهم » .

(٥) تقدم ص ( ٦٧٦ ) .

(٦) انظر الإحالات لأطرافه فيما تقدم ص ( ٦٧٦ ) تعليق ( ٢ ) .

وفي صحيح مسلم عن النبي ﷺ في تفسير : ﴿ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ ﴾ (١) بقوله : « أنت الأول فليس قبلك شيء ، وأنت الآخر فليس بعدك [ ١/١٧٧ ] (٢) شيء ، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء ، وأنت الباطن فليس دونك شيء » (٣) . فجعل كمال ظهوره موجبا لكمال فوقيته ، ولا ريب أنه ظاهر بذاته فوق كل شيء [ بذاته ] (٤) والظهور هنا العلو ، ومنه قوله : ﴿ فَمَا اسْتَطَعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ ﴾ (٥) أي يعلوه ، وقرر هذا المعنى بقوله : « فليس فوقك شيء » ، أي : أنت فوق الأشياء كلها . ليس لهذا اللفظ معنى غير ذلك ، ولا يصح أن يحمل الظهور على الغلبة لأنه قابله بقوله : « وأنت الباطن » .

فهذه الأسماء الأربعة متقابلة : اسمان لأزل الرب وأبده ، واسمان لعلوه وقربه .

وروى أبو داود بإسناد حسن عنده عن جبير بن محمد (٦) بن جبير بن

(١) سورة الحديد آية ( ٣ ) .

(٢) راجع ما سبق ص ( ١٠٥٢ ) تعليق ( ٧ ) عما وقع في اضطراب أرقام اللوحات .

(٣) صحيح مسلم كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار ح ٦١ ( ٤/٢٠٨٤ ) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) سورة الكهف آية ( ٩٧ ) .

(٦) هو جبير بن محمد بن جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل القرشي المدني ، روى عن أبيه عن جده ، وعنه حصين بن عبد الرحمن السلمي ويعقوب بن عتبة بن المغيرة بن الأخنس ابن شريق الثقفي ، قال فيه ابن حجر : « مقبول من السادسة » . روى له أبو داود حديثا واحدا .

الجرح والتعديل ( ٢/٥١٣ ) وتهذيب الكمال ( ٤/٥٠٤-٥٠٦ ) والكاشف ( ١/١٨٠ )

وتقريب التهذيب ( ص ٧٧ ) .

مطعم عن أبيه (١) عن جده (٢) قال : أتى رسول الله ﷺ أعرابي فقال : يا رسول الله جهدت الأنفس ، وضاعت العيال ، ونهكت الأموال ، [ وهلك الأنعام (٣) ] (٤) ، فاستسق لنا (٥) ، فإننا نستشفع بك على الله ونستشفع بالله عليك ، قال رسول الله ﷺ : « ويحك أتدري ما تقول ؟ » وسبح رسول الله ﷺ ، فما زال يسبح حتى عرف ذلك في وجوه أصحابه ، قال : « ويحك ، إنه لا يستشفع بالله على أحد من خلقه ، (شأن الله) (٦) أعظم من ذلك ، ويحك أتدري ما الله ؟ إن الله فوق عرشه ، وعرشه فوق سمواته ، وإنه ليضط به أطيظ الرجل (٧) بالراكب » (٨)

(١) يعني محمد بن جبير بن مطعم أبو سعيد المدني تابعي ثقة عارف بالنسب ، أخرج له الجماعة ، مات بالمدينة على رأس المائة .

الجرح والتعديل (٢١٨/٧) وتهذيب الكمال (٥٧٣/٢٤-٥٧٥) والسير (٥٤٣/٤-٥٤٤) وتقريب التهذيب (ص٤٠٧) .

(٢) يعني جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف أبو محمد القرشي الصحابي الجليل ، كان من حلماة قريش وسادتها ، أسلم يوم الفتح وقيل يوم خيبر ، ومات في المدينة سنة (٥٧) وقيل (٥٩) ، روى له الجماعة .

الاستيعاب (٢٣٢/١-٢٣٣) وأسد الغابة (٣٢٣-٣٢٤) والإصابة (٤٦٢/١-٤٦٣) .

(٣) في « د » و « ن » : « الأموال » والتصويب من مصدر النص .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) في « ت » : « لنا ربك » ، والمثبت من « د » و « ن » وهو موافق لما في مصدر النص .

(٦) في « ت » : « إن شأن الله » .

(٧) في « ن » : « الرجل » وهو خطأ .

(٨) أخرجه أبو داود في السنة ٤٧٢٦ ح (٩٤/٥-٩٥) باختلاف يسير في بعض ألفاظه : حدثنا عبد الأعلى بن حماد ومحمد بن المثنى ومحمد بن بشار وأحمد بن سعيد الرباطي =

## فتأمل هذا السياق هل يحتمل غير الحقيقة بوجه من الوجوه ؟

= قالوا : حدثنا وهب بن جرير ، قال أحمد : كتبناه من نسخته وهذا لفظه قال : حدثنا أبي قال : سمعت محمد بن إسحاق يحدث عن يعقوب ابن عتبة عن جبير بن محمد « الخ وكذا أخرجه الدارمي في الرد على الجهمية رقم ٧١ (ص ٤١) وفي نقض المريسي (١/ ٤٦٨-٤٦٩) ، وابن أبي عاصم في السنة رقم ٥٨٧ ، ٥٨٨ (١/ ٣٩٢-٣٩٣) والبزار في المسند (البحر الزخار) رقم ٣٤٣٢ (٨/ ٣٥٤-٣٥٥) وابن أبي شيبه في العرش رقم ١١ (ص ٣٢٧-٣٣٠) وابن خزيمة في التوحيد رقم ١٤٧ (١/ ٢٣٩-٢٤٠) وابن أبي حاتم في التفسير رقم ٢٢٣ (١/ ٦١) عند قوله تعالى من سورة البقرة ﴿ وَالشَّمَاةُ بِنَاءٌ ﴾ ، والآجري في الشريعة رقم ٦٦٧ (٣/ ١٠٩٠-١٠٩١) والطبراني في الكبير رقم ١٥٤٧ (٢/ ١٢٨-١٢٩) وأبو الشيخ في العظمة رقم ١٩٨ (٢/ ٥٥٤-٥٥٦) والدارقطني في الصفات رقم ٣٨ ، ٣٩ (ص ٥٠-٥٣) وابن منده في التوحيد رقم ٦٤٣ (٣/ ١٨٨) واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد رقم ٦٥٦ (٣/ ٤٣٧) والبيهقي في الأسماء والصفات رقم ٨٨٣ (٢/ ٣١٧-٣١٨) وابن عبد البر في التمهيد (٧/ ١٤١) والبغوي في شرح السنة رقم ٩٢ (١/ ١٧٥-١٧٦) وابن قدامة في إثبات صفة العلو رقم ١٦ (٩٦) والذهبي في العلو (ص ٣٧-٣٨) .

وهو ضعيف في إسناده علتان : الأولى عننة محمد بن إسحاق وهو صدوق مدلس ، فلم يصرح فيه بالتحديث والسماع ، الثانية جهالة جبير بن محمد وعدم توثيقه من معتبر ، وقد قال فيه الحافظ في التقریب (ص ٧٧) : « مقبول » ، وهذا يعني به عند المتابعة وإلا فهو لين الحديث كما نص عليه في مقدمة كتابه المذكور ، وهنا لم يوقف له على متابع . وقال البزار في مسنده في الموضع السابق : « وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ من وجه من الوجوه إلا من هذا الوجه ولم يقل فيه محمد بن إسحاق حدثني يعقوب بن عتبة » . قال الحافظ المنذري في مختصر سنن أبي داود (٧/ ٩٨) : « . . ومحمد بن إسحاق مدلس ، وإذا قال المدلس « عن فلان » ولم يقل « حدثنا أو سمعت أو أخبرنا » لا يحتاج بحديثه ، وإلى هذا أشار البزار ، مع أن ابن إسحاق إذا صرح بالسماع اختلف الحافظ في الاحتجاج بحديثه فكيف إذا لم يصرح به ؟ . . » ثم نقل كلام الحافظ ابن عساكر في هذا المعنى .

وقال الذهبي في العلو (ص ٣٩) : « هذا حديث غريب جدا فرد ، وابن إسحاق =

وقول النبي ﷺ لسعد بن معاذ<sup>(١)</sup> : « لقد حكمت فيهم بحكم الملك من

= حجة في المغازي إذا أسند وله مناكير وعجائب ، فالله أعلم أقال النبي ﷺ هذا أم لا ؟  
وأما الله عز وجل فليس كمثل شيء جل جلاله وتقدست أسماؤه ولا إله غيره ،  
والأطيب الواقع بذات العرش من جنس الأيطط الحاصل في الرجل فذاك صفة للرجل  
وللعرش ، ومعاذ الله أن نعدده صفة لله عز وجل ، ثم لفظ الأيطط لم يأت به نص  
ثابت « اه . وقد استغرب هذا الحديث الحافظ ابن كثير في تفسيره (١/٣١٧-٣١٨) عند  
قوله تعالى : ﴿ وَبِصَاحِبِ كُرْسِيِّهِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ من سورة البقرة ، وألف ابن عساكر جزءاً  
في رده أسماء : « بيان الوهم والتخليط الواقع في حديث الأيطط » ، ذكره ابن كثير في  
البداية والنهاية (١١/١) وأشار إليه شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (١٦/٤٣٥)  
والذهبي في السير (٢٠/٥٦٠) . وعن ضعف الحديث أيضاً الألباني في تخريج أحاديث  
المشكاة رقم ٥٧٢٧ (٣/١٥٩٦) وقال : « ولا يصح في أيطط العرش حديث » . وكذا  
ضعفه في ظلال الجنة رقم ٥٧٥ ، ٥٧٦ (ص ٢٥٢-٢٥٣) وفي ضعيف سنن أبي داود  
رقم ١٠١٧ (ص ٤٦٩-٤٧٠) وفي ضعيف الجامع رقم ٦١٣٧ (ص ٨٨٦) وفي السلسلة  
الضعيفة تحت رقم ٢٦٣٩ (٦/١٤٥-١٤٦) .

وقد ألف العلامة ابن الزاغوني الحنبلي المتوفى سنة (٥٢٧) جزءاً في تصحيح هذا الحديث ،  
ذكره ابن رجب في الذيل على طبقات الحنابلة (١/١٨١) وعنه العليمي في الدر المنضد  
(١/٢٤٣) وفي المنهج الأحمد (٢/٢٧٩) وكذا صححه المؤلف ابن القيم في تهذيب السنن  
(٧/٩٤) وما بعدها وأطال في رد المطاعن والعلل الواردة في تضعيفه ، وأورده في  
منظومته النونية في موضعين (١/٢٣٠ و ٥٢٢) بشرح ابن عيسى . وينظر مجموع الفتاوى  
(١٦/٤٣٥) .

(١) هو سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الأشهل أبو عمرو  
الأنصاري ، سيد الأوس ، أسلم بالمدينة بين العقبة الأولى والثانية على يدي مصعب بن  
عمير رضي الله عنه ، وقد شهد بدرأً وأحداً والخندق ورُمي فيها بسهم عاش بعده  
شهوراً ثم انتفض جزحه فمات منه ، وذلك في سنة خمس من الهجرة .

الاستيعاب (٢/٦٠٢-٦٠٥) وأسد الغابة (٢/٣٧٣-٣٧٧) والإصابة (٣/٨٤-٨٥) .

فوق سبع سموات» (١) .  
 وقول زينب (٢) زوج النبي ﷺ : « زوجكن أهاليكن ، وزوجني الله من فوق سبع سموات» (٣) . لا يصح فيه فوقية المجاز أصلا إذ يصير المعنى :  
 زوجني الله حال كونه أفضل من سبع سموات .  
 وثبت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه مر بعجوز فاستوقفته فوقف  
 يحدثها ، فقال له رجل : يا أمير المؤمنين حبست الناس على هذه العجوز ،  
 فقال : « وبيك أتدري من هذه ؟ هذه امرأة سمع الله شكواها من فوق  
 سبع سموات ، هذه خولة التي أنزل الله فيها : ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي

(١) أخرجه البخاري في الجهاد والسير ح ٣٠٤٣ (ص ٦١٧) وفي مناقب الأنصار ح ٣٨٠٤  
 وفي المغازي ح ٤١٢١ وفي الاستذنان ح ٦٢٦٢ ، ومسلم في الجهاد والسير ح ٦٤-٦٦  
 (٣/١٣٨٨-١٣٨٩) ، وليس فيهما لفظة : « من فوق سبع سموات » ، وقد أخرجها  
 ابن سعد في الطبقات (٤٢٦/٣) والنسائي في المناقب من الكبرى ح ٨٢٢٣  
 (٥/٦٢-٦٣) بسند حسن من طريق محمد بن صالح التمار عن سعد بن إبراهيم عن  
 عامر بن سعد عن أبيه سعد بن أبي وقاص قال : لما حكم سعد بن معاذ في بني قريظة  
 أن تقتل من جرت عليه الموسى وأن تقسم أموالهم وذرايعهم قال رسول الله ﷺ :  
 « لقد حكم فيهم بحكم الله الذي حكم به من فوق سبع سموات » .

وينظر : السير للذهبي (١/٢٨٨-٢٨٩) وفتح الباري (٧/٤١٢) .

(٢) هي زينب بنت جحش بن رثاب بن يعمر أخت عبد الله بن جحش أم المؤمنين  
 رضي الله عنها زوج نبينا عليه الصلاة والسلام ، أسدية من بني أسد بن خزيمة ،  
 تزوجها ﷺ سنة خمس من الهجرة ، وقيل في سنة ثلاث منها ، مناقبها كثيرة جمه ،  
 كانت أول نسائه ﷺ لحوقاً به بالمدينة النبوية سنة (٢٠) وقيل في التي بعدها .

الاستيعاب (٤/١٨٥٢-١٨٤٩) وأسد الغابة (٧/١٢٥-١٢٧) والإصابة  
 (٧/٦٦٧-٦٧٠) .

(٣) أخرجه البخاري في التوحيد ح ٧٤٢٠ (ص ١٥٥٥) .

جُدِّدَكَ فِي زَوْجِهَا ﴿١﴾ . أخرجه الدارمي وغيره (٢) .

فسل المعطل هل يصح أن يكون المعنى : سمع الله قولها حال كونه خيرا وأفضل من [ سبع ] (٣) سموات ؟

وروى أبو القاسم اللالكائي والبيهقي وغيرهما بالإسناد الصحيح عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : « ما بين السماء القصوى والدنيا خمسمائة عام ، وبين الكرسي والماء كذلك ، والعرش فوق الماء ، والله فوق العرش لا يخفى عليه شيء من أعمالكم (٤) » رواه الطبراني وابن المنذر وعبد الله بن أحمد وابن عبد البر وأبو عمر الطلمنكي وأبو أحمد العسال (٥) ،

[ قول عبد  
الله بن  
مسعود في  
بيان فوقية  
المولى تبارك  
وتعالى ]

(١) سورة المجادلة آية (١) .

(٢) الدارمي في الرد على الجهمية رقم ٧٩ (ص ٤٥) من طريق أبي يزيد المدني عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وابن أبي حاتم في التفسير رقم ١٨٨٤١ (٣٣٤٢/١٠) في أول سورة المجادلة ، والبيهقي في الأسماء والصفات رقم ٨٨٦ (٣٢٢/٢) والذهبي في العلو (ص ٦٣) .

قال الحافظ ابن كثير في التفسير (٣٤١/٤) : « هذا منقطع بين أبي يزيد وعمر بن الخطاب ، وقد روي من غير هذا الوجه » اهـ . وقال الذهبي في الموضوع المذكور : « هذا إسناد صالح فيه انقطاع أبو يزيد لم يلحق عمر » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) في « ت » : « من أعمالك » .

(٥) أخرجه الدارمي في الرد على الجهمية رقم ٨١ (ص ٤٦) وفي نقض المريسي (٤٢٢/١) وابن خزيمة في التوحيد بإسنادين (٢٤٤-٢٤٢/١) والطبراني في الكبير رقم ٨٩٨٧ (٢٠٢/٩) وأبو الشيخ في العظمة رقم ٢٧٩ (٦٨٨-٦٨٩/٢) وابن أبي زئيم في أصول السنة رقم ٣٩ (ص ١٠٤) واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد رقم ٦٥٩ (٣/٤٣٩-٤٣٨) والبيهقي في الأسماء والصفات رقم ٨٥١ (٢٩٠-٢٩٢/٢) وابن عبد البر في التمهيد (١٣٩/٧) وابن قدامة في إثبات صفة العلو رقم ٦٠ =

وهذا تفسير قوله : ﴿ وَهُوَ أَلْقَاهُ [ ١٧٩ / ب ] <sup>(١)</sup> فَوْقَ عِبَادِهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> .  
وروى أبو القاسم الطبراني عن ابن مسعود أيضاً قال : « إن العبد ليهم  
بالأمر من التجارة والإمارة <sup>(٣)</sup> حتى إذا تيسر له نظر الله إليه من فوق سبع  
سموات فيقول للملائكة : اصرفوه عنه فإنني إن يسرته له أدخلته النار » <sup>(٤)</sup>  
وإسناده صحيح .

- = (ص ١٥١-١٥٢) ، جميعهم من طريق حماد بن سلمة عن عاصم عن زر بن حبيش عن  
ابن مسعود بالفاظ متقاربة مختصرة ومطولة .  
وقد ذكره الذهبي في العلو (ص ٦٣-٦٤) وقال : « رواه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة  
له ، وأبو بكر بن المنذر وأبو أحمد العسال وأبو القاسم الطبراني وأبو الشيخ وأبو القاسم  
اللالكائي وأبو عمر الظلمنكي وأبو بكر البيهقي وأبو عمر بن عبد البر في تواليهم  
وإسناده صحيح » اه . وقال الحافظ الهيثمي في المجمع (١/٢٦٢) : « رواه الطبراني في  
الكبير ، ورجاله رجال الصحيح » اه . وقال الشيخ الهراس في تعليقه على كتاب التوحيد  
لابن خزيمة (ص ١٠٥) : « هذا أثر صحيح عن ابن مسعود وأقر الطرق » اه . وحسن إسناده  
الألباني في تخريج أحاديث الرد على الجهمية للدارمي (ص ٢٦-٢٧) وأنه موقوف .  
وينظر في بيان اختلافه مع نصوص أخرى والجمع بينها : فتح الباري (١٣/٤١٣-٤١٤)  
(١) راجع ما سبق ص ( ١٠٥٢ ) تعليق ( ٧ ) عما وقع في اضطراب أرقام اللوحات .  
(٢) سورة الأنعام الآيات ( ١٨ ، ٦١ ) .  
(٣) في بعض مصادر النص : « أو الإمارة » .  
(٤) أخرجه نعيم بن حماد في زوائد كتاب الزهد لابن المبارك على ما رواه المروزي عنه رقم  
١٢٩ (ص ٣٣) ، وأبو داود في الزهد ١٩١ (ص ١٩٦-١٩٧) والدارمي في الرد على  
الجهمية رقم ٨٠ (ص ٤٦) واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد رقم ١٢١٩ (٤/  
٧٣٩-٧٤٠) وذكره الذهبي في العلو (ص ٤٨) مع اختلاف يسير في بعض الألفاظ ،  
ولم أقف عليه عند الطبراني ، وإسناده ضعيف لانقطاعه ، فراويه عن ابن مسعود خيشمة  
ابن عبد الرحمن لم يسمع منه شيئا كما قاله الإمام أحمد في العلل رواية ابنه عبد الله (١/  
٤٦) رقم ٣٠ ، ونقله عنه ابن أبي حاتم في المراسيل رقم ١٩٢-١٩٣ (ص ٥٤-٥٥) .

ولم يزل السلف الصالح يطلقون مثل هذه العبارة إطلاقاً لا يحتمل غير الحقيقة .

فثبت عن مسروق<sup>(١)</sup> أنه كان إذا حدث عن عائشة يقول : « حدثتني الصديقة بنت الصديق حبيبة حبيب الله المبرأة من فوق سبع سموات »<sup>(٢)</sup> .  
وروى يونس بن يزيد<sup>(٣)</sup> عن الزهري<sup>(٤)</sup> عن سعيد بن المسيب<sup>(٥)</sup> عن

[ قول مسروق في إثبات صفة الفوقية ]  
[ قول كعب الأحبار في إثبات صفة الفوقية ]

(١) تقدمت ترجمته ص ( ٣١٤ ) .

(٢) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٤٤/٢) والذهبي في السير (١٨١/٢) في ترجمتهما لأب المؤمنين عائشة رضي الله عنها ، ورواه ابن قدامة في إثبات صفة العلو رقم ٦٨ (ص ١٦٠) وذكره ابن كثير في البداية والنهاية (٩٢/٨) والذهبي في العلو (ص ٩٢) قائلاً : « وقال الثقة عن علي بن الأرقم عن مسروق . . » فذكره ، ثم قال في آخره : « إسناده صحيح » ، وكذا أورده المؤلف ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية في موضعين منه (ص ١٢٧ و ٢٥٩) .

(٣) هو يونس بن يزيد بن أبي النجاد ، ويقال : يونس بن يزيد بن مشكان بن أبي النجاد الأيلي أبو يزيد القرشي مولى معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه ، إمام محدث ثقة ، إلا أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً وفي غيره خطأ ، أخرج حديثه الجماعة ، مات سنة (١٥٩) على الصحيح .

الجرح والتعديل (٢٤٧-٢٤٩/٨) وتهذيب الكمال (٥٥١-٥٥٨/٣٢) والسير (٢٩٧-٣٠١/٦) وتقريب التهذيب (ص ٥٤٣) .

(٤) هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب أبو بكر الزهري القرشي المدني ، نزيل الشام الإمام العلم حافظ زمانه ، المتفق على جلالته وإتقانه ، روى له الجماعة ، كان مولده بالمدينة سنة (٥٠) وقيل غير ذلك ، ووفاته بأطراف الشام سنة (١٢٤) على الصحيح .

الجرح والتعديل (٧٤-٧١/٨) وتهذيب الكمال (٤١٩-٤٤٣) والسير (٣٥٠-٣٢٦/٥) وتقريب التهذيب (ص ٤٤٠) .

(٥) تقدمت ترجمته ص ( ٦٥١ ) .

كعب<sup>(١)</sup> قال : « قال الله في التوراة : أنا الله فوق عبادي ، وعرشي فوق جميع خلقي ، وأنا على عرشي أدبر أمر عبادي ولا يخفى علي شيء في السماء ولا في الأرض » . ورواه ابن بطة وأبو الشيخ وغيرهما بإسناد صحيح<sup>(٢)</sup> .

وهب أن المعطل يكذب كعبا ويرميه بالتجسيم فكيف [ حدث ]<sup>(٣)</sup> به عنه هؤلاء الأعلام مثبتين له غير منكرين ؟

وذكر أبو نعيم بإسناد [ صحيح ]<sup>(٤)</sup> عن مالك بن

[ قول مالك  
ابن دينار في  
إثبات صفة  
الفرقية ]

(١) يعني كعب الأحبار ، وهو كعب بن ماته أبو إسحاق الحميري من مسلمة أهل الكتاب ، ثقة مخضرم كان من أهل اليمن وقد سكن الشام ، من نبلاء العلماء حسن الإسلام متين الديانة كما قال الذهبي ، قال الحافظ ابن حجر : « وليس له في البخاري رواية إلا حكاية لمعاوية فيه ، وله في مسلم رواية لأبي هريرة عنه من طريق الأعمش عن أبي صالح » ثم رمز له بروايته في البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه في التفسير . مات كعب في آخر خلافة عثمان وقد زاد على المائة .  
الجرح والتعديل (١٦١/٧) وتهذيب الكمال (١٨٩/٢٤-١٩٣) والسير (٤٨٩/٣-٤٩٤) وتقريب التهذيب (ص٣٩٧) .

(٢) أخرجه ابن بطة في الإبانة بأطول مما هنا رقم ١٣٧ (٣/١٨٥-١٨٦) وأبو الشيخ في العظمة رقم ٢٤٤ (٢/٦٢٥-٦٢٦) وأبو نعيم في الحلية (٧/٦) ، وذكره الذهبي في العلو (ص٩٢) وقال : « رواه ثقات » . وقال في الأربعين في صفات رب العالمين رقم ١٨ (٨٣) : « وفي الكتب المنزلة مثل ما صحَّ عن كعب الأحبار قال في التوراة : أنا الله فوق عبادي على عرشي أدبر أمور عبادي » وكذا أورده المؤلف ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص١٣٠) وصحح الألباني سنده في مختصر العلو رقم ٩٧ (ص١٢٨) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

دينار<sup>(١)</sup> أنه كان يقول : « خذوا » وقرأ ويقول : « اسمعوا إلى قول الصادق من فوق عرشه »<sup>(٢)</sup> ، إيماناً بكلامه وعلوه على عرشه .  
 وصح عن الضحاك بن مزاحم<sup>(٣)</sup> في قوله تعالى : ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾ الآية<sup>(٤)</sup> قال : « هو فوق العرش وعلمه معهم أينما كانوا »<sup>(٥)</sup> .

[ قول الضحاك بن مزاحم في إثبات صفة الفسوقية ]

(١) هو مالك بن دينار السامي الناجي أبو يحيى البصري الزاهد العابد معدود في ثقات التابعين ، ولد في أيام عبد الله بن عباس ، ومات سنة (١٣٠) أو نحوها . أخرج له البخاري تعليقا وروى له الأربعة .

الجرح والتعديل (٢٠٨/٨) وتهذيب الكمال (١٣٥-١٣٨/٢٧) والسير (٣٦٢-٣٦٤/٥) وتقريب التهذيب (ص ٤٥٠) .

(٢) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٣٥٨/٢) وابن قدامة في إثبات صفة العلو رقم ٧١ (ص ١٦٢) وذكره الذهبي في السير في ترجمة ابن دينار (٣٦٣/٥) وفي العلو (ص ٩٧) قائلا : « حديث في الحلية بإسناد صحيح » ثم ساقه ، كما أورده المؤلف ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص ١٣٢-١٣٣) ، وأول هذا القول عن مالك : « إن الصديقين إذا قرئ عليهم القرآن طربت قلوبهم إلى الآخرة ، ثم يقول .. » فذكره .

(٣) هو الضحاك بن مزاحم أبو القاسم وقيل أبو محمد الهلالي الخراساني ، وثقه ابن معين وأبو زرعة وأحمد ، وقال فيه ابن حجر : « صدوق كثير الإرسال » . روى له الأربعة ، مات بعد المائة .

الجرح والتعديل (٤٥٨-٤٥٩/٤) وتهذيب الكمال (٢٩١-٢٩٧/١٣) والسير (٤/٤) ٥٩٨-٦٠٠) وتقريب التهذيب (ص ٢٢١) .

(٤) سورة المجادلة آية (٧) .

(٥) أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة رقم ٥٩٢ (٣٠٤/١) وأبو داود في مسائل الإمام أحمد (ص ٢٦٣) وابن جرير في التفسير (١٢/٢٨) عند قوله تعالى : ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾ والآجري في الشريعة رقم ٦٥٥ (٣/١٠٧٨-١٠٧٩) وابن بطة في الإبانة رقم ١٠٩ (٣/١٥٢-١٥٣) والبيهقي في =

[ قول جرير  
الشاعر في  
إثبات صفة  
القويّة ]

وصح عن جرير<sup>(١)</sup> أنه لما قصد عبد الملك<sup>(٢)</sup> ليمدحه قال له : ما جاء بك يا جرير ؟ قال :

(أتاك بي)<sup>(٣)</sup> الله الذي فوق عرشه ونور وإسلام عليك دليل<sup>(٤)</sup>

= الأسماء والصفات رقم ٩٠٩ (٣٤٢-٣٤١/٢) وابن أبي يعلى في الطبقات (٢٥٢/١) (في ترجمة الفضل بن زياد) ، وابن أبي حاتم في تفسيره كما في شرح حديث النزول لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص ١٢٦) ولم أجده في مظنته من تفسيره وهو مطبوع متداول ، وذكره ابن قدامة في إثبات صفة العلو رقم ٧٣ (ص ١٦٣) ، جميعهم من طريق نوح ابن ميمون المضروب عن بكير بن معروف عن مقاتل بن حيان عن الضحاك ، كما أورده ابن عبد البر في التمهيد (١٣٩/٧) والذهبي في العلو (ص ٩٨-٩٩) وقال : « أخرجه أبو أحمد العسال وأبو عبد الله بن بطة وأبو عمر بن عبد البر بإسناد جيد ، ومقاتل ثقة إمام » اه وقد حسنه الألباني في مختصر العلو (ص ١٣٨) .

(١) هو جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي بن بدر أبو حزرة الكلبي اليربوعي التميمي ، من فحول شعراء الإسلام ومن أشعر أهل زمانه ، ولد في إحدى قرى الوشم من أرض اليمامة حوالي سنة (٣٠) ومات بها سنة (١١٤) ، وقيل غير ذلك .

طبقات فحول الشعراء (١/٣٧٤-٤٥١) والشعر والشعراء (١/٤٧١-٤٧٧) ومعاهد التنقيص (٢/٢٦٢-٢٦٩) وخزانة الأدب (١/٧٥-٧٧) .

(٢) يعني عبد الملك بن مروان ، وقد تقدمت ترجمته ص (٩٣٠) .

(٣) في النسخ الخطية : « أتاني بك » والمثبت من مصادر البيت .

(٤) لم أجده في ديوانه ، وقد ذكره الإمام الذهبي في العلو (ص ٩٨) منسوبا أيضاً لجرير وأفاد أنه في كتاب إصلاح المنطق ، إلا أني لم أجده فيه ولعله سقط من مطبوعته ، بل الموجود البيت الذي بعده وهو قوله :

ومطوية الأقرب أما نهارها فسبت وأما ليلها فذميل  
وهكذا في كتاب المشوف المعلم (١/٣٨٠) ، ثم وقفت عليه في شرح أبيات إصلاح المنطق للسيرافي (ص ٦٧-٦٨) وفي تهذيب إصلاح المنطق للتبريزي (ص ٤١) منسوبا لحמיד بن ثور الهلالي العامري رضي الله عنه الشاعر المخضرم ، وهو فيهما بلفظ : =

وفي كتاب العرش لابن أبي شيبة أن داود كان يقول في دعائه :  
« [ سبحانك ]<sup>(١)</sup> اللهم أنت ربي تعاليت فوق عرشك وجعلت خشيتك على  
من في السموات والأرض »<sup>(٢)</sup> .

وقال البيهقي : « أخبرنا أبو عبد الله الحافظ<sup>(٣)</sup> أخبرني محمد بن  
علي الجوهري<sup>(٤)</sup> ثنا إبراهيم بن الهيثم<sup>(٥)</sup> ثنا محمد بن كثير

[ قول نبي  
الله داود  
عليه السلام  
في إثبات  
صفة القرنية ]

[ قول  
الأوزاعي  
وحكايته عن  
التابعين أنه  
تعالى فوق  
عرشه ]

= « أتاك بي الله الذي نور الهدى » بدل قوله هنا : « الذي فوق عرشه » ، وهو في ديوانه  
(ص ١١٦) بلفظ :

أتاك بي الله الذي فوق من ترى وخير ومعلوم عليك دليل  
وهكذا موجود عند الحافظ ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٧٢/١٥) في ترجمته لحميد بن  
ثور .

(١) ما بين المقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في كتاب العرش رقم ٢٠ (ص ٣٥١-٣٥٢) ، وتمتته فيه :  
« .. فأقرب خلقك منك أشدهم لك خشية ، وما علم من لم يخشك ، وما حكمة من  
لم يطع أمرك » ، وكذا أخرجه في كتابه المصنّف رقم ٩٤٣٠ (٢٧٧/١٠) والدارمي في  
سننه رقم ٣٣٦ (١٠٩/١) من طريق شيخ ابن أبي شيبة بالإسناد نفسه ، وقد وقع  
تحريف في أسماء بعض رواه ، وذكره المؤلف ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية  
(ص ٢٦١) وصحح إسناده ، كما أورده السيوطي في الدر المنثور (٢١/٧) عند قوله  
تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْمُلْكُونَ ﴾ من سورة فاطر منسوباً لابن أبي شيبة  
وأحمد في الزهد .

(٣) يعني الحاكم صاحب المستدرک ، وقد حلاه الذهبي بقوله : « الإمام الحافظ الناقد العلامة  
شيخ المحدثين صاحب التصانيف » . مولده بنيسابور سنة (٣٢١) ووفاته بها سنة (٤٠٥) .  
تاريخ بغداد (٤٧٣-٤٧٤) ووفيات الأعيان (٢٨٠-٢٨١/٤) وتذكرة الحافظ  
(١٠٣٩-١٠٤٥) والسير (١٧/١٦٢-١٧٧) .

(٤) لم أقف على ترجمته .

(٥) هو إبراهيم بن الهيثم بن المهلب أبو إسحاق البلدي نزيل بغداد ، قال فيه الخطيب : =

المصيصي<sup>(١)</sup> قال : سمعت الأوزاعي<sup>(٢)</sup> يقول : « كنا والتابعون متوافرون نقول : إن الله فوق عرشه ، ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته »<sup>(٣)</sup> .  
ورواته كلهم أئمة ثقات .

وذكر البيهقي عن مقاتل<sup>(٤)</sup> في قوله : ﴿ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ

[ تفسير  
مقاتل بن  
حيان للآية :  
﴿ هو الأول  
والآخر  
والظاهر  
والباطن ﴾  
وفيه أنه تعالى  
فوق عرشه ]

= « وإبراهيم بن الهيثم عندنا ثقة ثبت لا يختلف شيوخنا فيه » . ووصفه الذهبي  
« بالمحدث الرجال الصادق » توفي سنة (٢٧٧) وقيل (٢٧٨) وقيل في التي بعدها .  
تاريخ بغداد (٦/٢٠٦-٢٠٩) والمتنظم (١٢/٣٠٠) وميزان الاعتدال (١/٧٣) والوافي  
بالوفيات (٦/١٦٣) .

(١) هو محمد بن كثير بن أبي عطاء الثقفي مولاهم أبو يوسف الصنعائي نزيل المصيصة ، قال  
فيه الحافظ ابن حجر : « صدوق كثير الغلط من صغار التاسعة » مات سنة (٢١٧)  
وقيل غير ذلك ، أخرج له أبو داود والترمذي والنسائي .  
الجرح والتعديل (٨/٦٩-٧٠) وتهذيب الكمال (٢٦/٣٢٩-٣٣٤) والسير  
(١٠/٣٨٠-٣٨٣) وتقريب التهذيب (ص٤٣٨) .

(٢) هو عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو ، واسمه يُخَمَد أبو عمرو الأوزاعي ، الشيخ  
الإمام ، عالم أهل الشام ، أحد أئمة الإسلام ، فقيه ثقة مأمون ، مولده في حياة  
الصحابة ، ووفاته في بيروت سنة (١٥٧) في آخر خلافة أبي جعفر ، أخرج حديثه الجماعة  
الجرح والتعديل (٥/٢٦٦-٢٦٧) وفي مواطن من مقدمته ، وتهذيب الكمال (١٧/  
٣٠٧-٣١٦) والسير (٧/١٠٧-١٣٤) وتقريب التهذيب (ص٢٨٩) .

(٣) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات رقم ٨٦٥ (٢/٣٠٤) وذكره الذهبي في السير  
(٧/١٢٠-١٢١) و (٨/٤٠٢) وفي الأربعين في صفات رب العالمين (ص٨١) وابن تيمية  
في الفتوى الحموية (ص٢٣) قائلا : « روى أبو بكر البيهقي في الأسماء والصفات بإسناد  
صحيح عن الأوزاعي قال .. » فذكره ، وكذا أورده المؤلف ابن القيم في اجتماع  
الجيوش الإسلامية (ص١٣١ ، ١٣٥ ، ٢١٣) وصحح إسناده في أولها ، وجوّد إسناده  
الحافظ ابن حجر في الفتح (١٣/٤٠٦)

(٤) هو مقاتل بن حيان أبو إسحاق النبطي البلخي الحزاز ، إمام عالم محدث ثقة ، =

وَالْبَاطِنُ ﴿١﴾ : « هو الأول قبل كل شيء والآخر بعد كل شيء والظاهر فوق كل شيء والباطن أقرب من كل شيء ، وإنما يعني بالقرب بعلمه وقدرته وهو فوق عرشه وهو بكل شيء عليم » (٢).

وصح عن عبد الله بن المبارك (٣) أنه قيل له : بماذا نعرف ربنا ؟ قال : « بأنه فوق سمواته على عرشه (ولا نقول) » (٤) كما قالت الجهمية إنه هاهنا (٥).

[ قول عبد  
الله بن  
المبارك في  
أنه سبحانه  
فوق سمواته  
على عرشه ]

= أخرج له الجماعة سوى البخاري ، وثقه ابن معين وأبو داود وغيرهما ، وتكلم فيه آخرون ، مات قبيل سنة (١٥٠) بأرض الهند .  
الجرح والتعديل (٣٥٤-٣٥٣/٨) وتهذيب الكمال (٤٣٤-٤٣٠/٢٨) والسير (٣٤١-٣٤٠/٦) وتقريب التهذيب (ص ٤٧٦) .

(١) سورة الحديد آية (٣) .

(٢) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات رقم ٩١٠ (٣٤٢/٢) وذكره الذهبي في العلو (ص ١٠٢-١٠٣) وقال عقبه : « مقاتل هذا ثقة إمام معاصر للأوزاعي ما هو بابن سليمان ذلك مبتدع ليس بثقة » . وينظر مختصر العلو للأباني (ص ١٣٩) . وقد ذكر ابن القيم هذا الأثر في كتابه اجتماع الجيوش الإسلامية في موضعين منه مطولا ومختصرا (ص ١٣٠ و ٢٥٩) وأخطأ محققه في ظنه أنه مقاتل بن سليمان الكذاب المبتدع فترجمه ، وإنما الصواب هو مقاتل بن حيان كما صرح به البيهقي ونبه عليه الذهبي كما سطرته عنهما .

(٣) هو عبد الله بن المبارك بن واضح أبو عبد الرحمن الحنظلي المروزي التميمي مولاهم ، أحد أئمة الإسلام وحفاظه الأعلام ، قال فيه الحافظ ابن حجر : « ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد ، جمعت فيه خصال الخير » ، مولده سنة (١١٨) ووفاته في « هيت » على الفرات منصرفا من الغزو سنة (١٨١) ، أخرج حديثه الجماعة .

الجرح والتعديل (١٨١-١٧٩/٥) وتهذيب الكمال (٢٥٠-٢٥/١٦) والسير (٤٢١-٣٧٨/٨) وتقريب التهذيب (ص ٢٦٢) .

(٤) في « ن » : « ولا يقول » .

(٥) أخرجه جمع من الأئمة باختلاف يسير وتقديم وتأخير في بعض ألفاظه ، فرواه الدارمي في الرد على الجهمية رقم ٦٧ (ص ٣٩-٤٠) وكرره تحت رقم ١٦٢ (ص ٨٣) =

يعني في الأرض .

[ قول ابن  
خزيمة في  
إثبات فوقته  
تعالى على  
عرشه  
وتشديده  
على من  
خالف ذلك ]

وصحَّ عن إمام الأئمة محمد بن إسحاق بن خزيمة<sup>(١)</sup> أنه قال : « من لم يؤمن بأن الله فوق سمواته على عرشه بائن من خلقه [ ١٨٠/أ ] وجب<sup>(٢)</sup> أن يستتاب فإن تاب وإلا ضربت عنقه وطرح على مزبلة » . رواه الحاكم عنه في « علوم الحديث » والتاريخ<sup>(٣)</sup> .

= وكذا أخرجه في نقض المريسي (٢٢٤/١) وعبد الله بن الإمام أحمد في السنة رقم ٢٢ (١١١/١) وأعادته في ٥٩٨ (٣٠٧/١) والصابوني في عقيدة السلف (ص ١٨٥-١٨٦) والبيهقي في الأسماء والصفات رقم ٩٠٢ (٣٣٥/٢) وابن قدامة في إثبات صفة العلو رقم ٨٣ ، ٨٤ (ص ١٧١) والذهبي في السير من طريق عبد الله بن الإمام أحمد (٨/٤٠٢-٤٠٣) وذكره البخاري في خلق أفعال العباد رقم ١١ (ص ١٠) وعبد الغني المقدسي في الاقتصاد في الاعتقاد رقم ١٣ (ص ٩٥) وابن تيمية في الفتوى الحموية (ص ٣٠) وفي القاعدة المراكشية (ضمن مجموع الفتاوى) (١٨٤/٥) والذهبي في العلو (ص ١١٠) وابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص ١٣٤-١٣٥) و (٢١٣-٢١٤) وقد صححه ابن تيمية والذهبي وابن القيم والألباني في مختصر العلو (ص ١٢٥) ، قال شيخ الإسلام في القاعدة المراكشية ضمن المجموع (١٨٤/٥) : « وهذا مشهور عن ابن المبارك ثابت عنه من غير وجه ، وهذا أيضاً صحيح ثابت عن أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وغير واحد من الأئمة » .

(١) هو محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة أبو بكر السلمي النيسابوري الشافعي ، شيخ الإسلام وإمام الأئمة الحافظ الحجة الثقة الفقيه المجتهد المطلق ، ولد بنيسابور سنة (٢٢٣) ومات سنة (٣١١) .

الجرح والتعديل (١٩٦/٧) والسير (٣٦٥-٣٨٢/١٤) والوافي بالوفيات (١٩٦/٢) وطبقات الشافعية لابن السبكي (١٠٩-١١٩) .

(٢) من هنا بداية الورقة (١/١٨٠) من نسخة « د » وقد سبق التنبيه في ص (١٠٥٢) تعليق (٧) على ما وقع من تقديم وتأخير في الورقات الماضية ابتداء من الورقة (١٧٧/ب) إلى نهاية الورقة (١٧٩/ب) .

(٣) هو مخرج في معرفة علوم الحديث (ص ٨٤) وفي آخره زيادة ، وأما التاريخ فيعني =

[ حكاية ابن  
إسحاق عن  
مَلِكٍ من  
الملائكة في  
لوقيته تعالى ]

وقال الإمام محمد بن إسحاق بن يسار<sup>(١)</sup> : « بعث الله ملكا من الملائكة إلى نمرود<sup>(٢)</sup> فقال : هل تعلم يا عدو الله كم بين السماء والأرض ؟ قال :

= به « تاريخ نيسابور » أو « تاريخ النيسابوريين » وقد ذكره غير واحد من أهل العلم وأفاد منه ، قال السمعاني في الأنساب (٢٣٥/١٣) : « وقد جمع الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ البيهقي تاريخ علمائها - يعني مدينة نيسابور - في ثمان مجلدات ضخمة » . ووصفه ابن السبكي في الطبقات (١/٣٢٤) بأنه كتاب « تحضيم له جهابذة الحفاظ . . . » وقال : « وهو عندي سيد التواريخ » . وهو من مصادر السيوطي في كتابه بغية الوعاة ، نص عليه في مقدمة الكتاب (٤/١) وذكر أنه في ست مجلدات ، وكذا ذكره السخاوي في الإعلان بالتوبيخ (ص ٢٨٤) ، ويُعد الآن من المصنفات المفقودة ، وللمزيد ينظر معجم المصنفات الواردة في فتح الباري (ص ١٠٣) رقم ٢١٩ .

والأثر أخرجه الصابوني أيضاً في عقيدة السلف وأصحاب الحديث (ص ١٨٧) عن شيخه الحاكم ، قال : « وسمعت الحاكم أبا عبد الله الحافظ في كتاب « التاريخ » الذي جمعه لأهل نيسابور وفي « كتاب معرفة الحديث » اللذين جمعهما ولم يسبق إلى مثلهما يقول : سمعت أبا جعفر محمد بن صالح بن هانئ يقول : سمعت أبا بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة يقول . . . » فذكره بأطول مما هنا ، وكذا أخرجه من طريق الحاكم ابن قدامة في إثبات صفة العلو رقم ٩٦ ص (١٨٥) ، وذكره ابن تيمية في الفتوى الحموية (ص ٣١) ووضح إسناده ، وأورده ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص ١٩٤ و ٢٤٧) .

(١) هو محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار ، أبو بكر المدني القرشي المطليبي مولاهم ، نزيل العراق ، إمام المغازي ، صاحب السيرة النبوية ، صدوق يُدلس ، وقد رمي بالتشيع والقدر ، مولده سنة (٨٠) ووفاته سنة (١٥٠) وقيل غير ذلك ، قال المزني : « استشهد به البخاري في الصحيح وروى له في كتاب القراءة خلف الإمام وغيره وروى له مسلم في المتابعات واحتج به الباقر » .

الجرح والتعديل (٧/١٩١-١٩٤) وتهذيب الكمال (٢٤/٤٠٥-٤٢٩) والسير (٧/٣٣-٥٥) وتقريب التهذيب (ص ٤٠٣) .

(٢) في العظمة لأبي الشيخ (٣/١٠٥٤) : « ثم بعث الله ملكا من الملائكة يعني إلى بخت نصر » وكذا عند الذهبي في العلو (ص ١٠٨) وابن القيم في اجتماع الجيوش =

لا ، قال : إن بين الأرض إلى السماء الدنيا مسيرة خمسمائة سنة وغلظها مثل ذلك ، إلى أن ذكر حملة العرش ، إلى أن قال : وفوقهم (يبدو العرش)<sup>(١)</sup> عليه ملك الملوك تبارك وتعالى ، أي عدو الله فأنت تطلع (إلى)<sup>(٢)</sup> ذلك ، ثم بعث عليه البعوضة فقتلته . رواه أبو الشيخ في كتاب العظمة<sup>(٣)</sup> .

[ استتابة  
بشر المرسي  
لما أنكر فوقية  
العرش ]

وقصة أبي يوسف<sup>(٤)</sup> صاحب أبي حنيفة مشهورة في استتابته لبشر المرسي<sup>(٥)</sup> لما أنكر أن يكون الله فوق العرش ، رواها عبد الرحمن بن أبي

= الإسلامية (ص ٢٦٢) قال الذهبي : « كذا قال بخت نصر ، والمحفوظ أن صاحب القصة نمرود » .

(١) في « ت » : « يبدو والعرش » .

(٢) في « ت » : « على » والمثبت من « د » و « ن » وهو يوافق ما في الأصول .

(٣) أخرجه أبو الشيخ في العظمة رقم ٥٧١ (٣/١٠٥٤-١٠٥٥) وذكره الذهبي في العلو (ص ١٠٨) ، والمؤلف ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص ٢٦٢) وقال عقبه : « رواه أبو الشيخ في كتاب العظمة بإسناد جيد إلى ابن إسحاق » .

قلت : لكن في إسناده ابن حميد وهو محمد بن حميد بن حيان الرازي ، قال فيه الحافظ ابن حجر في التقريب (ص ٤١٠) : « حافظ ضعيف .. » ، وكذا في سنده سلمة بن الفضل الأبرش مولى الأنصار قاضي الري قال فيه الحافظ في التقريب (ص ١٨٨) : « صدوق كثير الخطأ من التاسعة .. » .

(٤) هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب أبو يوسف الأنصاري الكوفي ، الإمام العلامة الفقيه القاضي صاحب الإمام أبي حنيفة والمضقه على يديه ، ولد بالكوفة سنة (١١٣) وتوفي في بغداد سنة (١٨٢) وقيل غير ذلك .

تاريخ بغداد (١٤/٢٤٢-٢٦٢) والجواهر المضية (٣/٦١١-٦١٣) وتاج التراجم (ص ٣١٥-٣١٧) والفوائد البهية (ص ٢٢٥) .

(٥) مضت ترجمته ص (٣٤٣) .

حاتم وغيره<sup>(١)</sup> ، وبشر لم ينكر أن الله أفضل من العرش ، وإنما أنكر ما

(١) الظاهر أن ابن أبي حاتم رواها في كتابه الرد على الجهمية ، وهو من تأليفه المفقودة ، وقد قال الذهبي في حق هذا الكتاب في كتابه السير في ترجمته لابن أبي حاتم (١٣/٢٦٤) : « وكتاب الرد على الجهمية مجلد ضخمة انتخبت منه » ، وقال في تذكرة الحفاظ (٨٣٠/٣) : « وله مصنف كبير في الرد على الجهمية يدل على إمامته » .

قلت : والذي وقفت عليه بشأن القصة المذكورة ما ذكره الإمام الذهبي في العلو (ص ١١٢) من رواية ابن أبي حاتم قال : « حدثنا الحسن بن علي بن مهران حدثنا بشار بن موسى الخفاف قال : جاء بشر بن الوليد الكندي إلى القاضي أبي يوسف فقال له : تنهاني عن الكلام وبشر المريسي وعلي الأحول وفلان يتكلمون ؟ قال : وما يقولون ؟ قال : يقولون : الله في كل مكان ، فقال أبو يوسف : عَلَيَّ بهم ، فانتهوا إليهم وقد قام بشر فجيء بعلي الأحول وبالأخر شيخ ، فقال أبو يوسف : - ونظر إلى الشيخ - لولا أن فيك موضع أدب لأوقعتك ، فأمر به إلى الحبس ، وضرب الأحول وطُوف به » اهـ .

وما قاله الحافظ ابن حجر في لسان الميزان (٣٠/٢) : « وقال صاحب الحافل : ليس بأهل - يعني المريسي - أن يذكر مع أهل الحديث ، وكان إبراهيم بن المهدي لما غلب على الخليفة ببغداد حبس بشرا وجمع الفقهاء على مناظرته في بدعته فقالوا له استبته فإن تاب وإلا فاضرب عنقه ، ذكر ذلك ابن أبي حاتم في كتاب الرد على الجهمية » اهـ .

قلت : لعل الحافظ ابن حجر يعني بالكتاب المذكور : (الحافل في تكملة الكامل) أو المسمى (الحافل في تذييل الكامل) لابن عدي ، لأبي العباس أحمد بن محمد بن مفرج الأموي الإشبيلي النبتي المعروف بابن الرومية المتوفى سنة (٦٣٧) له ترجمة حافلة موسعة في الذيل والتكملة للمراكشي (١/٢٨٧-٥١٨) ، كما ترجمه جماعة منهم المنذري في التكملة لوفيات الثقلة (٣/٥٣٠-٥٣١) وابن الأبار في التكملة (١/١٠٧) والمقري في نفع الطيب (٢/٥٩٦-٥٩٨) ، وكتابه المذكور هو من موارد الإمام الذهبي في مصنفه ميزان الاعتدال ، صرح بالنقل منه في مواضع عدة ، وكذا هو من المصادر التي اعتمدها الحافظ ابن حجر في الفتح في أكثر من عشرة مواطن .

وينظر الفتوى الحموية (ص ٣٢) وبيان تلبيس الجهمية (٢/٥٢٥-٥٢٦) ومختصر العلو (ص ١٥٤-١٥٥) واجتماع الجيوش الإسلامية (ص ٢٢٢) وشرح العقيدة الطحاوية =

[ قول  
محمد بن  
مصعب  
العابد في  
إثبات فوئية  
العرش  
وإنكاره على  
من جحد  
بعض  
الصفات ]

أنكرته المعطلة أن ذاته<sup>(١)</sup> فوق العرش .  
وروى الدارقطني في الصفات<sup>(٢)</sup> وعبد الله بن أحمد في  
السنة<sup>(٣)</sup> بإسناد صحيح عن أبي الحسن بن العطار<sup>(٤)</sup> قال : سمعت محمد  
ابن مصعب العابد<sup>(٥)</sup> يقول : « من زعم أنك لا تتكلم ولا تُرى في الآخرة  
فهو كافر بوجهك ، أشهد أنك فوق العرش فوق سبع سموات ليس كما  
يقول<sup>(٦)</sup> أعداؤك الزنادقة »<sup>(٧)</sup> .

= (٢/٣٨٧) . وكذا يراجع تاريخ بغداد في ترجمة بشر المريسي (٧/٥٦-٧٦) ففيها بعض  
مناظرات أبي يوسف له وذمه لمعتقه وتهديده بالقتل والصلب .

(١) ينظر عن هذه اللفظة ما سبق ذكره ص (٩٠٢) مع التعليق (١) .

(٢) (ص٧٢-٧٣) رقم (٦٤) .

(٣) (١/١٧٣) رقم (٢١٠) .

(٤) هو محمد بن محمد بن عمر بن الحكم أبو الحسن يعرف بابن العطار ، سمع مسلم بن  
إبراهيم وأبا الوليد الطيالسي وغيرهما ، وروى عنه عبد الله بن الإمام أحمد وموسى بن  
هارون وغيرهما ، قال عبد الله بن الإمام أحمد : « كان ثقة أميناً » . مات سنة (٢٦٨)  
تاريخ بغداد (٣/٢٠٣-٢٠٤) .

(٥) هو محمد بن مصعب أبو جعفر الدَّعَاء ، قال فيه الخطيب : « كان أحد العباد المذكورين  
والقراء المعروفين ، أثنى عليه أحمد بن حنبل ووصفه بالسنة » مات ببغداد سنة (٢٢٨) .

تاريخ بغداد (٣/٢٧٩-٢٨١) وطبقات الحنابلة (١/٣٢٠-٣٢١) والأنساب للسمعاني  
(٥/٣٥٦) وتاريخ الإسلام ، وفيات (٢٢٨) (ص٣٨٥)

(٦) في « ن » : « تقول » .

(٧) الأثر أخرجه أيضاً الخطيب في التاريخ (٣/٢٨٠) من طريق الدارقطني ، وأبو يعلى في  
طبقات الحنابلة (١/٣٢١) في ترجمة محمد بن مصعب ، وذكره الذهبي في العلو  
ص(١٢٤) . وإسناده صحيح ، وينظر مختصر العلو للالباني (ص١٨٣) .

[ ذكر وصية  
الشافعي  
وفيها الإقرار  
بقرئته  
تعالى على  
عرشه ]  
[ قول  
الشافعي  
أيضاً في  
علوه تعالى  
على عرشه ]

وفي وصية الشافعي<sup>(١)</sup> : أنه أوصى أنه يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، فذكر الوصية إلى أن قال [ فيها ]<sup>(٢)</sup> : « والقرآن كلام الله غير مخلوق وأنه يُرى في الآخرة عياناً ينظر إليه المؤمنون ويسمعون كلامه ، وأنه تعالى فوق عرشه » . ذكرها الحاكم والبيهقي في مناقب الشافعي<sup>(٣)</sup> .  
وقال الشافعي : « السنة التي أنا عليها ورأيت أهل الحديث عليها مثل

(١) تقدمت ترجمته ص ( ٦ ) .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٣) أما الحاكم فلعل المؤلف يقصد كتابه فضائل الشافعي وهو من المصنفات المفقودة إلى وقتنا هذا ، وأما البيهقي فقد أخرجها في مناقب الشافعي (٢٨٨/٢-٢٩٠) بسند صحيح عن شيخه الحاكم ومحمد بن موسى الصيرفي ، فقال رحمه الله : « أخبرنا أبو عبد الله الحافظ وأبو سعيد محمد بن موسى قالوا حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ، قال أخبرنا الربيع بن سليمان قال : قرئ على محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله وأنا حاضر هذا الكتاب . . . » إلى أن ذكر الوصية ، وهي برمتها في كتاب الأم (١٢٢/٤-١٢٤) ، إلا أنه ليس فيها ما ذكره ابن القيم من كلام الإمام الشافعي ، ثم رأيت الهكاري أخرجها في مصنفه اعتقاد الإمام الشافعي (١٤-١٦) من رواية الحسين بن هشام بن عمر البلدي ، ومن هذه الطريق أخرجها ابن قدامة في إثبات صفة العلو ص (١٧٥-١٨٠) وذكرها السيوطي في الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع (ص ٣١٢-٣١٣) وفيها النص المذكور ، لكن الهكاري وهو أبو الحسن علي بن أحمد متكلم فيه كما في ميزان الاعتدال (١١٢/٣) ولسانه (١٩٥/٤) وغيرهما ، وقد قال الإمام الذهبي في السير (١٠/ ٧٨-٧٩) في ترجمة الإمام الشافعي : « سمعنا جزءاً في رحلة الشافعي فلم أسق منه شيئاً لأنه باطل لمن تأمله ، وكذلك عُزِّي إليه أقوال وأصول لم تثبت عنه . . . » إلى أن قال : « وكذا وصية الشافعي من رواية الحسين بن هشام البلدي غير صحيحة » اهـ . وقال في العلو (ص ١٢٠) : « وبإسناد لا أعرفه عن الحسين بن هشام البلدي قال : هذه وصية الشافعي أنه يشهد أن لا إله إلا الله ، فذكر الوصية بطولها وفيها : القرآن غير مخلوق وأن الله يرى في الآخرة عياناً ، ويسمعون كلامه ، وأنه تعالى فوق العرش » ثم وهي إسنادها

سفيان ومالك وغيرهما : الإقرار بشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ، إلى أن قال : « وأن الله على<sup>(١)</sup> عرشه في سمائه يقرب من خلقه كيف شاء وينزل إلى سماء الدنيا كيف شاء » .  
ذكره الحافظ عبد الغني في كتاب اعتقاد الشافعي<sup>(٢)</sup> .

وقال حنبل<sup>(٣)</sup> : قلت لأبي عبد الله<sup>(٤)</sup> : ما معنى قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> و ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾<sup>(٦)</sup> ؟ قال : « علمه محيط بالكل وربنا على العرش بلا حد ولا صفة »<sup>(٧)</sup> . أراد أحمد

(١) في « ت » : « فوق » . والمثبت من « د » و « ن » وهو موافق لما في مصدر النص .  
(٢) كتاب « اعتقاد الشافعي » للحافظ عبد الغني المقدسي من المؤلفات المفقودة لحد الآن ، وقد أخرج هذا الأثر ابن أبي حاتم الرازي كما في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص ١٦٥) ، ولعله في كتابه الرد على الجهمية ، ومن طريقه أخرجه الهكاري في اعتقاد الإمام الشافعي (ص ١٧-١٨) وابن قدامة في إثبات صفة العلو ص (١٨٠-١٨١) رقم ٩٢ ، وذكره الذهبي في العلو ص (١٢٠) نقلا عن الهكاري وأبي محمد المقدسي ، وساقه في الأربعين في صفات رب العالمين (ص ٨٢) مصدرا له بقوله : « وقال الشافعي في عقيدته ووصيته » ، كما أورده السيوطي في الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع (ص ٣١٣-٣١٤) بدون شطره الأخير ، وقد وهاه الذهبي في الموضوع الأول المذكور كسابقه .

(٣) هو حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال أبو علي الشيباني ابن عم الإمام أحمد وتلميذه ، إمام حافظ ثقة ثبت ، ولد قبل المائتين وتوفي بواسط سنة (٢٧٣) .

تاريخ بغداد (٢٨٦-٢٨٧/٨) وطبقات الحنابلة (١٤٣/١-١٤٥) والمقصد الأرشد (١/٣٦٥-٣٦٦) وهداية الأريب الأجد (ص ١١٨-١٢٤) .

(٤) يعني الإمام أحمد رحمه الله تعالى وقد تقدمت ترجمته ص (٢١) .

(٥) سورة الحديد آية (٤) .

(٦) سورة المجادلة آية (٧) .

(٧) أخرجه حنبل بن إسحاق في السنة كما في شرح حديث النزول (ص ١٢٧) وذكره =

بنفي الصفة نفي الكيفية والتشبيه ، وبنفي الحد نفي حد يدركه العباد ويحدونه .

وقال أبو مطيع الحكم بن عبد الله البلخي (١) : سألت أبا حنيفة (٢) عن  
يقول : لا أعرف ربي في السماء أم في الأرض ، قال : « قد كفر ، لأن  
الله يقول : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ (٣) ، وعرشه فوق سبع  
سموات » ، فقلت : إنه يقول على العرش ولكن لا يدري (٤) العرش في  
السماء أم في الأرض فقال : « إذا أنكرك أنه في السماء فقد كفر » (٥)

[ تكفير أبي  
حنيفة لمن  
جهل ربه  
تعالى في  
السماء أم  
في الأرض  
أو أنكرك أنه  
في السماء ]

= عن حنبل اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد رقم ٦٧٥ (٤٤٦/٣) بزيادة في بعض  
الفاظه ، وابن قدامة في إثبات صفة العلو رقم ٧٩ ص (١٦٧) والذهبي في العلو  
ص (١٣٠) وابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص ٢٠٠) .

(١) هو الحكم بن عبد الله بن مسلمة بن عبد الرحمن أبو مطيع البلخي الخراساني القاضي ،  
صاحب الإمام أبي حنيفة ، وراوي كتابه الفقه الأكبر ، قال فيه الذهبي : « . . . تفقه به  
أهل تلك الديار ، وكان بصيرا بالرأي علامة كبير الشأن ولكنه واه في ضبط الأثر . . . »  
الخ . قلت : وقد ضعفه غير واحد ، وكان ابن المبارك يعظمه ويحمله لدينه وعلمه ،  
مات ببلخ سنة (١٩٩) وقيل سنة (١٩٧) .

ميزان الاعتدال (١/٥٧٤-٥٧٥) والجواهر المضية (٤/٨٧-٨٨) ولسان الميزان (٢/  
٣٣٦-٣٣٤) والطبقات السنية (٣/١٧٨-١٨٠) .

(٢) هو النعمان بن ثابت بن زوطى (بضم الزاي وقيل بفتحها وفتح الطاء) أبو حنيفة الكوفي  
أحد الأئمة الأربعة المجمع على إمامتهم وعدالتهم ، ولد في الكوفة سنة (٨٠) على  
الراجح ومات بها سنة (١٥٠) .

تاريخ بغداد (١٣/٣٢٣-٤٥٤) والانتقاء لابن عبد البر (ص ١٨٣-٣٢٥) والجواهر المضية  
(١/٦٣-٤٩) والطبقات السنية (١/٧٣-١٦٩) .

(٣) سورة طه آية (٥) .

(٤) في « ت » : « لا أدري » .

(٥) انظر : الفقه الأكبر رواية أبي مطيع (ص ٤٩) وذكره ابن قدامة مختصرا في إثبات =

[ قول مالك  
إله تعالى في  
السماء  
وعلمه في  
كل مكان ]  
[ الوجه  
الرابع عشر  
اتفاق أهل  
الإسلام  
جميعهم على  
أنه سبحانه  
فوق عرشه ]

وقال مالك<sup>(١)</sup> : « الله في السماء وعلمه في كل مكان » . ذكره  
الظلمنكي وابن عبد البر [ ١٨٠/ب ] وعبد الله بن أحمد وغيرهم<sup>(٢)</sup> .  
الرابع عشر : أن هذا اتفاق من أهل الإسلام حكاه غير واحد ،  
منهم الإمام عثمان بن سعيد الدارمي<sup>(٣)</sup> في نقضه على

= صفة العلو (ص ١٧٠) رقم ٨١ ، وكذا نقله عنه ابن تيمية في الفتوى الحموية مطولا  
(ص ٢٨) وفي القاعدة المراكشية (ضمن مجموع الفتاوى) (١٨٣/٥) والذهبي في العلو  
ص (١٠١) وأفاد أنه رواه صاحب الفاروق بإسناد عن أبي بكر بن نصير بن يحيى عن  
الحكم ، كما أورده المؤلف ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص ١٣٨) نقلا عن  
شيخه ابن تيمية ، وساقه ابن أبي العز في شرح العقيدة الطحاوية (٢/٣٨٦-٣٨٧) منسوبا  
لأبي إسماعيل الأنصاري في كتابه الفاروق بسنده إلى أبي مطيع البلخي عن أبي حنيفة ،  
وعن شارح الطحاوية نقله ملا علي القاري الحنفي في شرح كتاب الفقه الأكبر (ص ١٧١)  
(١) تقدمت ترجمته ص ( ٩٢٧ ) .

(٢) أخرجه أبو داود في مسائل الإمام أحمد (ص ٣٦٣) وعبد الله في السنة (١٠٦/١-١٠٧)  
رقم ١١ عن أبيه رحمهما الله تعالى ، ومن طريق أبي داود أخرجه الآجري في الشريعة  
رقم ٦٥٢ و ٦٥٣ (٣/١٠٧٦-١٠٧٧) ومن طريق عبد الله أخرجه ابن منده في  
التوحيد رقم ٨٩٣ (٣/٣٠٧) واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد رقم ٦٧٣ (٣/  
٤٤٥) وابن عبد البر في التمهيد (٧/١٣٨) وفي الانتقاء (ص ٧١) وابن قدامة في إثبات  
صفة العلو رقم ٧٦ ص (١٦٦) ، وذكره عبد الغني المقدسي في الاقتصاد رقم ١١  
(ص ٩٤) وابن تيمية في الحموية (ص ٣١) وفي دره التعارض (٦/٢٦١-٢٦٢) وفي  
القاعدة المراكشية ضمن مجموع الفتاوى (١٨٣/٥) والذهبي في العلو ص (١٠٣) وفي  
الأربعين في صفات رب العالمين (ص ٩٣) والمؤلف ابن القيم في اجتماع الجيوش  
الإسلامية (ص ١٤١) ، وقد صحح شيخ الإسلام سنده وكذا الألباني في مختصر العلو  
(ص ١٤٠) وفي آخره عندهم : « لا يخلو من علمه مكان » وعند عبد الله في السنة :  
« لا يخلو منه شيء » وتلا هذه الآية : ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَائِعُهُمْ وَلَا  
خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ ﴾ .

(٣) تقدمت ترجمته ص ( ٥٨ ) .

المريسي<sup>(١)</sup> ، قال في هذا الكتاب : « قال أهل السنة : إن الله بكماله فوق عرشه يعلم ويسمع من فوق العرش لا يخفى<sup>(٢)</sup> عليه خافية<sup>(٣)</sup> .  
وقال سعيد بن عامر الضُّبَعِي<sup>(٤)</sup> إمام أهل البصرة على رأس المائتين - وذكر عنده الجهمية فقال - : « هم شر قولاً من اليهود والنصارى ، قد اجتمع أهل الأديان مع<sup>(٥)</sup> المسلمين [ على ]<sup>(٦)</sup> أن الله فوق السموات على العرش ، وقالوا هم : ليس على العرش شيء<sup>(٧)</sup> .

[ قول سعيد  
ابن عامر  
الضُّبَعِي  
إن قول  
الجهمية شر  
من قول  
اليهود  
والنصارى ]

(١) تقدمت ترجمة المريسي ص ( ٣٤٣ ) .

(٢) في « د » و « ن » : « ولا يخفى » . والمثبت من « ت » يوافق ما في مصدر النص .

(٣) انظر النقض على المريسي (١/٤٤٣) .

(٤) هو سعيد بن عامر أبو محمد الضُّبَعِي (بضم المعجمة وفتح الموحدة) البصري يقال مولى عجيف ، وأخواله بنو ضبيعة ، الزاهد الحافظ شيخ الإمام أحمد وابن المديني وابن معين وغيرهم من الكبار ، قال فيه ابن حجر : « ثقة صالح وقال أبو حاتم : ربما وهم » اهـ مولده بعد العشرين ومائة ووفاته سنة (٢٠٨) ، أخرج حديثه الجماعة .

الجرح والتعديل (٤٨-٤٩) وتهذيب الكمال (١٠/٥١٠-٥١٤) والسير (٣٨٥-٣٨٧) وتقريب التهذيب (ص١٧٧) .

(٥) في « ت » : « من » . والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق لما في مصادر النص .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من « د » و « ن » .

(٧) أخرجه ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية كما في الفتوى الحموية (ص٣١) وفي درء التعارض (٦/٢٦١) وزاد في الأخير نسبه لعبد الله بن أحمد في كتابه السنة ولم أجده فيه ، كما ذكره في القاعدة المراكشية (ضمن المجموع) (٥/١٨٤) وكذا أورده الذهبي في العلو ص(١١٧) من رواية عبد الرحمن بن أبي حاتم ، وساقه مجرداً في الأربعين في صفات رب العالمين (ص٨٢) ، والمؤلف ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص٢١٥) والبخاري في خلق أفعال العباد رقم ١٣ (ص١١) .

[ حكاية ابن  
بطة الإجماع  
على أنه  
مبحاله  
وتعالى فوق  
عرشه ]

وقال الإمام الحافظ الزاهد أبو عبد الله بن بطة<sup>(١)</sup> في كتاب الإبانة له :  
« باب الإيمان بأن الله على عرشه بائن من خلقه وعلمه محيط بخلقه . أجمع  
المسلمون من الصحابة والتابعين أن الله على عرشه فوق سمواته بائن من  
خلقه »<sup>(٢)</sup> .

[ حكاية أبي  
نصر  
السجزي عن  
جماعة من  
أئمة السنة أن  
الله تعالى  
فوق العرش  
بذاته ]

وقال أبو نصر السجزي<sup>(٣)</sup> الحافظ في كتاب الإبانة<sup>(٤)</sup> : « وأئمتنا

(١) هو عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان بن بطة العكبري الحنبلي ، الإمام العلم  
المحدث الفقيه شيخ العراق ، ولد في قرية « عَكْبُرَا » بليدة على نهر دجلة ، فوق بغداد  
سنة (٣٠٤) وتوفي بها سنة (٣٨٧) .

تاريخ بغداد (١٠/٣٧١-٣٧٥) وطبقات الحنابلة (٢/١٤٤-١٥٣) والسير  
الذهب (١٦/٥٢٩-٥٣٣) وشذرات الذهب (٣/١٢٢-١٢٤) .

(٢) انظر الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٣/١٣٦) (تمة الرد على الجهمية) .

(٣) هو عبيد الله بن سعيد بن حاتم بن أحمد أبو نصر الوائلي ، نسبة إلى « وائل » إحدى  
قرى سجستان ، البكري السجزي نسبة إلى سجستان على غير القياس ، حلاه الذهبي  
بقوله : « الإمام العالم الحافظ المجود شيخ السنة » توفي بمكة المكرمة سنة (٤٤٤) على  
الصحيح الراجح .

المنتظم (١٦/١٨٧) والسير (١٧/٦٥٤-٦٥٧) والبداية والنهاية (١٢/١١٧) وشذرات  
الذهب (٣/٢٧١-٢٧٢) .

(٤) كتاب الإبانة من أشهر مصنفات الإمام السجزي ، واختلفت النقول في اسمه كاملا ،  
فقليل : « الإبانة في الأصول » و « الإبانة في الرد على الرافعين » ولعلها محرقة عن  
الزائغين ، و « الإبانة الكبرى » و « الإبانة في أصول الديانة » و « الإبانة في القرآن »  
و « الإبانة الكبرى في مسألة القرآن » و « الإبانة في الحديث » ، وقد قال مؤلفه  
رحم الله تعالى في مقدمة رسالته لأهل زيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت  
(ص٧٩) : « . . كتاب الإبانة الذي ألفته في الرد على الزائغين في مسألة القرآن » .

قلت : وقد اقتبس جماعة من أهل العلم نصوصا مفيدة من هذا الكتاب كما تجده عند ابن  
تيمية والذهبي وابن القيم وسواهم .

كالثوري ومالك وابن عيينة وحماد بن سلمة وحماد بن زيد وابن المبارك وفضيل بن عياض وأحمد وإسحاق متفقون على أن الله فوق العرش بذاته<sup>(١)</sup> ، وأن علمه<sup>(٢)</sup> بكل مكان<sup>(٣)</sup> .

وقال الحافظ أبو نعيم<sup>(٤)</sup> صاحب الحلية في « الاعتقاد »<sup>(٥)</sup> الذي ذكر أنه اعتقاد السلف وإجماع الأمة ، قال فيه : « إن الأحاديث التي ثبتت عن النبي<sup>(٦)</sup> - ﷺ - في العرش واستواء الله عليه يقولون بها ويشتونها من غير تكليف ولا تمثيل ، وأن الله بائن من خلقه والخلق بائون منه ، لا يحل فيهم

[ ذكر أبي نعيم الأصبهاني اعتقاد السلف لنصوص الصفات ومنها استواءه تعالى على عرشه ]

(١) ينظر ما سبق ذكره عن هذه اللفظة ص (٩٠٢) مع التعليق (١) .

(٢) في « ت » : « وأن علمه محيط » .

(٣) هذا النص نقله عن السجزي من كتابه الإبانة شيخ الإسلام ابن تيمية في القاعدة المراكشية ضمن مجموع الفتاوى (١٩٠/٥) وفي درء التعارض (٢٥٠/٦) وفي بيان تليس الجهمية (٣٨/٢ ، ٤١٦-٤١٧) والذهبي في العلو ص (١٨٠) وفي السير (١٧/٦٥٦) .

(٤) هو أحمد بن عبد الله بن أحمد بن موسى بن مهران أبو نعيم الإصبهاني الصوفي الأحول ، وصفه الذهبي بقوله : « الإمام الحافظ الثقة العلامة شيخ الإسلام » . ولد سنة (٢٣٦) ومات سنة (٤٣٠) .

المنتظم (٢٦٨/١٥) ووفيات الأعيان (٩١/١-٩٢) والسير (١٧/٤٥٣-٤٦٤) وطبقات الشافعية لابن السبكي (٤/١٨-٢٥) .

(٥) هو من مصنفات أبي نعيم المفقودة وقد نسبه إليه غير واحد من أهل العلم تارة باسم « الاعتقاد » كما هو هنا عند ابن القيم وعند الذهبي في العلو ص (١٧٦) ، وتارة باسم « المعتقد » كما قال الذهبي في تذكرة الحفاظ (٣/١٠٩٧) وثالثة باسم « عقيدته » كما في درء التعارض (٦/٢٥٢) وفي الفتوى الحموية (ص ٣٥) وفي اجتماع الجيوش الإسلامية (ص ٢٧٩) .

(٦) في « ت » : « رسول الله » .

[ حكاية  
الآجري عن  
أهل العلم أنه  
عز وجل على  
عرشه فوق  
سمواته ]  
[ نقل أبي  
الحسن  
الأشعري  
الإجماع  
على أنه تعالى  
مستو على  
العرش ]

ولا يمتزج بهم ، وهو مستو على عرشه في سمائه من دون أرضه « (١) .  
وقال الإمام أبو بكر الآجري (٢) في كتاب الشريعة : « الذي يذهب إليه  
أهل العلم أن الله عز وجل على عرشه فوق سمواته ، وعلمه محيط بكل  
شيء ، قد (٣) أحاط بجميع ما خلق في السموات العلى وبجميع ما في سبع  
أرضين » (٤) .  
وكذلك أبو الحسن الأشعري (٥) نقل الإجماع على (أن الله) (٦) مستو على  
عرشه (٧) .

- (١) ذكره ابن تيمية في درء التعارض (٦/٢٥٢) وفي الفتوى الحموية (ص ٣٥) وفي القاعدة  
المراكشية (ضمن مجموع الفتاوى) (٥/١٩١) والذهبي في العلو ص (١٧٦) والمؤلف ابن  
القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص ٢٧٩) . قال الذهبي بعد سياقه له مطولا :  
« فقد نقل هذا الإمام الإجماع على هذا القول ولله الحمد ، وكان حافظ المعجم في زمانه  
بلا نزاع جمع بين علو الرواية وتحقيق الدراية .. » اهـ
- (٢) هو محمد بن الحسين بن عبد الله أبو بكر البغدادي الآجري (نسبة إلى عملة ببغداد يقال  
لها آجر) الإمام الفقيه المحدث الأثري أحد الأعلام المجاور لبيت الله وشيخ حرمه  
والماتوفى فيه سنة (٣٦٠) .
- تاريخ بغداد (٢/٢٤٣) ووفيات الأعيان (٤/٢٩٢-٢٩٣) والسير (١٦/١٣٣-١٣٦)
- والمقد الثمين (٢/٣-٥) .
- (٣) في « ت » : « وقد » بإضافة واو في أولها ، والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق لما  
في مصدر النص .
- (٤) كتاب الشريعة (٣/١٠٧٥) وفيه تنمة .
- (٥) تقدمت ترجمته ص (٦٨) وانظر ص (١٤٥) تعليق (٢) وص (٤٧٩) تعليق (٤) .
- (٦) في « ت » : « أنه » .
- (٧) راجع المقالات (١/٣٤٥ و ٢٨٥) والإبانة (ص ٢٠-٢١) والرسالة إلى أهل الثغر  
(ص ٢٣١) وما بعدها .

الخامس عشر : أنه سبحانه لو لم يتصف بفوقية الذات - مع أنه قائم بنفسه غير مخالط للعالم - لكان متصفا بضدها ، لأن القابل للشيء لا يخلو منه أو من ضده ، وضد الفوقية السفول وهو مذموم على الإطلاق وهو مستقر إبليس وجنوده .

[ الوجه الخامس عشر : من لوازم عدم إثبات الفوقية الاضفاف بضدها وهو باطل ]

فإن قيل : لا نسلم أنه قابل الفوقية حتى يلزم من نفيها ثبوت ضدها . قيل : لو لم يكن قابلا (للعلو والفوقية)<sup>(١)</sup> لم يكن له حقيقة قائمة<sup>(٢)</sup> بنفسها . فمتى أقررتم بأنه ذات قائم بنفسه غير مخالط للعالم وأنه موجود في الخارج ليس وجوده ذهنيا فقط ، بل وجوده خارج الأذهان فقد علم العقلاء بالضرورة أن ما كان وجوده خارج الأذهان فهو إما في هذا<sup>(٣)</sup> العالم وإما خارج عنه ، وإنكار [ ١٨١/أ ] ذلك إنكار لما هو [ من ]<sup>(٤)</sup> أجلى البدييات ، فلا يستدل على ذلك بدليل إلا كان العلم بالمباينة أوضح منه ، وإذا كان العلو والفوقية صفة كمال لا نقص فيه ولا يستلزم نقضا ولا يوجب محذورا ولا يخالف كتابا ولا سنة ولا إجماعا ، فنفي حقيقتها عين<sup>(٥)</sup> الباطل ، فكيف إذا كان لا يمكن الإقرار بوجود الصانع وتصديق رسله والإيمان بكتابه وبما جاء به رسوله<sup>(٦)</sup> - ﷺ - إلا بذلك ؟ فكيف إذا شهدت بذلك العقول السليمة والفطر المستقيمة وحكمت به القضايا البدييات

(١) في « ت » : « للفوقية والعلو » بالتقديم والتأخير .

(٢) في « ت » : « قائم » .

(٣) في « ت » : « هذا » بإسقاط حرف « في » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) في « د » و « ن » : « غير » وهو تصحيف .

(٦) في « ت » : « رسول الله » .

والمقدمات اليقينية ؟ فلو لم يقبل العلو والفوقية لكان كل عال على غيره أكمل منه ، فإن ما يقبل العلو أكمل مما لا يقبله .

[ الوجه السادس عشر : تنوع فوقية الذات بحسب معناها ]

الوجه السادس عشر : أنه لو كانت فوقيته سبحانه مجازاً لا حقيقة لها لم يتصرف في أنواعها وأقسامها ولوازمها ، ولم يتوسع فيها غاية التوسع ، فإن فوقية الرتبة والفضيلة لا يتصرف في تنوعها إلا بما يشاكل معناها ، نحو قولنا : هذا خير من هذا وأفضل وأجل وأعلى قيمة ونحو ذلك ، وأما فوقية الذات فإنها تتنوع بحسب معناها ، فيقال فيها : استوى وعلا وارتفع وصعد ويعرج إليه كذا<sup>(١)</sup> ويصعد إليه<sup>(٢)</sup> وينزل من عنده<sup>(٣)</sup> ، وهو عال على كذا ورفيع الدرجات<sup>(٤)</sup> ، وترفع<sup>(٥)</sup> إليه الأيدي<sup>(٦)</sup>

(١) كما في قوله سبحانه : ﴿ يُدِيرُ الْأَمْرَ مِمَّنْ أَسَاءَ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ بِمِقْدَارِهِ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ ﴾ الآية ( ٥ ) من سورة السجدة ، وقوله : ﴿ تَتَرَجُّجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ بِمِقْدَارِهِ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ الآية ( ٤ ) من سورة المعارج  
(٢) كما في قوله تعالى : ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ﴾ الآية ( ١٠ ) من سورة فاطر .

(٣) كما في قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ ﴾ الآية ( ١١٤ ) من سورة الأنعام . أي من عنده عز وجل كما قال العلامة الألوسي في تفسيره (٩/٨) عند هذه الآية ، وقد صحح من حديث أنس رضي الله عنه قال : « أصابنا ونحن مع رسول الله ﷺ مطر قال : فحسر رسول الله ﷺ ثوبه حتى أصابه من المطر فقلنا : يا رسول الله لم صنعت هذا ؟ قال : لأنه حديث عهد بربه تعالى » أخرجه مسلم في الاستسقاء ح ١٣ (٦١٥/٢) .

(٤) قال سبحانه : ﴿ رَفِيعَ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ ﴾ الآية (١٥) من سورة غافر .  
(٥) في « ن » : « ويرفع » .

(٦) كما دل عليه حديث سلمان الفارسي رضي الله عنه يرفعه : « إن ربكم تبارك وتعالى حيي كريم يستحي من عبده إذا رفع يديه إليه أن يردهما صفراً » . أخرجه أبو داود =

ويجلس على كرسیه<sup>(١)</sup> وأنه يطلع على عباده من فوق سبع سمواته<sup>(٢)</sup> ، وأن عباده يخافون من فوقهم<sup>(٣)</sup> ، وأنه ينزل إلى السماء الدنيا<sup>(٤)</sup> ، وأنه يبرم القضاء من فوق عرشه<sup>(٥)</sup> ، وأنه دنا من رسوله وعبده لما عرج به إلى فوق

= في الصلاة ح ١٤٨٨ (٢/١٦٥) واللفظ له ، والترمذي في الدعوات ح ٣٥٥٦ (٥/٥٥٧-٥٥٦) وابن ماجه في الدعاء ح ٣٨٦٥ (٢/١٢٧١) والحاكم في المستدرک (١/٤٩٧) وابن حبان في صحيحه رقم ٨٧٦ (٣/١٦٠) والبيهقي في الأسماء والصفات ح ١٥٥ (١/٢٢٠) والطبراني في الكبير ح ٦١٤٨ (٦/٢٥٦) وفي الدعاء له ح ٢٠٣ (٢/٨٧٧-٨٧٨) . وقد حسنه الترمذي وجود سنده ابن حجر في الفتح (١١/١٤٣) وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود ح ١٣٢٠ (١/٢٧٨-٢٧٩) وصحيح سنن الترمذي ح ٢٨١٩ (٣/١٧٩) وصحيح سنن ابن ماجه ح ٣١٣١ (٣/٢٦٣) ، كما أنه صحت أحاديث عدة في رفعه ﷺ يديه في مواطن عدة ورجب في ذلك عليه الصلاة والسلام ، راجع ما سبق ص (٩٣٤) تعليق (١) .

(١) يعني - والله أعلم - عرشه ، لأن الكرسي مخلوق عظيم بين يدي العرش الذي هو أعظم منه ، وقد صحَّ عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : « الكرسي موضع القدمين والعرش لا يقدر أحد قدره » أخرجه جمع من الأئمة ، انظر كتاب العرش لابن أبي شيبة رقم ٦١ (ص ٤٣٧-٤٣٨) مع تعليق محققه شيخنا محمد خليفة التميمي ، وكذلك ينظر مقدمته للكتاب في بيان حقيقة الكرسي وأقوال الناس فيه وبيان مذهب أهل السنة والجماعة في المسألة (ص ١٠٥-١١٣)

(٢) كما سبق من قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ص (١٠٧٢) .

(٣) كما قال سبحانه : ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ ﴾ الآية (٥٠) من سورة النحل .

(٤) كما في حديث النزول المشهور المتفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وقد تقدم ص (١٣٣) .

(٥) قال تعالى : ﴿ يَدْبُرُ الْأَمْرَ مِنْ أَسْفَلِ إِلَى الْأَرْضِ ﴾ وهذه الآية مسبوقه بذكر استوائه سبحانه على العرش : ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴾ الآيات (٥ و ٤) من سورة السجدة . قال الإمام ابن خزيمة في كتاب التوحيد (١/٢٥٦-٢٥٧) : « ليس =

السموات حتى صار قاب قوسين أو أدنى<sup>(١)</sup> ، وأن عباده المؤمنين إذا نظروا

= معلوما في اللغة السائرة بين العرب التي خوطبنا بها ولبسانهم نزل الكتاب أن تدبير الأمر من السماء إلى الأرض وإنما يدبره المدبر وهو في السماء لا في الأرض . . .  
(١) يقصد الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى ما ورد في قصة الإسراء والمراج المخرج في صحيح البخاري في كتاب التوحيد ح ٧٥١٧ (ص ١٥٧٧-١٥٧٨) من طريق شريك بن عبد الله عن أنس بن مالك رضي الله عنه ، وفيه : « . . . ثم علا به فوق ذلك بما لا يعلمه إلا الله حتى جاء سدرة المنتهى ودنا الجبار رب العزة فتللى حتى كان منه قاب قوسين أو أدنى . . . » الحديث وقد فرق في مدارج السالكين (٣/٣٠٠-٣٠١) وفي كتابه زاد المعاد (٣/٣٨) بين الدنو والتللي الوارد في هذا الحديث وبين المذكور في سورة النجم على أن الأول في دنو الرب تبارك وتعالى وتدلّيه والأخير في دنو وتللي جبريل عليه السلام ، وقال في نونيته (١/١٩٤) بشرح ابن عيسى :

واليه قد عرج الرسول فقدرت من قربه من ربه قوسان  
وقال في موضع آخر منها (١/٤٠٨) :

بل جاوز السبع الطباق وقد دنا منه إلى أن قدرت قوسان  
وقال في موضع ثالث (٢/٤٤٦) :

ودنا من الجبار جل جلاله ودنا إليه الرب ذو الإحسان  
وقد ذهب بعض أهل العلم إلى أن هذه الجملة المذكورة في الحديث هي من أوهام شريك ومن الزيادات على الروايات الأخرى ، ولهذا قال الحافظ ابن كثير في التفسير (٣/٤) :  
« فإن شريك بن عبد الله بن أبي نمر اضطرب في هذا الحديث وساء حفظه ولم يضبطه » .  
وقال من قبله الحافظ عبد الحق الإشبيلي في كتابه الجمع بين الصحيحين - بعد أن ذكره - (١/١٢٧-١٢٨) : « هذا الحديث بهذا اللفظ من رواية شريك بن أبي نمر عن أنس ، وقد زاد فيه زيادة مجهولة ، وأتى فيه بالفاظ غير معروفة ، وقد روى حديث الإسراء جماعة من الحفاظ المتقين والأئمة المشهورين كمثل ابن شهاب وثابت البناني وقتادة ، فلم يأت أحد منهم بما أتى به شريك ، وشريك ليس بالحافظ عند أهل الحديث . . . الخ .  
بل إن ابن القيم نفسه قال في زاد المعاد (٣/٤٢) : « وقد غلّط الحفاظ شريكا في ألفاظ من حديث الإسراء ، ومسلم أورد المسند منه ثم قال : =

إليه في الجنة رفعوا رؤوسهم<sup>(١)</sup> .

فهذه اللوازم والأنواع كلها [ أنواع ]<sup>(٢)</sup> فوقية الذات<sup>(٣)</sup> ولوازمها ، لا أنواع فوقية الفضيلة والمرتبة ، فتأمل هذا الوجه حق التأمل تعلم أن القوم أفسدوا اللغة والفترة<sup>(٤)</sup> والعقل والشرع .

[ الوجه السابع عشر مما يبطل حمل فوقيته تعالى على الجواز ]

السابع عشر : أنه لو كانت فوقية الرب تبارك وتعالى مجازاً لا حقيقة لها ، لكان صدق نفيها أصح من صدق إطلاقها ، ألا ترى أن صحة نفي اسم الأسد عن الرجل الشجاع واسم البحر عن الجواد واسم الجبل عن الرجل الثابت ونحو ذلك أظهر وأصدق من إطلاق تلك الأسماء ، فلو كانت فوقيته واستواؤه وكلامه وسمعه وبصره ووجهه ومحبه ورضاه وغضبه مجازاً لكان إطلاق القول بأنه ليس فوق العرش ولا استوى عليه ولا هو العلي ولا

= ققدم وأخر وزاد ونقص ، ولم يسرد الحديث فأجاد رحمه الله اه وقال الحافظ ابن حجر : « .. وأخرت ما يتعلق برواية شريك هذه هنا لما اختصت به من المخالفات .. » إلى أن قال : « ومجموع ما خالفت فيه رواية شريك غيره من المشهورين عشرة أشياء بل تزيد على ذلك .. » ثم سردها . راجع فتح الباري (١٣/٤٨٠-٤٨٦) وينظر : أعلام الحديث للخطابي (٤/٢٣٥٢-٢٣٥٤) ودلائل النبوة لليبهي (٢/٣٨٥) وإكمال المعلم (٤٩٧/١) .

(١) لعل الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى يقصد حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : « بينا أهل الجنة في نعيمهم إذ سطع لهم نور فرفعوا رؤوسهم فإذا أشرف عليهم من فوقهم من فوقهم ... » الحديث ، وقد سبق تخريجه والكلام عليه ص ( ٥٢٤ ) .

(٢) ما بين المعقوفين مثبت من « د » و « ن » دون « ت » .

(٣) ينظر ما سبق ذكره عن هذه اللفظة ص ( ٩٠٢ ) مع التعليق ( ١ ) .

(٤) في « د » و « ن » : « الفطر » والمثبت من « ت » ولعله الأولى لإفراد ما ورد في السياق

الرفيع ولا هو في السماء ولا ينزل من عنده شيء ولا يصعد إليه شيء ولا تكلم ولا أمر ولا نهى ولا يسمع ولا يبصر ولا له وجه ولا رحمة<sup>(١)</sup> ولا يرضى ولا يغضب أصح<sup>(٢)</sup> من إطلاق ذلك ، وأدنى الأحوال أن يصح النفي كما يصح الإطلاق المجازي ، ومعلوم قطعاً أن إطلاق هذا النفي تكذيب [ ١٨١/ب ] صريح لله ولرسوله ﷺ ، ولو كانت هذه الإطلاقات إنما هي على سبيل المجاز لم يكن في نفيها محذور ، لا سيما ونفيها عين التنزيه والتعظيم ، ويسوغ إطلاق المجاز للوهم الباطل بل الكفر والتشبيه والتجسيم ، فهل في الظن السيء بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ وكلام الصحابة والأئمة فوق هذا ؟

فإن قيل : نحن لا نطلق هذا أدباً مع الله تعالى ورسوله ﷺ .

قيل : الأدب لا يمنع صحة الإطلاق وإن ترك أدبا ، كما إذا قيل : إنا لا نطلق على هذا القاضي المعروف أنه معزول أدبا معه ، ولا مع السلطان إذا مرض أنه مريض أدبا معه ، ولا على الأمير أنه قد عمي أدبا معه ، فهذا الأدب إنما هو عن إمساك التكلم بهذا اللفظ لا عن صحة إطلاقه ، فنسألكم هل يصح إطلاق هذا النفي عندكم لغة وعقلا أم لا ؟ فإن قلتم : إطلاقه يوهم<sup>(٣)</sup> نفي المعنى المجازي فيكون ممتعا ، قيل : فلا يمتنع حينئذ أن تقولوا<sup>(٤)</sup> : ليس بمستوى على عرشه حقيقة ، ولا هو فوق العالم حقيقة ، ولا القرآن كلامه حقيقة ، ولا هو أمر ولا ناهٍ حقيقة ، ولا هو عالم حي

(١) في « ن » : « ولا له رحمة » .

(٢) في « ت » : « أصبح » .

(٣) في « ت » : « توهم » .

(٤) في « ن » : « يقولوا » . والكلمة خالية من النقط في « د » والثبت من « ت » .

حقيقة ، كما يصح أن يقال : ليس هذا الرجل بأسد حقيقة ، ولا ريب أنكم تتحاشون من هذا النفي عن الله ، ولكن تمسكون عنه خوف الشناعة ، وهيئات الخلاص لكم منها وقد أنكرتم حقائق أسمائه وصفاته .  
المثال الثامن : مما ادعى فيه أنه مجاز وهو حقيقة لفظ « النزول »

[ المثال الثامن مما ادعى فيه مجاز : نزول الرب عز وجل ، وإبطال ذلك من أربعة عشر وجهاً ]

والتنزيل والإنزال حقيقة مجيء [ الشيء ] (١) أو الإتيان به من علو إلى سفلى ، هذا هو المفهوم منه لغة وشرعا ، كقوله : ﴿ وَنَزَّلْنَا (٢) مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبْرَكًا ﴾ (٣) ، وقوله : ﴿ نَزَّلَ الْمَلَكُ وَالرُّوحُ فِيهَا ﴾ (٤) ، وقوله : ﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴾ (٥) . وقد أخبر تعالى أن جبريل نزل بالقرآن من الله وأنه ﴿ نَزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ (٦) .

[ تواتر الرواية بنزول الرب سبحانه وتعالى ]

وتواترت الرواية عن رسول الله ﷺ بنزول الرب كل ليلة إلى سماء الدنيا (٧) . فادعى المعطل أن كل ذلك مجاز ، وأن المراد بالتنزيل مجرد إيصال الكتاب ، وبالتنزيل الإحسان والرحمة ، وأسند دعواه بقوله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ ﴾ (٨) ويقوله : ﴿ وَأَنْزَلْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ فَنَاصِيَةَ ﴾

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٢) في النسخ الخطية : « وأنزلنا » وهو خطأ .

(٣) سورة (ق) آية (٩) .

(٤) سورة القدر آية (٤) .

(٥) سورة الشعراء آية (١٩٣) .

(٦) سورة فصلت آية (٤٢) .

(٧) متفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وقد تقدم ص (١٣٣) ، وسيأتي ذكر

أحاديث النزول من زاوية جماعة من الصحابة رضوان الله عليهم ص (١١٢٥) وما بعدها .

وقد سبق قول جمع من أهل العلم ص (١٣٤) أنه من الأحاديث المتواترة .

(٨) سورة الحديد آية (٢٥) .

أَزَوَّجَ ﴿١﴾ . قال : ومعلوم أن الحديد والأنعام لم تنزل من السماء إلى الأرض ﴿٢﴾ .

[ وجوه الرد ]

على من

أنكر نزول

المخالف جل

وعلا [

] الوجه

الأول [

والجواب من وجوه :

أحدها : أن ما ذكره من مجاز النزول وأنه مطلق الوصول لا يعرف في كتاب (ولا سنة) ﴿٣﴾ ، ولا لغة ولا شرع ، ولا عرف ولا استعمال ، فلا يقال لمن صعد إليك في سلم : إنه نزل إليك ، ولا لمن جاءك من مكان مُستو : نزل ، ولا يقال : نزل الليل والنهار إذا جاء ﴿٤﴾ . بل ذلك وضع جديد ولغة غير معروفة .

[ الوجه

الثاني [

الوجه الثاني : [ ١٨٢ / أ ] أنه لو عرف استعمال ذلك بقريئة لم يكن موجبا لإخراج اللفظ عن حقيقته حيث لا قريئة .

[ الوجه

الثالث [

الثالث ﴿٥﴾ : أن هذا يرفع الأمان والثقة باللغات ، ويُبطل ﴿٦﴾ فائدة التخاطب ، إذ لا يشاء السامع أن يخرج اللفظ عن حقيقته إلا وجد إلى ذلك سبيلا .

[ الوجه

الرابع [

الرابع : أن قوله : « معلوم أن الحديد لم ينزل جرمة من السماء إلى الأرض

(١) سورة الزمر آية (٦) .

(٢) انظر : دفع شبه التشبيه (ص ١٩٤-١٩٥) وأساس التقديس (ص ١٤٣) .

وراجع : مشكل الحديث (ص ٧٩ و ٢٥٠) وغاية المرام في علم الكلام (ص ١٤٢) .

(٣) في « ت » : « ولا في سنة » .

(٤) في « ن » و « ت » : « جاء » .

(٥) في « ت » : « الوجه الثاني » وليس كذلك في « د » و « ن » إلى عند « الوجه الثامن »

إلى العاشر ، ثم يكتب أحيانا ويحذف أخرى فاقتضى التنيه .

(٦) في « د » و « ن » : « وتبطل » . والمعنى صحيح على كلا الرسمين .

وكذلك الأنعام « يُقال [ له ] <sup>(١)</sup> : هذا معلوم لك بالضرورة أم بالاستدلال ، ولا ضرورة يعلم بها ذلك ، وأين الدليل ؟  
الخامس : أنه قد عهد نزول أصل الإنسان وهو آدم من علو إلى سفلى كما قال تعالى : ﴿ قَالَ أَهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، فما المانع أن ينزل أصل الأنعام من أنزل <sup>(٣)</sup> أصل الأنعام ، وقد روي في نزول الكبش الذي فدى الله به إسماعيل ما هو معروف <sup>(٤)</sup> ، وقد روي في نزول الحديد ما ذكره كثير من

[ الوجه  
الخامس ]

(١) ما بين المعقوفين ساقط من « ن » .

(٢) سورة طه آية (١٢٣) .

(٣) في « ت » : « انزال » .

(٤) قال الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية (١٥٨/١) : « والمشهور عن الجمهور أنه كبش أبيض أعين أقرن رآه مربوطاً بِسُمْرَةٍ فِي ثَبِير . قال الثوري عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : كبش قد رعى في الجنة أربعين خريفاً . وقال سعيد بن جبير : كان يرتع في الجنة حتى تشقق عنه ثبير ، وكان عليه عهن أحمر . وعن ابن عباس : هبط عليه من ثبير كبش أعين أقرن له ثغاء فذبحه وهو الكبش الذي قره ابن آدم فتقبل منه ، رواه ابن أبي حاتم » اهـ

قلت : وقد صحَّ عن ابن عباس رضي الله عنهما ما ذكره من نص طويل وفيه من قصة إبراهيم عليه الصلاة والسلام : « .. فالتفت إبراهيم فإذا هو بكبش أبيض أقرن أعين ، قال ابن عباس : لقد رأيتنا نتبع ذلك الضرب من الكباش .. » الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند (٢٩٧-٢٩٨) وأبو داود الطيالسي في مسنده مختصراً رقم ٢٦٩٧ (ص ٣٥١-٣٥٢) والطبراني في الكبير ١٠٦٢٨ (١٠/٢٦٨-٢٦٩) والبيهقي في الكبرى (١٥٣-١٥٤) وفي شعب الإيمان رقم ٧٣٨٣ (٨/٢٠-٢٢) ، جميعهم من طريق حماد ابن سلمة عن أبي عاصم الغنوي عن أبي الطفيل عن ابن عباس .

قال الهيثمي في المجمع (٣/٥٧٣) : « رواه أحمد والطبراني في الكبير ورجاله ثقات » . وأورده في (٨/٣٦٨) وقال : « رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح غير أبي عاصم الغنوي وهو ثقة » اهـ وصححه إسناده أحمد شاكر في تعليقه على المسند ح ٢٧٠٧ (٤/٢٤٧) . =

أرباب النقل كتنزول السُّندان والمِطرقة<sup>(١)</sup> ، ونحن وإن لم نجزم بذلك فالمدعي أن الحديد لم ينزل من السماء ليس معه ما يبطل ذلك .  
السادس : أن الله سبحانه لم يقل : « أنزلنا الحديد من السماء » ولا قال : « وأنزل لكم من الأنعام ثمانية أزواج من السماء » ، فقلوه<sup>(٢)</sup> :

= وللمزيد في الاطلاع على روايات القصة انظر تفسير ابن جرير (٢٣/٨٦-٨٧) وتفسير ابن كثير (٤/١٧-١٨) ، جميعهما عند قوله تعالى : ﴿ وَكَلَيْتَٰهُ يُذِجُ عَظِيمٍ ﴾ .  
(١) أخرج ابن جرير في تفسيره (٢٧/٢٣٧) عند قوله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعَةٌ لِلنَّاسِ ﴾ الآية (٢٥) من سورة الحديد ، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « ثلاثة أشياء نزلت مع آدم صلوات الله عليه : السُّندان والكلبتان والمِقمعة والمِطرقة » . ونسب ابن كثير في تفسيره (٤/٣٣٧) أيضاً إلى ابن أبي حاتم ، ولم أجده في مطبوعته . كما ذكره ابن الأثير في النهاية (٤/٣٨١) وفي سنده عند الطبري من هو متكلم فيه .

وفي الدر المنثور (٨/٦٤) عن عكرمة قال : « إن أول ما أنزل الله من الحديد الكلبتين والذي يضرب عليه الحديد » . وعزاه السيوطي لعبد بن حميد وابن المنذر .  
وفي رواية ذكرها الرازي في تفسيره (٢٩/٢١٠-٢١١) عن ابن عباس : « نزل آدم من الجنة ومعه خمسة أشياء من الحديد : السُّندان والكلبتان والمِقمعة والمِطرقة والإبرة » ، والمِقمعة ما يحدد به » اهـ .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في رسالته التبيان في نزول القرآن (ضمن مجموع الفتاوى) (١٢/٢٥١-٢٥٢) : « وما يذكر عن ابن عباس رضي الله عنهما أن آدم عليه السلام نزل من الجنة ومعه خمسة أشياء من حديد : السندان والكلبتان والمِقمعة والمِطرقة والإبرة فهو كذب لا يثبت مثله » .

السُّندان : ما يطرق الحداد عليه ، والكلبتان : أداة يأخذ بها الحداد الحديد المحمي ، كذا في المعجم الوسيط (ص٤٥٤ و ٧٩٤) ، والمِقمعة : قال في النهاية (٣/٣٨١) : « المِقمعة : المِطرقة التي يضرب بها الحديد وغيره ، والجمع المواقع ، والميم زائدة والياء بدل من الواو قلبت لكسرة الميم » .

(٢) أي ذلك المعارض المؤول .

« معلوم أن الحديد والأنعام لم تنزل <sup>(١)</sup> من السماء إلى الأرض » لا يخرج لفظه « النزول » عن حقيقتها ، إذ عدم النزول من مكانٍ مُعين لا يستلزم عدمه مطلقاً .

[ الوجه السابع ]  
السابع : أن الحديد إنما يكون في المعادن التي في الجبال وهي عالية على الأرض ، وقد قيل : إن كل ما كان معدنه أعلى كان حديده أجود . وأما قوله : ﴿ وَأَنْزَلْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ نَمِينًا أَرْوَجِ ﴾ <sup>(٢)</sup> فإن الأنعام تخلق بالتوالد المستلزم <sup>(٣)</sup> إنزال الذكور [ الماء من أصلابها إلى أرحام الإناث ، ولهذا يقال : « أنزل ولم ينزل » <sup>(٤)</sup> ] ، ثم إن الأجنة تنزل <sup>(٥)</sup> من بطون الأمهات إلى وجه الأرض ، ومن المعلوم أن الأنعام تعلق فحولها إناثها عند الوطاء ، وينزل ماء الفحل من علو إلى رحم الأنثى ، وتلقى ولدها عند الولادة من علو إلى سفلى . وعلى هذا فيحتمل قوله ﴿ وَأَنْزَلْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ﴾ وجهين :

أحدهما : أن يكون المراد الجنس كما هو الظاهر ، ويكون كقوله : ﴿ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ ﴾ فتكون <sup>(٦)</sup> [ من <sup>(٧)</sup> لبيان الجنس .

(١) في « ن » و « ت » : « ينزل » .

(٢) سورة الزمر آية (٦) .

(٣) في « ت » : « المستلزمة » .

(٤) كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه يرفعه : « إذا جلس بين شعبها الأربع وأجهد نفسه فقد وجب الغسل ، أنزل أو لم ينزل » . أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٣٤٧/٢) بإسناد صحيح كما في إرواء الغليل (١٢٢/١) .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٦) في « ن » : « فيكون » .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

الثاني : أن تكون<sup>(١)</sup> « من » لابتداء الغاية ، كقوله : ﴿ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾<sup>(٢)</sup> فيكون قد ذكر المحل الذي أنزلت منه وهو أصلاب الفحول ، وهذان الوجهان يمتلآن في قوله : ﴿ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا ﴾<sup>(٣)</sup> هل المراد جعل لكم من جنسكم أزواجا (أو المراد)<sup>(٤)</sup> جعل أزواجكم من أنفسكم وذواتكم ، كما جعلت<sup>(٥)</sup> حواء من نفس آدم ؟ وكذلك تكون<sup>(٦)</sup> أزواج الأنعام مخلوقة من ذوات الذكور ، والأول أظهر لأنه لم يوجد الزوج من نفس الذكر إلا من آدم وحده ، وأما سائر النوع فالزوج مأخوذ من الذكر والأنثى . [ ١٨٢ / ب ]

[ الوجه الثامن : بيان أن الإنزال للذكور في القرآن على ثلاث درجات ]

الوجه الثامن : أن الله سبحانه ذكر الإنزال على ثلاث درجات : أحدها : إنزال مطلق كقوله : ﴿ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ ﴾<sup>(٧)</sup> فأطلق الإنزال ولم يذكر مبدأه ، وقوله : ﴿ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمِينَةَ أَزْوَاجٍ ﴾<sup>(٨)</sup> . الثانية : الإنزال من السماء كقوله : ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴾<sup>(٩)</sup> .

(١) في « د » و « ن » : « يكون » .

(٢) سورة النساء آية ( ١ ) .

(٣) سورة الشورى آية ( ١١ ) .

(٤) في النسخ الخطية : « المراد » ولعل المثلث هو الصواب بدليل ما قبله : « وهذان الوجهان يمتلآن » الخ .

(٥) في « ت » : « جعل » .

(٦) في « د » و « ن » : « يكون » .

(٧) سورة الحديد آية ( ٢٥ ) .

(٨) سورة الزمر آية ( ٦ ) .

(٩) سورة الفرقان آية ( ٤٨ ) .

الثالثة : إنزال منه سبحانه كقوله : ﴿ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ﴾ (١) ، وقوله : ﴿ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ (٢) ، وقوله : ﴿ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴾ (٣) ، وقوله : ﴿ قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ ﴾ (٤) ، وقال : ﴿ وَالَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِّنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ ﴾ (٥) .

فأخبر أن القرآن منزل منه ، والمطر نزل من السماء ، والحديد والأنعام منزلان (٧) نزولا مطلقا ، وبهذا يظهر تلبس المعطلة والجهمية والمعتزلة (٨) حيث قالوا : إن كون القرآن منزلا (٩) لا يمنع أن يكون مخلوقا كالماء والحديد والأنعام ، حتى غلب بعضهم فاحتج (١٠) على كونه مخلوقا بكونه منزلا (١١) وقال : الإنزال بمعنى الخلق (١٢) .

(١) سورة الزمر آية (١) وفي الجاثية آية (٢) وفي الأحقاف آية (٢) .

(٢) سورة فصلت آية (٤٢) .

(٣) في « د » و « ن » : « الحكيم » وهو خطأ .

(٤) سورة غافر آية (٢) .

(٥) سورة النحل آية (١٠٢) .

(٦) سورة الأنعام آية (١١٤) .

(٧) في « د » و « ن » : « منزلا » .

(٨) سبق التعريف بهذه الفرق ص (٢١ ، ٤٥٤) .

(٩) في « ت » : « منزل » .

(١٠) في « د » و « ن » : « واحتج » .

(١١) في « ت » : « منزل » .

(١٢) قال القاضي عبد الجبار في متشابه القرآن (ص ٦٠٢) : « وقد بينا أن قوله تعالى في وصف القرآن بأنه تنزيل ، وبأنه قرآن ، وبأن آياته فصلت ، وبأنه عربي ، وبأنه =

وجوابه أن الله سبحانه فرق بين النزول منه والنزول من السماء ، فجعل القرآن منزلا منه والمطر منزلا<sup>(١)</sup> من السماء ، وحكم المجرور بـ (من) في هذا الباب حكم المضاف ، والمضاف إليه سبحانه نوعان :

[ المضاف  
إليه سبحانه  
نوعان ]

أحدهما : أعيان قائمة بأنفسها كبيت الله وناقة الله وروح الله وعبدته ، فهذا<sup>(٢)</sup> إضافة مخلوق إلى خالقه [ وهي ]<sup>(٣)</sup> إضافة تخصيص وتشريف .  
الثاني : إضافة صفة إلى موصوفها كسمعه وبصره وحياته وعلمه وقدرته وكلامه ووجهه ويديه ومشيتته ورضاه وغضبه ، فهذا يمتنع أن يكون المضاف فيه مخلوقا منفصلا ، بل [ هو ]<sup>(٤)</sup> صفة قائمة به سبحانه .

إذا عرف هذا فهكذا حكم المجرور بـ (من) ، فقوله : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جِيْمًا مِّنْهُ ﴾<sup>(٥)</sup> لا يقتضي [ هذا ]<sup>(٦)</sup> أن تكون<sup>(٧)</sup> أوصافا له قائمة به ، وقوله : ﴿ وَلَكِنَّ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي ﴾<sup>(٨)</sup> ، وقوله :

= بشير ونذير ، وبأنه مسموع ، يقتضي حديثه . وينظر له كتاب المغني في أبواب التوحيد والعدل (٧/٨٤-٩٤) (خلق القرآن) وتفسير الرازي (١٤/١٤) و (١٩/٤٩) و (٢٦/٢٠٨) و (٢٧/٨٢) .

(١) في « ت » : « منزل » .

(٢) في « ت » : « فهو » .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من « د » و « ن » .

(٥) سورة الجاثية آية ( ١٣ ) .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٧) في « د » و « ن » : « يكون » .

(٨) سورة السجدة آية ( ١٣ ) .

﴿ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ (١) يقتضي أن يكون هو المتكلم به وأنه منه بدأ وإليه يعود ، ولبست المعتزلة ولم يهتدوا إلى هذا الفرقان وجعلوا الجميع بابا واحدا ، وقابلهم طائفة الاتحادية (٢) وجعلوا الجميع منه بمعنى التبويض والجزئية ، ولم يهتد الطائفتان للفرق .

الوجه التاسع : أن الله سبحانه قال : ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ﴾ (٣) ، فالكتاب كلامه والميزان عدله ، فأخبر (٤) أنه أنزلهما مع رسله ، ثم قال : ﴿ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ ﴾ (٥) ولم يقل وأنزلنا معهم الحديد ، فلما ذكر كلامه وعدله أخبر أنه أنزلهما مع رسله ، ولما ذكر مخلوقه الناصر لكتابه وعدله أطلق إنزاله ولم يقيد بما قيد به إنزال كلامه ، فالمسوي بين الإنزالين مخطئ في اللفظ والمعنى [ ١٨٣ / أ ]

الوجه العاشر : أن نزول الرب تبارك وتعالى إلى سماء الدنيا قد تواترت الأخبار به عن النبي (٦) - ﷺ - رواه عنه نحو ثمانية وعشرين نفسا من الصحابة (٧) ، وهذا يدل على أنه كان يُبلغه في كل موطن ومجمع ، فكيف يكون حقيقته محالا وباطلا وهو ﷺ يتكلم بها دائما ويعيدها ويبيدها مرة بعد

[ الوجه التاسع : معنى قوله تعالى : لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط ]

[ الوجه العاشر : تواترت حديث النزول من رواية نحو ثمانية وعشرين صحابيا ]

(١) سورة فصلت آية (٤٢) .

(٢) تقدم التعريف بهم ص ( ٢٤٤ ) .

(٣) سورة الحديد آية (٢٥) .

(٤) في « د » و « ن » : « أخبر » .

(٥) سورة الحديد آية (٢٥) .

(٦) في « ت » : « رسول الله » .

(٧) سيأتي لاحقا ص (١١٢٥) وما بعدها تسميتهم وسرد أحاديثهم معزوة لمخرجيها وذاكريها .

مرة ، ولا يقرون باللفظ ما يدل على مجازه بوجه ما ، بل يأتي بما يدل على إرادة الحقيقة ، كقوله : « ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا فيقول : وعزتي وجلالي لا أسأل عن عبادي غيري »<sup>(١)</sup> ، وقوله : « من ذا الذي يسألني فأعطيه ، من ذا الذي يستغفري فأغفر له ، من ذا الذي يدعوني فأستجيب له »<sup>(٢)</sup> ، وقوله : « فيكون كذلك حتى يطلع الفجر ثم يعلو على كرسیه »<sup>(٣)</sup> . فهذا كله (بيان لإرادة الحقيقة)<sup>(٤)</sup> ومانع من حمله على المجاز . وقد صرح نعيم بن حماد<sup>(٥)</sup> وجماعة من أهل الحديث آخرهم أبو الفرج ابن الجوزي أنه سبحانه ينزل إلى السماء بذاته<sup>(٦)</sup> ، ونظم أبو الفرج ذلك في قوله :

[ النقل عن  
جماعة من  
الهدلثين أنه  
تعالى ينزل  
إلى السماء  
بذاته ]

- (١) هو جزء من حديث رفاة الجهني رضي الله عنه وسيأتي ذكره ص (١١٤٧) وما بعدها .
- (٢) ورد من عدة روايات في حديث النزول وستأتي جميعها ص (١١٢٥) وما بعدها .
- (٣) هو جزء من حديث جابر بن عبد الله وعبادة بن الصامت وأبي هريرة رضي الله عنهم يأتي عند ذكر روايتهم لاحقا إن شاء الله .
- (٤) في « ت » : « إرادة » بدل قوله : « لإرادة » .

(٥) هو نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث بن همام بن سلمة أبو عبد الله الخزاعي المروزي الفارض الأعور صاحب التصانيف نزيل مصر ، الإمام العلامة ، روى عنه البخاري مقرونا بغيره ، وقد ضعفه النسائي وتكلم فيه غير واحد ، قال فيه الحافظ ابن حجر : « صدوق يخطئ كثيرا فقيه عارف بالفرائض . . وقد تتبع ابن عدي ما أخطأ فيه ، وقال : باقي حديثه مستقيم » اهـ أخرج له مسلم في المقدمة والباقون ما عدا النسائي ، توفي سجيناً في محنة القرآن سنة (٢٢٨) على الصحيح .

الجرح والتعديل (٤٦٣/٨-٤٦٤) وتهذيب الكمال (٤٦٦/٢٩-٤٨١) والسير (١٠/٥٩٥-٦١٢) وتقريب التهذيب (ص ٤٩٥) .

- (٦) قال الحافظ ابن عبد البر رحمه الله تعالى في كتابه التمهيد (١٤٤/٧) : « . . وقال آخرون : ينزل بذاته . . وقال نعيم : ينزل بذاته وهو على كرسیه » اهـ وقال عبد الرحمن بن منده : « إياك أن تكون فيمن يقول : أنا أو من يرب يفعل ما يشاء ثم تنفي =

أدعوك للوصل تآبي أبعث رسولي في الطلب  
 أنزل إليك بنفسي ألقاك في النوم<sup>(١)</sup>  
 وقال الحافظ أبو موسى المدني<sup>(٢)</sup> في « مناقب الإمام أبي القاسم إسماعيل  
 ابن محمد التيمي »<sup>(٣)</sup> الذي جعله مجددا للدين في رأس المائة الخامسة قال :  
 « وكان من اعتقاد الإمام إسماعيل أن نزول الله بالذات وهو مشهور من  
 مذهبه قد<sup>(٤)</sup> كتبه في فتاوى عدة وأملى فيه أمالي ، إلا أنه كان يقول : « إسنادُ  
 حديث نعيم بن حماد إسناد مدخول وفيه مقال » ومراده بحديث نعيم بن

= ما في الكتاب والسنة بما شاء الله وأوجب على خلقه الإيمان به من أفاعيله كل ليلة أن  
 ينزل بذاته من العرش إلى السماء الدنيا ، والزنادقة ينكرونه بزعمهم أن الله لا يخلو منه  
 مكان . ذكره عنه شيخ الإسلام في شرح حديث النزول (ص ٥٣) ، وينظر ما سبق  
 ذكره عن هذه اللفظة ص ( ٩٠٢ ) مع التعليق ( ١ ) .

(١) لم أقف عليه ، علما بأن ابن الجوزي ممن يؤول هذه الصفة ، وقد صرح بذلك في كتابه  
 صيد الخاطر (ص ٨٩) وعاب فيه الحافظ ابن عبد البر وجهله لكونه يقول بعلو الله على  
 عرشه ، كما أظهر قوله بتأويلها في مصنفه دفع شبه التشبيه (ص ١٩٢-١٩٧) وفي  
 مؤلفه تليس إبليس (ص ٨٤) .

(٢) هو محمد بن أبي بكر عمر بن أبي عيسى أحمد بن عمر أبو موسى المدني الأصبهاني الشافعي ، الإمام  
 العلم الحافظ الثقة صاحب التصانيف ، مولده سنة (٥٠١) ووفاته بإصبهان سنة (٥٨١) .  
 وفيات الأعيان (٤/ ٢٨٦) والسير (٢١/ ١٥٢-١٥٩) والوفائي بالوفيات (٤/ ٢٤٦-٢٤٧)  
 وطبقات الشافعية لابن السبكي (٦/ ١٦٠-١٦٣) .

(٣) يعني شيخه الإمام الحافظ أبا القاسم قوام السنة المتوفى سنة (٥٣٥) صاحب « الحجة في  
 بيان المحجة » ، وقد قال فيه ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص ١٨٠) :  
 « وجمع له أبو موسى المدني مناقب جليلة » . وستأتي ترجمته إن شاء الله تعالى لاحقا  
 ص ( ١٢٢٢ ) مع التعليق (٣) .

(٤) في « ت » : « وقد » .

حماد عن جرير ابن عبد الحميد عن ليث عن بشر عن أنس يرفعه قال : « إذا أراد الله أن ينزل عن عرشه نزل بذاته »<sup>(١)</sup> .

قلت : وهذا اللفظ لا يصح عن النبي ﷺ ولا يحتاج إثبات هذا المعنى إليه ، فالأحاديث الصحيحة صريحة فيه وإن لم يذكر فيها لفظ الذات<sup>(٢)</sup> .

الحادي عشر : أن الخبر وقع عن نفس ذات الله تعالى (لا عن غيره)<sup>(٣)</sup> ، فإنه قال : « إن الله ينزل إلى سماء الدنيا » فهذا خبر عن معنى لا عن

لفظ ، والمخبر عنه هو مسمى هذا الاسم العظيم فإن الخبر يكون عن اللفظ تارة وهو قليل ، ويكون عن مسماه ومعناه وهو الأكثر ، فإذا قلت : زيد

عندك وعمرو قائم ، فإنما أخبرت عن الذات لا عن الاسم ، فقوله : ﴿ اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾<sup>(٤)</sup> هو خبر عن ذات الرب تعالى فلا يحتاج المخبر أن

يقول : خالق كل شيء بذاته ، وقوله : ﴿ اللَّهُ رُكُّكُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> قد علم أن الخبر

(١) ينظر عن هذه اللفظة ما سبق ذكره ص (٩٠٢) مع التعليق (١) .

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في شرح حديث النزول (ص٥٣) : « قلت : ضعف أبو القاسم إسماعيل التيمي وغيره من الحفاظ هذا اللفظ مرفوعاً ، ورواه ابن الجوزي في الموضوعات ، وقال أبو القاسم التيمي : ينزل معناه صحيح أنا أقر به لكن لم يثبت مرفوعاً إلى النبي ﷺ وقد يكون المعنى صحيحاً وإن كان اللفظ نفسه ليس بمأثور . . الخ .

قلت : وقد أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في ذكر أخبار أصبهان (١٩٧/٢) بنفس السند المذكور والمتن إلا أنه ليس فيه لفظ الذات . وينظر : تنزيه الشريعة لابن عراق رقم ٣٧ (١٤٧/١) وتذكرة الموضوعات للفتني (ص١٣) .

(٣) في « د » : « ولا عن غيره » .

(٤) سورة الرعد آية (١٦) والزمر آية (٦٢) .

(٥) جزء من آية في الأنعام آية (١٠٢) وفي يونس الآياتان (٣ و ٣٢) وفي فاطر آية (١٣) =

[ الوجه الحادي عشر : ما أخبر به تعالى عن نفسه إنما هو خبر عن ذاته ]

عن نفس ذاته ، وقوله : ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾ (١) ، وكذلك جميع ما أخبر به عن نفسه إنما هو خبر عن ذاته لا يجوز أن يخص من ذلك إخبار واحد البتة .

فالسامع قد أحاط علماً بأن الخبر [ ١٨٣/ب ] إنما هو عن ذات المخبر عنه ويعلم المتكلم بذلك ، لم يحتاج أن يقول : إنه بذاته فعل وخلق واستوى ، فإن الخبر عن مسمى اسمه وذاته ، هذا حقيقة الكلام ولا ينصرف إلى غير ذلك إلا بقريئة ظاهرة (٢) تزيل اللبس وتعين المراد ، فلا حاجة بنا أن نقول (٣) : استوى على عرشه بذاته ، وينزل إلى السماء بذاته ، كما لا يحتاج أن نقول (٤) : خلق بذاته ، وقدر بذاته ، وسمع وتكلم بذاته ، وإنما قال أئمة السنة ذلك إبطالا لقول المعطلة (٥) .

الثاني عشر : أن قوله : « من يسألني فأعطيه من يستغفري فأغفر له » إذا ضمنت هذا إلى قوله : « ينزل ربنا إلى سماء الدنيا » وإلى قوله : « فيقول »

[ الوجه  
الثاني عشر  
بيان  
مؤكدات  
حقيقة نزوله  
تعالسى ]

= وفي الصافات آية (١٢٦) وفي الزمر آية (٦) وفي غافر الآيتان (٦٢ و٦٤) وفي الطلاق آية (١) .

(١) سورة الأنعام آية (١٢٤) ، وقد كتبت في « د » رسالته ﴿ وهي قراءة سبعية ، قال ابن الجزري في النشر (٢/٢٦٢) : « واختلفوا في رسالته ، فقرأ ابن كثير وحفص : رسالته بحذف الألف بعد اللام ونصب التاء على التوحيد ، وقرأ الباقر بالألف وكسر التاء على الجمع » .

وينظر : التيسير لللداني (ص ١٠٦) والموضح لابن أبي مريم (١/٥٠١) .

(٢) في « ت » : « ظاهر » .

(٣) في « ن » : « يقول » .

(٤) في « ن » : « يقول » .

(٥) وينظر مختصر العلو (ص ١٨-١٩) .

وإلى قوله : « لا أسأل عن عبادي غيري »<sup>(١)</sup> علمت أن هذا مقتضى<sup>(٢)</sup> الحقيقة لا المجاز وأن هذا السياق نص في معناه لا يحتمل غيره بوجه ، خصوصا إذا أضيف إلى ذلك قوله : « ثم يعلو على كرسیه »<sup>(٣)</sup> وقوله في حديث المزيد في الجنة الذي قال فيه : « إن ربك اتخذ في الجنة واديا أفيح من مسك أبيض ، فإذا كان يوم الجمعة نزل عن كرسیه . . . » وذكر الحديث وفي آخره : « ثم يرتفع ويرتفع معه النبيون والصديقون »<sup>(٤)</sup> .

الوجه الثالث عشر : أن أعلم الخلق بالله وأنصحهم للأمة وأقدرهم على العبارة التي (لا توقع)<sup>(٥)</sup> لبسا قد صرح بالنزول مضافا إلى الرب سبحانه في جميع الأحاديث ، ولم يذكر في موضع واحد ما ينفي الحقيقة بل يؤكدها ، فلو كانت إرادة الحقيقة باطلة وهي متفية لزم القدح في علمه أو نصحه أو بيانه كما تقدم تقريره .

[ الوجه الثالث عشر تصريح الأحاديث الشريفة بنزول الرب تعالى مضافا إليه ]

[ الوجه الرابع عشر من القرائن الدالة على حقيقة النزول ]

الرابع عشر : أنه لم يقتصر على لفظ النزول العاري عن قرينة المجاز المذكور معه ما يؤكد إرادة الحقيقة حتى نوع هذا المعنى وعبر عنه بعبارات متنوعة كالهبوط والذنو والمجيء والإتيان والطواف في الأرض قبل يوم القيامة ، قال تعالى : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾<sup>(٦)</sup> ، وقال : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا

- (١) هو جزء من حديث رفاة الجهني رضي الله عنه ، سيأتي بتمامه ص ( ١١٤٧ ) .
- (٢) في « ن » : « يقتضي » .
- (٣) كما في حديث جابر وعبادة وأبي هريرة ، وسيأتي بتمامه في موضع ذكر روايتهم لاحقا بإذن الله
- (٤) هو حديث طويل من رواية أنس بن مالك رضي الله عنه يرفعه ، سوف يأتي بطوله مع ذكر طرقه ومخرجه ص ( ١١٥٣ ) وما بعدها .
- (٥) في « ن » : « لا يوقع » .
- (٦) سورة الفجر آية ( ٢٢ ) .

أَنْ يَأْتِيَهُمْ<sup>(١)</sup> الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ أَوْ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ ﴿٢﴾ ، ففرق بين إتيان الملائكة وإتيان أمره سبحانه وإتيانه نفسه .

قال محمد بن جرير الطبري<sup>(٣)</sup> في تفسير قوله تعالى : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْفَكَاكِرِ ﴾<sup>(٤)</sup> : وقد ورد في هذا حديث عن النبي ﷺ وهو أحق ما اعتمد عليه في ذلك ثم ساق الحديث ولفظه : « إذا كان يوم القيامة تقفون موقفا واحدا مقدار سبعين عاما لا ينظر إليكم ولا يقضى بينكم ، فتبكون<sup>(٥)</sup> حتى تنقطع<sup>(٦)</sup> الدموع ، ثم تدمعون دما وتعرقون<sup>(٧)</sup> حتى يبلغ العرق منكم الأذقان ويلجمكم فتضجون وتقولون : من يشفع لنا إلى ربنا فيقضي بيننا فتقولون<sup>(٨)</sup> من أحق بذلك<sup>(٩)</sup> من أبيكم آدم جبل الله تربته [ ١٨٤ / أ ] وخلقته بيده ونفخ فيه من روحه وكلمه قبل<sup>(١٠)</sup> ، فيوتى آدم فيطلب ذلك إليه فيأبى ، ثم يستقرءون الأنبياء ، كلما جاءوا نبيا يأبى ، حتى يأتوني فيسألوني ، فآتي الفحص<sup>(١١)</sup> : قدام العرش فأخر ساجدا حتى

(١) في « ن » : « يأتهم » .

(٢) سورة الأنعام آية (١٥٨) .

(٣) تقدمت ترجمته ص ( ٢٠ ) .

(٤) سورة البقرة آية (٢١٠) .

(٥) في « ن » : « فسبكون » وهو خطأ .

(٦) في « ن » : « ينقطع » .

(٧) في « ن » : « ويعرقون » .

(٨) في « ن » : « فيقولون » .

(٩) في « ت » : « بهذا » .

(١٠) في « ت » : « قبل » وهو خطأ .

(١١) في تفسير ابن جرير طبعة شاكر (٤/٢٦٦) : « .. حتى يأتوني فإذا جاءوني =

يبعث الله عزّ وجلّ إلي ملكا يأخذ بعضدي فيرفعني ، ثم يقول الله : محمد فأقول : نعم ، وهو أعلم<sup>(١)</sup> ، فأقول : يا رب وعدتني الشفاعة فشفعني في خلقك فاقض بينهم ، فيقول : قد شفعتك ، أنا آتيهم فأقضي بينهم « قال رسول الله ﷺ : « فأنصرف فأقف مع الناس ، فيينا نحن وقوف سمعنا حسًا من السماء شديدا فهالنا ، فينزل<sup>(٢)</sup> أهل السماء الدنيا بمثلي من في الأرض من الجن والإنس ، حتى إذا دنوا من الأرض أشرقت لنورهم<sup>(٣)</sup> فأخذوا مصافهم فقال أهل الأرض : أفيكم ربنا ؟ قالوا : لا ، وهو آت ، ثم ينزل أهل السماء الثانية بمثلي من نزل من الملائكة ومثلي من في الأرض من الجن والإنس ، حتى إذا دنوا من الأرض أشرقت لنورهم وأخذوا مصافهم ، فقال<sup>(٤)</sup> الناس : أفيكم ربنا ؟ قالوا : لا ، وهو آت ، ثم ينزل أهل السماء الثالثة بمثلي من نزل من الملائكة وبمثلي من في الأرض من الجن والإنس ، ثم نزل أهل السموات على قدر ذلك من التضعيف ، فيأمر الله بعرشه فيوضع (حيث شاء)<sup>(٥)</sup> ، ويحمل عرشه يومئذ ثمانية ، وهم اليوم أربعة أقدامهم على تخوم الأرض السفلى والسموات إلى حجزهم

= خرجت حتى آت الفحص قال أبو هريرة : يا رسول الله وما الفحص ؟ قال : قدام العرش .. الخ .

- (١) بعد هذا في تفسير ابن جرير (٢٦٧/٤) : « فيقول ما شأنك » .
- (٢) هكذا في النسخ الخطية : « فينزل » ، وفي تفسير ابن جرير (٢٦٧/٤) : « فنزل » وهكذا فيما سيأتي في هذه الكلمة .
- (٣) هكذا في النسخ الخطية : « لنورهم » ، وفي تفسير ابن جرير (٢٦٧/٤) : « بنورهم » وهكذا فيما سيأتي في هذه الكلمة .
- (٤) في « ت » : « وقال » .
- (٥) ما بين القوسين مكرر في « ت » .

والعرش على كواهلهم ، والملائكة حول العرش لهم زجل<sup>(١)</sup> وتسييح ، ثم ينادي نداء يسمع الخلائق فيقول : يا معشر الجن والإنس إني نصت<sup>(٢)</sup> لكم منذ يوم خلقتكم فأنصتوا لي اليوم فإنما هي صحفكم وأعمالكم تقرأ عليكم فمن وجد خيراً فليحمد الله ، ومن وجد غير ذلك فلا يلزمه إلا نفسه . فيقضي الله بين خلقه الجن والإنس والبهائم ، فإنه ليقيد يومئذ للجماء<sup>(٣)</sup> من ذات القرن ، وقضي الأمر وإلى الله ترجع الأمور<sup>(٤)</sup> .

(١) أي صوت رفيع عال .

المجموع المغيث (٩/٢) والنهاية (٢٩٧/٢) كلاهما في مادة (زجل) .

(٢) قال ابن الأثير في النهاية (٦٢/٥) : « يقال : أنصت يُنصتُ إنصاتا إذا سكت سكوت مستمع ، وقد نصت أيضاً » .

(٣) الجماء : التي لا قرن لها ، يمكن أن يكون مأخوذاً من الجمام ، أي لا تَنْطَحُ وتُنطَحُ .  
المجموع المغيث (٣٥٥/١) والنهاية (٣٠٠/١) .

(٤) تفسير ابن جرير (طبعة شاكر) رقم ٤٩٣٩ (٤/٢٦٦-٢٦٨) مع اختلاف وزيادة ونقصان في بعض الألفاظ ، وهذا سنده ، قال رحمه الله : « حدثنا أبو كريب قال حدثنا عبد الرحمن بن محمد المحاربي عن إسماعيل بن رافع المدني عن يزيد بن أبي زياد عن رجل من الأنصار عن محمد بن كعب القرظي عن أبي هريرة قال .. » فذكره . قال الشيخ أحمد شاكر عقبه معلقاً عليه : « هذا حديث ضعيف من جهتين : من جهة إسماعيل بن رافع ومن جهة الرجل المبهم من الأنصار ، ثم هذا السياق فيه نكارة ، فإسماعيل بن رافع بن عويمر المدني ضعيف جدا ، ضعفه أحمد وابن معين وأبو حاتم وابن سعد وغيرهم وذكره ابن حبان في كتاب المجروحين . وقال : « كان رجلاً صالحاً إلا أنه يقلب الأخبار حتى صار الغالب على حديثه المناكير التي يسبق إلى القلب أنه كالمتمعد لها » . وهذا الحديث أشار إليه ابن كثير (١/٤٧٤-٤٧٥) وقال : « وهو حديث مشهور ساقه غير واحد من أصحاب المسانيد وغيرهم » وما وجدته في شيء مما بين يدي من المراجع فلا أدري كيف كان هذا ؟ .. الخ .

[ معنى الآية  
﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ  
إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ  
السَّاعَةُ أَوْ  
يَأْتِيَ رَبُّكَ ﴾ ]

وقال رزين بن معاوية<sup>(١)</sup> صاحب « تجريد الصحاح »<sup>(٢)</sup> وهو من أعلم زمانه بالسنن والآثار وهو من المالكية اختصر (تفسير الطبري)<sup>(٣)</sup> ، وعلى كتابه<sup>(٤)</sup> التجريد اعتمد صاحب كتاب « جامع الأصول »<sup>(٥)</sup> وهذبه ، قال

(١) في « ن » : « معاوية » وهو خطأ .

ورزين هو ابن معاوية بن عمار أبو الحسن العبدري الأندلسي السرقسطي ، إمام علامة محدث شيخ المالكية بالحرم ، جاور بمكة أعواما حتى كانت وفاته بها سنة (٥٢٤) أو في التي بعدها ، وأرخ الذهبي وفاته سنة (٥٣٥) وقد شاخ .  
الصلة (١/١٨٤-١٨٥) وبغية الملتبس (ص٢٩٣) والسير (٢٠/٢٠٤-٢٠٦) والعقد الثمين (٤/٣٩٨-٣٩٩) .

(٢) وهو الذي جمع فيه بين الموطأ والصحاح الخمسة ، قال ابن خير في فهرسته (ص١٢٣) : « الكتاب الجامع لما في كتاب الموطأ والبخاري ومسلم والنسائي وأبي داود والترمذي من الحديث ، وهو المسمى بتجريد الصحاح ، تأليف أبي الحسن رزين بن معاوية بن عمار العبدري الأندلسي رحمه الله .. الخ .

قلت : والكتاب من موارد ابن حجر في الفتح كما في (١٠/٣٣٥) ، وقد قال الذهبي في السير (٢٠/٢٠٥) : « أدخل كتابه - يعني التجريد - زيادات واهية لو تنزه عنها لأجاد » .

(٣) في « ت » : « تفسير ابن جرير الطبري » .

ولم أقف على من ذكر هذا المختصر غير الإمام ابن القيم .

(٤) في « ت » : « كتاب » .

(٥) يعني جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ لابن الأثير المتوفى سنة (٦٠٦) . وقد صرح رحمه الله تعالى في مقدمته (١/٤٨-٥١) باعتماده على كتاب رزين وبناء مصنفه عليه ، وما قاله فيه : « .. أحببت أن أشتغل بهذا الكتاب الجامع لهذه الصحاح وأعتني بأمره ولو بقراءته ونسخه .. فناجتني نفسي أن أهذب كتابه وأرتب أبوابه وأوطئ مقصده وأسهل مطلبه وأضيف إليه ما أسقطه من الأصول وأتبع شرح ما في الأحاديث من الغريب والإعراب والمعنى وغير ذلك مما يزيد إيضاحا وبيانا .. الخ .

في قوله تعالى : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يُأْتِيَ رَبُّكَ ﴾ (١) قال مجاهد (٢) : « ﴿ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ ﴾ : عند الموت حين توفاهم ، ﴿ أَوْ يُأْتِيَ رَبُّكَ ﴾ : يوم القيامة لفصل القضاء ، ﴿ أَوْ يُأْتِيَ رَبُّكَ ﴾ : طلوع الشمس من مغربها أو ما شاء الله » (٣) ، وعن قتادة مثله (٤) وقال محمد بن جرير الطبري (٥) : « حيث ذكر في القرآن إتيان الملائكة فهو محتمل لإتيانهم لقبض الأرواح ، ويحتمل أن يكون نزولهم بعذاب الكفار وإهلاكهم ، وأما [ ١٨٤/ب ] إتيان الرب عز وجل فهو يوم القيامة لفصل القضاء لقوله : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْفُجَارِ وَالْمَلَائِكَةُ ﴾ (٦) ، وقوله : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ ﴾ (٧) . قال رزين : « وقال (٨) بعض المتبعين لأهوائهم المقدمين بين يدي كتاب الله لأرائهم من المعتزلة والجهمية ومن نحا نحوهم من أشباعهم ، فيمتنعون من وصف الله تعالى بما وصف به نفسه من قوله : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْفُجَارِ ﴾ (٩) ، وقوله : ﴿ مَا أُنزِلُ مِنْ فِي السَّمَاءِ ﴾ (١٠) ، وقوله :

[ تفسير  
الآية  
المذكورة  
عند ابن  
جرير ]

(١) سورة الأنعام آية (١٥٨) .

(٢) تقدمت ترجمته ص ( ٢٠ ) .

(٣) تفسير ابن جرير (طبعة شاكر) (٢٤٥/١٢) .

(٤) المصدر السابق (٢٤٥/١٢-٢٤٦) .

(٥) انظر : تفسيره (طبعة شاكر) (٢٤٥/١٢) .

(٦) سورة البقرة آية (٢١٠) .

(٧) سورة الفجر آية (٢٢) .

(٨) في « ت » : « قال » .

(٩) سورة البقرة آية (٢١٠) .

(١٠) سورة الملك آية (١٦) .

﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾<sup>(١)</sup> ، إلى أن قال : « وأهل العلم بالكتاب والآثار من السلف والخلف يشبتون جميع ذلك ويؤمنون به بلا كيف ولا توهم ، ويمرون الأحاديث الصحيحة كما جاءت عن رسول الله ﷺ » انتهى .

[ الإيمان  
والهجيء منه  
سبحانه  
لوعان مطلق  
ومقيد ]

والإتيان والمجيء من الله سبحانه نوعان : مطلق ومقيد ، فإذا كان مجيء رحمة أو عذابه كان مقيدا كما في الحديث : « حتى جاء الله بالرحمة والخير »<sup>(٢)</sup> ومنه قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ جِئْتَهُمْ بِكِتَابٍ فَصَلْنَاهُ عَلَىٰ عِلْمٍ ﴾<sup>(٣)</sup> ، وقوله : ﴿ بَلْ أَلَيْنَاهُم بِذِكْرِهِمْ ﴾<sup>(٤)</sup> ، وفي الأثر : « لا يأتي بالحسنات إلا الله »<sup>(٥)</sup> النوع الثاني : الهجيء والإتيان المطلق ، كقوله : ﴿ وَجَاءَ رُبُّكَ وَالْمَلَكُ ﴾<sup>(٦)</sup>

(١) سورة طه آية (٥) .

(٢) لم أقف على حديث بهذا اللفظ .

(٣) سورة الأعراف آية (٥٢) .

(٤) سورة المؤمنون آية (٧١) .

(٥) الذي وقفت عليه وهو في معناه حديث عروة بن عامر القرشي رضي الله عنه مرفوعا وفيه : « اللهم لا يأتي بالحسنات إلا أنت ولا يدفع السيئات إلا أنت ولا حول ولا قوة إلا بك » .

أخرجه أبو داود في الطب ح ٣٩١٩ (٤/٢٣٥) قال الإمام النووي في رياض الصالحين ح ١٦٨٦ (ص ٥٣٧) : « حديث صحيح رواه أبو داود بإسناد صحيح » ، وقال الحافظ المنذري في مختصر سنن أبي داود ح ٣٧٦٥ (٥/٣٧٩) : « عروة هذا قيل فيه : القرشي كما تقدم ، وقيل فيه : الجهني ، حكاهما البخاري ، وقال أبو القاسم الدمشقي : ولا صحبة له تصح ، وذكر البخاري وغيره أنه سمع من ابن عباس ، فعلم هذا يكون حديثه مرسلا » اهـ وقال الألباني في تحقيقه كتاب الكلم الطيب لابن تيمية تعليق رقم ١٩٣ (ص ١٢٧) : « .. وراويه حبيب بن أبي ثابت مدلس وقد عنعنه » .

(٦) سورة الفجر آية (٢٢) .

وقوله : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ ﴾ (١) فهذا (٢) لا يكون إلا مجيئه سبحانه ، هذا إذا كان مطلقا فكيف إذا قيد بما يجعله صريحا في مجيئه نفسه ، كقوله : ﴿ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ (٣) الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ ﴾ (٤) ، فعطف مجيئه على مجيء ملائكته (٥) ، ثم عطف مجيء آياته على مجيئه .

ومن المجيء المقيد قوله : ﴿ فَأَقْبَّ اللَّهُ بُيُوتَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ ﴾ (٦) ، فلما قيده بالمفعول وهو البنيان وبالمجرور وهو القواعد دل ذلك على مجيء ما بينه ، إذ من المعلوم أن الله سبحانه إذا جاء بنفسه لا يجيء من أساس الحيطان وأسفلها ، وهذا يشبه قوله : ﴿ هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا ] مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ [ (٧) مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ مَا ظَنَنْتُمْ أَنْ يَخْرُجُوا وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا ﴾ (٨) ، فهذا مجيء مقيد لقوم مخصوصين قد أوقع بهم بأسه ، وعلم السامعون أن جنوده من الملائكة والمسلمين أتوهم ، فكان في هذا السياق ما يدل على المراد ، على أنه لا يمتنع في الآيتين أن يكون الإتيان على حقيقته ، ويكون ذلك دنوا ممن يريد

(١) سورة البقرة آية (٢١٠) .

(٢) في « ت » : « وهذا » .

(٣) في « ن » : « يأتيتهم » .

(٤) سورة الأنعام آية (١٥٨) .

(٥) في « ت » : « الملائكة » .

(٦) سورة النحل آية (٢٦) .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من النسخ الخطية كلها ، وهو جزء من الآية المذكورة .

(٨) سورة الحشر آية (٢) .

هلاكمهم بغضبه وانتقامه ، كما يدنو عشية عرفة من الحجاج<sup>(١)</sup> برحمته ومغفرته ، ولا يلزم من هذا الدنو والإتيان الملاصقة والمخالطة ، بل يأتي هؤلاء برحمته وفضله ، وهؤلاء بانتقامه وعقوبته وهو فوق عرشه ، كما نقول إنه ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا وهو فوق عرشه ، إذ لا يكون الرب تعالى إلا فوق كل شيء ، ففوقيته وعلوه من لوازم [ ١٨٥ / أ ] ذاته ، ولا تناقض بين نزوله ودنوه ، وهبوطه ومجيئه ، وإتيانه وعلوه ، لإحاطته وسعته وعظمته وأن السموات والأرض في قبضته ، وأنه مع كونه الظاهر الذي ليس فوقه شيء فهو الباطن الذي ليس دونه شيء ، فظهوره بالمعنى الذي فسره به أعلم الخلق لا يناقض بطونه بالمعنى الذي فسره به أيضاً ، فهو سبحانه يدنو ويقرب مما<sup>(٢)</sup> يريد الدنو والقرب منه مع كونه فوق عرشه ،

(١) كما في حديث عائشة رضي الله عنها قالت : إن رسول الله ﷺ قال : « ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه عبداً من النار من يوم عرفة ، وإنه ليدنو ثم يباهي بهم الملائكة فيقول : ما أراد هؤلاء ؟ » . أخرجه مسلم في الحجج ح ٤٣٦ (٢/ ٩٨٢-٩٨٣) قال شيخ الإسلام في شرح حديث النزول (ص ٣٨-٣٩) : « .. كما وصف نفسه بالنزول عشية عرفة في عدة أحاديث صحيحة » ثم ساق بعضها وقال : « فإنه من المعلوم أن الحجيج عشية عرفة ينزل على قلوبهم من الإيمان والرحمة والنور والبركة ما لا يمكن التعبير عنه ، لكن ليس هذا الذي في قلوبهم هو الذي يدنو إلى السماء الدنيا ويباهي الملائكة بالحجيج » اه .

(٢) هكذا في النسخ الخطية : « مما » ، وسوف ترد قريباً في السياق نفسه بلفظ « عن » ، وقد قال ابن عقيل في شرح باب الموصول من ألفية ابن مالك (١/ ١٤٧) : « وأكثر ما تستعمل (ما) في غير العاقل ، وقد تستعمل في العاقل ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَانكِحُوا مَا كَتَبَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتَى ﴾ وقولهم : « سبحان ما سخركم لنا » و « سبحان ما يسبح الرعد بحمده » اه . وينظر شرح الأشموني على الألفية (١/ ١٥٣-١٥٤) والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٤٣٤-٤٣٥) .

وقد قال النبي ﷺ : « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد »<sup>(١)</sup> ، فهذا قرب الساجد من ربه وهو فوق عرشه ، وكذلك قوله في الحديث الصحيح : « إن الذي تدعونه سميع قريب أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته »<sup>(٢)</sup> . فهذا قربه من داعيه ، والأول قربه من عابديه ، ولم يناقض ذلك كونه فوق سمواته على عرشه ، وإن عسر على فهمك اجتماع الأمرين فإنه يوضحه لك مسألة إحاطة الرب وسعته وأنه أكبر من كل شيء ، وأن السموات السبع والأرضين السبع في يده كخردلة في كف العبد<sup>(٣)</sup> وأنه يقبض سمواته السبع بيده والأرضين باليد الأخرى ثم يهزهن<sup>(٤)</sup> ، فمن هذا شأنه كيف يعسر عليه الدنو ممن يريد الدنو منه وهو على عرشه ؟ وهذا يوجب لك فهم اسمه الظاهر والباطن وتعلم أن التفسير الذي فسر رسول الله ﷺ به هذين الاسمين هو تفسير الحق المطابق لكونه بكل شيء محيط وكونه فوق كل شيء<sup>(٥)</sup> .

- (١) أخرجه مسلم في الصلاة من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ح ٢١٥ (١/٣٥٠) وبقيته : « فأكثروا الدعاء » .
- (٢) هو جزء من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أخرجه مسلم في الذكر والدعاء ح ٤٤-٤٦ (٤/٢٠٧٦-٢٠٧٧) .
- (٣) لعله يشير إلى ما أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (٢٤/٢٥) من طريق ابن الجوزاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « ما السموات السبع والأرضون السبع في يد الله إلا كخردلة في يد أحدكم » .
- (٤) كما في الحديث المتفق عليه من رواية عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يرفعه ، وقد تقدم ص ( ٧٨ ) .
- (٥) يقصد بتفسيره عليه الصلاة والسلام للاسمين المذكورين ما صحَّح من قوله : « اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء ، وأنت الآخر فليس بعدك شيء ، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء ، وأنت الباطن فليس دونك شيء » . الحديث أخرجه مسلم وقد سبق ص ( ١٠٦٧ ) .

[ أفعاله جل  
وعلا  
كصفاته  
قائمة به ]

ومما يوضح ذلك<sup>(١)</sup> أن النزول والمجيء والإتيان والاستواء والصعود والارتفاع كلها أنواع أفعاله وهو الفعال لما يريد ، وأفعاله كصفاته قائمة به ، ولولا ذلك لم يكن فعالا ولا موصوفا بصفات كماله ، فنزوله ومجيئه واستواؤه وارتفاعه وصعوده ونحو ذلك كلها أفعال من أفعاله التي إن كانت مجازاً فأفعاله كلها مجاز ولا فعل له في الحقيقة ، بل هو بمنزلة الجمادات<sup>(٢)</sup> وهذا حقيقة [ قول ]<sup>(٣)</sup> من عطل أفعاله ، وإن كان فاعلا حقيقة .

[ أفعاله  
تعالى نوعان  
لازمة  
ومصدية ]

فأفعاله<sup>(٤)</sup> نوعان : لازمة ومتعدية كما دلت النصوص التي هي أكثر من أن تحصر<sup>(٥)</sup> على النوعين ، وبإثبات أفعاله وقيامها<sup>(٦)</sup> [ به ]<sup>(٧)</sup> نزول عنك جميع الإشكالات ، وتصديق النصوص بعضها بعضا وتعلم مطابقتها للعقل الصريح ، وإن أنكرت حقيقة الأفعال وقيامها به سبحانه اضطرب عليك هذا الباب أعظم اضطراب وبقيت حائرا في التوفيق بين النصوص وبين أصول النفاة ، وهيئات لك بالتوفيق بين النقيضين والجمع بين الضدين ، يوضحه : أن الأوهام الباطلة والعقول الفاسدة لما فهمت من نزول الرب ومجيئه وإتيانه وهبوطه ودنوه ما يفهم من مجيء المخلوق وإتيانه وهبوطه ودنوه ، [ ١٨٥ / ب ] وهو أن يفرغ مكانا ويشغل مكانا نفت حقيقة ذلك

(١) في « ت » : « لك » .

(٢) في « د » و « ن » : « الجمادات » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) في « د » و « ن » : « أفعاله » .

(٥) في « ن » : « يحصر » .

(٦) في « ت » : « وقيامه » .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

فوقعت في محذورين : محذور التشبيه ومحذور التعطيل ، ولو علمت هذه العقول الضعيفة أن نزوله سبحانه ومجيئه وإتيانه لا يشبه نزول المخلوق<sup>(١)</sup> وإتيانه ومجيئه ، كما أن سمعه وبصره وعلمه وحياته كذلك ، بل يده الكريمة ووجهه الكريم كذلك ، وإذا كان نزولا ليس كمثله نزول فكيف تنفى حقيقته ، فإن لم تنف المعطلة حقيقة ذاته وصفاته وأفعاله بالكلية وإلا تناقضوا ، فإنهم أي<sup>(٢)</sup> معنى أثبتوه لزمهم في نفيه ما ألزموا به أهل السنة المثبتين لله ما أثبتته لنفسه ولا يجدون إلى الفرق سبيلا .

فلو كان الرب سبحانه مماثلا لخلقه لزم من نزوله خصائص نزولهم ضرورة ثبوت أحد المثليين للآخر ، وفي الحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ : « إذا كان يوم القيامة أذن مؤذن لتتبع كل أمة ما كانت تعبد<sup>(٣)</sup> ، فلا يبقى أحد كان يعبد غير الله من الأنصاب والأصنام إلا تساقطوا في النار ، حتى إذا لم يبق إلا من كان يعبد الله من بر وفاجر أتاهم رب العالمين قال : فماذا<sup>(٤)</sup> تنتظرون ؟ تتبع كل أمة ما كانت تعبد ، قالوا : يا ربنا فارقتنا الناس في الدنيا أفقر ما كنا إليهم ولم نصاحبهم ، وإننا سمعنا مناديا ينادي : ليلحلق كل أمة بما كانوا يعبدون وإنما ننتظر ربنا ، فيأتيهم الجبار في صورة غير صورته التي رأوه فيها أول مرة ، فيقول أنا ربكم ، فيقولون : نعوذ بالله منك ، هذا مكاننا حتى يأتينا ربنا ، فإذا جاء ربنا عرفناه ، قال فيأتيهم في صورته التي رأوه فيها أول مرة ، فيقول : أنا ربكم ، فيقولون : أنت

(١) في « ت » : « المخلوقين » .

(٢) في « ن » : « إلى » .

(٣) في « ن » : « يعبد » .

(٤) في « ت » : « فما » .

ربنا . وفي لفظ : « فيقول : هل بينكم وبينه آية تعرفونه بها ؟ فيقولون : الساق ، فيكشف عن ساقه فيسجد له كل مؤمن ويبقى من كان يسجد رياء وسمعة فيذهب كما يسجد فيعود ظهره طَبَقًا »<sup>(١)</sup> .

[ ذكر رواية  
حديث  
النزول من  
الصحابة  
وبيان طرقه ]

وحديث النزول رواه أبو بكر الصديق ، وعلي بن أبي طالب ، وأبو هريرة ، وجبير بن مطعم ، وجابر بن عبد الله ، وعبد الله بن مسعود ، وأبو سعيد الخدري ، وعمرو بن عَبَسَةَ<sup>(٢)</sup> ، ورفاعة بن عرابة الجهني ، وعثمان بن أبي العاص الثقفي ، وعبد الحميد بن يزيد بن سلمة عن أبيه عن جده ، وأبو<sup>(٣)</sup> الدرداء ، ومعاذ بن جبل ، وأبو ثعلبة الخشني ، وعائشة أم المؤمنين ، وأبو موسى الأشعري ، وأم سلمة ، وأنس بن مالك ، وحذيفة ابن اليمان ، ولقيط بن عامر العقيلي ، [ وعبد الله بن عمر ]<sup>(٤)</sup> ، وعبد الله ابن عباس ، وعبادة بن الصامت ، وأسماء بنت يزيد ، وأبو الخطاب ، وعوف بن مالك ، وأبو أمامة [ ١٨٦/أ ] الباهلي ، وثوبان ، وأبو حارثة ، وخولة بنت حكيم رضي الله عنهم .

[ إيراد  
حديث أبي  
بكر  
الصديق ]

فأما حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه فقال ابن وهب<sup>(٥)</sup> : أخبرني

(١) أخرجه البخاري مختصرا ومطولا مع شيء من الاختلاف في الألفاظ عما هنا ، وذلك من رواية أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، فرواه في التفسير ح ٤٥٨١ (ص ٩٤٨-٩٤٩) وح ٤٩١٩ وفي التوحيد ح ٧٤٣٩ ، وفي مواضع أخرى من الصحيح ، ومسلم في الإيمان ح ٣٠٢ (١/١٦٧-١٧١) .

(٢) في « د » و « ن » : « عَبَسَةَ » وهو تحريف والمثبت من « ت » وهو الصواب ، وستأتي ترجمته عند ذكر حديثه ص ( ١١٤٤ ) مع التعليق ( ٣ ) .

(٣) في « ن » : « وأبي » .

(٤) ما بين المعقوفتين مثبت من « د » و « ن » ، ولا يوجد في « ت » .

(٥) تقدمت ترجمته ص ( ٩٢ ) .

عمرو بن الحارث<sup>(١)</sup> أن عبد الملك بن عبد الملك<sup>(٢)</sup> حدثه عن مصعب بن أبي ذئب<sup>(٣)</sup> عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق<sup>(٤)</sup> [ عن أبيه أو عمه ]<sup>(٥)</sup> عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه [ عن النبي ﷺ ]<sup>(٦)</sup> قال : « ينزل الله ليلة النصف من شعبان ، فيغفر لكل نفس إلا إنسانا في قلبه شحناء أو مشرك » . رواه جماعة عن ابن وهب<sup>(٧)</sup> .

(١) هو عمرو بن الحارث بن يعقوب بن عبد الله أبو أمية الأنصاري السعدي مولا هم مدني الأصل ، عالم الديار المصرية ، ومفتيها ، إمام حافظ ثقة فقيه ثبت ، ولد بعد التسعين في خلافة الوليد بن عبد الملك وتوفي سنة (١٤٨) وقيل غير ذلك ، أخرج له الجماعة الجرح والتعديل (٢٢٥/٦-٢٢٦) وتهذيب الكمال (٥٧٠-٥٧٨) والسير (٣٤٩-٣٥٣) وتقريب التهذيب (ص٣٥٧) .

(٢) لم أقف على توسع في ترجمته إلا ما سأذكره عنه عند تخريج الحديث .

(٣) لم أقف على توسع في ترجمته إلا ما سأذكره عنه عند تخريج الحديث .

(٤) هو القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أبو محمد القرشي التيمي المدني ثقة حافظ حجة ، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة النبوية ، ولد في خلافة الإمام علي رضي الله عنه ومات سنة (١٠٦) وقيل غير ذلك ، روى له الجماعة .

الجرح والتعديل (١١٨/٧) وتهذيب الكمال (٤٢٧-٤٣٦) والسير (٥٣/٥-٦٠) وتقريب التهذيب (ص٣٨٧) .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من النسخ الخطية ، وقد أثبتته من مصادر النص .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٧) أخرجه من طريق ابن وهب الدارمي في الرد على الجهمية رقم ١٣٦ (ص٦٩) وابن أبي عاصم في السنة رقم ٥٢١ (٣٥٤/١) والبزار في المسند (البحر الزخار) رقم ٨٠ (١/١٥٧) والروزي في مسند أبي بكر الصديق رقم ١٠٤ (ص١٤٣) وابن خزيمة في التوحيد رقم ٢٠٠ (٣٢٥-٣٢٦) والعقيلي في الضعفاء الكبير (في ترجمة عبد الملك ابن عبد الملك) (٢٩/٣) وكذا ابن عدي في الترجمة المذكورة من كتابه الكامل (٥/٣٠٩) وأبو الشيخ في طبقات المحدثين رقم ١٧٠ (١٤٩-١٥٠) والدارقطني في =

[ إيراد  
حديث علي  
ابن أبي  
طالب ]

وأما حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقال محمد بن إسحاق (١)  
عن عمه (موسى بن يسار) (٢) عن (عبيد الله بن أبي رافع عن علي) (٣)

= النزول رقم ٧٥ و ٧٦ (ص ١٥٥-١٥٧) واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد رقم ٧٥٠  
(٤٨٦/٣) وأبو نعيم في أخبار أصفهان (٢/٢) والبيهقي في الجامع لشعب الإيمان رقم  
٣٥٤٦ و ٣٥٤٧ (٤١١/٧-٤١٣) وابن الجوزي في العلل المتناهية رقم ٩١٦  
(٦٦-٦٧) . وذكره الديلمي في الفردوس رقم ٨١٠٧ (٢٥٤/٥) والذهبي في الميزان  
(٦٥٩/٢) .

قلت : وإسناده ضعيف ، آفته عبد الملك بن عبد الملك المذكور ، قال الإمام البخاري في  
التاريخ الكبير (٤٢٤/٥) : « عبد الملك بن عبد الملك عن مصعب بن أبي ذئب عن  
القاسم عن أبيه ، روى عنه عمرو بن الحارث ، فيه نظر ، حديثه في أهل المدينة » اه  
وكذا نقله عنه ابن عدي في الكامل (٣٠٩/٥) والذهبي في الميزان (٦٥٩/٢) ، ثم قال  
الذهبي : « قال البخاري في حديثه نظر يريد حديث عمرو بن الحارث . . » إلى آخره ،  
وفيه ساق الحديث المذكور . وقد قال العقيلي في الضعفاء (٢٩/٣) : « وفي النزول في  
ليلة النصف من شعبان أحاديث فيها لين ، والرواية في النزول في كل ليلة أحاديث ثابتة  
صحاح ، فليلة النصف من شعبان داخلة فيها إن شاء الله » اه . وقال ابن الجوزي في  
العلل المتناهية (٦٧/٢) : « هذا حديث لا يصح ولا يثبت ، قال ابن حبان : عبد  
الملك يروي ما لا يتابع عليه . . الخ . وقال الألباني في ظلال الجنة (ص ٢٢٣) : «  
حديث صحيح وإسناده ضعيف بعبد الملك بن عبد الملك والمصعب بن أبي ذئب لا يعرفان  
كما في الجرح والتعديل . . وإنما صححت الحديث لأنه روي عن جمع من الصحابة بلغ  
عدهم عندي الثمانية ، وقد خرجت أحاديثهم في الصحيحة (١١٤٤) . . الخ .

(١) تقدمت ترجمته ص ( ١٠٨٢ ) .

(٢) هكذا في النسخ الخطية : « موسى بن يسار » وهو هكذا في مصدر المؤلف : شرح  
أصول الاعتقاد للالكائي ، أما في كافة المصادر التي وقفت عليها ففيها : « عبد الرحمن  
ابن يسار » وإن كان ابن إسحاق يروي عنهما معا وهو ابن أخيهما إسحاق .

(٣) هكذا في النسخ الخطية : « عبيد الله بن أبي رافع عن علي » وهو هكذا في مصدر  
المؤلف : شرح أصول الاعتقاد للالكائي ، وكذا ذكره على هذا الوجه الصابوني =

رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « لولا أن أشق على أمتي لأخرت العشاء [ الآخرة ] <sup>(١)</sup> إلى ثلث الليل ، فإنه إذا مضى ثلث الليل هبط الله سبحانه إلى سماء الدنيا ، فلم يزل بها حتى يطلع الفجر فيقول : ألا سائل يعطى ، ألا داع فيجاب ، ألا مذنب يستغفر فيغفر له ، ألا سقيم يستشفى فيشفى » رواه الطبري في السنة <sup>(٢)</sup> .

= في عقيدة السلف (ص ٢٠٧) ، أما في كافة المصادر التي وقفت عليها ففيها : « عيد الله بن أبي رافع عن أبيه عن علي » وإن كانا يرويان معاً عن علي رضي الله عنه ، وهم جميع ثقات كما في التقريب وغيره .

(١) ما بين المعرفتين ساقط من « ت » .

(٢) يعني اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة رقم ٧٤٩ (٣/٤٨٥) . وقد أخرجه أيضاً الإمام أحمد في المسند (١/١٢٠) والدارمي في الصلاة ح ١٤٨٣ (١/٤١٤) والبزار في مسنده (البحر الزخار) رقم ٤٧٧ و ٤٧٨ (٢/١٢١) وأبو يعلى في المسند رقم ٦٥٧٦ (١١/٤٤٧-٤٤٨) والطبراني في الأوسط مختصراً رقم ١٢٦٠ (٢/١٣٨) والدارقطني في النزول رقم ١ و ٢ (ص ٨٩-٩١) ، وأشار إليه الصابوني في عقيدة السلف (ص ٢٠٧) .

وإسناده حسن ، فقد صرح فيه ابن إسحاق بالتحديث كما في رواية أحمد والبزار والطبراني والدارقطني ، قال البزار - بعد أن أخرجه في الموضوع المذكور - : « وهذا الحديث قد روي عن النبي ﷺ من وجوه لا نعلمه يروى عن علي عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد » اه وقال الهيثمي في المجمع (١٠/٢٣٦) : « رواه أحمد وأبو يعلى بنحوه وزاد : ألا تائب ، ورجالهما ثقات ، وقد صرح ابن إسحاق بالسماع » اه وقال أيضاً (١/٥١٤) - بعد أن ذكر رواية الطبراني المختصرة - : « رواه الطبراني في الأوسط ، وفيه ابن إسحاق وهو ثقة مدلس ، وقد صرح بالتحديث ، وإسناده حسن » اه . وصحح إسناده أحمد شاكر في تعليقه على المسند ح ٩٦٨ (٢/٩٦٩) اه وقال الألباني في إرواء الغليل (٢/١٩٨) : « .. ورجاله ثقات ، فإن عبد الرحمن بن يسار وثقه ابن معين وذكره ابن حبان في الثقات وبقية رجاله معروفون ، فالسند جيد »

[ إيراد  
حديث أبي  
هريرة ]

وأما حديث أبي هريرة رضي الله عنه : في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « ينزل ربنا كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل فيقول : من يدعوني فأستجيب له ؟ من يسألني فأعطيه ؟ من يستغفرني فأغفر له ؟ » (١) .

وعن أبي هريرة وأبي سعيد رضي الله عنهما أنهما شهدا على رسول الله ﷺ أنه قال : « إن الله يمهل حتى إذا كان ثلث الليل هبط إلى سماء الدنيا فنأدى : هل من مذنب يتوب ؟ هل من مستغفر ؟ هل من سائل ؟ » (٢) .  
وفي مسند الإمام أحمد (٣) من حديث سهيل (٤) عن

(١) أخرجه البخاري في التهجد ح ١١٤٥ (ص ٢٢٥) وفي الدعوات ح ٦٣٢١ وفي التوحيد ح ٧٤٩٤ ، ومسلم في صلاة المسافرين ح ١٦٨ (١/٥٢١) .

والرواية عن أبي هريرة رضي الله عنه في حديث النزول وردت من أوجه كثيرة متعددة الطرق والألفاظ ، منها ما هو في الصحيحين ومنها ما هو في غيرهما ، بل صحت مشتركة برواية أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، ينظر لهذا جميعا : كتاب التهجد وقيام الليل لابن أبي الدنيا ح ٢٤٦ (ص ٣٠٧) وعمل اليوم والليلة من الكبرى (٦/١٢٣-١٢٥) والتوحيد لابن خزيمة (١/٢٩٠-٣١٠) والشريعة للأجري (٣/١١٢٩-١١٣٧) والدعاء للطبراني الأحاديث ١٤١-١٤٨ والنزول للدارقطني (ص ١٠٢-١٤١) وشرح أصول الاعتقاد للالكائي (٣/٤٨٢-٤٨٥) وعقيدة السلف للصابوني (ص ٢٠١-٢٠٦) و(ص ٢١١-٢١٢) و (ص ٢١٦-٢٢٢) وإرواء الغليل (٢/١٩٥-١٩٨) .

(٢) أخرجه مسلم في صلاة المسافرين ح ١٧٢ (١/٥٢٣) باختلاف يسير في بعض ألفاظه ، وفي آخره : « هل من داع حتى ينفجر الفجر » .

(٣) المسند (٢/٢٨٢) مطولا ، وقد صحح إسناده العلامة أحمد شاعر في تعليقه عليه ح ٧٧٧٩ (١٤/٢٠٤-٢٠٥) .

(٤) وهو سهيل بن أبي صالح ، واسم أبي صالح ذكوان السمان ، أبو يزيد المدني ، قال فيه ابن حجر : « صدوق تغير حفظه بأخرة ، روى له البخاري مقرونا وتعليقا ، من =

أبيه<sup>(١)</sup> عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ : « ينزل الله كل ليلة إذا مضى ثلث الليل الأول فيقول : أنا الملك ، من ذا الذي يستغفري فأغفر له . فهذه خمسة ألفاظ تنفي المجاز بنسبة النزول إليه سبحانه ونسبة القول إليه ، وقوله : « أنا الملك » ، وقوله : « يستغفري » ، وقوله : « فأغفر له » . وفي رواية عن أبي هريرة يرفعه : « إذا مضى ثلث الليل هبط الله إلى السماء الدنيا » فذكره<sup>(٢)</sup> .

وهذه الألفاظ لا تعارض بينها بحمد الله ، فإنها<sup>(٣)</sup> قد اتفقت على دوام النزول الإلهي إلى طلوع الفجر ، واتفقت على حصوله في الشطر الثاني من الليل ، واختلفت في أوله على ثلاثة أوجه : (أحدها) : أنه أول الثلث الثاني ، (والثاني) : [ أنه ]<sup>(٤)</sup> أول الشطر الثاني ، (والثالث) : أنه أول

= السادسة ، مات في خلافة المنصور ، روى له الجماعة .

الجرح والتعديل (٢٤٦-٢٤٧/٤) وتهذيب الكمال (١٢/٢٢٣-٢٢٨) والسير (٤٥٨-٤٦٢) وتقريب التهذيب (ص١٩٩) .

(١) هو أبو صالح واسمه ذكوان ، السمان الزيات المدني مولى أم المؤمنين جويرية بنت الأحس رضي الله عنها ، كان يجلب السمن والزيت إلى الكوفة ، وهو والد سهيل متقدم الترجمة قبله ، إمام حافظ حجة ثقة ثبت ، توفي بالمدينة سنة إحدى ومائة ، أخرج له الجماعة .

الجرح والتعديل (٤٥٠-٤٥١/٣) وتهذيب الكمال (٨/٥١٣-٥١٧) والسير (٣٧-٣٦/٥) وتقريب التهذيب (ص١٤٣) .

(٢) ينظر الشريعة للأجري رقم ٧٠٤ (٣/١١٣٤-١١٣٥) وكتاب النزول للدارقطني رقم ٤٧ ، ٤٨ (ص١٢٧-١٢٨) .

(٣) في « ت » : « فإنه » .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

الثالث الأخير . وإذا تأملت هاتين الروايتين لم تجد بينهما تعارضا . بقيت رواية : « إذا مضى ثلث الليل الأول »<sup>(١)</sup> وهي تحتل ثلاثة أوجه : (أحدها) : أن (لا تكون)<sup>(٢)</sup> محفوظة وتكون<sup>(٣)</sup> من قبل حفظ الراوي ، فإن أكثر الأحاديث على الثالث الأخير .

(الثاني) : أن يكون ذكر الثالث [ ١٨٦/ب ] الأول والشطر والثالث الأخير على حسب اختلاف بلاد الإسلام في ذلك ، ويكون النزول في وقت واحد وهو ثلث الليل الأخير عند قوم ووسطه عند آخرين وثلثه الأول عند غيرهم ، فيصح نسبه إلى الأوقات الثلاثة وهو حاصل في وقت واحد ، وعلى هذا فالشبهة العقلية التي عارض بها النفاة حديث النزول تكون<sup>(٤)</sup> هذه الألفاظ قد تضمنت الجواب ، فإن هذا النزول لا ينفي كونه في الثالث الأخير كونه في الثالث الأول أو في الشطر الثاني بالنسبة إلى المطالع ، ولما كانت رقعة الإسلام ما بين طرفي المشرق والمغرب من المعمور في الأرض كان التفاوت قريبا من هذا القدر ، وسيأتي مزيد تقرير لهذا<sup>(٥)</sup> .

(١) كما في رواية علي بن أبي طالب وأبي سعيد الخدري وابن عباس وفي إحدى روايات أبي هريرة .

(٢) في « ن » : « لا يكون » .

(٣) في « ن » : « ويكون » .

(٤) في « ن » : « يكون » .

(٥) قلت : قد اختلفت الرواية عن بعض الصحب الكرام في تحديد وقت نزول المولى سبحانه وتعالى إلى السماء الدنيا كل ليلة ، فذهب بعض أهل العلم لترجيح رواية الثالث الأخير من الليل لكونها الأصح وهي المروية في الصحيحين وغيرهما من طريق الزهري ، وذهب آخرون للجمع بين تلك الروايات والتوفيق بينها ، قال الترمذي في سننه عقب حديث أبي هريرة رقم ٤٤٦ (٣٠٩/٢) : « وقد روي هذا الحديث من =

(الثالث) : أن للنزول الإلهي شأنًا عظيمًا ليس شأنه كشأن غيره ، فإنه (١) قدوم ملك السموات والأرض إلى هذه السماء التي تلينا ، ولا ريب أن للسموات (٢) وأملاكها عند هبوط الرب تبارك وتعالى ونزوله إلى سماء الدنيا شأنًا وحالا . وفي بعض الآثار : « إن السموات تأخذها رجفة ويسجد أهلها جميعا » (٣) .

قال أبو داود : حدثنا محمد بن يحيى بن فارس (٤) حدثنا يعقوب بن

[ إيراد  
حديث عبيد  
ابن السباق ]

= أوجه كثيرة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، وروي عنه أنه قال : « ينزل الله عز وجل حين يبقى ثلث الليل الآخر » وهو أصح الروايات .

وقال شيخ الإسلام في شرح حديث النزول (ص ١٠٧-١٠٨) : « والنزول المذكور في الحديث النبوي على قائله أفضل الصلاة والتسليم الذي اتفق عليه الشيخان البخاري ومسلم واتفق علماء الحديث على صحته هو : « إذا بقي ثلث الليل الآخر » ، وأما رواية النصف والثلثين فانفرد بها مسلم في بعض طرقه ، وقد قال الترمذي : إن أصح الروايات عن أبي هريرة : « إذا بقي ثلث الليل الآخر » . وقد روي عن النبي ﷺ من رواية جماعة كثيرة من الصحابة كما ذكرنا قبل هذا ، فهو حديث متواتر عند أهل العلم بالحديث ، والذي لا شك فيه « إذا بقي ثلث الليل الآخر » ، فإن كان النبي ﷺ قد ذكر النزول أيضاً إذا مضى ثلث الليل الأول وإذا انتصف الليل فقله حق وهو الصادق المصدوق ، ويكون النزول أنواعا ثلاثة : الأول إذا مضى ثلث الليل الأول ، ثم إذا انتصف وهو أبلغ ، ثم إذا بقي ثلث الليل وهو أبلغ الأنواع الثلاثة . الخ . وينظر فتح الباري (٣/٣١) .

(١) في « ت » : « فإن » .

(٢) في « د » و « ن » : « السموات » .

(٣) لم أقف عليه .

(٤) هو محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس بن ذؤيب أبو عبد الله الدهلي مولاهم النيسابوري الإمام الحافظ البارع الثقة ، مولده سنة بضع وسبعين ومائة ، ووفاته سنة (٢٥٢) وقيل غير ذلك ، روى عنه الجماعة سوى مسلم .

إبراهيم<sup>(١)</sup> حدثنا ابن أخي ابن شهاب<sup>(٢)</sup> عن عمه<sup>(٣)</sup> ، أخبرني عبيد بن السَّبَّاق<sup>(٤)</sup> أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال : « ينزل ربنا من آخر الليل فينادي منادٍ في السماء العليا : ألا نزل الخالق العليم ، فيسجدُ أهل السماء وينادي فيهم منادٍ بذلك ، فلا يمرُّ بأهل سماءٍ إلا وهم سجود »<sup>(٥)</sup> .

= الجرح والتعديل (١٢٥/٨) وتهذيب الكمال (٦١٧/٢٦-٦٣١) والسير (١٢/٢٧٣-٢٨٥) وتقريب التهذيب (ص٤٤٦) .

(١) هو يعقوب بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن الصحابي الجليل عبد الرحمن بن عوف أبو يوسف المدني نزيل بغداد إمام حافظ حجة ثقة فاضل ، مات سنة (٢٠٨) أخرج له الجماعة .

الجرح والتعديل (٢٠٢/٩) وتهذيب الكمال (٣٠٨-٣١١/٣٢) والسير (٩/٤٩١-٤٩٣) وتقريب التهذيب (ص٥٣٦) .

(٢) هو محمد بن عبد الله بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب أبو عبد الله القرشي الزهري المدني ، حدث عن عمه الزهري كثيرا ، قال فيه الحافظ ابن حجر : « صدوق له أوهام » مات قتيلا سنة (١٥٢) وقيل بعدها ، روى له الجماعة .

الجرح والتعديل (٣٠٤/٧) وتهذيب الكمال (٥٥٤-٥٥٩/٢٥) والسير (٧/١٩٧) وتقريب التهذيب (ص٤٢٤) .

(٣) هو محمد بن مسلم بن شهاب الزهري تقدمت ترجمته ص (٢١٧) .

(٤) هو عُبيد بن السَّبَّاق (بمهملة وموحدة شديدة) أبو سعيد الثقفي المدني ، تابعي ثقة ، أخرج حديثه الجماعة .

الجرح والتعديل (٤٠٧/٥) وتهذيب الكمال (٢٠٧-٢٠٩/١٩) وتهذيب التهذيب (٧/٦٦) وتقريب التهذيب (ص٣١٧) .

(٥) أخرجه أبو داود في المراسيل رقم ٧٤ (ص١١١) وابن أبي عاصم في الستة ح ٥١٨ (١/٣٥٢-٣٥٣) عن ابن عُبيد السَّبَّاق لا عن عُبيد كما في رواية أبي داود وذكرها عنه المزي في تحفة الأشراف رقم ١٨٩٩٦ (١٣/٢٨٤) .

قال الشيخ الألباني في ظلال الجنة عند حديث رقم ٥٠٦ (ص٢٢١) : « إسناده ضعيف =

ومن عوائد الملوك - وله المثل الأعلى - أنهم إذا أرادوا القدوم إلى بلد أو مكان غير مكانهم المعروف بهم أن يقدموا بين يدي موافاتهم إليه ما ينبغي تقديمه ، وهذا من تمام مصالح ملكهم ، وهكذا شأن الرب تبارك وتعالى أنه يقدم بين يدي ما يريد فعله من الأمور العظام كتابة<sup>(١)</sup> ذلك أو إعلام ملائكته به أو إعلام رسله ، كما قال تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقوله لنوح : ﴿ وَلَا تَخْطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، وقال لإبراهيم : ﴿ يَا إِبْرَاهِيمُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا إِنَّهُ قَدْ جَاءَ أَمْرٌ رَبِّكَ وَإِنَّهُمْ لَمِنَ عَذَابٍ غَيْرَ مَرْدُورٍ ﴾<sup>(٤)</sup> .

وإذا كان الله تعالى يتقدم إلى ملائكته ورسله بإعلامهم بما يريد أن يفعله من الأمور فلا ينكر أن يتقدم لأهل سمواته بنزوله ويحدث للسموات وللملائكة من عظمة ذلك الأمر قبل وقوعه ما يناسب ذلك الأمر ، وهكذا يفعل سبحانه إذا جاء يوم القيامة ، فتتأثر السموات والملائكة قبل النزول فسمى ذلك نزولا [ ١/١٨٧ ] لأنه من مقدماته ومتصل<sup>(٥)</sup> به ، كما أطلق

= لإرساله ، فإن ابن عبيد بن السباق اسمه سعيد وهو تابعي ثقة ، وسائر رجاله ثقات رجال الشيخين غير حجاج بن يوسف وهو الثقي البغدادي المعروف بابن الشاعر فهو من رجال مسلم . . والحديث بهذا السياق منكر ، فيه زيادات منكورة لم ترد في شيء من الطرق المتقدمة والآتية ، فإن لم يكن الوهم فيها من ابن أخي الزهري فالعلة الإرسال = اه

(١) في « د » و « ن » : « كتابه » .

(٢) سورة البقرة آية (٣٠) .

(٣) سورة هود آية (٣٧) .

(٤) سورة هود آية (٧٦) ، وقد اقتصر في « د » و « ن » على قوله تعالى : ﴿ يَا إِبْرَاهِيمُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا إِنَّهُ قَدْ جَاءَ أَمْرٌ رَبِّكَ ﴾ .

(٥) في النسخ الخطية : « ومتصلا » وهو خطأ يظهر أنه من النسخ والصواب المثبت =

سبحانه على وقت الزلزلة والرجفة المتصلة بالساعة أنها يوم القيامة والساعة ، وذلك موجود في القرآن<sup>(١)</sup> ، فمقدمات الشيء ومباده كثيرا ما يدخل في مسمى اسمه ، وهذا الوجه أقوى الوجوه .

وذكر عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « إن الله ينزل إلى سماء الدنيا وله في كل سماء كرسي ، فإذا نزل إلى السماء [ الدنيا ]<sup>(٢)</sup> جلس على كرسيه ثم مد ساعديه فيقول : من ذا الذي يقرض غير عادم ولا ظلوم ؟ من ذا الذي يستغفني فأغفر له ؟ من ذا الذي يتوب فأتوب عليه ؟ فإذا كان عند الصبح ارتفع فجلس على كرسيه » . رواه أبو عبد الله بن منده . [ قال ابن منده ]<sup>(٣)</sup> : وله أصل مرسل<sup>(٤)</sup> .

= لكونه معطوفا على خبر أن المتعلق بالجار والمجرور .

(١) كقوله تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا النَّاسُ آتِفًا رِيكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾ الآية

(١) من سورة الحج . ينظر في تفسيرها تفسير الرازي وتفسير ابن كثير .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٤) أخرجه ابن منده في الرد على الجهمية رقم ٥٦ (ص ٨٠-٨١) قال : « أخبرنا عبد العزيز

ابن سهل الدباس بمكة ، ثنا محمد بن الحسن الخرقى البغدادي ، ثنا محفوظ بن أبي توبة

عن عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة ، عن

النبي ﷺ قال : ... فذكره ، هكذا رواه الخرقى عن محفوظ بن أبي توبة عن

عبد الرزاق ، وله أصل عند سعيد بن المسيب مرسل « اه » .

قلت : وفي سنده محفوظ بن أبي توبة ، قال فيه الذهبي في الميزان : (٤٤٤/٣) : « وهو

محمود بن الفضل - ثم قال - : ضعف أحمد أمره جدا وقال : كان يسمع معنا باليمن ولم

يكن ينسخ « اه » .

=

وينظر : الضعفاء للعقيلي ترجمة رقم ١٨٧٤ (٤/٢٦٧) .

[ إيراد  
حديث جبير  
ابن مطعم ]

وأما حديث جبير بن مطعم (١) فرواه أبو الوليد الطيالسي (٢) حدثنا حماد (٣)  
عن عمرو بن دينار (٤) عن نافع بن جبير (٥) عن أبيه عن النبي ﷺ قال :  
« ينزل الله إلى سماء الدنيا كل ليلة فيقول جل جلاله : هل من سائل  
فأعطيته ؟ هل من مستغفر فأغفر له ؟ » . هذا حديث صحيح ، ورواه

= ولم أقف على ترجمة شيخ ابن منده وشيخ شيخه ، فالله أعلم بحالهما .  
وقد قال شيخنا الفقيهي في تعليقه على كتاب ابن منده في هذا الموضوع : « الحديث  
ضعيف لأن فيه محفوظا وهو ضعيف جدا كما ترى في ترجمته ، وفي الباب آيات قرآنية  
وأحاديث صحيحة تفني عن هذا الحديث » .

- (١) جبير بن مطعم رضي الله عنه تقدمت ترجمته ص ( ١٠٦٨ ) .  
(٢) هو هشام بن عبد الملك أبو الوليد الطيالسي الباهلي مولا هم البصري ، الإمام الحافظ  
الناقد الثقة الثبت ، ولد سنة (١٣٣) وتوفي سنة (٢٢٧) أخرج له الجماعة .  
الجرح والتعديل (٦٥/٩-٦٦) وتهذيب الكمال (٢٢٦/٣٠-٢٣٢) والسير (١٠/  
٣٤٧-٣٤١) وتقريب التهذيب (ص ٥٠٤) .  
(٣) يعني حماد بن سلمة كما صرح به غير واحد ، وقد تقدمت ترجمته ص ( ٤١٨ ) .  
(٤) هو عمرو بن دينار أبو محمد الأثرم الجمحي مولا هم المكي الإمام الحافظ أحد الأعلام  
الكبار الثقة الثبت ، مولده في إمرة معاوية رضي الله عنه سنة خمس أو ست وأربعين  
ووفاته سنة خمس أو ست وعشرين ومائة ، روى له الجماعة .  
الجرح والتعديل (٦/٢٣١) وتهذيب الكمال (٥/١٣-٥/٢٢) والسير (٥/٣٠٧-٣٠٠)  
وتقريب التهذيب (ص ٣٥٨) .  
(٥) هو نافع بن جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف أبو محمد ، ويقال أبو  
عبد الله القرشي النوفلي المدني ، فقيه حجة ثبت فاضل ، توفي سنة (٩٩) في آخر  
خلافة سليمان بن عبد الملك . روى حديثه الجماعة .  
الجرح والتعديل (٨/٤٥١) وتهذيب الكمال (٢٧٢/٢٩-٢٧٦) والسير (٤/٥٤٣-٥٤١)  
وتقريب التهذيب (ص ٤٩٠) .

النسائي عن خشيش بن أصرم<sup>(١)</sup> عن يحيى بن حسان<sup>(٢)</sup> عن حماد بن سلمة به<sup>(٣)</sup>.

(١) هو خُشيش (بمعجمات ، مصفر) بن أصرم بن الأسود أبو عاصم النسائي ، الإمام الحافظ الحجة الثقة مصنف كتاب « الاستقامة » في السنة والرد على أهل البدع والأهواء ، مات في رمضان سنة (٢٥٣) ، حدث عنه أبو داود والنسائي في سنتهما . تهذيب الكمال (٨/٢٥١-٢٥٣) والسير (١٢/٢٥٠-٢٥١) وتذكرة الحفاظ (٢/٥٥١) وتقريب التهذيب (ص١٣٣) .

(٢) هو يحيى بن حسان بن حيان أبو زكريا البصري ثم التَّيْسِي (نسبة إلى تَيْس بكسر الأولى وتشديد النون المكسورة ، مدينة قديمة بديار مصر) ، إمام حافظ ثقة ، مولده سنة (١٤٤) ووفاته بمصر سنة (٢٠٨) ، روى له الجماعة سوى ابن ماجه .

الجرح والتعديل (٩/١٣٥) وتهذيب الكمال (٣١/٢٦٦-٢٦٩) والسير (١٠/١٢٧-١٣٠) وتقريب التهذيب (ص٥١٩) .

(٣) أخرجه أحمد في المسند (٤/٨١) في موضعين والدارمي في الصلاة ح١٤٨٠ (١/٤١٣) وابن أبي عاصم في السنة ح٥١٩ (١/٣٥٣) والبزار في المسند (البحر الزخار) ح٣٤٣٩ و ٣٤٤٠ (٨/٣٦٢-٣٦١) والنسائي في عمل اليوم والليلة من الكبرى ح١٠٣٢١ (٦/١٢٥) والرويانى في مسند الصحابة رقم ١٤٥٣ (٢/٢٩٦) وأبو يعلى في المسند ح٧٤٠٨ و ٧٤٠٩ (١٣/٤٠٤-٤٠٥) وابن خزيمة في التوحيد ح١٩٧ (١/٣١٥-٣١٦) والآجري في الشريعة ح٧١٥ و ٧١٦ (٣/١١٤٢-١١٤٣) والطبراني في الكبير ح١٥٦٦ (٢/١٣٤) وفي الدعاء ح١٣٦ (٢/٨٤٣) والدارقطني في النزول ح٤ (ص٩٣) واللالكثاني في شرح أصول الاعتقاد ح٧٥٨ و ٧٥٩ (٣/٤٩١-٤٩٢) والبيهقي في الأسماء والصفات ح٩٤٨ (٢/٣٧٣) وأشار إليه الصابوني في عقيدة السلف (ص٢٠٦) ، وقد صححه المؤلف ابن القيم كما سبق في المتن ، وقال الهيثمي في المجمع (١٠/٢٣٥-٢٣٦) - بعد أن أورده - : « رواه أحمد والبزار وأبو يعلى ، ورجالهم رجال الصحيح ، ورواه الطبراني » اهـ وقال الألباني في ظلال الجنة (ص٢٢٢) : « إسناده صحيح على شرط مسلم » اهـ وكذا قال في إرواء الغليل (٢/١٩٨) .

[ إسراء  
حديث جابر  
ابن عبد الله ]

وأما حديث جابر بن عبد الله<sup>(١)</sup> رضي الله عنه فرواه الدارقطني من رواية عبد الرحمن بن كعب بن مالك<sup>(٢)</sup> عن جابر أن رسول الله ﷺ قال : « إن الله ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا لثلاث الليل فيقول : ألا عبد من عبيدي [ يدعوني ]<sup>(٣)</sup> فأستجيب [ له ]<sup>(٤)</sup> ، أو ظالم لنفسه يدعوني فأغفر له ، ألا (مقتر)<sup>(٥)</sup> عليه [ رزقه ]<sup>(٦)</sup> [ فأرزقه ]<sup>(٧)</sup> ، ألا مظلوم<sup>(٨)</sup> يستنصرني فأنصره ، ألا عانٍ يدعوني فأفك عنه ، فيكون ذلك مكانه حتى يضيء الفجر ثم يعلو ربنا عز وجل إلى السماء العليا على كرسیه<sup>(٩)</sup> .

(١) ترجمة جابر تقدمت ص ( ٣٢١ ) .

(٢) هو عبد الرحمن بن كعب بن مالك أبو الخطاب الأنصاري السلمي المدني ، قال فيه الحافظ ابن حجر : « ثقة ، من كبار التابعين ، ويقال : وُلد في عهد النبي ﷺ ، مات في خلافة سليمان » اه . أخرج له الجماعة .

الجرح والتعديل (٢٨٠/٥) وتهذيب الكمال (٣٦٩/١٧-٣٧٠) والكاشف (١٨٣/٢) وتقريب التهذيب (ص ٢٩٠-٢٩١) .

(٣) ما بين المعقوفين أثبتته من كتاب النزول مصدر النص .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٥) في « ت » : « من مقتر » .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من « د » و « ن » .

(٨) في « د » و « ن » : « منصور » وكتب في هامشهما : « لعله مظلوم » .

(٩) أخرجه الدارقطني في النزول ح ٧ (ص ٩٦-٩٧) وأبو الشيخ في السنة كما أفاده العيني في عمدة القاري (١٩٨/٧) ثم قال - أعني العيني - : « وهو حديث منكر في إسناده محمد بن إسماعيل الجعفري ، يرويه عن عبد الله بن سلمة بن أسلم بضم اللام ، والجعفري منكر الحديث قاله أبو حاتم ، وعبد الله بن سلمة ضعفه الدارقطني وقال أبو نعيم : متروك » اه .

وروى ابن أبي حاتم (من حديث) (١) أبي الزبير عنه (٢) عن النبي ﷺ :  
 « إذا كان يوم عرفة فإن الله ينزل إلى سماء الدنيا فيباهي بهم الملائكة  
 فيقول : انظروا إلى عبادي أتوني شعثا غبرا أشهدكم أنني قد غفرت لهم » (٣)  
 ورواه الخلال في السنة من حديث (٤) أبي النضر عن أيوب عن أبي الزبير عنه  
 يرفعه : « أفضل أيام الدنيا أيام العشر » قالوا يا رسول الله : ولا مثلهن في

= قلت : وهو كما قال ، فانظر ترجمة المذكورين في الجرح والتعديل (٧٠/٥) و(٧/١٨٩)  
 والمغني في الضعفاء (٤٨٥/١) و(١٦٢/٢) وديوان الضعفاء والمتروكين (ص ٢١٧  
 و ٣٤٢) ، وراجع فتح الباري (٤٦٨/١٣) .

(١) في « د » و « ن » : « عن حديث » .

(٢) أي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه .

(٣) لعل ابن أبي حاتم أخرجه في كتابه « الرد على الجهمية » وهو من مصنفاته المفقودة كما  
 أشرت إلى ذلك ص ( ١٠٨٤ ) تعليق ( ١ ) أو في كتابه « السنة » ، وهو أيضاً من  
 تأليفه غير الموجودة ، وقد نسب إليه ابن يعلى في طبقاته (٥٥/٢) .

والحديث أخرجه ابن خزيمة في صحيحه رقم ٢٨٤٠ (٢٦٣/٤) بأطول مما هنا من طريق  
 محمد ابن يحيى عن أبي نعيم عن مرزوق عن أبي الزبير عن جابر ، وابن منده في التوحيد  
 رقم ٨٨٥ (٣٠١/٣) واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد رقم ٧٥١ (٤٨٧-٤٨٦/٣)  
 والبيهقي في شعب الإيمان رقم ٣٧٧٤ (١٠-٩/٨) وفي فضائل الأوقات رقم ١٨١  
 (ص ٣٥٤-٣٥٥) بنفس السند ، وليس فيهما قوله : « فإن الله ينزل إلى سماء الدنيا » .

وهو ضعيف ، في سنده مرزوق وهو أبو بكر الباهلي البصري مولى طلحة بن عبد الرحمن  
 وثقه أبو زرعة وتكلم فيه آخرون ، قال ابن خزيمة في موضعه : « أنا أبرأ من عهدته  
 مرزوق » . وقال ابن حجر في التقریب (ص ٤٥٧) : « صدوق من السابعة » اه . وفي  
 السند أيضاً : أبو الزبير محمد بن مسلم بن تَدْرُس المكي مشهور بالتدليس كما في كتاب  
 تعريف أهل التقديس رقم ١٠١ (ص ١٥١-١٥٢) وقد عنعن هنا ولم يصرح بالسماع .  
 وانظر السلسلة الضعيفة ح ٦٧٩ (١٢٥-١٢٦/٢) .

(٤) في « د » و « ن » : « في حديث » .

سبيل الله ؟ قال : « إلا من عفر وجهه في التراب ، إن عشية عرفة ينزل الله إلى سماء الدنيا فيقول للملائكة : انظروا إلى عبادي هؤلاء شعثا غربا ، جاءوا من كل فجّ ضاحين<sup>(١)</sup> يسألوني رحمتي . فلا يرى يوم أكثر عتيقا ولا عتيقة<sup>(٢)</sup> .  
وأما حديث [ ١٨٧/ب ] عبد الله بن مسعود<sup>(٣)</sup> رضي الله عنه ، ففي المسند من حديث يزيد بن هارون<sup>(٤)</sup> عن شريك<sup>(٥)</sup> عن أبي إسحاق

[ إيراد  
حديث عبد  
الله بن  
مسعود ]

(١) في « ت » : « ضاحين » ولعل المبت هو الصواب ، والمعنى : ظاهرين للشمس بارزين لها كما جاء في أثر ابن عمر أنه رأى رجلا محرما قد استظل فقال له : « أضح لمن أحرمت له » .

انظر : تاج العروس مادة : (ضحو) .

(٢) لم أجد في كتاب السنة ، وقد أخبرني محققه الدكتور عطية بن عتيق الزهراني أن بعض أجزائه مفقودة ، فلعل هذا النص في تلك الأجزاء .

وقد أخرج البزار في مسنده كما في كشف الأستار رقم ١١٢٨ (٢/٢٨) وأبو يعلى في مسنده رقم ٢٠٩٠ (٤/٦٩-٧٠) وابن حبان في صحيحه رقم ٣٨٥٣ (٩/١٦٤) والصابوني في عقيدة السلف (ص ٢١٤) .

قال الحافظ الهيثمي في المجمع (٣/٥٦٢) : « رواه أبو يعلى ، وفيه محمد بن مروان العقبلي وثقه ابن معين وابن حبان وفيه بعض كلام ، وبقية رجاله رجال الصحيح . ورواه البزار إلا أنه قال : أفضل أيام الدنيا أيام العشر » اهـ .

قلت : وهو كسابقه فيه عن عنتة أبي الزبير ، وبقية رجاله ثقات . وله شواهد في الصحيحين وغيرهما ، كقوله عليه الصلاة والسلام من حديث عائشة رضي الله عنها : « ما من يوم أكثر من أن يُعتق الله فيه عبدا من النار من يوم عرفة ، وإنه ليدنو ثم يباهي بهم الملائكة فيقول : ما أراد هؤلاء ؟ » . أخرج مسلم في الحج ح ٤٣٦ (٢/٩٨٢-٩٨٣) .

(٣) عبد الله بن مسعود تقدمت ترجمته ص (٥٩) .

(٤) وهو إمام حافظ ثقة ، تقدمت ترجمته ص (٩٢٧) .

(٥) وهو شريك بن عبد الله بن أبي شريك أبو عبد الله النخعي الكوفي القاضي بواسط =

الهجري<sup>(١)</sup> عن أبي الأحوص<sup>(٢)</sup> عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ قال : « إن الله إذا كان ثلث الليل الآخر نزل إلى سماء الدنيا ثم بسط<sup>(٣)</sup> يده فقال : من يسألني فأعطيه حتى يطلع الفجر »<sup>(٤)</sup> .

= ثم الكوفة ، أدرك زمن عمر بن عبد العزيز ، قال فيه الحافظ ابن حجر : « صدوق يخطئ كثيرا ، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة ، وكان عادلا فاضلا عابدا شديدا على أهل البدع » اه ولد سنة (٩٥) وتوفي سنة (١٧٧) ، وقد أخرج له البخاري تعليقا ومسلم في المتابعات واحتج به الباقون .

الجرح والتعديل (٣٦٧-٣٦٥/٤) وتهذيب الكمال (٤٦٢/١٢-٤٧٥) والسير (٢٠٠-٢١٦) وتقريب التهذيب (ص ٢٠٧) .

(١) سيأتي الكلام عليه وبيان حاله عند تخريج الحديث والحكم عليه .

(٢) واسمه : عوف بن مالك بن نضلة الأشجعي الكوفي الجشمي ، مشهور بكنته ، حافظ ثقة ولأبيه صحبة ، قتله الخوارج في ولاية الحجاج على العراق ، روى له البخاري في الأدب المفرد والباقون .

الجرح والتعديل (١٤/٧) وتهذيب الكمال (٤٤٥-٤٤٦/٢٢) والكاشف (٣٥٧/٢) وتقريب التهذيب (ص ٣٧٠) .

(٣) في « ت » : « يسط » ، وهي هكذا في رواية أحمد سيأتي ذكرها في التعليق الآتي .

(٤) لا يوجد بهذا السند جميعه في المسند ، وسأبين ذلك بعد إن شاء الله تعالى ، وهو في شرح أصول الاعتقاد لللكائي سندا ومثنا - كما ذكر المؤلف ابن القيم - رقم ٧٥٧ (٣/٤٩٠-٤٩١) وكذا رواه الدارمي في الرد على الجهمية رقم ١٣٠ (ص ٦٦) وابن خزيمة في التوحيد رقم ١٩٨ (١/٣١٩-٣٢٠) والآجري في الشريعة رقم ٧١٣ (٣/١١٤٠) والدارقطني في النزول رقم ١٠ و ١١ (ص ٩٩-١٠٠) وأشار إليه الصابوني في عقيدة السلف (ص ٢٠٨) .

وهو ضعيف علته أبو إسحاق الهجري ، وهو إبراهيم بن مسلم العبدي الكوفي ، قال فيه ابن معين : « ليس بشيء » ، وقال أبو زرعة : « ضعيف » وقال أبو حاتم والبخاري والنسائي : « منكر الحديث » .

وهذا حديث حسن رجاله أئمة ، ورواه معاوية<sup>(١)</sup> عن زائدة<sup>(٢)</sup> عن إبراهيم<sup>(٣)</sup> به وقال : « إن الله يفتح أبواب السماء ثم يهبط إلى سماء الدنيا ثم ييسط يده فيقول : ألا عبد يسألني فأعطيه . حتى يطلع الفجر »<sup>(٤)</sup> .

= ينظر : الجرح والتعديل (١٣١/٢-١٣٢) وتهذيب الكمال (٢٠٣/٢-٢٠٧) والكاشف (٩٣/١) وتقريب التهذيب (ص ٣٤) .

والذي أخرجه الإمام أحمد هو ما رواه في مسنده (٣٨٨/١ و ٤٠٣) عن شيخه عبد الصمد ، حدثنا عبد العزيز بن مسلم ، حدثنا أبو إسحاق الهمداني ، عن أبي الأحوص عن ابن مسعود أن رسول الله ﷺ قال : « إذا كان ثلث الليل الباقي يهبط الله عز وجل إلى السماء الدنيا ، ثم تفتح أبواب السماء ، ثم ييسط يده فيقول : هل من سائل يعطى سؤله ؟ فلا يزال كذلك حتى يطلع الفجر » . وكذا أخرجه أبو يعلى في مسنده رقم ٥٣١٩ (٢١٩/٩) من طريق عبد الصمد بالسند المذكور .

وقد أورده الهيثمي في المجمع (٢٣٥/١٠) وقال عقبه : « رواه أحمد وأبو يعلى ورجالهما رجال الصحيح » اهـ وضح إسناده أحمد شاکر في تعليقه على المسند ح ٣٦٧٣ (٢٤٧/٥)

(١) في النسخ الخطية : « أبو معاوية » وهو خطأ صوابه ما أثبت كما في مصادر النص والترجمة ، وهو معاوية بن عمرو بن المهلب أبو عمرو الكوفي الأزدي المعني . نسبة إلى معن بن مالك البغدادي ، الإمام الحافظ الثقة ، من مشيخة الإمام أحمد والبخاري وابن معين وغيرهم من الأعلام ، مولده سنة (١٢٨) ووفاته سنة (٢١٤) على الصحيح ، أخرج حديثه الجماعة .

الجرح والتعديل (٣٨٦/٨) وتهذيب الكمال (٢٠٧/٢٨-٢١٠) والسير (٢١٥-٢١٤/١٠) وتقريب التهذيب (ص ٤٧٠) .

(٢) هو زائدة بن قدامة أبو الصلت الثقفي الكوفي العلامة الحافظ ، قال فيه ابن حجر : « ثقة ثبت صاحب سنة » اهـ . مات ستين أو إحدى وستين ومائة ، أخرج له الجماعة .

الجرح والتعديل (٦١٣/٣) وتهذيب الكمال (٢٧٣-٢٧٧) والسير (٣٧٨-٣٧٥/٧) وتقريب التهذيب (ص ١٥٣) .

(٣) هو إبراهيم بن مسلم المعروف بالهجري المتقدم قريبا .

(٤) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٤٤٦/١-٤٤٧) وابن خزيمة في التوحيد رقم ٤٢ =

[ إيراد  
حديث أبي  
سعيد  
الخدري ]

وأما حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه فقد تقدم اشتراكه مع أبي هريرة في الحديث (١) .

وروى سليم بن أخضر (٢) عن التيمي (٣) عن أبي نضرة (٤) عن أبي سعيد عن النبي ﷺ قال : « ينادي مناد بين يدي الصيحة : يا أيها الناس أتكم الساعة - ومد بها صوته (٥) - ، فيسمعه الأحياء والأموات [ وينزل الله تعالى إلى سماء الدنيا ] (٦) ، ثم ينادي مناد : لمن الملك اليوم لله الواحد

= (٣٢٠-٣١٩/١) والدارقطني في النزول رقم ٨ و ٩ (ص ٩٨-٩٩) والآجري في الشريعة رقم ٧١٤ (١١٤٢-١١٤١/٣) بالفاظ متقاربة وفي بعض رواياته زيادات يسيرة ، وإسناده ضعيف آفته إبراهيم بن مسلم أبو إسحاق الهجري ، وقد تقدم ذكره وقول أهل العلم فيه ، قال العلامة أحمد شاکر في تعليقه عليه من المسند رقم ٤٢٦٨ (٦/١٣٤) : « إسناده ضعيف لضعف الهجري ، وقد مضى معناه بإسناد صحيح ٣٨٢١ هـ قلت : وله شاهد من حديث أبي هريرة وغيره كما تقدم ويأتي أيضاً .

(١) انظر ما سبق ص (١٣٣) تعليق (٨) .

(٢) هو سليم (بضم أوله وقيل بفتحه) بن أخضر البصري ، قال فيه الحافظ ابن حجر : « ثقة ضابط من الثامنة ، مات سنة ثمانين ومائة هـ ، أخرج له مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي .

التاريخ الكبير (١٢٢/٤) الجرح والتعديل (٢١٤/٤) وتهذيب الكمال (٣٣٨/١١-٣٤٠) وتقريب التهذيب (ص ١٨٩) .

(٣) يعني سليمان بن طرخان أبو المعتمر وقد تقدمت ترجمته ص (٦٤٩) .

(٤) هو المنذر بن مالك ، تقدمت ترجمته ص (٦٤٩) .

(٥) يعني التيمي ، كما في مصادر النص .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من النسخ الخطية أثبتته من مصادر النص ، ولأجله سيق الخبر هنا .

القهار»<sup>(١)</sup> . وسُليم هذا صدوق خرج له مسلم<sup>(٢)</sup> .  
وأما حديث عمرو بن عبسة<sup>(٣)</sup> رضي الله عنه ؛

(١) أخرجه ابن أبي داود في البعث رقم ١٩ (ص ٢٦-٢٧) وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٢٧٩/٧) عند قوله تعالى : ﴿ لَمِنَ الْمَلِكِ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَيْحُ الْقَهَّارُ ﴾ لابن أبي الدنيا في البعث والدليمي . اه قلت : وهو عند الدليمي في الفردوس رقم ٨٨٦٩ (٤٩٦/٥) وإسناده صحيح ، وقد صحَّ أيضاً من حديث عبد الله بن عباس موقوفاً عليه أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة رقم ٢٢٠ (١٧٧/١) وفي زوائد الزهد (١٣٠/٢) ومن طريقه أخرجه أبو نعيم في الحلية (١/٣٢٤) ، وكذا رواه الدارمي في الرد على الجهمية رقم ١٤٠ (ص ٧٢-٧٣) ، وابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير (٨١/٤) عند الآية المذكورة ، والحاكم في المستدرک (٢/٤٣٧) وابن أبي الدنيا في الأحوال رقم ٢٧ (ص ٩١) . إلا أن هذه الرواية عن ابن عباس عند بعض من أخرجها كالدارمي وعبد الله في زوائد الزهد وأبي نعيم خالية من قوله : « وينزل الله تعالى إلى سماء الدنيا » . والأثر صححه الحاكم على شرط مسلم وواقفه الذهبي ، وأورده في العلو (ص ٨٧) وقال : رواه ثقات ، كما ذكره السيوطي في الدر المنثور (٢٧٩/٧) وصحح إسناده على شرط مسلم الألباني في مختصر العلو رقم ٩٤ (ص ١٢٦) .

(٢) خرج له مسلم في الصلاة والحج والوصايا والجهاد ، كما أفاده ابن منجويه في كتابه رجال صحيح مسلم رقم ٦٠٧ (١/٢٨٠) ، وهو ممن أخرج له مسلم وحده دون البخاري كما في تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد به كل واحد منهما للحاكم (ص ١٣٢) رقم ٦٤١ .

(٣) هو عمرو بن عبسة - بعين وموحدة مفتوحتين - بن خالد بن عامر بن غاضرة أبو نجيع ، ويقال أبو شعيب ، السلمي ، أسلم قديماً بمكة فكان رابع من دخل الإسلام ، ثم رجع إلى أهله حتى هاجر النبي ﷺ إلى المدينة فجاءه بعد مُضي بدرٍ وأحد وغيرهما فسكن المدينة ثم نزل بعد ذلك الشام فبقي بها حتى مات في أواخر خلافة عثمان رضي الله عنه .

الاستيعاب (٣/١١٩٢-١١٩٤) وأسد الغابة (٤/٢٥١-٢٥٢) والإصابة (٤/٦٥٨-٦٦١) .

فرواه<sup>(١)</sup> أبو اليمان<sup>(٢)</sup> (ويحيى بن أبي بكير)<sup>(٣)</sup> وعبد الصمد ابن النعمان<sup>(٤)</sup> ويزيد بن هارون<sup>(٥)</sup> ، وهذا سياق حديثه ، قالوا : أخبرنا حريز<sup>(٦)</sup> بن

- (١) في « ت » : « فروى » .
  - (٢) هو الحكم بن نافع مشهور بكنيته ، البهراني الحمصي ، ثقة حافظ ثبت ، مات سنة (٢٢١) وقيل في التي بعدها ، أخرج له الجماعة .
  - الجرح والتعديل (١٢٩/٣) وتهذيب الكمال (١٤٦/٧-١٥٥) والسير (٣٢٥-٣١٩/١٠) وتقريب التهذيب (ص ١١٥) .
  - (٣) في النسخ الخطية : « ويحيى بن أبي بكر » ، وهو خطأ صوابه ما أثبت : يحيى بن أبي بكير ، واسمه نسر ، ويقال بشر بن أسيد أبو زكريا العبدي القيسي الكرمانى القاضى ، كوفي الأصل نزيل بغداد ، إمام حافظ حجة ثقة فقيه ، أخرج له الجماعة ، مات سنة (٢٠٨) وقيل في التي بعدها .
  - الجرح والتعديل (١٣٢/٩) وتهذيب الكمال (٢٤٨-٢٤٥/٣١) والسير (٤٩٨-٤٩٧/٩) وتقريب التهذيب (ص ٥١٨) .
  - (٤) هو عبد الصمد بن النعمان البغدادي البزاز ، وثقه ابن معين وغيره ، وقال الدارقطني : ليس بالقوي ، وكذا قال النسائي ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وليس له في الكتب الستة شيء ، مات سنة (٢١٦) .
  - الجرح والتعديل (٥١/٦-٥٢) وميزان الاعتدال (٦٢١/٢) والمغني في الضعفاء (٥٦٠/١) ولسان الميزان (٢٣/٤) .
  - (٥) هو ابن زاذان ، الإمام الحافظ الثقة ، وقد تقدمت ترجمته ص ( ٩٢٧ ) .
  - (٦) في النسخ الخطية : « جريز » وهو خطأ صوابه ما أثبت : حريز (بحاء مفتوحة تليها راء مكسورة) ، وهكذا وقع مصحفا في بعض المصادر كما في شرح أصول الاعتقاد للالكائي (٤٩٣/٣) وفي النزول للدارقطني (ص ١٤٢ و ١٤٣) وقد نبه عليه محققه شيخنا الفقيهى حفظه الله تعالى .
- وحريز هو ابن عثمان بن جبر بن أحر بن أسعد أبو عثمان ويقال أبو عون الرَّحْبِي الشامي الحمصي من بقايا التابعين ، ثقة ثبت ، رمي بالنصب ، أخرج له البخاري والأربعة ، مولده سنة (٨٠) ووفاته سنة (١٦٣) .

عثمان حدثنا سليم<sup>(١)</sup> بن عامر ، عن عمرو بن عبسة قال : أتيت النبي ﷺ فقلت : يا رسول الله جعلني الله فداك ، شيء تعلمه وأجهله ، ينفعني ولا يضرني ، (ما ساعة أقرب من ساعة)<sup>(٢)</sup> ، وما ساعة يتقى<sup>(٣)</sup> فيها - يعني الصلاة - ؟ فقال : « يا عمرو بن عبسة<sup>(٤)</sup> لقد سألتني عن شيء ما سألتني عنه أحد قبلك ، إن الرب عز وجل يتدل (من جوف)<sup>(٥)</sup> الليل فيغفر إلا ما كان من الشرك والبغي ، والصلاة مشهودة حتى تطلع<sup>(٦)</sup> الشمس ، فإنها تطلع (على قرن الشيطان)<sup>(٧)</sup> وهي صلاة الكفار ، فأقصر عن الصلاة حتى

= الجرح والتعديل (٢٨٩/٣) وتهذيب الكمال (٥٦٨-٥٨١/٥) والسير (٧٩-٨١/٧) وتقريب التهذيب (ص٩٦-٩٧) .

(١) في النسخ الخطية : « سليمان » وهو خطأ صوابه ما أثبت ، وهكذا وقع أيضاً مصحفاً في كتاب النزول للدارقطني (ص١٤٢ و ١٤٣) وقد نبه عليه محققه شيخنا الفقيهي . وسليم هو ابن عامر أبو يحيى الكلاعي الحَبَاثَرِي الحمصي أحد الثقات ، مات سنة (١٣٠) في خلافة مروان بن محمد ، روى له البخاري في الأدب المفرد وكذا الباقر . الجرح والتعديل (٢١١/٤) وتهذيب الكمال (٣٤٤-٣٤٦/١١) والسير (١٨٥-١٨٦/٥) وتقريب التهذيب (ص١٨٩) .

(٢) في المسند (٣٨٥/٤) : « هل من ساعة أفضل من ساعة » .

(٣) في « ن » و « ت » : « يبقى » وهو تصحيف .

(٤) في « ن » : « عبسة » ، وهو تحريف .

(٥) هكذا في النسخ الخطية : « من جوف » وكذا في بعض مصادر النص ، وفي المسند : « في جوف » .

(٦) في « ن » : « يطلع » .

(٧) هكذا في النسخ الخطية : « على قرن الشيطان » ، وفي مصادر النص : « بين قرني شيطان » .

ترتفع الشمس ، فإذا استعلت<sup>(١)</sup> الشمس فالصلاة مشهودة حتى يعتدل النهار ، فإذا اعتدل النهار فأخر الصلاة فإنها حيثئذ تُسَجَّرُ جهنم ، فإذا فاء الفياء فالصلاة مشهودة حتى تَلَّ لِلْغُرُوبِ فإنها تغيب بين قرني شيطان فأقصر عن الصلاة حتى تجب الشمس<sup>(٢)</sup> .

وأما حديث رفاعة بن عرابة الجهني<sup>(٣)</sup> فرواه ابن المبارك<sup>(٤)</sup> فقال : حدثنا هشام<sup>(٥)</sup> عن يحيى بن أبي

[ إيراد  
حديث  
رفاعة بن  
عرابة  
الجهني ]

(١) في المسند وكتاب النزول : « استقلت » .

(٢) أصل هذا الحديث مخرج في صحيح مسلم في صلاة المسافرين وقصرها حديث ٢٩٤ (٥٦٩/١-٥٧٠) وفيه قصة إسلام عمرو بن عبسة في نص طويل ، وليس فيه بعض الألفاظ المذكورة هنا كذكره التذلي ، وقد أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣٨٥/٤) والدارقطني في النزول ح ٦٦ و ٦٧ (ص ١٤٢-١٤٤) واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (مختصرا) ح ٧٦١ (٤٩٣-٤٩٤) إلا أن رواية أحمد والدارقطني واللالكائي أخرجوها جميعا من طريق حريز ابن عثمان عن سليم بن عامر عن عمرو بن عبسة ، وسليم لم يسمع من عمرو فروايته عنه مرسله ، قال ابن أبي حاتم في المراسيل (ص ٨٥) : « سليم بن عامر لم يدرك عمرو بن عبسة ولا المقداد بن الأسود » اهـ . وانظر : جامع التحصيل (ص ٢٣٢) ترجمة ٢٦٤ وتهذيب التهذيب (٤/١٦٧) .

(٣) هو رفاعة بن عرابة (بفتح المهملة) ، ويقال ابن عرادة ، يكنى أبا خزامة ، الجهني المدني ، معدود في أهل الحجاز ، قال الترمذي : عرادة وهم ، وقال ابن حبان : عرادة جده ، فمن قال ابن عرادة نسبه إلى جده .

الاستيعاب (٢/٥٠١) وأسد الغابة (٢/٢٣١) والإصابة (٢/٤٩٣) .

(٤) هو عبد الله بن المبارك أحد الأئمة الأعلام ، وقد تقدمت ترجمته ص ( ١٠٨٠ ) .

(٥) هو هشام بن أبي عبد الله أبو بكر البصري الربيعي مولا هم الدستوائي ، الإمام الحافظ الحجة ، قال فيه ابن حجر : « ثقة ثبت ، وقد رمي بالقدر من كبار السابعة مات سنة (١٥٤) ، أخرج حديثه الجماعة » .

الجرح والتعديل (٩/٥٩-٦١) وتهذيب الكمال (٣٠/٢١٥-٢٢٣) والسير =

كثير<sup>(١)</sup> عن هلال بن أبي ميمونة<sup>(٢)</sup> عن عطاء بن يسار<sup>(٣)</sup> عن رفاة الجهني قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا مضى نصف الليل أو ثلث<sup>(٤)</sup> الليل نزل الله إلى سماء الدنيا فقال : لا أسأل عن عبادي غيري ، من ذا الذي يستغفرني أغفر<sup>(٥)</sup> له ، من ذا الذي يدعوني<sup>(٦)</sup> أستجب<sup>(٧)</sup> له ، من ذا الذي يسألني أعطه ، حتى ينفجر [ ١/١٨٨ ] الفجر »<sup>(٨)</sup> .

= (١٤٩/٧-١٥٦) وتقريب التهذيب (ص ٥٠٣) .

(١) هو يحيى بن أبي كثير ، واسم أبي كثير صالح بن المتوكل ، وقيل : يسار ، وقيل : نشيط ، وقيل : دينار ، أبو نصر الطائي مولاها م اليمامي إمام ثقة ثبت لكنه يدللس ويرسل ، مات سنة (١٣٢) ، أخرج له الجماعة .

الجرح والتعديل (٩/١٤١-١٤٢) وتهذيب الكمال (٣١/٥٠٤-٥١١) والسير (٦/٢٧-٣١) وتقريب التهذيب (ص ٥٢٥) .

(٢) هو هلال بن علي بن أسامة العامري القرشي المدني ، وقد ينسب إلى جده ، مولى آل عامر بن لؤي ، ثقة مشهور ، مات سنة بضع وعشرين ومائة ، أخرج له الجماعة . الجرح والتعديل (٩/٧٦) وتهذيب الكمال (٣٠/٣٤٣-٣٤٤) والسير (٥/٢٦٥-٢٦٦) وتقريب التهذيب (ص ٥٠٦) .

(٣) هو عطاء بن يسار أبو محمد الهلالي المدني القاص مولى ميمونة زوج النبي ﷺ ، قال فيه الحافظ ابن حجر : « ثقة فاضل صاحب مواعظ وعبادة من صغار الثانية ، مات سنة أربع وتسعين وقيل بعد ذلك ، أخرج له الجماعة .

الجرح والتعديل (٦/٣٨٨) وتهذيب الكمال (٢٠/١٢٥-١٢٨) والسير (٤/٤٤٨-٤٤٩) وتقريب التهذيب (ص ٣٣٢) .

(٤) في غالب المصادر : « ثلثا » .

(٥) في « ت » : « فأغفر » .

(٦) في « ت » : « يدعوا » .

(٧) في « ت » : « أستجيب » .

(٨) هو جزء من حديث طويل وفيه قصة ، أخرجه جمع من الأئمة ساقه بعضهم =

هذا حديث صحيح رواه الإمام أحمد في مسنده<sup>(١)</sup> ، وفيه رد على من زعم أن الذي ينزل ملك من الملائكة<sup>(٢)</sup> ، فإن الملك لا يقول : لا أسأل<sup>(٣)</sup> عن عبادي غيري ، ولا يقول : من يسألني أعطه .  
وأما حديث عثمان بن أبي العاص الثقفي<sup>(٤)</sup> فرواه حماد بن

[ إيراد  
حديث  
عثمان بن  
أبي العاص  
الثقفي ]

= مطولا كالإمام أحمد ، واقتصر بعضهم على سرد أوله ، وبعضهم على آخره ، مع اختلاف يسير في بعض ألفاظه ، فقد أخرجه ابن ماجه في إقامة الصلاة ح ١٣٦٧ (١/٤٣٥) وابن المبارك في الزهد (ص ٥٤٨) وأبو داود الطيالسي في المسند ح ١٢٩١ و ١٢٩٢ (ص ١٨٢) وأحمد في المسند (١٦/٤) والدارمي في الصلاة ح ١٤٨١ (١/٤١٣-٤١٤) وأبو سعيد الدارمي في الرد على الجهمية رقم ١٢٧ (ص ٧٥-٧٦) وفي النقص على المريسي (١/٢١١-٢١٤) والنسائي في عمل اليوم والليلة من الكبرى ح ١٠٣٠٩ (٦/١٢٢-١٢٣) وابن خزيمة في التوحيد رقم ٣٦ و ٣٧ (١/٣١٢-٣١٤) وابن حبان في صحيحه رقم ٢١٢ (١/٤٤٤-٤٤٥) والأجري في الشريعة رقم ٧٠٩-٧١٢ (٣/١١٣٦-١١٤٠) والطبراني في الكبير رقم ٤٥٥٦-٤٥٦٠ (٥/٤٩-٥٢) والدارقطني في النزول رقم ٦٨-٧١ (ص ١٤٥-١٤٩) واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد رقم ٧٥٤-٧٥٥ (٣/٤٨٨-٤٨٩) وذكره الصابوني في عقيدة السلف (ص ٢١٤-٢١٦) وأخرجه فيه (ص ٢٢٩-٢٣٢) . وقد صححه المؤلف ابن القيم كما سبق أعلاه في المتن ، وقال الهيثمي في المجمع (١٠/٧٥٤) : « قلت : عند ابن ماجه طرف منه يسير ، رواه الطبراني والبخاري بأسانيد ورجال بعضها عند الطبراني والبخاري رجال الصحيح » وقال الألباني في الإرواء (٢/١٩٨) : « وهذا سند صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين ، وصرح يحيى بالتحديث في رواية للأجري وهي رواية ابن خزيمة » .

- (١) كما سبق ذكره وبيان موضعه فيه .
- (٢) ينظر مشكل الحديث لابن فورك (ص ٨٠) والإرشاد للجويني (ص ١٥١) وأساس التقديس (ص ١٤٦) وشرح صحيح مسلم للنووي (٦/٣٦-٣٧) .
- (٣) في « ن » : « أسأل » .
- (٤) هو عثمان بن أبي العاص بن بشر بن عبد دهمان ، أبو عبد الله الثقفي ، أسلم في =

سلمة<sup>(١)</sup> عن علي بن زيد<sup>(٢)</sup> عن الحسن<sup>(٣)</sup> عن عثمان بن أبي العاص عن النبي ﷺ : « ينزل الله كل ليلة إلى سماء الدنيا فيقول : هل من داع فاستجيب له ؟ هل من سائل فأعطيه ؟ هل من مستغفر فأغفر له ؟ وإن داود خرج ذات ليلة فقال : لا يسأل الله أحد شيئا إلا أعطاه إياه إلا أن يكون ساحرا أو عشارا<sup>(٤)</sup> » . رواه الإمام أحمد بنحوه<sup>(٥)</sup> .

= وفد تقيف فاستعمله النبي ﷺ على الطائف ، فلم يزل بها إلى مضي ستين من خلافة عمر بن الخطاب فنقله منها وولاه عُمان والبحرين سنة خمس عشرة ، ثم سكن البصرة حتى وفاته بها سنة (٥٠) وقيل (٥١) في خلافة معاوية .  
الاستيعاب (٣/١٠٣٥-١٠٣٦) وأسد الغابة (٣/٥٧٩-٥٨١) والإصابة (٤/٤٥١-٤٥٢) .

(١) يعني ابن دينار أبو سلمة البصري ، تقدمت ترجمته ص (١٠٣٠) .

(٢) هو علي بن زيد بن عبد الله بن زهير بن عبد الله بن جدعان أبو الحسن القرشي التيمي البصري المكفوف أصله حجازي ، قال فيه الذهبي : « وُلد أعمى كفتادة ، وكان من أوعية العلم على تشيع قليل فيه ، وسوء حفظ يغضه من درجة الإتيقان » اهدامات سنة (١٣١) على الراجح ، أخرج له البخاري في الأدب المفرد ومسلم مقرونا بغيره والباقون الجرح والتعديل (٦/١٨٦-١٨٧) وتهذيب الكمال (٢٠/٤٣٤-٤٤٥) والسير (٥/٢٠٦-٢٠٨) وتقريب التهذيب (ص ٣٤٠) .

(٣) هو الإمام البصري ، تقدمت ترجمته ص (١٤٤٤) .

(٤) العشار والعاشر : هو الذي يقبض عُشر أموال الزكاة من الناس بإذن الخليفة أو الأمير ، وما ورد هنا في ذمه وكذا في الحديث الآخر : « إن لقيتم عشارا فاقتلوه » فمحمول على من يأخذ العشر على ما كان يأخذه أهل الجاهلية مقيما على دينه فاقتلوه لكفره أو لاستحلاله لذلك إن كان أسلم وأخذه مستحلا وتاركا فرض الله عز وجل من ربع العشر .. إلى آخر ما ذكره الأصفهاني في المجموع المغيث مادة (عشر) (٢/٤٥١) .

(٥) وذلك في مسنده (٤/٢١٨) وفيه تمة ، وكذا أخرجه مطولا الطبراني في الكبير ح ٨٣٧٥ (٩/٥٥-٥٦) وفي الدعاء ح ١٣٨ و ١٤٠ (٢/٨٤٤-٨٤٥) وأوله فيهما : =

[ إيراد  
حديث أبي  
الدرداء ]

وأما حديث أبي الدرداء<sup>(١)</sup> رضي الله عنه فرواه الليث بن سعد<sup>(٢)</sup>  
حدثني (زيادة بن محمد)<sup>(٣)</sup> الأنصاري عن محمد بن كعب

= « إن في الليل ساعة يفتح فيها أبواب السماء فيقول . . . الحديث ، ورواه مختصرا بغير  
الزيادة في آخره أحمد في المسند (٢٢/٤ و ٢١٧) وابن أبي عاصم في السنة ح ٥٢٠ (١/  
٣٥٣-٣٥٤) والبزار في مسنده (البحر الزخار) ح ٢٣٢٠ (٣٠٨/٦) وابن خزيمة في  
التوحيد ح ٤٥ (١/٣٢١-٣٢٢) والطبراني في الكبير ح ٨٣٧٣ (٩/٥٤-٥٥) وفي الدعاء  
ح ١٣٧ (٢/٨٤٤) والدارقطني في النزول ح ٧٢ (ص ١٥٠) .

والحديث صحيح ستا لشواهد في الصحيحين وغيرهما ، ضعيف إسنادا لضعف ابن  
جدعان وتدليس الحسن البصري ، فقد عنونه هنا ولم يصرح فيه بالتحديث ، بل قيل إنه لم  
يسمع أصلا من عثمان بن أبي العاص كما في تهذيب الكمال (٩٨/٦) وتهذيبه  
(٢/٢٦٤) . وقد أورده الهيثمي في المجمع (١٠/٢٣٥) وقال عقبه : « رواه أحمد واليزار  
بنحوه غير أنه قال : إن في الليل ساعة يُنادي مناد ، ورواه الطبراني بنحو لفظ أحمد ،  
ورجالهما رجال الصحيح غير علي بن زيد وثق وفيه ضعف » اهـ . وكذا ضعف إسناده  
الألباني في ظلال الجنة تحت حديث رقم ٥٠٨ (ص ٢٢٢) .

(١) هو أبو الدرداء مشهور بكنتيته ، مختلف في اسمه واسم أبيه اختلافا بينا ، فقيل عامر  
وعويمر لقبه ، وقيل غير ذلك ، تأخر إسلامه قليلا ، وقد شهد ما بعد أحد من  
المشاهد ، واختلف في شهوده أحدا ، ولاه معاوية رضي الله عنه قضاء دمشق في  
خلافة عمر ، توفي بدمشق لستين بقيتا من خلافة عثمان سنة (٣٢) وقيل سوى ذلك .  
الاستيعاب (٣/١٢٢٧ - ١٢٣٠) و(٤/١٦٤٦ - ١٦٤٨) وأسد الغابة (٦/٩٧ - ٩٨)  
و(٤/٣١٨ - ٣٢٠) والإصابة (٤/٧٤٧ - ٧٤٨) .

(٢) هو الليث بن سعد بن عبد الرحمن أبو الحارث الفهمي - وفهم من قيس عيلان - عالم  
الديار المصرية ، إمام حافظ ثقة ثبت فقيه مشهور ، مولده سنة (٩٤) على الصحيح  
وفاته سنة (١٧٥) . أخرج له الجماعة .

الجرح والتعديل (٧/١٧٩ - ١٨٠) وتهذيب الكمال (٢٤/٢٥٥ - ٢٧٩) والسير  
(٨/١٣٦ - ١٦٣) وتقريب التهذيب (ص ٤٠٠) .

(٣) في النسخ الخطية : « محمد بن زيادة » بالتقديم والتأخير ، وهو خطأ صوابه ما =

القرظي<sup>(١)</sup> عن فضالة بن عبيد<sup>(٢)</sup> عن أبي الدرداء قال : قال رسول الله ﷺ :  
« ينزل الله في آخر ثلاث ساعات يقين<sup>(٣)</sup> من الليل ، ينظر في الساعة الأولى  
منهن في الكتاب الذي لا ينظر فيه غيره فيمحو (ما يشاء)<sup>(٤)</sup> ويثبت ، ثم  
ينظر في الساعة الثانية في جنة عدن وهي مسكنه الذي يسكن لا يكون معه  
فيها إلا الأنبياء والشهداء والصديقون ، وفيها ما لم ير أحد ولم يختر على

= أثبت كما في جميع مصادر الترجمة .

وهو زيادة - بكسر أوله وهاء في آخره - وذكره بعضهم باسم زياد بدون التاء من آخره ،  
ابن محمد الأنصاري ، روى له أبو داود والنسائي حديثا واحدا ، قال البخاري والنسائي  
وأبو حاتم : « منكر الحديث » ، وقال ابن حبان : « منكر الحديث يروي المناكير عن  
المشاهير فاستحق الترك » .

الجرح والتعديل (٣/٦١٩ - ٦٢٠) وتهذيب الكمال (٩/٥٣٣ - ٥٣٦) والكاشف (١/  
٣٣٥) وتقريب التهذيب (ص١٦٢) .

(١) هو محمد بن كعب بن سليم بن أسد أبو حمزة ، وقيل : أبو عبد الله ، القرظي المدني من  
حلفاء الأوس بن حازمة ، إمام عالم ثقة ، أخرج له الجماعة ، سكن الكوفة ثم تحول إلى  
المدينة فسكنها ، مولده سنة (٤٠) على الصحيح ، ووفاته سنة (١٢٠) ، وقيل غير ذلك  
الجرح والتعديل (٨/٦٧) وتهذيب الكمال (٢٦ - ٣٤٠ - ٣٤٨) والسير (٥/٦٥ - ٦٨)  
وتقريب التهذيب (ص٤٣٨) .

(٢) هو فضالة بن عبيد بن ناقد (وفي الإصابة : نافذ) بن قيس بن صهيب بن الأصرم بن  
جَحْجَبِي ، أبو محمد الأنصاري الأوسي العُمَري ، أسلم قديما ولم يشهد بدرا ، وقد  
شهد أحدا وما بعدها ، كما شهد فتح مصر والشام قبلها ، ولاء معاوية قضاء دمشق  
بعد أبي الدرداء حتى مات بها سنة (٥٣) على الصحيح .

الاستيعاب (٣/١٢٦٢ - ١٢٦٣) وأسد الغابة (٤/٣٦٣ - ٣٦٤) والإصابة  
(٥/٣٧١ - ٣٧٢)

(٣) في أكثر المصادر : « يقين » .

(٤) في « ت » : « ما شاء » .

قلب بشر ، ثم يهبط في آخر ساعة من الليل يقول : ألا مستغفر فأغفر له ؟  
ألا سائل فأعطيه ؟ ألا داعٍ فأستجيب له ؟ . رواه عثمان بن سعيد  
الدارمي (١) .

وأما حديث أنس بن مالك<sup>(٢)</sup> فهو الحديث العظيم الشأن الذي هو قررة  
لعيون أهل الإيمان وشجى في حلوق أهل التعطيل والبهتان ، رواه  
[ إيراد حديث أنس  
ابن مالك ]

(١) أخرجه جمع من الأئمة باختلاف في بعض ألفاظه ، وبعض سياقاته أطول من بعض .  
فرواه الدارمي في الرد على الجهمية رقم ١٢٨ (ص ٧٦) والبزار في مسنده كما في  
كشف الأستار رقم ٥٢٥٣ (٨٣/٤) وابن أبي شيبة في العرش رقم ٨٦ (ص  
٤٨٢ - ٤٨٥) وابن جرير في التفسير (١٣٩/١٥) عند تفسير قوله تعالى : ﴿ وَقُرْآنَ  
الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ﴾ وابن خزيمة في التوحيد رقم ١٩٩ (١/٣٢٢ -  
٣٢٥) والعقيلي في الضعفاء رقم ٥٥٢ (٩٣/٢) في ترجمة زيادة هذا ، والطبراني في  
الأوسط ح ٨٦٣٠ (٩/٢٨٨ - ٢٨٩) وفي الدعاء ح ١٣٥ (٢/٨٤٣) والدارقطني في  
الزول رقم ٧٣ (ص ١٥١ - ١٥٢) واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد رقم ٧٥٦ (٣/  
٤٨٩ - ٤٩٠) وابن الجوزي في العلل المتناهية رقم ٢١ (١/٢٥ - ٢٦) وذكره الديلمي  
في الفردوس رقم ٨١٠٩ (٥/٢٥٤) ، جميعهم من طريق الليث بن سعد - به .

وعن عزاه السيوطي إليهم في الدر المنثور (٤/٦٦٠) ابن أبي حاتم وابن مردويه .  
وسنده ضعيف جدا ، أفته زيادة بن محمد الأنصاري ، وقد تقدم في ترجمته قبل أنه منكر  
الحديث ، قال العقيلي في الضعفاء (٢/٩٤) : « والحديث في نزول الله عز وجل إلى  
السماء الدنيا ثابت فيه أحاديث صحاح ، إلا أن زيادة هذا جاء في حديثه بألفاظ لم يأت  
بها الناس ولا يتابعه عليها منهم أحد » اه وكذا أورده الذهبي في الميزان (٢/٩٨) ثم  
قال : « فهذه ألفاظ منكرة لم يأت بها غير زيادة . . » اه كما ذكره - أيضاً - الهيثمي في  
المجمع (١٠/٢٣٧ - ٢٣٨) وقال عقبه : « رواه الطبراني في الكبير والأوسط والبزار  
بنحوه ، وفيه زيادة بن محمد الأنصاري وهو منكر الحديث » .

(٢) تقدمت ترجمته ص (٧٩) .

الشافعي<sup>(١)</sup> في مسنده<sup>(٢)</sup> مجملاً به كتابه ، راجيا بروايته وتبليغه عن الرسول من الله ثوابه ، ورواه أئمة السنة له مقرين<sup>(٣)</sup> ، وعلى من أنكره منكرين . قال عثمان بن سعيد<sup>(٤)</sup> : « حدثنا هشام بن خالد الدمشقي<sup>(٥)</sup> وكان ثقة ، حدثنا محمد بن شعيب ابن شابور<sup>(٦)</sup> ، أنبأنا عمر بن عبد الله مولى غفرة<sup>(٧)</sup> قال : سمعت أنس بن مالك يقول : قال رسول الله ﷺ :

(١) تقدمت ترجمته ص ( ٦ ) .

(٢) رقم ٣٠٨ (ص ١٥٩) ، وهو في ترتيب السندي لمسند الشافعي (١٢٦/١ - ١٢٧) وفي بدائع المنن للساعاتي (١٤٨/١ - ١٤٩) .

(٣) في « د » و « ن » : « مقرين » .

(٤) تقدمت ترجمته ص ( ٥٨ ) .

(٥) هو هشام بن خالد بن زيد ، ويقال : يزيد بن مروان الأزرق أبو مروان الدمشقي السلامي ، صدوق ، قال فيه الذهبي : « من ثقات الدماشقة ، لكنه يروج عليه » . مولده سنة (١٥٣) ووفاته سنة (٢٤٩) روى له أبو داود وابن ماجه .

الجرح والتعديل (٥٧/٩) وتهذيب الكمال (١٩٨/٣٠ - ٢٠٠) وميزان الاعتدال (٤/٢٩٨) وتقريب التهذيب (ص ٥٠٣) .

(٦) هو محمد بن شعيب بن شابور أبو عبد الله القرشي الأموي مولا هم الشامي الدمشقي ، قال فيه ابن حجر : « صدوق صحيح الكتاب » . وذكره ابن حبان في الثقات ، مولده سنة (١١٦) وقيل غير ذلك ، ووفاته في بيروت سنة (٢٠٠) وقيل غير ذلك . أخرج له الأربعة .

الجرح والتعديل (٢٨٦/٧) وتهذيب الكمال (٣٧٠/٢٥ - ٣٧٥) والسير (٣٧٦ - ٣٧٨) وتقريب التهذيب (ص ٤١٨) .

(٧) في النسخ الخطية : « غفرة » بعين مهملة ، والصواب ما أثبت أي بالغين المعجمة المضمومة وسكون الفاء .

وعمر هو ابن عبد الله أبو حفص المدني مولى غفرة بنت رباح أخت بلال بن رباح ، ويقال مولى غفرة بنت شيبه ، قال فيه ابن حجر : « ضعيف وكان كثير الإرسال » . مات =

«جاءني جبريل وفي كفه مرآة فيها نكتة سوداء فقلت : ما هذه يا جبريل ؟ قال : هذه الجمعة أرسل بها إليك ربك فتكون هدى لك ولأمتك من بعدك ، فقلت : وما لنا فيها ؟ قال : لكم فيها خير كثير ، أنتم الآخرون السابقون يوم القيامة ، وفيها ساعة لا يوافقها عبد مؤمن يصلي يسأل الله خيرا هو له قسم إلا آتاه (ولا خيرا ليس بقسم)<sup>(١)</sup> إلا ادخر له أفضل منه ، ولا يستعيز بالله من شر ما [ ١٨٨ / ب ] هو مكتوب عليه إلا دفع عنه أكبر منه . قلت : ما هذه النكتة السوداء ؟ قال : هذه الساعة يوم تقوم<sup>(٢)</sup> القيامة [ تكون يوم الجمعة ]<sup>(٣)</sup> ، وهو سيد الأيام ، ونحن نسميه عندنا يوم المزيد ، قلت : ولم تسمونه<sup>(٤)</sup> يوم المزيد يا جبريل ؟ قال : إن ربك اتخذ في الجنة واديا أفيح من مسك أبيض ، فإذا كان يوم الجمعة من أيام الآخرة هبط الجبار جل جلاله عن عرشه إلى كرسيه إلى ذلك الوادي وقد حف الكرسي بمنابر من نور يجلس عليها الصديقون والشهداء ، ثم يجيء أهل الغرف حتى يحفوا بالكثيب<sup>(٥)</sup> ، ثم يتبدي لهم ذو الجلال والإكرام فيقول : أنا

= سنة (١٤٥) أو (١٤٦) ، أخرج له أبو داود والترمذي .

الجرح والتعديل (١١٩/٦) وتهذيب الكمال (٤٢٠/٢١ - ٤٢٣) وميزان الاعتدال (٣/ ٢١٠ - ٢١١) وتقريب التهذيب (ص٣٥٢) .

(١) في « ت » : « ولا خيرا لم يقسم » ، والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق لما في كتاب الرؤية للدارقطني (ص١٨٢) .

(٢) في « ن » : « يقوم » .

(٣) ما بين المعقوفتين لا يوجد في النسخ الخطية ، وقد أثبتته من مصدر النص : كتاب الرد على الجهمية للدارمي (ص٩٠) . وانظر : الرؤية للدارقطني (ص١٧٨ ، ١٨٢) .

(٤) في « د » و « ن » : « يسمونه » .

(٥) في « ت » : « بالكيت » وهو تحريف .

الذي صدقتكم وعدي ، وأتمت عليكم نعمتي ، وأحللت لكم دار كرامتي ، فسلوني ، فيقولون بأجمعهم : نسألك الرضى عنا ، فيشهد لهم على الرضى ، ثم يقول لهم : سلوني ، فيسألونه حتى تنتهي (١) نهمة (٢) كل عبد منهم ، ثم يقول : سلوني ، فيقولون : حسبنا ربنا رضينا ، فيرجع الجبار إلى عرشه فيفتح لهم بعد انصرافهم من يوم الجمعة ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ، فيرجع أهل الغرف إلى غرفهم وهي غرفة من لؤلؤة بيضاء وياقوتة حمراء وزمردة خضراء ، ليس فيها (قصم ولا قصم) (٣) مطردة فيها أنهارها ، متدللية فيها ثمارها ، فيها أزواجها وخدمها ومساكنها ، فليسوا إلى يوم أحوج منهم إلى (يوم الجمعة) (٤) ليزدادوا تفضلاً

= والكثيب : هو التل المستطيل المحدودب من الرمل .

وقيل : القطعة تنقاد محدودبة ، جمع أكنية وكُئِب .

تهذيب اللغة وتاج العروس كلاهما في مادة (كثب) .

(١) في « ن » : « ينتهي » .

(٢) في « ت » : « نهمة » وفي كتاب الرد على الجهمية للدارمي (ص ٩٠) : « نُهية » وكذا

في الرؤية للدارقطني (ص ١٨٣) ، والمثبت من « د » و « ن » ولعله الصواب ، لأن

النهمة هي الشهوة في الشيء والرغبة فيه ، وتطلق أيضاً على الحاجة .

ومنه الحديث : « .. فإذا قضى أحدكم نهمته فليعجل إلى أهله » أخرجه البخاري في

الحجج ح ١٨٠٤ وفي الجهاد والسير ح ٣٠٠١ وفي الأطعمة ح ٥٤٢٩ .

وانظر اللسان وتاج العروس مادة : « نهم » .

(٣) في « ت » : « قصم ولا هضم » ، وفي « ن » : « هضم ولا قصم » والمثبت من

« د » .

قال ابن أبي الدنيا في صفة الجنة رقم ٩١ (ص ٩٥) : « الفصم : الصدع الذي لم يبين ،

والقصم : ما قد بان » .

(٤) في « ت » : « يوم القيامة » وهو خطأ .

من ربههم ورضوانا» (١) .

ورواه عثمان بن أبي شيبة (٢) : حدثنا جرير (٣) عن

(١) أخرجه الدارمي في الرد على الجهمية (مطولا) رقم ١٤٤ (ص ٩٠ - ٩١) وفي النقص على المريسي (مختصرا) (١/٤٢٠ - ٤٢١) وابن أبي الدنيا في صفة الجنة (مختصرا) رقم ٩٢ (ص ٩٦) كما روي من طرق عن عثمان بن عمير ، قال البزار : « قد رواه جماعة منهم إبراهيم بن طهمان ومحمد بن فضيل وغيرهما عن ليث عن عثمان بن عمير عن أنس عن النبي ﷺ . قلت : فممن أخرجه ابن طهمان في مشيخته رقم ١١٢ (ص ١٦٢ - ١٦٣) وابن أبي شيبة في المصنف (٢/١٥٠ - ١٥١) وابن أبي الدنيا في صفة الجنة رقم ٩١ (ص ٩٤ - ٩٥) والحارث بن أبي أسامة في مسنده كما في بغية الباحث رقم ١٩٦ (١/٣٠١ - ٣٠٢) وعبد الله بن الإمام أحمد في السنة رقم ٤٦٠ (١/٢٥٠ - ٢٥١) والبزار في مسنده كما في كشف الأستار رقم ٣٥١٩ (٤/١٩٤ - ١٩٥) والآجري في الشريعة رقم ٦١٢ (٢/١٠٢٢ - ١٠٢٦) والدارقطني في الرؤية رقم ٦٥ (ص ١٨٢ - ١٨٣) وابن بطة في الإبانة رقم ٢٤ (٣/٢٧ - ٢٩) وابن منده في التوحيد رقم ٣٩٧ (٣/٤٠) وفي الرد على الجهمية رقم ٩٢ (ص ١٠١) والذهبي في العلو ص (٢٨ - ٣٠) .

كما أن له طرقا أخرى عن أنس سيذكر المؤلف ابن القيم بعضها لاحقا فيما يأتي ، وقد جمع أكثرها ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٦/٤١٠ - ٤١٦) ، كما جمعها الذهبي في العلو ص (٢٨ - ٣١) ثم قال : « وهذه طرق يعضد بعضها بعضا » اهـ وينظر حادي الأرواح (ص ٣٩٠) وما بعدها .

(٢) هو عثمان بن محمد بن إبراهيم بن عثمان أبو الحسن العبسي مولا هم الكوفي المعروف بابن أبي شيبة ، قال فيه الحافظ ابن حجر : « ثقة حافظ شهير وله أوهام ، وقيل : كان لا يحفظ القرآن » اهـ مات سنة (٢٣٩) ، أخرج له الستة إلا الترمذي .  
الجرح والتعديل (٦/١٦٦ - ١٦٧) وتهذيب الكمال (١٩/٤٧٨ - ٤٨٧) والسير (١١/١٥١ - ١٥٤) وتقريب التهذيب (ص ٣٢٦) .

(٣) هو جرير بن عبد الحميد بن قُرط أبو عبد الله الضبي الكوفي نزيل الري وقاضيا ، قال فيه ابن حجر : « ثقة صحيح الكتاب ، قيل : كان في آخر عمره يهيم من حفظه ، مات سنة (١٨٨) ، أخرج له الجماعة .

ليث (١) عن عثمان بن عمير (٢) عن أنس (٣) .  
ورواه ابن أبي حاتم (٤) : حدثنا أبو زرعة (٥) حدثنا محمد بن عبد الله بن

= الجرح والتعديل (٥٠٥/٢ - ٥٠٧) وتهذيب الكمال (٥٤٠/٤ - ٥٥١) والسير  
(٩/٩ - ١٨) وتقريب التهذيب (ص ٧٨) .

(١) هو الليث بن أبي سليم بن زُئيم أبو بكر ، ويقال : أبو بكر ، القرشي مولا هم الكوفي ، قال فيه ابن حجر : « صدوق اختلط جدا ولم يتميز حديثه فترك » اهـ لكن مع ضعفه يكتب حديثه ويخرج ، قاله ابن عدي والدارقطني ، وقد استشهد به البخاري في الصحيح وروى له في كتاب رفع اليدين وغيره ، وروى له مسلم مقرونا بغيره ، وأخرج له الباقر . مات سنة (١٤٨) وقيل غير ذلك .

الجرح والتعديل (١٧٧/٧ - ١٧٩) وتهذيب الكمال (٢٧٩/٢٤ - ٢٨٨) والسير  
(١٧٩/٦ - ١٨٤) وتقريب التهذيب (ص ٤٠٠) .

(٢) هو عثمان بن عمير أبو اليقظان البجلي الكوفي الأعمى ، قال فيه ابن حجر : « ضعيف ، واختلط وكان يدلس ويغلو في التشيع ، مات في حدود الخمسين ومائة ، روى له أبو داود والترمذي وابن ماجه » .

الجرح والتعديل (١٦١/٦) وتهذيب الكمال (٤٦٩/١٩ - ٤٧٢) وميزان الاعتدال  
(٥٠/٣ - ٥١) وتقريب التهذيب (ص ٣٢٦) .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة بهذا السند في كتابه العرش رقم ٨٨ (ص ٤٨٩ - ٤٩٠) ، وهو ضعيف لحال الليث وعثمان بن عمير كما تقدم القول فيهما ، وانظر ما سبق قريبا ص (١١٥٨) تعليق (١ ، ٢) .

(٤) هو عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر أبو محمد الرازي الحنظلي التميمي العلامة الحافظ الناقد ابن الإمام محمد بن إدريس شيخ المحدثين ، لعبد الرحمن مصنفات بديعة منها : الجرح والتعديل ، والرد على الجهمية ، والمسند ، والتفسير وغيرها ، مات بالري سنة (٣٢٧) طبقات الحنابلة (٥٥/٢) وتاريخ ابن عساكر (٣٥٧/٣ - ٣٦٦) والسير (٢٦٣/١٣ - ٢٦٩) وطبقات الشافعية لابن السبكي (٣٢٤/٣ - ٣٢٨) .

(٥) هو عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ أبو زرعة القرشي المخزومي الرازي ، =

نمير<sup>(١)</sup> حدثنا (ابن اليمان)<sup>(٢)</sup> عن شريك<sup>(٣)</sup> عن عثمان<sup>(٤)</sup> به<sup>(٥)</sup> .  
ورواه مكّي بن إبراهيم<sup>(٦)</sup> عن موسى بن

= إمام حافظ ثقة مشهور علم ، مولده سنة (١٩٤) وقيل غير ذلك ووفاته بالري سنة (٢٦٤) ، أخرج له مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .  
الجرح والتعديل (٣٢٤/٥ - ٣٢٦) وتهذيب الكمال (٨٩/١٩ - ١٠٤) والسير (٦٥/١٣ - ٨٥) وتقريب التهذيب (ص٣١٣) .

(١) هو محمد بن عبد الله بن نمير أبو عبد الرحمن الهمداني الخارفي الكوفي ، ثقة حافظ فاضل مأمون ، مات سنة (٢٣٤) ، أخرج له الجماعة .  
الجرح والتعديل (٣٢٠/١ - ٣٢٨) و(٣٠٧/٧) وتهذيب الكمال (٥٦٦/٢٥ - ٦٧٠) والسير (٤٥٥/١١ - ٤٥٨) وتقريب التهذيب (ص٤٢٥) .

(٢) في النسخ الخطية : « أبو اليمان » ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت ، واسم ابن اليمان يحيى بن يمان أبو زكريا العجلي الكوفي ، قال فيه ابن حجر : « صدوق عابد يخطئ كثيرا وقد تغير ، من كبار التاسعة » . مات سنة تسع وثمانين ومائة ، روى له البخاري في الأدب والباقون .

الجرح والتعديل (١٩٩/٩) وتهذيب الكمال (٥٥/٣٢ - ٦٠) والسير (٣٥٦/٨ - ٣٥٧) والتقريب (ص٥٢٨) .

(٣) هو شريك بن عبد الله بن أبي شريك تقدمت ترجمته ص ( ١١٤٠ ) .

(٤) الظاهر أنه عثمان بن عمير أبو اليقظان المتقدم الترجمة ، فهو عن يروي عن أنس بن مالك كما في ترجمته في تهذيب المزي (٤٧٠/١٩) وهو عن يروي عنه شريك المذكور .

(٥) لعل الإمام ابن أبي حاتم أخرجه في كتابه السنة أو في كتابه الرد على الجهمية ، وكلاهما من مؤلفاته المفقودة عند الناس اليوم . انظر ما ذكرته عنهما سالفا ص ( ١٠٨٤ ) تعليق ( ١ ) وص ( ١١٣٩ ) مع تعليق ( ٣ ) .

(٦) هو مكّي بن إبراهيم بن بشير بن فرقد ، ويقال : ابن فرقد بن بشير ، أبو السكن التميمي الحنظلي البلخي مسند خراسان ، إمام حافظ ثقة ثبت ، مولده سنة (١٢٦) ووفاته سنة (٢١٤) أو ٢١٥ ، روى له الجماعة .

عُبَيْدَةَ<sup>(١)</sup> عن أبي الأزهر<sup>(٢)</sup> (عن عبيد الله بن عمير)<sup>(٣)</sup> فذكره<sup>(٤)</sup> .

= الجرح والتعديل (٤٤١/٨) وتهذيب الكمال (٤٧٦/٢٨ - ٤٨٢) والسير  
(٥٥٣ - ٥٤٩/٩) وتقريب التهذيب (ص ٤٧٧) .

(١) هو موسى بن عُبَيْدَةَ (بضم المهملة) بن نَسِيط (بفتح النون وكسر المعجمة) بن عمرو بن الحارث أبو عبد العزيز ، الربذي المدني ، قال فيه ابن حجر : « ضعيف ولا سيما في عبد الله بن دينار ، وكان عابداً » اهد مات بالمدينة سنة (١٥٣) وقيل في التي قبلها ، أخرج له الترمذي وابن ماجه .

الجرح والتعديل (١٥١/٨ - ١٥٢) وتهذيب الكمال (١٠٤/٢٩ - ١١٤) وميزان الاعتدال  
(٢١٣/٤ - ٢١٤) وتقريب التهذيب (ص ٤٨٤) .

(٢) واسمه معاوية بن إسحاق بن طلحة بن عبيد الله ، القرشي التيمي ، قال فيه ابن حجر : « صدوق ربما وهم ، من السادسة » . أخرج له البخاري وأبو داود في القدر ، والنسائي وابن ماجه في سنتهما .

الجرح والتعديل (٣٨١/٨) وتهذيب الكمال (١٦٠/٢٨ - ١٦١) والكاشف (١٥٦/٣)  
وتقريب التهذيب (ص ٤٦٩) .

(٣) في النسخ الخطية : « عن عثمان » ، والظاهر أنه خطأ صوابه ما أثبت : « عن عبيد الله ابن عمير » كما في سائر المصادر .

وهو عبيد الله بن عبيد بن عمير ، وقد ينسب إلى جده فيقال عبيد الله بن عمير ، وسيأتي قريباً عند المؤلف نقلاً عن الشافعي من مسنده : عبيد بن عمير ، والذي وقفت عليه في المسند المذكور (ص ١٥٩) أنه عبد الله (مكبراً) بن عمير وهكذا في كتاب الأم (١/١٨٥) وفيما نقله ابن القيم عن الإمام الشافعي في مصنفه حادي الأرواح (ص ٣٩١) وفي تهذيب الكمال (٢٥٩/١٥) و (١٦٠/٢٨) وفي تهذيبه (٣٠٨/٥) وفي التقريب (ص ٢٥٤) ، وما ذكرته أولاً في رسمه مصغراً هو في ترتيب مسند الشافعي للسندي (ص ١٢٦) وفي إتحاف المهرة لابن حجر (٢/١٢٩ - ١٣٠)

(٤) أخرجه الشافعي في مسنده رقم ٣٠٨ (ص ١٥٩) ومن طريقه أخرجه ابن قدامة في إثبات صفة العلو رقم ٢٦ (ص ١٠٩ - ١١٠) وكذا الذهبي في العلو ص (٢٩ - ٣٠) ، وقد روي من طرق عن عثمان بن عمير سبقت الإشارة قريباً إلى مخرجها . =

ورواه موسى بن عقبة<sup>(١)</sup> عن أبي صالح<sup>(٢)</sup> عن أنس<sup>(٣)</sup> .  
ورواه بشر (بن الحسين)<sup>(٤)</sup> عن الزبير (بن)

= وهو هنا ضعيف بسبب موسى بن عبيدة وشيخه أبي الأزهر ، وقد سبق معرفة حالهما ، وانظر ما سبق ص ( ١١٦٠ ) تعليق ( ١ ، ٢ ) .

(١) هو موسى بن عقبة بن أبي عياش أبو محمد القرشي مولاهم الأسدي المطرفي مولى آل الزبير بن العوام ، ثقة فقيه ، إمام في المغازي بصير بها وأول من ألف فيها ، مات سنة (١٤١) وقيل (١٤٢) ، أخرج له الجماعة .

الجرح والتعديل (١٥٤/٨ - ١٥٥) وتهذيب الكمال (١١٥/٢٩ - ١٢٢) والسير (١١٤/٦ - ١١٨) وتقريب التهذيب (ص٤٨٤) .

(٢) هو صالح بن نبهان مولى التوأمة بنت أمية بن خلف الجمحي ، أبو محمد المدني ، وهو صالح بن أبي صالح ، وقال أبو زرعة الرازي : هو صالح بن صالح ، وكنيته نبهان أبو صالح ، أفاده جميعا المزني في تهذيبه ، قال ابن حجر : « صدوق اختلط ، قال ابن عدي : لا بأس برواية القدماء عنه كابن أبي ذئب وابن جريج » . مات سنة (١٢٥) أو في التي تليها ، أخرج له أبو داود والترمذي وابن ماجه .

الجرح والتعديل (٤١٦/٤ - ٤١٨) وتهذيب الكمال (٩٩/١٣ - ١٠٤) وميزان الاعتدال (٣٠٢/٢ - ٣٠٤) وتقريب التهذيب (ص٢١٥) .

(٣) أخرجه أبو نعيم في صفة الجنة رقم ٣٩٥ (٢٢٦/٣ - ٢٢٧) ومختصرا في ذكر أخبار أصبهان (٢٧٨/١) وعنه الخطيب في التاريخ (٤٢٤/٣ - ٤٢٥) في ترجمة محمد بن يحيى أبو سهل الدينوري ، لكن في سنده عصمة بن محمد بن فضالة بن عبيد الأنصاري المدني قال فيه العقيلي في الضعفاء الكبير ترجمة ١٣٦٦ (٣/٣٤٠) : « يحدث بالبواطيل المدني الثقات ، ليس ممن يكتب حديثه إلا على جهة الاعتبار » ، وقال ابن عدي في الكامل (٣٧٣/٥) في ترجمة المذكور : « . . وكل حديثه غير محفوظ وهو منكر الحديث » ، ونقل الذهبي في الميزان (٦٨/٣) قول ابن معين فيه : « كذاب يضع الحديث » وقول الدارقطني وغيره : « متروك » .

(٤) في النسخ الخطية : « ابن الحنين » وهو خطأ صوابه ما أثبت .

وهو بشر بن الحسين أبو محمد الأصبهاني الهلالي ، قال فيه البخاري : « فيه نظر » ، =

عدي) (١) عن أنس (٢) .

(ورواه أبو يعلى) (٣) عن شيبان بن فروخ (٤) ، حدثنا الصَّعْقُ بن حزن (٥)

= وقال أبو حاتم : « يكذب على الزبير » ، وقال الدارقطني : « متروك » .  
التاريخ الكبير (٧١/٢) والضعفاء والمتروكون رقم ١٢٦ (ص ١٥٩ - ١٦٠) ، وينظر  
الجرح والتعديل (٣٥٥/٢) وميزان الاعتدال (٣١٥/١ - ٣١٦) .  
(١) في النسخ الخطية : « ابن عربي » وهو تحريف صوابه ما أثبت .  
والزبير هو ابن عدي أبو عدي ، كنيته هكذا فيما وقفت عليه من المصادر عدا تقريب  
التهذيب فيه أبو عبد الله ٩٩ الهمداني اليامي الكوفي قاضي الري ، علامة ثقة فقيه عابد  
أخرج له الجماعة ، مات بالري سنة (١٣١) .  
الجرح والتعديل (٥٧٩/٣ - ٥٨٠) وتهذيب الكمال (٣١٥/٩ - ٣١٧) والسير (١٥٧/٦)  
وتقريب التهذيب (ص ١٥٤) .

(٢) لم أقف عليه بهذا السند .

(٣) في النسخ الخطية : « أبو زرعة » وهو خطأ صوابه ما أثبت .

وأبو يعلى هو أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى التميمي الموصلبي صاحب المسند والمعجم ،  
حلاه الذهبي « بالإمام الحافظ شيخ الإسلام » . ولد بالموصل سنة (٢١٠) وتوفي سنة  
(٣٠٧) .

سير أعلام النبلاء (١٧٤/١٤ - ١٨٢) والوافي بالوفيات (٢٤١/٧) والنجوم الزاهرة (٣/١٩٧)  
وشذرات الذهب (٢/٢٥٠) .

(٤) هو شيبان بن فروخ أبي شيبعة ، أبو محمد الحبطي مولاهم ، الأبي البصري ، ولد في  
حدود سنة (١٤٠) ، وثقه الإمام أحمد ، وقال فيه أبو حاتم : « كان يرى القدر واضطر  
الناس إليه بأخرة » . وقال ابن حجر : « صدوق بهم ورمي القدر » ، مات سنة  
(٢٣٦) وقيل في التي قبلها ، أخرج له مسلم وأبو داود والنسائي .

الجرح والتعديل (٣٥٧/٤) وتهذيب الكمال (٥٩٨/١٢ - ٦٠١) والسير  
(١٠١/١١ - ١٠٣) وتقريب التهذيب (ص ٢١١) .

(٥) هو الصَّعْقُ - بفتح الصاد وكسر العين ، كما ضبطه ابن ماكولا في الإكمال (١٨٠٠/٥)  
وقد ضبطه ابن حجر في التبصير (٨٣٥/٣) بالفتح وسكون العين المهملة - ابن =

حدثنا علي بن الحكم<sup>(١)</sup> عن أنس<sup>(٢)</sup> .  
ورواه الحكم<sup>(٣)</sup> بن أسلم<sup>(٤)</sup> عن الصعق<sup>(٥)</sup> عن

= حَزَن بفتح المهملة وسكون الزاي ، ابن قيس أبو عبد الله البكري البصري ثم العيشي من بني عايش بن مالك ، وثقه غير واحد ووصف بالزهد والعبادة ، قال فيه ابن حجر : « صدوق بهم وكان زاهداً » . روى له البخاري في الأدب المفرد ومسلم في الصحيح وأبو داود في المراسيل والنسائي في السنن .  
الجرح والتعديل (٤/٤٥٥ - ٤٥٦) وتهذيب الكمال (١٣/١٧٥ - ١٧٩) وميزان الاعتدال (٢/٣١٥) وتقريب التهذيب (ص٢١٧ - ٢١٨) .

(١) هو علي بن الحكم أبو الحكم البناني البصري ، قال فيه ابن حجر : « ثقة ضعفه الأزدي بلا حجة » . أخرج له الجماعة سوى مسلم ، مات سنة (١٣١) .  
الجرح والتعديل (٦/١٨١) وتهذيب الكمال (٢٠/٤١٣ - ٤١٥) وميزان الاعتدال (٣/١٢٥) وتقريب التهذيب (ص٣٣٩) .

(٢) أخرجه أبو يعلى في مسنده رقم ٤٢٢٨ (٧/٢٢٨ - ٢٢٩) وصححه سنده البوصيري في إتحاف السادة المهرة رقم ٢/٢١٢١ (٣/٨) وقال ابن حجر في المطالب العالية : (١/٢٧٨) : « هذا آخر الحديث من هذا الوجه ولم يذكر ما بعده ، وإسناده أجود من الأول » اه يعني بالأول حديث أنس بن مالك المروي عن عبد الرحمن المحاربي عن ليث عن عثمان عنه ، وقد أورده في المطالب قبل هذا .

(٣) في « ت » : « الحاكم » وهو خطأ صوابه ما أثبت كما سأذكر في ترجمته .

(٤) قال ابن أبي حاتم : « الحكم بن أسلم الحنفي وهو ابن سلمان أبو معاذ القرشي ، روى عن شعبة وعبد العزيز بن مسلم ، روى عنه أبي ومحمد بن غالب البغدادي وغيره ، سمعت أبي يقول : الحكم بن أسلم قدرني بصري صدوق » اه وقد ذكره الذهبي في الميزان باسمه وكنيته وقال : « لا أعرفه ، قال ابن معين ضعيف » .

الجرح والتعديل (٣/١١٤) وتهذيب الكمال (١٣/١٧٦) في ترجمة شيخه الصعق ، وميزان الاعتدال (١/٥٨٣) .

(٥) هو ابن حزن ، تقدمت ترجمته قريبا .

علي بن الحكم (١) عن عبد الملك (٢) بن عمير (٣) .  
 ورواه الحسن بن سفيان (٤) في مسنده : حدثنا شيان بن أبي شيبه (٥) ،  
 حدثنا الصعق بن حزان (٦) حدثنا علي بن الحكم (٧) عن أنس (٨) .

- (١) هو البناني البصري ، تقدمت ترجمته قريبا ص ( ١١٦٣ ) .  
 (٢) هو عبد الملك بن عمير بن شويد أبو عمرو ، ويقال أبو عمر ، اللخمي الكوفي المعروف بالقبطي حليف بني عدي ، قال فيه ابن حجر : « ثقة فصيح عالم تغير حفظه وربما دلس » اهـ ، روى له الجماعة ، مات سنة (١٣٦) .  
 الجرح والتعديل (٥/٣٦٠ - ٣٦١) وتهذيب الكمال (١٨/٣٧٠ - ٣٧٦) والسير (٥/٤٣٨ - ٤٤١) وتقريب التهذيب (ص ٣٠٥) .  
 (٣) لم أقف على هذه الرواية .  
 (٤) هو الحسن بن سفيان بن عامر بن عبد العزيز أبو العباس الشيباني الخراساني النسوي ، الإمام الحافظ الثبت صاحب المسند الكبير ، مولده سنة بضع وثمانين ومائتين ووفاته سنة (٣٠٣) على قرب من مدينة نسا .  
 الجرح والتعديل (٣/١٦٦) وتاريخ ابن عساكر (١٣/٩٩ - ١٠٦) والمنتظم (١٣/١٥٧ - ١٦٢) والسير (١٤/١٥٧ - ١٦٢) .  
 (٥) هو شيان بن فروخ ، تقدمت ترجمته قريبا ص ( ١١٦٢ ) .  
 (٦) هو أبو عبد الله البكري البصري ، تقدمت ترجمته قريبا ص ( ١١٦٢ ) .  
 (٧) هو البناني البصري المذكور في السند قبله .  
 (٨) سبق تخريجه قريبا ص ( ١١٦٣ ) ، وأما عزوه لمسند الحسن بن سفيان فهو من المصنفات المفقودة ، ومن ضمن موارد المؤلف ابن القيم في بعض كتبه ، وقد سرد رحمه الله تعالى هذا الحديث نفسه في كتابه « زاد المعاد » (١/٣٦٩ - ٣٧٠) نقلا من المسند المذكور لكن بسند آخر غير هذا المسطر هنا ، كما أن الحافظ ابن حجر وقف على قطعة من هذا المسند مصرحا بذلك في مقدمة كتابه المطالب العالية (١/٤٧) وفي مصنفه المعجم المفهرس رقم ٤٩٢ (ص ١٣٨) .

ورواه أسد بن موسى<sup>(١)</sup> حدثنا يعقوب بن إبراهيم<sup>(٢)</sup> حدثنا صالح بن حيان<sup>(٣)</sup> عن عبد الله بن بريدة<sup>(٤)</sup> عن أنس<sup>(٥)</sup> .  
ورواه الشافعي في مسنده<sup>(٦)</sup> عن إبراهيم بن محمد<sup>(٧)</sup> حدثنا موسى بن

- (١) هو أسد بن موسى بن إبراهيم بن الخليفة الوليد بن عبد الملك بن مروان بن الحكم أبو سعيد القرشي الأموي المصري ، ويقال له : أسد السنة ، علامة حافظ ، قال فيه ابن حجر : « صدوق يُغرب ، وفيه نصب » . أخرج له البخاري في الصحيح استشهداذا وفي الأدب ، وأبو داود والنسائي ، مات في مصر سنة (٢١٢) .
- الجرح والتعديل (٣٣٨/٢) وتهذيب الكمال (٥١٢/٢ - ٥١٤) والسير (١٦٢/١٠ - ١٦٤) وتقريب التهذيب (ص٤٣ - ٤٤) .
- (٢) هو أبو يوسف صاحب الإمام أبي حنيفة ، تقدمت ترجمته ص (١٠٨٣) .
- (٣) هو صالح بن حيان القرشي الكوفي ، تكلم فيه جماعة وضعفه غير واحد ، أخرج له ابن ماجه في التفسير .
- الجرح والتعديل (٣٩٨/٤) وتهذيب الكمال (٣٣/١٣ - ٣٥) والسير (٣٧٣/٧ - ٣٧٤) وتقريب التهذيب (ص٢١٢) .
- (٤) هو عبد الله بن بريدة بن الحبيب أبو سهل الأسلمي المروزي ، شيخ مرو وقاضيا ، إمام حافظ ثقة ، مولده سنة (١٥) ووفاته سنة (١٠٥) وقيل (١١٥) ، أخرج له الجماعة .
- الجرح والتعديل (١٣/٥) وتهذيب الكمال (٣٢٨/١٤ - ٣٣٢) والسير (٥٠/٥ - ٥٢) وتقريب التهذيب (ص٢٣٩) .
- (٥) أخرجه ابن منده في التوحيد رقم ٣٩٨ (٤٠/٣ - ٤١) .
- (٦) رقم ٣٠٨ (ص١٥٩) ، وقد تقدمت الإشارة إليه ص (١١٥٤) تعليق (٢) .
- (٧) هو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى أبو إسحاق الأسلمي مولا هم المدني ، ولد في حدود سنة مائة أو قبل ذلك ، ومات سنة (١٨٤) ، روى له ابن ماجه ، وقد تكلم فيه غير واحد فقال الإمام أحمد : « إبراهيم بن أبي يحيى لا يكتب حديثه ، ترك الناس حديثه ، كان يروي أحاديث منكورة ليس لها أصل ، وكان يأخذ حديث الناس يضعها في كتبه » اهـ وكذبه ابن معين وابن أبي حاتم وغيرهما .

عبيدة<sup>(١)</sup> حدثني أبو الأزهر<sup>(٢)</sup> عن عبيد بن عمير<sup>(٣)</sup> أنه سمع أنس بن مالك فذكر نحوه ، وقال في آخره : «هو اليوم الذي استوى فيه ربكم على العرش ، وفيه خلق آدم وفيه تقوم الساعة» .  
وقد جمع ابن أبي داود طرق هذا الحديث<sup>(٤)</sup> .  
وقد روي من حديث حذيفة بن اليمان<sup>(٥)</sup> ، قال ابن منده<sup>(٦)</sup> : «أخبرنا

= الجرح والتعديل (٢/ ١٢٥ - ١٢٧) وتهذيب الكمال (٢/ ١٨٤ - ١٩١) والسير (٨/ ٤٥٠ - ٤٥٤) وتقريب التهذيب (ص ٣٣) .

(١) تقدمت ترجمته ص ( ١١٦٠ ) .

(٢) هو معاوية بن إسحاق ، تقدمت ترجمته ص ( ١١٦٠ ) .

(٣) تقدمت ترجمته ص ( ١١٦٠ ) .

(٤) وكذا قال المؤلف في كتابه حادي الأرواح (ص ٣٩٤) ، ولم أقف على ذلك في كتب ابن أبي داود المطبوعة ، فلعله ضمَّه في بعض كتبه الأخرى وهي كثيرة منها مصنفه المسند والسنن والتفسير وغيرها . وأما سياق الحديث هنا فهو ضعيف جدا لكون إبراهيم بن محمد متروك الحديث وشيخه موسى بن عبيدة الريزي ضعيف كما سبق في ترجمتهما .

(٥) هو حذيفة بن اليمان ، واليمان لقب لأبيه ، واسمه جِسل ويقال حُسيل بن جابر بن عمرو بن ربيعة أبو عبد الله العبسي القطيعي ، من كبار الصحابة ومتقدميهم ، المعروف بصاحب سر رسول الله ﷺ ، مولده في المدينة وقد أسلم مع أبيه وحضرا أحدا فاستشهد اليمان بها ، وشهد حذيفة بعده الخندق وفتح العراق ، وعلى يديه تم فتح همدان والري والدينور سنة (٢٢) ، استعمله عمر على المدائن فلم يزل بها حتى مات سنة (٣٦) بعد مقتل عثمان في أول خلافة علي رضي الله عنهم جميعا .

الاستيعاب (١/ ٣٣٤ - ٣٣٥) وأسد الغابة (١/ ٤٦٨ - ٤٦٩) والإصابة (٢/ ٤٤ - ٤٥) .

(٦) هو محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده أبو عبد الله العبدي الأصبهاني الحافظ من أولاد المحدثين وبيت الحفاظ ، وصفه الذهبي « بالإمام الحافظ الجوال محدث الإسلام صاحب التصانيف » ، مولده بأصبهان سنة (٣١٠) وبها وفاته سنة (٣٩٥) .

ذكر أخبار أصفهان (٢/ ٣٠٦) وطبقات الخنابلة (٢/ ١٦٧) والوافي بالوفيات =

أبو عمرو [ ١/١٨٩ ] بن حكيم<sup>(١)</sup> ثنا يزيد بن جهور<sup>(٢)</sup> ثنا الحسن ابن يحيى بن كثير<sup>(٣)</sup> حدثنا أبي<sup>(٤)</sup> عن القاسم بن مطيب<sup>(٥)</sup> عن

= (٢/١٩٠ - ١٩١) والسير (١٧/٢٨ - ٤٣) .

(١) هو أحد بن محمد بن إبراهيم بن حكيم الأبرش المدني الأصبهاني المعروف بابن مَمَك ،  
إمام عالم محدث أديب صاحب رحلة ، توفي بأصبهان سنة (٣٣٣) .

ذكر أخبار أصبهان (١/١٢٢) وتاريخ ابن عساكر (٥/٢١٢ - ٢١٣) وتاريخ الإسلام  
(٢٥/٨٧) والسير (١٥/٣٠٦ و ٣٣٢) .

(٢) لعله يزيد بن جهور أبو الليث الطرسوسي الخياط ، قال فيه الدارقطني : « كان بالثغر  
لا بأس به » .

قلت : ولم أقف على من ترجمه استقلالا إلا ما كان من ذكوره عرضا في مواضع من بعض  
كتب التراجم والجرح والتعديل ، كطبقات المحدثين لأبي الشيخ (٤/٢٣) وسؤالات  
الحاكم للدارقطني (ص ١٦٠) رقم ٢٤٢ ، وتهذيب الكمال للمزي (٩/١٠٥) و(٣٢/٣٥٩)  
والسير للذهبي (١٤/١٢٣) وتذكرة الحفاظ (٢/٧٤٧) .

(٣) هو الحسن بن يحيى بن كثير العبيري المصيصي ، قال المزي : « روى عنه النسائي  
وعبد الله بن أبي داود وعبد الله بن محمد بن أبي الدنيا وقال : كان من البكائين ، وقال  
النسائي : لا شيء خفيف الدماغ ، وقال في موضع آخر : لا بأس به » اهـ .

تهذيب الكمال (٦/٣٣٦) وميزان الاعتدال (١/٥٢٥ - ٥٢٦) وتاريخ الإسلام الطبقة  
الخامسة والعشرون (١٨/٢٣٥ - ٢٣٦) وتقريب التهذيب (ص ١٠٤) .

(٤) يعني يحيى بن كثير بن درهم أبو غسان العبيري مولا هم البصري الحافظ الثقة خراساني  
الأصل ، أخرج له الجماعة ، مات سنة (٢٠٦) وقيل غير ذلك .

الجرح والتعديل (٩/١٨٣) وتهذيب الكمال (٣١/٤٩٩ - ٥٠١) والسير (٩/٥٣٨)  
وتقريب التهذيب (ص ٥٢٥) .

(٥) هو القاسم بن مطيب المعجلي البصري انتقل إلى الكوفة فسكنها ، أخرج له البخاري في  
الأدب المفرد ، قال فيه أبو حاتم ابن حبان : « يخطئ عمن يروي على قلة روايته  
فاستحق الترك كما كثر ذلك منه » . وقال فيه ابن حجر : « فيه لين من الخامسة » . =

الأعمش<sup>(١)</sup> عن أبي وائل<sup>(٢)</sup> عن حذيفة عن النبي ﷺ : الحديث بطوله<sup>(٣)</sup> .

= الجرح والتعديل (١٢١/٧) والمجروحين (٢١٣/٢) وتهذيب الكمال (٤٤٧/٢٣ - ٤٤٨) وتقريب التهذيب (ص ٣٨٨) .

(١) هو سليمان بن مهران أبو محمد الأسدي الكاهلي مولا هم أحد الأئمة الأعلام ، قال فيه ابن حجر : « ثقة حافظ عارف بالقراءات ورع لكنه يُدلس ، من الخامسة » . ولد في أول سنة (٦١) ومات سنة (١٤٧) أو ١٤٨ ، روى له الجماعة .

الجرح والتعديل (١٤٦/٤ - ١٤٧) وتهذيب الكمال (٧٦/١٢ - ٩١) والسير (٢٢٦/٦ - ٢٤٨) وتقريب التهذيب (ص ١٩٥) .

(٢) واسمه شقيق بن سلمة الأسدي (أسد خزيمه) الكوفي المخضرم ، أدرك النبي ﷺ وما رآه ، إمام ثقة عابد ، مات في زمن الحجاج سنة (٨٢) وقيل غير ذلك ، أخرج له الجماعة .

الجرح والتعديل (٣٧١/٤) وتهذيب الكمال (٥٤٨/١٢ - ٥٥٤) والسير (١٦١/٤ - ١٦٦) وتقريب التهذيب (ص ٢٠٩) .

(٣) لم أقف عليه في شيء من كتب ابن منده المطبوعة ، وقد أخرجه (مطولا) ابن أبي الدنيا

في صفة الجنة رقم ٣٣٨ (ص ٢٢٢ - ٢٢٥) وكذا البزار في مسنده رقم ٢٨٨١ (٧/

٢٨٨ - ٢٩٠) وابن بطة في الإبانة رقم ٢٦ (٣/٣١ - ٣٦) وأشار إليه الذهبي في الميزان

(١/٥٤) في ترجمة إبراهيم بن مالك ، وفي (٣/٣٨٠) في ترجمة القاسم بن مطيب ،

كما أورده المؤلف ابن القيم في حادي الأرواح (ص ٤٠٤ - ٤٠٦) نقلا عن ابن بطة

والبزار ، وهو حديث ضعيف جدا في سنده عند ابن أبي الدنيا عبد الله بن عرادة

الشييباني قال فيه الإمام البخاري في تاريخه الكبير (٥/١٦٦) : « منكر الحديث » ،

وقال ابن معين : « ضعيف ، ليس بشيء » ، وقال ابن عدي : « عامة ما يرويه لا

يتابع عليه » . راجع تهذيب الكمال (١٥/٢٩٥) . وفي سنده عندهم جميعا القاسم بن

مطيب ضعيف قد تقدم القول فيه ، قال الحافظ الهيثمي بعد أن أورده في المجمع (١٠/

٧٨١) : « رواه البزار وفيه القاسم بن مطيب وهو متروك » .

ورواه أبو نعيم<sup>(١)</sup> وأبو النضر<sup>(٢)</sup> وجماعة قالوا : حدثنا المسعودي<sup>(٣)</sup> عن المنهال بن عمرو<sup>(٤)</sup> عن أبي عبيدة<sup>(٥)</sup> عن عبد الله<sup>(٦)</sup> قال : « سارعوا إلى

- (١) أبو نعيم تقدمت ترجمته ص ( ١٠٩٢ ) .
- (٢) هو هاشم بن القاسم بن مسلم الليثي مولاهم البغدادي ، خراساني الأصل مشهور بكنيته ويلقب قيصر ، إمام حافظ محدث ثقة ثبت ، مولده سنة (١٣٤) ووفاته سنة (٢٠٧) أخرج له الجماعة
- الجرح والتعديل (١٠٥/٩ - ١٠٦) وتهذيب الكمال (١٣٠/٣٠ - ١٣٦) والسير (٥٤٥/٩ - ٥٤٩) وتقريب التهذيب (ص٥٠١) .
- (٣) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود الكوفي ، فقيه علامة محدث ولد في خلافة عبد الملك بن مروان بعد الثمانين وتوفي ببغداد سنة (١٦٠) ، وثقه غير واحد إلا أنه اختلط في آخر عمره ، قال الحافظ ابن حجر : « صدوق اختلط قبل موته ، وضابطه أن من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط » اه قال المزي : « استشهد به البخاري في الصحيح وروى له في كتاب الأدب ، وروى له الأربعة » .
- الجرح والتعديل (٢٥٠/٥ - ٢٥٢) وتهذيب الكمال (٢١٩/١٧ - ٢٢٧) والسير (٩٣/٧ - ٩٥) وتقريب التهذيب (ص٢٨٦) .
- (٤) هو المنهال بن عمرو الأسدي مولاهم الكوفي ، وثقه ابن معين والنسائي والعجلي وابن حبان وغيرهم ، روى له الجماعة سوى مسلم .
- الجرح والتعديل (٣٥٦/٨ - ٣٥٧) وتهذيب الكمال (٥٦٨/٢٨ - ٥٧٢) والسير (١٨٤) وتقريب التهذيب (ص٤٧٩) .
- (٥) هو عامر بن عبد الله بن مسعود مشهور بكنيته فيقال هي اسمه ولا اسم له غيرها ، كوفي ثقة ، قال الترمذي : « لا يعرف اسمه ولم يسمع من أبيه شيئا » وقال ابن حجر : « والراجح أنه لا يصح سماعه من أبيه ، مات بعد سنة ثمانين » أخرج حديثه الجماعة .
- كتاب الكنى في آخر التاريخ الكبير (ص٥١ - ٥٢) والجرح والتعديل (٤٠٣/٩) وتهذيب الكمال (٦١/١٤ - ٦٢) وتقريب التهذيب (ص٥٧٨) .
- (٦) يعني عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

الجمعة ، فإن الله ينزل (١) لأهل الجنة في كل جمعة في كتيب من كافور أبيض فيكونون منه في القرب على قدر تسارعهم إلى الجمعة (٢) .  
 وأما حديث لقيط بن عامر (٣) فقال عبد الله بن أحمد في كتاب السنة :  
 « كتب إلي إبراهيم [ بن ] (٤) حمزة [ بن محمد بن حمزة ] (٥) بن مصعب بن الزبير (٦) : كتبت إليك بهذا الحديث فحدث به عني ، قال : حدثني

[ إيراد  
 حديث  
 لقيط بن  
 عامر أبي  
 رزق  
 العقيلي ]

(١) في مصادر النص : « يبرز » .

(٢) أخرجه ابن خزيمة في التوحيد رقم ٦٠٢ (٨٩٣/٢) وأبو نعيم في صفة الجنة رقم ٣٩٦ (٢٢٧/٣ - ٢٢٨) وفي آخره عندهما زيادة ، وهو ضعيف آفته المسعودي قد اختلط في آخر عمره ، والراوي عنه أبو النضر المذكور في السند روى عنه بعد الاختلاط ، قاله الإمام أحمد وغيره كما في تاريخ الخطيب (١٠/٢٢٠ - ٢٢٢) وتهذيب الكمال (١٧/٢٢٣) والكواكب النيرات (ص ٢٨٦ - ٢٨٨) . وأيضاً فإن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه ابن مسعود كما تقدم في ترجمته ، ولهذا قال ابن حجر في إتحاف المهرة رقم ١٣٣٦٨ (١٠/٥٣٥) بعد أن ذكره : « فيه علتان » . لعله يقصد ما تقدم في سبب ضعف الحديث والعلم عند الله تعالى .

(٣) هو لقيط بن عامر بن المتفق بن عامر بن عقيل بن كعب بن عامر بن صعصعة أبو رزين العامري العقيلي ، له صحبة ووفادة على رسول الله ﷺ ، ويقال له ابن صبرة ، قاله ابن منده وابن عبد البر وغيرهما ، وقد اختلف فيهما أهل العلم اختلافاً بيناهما واحد أو اثنان ، وقد حكى الحافظ ابن حجر الخلاف في ذلك بطوله مع منشئه وسببه وترجح عنده أنهما اثنان : لقيط بن عامر بن المتفق ، ولقيط بن صبرة بن عبد الله العامري وهو أيضاً له صحبة ووفادة .

الاستيعاب (٣/١٣٤٠) وأسد الغابة (٤/٥٢٣ - ٥٢٥) والإصابة (٥/٦٨٦ - ٦٨٧) .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » مثبت في « د » و « ن » ومصادر النص والترجمة .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من « د » و « ن » مثبت في « ت » وفي بعض مصادر النص .

(٦) وهو أبو إسحاق المدني المتوفى سنة (٢٣٠) ، قال فيه ابن حجر : « صدوق من

العاشرة » . روى له البخاري وأبو داود والنسائي .

عبد الرحمن بن المغيرة الحزامي<sup>(١)</sup> عن عبد الرحمن بن عياش<sup>(٢)</sup> عن دَلْهَم<sup>(٣)</sup>  
ابن الأسود بن<sup>(٤)</sup> عبد الله بن حاجب<sup>(٥)</sup> بن عامر<sup>(٦)</sup> [ بن<sup>(٧)</sup> المتفق عن

= الجرح والتعديل (٩٥/٢) وتهذيب الكمال (٧٦/٢ - ٧٨) والسير (٦٠/١١ - ٦١)  
وتقريب التهذيب (ص ٢٩) .

(١) هو عبد الرحمن بن المغيرة بن عبد الرحمن أبو القاسم الحزامي القرشي الأسدي ، ذكره  
ابن حبان في الثقات ، وقال فيه ابن حجر : « صدوق من العاشرة » روى له البخاري  
وأبو داود .

الجرح والتعديل (٢٨٨/٥) وتهذيب الكمال (٤٢٣/١٧) والكاشف (١٨٦/٢ - ١٨٧)  
وتقريب التهذيب (ص ٢٩٢) .

(٢) هو عبد الرحمن بن عياش ويقال : ابن عباس الأنصاري ثم السَّمْعِي - بفتح المهملة  
والميم - المدني القُبَّاتي . قال فيه ابن حجر : « مقبول من السابعة » أخرج له أبو داود  
حديثا واحدا .

الجرح والتعديل (٢٧١/٥) وتهذيب الكمال (٣٣٢/١٧ - ٣٣٥) وميزان الاعتدال (٢/  
٥٨٠) وتقريب التهذيب (ص ٢٨٩ - ٢٩٠) .

(٣) دَلْهَم : بفتح الدال وسكون اللام وفتح الهاء العُقيلي الحجازي ، عداده في التابعين ذكره  
ابن حبان في الثقات ، وقال فيه الحافظ ابن حجر : « مقبول من السابعة » ، أخرج له  
أبو داود .

الجرح والتعديل (٤٣٦/٣) وتهذيب الكمال (٤٩٣/٨ - ٤٩٤) وميزان الاعتدال (٢/  
٢٨) وتقريب التهذيب (ص ١٤١) .

(٤) في النسخ الخطية : « عن » بدل « ابن » ، وهو خطأ صوابه ما أثبت كما في مصادر  
النص والترجمة .

(٥) في « ت » : « حاطب » . وهو خطأ صوابه ما أثبت من « د » و « ن » ومصادر الترجمة .

(٦) في النسخ الخطية : « عاصم » وهو خطأ ، وما أثبتته هو الصواب كما في مصادر  
الترجمة .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من « ن » .

جده<sup>(١)</sup> عن عمه لقيط بن عامر العقيلي .  
 قال دلهم : وحدثني أبي<sup>(٢)</sup> عن عاصم بن لقيط<sup>(٣)</sup> أن لقيطا وفد إلى النبي  
 ﷺ ومعه صاحب له يقال له نَهَيْك بن عاصم بن مالك بن المتفق<sup>(٤)</sup> . قال  
 لقيط : فخرجت أنا وصاحبي حتى قدمنا على رسول الله ﷺ حين انصرف  
 من صلاة الغداة فقام في الناس خطيبا فقال : « أيها الناس ألا إني قد خبات  
 لكم صوتي منذ أربعة أيام لأسمعكم ، ألا فهل من امرئ بعثه قومه ؟ فقالوا  
 له : اعلم لنا ما يقول رسول الله ﷺ ، ألا ثم لعله أن يلهيه حديث نفسه  
 أو حديث صاحبه أو يلهيه الضلال ، ألا إني مستول هل بلغت ؟ ألا  
 اسمعوا تعيشوا ، ألا اجلسوا ألا اجلسوا » قال : فجلس الناس وقمت أنا  
 وصاحبي حتى إذا فرغ لنا فؤاده وبصره قلنا : يا رسول الله : ما عندك علم  
 بالغيب ؟ فضحك لعمر الله وهز رأسه ، وعلم أي أبتغي سقطه<sup>(٥)</sup> فقال :

- (١) في بعض المصادر : « عن أبيه » وفي بعضها الأخرى : « عن جده » كما هو هنا .  
 (٢) يعني الأسود كما هو مذكور نصا في المصادر .  
 (٣) عاصم بن لقيط بن عامر بن المتفق العقيلي ، قيل إنه ابن صبرة وقيل غيره على الخلاف  
 المذكور في والده ، ثقة أخرج له أبو داود .  
 وعلى أنه آخر : عاصم بن لقيط بن صبرة ثقة أيضاً ، أخرج له البخاري تعليقا والأربعة .  
 انظر : التاريخ الكبير (٤٩٣/٦) والجرح والتعديل (٣٥٠/٦) وتهذيب الكمال (١٣/  
 ٥٣٩ - ٥٤٢) وتقريب التهذيب (ص ٢٢٩) .  
 (٤) هو نهيك - على وزن عظيم - بن عاصم بن مالك بن المتفق العامري ثم العقيلي ، رفيق  
 لقيط بن عامر في وفد بني المتفق عام الوفود .  
 الاستيعاب (٤/١٥١١) وأسد الغابة (٥/٣٦٦ - ٣٦٧) والإصابة (٦/٤٧٧) .  
 (٥) قال في تاج العروس مادة (سقط) : « والسَّقْطَةُ : العثرة والنزلة ، يقال : لا يخلو أحد  
 من سَقْطَةٍ ، وفلان يتبع السقطات ويعد الفرطات ، والكامل من عُدت سقطاته » اهـ  
 والمعنى أنه علم أي أبتغي كشف أمره وحاله وإظهار صدقه وحقيقته . والله أعلم .

«ضمن ربك بمفاتيح خمس [ من الغيب ]<sup>(١)</sup> لا يعلمها إلا الله تعالى ، وأشار بيده ، قلت : وما هن ؟ قال : عِلْمُ المنية ، قد علم متى منية أحدكم ولا تعلمونه ، [ وعِلْمُ المنى حين<sup>(٢)</sup> يكون في الرحم قد علمه ولا تعلمونه ]<sup>(٣)</sup> وعِلْمُ ما في الغد ما أنت طاعم غداً ولا تعلمه ، وعِلْمُ يوم الغيث<sup>(٤)</sup> يشرف عليكم أزلين<sup>(٥)</sup> مشفقين فيظل يضحك ، قد علم أن غوثكم<sup>(٦)</sup> إلى قريب» - قال لقيط : لن نعدم من رب يضحك خيراً - وعلم [ يوم ]<sup>(٧)</sup> الساعة قال : قلت : يا رسول الله علمنا مما تُعَلِّمُ الناس وما تَعَلِّمُ فإننا في قبيل لا يصدق<sup>(٨)</sup> تصديقنا أحد ، من مَدْحِج<sup>(٩)</sup> التي تربوا علينا ،

- (١) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » مثبت من « د » و « ن » ومصادر التخريج .
- (٢) في « ت » : « متى » . والمثبت من مصادر التخريج .
- (٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » مثبت في طُرة « ت » على أنه ساقط من المتن .
- (٤) في « د » و « ن » : « الغيم » والمثبت من « ت » وهو الموافق لما في مصادر النص .
- (٥) أي في شدة وضيق . كأنه أراد : من شدة بأسكم وقنوطكم .  
انظر : النهاية لابن الأثير مادة « أزل » (٤٦/١) وزاد المعاد (٦٧٩/٣) .
- (٦) في « ن » : « غَيْرَكُمْ » وكذا في هامش « ت » وفي منها : « غوثكم » . أما نسخة « د » فأثبت كاتبها الكلمتين في الهامش : « غَيْرَكُمْ » و « غوثكم » وقد جاءت أيضاً متغايرة في المصادر : « غَيْرَكُمْ » « غوثكم » « عودتكم » ، « فرجكم » « خياركم » .
- (٧) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .
- (٨) في بعض المصادر : « لا يصدقون » .
- (٩) مَدْحِج : على وزن مسجد قبيلة باليمن ، النسبة إليها مَدْحِجِي ، واسم مدحج : مالك ابن أدد بن زيد بن يشجب بن عريب بن زيد بن كهلان ، سمي بذلك لأنه وُلد على أكمة حمراء باليمن يقال لها مدحج ، وقيل غير ذلك ، قبيل ينسب إليه بشر كثير .  
انظر : عمالة المتدي للحازمي (ص ١١٣) واللباب لابن الأثير (١٨٦/٣) وطرفة الأصبحاب (ص ١٣٥) ونهاية الأرب للقلقشندي (ص ٣٧٢) .

وخشم<sup>(١)</sup> التي توألتنا ، [ وعشيرتنا ]<sup>(٢)</sup> التي نحن منها . قال : « تلبثون ما لبثتم ثم يتوفى بئكم ، ثم تلبثون ما لبثتم ثم تبعث الصائحة<sup>(٣)</sup> ، لعمر إلهك<sup>(٤)</sup> لا تدع على ظهرها شيئاً [ ١٨٩/ب ] إلامات والملائكة الذين مع ربك عز وجل<sup>(٥)</sup> ، فأصبح ربك عز وجل يطوف في الأرض وخلت عليه البلاد ، فأرسل ربك عز وجل السماء بهضب<sup>(٦)</sup> من عند العرش ، ولعمر إلهك لا تدع على ظهرها من مصرع قتيل (ولا مدفن)<sup>(٧)</sup> ميت إلا شقت

(١) خشم : بفتح أوله والمهملة وسكون المثناة : بطن من القحطانية ، وخشم هو ابن أنبار ابن إراش بن عمرو بن غوث بن نبت بن مالك بن زيد بن كهلان ، وهم إخوة بجيلة ، وقد قيل في اسم خشم أقاويل عدة ، والنسبة إليه خشمي .

انظر المصادر السابقة وفق ترتيبها : (ص ٥٣) و (٤٢٣/١) و (ص ١٣٢) و (ص ٢٢٧) .

(٢) ما بين المعقوفين مثبت من مصادر النص ساقط من النسخ الخطية .

(٣) في « د » و « ن » : « الصائحة » ، وهو خطأ صوابه ما أثبت من « ت » . والمقصود بالصائحة : صيحة البعث ونفخته ، أفاده المؤلف في زاد المعاد (٣/٦٨٠) .

(٤) قال المؤلف في زاد المعاد (٣/٦٨٠) : « هو قسم بحياة الرب جل جلاله ، وفيه دليل على جواز الإقسام بصفاته وانعقاد اليمين بها وأنها قديمة وأنه يطلق عليه منها أسماء المصادر ويوصف بها ، وذلك قدر زائد على مجرد الأسماء وأن الأسماء الحسنی مشتقة من هذه المصادر دالة عليها » .

(٥) قال المؤلف في زاد المعاد (٣/٦٧٩) : « لا أعلم موت الملائكة جاء في حديث صريح إلا هذا وحديث إسماعيل بن رافع الطويل وهو حديث الصور ، وقد يستدل عليه بقوله تعالى : ﴿ وَيُفِخُ فِي الصُّورِ فَصَجِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ﴾

(٦) الهضب : المطر .

النهاية لابن الأثير (٥/٢٦٥) .

(٧) في « ت » : « ومدفن » .

القبر عنه حتى تخلفه<sup>(١)</sup> من عند رأسه فيستوي جالسا<sup>(٢)</sup> ، فيقول ربك : مهيم<sup>(٣)</sup> ؟ لما كان فيه يقول : يا رب أمس ، اليوم<sup>(٤)</sup> ولعهده بالحياة يحسبه حديثا بأهله ، فقلت : يا رسول الله كيف يجمعنا بعد ما تمزقنا الرياح والبلى والسباع<sup>(٥)</sup> ؟ قال : «أنتك بمثل ذلك في آلاء الله ، الأرض

- (١) في « د » و « ن » : « يجعله » والمثبت من « ت » .  
 قال المؤلف في زاد المعاد (٣/ ٦٨٠) : « هو من أخلف الزرع : إذا نبت بعد حصاده ، شبه النشأة الآخرة بعد الموت بإخلاف الزرع بعدما حصد ، وتلك الخلفة من عند رأسه كما ينبت الزرع » .  
 (٢) قال المؤلف في زاد المعاد (٣/ ٦٨٠) : « وقوله : فيستوي جالسا : هذا عند تمام خلقته وكمال حياته ، ثم يقوم بعد جلوسه قائما ، ثم يساق إلى موقف القيامة إما راكبا وإما ماشيا » .  
 (٣) قال المؤلف في زاد المعاد (٣/ ٦٧٩) : « وقوله : « فيقول ربك : مهيم : أي : ما شأنك وما أمرك وقيم كنت » .  
 (٤) قال المؤلف في زاد المعاد (٣/ ٦٨٠) : « وقوله : يقول : يا رب أمس ، اليوم : استقلال لمدة لبثه في الأرض ، كأنه لبث فيها يوما ، فقال : أمس أو بعض يوم ، فقال : اليوم ، يحسب أنه حديث عهد بأهله ، وأنه إنما فارقهم أمس أو اليوم » .  
 (٥) قال المؤلف في زاد المعاد (٣/ ٦٨٠ - ٦٨١) : « وقوله : « كيف يجمعنا بعدما تمزقنا الرياح والبلى والسباع ؟ » وإقرار رسول الله ﷺ له على هذا السؤال ، رد على من زعم أن القوم لم يكونوا يخوضون في دقائق المسائل ولم يكونوا يفهمون حقائق الإيمان ، بل كانوا مشغولين بالعمليات ، وأن أفراخ الصابئة والمجوس من الجهمية والمعتزلة والقدرية أعرف منهم بالعمليات . وفيه دليل على أنهم كانوا يوردون على رسول الله ﷺ ما يُشكل عليهم من الأسئلة والشبهات ، فيجيبهم عنها بما يثلج صدورهم ، وقد أورد عليه ﷺ الأسئلة أعداؤه وأصحابه ، أعداؤه للتعنن والمغالبة ، وأصحابه للفهم والبيان وزيادة الإيمان ، وهو يجيب كلا عن سؤاله إلا ما لا جواب عنه ، كسؤاله عن وقت الساعة . وفي هذا السؤال دليل على أنه سبحانه يجمع أجزاء العبد بعد ما فرقها وينشئها نشأة أخرى ، ويخلق خلقا جديدا كما سماه في كتابه كذلك في موضعين منه » .

أشرفت<sup>(١)</sup> عليها وهي مَدْرَةٌ بالية<sup>(٢)</sup> فقلت : لا تحيا أبدا ، ثم أرسل ربك عليها السماء فلم تلبث عنك إلا أياما حتى أشرفت عليها وهي شَرْبَةٌ<sup>(٣)</sup> واحدة ، ولعمر إلهك لهو أقدر على أن يجمعكم من الماء على أن يجمع<sup>(٤)</sup> نبات الأرض فتخرجون<sup>(٥)</sup> من الأصواء<sup>(٦)</sup> ومن مصارعكم فتنظرون إليه وينظر إليكم» قلت : يا رسول الله ونحن ملء الأرض وهو شخص واحد ينظر إلينا وننظر إليه ؟ قال : «أنتك بمثل ذلك في آلاء الله ، الشمس والقمر آية منه صغيرة (ترونها ويريانكم)<sup>(٧)</sup> في ساعة واحدة لا تضارون في رؤيتهما ، ولعمر إلهك لهو أقدر على أن يراكم وترونها منهما ، على أن ترونها ويريانكم لا تضارون في رؤيتهما» . قلت : يا رسول الله فما يفعل

(١) في « ت » : « أشرفت » .

(٢) المَدْرُ : قطع الطين اللزج المتماسك ، والقطعة منه : مدرة .

ينظر : تاج العروس والمعجم الوسيط مادة (مدر) .

قال المؤلف في زاد المعاد (٦٨١/٣) : « وقوله في الأرض : « أشرفت عليها وهي مدرة بالية » ، هو كقوله تعالى : ﴿ يَتَنَبَّهْ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾ ، وقوله : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَرَى الْأَرْضَ خُضِرَةً فَإِنَّا نَزَّلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ فَاهْتَرَتْ وَرَبَّتْ ﴾ ونظائره في القرآن كثيرة » .

(٣) قال المؤلف في زاد المعاد (٦٧٨/٣) : « والشَّرْبَةُ : بفتح الراء : الحوض الذي يجتمع فيه الماء ، وبالسكون والياء : الحنظلة ، يريد أن الماء قد كثر فمن حيث شئت تشرب ، وعلى رواية السكون والياء : يكون قد شبه الأرض بخضرتها بالنبات بخضرة الحنظلة واستوائها » .

(٤) في « د » و « ن » : « تجمع » .

(٥) في « د » و « ن » : « فيخرجون » .

(٦) قال المؤلف في زاد المعاد (٦٧٨/٣) : « والأصواء : القبور » .

(٧) في « د » و « ن » : « ترونها وتريانكم » .

ربنا بنا إذا لقيناه ؟ قال : « تعرضون عليه بادية له صفحاتكم لا تحفى <sup>(١)</sup> عليه منكم خافية ، فيأخذ [ ربك ] <sup>(٢)</sup> عزّ وجلّ بيده غرفة من الماء فينضح بها قبلكم <sup>(٣)</sup> ، فلعمر إلهك ما يخطئ وجه أحدكم منها قطرة . فأما المسلم فتدع وجهه مثل الرّيطة <sup>(٤)</sup> البيضاء ، وأما الكافر فتخطمه بمثل الحمم <sup>(٥)</sup> الأسود ، الأثم ينصرف نبيكم <sup>(٦)</sup> ويفرق على أثره الصالحون <sup>(٧)</sup> فيسلكون جسرا من النار ، فيطأ أحدكم الجمرة يقول : حس <sup>(٨)</sup> ، فيقول ربك <sup>(٩)</sup> عزّ وجلّ : أو أنه <sup>(١٠)</sup> فتطلعون <sup>(١١)</sup> على حوض

- (١) في « ن » : « لا يخفى » .
- (٢) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » مثبت من « د » و « ن » .
- (٣) قال المؤلف في زاد المعاد (٦٨٢/٣) : « فيه إثبات صفة اليد له سبحانه بقوله ، وإثبات الفعل الذي هو النضح » .
- (٤) الرّيطة : كل ملاء ليست بلفقين . وقيل : كل ثوب رقيق لين ، والجمع ريط ورياط . النهاية (٢٨٩/٢) مادة : « ريط » .
- (٥) قال المؤلف في زاد المعاد (٦٨٢/٣) : « والحمم : جمع حمة وهي الفحمة » .
- (٦) قال المؤلف في زاد المعاد (٦٨٢/٣) : « هذا انصراف من موقف القيامة إلى الجنة » .
- (٧) قال المؤلف في زاد المعاد (٦٨٢/٣) : « أي يفزعون ويمضون على أثره » .
- (٨) في « ت » : « حسن » وهو خطأ صوابه ما أثبت من « د » و « ن » .
- قال المؤلف في زاد المعاد (٦٧٩/٣) : « حس : كلمة يقولها الإنسان إذا أصابه على غفلة ما يحرقه أو يؤلّه . قال الأصمعي : وهي مثل أوه » .
- (٩) في « ت » : « الله » .
- (١٠) قال المؤلف في زاد المعاد (٦٧٩/٣) : « قال ابن قتيبة : فيه قولان : أحدهما : أن يكون « أنه » بمعنى نعم ، والآخر : أن يكون الخبر محذوفا كأنه قال : أنتم كذلك ، أو أنه على ما يقول » .
- (١١) في « د » و « ن » : « فيطلعون » .

الرسول - ﷺ - (١) على أظماً والله ناهلة (٢) قط رأيتها ، ولعمر إلهك ما يبسط واحد منكم يده إلا وقع عليها قَدْحٌ يُطَهِّرُهُ من الطوف (٣) والبول والأذى ، وتحبس (٤) الشمس والقمر فلا ترون واحدا منهما قال : قلت :

(١) قال المؤلف في زاد المعاد (٣/ ٦٨٢ - ٦٨٣) : « ظاهر هذا أن الحوض من وراء الجسر ، فكأنهم لا يصلون إليه حتى يقطعوا الجسر ، وللسلف في ذلك قولان حكاهما القرطبي في تذكرته والغزالي ، وغلطا من قال إنه بعد الجسر ، وقد روى البخاري عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « بينا أنا نائم فإذا زُمرة حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم فقال : هلم ، فقلت : أين ؟ قال إلى النار والله ، قلت : وما شأنهم ؟ قال : إنهم ارتدوا بعدك . فلا أراه يخلص منهم إلا مثل همل النعم » . قال : فهذا الحديث مع صحته أدل دليل على أن الحوض يكون في الموقف قبل الصراط ، لأن الصراط إنما هو جسر محدود على جهنم ، فمن جازه سلم من النار . قلت - القائل ابن القيم - : وليس بين أحاديث رسول الله ﷺ تعارض ولا تناقض ولا اختلاف ، وحديثه كله يصدق بعضه بعضا ، وأصحاب هذا القول إن أرادوا أن الحوض لا يرى ولا يوصل إليه إلا بعد قطع الصراط فحديث أبي هريرة هذا وغيره يرد قولهم ، وإن أرادوا أن المؤمنين إذا جازوا الصراط وقطعوه بدا لهم الحوض فشرّبوا منه ، فهذا يدل عليه حديث لقيط هذا ، وهو لا يناقض كونه قبل الصراط ، فإن قوله : طوله شهر وعرضه شهر ، فإذا كان بهذا الطول والسعة فما الذي يحيل امتداده إلى وراء الجسر فيرده المؤمنون قبل الصراط ويعدّه ؟ فهذا في حيز الإمكان ، ووقوعه موقوف على خبر الصادق . والله أعلم .

(٢) في « د » و « ن » : « باهلة » وهو خطأ مصحف صوابه ما أثبت من « ت » .  
قال المؤلف في زاد المعاد (٣/ ٦٨٣) : « الناهلة : العطاش الواردون الماء ، أي يردونه أظماً ما هم إليه ، وهذا يناسب أن يكون بعد الصراط ، فإنه جسر النار ، وقد وردوا كلهم ، فلما قطعوه اشتد ظمؤهم إلى الماء فوردوا حوضه ﷺ كما وردوه في موقف القيامة »  
(٣) في « د » و « ن » : « الطرف » وهو محرف وما أثبت من « ت » هو الصواب .  
قال المؤلف في زاد المعاد (٣/ ٦٧٩) : « والطوف : الغائط ، وفي الحديث : « لا يصل أحدكم وهو يدافع الطوف والبول » .

(٤) في « ت » : « وتحبس » . وجاءت بألفاظ أخرى في بعض مصادر النص .

يا رسول الله فبم<sup>(١)</sup> نبصر<sup>(٢)</sup> ؟ قال : «بمثل بصرك ساعتك هذه ، وذلك مع طلوع الشمس في يوم أشرقت<sup>(٣)</sup> الأرض ثم واجهته الجبال» قال : قلت : يا رسول الله : فبم<sup>(٤)</sup> نُجزي<sup>(٥)</sup> من سيئاتنا [ وحسناتنا ]<sup>(٦)</sup> ؟ قال : «الحسنة بعشر أمثالها ، والسيئة بمثلها إلا أن يغفر» . قال : قلت : يا رسول الله (ما الجنة وما النار)<sup>(٧)</sup> ؟ قال : «لعمرك إلهك [ ١٩٠ / أ ] إن للنار لسبعة أبواب (ما منهن)<sup>(٨)</sup> بابان إلا يسير الراكب بينهما مسيرة سبعين عاما ، [ وإن للجنة ثمانية أبواب ما فيهن بابان إلا وبينهما مسيرة الراكب سبعين عاما ]<sup>(٩)</sup> قلت : يا رسول الله فعلام<sup>(١٠)</sup> نطلع<sup>(١١)</sup> (من الجنة)<sup>(١٢)</sup> ؟

(١) في النسخ الخطية : « فبما » وهو خطأ صوابه ما أثبت ، لأن « ما » الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر وجب حذف ألفها . راجع التبصرة والتذكرة للصيمري (١) / ٤٧٠ - ٤٧١) ونتائج الفكر للسهيلي (ص ١٩٦ - ١٩٧) والمغني لابن هشام (٢/ ٢٩٨ - ٢٩٩) .

- (٢) في « د » : « ينصر » والمثبت من « ن » و « ت » ومصادر التخريج .  
 (٣) في النسخ الخطية : « أشرقت » والمثبت من بعض مصادر النص .  
 (٤) انظر التعليق أعلاه رقم (١) .  
 (٥) في « ن » : « يجزي » .  
 (٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » مثبت من « ت » ومصادر التخريج .  
 (٧) في « د » و « ن » : « أما الجنة وأما النار » وهكذا وقع في بعض مصادر النص .  
 (٨) في « ت » : « ما منها » .  
 (٩) ما بين المعقوفتين ساقط من النسخ الخطية ، وقد أثبتته من مصادر النص .  
 (١٠) في النسخ الخطية : « فعلى ما » وهو خطأ صوابه ما أثبت ، وانظر التعليق السابق رقم (١) .  
 (١١) في « د » و « ن » : « نطلع » .  
 (١٢) في « ت » : « في الجنة » .

قال : «على أنهار من غسل مصفى وأنهار من كأس ما بها [ من ]<sup>(١)</sup> صداع ولا ندامة ، وأنهار من لبن لم يتغير طعمه ، وماء غير آسن ، وفاكهة كثيرة - لعمر إلهك - مما تعلمون<sup>(٢)</sup> وخير من مثله معه ، وأزواج مطهرة» قلت : يا رسول الله : ولنا فيها أزواج مصلحات ؟ قال : «الصالحات للمصالحين ، تلذذوهن مثل لذاتكم في الدنيا ويلذذونكم غير أن لا توالد<sup>(٣)</sup>» قال لقيط : فقلت<sup>(٤)</sup> : أقصى ما نحن بالعون ومتهون إليه ؟ [ فلم يجبه

(١) ما بين المعقوفين ساقط من « ت » .

(٢) في « د » و « ن » : « يعلمون » .

(٣) قال المؤلف في زاد المعاد (٣/ ٦٨٤ - ٦٨٥) : « قد اختلف الناس هل تلد نساء الجنة ؟ على قولين : فقالت طائفة : لا يكون فيها حبل ولا ولادة ، واحتجت هذه الطائفة بهذا الحديث ويحدث آخر أظنه في المسند وفيه : « غير أن لا مني ولا منية » ، وأثبت طائفة من السلف الولادة في الجنة ، واحتجت بما رواه الترمذي في جامعه من حديث أبي الصديق الناجي عن أبي سعيد قال : قال رسول الله ﷺ : « المؤمن إذا اشتبه الولد في الجنة كان حمله ووضعته وسنه في ساعة كما يشتهي » قال الترمذي : حسن غريب ، ورواه ابن ماجه .

قالت الطائفة الأولى : هذا لا يدل على وقوع الولادة في الجنة فإنه علقه بالشرط ، فقال : إذا اشتبه ولكنه لا يشتهي . وهذا تأويل إسحاق بن راهويه حكاه البخاري عنه ، قالوا : والجنة دار جزاء على الأعمال ، وهؤلاء ليسوا من أهل الجزاء قالوا : والجنة دار خلود لا موت فيها ، فلو توالد فيها أهلها على الدوام والأبد لما وسعتهم ، وإنما وسعتهم الدنيا بالموت .

وأجابت الطائفة الأخرى عن ذلك كله وقالت : « إذا » إنما تكون لمحقق الوقوع لا المشكوك فيه ، وقد صح أنه سبحانه ينشئ للجنة خلقا يسكنهم إياها بلا عمل منهم ، قالوا : وأطفال المسلمين أيضاً فيها بغير عمل . وأما حديث سعتها فلو رزق كل واحد منهم عشرة آلاف من الولد وسعتهم فإن أدناهم من ينظر في ملكه مسيرة ألفي عام » اهـ .

(٤) في « ت » : « قلت » .

النبي ﷺ [١] . قلت : يا رسول الله : علام<sup>(٢)</sup> نبايعك ؟ قال : فبسط النبي ﷺ يده وقال : «على إقام الصلاة وإيتاء الزكاة وزيال الشرك<sup>(٣)</sup> ، (وأن لا تشرك بالله إلها غيره)<sup>(٤)</sup>» قال : قلت : وإن لنا ما بين المشرق والمغرب ، فقبض النبي ﷺ يده وبسط أصابعه ، وظن أني مشروط شيئا لا يعطينيه ، قال : قلت : نُحل<sup>(٥)</sup> منها حيث شئنا ولا يجيء على امرئ إلا نفسه ؟ فبسط يده وقال : «ذلك لك ، تحل حيث شئت ولا يجني عليك إلا نفسك» فانصرفنا وقال : «ها إن زين ، ها إن زين ، لعمر إلهك إن حدثت ، ألا إنهما ممن<sup>(٦)</sup> اتقى الله في الأولى والآخرة»<sup>(٧)</sup> فقال له كعب بن

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » مثبت من « ت » .

قال المؤلف في زاد المعاد (٦٨٥/٣) : « وقوله : يا رسول الله أقصى ما نحن بالفنون ومتهون إليه » لا جواب لهذه المسألة ، لأنه إن أراد أقصى مدة الدنيا وانتهائها فلا يعلمه إلا الله ، وإن أراد أقصى ما نحن متهون إليه بعد دخول الجنة والنار فلا تعلم نفس أقصى ما يتتهى إليه من ذلك وإن كان الانتهاء إلى نعيم وجحيم ، ولهذا لم يجبه النبي ﷺ .  
(٢) في النسخ الخطية : « على ما » وهو خطأ صوابه ما أثبت ، وانظر ما سبق قريبا ص ( ١٧٩ ) تعليق ( ١٠ ) .

(٣) في بعض المصادر : « المشرك » .

قال المؤلف في زاد المعاد (٦٨٥/٣) : « وزيال المشرك أي : مفارقتة ومعاداته ، فلا يجاوره ولا يواليه كما جاء في الحديث الذي في السنن : « لا تراءى ناراهما » يعني المسلمين والمشركين » .

(٤) في « د » و « ن » : « وأن لا يشرك بالله إلى غيره » ، والمثبت من « ت » وهو موافق لما في المصادر .

(٥) في « د » و « ن » : « يحل » .

(٦) في « د » و « ن » : « ممن » .

(٧) هذه الجملة الأخيرة من الحديث المحصورة بين القوسين جاءت في مصادر =

الخدارية<sup>(١)</sup> أحد بني بكر بن كلاب : من هم يا رسول الله ؟ قال : « بنو<sup>(٢)</sup> المتفق أهل ذلك<sup>(٣)</sup> » ، قال : فانصرفنا وأقبلت عليه فقلت : يا رسول الله هل لأحد ممن<sup>(٤)</sup> مضى من خير في جاهليتهم ؟ قال : فقال رجل من عُرُض قريش : والله إن أباك المتفق لفي النار ، فلكانه وقع حرين جلدي ووجهي [ ولحمي ]<sup>(٥)</sup> مما قال لأبي على رؤوس الناس ، فهممت أن أقول : وأبوك يا رسول الله ، فإذا<sup>(٦)</sup> الأخرى أجمل ، فقلت : يا رسول الله وأهلك ؟ قال : « وأهلي لعمر الله ما أتيت عليه من قبر عامري أو قرشي من مشرك فقل : أرسلني إليك محمد<sup>(٧)</sup> أبشرك بما يسوءك ، تُجَرَّ على وجهك

= النص مضطربة بالتقديم والتأخير والزيادة والنقصان .

- (١) رسمت في النسخ الخطية : « الخدارية » ، « الحدادية » ، والصواب ما أثبت . وهو كعب بن الخدارية - بضم المعجمة وتخفيف الدال - الكلابي ، من بني بكر بن كلاب ، له صحبة وذكر في حديث أبي رزين العقيلي المذكور هنا ، لم أقف على وفاته . الاستيعاب (١٣١٣/٣) وأسد الغابة (٤٧٤/٤) والإصابة (٥٩١/٥ - ٥٩٢) .
- (٢) في « د » و « ن » : « بني » .
- (٣) في « د » و « ت » : « ذاك » .
- (٤) في النسخ الخطية : « مما » ، والمثبت من مصادر النص ولعله الصواب ، وراجع ص ( ١١٢١ ) تعليق ( ٢ ) .
- (٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .
- (٦) في « د » و « ن » : « إذ » .
- (٧) قال المؤلف في زاد المعاد (٦٨٥/٣) : « هذا إرسالٌ تقريع وتوبيخ لا تبليغ أمر ونهي ، وفيه دليل على سماع أصحاب أهل القبور كلام الأحياء وخطابهم لهم ، ودليل على أن من مات مشركا فهو في النار وإن مات قبل البعثة ، لأن المشركين كانوا قد غيروا الحنيفية دين إبراهيم واستبدلوا بها الشرك وارتكبه ، وليس معهم حجة من الله به ، وقبحه والوعيد عليه بالنار لم يزل معلوما من دين الرسل كلهم من أولهم إلى =

وبطنك في النار» . قال : قلت : يا رسول الله ما فعل بهم ذلك وقد كانوا على عملٍ لا يحسنون إلا إياه وكانوا يحسبونهم مصلحين ؟ قال : «ذلك بأن الله عزَّ وجلَّ بعث<sup>(١)</sup> في آخر سبع أمم نبياً ، فمن عصى نبيه كان من الضالين<sup>(٢)</sup> ومن أطاع نبيه كان من المهتدين<sup>(٣)</sup> .

هذا حديث كبير مشهور ، جلالة النبوة بادية على صفحاته تنادي عليه بالصدق<sup>(٤)</sup> ، صححه بعض الحفاظ ، حكاه شيخ الإسلام الأنصاري<sup>(٥)</sup> ،

= آخرهم ، وأخبار عقوبات الله لأهله متداولة بين الأمم قرناً بعد قرن ، فله الحجة البالغة على المشركين في كل وقت ، ولو لم يكن إلا ما فطر عباده عليه من توحيد ربوبيته المستلزم لتوحيد إلهيته وأنه يستحيل في كل فطرة وعقل أن يكون معه إله آخر ، وإن كان سبحانه لا يعذب بمقتضى هذه الفطر وحدها ، فلم تزل دعوة الرسل إلى التوحيد في الأرض معلومة لأهلها ، فالمشرك يستحق العذاب بمخالفته دعوة الرسل ، والله أعلم

- (١) في «د» و«ن» : «نعت» وهو تصحيف ظاهر ، والمثبت من «ت» .  
 (٢) في النسخ الخطية : «الطالحين» ، والمثبت من مصادر النص ، وقد كتب في هامش نسخة «ت» : «لعله الضالين» .  
 (٣) سيذكر المؤلف بعد هذا موقفه من هذا الحديث مع بيان من صححه وخرجه من أهل العلم ، وسوف أشير إلى موضع ذلك في كتبهم حسب الاستطاعة والمكنة إن شاء الله تعالى .

- (٤) بنحو هذا الوصف وصفه أيضاً المؤلف في كتابه زاد المعاد (٦٧٧/٣) .  
 (٥) يعني عبد الله بن محمد بن علي بن محمد أباً إسماعيل الهروي ، الإمام العلامة المحدث الحافظ الفقيه المفسر الواعظ شيخ خراسان من ذرية الصحابي الجليل أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه ، مولده بمدينة هراة سنة (٣٩٦) وبها وفاته سنة (٤٨١) .  
 المنتخب من السياق (ص ٢٨٤ - ٢٨٥) والسير (١٨/٥٠٣ - ٥١٨) وذيل طبقات الحنابلة (١/٥٠ - ٦٨) والنجوم الزاهرة (٥/١٢٧) .  
 ولم أقف فيما بين يدي من كتبه المطبوعة على حكايته المذكورة .

ولا يعرف إلا من حديث أبي القاسم عبد الرحمن بن المغيرة بن عبد الرحمن المدني<sup>(١)</sup> ، ثم من رواية إبراهيم بن حمزة الزبيري المدني<sup>(٢)</sup> عنه ، وهما من كبار [ ١٩٠/ب ] علماء المدينة ، ثقتان محتج بهما في الصحيح ، احتج بهما البخاري في مواضع من صحيحه<sup>(٣)</sup> .

وروى هذا الحديث أئمة الحديث في كتبهم ، منهم عبد الله بن الإمام أحمد<sup>(٤)</sup> ، وأبو بكر أحمد بن عمرو<sup>(٥)</sup> بن أبي عاصم<sup>(٦)</sup> ، وأبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني<sup>(٧)</sup> ، وأبو محمد عبد الله بن أحمد بن جعفر أبو الشيخ الأصفهاني الحافظ<sup>(٨)</sup> ، وأبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده<sup>(٩)</sup> ،

(١) تقدمت ترجمته ص ( ١١٧١ ) .

(٢) تقدمت ترجمته ص ( ١١٧٠ ) تعليق (٦) .

(٣) عبد الرحمن بن المغيرة ذكر في موضع واحد من الصحيح : في كتاب المناقب ج ٣٦٣٤ (ص ٧٤٤) ، وإبراهيم بن حمزة ذكر في مواضع : في الإيمان والرقاق والتعبير وغيرها ، وهما عن أخرج لهما البخاري وحده دون مسلم .

انظر : رجال صحيح البخاري للكلاياذي (١/٤٩ - ٥٠ ، ٤٥٥) والتعديل والتجريح للباجي (١/٣٤٦) و(٢/٤٦٦) وتسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد به كل واحد منهما للحاكم (ص ٦٤ ، ١٦٥) رقم ٢٠ و ٩٦٤ .

(٤) في زوائد المسند (٤/١٣ - ١٤) وفي كتابه السنة رقم ١١٢٠ (٢/٤٨٥ - ٤٨٩) .

(٥) في « ن » : « عمر » وهو خطأ .

(٦) في السنة (مختصراً ومطولاً) رقم ٥٣٦ و ٦٤٩ (١/٣٦٥ - ٣٦٦ ، ٤٤٠ - ٤٤٦) .

(٧) في معجمه الكبير رقم ٤٧٧ (١٩/٢١١ - ٢١٤) .

(٨) في كتابه السنة كما نص عليه المؤلف في زاد المعاد (٣/٦٧٨) . وهذا الكتاب من مصنفات أبي الشيخ المفقودة .

(٩) لم أجد في كتبه المطبوعة وهي التوحيد والإيمان والرد على الجهمية وأسامي مشايخ الإمام البخاري ، فلعله في مصنفه معرفة الصحابة أو كتاب الصفات أو كتاب الرد =

وأبو بكر أحمد بن موسى بن مردويه<sup>(١)</sup> ، وأبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني<sup>(٢)</sup> ، وخلق سواهم<sup>(٣)</sup> . روه في السنة وقابلوه بالقبول وتلقوه بالتصديق والتسليم .

قال الحافظ أبو عبد الله بن منده : « روى هذا الحديث محمد بن إسحاق الصغاني<sup>(٤)</sup> وعبد الله بن أحمد بن حنبل وغيرهما ، وقرؤوه بالعراق بجمع

= على اللفظية أو غيرها من تأليفه الأخرى .

(١) لم أقف على شيء من كتبه .

(٢) لم أقف عليه في تواليفه المطبوعة .

(٣) منهم أبو داود في سنته (مختصرا) كتاب الأيمان والنذور ح ٣٢٦٦ (٣/٥٧٧ - ٥٧٨) ، والبخاري في التاريخ الكبير (مختصرا) (٣/٢٤٩ - ٢٥٠) في ترجمة دلهم بن الأسود ، وأبو أحمد العسال في كتاب المعرفة كما في زاد المعاد (٣/٦٧٨) ، وابن خزيمة في التوحيد رقم ٢٧١ (١/٤٦٠ - ٤٧٠) والدارقطني في كتاب الرؤية رقم ١٩١ (ص ٢٨٧ - ٢٨٨) والحاكم في المستدرک (٤/٥٦٠ - ٥٦٤) و صححه ، وأبو نعيم في صفة الجنة رقم ١٦٨ (٢/١٥) ، وذكره المؤلف في زاد المعاد (٣/٦٧٣ - ٦٧٧) وفي حادي الأرواح (ص ٣١٤ - ٣١٨) وابن حجر في إتحاف المهرة رقم ٦٤٤٤ (١٣/٧٥ - ٧٦) وفي الإصابة (٥/٥٩٢) في ترجمة كعب بن الخدارية ، وحسنه ، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/٦١١ - ٦١٥) وقال عقبه : « رواه عبد الله والطبراني بنحوه ، وأحد طريقتي عبد الله إسنادها متصل ورجالها ثقات ، والإسناد الآخر وإسناد الطبراني مرسل عن عاصم بن لقيط أن لقيطا . . » .

(٤) تحرفت في النسخ الخطية إلى : « الصنعاني » ، وقد ذكره على الصواب ابن منده نفسه في موضع من كتابه الإيمان تحت رقم ٥١ (٨/١٩٨) .

وهو محمد بن إسحاق بن جعفر أبو بكر الصغاني أو الصاغاني نزيل بغداد ، من شيوخ شيوخ ابن منده ، إمام حافظ حجة ثقة ثبت ، خراساني الأصل ، أخرج له مسلم والأربعة ، مات سنة (٢٧٠)

الجرح والتعديل (٧/١٩٥ - ١٩٦) وتهذيب الكمال (٢٤/٣٩٦ - ٣٩٩) والسير =

العلماء وأهل الدين ولم ينكره أحد منهم ولم يتكلم في إسناده ، وكذلك رواه أبو زرعة وأبو حاتم على سبيل القبول <sup>(١)</sup> .  
وقال أبو الخير عبد الرحيم بن محمد بن أحمد <sup>(٢)</sup> بن محمد بن حمدان <sup>(٣)</sup> بعد أن أخرجه في « فوائد أبي الفرج الثقفي » <sup>(٤)</sup> : « هذا حديث كبير ثابت حسن مشهور ، وقد روى منه الإمام أحمد في مسنده فصل « الضحك » ، وروى منه فصل « الرؤية » ، وروى منه فصل « فأين من مضى من أهلك » ، وروى منه « قلت يا رسول الله كيف يحيي الله الموتى » . لكن بغير هذا الإسناد ، وابنه ساقه بكماله في مسند أبيه وفي السنة <sup>(٥)</sup> .

= (١٢/٥٩٢ - ٥٩٤) وتقريب التهذيب (ص ٤٠٣) .

(١) زاد في زاد المعاد (٣/٦٧٨) من قول ابن منده : « ولا ينكر هذا الحديث إلا جاحد أو جاهل أو مخالف للكتاب والسنة » .

(٢) في النسخ الخطية : « الحسن » بدل « أحمد » ومصادر ترجمته على الثاني .

(٣) هو عبد الرحيم بن محمد بن أحمد بن حمدان بن موسى أبو الخير بن أبي الفضل الأصبهاني وصفه الذهبي « بالإمام الحافظ العالم الكبير » مولده سنة (٥٠٠) ووفاته سنة (٥٦٨) .

المستفاد من ذيل تاريخ بغداد (ص ٢٩١ - ٢٩٢) والسير (٥٧٣/٢٠ - ٥٧٥) وتذكرة الحفاظ (٤/١٣٢١ - ١٣٢٣) ولسان الميزان (٤/٧ - ٨) .

(٤) أبو الفرج الثقفي اسمه مسعود بن الحسن بن القاسم بن الفضل بن أحمد بن أحمد بن محمود الثقفي من أهل أصفهان ، قال فيه الذهبي : « الشيخ المعمر الفاضل مسند العصر » ، مولده سنة (٤٢٢) ووفاته سنة (٥٦٢) . قال الذهبي : « وخرجت له فوائد في تسعة أجزاء وعوالي » .

التحبير (٢/٢٩٨ - ٢٩٩) والسير (٤٦٩/٢٠ - ٤٧١) ولسان الميزان (٦/٢٤ - ٢٥) وشذرات الذهب (٤/٢٠٦ - ٢٠٧) .

(٥) سبقت الإشارة إلى الموضوع فيهما قريبا .

وأما قول أبي الخير المذكور فلم أجده في النسخة الخطية لفوائد أبي الفرج الثقفي ، =

[ إيراد  
حديث ابن  
عمر ]

وأما حديث ابن عمر<sup>(١)</sup> رضي الله عنه فرواه خلاد بن يحيى<sup>(٢)</sup> ، حدثنا عبد الوهاب<sup>(٣)</sup> عن مجاهد<sup>(٤)</sup> عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : كنت جالسا عند النبي ﷺ فجاء رجلان : أحدهما أنصاري والآخر ثقيفي ، فذكر الحديث وفيه : «إن الله ينزل إلى سماء الدنيا فيقول للملائكة : هؤلاء عبادي جاءوني شعثا غبرا من كل فج عميق ، اشهدوا أني قد غفرت لهم ذنوبهم»<sup>(٥)</sup> .

= ولعلها من رواية غيره ، إذ لا يوجد فيها ما يثبت أنها من روايته ، ثم إنها ناقصة من أولها ، وأوراقها مشوشة الترتيب ، فلينظر وصف الشيخ الألباني لها في فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (المستخب من مخطوطات الحديث) (ص ١٨٩) .

(١) تقدمت ترجمته ص (٩٠) .

(٢) هو خلاد بن يحيى بن صفوان أبو محمد السلمي الكوفي نزيل مكة ، إمام محدث صدوق أحد شيوخ الإمام البخاري رُمي بالإرجاء ، مات في مكة قريبا من سنة (٢١٣) وقيل غير ذلك ، روى له البخاري وأبو داود والترمذي .

الجرح والتعديل (٣٦٨/٣) وتهذيب الكمال (٣٥٩/٨ - ٣٦٢) والسير (١٠/١٦٤ - ١٦٥) وتقريب التهذيب (ص ١٣٦) .

(٣) هو عبد الوهاب بن مجاهد بن جبر المكي مولى عبد الله بن السائب المخزومي ، روى له ابن ماجه ، وقد كذبه سفيان الثوري ، وقال فيه الإمام أحمد : « ليس بشيء ضعيف الحديث » كما ضعفه ابن معين وأبو حاتم ، وقال النسائي : « ليس بثقة ولا يكتب حديثه » وقال ابن عدي : « عامة ما يرويه لا يُتابع عليه » إلى غير ما قيل فيه من عبارات التجريح وألفاظ الترك والخط .

الجرح والتعديل (٦/٦٩ - ٧٠) وتهذيب الكمال (١٨/٥١٦ - ٥١٩) وميزان الاعتدال (٢/٦٨٢ - ٦٨٣) وتقريب التهذيب (ص ٣٠٩) .

(٤) تقدمت ترجمته ص (٣١٢) .

(٥) هو جزء من حديث طويل أخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن ابن مجاهد عن أبيه عن ابن عمر رقم ٨٨٣٠ (٥/١٥ - ١٦) ، ومن طريقه أخرجه الطبراني في الكبير رقم ١٣٥٦٦ (١٢/٣٢٥ - ٣٢٦) وكذا أخرجه الفاكهي في أخبار مكة رقم ٩١٨ =

ورواه طلحة بن مصرف عن مجاهد به (١) .

وأما حديث ابن عباس (٢) رضي الله عنهما فروى  
عبيد الله بن عمرو (٣) عن زيد بن أبي أنيسة (٤) عن

[ إيراد  
حديث  
عبد الله بن  
عباس ]

= (١/٤٢٣ - ٤٢٤) والبيهقي في دلائل النبوة (٦/٢٩٣ - ٢٩٤) وذكره المحب الطبري  
في القرى لفاصد أم القرى (ص ٣٤ - ٣٥) . وفي سننه عبد الوهاب بن مجاهد متروك ،  
وقد تقدم قول أهل العلم فيه .

(١) أخرجه من هذا الطريق البزار في مسنده كما في كشف الأستار ح ١٠٨٢ (٨/٢ - ٩)  
وابن حبان في صحيحه رقم ١٨٨٧ (٥/٢٠٥ - ٢٠٧) والبيهقي (مختصراً) في دلائل  
النبوة (٦/٢٩٤) . قال البزار : « قد روي هذا الحديث من وجوه ولا نعلم له أحسن  
من هذا الطريق ، وقد روي عن إسماعيل بن رافع عن أنس وحديث ابن عمر نحوه »  
أه قال الحافظ الهيثمي في المجمع (٣/٦٠١) : « رجال البزار موثوقون » . وقال ابن  
حجر في إتحاف المهرة (٨/٦٣١) : « قلت : له شاهد من حديث عطاء بن خالد عن  
إسماعيل بن رافع عن أنس رواه الأزرق في تاريخ مكة له » أه قلت : هو في الجزء  
الثاني منه صفحة (٣٧٦ - ٣٧٨) .

(٢) عبد الله بن عباس تقدمت ترجمته ص (٩٠) .

(٣) في النسخ الخطية : « عمر » ولعل الصواب ما أثبت : « عمرو » كما في ترجمة  
عبيد الله الراوي عن زيد بن أبي أنيسة المذكور في هذا السند .

وهو عبيد الله بن عمرو بن أبي الوليد أبو وهب الأسدي مولا هم الرقي ، ولد سنة  
(١٠١) ومات بالرقنة سنة (١٨٠) ، قال فيه ابن حجر : « ثقة فقيه ربما وهم من  
الثامنة » . أخرج له الجماعة .

الجرح والتعديل (٥/٣٢٨ - ٣٢٩) وتهذيب الكمال (١٩/١٣٦ - ١٣٩) والسير  
(٨/٣١٠ - ٣١٢) وتقريب التهذيب (ص ٣١٤) .

(٤) هو زيد بن أبي أنيسة أبو أسامة الجزري الرهاوي ، إمام حافظ ثبت ثقة ، من طبقة شعبية  
ومالك ، مات سنة (١١٩) وقيل (١٢٤) وقيل (١٢٥) وهو شاب لم يكنه . أخرج له  
الجماعة .

الجرح والتعديل (٣/٥٥٦) وتهذيب الكمال (١٠/١٨ - ٢٣) والسير =

طارق<sup>(١)</sup> عن سعيد بن جبير<sup>(٢)</sup> قال : سمعت ابن عباس رضي الله عنهما يقول : « إن الله ينزل في شهر رمضان ، إذا ذهب الثلث الأول من الليل هبط إلى سماء الدنيا ثم قال : هل من سائل يعطى ؟ هل من مستغفر يغفر له ؟ هل من تائب يتاب عليه ؟ »<sup>(٣)</sup> .

رواه علي بن معبد<sup>(٤)</sup> عن عبيد الله<sup>(٥)</sup> .

وروى عبيد الله بن موسى<sup>(٦)</sup> : قال ابن أبي

= (٨٨/٦ - ٨٩) وتقريب التهذيب (ص ١٦٢) .

(١) هو طارق بن عبد الرحمن البجلي الأحسي الكوفي ، قال فيه ابن حجر : « صدوق له أوهام من الخامسة أخرج له الجماعة » .

الجرح والتعديل (٤/٤٨٥ - ٤٨٦) وتهذيب الكمال (١٣/٣٤٥ - ٣٤٧) وميزان الاعتدال (٢/٣٣٢) وتقريب التهذيب (ص ٢٢٣) .

(٢) هو سعيد بن جبير بن هشام أبو محمد ويقال أبو عبد الله الأسدي الوالبي مولاهم الكوفي إمام حافظ ثقة ثبت فقيه مقرئ مفسر ، أخرج حديثه الجماعة ، قُتل بين يدي الحجاج سنة (٩٥) .

الجرح والتعديل (٤/٩ - ١٠) وتهذيب الكمال (١٠/٣٥٨ - ٣٧٦) والسير (٤/٣٢١ - ٣٤٣) وتقريب التهذيب (ص ١٧٤) .

(٣) لم أقف على من أخرجه .

(٤) هو علي بن معبد بن شداد أبو الحسن ويقال أبو محمد العبدي الرقي نزيل مصر ، إمام حافظ فقيه ثقة ، أخرج له الترمذي والنسائي ، مات بمصر سنة (٢١٨) .

الجرح والتعديل (٦/٢٠٥) وتهذيب الكمال (٢١/١٣٩ - ١٤٢) والسير (١٠/٦٣١ - ٦٣٢) وتقريب التهذيب (ص ٣٤٤) .

(٥) يعني ابن عمرو متقدم الترجمة في الصفحة قبل هذه .

(٦) هو عبيد الله بن موسى بن أبي المختار ، واسمه باذام أبو محمد العبسي مولاهم ، الكوفي ، إمام حافظ عابد ، قال فيه الحافظ ابن حجر : « ثقة كان يشيع من =

ليلي<sup>(١)</sup> عن المنهال<sup>(٢)</sup> عن سعيد بن جبير<sup>(٣)</sup> عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى : ﴿ يَثْبُتُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾<sup>(٤)</sup> قال : « ينزل الله إلى السماء الدنيا في شهر رمضان يدبر أمر السنة ، فيمحو ما يشاء غير الشقاوة [ ١٩١ / أ ] والسعادة والموت والحياة »<sup>(٥)</sup> ، وإسناده حسن .

وقال أبو الزبير<sup>(٦)</sup> عن طاوس<sup>(٧)</sup> : سئل ابن عباس عن ليلة الحَصْبَةِ<sup>(٨)</sup>

= التاسعة . مولده في حدود عام ١٢٠ ووفاته سنة (٢١٣) على الصحيح ، أخرج حديثه الجماعة .

الجرح والتعديل (٣٣٤/٥ - ٣٣٥) وتهذيب الكمال (١٦٤/١٩ - ١٧٠) والسير (٥٥٣/٩ - ٥٥٧) وتقريب التهذيب (ص ٣١٥) .

(١) يعني به هنا محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى نُسب لجدّه ، يروي عن المنهال بن عمرو ، ويروي عنه عبيد الله بن موسى المذكوران في هذا السند ، أبو عبد الرحمن الأنصاري الكوفي الفقيه قاضي الكوفة ومفتيها ، ولد سنة نيف وسبعين ، قال فيه ابن حجر : « صدوق سيء الحفظ جدا من السابعة ، مات سنة (١٤٨) ، أخرج له الأربعة » .

الجرح والتعديل (٣٢٢/٧ - ٣٢٣) وتهذيب الكمال (٦٢٢/٢٥ - ٦٢٨) والسير (٣١٠/٦ - ٣١٦) وتقريب التهذيب (ص ٤٢٧) .

(٢) تقدمت ترجمته ص ( ١٦٩ ) .

(٣) تقدمت ترجمته قريبا ص ( ١١٨٩ ) .

(٤) سورة إبراهيم آية (٢٧) .

(٥) لم أقف عليه .

(٦) هو محمد بن مسلم المكي ، وقد سبقت الإشارة إلى ترجمته ص ( ١١٣٩ ) تعليق (٣) .

(٧) تقدمت ترجمته ص ( ١٠٠٤ ) .

(٨) الحَصْبَةُ : بالمهملتين وموحدة وزن الضربة ، وليلة الحصبية : الليلة التي ينزل الناس

المحصب عند انصرافهم من منى إلى مكة منها .

تفسير غريب الصحيحين (ص ٥٠٢) وفتح الباري (٣/٦٠٥) .

فقال : « إن الله يهبط ليلة الحصبة على حراء »<sup>(١)</sup> .  
 وذكر عبيد الله بن موسى<sup>(٢)</sup> حدثنا إسرائيل<sup>(٣)</sup> عن السدي<sup>(٤)</sup> عن (يحيى  
 ابن سعيد)<sup>(٥)</sup> عن سعيد بن جبير<sup>(٦)</sup> عن ابن عباس قال : « كان النداء من  
 السماء وكان الرب في السماء الدنيا حين كلم موسى » . ذكره الخلال في

(١) لم أقف عليه ، وفي سنده أبو الزبير مشهور بالتدليس وقد عنعن هنا ولم يصرح بالسماع .

(٢) تقدمت ترجمته ص ( ١٠٥٠ ) .

(٣) هو إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق عمرو بن عبد الله أبو يوسف الهمداني السبيعي  
 الكوفي ، إمام حافظ حجة ، قال فيه الحافظ ابن حجر : « ثقة تكلم فيه بلا حجة » .  
 مات سنة (١٦٠) وقيل بعدها ، أخرج حديثه الجماعة .

الجرح والتعديل (٢/٣٣٠ - ٣٣١) وتهذيب الكمال (٢/٥١٥ - ٥٢٤) والسير  
 (٧/٣٥٥ - ٣٦١) وتقريب التهذيب (ص٤٤) .

(٤) هو إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة أبو محمد السدي القرشي الكوفي الأهور ،  
 أحد موالى قریش ، إمام مفسر ، قال فيه ابن حجر : « صدوق يهيم ورمي بالتشيع من  
 الرابعة ، مات سنة سبع وعشرين ومائة » أخرج له مسلم والأربعة .

الجرح والتعديل (٢/١٨٤ - ١٨٥) وتهذيب الكمال (٣/١٣٢ - ١٣٨) والسير  
 (٥/٢٦٤ - ٢٦٥) وتقريب التهذيب (ص٤٨) .

(٥) هكذا في النسخ الخطية : « عن يحيى بن سعيد » ، ولعل الصواب : « عن يحيى بن  
 عباد » لكوفي لم أجد من شيوخ السدي ولا من تلامذة سعيد بن جبير من يحمل هذا  
 الاسم المذكور في المتن إلا الذي ذكرت « يحيى بن عباد » وهو ابن شيان بن مالك أبو  
 هُبيرة الأنصاري السلمى الكوفي ، وثقه الإمام النسائي وغيره ، أخرج له البخاري في  
 الأدب المفرد والباقون .

الجرح والتعديل (٩/١٧٢) وتهذيب الكمال (٣١/٣٩٠ - ٣٩٣) وميزان الاعتدال (٤/  
 ٣٨٨) وتقريب التهذيب (ص٥٢٢) .

(٦) تقدمت ترجمته ص ( ١١٨٩ ) .

السنة (١)

وفي كتاب السنة للخلال : عن الوليد بن (عبد الله) (٢) بن أبي رباح (٣) أن زيادا (٤) البهزي (٥) بينا هو يحدث أن الله ينزل ليلة النصف من شعبان فقال عطاء (٦) : من هذا المحدث ؟ قلت : هو زياد البهزي ، فقال (٧) سبحان الله ! لقد طول هذا على الناس ليلة واحدة في السنة ، أحسبه قال : حدثنا ابن عباس قال : « ينزل الله كل ليلة إلى السماء (٨) الدنيا ثلث الليل الأوسط فيقول : من يدعوني (٩) فأستجيب له ، ومن يسألني فأعطيه ، ويترك أهل الحقد لحقدهم » (١٠) .

(١) لم أجده في كتاب السنة للخلال ، وقد أخبرني محققه الدكتور عطية بن عتيق الزهراني أن بعض أجزاءه مفقودة ، فلعل هذا النص في تلك الأجزاء .

(٢) في بعض المصادر : « عيد الله » .

(٣) هو الوليد بن عبد الله بن أبي رباح بن أخي عطاء بن أبي رباح ، قال ابن حاتم أخبرنا يعقوب حدثنا عثمان سألت يحيى بن معين عن الوليد بن عبيد الله فقال : ثقة . وضعفه الدارقطني كما في الميزان واللسان وغيرهما ، قال الحافظ ابن حجر : « وذكره ابن حبان في الثقات وأخرج له ابن خزيمة في الصحيح » .

الجرح والتعديل (٩/٩) وميزان الاعتدال (٤/٣٤١) وديوان الضعفاء والمتروكين (ص ٤٢٧) رقم ٤٥٥٣ واللسان (٦/٢٢٣) .

(٤) في « ت » : « زياد » .

(٥) لم أجده ولعله محرف أو مصحف .

(٦) يعني عطاء بن أبي رباح ، تقدمت ترجمته ص ( ٦٥ ) .

(٧) في « ت » : « قال » .

(٨) في « ت » : « سماء » .

(٩) في « ت » : « يدعون » .

(١٠) لم أجده في كتاب السنة للخلال ، فلعله في بعض أجزاءه المفقودة . وفي سنده =

[ إيراد  
حديث  
عبادة بن  
الصامت ]

وأما حديث عبادة بن الصامت<sup>(١)</sup> رضي الله عنه فرواه موسى بن عقبة<sup>(٢)</sup> عن إسحاق بن يحيى<sup>(٣)</sup> عن عبادة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «ينزل الله كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر فيقول : ألا عبد يدعوني فأستجيب له ، ألا ظالم لنفسه يدعوني فأقبله ، فيكون كذلك إلى مطلع الصبح ويعلو على كرسیه»<sup>(٤)</sup> . وإسحاق هذا هو

= الوليد بن عبد الله ضعفه الدارقطني ووافقه الذهبي وابن حجر ، وكذا فيه زياد البهزي لم أجده . قاله أعلم بحاله .

(١) تقدمت ترجمته ص ( ٤١٣ ) .

(٢) تقدمت ترجمته ص ( ١١٦١ ) .

(٣) هو إسحاق بن يحيى بن الوليد بن عبادة بن الصامت يُعد في المدنيين ، قال فيه الحافظ ابن حجر : « أرسل عن عبادة ، وهو مجهول الحال ، قتل سنة إحدى وثلاثين ومائة ، من الخامسة ، روى له ابن ماجه » .

الجرح والتعديل (١/٢٣٧) وتهذيب الكمال (٢/٤٩٣ - ٤٩٤) وميزان الاعتدال (١/٢٠٤) وتقريب التهذيب (ص٤٣) .

(٤) أخرجه الطبراني في الأوسط ح ٦٠٧٦ (٧/٤٥ - ٤٦) وفيه ألفاظ زائدة ، ونسبه الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/٢٣٧) والعيني في عمدة القاري (٧/١٩٨) والزيدي في إتخاف السادة المتقين (٥/٢٣٨) للطبراني أيضاً في الكبير ولم أجده فيه ، لكونه خالياً من مسند عبادة بن الصامت ، فلعله في بعض أجزاءه المفقودة ، يسر الله وجودها والحصول عليها . كما ذكر هذا الحديث بنحوه الديلمي في الفردوس رقم ٨١١٠ (٥/٢٥٥) .

قال الطبراني في الأوسط : (٧/٤٦) عقبه : « لا يُروى هذا الحديث عن عبادة بن الصامت إلا بهذا الإسناد ، تفرد به عبد الرحمن بن المبارك » اهـ . وقال الهيثمي في المجمع (١٠/٢٣٧) : « ويحيى بن إسحاق لم يسمع من عبادة ولم يرو عنه غير موسى بن عقبة ، وبقية رجال الكبير رجال الصحيح » اهـ وكذا قال ابن حجر في الفتح (١٣/٤٦٨) بعد أن أورده : « وهو من رواية إسحاق بن يحيى عن عبادة ولم يسمع منه » اهـ وقال العيني في العمدة (٧/١٩٩) : « وفي إسناده فضيل بن سليمان النخعي ، وهو وإن أخرج له =

إسحاق بن يحيى بن الوليد بن عبادة .

وأما حديث أسماء بنت يزيد<sup>(١)</sup> رضي الله عنها فرواه أبو أحمد العسال<sup>(٢)</sup> في كتاب السنة<sup>(٣)</sup> من حديث أبان بن أبي عياش<sup>(٤)</sup> عن شهر بن حوشب<sup>(٥)</sup>

[ إيراد  
حديث  
أسماء بنت  
يزيد ]

= الشيخان فقد قال فيه ابن معين : ليس بثقة « اه .

(١) هي أسماء بنت يزيد بن السكن أم سلمة وقيل أم عامر الأنصارية الأوسية ، أحد نساء بني عبد الأشهل ، من ذوات العقل والدين ومن اللاتي بايعن النبي ﷺ ، شهدت اليرموك وعاشت بعد ذلك دهرا .

الاستيعاب (٤/١٧٨٧ - ١٧٨٨) وأسد الغابة (٧/١٩ - ٢٠) والإصابة (٧/٤٩٨) .

(٢) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن سليمان بن محمد أبو أحمد القاضي الإمام الحافظ المتقن المعروف بالرسال صاحب المصنفات ، من أهل أصبهان ، مولده سنة (٢٦٩) ووفاته سنة (٣٤٩) .

ذكر أخبار أصبهان (٢/٢٨٣) وتاريخ بغداد (١/٢٧٠) والسير (١٦/٦ - ١٥) والوفيات بالوفيات (٢/٤١) .

(٣) لعله المسمى بالمعرفة ، قال الذهبي في السير (٧/١٦) : « طالعت كتاب المعرفة له في السنة ، ينبئ عن حفظه وإمامته » اه .

قلت : وهو من موارد شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم في مواضع من كتبهما ، ويُعد من المصنفات المفقودة .

(٤) هو أبان بن أبي عياش ، واسمه فيروز ، ويقال دينار ، أبو إسماعيل العبدي البصري مولى عبد القيس ، ضعيف جدا وقد تركه غير واحد ، قال فيه الحافظ ابن حجر : « متروك من الخامسة مات في حدود الأربعين » . أخرج له أبو داود حديثا واحدا . الجرح والتعديل (٢/٢٩٥ - ٢٩٦) وتهذيب الكمال (٢/١٩ - ٢٤) وميزان الاعتدال (١/١٠ - ١٥) وتقريب التهذيب (ص٢٧) .

(٥) هو شهر بن حوشب أبو سعيد ، ويقال أبو عبد الله ، الأشعري الشامي مولى أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية ، مولده في خلافة عثمان رضي الله عنه ، قال فيه الحافظ ابن حجر : « صدوق كثير الإرسال والأوهام ، من الثالثة مات سنة اثنتي =

عنها قالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «يهبط الرب تبارك وتعالى من السماء السابعة إلى المقام الذي هو قائمه ، ثم يخرج عنق من النار فيظل الخلائق كلهم فيقول : أمرت بكل جبار عنيد ومن زعم أنه عزيز كريم ومن دعا مع الله إلها آخر»<sup>(١)</sup> .

[ إيراد  
حديث أبي  
الخطاب ]

وأما حديث أبي الخطاب<sup>(٢)</sup> فقال محمد بن سعد في الطبقات<sup>(٣)</sup> : حدثنا<sup>(٤)</sup> أبو نعيم<sup>(٥)</sup> حدثنا إسرائيل<sup>(٦)</sup> حدثني

= عشرة « اه قلت : وقيل في تاريخ وفاته غير ذلك ، روى له البخاري في الأدب  
ومسلم مقرونا بغيره والباقون .

الجرح والتعديل (٤/٣٨٢ - ٣٨٣) وتهذيب الكمال (١٢/٥٧٨ - ٥٨٩) والسير  
(٤/٣٧٢ - ٣٧٨) وتقريب التهذيب (ص٢١٠) .

(١) لم أقف عليه ، وهو ضعيف الإسناد بسبب أبان بن أبي عياش وشهر بن حوشب على ما  
عرف من حالهما .

(٢) قال الحافظ ابن عبد البر : « أبو الخطاب له صحبة ولا يوقف له على اسم ، روي عنه  
حديث واحد في الوتر ، يُعد في الكوفيين ، روى عنه ثوير بن أبي فاختة « اه :  
الاستيعاب (٤/١٦٤٠) وأسد الغابة (٦/٩١) والإصابة (٧/١٠٨) .

(٣) الطبقات الكبرى (٦/٥٧) .

(٤) في « ت » : « حدثني » وفي الطبقات : « أخبرنا » .

(٥) هو الفضل بن دكين كما صرح به في الطبقات قال : « أخبرنا الفضل بن دكين » .  
قالوا : ودكين لقب ، واسمه عمرو بن حماد بن زهير بن درهم القرشي التيمي الطلحي  
الكوفي الأحول أبو نعيم الملائي مولى آل طلحة بن عبيد الله ، مشهور بكنيته ، إمام حافظ  
ثقة ثبت من كبار شيوخ البخاري ، مولده في آخر سنة (١٣٠) ووفاته بالكوفة سنة  
(٢١٨) وقيل في التي تليها ، أخرج له الجماعة .

الجرح والتعديل (٧/٦١ - ٦٢) وتهذيب الكمال (٢٣/١٩٧ - ٢٢٠) والسير (١٠/١٤٢ -  
١٥٧) وتقريب التهذيب (ص٣٨١ - ٣٨٢) .

(٦) يعني إسرائيل بن يونس تقدمت ترجمته قريبا ص ( ١١٩١ ) .

ثوير<sup>(١)</sup> قال : سمعت رجلا من أصحاب النبي ﷺ يقال له أبو الخطاب وسئل عن الوتر فقال : « أحب [ أن ]<sup>(٢)</sup> أوتر نصف الليل ، إن<sup>(٣)</sup> الله يهبط من السماء السابعة إلى السماء الدنيا فيقول : هل من مذبذب ؟ هل من مستغفر ؟ هل من داع ؟ حتى إذا طلع الفجر ارتفع »<sup>(٤)</sup> .

(١) هو ثوير (مصغر) بن أبي فاخنة ، واسمه سعيد بن علاقة (بكسر المهملة) أبو الجهم الكوفي مولى أم هانئ بنت أبي طالب وقيل مولى زوجها جمدة المخزومي ، ضعفه جماعة ، قال فيه ابن حجر : « ضعيف روي بالرفض من الرابعة » أخرج له الترمذي . الجرح والتعديل (٤٧٢/٢) وتهذيب الكمال (٤٢٩/٤ - ٤٣١) وميزان الاعتدال (١/٣٥٧ - ٣٧٦) وتقريب التهذيب (ص٧٤) .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من النسخ الخطية وقد أثبتته من مصادر النص .

(٣) في « ت » : « فإن » والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق لما في مصادر النص .

(٤) أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة رقم ١٠٨٩ (٤٧٦/٢) والطبراني في الكبير رقم ٩٢٧ (٣٧٠/٢٢) وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٥٠٩/٢) وابن حجر في الفتح (٤٦٨/١٣) والعيبي في العمدة (١٩٩/٧) . إلا أن الرواية عند هؤلاء جميعا أن أبا الخطاب هو الذي سأل النبي ﷺ عن الوتر فكان الجواب منه عليه الصلاة والسلام ، لكن الحافظ ابن حجر أفاد في الإصابة (١٠٨/٧) في ترجمة أبي الخطاب المذكور أن الحديث أخرجه ابن السكن وابن أبي خيثمة والبخاري وعبد الله بن أحمد والطبراني على نحو ما أخرجه ابن سعد في الطبقات ونقله عنه المؤلف ابن القيم ، ثم ساق ابن حجر الرواية في ذلك ، وقال : « وفي رواية أبي أحمد الزبيري عن الطبراني أنه سأل رسول الله ﷺ عن الوتر ، ولم يرفعه غيره » اه قلت : بل الحديث روي مرفوعا عند من ذكرت سابقا في أول التخريج ومنهم الحافظ ابن حجر نفسه في الموضع المشار إليه عند ذكره له . وفي الإسناد ثوير بن أبي فاخنة ضعيف كما تقدم في ترجمته ، ولهذا قال الهيثمي في المجمع (٥٠٩/٢) عقبه : « رواه الطبراني في الكبير ، وثوير ضعيف » اه وقال ابن حجر في الفتح (٤٦٨/١٣) : « وهو من رواية ثوير بن أبي فاخنة وهو ضعيف » اه .

[ إيراد  
حديث عمر  
ابن عامر  
السلمي ]

وأما حديث عمر بن عامر السلمي<sup>(١)</sup> فرواه محمد بن منده<sup>(٢)</sup> من حديث عثمان البتي<sup>(٣)</sup> عن عبد الحميد بن سلمة<sup>(٤)</sup> عن أبيه<sup>(٥)</sup> عن عمر بن عامر السلمي قال : قال رسول الله ﷺ : «إذا ذهب ثلث الليل - [ ١٩١ / ب ] أو قال : نصف الليل - ينزل الله إلى سماء الدنيا فيقول : هل من عانٍ فأفكه ؟ هل من سائل فأعطيه ؟ هل من داعٍ فأستجيب له ؟ هل من مستغفر

(١) لم يذكره ابن عبد البر في الاستيعاب ، وقد ذكره أبو نعيم في معرفة الصحابة (٤) / ١٩٤٦ - ١٩٤٧) وابن الأثير في أسد الغابة (٤ / ١٨٣ - ١٨٤) وابن حجر في الإصابة (٥ / ٢٨٧) وسردوا بعض أحاديثه دون ذكر شيء عن إسلامه ولا وفاته .

(٢) تقدمت ترجمته ص ( ١١٦٦ ) تعليق (٦) .

(٣) هو عثمان بن مسلم أبو عمرو البتي البصري ، ويقال عثمان بن سليمان ، قال فيه الحافظ ابن حجر : « صدوق عابوا عليه الإفتاء بالرأي من الخامسة » مات سنة (١٤٣) وقيل غير ذلك ، أخرج له الأربعة .

الجرح والتعديل (٦ / ١٤٥) وتهذيب الكمال (١٩ / ٤٩٢ - ٤٩٤) والسير (٦ / ١٤٨ - ١٤٩) وتقريب التهذيب (ص ٣٢٧) .

(٤) هو عبد الحميد بن يزيد بن سلمة الأنصاري ، فسلمة جده لا أبوه على ما حققه بعضهم ، قال فيه الذهبي : « تابعي مجهول » . وقال ابن حجر : « مجهول من السادسة أخرج حديثه النسائي وابن ماجه » وسيأتي مزيد كلام عليه في ترجمة جده سلمة بعده . تهذيب الكمال (١٦ / ٤٣٢ - ٤٣٤) وميزان الاعتدال (٢ / ٥٤١) وديوان الضعفاء رقم (٢٣٩٦) (ص ٢٣٧) وتقريب التهذيب (ص ٢٧٥) .

(٥) يعني سلمة ، قال فيه ابن عبد البر : « سلمة الأنصاري أبو يزيد بن سلمة جد عبد الحميد بن يزيد بن سلمة ، حديثه عند أهل البصرة مرفوعا في تخيير الصغير بين أبويه إذا وقعت الفرقة بينهما ، وقد قيل : إنه والد عبد الحميد بن سلمة لا جده وذلك غلط والصواب ما قدمنا ذكره ، حديثه عند عثمان البتي عن عبد الحميد عن جده » اهـ . الاستيعاب (٢ / ٦٤٤) وأسد الغابة (٢ / ٤٣٧) وتهذيب الكمال (١١ / ٣٣١ - ٣٣٢) .

فأغفر له ؟ حتى يصلي الصبح»<sup>(١)</sup> .  
 وأما حديث عوف بن مالك<sup>(٢)</sup> رضي الله عنه فرواه حميد بن زنجويه<sup>(٣)</sup>  
 من حديث عبادة بن نسي<sup>(٤)</sup> عن كثير بن مرة<sup>(٥)</sup> عن عوف بن مالك عن

[ إيراد  
 حديث  
 عوف بن  
 مالك ]

(١) لم أقف عليه في مصنفات ابن منده المطبوعة ولعله في كتابه «الصفات» أو «معركة  
 الصحابة»، أو غيرهما من مؤلفاته الأخرى، والحديث رواه الدارقطني في النزول رقم  
 ٧٤ (ص ١٥٣ - ١٥٤) بلفظ: «بيط الله عز وجل ثلث الليل إلى سماء الدنيا فيسقط  
 يده: ألا داع يدعوني فاستجيب له، ألا تائب يتوب فأتوب عليه، ألا مستغفر فأغفر  
 له، حتى يطلع الفجر، فإذا طلع الفجر صعد». وكذا أخرجه أبو نعيم في معرفة  
 الصحابة بأطول مما هنا، وإسناده ضعيف لجهالة عبد الحميد بن سلمة كما تقدم في بيان  
 حاله، وكذا في سنده عند الدارقطني علي بن عاصم بن صهيب الواسطي التيمي  
 مولاهم، قال فيه الخافظ ابن حجر في التقريب (ص ٣٤٢): «صدوق يخطئ ويصير  
 ورمي بالتشيع من التاسعة مات سنة إحدى ومائتين وقد جاوز التسعين...» .

(٢) هو عوف بن مالك بن أبي عوف الأشجعي الغطفاني، مختلف في كنيته فقيل أبو  
 عبد الرحمن وقيل أبو حماد وقيل أبو محمد وقيل أبو عمرو، أسلم عام خيبر وهي أول  
 مشاهدته، ثم كانت معه راية أشجع يوم الفتح، سكن الشام ومات بدمشق سنة (٧٣)  
 في خلافة عبد الملك.

الاستيعاب (٣/١٢٢٦) وأسد الغابة (٤/٣١٢ - ٣١٣) والإصابة (٤/٧٤٢ - ٧٤٣).

(٣) هو حميد بن مخلد بن قتيبة بن عبد الله أبو أحمد بن زنجويه الأزدي النسائي، إمام حافظ  
 ثقة ثبت مات سنة (٢٤٨) وقيل سنة (٢٥١)، أخرج له أبو داود والنسائي.

الجرح والتعديل (٣/٢٢٣) وتهذيب الكمال (٧/٣٩٢ - ٣٩٥) والسير (١٢/١٩ - ٢٢)  
 وتقريب التهذيب (ص ١٢١).

(٤) هو عبادة بن نسي (بضم النون وفتح المهملة الخفيفة) أبو عمر الشامي الأردني الكندي  
 الإمام الثقة قاضي طبرية، مات سنة (١١٨)، أخرج له الأربعة.

الجرح والتعديل (٦/٩٦) وتهذيب الكمال (١٤/١٩٤ - ١٩٨) والسير (٥/٣٢٣ - ٣٢٤)  
 وتقريب التهذيب (ص ٢٣٥).

(٥) هو كثير بن مرة أبو شجرة الحضرمي الرهاوي الشامي الحمصي الأعرج، إمام حجة =

رسول الله ﷺ قال : «إن الله يطلع على خلقه ليلة النصف [ من شعبان ]<sup>(١)</sup> فيغفر للمؤمنين . . » الحديث<sup>(٢)</sup> . وضمن يطلع معنى : يدنو ، وينزل ، فعدها بلى .

وأما حديث أبي أمامة<sup>(٣)</sup> رضي الله عنه فرواه جعفر بن

[ إيراد  
حديث أبي  
أمامة ]

= ثقة ، قال فيه ابن حجر : « ووهم من عده في الصحابة » . أخرج له البخاري في جزء القراءة والأربعة .

الجرح والتعديل (١٥٧/٧) وتهذيب الكمال (١٥٨/٢٤ - ١٦١) والسير (٤٦/٤ - ٤٧) وتقريب التهذيب (ص ٣٩٦) .

(١) ما بين المعوقين ساقط من النسخ الخطية وقد أثبتته من مصادر النص .

(٢) أخرجه البزار في مسنده (البحر الزخار) رقم ٢٧٥٤ (١٨٦/٧) وأبو محمد الجوهري في

المجلس السابع على ما ذكره الألباني في السلسلة الصحيحة (١٣٧/٣) ، وكذا أخرجه

الدارقطني في كتاب النزول عن كثير بن مرة الحضرمي يرفعه (ص ١٦٥) رقم (٨٢) .

وإسناده ضعيف ؛ علته عند البزار عبد الرحمن بن زياد بن أنعم : ضعيف في حفظه كما

في ترجمته من كتاب التقريب ، وبه ويابن لهيعة أعله الهيثمي في المجمع (١٢٦/٨) فقال

بعد أن ذكره : « رواه البزار وفيه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم وثقه أحمد بن صالح وضعفه

جمهور الأئمة ، وابن لهيعة لين وبقية رجاله ثقات » اهـ . وفي سنده عند الدارقطني

الحجاج بن أرطاة الكوفي كثير الخطأ والتدليس وقد عنعن عن مكحول .

إلا أن للحديث طرقا يقوي بعضها بعضا ، ولهذا أورده الألباني في السلسلة الصحيحة

ح ١١٤٤ (٣/١٣٥ - ١٣٩) وسرد تلك الطرق وقال في آخرها : « وجملته القول أن

الحديث بمجموع هذه الطرق صحيح بلا ريب ، والصحة تثبت بأقل منها عددا ما دامت

سائلة من الضعف الشديد كما هو الشأن في هذا الحديث . . » .

(٣) هو صُدي (بالتصغير) بن عجلان بن الحارث ، ويقال ابن وهب وقيل ابن عمرو ، غلبت

عليه كنيته فاشتهر بها ، سكن الشام ولا زال بها حتى مات بحمص سنة (٨١) وقيل (٨٦) .

الاستيعاب (٧٣٦/٢) و (١٦٠٢/٤) وأسد الغابة (١٦/٣) و (١٦/٦) - (١٧) والإصابة

(٣/٤٢٠ - ٤٢١) .

الزبير<sup>(١)</sup> عن القاسم<sup>(٢)</sup> عن أبي أمامة قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا كان ليلة النصف من شعبان هبط الله إلى السماء<sup>(٣)</sup> الدنيا فيغفر لأهل الأرض إلا لكافر أو مشاحن » . رواه محمد بن الفضل البخاري عن مكّي بن إبراهيم عن جعفر<sup>(٤)</sup> .

وقال الفريابي<sup>(٥)</sup> : حدثنا هشام بن عمار<sup>(٦)</sup> حدثنا صدقة بن

(١) هو جعفر بن الزبير الحنفي ، وقيل : الباهلي ، الشامي الدمشقي نزيل البصرة ، قال فيه ابن حجر : « متروك الحديث ، وكان صالحا في نفسه ، من السابعة مات بعد الأربعين ومائة ، أخرج له ابن ماجه » .

الجرح والتعديل (٤٧٩/٢) وتهذيب الكمال (٣٢/٥ - ٣٨) وميزان الاعتدال (٤٠٦/١ - ٤٠٧) وتقريب التهذيب (ص٧٩) .

(٢) هو القاسم بن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن الشامي الدمشقي مولى آل أبي سفيان بن حرب الأموي ، قال فيه ابن حجر : « صدوق يغرب كثيرا من الثالثة » . أخرج له البخاري في الأدب والأربعة ، مات سنة (١١٢) ويقال سنة (١١٨) .

الجرح والتعديل (١١٣/٧) وتهذيب الكمال (٣٨٣/٢٣ - ٣٩١) والسير (١٩٤/٥ - ١٩٥) وتقريب التهذيب (ص٣٨٦) .

(٣) في « ت » : « سماء » .

(٤) لم أقف عليه ، وفي إسناده جعفر بن الزبير متروك الحديث كما سبق في ترجمته .

(٥) هو جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض أبو بكر الفريابي قاضي الدينور ، إمام حافظ ثقة ثبت حجة ، مولده سنة (٢٠٧) ووفاته سنة (٣٠١) .

تاريخ بغداد (١٩٩/٧ - ٢٠٢) والمنظّم (١٤٥/١٣ - ١٤٦) والسير (٩٦/١٤ - ١٠٦) وتذكرة الحفاظ (٦٩٢/٢ - ٦٩٤) .

(٦) هو هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة بن أبان أبو الوليد السلميّ الدمشقي الخطيب العلامة ، قال فيه ابن حجر : « صدوق مقرئ كبير فصار يتلقن ، فحديثه القديم أصح ، من كبار العاشرة » ، مات سنة (٢٤٥) على الصحيح ، أخرج له البخاري تعليقا ومتابعة والأربعة .

خالد<sup>(١)</sup> حدثنا عثمان بن أبي عاتكة<sup>(٢)</sup> حدثني سليمان بن حبيب المحاربي<sup>(٣)</sup> قال دخلنا على أبي أمامة بجمص فقال : « إن هذا المجلس من بلاغ الله إياكم ، إن رسول الله ﷺ قد بلغ ما أرسل به ، وأنتم فبلغوا عنا ، إياكم والظلم ، فإن الله يجلس يوم القيامة على القنطرة الوسطى بين الجنة والنار ثم يعزم فيقول : وعزتي وجلالي لا يجاوزني<sup>(٤)</sup> اليوم ظلم ظالم<sup>(٥)</sup> .

= الجرح والتعديل (٦٦/٩ - ٦٧) وتهذيب الكمال (٢٤٢/٣٠ - ٢٥٥) والسير (١١/٤٢٠ - ٤٣٥) وتقريب التهذيب (ص٥٠٤) .

(١) هو صدقة بن خالد أبو العباس الدمشقي الأموي مولاهم ، حافظ ثقة ، مات سنة (١٧٠) وقيل في التي تليها وقيل غير ذلك ، أخرج له البخاري وأبو داود والنسائي وابن ماجه .

الجرح والتعديل (٤٣٠/٤ - ٤٣١) وتهذيب الكمال (١٢٨/١٣ - ١٣٢) والكاشف (٢/٢٦) وتقريب التهذيب (ص٢١٦) .

(٢) هو عثمان بن أبي العاتكة ، واسمه سليمان أبو حفص الأزدي الدمشقي القاص ، قال فيه ابن حجر : « صدوق ، ضعفه في روايته عن علي بن يزيد الألهاني ، من السابعة » مات سنة (١٥٢) أخرج له البخاري في الأدب وفي أعمال العباد وأبو داود وابن ماجه . الجرح والتعديل (١٦٣/٦) وتهذيب الكمال (٣٩٧/١٩ - ٤٠٠) وميزان الاعتدال (٣/٤٠) وتقريب التهذيب (ص٣٢٤) .

(٣) هو سليمان بن حبيب أبو أيوب ، وقيل أبو ثابت ويقال أبو بكر المحاربي الدمشقي الداراني قاضي عمر بن عبد العزيز بدمشق ، ولغيره من الخلفاء ، إمام ثقة ، مات سنة (١٢٦) .

الجرح والتعديل (١٠٥/٤) وتهذيب الكمال (٣٨٢/١١ - ٣٨٤) والسير (٣٠٩/٥) وتقريب التهذيب (ص١٩٠) .

(٤) في « ت » : « لا يجاوزني » .

(٥) الذي وقفت عليه ما أخرجه الطبراني في الكبير رقم ٧٤٩٣ (٨/١٠٠ - ١٠١) وفيه من قول أبي أمامة : « إن مجلسكم هذا من بلاغ الله إياكم وحجته عليكم ، إن =

وأما حديث ثوبان<sup>(١)</sup> رضي الله عنه فقال الطبراني في معجمه [ الكبير ]<sup>(٢)</sup> :  
حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة<sup>(٣)</sup> ، ثنا إسحاق بن إبراهيم أبو النصر<sup>(٤)</sup>

= رسول الله ﷺ بلغ ما أرسل به ، وإن أصحابه قد بلغوا ما سمعوا ، فبلغوا ما  
تسمعون ، ثلاثة كلهم ضامن على الله عز وجل . . . إلى أن قال : « إن في جهنم جسراً  
له سبع قناطر على أوسطهن القضاء ، فيجاء بالعبء حتى إذا انتهى إلى القنطرة الوسطى قيل  
له ماذا عليك من الدين ؟ وتلا هذه الآية : ﴿ وَلَا يَكْتُمُونَ لِلَّهِ حَدِيثًا . . . ﴾ الحديث .  
وليس فيه ما ذكره هنا ابن القيم . وقد أورده الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/١٠)  
٦٤١ - ٦٤٢) وقال عقبه : « رواه الطبراني وفيه كلثوم بن زياد ويكر بن سهل الدمياطي  
وكلاهما وثق وفيه ضعف ، وبقية رجاله رجال الصحيح » .

وقد أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات رقم ٢٦٨ (١/١٨٤) وقال عقبه : « هذا حديث  
لا يصح ، قال يحيى بن معين : عثمان بن أبي عاتكة ليس بشيء » اهـ .

(١) هو ثوبان بن بُجْدَد ، وقيل ابن جحدر ، أبو عبد الله وقيل أبو عبد الرحمن ، والأول أصح  
مولى رسول الله ﷺ وخدمه ، صحابي مشهور ، اشتراه عليه الصلاة والسلام فأعتقه ،  
تحول بعد وفاة رسول الله ﷺ إلى الشام فنزل الرملة ثم حصص التي توفي فيها سنة (٥٤) .  
الاستيعاب (١/٢١٨) وأسد الغابة (١/٢٩٦ - ٢٩٧) والإصابة (١/٤١٣) .

(٢) ما بين المعرفتين ساقط من « ت » .

(٣) هو أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة بن واقد أبو عبد الله البتلهي الدمشقي ، قال فيه  
الحافظ ابن حجر : « له مناكير قال أبو أحمد الحاكم فيه نظر وحدث عنه أبو الجهم  
الشعراني ببواطيل » مات سنة (٢٨٩) .

تاريخ دمشق (٥/٤٦٦ - ٤٦٨) وتذكرة الحفاظ (٢/٦٥٠) والسير (١٣/٤٥٤) ولسان  
الميزان (١/٢٩٥) .

(٤) في « د » و « ن » : « أبو النصر » والمثبت من « ت » وهو الموافق لما في مصدر النص  
ومراجع الترجمة .

وهو إسحاق بن إبراهيم بن يزيد أبو النصر القرشي الدمشقي الفراديسي مولى عمر بن  
عبد العزيز ، قال فيه الحافظ ابن حجر : « صدوق ضعّف بلا مستند » ، مات سنة سبع  
وعشرين ومائتين ، أخرج له البخاري وأبو داود والنسائي .

ثنا يزيد بن ربيعة<sup>(١)</sup> ، حدثنا أبو الأشعث<sup>(٢)</sup> عن ثوبان عن النبي ﷺ قال : «يقبل الجبار تعالى<sup>(٣)</sup> يوم القيامة فيثني رجله على الجسر فيقول : وعزتي وجلالي لا يجاوزني<sup>(٤)</sup> ظلم ظالم ، فينصف الخلق بعضهم من بعض حتى إنه ليُنصف الشاة الجماء (من القراء تنطحها نطحة)<sup>(٥)</sup>»<sup>(٦)</sup> .

= الجرح والتعديل (٢٠٨/٢ - ٢٠٩) وتهذيب الكمال (٣٨٩/٢ - ٣٩١) وميزان الاعتدال (١٧٩/١) وتقريب التهذيب (ص ٣٩) .

(١) هو يزيد بن ربيعة أبو كامل الرحبي الدمشقي الصنعاني (صنعاء دمشق) قال فيه البخاري : «أحاديثه مناكير» وقال أبو خاتم وغيره : «ضعيف» وقال النسائي : «متروك» وكذا قال العقيلي والدارقطني .

الجرح والتعديل (٢٦١/٩) والكمال في الضعفاء (٢٥٩/٧) وميزان الاعتدال (٤٢٢/٤) ولسان الميزان (٢٨٦/٦) .

(٢) هو شراحيل بن أدة (بالمذبح وتخفيف الدال) أبو الأشعث الصنعاني (صنعاء الشام) وقيل إنه من صنعاء اليمن ، قال فيه ابن حجر : «ثقة من الثانية شهد فتح دمشق ، أخرج له البخاري في كتابه الأدب والباقون .

الجرح والتعديل (٣٧٣/٤ - ٣٧٤) وتهذيب الكمال (٤٠٨/١٢ - ٤١٠) والسير (٣٥٧/٤ - ٣٥٩) وتقريب التهذيب (ص ٢٠٦) .

(٣) في «ت» : «تبارك وتعالى» .

(٤) في «ت» : «لا يجاوزني» والمثبت من «د» و«ن» وهو الموافق لما في مصادر النص .

(٥) في مصدر النص : «من العضباء بنطحة تنطحها» .

(٦) المعجم الكبير رقم ١٤٢١ (٩٥/٢) وذكره الذهبي في ميزان الاعتدال (٤٢٢/٤) وابن حجر في اللسان (٢٨٦/٦) كلاهما في ترجمة يزيد بن ربيعة ، كما أورده الهيثمي في جمع الزوائد (٦٤٠/١٠) وقال عقبه : «وفيه يزيد بن ربيعة وقد ضعفه جماعة ، وقال ابن عدي : أرجو أنه لا بأس به ، وبقية رجاله ثقات» اهـ .

قلت : وفي سنده أيضاً أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة ضعيف كما تقدم القول فيه . وضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة رقم ١٤٠١ (٥٩٢/٣) .

وقد جاء المعنى تفسيرا لقوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لِيَالْمَرْصَادِ ﴾<sup>(١)</sup> ، فروى البيهقي من حديث الأعمش<sup>(٢)</sup> عن سالم بن أبي الجعد<sup>(٣)</sup> عن عبد الله هو ابن مسعود<sup>(٤)</sup> رضي الله عنه ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لِيَالْمَرْصَادِ ﴾<sup>(٥)</sup> وقال : من وراء الصراط ثلاثة جسور : جسر عليه الأمانة ، وجسر عليه الرحم ، وجسر عليه الرب تبارك وتعالى<sup>(٦)</sup> .

(١) سورة الفجر آية (١٤) .

(٢) هو سليمان بن مهران أبو محمد الأسدي الكاهلي مولاهم الكوفي الأعمش ، قال فيه ابن حجر : « ثقة حافظ عارف بالقراءات ، وروح لكنه يدللس من الخامسة » ، مات سنة (١٤٧) وقيل في التي بعدها ، وقد كان مولده في أول سنة (٦١) ، أخرج حديثه الجماعة .

الجرح والتعديل (٤/١٤٦ - ١٤٧) وتهذيب الكمال (١٢/٧٦ - ٩١) والسير (٦/٢٢٦ - ٢٤٩) وتقريب التهذيب (ص١٩٥) .

(٣) هو سالم بن أبي الجعد ، واسم أبي الجعد رافع الأشجعي الغطفاني مولاهم الكوفي الفقيه الثقة ، وكان يرسل كثيرا ، مات سنة (١٠٠) ويقال قبلها وقيل بعدها ، أخرج حديثه الجماعة .

الجرح والتعديل (٤/١٨١) وتهذيب الكمال (١٠/١٣٠ - ١٣٣) والسير (٥/١٠٨ - ١١٠) وتقريب التهذيب (ص١٦٦) .

(٤) تقدمت ترجمته ص (٥٩) .

(٥) سورة الفجر آية (١٤) .

(٦) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات رقم ٩١٤ (٢/٣٤٤ - ٣٤٥) والحاكم في المستدرک (٢/٥٢٣) وذكره الذهبي في العلو (ص٩٦) وقال : « رواه العسال بإسناد صحيح » .

أما البيهقي فأخرجه من طريق شيخه أبي عبد الله الحاكم وقال بعده : « هذا موقوف على عبد الله قيل هو ابن مسعود رضي الله عنه ومرسل بينه وبين سالم بن أبي الجعد » . ثم قال : « ورواه أبو قزارة عن سالم بن أبي الجعد من قوله غير مرفوع إلى عبد الله » اهـ =

وذكر ابن جرير في تفسيره<sup>(١)</sup> عن جوير<sup>(٢)</sup> عن الضحاك<sup>(٣)</sup> في هذه الآية قال : « إذا كان يوم القيامة يأمر الله بكرسيه فيوضع على النار فيستوي عليه ثم يقول : وعزتي [ وجلالي ]<sup>(٤)</sup> لا يجاوزني<sup>(٥)</sup> اليوم ذو مظلمة<sup>(٦)</sup> .

= وقال الحاكم عقبه : « هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه » ووافقه الذهبي . وعليه فيكون ضعيفا نسبه لابن مسعود ؛ لكون سالم بن أبي الجعد لم يسمع منه ولم يلقه كما في كتاب المراسيل لابن أبي حاتم (ص ٨٠) نقلا عن الإمام أحمد ، وكذا قال ابن المديني كما في جامع التحصيل للعلاني (ص ٢١٧) ، ويكون صحيحا نسبه لسالم المذكور ، وقد رواه عنه الفريابي وعبد بن حميد وابن المنذر كما في الدر المنثور (٥٠٨/٨) .  
وينظر : مختصر العلو للألباني (ص ١٣١) .

(١) (١٨١/٣٠) عند قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَيْكَ لِيَالْمِرْصَاوِ ﴾ الآية (١٤) من سورة الفجر .

قال : « حدثنا ابن حميد قال ثنا مهران عن المبارك بن مجاهد عن جوير .. » فذكره .

(٢) هو جوير بن سعيد ، يقال اسمه جابر وجوير لقب ، ابن سعيد أبو القاسم البلخي ، نزيل الكوفة ، راوي التفسير ، قال فيه ابن حجر : « ضعيف جدا من الخامسة مات بعد ١٤٠ ، أخرج له أبو داود في النسخ والنسوخ وابن ماجه » .

الجرح والتعديل (٢/٥٤٠ - ٥٤١) وتهذيب الكمال (٥/١٦٧ - ١٧١) وميزان الاعتدال (١/٤٢٧) وتقريب التهذيب (ص ٨٢) .

(٣) هو الضحاك بن مزاحم ، تقدمت ترجمته ص (١٠٧٦) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « د » و « ن » .

(٥) في « ت » : « لا يجاوزني » والمثبت من « د » و « ن » وهو الموافق لما في مصدر النص .

(٦) وأخرجه أيضاً ابن المنذر وأبو نصر السجزي في الإبانة كما في الدر المنثور (٥٠٨/٨) .

وفي إسناده جوير ؛ ضعيف كما تقدم القول فيه ، وكذا فيه محمد بن حميد بن حيان شيخ الطبري ؛ ضعيف أيضاً كما سبق في ترجمته ص (٦٥٢) تعليق (٩) وفيه مهران بن أبي عمر العطار أبو عبد الله الرازي ؛ قال فيه ابن حجر في التخریب (ص ٤٨٠) : « صدوق له أوهام سيء الحفظ من التاسعة » اه ، كما في سنده مبارك بن مجاهد أبو الأزهر الخراساني المرزوي ؛ ضعفه قتيبة ، قال : « كان ضعيفا جدا قدريا » ، وقال أبو أحمد الحاكم : =

وذكر<sup>(١)</sup> عن عمرو بن قيس<sup>(٢)</sup> قال : « بلغني أن على جهنم ثلاث قناطر : قنطرة عليها الأمانة إذا مروا بها تقول<sup>(٣)</sup> : يا رب هذا [ ١٩٢ / أ ] أمين يا رب هذا خائن ، وقنطرة عليها الرحم إذا مروا بها تقول<sup>(٤)</sup> : يا رب هذا واصل يا رب هذا قاطع ، وقنطرة عليها الرب ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لِبِالْمِرْصَادِ ﴾ . وذكر<sup>(٥)</sup> عن سفيان<sup>(٦)</sup> في هذه الآية : « على جهنم ثلاث قناطر : قنطرة فيها الرحم ، وقنطرة فيها الأمانة ، وقنطرة فيها الرب تبارك وتعالى »<sup>(٧)</sup> .

= « ليس بالقوي عندهم » ، وذكره ابن الجارود والدولابي والعقيلي في الضعفاء . وللمزيد في بيان حاله وما قيل فيه ينظر : الجرح والتعديل ( ٨ / ٣٤٠ - ٣٤١ ) والكامل في الضعفاء ( ٦ / ٣٢٣ ) وميزان الاعتدال ( ٣ / ٤٣٢ ) ولسان الميزان ( ٥ / ١٢ ) .

(١) أي الإمام الطبري في تفسيره ( ٣٠ / ١٨١ ) ، قال : « ثنا الحكم بن بشير قال : ثنا عمرو ابن قيس ... » فذكره .

(٢) هو عمرو بن قيس أبو عبد الله الملامي (بضم الميم وتخفيف اللام والمد) الكوفي ، قال فيه ابن حجر : « ثقة متقن عابد من السادسة مات سنة بضع وأربعين ومائة ، أخرج له البخاري في الأدب ومسلم والأربعة » .

الجرح والتعديل ( ٦ / ٢٥٤ - ٢٥٥ ) وتهذيب الكمال ( ٢٢ / ٢٠٠ - ٢٠٣ ) والسير ( ٦ / ٢٥٠ - ٢٥١ ) وتقريب التهذيب ( ص ٣٦٢ ) .

(٣) في « ن » : « يقول » .

(٤) في « ن » : « يقول » .

(٥) أي الإمام الطبري في تفسيره ( ٣٠ / ١٨١ ) ، قال : (يعني شيخه ابن حميد) « ثنا مهرا ن عن سفيان .. » فذكره .

(٦) يعني سفيان الثوري تقدمت ترجمته ص ( ١٠٢٩ ) .

(٧) لم أقف عليه عند غير الطبري ، وفي إسناده ابن حميد وشيخه مهرا ن بن أبي عمر ، كلاهما ضعيف كما ذكر عنهما سابقا .

[ إيراد  
حديث أبي  
موسى  
الأشعري ]

وأما حديث أبي موسى الأشعري<sup>(١)</sup> رضي الله عنه فرواه ابن لهيعة<sup>(٢)</sup> عن الزبير بن سُلَيْم<sup>(٣)</sup> عن الضحَّاك بن عبد الرحمن يعني ابن عَزْرَب<sup>(٤)</sup> عن أبيه<sup>(٥)</sup> قال : سمعت أبا موسى يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «ينزل ربنا إلى سماء الدنيا في النصف من شعبان فيغفر لأهل الأرض إلا مشركا أو مشاحنا»<sup>(٦)</sup>

(١) تقدمت ترجمته ص ( ٨٦ ) .

(٢) هو عبد الله بن لهيعة بن عُقبة بن فرعان بن ربيعة أبو عبد الرحمن ، ويقال أبو النضر الحضرمي المصري الفقيه القاضي ، قال فيه ابن حجر : « صدوق من السابعة خلط بعد احتراق كتبه ، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما ، وله في مسلم بعض شيء مقرون ، مات سنة أربع وسبعين ومائة ، أخرج له مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه » . الجرح والتعديل (١٤٥/٥ - ١٤٨) وتهذيب الكمال (٤٨٧/١٥ - ٥٠٣) والسير (١١/٨ - ٣١) وتقريب التهذيب (ص٢٦١ - ٢٦٢) .

(٣) هو الزبير بن سُلَيْم جهله الذهبي في الميزان (٦٧/٢) وابن حجر في التتريب (ص١٥٤) .

(٤) في النسخ الخطية : « عزرب » بتقديم الزاي على الراء وهو تصحيف .

وهو الضحَّاك بن عبد الرحمن بن عَزْرَب (بفتح المهملة وسكون الراء وفتح الزاي ثم موحدة) ، ويقال ابن عَزْرَم ، أبو عبد الرحمن أو أبو زرعة ، الشامي الأردني الطبراني ، استعمله عمر بن عبد العزيز على دمشق ، قال فيه ابن حجر : « ثقة من الثالثة ، مات سنة خمس ومائة ، روى له أبو داود في القدر والترمذي وابن ماجه » .

الجرح والتعديل (٤٥٩/٤) وتهذيب الكمال (٢٧٠/١٣ - ٢٧١) والسير (٦٠٣/٤ - ٦٠٤) وتقريب التهذيب (ص٢٢٠ - ٢٢١) .

(٥) يعني عبد الرحمن بن عزرب الأشعري ، قال فيه ابن حجر : « مجهول من الثالثة ، أخرج له ابن ماجه » .

تهذيب الكمال (٢٨٠/١٧) والكاشف (١٧٦/٢) وتهذيب التهذيب (٢٢٨/٦) وتقريب التهذيب (ص٢٢٨) .

(٦) أخرجه ابن ماجه في إقامة الصلاة حديث ١٣٩٠ (٤٤٥/١) من طريقين عن ابن لهيعة به ، وابن أبي عاصم في السنة حديث ٥٢٢ (٣٥٥/١) والدارقطني في النزول =